

لجزء الثالث

فتح الباري

بشرح صحيح الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل
البخاري للشيخ الإسلام قاضي القضاة الخافض
أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن
محمد بن حجر العسقلاني الشافعي
بزيل القاهرة رحمه الله

الزمام عبد الرحمن محمد

بميدان الجامع الأزهر بصر

سنة هجرية

الطبعة الثامنة للضمة لصاحبها عبد الله محمد

الطبعة الثانية سنة هجرية

والر

الحياة والدراسة العربي

بدرج

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بابُ التَّهَجُّدِ بِاللَّيْلِ وَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَكَ **حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ أَبِي مُسْلِمٍ عَنْ طَاوُسٍ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ يَتَهَجَّدُ قَالَ اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ**

• **(قوله باب التهجد بالليل)** في رواية الكشميني من الليل وهو أوفق للفظ الآية وسقطت البسملة من رواية أبي ذر وقصد البخاري إثبات مشروعية قيام الليل مع عدم التعرض لحكمه وقد اجتمعوا الاشتداد من القدماء على أن صلاة الليل ليست مفروضة على الأمة واختلوا في كونها من خصائص النبي ﷺ وسيأتي تصريح المصنف بعدم وجوبه على الأمة قريبا **(قوله)** وقوله عز وجل ومن الليل فتهجد به زاد أبو ذر في روايته أسهر به وحكاة الطبري أيضا وفي المجاز لا يبي عبيدة قوله فتهجد به أي أسهر صلاة وتفسير التهجد بالسهر معروف في اللغة وهو من الأضداد يقال تهجد إذا سهر وتهجد إذا نمت حكاهما الجوهري وغيره ومنهم من فرق بينهما فقال هجئت نمت وتهجئت سهرت حكاه أبو عبيدة وصاحب العين فلي هذا أصل المجهود النوم ومعني تهجئت طرحت عني النوم وقال الطبري التهجد بالسهر بدون نوم ثم ساقه عن جماعة من السلف وقال ابن فارس التهجد المصلي ليلا وقال كراع التهجد صلاة الليل خاصة **(قوله نافلة لك)** النافلة في اللغة الزيادة قليل معتادة زائدة في فرائضك وروى الطبري عن ابن عباس أن النافلة للنبي ﷺ خاصة لأنه أمر بقيام الليل وكتب عليه دون الله واستاده ضعيف وقيل معناه زيادة تلك الصلاة لأن طوعه غيره يكفر ما على صاحبه من ذنب وطوعه هو ﷺ يقع خالصا لسكوته لا ذنب عليه وروى معنى ذلك الطبري وابن أبي حاتم عن مجاهد باسناد حسن وعن قتادة كذلك ورجح الطبري الأول وليس الثاني يعين الصواب **(قوله إذا قام من الليل يتهجد)** في رواية مالك عن أبي الزبير عن طاووس إذا قام إلى الصلاة من جوف الليل وظاهر السياق أنه كان يقوله أول ما يقوم إلى الصلاة وترجم عليه ابن جرير بالمدليل على أن النبي ﷺ كان يقول هذا التحميد بعد أن يكبر ثم ساقه من طريق قيس بن سعد عن طاووس عن ابن عباس قال كان رسول الله ﷺ إذا قام للتهجد قال بصميا يكبر اللهم لك الحمد وسيأتي هذا في الدعوات من طريق كريب عن ابن عباس في حديث

قِيمُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ وَلَكَ الْحَمْدُ لَكَ مَلِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ وَلَكَ الْحَمْدُ
أَنْتَ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ مَلِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ الْحَقُّ وَوَعْدُكَ
الْحَقُّ وَلِقَاؤُكَ حَقٌّ وَقَوْلُكَ حَقٌّ وَالْجَنَّةُ حَقٌّ وَالنَّارُ حَقٌّ وَالنَّبِيُّونَ حَقٌّ وَمُحَمَّدٌ ﷺ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ حَقٌّ اللَّهُمَّ لَكَ
أَسْلَمْتُ وَبِكَ آمَنْتُ وَعَلَيْكَ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْكَ أُنْبِتُ وَبِكَ خَاصَمْتُ وَإِلَيْكَ حَاكَمْتُ فَاعْفُ عَنِّي مَا قَدَّمْتُ
وَمَا أَخَّرْتُ وَمَا أَسْرَرْتُ وَمَا أَعْلَنْتُ أَنْتَ الْمُقَدِّمُ وَأَنْتَ الْمُؤَخِّرُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ . أَوَّلًا إِلَهَ غَيْرِكَ *

مبيته عند النبي ﷺ في بيت ميمونة وفي آخره وكان في دعائه اللهم اجعل في قلبي نورا الحديث وهذا قاله لما أراد أن
يخرج إلى صلاة الصبح كما بينه مسلم من رواية علي بن عبد الله ابن عباس عن أبيه (قوله قيم السموات) في رواية أبي
الزبير المذكورة قيام السموات وسيأتي الكلام عليه في التوحيد قال قتادة القيام القائم بنفسه جدير خلقه المقيم لغيره
(قوله أنت نور السموات والأرض) أي منورها وبك يهتدى من فهمها وقيل المعنى أنت المنزه عن كل عيب يقال فلان
منور أي مبرأ من كل عيب ويقال هو أسم مدح تقول فلان نور البلد أي مزينه (قوله أنت ملك السموات) كذا
للاكثر وللشمسي لك ملك السموات والاول أشبه بالسياق (قوله أنت الحق) أي بالتحقق الوجود الثابت بلا
شك فيه قال القرطبي هذا الوصف له سبحانه وتعالى بالحقيقة خاص به لا ينبغي لغيره إذ وجوده لنفسه فلم يسبقه
عدم ولا يلحقه عدم بخلاف غيره وقال ابن التين يحتمل أن يكون معناه أنت الحق بالنسبة إلى من يدعى فيه أنه الله
أو بمعنى أن من سبكه الها فقد قال الحق (قوله ووعده الحق) أي الثابت وعرفه ونكر ما بعده لأن وعده مخصص
بالإنجاز دون وعد غيره والتذكير في البوافي للتعظيم قال الطيبي واللقاء وما ذكر بعده داخل تحت الوعد لكن الوعد
مصدر وما ذكر بعده هو الموعد به ويحتمل أن يكون من الخاص بعد العام كما أن ذكر القول بعد الوعد من العام بعد
الخاص قاله الكرمانى (قوله ولقاؤك حق) فيه الإقرار بالبعث بعد الموت وهو عبارة عن مآل الخلق في الدار الآخرة
بالنسبة إلى الجزاء على الأعمال وقيل معنى لقاؤك حق أي الموت وأبطله النووي (قوله وقولك حق) تقدم ما فيه
(قوله والجنة حق والنار حق) فيه إشارة إلى أنها موجودتان وسيأتي البحث فيه في بدء الخلق (قوله وعبد ﷺ
حق) خصه بالذكر تعظيما له وعطفه على النبيين أي إذا بالتغاير بأنه فائق عليهم بأوصاف مخصصة وجردة عن ذاته كانه
غيره ووجب عليه الإيمان به وتصديقه بمبالغة في اثبات نبوته كما في التشهد (قوله والساعة حق) أي يوم القيامة
وأصل الساعة القطعة من الزمان وإطلاق اسم الحق على ما ذكر من الأمور معناه أنه لا بد من كونها وانها مما يجب أن يصدق
بها وتكرار لفظ حق للبالغة في التأكد (قوله اللهم لك أسلمت) أي انقدت وخضعت (وبك آمنت) أي
صدقت (عليك توكلت) أي فوضت الأمر إليك تاركا للنظر في الأسباب العادية (وإليك أنبت) أي رجعت إليك في
في تدبير أمري (قوله وبك خاسمت) أي بما أعطيتني من البرهان وبما لقنتني من الحججة (قوله وإليك حاكمت) أي
كل من جحد الحق حاكمته إليك وجعلتك الحكم يبتال من كانت الجاهلية تتحاكم إليه من كاهن ونحوه وقدم
مجموع صلوات هذه الأفعال عليها أشعار بالتخصيص وإفادة للحصر وكذا قوله ولك الحمد وقوله فاغفر لي قال ذلك
مع كونه مغفورا له أما على سبيل التواضع والهضم لنفسه واجلالا وتعظيما له أو على سبيل التعليم لامتة لتتدبى به كذا
قبل والاولى أنه لمجموع ذلك والاول كان للتعليم فقط لسكنى فيه أمرهم بأن يقولوا (قوله وما قدمت) أي قبل هذا
الوقت وما أخرت عنه (قوله وما أسررت وما أعلنت) أي أخفيت وأظهرت أو ما حدثت به نفسي وما تحرك به
لساني زادني التوحيد من طريق ابن جريج عن سليمان وما أنت أعلم به مني وهو من العام بعد الخاص أيضا (قوله
أنت المقدم وانت المؤخر) قال الملب أشار بذلك إلى نفسه لانه المقدم في البعث في الآخرة والمؤخر في البعث في

قَالَ سُفْيَانُ وَزَادَ عَبْدُ الْكَرِيمِ أَبُو أُمِيَّةَ وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ . قَالَ سُفْيَانُ قَالَ سُفْيَانُ بْنُ أَبِي
سُلَيْمٍ سَمِعَهُ مِنْ طَلْحَةَ بْنِ أَبِي عَتَاةٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ النَّبِيِّ ﷺ بَابُ فَضْلِ قِيَامِ اللَّيْلِ

الدنيا زاد في رواية ابن حريج أيضا في الدعوات انت الهى لاله لي غرك قال الكرماني هذا الحديث من جوامع
العلم لان فقط لهم إشارة الى ان وجود الجواهر وقوامها منه والنور الى ان الاعراض ايضا منه والملك الى انه
حاكم عليها ايجادا واعداما يفعل مايشاء وكل ذلك من نعم الله على عباده فلماذا قرن كلامها بالحمد وخصص الحمد به
ثم قوله انت الحق إشارة الى المبدأ والقول ونحوه الى المعاش والساعة ونحوها إشارة الى المعاد وفيه الإشارة الى
النبوة والى الجزاء ثوابا وعقابا ووجوب الايمان والاسلام والتوكل والالتابة والتضرع الى الله والخضوع له وفيه
زيادة معرفة النبي ﷺ عظيمة ربه وعظم قدرته ومواظبته على الذكر والدعاء والتسليم على ربه والاعتراف له بحقوقه
والاقرار بصدق وعده ووعديه وفيه استحباب تقديم الثناء على المسئلة عند كل مطلوب اداء به ﷺ (قوله)
قال سفیان وزاد عبد الكريم أبو أمية) هذا موصول بالاسناد الاول ووم من زعم انه معلق وقد بين ذلك الحميدى في
مسته عن سفیان قال حدثنا سفیان الاحول قال ابن أبى نجیح سمعت طاوسا قد كرا الحديث وقال آخره قال سفیان وزاد
فيه عبد الكريم ولا حول ولا قوة الا بك ولم يقلها سفیان وأخرجه أبو نعیم في المستخرج من طريق اسمعيل القاضي عن
علي بن عبد الله بن المديني شيخ البخارى فيه فقال في آخره قال سفیان وكنت اذا قلت لعبد الكريم أخرج حديث سفیان
ولا اله غيرك قال ولا حول ولا قوة الا بالله قال سفیان وليس هو في حديث سفیان انتهى ومقتضى ذلك ان عبد الكريم
لم يذكر اسناده في هذا زيادة لكنه على الاحتمال ولا يلزم من عدم سماع سفیان لها من سفیان ان لا يكون سفیان حدث
بها وقدوم بعض أصحاب سفیان فادرجها في حديث سفیان أخرجه الاسماعيلي عن الحسن بن سفیان عن محمد بن عبد الله
ابن نعيم عن سفیان فذكرها في آخر الخبر بغير تفصيل وليس لعبد الكريم أبي أمية وهو ابن أبى الخارق في صحيح
البخارى لاهذا الموضع ولم يقصد البخارى التخریج له فلاجل ذلك لا يعدونه في رجاله وانما وقعت عنه زيادة في
الخبر غير مقصودة لذاتها كما تقدم مثله للسمعودي في الاستسقاء وسأني نحوه للحسن بن عمارة في البيوع وعلم المزی
على هؤلاء علامة التعليق وليس بجيد لان الرواية عنهم موصولة الا ان البخارى لم يقصد التخریج عنهم ومن هنا يعلم ان
قول المتنري قد استشهد البخارى بعبد الكريم أبي أمية في كتاب التمجيد ليس بجيد لانه لم يستشهد به الا ان أراد بالاستشهاد
مقابل الاحتجاج فله وجه واما قول ابن طاهر ان البخارى ومسلم اخرجا لعبد الكريم هذا في الحج حديثا واحدا
عن مجاهد عن ابن ابى ليلى عن علي بن القیام على البدن من رواية عينة عن عبد الكريم فهو غلط منه فان عبد الكريم
المذكور هو الجزري والله المستعان (قوله قال سفیان هو موصول أيضا وانما اراد سفیان بذلك بيان سماع سفیان له من
طاوس لا برأيه اولاً بالنعنة ووقع في رواية الحميدى التصريح بالسماع كما تقدم ولا يذرحده هنا قال علي بن خشرم قال
سفیان الي آخره لمول هذه الزيادة عن الثوري فان علي بن خشرم لم يذكره في شيء البخارى واما الثوري فقد سمع من علي
ابن خشرم كما ساق في أحاديث الانبياء في قصة موسى والحضر فكان هذا الحديث أيضا كان عنده عاليا عن علي بن خشرم
عن سفیان فذكره لاجل العلو والله أعلم (قوله باب فضل قيام الليل) أورد فيه حديث سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه في
رؤي يوفيه فقال نعم الرجل عبد الله لو كان يصلي من الليل فكان بعدلنا ثم من الليل الا قليلا وظاهره ان قوله فكان بعدلنا ثم
الي آخره من كلام سالم لكن وقع في التعبير من رواية البخارى عن عبد الله بن محمد شيخه هنا باسناده هذا قال الزهرى فكان
عبد الله بعد ذلك يكثر للصلاة من الليل ومقتضاه ان في السياق الاول ادراجا لكن أورد في المناقب من رواية عبد الرزاق
وفي آخره قال سالم وكان عبد الله لا ينام من الليل الا قليلا فظهر ان لادراج فيه وأيضا فكل كلام سالم في ذلك مغاير لكللام
الزهرى فاختار لادراج عنه أصلا ورأسا وشاهد الترجمة قوله نعم الرجل عبد الله لو كان يصلي من الليل فقتضاه ان من كان
يصلي من الليل يوصف بكونه نعم الرجل وفي رواية نافع عن ابن عمر في التعبير ان عبد الله رجل صالح لو كان يصلي من الليل

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ حَدَّثَنَا **هِشَامٌ** قَالَ أَخْبَرَنَا **مَعْمَرٌ** وَ**حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ** قَالَ حَدَّثَنَا **عَبْدُ الرَّزَّاقِ** قَالَ أَخْبَرَنَا **مَعْمَرٌ** عَنِ **الزُّهْرِيِّ** عَنِ **سَالِمٍ** عَنْ **أَبِيهِ** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كَانَ الرَّجُلُ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ إِذَا رَأَى رُؤْيَا قَصَّهَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَتَمَنَّيْتُ أَنْ أَرَى رُؤْيَا فَأَقْصِيهَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَكُنْتُ غُلَامًا شَابًا وَكُنْتُ أَنَا فِي الْمَسْجِدِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَرَأَيْتُ فِي النَّوْمِ كَأَن مَلَكَيْنِ أَخَذَانِي فَذَهَبَا بِي إِلَى النَّارِ فَإِذَا هِيَ مَطْوِيَةٌ كَهَيْئَةِ الْبُرِّ وَإِذَا لَهَا قَرْنَانِ وَإِذَا فِيهَا أَنَاسٌ قَدِ عَرَفْتُهُمْ فَجَعَلْتُ أَقُولُ أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ النَّارِ قَالَ فَلَقِينَا ذَلِكَ آخَرَ فَقَالَ لِي كَمْ تَرَعَ فَتَقَصَّصْتُهَا عَلَى حَفْصَةَ فَتَقَصَّصْتُهَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ نِعَمْ الرَّجُلُ عَبْدُ اللَّهِ لَوْ كَانَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ . فَكَانَ بَعْدَ لَا يَتَمَّ مِنَ اللَّيْلِ إِلَّا قَلِيلًا

وهو آيين في المقصود وكان المصنف لم يصب عند حديث صريح في هذا الباب فاكتفى بحديث ابن عمر وقد أخرج فيه مسلم حديث ابن مريم أفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل وكان البخاري توقف فيه للاختلاف في وصله وارساله وفي رفعه ووقفه (قوله حدثنا عبد الله بن محمد) هو الجعفي وهشام هو ابن يوسف الصغاني ومعه هو ابن غيلان (قوله كان الرجل) اللام للجنس ولا مفهوم له وانما ذكر للغالب (قوله تمنيت أن أرى رؤيا فأقصيها على رسول الله ﷺ) زاد في التعبير من وجه آخر فقلت في نفسي لو كان فيك خير لرأيت مثل ما برى هؤلاء ويؤخذ منه ان الرؤيا بالصالحات تدل على خيراتها (قوله كان ملكين) لم أقف على تسميتهما (قوله فذهبا بي الى النار فاذا هي مطوية) في رواية أيوب عن نافع الآتية قريبا كان اثنين آتياني أراد أن يذهبا بي الى النار فطلقاها ملك فقال لن ترع خليعته وظاهر هذا انهما لم يذهبا به ويجمع بينهما بحمل الثاني على ادخاله فيها فالتقدير ان يذهبا بي الى النار فيدخلاني فيها فلما نظرتا فاذا هي مطوية ورأيت من فيها واستعدت فلقينا ملكا آخر (قوله فاذا هي مطوية) أي مبنية والبر قيل أن يني يسمى قليلا (قوله واذا لها قرنان) هكذا للجمهور وحكي الكرماني ان في نسخة قرنين فاعربها بالجر او بالنصب على ان فيه شيئا مضاعفا حذف وترك المضاف اليه على ما كان عليه وتقديره فاذا لها مثل قرنين وهو كقراءة من قرأ تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة بالجر أي يريد عرض الآخرة أو ضمن اذا المعاجاة معنى الوجدان أي فاذا لي وجدت لها قرنين انتهى والمراد بالقرنين هنا خشبتان أو بنا أن تمد عليهما الخشبة المعارضة التي تعلق فيها الحديدية التي فيها البكرة فان كانا من بناء فهما القرنان وان كانا من خشب فهما الزرنيقان زاي منقوطة قبل المهملة ثم نون ثم قاف وقد يطلق على الخشبة أيضا القرنان وسيأتي مزيد لذلك في شرح حديث أبي أيوب في غسل المحرم في باب الاعتسال المحرم من كتاب الحج (قوله واذا فيها اناس قد عرفتهم) لم أقف على تسمية أحد منهم (قوله لم ترع) بضم أوله وفتح الراء بعدها مهملة ساكنة أي لم تخف والمعنى لا خوف عليك بعد هذا وفي رواية الكشميني في التعبير لن ترع وهي رواية الجمهور بإثبات الالف ووقع في روايه القاسمي لن ترع بحذف الالف قال ابن اللين وهي لغة قليلة أي الجزم بلن حتى قال القزاز لأعلم شاهدا وتعقب بقول الشاعر
لن نحب الآن من رجائك من * حرك من دون بابك الحلقه

ويقول الآخر * ولن يحمل للعنين بعدك منظر * وزاد فيه أنك رجل صالح وسيأتي بعد بضعة عشر بابا زيادة فيه وتقصان قال القرطبي انما فسر الشارع من رؤيا عبد الله ما هو ممدوح لانه عرض على النار ثم عوفي منها وقيل له لا روع عليك وذلك لصلاحه غير أنه لم يكن يقوم من الليل فحصل لعبد الله من ذلك تنبيه على أن قيام الليل بما يتق به النار والدنو منها فلذلك لم يترك قيام الليل بعد ذلك وأشار المذهب الى أن السر في ذلك كون عبد الله كان يتام في المسجد ومن حن المسجد أن يتعبد فيه فنهى على ذلك بالتخويف بالنار (قوله لو كان) لوللتعني للالشرط ولذلك لم يذكر الجواب وفي هذا الحديث ان قيام الليل يذفع العذاب وفيه تمنى الخير والعلم وسيأتي باقي الكلام عليه مستوفى في كتاب التعبير ان شاء الله تعالى

باب طول السجود في قيام الليل حديثنا أبو الباء قال أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني مروان أن عائشة رضى الله عنها أخبرته أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي إحدى عشرة ركعة كانت من سجدة السجدة من ذلك قدر ما يقرأ أحدكم خمسين آية قبل أن يرفع رأسه ويترك ركعتين قبل صلاة الفجر ثم يضطجع على شقه الأيمن حتى يأتيه المنادى للصلاة **باب ترك القيام للرياض حديثنا** أبو نعيم قال حدثنا سفیان عن الأسود قال سمعت جندباً يقول اشترك النبي ﷺ فلم يبق ليعة أو ليلتين **حديثنا** محمد بن كثير قال أخبرنا سفیان عن الأسود ابن قيس عن جندب بن عبد الله رضى الله عنه قال أخبرني جبريل ﷺ على النبي ﷺ قالت امرأة من قريش أبطأ عليه شيطاناه فتركت والضحي والليل إذ أسجى ما ودعك ربك وما قلى

وتنه سيات هذا المتن على لفظ محمود وأما سيات عبد الله بن محمد فسيات في التعبير وأغفل المزي في الاطراف طريق محمود منه وهي واردة عليه (قوله باب طول السجود في قيام الليل) أورد فيه حديث عائشة وفيه كان يسجد للسجدة من ذلك قدر ما يقرأ أحدكم خمسين آية وهو دال على ما ترجم له وقد تقدم من حديثها في أبواب صفة الصلاة انه ﷺ كان يكثر أن يقول في ركوعه وسجوده سبحانك اللهم وبحمدك اللهم اغفر لي وفي مسند أحمد من طريق محمد ابن عباد عن عائشة قالت كان رسول الله ﷺ يقول في صلاة الليل في سجوده سبحانك لا اله الا أنت رجاله ثقات (قوله ويركركعتين قبل صلاة الفجر ثم يضطجع) سيات الكلام عليه في آخر أبواب التهجد ان شاء الله تعالى (قوله باب ترك القيام) أي قيام المريض (قوله عن الأسود) هو ابن قيس وجندب هو ابن عبد الله الجلي كافي الاسناد الذي جلم وصفين هو الثوري فيهما وروى عن ابن عينة ووقع التصريح بسماع الاسود له من جندب في طريق زهير عنه في الضحى (قوله اشترك النبي ﷺ) أي مرض ووقع في رواية قيس بن الربيع التي سيات التنية عليها بلفظ مرض ولم أقف في شيء من طرق هذا الحديث على تفسير هذه الشكاية لكن وقع في الترمذي من طريق ابن عينة عن الاسود في أول هذا الحديث عن جندب قال كنت مع النبي ﷺ في غار فدميت أضبعه فقال هل أنت الا أضبع دमित وفي سبيل الله ما لقيت قال وأبطأ عليه جبريل فقال المشركون قد ودع محمد فأئز الله ما ودعك ربك انتهى فظن بعض الشراح ان هذا بيان للشكاية المحملة في الصحيح وليس كما ظن فان في طريق عبد الله بن شداد التي يأتي التنية عليها ان نزول هذه السورة كان في أوائل البعثة وجندب لم يصحب النبي ﷺ الا متأخراً كما حكاها البغوي في معجم الصحابة عن الامم أحمد فعلى هذا ما فضيلان حكاهما جندب احدهما رسالة والاخرى موصولة لان الاول لم يحضر هافر وانيته لها رسالة من مر اسيل الصحابة والثانية شهدا كما ذكرانه كان مع النبي ﷺ ولا يلزم من عطف احدهما على الاخرى في رواية سفیان اتحادهما والله أعلم (قوله فلم يبق ليعة أو ليلتين) هكذا اختصره المصنف وقد ساقه في فضائل القرآن تأماً أخرجه عن أبي نعم شيخه فيه هنا باسناده المذكور فزاد فاته امرأة فقالت يا محمد ما أرى شيطانك الا قد تركك فأئز الله تعالى والضحي الي قوله وما قلى ثم أخرجه المصنف هنا عن محمد بن كثير عن سفیان بلفظ آخر وهو احتبس جبريل عن النبي ﷺ فقالت امرأة من قريش الحديث وقد وافقنا بنعيم أبو أسامة عند أبي عوانة ووافق محمد بن كثير وكيع عند الاسماعيلي ورواية زهير التي أشرنا اليها في التفسير كرواية أبي نعم لكن قال فيها فلم يبق ليعة أو ليلتين أو ثلثاً ورواية ابن عينة عن الاسود عند مسلم كرواية محمد بن كثير فالظاهر ان الاسود حدث به على الوجهين فعمل عنه كل واحد ما عمل الآخر وحمل عنه سفیان الثوري الامر بن فحدث به مرة هكذا مرة هكذا وقد رواه شعبة عن الاسود على لفظ آخر أخرجه المصنف في التفسير قال قالت امرأة يا رسول الله ما أرى صاحبك الا بطلاً عنك وزاد النسائي في أوله

باب تحريض النبي ﷺ على صلاة الليل والنوافل من غير إيجاب وطرق النبي ﷺ فاطمة وعليهما السلام ليلة ليلة واحدة **حدثنا** ابن مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا معمر عن الزهري عن هيند بنت الحارث عن أم سلمة رضي الله عنها أن النبي ﷺ استيقظ ليلة فقال سبحان الله ماذا أنزل الليلة من الفتنة ماذا أنزل من الخزائن من يوقظ صواحِب الحجرات يارب كاسية في الدنيا عارية في الآخرة **حدثنا** أبو اليكان قال أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني علي بن حسين أن حسين بن علي أخبره أن علي بن أبي طالب أخبره أن رسول الله ﷺ

أبطأ جبريل على النبي ﷺ فقالت امرأة الحديث وهذه المرأة فما ظهري غير المرأة المذكورة في حديث سفيان لأن هذه المرأة عبرت بقولها صاحبك وتلك عبرت بقولها شيطانك وهذه عبرت بقولها يا رسول الله وتلك عبرت بقولها يا محمد وسياق الأولى يشعر بأنها قالته تأسفا وتوجعا وسياق الثانية يشعر بأنها قالته تهكما وشتما وقد حكى ابن بطال عن تفسير بقي بن مخلد قال قالت خديجة للنبي ﷺ حين أبطأ عنه الوحي إن ربك قد قلاك فزلت والضحي وقد تحقبه ابن المنير ومن تبعه بالانكار لأن خديجة قوية الإيمان لا يليق نسبة هذا القول إليها لكن اسناد ذلك قوي أخرجه اسمعيل القاضي في أحكامه والطبري في تفسيره وأبو داود في أعلام النبوة له كلهم من طريق عبد الله بن شداد بن المهدي وهو من صفار الصحابة والاسناد إليه صحيح وأخرجه أبو داود أيضا من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة لكن ليس عند أحد منهم أنها عبرت بقولها شيطانك وهذه هي اللفظة المستنكرة في الخبر وفي رواية اسمعيل وغيره ما أرى صاحبك بدلك والظاهر أنها عنت بذلك جبريل وأغرب سنيد بن داود فيما حكاه ابن بشكوال فروى في تفسيره عن وكيع عن هشام بن عروة عن أبيه أن عائشة قالت للنبي ﷺ ذلك وغلط سنيد في ذلك فقد رواه الطبري عن أبي كريب عن وكيع فقال فيه قالت خديجة وكذلك أخرجه ابن أبي حاتم من طريق أبي معاوية عن هشام وأما المرأة المذكورة في حديث سفيان التي عبرت بقولها شيطانك فهي أم جميل العوراء بنت حرب بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف وهي أخت أبي سفيان بن حرب وامرأة أبي لهب كما روى الحاكم من طريق إسرائيل عن أبي إسحق عن زيد بن أرقم قال قالت امرأة أبي لهب لما كنت النبي ﷺ أياما لم ينزل عليه الوحي يا محمد ما أرى شيطانك إلا قد قلاك فزلت والضحي رجاله ثقافات وفي تفسير الطبري من طريق المفضل بن صالح عن الأسود في حديث الباب فقالت امرأة من أهلها ومن قومه ولا شك أن أم جميل من قومه لأنها من بني عبد مناف وعند ابن عساکر أنها إحدى عماته وقد وقعت على مستنده في ذلك وهو ما أخرجه قيس بن الربيع في مستنده عن الأسود بن قيس راويه وأخرجه القرطبي شيخ البخاري في تفسيره عنه ولفظه فأنته إحدى عماته أو بنات عمه فقالت إنني لأرجو أن يكون شيطانك قد ودعك بنيتي واستشكل أبو القاسم بن الوردي مطابقة حديث جندب للترجمة وتبعه ابن التين فقال احتباس جبريل ليس ذكره في هذا الباب في موضعه انتهى وقد ظهر بسياق تلكه المتن وجه المطابقة وذلك أنه أراد أن يبينه على أن الحديث واحد لا تخادع حرجه وإن كان السبب مخفيا لكنه في قصة واحدة كما أوضحناه وسأني بقية الكلام على حديث جندب في التفسير إن شاء الله تعالى وقد وقع في رواية قيس بن الربيع التي ذكرتها فلم يطلق القيام وكان يحب التهجد (قوله باب تحريض النبي ﷺ) يعني أمته أو المؤمنين على قيام الليل في رواية الأصيلي وكريمة صلاة الليل والنوافل من غير إيجاب قال ابن المنير اشتملت الترجمة على أمرين التحريض ونفي الإيجاب فحديث أم سلمة وعلى الأول وحديث عائشة الثاني (قلت) بل يؤخذ من الأحاديث الأربعة نفي الإيجاب ويؤخذ التحريض من حديث عائشة من قولها كان بدع العمل وهو يحبه لأن كل شيء أحبه استلزم التحريض عليه لولا ما عارضه من خشية الأفاضل كما سيأتي تقريره وقد تقدم حديث أم سلمة والكلام عليه في كتاب

مَارَةً وَطَلِيقَةً يَنْتِ النَّبِيُّ ﷺ لَيْلَةً فَقَالَ أَلَا تَعْلَمَانِ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْتُمْ يَدُ اللَّهِ فَإِذَا شَاءَ أَنْ يَبْعَثَنَا مَعَنَا فَانْفَرَقَ حِينَ قُلْتُ ذَلِكَ وَلَمْ يَرْجِعْ إِلَى شَيْءٍ. ثُمَّ سَمِعْتُهُ وَهُوَ مُوَلِّدٌ يَضْرِبُ نَحْدَهُ وَهُوَ يَقُولُ: وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَوْهَ جِدَلًا حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ عِرْوَةَ بْنِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ إِنَّ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيدَعُ الْعَمَلَ وَهُوَ مُحِبٌّ أَنْ يَعْمَلَ بِهِ خَشْيَةً أَنْ يَمُوتَ بِهِ النَّاسُ فَيَمُوتَ عَلَيْهِمْ وَمَا سَبَّحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سُبْحَةَ الصُّحَى قَطُّ وَإِنِّي لَأُسَبِّحُهَا حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عِرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى ذَاتَ لَيْلَةٍ فِي الْمَسْجِدِ فَصَلَّى بِصَلَاتِهِ نَاسٌ.

السلام قال ابن رشد كان البخاري فهم ان المراد بالايقاظ للصلاة لا مجرد الاخبار بما انزل لانه لو كان مجرد الاخبار لكان يمكن تأخيره الى النهار لانه لا يفوت قال ويحتمل أن يقال ان لمشاهدة حال المخبر حينئذ ان لا يكون عند التأخير فيكون الايقاظ في الحال ابلغ لوعين ما يخبرهن به ولمسمعن ما يعظمن به ويحتمل ان يكون مراد البخاري بقوله قيام الليل ما هو أعم من الصلاة والقراءة والذكر وسماع الموعظة والتفكير في المسكوت وغير ذلك ويكون قوله والنوافل من عطف الخاص على العام قلت وهذا على رواية الاكثر كما بينته لاعلى رواية الاصيلي وكرمة وما نسب الي فهم البخاري اولاهو المعتقد فانه وقع في رواية شعيب عن الزهري عند المصنف في الادب وغيره في هذا الحديث من يوقف صواحب الحجر يريدان واجه حتى يصلين فظهرت مطابقة الحديث للترجمة وان فيه التحريض على صلاة الليل وعدم الاجاب يؤخذ من ترك الزامهم بذلك وجرى البخاري على عادته في الحوالة على ماورد في بعض طرق الحديث الذي يورده وسأني بقية فوائد حديث أم سلمة في الفتن وعبدالله المذكور في اسناده هو ابن المبارك وأما حديث علي فطحي بن الحسين المذكور في اسناده هو زين العابدين وهذا من اصح الاسانيد ومن أشرف التراجم الواردة فيمن روى عن أبيه عن جده وحكي الدارقطني ان كاتب الليث رواه عن الليث عن عقيل عن الزهري فقال عن علي بن الحسين عن الحسن بن علي وكذا وقع في رواية حجاج ابن أبي منيع عن جده عن الزهري في تفسير ابن مردويه وهو وهم والصواب عن الحسين ويؤيده رواية حكيم بن حكيم عن الزهري عن علي بن الحسين عن أبيه أخرجهما للنسائي والطبري (قوله طريقه وفاطمة) بالنصب عطفا على الضمير والطروق الاتيان بالليل وعلى هذا فقوله ليلة للنسائي وكذا وحكي ابن فارس ان معنى طرق اتى صلى هذا يكون قوله ليلة لبيان وقت الحجى ويحتمل ان يكون المراد بقوله ليلة أى مرة واحدة (قوله الاتصالان) قال ابن بطال فيه فضيلة صلاة الليل وايقاظ التائبين من الامل والقرابة لذلك ووقع في رواية حكيم بن حكيم المذكورة ودخل النبي ﷺ على وعلى فاطمة من الليل فايقظنا للصلاة ثم رجع الى بيته فصلى هو يامن الليل فلم يسمع لنا حسا فرجع الينا فايقظنا الحديث قال الطبري لولا ما مع النبي ﷺ من عظم فضل الصلاة في الليل ما كان يزعم ابنته وابن عمه في وقت جعله الله خلفه سكنا لكنه اختار لهما احراز تلك الفضيلة على اللذة والسكون امتثالا لقوله تعالى وامر اهلك بالصلاة الآية (قوله انفسنا يد الله) اقتبس على ذلك من قوله تعالى انه يتوفى الانفس حين موتها الآية ووقع في رواية حكيم المذكورة قال على فجلسنا وانا أعرك عيني وانا أقول والله ما نصلى الا ما كتب الله لنا انما انفسنا يد الله وفيه اثبات المشيئة لله وان العبد لا يفعل شيئا الا بإرادة الله (قوله جئنا) بالثلاثة أى ايقظنا واصله اثاره الشيء من موضعه (قوله حين قلت) في رواية كريمة حين قلنا (قوله ولم يرجع) بفتح أوله أى لم يجبي وفيه ان السكوت يكون جوابا ولاعراض عن القول الذي لا يطابق المراد وان كان حقا في نفسه (قوله يضرب نَحْدَهُ) فيه جواز ضرب النخذ عند التأسف وقال ابن التين كره احتجاجه

ثُمَّ صَلَّى مِنَ الْقَابِلَةِ فَكَثُرَ النَّاسُ ثُمَّ اجْتَمَعُوا مِنَ اللَّيْلِ الثَّالِثَةِ أَوِ الرَّابِعَةِ فَلَمْ يَخْرُجْ إِلَيْهِمْ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

بالآية المذكورة وأراد منه ان ينسب التقصير الى نفسه وفيه جواز الانتزاع من القرآن وترجيح قول من قال ان اللام في قوله وكان الانسان للعموم لا لخصوص الكفار وفيه منقبة لمي حيث لم يكتم ما فيه ادنى غضاية فقدم مصلحة نشر العلم وتبليغه على كتمه ونقل ابن بطلان عن الملب قال فيه انه ليس للامام ان يشدد في التوافل حيث قنع ﷺ بقول علي رضي الله عنه انفسنا بيد الله لانه كلام صحيح في العذر عن التفل ولو كان فرضا ما عذره قال واما ضربة غذه وقراءته الآية فidal على أنه ظن انه اخرجهم فقدم على انباههم كذا قال واقره ابن بطلان وليس بواضح وما تقدم اولي وقال النووي المختار انه ضرب غذه تعجبا من سرعة جوابه وعدم موافقته له على الاعتذار بما اعتذره به والله أعلم وأما حديث عائشة الاول فيشتمل على حديثين اجدتهما ترك العمل خشية افتراضه ثانيهما ذكر صلاة الضحى وهذا الثاني سيأتي الكلام عليه في باب من لم يصل الضحى وقوله في الاول ان يكسر الهزة وهي الخففة من الثقلية وفيها ضمير الشأن وقوله ليدع بفتح اللام أى ترك وقوله خشية بالنصب متعلق بقوله ليدع وقوله يفرض بالنصب عطفا على يعمل وسيأتي الكلام على فوائده في الحديث الذى بعده وزاد فيه مالك في الموطأ قالت وكان يحب ما خف على الناس واما حديث عائشة الثاني فهو باسناد الذى قبله وقوله صلى ذات ليلة في المسجد تقدم قبيل صفة الصلاة من رواية عمرة عن عائشة انه صلى في حجرته وليس المراد بها بيته وانما المراد الحصى التي كان يحتجرها بالليل في المسجد فيجعلها على باب بيت عائشة فيصلى فيه ويجلس عليه بالتهار وقد ورد ذلك ميثا من طريق سعيد المقبرى عن أبي سلمة عن عائشة وهو عند المصنف في كتاب اللباس ولفظه كان يحتجر حصيرا بالليل فيصلى عليه ويسطه بالتهار فيجلس عليه ولاحمد من طريق محمد بن ابراهيم عن أبي سلمة عن عائشة قاسم في ان انصب له حصيرا على باب حجرتي فقلت فخرج نذكر الحديث قال النووي معنى يحتجر يحوط موضعا من المسجد بحصير يستريحه ليدل عليه فيه ولا يبر بين يديه مار ليتوفر خشوعه ويتفرغ قلبه وتعقبه الكرماني بان لفظ الحديث لا يدل على احتجاره كان في المسجد قال ولو كان كذلك لزم منه ان يكون تاركا للافضل الذى أمر الناس به حيث قال فصلوا في بيوتكم فان أفضل صلاة المرء في بيته الا المكتوبة ثم أجاب بانه ان صبح انه كان في المسجد فهو اذا احتجر صار كأنه بيت مخصوص بيبته او ان السبب في كون صلاة التطوع في البيت أفضل عدم شوبهه بالرياء غالبا والنبي ﷺ منزه عن الرياء في بيته وفي غير بيته (قوله ثم صلى من القابلة) أى من الليلة المقبلة وهو لفظ معمر عن ابن شهاب عند احمد وفي رواية المستملى ثم صلى من القابل أى الوقت (قوله ثم اجتمعوا من الليلة الثالثة أو الرابعة) كذا رواه مالك بالشك وفي رواية عقيل عن ابن شهاب كما تقدم في الجمعة فصلي رجال بصلاته فاصبح الناس فتحدثوا ولمسلم من رواية يونس عن ابن شهاب يتحدثون بذلك ونحوه في رواية عمرة عن عائشة الماضية قبل صفة الصلاة ولاحمد من رواية ابن جريج عن ابن شهاب فلما اصبحت تحدثوا ان النبي ﷺ صلى في المسجد من جوف الليل فاجتمع اكثر منهم زاد يونس فخرج النبي ﷺ في الليلة الثانية فصلوا معه فاصبح الناس يذكرون ذلك فكثرت اهل المسجد من الليلة الثالثة فخرج فصلوا بصلاته فلما كانت الليلة الرابعة عجز المسجد عن اهلهم ولابن جريج حتى كان المسجد يعجز عن اهلهم ولاحمد من رواية معمر عن ابن شهاب امتلأ المسجد حتى اغتص باهلهم وله من رواية سفيان بن حسين عنه فلما كانت الليلة الرابعة غص المسجد باهلهم (قوله فلم يخرج) زاد احمد في رواية ابن جريج حتى سمعت ناسا منهم يقولون الصلاة وفي رواية سفيان بن حسين فقالوا ماشأه وفي حديث زيد بن ثابت كما سيأتي في الاعتصام ففقدوا صوته وظنوا أنه قد نام فجعل بعضهم يتحنن ليخرج اليهم وفي حديثه في الادب فرفضوا اصواتهم وحصبوا الباب

فَمَا أَصْبَحَ قَالَ قَدْ رَأَيْتُ الَّذِي صَنَعْتُمْ وَلَمْ يَمْنَعْنِي مِنَ الْخُرُوجِ إِلَيْكُمْ إِلَّا أَنِّي خَشِيتُ أَنْ تَقْرَضَ
عَلَيْكُمْ وَذِكَّ فِي رَمَضَانَ

(قوله فما أصبح قال قد رأيت الذي صنعتم) في رواية عقيل فلما قضى صلاة الفجر أقبل على الناس فتشهد ثم قال أما بعد
فإنه لم يخف على مكانكم وفي رواية يونس وابن جريج لم يخف على شأنكم وزاد في رواية أبي سلمة أكلوا من
العمل ما طيقون وفي رواية معمر بن النديس أنه عن ذلك بعد أن أصبح عمر بن الخطاب ولم أر في شيء من طرقه بيان
بعد صلاته في تلك الليالي لكن روى ابن خزيمة وابن حبان من حديث جابر قال صلى بنا رسول الله ﷺ
في رمضان ثمان ركعات ثم أوتر فلما كانت القابلة اجتمعنا في المسجد ورجونا أن يخرج إلينا حتى أصبحنا ثم دخلنا
هناك لرسول الله الحديث فإن كانت القصة واحدة احتمل أن يكون جابر ممن جاء في الليلة الثالثة فلذلك انقصر على وصف
لخبرين وكذا ما وقع عند مسلم من حديث أنس كان رسول الله ﷺ يصلي في رمضان فحيت فقامت إلى جنبه فمأرجل
قام حتى كنا نرها فلما أحس بنا تجوز ثم دخل رحله الحديث والظاهر أن هذا كان في قصة أخرى (قوله إلا أني
خشيت أن تقرض عليكم) ظاهره في أن علم خروجه إليهم كان لهذه الخشية لا لكون المسجد امتلا وضاق عن المصلين
(قوله أن تقرض عليكم) في رواية عقيل وابن جريج فتعجزوا عنها وفي رواية يونس ولكي خشيت أن تقرض عليكم
صلاة الليل فتعجزوا عنها وكذا في رواية أبي سلمة المذكورة قيل صفة الصلاة خشيت أن تكتب عليكم صلاة الليل
وقوله فتعجزوا عنها أي شق عليكم فتعجزوا عن القدرة عليها وليس المراد العجز السكلي لأنه يسقط التكليف من أصله
ثم إن ظاهر هذا الحديث أنه ﷺ توقع أن يفتقر فرض الصلاة بالليل جماعة على وجود المواظبة عليها وفي ذلك إشكال
وقد بناء بعض المالكية على قاعدتهم في أن الشروع ملزم وفيه نظر وأجاب المحب الطبري بأنه يحتمل أن يكون الله عز
وجل أوحى إليهم أن واطبوا على هذه الصلاة معهم فافترضها عليهم فأجاب التخفيف عنهم فترك المواظبة قال ويحتمل
أن يكون ذلك وقع في نفسه كما اتفق في بعض القرب التي داوم عليها فافترضت وقيل خشي أن يظن أحد من الأمة من
مدامته عليها الوجوب وإلى هذا الأخير نحا القرطبي فقال قوله فافترض عليكم أي تظنونه فرضا فيجب على
من ظن ذلك كما إذا ظن المجتهد حل شيء أو تحريمه فإنه يجب عليه العمل به قال وقيل كان حكم النبي ﷺ أنه إذا واطب
على شيء من أعمال البر واقتدى الناس به فيه أنه يفرض عليهم انتهى ولا يخفى بهذا الأخير فقد واطب النبي ﷺ على
رواب الفرائض وتابحه أصحابه ولم تقرض وقال ابن بطال يحتمل أن يكون هذا القول صدر منه ﷺ لما كان قيام الليل
فرض عليه دون أمته فحشي أن يخرج إليهم والزموا معه قيام الليل أن يسوى الله بينه وبينهم في حكمه لأن الأصل في الشرع
المساواة بين النبي ﷺ وبين أمته في العبادات قال ويحتمل أن يكون خشي من مواظبتهم عليها أن يضعفوا عنها فيعصى
من تركها بترك اتباعه ﷺ وقد استشكل الخطابي أصل هذه الخشية مع ما ثبت في حديث الإسراء من أن الله تعالى
قال من خمس ومن خمس لا يبدل القول لدي فإذا أمن التبدل فكيف يقع الخوف من الزيادة وهذا يدفع في صدور
للأجوبة التي هدمت وقد أجاب عنه الخطابي بأن صلاة الليل كانت واجبة عليه ﷺ وأفعاله الشرعية يجب على الأمة
الاعتقاد به فيها حتى عند المواظبة فترك الخروج إليهم لئلا يدخل ذلك في الواجب من طريق الأمر بالاعتقاد به لئلا من
طريق إنشاء فرض جديد زائد على الخمس وهذا كما يوجب المرء على نفسه صلاة نذر تعجب عليه ولا يلزم من ذلك زيادة
فرض في أصل الشرع قال وفيه احتمال آخر وهو أن الله فرض الصلاة خمسين ثم حط معظمها بشفاعته نبيه ﷺ فإذا
حدثت الأمة فيما استوهم لها والزم ما استعفى لهم نبيهم ﷺ منه لم يستنكر أن يثبت ذلك فرضا عليهم كما ألزم الناس
الرهانية من قبل أن تقسم ثم عاب الله عليهم التقصير فيها فقال فأمر عواحق رعايتها فحشي ﷺ أن يكون سبيلهم سبيل أولئك
فقط العمل بشفقة عليهم من ذلك وقد تلي هذين الجوابين من الخطابي جماعة من الشراح كابن الجوزي وهو مبني على أن
قيام الليل كان واجبا عليه ﷺ وعلى وجوب الاعتقاد بأفعاله وفي كل من الأمرين نزاع وأجاب السكرماني بأن

باب قِيَامِ النَّبِيِّ ﷺ اللَّيْلِ . وَقَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كَانَ يَقُومُ حَتَّى تَفْطِرَ قَدَمَاهُ وَالْفُطُورُ الشَّقُوقُ أَنْفَطَرَتْ أَنْشَقَتْ **حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ** قَالَ حَدَّثَنَا مُسَرُّ بْنُ زِيَادٍ قَالَ سَمِعْتُ الْمُزَيَّرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ إِنْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَيَقُومُ أَوْ لَيُصَلِّي حَتَّى تَرْمَ قَدَمَاهُ أَوْ سَاقَاهُ

حديث الاسراء يدل على ان المراد بقوله تعالى لا يدل القول لدى الامن نقص شيء من الخس ولم يتعرض للزيادة انتهى لكن في ذكر التضعيف بقوله من خمس وهن خمسون إشارة الى عدم الزيادة ايضا لان التضعيف لا ينقص عن العشر ودفع بعضهم في اصل السؤال بان الزمان كان قابلا للنسخ فلامانع من خشية الافتراض وفيه نظر لان قوله لا يدل القول لدي خبر والنسخ لا يدخله على الرجح وليس هو كقوله مثلا لهم صوموا الدهر ابدافانه يجوز فيه النسخ وقد فتح الباري بثلاثة اجوبة اخرى احدها يحتمل ان يكون الخوف افتراض قيام الليل بمعنى جعل التهجدي المسجد جماعة شرطا في صحة التفضل بالليل ويؤى اليه قوله في حديث زيد بن ثابت حتى خشي ان يكتب عليكم ولو كتب عليكم ما قمتم به فصلوا ايها الناس في بيوتكم فمنعم من التجميع في المسجد اشفاقا عليهم من اشتراطه وامن مع اذنه في المواظبة على ذلك في بيوتهم من افتراضه عليهم ثانيا يحتمل ان يكون الخوف افتراض قيام الليل على الكفاية لا على الاعيان فلا يكون ذلك زائدا على الخمس بل هو نظير ما ذهب اليه قوم في العبد ونحوها ثالثا يحتمل ان يكون الخوف افتراض قيام رمضان خاصة فقد وقع في حديث الباب ان ذلك كان في رمضان وفي رواية سفيان بن حسين خشي ان يفرض عليكم قيام هذا الشهر فعلى هذا يرتفع الاشكال لان قيام رمضان لا يتكرر كل يوم في السنة فلا يكون ذلك قدرا زائدا على الخمس واقتوى هذه الاجوبة الثلاثة في نظري الاول والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب وفي حديث الباب من الفوائد غير ما تقدم ندب قيام الليل ولا سيما في رمضان جماعة لان الحشية المذكورة امتنعت بعد النبي ﷺ ولذلك جهم عمر بن الخطاب علي ابني بن كعب كما سياتي في الصيام ان شاء الله تعالى وفيه جواز القرار من قدر الله الى قدر الله قاله الملب وفيه ان الكبير اذا فعل شيئا خلاف ما اعتاده اتباعه ان يذكر لهم عذره وحكمه والحكمة فيه وفيه ما كان النبي ﷺ عليه من الزهادة في الدنيا والاكتفاء بما قل منها والشفقة على امتهم والرأفة بهم وفيه ترك بعض المصالح لحوف المقدسة وتقديم اهم المصلحتين وفيه جواز الاقتداء بمن لم ينزل الامامة كما تقدم وفيه نظر لان في النية لم ينقل ولا يطلع عليه باطن وفيه ترك الاذان والاقامة للنوافل اذا صليت جماعة * (قوله باب قيام النبي ﷺ اللَّيْلِ) كذا للكشيميني من طريقين عنه وزاد في رواية كريمة حتى ترم قدماه وللباقيين قيام الليل للنبي ﷺ (قوله وقالت عائشة كان يقوم) كذا للكشيميني ولغيره قام رسول الله ﷺ (قوله حتى تفرط) بناء واحدة وفي رواية الاصيلي تفرط بمثنائين (قوله والفتور الشقوق) كذا ذكره ابو عبيدة في المجاز (قوله انفطرت انشقت) هذا التفسير رواه ابن ابي حاتم موصولا عن الضحاك قال وروى عن مجاهد والحسن وغيرهما ذلك وكذا احكامه اسمعيل بن ابي زياد الشامي عن ابن عباس وحديث عائشة وصله المصنف في تفسير سورة الفتح (قوله عن زياد) هو ابن علاقة والمصنف في الرقاق عن خلاد بن يحيى عن مسعر حدثنا زياد بن علاقة (تنبيه) هكذا رواه الحفاظ من اصحاب مسعر عنه وخالفهم محمد بن بشر وحدهم رواه عن مسعر عن قتادة عن انس أخرجه البزار وقال الصواب عن مسعر عن زياد واخرجه الطبراني في الكبير من رواية ابي قتادة الحراني عن مسعر عن علي بن مسعر عن علي بن الاقرع عن ابي جحيفة وأخطأ فيه أيضا والصواب مسعر عن زياد ابن علاقة (قوله ان كان يقوم او ليصلي) ان مخففة من الثقيلة وليقوم بفتح اللام وفي رواية كريمة ليقوم يصلي وفي حديث عائشة كان يقوم من الليل (قوله حتى ترم) بفتح المثناة وكسر الراء وتخفيف الميم بلفظ المضارع من الورم هكذا سمع وهو نادر وفي رواية خلاد بن يحيى حتى ترم او تفتخ قدماه وفي رواية ابي عوانة عن زياد عند الترمذي حتى انتفخت قدماه (قوله قدما او ساقاه) وفي رواية خلاد قدماه ولم يشك والمصنف في تفسير الفتح حتى تورمت وللنساء من حديث ابي هريرة حتى تزلع

فَيَقُولُ أَفَلَا أَكُونُ عَبْدًا شَكُورًا **بَابُ مَنْ نَامَ عِنْدَ السَّحَرِ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنَا سَعِيدٌ قَالَ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ أَنَّ عَمْرُو بْنَ أَوْسٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو بْنَ النَّاعِمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُ أَحَبُّ الصَّلَاةِ إِلَى اللَّهِ صَلَاةُ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ**

قَدِمَهُ بِرَأْيِهِ وَعَيْنٍ مَهْمَلَةٍ وَلَا اخْتِلَافَ بَيْنَ هَذِهِ الرِّوَايَاتِ فَإِنَّهُ إِذَا حَصَلَ الْإِسْتِغَاثُ وَالْوَرَمُ حَصَلَ الزَّلْجُ وَالشَّفَقُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ (قَوْلُهُ يُقَالُ لَهُ) لِمَذْكُورِ الْمُقُولِ وَلَمْ يَسْمَعْ الْقَائِلُ فِي تَفْسِيرِ الْفَتْحِ قَتِيلَ لَهُ غَفَرَاتُكَ مَا تَقْدِمُ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأْخِرُ فِي رِوَايَةِ أَبِي عَوَاةٍ قَتِيلَ لَهُ اسْتَكْفَ هَذَا وَفِي حَدِيثٍ عَائِشَةَ فَقَالَتْ لَهَا عَائِشَةُ لَمْ تَصْنَعِ هَذَا يَا رَسُولَ اللَّهِ وَقَدْ غَفَرَ اللَّهُ لَكَ وَفِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ عِنْدَ الْبَزَارِ قَتِيلَ لَهُ تَقَعْلَ هَذَا وَقَدْ جَاءَكَ مِنَ اللَّهِ أَنْ قَدْ غَفَرَكَ (قَوْلُهُ أَفَلَا كُونَ) فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ أَفَلَا أَحِبُّ أَنْ أَكُونَ عَبْدًا شَكُورًا وَزِدْتَ فِيهِ فَلَمَّا كَثُرَ لِحَمَلِهِ صَلَّى جَالِسًا الْحَدِيثَ وَالْقَاءَ فِي قَوْلِهِ أَفَلَا كُونَ لِلْسَّبِيَةِ وَهِيَ عَنْ عَذُوفٍ تَقْدِيرُهُ أَتَرَكَ تَهْجِدُ فَلَا أَكُونَ عَبْدًا شَكُورًا وَالْمَعْنَى إِنْ الْغَفْرَةُ سَبَبٌ لَكُنْ التَّجَهُّدَ شَكْرًا فَكَيْفَ أَتَرَكَ قَالَ ابْنُ بَطَالٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ اخْذِ الْإِنْسَانَ عَلَى نَفْسِهِ بِالشَّدَةِ فِي الْعِبَادَةِ وَإِنْ أَضْرَ ذَلِكَ يَدِينَهُ لِأَنَّهُ ﷺ إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ مَعَ عِلْمِهِ بِمَا سَبَقَ لَهُ فَكَيْفَ يَمْنُ لَمْ يَعْلَمْ بِذَلِكَ فَضْلًا عَنْ لَمْ يَأْمَنْ أَنَّهُ اسْتَحَقَّ النَّارَ أَنْتَهَى وَمَحَلُّ ذَلِكَ مَاذَا لَمْ يَفْضُ إِلَى الْمَلَالِ لِأَنَّ حَالَ النَّبِيِّ ﷺ كَانَتْ أَكْلَ الْأَحْوَالِ فَكَانَ لَا يَلِمْ مِنْ عِبَادَةِ رَبِّهِ وَإِنْ أَضْرَ ذَلِكَ يَدِينَهُ بِلِصَحِّهِ قَالَ وَجَعَلْتُ قُرْعَةً عَيْنِي فِي الصَّلَاةِ كَمَا أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ فَلَمَّا غَبِرَ ﷺ فَإِذَا خَشِيَ الْمَلَأَ لَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَكُوهُ نَفْسُهُ وَعَلَيْهِ يَحْمَلُ قَوْلُهُ ﷺ خَذُوا مِنَ الْأَعْمَالِ مَا تَطِيقُونَ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَلِمْ حَتَّى تَعْلَوْا فِيهِ مَشْرُوعِيَّةَ الصَّلَاةِ لِلشُّكْرِ وَفِيهِ انْشَاءُ الشُّكْرِ يَكُونُ بِالْعَمَلِ كَمَا يَكُونُ بِاللِّسَانِ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى أَعْمَلُوا آلَ دَاوُدَ شُكْرًا وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ ظَنُّ مَنْ سَأَلَ عَنْ سَبَبِ تَحْمَلِهِ الْمُشَقَّةَ فِي الْعِبَادَةِ أَنَّهُ إِنَّمَا يَعْبُدُ اللَّهَ خَوْفًا مِنَ الذُّنُوبِ وَطَلِبًا لِلْمَغْفِرَةِ وَالرَّحْمَةِ فَخِشَقَ أَنَّهُ غَفَرَهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى ذَلِكَ فَأَقْدَمَ مِنْهَا طَرِيقًا آخَرَ لِلْعِبَادَةِ وَهُوَ الشُّكْرُ عَلَى الْمَغْفِرَةِ وَإِيصَالُ النِّعْمَةِ لِمَنْ لَا يَسْتَحِقُّ عَلَيْهِ فَبِمَا شَيْءٌ يَنْبَغِي كَثْرَةُ الشُّكْرِ عَلَى ذَلِكَ وَالشُّكْرُ الْإِعْرَافُ بِالنِّعْمَةِ وَالْقِيَامُ بِالْمُحْدَمَةِ فَمِنْ كَثَرَتِ ذَلِكَ مِنْهُ سَمِيَ شَكُورًا وَمِنْ ثُمَّ قَالَ سَبَّحَانَهُ وَتَعَالَى وَقَلِيلٌ مِنْ عِبَادِي الشُّكُورُ وَفِيهِمَا كَانِ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الْأَجْتِهَادِ فِي الْعِبَادَةِ وَالْخَشْيَةِ مِنْ رَبِّهِ قَالَ الْعُلَمَاءُ إِنَّمَا أُلْزِمَ الْأَنْبِيَاءُ انْقِسَامُ شِدَّةِ الْخَوْفِ لِعِلْمِهِمْ بِعَظِيمِ نِعْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِمْ وَإِنَّهُ ابْتَدَأَهُمْ بِهَا قَبْلَ اسْتِحْقَاقِهَا فَبَدَّلُوا بِمُحَمَّدٍ فِي عِبَادَتِهِ لِيُؤَدِّوا بِبَعْضِ شُكْرِهِ مَعَ أَنَّ حَقُوقَ اللَّهِ أَعْظَمُ مِنْ أَنْ يَقُومَ بِهَا الْعِبَادُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ (تَكْلِفَةً) قِيلَ أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ هَذَا الْحَدِيثَ لِيَنبَغِي عَلَى أَنْ يَقَامَ جَمِيعُ اللَّيْلِ غَيْرَ مَكْرُوهٍ وَلَا تَعَارُضَ الْآيَاتِ بِخِلَافِهِ لِأَنَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَهَا بِأَنَّهُ ﷺ لَمْ يَكُنْ يَدَاوِمُ عَلَى قِيَامِ جَمِيعِ اللَّيْلِ بَلْ كَانَ يَقُومُ وَيَنَامُ كَمَا أَخْبَرَ عَنْ نَفْسِهِ وَأَخْبَرَتْ عَنْهُ عَائِشَةُ أَيْضًا وَسَيَأْتِي هَلْ الْخِلَافُ فِي إِيْجَابِ قِيَامِ اللَّيْلِ فِي بَابِ عَقْدِ الشَّيْطَانِ أَنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى * (قَوْلُهُ بِابْنِ نَامٍ عِنْدَ السَّحَرِ) فِي رِوَايَةِ الْأَصْبَلِيِّ وَالْكَشْمِينِيِّ السَّحُورُ وَلِكُلِّ مِمَّا وَجَّهَهُ وَالْأَوَّلُ وَجَّهَهُ وَأُورِدَ الْمُصَنِّفُ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَحَادِيثَ أَحَدُهَا لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَالْآخَرَانِ لِعَائِشَةَ (قَوْلُهُ) فِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ عَمْرُو بْنَ أَوْسٍ أَخْبَرَهُ أَيُّ ابْنِ أَبِي أَوْسٍ الثَّقَفِيُّ الطَّائِفِيُّ وَهُوَ تَابِيُّ كَبِيرٍ وَهَمٌّ مِنْ ذِكْرِهِ فِي الصَّحَابَةِ وَأَمَّا الصَّحْبَةُ لِأَيِّهِ (قَوْلُهُ أَحَبُّ الصَّلَاةِ إِلَى اللَّهِ صَلَاةُ دَاوُدَ) قَالَ الْمُهَلَّبُ كَانَ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَجْمَعُ نَفْسَهُ بِنَوْمِ أَوَّلِ اللَّيْلِ ثُمَّ يَقُومُ فِي الْوَقْتُ الَّذِي يَنَادِي اللَّهُ فِيهِ هَلْ مِنْ سَائِلٍ فَاعْطِيهِ سَوْءَلَهُ ثُمَّ يَسْتَدْرِكُ بِالنُّوْمِ مَا يَسْتَرْجِعُ بِهِ مِنْ نَصَبِ الْقِيَامِ فِي بَقِيَةِ اللَّيْلِ وَهَذَا هُوَ النَّوْمُ عِنْدَ السَّحَرِ كَمَا تَرَجَمَ بِهِ الْمُصَنِّفُ إِنَّمَا صَارَتْ هَذِهِ الطَّرِيقَةُ أَحَبَّ مِنْ أَجْلِ الْإِخْذِ بِالرَّفَقِ لِلنَّفْسِ الَّتِي تَخْشَى مِنْهَا السَّامَةَ وَقَدْ قَالَ ﷺ إِنَّ اللَّهَ لَا يَلِمْ حَتَّى تَعْلَوْا اللَّهُ يُحِبُّ أَنْ يَدِيمَ فَضْلَهُ وَيُوَالِيَ إِحْسَانَهُ وَأَمَّا كَانَ ذَلِكَ أَرْقَى لِأَنَّ النَّوْمَ بَعْدَ الْقِيَامِ يَرْجِعُ الْبَدَنَ وَيَنْهَبُ خُضْرَ السَّهْرِ وَذِيْلُ الْجَسْمِ بِخِلَافِ السَّهْرِ إِلَى الصَّبَاحِ وَفِيهِ مِنَ الْمَصْلَحَةِ أَيْضًا اسْتِقْبَالُ صَلَاةِ الصَّبَحِ وَإِذْكَارُ النَّهَارِ بِنَشَاطٍ وَأَقْبَالٍ وَأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى تَعَدُّمِ الرِّيَاءِ لِأَنَّ مَنْ نَامَ السُّدُسَ الْآخِرَ أَصْبَحَ ظَاهِرَ الْوَلَوْنِ سَلِيمَ الْقُوَى فَهُوَ أَقْرَبُ

وَأَحَبُّ الصَّيَامِ إِلَى اللَّهِ صِيَامُ دَاوُدَ وَكَانَ يَتِمُّ نِصْفَ اللَّيْلِ وَيَقُومُ ثُلُثَهُ وَيَتِمُّ سُنَّتَهُ . وَيَقُومُ
يَوْمًا وَيَقْطِرُ يَوْمًا **حَدَّثَنِي** عَبْدَانُ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبِي عَنْ شُعْبَةَ عَنْ أَشْعَثَ قَالَ سَمِعْتُ أَبِي قَالَ سَمِعْتُ
مُسْرُوقًا قَالَ سَأَلْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَى الْعَمَلِ كَانَ أَحَبَّ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَتْ
الدَّائِمُ قُلْتُ مَتَى كَانَ يَقُومُ قَالَتْ يَقُومُ إِذَا سَمِعَ الصَّارِخَ **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ قَالَ أَخْبَرَنَا أَبُو
الْأَحْوَصِ عَنْ الْأَشْعَثِ قَالَ إِذَا سَمِعَ الصَّارِخَ قَامَ فَصَلَّى **حَدَّثَنَا** مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ
سَعْدٍ قَالَ ذَكَرَ أَبِي عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ

أَنِّي أَنْبَحُ عَمَلَهُ الْمَاضِي عَلَى مَنْ رَأَاهُ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ وَحَكَى عَنْ قَوْمٍ أَن مَعْنَى قَوْلِهِ أَحَبُّ الصَّلَاةِ هُوَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَنْ
حَالَهُ مِثْلُ حَالِ الْخَاطِبِ بِذَلِكَ وَهُوَ مَنْ يَشُقُّ عَلَيْهِ قِيَامُ أَكْثَرِ اللَّيْلِ قَالَ وَحَدَّثَنَا هَذَا الْقَائِلُ اقْتِضَاءَ الْقَاعِدَةِ بِإِذْنِ الْأَجْرِ بِسَبَبِ
زِيَادَةِ الْعَمَلِ لَكِنْ يَحَارِضُهُ هُنَا اقْتِضَاءُ الْعَادَةِ وَالْجِلْبَةِ التَّقْصِيرِ فِي حَقِّقِ بِحَارِضِ طُولِ الْقِيَامِ وَمَقْدَارُ ذَلِكَ الْفَائِتِ مَعَ مَقْدَارِ
الْحَاصِلِ مِنَ الْقِيَامِ غَيْرِ مَعْلُومٍ لَنَا فَالْأَوَّلَى أَن يَجْرِيَ الْحَدِيثُ عَلَى ظَاهِرِهِ وَعُومِهِ وَإِذَا تَارَضَتِ الْمَصْلَحَةُ وَالْمُسَدَّةُ فَقَدْ تَأَثَّرَ
كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي الْحَثِّ وَالْمَنْعِ غَيْرِ حَقِّقِ لَنَا فَالطَّرِيقُ إِنَّا نَقُوضُ الْأَمْرَ إِلَى صَاحِبِ الشَّرْعِ وَنَجْرِي عَلَى مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْقَطْعُ
مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ قُوَّةِ الظَّاهِرِ هُنَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ **(تنبيه)** قَالَ ابْنُ التِّينِ هَذَا الْمَذْكُورُ إِذَا أُجْرِبْنَا عَلَى ظَاهِرِهِ فَهُوَ حَقُّ الْأَمَةِ وَأَمَّا النَّبِيُّ
ﷺ فَقَدْ أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِقِيَامِ أَكْثَرِ اللَّيْلِ فَقَالَ يَا أَيُّهَا الْمَزْمَلُ قُمْ اللَّيْلَ الْإِفْلَاكُ أَنْتَهَى فِيهِ نَظَرُ لَنَا هَذَا الْأَمْرَ قَدْ نَسَخَ
كَامِ سَيَانِي وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ فَلَمَّا كَانَ نِصْفَ اللَّيْلِ أَوْ قَبْلَهُ بِقَلِيلٍ أَوْ بَعْدَهُ بِقَلِيلٍ وَهُوَ نَحْوُ الْمَذْكُورِ هُنَا نَمِ
سَيَانِي بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَبْوَابٍ أَنَّهُ ﷺ لَمْ يَكُنْ يَجْرِي الْأَمْرُ فِي ذَلِكَ عَلَى وَتِيرَةٍ وَاحِدَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ **(قوله)** وَأَحَبُّ الصَّيَامِ إِلَى
اللَّهِ صِيَامُ (دَاوُدَ) يَأْتِي فِيهِ مَا تَقَدَّمَ فِي الصَّلَاةِ وَسَيَأْتِي بِقِيَةِ مَبَاحِثِهِ فِي كِتَابِ الصَّيَامِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى **(قوله)** كَانَ يَتِمُّ
نِصْفَ اللَّيْلِ (الخ) فِي رِوَايَةِ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ أَوْسٍ هُوَ الَّذِي يَقُولُ يَقُومُ ثُلُثَ اللَّيْلِ قَالَ نَمِ أَنْتَهَى وَظَاهِرُهُ أَن
تَقْدِيرُ الْقِيَامِ بِالثَّلْثِ مِنْ تَفْسِيرِ الرَّائِي فَيَكُونُ فِي الرِّوَايَةِ الْأُولَى إِدْرَاجٌ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ عَمْرِو بْنِ أَوْسٍ ذَكَرَهُ أَى
بِسَنَدِهِ فَلَا يَكُونُ مَدْرَجًا وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ جُرَيْجٍ مِنَ الْفَائِدَةِ تَرْتِيبُ ذَلِكَ بِمِ قِيَمِهِ رَدُّ عَلَى مَنْ أَجَازَ فِي حَدِيثِ الْبَابِ
أَن تَحْصِلَ السَّنَةُ بِثَمَنِ السُّدُسِ الْأَوَّلِ مِثْلًا وَقِيَامِ الثَّلَاثِ وَثَمَنِ النِّصْفِ الْآخِرِ وَالسَّبَبُ فِي ذَلِكَ أَنَّ الْوَأُولَى تَرْتِيبُ
(تنبيه) قَالَ ابْنُ رَشِيدٍ الظَّاهِرُ مِنْ سِيَاقِ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو مِطَابَقَةٌ مَا تَرَجَمَ لَهُ إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ نَصَافِيهِ فَيَنْبَغِي بِالْحَدِيثِ
الثَّلَاثِ وَهُوَ قَوْلُ عَائِشَةَ مَا تَقَالَهُ السَّحَرُ عِنْدِي الْإِنَامُ وَأَمَّا حَدِيثُ عَائِشَةَ الْأَوَّلِ فَوَالدَّعْدَانِ اسْمُهُ عُمَانُ بْنُ جَبَلَةَ
بِفَتْحِ الْجِيمِ وَالْمَوْحِدَةِ وَقَوْلُهُ عَنْ أَشْعَثَ هُوَ ابْنُ أَبِي الشَّيْثَانِ الْحَارِثِيُّ وَقَوْلُهُ الدَّائِمُ أَى الْمَوَاطِبَةِ الْعَرِيفَةِ وَقَوْلُهُ الصَّارِخُ
أَى الدِّيكِ وَقَعَ فِي مَسْنَدِ الطَّبَايِيسِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ الصَّارِخُ الدِّيكُ وَالصَّرْخَةُ الصَّيْحَةُ الشَّدِيدَةُ وَجَرَتْ الْعَادَةُ بِقَائِلِ الدِّيكِ
بِصَبِيحٍ عِنْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ غَالِبًا قَالَهُ جَدُّ ابْنِ نَاصِرٍ قَالَ ابْنُ التِّينِ وَهُوَ مُوَافِقٌ لِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ نِصْفَ اللَّيْلِ أَوْ قَبْلَهُ بِقَلِيلٍ أَوْ بَعْدَهُ
بِقَلِيلٍ وَقَالَ ابْنُ بَطَالٍ الصَّارِخُ يَصْرُخُ عِنْدَ ثُلُثِ اللَّيْلِ وَكَانَ دَاوُدُ يَجْرِي الْوَقْتُ الَّذِي يَنَادِي اللَّهُ فِيهِ هَلْ مِنْ سَائِلٍ
كَذَا قَالَ وَالْمَرَادُ بِالْإِدْوَامِ قِيَامُهُ كُلِّ لَيْلَةٍ فِي ذَلِكَ الْوَقْتُ لَا الدَّوَامُ الْمَطْلُوقُ **(قوله)** حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زَادٍ أَبُو ذَرٍّ فِي رِوَايَةِ ابْنِ سَلَامٍ
وَكَذَا نِسْبَةُ ابْنِ سَلَامٍ وَكَذَا الْجَبَانِيُّ أَنَّهُ وَقَعَ فِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ عَنْ أَبِي عَبْدِ الْمَرْخِي مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ بِتَقْدِيمِ الْآلِفِ
عَلَى اللَّامِ قَالَ ابْنُ الْوَلِيدِ الْبَاجِي سَأَلْتُ أَبَا ذَرٍّ فَقَالَ لِي إِرَاهُ ابْنَ سَلَامٍ وَسَهَافِيهِ ابُو عَدٍ **(قلت)** وَلَيْسَ فِي شَيْخِ الْبُخَارِيِّ
أَحَدٌ يُقَالُ لَهُ جَدُّ ابْنِ سَلَامٍ **(قوله)** عَنْ الْأَشْعَثِ **(يعني)** بِإِسْنَادِهِ الْمَذْكُورِ وَظَنُّ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ مَوْقُوفٌ عَلَى أَشْعَثَ فَاقْطَعْنَا فَقَدْ
أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ عَنْ هُنَادٍ بْنِ السَّرِيِّ وَابْنِ دَاوُدَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُوسَى الرَّازِيِّ كَلَامًا عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ

ما أَتَاهُ السَّحَرُ عِنْدِي إِلَّا نَائِمًا تَعْنِي النَّبِيَّ ﷺ **بَابُ مَنْ تَسَحَّرَ فَلَمْ يَمَحْ حَقَّ صَلَى الصُّبْحِ حَدَّثَنَا**
يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ حَدَّثَنَا رَوْحٌ قَالَ حَدَّثَنَا سَعِيدٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
 أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَسَحَّرَا فَلَمَّا قَرَعَا مِنْ سَحُورِهِمَا قَامَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ
 إِلَى الصَّلَاةِ فَصَلَّى قَلِيلًا لَأَنَّهُ كَانَ يَمِينُ فَرَأَيْتُهُمَا مِنْ سَحُورِهِمَا وَدُخُولِهِمَا فِي الصَّلَاةِ . قَالَ كَقَدَرٍ مَا يَرَى
 الرَّجُلُ حَسِينَ آيَةِ **بَابُ** طُولِ الْقِيَامِ فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ **حَدَّثَنَا** سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ حَدَّثَنَا
 شُعْبَةُ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ

بلفظ سألت عائشة عن صلاة رسول الله ﷺ فقلت لها أي حين كان يصلي قالت إذا سمع الصارخ قام فصلى لفظ
 إبراهيم وزاد مسلم في أوله كان يجب الدائم وللإسماعيلي من رواية خلف بن هشام عن أبي الأحوص بالإسناد
 سألت عائشة أي العمل كان أحب إلى رسول الله ﷺ قالت أدومه قال الإسماعيلي لم يذكر البخاري في رواية أبي الأحوص
 بعد الاثنت أحد أو أفاد من هذه الرواية ما كان يصنع إذا قام وهو قوله قام فصلى بخلاف رواية شعبة فإنها مجملة وفي
 هذا الحديث الحث على المداومة على العمل وإن قل وفيه الاقتصاد في العبادة وترك التعمق فيها لأن ذلك انشط والقلب
 به أشد انتشارا وإما حديث عائشة الثاني فوالد إبراهيم بن سعد هو سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف وعبر موسى
 عن إبراهيم بقوله ذكر أبي وقد زواه ابوداود عن أبي ثوبة فقال حدثنا إبراهيم بن سعد عن أبيه وأخرجه الإسماعيلي
 عن الحسن بن سفيان عن جمعة بن عبد الله عن إبراهيم بن سعد عن أبيه عن عبد الرحمن بن عوف (قوله ما ألقاه)
 بالهاء أي وجدمو السحر مرفوعا به فاعله والمراد نومه بعد القيام الذي مبدؤه عند سماع الصارخ جمع بينه وبين رواية مسروق
 التي قبلها (قوله تعني النبي ﷺ) في رواية محمد بن بشر عن سعد بن إبراهيم عندهم ما لي رسول الله ﷺ السحر
 على فراشي أو عندي الأنا ما وأخرجه الإسماعيلي عن محمود الواسطي عن زكريا بن يحيى عن إبراهيم بن سعد بلفظ
 ما لي النبي ﷺ عندي بالاسحار الأ وهو نائم وفي هذا التصريح برفع الحديث (نتيجه) قال ابن التين قولها
 الأنا ما تعني مضطجعا على جنبه لأنها قالت في حديث آخر فإن كنت يقظانة حدثني والأاضطجع انتهى وتعبه
 ابن رشد بأنه لا ضرورة لجل هذا التأويل لأن السياق ظاهر في النوم حقيقة وظاهر في المداومة على ذلك ولا يلزم من
 أنه كان ربما لم يمت وقت السحر هذا التأويل فدار الأمر بين حمل النوم على مجاز التشبيه أو حمل التعميم على إرادة التخصيص
 والثاني أرجح واليعميل البخاري لأنه ترجح بقوله من نام عند السحر ثم ترجم عقبه بقوله من تسحر فلم يمت فاقوما إلى تخصيص
 رمضان من غيره فكان العادة جرت في جميع السنة أنه كان ينام عند السحر إلا في رمضان فإنه كان يتشاغل بالسجود في آخر
 الليل ثم يخرج إلى صلاة الصبح عقبه وقال ابن بطلال النوم وقت السحر كان فعله النبي ﷺ في الليالي الطوال وفي غير
 شهر رمضان كذا قال ويحتاج في إخراج الليالي القصار إلى دليل * (قوله باب من تسحر فلم يمت حتى صلى الصبح) كذا
 للأكثر وللحموي والمستمل من تسحر ثم قام إلى الصلاة (قوله حدثنا يعقوب بن إبراهيم) هو الدورق وروح هو
 ابن عبادة (قوله فلما قرعنا من سحورهما قام إلى الصلاة فصلى) هو ظاهر لما ترجمه والمراد بالصلاة صلاة الصبح وقبلها
 صلاة النحر وقد تقدم توجيهه وبأي الكلام على بقية فوائد الحديث في كتاب الصيام إن شاء الله تعالى * (قوله باب طول
 القيام في صلاة الليل) كذا للأكثر وللحموي والمستمل طول الصلاة في قيام الليل وحديث الباب موافق لهذا لأنه دال
 على طول الصلاة لا على طول القيام بمخصوصه الآن طول الصلاة يستلزم طول القيام لأن غير القيام كالركوع مثلا لا يكون
 أطول من القيام كما عرف بالاستقراء من صيغته ﷺ في حديث السكوف فركعوا من قيامه وفي حديث حذيفة
 الذي ساد كره نوم ومضي حديث عائشة قرييا أن السجدة تكون قرييا من خمسين آية ومن المعلوم في غير هذه الرواية أنه

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ لَيْلَةً فَلَمْ يَزَلْ قَائِمًا حَتَّى هَمَمْتُ بِأَمْرِ سَوْءٍ. قُلْنَا وَمَا هَمَمْتَ. قَالَ هَمَمْتُ أَنْ أَقْعُدَ وَأَذَرَ النَّبِيَّ ﷺ **حَدَّثَنَا** حَفْصُ بْنُ عُمَرَ قَالَ حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ حُصَيْنٍ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا قَامَ لِلتَّهَجُّدِ مِنَ اللَّيْلِ يَسْجُدُ فَأُوبِئَ بِالسُّوَالِ **بَابُ** كَيْفَ كَانَ صَلَاةُ النَّبِيِّ ﷺ وَكَمْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ **حَدَّثَنَا** أَبُو الْيَمَانِ قَالَ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ إِنَّ رَجُلًا قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ صَلَاةُ اللَّيْلِ قَالَ مَثْنَى مَثْنَى فَإِذَا خَفَتِ الصُّبْحُ فَأَوْرَثَ بِوَاحِدَةٍ **حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ شُعْبَةَ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو جَمْرَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ كَانَتْ صَلَاةُ النَّبِيِّ ﷺ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً يَعْنِي بِاللَّيْلِ **حَدَّثَنَا** إِسْحَاقُ قَالَ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ قَالَ

كَانَ يَقْرَأُ بِمَا يَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ (قوله عن عبد الله) هو ابن مسعود (قوله بأمر سوء) باضافة أمر الى سوء وفي الحديث دليل على اختيار النبي ﷺ تطويل صلاة الليل وقد كان ابن مسعود قويا يحافظ على الاقتداء بالنبي ﷺ ومما بالقعود إلا بعد طول كثير ما اعتاده وأخرج مسلم من حديث جابر أفضل الصلاة طول القنوت فاستدل به على ذلك وبحمل أن يراد بالقنوت في حديث جابر الحشوع وذهب كثير من الصحابة وغيرهم إلى أن كثرة الركوع والسجود أفضل ولمسلم من حديث ثوبان أفضل الأعمال كثرة السجود والذي يظهر أن ذلك يختلف باختلاف الأشخاص والأحوال وفي الحديث أن مخالفة الإمام في أفعاله معدودة في العمل السيء وفيه تنبيه على فائدة معرفة ما بينهم من الأحوال وغيرها لأن أصحاب ابن مسعود ما عرفوا مراده من قوله هَمَمْتُ بِأَمْرِ سَوْءٍ حتى استفهموه عنه ولم ينكر عليهم استنبههم عن ذلك وروي مسلم من حديث حذيفة أنه صلى مع النبي ﷺ لَيْلَةً فَقَرَأَ الْبَقْرَةَ وَآلَ عِمْرَانَ وَالنَّسَاءَ فِي رَكْعَةٍ وَكَانَ إِذَا مَرَّ بِآيَةٍ فِيهَا تَسْبِيحٌ أَوْ سُؤَالَ سَأَلَ أَوْ تَعَوَّذَ تَعَوَّذَ ثُمَّ رَكَعَ نَحْوًا مِمَّا قَامَ ثُمَّ قَامَ نَحْوًا مِمَّا قَامَ وَهَذَا إِنَّمَا يَأْتِي فِي نَحْوٍ مِنْ سَاعَتَيْنِ فَلَعَلَّ ﷺ أَحْيَا تِلْكَ اللَّيْلَةَ كُلَّهَا وَمَا مَا يَقْتَضِيهِ حَالُهُ فِي غَيْرِ هَذِهِ اللَّيْلَةِ فَإِنْ أَخْبَارُ مَا شَأْنُهُ أَنَّهُ كَانَ يَقُومُ قَدْرَ ثُلُثِ اللَّيْلِ وَفِيهَا أَنَّهُ كَانَ لَا يَزِيدُ عَلَى أَحَدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً فَيَقْتَضِي ذَلِكَ تَطْوِيلَ الصَّلَاةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ ﴿تَنْبِيهُ﴾ ذكر الدارقطني أن سليمان بن حرب تفرد برواية هذا الحديث عن شعبة حكاه عنه البرقاني وهو من الأفراد المقيمة فان مسامحا أخرج هذا الحديث من طريق أخرى عن الأعمش (قوله عن خالد بن عبد الله) هو الواسطي وحسين هو ابن عبد الرحمن الواسطي أيضا وقد تقدم حديث حذيفة في الطهارة واستشكل ابن بطال دخوله في هذا الباب فقال لا مدخل له هنا لأن التسوك في صلاة الليل لا يدل على طول الصلاة قال ويمكن أن يكون ذلك من غلط الناسخ فكتبه في غير موضعه أو أن البخاري أخطأه المنية قبل تهذيب كتابه فان فيه مواضع مثل هذا تدل على ذلك وقال ابن المنير يحتمل أن يكون أشار إلى أن استعمال السوَالِ يدل على ما يناسبه من أكمال الهيئة والتأهب وهو دليل طول القيام إذا التخصيف لا يتبأله هذا التهيؤ الكامل وقد قال ابن رشيد الذي عندي أن البخاري إنما أدخله لقوله إذا قام للتهجد أي إذا قام لعادته وقد تبينت عادة في الحديث الآخر ولفظ التهجد مع ذلك مشعر بالسهر ولا شك أن في التسوك عونا على دفع النوم فهو مشعر بالاستعداد للإطالة وقال البدر بن جماعة يظهر لي أن البخاري أراد بهذا الحديث استحضار حديث حذيفة الذي أخرجه مسلم يعني المشار إليه قريبا قال وإنما لم يخرجها لكونه على غير شرطه فاما أن يكون أشار إلى أن الليلة واحدة أو أنه بأحد حديثي حذيفة على الآخر وأقر بها توجيه ابن رشيد ويحتمل أن يكون يرض الترجمة لحديث حذيفة فضع الكتاب الحديث إلى الحديث الذي قبله وحذف اليباض ﴿قوله بَابُ كَيْفَ صَلَاةُ اللَّيْلِ وَكَمْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي بِاللَّيْلِ﴾ (أورد فيه أربعة أحاديث وأهل الحديث ابن عمر صلاة

أَخْبَرَنَا إِسْرَاقِيلُ بْنُ أَبِي حَصِينٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ وَثَّابٍ عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ سَأَلْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِاللَّيْلِ فَقَالَتْ سَبْعٌ وَتِسْعٌ وَاحِدَى عَشْرَةَ سِوَى رَكْعَتِي الْفَجْرِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَوْسَى قَالَ أَخْبَرَنَا حَنْظَلَةُ بْنُ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً مِنْهَا الْوُتْرُ وَرَكْعَتَا الْفَجْرِ

بَابُ قِيَامِ النَّبِيِّ ﷺ بِاللَّيْلِ مِنْ تَوْبِهِ وَمَا نُسِخَ مِنْ قِيَامِ اللَّيْلِ. وَقَوْلُهُ تَعَالَى

اللَّيْلُ مَثْنَى مَثْنَى الْحَدِيثُ وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي أَوَّلِ أَبْوَابِ الْوُتْرِ وَانْهَ الْإِفْضَالُ فِي حَقِّ الْأَمَةِ لِكَوْنِهِ أَجَابَ بِالسَّائِلِ وَانْهَ ﷺ صَحَّ عَنْهُ فَعَلِ الْفَصْلَ وَالْوَصْلَ ثَانِيًا حَدِيثُ أَبِي جَرَّةٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ كَانَتْ صَلَاةُ النَّبِيِّ ﷺ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً بِاللَّيْلِ وَأُخْرِجَهُ مُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ بِلفظ كان رسول الله ﷺ يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة وقد تقدم الكلام عليه مستوفٍ في أول أبواب الوُتْرِ أيضا ويان الجمع بين مختلف الروايات في ذلك ثانياً حديث عائشة من رواية مسروق قال سألت عائشة عن صلاة رسول الله ﷺ فقالت سبع وتسع واحدَى عشرة سِوَى رَكْعَتِي الْفَجْرِ رَابِعًا حَدِيثُهَا مِنْ طَرِيقِ الْقَاسِمِ عَنْهَا كَانَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ ثَلَاثَ عَشْرَةَ مِنْهَا الْوُتْرُ وَرَكْعَتَا الْفَجْرِ وَفِي رِوَايَةٍ مُسْلِمٍ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ كَانَتْ صَلَاتُهُ عَشْرَ رَكَعَاتٍ وَوُتْرٌ بِسُجْدَةٍ وَرَكْعَتِي الْفَجْرِ فَكَانَتْ ثَلَاثَ عَشْرَةَ فَأَمَّا مَا جَاءَ بِهِ مَسْرُوقٌ فَأَرَادَ أَنَّ ذَلِكَ وَقَعَ مِنْهُ فِي أَوْقَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ فَكَانَ يُصَلِّي سَبْعًا وَثَلَاثَ عَشْرَةَ وَأَمَّا حَدِيثُ الْقَاسِمِ عَنْهَا فَمَحْمُولٌ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ كَانَ غَالِبَ حَالِهِ وَسَيَأْتِي بِدَعْمَةِ أَبِي جَرَّةٍ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي سَلَمَةَ عَنْهَا أَنَّ ذَلِكَ كَانَ أَكْثَرَ مَا يُصَلِّيه فِي اللَّيْلِ وَلَفْظُهُ مَا كَانَ يَزِيدُ فِي رَمَضَانَ وَلَا فِي غَيْرِهِ عَلَى أَحَدِي عَشْرَةَ الْحَدِيثُ وَفِيهِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ رَكْعَتِي الْفَجْرِ مِنْ غَيْرِهَا فَيُحْمَلُ بِقِيَامِ رِوَايَةِ الْقَاسِمِ وَأَمَّا رِوَاةُ الزَّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْهَا كَمَا سَيَأْتِي فِي بَابِ مَا يقرأ فِي رَكْعَتِي الْفَجْرِ بِلفظ كان يصلي بالليل ثلاث عشرة ركعة ثم يصلي إذا سمع النداء بالصبح ركعتين خفيفتين فظاهره يخالف ما تقدم فيحتمل أن تكون أضافته إلى صلاة الليل سنة العشاء لكونه كان يصلها في وجهه أو ما كان يفتح به صلاة الليل فقد ثبت عند مسلم من طريق سعد بن هشام عنها أنه كان يفتتحها بركعتين خفيفتين وهذا أرجح في نظري لأن رواية أبي سلمة التي دلت على الحصر في إحدى عشرة جاء في صفحتها عند المصنف وغيره يصلي أربعاً ثم أربعاً ثم ثلاثاً فدل على أنها لم تعرض للركعتين الخفيفتين وتعرضت لها في رواية الزَّهْرِيِّ وَالزِّيَادَةُ مِنَ الْحَافِظِ مَقْبُولَةٌ وَهَذَا يَجْمَعُ بَيْنَ الرِّوَايَاتِ وَيُنْبَغِي أَنْ يَسْتَحْضَرَ هُنَا مَا تَقَدَّمَ فِي أَبْوَابِ الْوُتْرِ مِنْ ذِكْرِ الرُّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْوُتْرِ وَالْإِخْتِلَافَ فِي هَلِ هُمَا الرُّكْعَتَانِ بَعْدَ الْفَجْرِ أَوْ صَلَاةٌ مُفْرَدَةٌ بَعْدَ الْوُتْرِ وَيُؤَيِّدُهُ مَا وَقَعَ عِنْدَ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ وَدَاوُدَ مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَيْسٍ عَنْ عَائِشَةَ بِلفظ كان يوتر بأربع وثلاث وست وثلاث وثمان وثلاث عشرة ولم يكن يوتر بأكثر من ثلاث عشرة وَلَا أَقْصَى مِنْ سَبْعٍ وَهَذَا أَصَحُّ مَا وَقَفْتُ عَلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ وَبِهِ يَجْمَعُ بَيْنَ مَا اخْتَلَفَ عَنْ عَائِشَةَ مِنْ ذَلِكَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِأَقْوَامِ الْقُرْطُبِيِّ أَشْكَلْتُ رِوَايَاتِ عَائِشَةَ عَلَى كَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ حَتَّى نَسَبَ بَعْضُهُمْ حَدِيثَهَا إِلَى الْإِضْطِرَابِ وَهَذَا انْمِائِمٌ لَوْ كَانَ الرَّايِ فِيهَا وَاحِدًا أَوْ أَخْبَرَتْ عَنْ وَقْتٍ وَاحِدٍ وَالصَّوَابُ أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ ذَكَرْتُهُ مِنْ ذَلِكَ مَحْمُولٌ عَلَى أَوْقَاتٍ مُتَعَدِّدَةٍ وَأَحْوَالٍ مُخْتَلِفَةٍ بِحَسَبِ النَّشَاطِ وَيَأْنِ الْجَوَازِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَظَهَرَ لِي أَنَّ الْحِكْمَةَ فِي عَدَمِ الزِّيَادَةِ عَلَى أَحَدِي عَشْرَةَ أَنَّ التَّهَجُّدَ وَالْوُتْرَ يَخْتَصُّ بِصَلَاةِ اللَّيْلِ وَفَرَائِضُ النَّهَارِ الظُّهْرِ وَحِينَ أَرَبَعَ وَالْعَصْرِ وَحِينَ أَرَبَعَ وَالْمَغْرِبُ وَحِينَ ثَلَاثَ وَتَرْتِيقُ النَّهَارِ فَتَنْسَبُ أَنْ تَكُونَ صَلَاةُ اللَّيْلِ كَصَلَاةِ النَّهَارِ فِي الْعَدَدِ وَتَفْصِيلِهَا أَوْ مَا مَنَاسِبَةٌ ثَلَاثَ عَشْرَةَ بِضَمِّ صَلَاةِ الصَّبْحِ لِكَوْنِهَا نَهَارِيَّةً لِلَّيْلِ مَا بَعْدَهَا ﴿ نَبِيهِ ﴾ إِسْحَاقُ الْمَذْكُورُ فِي أَوَّلِ حَدِيثِي عَائِشَةَ هُوَ ابْنُ رَاهَوِيَّةٍ كَمَا جَزَمَ بِهِ أَبُو نَعِيمٍ فِي الْمُسْتَخْرِجِ وَعَبِيدُ اللَّهِ الْمَذْكُورُ فِي ثَانِي حَدِيثِي هُوَ ابْنُ مَوْسَى وَقَدْ رَوَى الْبُخَارِيُّ عَنْهُ فِي هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ التَّوَالِيَيْنِ بِوَسْطَةِ وَغَيْرِ وَسْطَةٍ وَهُوَ مِنْ كِبَارِ شُيُوخِهِ وَكَانَ زَوْلاً لَهُمْ يَقَعُ لِسَامِعًا مِنْهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ ﴿ قَوْلُهُ بِأَبِي الْقَاسِمِ ﷺ مِنَ اللَّيْلِ مِنْ تَوْبِهِ وَمَا نُسِخَ مِنْ قِيَامِ اللَّيْلِ وَقَوْلُهُ تَعَالَى يَا أَيُّهَا الْمَرْءُ الْمَثَلُ مِنَ اللَّيْلِ ﴾ كَانَتْ يَشِيرُ إِلَى مَا أُخْرِجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ طَرِيقِ سَعْدِ بْنِ هِشَامٍ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ إِنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ قِيَامَ

يَا أَيُّهَا الْمَزْمَلُ قُمْ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا . نِصْفَهُ أَوْ انْقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا . أَوْ زِدْ عَلَيْهِ وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا . إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا . إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ وَطْأً وَأَقْوَمُ قِيلًا . إِنَّ لَكَ فِي النَّهَارِ سَبْعًا طَوِيلًا . وَقَوْلُهُ : عِلْمٌ أَنَّ لَنَا مَحْصُوهً مُتَنَابَّ عَالِيكُمْ فَأَقْرُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ . عِلْمٌ أَنَّ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى . وَأَخْرُوجُونَ بِضَرَبِ بَوْنٍ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ . وَأَخْرُوجُونَ بِقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَأَقْرُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ . وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ . وَأَقْرِضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا . وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ يَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا . قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا نَشَأَ قَامَ بِالْحَبَشَةِ

الليل في أول هذه السورة يعني بإيها المزمّل فقام في الله ﷻ وأصحابه حولاً حتى أنزل الله في آخر هذه السورة التخفيف فصار قيام الليل تطوعاً بعد فرضيته واستغنى البخاري عن إيراد هذا الحديث لكونه على غير شرطه بما أخرجه عن أنس فإنه في ولا تشاء أن تراه من الليل نالاً إلا رآته فإنه يدل على أنه كان بما نام كل الليل وهذا سبيل التطوع فلو استمر الوجوب لما أخل بالقيام وهذا يظهر مطابقة الحديث للترجمة وقدرى محمد بن نصر في قيام الليل من طريق سمك الحنفي عن ابن عباس شاهد الحديث طائفة في أن بين الإيجاب والنسخ سنة وكذا أخرجه عن أبي عبد الرحمن المسلمي والحسن وعكرمة وقتادة بأسانيد صحيحة عنهم ومقتضى ذلك أن النسخ وقع بمكة لأن الإيجاب على مقدم فرض الخمس ليلة الأسراء وكانت قبل الهجرة بأكثر من سنة على الصحيح وحكي الشافعي عن بعض أهل العلم أن آخر السورة نسخ إقراض قيام الليل إلا ما تيسر منه لقوله فأقروا ما تيسر منه ثم نسخ فرض ذلك بالصلوات الخمس واستشكل محمد بن نصر ذلك كما تقدم ذكره والتعقب عليه في أول كتاب الصلاة وتضمن كلامه أن الآية التي نسخت الوجوب مدنية وهو مخالف لما عليه إلا كثرة من أن السورة كلها مكية ثم ذكر أبو جعفر النحاس أنها مكية إلا الآية الأخيرة وقوي محمد بن نصر هذا القول بما أخرجه من حديث جابر أن نسخ قيام الليل وقع لما توجهوا مع أبي عبيدة في جيش الحبط وكان ذلك بعد الهجرة لكن في أسناده على بن يزيد بن جدهان وهو ضعيف وأما ما رواه الطبري من طريق محمد بن طحلاء عن أبي سلمة عن عائشة قالت احتج رسول الله ﷺ حصيراً فذكر الحديث الذي تقدمت الإشارة إليه قبل خمسة أبواب وفيه اكلفوا من العمل ما تطيقون فإن خير العمل أدومه وإن قل وترت عليه بإيها المزمّل فكتب عليهم قيام الليل وارتلت منزلة القريضة حتى إن كان بعضهم ليربط الحبل فيتملق به فلما رأى الله تسكتهم ابتغاء رضاه وضع ذلك عنهم فردم إلى القريضة ووضع عنهم قيام الليل إلا ما تطوعوا به فإنه يقتضي أن السورة كلها مدنية لكن فيه موسى بن عبيدة وهو شديد الضعف فلا حاجة فيما تقدم به ولو صح ما رواه لا يقتضي ذلك وقوى ما خشي منه ﷺ حيث ترك قيام الليل بهم خشية أن يفرض عليهم والأحاديث الصحيحة دالة على أن ذلك لم يقع والله أعلم (قوله يا أيها المزمّل) أي التلقف في ثيابه وروى ابن أبي حاتم عن عكرمة عن ابن عباس قال يا أيها المزمّل أي بما قد زملت القرآن فكان الأصل يا أيها المزمّل (قوله قُمْ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا) أي منه وروى ابن أبي حاتم من طريق وهب بن منبه قال القليل ما دون العشار والسدس وفيه نظراً لاسيأتي (قوله نصفه) يحتمل أن يكون بدلاً من قليلاً فكان في الآية تحجيراً بين قيام النصف بتمامه وإقراضه منه وأزيد ويحتمل أن يكون قوله نصفه بدلاً من الليل والقليل استثناء من النصف حكاه الزغشري وبالأول جزم الطبري وإسناده ابن أبي حاتم معناه عن عطاء الخراساني (قوله ورتل القرآن ترتيلاً) أي أقرءه مترسلاً بتبيين الحروف واشباع الحركات روى مسلم من حديث حفصة أن النبي ﷺ كان يرتل السورة حتى تكون أطول من أطول منها (قوله قُمْ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا) أي القرآن وعن الحسن العمل به أخرجه ابن أبي حاتم وأخرج أيضاً من طريق أخرى عنه قال ثقيلاً في الميزان يوم القيامة وتأوله غيره على تمثّل الوحي حين ينزل كما تقدم في بدء الوحي (قوله إن ناشئة الليل) قال ابن عباس نشأ قام بالحبشة (يعني فيكون معنى قوله

وَمَا قَالَ مُوَلَّاءَهُ قَطْرٌ أَنْ أَشَدَّ مُوَافَقَةً لِسَمْعِهِ وَبَصَرِهِ لِيُوَاطِئُوا لِيُؤَاقِفُوا حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ
ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ حُمَيْدٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُطِيرُ مِنَ
الشَّيْءِ حَتَّى يَخْلُفَ أَنْ لَا يَصُومَ مِنْهُ وَصُومٌ حَتَّى يَنْظُرَ أَنْ لَا يُطِيرَ مِنْهُ شَيْئًا. وَكَانَ لَا تَشَاءُ أَنْ تَرَاهُ مِنْ أَلْيَلٍ
مُكَيِّمًا إِلَّا رَأَيْتَهُ وَلَا نَائِمًا إِلَّا رَأَيْتَهُ. تَابَعَهُ سُلَيْمَانُ وَأَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ عَنْ حُمَيْدٍ بَابُ عَقْدِ الشَّيْطَانِ
عَلَى قَافِيَةِ الرَّأْسِ إِذَا لَمْ يَصِلْ بِاللَّيْلِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنْ
الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ يَعْقِدُ

تَالِي ثَلَاثَةَ اللَّيْلِ أَيْ قِيَامَ اللَّيْلِ وَهَذَا الصَّلَاقُ وَصَلَهُ عَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ عَنْهُ قَالَ أَنْ نَاشِئَةً
الَّيْلِ هُوَ كَلَامُ الْحَبَشَةِ نَشَأَ قَامَ وَأَخْرَجَ عَنْ أَبِي مَيْسَرَةَ وَأَبِي مَالِكٍ نَحْوَهُ وَوَصَلَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ مِنْ طَرِيقِ أَبِي مَيْسَرَةَ
عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَيْضًا وَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ شَيْءٌ بِغَيْرِ الْعَرَبِيَّةِ وَقَالُوا مَا وَرَدَ مِنْ ذَلِكَ فَهُوَ مِنْ تَوَافُقِ
الْقَتَنِ وَعَلَى هَذَا فَثَلَاثَةُ اللَّيْلِ مَصْدَرُ بَوْنِ قَاعَةٍ مِنْ نَشَأَ إِذَا قَامَ أَوْ اسْمُ فَاعِلٍ أَيْ النَّفْسُ النَّاشِئَةُ بِاللَّيْلِ أَيْ الَّتِي تَنْشَأُ
مِنْ مَضْجَعِهَا إِلَى الْعِبَادَةِ أَيْ تَهْضُ وَحَكَى أَبُو عِيْدٍ فِي الْغُرَبِيِّينَ أَنَّ كُلَّ مَا حَدَّثَ بِاللَّيْلِ وَبَدَأَ فَهُوَ نَائِمٌ وَقَدْ نَشَأَ وَفِي
الْجَازِ لَا فِي عِيدَةٍ نَاشِئَةُ اللَّيْلِ آتَاهُ اللَّيْلِ نَاشِئَةً بَعْدَ نَاشِئَةِ قَالَ ابْنُ التَّيْنِ وَالْمَعْنَى أَنَّ السَّاعَاتِ النَّاشِئَةَ مِنَ اللَّيْلِ أَيْ الْمَقْبَلَةَ
بَعْضُهَا فِي أَرَبْضٍ هِيَ أَشَدُّ (قَوْلُهُ وَطَاءُ قَالَ مُوَاطِئَةً لِلْقُرْآنِ أَشَدَّ مُوَافَقَةً لِسَمْعِهِ وَبَصَرِهِ وَقَالَهُ) وَهَذَا وَصَلَهُ عَبْدُ بْنُ
حَمِيدٍ مِنْ طَرِيقِ عَمَّادٍ شَدَّ وَطَاءُ أَيْ يُوَافِقُ سَمْعَكَ وَبَصْرَكَ وَقَلْبَكَ بَعْضُهُ بَعْضًا قَالَ الطَّبْرِيُّ هَذِهِ الْقِرَاءَةُ عَلَى أَنَّهُ مَصْدَرٌ مِنْ
قَوْلِكَ وَطَاءُ اللِّسَانِ الْقَلْبَ مُوَاطِئَةً وَطَاءُ قَالَ وَكَثُرَ وَطَاءُ بَفَتْحِ الْوَاوِ وَسُكُونِ الطَّاءِ ثُمَّ حَكَى عَنِ الْعَرَبِ وَطَاءُ اللَّيْلِ وَطَاءُ
أَيْ سَرَفًا فَيَمُورُ مِنْ طَرِيقِ قَتَادَةَ (أَشَدَّ وَطَاءُ) أَثْبَتَ فِي الْخَيْرِ (وَأَقْوَمُ قِيلًا) أَيْ بَلَغَ فِي الْخَفْظِ وَقَالَ الْأَخْفَشُ أَشَدَّ وَطَاءُ أَيْ
قِيَامًا وَاصِلَ الْوَطَاءِ فِي اللَّفْظِ الثَّقَلِ كَمَا فِي الْحَدِيثِ أَشَدَّ وَطَاءُ تَكْ عَلَى مُضَرٍّ (قَوْلُهُ لِيُوَاطِئُوا لِيُؤَاقِفُوا) هَذِهِ الْكَلِمَةُ مِنْ
تَحْسِيسِ بَرَاءَةٍ وَأَمَّا الْوَرْدُ هَاهُنَا فَتَأْيِيدٌ لِلتَّحْسِيسِ الْأَوَّلِ وَقَدْ وَصَلَهُ الطَّبْرِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ لَسْكَنَ بِلَفْظِ لِيُشَاهِدُوا (قَوْلُهُ سَبَّحَا
طَوِيلًا) أَيْ فَرَاغًا وَصَلَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ الْمَالِيَةِ وَمَجَاهِدٍ وَغَيْرِهِمْ وَعَنْ السُّدِّيِّ سَبَّحَا طَوِيلًا أَيْ تَطَوُّعًا
كَثِيرًا كَأَنَّهُ جَعَلَهُ مِنَ السَّجْدَةِ وَهِيَ النَّافِلَةُ (قَوْلُهُ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ) أَيْ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ الْمَدَنِيُّ وَحَمِيدٌ هُوَ الطَّوِيلُ (قَوْلُهُ
أَنْ لَا يَصُومَ مِنْهُ) زَادَ أَبُو ذَرٍّ وَالْأَصْبَلِيُّ شَيْئًا (قَوْلُهُ وَكَانَ لَا تَشَاءُ أَنْ تَرَاهُ مِنَ اللَّيْلِ مُصْلِيًا أَلِخَ) أَيْ أَنْ صَلَاتِهِ وَنَوْمُهُ كَانَ
يُخْتَلِفُ بِاللَّيْلِ وَلَا يَرْتَبِقُ تَامِعًا بَلْ بِحَسَبِ مَا تَبَسَّرَ لَهُ الْقِيَامُ وَلَا يَعَارِضُهُ قَوْلُ نَاشِئَةٍ كَانَ إِذَا سَمِعَ الصَّارِخَ قَامَ فَإِنْ نَاشِئَةً
تَخَرَّجَ هَاهُنَا عَلَيْهِ أَلْطَاعُ وَذَلِكَ أَنْ صَلَاةَ اللَّيْلِ كَانَتْ تَقَعُ مِنْهُ غَالِبًا فِي الْبَيْتِ تَخْبِرُ أَنْسَ مَحْمُولًا عَلَى مَا وَرَدَ ذَلِكَ وَقَدْ مَضَى فِي
حَدِيثِهِمَا فِي أَبْوَابِ الْوُثْمَنِ كُلِّ اللَّيْلِ قَدْ أَوْتَرَ فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَخْصُ الْوُتْرَ بَوَقْتٍ بَعِيْنَهُ (قَوْلُهُ تَابَعَهُ سُلَيْمَانُ وَأَبُو خَالِدٍ
لَا أَحْمَرَ عَنْ حَمِيدٍ) كَذَلِكَ تَوَاتَرُ الْوَاوِ فِي جَمِيعِ الرِّوَايَاتِ الَّتِي اتَّصَلَتْ لَنَا فَعَلِيَ هَذَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ سُلَيْمَانُ هُوَ ابْنُ بَلَالٍ كَمَا جَزَمَ بِهِ
خَلْفٌ وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ الْوَاوُ زَائِدَةً مِنَ النَّاسِخِ فَإِنْ أَبَا خَالِدٍ الْأَحْمَرُ اسْمُهُ سُلَيْمَانٌ وَحَدِيثُهُ فِي هَذَا سَائِلٌ مُوَصُولًا فِي كِتَابِ
الصِّيَامِ أَنْ شَاءَ اللَّهُ تَالِي * (قَوْلُهُ بَابُ عَقْدِ الشَّيْطَانِ عَلَى قَافِيَةِ الرَّأْسِ إِذَا لَمْ يَصِلْ بِاللَّيْلِ) قَالَ ابْنُ التَّيْنِ وَغَيْرُهُ قَوْلُهُ إِذَا لَمْ يَصِلْ
عَنَافٍ لِفَظِهِ حَدِيثُ الْبَابِ لِأَنَّهُ دَالٌّ عَلَى أَنَّهُ يَعْقِدُ عَلَى رَأْسِ مَنْ صَلَّى وَمَنْ لَمْ يَصِلْ لَسْكَنَ مِنْ صِلَى بَعْدَ ذَلِكَ تَنْجَلُ عَقْدُهُ
بِخِلَافِ مَنْ لَمْ يَصِلْ وَجَابِ ابْنُ رَشِيدٍ أَنَّ سِرَادَ الْبَخَارِيِّ بَابُ بَقَاءِ عَقْدِ الشَّيْطَانِ إِلَى آخِرِهِ وَعَلَى هَذَا فَيَجُوزُ أَنْ يَقْرَأَ قَوْلَهُ
عَقْدَ لَفْظِ الثَّقَلِ وَبِلَفْظِ الْحَجِّ تَهْرَيْتُ الْإِبْرَادَ بَعِيْنَهُ لِلْمَازِي ثُمَّ قَالَ وَقَدْ يَحْتَدِرُهُ أَنَّهُ إِنْمَا قَصِدُ مَنْ يَسْتَدَامُ الْعَقْدَ عَلَى رَأْسِهِ
بِتَرْكِ الصَّلَاةِ وَكَأَنَّهُ قَدَرُ مَنْ اخْتَلَعَ عَقْدَهُ كَانَ لَمْ تَعْقِدْ عَلَيْهِ أَتَمَّ وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ الصَّلَاةُ الْمُتَّفِقَةُ فِي التَّرْجُمَةِ صَلَاةَ الْعِشَاءِ فَيَكُونُ
التَّحْدِيدُ إِذَا لَمْ يَصِلْ الْعِشَاءَ فَكَأَنَّهُ يَرَى أَنَّ الشَّيْطَانَ إِنْمَا يَفْعَلُ ذَلِكَ بَيْنَ نَامٍ قَبْلَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ مُخْلَافًا مِنْ صَلَاتِهَا وَلَا سَبَابًا

الشَّيْطَانُ عَلَى قَافِيَةِ رَأْسِ أَحَدِكُمْ إِذَا هُوَ نَامَ ثَلَاثَ عَقَدٍ يَضْرِبُ عَلَى مَكَانِي كُلِّ عَقْدَةٍ عَلَيْكَ لَيْلٌ طَوِيلٌ فَارْقُدْ . فَإِنْ اسْتَيْقَظَ فَدَكَرَ اللَّهَ انْحَلَّتْ عَقْدَةٌ . فَإِنْ تَوَضَّأَ انْحَلَّتْ عَقْدَةٌ . فَإِنْ صَلَّى

الجماعة وكان هذا هو البر في إرادته حديث سمرة عقب هذا الحديث لأنه قال فيه ونام عن الصلاة المكتوبة ولا يحكر على هذا كونه أو رد هذه الترجمة في تضاعف صلاة الليل لأنه يمكن أن يجاب عنه بأنه أراد دفع نوم من يحمل الحديثين على صلاة الليل لأنه ورد في بعض طرق حديث سمرة مطلقا غير مقيد بالمكتوبة والوعيد علامة الوجوب وكأنه أشار إلى خطا من احتج به على وجوب صلاة الليل حملا للمطلق على القيد ثم وجدت معنى هذا الاحتمال للشيخ ولي الدين الملووي وقواء بما ذكرته من حديث سمرة فحذت الله على التوفيق لذلك وقويه ما ثبت عنه عليه السلام أن من صلى العشاء في جماعة كان كن قام نصف ليلة لأن مسمى قيام الليل يحصل للمؤمن بقيام بعضه حينئذ يصدق على من صلى العشاء في جماعة أنه قام الليل والعقد المذكورة تنحل بقيام الليل فصار من صلى العشاء في جماعة كن قام الليل في حل عقد الشيطان وخفيت المناسبة على الاسماعيل فقال ورفض القرآن ليس هو ترك الصلاة بالليل ويصحب من اغفاله آخر الحديث حيث قال فيه ونام عن الصلاة المكتوبة والله أعلم **(قوله الشيطان)** كان المراد به الجنس وفاعل ذلك هو القرين أو غيره ويحتمل أن يراد به رأس الشياطين وهو ابليس ونحوه نسبة ذلك إليه لكونه الداعي إليه ولذلك أورد المصنف في باب صفة ابليس من يده الخلق **(قوله قافية رأس أحدكم)** أي مؤخر عنقه وقافية كل شيء مؤخره ومنه قافية القصيدة وفي النهاية القافية القفا وقيل مؤخر الرأس وقيل وسطه وظاهر قوله أحدكم التعصيم في الخطابين ومن في معناهم ويمكن أن يخص منه من تقدم ذكره ومن ورد في حقه أنه يحفظ من الشيطان كالأنبياء ومن تناوله قوله أن عبادي ليس لك عليهم سلطان وكن قرأ آية الكرسي عند نومه فقد ثبت أنه يحفظ من الشيطان حتى يصبح وفيه بحث سأذكره في آخر شرح هذا الحديث أن شاء الله تعالى **(قوله إذا هونام)** كذا اللاكثر والحموي والمستمل إذا هونام بوزن فاعل والاول اصوب وهو الذي في الموطأ **(قوله يضرب على مكان كل عقدة)** كذا للمستمل ولبعضهم يحذف على واللكشميني بلفظ عند مكان مكان وقوله يضرب أي يده على العقدة تأكيد كيدا أو احكاما لها قائلا ذلك وقيل معنى يضرب يحجب الحسن عن النائم حتى لا يستيقظ ومنه قوله تعالى فضر بنا على آذانهم أي حجبا الحسن أن يبلج في آذانهم فينتبهوا وفي حديث أبي سعيد ما أحدنيام الا ضرب على سماخه بجرير معقود أخرجه المخلص في فوائده والسماع بكسر الميم وأخره معجمة ويقال بالصاد المهملة بدل السين وعند سعيد بن منصور بسند جيد عن ابن عمر ما أصبح رجل على غير وتر الا أصبح على رأسه جري رقد سبعين ذراعا **(قوله عليك ليل طويل)** كذا في جميع الطرق عن البخاري بالرفع ووقع في رواية أبي مصعب في الموطأ عن مالك عليك ليلاطو بلا وهي رواية ابن عيينة عن أبي الزناد عند مسلم قال عياض رواية الاكثر عن مسلم بالنصب على الاغراء ومن رفع فعل الابتداء أي باق عليك وباضمار فعل أي بقي وقال الفرطبي الرفع أولى من جهة المعنى لأنه لا يمكن في الفرو ومن حيث أنه يجزعه عن طول الليل ثم يأمره بالرقاد بقوله فارقد وإذا نصب على الاغراء لم يكن فيه الا الامر بملازمة طول الرقاد وحينئذ يكون قوله فارقد ضائعا ومقصود الشيطان بذلك تسويفه بالقيام والالباس عليه وقد اختلف في هذه العقد فقيل هو على الحقيقة وأنه كما بمقد الساحر من يسحره واكثر من يفعل النساء تأخذا حادها من الخيط فتعقد منه عقدة وتكلم عليه بالسحر فيتأثر المسحور عند ذلك ومنه قوله تعالى ومن شر التفاتات في العقد وعلى هذا فالعقد وشي عند قافية الرأس لاقافية الرأس نفسها وهل العقد في شعر الرأس أو في غيره الاقرب الثاني إذ ليس لكل احد شعر ويؤيده ما ورد في بعض طرقه ان على رأس كل آدمي جبلا فني رواية ابن ماجه ومحمد بن نصر من طريق أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعا على قافية رأس أحدكم جبل فيه ثلاث عقد ولاحد من طريق الحسن عن أبي هريرة بلفظ إذا نام أحدكم عقد على رأسه بجرير ولا بن خزيمة وابن حبان من حديث جابر مرفوعا ما من ذكر ولا اني الاعلى رأسه جري رقد سبعين ذراعا حين رقد الحديث وفي الثواب لأدم بن أبي أياس من مرسل الحسن نحوه والجري بفتح الجيم هو الحبل وفهم بعضهم من هذا

أَخْلَتْ عَقْدَهُ . فَأَصْبَحَ نَشِيطًا طَيِّبَ النَّفْسِ . وَإِلَّا أَصْبَحَ خَبِيثَ النَّفْسِ كَسَلَانَ حَدَّثَنَا مُؤَمَّلُ
ابْنِ هِشَامٍ قَالَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ

ان القعد لازم قومه الصريح بانها تنحل بالصلاة فيلزم إعادة عقدها قاعله في حديث جابر وقسرفي حديث غيره
وقيل هو على المجاز كأنه شبه فعل الشيطان بالنائم بفعل الساحر بالسحور فلما كان الساحر يمنع بعقده ذلك تصرف
من يحاول عقده كان هذا مثله من الشيطان للنائم وقيل المراد به عقد القلب وتصميمه على الشيء كأنه يوسوس له بأنه
يحي من القيلة قطعة طويلة فيتأخر عن القيام وانحلال العقد كناية عن غلبه بكذبه فياوسوس به وقيل العقد كناية
عن تسيط الشيطان للنائم بالقول المذكور ومنه عقدت فلان عن امرأته أى منعت عنها أو عن تثقله عليه النوم كأنه قد
شد عليه شدة وقال بعضهم المراد بالعقد الثلاث الاكل والشرب والنوم لان من أكل والشرب كثير نومه
واستجده الحب الطيرى لان الحديث يقتضى ان العقد تقع عند النوم فعلى غيره قال القرطبي الحكمة فى الاقتصاد على
الثلاث ان أغلب ما يكون اتياء الانسان فى السحر فان اتفق له ان يرجع الى النوم ثلاث سرات لم تنقض النومة الثالثة
الا وقد ذهب الليل وقال البيضاوى التقييد بالثلاث اما للتأكد ولأنه يريد ان يقطعه عن ثلاثة أشياء الذكروا الوضوء
والصلاة فكأنه منع من كل واحدة منها بعقدة عقدها على رأسه وكان تخصيص القفا بذلك لكونه محل الوهم وبحال
تصرفه هو اطوع القوى للشيطان واسرها اجابة لدعوه وفى كلام الشيخ الملوى ان العقد يقع على خزانة الالهيات
من المحافظة وهى الكثرة المحصل من القوى ومنها يتناول القلب ما يريد التذكر به (قوله انحل عقده) باقظ الجمع
بغير اختلاف فى البخاري ووقع لبعض رواة الموطا بالافراد ويؤيده رواية أحمد المشار إليها قبل فان فيها فان ذكر الله
انحل عقدة واحدة وان قام فحوضاً اطلقت الثانية فان صلى اطلقت الثالثة وكأنه محمول على الغالب وهو من ينام
مضطجعا فيحتاج الى الوضوء اذا انتبه فيكون لكل فعل عقدة يحلها ويؤيد الاول ماسياً في يده الخاف من وجه
آخر يلفظ عقده كلها وسلم من رواية ابن عينة عن أبى الزناد انحل العقد وظاهره ان العقد تنحل كلها بالصلاة خاصة
وهو كذلك فى حق من لم يحج الى الطهارة كن نام متمكناً مثلاً ثم اتبعه فصلى من قبل ان يذ كر أو يطهر فان الصلاة تجزئه
فى حل العقد كلها لانها تستلزم الطهارة وتضمن الذكرو على هذا فيكون معنى قوله فاذا صلى انحل عقده كلها ان كان
المراد به من لا يحتاج الى الوضوء فظاهر على ما قرأناه وان كان من يحتاج اليه فالعنى انحل بكل عقده او انحل عقده
كلها بانحلال الاخرة التى بها يتم انحلال العقد وفى رواية احمد المذكورة قبل فان قام فذكر الله انحل عقدة واحدة فان قام
فحوضاً اطلقت الثانية فان صلى اطلقت الثالثة وهذا محمول على الغالب وهو من ينام مضطجعا فيحتاج الى تجديد الطهارة
عند استيقاظه فيكون لكل فعل عقدة يحلها (قوله طيب النفس) أى اسروره بما وفقه الله من الطاعة وما وعده من
الثواب وما زال عنه من عقد الشيطان كذا قبل والذي يظهر ان فى صلاة الليل سرا فى طيب النفس وان لم يستحضر
المصلي شيئاً مما ذكر وكذا عكسه والى ذلك الاشارة بقوله تعالى ان ناشئة الليل هى اشد وطأ واقوم قيل وقد استنبط
بعضهم ان من فعل ذلك مرة ثم عاد الى النوم لا يعود اليه الشيطان بالعقد المذكور ثانياً واستثنى بعضهم ممن يقوم
ويذكر ويحوضاً ويصلى من لم ينه ذلك عن الفحشاء بل يفعل ذلك من غير ان يقطع والذي يظهر فيه التفصيل بين من
يفعل ذلك مع التزم والتوبة والزم على الافلاع وبين المصير (قوله والا أصبح خبيث النفس) أى بتركه ما كان اعتاده
أو أراد ممن فعل الخير كذا قيل وقد تقدم ما فيه وقوله كسلان غير مصروف للوصف ولزيادة الالف والنون ومقتضى
قوله والا أصبح انه ان لم يجمع الامور الثلاثة دخل تحت من يصيح خبيثاً كسلان وان أتى ببعضها وهو كذلك لكن
يختلف ذلك بالقوت والخفة فمن ذكر الله مثلاً كان فى ذلك اخف ممن لم يذ كر اصلاً وروينا فى الجزء الثالث من الاول
من حديث المخلص فى حديث أبى سعيد الذى تقدمت الاشارة اليه فان قام فصلى انحل العقد كله وان لم يستيقظ ولم
يحوضاً ولم يصل أصبحت العقد كلها كهيئتها وقال ابن عبد البر هذا الذم يختص بمن لم يقيم الى صلاته ووضعها امامن كانت

مادته القيام الى الصلاة المكتوبة او الى النافلة بالليل فقلبت عنه فنام فقد ثبت ان الله يكتب له اجر صلاته ونومه عليه صدقة وقال أيضا زعم قوم ان هذا الحديث يعارض قوله ﷺ لا يقول أحدكم خبث نفسي وليس كذلك لان النهي انما ورد عن اضافة المرء ذلك الى نفسه كراهة لتلك الكلمة وهذا الحديث وقع دما لفعله ولكل من الحديثين وجه وقال الباجي ليس بين الحديثين اختلاف لانه نهى عن اضافة ذلك الى النفس لكون الخبث بمعنى فساد الدين ووصف بعض الافعال بذلك تحذيرا منها وتنفيرا (قلت) تحذيرا لاشكال انه ﷺ نهى عن اضافة ذلك الى النفس فكل ما نهى المؤمن ان يضيفه الى نفسه نهى ان يضيفه الى اخيه المؤمن وقد وصف ﷺ هذا المرء بهذه الصفة فيلزم جواز وصفه بذلك لحل التامس ويحصل الاتصال فيما يظهر بان النهي محمول على ما اذا لم يكن هناك حامل على الوصف بذلك كالتنكير والتحذير (تنبيهات) الاول ذكر الليل في قوله عليك ليل ظاهره اختصاص ذلك بنوم الليل وهو كذلك لكن لا يبعدان بجي مثله في نوم النهار كالنوم حالة الابراد مثلا ولا سيما على تفسير البخاري من ان المراد بالحديث الصلاة للقرضة * ثانيا ادعى ابن العربي ان البخاري أو ما هنا الى وجوب صلاة الليل لقوله بمقد الشيطان وفيه نظر فقد صرح البخاري في خامس ترجمة من أبواب التهجد بخلافه حيث قال من غير ايجاب وأيضا لما تقدم تقريره من أنه حمل الصلاة هنا على المكتوبة يدفع ما قاله ابن العربي أيضا ولما انقل في القول بايجابه الا عن بعض التابعين وقال ابن عبد البر شذ بعض التابعين فاجب قيام الليل ولو قدر حلب شاة والذي عليه جماعة العلماء انه مندوب اليه ونقله غيره عن الحسن وابن سيرين والذي وجدناه عن الحسن ما أخرجه عدي بن نصر وغيره عنه انه قيل له ما تقول في رجل استظهر القرآن كله لا يقوم به انما يصلي المكتوبة فقال لعن الله هذا انما يتوسد القرآن قليل له قال الله تعالى فاقروا ما تيسر منه قال نعم ولو قدر خمسين آية وكان هذا هو مستند من قل عن الحسن الوجوب ونقل الترمذي عن اسحق بن راهويه انه قال انما قيام الليل على أصحاب القرآن وهذا يخص مائل عن الحسن وهو اقرب وليس فيه تصريح بالوجوب ايضا * ثالثا قد يظن ان بين هذا الحديث والحديث الاتي في الوكالة من حديث أبي هريرة الذي فيه ان قارئ آية الكرسي عند نومه لا يقربه شيطان معارضة وليس كذلك لان العقد ان حمل على الامر المعنوي والقرب على الامر الحسي وكذا العكس فلا اشكال اذ لا يلزم من سحره اياه مثلا ان يماسه مثلا يلزم من ماسه ان يقربه بسرقة أو اذى في جسده ونحو ذلك وان حلا على المعنويين أو العكس فيجانب بادهاء الخصوص في عموم احدهما والاقرب ان الخصوص حديث الباب كما تقدم تخصيصه عن ابن عبد البر بمن لم ينو القيام فكذلك يمكن ان يقال يختص بمن لم يقرأ آية الكرسي لطرد الشيطان والله أعلم * رابعا ذكر شيخنا الحافظ أبو الفضل بن الحسين في شرح الترمذي ان السر في استفتاح صلاة الليل بركعتين خفيفتين المبادرة الى حل عقد الشيطان وبناء على ان الحل لا يتم الا بتام الصلاة وهو واضح لانه لو شرع في صلاة ثم افسدها لم يساو منها وكذا الوضوء وكان الشرع في حل العقد يحصل بالشرع في العبادة وينتهي بانها وقد ورد الامر بصلاة الركعتين الخفيفتين عند مسلم من حديث أبي هريرة فاندفع ايراد من أوردان الركعتين الخفيفتين انما وردنا من فعله ﷺ كما تقدم من حديث عائشة وهو منزه عن عقد الشيطان حتي ولو لم يرد الامر بذلك لا يمكن ان يقال يحمل فعله ذلك على علم امته وارشاده الى ما يحفظهم من الشيطان وقد وقع عند ابن خزيمة من وجه آخر عن أبي هريرة في آخر الحديث فلو اعقد الشيطان ولو بركعتين * خامسا انما خص الوضوء بذلك لانه الغالب والا فالجنب لا يحل عقده الا لاغتسال وهل يقوم التيمم مقام الوضوء أو الفسل لمن ساء له ذلك محل بحث والذي يظهر اجزاؤه ولا شك ان في معاناة الوضوء عونا كبيرا على طرد النوم لا يظهر مثله في التيمم * سادسا لا يعمد للركعتين كركعتي مخصوص لا يجزئ غيره بل لكل ما صدق عليه ذكر الله اجزا وبدخل فيه تلاوة القرآن وقراءة الحديث النبوي والاشتغال بالعلم الشرعي والولي ما يذكر به ماسياتي بعد ثمانية أبواب في باب

حَدَّثَنَا عَوْفٌ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو رَجَلٍ قَالَ حَدَّثَنَا سَمُرَةُ بْنُ جُنْدَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الرُّوَايَةِ .
 قَالَ أَمَا الَّذِي يَنْتَحِلُ رَأْسَهُ بِالْحَجَرِ فَإِنَّهُ يَأْخُذُ الْقُرْآنَ فَيَرْفُضُهُ وَيَنَامُ عَنِ الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ **بَابُ**
 إِذَا نَامَ وَلَمْ يَصَلِّ قَالَ الشَّيْطَانُ فِي أُذُنِهِ **حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَسِ قَالَ حَدَّثَنَا مَنْصُورٌ عَنْ أَبِي
 وَكَيْلٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ ذَكَرَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ رَجُلٌ فَقِيلَ مَا زَالَ نَائِمًا حَتَّى أَصْبَحَ مَقَامًا إِلَى الصَّلَاةِ . فَقَالَ
 قَالَ الشَّيْطَانُ فِي أُذُنِهِ **بَابُ** أَلْعَاءُ وَالصَّلَاةِ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ . وَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : كَانُوا قَلِيلًا مِنَ الْأَقْلَالِ
 مَا يَهْجُونَ . أَيْ مَا يَتَمَوَّنُونَ بِالْأَسْحَارِ ثُمَّ يَسْتَغْفِرُونَ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شَرَبَابٍ

فضل من تمار من الليل ويؤيده ما عُدَّ ابن خزيمة من الطريق المذكورة فإن تمار من الليل فذكر الله (قوله) حدثنا
 عوف (هو الاعمري (وأبو رجاء) هو الطاردي والاسناد كله بصريون وسيأتي حديث سمرة مطولا في أواخر كتاب
 الجنائز وقوله هنا عن الصلاة المكتوبة الظاهر المراد بها العشاء الآخرة وهو اللائق بما تقدم من مناسبة الحديث
 الذي قبله وقوله يَنْتَحِلُ رَأْسَهُ كَنَزْلَامٍ مفتوحة بعدها معجمة أي يشق أو يخذش وقوله فيرفضه بكسر الهمزة وضمها
 * (قوله) بَابُ إِذَا نَامَ وَلَمْ يَصَلِّ بِالِ الشَّيْطَانِ فِي أُذُنِهِ هذه الترجمة للمستعمل وحده والباقي بَابُ قَطْعٍ وهو بمنزلة
 انفصل من الباب وعلقه بالذي قبله ظاهر لما ستوضحه (قوله) ذكر عند النبي ﷺ (رجل) لم أقف على اسمه لكن
 أخرج سعيد بن منصور عن عبد الرحمن بن يزيد النخعي عن ابن مسعود ما يؤخذ منه أنه هو ولفظه بعد سياق الحديث
 بنحوه وإيم الله قدبال في أذن صاحبكم ليلة يعني نفسه (قوله) قليل ما زال نائما حتى أصبح في رواية جرير عن
 منصور في يده الخلق رجل نام ليلة حتى أصبح (قوله) ما قام إلى الصلاة المراد المجلس ويحتمل العهد ويراد به صلاة
 الليل أو المكتوبة ويؤيده رواية سفيان هذا عندنا نام عن القرظية أخرجه ابن حبان في صحيحه وهذا يبين
 مناسبة الحديث لما قبله وفي حديث أبي سعيد الذي قدمت ذكره من فوائد المخلص أصبحت المقد كلها كهشمتها وبال
 الشيطان في أذنه فيستغاد منه وقت بول الشيطان ومناسبة هذا الحديث للذي قبله (قوله) في أذنه في رواية جرير
 في أذنيه بالثنية واختلف في بول الشيطان فقل هو على حقيقته قال القرطبي وغيره لا مانع من ذلك إذا حاله فيه
 لأنه ثبت أن الشيطان يأكل ويشرب وينكح فلا مانع من أن يبول وقيل هو كناية عن سد الشيطان أذن الذي
 ينام عن الصلاة حتى لا يسمع الذكر وقيل معناه أن الشيطان ملاسعه بالأباطيل فحجب سمعه عن الذكر وقيل هو
 كناية عن ازدراء الشيطان به وقيل معناه أن الشيطان استولى عليه واستخف به حتى اتخذ كالكفيف المعد
 للبول أذن عادة المستخف بالشيء أن يبول عليه وقيل هو مثل مضروب للغافل عن القيام بثقل النوم كمن وقع
 البول في أذنه فنقل أذنه وفسد حسه والعرب تكني عن الفساد بالبول قال الرازي * بال سهيل في الفضيخ ففسد
 * وكذا ذلك عن طلوعه لأنه وقت فساد الفضيخ فعبر عنه بالبول ووقع في رواية الحسن عن أبي هريرة في هذا الحديث
 عند أحمد قال الحسن أن بوله والله لتقبل وروى محمد بن نصر من طريق قيس بن أبي حازم عن ابن مسعود حسب الرجل
 من الخبيثة والشر أن ينام حتى يصبح وقدبال الشيطان في أذنه وهو موقوف صحيح الاسناد وقال الطبري خص الأذن
 بالذكر وإن كانت العين أنسب بالنوم إشارة إلى ثقل النوم فإن السامع هي موارد الانتباه وخص البول لأنه أسهل مدخلا في
 التجاوز وأسرع نفوذا في المروق فيورث الكسل في جميع الاعضاء * (قوله) باب الدعاء والصلاة من آخر الليل
 في رواية أبي ذر الدعاء في الصلاة (قوله) وقال الله عز وجل في رواية الأصيلي وقول الله (قوله) ما يهجعون (زاد
 الأصيلي أي ينامون وقد ذكر الطبري وغيره الخلاف عن أهل التفسير في ذلك فنقل ذلك عن الحسن والاحنف
 وإبراهيم النخعي وغيرهم ونقل عن قتادة ومجاهد وغيرهما أن معناه كانوا لا ينامون ليلة حتى الصباح لا يهجدون ومن

عَنْ أَبِي سَلَمَةَ وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْأَعْرَبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ يَنْزِلُ رَبَّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا

طريق المنهال عن سعيد بن عباس قال معناه لم تكن تمضي عليهم ليلة الا ياخذون منها ولو شيئا ثم ذكر اقوال الاخر ورجح الاول لان الله تعالى وصفهم بذلك مادحهم بكثرة العمل قال ابن التين وعلى هذا تكون مازائدة او مصدرية وهو ابن الاقوال واقعدا بكلام اهل اللغة وعلى الاخر تكون مانافية وقال الخليل جمع يجمع هجوعا وهو التوهم بالليل دون النهار ثم اورد المصنف حديث ابي هريرة في النزول من طريق الاغرابي عبد الله وابي سلمة جميعا عن ابي هريرة وقد اختلف فيه على الزهري فرواه عنه مالك وحفاظ اصحابه كما هنا واقتصر بعضهم عنه على احد الرجلين وقال بعض اصحاب مالك عنه عن سعيد بن المسيب بذلهما ورواه ابو داود الطيالسي عن ابراهيم بن سعد عن الزهري فقال الاعرج بدل الاغر فصحفه وقيل عن الزهري عن عطاء بن يزيد بدل ابي سلمة قال الدارقطني وهو وهم والاغر المذكور لقب واسمه سلمان ويكنى ابا عبد الله وهو مدني ولهم رواؤ اخر يقال له الاغر ايضا لكن اسمه وكنيته ابو مسلم وهو كوفي وقد جاء هذا الحديث من طريقه ايضا اخرجه مسلم من رواية ابي اسحق السبيعي عنه عن ابي هريرة وابي سعيد جميعا مرفوعا وغلط من جعلهما واحدا ورواه عن ابي هريرة ايضا سعيد بن مرجانة وابو صالح عند مسلم وسعيد المقبري وعطاء مولى ام صبية بالهملة مصغرا وابو جعفر المدني ونافع بن جبير بن مطعم كلهم عند النسائي وفي الباب عن علي وابي مسعود وعثمان ابن ابي العاص وعمر بن عتبة عند احمد وعن جبير بن مطعم ورقاعة الجهني عند النسائي وعن ابي الدرداء وعبادة بن الصامت وابي الخطاب غير منسوب عند الطبراني وعن عتبة بن عامر وجابر وجد عبد الحميد بن سلمة عند الدارقطني في كتاب السنة وسأذ كر مافى واياتهم من فائدة زائدة (قوله عن ابي سلمة وابي عبد الله الاغر عن ابي هريرة) في رواية عبد الرزاق عن معمر عن الزهري اخبرني ابو سلمة بن عبد الرحمن وابو عبد الله الاغر صاحب ابي هريرة ان ابا هريرة اخبرها (قوله ينزل ربنا الى السماء الدنيا) استدله من اثبت الجهة وقال هي جهة العلو وانكر ذلك الجمهور لان القول بذلك يفضى الى التحيز تعالى الله عن ذلك وقد اختلف في معنى النزول على اقوال فتمم من حمله على ظاهره وحقيقته وهم المشبهة تعالى الله عن قولهم ومنهم من انكر صحة الاحاديث الواردة في ذلك جملة وهم الخوارج والمعتزلة وهو مكابرة والعجب أنهم اولوا ما في القرآن من نحو ذلك وانكر وامافى الحديث اما جهلا واما اعتادوا ومنهم من اجراه على ما ورد مؤثما به على طريق الاجمال منزها الله تعالى عن الكيفية والتشبيه وهم جمهور السلف ونقله البيهقي وغيره عن الائمة الاربعة والسفيانين والحمادين والاوزاعي والليث وغيرهم ومنهم من اوله على وجه يليق مستعمل في كلام العرب ومنهم من أفرط في التأويل حتى كاد ان يخرج الى نوع من التحريف ومنهم من فصل بين ما يكون تأويله قريبا مستعملا في كلام العرب وبين ما يكون بعيدا مهجورا قال في بعض وفوض في بعض وهو منقول عن مالك وجزم به من المتأخرين ابن دقيق العيد قال البيهقي واسلمها الايمان بلا كيف والسكوت عن المراد الا ان يرد ذلك عن الصادق فيصاريه من الدليل على ذلك اتفاقهم على ان التأويل المعين غير واجب فينبذ التفويض اسلم وسيأتي من يدسطق في ذلك في كتاب التوحيد ان شاء الله تعالى وقال ابن العربي حكى عن المبتدع هذه الاحاديث وعن السلف امر اهاو عن قوم تأويلها به اقول فاما قوله ينزل فهو راجع الى افعاله لا الى ذاته بل ذلك عبارة عن ملكه الذي ينزل بأمره ونهيه والنزول كما يكون في الاجسام يكون في المعاني فان حملته في الحديث على الحسى فتلك صفة الملك المبعوث بذلك وان حملته على المعنوى بمعنى انهم يفعل ثم فعل فيسمى ذلك نزولا عن مرتبة الى مرتبة فهي عربية صحيحة انتهى والحاصل انه ناوله بوجهين اما بان المعنى ينزل أمره أو الملك بأمره وأما بانه استعارة بمعنى التلطف بالداعين والاجابة لهم ونحوه وقد حكى أبو بكر بن فورك ان بعض المشايخ ضبطه بضم أوله على حذف المقول أى ينزل ملكا ويقويه ما رواه النسائي من طريق الاغر عن ابي هريرة وابي سعيد بلانظن الله يميل حتى بمعنى شطر الليل ثم يأمر متاديا يقول هل من داع فيستجاب له الحديث وفي حديث

حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرُ يَقُولُ : مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ . مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ . مَنْ
يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ

عَنْ مَنْ أَبِي الْعَاصِ يَتَذَكَّرُ مِنْ دَاعٍ يَسْجَابُ لَهُ الْحَدِيثُ قَالَ الْقُرْطُبِيُّ وَهَذَا يَرْتَعِ الْأَشْكَالَ وَلَا يَحْكُرُ
عَلَيْهِ سَقَى رَوِيَةً رَقَاعَةَ الْجَهَنِّي يَزَلُّ اللَّهُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا فَيَقُولُ لَا يَسْأَلُ عَنْ عِبَادِي غَيْرِي لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي ذَلِكَ
مَنْبَغٌ لِلتَّوْبَةِ لِلذَّكُورِ وَقَالَ الْيَضَاوِيُّ وَلَا تَمُتْ بِالْقَوَاعِظِ أَنَّهُ سَبَّحَانَهُ مَرَّةً عَنْ الْجَسْمِيَّةِ وَالصَّبْرَ مَتَعٌ عَلَيْهِ النَّزُولُ
عَلَى صَنِ لِلْإِتْقَانِ مِنْ مَوْضِعٍ إِلَى مَوْضِعٍ اخْفَضَ مِنْهُ قَالِرَادُ نَوْرُ حِمَّتِهِ أَيْ يَنْتَقِلُ مِنْ مَقْتَضِي صِفَةِ
الْجَلَالِ إِلَى مَقْتَضِي التَّضَيُّعِ وَالْإِتْقَانِ إِلَى مَقْتَضِي صِفَةِ الْأَكْرَامِ الَّتِي تَقْتَضِي الرَّأْفَةَ وَالرَّحْمَةَ (قَوْلُهُ حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ
الْآخِرِ) يَرِغُ الْآخِرَ لِأَنَّهُ مَصْفُوفُ الثَّلَاثِ وَلَمْ يَخْتَلَفِ الرُّوَايَاتُ عَنِ الزَّهْرِيِّ فِي تَعْيِينِ الْوَقْتِ وَاخْتَلَفَتِ الرُّوَايَاتُ عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ
وغيره قَالَ الْقُرْمَنِيُّ رَوَايَةُ أَبِي هُرَيْرَةَ أَصَحُّ الرُّوَايَاتِ فِي ذَلِكَ وَيَقْوَى ذَلِكَ أَنَّ الرُّوَايَاتِ الْخَالِفَةَ اخْتَلَفَ فِيهَا عَلَى
رَوَاتِهَا وَسَكَ بَعْضُهُمْ طَرِيقَ الْجَمْعِ وَذَلِكَ أَنَّ الرُّوَايَاتِ انْحَصَرَتْ فِي سِتَّةِ أَشْيَاءَ أَوْ لَهَا هَذِهِ ثَانِيًا إِذَا مَضَى الثَّلَاثُ الْأَوَّلُ
ثَانِيًا الثَّلَاثُ لِلأَوَّلِ أَوَّلُ النِّصْفِ رَابِعًا النِّصْفِ خَامِسًا النِّصْفِ أَوَّلُ الثَّلَاثِ الْآخِرِ سَادِسًا الْإِطْلَاقُ ثَامَنًا الرُّوَايَاتُ
لِلطَّلُوعِ فِيهِ عُمُومَةٌ عَلَى الْقَبْدَةِ وَأَمَّا الَّتِي بَاوَقَانُ كَانَتْ أَوَّلَ الثَّلَاثِ فَالْمَجْذُومُ بِهِ مَقْدَمٌ عَلَى الْمَشْكُوكِ فِيهِ وَأَنَّ كَانَتْ لِلزَّهْرِيِّ
بَيْنَ حَالَيْنِ فَيَجْمَعُ ذَلِكَ بَيْنَ الرُّوَايَاتِ بِأَنَّ ذَلِكَ يَقَعُ بِحَسَبِ اخْتِلَافِ الْأَحْوَالِ لَكُونَ أَوْقَاتُ اللَّيْلِ تَخْتَلِفُ فِي الزَّمَانِ
وَفِي الْأَقَاتِ بِاخْتِلَافِ تَقَدُّمِ دُخُولِ اللَّيْلِ عِنْدَ قَوْمٍ وَتَأَخُّرِهِ عِنْدَ قَوْمٍ وَقَالَ بَعْضُهُمْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ النَّزُولُ يَقَعُ فِي
الثَّلَاثِ لِلأَوَّلِ وَالْقَوْلُ يَقَعُ فِي النِّصْفِ وَفِي الثَّلَاثِ الثَّانِي وَقِيلَ يَحْتَمِلُ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ يَقَعُ فِي جَمِيعِ الْأَوْقَاتِ الَّتِي وَرَدَتْ
بِهَا الْأَخْبَارُ وَيَحْتَمِلُ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْلَمَ بِأَحْدِ الْأُمُورِ فِي وَقْتٍ فَخَبِرَ بِهِ ثُمَّ أَعْلَمَ بِهِ فِي وَقْتٍ آخَرَ فَخَبِرَ بِهِ فَفَقُلَّ الصَّحَابَةُ
ذَلِكَ عَنْهُ وَاقْعُ أَعْلَمَ (قَوْلُهُ مَنْ يَدْعُونِي أَلِغْ) لَمْ يَخْتَلَفِ الرُّوَايَاتُ عَلَى الزَّهْرِيِّ فِي الْإِتْقَانِ عَلَى الثَّلَاثَةِ الْمَذْكُورَةِ وَهِيَ الدَّمَاءُ
وَالسُّؤَالُ وَالِاسْتِغْفَارُ وَالتَّرْقِيقُ بَيْنَ الثَّلَاثَةِ أَنَّ الْمَطْلُوبَ أَمَّا الدَّفْعُ الْمَضَارُّ أَوْ جَبَابُ الْمَسَارِ وَذَلِكَ أَمَّا دِينِي وَأَمَّا دُنْيَايَ فَنَفِي
لِلِاسْتِغْفَارِ إِشَارَةً إِلَى الْأَوَّلِ وَفِي السُّؤَالِ إِشَارَةً إِلَى الثَّانِي وَفِي الدَّمَاءِ إِشَارَةً إِلَى الثَّالِثِ وَقَالَ السُّكْرَمَانِيُّ يَحْتَمِلُ أَنَّ يُقَالُ
لِلدَّمَاءِ مَا لَطَبَ فِيهِ نَحْوُ اللَّهِ وَالسُّؤَالِ الطَّلَبُ وَأَنَّ يُقَالُ الْمَقْصُودُ وَاحِدًا وَانْ اخْتَلَفَ الْفِعْلُ أَتَمَّ وَزَادَ سَعِيدٌ عَنْ أَبِي
هُرَيْرَةَ هَلْ مِنْ تَابٍ قَاتِبٍ عَلَيْهِ وَزَادَ أَبُو جَعْفَرٍ عَنْهُ مَنْ ذَا الَّذِي يَسْتَرْزُقُنِي فَأَرْزُقُهُ مَنْ ذَا الَّذِي يَسْتَكْشِفُ الضَّرَّ
فَأَكْشِفُ عَنْهُ وَزَادَ عِظَامُ مَوْلَى أُمِّ صَبِيَّةٍ عَنْهُ أَلَا سَقِيمٌ يَسْتَشْفِي فَيَشْفِي وَمَعَانِيهَا دَاخِلَةٌ فَيَأْتِيهِمْ وَزَادَ سَعِيدٌ بْنُ مَرْجَانَةَ
عَنْهُ مَنْ يَحْتَرِضُ غَيْرَ تَعْدِيمٍ وَلَا ظُلُومٍ فِيهِ تَحْرِيطٌ عَلَى عَمَلِ الطَّاعَةِ وَأَشَارَ إِلَى جَزِيلِ الثَّوَابِ عَلَيْهَا وَزَادَ حَجَّاجُ بْنُ أَبِي
مَنْعَبٍ عَنْ جَدِّهِ عَنِ الزَّهْرِيِّ سَنَدَ الدَّرَاقُطِيِّ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ حَتَّى الْفَجْرِ وَكَذَا اتَّفَقَ مَعْظَمُ الرُّوَاةِ عَلَى ذَلِكَ إِلَّا أَنَّ
مُسْلِمًا حَتَّى يَنْجُزَ الْفَجْرَ وَفِي رَوَايَةٍ عِنْدَ بَنِي عُمَرَ وَعَنْ أَبِي سَلَمَةَ حَتَّى يُطْلَعَ الْفَجْرُ وَكَذَا اتَّفَقَ مَعْظَمُ الرُّوَاةِ عَلَى ذَلِكَ إِلَّا أَنَّ
فِي رَوَايَةٍ نَافِعُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عِنْدَ النَّسَائِيِّ حَتَّى تَرَجُلَ الشَّمْسُ وَهِيَ شَاةٌ وَزَادَ بُونُسُ فِي رَوَايَتِهِ عَنِ الزَّهْرِيِّ
فِي آخِرِهِ أَيْضًا وَلِذَلِكَ كَانُوا يُفَضِّلُونَ صَلَاةَ آخِرِ اللَّيْلِ عَلَى أَوَّلِهِ أَخْرَجَهَا الدَّرَاقُطِيُّ أَيْضًا وَهُوَ مِنْ رَوَايَةِ ابْنِ سَمْعَانَ عَنْ
الزَّهْرِيِّ مَا يَشِيرُ إِلَى أَنَّ قَائِلَ ذَلِكَ هُوَ الزَّهْرِيُّ وَهَذِهِ الرِّيَازَةُ تَظْهَرُ مَنَاسِبَةً ذِكْرَ الصَّلَاةِ فِي التَّرْجُمَةِ وَمَنَاسِبَةً التَّرْجُمَةِ
الَّتِي بَعْدَ هَذِهِ لِهَذِهِ (قَوْلُهُ فَاسْتَجِيبْ) بِالنِّصْبِ عَلَى جَوَابِ الْإِسْتِغْفَامِ وَبِالرَّفْعِ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ وَكَذَا قَوْلُهُ فَأُعْطِيَهُ وَاعْفُفْ
لَهُ وَتَدْفِرُنِي بِمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى مِنْ ذَا الَّذِي يَقْرَضُ اللَّهُ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَافُهُ لَهُ الْإِلَاحَةُ وَلَيْسَتْ السَّيْنُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى
فَاسْتَجِيبْ لِلطَّلَبِ بَلْ اسْتَجِيبْ بِمَعْنَى اجِيبْ وَفِي حَدِيثِ الْبَابِ مِنَ التَّوَابِتِ تَفْضِيلُ صَلَاةِ آخِرِ اللَّيْلِ عَلَى أَوَّلِهِ وَتَفْضِيلُ
تَأَخُّرِ التَّوْبَةِ لَكِنْ ذَلِكَ فِي حَقِّ مَنْ طَمَعُ أَنْ يَنْجُوَ وَإِنْ أَخَّرَ اللَّيْلَ أَفْضَلَ الدَّمَاءُ وَالِاسْتِغْفَارُ يَشْدُدُّهُ قَوْلُهُ تَعَالَى وَالْمُسْتَغْفِرِينَ
بِالْإِسْحَارِ وَإِنَّ الدَّمَاءَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ مَجَابٌ وَلَا يَحْتَرِضُ عَلَى ذَلِكَ بِتَخْلُفِهِ عَنْ بَعْضِ الدَّاعِينَ لِأَنَّ سَبَبَ التَّخْلُفِ وَقُوعُ
الْخَلْفِ فِي شَرْطِ مَنْ شَرُوطَ الدَّمَاءَ كَالْحِزَازِ فِي الْمَطْعِ وَالْمُشْرَبِ وَالْمَلْبَسِ أَوْ لَا سَبَبَ لِدَّاعِيٍّ أَوْ بَانَ يَكُونُ الدَّمَاءُ بَانًا

باب مَنْ نَامَ أَوَّلَ اللَّيْلِ وَأَحْيَا آخِرَهُ. وَقَالَ سَلْمَانُ لِأَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا نِمَ فَلَمَّا كَانَ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ قَالَ قُمْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ صَدَقَ سَلْمَانُ **حَدَّثَنَا** أَبُو الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ وَحَدَّثَنِي سَلْمَانُ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنِ الْأَسْوَدِ قَالَ سَأَلْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كَيْفَ صَلَاةُ النَّبِيِّ ﷺ بِاللَّيْلِ قَالَتْ كَانَ يَنَامُ أَوَّلَهُ وَيَقُومُ آخِرَهُ فَيُصَلِّي ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى فِرَاشِهِ فَإِذَا أَذِنَ الْمَوَدُّ وَتَبَّ فَإِنْ كَانَتْ بِهِ حَاجَةٌ اغْتَسَلَ وَإِلَّا تَوَضَّأَ وَخَرَجَ **باب** قِيَامُ النَّبِيِّ ﷺ بِاللَّيْلِ فِي رَمَضَانَ وَغَيْرِهِ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْقَبْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَأَلَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كَيْفَ كَانَتْ صَلَاةُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي رَمَضَانَ. فَقَالَتْ مَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَزِيدُ فِي رَمَضَانَ وَلَا فِي غَيْرِهِ عَلَى إِحْدَى عَشْرَةِ رَكْعَةٍ يُصَلِّي أَرْبَعًا فَلَا تَسْلَ عَنْ حُسْنَيْنٍ وَطُولِهِنَّ. ثُمَّ يُصَلِّي أَرْبَعًا فَلَا تَسْلَ عَنْ حُسْنَيْنٍ وَطُولِهِنَّ. ثُمَّ يُصَلِّي ثَلَاثًا قَالَتْ عَائِشَةُ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتَنَامُ قَبْلَ أَنْ تُوَزَرَ فَقَالَ يَا عَائِشَةُ إِنَّ عَيْنَيَّ تَنَامَانِ وَلَا يَنَامُ قَلْبِي **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ

أَوْ قَطِيعَةٌ رَحِمَ أَوْ تَحْصِلُ الْإِجَابَةُ وَيَتَأَخَّرُ جُودُ الْمَطْلُوبِ لِصَلْحَةِ الْعَبْدِ وَأَوْلَا مَرِيئَةً اللَّهُ (قوله باب من نام أول الليل واحيا آخره) تقدم في الذي قبله ذكر مناسباته (قوله وقال سلمان) أي الفارسي (لابي الدرداء ثم ألخ) هو مختصر من حديث طويل أورده المصنف في كتاب الأدب من حديث أبي جحيفة قال أخى رسول الله ﷺ بين سلمان وبين أبي الدرداء فزار سلمان أبا الدرداء فذكر القصة وفي آخرها فقال إن نفسك عليك حقا الحديث وقوله ﷺ صدق سلمان أي في جميع ما ذكر وفيه منقبة ظاهرة لسلمان (قوله حدثنا أبو الوليد) في رواية أبي ذر قال أبو الوليد وقد وصله الاسماعيلي عن أبي خليفة عن أبي الوليد وتبين من سياقه أن البخاري ساق الحديث على لفظ سليمان وهو ابن حرب وفي رواية أبي خليفة فإذا كان من السحراوتر وزاد فيه فإن كانت له حاجة إلى أهله وقال فيه فإن كان جنبا فاقض عليه من الماء والأوضأ وبمعناه أخرجه مسلم من طريق زهير عن أبي إسحق قال الاسماعيلي هذا الحديث بلفظ في معناه الاسود والاختبار الجياد فيها كان إذا أراد أن ينام وهو جنب توضأ (قلت) لم يرد الاسماعيلي بهذا أن حديث الباب غلط وإنما أشار إلى أن أبا إسحاق حدث به عن الاسود بلفظ آخر غلط فيه والذي انكره الحفاظ على أبي إسحق في هذا الحديث هو ما رواه الثوري عنه بلفظ كان رسول الله ﷺ ينام وهو جنب من غير أن يمس ماء قال الترمذي يروون هذا غلطاً من أبي إسحق وكذا قال مسلم في التمييز وقال ابوداود في رواية أبي الحسن بن العبدعنه ليس بصحيح ثم روي عن يزيد بن هرون أنه قال هو وهم انتهى واطن أبا إسحق اختصره من حديث الباب هذا الذي رواه عنه شعبة وزهير لكن لا يلزم من قولها فإذا كان جنبا فاقض عليه الماء أن لا يكون توضأ قبل أن ينام كما دل عليه الاخبار الاخرى ثم غلطوه في ذلك ويستفاد من الحديث انه كان ينام جنباً قبل أن يمشي والله أعلم وقد تقدم باقي الكلام على حديث عائشة قريبا وقوله فيه فإن كانت به حاجة اغتسل يحكى عليه ما في رواية مسلم أقاض عليه الماء وما قالت اغتسل ويجاب بان بعض الرواة ذكره بالمعنى وحافظ بعضهم على اللفظ والله أعلم (قوله باب قيام النبي ﷺ بالليل في رمضان وغيره) سقط قوله بالليل من نسخة الصغاني ذكر فيه حديث أبي سلمة انه سأل عائشة كيف كانت صلاة رسول الله ﷺ وقد تقدمت الإشارة إليه في باب كيف كان النبي ﷺ يصلي بالليل وفي الحديث دلالة على أن صلاته كانت متساوية في جميع السنة وفيه كراهة النوم قبل الوتر لاستفهام عائشة عن ذلك كانه تقرر عندها منع ذلك

عَنْ هِشَامٍ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبِي عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ مَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقْرَأُ فِي شَيْءٍ مِنْ صَلَاةٍ إِلَّا جَالِسًا حَتَّى إِذَا كَبَّرَ قَرَأَ جَالِسًا فَإِذَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنَ السُّورَةِ ثَلَاثُونَ أَوْ أَرْبَعُونَ آيَةً قَامَ فَقَرَأَ مِنْهُمُ رَكْعَتَيْنِ بِأَبْصَحَ فَفَضَّلَ الطُّهُورَ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَفَضَّلَ الصَّلَاةَ بَعْدَ الْوُضُوءِ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ خَصْرٍ حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ عَنْ أَبِي حَيَّانَ عَنْ أَبِي زُرْعَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَيْلًا عِنْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ يَا لَيْلُ حَدِّثْنِي بِأَرْجَى عَمَلٍ عَمَلْتَهُ فِي الْإِسْلَامِ فَأَنِّي سَمِعْتُ ذَلِكَ تَمْلِكُ بَيْنَ يَدَيَّ فِي الْجَنَّةِ قَالَ مَا عَمِلْتُ عَمَلًا أَرْجَى عِنْدِي أَنِّي لَمْ أَتَطَهَّرْ طَهُورًا فِي سَاعَةٍ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ إِلَّا صَلَّيْتُ بِبَيْتِكَ الطُّهُورَ مَا كُتِبَ لِي أَنْ أَصِلَ . قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَمْلِكُ يَعْنِي تَحْرِيكَ

فاجبا بانه ﷺ ليس في ذلك كثيره وسأني هذا الحديث من هذه الطريق في اواخر الصيام أيضا ونذكر فيه ان شاء الله تعالى ما بقي في فوائده (قوله عن هشام) هو ابن عروة (قوله حتى اذا كبر) يثبت حفصة ان ذلك كان قبل موته بعام وقد تقدم بيان ذلك مع كثير من فوائد في آخرياب من ابواب التقصير (قوله فاذا بقي عليه من السورة ثلاثون او اربعون آية قام فقرأ من ثمركم) فيرد على من اشترط على من اوضح النافلة قاعدا ان يركع قاعدا أو قائما ان يركع قائما وهو محكي عن اشهب وبعض الحنفية والحجة فيه ما رواه مسلم وغيره من طريق عبد الله بن شقيق عن عائشة في سؤاله لها عن صلاة النبي ﷺ وفيه كان اذا قرأ قائما ركع قائما واذا قرأ قاعدا ركع قاعدا وهذا صحيح ولكن لا يلزم منه منع ما رواه عروة عنها فيجمع بينهما بانه كان يفعل كلا من ذلك بحسب النشاط وعدمه والله اعلم وقد أنكر هشام ابن عروة على عبد الله بن شقيق هذه الرواية واحتج بما رواه عن ابيه اخرج ذلك ابن خزيمة في صحيحه ثم قال ولا حاجة عندني بين الخبرين لان رواية عبد الله بن شقيق محمولة على ما اذا قرأ جميع القراءة قاعدا أو قائما ورواية هشام ابن عروة محمولة على ما اذا بعضها جالسا وبعضها قائما والله اعلم * (قوله باب فضل الطهور بالليل والنهار وفضل الصلاة عند الطهور بالليل والنهار) كذا ثبت في رواية الكشميبي وغيره بعد الوضوء واقتصر بعضهم على الشق الثاني من الترجمة وعليه اقتصر الاسماعيلي وأكثر الشراح والشق الاول ليس بظاهري حديث الباب الا ان حمل على أنه اشار بذلك الى ما ورد في بعض طرق الحديث كما سند ذكره من حديث بريدة (قوله عن أبي حيان) هو يحيى بن سعيد التيمي وصرح به في رواية مسلم من هذا الوجه وأبو زرعة هو ابن عمر بن جرير بن عبد الله البجلي (قوله قال لبلال) أي ابن رباح المؤذن وقوله عند صلاة الفجر فيه اشارة الى أن ذلك وقع في المنام لان عادته صلى الله عليه وسلم أنه كان يقص ما رواه جابر ما رآه أصحابه كإسائي في كتاب التعبير بعد صلاة الفجر (قوله بأرجى عمل) بلفظ افضل التفضيل المبني من المفعول واضافة العمل الى الرجاء لانه السبب الداعي اليه (قوله في الاسلام) زاد مسلم في روايته منفعه عندك (قوله اني) بفتح المهملة ومن مقدرة قبلها صلة لافضل التفضيل وثبتت في رواية مسلم ووقع في رواية الكشميبي أن بنون خفيفة بدل اني (قوله فاني سمعت) زاد مسلم الليلة وفيه اشارة الى أن ذلك وقع في المنام (قوله دف نعليك) بفتح المهملة وضبطها الحجب الطبري بالاعجام والناء مثقلة وقد فسره المصنف في رواية كريمة بالتحريك وقال الخليل دف الطائر اذا حرك جناحيه وهو قائم على رجله وقال الحميدي الدف الحركة الخفيفة والسير اللين ووقع في رواية مسلم خشف بفتح الخاء وسكون الشين المجتنب وتخفيف الناء قال أبو عبيد وغيره الخشف الحركة الخفيفة ويؤيد ما سألني في أول مناقب عمر من حديث جابر سمعت خشفه ووقع في حديث بريدة عند أحمد والترمذي وغيرهما خششة بمعجمتين مكررتين وهو يعني الحركة أيضا (قوله طهورا) زاد مسلم تاما والذي يظهر أنه لا مفهوم لها ويحتمل أن يخرج بذلك الوضوء اللغوي وقد يفعل ذلك لطرد النوم مثلا (قوله في ساعة ليل أو نهار) بتونين ساعة وخفض ليل على البدل وفي رواية مسلم في ساعة من ليل أو نهار (قوله الاصلحت) زاد الاسماعيلي لربي (قوله ما كتب لي) أي قدر وهو أعظم من التمر بضة والنافلة قال ابن التين

باب ما يكره من التشديد في العبادة **حدثنا** أبو معمر **حدثنا** عبد الوارث عن عبد العزيز ابن صهيب عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال دخل النبي ﷺ فإذا جبل تمدد

أما اعتقد بلال ذلك لأنه علم من النبي ﷺ أن الصلاة أفضل الأعمال وأن عمل السر أفضل من عمل الجهر وبهذا التقرير
يندفع إيراد من أورد عليه غير ما ذكر من الأعمال الصالحة والذي يظهر أن المراد بالأعمال التي سأل عنه أركانها والأعمال
المتطوع بها والألا فالقرضة أفضل قطعا ويستفاد منه جواز الاجتهاد في توقيت العبادة لأن بلالا توصل إلى ما ذكرنا
بالاستنباط فصوله التي ﷺ وقال ابن الجوزي فيه الحث على الصلاة عقب الوضوء ثلاثي الوضوء خالعا عن مقصوده
وقال المهلب فيه أن الله يعظم المجازاة على ما يسره العبد من عمله وفيه سؤال الصالحين عما يهذبهم الله به من الأعمال الصالحة
ليقتدى بها غيرهم في ذلك وفيه أيضا سؤال الشيخ عن عمل تليذه ليحضره عليه ويرغبه فيه أن كان حسنا والافتياء
واستدل به على جواز هذه الصلاة في الأوقات المكروهة لعموم قوله في كل ساعة وتجب بأن الأخذ بعمومه ليس
بأولي من الأخذ بعموم النهي وتجب ابن التين بأنه ليس فيه ما يقتضي التورية فيحمل على تأخير الصلاة قليلا ليخرج
وقت الكراهة وأنه كان يؤخر الطهور إلى آخر وقت الكراهة لتقع صلاته في غير وقت الكراهة لكن وعند الترمذي وابن
خزيمة من حديث يزيد في نحو هذه القصة ما أصابني حدث قط الاوضأت عندها ولاحد من حديثه ما أحدثت
الاوضأت وصليت ركعتين فدل علي أنه كان يعقب الحدث بالوضوء والوضوء بالصلاة في أي وقت كان وقال الكرماني ظاهر
الحديث أن السماع المذكور وقع في النوم لأن الجنة لا يدخلها أحد إلا بعد الموت وبحتم أن يكون في اليقظة لأن
النبي ﷺ دخلها ليلة المراح وأما بلال فلا يلزم من هذه القصة أنه دخلها لأن قوله في الجنة ظرف للسمع ويكون
الدف بين يديه خارجا عنها انتهى ولا يخفى بهذا الاحتمال لأن السياق مشعر بانبات فضيلة بلال لكونه جعل السبب
الذي بلغه إلى ذلك ما ذكره من ملازمة التطهر والصلاة وإنما ثبتت له الفضيلة بأن يكون رؤى داخل الجنة لا خارجا
عنها وقد وقع في حديث بريدة المذكور يا بلال هم سبقتني إلى الجنة وهذا ظاهر في كونه رآه داخل الجنة ويؤيد كونه وقع
في المنام ما سألني في أول مناقب عمر من حديث جابر مرفوعا رأيتني دخلت الجنة فسمعت خشفة تقبل هذا بلال ورأيت
قصرا فبناؤه جارية قليل هذا العمر الحديث بعده من حديث أبي هريرة مرفوعا بينا أنا نائم رأيتني في الجنة فإذا امرأة
توضأ إلى جانب قصر قليل هذا لعمر الحديث فعرف أن ذلك وقع في المنام وثبتت الفضيلة بذلك لبلال لأن رؤيا الانبياء
وحق ولذلك جزم النبي ﷺ له بذلك ومشيه بين يدي النبي ﷺ كان من عادته في اليقظة فافهم مثله في المنام ولا يلزم
من ذلك دخول بلال الجنة قبل النبي ﷺ لأنه في مقام التابع وكانه أشار ﷺ إلى بقاء بلال علي ما كان عليه في حال
حياته واستمراره علي قرب منزلته وفيه منقبة عظيمة لبلال وفي الحديث استحباب ادامة الطهارة ومناسبة المجازاة على
ذلك بدخول الجنة لأن من لازم الدوام على الطهارة أن يبيت المرء طاهرا ومن بات طاهرا عرجت روحه فسجدت
تحت العرش كما رواه البيهقي في الشعب من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص والعرش سقف الجنة كما سألني في هذا
الكتاب وزاد بريدة في آخر حديثه فقال النبي ﷺ بهذا وظاهره أن هذا التواب وقع بسبب ذلك العمل ولا معارضة
بينه وبين قوله ﷺ لا يدخل أحدكم الجنة عمله لأن أحد الأجوبة المشهورة بالجمع بينه وبين قوله تعالى أدخلوا الجنة
بما كنتم تعملون أن أصل الدخول إنما يقع برحمة الله واقسام الدرجات بحسب الأعمال فيأتي مثله في هذا وفيه أن الجنة
موجودة الآن خلافاً لما أنكر ذلك من المعتزلة تنبيه ﷺ قول الكرماني لا يدخل أحد الجنة إلا بعد موته مع قوله أن النبي
ﷺ دخلها ليلة المراح وكان المراح في اليقظة على الصحيح ظاهرهما التناقض ويمكن حمل الثاني أن كان تابا على غير
الانبياء أو يخص في الدنيا بمن خرج عن عالم الدنيا ودخل في عالم الملكوت وهو قريب مما أجابه السهيلي عن استعمال
طست الذهب ليلة المراح * (قوله باب ما يكره من التشديد في العبادة) قال ابن بطال أما يكره ذلك خشية اللال المقص
إلى ترك العبادة (قوله حدثنا عبد الوارث) هو ابن سعيد والاسناد كله بصريون (قوله دخل النبي ﷺ) زاد مسلم في

يَنْفَرُ الْمَرْبُوبُ فَقَالَ مَا هَذَا الْحَبْلُ قَالُوا هَذَا حَبْلُ زَيْنَبَ فَإِذَا فَرَسَتْ تَمَلَّكَتِ النَّبِيَّ ﷺ
لَا حَوْلَ لِمَنْ أَحَدُكُمْ نَشَاطُهُ إِذَا فَرَسَ فَلْيَتَمَدَّ قَالَ وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ
عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ كَانَتْ عِنْدِي أَمْرَأَةٌ مِنْ بَنِي أَسَدٍ فَدَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ فَقَالَ مَنْ هَذِهِ قُلْتُ فَلَانَةٌ لَا تَنَامُ بِاللَّيْلِ تَذُكِّرُ مِنْ صَلَاتِهَا فَقَالَ مَهْ عَلَيْكُمْ مَا تَطْلِقُونَ
مِنَ الْأَعْمَالِ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَمَلُّ حَتَّى تَمَلُّوا

رواه المسجد (قوله من السارين) أي اللتين في جانب المسجد كما هما كانتا مهودتين للمخاطب لكن في رواية مسلم
من سارين بالتكثير (قوله قالا هذا حبل زينب) جزم كثير من الشراح تبعا للخطيب في مهماته بأنها بنت جحش أم
المؤمنين ولم أر ذلك في شيء من الطرق صريحا ووقع في شرح الشيخ سراج الدين ابن الملقن أن ابن أبي شيبة رواه كذلك
لكي لم أر في مسنده ومصنفه زيادة على قوله قالا زينب أخرجه عن اسماعيل ابن علية عن عبد العزيز وكذا أخرجه مسلم
عنه وأوصم في المستخرج من طريقه وكذلك رواه أحمد في مسنده عن اسمعيل وأخرجه أبو داود عن شيخين له عن اسمعيل
فقال عن أحمد هار زينب ولم ينسبها وقال عن آخر حنة بنت جحش فهذه قرينة في كون زينب هي بنت جحش وروى أحمد من
طريق حماد عن حميد عن أنس أنها حنة بنت جحش أيضا فلعن نسبة الحبل الهمما باعتبار أنه ملك لاحداهما والاخرى المتعلقة
بموقف هدم في كتاب الحياء أن بنات جحش كانت كل واحدة منهن تدعى زينب فيأقيل فعلي هذا فالحبل لجة وأطلق عليها
زينب باعتبار اسمها الآخر ووقع في صحيح ابن خزيمة من طريق شعبة عن عبد العزيز فقالوا الميمنة بنت الحارث وهي رواية
شاذة وقيل بحتم تعدد القصة وهم من فسر ما يجوز به بنت الحارث فان تلك قصة أخرى تقدمت في أوائل الكتاب والله
أعلم وزاد مسلم قالوا زينب تصلي (قوله فاذا فترت) بفتح المثناة أي كسلت عن القيام في الصلاة ووقع عند مسلم بالفتح
فاذا فترت أو كسلت (قوله فقال ﷺ لا) بحتمل النفي أي لا يكون هذا الحبل أو لا يعمدو بحتمل النهي أي لا تقبلوه وسقطت
هذه الكلمة في رواية مسلم (قوله نشاطه) بفتح النون أي مدة نشاطه (قوله فليقم) بحتمل أن يكون أمرا بالقعود عن
القيام فيستدل به على جواز افتتاح الصلاة قائما والقعود في اثناها وقد تقدم نقل الخلاف فيه ويحتمل أن يكون أمرا بالقعود
عن الصلاة أي بترك ما كان عزم عليه من التنقل ويمكن أن يستدل به على جواز قطع النافلة بعدا لدخول فيها وقد تقدم
في باب الوضوء من النوم في كتاب الطهارة حديث إذا نسي أحدكم في الصلاة فليتم حتى يعلم ما يقرا وهو من حديث أنس
أيضا ولعله طرف من هذه القصة وفيه حديث عائشة أيضا إذا نسي أحدكم وهو يصلي فليرد حتى يذهب عنه النوم
وفيه ثلثا يستقر فيسب نفسه وهو لا يشعر هذا أو معناه ويجيء من الاحتمال ما تقدم في حديث الباب وفيه الحديث على
الاقتصاد في العادة والنهي عن التعمق فيها والامر بالاقبال عليها بنشاط وفيه إزالة المنكر باليد واللسان وجواز
تنفل النساء في المسجد واستدل به على كراهة التعلق في الحبل في الصلاة وسيأتي ما فيه في باب استعانة اليد في الصلاة
بعد الفراغ من أبواب التطوع (قوله وقال عبد الله بن مسleme) يعني القعني كذا الأكثر وفي رواية الحموي والمستمل حدثنا
عبد الله وكذا رويناه في الموطأ رواية القعني قال ابن عبد البر فترد القعني بروايته عن مالك في الموطأ دون بقية رواه
فانهم اقتصرُوا منه على طرف مختصر (قوله تذكروا) للمستمل بفتح أوله بلطف المضارع المؤنث والعموي بضمه على
البناء للمفعول بالتذكير وللشكشيبي فذكر فناء وضم المعجمة وكسر الكاف ولكل وجه وعلى الأول يكون ذلك
قول عروة أو من دونه وعلى الثاني والثالث يحتمل أن يكون من كلام عائشة وهو على كل حال تفسير لقبوها لا تنام الليل
ووضعا بذلك خرج لخرج الغالب وسئل الشافعي عن قيام جميع الليل فقال لا أكرهه إلا أن يخشى أن يضر بصلاة
الصبح وفي قوله ﷺ في جواب ذلك مه إشارة إلى كراهة ذلك خشية التور والللال على فاعله لثلاثا يتقطع عن
عبادة التزمها فيكون رجوعا عما بذلك لربه من نفسه وقوله عليكم ما تطيقون من الأعمال هو عام في الصلاة وفي غيرها

باب ما يكره من ترك قيام الليل لئن كان يقومه حدثنا عباس بن الحسين حدثنا مبشر عن الأوزاعي وحدثني محمد بن مقاتل أبو الحسن قال أخبرنا عبد الله أخبرنا الأوزاعي قال حدثني يحيى بن أبي كثير قال حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن قال حدثني عبد الله بن عمرو بن النعمان رضي الله عنهما قال قال لي رسول الله ﷺ يا عبد الله لا تسكن مثل فلان كان يقوم من الليل فترك قيام الليل * وقال هشام حدثنا ابن أبي العشرين حدثنا الأوزاعي قال حدثني يحيى عن عمر بن الحكم ابن ثوبان قال حدثني أبو سلمة مثله وتابعه عمرو بن أبي سلمة عن الأوزاعي **باب حدثنا** علي بن عبد الله حدثنا سفيان عن عمرو عن أبي

ووقع في الرواية المتقدمة في الايمان بدون قوله من الاعمال فحمله الباقي وغيره على الصلاة خاصة لان الحديث ورد فيها وحمله على جميع العبادات أولى وقد تقدمت بقية فوائد حديث عائشة والكلام على قوله ان الله لا يمل حتى تموا في باب أحب الدين الى الله أدومه من كتاب الايمان وما يلحق هنا اني وجدت بعض ما ذكر هناك من تأويل الحديث احتمالا في بعض طرق الحديث وهو قوله ان الله لا يمل من الثواب حتى تموا من العمل أخرجه الطبري في تفسير سورة المزمل وفي بعض طرقه ما يدل على ان ذلك مدرج من قول بعض رواة الحديث والله أعلم * (قوله باب ما يكره من ترك قيام الليل لئن كان يقومه) أي اذا شعر ذلك بالاعراض عن العبادة (قوله حدثنا عباس بن حسين) هو بموحدة ومهملة بغدادى يقال له القطرطى أخرجه عنه البخارى هنا وفي الجهاد فقط ومبشر بوزن مؤذن من البشارة وعبد الله المذكور في الاسناد الثاني هو ابن المبارك قد صرح في سياقه بالحديث في جميع الاسناد فامتنع من تدليس الأوزاعي وشيخه (قوله مثل فلان) لم أقف على تسميته في شيء من الطرق وكان إبهام مثل هذا القصد السرة عليه كالذى تقدم قريافي الذى نام حتى أصبح ويحتمل ان يكون النبي ﷺ لم يقصد شخصا معينا وإنما اراد تنفير عبد الله بن عمر ومن الصنيع المذكور (قوله من الليل) أي بعض الليل وسقط لفظ من رواية الاكثر وهى مرادة قال ابن العربي في هذا الحديث دليل على ان قيام الليل ليس بواجب اذ لو كان واجبا لم يكتب لتاركه بهذا التقدير بل كان يذمه بالبلغ الذم وقال ابن حبان فيه جواز ذكر الشخص بما فيه من عيب اذا قصد بذلك التحذير من صنيعه وفيه استحباب الدورام على ما اعتاده المرء من الخير من غير تعريض ويستنبط منه كراهة قطع العبادة وان لم تكن واجبة وما أحسن ما عقب المصنف هذه الترجمة بالتي قبلها لان الحاصل منهما الترغيب في ملازمة العبادة والطريق الموصل الى ذلك الاقتصاد فيها لان التشديد فيها قد يؤدي الى تركها وهو مذموم (قوله وقال هشام) هو ابن عمار وابن أبي العشر بن بلعظ العدد وهو عبد الحميد بن حبيب كاتب الأوزاعي وأراد المصنف بإيراد هذا التعليق التنبيه على ان زيادة عمرو بن الحكم أى ابن أبي ثوبان بين يحيى وأبي سلمة من الزيد متصل الاسانيد لأن يحيى قد صرح بسامعه من أبي سلمة ولو كان بينهما واسطة لم يصح بالتحديث ورواية هشام المذكورة وصلها الاسماعيل وغيره (قوله بهذا) في رواية كريمة والاصل مثله (قوله وتابعه عمر بن أبي سلمة) أي تابع ابن أبي العشر بن علي زيادة عمر بن الحكم ورواية عمر المذكورة وصلها مسلم عن احمد بن يونس عنه وظاهر صنيع البخارى ترجيح رواية يحيى عن أبي سلمة بغير واسطة وظاهر صنيع مسلم بخالفه لانه اقتصر على الرواية الزائدة والراجح عند أبي حاتم والدارقطني وغيرهما صنيع البخارى وقد تابع كلام الروايين جماعة من أصحاب الأوزاعي فلا اختلاف منعوكانه كان يحدث به على الوجهين فيحمل على ان يحيى جملة عن أبي سلمة بواسطة ثم لقى حديثه فكان يرويه عنه على الوجهين والله أعلم * (قوله باب) كذا في الاصل بغير ترجمة وهو كالمصطلح من الذى قبله وعلقه بظاهر وكأنه أومأ الى ان المتن الذى قبله طرف من قصة عبد الله بن عمرو في مراجعة النبي ﷺ له في قيام الليل وصيام النهار (قوله عن عمرو عن أبي

العباس قال سمعت عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله ﷺ ألم أخبر أنك تقوم الليل وصوم النهار قلت إني أفضل ذلك قال فإياك إذا فعلت هجعت عينك ونهت نفسك وإن لنفسيك عليك حنا ولاهلك عليك حقاقتهم وأظن وقم ورم باب فضل من تدار من الأدل فلي حد ثنا صدقة ابن الفضل أخبرنا الوليد عن الأوزاعي قال حدثني عمير بن هاني قال حدثني جنادة بن أبي أمية حدثني عبادة ابن الصامت عن النبي ﷺ قال من تدار من الليل فقال لا إله إلا الله وحده لا شريك له .

العباس في رواية الحميدي في مسنده عن سفيان حدثنا عمر و هو بالعباس وعمر وهو ابن دينار وأبوالعباس هو السائب بن فروخ ويعرف بالشاعر (قوله أم خير) فيه أن الحكم لا ينبغي إلا بعد التثبت لأنه ﷺ لم يكتب بما نقل له عن عبادة حتى يتيقن واستتبع فيه لاحتمال أن يكون قال ذلك بغير عزم أو علقه بشرط لم يطلع عليه الناقل ونحو ذلك (قوله هجعت عينك) فتح الجهم أي غارت أضعفت لكثرة السهر (قوله تهمت) بنون ثماء مكسورة أي كلت وحكي الأسمايلي أن أبا جيل رواه تهمت بالناء بدل النون واستضعفه (قوله وإن لنفسك عليك حقا) أي تعطيتها ما تحتاج إليه ضرورة البشرية بما أباحه الله للإنسان من الأكل والشرب والراحة التي يقوم بها عنه ليكون اعون على عبادة ربه ومن حقوق النفس قطعها عما سوى الله تعالى لكن ذلك يختص بالتعلقات القلبية (قوله ولاهلك عليك حقا) أي تنظر لهم فيما لا بد لهم منهم من أمور الدنيا والآخرة والمراد بالأهل الزوجة أو أم من ذلك ممن تلزمه نفقته وسأني بيان سبب ذكر ذلك له في الصيام (تنبيه) قوله حقا في الموضعين للاكثر بالنصب على أنه اسم أن وفي رواية كريمة بالرفع فيها على أنه الخبر والاسم ضمير الشأن (قوله نصم) أي فاذا عرفت ذلك نصم تارة وافطرتارة لتجمع بين المصلحتين وفيه إيماء إلى ما تقدم في أوائل أبواب التهجد أنه ذكر له صوم داود وقد تقدم الكلام على قوله فقم ونم وسأني في الصيام فيه زيادة من وجه آخر نحو قوله وإن لبيتك عليك حقا وفي رواية فإن لزورك عليك حقا أي للضيف وفي الحديث جواز تحدث المرء بما عزم عليه من فعل الخير وتفقد الامام لا موارر عيته كلياتها وجزئياتها وتعليمهم ما يصلحهم وفيه تحليل الحكم لمن فيه أهلية ذلك وإن الأولي في العبادة تقديم الواجبات على مندوبات وإن من تكلف الزيادة على ما طبع عليه يقع له الخلل في الغالب وفيه الحضي على ملازمة العبادة لأنه ﷺ مع كراهته له التشديد على نفسه حظه على الاقتصاد كانه قال له ولا يمنعك اشتغالك بحق من ذكر أن تضع حق العبادة وترك المندوب جملة ولكن اجمع بينهما (قوله باب فضل من تدار من الليل) فصل / تدار بمهمله وراه مشددة قال في الحكم تدار الظلم معارة صاحب التعار أيضا السهر والتمطى والتقلب على الفراش ليلا مع كلام وقال ثعلب اختلف في تدار فقل انبه وقيل تكلم وقيل علم وقيل تمطى وأن انتهى وقال الاكثر التعار اليقظة مع صوت وقال ابن التين ظاهر الحديث أن معنى تدار استيقظ لانه قال من تدار فقال فعطف القول على التعار انتهى ويحتمل أن تكون الفاء تسمير بـ لم يصوت به المستيقظ لانه قد يصوت بغير ذكر غص الفضل المذكور بمن صوت بما ذكر من ذكر الله تعالى وهذا هو السرف في اختيار لفظ تدار دون استيقظ أو انبه وإنما يفتق ذلك لمن تعود ذلك كرواستأنس به وغلب عليه حتى صار حديث شمه في نومه ويقظته فأكرم من انصف بذلك باجابه دعونه وقبول صلاته (قوله حد ثنا صدقة) هو ابن الفضل المروزي وجميع الاسناد كله شاميون وجنادة بضم الجهم وتخفيف النون يختلف في صحته (قوله عن الأوزاعي) قال حدثنا عمر بن هاني كذا لمظم الرواة عن الوليد بن مسلم وأخرجه الطبراني في الدعاء من رواية صفوان بن صالح عن الوليد عن عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان عن عمير بن هاني وأخرجه الطبراني في أيضا عن إبراهيم بن عن الرحمن بن إبراهيم الدمشقي وهو الحافظ الذي يقال له دحيم عن أبيه عن الوليد مقرونا برواية صفوان بن صالح وما أظنه إلا وهما فإنه أخرجه في المعجم الكبير عن إبراهيم عن أبيه عن الوليد عن الأوزاعي كالجادة وكذا أخرجه أبو داود وابن ماجه وجعفر الثريابي في الذكر عن دحيم وكذا أخرجه ابن جابر عن عبادة بن سالم عن دحيم

لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ . الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسُبْحَانَ اللَّهِ . وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ
وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ . ثُمَّ قَالَ : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي . أَوْ دَعَا اسْتَجِيب . فَإِنْ تَوَضَّأَ قَبْلَ صَلَاتِهِ
حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ يُونُسَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَخْبَرَنِي الْهَيْثَمُ بْنُ أَبِي
سَيَّانٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَاهُ بَرَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَهُوَ يَقْصُصُ فِي قَصَصِهِ وَهُوَ يَذْكُرُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِنَّ أَخَا
لَكُمْ لَا يَقُولُ الرَّفَثَ يَعْنِي بِذَلِكَ عَبْدَ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ :

ورواية صفوان شاذة فإن كان حفظها عن الوليد احتمل أن يكون عند الوليد فيه شيخان ويؤيده ما في آخر الحديث
من اختلاف اللفظ حيث جاء في جميع الروايات عن الازداعي فإنه قال اللهم اغفر لي إلى آخره ووقع في هذه الرواية
كان من خطاياه كيوم ولدته أمه ولم يذكر رب اغفر لي ولادعاء وقال في أوله ما من عبد يصار من الليل بدل قوله من تعار
لكن تخالف اللفظ في هذه اخف من التي قبلها (قوله له الملك وله الحمد) زاد على بن المديني عن الوليد يحيى ويميت
أخرجه ابوانعم في ترجمة عمير بن هانئ من الحلية عن وجهين عنه (قوله الحمد لله وسبحان الله) زاد في رواية كريمة
ولله الله الله وكذا عند الاسماعيلي والنسائي والترمذي وابن ماجه وأبي نعيم في الحلية ولم تختلف الروايات في
البخاري على تقديم الحمد على التسبيح لكن عند الاسماعيلي بالعكس والظاهر انه من تصرف الرواة لان الواو
لا تستلزم الترتيب (قوله ولا حول ولا قوة الا بالله) زاد النسائي وابن ماجه وابن السني العملي العظيم (قوله ثم قال اللهم
اغفر لي اودعا) كذا فيه بالشك ويحتمل أن يكون للتنويع ويؤيد الاول ما عند اسماعيل بلفظ ثم قال رب اغفر لي
غفر له اوقال فدعا استجيب له شك الوليد وكذا عند أبي داود وابن ماجه بلانظر غفر له قال الوليد اوقال دعا استجيب له وفي
رواية على بن المديني ثم قال رب اغفر لي اوقال ثم دعا واقتصر في رواية النسائي على الشق الاول (قوله استجيب)
زاد الاصمعي له وكذا في الروايات الاخرى (قوله فان تَوَضَّأَ قَبْلَ) أي ان صلي وفي رواية أبي ذر وأبي الوقت فان
تَوَضَّأَ وصلي وكذا عند الاسماعيلي وزاد في أوله فان هو عزم فقام وتوضأ وصلي وكذا في رواية على بن المديني قال ابن
بطال وعد الله على لسان نبيه ان من استيقظ من نومه لمجا لسانه بتوحيد به والاذعان له بالملك والاعتراف بنعمة محمد
عليها ويزهه عمالا يلقى به بتسبيحه والخضوع له بالتكبير والتسليم له بالعجز عن القدرة الا بهونه انه اذا دعاه اجابه واذا صلي
قبلت صلاته فينبغي لمن بلغه هذا الحديث ان يهتم بالعمل به ويخلص نيته له به سبحانه وتعالى (قوله قبلت صلاته)
قال ابن المنذر في الحاشية وجه ترجمة البخاري بفضل الصلاة وليس في الحديث الا القبول وهو من لوازم الصحة سواء
كانت فاضلة أم مفضولة لان القبول في هذا الموضع ارجى منه في غيره ولولا ذلك لم يكن في الكلام فائدة فلاجل قرب الرجا
فيه من اليقين تميز على غيره وثبت له الفضل انتهى والذي يظهر ان المراد بالقبول هنا قدر زائد على الصحة ومن ثم قال
الداودي ما محصله من قبل الله له حسنة لم يعذبه لانه علم عواقب الامور فلا قبل شيئا ثم يحبطه واذا امن الاحباط امن
العذب ولهذا قال الحسن وددت أني أعلم أن الله قيل سجدة واحدة (فائدة) قال ابو عبد الله القريري الرازي عن
البخاري اجريت هذا الذكر على لسانى عند اتبائى ثم تمت فأتاني آت فتمروا هدا الى الطيب من القول الآية (قوله
المهيمن) يفتح الهاء وسكون التحتانية بعدها مثثة مفتوحة وسنان بكسر المهملة وتوينن الاولى خفيفة (قوله انه سمع
اباه ريرة وهو يقص في قصصه) أي مواظمه التي كان اباه ريرة يذكر اصحابه بها (قوله وهو يذ كر رسول الله ﷺ)
ان اخالك معناه ان اباه ريرة ذكر رسول الله ﷺ فاستطرد الى حكاية ما قيل في وصفه فذكر كلام عبد الله بن
رواحه بما وصف به من هذه الايات (قوله ان اخالك) هو المسموع للهيم والرفث الباطل والفتش من القول

وَفِينَا رَسُولُ اللَّهِ يَتْلُو كِتَابَهُ * إِذَا أُنْشِقَ مَعْرُوفٌ مِنَ النَّجَرِ سَاطِعٌ
 أَرَانَا الْهَدْيَ بَعْدَ الْعَمَى قُلُوبَنَا * بِهِ مَوْقِنَاتٌ أَنْ مَا قَالَ وَاقِعٌ
 يَبِيتُ بِجِافِي جَنْبَهُ عَنْ فِرَاشِهِ * إِذَا اسْتَنْقَلَتْ بِالْمُشْرِ كَيْنَ الْمَضَاجِعُ
 * تَابَعَهُ عَقِيلٌ وَقَالَ الزُّيْدِيُّ أَخْبَرَنِي الزُّهْرِيُّ عَنْ سَمِيدٍ وَالْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
حَدَّثَنَا أَبُو الثَّعْنَانِ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ أَبِي عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ
رَأَيْتُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ كَأَنَّ يَدَيْ قِطْعَةً اسْتَبْرَقَ فَكَأَنِّي لَا أَرِيدُ مَكَانًا مِنَ الْجَنَّةِ إِلَّا طَارَتْ إِلَيَّ
وَرَأَيْتُ كَأَنَّ اثْنَيْنِ أَتَيَا أَرَادَا أَنْ يَدْهَبَا بِي إِلَى النَّارِ فَتَلَقَّاهُمَا مَلَكٌ فَقَالَ لَمْ تَرَ عَٰلِمًا عَنْهُ قَصَصْتُ حَفْصَةً
عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أَحَدَهُ وَوَدَّ بِي قَالَ النَّبِيُّ ﷺ نَعَمْ الرَّجُلُ عَبْدُ اللَّهِ لَوْ كَانَ يَصِلُ مِنَ اللَّيْلِ فَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُ يَصِلُ مِنَ اللَّيْلِ وَكَانُوا لَا يَرَوْنَ يَصُفُّونَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ الرَّؤْيَا أَنَهَا فِي اللَّيْلِ السَّاعَةِ مِنَ الْعَشْرِ الْأَوَّلِ .
قَالَ النَّبِيُّ ﷺ أَرَى رُؤْيَاكُمْ قَدْ تَوَاطَّاتُ فِي الْعَشْرِ الْأَوَّلِ . فَمَنْ كَانَ مُتَحَرِّبًا فَلْيَتَحَرَّهَا

والقائل يعني هو الهيم ويحتمل أن يكون الزهري (قوله إذا انشق) كذا لا كثيرا في رواية أبي الوقت كما انشق والمعنى
 مختلف وكلاهما واضح (قوله من النجر) بيان للمعروف الساطع يقال ساطع إذا ارتفع (قوله المعنى) أي الصلاة (قوله
 يجافي جنبه) أي رفعه عن الفراش وهو كتابة عن صلته بالليل وفي هذا البيت الأخير معنى الترجمة لأن التعاريف هو السهر والتقلب
 على الفراش كما تقدم وكان الشاعر أشار إلى قوله تعالى في صفة المؤمنين تتجافى جنوبهم عن المضاجع يدعون بهم خوفا
 وطمعا الآية **فائدة** وقعت لعبد الله بن رواحة في هذه الآيات قصصة أخرجه الدارقطني من طريق سلمة بن وهان
 عن عكرمة قال كان عبد الله بن رواحة مضطجعا إلى جنب امرأته فقام إلى جاريته تذكر القصص فرؤيتها ياه على الجارية
 وجده ذلك والتماسها منه القراءة لأن الجنب لا يقرأ فقال هذه الآيات فقالت آمنت بالله وكذبت بصرى فأعلم النبي
 ﷺ فضحك حتى بدت نواجذه قال ابن بطلان أن قوله ﷺ أن أخالكم لا يقول الرفث فيه أن حسن الشعر محمود
 كحسن الكلام انتهى وليس في سياق الحديث ما يفسح بأن ذلك من قوله ﷺ بل هو ظاهر في أنه من كلام أبي هريرة
 وبيان ذلك سيأتي في سياق رواية الزيدى المعلقة وسيأتي بقية ما يتعلق بالشعر في كتاب الأدب إن شاء الله تعالى (قوله تابعه
 عقيل) أي عن ابن شهاب فالضمير ليونس ورواية عقيل هذه أخرجه الطبراني في الكبير من طريق سلامة بن روح
 عن عمه عقيل بن خالد عن ابن شهاب فذكر مثل رواية يونس (قوله وقال الزيدى الخ) فيه إشارة إلى أنه اختلف عن الزهري
 في هذا الأسناد فاهق يونس وعقيل على أن شيخه فيه الهيم وخالفهما الزيدى فأبدلها بسعيد أي ابن المسيب والاعراج
 أي ابن عبد الرحمن بن هرمز ولا يبعد أن يكون الطريقان صحيحين فانهم حفاظ أثبات والزهري صاحب حديث
 مكثر ولكن ظاهر صنيع البخاري ترجيح رواية يونس لما تابعه عقيل بخلاف الزيدى ورواية الزيدى هذه
 المعلقة وصلها البخاري في التاريخ الصغير والطبراني في الكبير أيضا من طريق عبد الله بن سالم الحمصي عنه ولفظه
 إن أباه مرة كان يقول في قصصه أن أخالكم كان يقول شعر البس بالرفث وهو عبد الله بن رواحة فذكر الآيات وهو
 يبين أن قوله في الرواية الأولى من كلام أبي هريرة موقوفا بخلاف ما جزم به ابن بطلان وأنه أعلم (قوله حدثنا أبو الثعنان)
 هو السدوسي (قوله الاطارت إليه) سيأتي التعبير بلفظ الاطارت بي إليه يأتي بقية فوائده هناك إن شاء الله تعالى
 وقد قدم في أوّل ابواب التهجد من وجه آخر عن ابن مردودن القصص الأولى (قوله وكان عبد الله) أي ابن عمر (يصل)
 من الليل) هو كلام نافع وقد قدم نحوه عن سالم (قوله وكانوا) أي الصحابة وقوله أنها أي ليلة القدر (قوله فليتحرها

مِنَ الْعَشْرِ الْاَوَاخِرِ **بَابُ** الدَّائِمَةِ عَلَى رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ حَدَّثَنَا سَمِيدٌ
هُوَ ابْنُ أَبِي أَيُّوبَ قَالَ حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ رَيْمَةَ عَنْ عَرَكَ بْنِ مَالِكٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا
قَالَتْ صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ الْعِشَاءَ وَصَلَّى ثَمَانِيَةَ كَعَاتٍ . وَرَكَعَتَيْنِ جَالِيًا وَرَكَعَتَيْنِ بَيْنَ النَّدَاءَيْنِ وَلَمْ يَكُنْ
يَدَعُهَا أَبَدًا **بَابُ** الضَّجْجَةِ عَلَى الشَّقِّ الْأَيْمَنِ بِعَدْرِكَ كَعَتَيِ الْفَجْرِ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ حَدَّثَنَا
سَمِيدٌ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو الْأَسْوَدِ عَنْ عُرْوَةَ ابْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ كَانَ
النَّبِيُّ ﷺ إِذَا صَلَّى رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ اضْطَجَعَ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ **بَابُ** مَنْ تَحَدَّثَ بَعْدَ الرُّكْعَتَيْنِ وَلَمْ
يَضْطَجِعْ **حَدَّثَنَا** بِشْرُ بْنُ الْحَكَمِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ حَدَّثَنِي سَالِمُ أَبُو النَّضْرِ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ
عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

في العشر الاخر (كذا للكشيميني وغيره من العشر الاوخر وسأني الكلام عليه مستوفى في اواخر المصباح) (تنبيه)
اغفل المزي في الاطراف هذا الحديث المتعلق بليلة القدر فلم يذكره في ترجمة ايوب عن نافع عن ابن عمر وهو وارد
عليه والله التوفيق * (قوله باب الدائمة على ركعتي الفجر) أي سفرا وحضرا (قوله حدَّثَنَا عبد الله بن زيد)
هو المقرئ (قوله عن عراك بن مالك عن أبي سلمة) خاب الليث عن زيد بن أبي حبيب فرواه عن جعفر بن ربيعة
عن أبي سلمة لم يذكر بينهما احدا أخرجه أحمد والنسائي وكان جعفر أخذه عن أبي سلمة بواسطة ثم حمله عنه وليزيد
فيه اسناد آخر رواه عن عراك بن مالك عن عروة عن عائشة أخرجه مسلم وكان لمرأته فيه شيخين والله أعلم (قوله
وصلى) في رواية الكشيميني ثم صلى وليس فيه ذكر الوتر وهو في رواية الليث ولفظه كان يصلي ثلاث عشرة ركعة
تسعا قائما وركعتين وهو جالس (قوله وركعتين بين النداءين) أي بين الاذان والاقامة وفي رواية الليث ثم عمل
حتى يؤذن بالاولي من الصبح فركعتين وركعتين وركعتين وركعتين وركعتين وركعتين وركعتين وركعتين وركعتين
بين النداء والاقامة من صلاة الصبح (قوله ولم يكن يدعها أبدا) استدله لمن قال بالوجوب وهو منقول عن
الحسن البصري أخرجه ابن أبي شيبة عنه بلفظ كان الحسن يري الركعتين قبل الفجر واجبتين والمراد بالفجر هنا صلاة
الصبح ونقل المرغيناني مثله عن أبي حنيفة وفي جامع الحبوبي عن الحسن بن زياد عن أبي حنيفة لوصلاهما قاعدا من غير
عذر لم يجز واستدل به بعض الشافعية للقديم في أن ركعتي الفجر أفضل التطوعات وقال الشافعي في الجديد أفضلها الوتر
وقال بعض أصحابه أفضلها صلاة الليل لما تقدم ذكره في أول أبواب التهجد من حديث أبي هريرة عندهم (تنبيه) قوله
أبدا انقر في كتب العربية انها تستعمل للمستقبل وأما الماضي فيؤكد بقط وبجواب عن الحديث المذكور بأنها ذكرت
على سبيل المبالغة اجزاء للماضي مجرى المستقبل كان ذلك دأبه لا يتركه * (قوله باب الضججة) بكسر الضاد
المعجمة لان المراد الهيمية ويفتحها على ارادة المرة (قوله ابو الاسود) هو التوفلي يتم عروة (قوله على شقه الايمن) قيل
الحكمة فيه أن القلب في جهة اليسار فواضطجع عليه لاستغرق نوما لكونه البغ في الراحة بخلاف الايمن فيكون
القلب معلقا فلا يستغرق وفيه ان الاضطجاع انما يتم اذا كان على الشق الايمن واما انكار ابن مسعود الاضطجاع
وقول ابراهيم النخعي هي ضججة الشيطان كما اخرجهما ابن أبي شيبة فهو محمول على انه لم يلفهما الامر بفعله وكلام ابن
مسعود يدل على انه انما انكر تحمته فانه قال في آخر كلامه اذا سلم فقد فصل وكذا ما حكى عن ابن عمر انه بدعه فانه
شد بذلك حتى روي عنه انه امر بحصب من اضطجع كما تقدم واخرج ابن أبي شيبة عن الحسن انه كان لا يحبه
الاضطجاع وارجح الأقوال مشروعيته للفصل لكونه بعينه كما تقدم والله أعلم * (قوله باب من تحدث بعد
الركعتين ولم يضطجع) اشار بهذه الترجمة الي انه ﷺ لم يكن يدوم عليها وبذلك احتج الائمة على عدم الوجوب

كَانَ إِذَا صَلَّى سَنَةَ الْفَجْرِ فَإِنْ كُنْتُ مُسْتَقِظَةً حَدَّثَنِي وَإِلَّا اضْطَجَعْتُ حَتَّى يُوَدَّنَ بِالصَّلَاةِ **بَابُ الْحَدِيثِ:**
يَعْنِي يَصْدَرُ كَقِي الْفَجْرِ **حَدَّثَنَا** عَلَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ أَبُو النُّضْرِ حَدَّثَنِي عَنْ أَبِي سَلَمَةَ
عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ فَإِنْ كُنْتُ مُسْتَقِظَةً حَدَّثَنِي وَإِلَّا اضْطَجَعْتُ .
قُلْتُ لِسُفْيَانَ فَإِنْ لَمْ يَصُحُّ بِرُؤْيَاهُ رَكَعَتَيْنِ الْفَجْرِ قَالَ سُفْيَانُ هُوَ ذَاكَ

وَحَمَلُوا الْأَمْرَ الْوَارِدَ بِذَلِكَ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ وَغَيْرِهِ عَلَى الِاسْتِحْبَابِ وَقَائِدَهُ ذَلِكَ الرَّاحَةُ وَالنَّشَاطُ
لِصَّلَاةِ الصُّبْحِ وَعَلَى هَذَا فَلَا يَسْتَحِبُّ ذَلِكَ إِلَّا التَّهَجُّدَ وَبِهِ جُزْمُ ابْنِ الْعَرَبِيِّ وَيُشْهِدُهُ مَا أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَنَّ
عَائِشَةَ كَانَتْ قَوْلَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَضْطَجِعْ لِسَنَةِ وَلَسَكُنْهُ كَانَ يَدَابُ لَيْلَتَهُ فَيَسْتَرِجِعُ فِي اسْتِادِهِ رَأَوْهُ يَسْمُ وَيَقِيلُ أَنَّ
فَادَّهَا الْفَصْلُ بَيْنَ رَكَعَتَيْ الْفَجْرِ وَصَلَاةِ الصُّبْحِ وَعَلَى هَذَا فَلَا اخْتِصَاصَ وَمَنْ قَالُ الشَّافِعِيُّ تَأْدَى السَّنَةُ بِكُلِّ مَا يَحْصُلُ
بِهِ الْفَصْلُ مِنْ مَشْيٍ وَكَلَامٍ وَغَيْرِهِ حَكَاهُ الْبَيْهَقِيُّ وَقَالَ النَّوَوِيُّ الْخُتَارَانَةُ سَنَةٌ لَظَاهِرُ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَقَدْ قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ يَرْوَاهُ
الْحَدِيثُ أَنَّ الْفَصْلَ بِالْمَشْيِ إِلَى الْمَسْجِدِ لَا يَكْفِي وَأَفْرَطُ ابْنُ حَزْمٍ فَقَالَ يَجِبُ عَنْ كُلِّ أَحَدٍ وَجْهَةٌ شَرْطُ الصَّلَاةِ صَلَاةُ الصُّبْحِ وَرَدُّهُ
عَلَيْهِ الْعِلْمَاءُ بَعْدَهُ حَتَّى طَعَنَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ وَمَنْ تَبِعَهُ فِي صَحِيحِ الْحَدِيثِ لِتَفَرُّدِ عَبْدِ الْوَاحِدِينَ زِيَادَهُ وَفِي حِفْظِهِ فَقَالَ وَالْحَقُّ
أَنَّهُ قَوْمٌ بِهَاجِجَةٍ وَمِنْ ذَهَابِهَا إِلَى الْمَرَادِ بِهِ الْفَصْلُ لَا يَتَّقِدُ بِالْإِيمَنِ وَمَنْ أَطْلَقَ قَالَ يَخْصُصُ ذَلِكَ بِالْقَادِرِ وَأَمَّا غَيْرُهُ فَبَلٍ
يَسْقُطُ الطَّلَبُ أَوْ يَوْمِي بِالْاضْطِجَاعِ أَوْ يَضْطَجِعُ عَلَى الْإِسْرِ لَمْ أَقِفْ فِيهِ عَلَى قَوْلِ الْإِسْرِ ابْنِ حَزْمٍ قَالَ يَوْمِي وَلَا يَضْطَجِعُ
عَلَى الْإِسْرِ أَصْلًا وَيَحْمِلُ الْأَمْرَ بِهِ عَلَى التَّدْبِيرِ كَمَا سَأَلْتَنِي فِي الْبَابِ الَّذِي بَعْدَهُ وَذَهَبَ بَعْضُ السَّلَفِ إِلَى اسْتِحْبَابِهَا فِي
الْبَيْتِ دُونَ الْمَسْجِدِ وَهُوَ عَمَلِي عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَقَوَاهُ بَعْضُ شَيْخُوخِنَا بِأَنَّهُ لَمْ يُنْقَلْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ فَعَلَهُ فِي الْمَسْجِدِ وَصَحَّ
عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَحْصِبُ مِنْ فِعْلِهِ فِي الْمَسْجِدِ أَخْرَجَهُ ابْنُ شَيْبَةَ (قَوْلُهُ كَانَ إِذَا صَلَّى رَكَعَتَيْ الْفَجْرِ) وَسَنَدُهُ كَرْمُسْتَدَّ
ذَلِكَ فِي الْبَابِ الَّذِي بَعْدَهُ (قَوْلُهُ حَدَّثَنِي وَالْاضْطِجَاعُ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ كَانَ يَضْطَجِعُ إِذَا لَمْ يَحْدِثْهَا وَإِذَا حَدَّثَهَا لَمْ يَضْطَجِعْ
وَالِي هَذَا جَعَلَ الْمُصَنِّفُ فِي التَّرْجُمَةِ وَكَذَا تَرْجُمَهُ ابْنُ خَزِيمَةَ الرَّخْصَةُ فِي تَرْكِ الْاضْطِجَاعِ بَعْدَ رَكَعَتَيْ الْفَجْرِ وَيَعْمَلُ عَلَى
ذَلِكَ مَا لَوْ أَنَّ عِنْدَ أَحَدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ عَنْ مَالِكٍ عَنْ أَبِي النَّضْرِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ كَانَ يَصِلُ مِنَ اللَّيْلِ فَذَا فَرَّغَ مِنْ
صَلَاتِهِ اضْطَجَعَ فَإِنْ كُنْتُ يَقْظِي تَحْدِثُ مَعِيَ وَإِنْ كُنْتُ نَائِمَةً نَامَ حَتَّى يَأْتِيَهُ الْمُؤَذِّنُ فَقَدْ قِيلَ أَنَّهُ كَانَ يَضْطَجِعُ عَلَى كُلِّ حَالٍ
فَلَمَّا نَامَ يَحْدِثُهَا وَأَمَّا أَنْ يَنَامَ لَكِنِ الْمَرَادُ بِقَوْلِهَا نَامَ أَيِ اضْطَجَعَ وَبَيْنَهُمَا خَرَجَهُ الْمُصَنِّفُ قَبْلَ أَبْوَابِ التَّهَجُّدِ مِنْ رِوَايَةِ
مَالِكٍ عَنْ أَبِي النَّضْرِ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ جَمِيعًا عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بَلَفْظُ فَإِنْ كُنْتُ يَقْظِي تَحْدِثُ مَعِيَ وَإِنْ كُنْتُ نَائِمَةً اضْطَجَعَ (قَوْلُهُ
حَتَّى يُؤَذِّنَ) بَعْضُ أَوْلَاهُ وَنَحْنُ الْمَعْجَمَةُ الثَّقِيلَةُ وَفِي رِوَايَةِ الْكَشْمِيرِيِّ حَتَّى نُوْدِي وَاسْتَدْلَّ بِهِ عَلَى عَدَمِ اسْتِحْبَابِ الضَّجِجَةِ
وَرَدَّ بِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِهِ رَجْمًا تَرْكُهَا عَدَمُ الِاسْتِحْبَابِ بَلْ يَدُلُّ تَرْكُهَا أَحْيَانًا عَلَى عَدَمِ الْوُجُوبِ كَمَا قَدَّمْتُ أَوَّلَ الْبَابِ
(تَنْبِيْهُ) قَدَّمْتُ فِي أَوَّلِ أَبْوَابِ الْوُتْرِ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ اضْطِجَاعَهُ ﷺ وَقَعَ بَعْدَ الْوُتْرِ قَبْلَ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَلَا يَحَارِضُ
ذَلِكَ حَدِيثُ عَائِشَةَ لِأَنَّ الْمَرَادَ بِهِ نَوْمُهُ ﷺ بَيْنَ صَلَاةِ اللَّيْلِ وَصَلَاةِ الْفَجْرِ وَغَايَتُهُ أَنَّهُ تِلْكَ اللَّيْلَةُ لَمْ يَضْطَجِعْ بَيْنَ رَكَعَتَيْ
الْفَجْرِ وَصَلَاةِ الصُّبْحِ فَيَسْتَفَادُهُ عَدَمُ الْوُجُوبِ أَيْضًا وَأَمَّا مَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ
عَائِشَةَ أَنَّهُ ﷺ اضْطَجَعَ بَعْدَ الْوُتْرِ فَقَدْ خَالَفَهُ أَصْحَابُ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ فَذَكَرُوا الْاضْطِجَاعَ بَعْدَ الْفَجْرِ وَهُوَ
الْمَحْظُوظُ وَلَمْ يَنْبَغِ مِنْ أَحَدٍ بِهِ عَلَى تَرْكِ اسْتِحْبَابِ الْاضْطِجَاعِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ * (قَوْلُهُ بَابُ الْحَدِيثِ بَعْدَ رَكَعَتَيْ الْفَجْرِ)
أَعَادَ فِيهِ الْحَدِيثَ الْمَذْكُورَ وَلَقَدْ كَانَ يَصِلُ رَكَعَتَيْنِ وَفِي آخِرِهِ قُلْتُ لِسُفْيَانَ فَإِنْ بَعْضُهُمْ يَرْوَاهُ رَكَعَتَيْ الْفَجْرِ قَالَ سُفْيَانُ
هُوَ ذَاكَ وَالْقَائِلُ قُلْتُ لِسُفْيَانَ هُوَ عَلَى بْنِ الْمَدِينِيِّ شَيْخُ الْبَخَّارِيِّ فِيهِ وَمَرَادُهُ بِقَوْلِهِ بَعْضُهُمْ مَالِكٌ كَذَا أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ
مِنْ طَرِيقِ بَشْرِ بْنِ عَمْرِو بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ سَأَلَهُ عَنِ الرَّجُلِ يَتَكَلَّمُ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ فَخَدَّيْنِي عَنْ سَأَلِهِ فَذَكَرَهُ وَقَدْ أَخْرَجَهُ
ابْنُ خَزِيمَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْخَزَوِيِّ عَنْ ابْنِ عَيْنَةَ بَلَفْظُ كَانَ يَصِلُ رَكَعَتَيْ الْفَجْرِ وَاسْتَدْلَّ بِهِ عَلَى جَوَازِ السَّكَلَامِ

باب تَعَاهُدِ رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ مِنْ سَآمِهَا تَطَوُّعًا **حَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ عَمْرِو حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُصَيْبٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ لَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى شَيْءٍ مِنَ التَّوَاتُلِ أَشَدَّ مِنْهُ تَعَاهُدًا عَلَى رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ **باب** مَا يُقْرَأُ فِي رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي بِاللَّيْلِ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً ثُمَّ يُصَلِّي إِذَا سَبَحَ النَّدَاءَ الصُّبْحَ رَكَعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَمَتِهِ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ

بين صلاة الفجر وصلاة الصبح خلافاً لكره ذلك وقد نقله ابن أبي شيبة عن ابن مسعود ولا يثبت عنه وأخرجه صحيحاً عن إبراهيم وابن السكيت وغيرهما (غنيته) وقم هنا في بعض النسخ عن سفيان قال سالم أبو النضر حدثني أبي وقوله أبي زيادة لأصل لما يلى على غلط محض حمل عليها تقدم الاسم على الصفة فظن بعض من لا خبر له أن قائل حديثي راو غير سالم فزاد في السند لفظ أبي وقد تقدم الحديث بهذا السند قريبا عن بشر بن الحكم عن سفيان عن أبي النضر عن أبي سلمة ليس بينهما أحد وكذا في الذي قبله من رواية مالك عن أبي النضر عن أبي سلمة وقد أخرجه الحميدي في مسنده عن سفيان حدثنا أبو النضر عن أبي سلمة وليس لوالد أبي النضر مع ذلك رواية أصلاً في الصحيح ولا في غيره فمن زاده فقد أخطأ والله التوفيق (قوله باب تعاهد ركعتي الفجر ومن سماها) في رواية الحموي والمستمل ومن سماها أي سنة الفجر (قوله تطوعاً) أوردته في الباب بلفظ التوافل وأشار بلفظ التطوع إلى ما ورد في بعض طرقه في رواية أبي عاصم عن ابن جريج عند البيهقي قلت لفظاً أو اجبة ركعتي الفجر أو هي من التطوع فقال حدثني عبيد بن عمير قد كره الحديث وجاء عن عائشة أيضاً تسميتها تطوعاً من وجه آخر فعند مسلم من طريق عبيد الله بن شقيق سألت عائشة عن تطوع النبي ﷺ فذكر الحديث وفيه وكان إذا طلع الفجر صلى ركعتين (قوله يان) يفتح الموحدة والتحتانية الخفيفة ويحيى بن سعيد هو القطن (قوله عن عطاء) في رواية مسلم عن زهير بن حرب عن يحيى عن ابن جريج حدثني عطاء (قوله عن عبيد بن عمير) في رواية ابن خزيمة عن يحيى بن حكيم عن يحيى بن سعيد بسنده أخرني عبيد بن عمير (قوله أشد تعاهداً) في رواية ابن خزيمة أشد معاهدة ومسلم من طريق حفص عن ابن جريج ما رواه إلى شيء من الخير أسرع منه إلى الركعتين قبل الفجر زاد ابن خزيمة من هذا الوجه ولأبي غنمة * (قوله باب ما يقرأ في ركعتي الفجر) هو يضم بقرأ على البناء للمجهول (قوله ثلاث عشرة ركعة) مخالف لما مضى قريبا من طريق أبي سلمة عن عائشة لم يكن يزيد على إحدى عشرة وقد تقدم طريق الجمع بينهما هناك (قوله خفيفتين) قال الاسماعيلي كان حق هذه الترجمة أن تكون تخفيف ركعتي الفجر (قلت) ولما ترجم به المصنف وجه وجهه وهو أنه أشار إلى الخلاف من زعم أنه لا يقرأ في ركعتي الفجر أصلاً وهو قول حمكي عن أبي بكر الأصم وإبراهيم بن عليه فبه على أنه لا بد من القراءة ولو وصفت الصلاة بكونها خفيفة فكانها أرادت قراءة الفاتحة فقط مسرعا أو قرأها مع شيء يسير غيرها وانتصر على ذلك لأنه لم يثبت عنده على شرطه تعيين ما يقرأ به فهما وسند كرم ما ورد من ذلك بعد واختلف في حكمة تخفيفهما قليل ليلابد إلى صلاة الصبح في أول الوقت وبه جزم القرطبي وقيل ليستفتح صلاة النهار بركعتين خفيفتين كما كان يصنع في صلاة الليل ليدخل في الفرض أو ماشابهه في الفضل بنشاط واستعداد تام والله أعلم (قوله عن محمد بن عبد الرحمن) أي ابن عبد ابن عبد الرحمن بن سعد بن زرارة ويقال اسم جده عبد الله وقوله عن عمته عمرة هي بنت عبد الرحمن بن سعد بن زرارة وعلى هذا فهي عمه أبيه وزعم ابن مسعود وتبعه الحميدي أنه محمد بن عبد الرحمن بن حارثة بن

ح وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى هُوَ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ
عَمْرَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُخَفُّ الرُّكْعَتَيْنِ الْآخَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الصُّبْحِ حَتَّى
لَا يَأْتِي لَأَقُولَ هَلْ قَرَأْتُمْ الْكِتَابَ

العصان للانصاري أبو الرجال وهو مه الخطيب في ذلك وقال ان شعبة لم يرو عن أبي الرجال شيئا ويؤيد ذلك ان
عمرة ام أبي الرجال لاعمته وقد رواه أبو داود الطيالسي عن شعبة فقال عن أبي بكر بن محمد بن عمرو
ابن حزم عن عمرة وهو مه فيه أيضا ويحتمل ان كان حفظه أن يكون لشعبة فيه شيخان (قوله ح وحدنا أحمد بن
يونس) في رواية أبي ذر قال وحدنا وقال هو المصنف أبو عبد الله البخاري وزهير هو ابن معاوية الجعفي (قوله
حدثنا يحيى) هو ابن سعيد كذا في الاصل وهو الانصاري (قوله عن محمد بن عبد الرحمن) كذا في الاصل غير منسوب
والظاهر أنه هو الذي قبله وهو ابن أخى عمرة بذلك جزم أبو الاحوص عن يحيى بن سعيد عند الاسماعيلي وتابعه
آخرون عن يحيى وذكر الدارقطني في العلل أن سليمان بن بلال رواه عن يحيى بن سعيد قال حدثني أبو الرجال وكذا رواه
عبد العزيز بن مسلم ومعاوية ابن صالح عن يحيى بن محمد بن عمرة وهو أبو الرجال وقد تقدم أنه محمد بن عبد الرحمن فيحتمل أن
يكون ليحيى فيه شيخان لكن رجح الدارقطني الاول وحكي فيه اختلافات أخرى عن يحيى موهمة وقد رواه مالك
عن يحيى بن سعيد عن عائشة فأسقط من الاسناد اثنين (قوله هل قرأ بأم الكتاب) في رواية الحموي بأم
القرآن زاد مالك في الرواية المذكورة أم لا ^{في تنبيه} ساق البخاري المتن على لفظ يحيى بن سعيد وأما لفظ شعبة
فأخرجه أحمد عن محمد بن جعفر شيخ البخاري فيه بلفظ اذا طلع الفجر صلى ركعتين أولهما يصل الركعتين أقول لم يقرأ
فيهما بفاتحة الكتاب وكذا رواه مسلم من طريق معاذ عن شعبة لكن لم يقل أولهما يصل الركعتين ورواه أحمد أيضا
عن يحيى القطان عن شعبة بلفظ كان اذا طلع الفجر لم يصل الركعتين فاقول هل قرأ فيهما بفاتحة الكتاب وقد تمسك به
من زعم أنه لا قراءة في ركعتي الفجر أصلا وتعب بمأثبات في الاحاديث الآتية قال القرطبي ليس معنى هذا أنها شكت في
قراءته ^{عليه السلام} الفاتحة وإنما معناه أنه كان يطيل في النوافل فلا يخف في قراءة ركعتي الفجر صاركا أنه لم يقرأ بالنسبة الي
غيرها من الصلوات (قلت) وفي تخصيصها أم القرآن بالذكر إشارة الى مواظبته لقراءتها في غيرها من صلاته وقد
روى ابن ماجه باسناد قوى عن عبد الله ابن شقيق عن عائشة قالت كان رسول الله ﷺ يصلي ركعتين قبل الفجر وكان
يقول نم السورتان يقرأ فيهما في ركعتي الفجر قل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد ولا بن أي شية من طريق محمد بن
سيرين عن عائشة كان يقرأ فيهما بهما ولمسلم من حديث أبي هريرة أنه ^{عليه السلام} يقرأ فيهما بهما وللترمذي والنسائي من
حديث ابن عمر ومقت النبي ^{عليه السلام} شرا فكان يقرأ فيهما بهما وللترمذي من حديث ابن مسعود مثله غير تقييد وكذا
للإزار عن أنس ولا بن حبان عن جابر ما يدل على الترغيب في قراءتهما فيهما واستدل بحديث الباب على أنه لا يزيد فيهما على أم
القرآن وهو قول مالك وفي البويطي عن الشافعي استحباب قراءة السورتين المذكورتين فيهما مع الفاتحة عملا
بالحديث المذكور وبذلك قال الجمهور وقالوا معنى قول عائشة هل قرأ فيهما بأم القرآن أى مقتصر أعليا أو ضم البها غيرها
وذلك لا سراع في قراءتها وكان من عادته أن يزل السورة حتى تكون أطول من أطول منها كما تقدمت الإشارة اليه وذهب
بعضهم الى إطالة القراءة فيها وهو قول أكثر الحنفية ونقل عن النخعي وأورد البيهقي فيه حديثا من فروط من مرسل
سعيد بن جبير وفي سنده راو لم يسم وخص بعضهم ذلك بمن فاته شيء من قراءته في صلاة الليل فيستدركها في ركعتي الفجر
ونقل ذلك عن أبي حنيفة وأخرجه ابن أبي شية بسند صحيح عن الحسن البصري واستدل به على الجهر بالقراءة في ركعتي
النجر ولا حاجة فيه لاحتمال أن يكون ذلك عرف بقراءته بعض السورة كما تقدمت في صفة الصلاة من حديث أبي
قتادة في صلاة الظهر بسمعا الآية أحيانا ويدل على ذلك أن في رواية ابن سيرين من المذكورة يقرأ فيهما القراءة وقد صححه

باب ماجاء في التطوع مثنى مثنى ويزدكر ذلك عن عمار وأبي ذر وأنس وجابر بن زيد وعكرمة والزهرى رضي الله عنهم. وقال يحيى بن سعيد الأنصاري ما أدركت فقهاء أرضنا إلا يسئلون في كل أثنين من النهار **حدثنا** قتيبة قال حدثنا عبد الرحمن بن أبي الموالي عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال كان رسول الله ﷺ يعلمنا الاستخارة في الأمور كما يعلمنا السورة من القرآن يقول إذا تم أحدكم بالأمر فليركع ركعتين من غير الفريضة. ثم ليقل اللهم إني أستخيرك بعلمك. وأستقدر بك بقدرتك. وأسألك من فضلك العظيم فإنك تقدر ولا أقدر. وتعلم ولا أعلم. وأنت علام الغيوب. اللهم إن كنت تعلم أن هذا الأمر خير لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري. أوقال عاجل أمري وأجله فأقدره لي ويسره لي ثم بارك لي فيه وإن كنت تعلم أن هذا الأمر شر لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري. أوقال في عاجل أمري وأجله فأصرفه عني وأصرفني عنه وأقدر لي الخيرة حيث كان ثم أرضني به. قال ويسئ حاجته **حدثنا** المكئي ابن إبراهيم عن عبد الله بن سبيد عن عامر بن عبد الله بن الزبير عن

ابن عبد البر واستدل بالأحاديث المذكورة على أنه لا يجتمع قراءة الفاتحة في الصلاة لأنه يذكرها مع سورتي الاخلاص وروي مسلم من حديث ابن عباس أنه ﷺ كان يقرأ في ركعتي الفجر قولوا آمنا بالله التي في البقرة وفي الأخرى التي في آل عمران وأجيب بأنه ترك ذكر الفاتحة لوضوح الأمر فيها ويؤيده أن قول عائشة لا أدري أقرأ الفاتحة أم لا فدل على أن الفاتحة كان مقررا عندهم أنه لا بد من قراءتها والله أعلم به. فتنبيه هذه الأبواب الستة المتعلقة بركعتي الفجر وقع في أكثر الأصول الفصل بينها بالباب الثاني بعد وهو باب ماجاء في التطوع مثنى مثنى والصواب ما وقع في بعض الأصول من تأخيرها عنها وإيرادها يتلوا بعضها بعضا قال ابن رشد الظاهر أن ذلك وقع من بعض الرواة عند ضم بعض الأبواب إلى بعض وبدل على ذلك أنه أتبع هذا الباب بقوله باب الحديث بعد ركعتي الفجر كاليتين الحديث الذي أدخل تحت قوله باب من تحدث بعد الركعتين إذ المراد بهما ركعتا الفجر وهذا تبين فائدة إعادة الحديث انتهى وإنما ضم المصنف ركعتي الفجر إلى التهجد لقرابتهما كما ورد أن المغرب وتر النهار وإنما المغرب في التحقيق من صلاة الليل كما أن الفجر الشرع من صلاة النهار والله أعلم به. (قوله باب ماجاء في التطوع مثنى مثنى) أي في صلاة الليل والنهار قال ابن رشد مقصوده أن يبين بالأحاديث والآثار التي أوردها أن المراد بقوله في الحديث مثنى مثنى أن يسلم من كل اثنين (قوله قال جد) هو المصنف (قوله ويزدكر ذلك) عن عمار وأبي ذر وأنس وجابر بن زيد وعكرمة والزهرى (أما عمار فكانه أشار إلى ما رواه ابن أبي شيبة من طريق عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن عمار بن ياسر أنه دخل المسجد فصلى ركعتين خفيفتين استأذنه حسن وأما أبو ذر فكانه أشار إلى ما رواه ابن أبي شيبة أيضا من طريق مالك بن أنس عن أبي ذر أنه دخل المسجد فأتى سارية وصلى عندها ركعتين وأما أنس فكانه أشار إلى حديثه المشهور في صلاة النبي ﷺ بهم في بيتهم ركعتين وقد تقدم في الصفوف وذكره في هذا الباب مختصرا وأما جابر بن زيد وهو بالشام البصري فلم أقف عليه بعد وأما عكرمة فروى ابن أبي شيبة عن حرمي بن عمار عن أبي خضلة قال رأيت عكرمة دخل المسجد فصلى فيه ركعتين وأما الزهرى فلم أقف على ذلك عنه موصولا (قوله قال يحيى بن سعيد الأنصاري الخ) لم أقف عليه موصولا أيضا (قوله فقهاء أرضنا) أي المدينة وقد أدرك كبار التابعين بها كسعيد بن المسيب ولحق قليلا من صغار الصحابة كانس بن مالك ثم أورده المصنف في الباب ثمانية أحاديث مرفوعة ستة منها موصولة واثنان معلقان ولما حدث

عَمْرُو بْنُ سُكَيْمٍ الزُّرْقِيُّ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا قَتَادَةَ أَنِ ابْنَ رَبِيعٍ الْأَنْصَارِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلَا يَجْلِسُ حَتَّى يُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ صَلَّى لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ انْقَرَفَ حَدَّثَنَا ابْنُ بَكْرٍ حَدَّثَنَا الْإِثْمُ عَنْ عَقِيلِ بْنِ أَبِي شِهَابٍ قَالَ أَخْبَرَنِي سَالِمٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْجُمُعَةِ وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ قَالَ سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يُخْطَبُ إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ وَالْإِمَامُ يُخْطَبُ أَوْ قَدْ خَرَجَ فَلْيُصَلِّ رَكَعَتَيْنِ حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ قَالَ حَدَّثَنَا سَيْفٌ سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي بَكْرٍ يَقُولُ أَنِ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي مَنْزِلِهِ قِيلَ لَهُ هَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَدْ دَخَلَ الْكَعْبَةَ قَالَ فَأَقْبَلْتُ فَأَجِدُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ خَرَجَ وَاحِدٌ يَلَا عِنْدَ الْبَابِ قَائِمًا . قُلْتُ يَا لَيْلَا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْكَعْبَةِ قَالَ نَعَمْ . قُلْتُ فَأَيْنَ قَالَ بَيْنَ مَا بَيْنَ الْأُسْطُوَاتَيْنِ . ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ فِي وَجْهِ الْكَعْبَةِ * قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَوْ صَاحِبِ النَّبِيِّ ﷺ بِرَكَعَتَيْ الصُّحُي * وَقَالَ عِتْبَانُ غَدَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَعْدَ مَا أَمَّتْ النَّهَارُ وَصَفَنَّا وَرَأَاهُ فَرَكَعَ رَكَعَتَيْنِ .

جابر في صلاة الاستسقاء وسيأتي الكلام عليه في الدعوات ثانياً حدث أبي قتادة في تحية المسجد وقد تقدم الكلام عليه في أوائل الصلاة ثانياً حديث أنس في صلاة النبي ﷺ في بيت أم سلمة وقد تقدم في الصفوف رابعاً حديث ابن عمر في روايت الفرائض وسيأتي الكلام عليه في الباب الذي يليه خامساً حديث جابر في صلاة التحية والامام يخطب وسيأتي الكلام عليه في كتاب الجمعة سادساً حديث ابن عمر عن بلال في صلاة النبي ﷺ في الكعبة وقد تقدم في أبواب القبلة وسيأتي الكلام عليه في الحج سابعاً قوله وقال أبو هريرة أوصاني النبي ﷺ بركعتي الصُّحَي هذا طرف من حديث سيأتي في كتاب الصيام يتأمله ثامناً قوله وقال عتبان بن مالك هو طرف من حديث تقدم في مواضع مطولاً ومختصراً منها في باب المساجد في البيوت وسيأتي قريباً باب صلاة التوافل جماعة ومراد المصنف بهذه الأحاديث الرد على من زعم أن التطوع في النهار يكون أرباعاً موصولة واختار الجمهور التسليم من كل ركعتين في صلاة الليل والنهار وقال أبو حنيفة وصاحباه بخير في صلاة التها بين التنتين والأربع وكروها الزيادة على ذلك وقد تقدم في أوائل أبواب الوتر حكاية في استدلال من استدله بقوله ﷺ صلاة الليل مني على أن صلاة النهار بخلاف ذلك وقال ابن المنير في الحاشية إنما خص الليل بذلك لأن فيه الوتر فلا يماس على الوتر غيره فيقتل المصلي بالليل أو تاراً فيبين أن الوتر لا يعادوان بقية صلاة الليل مني وإذا ظهرت فائدة تخصيص الليل صار حاصل الكلام صلاة التها تسوي الوتر مني فيم الليل والنهار والله أعلم ﴿ خاتمة ﴾ اشتملت أبواب التهجد وما انضم إليها على ستة وستين حديثاً المعلق اثنا عشر حديثاً والبقية موصولة المكرر منها فيه وفيما مضى ثلاثة وأربعون حديثاً والخاص ثلاثة وعشرون واقفه لم على تحريمها سوى حديث عائشة في صلاة الليل سبع وتسع وأحدى عشرة وحديث أنس كان يخطب حتى نظن أن لا يصوم وحديث سمرة في الرؤيا وحديث سلمان وأبي الدرداء وحديث عبادة

باب التطوع بعد المكتوبة حديثا مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عُمَيْدٍ اللَّهِ قَالَ أَخْبَرَنَا نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ وَسَجْدَتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ وَسَجْدَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ وَسَجْدَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ وَسَجْدَتَيْنِ بَعْدَ الْجُمُعَةِ فَأَمَّا الْمَغْرِبُ وَالْعِشَاءُ فَفِي بَيْتِهِ . قَالَ ابْنُ أَبِي الزِّنَادِ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ بَعْدَ الْعِشَاءِ فِي أَهْلِهِ * تَابَعَهُ كَثِيرُ بْنُ قُرَيْدٍ وَأَبُو بَرْقٍ عَنْ نَافِعٍ وَحَدَّثَنِي أُخْتِي حَفْصَةُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي سَجْدَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ بَعْدَ مَا يُطْلَعُ الْفَجْرُ . وَكَانَتْ سَاعَةً لَا أَدْخُلُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهَا * تَابَعَهُ كَثِيرُ بْنُ قُرَيْدٍ وَأَبُو بَرْقٍ عَنْ نَافِعٍ وَقَالَ ابْنُ أَبِي الزِّنَادِ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ بَعْدَ الْعِشَاءِ فِي أَهْلِهِ **باب من لم يتطوع بعد المكتوبة حديثا** عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو قَالَ سَمِعْتُ أَبَا الشَّعْثَاءِ

من تعار من الليل وحديث أبي هريرة في شعرا بن رواحة وحديث جابر في الاستخارة وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين عشرة آثار والله أعلم

﴿ أبواب التطوع ﴾

لم يفرد المصنف هذه الترجمة فها وقت عليه من الأصول * (قوله باب التطوع بعد المكتوبة) ترجم أولا بما بعد المكتوبة ثم ترجم بعد ذلك بما قبل المكتوبة (قوله صليت مع النبي ﷺ سجدتين) أي ركعتين والمراد بقوله مع التبعية أي انهما اشتراك في كون كل منهما صلاة لا الجميع فلا حجة فيه لمن قال يجمع في رواب الفرائض وسيأتي بهدار بعه أبواب من رواية أبوب عن نافع عن ابن عمر قال حفظت من النبي ﷺ عشر ركعات فذكرها (قوله قبل الظهر) سيأتي الكلام عليه بهدار بعه أبواب (قوله فاما المغرب والعشاء ففي بيته) استدله على أن فعل التوافل الليلة في البيوت افضل من المسجد بخلاف رواب النهار وحكي ذلك عن مالك والثوري وفي الاستدلال به لذلك نظروا الظاهر أن ذلك لم يقع عن عمد وإنما كان ﷺ يشاغل بالناس في النهار غالبا وبالليل يكون في بيته غالبا وقد قدم في الجمعة من طريق مالك عن نافع بلفظ وكان لا يصلي بعد الجمعة حتى ينصرف والحكمة في ذلك أنه كان يادرا إلى الجمعة ثم ينصرف إلى القابلة بخلاف الظهر فإنه كان يبرد بها وكان يقل قبلها وأغرب ابن أبي ليلى فقال لا يمزى سنة المغرب في المسجد حكاية عبد الله بن أحمد عنه عقب روايته لحديث محمود بن ليد رفعه أن الركعتين بعد المغرب من صلاة البيوت وقال انه حكي ذلك لايه عن ابن أبي ليلى فاستحسنه (قوله وحديثي اختي حفصة) أي بنت عمرو قائل ذلك هو عبد الله بن عمر (قوله سجدتين) في رواية الكشي بنين ركعتين (قوله وكانت ساعة) قائل ذلك هو ابن عمر وسيأتي من رواية أبوب بلفظ ركعتين قبل صلاة الصبح وكانت ساعة لا أدخل على النبي ﷺ فيها وحديثي حفصة أنه كان إذا أذن للمؤذن وطلع الفجر صلى ركعتين وهذا يدل على أنه إنما أخذ عن حفصة وقت إقلاع الركعتين قبل الصبح لا أصل مشروعيتهما وقد تقدم في أواخر الجمعة من رواية مالك عن نافع وليس فيه ذكر الركعتين اللتين قبل الصبح أصلا (قوله وقال ابن أبي الزناد عن موسى بن عقبة عن نافع) أي عن ابن عمر (بعد العشاء في أهله) أي يدل قوله في بيته (قوله تابعه كثير بن قريد) أبوب عن نافع (أما رواية كثير فلم تقع لي موصولة وأما رواية أبوب فتقدمت الإشارة إليها قريبا وفي حجة لم يذهب إلى أن للفرائض رواب تستحب المواظبة عليها وهو قول الجمهور وذهب مالك في المشهور عنه إلى أنه لا توقيت في ذلك حماية للفرائض لكن لا يمنع من تطوع بما شاء إذا من ذلك وذهب العراقيون من أصحابه إلى موافقة الجمهور * (قوله باب من لم يتطوع بعد المكتوبة) أورد فيه حديث ابن عباس في الجمع بين الصلاتين وقد تقدم الكلام عليه في

جابرًا قال سمعتُ ابنَ عباسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قالَ صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ ثَمَانِيًا جَمِيعًا وَسَبْعًا جَمِيعًا
قُلْتُ يَا أَبَا الثَّغَنَاءِ أَظَنُّهُ أَعَزَّ الْقَاهِرَ وَعَجَلَ الْمَصْرَ وَعَجَلَ النِّشَاءَ وَأَخْرَجَ الْغَرْبَ قَالَ وَأَنَا أَظَنُّهُ * **بابُ**
صَلَاةِ الضُّحَى فِي السَّفَرِ **حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ شُعْبَةَ عَنْ تَوْبَةَ عَنْ مُورِقٍ قَالَ قُلْتُ لِابْنِ
عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا أَتَصَلِّيُ الضُّحَى قَالَ لَا . قُلْتُ فَصَمْرُ قَالَ لَا . قُلْتُ فَأَبُو بَكْرٍ قَالَ لَا . قُلْتُ
عَلَيْهِ ﷺ قَالَ لَا إِخَالَهُ **حَدَّثَنَا** آدَمُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مَرْثَدَةَ قَالَ سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ
بْنَ أَبِي لَيْلَى يَقُولُ

الموافق ومطابقه لترجمة أن الجمع يقتضي عدم التخلل بين الصلاتين بصلاة راتية أو غيرها فيدل على ترك التطوع بعد
الأولى وهو المراد وأما التطوع بعد الثانية فمكسوت عنه وكذا التطوع قبل الأولى محتمل * (قوله باب صلاة الضحى
في السفر) ذكر فيه حديث مورق قلت لابن عمر اتصلي الضحى قال لا قلت فصر قال لا قلت فأبو بكر قال لا قلت فالتبي
ﷺ قال لا إخاله وحديث أم هانئ في صلاة الضحى يوم فتح مكة وقد اشكل دخول هذا الحديث في هذه الترجمة وقال
ابن بطال ليس هو من هذا الباب وإنما يصلح في باب من لم يصل الضحى وأظنه من غلط الناسخ وقال ابن المنير الذي يظهر
لي أن البخاري لما تجارعت عنده الأحاديث فيها لحديث ابن عمر هذا وأنها تأكدت أي هريرة في الوصية أنه ان يصلي الضحى
نزل حديث النفي على السفر وحديث الإتيان على الحضر ويؤيد ذلك أنه ترجم لحديث أبي هريرة صلاة الضحى في الحضر
وقدم عن ابن عمر أنه كان يقول لو كنت مسبحا لامت في السفر وأما حديث أم هانئ ففيه إشارة إلى أنها تصلي في السفر
بحسب السهولة لعلها وقال ابن رشد ليس في حديث أبي هريرة التصريح بالحضر لكن استند ابن المنير إلى قوله فيه ونم على وتر
قائه يفهم منه كون ذلك في الحضر لأن المسافر غالب حاله الاستيفاز وسهر الليل فلا يتقرب لايضاء إلا بنام الأعلى وتركها
الترغيب في صيام ثلاثة أيام قال ابن رشد والذي يظهر لي أن المراد باب صلاة الضحى في السفر فيها وأنها وحديث
ابن عمر ظاهره أنني ذلك حضرا وسفرا وقل ما يحتمل عليه في ذلك في السفر لا أقدم في باب من من لم يتطوع في
السفر عن ابن عمر قال سمعت النبي ﷺ فكان لا يزيد علي ركعتين قال ويحتمل أن يقال لما نفي صلاتنا مطلقا من
غير قيد بحضر ولا سفر وأقل ما يحقق حمل اللفظ عليه السفر ويعد حملا على الحضر دون السفر فحمل على السفر
لأنه المناسب للتخفيف لما عرف من عادة ابن عمر أنه كان لا يتنفل في السفر نهارا قال وأورد حديث أم هانئ ليبين أنها
إذا كانت في السفر حال طمأنينة تشبه حالة الحضر كالحلول بالبلد شرعت الضحى والأفلا قلتم ويظهر لي أيضا
أن البخاري أشار بالترجمة المذكورة إلى ما رواه أحمد بن طريق الضحاك ابن عبد الله القرشي عن أنس بن مالك قال رأيت
رسول الله ﷺ صلى في السفر سجدة الضحى ثمان ركعات فأراد أن تردد ابن عمر في كونه صلاها أولا لا يقتضي رد ما جزم به
أنس بل يؤيده حديث أم هانئ في ذلك وحديث أنس المذكور صحيحه ابن خزيمة والحاكم (قوله عن توبة) بثناة
مفتوحة ورواه سأكندهم موحدة مفتوحة وهو ابن كيسان العبدي البصري تابعي صغيره له عند البخاري سوي هذا
الحديث وحديث آخر (قوله عن مورق) بفتح الواو وكسر الراء الثقيلة وفرواية غندر عن شعبة عند الاسماعيلي سمعت
مورقا العجلي وهو بصري ثقة وكذا من دونه في الاستاد وليس لورق في البخاري عن ابن عمر سوى هذا الحديث
(قوله لا إخاله) بكسر الهمزة وفتح الألف والحاء معجمة أي لا أظنه وكان سبب توقف ابن عمر في ذلك أنه بلغه عن غيره
أنه صلاها ولم يثق بذلك عن ذكره وقد جاء عنه الجزم بكونها محدثة فروى سعيد بن منصور بإسناد صحيح عن مجاهد
عن ابن عمر أنه قال أنها محدثة وإنما من أحسن ما أحدثوا وسيأتي في أول أبواب العمرة من وجه آخر عن مجاهد قال دخلت
أنا وعروة بن الزبير المسجد فاذا عبد الله ابن عمر جالس إلى حجرة عائشة وإذا ناس يصلون الضحى فسالنا عن صلاتهم

ماحدثنا أحد أنه رأى النبي ﷺ يصلي الضحى غير أم هاني فأتها قالت إن النبي ﷺ دخل بيتنا يوم فتح مكة فاغتسل وصلى ثمان ركعات فلم أر صلاة قط أخف منها غير أنه يوم الركون والشجود

فقال بدعة وروى ابن أبي شبة بإسناد صحيح عن الحكم بن الاعراج عن الاعراج قال سألت ابن عمر عن صلاة الضحى فقال بدعة ونعمت البدعة وروى عبدالرزاق بإسناد صحيح عن سالم عن أبيه قال لقد قتل عثمان وما أحد يسبحها وما أحدث الناس شيئا أحب إلي منها وروى ابن أبي شبة بإسناد صحيح عن الشعبي عن ابن عمر قال ما صليت الضحى منذ أسلمت إلا أن أطوف بالبيت أى فاصلى في ذلك الوقت لاعتناء صلاة الضحى بل على نية الطواف ويحتمل أنه كان ينويهما معا وقد جاء عن ابن عمر أنه كان يفعل ذلك في وقت خاص كما سيأتي بعد سبعة أبواب عن طريق نافع عن ابن عمر كان لا يصلي الضحى الا يوم يقدم مكة فانه كان يقدمها ضحى فيطوف بالبيت ثم يصلي ركعتين ويوم يأتي مسجد قباء وروى ابن خزيمة عن وجه آخر عن نافع عن ابن عمر كان النبي ﷺ لا يصلي الضحى الا أن يقدم من غيبة فاما مسجد قباء فقال سعيد بن منصور حدثنا ابن عيينة عن عبد الله بن دينار أن ابن عمر كان لا يصلي الضحى الا أن يأتي قباء وهذا يحتمل أيضا أن يريد به صلاة تحية المسجد في وقت الضحى لاصلاة الضحى ويحتمل أن يكون ينويهما معا كما قلناه في الطواف وفي الجملة لبس في أحاديث ابن عمر هذه ما يدفع مشروعية صلاة الضحى لان قية محمول على عدم رؤيته لا على عدم الوقوع في نفس الامر والذي فاه صفة مخصوصة كما سيأتي نحوه في الكلام على حديث عائشة قال عياض وغيره انما أنكر ابن عمر ملازمتها وأظفارها في المساجد وصلاتها جماعة لانها مخالفة للسنة ويؤيده ملووان أن شيئا عن ابن مسعود انه رأى قوما يصلونها فانكر عليهم وقال ان كان ولابد في يومكم (قوله ماحدثنا أحد) في رواية ابن أبي شبة من وجه آخر عن ابن أبي ليلى أدركت الناس وهم متوافرون فلم يخبرني احدا ان النبي ﷺ صلى الضحى الا ام هاني وسلم من طريق عبد الله بن الحارث الهاشمي قال سألت وحرصت على ان اجده احدا من الناس يخبرني ان النبي ﷺ سبح سبحة الضحى فلم اجد غير ام هاني بنت ابي طالب حدثني فذكر الحديث وعبد الله بن الحارث هذا هو ابن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب المذكور في الصحابة لكونه ولد على عهد النبي ﷺ وبين ابن ماجه في روايته وقت سؤال عبد الله بن الحارث عن ذلك وانظله سألت في زمن عثمان والناس متوافرون (قوله غير) بالرفع لانه يدل من قوله أحد (قوله ام هاني) هي بنت ابي طالب اخت على شقيقته وليس لها في البخارى سوى هذا وحديث آخر تقدم في الطهارة (قوله دخل بيتها يوم فتح مكة فاغتسل وصلى) ظاهره ان الاغتسال وقع في بيتها ووقع في الموطأ ومسلم من طريق ابي مرة عن ام هاني انها ذهبت الي النبي ﷺ وهو باعلى مكة فوجدته يغتسل وجمع بينهما بأن ذلك تكرر منه ويؤيده مارواه ابن خزيمة من طريق مجاهد عن ام هاني وفيه ان ابازد ستره لما اغتسل وان في رواية ابي مرة عنها ان فاطمة بنته هي التي سترته ويحتمل أن يكون نزل في بيتها باعلى مكة وكانت هي في بيت آخر بمكة فخاف اليه فوجدته يغتسل فيصيح القولان واما الستر فيحتمل أن يكون احدهما ستره في ابتداء الفصل والآخر في اثنائه والله أعلم (قوله ثمان ركعات) زاد كريب عن ام هاني فسلم من كل ركعتين اخرجه ابن خزيمة وفيه رد على من تمسك به في صلاتها موصولة سواء صلى ثمان ركعات أو أقل وفي الطبراني من حديث ابن أبي أوفى انه صلى الضحى ركعتين فسأله أمر أنه فقال ان النبي ﷺ صلى يوم الفتح ركعتين وهو محمول على انه رأي من صلاة النبي ﷺ ركعتين ورات أم هاني قية الثمان وهذا يقوى انه صلاها مفصولة والله أعلم (قوله فلم أر صلاة قط أخف منها) يعني من صلاة النبي ﷺ وقد تقدم في أواخر أبواب التصدير بلفظ فأرأيت به صلى صلاة قط أخف منها وفي رواية عبد الله بن الحارث المذكورة لا أدري اقيامه فيها أطول أم ركوعه أم سجوده كل ذلك متقارب واستدل به على استحباب تخفيف صلاة الضحى وفيه نظر لاحتمال أن يكون السبب فيه التفرغ لمهمات الفتح لكثرة شغله به وقد ثبت من فعله ﷺ انه صلى الضحى فطول فيها اخرجه ابن أبي شبة من حديث حذيفة واستدل بهذا الحديث على اثبات سنة الضحى وحكي عياض عن قوم

انه ليس في حديث ام هاني دلالة على ذلك قالوا وانما هي سنة الفتح وقد صلاها خالد بن الوليد في بعض فتوحه كذلك
وقال عياض ايضا ليس حديث ام هاني بظاهر في انه قصد صلى الله عليه وسلم به اسنة الضحى وانما فيه انها اخبرت عن وقت صلاته
فقط وقد قيل انها كانت قضاء عما شغل عنه تلك الليلة من حزمه فيه وتعبه التوري بان الصواب صحة الاستدلال به لما
رواه ابو داود وغيره من طريق كريب عن ام هاني ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى سبعة الضحى وسلم في كتاب الطهارة من طريق
ابي مرة عن ام هاني في قصة اغساله صلى الله عليه وسلم يوم الفتح ثم صلى ثمان ركعات سبعة الضحى وروي ابن عبد البر في المهيذ
من طريق عكرمة بن خالد عن ام هاني قالت قدم قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة فصلى ثمان ركعات فقلت ما هذه قالت هذه
صلاة الضحى واستدل به على ان اكثر الضحى ثمان ركعات واستعمله السبكي ووجهه بان الاصل في العبادة التوقف وهذا
أكثر ما ورد في ذلك من فعله صلى الله عليه وسلم وقد ورد من فعله دون ذلك كحديث ابن ابي اوفى ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى الضحى ركعتين
اخرجه ابن عدي وسيأتي من حديث عتيان قريبا مثله وحديث عائشة عند مسلم كان يصلي الضحى اربعا وحديث جابر
عند الطبراني في الاوسط انه صلى الله عليه وسلم صلى الضحى ست ركعات وما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم فيهن زيادة على ذلك كحديث
انس مرفوعا من صلى الضحى ثنتي عشرة ركعة بنى الله له قصر في الجنة اخرجه الترمذي واستفرد به وليس في اسناده من
اطلق عليه الضعف وعند الطبراني من حديث ابي الدرداء مرفوعا من صلى الضحى ركعتين لم يكتب من العاطلين ومن صلى
اربعا كتب من التائبين ومن صلى ثمانا كتب من العابدين ومن صلى ثنتي عشرة بنى الله بيتا في
الجنة وفي اسناده ضعف ايضا وله شاهد من حديث ابي ذر رواه البزار وفي اسناده ضعف ايضا ومن ثم قال الروائي
ومن تبعه اكثرها ثنتا عشرة وقال النووي في شرح المذهب فيه حديث ضعيف كانه يشير الى حديث انس لكن اذا ضم اليه
حديث ابي ذر وباب الرداء قوى وصلح للاحتجاج به ونقل الترمذي عن احمد ان اصح شيء ورد في الباب حديث ام هاني
وهو كما قال ولهذا قال النووي في الروضة افضلها ثمان واكثرها ثنتا عشرة ففرق بين الاكثر والافضل ولا يتصور ذلك الا فيمن
صلى الاثنتي عشرة بتسليمة واحدة فانها تقع فلا مطلقا عند من يقول ان اكثر سنة الضحى ثمان ركعات فاما من فصل فانه يكون
صلى الضحى ومزاد على الثمان يكون له فلا مطلقا فتكون صلاته اثنتي عشرة في حقه افضل من ثمان لكونه اثنى بالافضل
وزاد وقد ذهب قوم منهم ابو جعفر الطبري وبه جزم الحلي والروائي من الشافعية الى انه لاحدلا اكثرها وروي من
طريق ابراهيم النخعي قال سأل رجل الاسود بن يزيد كم اصلي الضحى قال كم شئت وفي حديث عائشة عند مسلم كان يصلي
الضحى اربعا ويريد ان الله وهذا الاطلاق قد يحمل على التقيد فيؤكد ان اكثرها اثنتا عشرة ركعة والله اعلم وذهب
آخرون الى ان افضلها اربع ركعات فحكى الحاكم في كتابه المفرد في صلاة الضحى عن جماعة من ائمة الحديث اهم كانوا
يختارون ان يصلي الضحى اربعا لكثرة الاحاديث الواردة في ذلك كحديث ابي الدرداء وابي ذر عند الترمذي
مرفوعا عن الله تعالى ابن آدم اربع ركعات من اول النهار اكفك آخره وحديث نعيم بن حماد عند النسائي
وحديث ابي امامة وعبد الله بن عمرو والناس بن سمعان كلهم بنحوه عند الطبراني وحديث عقبة بن عامر وابي مرة
الطائفي كلاهما عند احمد بنحوه وحديث عائشة عند مسلم كما تقدم وحديث ابي موسى رفعه من صلى الضحى اربعا بنى
الله له بيتا في الجنة اخرجه الطبراني في الاوسط وحديث ابي امامة مرفوعا ان الذين قولوا تعالي وابراهيم الذي وفي قال
وفي عمل يومه اربع ركعات الضحى اخرجها الحاكم كوجع ابن القيم في المهدي الاقوال في صلاة الضحى فبلغت ستة الاول
مستحبة واختلفت في عددها فقيل اقلها ركعتان برأكثرها اثنتا عشرة وقيل اكثرها ثمان وقيل كالاول لكن لا شرع سبلا ولا
عشرته قيل كالثاني لكن لا شرع سبلا وقيل ركعتان فقط وقيل اربعا فقط وقيل لاحدلا اكثرها القول الثاني لا يشرع الا لسبب
واحد هو بانه صلى الله عليه وسلم يفعلها الا بسبب واثق وقوعها وقت الضحى وتعددت الاسباب فحديث ام هاني في صلاته يوم الفتح
كان بسبب الفتح وان سنة الفتح ان يصلي ثمان ركعات ونقله الطبري من فعل خالد بن الوليد لما فتح الحيرة وفي حديث عبد الله بن
ابي اوفى انه صلى الله عليه وسلم صلى الضحى حين بشر يراس ابي جهل وهذه صلاة شكر كصلاة يوم الفتح وصلاته في بيت عتيان اجابة

باب مَنْ لَمْ يُصَلِّ الضُّحَى وَرَأَاهُ وَاسْمًا حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَبَّحَ سُبْحَةَ الضُّحَى وَإِنِّي لَأَسْبَحُهَا

لسؤاله أن يصلي في بيته مكانا يتخذهم مصلى فاتفق أنه جاءه وقت الضحى فاختصره الراوى فقال صلى في بيته الضحى وكذلك حديث بنحو قصة عتيان مختصرا قال انس ما رآه صلى الضحى الا يومئذ وحديث عائشة لم يكن يصلى الضحى الا ان يجي من مغيبه لانه كان ينهي عن الطروق ليلا فيقدم في أول النهار فيبدأ بالمسجد فيصلى وقت الضحى القول الثالث لاستسبح اصلا وصح عن عبد الرحمن بن عوف أنه لم يصلها وكذلك ابن مسعود القول الرابع يستحب فعلها تارة وتركها تارة بحيث لا يواظب عليها وهذه احاديث الراويين عن أحمد والحجة فيه حديث ابى سعيد كان النبي ﷺ يصلى الضحى حتى قول لا يدعها وبعدها حتى قول لا يصلها اخرجها الحاكم وعن عكرمة كان ابن عباس يصلها عشرا وبعدها عشرا وقال الثوري عن منصور كانوا يكرهون ان يحافظوا عليها كالكتوبة وعن سعيد بن جبيرانى لأدعها وانا أحبها تخافة ان اراها حتى على الخامس تستحب صلاتها والمواظبة عليها في البيوت أى للامن من الخشية المذكورة السادس انها بدعة صح ذلك من رواية عروة عن ابن عمر ورسئل انس عن صلاة الضحى فقال الصلوات خمس وعن أبى بكره انه رأى ناسا يصلون الضحى فقال ماصلاها رسول الله ﷺ ولا عامة أصحابه وقد جمع الحاكم الاحاديث الواردة في صلاة الضحى في جزء مفرد وذكرنا في هذه الاقوال مستندوا بلغ عدد رواة الحديث في اثباتها نحو العشرين نفسا من الصحابة (لطيفة) روى الحاكم من طريق أبى الخير عن عقبة بن عامر قال أمرنا رسول الله ﷺ ان نصلي الضحى بسورتها والشمس وصحاها والضحى انتهى ومناسبة ذلك ظاهرة جدا * (قوله) باب من لم يصل الضحى ورآه أى الترك (واسما) أى مباحا (قوله) ما رأيت رسول الله ﷺ سبحة الضحى (قوله) تقدم ان المراد بقوله السبحة النافلة واصلها من التسبيح وخصت النافلة بذلك لان التسبيح الذى فى القرىضة نافلة فقيل لصلاة النافلة سبحة لانها كالتسبيح فى القرىضة (قوله) واني لأسبحها (كذا هنا من السبحة) وتقدم فى باب التحريض على قيام الليل بلفظ واني لاستسبحها من الاستحباب وهو من رواية مالك عن ابن شهاب ولكل منهما وجه لكن الاول يقتضى الفعل والثاني لا يستلزمه وجاء عن عائشة فى ذلك أشياء مختلفة أوردها مسلم فعنده من طريق عبدالله بن شقيق قلت لعائشة أكان النبي ﷺ يصلى الضحى قالت لا الا ان يجي من مغيبه وعنده من طريق معاذة عنها كان رسول الله ﷺ يصلى الضحى أربعا ويزيد ما شاء الله فى الاول حتى رؤيتها لذلك مطلقا وفى الثانى تقيد النفي بغير المحي من مغيبه وفى الثالث الاثبات مطلقا وقد اختلف العلماء فى ذلك فذهب ابن عبدالبر وجماعة الى ترجيح ما اتفق الشيخان عليه دون ما انفرد به مسلم وقالوا ان عدم رؤيتها لذلك لا يستلزم عدم الوقوع فيقدم من روى عنه من الصحابة الاثبات وذهب آخرون الى الجمع بينهما قال البيهقى عندى ان المراد بقولها ما رآه سبحة أى اداوم عليها واني لأسبحها أى اداوم عليها وكذا قولها وما احدث الناس شيئا تعني المداومة عليها قال وفى بقية الحديث أى الذى تقدم من رواية ابن مالك اشارة الى ذلك حيث قالت وان كان ليدع العمل وهو يحب ان يعمل خشية ان يعمل به الناس فيفرض عليهم انتهى وحكى المحب الطبرى انه جمع بين قولها ما كان يصلى الا ان يجي من مغيبه وقولها كان يصلى أربعا ويزيد ما شاء الله بان الاول محمول على صلاته اياها فى المسجد والثانى على البيت قال وجهكر عليه حديثها الثالث يعنى حديث الباب ويحاج عنه بأن المنفى صفة مخصوصة وأخذ الجمع المذكور من كلام ابن حبان وقال عياض وغيره قوله ماصلاها معناه ما رأيت يصليها والجمع بينه وبين قولها كان يصليها انها اخبرت فى الانكار عن مشاهدتها وفى الاثبات عن غيرها وقبل فى الجمع أيضا يحتمل ان يكون وقت صلاة الضحى المعهودة حينئذ من هيئة مخصوصة بعدد مخصوص وفى وقت مخصوص وانه ﷺ إنما كان يصلها اذا قدم من سفر لاجل بعدد مخصوص ولا بغيره كما قالت يصلى أربعا ويزيد ما شاء الله (نتيجه) حديث عائشة يدل على ضعف ما روى عن النبي

باب صلاة الضحى في الحضر قاله عتيان بن مالك عن النبي ﷺ **حدثنا** مسلم بن إبراهيم أخرنا شعبة حدثنا عباس الجريري هو ابن فروخ عن أبي عثمان النهدي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال **أوصاني خليلي** ثلاث لا أدعن حتى أموت: صوم ثلاثة أيام من كل شهر . وصلاة الضحى . ونوم على وتر **حدثنا** علي بن الجدي أخبرنا شعبة عن أنس بن سيرين قال سمعت أنس بن مالك الأنصاري قال

صلوة الضحى كانت واجبة عليه وعدها ذلك من العلماء من خصائصه ولم يثبت ذلك في خبر صحيح وقول
 للارردى في الحاوي انه **صلى الله عليه وسلم** اعظم عليها بعد يوم النحر الى ان مات يعكر عليه ما رواه مسلم من حديث ام هانئ انه لم
 يصلها قبل ولا بعد ولا يقال ان نقي ام هانئ ذلك يلزم منه العلم لانا نقول يحتاج من انتهت الى دليل ولو وجد لم يكن
 حجة لان عائشة ذكرت انه كان اذا عمل عملا انتهت فلا تستلزم المواظبة على هذا الوجوب عليه * (قوله باب صلاة
 الضحى في الحضر قاله عتيان بن مالك عن النبي **صلى الله عليه وسلم**) كأنه يشير الى ما رواه أحمد من طريق الزهري عن محمود بن
 الربيع عن عتيان بن مالك ان رسول الله **صلى الله عليه وسلم** صلى في بيته سجدة الضحى فقاموا ورواه فصولا بصلاته أخرجه عن
 عمار بن عمر بن عيسى عنه وقد أخرجه مسلم من رواية ابن وهب عن يونس مطولا لكن ليس فيه ذكر السجدة وكذلك
 أخرجه للمصنف مطولا وختمنا في مواضع وسيأتي بعد باين (قوله حدثنا عباس) بالموحدة والمهمل والجري
 جنم الجيم (قوله أوصاني خليلي) الخليل الصديق الخالص الذي تخللت محبة القلب فصارت في خلاله أى في باطنه
 واحتفظ هل الخلة أرفع من المحبة أو بالعكس وقول أبي هريرة هذا ليعارضه ما تقدم من قوله **صلى الله عليه وسلم** لو كنت متخذاً
 خليلاً لا اتخذت أبا بكر لان للمتبع ان يتخذ هو **صلى الله عليه وسلم** غيره خليلاً لا العكس ولا يقال ان الخلة لانتم حتى تكون
 من الجانيين لانا نقول انما نظر الصحابي الى أحد الجانيين فأطلق ذلك ولعله أراد مجرد الصحبة أو المحبة (قوله ثلاث
 لادعهم حتى أموت) يحتمل ان يكون قوله لادعهم الى آخره من جملة الوصية أى أوصاني ان لادعهم ويحتمل ان
 يكون من أخبار الصحابي بذلك عن نفسه (قوله صوم ثلاثة أيام) بالخفض بدل من قوله ثلاث ويجوز الرفع على انه
 خير مبتدأ مخوف (قوله من كل شهر) الذي يظهر ان المراد بها البيض وسيأتي تفسيرها في كتاب الصوم (قوله
 وصلاة الضحى) زاد أحمد في رواجه كل يوم وسيأتي في الصيام من طريق أبي التياح عن أبي غنم بلفظ وركعتي الضحى
 قال ابن دقيق العيد له ذكر الاقل الذي يوجد التأكيده فعله وفي هذا دلالة على استحباب صلاة الضحى وان أفلاها
 ركعتان وعدم مواظبة النبي **صلى الله عليه وسلم** على فعلها لا ينافي استحبابها لانه حاصل بدلالة القول وليس من شرط الحكم
 ان تتطابق عليه ادلة القول والفعل لكن ما واجب النبي **صلى الله عليه وسلم** على فعله مرجح على بطل ما واجب عليه (قوله ونوم على
 وتر) في روية أبي التياح وان أوتر قبل ان نام وفيه استحباب تقديم الوتر على النوم وذلك في حق من لم يبق بالاستيقاظ
 ويتناول من يصلى بين التومين وهذه الوصية لا يهرىق وردها لابي الدرداء فيما رواه مسلم ولا يذ ذر فيما رواه
 النسائي والحكمة في الوصية على المحافظة على ذلك تمرين النفس على جنس الصلاة والصيام ليدخل في الواجب منهما
 بانسراح ولينجز ما لعله يقع فيه من هفص ومن فوائد ركعتي الضحى انها تجزئ عن الصدقة التى تصعب على فواصل الانسان
 في كل يوم وهي ثلثمائة وستون مفصلاً كما أخرجه مسلم من حديث أبي ذر وقال فيه ويجزئ عن ذلك ركعتا الضحى وحكي
 شيخنا الحافظ أبو الفضل بن الحسين في شرح الترمذي انه اشهر بين العوام ان من صلى الضحى ثم قطعها يعنى فصار
 كمن من الناس يتركها أصلاً لذلك وليس لما قالوه أصل بل الظاهر انه مما القاه الشيطان على السنة العوام ليحرمهم
 الخير الكثير لاسباب ما وقع في حديث أبي ذر **رضي الله عنه** ان النبي **صلى الله عليه وسلم** الاول اقتصر في الوصية الثلاثة المذكورة على الثلاثة
 المذكورة لان الصلاة والصيام أشرف العبادات الدينية ولم يكن المذكورون من أصحاب الاموال وخصت
 الصلاة بشيئين لاسبابهما هلا ونهارا بخلاف الصيام (الثاني) ليس في حديث أبي هريرة تعقيد بسفر ولا حضر

قَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ كَانَ ضَعْفًا لِلنَّبِيِّ ﷺ إِنِّي لَا أَسْتَطِيعُ الصَّلَاةَ مَلَكَ فَصَنَعَ لِلنَّبِيِّ ﷺ مَلَامًا
فَدَعَاهُ إِلَى بَيْتِهِ وَنَضَحَ لَهُ طَرَفَ خَصِيرٍ بِمَاءٍ . فَصَلَّى عَلَيْهِ رَكَعَتَيْنِ . وَقَالَ فَلَانُ بْنُ فَلَانٍ بْنُ الْجَارُودِ
لِأَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي الضُّحَى فَقَالَ مَا رَأَيْتُهُ صَلَّى غَيْرَ ذَلِكَ الْيَوْمَ **بَابُ**
الرَّكَعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ حَدَّثَنَا سَلْبَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ
أَبْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ حَفِظْتُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ عَشْرَ رَكَعَاتٍ رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَهَا
وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ فِي بَيْتِهِ . وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْمِشَاءِ فِي بَيْتِهِ . وَرَكَعَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الصُّبْحِ وَكَانَتْ
سَاعَةً لَا يَدْخُلُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِيهَا حَدَّثَنِي حَصَّةُ أَنَّهُ كَانَ إِذَا أَذَّنَ الْوُذُنَ وَطَلَعَ الْفَجْرُ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ
حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ شُعْبَةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُثَنَّى عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَا يَدْعُ أَرْبَعًا قَبْلَ الظُّهْرِ . وَرَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الْغَدَاةِ *

والترجمة مختصة بالحضر لكن الحديث يتضمن الحضر لان ارادة الحضر فيه ظاهرة وحمله على الحضر والسفر ممكن
واماحله على السفر دون الحضر بعيد لان السفر مظنة تخفيف (قوله قال رجل من الانصار) قيل هو عتبان بن
مالك لان في قصته شها بقصته وقد تقدم هذا الحديث عن آدم عن شعبة بهذا الاسناد والمتن في باب هل يصلي الامام
بمن حضر من ابواب الامامة مع السلام عليه (قوله يصلي الضحى) قال ابن رشيد هذا يدل على ان ذلك كان
نسبتها كالتعارف وعدم الانفصاله ﷺ في بيت الانصاري وان كانت في وقت صلاة الضحى لا يلزم نسبتها لصلاة
الضحى (قلت) الا انا قدمنا ان القصة لعتبان بن مالك وقد تقدم في صدر الباب ان عتبان سماها صلاة الضحى
فاستقام مراد المصنف وتقييده ذلك بالحضر ظاهر لكونه صلى في بيته (قوله ماراهه صلى) في الرواية الماضية
يصلي الضحى (قوله الاذلك اليوم) يأتي فيه ما تقدم ذكره في حديث ابن عمر وعائشة من الجمع والله أعلم * (قوله
باب الركعتين قبل الظهر) ترجم أولا بالزوايا التي بعد المكتوبات ثم أورد ما يطعن بما قبلها وقد تقدم الكلام
على ركعتي النحر والسلام على حديث ابن عمر وهو ظاهر فيما ترجم له وأما حديث عائشة فقوله فيه انه كان لا يدع اربعا
قبل الظهر لا يطابق الترجمة ويحتمل ان يقال مراده بيان ان الركعتين قبل الظهر ليستا حتما بحيث يتمتع الزيادة عليهما
قال الداودي وقع في حديث ابن عمر ان قبل الظهر ركعتين وفي حديث عائشة اربعا وهو محمول على ان كل واحد
منهما وصف ماراه قال ويحتمل ان يكون نسي ابن عمر ركعتين من الاربع (قلت) هذا الاحتمال بعيد
والاولى ان يحمل على حالين فكان تارة يصلي ثنتين وتارة يصلي اربعا وقيل وهو محمول على انه كان في المسجد
يقتصر على ركعتين وفي بيته يصلي اربعا ويحتمل ان يكون يصلي اذا كان في بيته ركعتين ثم يخرج الى المسجد فيصلي
ركعتين فراي ابن عمر ما في المسجد دون ما في بيته واطلعت عائشة على الامرين ويقوى الاول ما رواه احمد وابو
داود في حديث عائشة كان يصلي في بيته قبل الظهر اربعا ثم يخرج قال ابو جعفر الطبري الاربع كانت في كثير
من احواله والركعتان في قليلها (قوله عن ابراهيم بن محمد بن المنتشر) بيم مضمومة ونون ساكنة ومثناة مفتوحة
بعدها شين معجمة مكسورة ثم راء (قوله عن ابيه عن عائشة) في رواية وكيع عن شعبة عن ابراهيم عن ابيه
سمعت عائشة اخبره الاسماعيلي وحكي عن شيخة ابى القاسم البغوي انه حدثه به من طريق عتبان بن عمر عن شعبة
فادخل بين محمد بن المنتشر وعائشة مسروقا واخبره ان حديث وكيع وهم ورد ذلك الاسماعيلي بان محمد بن جعفر قد
وافق وكيعا على التصريح بمسار محمد بن عائشة ثم ساقه بسنده الى شعبة عن ابراهيم بن محمد انه سمع اياه انه سمع

تَابَهُ ابْنُ أَبِي عَدَى وَعَمْرُو عَنْ شُعْبَةَ **بَابُ الصَّلَاةِ قَبْلَ الْمَغْرِبِ حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ** حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ
عَنِ الْحُسَيْنِ عَنْ ابْنِ بَرْبَدَةَ قَالَ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ الْمَزْنِيُّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ صَلُّوا قَبْلَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ قَالَ
فِي الثَّلَاثَةِ لِمَنْ شَاءَ كَرَاهِيَةً أَنْ يَتَخَذَهَا النَّاسُ سُنَّةً **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَرْبَدَةَ قَالَ حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ
أَبِي أَيُّوبَ قَالَ حَدَّثَنِي بَرِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ قَالَ سَمِعْتُ مَرْثَدَةَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْبَرِّيَّ قَالَ أَتَيْتُ عَقِبَةَ بْنَ
عَامِرٍ الْجُهَنِيِّ فَقُلْتُ أَلَا أَعْجِبُكَ مِنْ أَبِي تَمِيمٍ يَرْكَعُ رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ فَقَالَ عَقِبَةُ إِنَّا كُنَّا
نَعْمَلُهُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قُلْتُ فَمَا يَمْنَعُكَ الْآنَ قَالَ الشُّغْلُ

عائشة قال الاسماعيل ولم يكن يحيى بن سعيد يعني القطان الذي اخرج البخارى من طريقه ليحمله مدلسا قال
والوم عندي فيه من عثمان بن عمر انتهى وبذلك جزم الدارقطني في العلل وأوضح أن رواية عثمن بن عمر من
الزيد في متصل الاسانيد لكن أخرجه الدارمي عن عثمان بن عمر بهذا الاستادفلم يذكر فيه مسروقا فاما ان يكون
سقط عليه أو على من بعده أو يكون الوهم في زيادته من دون عثمان بن عمر (قوله تابعه ابن أبي عدى) زاد الاسماعيل
وابن المبارك ومعاذ بن معاذ وهب بن جرير كلهم عن شعبة بسنده وليس فيه مسروق (قوله وعمر وعنه شعبة)
يعني عمرو بن مرزوق وقد وصل حديثه البرقاني في المصاحفة * (قوله باب الصلاة قبل المغرب) لم يذكر المصنف
الصلاة قبل الصلوة وقد ورد فيها حديث لابي هريرة مرفوع لفظه رحم الله أمرا أصلي قبل العصر أربعا أخرجه أحمد
وابن داود والترمذي وصححه ابن حبان وورد من فعله أيضا من حديث علي بن ابي طالب أخرجه الترمذي
والنسائي وفيه انه كان يصلي قبل العصر أربعا وليس على شرط البخارى (قوله عن الحسين) هو ابن ذكوان المعلم
(قوله حديثي عبد الله المزني) هو ابن مغفل بالمعجمة والقاء المشددة (قوله صلوا قبل صلاة المغرب) زاد ابوداود
في رواجه عن القريبي عن عبد الوارث بهذا الاسناد صلوا قبل المغرب ركعتين ثم قال صلوا قبل المغرب ركعتين
واعادها الاسماعيل من هذا الوجه ثلاث مرات وهو موافق لقوله في رواية المصنف قال في الثالثة لمن شاء وفي
رواية ابى تميم في المستخرج صلوا قبل المغرب ركعتين قالها ثلاثا ثم قال لمن شاء (قوله كراهية ان يتخذها الناس
سنة) قال الحب الطبري لم يرد نفى استحبابها لانه لا يمكن ان يأمر بما لا يستحب بل هذا الحديث من أقوى
الادلة على استحبابها ومعنى قوله سنة أى شريعة لازمة وكان المراد انحطاط مرتبتها عن رواتب
الفرائض ولهذا لم يحددها أكثر الشافعية في الرواتب واستدركها بعضهم وتعقب بأنه لم يثبت ان النبي ﷺ واطب
عليها وهدم الكلام على ذلك مبسوطا في باب كم بين الاذان والاقامة من اجواب الاذان (قوله الزني) بفتح التحتية
والزاي بعدها نون وهو مصرى وكذا بقية رجال الاسناد سوى شيخ البخارى وقد دخلها (قوله الا اعجبك)
بضم اوله وتشديد الجيم من التعجب (قوله من ابى تميم) هو عبد الله بن مالك الجشاني بفتح الجيم وسكون
التيحتانية بعدها معجمة تايي كبير مخضرم اسلم في عهد النبي ﷺ وقرأ القرآن على معاذ بن جبل ثم قدم في زمن
عمر فشهد فتح مصر وسكنها قال ابن بونس وقد عده جماعة في الصحابة لهذا الادراك ولم يذكر الزني في التهذيب
أن البخارى أخرجه وهو على شرطه فريد عليه بهذا الحديث (قوله ركع ركعتين) زاد الاسماعيل حين يسمع
أذان المغرب وفيه فقلت لعقبه وأنا أريد أن اغمصه وهو بمعجمة ثم مهملة أى أعياه (قوله فقال عقبه الخ) استدل
به على امتداد وقت المغرب ولا حجة فيه كما بيناه في الباب السابق وقال قوم انما تستحب الركعتان المذكورتان لمن
كان متعبا بالظهر وستر العورة لثلاث يؤخر المغرب عن أول وقتها ولا شك أن إيقاعها في أول الوقت أولى ولا يخفى
أن محل استحبابها ما لم تقم الصلاة وقد هدم الكلام على بنية فواته في الباب السابق وفيه رد على قول القاضي

باب صلاة التواقل جماعة. وذكره أنس وعائشة رضي الله عنهما عن النبي ﷺ **حدثني**
 إسحق حدثنا يعقوب بن إبراهيم حدثنا أبي عن ابن شهاب قال أخبرني محمود بن الربيع الأنصاري
 أنه عقل رسول الله ﷺ وعقل حجة مجها في وجوه من يبر كانت في دراهم فزعم محمود أنه سمع عتبة
 بن مالك الأنصاري رضي الله عنه وكان عن شيد بدرأ مع رسول الله ﷺ يقول كنت أصلي لغيري
 بيني سلم و كان يحول بيني وبينهم وإذا جاءت الأمطار فيشق على اجتازة قبل مسجدهم فحنت
 رسول الله ﷺ فقلت له إني أنكرت بصري وإن الوادي الذي بيني وبين قومي يسيل إذا جاءت
 الأمطار فيشق على اجتازة فوددت أنك تأتي فتصلي من بيني مكانا أتجده مصلي فقال رسول الله
 ﷺ سأفعل ففدا على رسول الله ﷺ وأبو بكر رضي الله عنه بعد ما شئت النهار فاستأذن رسول
 الله ﷺ فأذنت له فلم يجلس حتى قال أين يحب أن أصلي من بينك فأشرت له إلى المكان الذي
 أحب أن أصلي فيه فقام رسول الله ﷺ فكبر وصقنا وراءه صلى ركعتين ثم سلم وسلمنا حين
 سلم فحبسناه على خزيير يصنع له فسبح أهل الدار رسول الله ﷺ في بيتي فتاب رجال منهم حتى
 كثر الرجال في البيت فقال رجل منهم ما فعل مالك لأراه فقال رجل منهم ذاك منافق لأجيب
 الله ورسوله فقال رسول الله ﷺ لا تقل ذاك ألا تراه قال لا إله إلا الله يبتغي بذلك وجه الله فقال
 الله ورسوله أعلم أما نحن فوالله لا نرى وده ولا حديثه إلا إلى المنافقين قال رسول الله ﷺ فإن
 الله قد حرم على النار من قال لا إله إلا الله يبتغي بذلك وجه الله

أبو بكر بن العربي لم يعلمنا أحد بعد الصحابة لأن أبيهم تابعي وقد فعلها وذكر الأثر عن أحمد أنه قال ما فعلتها
 الأمرة واحدة حتى سمعت الحديث وفيه أحاديث جواد عن النبي ﷺ والصحابة والتابعين إلا أنه قال لمن شاء فمن شاء
 صلي * (قوله باب صلاة التواقل جماعة) قيل مراده النفل المطلق ويحتمل ما هو أعم من ذلك (قوله ذكره أنس
 وعائشة عن النبي ﷺ) أما حديث أنس فأشار به إلى حديثه في صلاة النبي ﷺ في بيت أم سلم وفيه فصفت
 أنا والبيم وراءه الحديث وقد تقدم في الصفوف وغيرها وأما حديث عائشة فأشار به إلى حديثها في صلاة النبي ﷺ
 بهم في المسجد بالليل وقد تقدم الكلام عليه في باب التحريض على قيام الليل (قوله حدثنا إسحق) قيل هو ابن
 راهويه فإن هذا الحديث وقع في مسنده بهذا الاسناد لكن في لفظه مخالفة بسيرة فيحتمل أن يكون إسحق شيخ
 البخاري فيه هو ابن منصور (قوله أخبرنا يعقوب) التمييز بالأخبار قرينة في كون إسحق هو ابن راهويه لأنه لا غير
 عن شيوخه إلا بذلك لكن وقع في رواية كريمة وأبي الوقت وغيرهما لفظ التحديد ويعقوب ابن إبراهيم المذكور
 هو ابن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري (قوله وعقل حجة) تقدم الكلام عليه في كتاب العلم (قوله
 كان في دارهم) أي الدلو وفي رواية الكشميهني كانت أي البئر (قوله فزعم محمود) أي أخبر وهو من اطلاق
 الزعم على القول (قوله فيشق على) في رواية الكشميهني فشق بصيغة الماضي (قوله ابن يحب أن يصلي) (قوله
 بصيغة الجمع كذا لاكثر وفي رواية الكشميهني بالافراد (قوله ما فعل مالك) هو ابن المخصن (قوله لأراه)

قَالَ مُحَمَّدٌ فَصَدَّقَتْهَا قَوْمًا فِيهِمْ أَبُو أَيُّوبَ صَاحِبُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَتِهِ الَّتِي تُوُفِيَ فِيهَا وَيَزِيدُ بْنُ
مُصْلَوِيَةَ عَلَيْهِمُ بَارِضِ الرُّومِ فَأَنْكَرَهَا عَلَى أَبُو أَيُّوبَ قَالَ وَاللَّهِ مَا أَظُنُّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ مَا مَثَلْتُ
عَظْمًا كَبِيرًا ذَلِكَ عَلَى فُجِئَتِ لِي عَلَى إِنْ سَلَّمَنِي حَتَّى أَضِلَّ مِنْ غَزْوَتِي أَنْ أَسْأَلَ عَنْهَا عِتْبَانَ بْنَ مَالِكٍ
وَرَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِنْ وَجَدْتُهُ حَيًّا فِي مَسْجِدِ قَوْمِي فَقَعَلْتُ فَأَهْلَكْتُ بِحَجَّةٍ أَوْ بِعَمْرَةٍ ثُمَّ مَرَرْتُ حَتَّى قَدِمْتُ
الْمَدِينَةَ فَأَتَيْتُ بَنِي سَالِمٍ . فَإِذَا عِتْبَانُ شَيْخٌ أَعْمَى يُصَلِّي لِقَوْمِهِ . فَلَمَّا سَلَّمَ مِنَ الصَّلَاةِ سَلَّمْتُ عَلَيْهِ
وَأَخْبَرْتُهُ مَنْ أَنَا . ثُمَّ سَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ الْحَدِيثِ . فَحَدَّثَنِيهِ كَمَا حَدَّثَنِيهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ . **بَابُ التَّلَوُّعِ**
فِي النَّبِيِّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَّادٍ حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ عَنْ أَيُّوبَ وَعَبِيدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ اجْعَلُوا فِي يَوْمِكُمْ مِنْ صَلَاتِكُمْ وَلَا تَتَّخِذُوهَا قَبُورًا *
تَابِعَهُ عَبْدُ الرَّهَابِ عَنْ أَبِي يُونُسَ

فتصح الهمزة من الرؤية (قوله قال محمد بن الربيع) أي بالاسناد الماضي (لحديثها قوما) أي رجالا (فيهم أبو أيوب)
هو خالد بن زيد الانصاري الذي تزل عليه رسول الله ﷺ لما قدم المدينة (قوله التي توفي فيها) ذكر ابن سعد وغيره
أن أبا أيوب أوصى أن يدفن تحت أقدام الخيل ويغيب موضع قبره فدفن إلى جانب جدار القسطنطينية (قوله وي زيد
ابن معاوية) ابن أبي سفيان (قوله عليهم) أي كان امير او ذلك في سنة تحسين وقيل بعد هاني خلافة معاوية ووصلوا في
ذلك الغزوة حتى حاصروا القسطنطينية (قوله فانكروها على) قد بين أبو أيوب وجه الانكار وهو ما غلب على ظنه من
نفي القول المذكور وأما الباعث له على ذلك فقليل انه استشكل قوله ان الله قد حرم النار على من قال لا اله الا الله لان
ظاهره لا يدخل أحد من عصاة الموحدين النار وهو مخالف لآيات كثيرة وأحاديث شهيرة منها أحاديث الشفاعة لكن
الجمع ممكن بأن يعمل التحريم على الخلود وقد وافق محمود على رواية هذا الحديث عن عتبان أنس بن مالك كما أخرجه
مسلم من طريقه وهو تابع قوي جدا وكان الحامل لمحمود على الرجوع الي عتبان ليسمع الحديث منه ثاني مرة ان
أبا أيوب لما أنكر عليه اتهم نفسه بان يكون ماضيط القدر الذي أنكره عليه ولهذا وقع بسماعه عن عتبان ثاني مرة (قوله
حتى أقهر) بقاف وفاء أي ارجع وزنا ومعنى وفي هذا الحديث فوائد كثيرة تقدمت مبسوطه في باب المساجد في البيوت
وفيه ما ترجم له هنا وهو صلاة التواقل جماعة وروي ابن وهب عن مالك أنه لا بأس بأن يؤم النفر في النافلة فاما أن يكون
مشتهرا ويجمع له الناس فلا وهذا بناء على قاعدته في سد الذرائع لما يخشى من أن يظن من لاعلم له ان ذلك فريضة واستثنى
ابن حبيب من أصحابه قيام رمضان لاشتهار ذلك من فعل الصحابة ومن بعدهم رضي الله عنهم وفي الحديث من القوائد ما تقدم
بعضه مبسوطا وملاطنة النبي ﷺ بالاطفال وذكر المرافيه من العلة معتذرا وطلب عين القبلة وان المسكان المتخذ
مسجدا من البيت لا يخرج عن ملك صاحبه وان النهي عن استيطان الرجل مكانا ناموه في المسجد العام وفيه عيب
من تخلف عن حضور مجلس الكبير وان من عيب ما يظهر منه لا بدعية وان ذكر الانسان بما فيه على جهة التعريف
جائز وان التلفظ بالشهادتين كاف في اجراء أحكام المسلمين وفيه استنبات طالب الحديث شيخه عما حذره به اذا
خشي من نسيانه واعادة الشيخ الحديث والرحلة في طلب العلم وغير ذلك وقد ترجم المصنف بأكثر من ذلك والله المستعان
* (قوله باب التطوع في البيت) أورد فيه حديث ابن عمر اجعلوا في يومكم من صلاتكم وقد تقدم بلفظه من وجه آخر
عن نافع في باب كراهية الصلاة في المقابر من أبواب المساجد مع الكلام عليه (قوله تابعه عبد الوهاب) يعني التقفي

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)

بابُ فَضْلِ الصَّلَاةِ فِي مَسْجِدِ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غُرَيْرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ أَخْبَرَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ عَنْ قُرْعَةَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَرَبًا قَالَ تَحْتَمُّ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ وَكَانَ غَزَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ غَزْوَةً وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ لَا تَشُدُّ الرُّجُلُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ

عن أيوب وهذه المتابعة وصلها مسلم عن عبد بن المنذر عنه بلفظ صلوا في بيوتكم ولا تتخذوها قبورا * (قوله باب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدية) ثبت في نسخة الصغرى البسملة قبل الباب قال ابن رشيد يهل في الترجمة ويت المقدس وإن كان مجموعا إليهما في الحديث لكونه أفرد به ذلك بترجمة قال وترجم بفضل الصلاة وليس في الحديث ذكر الصلاة لبيان أن المراد بالرحلة إلى المساجد قصد الصلاة فيها لأن لفظ المساجد مشعر بالصلاة انتهى وظاهر إيراد المصنف لهذه الترجمة في أبواب التطوع يشعر بأن المراد بالصلاة في الترجمة صلاة النافلة ويحتمل أن يراد بها ما هو أعم من ذلك فيدخل النافلة وهذا أوجه وبه قال الجمهور في حديث الباب وذهب الطحاوي إلى أن التفضيل مخصص بصلاة الفريضة كما سيأتي (قوله أخبرني عبد الملك) هو ابن عمر كما وقع في رواية أبي ذر والاصلي (قوله عن قرعة) بفتح القاف وكذا الزاوي وحكي ابن الأثير سكنها بعدها مهلة هو ابن يحيى ويقال ابن الأسود وسأني بعد خمسة أبواب في هذا الأسناد سمعت قرعة مولاي زياد وهو هذا وزياد مولاه هو ابن أبي سفيان الأمير المشهور ورواية عبد الملك بن عمر عنه من رواية الأقران لأهمان طبقة واحدة (قوله سمعت أبا سعيد أربما) أي يذكر أربما أو سمعت عنه أربما أي أربع كلمات (قوله وكان غزا) القائل ذلك هو قرعة والمقول عنه أبو سعيد الخدري (قوله ثنتي عشرة غزوة) كذا اقتصر المؤلف على هذا القدر ولم يذكر من المتن شيئا وذكر به حديث أبي هريرة في شد الرجال فظن الداودي الشارح أن البخاري ساق الأسنادين لهذا المتن وفيه نظر لأن حديث أبي سعيد مشتمل على أربعة أشياء كاذ كالمصنف وحديث أبي هريرة مقتصر على شد الرجال فقط لكن لا يمنع الجمع بينهما في سياق واحد بناء على قاعدة البخاري في اجزاء اختصار الحديث وقال ابن رشيد لما كان أحد الأربع هو قوله لا تشد الرجال ذكر صدر الحديث إلى الموضع الذي يتلاقى فيه افتتاح أبي هريرة لحديث أبي سعيد فاقطف الحديث وكان قصد بذلك الإغماض لئلا يغير الحافظ على قاعدة الحفظ على أنهما أخلاء عن الأيضاح عن قرب فانه ساقه بتمامه خامس ترجمة (قوله وحدنا على) هو ابن المديني وسفيان هو ابن عيينة وسعيد هو ابن المسيب ووقع عند البيهقي من وجه آخر عن علي بن المديني قال حدثنا به سفيان مرة بهذا اللفظ وكان أكثر ما يحدث به بلفظ تشد الرجال (قوله لا تشد الرجال) بضم أوله بلفظ النبي والمراد انتهى عن السفر إلى غيرها قال الطبري هو أبلغ من صريح النبي كأنه قال لا يستقيم أن يقصد بالزيارة هذه البقاع لاختصاصها باختصاص به والرجال بالهملة جمع رحل وهو للبر كلسرج للفرس وكفى بشد الرجال عن السفر لأنه لا لزومه وخرج ذكرها عن جرح الغالب في ركوب المسافرين فلا فرق بين ركوب الرجال والحمل والبغال والحمير والمشى في المعنى المذكور وبدل عليه قوله في بعض طرقه أنما يسافر أخرجه مسلم من طريق عمران بن أبي أويس عن سليمان الأغر عن أبي هريرة (قوله لا) الاستثناء مفرغ والتقدير لا تشد الرجال إلى موضع ولازمه منع السفر إلى كل موضع غيرها لأن المستثنى منه في القرع مقدر بام العام لكن يمكن أن يكون المراد بالعموم هنا الموضع المخصوص وهو المسجد كما سيأتي (قوله المسجد الحرام) أي الحرم وهو كقولهم الكتاب بمعنى المكتوب والمسجد بالخفض على البدلية ويجوز الرفع على الاستئناف والمراد به جميع الحرم وقيل يختص بالموضع الذي يصلي فيه دون البيوت وغيرها من أجزاء الحرم قال الطبري ويتأيد بقوله مسجدى هذا لأن الإشارة فيه إلى مسجد الجماعة فينبغي أن يكون المستثنى كذلك وقيل المراد به الكعبة حكاهما الحبيب الطبري وذكر أنه ياب

وَسَجِدَ الرَّسُولَ ﷺ وَسَجِدَ الْأَقْصَى حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ

بَارِوَاهُ الْقِسْلِيُّ لَهْفُ الْأَلْحَكِيَّةِ فِيهِ نَظَرَانِ الَّذِي عَنْهُ النَّسَائِيُّ الْأَمْسَجِدَ الْكَبِيَّةَ حَتَّى وَلَوْ سَقَطَتْ لَهْفَةُ مَسْجِدَ
لَكَانَتْ مُرَادَةً وَيُؤَيِّدُ الْأَوَّلَ مَارِوَاهُ الطَّيَالِسِيُّ مِنْ طَرِيقٍ عَطَاءُ أَنَّهُ قِيلَ لَهُ هَذَا الْفَضْلُ فِي الْمَسْجِدِ وَحْدَهُ أَوْ فِي الْحَرَمِ
قَائِلٌ بِفِي الْحَرَمِ لِأَنَّهُ كُلُّهُ مَسْجِدٌ (قَوْلُهُ وَمَسْجِدُ الرَّسُولِ) أَيْ مَسْجِدُ ﷺ وَفِي الْعُدُولِ عَنْ مَسْجِدِي إِشَارَةً إِلَى التَّنْظِيمِ
وَيَحْصُلُ أَنَّهُ يَكُونُ ذَلِكَ مِنْ تَصَرُّفِ الرَّوَاةِ وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ فِي حَدِيثٍ أَنِّي سَعِدْتُ الْآتِي قَرِيبًا وَمَسْجِدِي (قَوْلُهُ وَمَسْجِدُ
لِلْأَقْصَى) أَيْ يَتَلَقَّدُ وَهُوَ مِنْ إِضَافَةِ الْمُوصُوفِ إِلَى الصِّفَةِ وَقَدْ جُوزَ الْكُوفِيُّونَ وَاسْتَشْهَدُوا لَهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى
وَمَا كُنْتُ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ وَالْبَصَرِ يَزِيدُونَ بِإِضْمَارِ الْمَكَانِ أَيْ الَّذِي بِجَانِبِ الْمَكَانِ الْغَرْبِيِّ وَمَسْجِدُ الْمَكَانِ الْأَقْصَى
وَمَحْذُوكٌ وَحَسْبِيَ الْأَقْصَى لِيَعْلَمَ أَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ فِي الْمَسَافَةِ وَقِيلَ فِي الزَّمَانِ وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّهُ نَبَتْ فِي الصَّحِيحِ أَنَّ بَيْنَهُمَا أَرْبَعِينَ
سَنَةً وَسَيَأْتِي فِي تَرْجُمَةِ إِبْرَاهِيمَ الْخَلِيلِ مِنْ أَحَادِيثِ الْأَنْبِيَاءِ وَيُؤَيِّدُهُ مِنْ الْأَشْكَالِ وَالْجَوَابِ عَنْهُ وَقَالَ الرَّغُزْبَرِيُّ سَمِعْتُ
لِلْأَقْصَى لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ حِينَئِذٍ رَأَاهُ مَسْجِدٌ وَقِيلَ لِيَعْلَمَ أَنَّ الْأَفْذَارَ وَالْخَيْثَ وَقِيلَ هُوَ أَقْصَى بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ لِأَنَّهُ
بَعِيدٌ مِنْ مَكَّةَ وَبَيْتِ الْقُدْسِ أَعْدَمْتُهُ وَلَبِيتُ الْقُدْسَ عِدَّةً أَسْمَاءَ قَرِيبَ مِنَ الْعَشْرِ مِنْ مَنَاهِلِ الْبَاءِ بِالْمَدِّ وَالْقَصْرِ وَبَحْثُ الْيَاءِ
الْأَوَّلَى وَعَنْ إِبْنِ عَبَّاسٍ ادْخَالَ الْأَقْبَى وَالْإِلَامَ عَلَى هَذَا الثَّلَاثِ وَبَيْتِ الْقُدْسِ بِسُكُونِ الْقَافِ وَفَتْحُهَا مَعَ التَّشْدِيدِ وَالْقُدْسُ
بِغَيْرِ مِيمٍ مَعَ ضَمِّ الْقَافِ وَسُكُونِ الدَّالِ وَبُضْمِهَا أَيْضًا وَشَلَمَ بِالْمَعْجَمَةِ وَتَشْدِيدُ الْإِلَامِ وَبِالْمُهْمَلَةِ وَشَلَمَ بِمَعْجَمَةٍ وَسَلَمَ بِفَتْحِ
لِلْمُهْمَلَةِ وَكُسِرَ الْإِلَامُ الْخَفِيفَةُ وَأُورِيَ سَلَمٌ بِسُكُونِ الْوَاوِ وَبُكِّرَ الرَّاءُ بَعْدَهَا تَحْتَانِيَّةً سَاكِنَةً قَالَ الْأَعْنَى

وَقَدْ نَطَقْتُ لِلْمَالِ آفَاقَهُ * دَمَشْقَ فُحْمَصَ فَأُورِيَ سَلَمَ

وَمِنْ أَسْمَائِهِ كُورُهُ وَبَيْتُ إِبِلٍ وَصَبِيحُونَ وَمَصْرُوثٌ آخَرُهُ مَثَلَةٌ وَكُورُ شَيْلَاوٍ وَبَاوُسُ بِمَوْحِدَتَيْنِ وَمَعْجَمَةٌ وَقَدْ تَبِعَ أَكْثَرُ هَذِهِ
الْأَسْمَاءِ الْحُسَيْنِ بْنِ خَالَوَيْهِ الْقَوِيُّ فِي كِتَابِ لَيْسَ وَسَيَأْتِي مَا يَتَعَلَّقُ بِمَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ فِي كِتَابِ الْحَجِّ وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ فَضِيلَةٌ هَذِهِ
الْمَسَاجِدُ مِنْهَا عَلَى غَيْرِهَا لِكُنْهَا مَسَاجِدَ الْأَنْبِيَاءِ وَلِأَنَّ الْأَوَّلَ قِبْلَةُ النَّاسِ وَإِلَيْهِ جَهَّجَهُمُ وَالثَّانِي كَانَ قِبْلَةَ الْإِلَامِ وَالسَّافَةِ وَالثَّلَاثُ
أُسَسَ عَلَى الْقَوِيِّ وَاخْتَلَفَ فِي شِدِّ الرِّجَالِ إِلَى غَيْرِهَا كَالْتِهَابِ إِلَى زِيَارَةِ الصَّالِحِينَ أَحْيَاءً وَأَمْوَاتًا وَإِلَى الْمَوَاضِعِ الْفَاضِلَةِ
لِقَصْدِ التَّكْرِيكِ وَالصَّلَاةِ فِيهَا فَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَبْدِ الْجَوْنِيِّ يَحْرُمُ شِدُّ الرِّجَالِ إِلَى غَيْرِهَا عَمَلًا بِظَاهِرِ هَذَا الْحَدِيثِ وَأَشَارَ
الْقَاضِي حُسَيْنٌ إِلَى اخْتِيَارِهِ وَبِهِ قَالَ عِيَّاضُ وَطَائِفَةٌ وَبَدَّلَ عَلَيْهِ مَارِوَاهُ أَصْحَابُ السَّنَنِ مِنْ أَنْكَارِ نَضْرَةِ الْغَفَارِيِّ عَلَى إِبْنِ
هَرِيرَةَ خُرُوجِهِ إِلَى الطُّورِ وَقَالَ لَهُ لَوْ أَدْرَكَتْكَ قَبْلَ أَنْ تَخْرُجَ مَا خَرَجْتَ وَاسْتَدَلَّ بِهَذَا الْحَدِيثِ فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ رَى حَمْلَ
الْحَدِيثِ عَلَى عُمُومِهِ وَوَاقَفَهُ أَبُو هَرِيرَةَ وَالصَّحِيحُ عِنْدَ أَمَامِ الْحَرَمَيْنِ وَغَيْرِهِ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ أَنَّهُ لَا يَحْرُمُ وَاجِبًا وَعَنِ الْحَدِيثِ
بِأَجْوِبَةٍ مِنْهَا أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّ الْفَضِيلَةَ النَّامَةَ أَيْ فِي شِدِّ الرِّجَالِ إِلَى هَذِهِ الْمَسَاجِدِ بِخِلَافِ غَيْرِهَا فَانْجَازُ وَقَدْ وَقَعَ فِي
رَوَايَةِ أَحَدِ سَيِّئَاتِي ذِكْرُهَا بِفُظٍّ لَا يَنْبَغِي الْمَطْيُ أَنْ تَعْمَلَ وَهِيَ لَهْفُ ظَاهِرٍ فِي غَيْرِ التَّحْرِيمِ وَمِنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ مَخْصُوصٌ بِمَنْ نَذَرَ عَلَى
نَهْهِ الصَّلَاةِ فِي مَسْجِدٍ مِنْ سَائِرِ الْمَسَاجِدِ غَيْرِ الثَّلَاثَةِ فَانَّهُ لَا يَجِبُ الْوَقْفُ بِهِ قَالَ ابْنُ بَطَالٍ وَقَالَ الْمُطَّلِبِيُّ الْفُظُّ لَهْفُ الْخَبَرِ
وَمَعْنَاهُ الْإِجَابُ بِمَا يَنْذَرُهُ الْإِنْسَانُ مِنَ الصَّلَاةِ فِي الْبِقَاعِ الَّتِي يَنْزُرُ بِهَا أَيْ لَا يَزِمُ الْوَقْفُ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ غَيْرِ هَذِهِ الْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ
وَمِنْهَا أَنَّ الرَّاغِبَ إِلَى الْمَسْجِدِ قَطَعَ وَأَنَّهُ لَا تَشَدُّ الرِّجَالُ إِلَى مَسْجِدٍ مِنَ الْمَسَاجِدِ لِلصَّلَاةِ فِيهِ غَيْرِ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ وَأَمَّا قَصْدُ غَيْرِ الْمَسَاجِدِ
لِزِيَارَةِ صَالِحٍ أَوْ قَرِيبٍ أَوْ صَاحِبٍ أَوْ طَلَبِ عِلْمٍ أَوْ تَجَارَةٍ أَوْ زَهْرَةٍ فَلَا يَدْخُلُ فِي النَّهْيِ وَيُؤَيِّدُهُ مَارِوَاهُ أَحْمَدُ مِنْ طَرِيقِ شَهْرِ بْنِ
حَوْشَبٍ قَالَ سَمِعْتُ أَسْبَعِيذَ كَرَّتْ عِنْدَهُ الصَّلَاةُ فِي الطُّورِ فَقَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَنْبَغِي الْمَصْلِي أَنْ يَشُدَّ رِجَالَهُ إِلَى
مَسْجِدٍ تَحْتَى فِيهِ الصَّلَاةُ غَيْرِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَالْمَسْجِدِ الْأَقْصَى وَمَسْجِدِي وَشَهْرُ حَسَنِ الْحَدِيثِ وَإِنْ كَانَ فِيهِ بَعْضُ الضَّعْفِ
وَمِنْهَا أَنَّ الْمُرَادَ قَصْدَهَا بِالْإِعْتِكَافِ فَمَا حَكَاهُ الْمُطَّلِبِيُّ عَنْ بَعْضِ السُّلَفِ أَنَّهُ قَالَ لَا يَحْتَكُنُ فِي غَيْرِهَا وَهُوَ أَخْصُ مِنْ
الَّذِي قِيلَ لَهُ وَلَمْ أَرِ عَلَيْهِ دَلِيلًا وَاسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى أَنَّ مَنْ نَذَرَ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَ هَذِهِ الْمَسَاجِدِ لَزِمَهُ ذَلِكَ وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ وَأَمْدُ الشَّافِعِيِّ
وَالْيَوْطِيُّ وَاخْتَارَهُ أَبُو أَحْسَنَ الْمُرُوزِيُّ وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ لَا يَجِبُ مَطْلَقًا وَقَالَ الشَّافِعِيُّ فِي الْإِلَامِ يَجِبُ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ

زَيْدُ بْنُ رِيَّاحٍ وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْأَغَرُّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْأَغَرِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِي سِوَاهُ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ

لتعلق النسك به بخلاف المسجدين الآخرين وهذا هو المنصور لاصحابه الشافعي وقال ابن المنذر يجب إلى الحرم وما
الأقصى فلا وأستأنس بحديث جابر بن رجل قال للنبي ﷺ اني نذرت ان فصع الله عليك مكة ان أصلي في بيت المقدس
قال صل ههنا وقال ابن التين الحجة على الشافعي ان اعمال المطي إلى مسجد المدينة والمسجد الأقصى والصلاة فيها
قربة فوجب ان يلزم بالنذر كالسجد الحرام انتهى وفيما يلزم من نذرا تيان هذه المساجد تحصيل وخلاف يطول ذكره
محله كتب القروع واستدل به على ان من نذر اتيان غير هذه المساجد الثلاثة لصلاة او غيرها لم يلزم غير هالاتها لا فضل
لبعضها على بعض فتسكني صلاته في أي مسجد كان قال النووي لا اختلاف في ذلك الاماروي عن الليث انه قال
يجب الوفاء به وعن الحنابلة رواية يلزمه كفارة بين ولا يتعقد نذره وعن المالكية رواية ان حلفت به عبادة شخص
به كرباط لزم والا فلا وذكر عن محمد بن مسلمة المالكية انه يلزم في مسجد قباء لان النبي ﷺ كان يأتيه كل سبت كما
سيأتي قال الكرماني وقم في هذه المسئلة في عصرنا في البلاد الشامية مناظرات كثيرة وصفت فيها رسائل من الطرفين
(قلت) يشير إلى ما رده به الشيخ تقي الدين السبكي وغيره على الشيخ تقي الدين بن تيمية وما انتصر به الحافظ شمس
الدين بن عبد الهادي وغيره لابن تيمية وهي مشهورة في بلادنا والحاصل انهم الزموا ابن تيمية بتجريم شد الرحل إلى
زيارة قبر سيدنا رسول الله ﷺ وانكرنا ضرورة ذلك وفي شرح ذلك من الطرفين طول وهي من أشنع المسائل المنقولة عن ابن
تيمية ومن جملة ما استدل به على دفع ما ادعاه غيره من الاجماع على شروعية زيارة قبر النبي ﷺ ما نقل عن مالك
أنه كره ان يقول زرت قبر النبي ﷺ وقد اجاب عنه المحققون من أصحابه بأنه كره اللفظ ادبلا اصل الزيارة فانها
من أفضل الاعمال واجل القربات الموصلة إلى ذى الجلال وان مشروعيتها محل اجماع بلا نزاع والله الهادي إلى
الصواب قال بعض المحققين قوله الا إلى ثلاثة مساجد المستثنى منه محذوف قلنا ان يقدر عاما فيصير لانشد الرحال
إلى مكان في أي أمر كان الا إلى الثلاثة أو اخص من ذلك لاسيما إلى الاول لانضمامه إلى سد باب السفر للتجارة
وصلة الرحم وطلب العلم وغيرها فنعين الثاني والاولى انه يقدر ما هو أكثر مناسبة وهو لانشد الرحال إلى مسجد
للصلاة فيه الا إلى الثلاثة فيبطل بذلك قول من منع شد الرحال إلى زيارة القبر الشريف وغيره من قبور الصالحين والله
أعلم وقال السبكي الكبير ليس في الأرض بقعة لها فضل لادائها حتى تشد الرحال إليها غير البلاد الثلاثة ومرادى بالفضل
ما شهد الشرح باعتباره ورتب عليه حكما شرعيا واما غيرها من البلاد فلا تشد إليها لأنها بل لزيارة او جهادا وعلم او نحو
ذلك من المندوبات والمباحات قال وقد التبس ذلك على بعضهم فزعم ان شد الرحال إلى الزيارة لمن في غير الثلاثة داخل
في المنع وهو خطأ لان الاستثناء انما يكون من جنس المستثنى منه فعني الحديث لا تشد الرحال إلى مسجد من المساجد
اولى المكان من الامكنة لاجل ذلك المكان الا إلى الثلاثة المذكورة وشد الرحال إلى زيارة أو طلب علم ليس
إلى المكان بل إلى من في ذلك المكان والله أعلم (قوله زبد بن رباح) بالوحدة وعبيد الله بالتصغير والاغر هو سليمان
شيخ الزمري المتقدم (قوله صلاة في مسجدى هذا) قال النووي ينبغي ان يحصر المصل على الصلاة في الموضع
الذى كان في زمانه ﷺ دون ما زيد فيه بعده لان التضعيف انما ورد في مسجده وقد اكده بقوله هذا بخلاف
مسجد مكة فانه يشمل جميع مكة بل صحح النووي انه يعم جميع الحرم (قوله الا لا مسجد الحرام) قال ابن بطال يجوز
في هذا الاستثناء ان يكون المراد فانه مساو لمسجد المدينة او قاضلا او مفضولا والاول ارجح لانه لو كان قاضلا او مفضولا
لم يعلم مقدار ذلك الا بدليل بخلاف المساواة انتهى وكأنه لم يقف على دليل الثاني وقد أخرجه الامام أحمد وصححه
ابن حبان من طريق عطاء عن عبد الله بن الزبير قال قال رسول الله ﷺ صلاة في مسجدى هذا أفضل من ألف
صلاة فيما سواه من المساجد الا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة صلاة في هذا وفي رواية ابن

حبان وصلاة في ذلك أفضل من مائة صلاة في مسجد المدينة قال ابن عبد البر اختلف على ابن الزبير في رصفه ووقفه ومن رصفه أحفظ وأتمث ومثله لا يقال بالرأي وفي ابن ماجه من حديث جابر مر فوا صلاة في مسجدى أفضل من ألف صلاة فيها سواء إلا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة ألف صلاة فيها سواء وفي بعض النسخ من مائة صلاة فيها سواء على الأول معناه فيا سواء المسجد المدينة وعلى الثاني معناه من مائة صلاة في مسجد المدينة ورجال استاده ثقات لكنه من رواية عطاء في ذلك عنه قال ابن عبد البر جاز أن يكون عند عطاء في ذلك عنهما وعلى ذلك يحمله أهل العلم بالحديث ويؤيده إن عطاء امام واسع الرواية معروف بالرواية عن جابر وابن الزبير وروى البراء والطبراني من حديث أبي الدرداء رصف الصلاة في المسجد الحرام بمائة ألف صلاة والصلاة في مسجدى بألف صلاة والصلاة في بيت المقدس بمائة صلاة قال البراء استاده حسن فوضح بذلك أن المراد بالاستثناء تفضيل المسجد الحرام وهو يرد على تأويل عبد الله بن نافع وغيره وروى ابن عبد البر من طريق يحيى بن يحيى الليثي أنه سأل عبد الله بن نافع عن تأويل هذا الحديث وقال معناه فإن الصلاة في مسجدى أفضل من الصلاة فيه بدون ألف صلاة قال ابن عبد البر لفظ دون يشمل الواحد فيلزم أن تكون الصلاة في مسجد المدينة أفضل من الصلاة في مسجد مكة بمائة وتسع وتسعين صلاة وحسبك بقول يؤلى هذا ضعفا قال وزعم بعض أصحابنا أن الصلاة في مسجد المدينة أفضل من الصلاة في مسجد مكة بمائة صلاة واحتج برواية سليمان بن عتيق عن ابن الزبير عن عمر قال صلاة في المسجد الحرام خير من مائة صلاة فيها سواء وتعقب بأن المحفوظ بهذا الاستاد بلفظ صلاة في المسجد الحرام أفضل من ألف صلاة فيها سواء إلا المسجد الرسول قائما فضله عليه بمائة صلاة وروى عبد الرزاق عن ابن جريج قال أخبرني سليمان بن عتيق وعطاء عن ابن الزبير انهما سمعا يقول صلاة في المسجد الحرام خير من مائة صلاة فيه ويشير إلى مسجد المدينة وللنسائي من رواية موسى الجهني عن نافع عن ابن عمر ما يؤيد هذا ولفظه كلفظ أبي هريرة وفي آخره إلا المسجد الحرام فإنه أفضل منه بمائة صلاة واستدل بهذا الحديث على تفضيل مكة على المدينة لأن المدينة لا يمكن تشرف بفضل العبادة فيها على غيرها مما تكون العبادة مرجوعة وهو قول الجمهور وحكي عن مالك وبه قال ابن وهب ومطرف وابن حبيب من أصحابه لكن المشهور عن مالك وأكثر أصحابه تفضيل المدينة واستدلوا بقوله ﷺ ما بين قبري ومنبري روضة من رياض الجنة مع قوله موضع سوط في الجنة خير من الدنيا وما فيها قال ابن عبد البر هذا استدلال بالخبر في غير ماورد فيه ولا يقوم النص الوارد في فضل مكة ثم ساق حديث أبي سلمة عن عبد الله بن عدي بن الحمرأ قال رأيت رسول الله ﷺ واقفا على الحزوة فقال والله أنك خير أرض الله وأحب أرض الله إلي الله ولولا أني أخرجت منك ما خرجت وهو حديث صحيح أخرجه أصحاب السنن وصححه الترمذي وابن خزيمة وابن حبان وغيرهم قال ابن عبد البر هذا نص في محل الخلاف فلا ينبغي العدول عنه والله أعلم وقد رجع عن هذا القول كثير من المصنفين من المالكية لكن استثنى عياض البقعة التي دفن فيها النبي ﷺ في كفي الاتفاق على أنها أفضل البقاع وتعقب بأن هذا لا يتعلق بالبحث المذكور لأنه محله ما ترتب عليه الفضل للعابد واجاب القرافي بأن سبب التفضيل لا ينحصر في كثرة الثواب على العمل بل قد يكون لغيرها كتفضيل جلد المصحف على سائر الجلود وقال النووي في شرح المذهب لم أر لأصحابنا نقلا في ذلك وقال ابن عبد البر إنما يحتج بقبر رسول الله ﷺ على من أنكر فضلها امامن أقرب به وإنه ليس أفضل بعد مكة منها فقد انزلها منزلها وقال غيره سبب تفضيل البقعة التي ضمت أعضائه الشريفة أنه روي أن الرء دفن في البقعة التي أخذ منها ترابه عند ما خلق رواه ابن عبد البر في أواخر تهيمه ومن طريق عطاء الحمراسي موقوفا وعلى هذا فقد روى الزبير بن بكار أن جبريل أخذ التراب الذي خلق منه النبي ﷺ من تراب الكعبة فعلى هذا فالبقعة التي ضمت أعضائه من تراب الكعبة فيرجح الفضل المذكور إلى مكة أن صح ذلك والله أعلم واستدل به على تضييف الصلاة مطلقا في المسجدين وقد هدم الثقل عن الطحاوي وغيره أن ذلك مختص بالفرائض لقوله ﷺ أفضل صلاة المرء

باب مسجد قباء حدثنا يعقوب بن إبراهيم حدثنا بن عتبة نا أبو ب عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما كان لا يصل من الضحى إلا في يومين يوم يقدم مكة فإنه كان قد معها ضحى فيطوف بالبيت ثم يصلي ركعتين خلف المقام ويوم يأتي مسجد قباء فإنه كان يأتيه كل سبت فإذا دخل المسجد كره أن يخرج منه حتى يصل فيه قال وكان يحدث أن رسول الله ﷺ كان يزوره رايًا وماشيًا قال وكان يقول إنما أضع كما رأيت أصحابي يضعون ولا أضع أحدًا أن يصل في أي ساعة شاء من ليل أو نهار غير أن لا تتحرزوا طلوع الشمس ولا غروبها **باب** من أتى مسجد قباء كل سبت **حدثنا** موسى بن إسماعيل حدثنا عبد العزيز بن مسلم عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما قال كان النبي ﷺ يأتي مسجد قباء كل سبت ماشيًا وراكيًا . وكان عبد الله رضي الله عنه يفعل **باب** إتيان مسجد قباء ماشيًا وراكيًا **حدثنا** مسدد حدثنا يحيى عن عبيد الله قال حدثني نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال كان النبي ﷺ يأتي قباء راكيًا وماشيًا .

في بيته المكتوبة ويمكن أن يقال لامانع من إبقاء الحديث على عمومته فكون صلاة النافلة في بيت المدينة أو مكة تضاعف على صلاتها في البيت وغيرها وكذا في المسجدين وإن كانت في البيوت أفضل مطلقًا إن التضعيف المذكور يرجع إلى التواب ولا يمتد إلى الأجزاء باتفاق العلماء كما نقله النووي وغيره فلو كان عليه صلاتان فصل في أحد المسجدين صلاة لم تجزه إلا عن واحدة والله أعلم وقد أوم كلام المقرئ أبي بكر النقاش في تفسيره خلاف ذلك فإنه قال فيه حسبت الصلاة بالمسجد الحرام فبلغت صلاة واحدة بالمسجد الحرام عمر خمس وخمسين سنة وستة أشهر وعشرين ليلة انتهى وهذا مع قطع النظر عن التضعيف بالجماعة فإنها تزيد سبعًا وعشرين درجة كما تقدم في أبواب الجماعة لكن هل يجتمع التضعيفان أولاً بحث * (قوله باب مسجد قباء) أي فضله وبقاء بضم القاف ثم موحدة بمدودة عند أكثر أهل اللغة وان بكر السكري قصره لكن حكاه صاحب العين قال البكري من العرب من يذكره فيصرفه ومنهم من يؤثته فلا يصرفه وفي المطالع هو على ثلاثة أميال من المدينة وقال ياقوت على ميلين على يسار قاعد مكة وهو من عوالي المدينة وسمى باسم يؤ هناك والمسجد المذكور هو مسجد بن عمرو بن عوف وهو أول مسجد أسسه رسول الله ﷺ وسبأني ذكر الخلاف في كونه المسجد الذي أسس على التقري في باب الهجرة إن شاء الله تعالى (قوله حدثنا يعقوب بن إبراهيم) في رواية أبي ذر هو الدورفي (قوله كان لا يصل الضحى) تقدم الكلام عليه قريباً (قوله وكان) أي ابن عمر (قوله يزوره) أي يزور مسجد قباء (قوله وكان يقول) أي ابن عمر وقد تقدم الكلام عن ذلك في أوخر المواقيت وفي الحديث دلالة على فضل قباء وفضل المسجد الذي بها وفضل الصلاة فيه لكن لم يثبت في ذلك تضييف بخلاف المساجد الثلاثة * (قوله باب من أتى مسجد قباء كل سبت) أراد بهذه الترجمة بيان تقييد ما أطلق في التي قبلها لانه قيد فيها في الوقوف بخلاف الرفوع فاطلق ومن فضائل مسجد قباء ما رواه عمر بن شبة في أخبار المدينة باسناد صحيح عن سعد بن أبي وقاص قال لأن أصلي في مسجد قباء ركعتين أحب إلي من أن أتى بيت المقدس مرتين لو يعلمون مافي قباء لضربوا إليه الكياد الأبل (قوله ماشيًا وراكيًا) أي بحسب ما تيسر والواو بمعنى أو (قوله وكان عبد الله) أي ابن عمر ثبت في رواية أبي ذر والأصيلي * (قوله باب إتيان مسجد قباء ماشيًا وراكيًا) أفرد هذه الترجمة لاشتغال الحديث على حكم آخر غير ما تقدم (قوله حدثنا يحيى) زاد الأصيلي ابن سعيد وهو

زَادَ ابْنُ مَعْمَرٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ قَالَ قَالَ فِيهِ رَكْعَتَيْنِ **بَابُ** فَضْلِ مَا يَنْتَ الْقَبْرِ وَالْمَنْبَرِ
 حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نَعِيمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ
 بْنِ زَيْدٍ الْمُرِّي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ مَا يَنْتَ بَيْتِي وَمَنْبَرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ
حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ عَنْ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي حُجَيْبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ عَنْ أَبِي
 هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ مَا يَنْتَ بَيْتِي وَمَنْبَرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ وَمَنْبَرِي عَلَى
 حَوْضِي **بَابُ** مَسْجِدِ بَيْتِ الْمَقْدِسِ **حَدَّثَنَا** أَبُو الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَخْلَدٍ عَنْ قُرْعَةَ
 مَوْلَى زِيَادٍ قَالَ تَحْتَهُ أَبَاسِيدُ الْخُمْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُحَدَّثُ بِأَرْبَعٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فَأَعْجَبَنِي وَأَتَقَنِي
 قَالَ لَا تَسَافِرِ الْمَرْأَةُ يَوْمَئِذٍ إِلَّا وَمَعَهَا زَوْجٌ أَوْ ذُو مَحْرَمٍ وَلَا صَوْمَ فِي يَوْمَيْنِ الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى وَلَا
 صَلَاةَ بَعْدَ صَلَاتَيْنِ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ وَبَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَقْرُبَ وَلَا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ
 مَسَاجِدَ مَسْجِدِ الْحَرَامِ وَمَسْجِدِ الْأَقْصَى وَمَسْجِدِي .

القطان عبيد الله بالتصغير هو ابن عمر العمري (قوله زاد ابن نعيم) أي عبيد الله عن عبيد الله أي ابن عمر وطريق ابن
 نعيم وصلها مسلم وأبو يعلى قال أخبرنا محمد بن عبد الله بن نعيم أخبرنا أبي به وقال أبو بكر بن أبي شيبة في مسنده حدثنا
 عبد الله بن نعيم وأبو سامة عن عبيد الله فذكره بالزيادة وادعى الطحاوي أنها مدرجة وإن أحد الرواة قاله من عنده
 لعلمه أن النبي ﷺ كان من عادته أن لا يجلس حتى يصلي وفي هذا الحديث على اختلاف طرقه دلالة على جواز تخصيص
 بعض الأيام ببعض الأعمال الصالحة والمداومة على ذلك وفيه إن النهي عن شد الرحال لغير المساجد الثلاثة ليس على
 التحريم لكون النبي ﷺ كان يأتي مسجد قباء راكباً وتعقب بان يحمله ﷺ إلى قباء إنما كان لمواصلة الانصار
 وتقدح حالهم وحال من تأخر منهم عن حضور الجمعة معه وهذا هو السبب في تخصيص ذلك بالسبت (قوله باب فضل
 ما بين القبر والمنبر) لما ذكر فضل الصلاة في مسجد المدينة أراد أن يبينه على أن بعض بقاع المسجد أفضل من بعض
 وترجم بذكر القبر وأورد الحديثين بلفظ البيت لأن القبر صار في البيت وقد ورد في بعض طرقه بلفظ القبر قال القرطبي
 الرواية الصحيحة يتي ويروي قبري وكأنه بالمعنى لأنه دفن في بيت سكناه (قوله عن عبيد الله بن أبي بكر) أي ابن محمد
 ابن عمرو بن حزم (قوله عن عبيد الله) هو ابن عمر العمري وثبت ذلك في رواية أبي ذر والأصلي (قوله ومنبري علي
 حوضي) سقطت هذه الجملة من رواية أبي ذر وسيأتي هذا الحديث بسنده ومثله كاملاً في أواخر فضل المدينة من
 أواخر كتاب الحج ويأتي الكلام على المتن هناك إن شاء الله تعالى مستوفى (قوله باب مسجد بيت المقدس) أي فضله
 (قوله وآهني) (١) بالذم نون مفتوحة ثم قاف ساكنة بعدها نونان يقال آه كذا إذا أعجبه شيء موق أي
 معجب وقوله وأعجيني من التأكيد بغير اللفظي وحكي ابن الأثير أنه روى أيقنتي بفتح التاء بدل الالف قال وليس
 بشيء وضبطه لأصلي آهني بفتح الألف من التوق وإنما يقال منه توقني كشوقني (قوله لا تسافر المرأة) سيأتي
 الكلام عليه في الحج (قوله ولا صوم) سيأتي في الصوم وقوله في الصلاة تقدم في أواخر المواقيت وقوله ولا تشد الرحال
 تهم قريباً (خاتمة) اشتملت أبواب التطوع وما معها من الأحاديث المرفوعة على أربعة وثلاثين حديثاً المعاني

(١) قوله وآهني ثم قوله وأعجيني كذا في نسخ الشرح التي بإيدنا وأما نسخ المتن التي بإيدنا فأعجيني وآهني كما
 بالهامش فقل ما في الشرح رواية له وإن كانت الواو في الأول معرفة عن الفاء فخر اه مصححه

(أَبْوَابُ الْعَمَلِ فِي الصَّلَاةِ) (بَابُ اسْتِمَاعَةِ الْيَدِ فِي الصَّلَاةِ إِذَا كَانَ مِنْ أَمْرِ الصَّلَاةِ) . وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَسْتَعِينُ الرَّجُلُ فِي صَلَاتِهِ مِنْ جَسَدِهِ بِمَا شَاءَ . وَوَضَعَ أَبُو اسْحَقَ قَلْنَسُونَهُ فِي الصَّلَاةِ وَرَفَعَهَا وَوَضَعَ عَلَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَفَهُ عَلَى رِصْفِهِ الْإِيسَرِ إِلَّا أَنْ يَحْكُ جِلْدًا أَوْ يَصْلِحَ ثَوْبًا حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ خَزْمَةَ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ كُرَيْبٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ بَاتَ عِنْدَ مَيْمُونَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَهِيَ خَالَتُهُ قَالَ فَاضْطَجَعْتُ عَلَى عَرَضِ الرِّسَادَةِ وَاضْطَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَهْلُهُ فِي طُولِهَا فَتَنَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى انْتَصَفَ اللَّيْلُ أَوْ قَبْلَهُ بِقَلِيلٍ أَوْ بَعْدَهُ بِقَلِيلٍ ثُمَّ اسْتَيْقَظَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَلَسَ فَسَحَّ النَّوْمَ عَنْ وَجْهِهِ بِيَدِهِ . ثُمَّ قَرَأَ الْعَشْرَ آيَاتِ خَوَاتِيمِ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ ثُمَّ قَامَ إِلَى شَيْءٍ مَعْلُومٍ فَتَوَضَّأَ مِنْهَا فَأَحْسَنَ وَضْوءَهُ ثُمَّ قَامَ يَصَلِّي قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَقُمْتُ فَصَنَعْتُ مِثْلَ مَا صَنَعْتُ ثُمَّ ذَهَبْتُ فَقُمْتُ إِلَى جَنْبِهِ فَوَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى رَأْسِي

مِنْهَا عَشْرَةَ أَحَادِيثَ وَسَائِرُهَا مَوْصُولَةٌ الْمَكْرُمَاتِ فِيهَا وَفِيهَا مَضَى اثْنَانِ وَعِشْرُونَ حَدِيثًا وَالْخَالِصُ اثْنَا عَشَرَ وَاقِفَهُ مُسْلِمٌ عَلَى تَحْرِيجِهَا سَوَى حَدِيثِ ابْنِ عَمْرِو فِي صَلَاةِ الضُّحَى وَحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْقِلٍ فِي الرُّكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْغَرْبِ وَحَدِيثِ عَقِبَةَ ابْنِ عَامِرٍ فِيهِ وَفِيهَا مِنَ الْآثَارِ الْمَوْقُوفَةِ عَلَى الصُّحَابَةِ وَمِنْ بَعْدِهِمْ أَحَدٌ عَشَرَ آثَارًا وَهِيَ السَّعْدُ الْقَدْ كُورَةُ فِي الْبَابِ الْأَوَّلِ وَآثَارِ ابْنِ عَمْرِو عَنْ أَبِيهِ وَابْنِ بَكْرٍ وَنَفْسُهُ فِي تَرْكِ صَلَاةِ الضُّحَى وَآثَارِ ابْنِ تَيْمٍ فِي الرُّكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْغَرْبِ وَآثَارِ مُحَمَّدِ بْنِ الرَّيْحِ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ وَكُلُّهَا مَوْصُولَةٌ وَاللَّهُ أَعْلَمُ (قَوْلُهُ أَبْوَابُ الْعَمَلِ فِي الصَّلَاةِ) نُبِتَ فِي نَسْخَةِ الصَّغَانِي هُنَا بِسَمَلَةٍ (قَوْلُهُ بَابُ) فِي نَسْخَةِ الصَّغَانِي أَبْوَابُ (قَوْلُهُ اسْتِمَاعَةُ الْيَدِ فِي الصَّلَاةِ إِذَا كَانَ مِنْ أَمْرِ الصَّلَاةِ) وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَسْتَعِينُ الرَّجُلُ فِي صَلَاتِهِ مِنْ جَسَدِهِ بِمَا شَاءَ وَوَضَعَ أَبُو اسْحَقَ (يَعْنِي السَّيْدِي) قَلْنَسُونَهُ فِي الصَّلَاةِ وَرَفَعَهَا وَوَضَعَ عَلَى كَفِهِ عَلَى رِصْفِهِ الْإِيسَرِ إِلَّا أَنْ يَحْكُ جِلْدًا أَوْ يَصْلِحَ ثَوْبًا هَذَا الِاسْتِثْنَاءُ مِنْ بَقِيَةِ أَتْرَعَى عَلَى مَاسَا وَضَعَهُ وَظَنُّ قَوْمٍ أَنَّهُ مِنْ تِمَّةِ التَّرْجَمَةِ فَقَالَ ابْنُ رَشِيدٍ قَوْلُهُ إِلَّا أَنْ يَحْكُ جِلْدًا أَوْ يَصْلِحَ ثَوْبًا هُوَ مِثْلُ مَنْ مِثْلِي مِنْ قَوْلِهِ إِذَا كَانَ مِنْ أَمْرِ الصَّلَاةِ فَاسْتَعْنَى مِنْ ذَلِكَ جَوَازٌ بِأَنَّهُ دَعَا الضَّرُورَةَ إِلَيْهِ مِنْ حَالِ الْمَرَّةِ مَعَ مَا فِي ذَلِكَ مِنْ دَفْعِ التَّشْوِيشِ عَنِ النَّفْسِ قَالَ وَكَانَ الْأَوَّلَى فِي هَذَا الِاسْتِثْنَاءُ أَنْ يَكُونَ مَقْدَمًا قَبْلَ قَوْلِهِ وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ انْتَهَى وَسَبَقَهُ إِلَى دَعْوَاهُ انْتِزَاعُ مِنَ التَّرْجَمَةِ الْإِسْمَاعِيلِي فِي مَسْتَخْرَجِهِ فَقَالَ قَوْلُهُ الْآنَ يَحْكُ جِلْدًا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مِنْ صَلَةِ الْبَابِ عِنْدَ قَوْلِهِ إِذَا كَانَ مِنْ أَمْرِ الصَّلَاةِ وَصَرَحَ بِكَوْنِهِ مِنْ كَلَامِ الْبُخَارِيِّ لِأَنَّ كَلَامَ عَلَى الْعَلَامَةِ علاء الدين مغلطاي فِي شَرْحِهِ وَتَبِعَهُ مَنْ أَخَذَ ذَلِكَ عَنْهُ مِمَّنْ ادْرَكَنَاهُ وَهُوَ هُوَ ذَلِكَ انْتِزَاعُ بَقِيَةِ أَتْرَعَى عَلَى كَذَلِكَ رَوَاهُ مُسْلِمٌ بْنُ أَبِي هَرَبٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الْبُخَارِيِّ عَنْ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ عَنْ غَزْوَانَ بْنِ جَرِيرٍ الضُّحَى عَنْ أَبِيهِ وَكَانَ شَدِيدَ الزُّرُومِ لَعَلَّ ابْنَ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كَانَ عَلَى إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ فَكَبَّرَ ضَرْبَ يَدِهِ الْيُمْنَى عَلَى رِصْفِهِ الْإِيسَرِ فَلَا يَزَالُ كَذَلِكَ حَتَّى يَرْكُعَ الْآنَ يَحْكُ جِلْدًا أَوْ يَصْلِحَ ثَوْبًا هَكَذَا رَوَيْنَاهُ فِي السَّيْنَةِ الْجَرِيدَةِ مِنْ طَرِيقِ السُّلَافِ بَسَنَدِهِ إِلَى مُسْلِمِ بْنِ أَبِي هَرَبٍ وَكَذَلِكَ أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ بَلْفُظَ الْآنَ يَصْلِحَ ثَوْبُهُ أَوْ يَحْكُ جَسَدَهُ وَهَذَا هُوَ الْمَوْافِقُ لِلتَّرْجَمَةِ وَلَوْ كَانَ أَتْرَعَى عَلَى عِنْدَ قَوْلِهِ الْإِيسَرِ لَمْ يَكُنْ فِيهِ تَعَلُّقٌ بِالتَّرْجَمَةِ الْإِيسَرِ وَهَذَا مِنْ فَوَائِدِ تَحْرِيجِ الصَّلَاتِ وَالرَّصِغِ بِسُكُونِ الصَّادِ الْمَهْمَلَةِ بَعْدَهَا مَجْمُوعَةٌ قَالَ صَاحِبُ الْعَيْنِ هُوَ لَفَةٌ فِي الرِّسْغِ وَهُوَ مُفَصَّلٌ مَابَيْنَ الْكُفِّ وَالسَّاعِدِ وَقَالَ صَاحِبُ الْحَكْمِ الرِّصْغُ جَمْعُ السَّاقِينَ وَالْقَدَمَيْنِ ثُمَّ انْظُرْ هَذِهِ الْآثَارَ يَخَالِفُ التَّرْجَمَةَ لِأَنَّهَا مُقَدِّمَةٌ بِمَا إِذَا كَانَ الْعَمَلُ مِنْ أَمْرِ الصَّلَاةِ وَهِيَ مُطْلَقَةٌ وَكَانَ الْمَصْنُفُ إِشَارًا إِلَى أَنَّ إِطْلَاقَهَا مُقَدِّمًا بِأَذْكَرٍ لِيُخْرِجَ الْبَيِّنَ وَمَكَانَ ابْنِ قَالٍ لَهَا تَعَلُّقٌ

عَنْ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْحَارِثِ بْنِ شُبَيْلٍ عَنْ أَبِي عَمْرِو الشَّيْبَانِيِّ قَالَ قَالَ لِي زَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ إِنَّ كُنَّا لَنَتَكَلَّمُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ بِكُلِّ أَحَدُنَا صَاحِبَهُ بِحَاجَتِهِ حَتَّى نَزَلَتْ حَافِقُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ الْآيَةِ .

من طريق أبي ليلى عن ابن مسعود وعند النساء في طريق كلثوم الخزاعي عنه وعند ابن ماجه والطحاوي من طريق ابن الاحوص عنه وسأني التنبيه عليه في باب قوله تعالى كل يوم هو في شأن من اواخر كتاب الوحيد (قوله عن اسمعيل) هو ابن أبي خالد والحارث بن شبيب ليس له في البخاري غير هذا الحديث وأبوه مججمة وموحدة وآخره لام مصغر وليس لأبي عمر وسعيد بن أبيس الشيباني شيخه عن زائد بن أرقم غيره (قوله ان كنا لتكلم) بخفيف التون وهذا حكمه الرفع وكذا قوله امرنا لقوله فيه على عهد النبي ﷺ حتى ولو لم يقيد بذلك لكان ذكر نزول الآية كافيا في كونه مرفوعا (قوله يكلم احدا صاحبته بحاجته) تفسير لقوله تكلم والذي يظهر انهم كانوا لا يتكلمون فيها بكل شيء وانما يقتصرون على الحاجة من رد السلام ونحوه (قوله حتى نزلت) ظاهر في ان نسخ الكلام في الصلاة وقع بهذه الآية فيقتضي ان النسخ وقع بالمدينة لان الآية مدنية باقيا فيشكل ذلك على قول ابن مسعود ان ذلك وقع لما رجعوا من عند التجاشي وكان رجوعهم من عنده الى مكة وذلك ان بعض المسلمين هاجر الى الحبشة ثم بلغهم ان المشركين اسلموا فرجعوا الى مكة فوجدوا الامر بخلاف ذلك واشتد الاذى عليهم فخرجوا اليها ايضا فكانوا في المرة الثانية اضعاف الاولى وكان ابن مسعود مع الفريقين واختلف في مراده بقوله فلأرجعنا هل أراد الرجوع الاول أو الثاني فنجح القاضي أبو الطيب الطبري وآخرون الى الاول وقالوا كان تحريم الكلام بمكة وحلوا حديث زيد على انه وقومه لم يبلغهم النسخ وقالوا لا مانع ان يقدم الحكم ثم تنزل الآية بوفقه وجنح آخرون الى الترجيح فقالوا يرجح حديث ابن مسعود بانه حكمي لفظ النبي ﷺ بخلاف زيد بن أرقم فحكمه وقال آخرون انما اراد ابن مسعود رجوعه الثاني وقد ورد انه قدم المدينة والنبي ﷺ يتجهز الى بدر وفي مستدرك الحاكم من طريق أبي اسحق عن عبدالله بن عتبة بن مسعود عن ابن مسعود قال بعثنا رسول الله ﷺ الى التجاشي ثمانين رجلا فذكر الحديث بطوله وفي آخره فتعجل عبدالله بن مسعود فشهد بدرا وفي السير لابن اسحق ان المسلمين بالحشة لما بلغهم ان النبي ﷺ هاجر الى المدينة رجع معهم الى مكة ثلاثة وثلاثون رجلا فمات منهم رجلان بمكة وحس منهم سبعة وتوجه الى المدينة أربعة وعشر ورجلا فشهدوا بدرا فلي هذا كان ابن مسعود من هؤلاء فظهر ان اجتماعه بالنبي ﷺ بعد رجوعه كان بالمدينة والى هذا الجمع نحو الخطابي ولم يقف من تعقب كلامه على مستنده وبقوي هذا الجمع رواية كلثوم المتقدمة فانها ظاهرة في ان كلام ابن مسعود وزيد بن أرقم حكمي ان النسخ قوله تعالى وقوموا لله قانتين واما قول ابن حبان كان نسخ الكلام بمكة قبل الهجرة بثلاث سنين قال ومعني قول زيد بن أرقم كنا تكلم اي كان قومي يتكلمون لان قومه كانوا يصلون قبل الهجرة مع مصعب بن عمير الذي كان يعلمهم القرآن فلما نسخ تحريم الكلام بمكة بلغ ذلك أهل المدينة فتركوه فهو متعقب بان الآية مدنية باتفاق وان اسلام الانصار وتوجه مصعب بن عمير اليهم انما كان قبل الهجرة بسنة واحدة وبان في حديث زيد بن أرقم كنا تكلم خلف رسول الله ﷺ كذا أخرجه الترمذي فإني ان يكون المراد الانصار الذين كانوا يصلون بالمدينة قبل هجرة النبي ﷺ اليهم وأجاب ابن حبان في موضع آخر بان زيد بن أرقم اراد بقوله كنا تكلم من كان يصلي خلف النبي ﷺ بمكة من المسلمين وهو متعقب أيضا بانهم ما كانوا بمكة مجتمعون الا نادرا وبما روى الطبراني من حديث أبي امامة قال كان الرجل اذا دخل المسجد فوجد من يصلون سأل الذي الى جنبه فيخبره بما فاته فيقضى ثم يدخل معهم حتى جاء معاذ يوما فدخل في الصلاة فذكر الحديث وهذا كان بالمدينة قطعا لان أبا امامة ومعاذ بن جبل انما اسلما بها (قوله حافظوا على الصلوات الآية) كذا في رواية كريمة وساق في رواية أبي ذر وابي الوقت الآية الى آخرها وانتهت رواية الاصيلي الى قوله الوسطي وسأني الكلام علي المراد بالوسطي

فَأَمْرًا بِالسُّكُوتِ بَابٌ مَا يَجُوزُ مِنَ التَّسْبِيحِ وَالْحَمْدِ فِي الصَّلَاةِ لِلرِّجَالِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ
 حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَهْلِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّحُ
 بَيْنَ بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ وَحَاتَتِ الصَّلَاةَ فَجَاءَ يَلَالُ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَقَالَ حَبِيبُ اللَّهِ ﷺ
 قَوْمُ النَّاسِ قَالَ نَسَمُ إِنْ شِئْتُمْ فَأَقَامَ يَلَالُ الصَّلَاةَ فَتَقَدَّمَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَصَلَّى فَجَاءَ النَّبِيُّ
 ﷺ يَمْشِي فِي الصُّفُوفِ يَشْمُو شَقًا حَتَّى قَامَ فِي الصَّفِّ ١ - وَلَمْ يَأْخُذْ النَّاسُ بِالتَّصْفِيحِ : قَالَ سَهْلٌ هَلْ
 تَذَرُونَ مَا التَّصْفِيحُ هُوَ التَّصْفِيقُ . وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَا يَلْتَمِصُ فِي صَلَاتِهِ فَلَمَّا أَكْثَرُوا
 التَّفَتُّ فَإِذَا النَّبِيُّ ﷺ فِي الصَّفِّ فَأَشَارَ إِلَيْهِ مَكَانَكَ فَرَفَعَ أَبُو بَكْرٍ يَدَيْهِ فَحَمِدَ اللَّهَ ثُمَّ رَجَعَ الْقَوْمُ
 وَرَأَهُ وَقَدَّمَ النَّبِيُّ ﷺ فَصَلَّى

وَالْمَقْنُونُ فِي غَيْرِ الْبَقَرَةِ وَحَدِيثُ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ ظَاهِرٌ فِي أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمَقْنُونِ السُّكُوتُ (قوله فامرنا بالسكوت) أي عن
 الكلام المتقدم ذكره لا مطلقاً فإن الصلاة ليس فيها حال سكوت حقيقة قال ابن دقيق العيد ويرجع بمادله عليه لفظ حتى التي
 للناية والقائه التي تشرع بصليل سابق عليها ما يأتي بعدها (فتبينه) زاد مسلم في روايته ونهينا عن الكلام لم يقع في البخاري
 وذكرها صاحب العمدة ولم ينه أحدهم شرأها عليها واستدل بهذه الزيادة على أن الأمر بالشيء ليس بنهي عن
 ضده إذ لو كان كذلك لم يحتاج إلى قوله ونهينا عن الكلام وأوجب بأن دلالة على ضده دلالة التزام ومن ثم وقع الخلاف
 فلهذا ذكر لكونه أصح والله أعلم قال ابن دقيق العيد هذا اللفظ أحد ما يستدل به على النسخ وهو تقدم أحد الحكمين
 على الآخر وليس كقول الراوي هذا منسوخ لأنه بطرقه احتمال أن يكون قوله عن اجتهد وقيل ليس في هذه القصة
 نسخ لأن إباحة الكلام في الصلاة كان بالبراءة الأصلية والحكم المزيل لها ليس نسخاً وأوجب بأن الذي يقع في الصلاة
 ونحوها يمنع أو يباح إذا قرره الشارع كان حكماً شرعياً فإذا ورد ما يخالفه كان ناسخاً وهو كذلك هنا قال ابن دقيق
 العيد وقوله ونهينا عن الكلام يقتضي أن كل شيء يسمى كلاماً فهو منهي عنه محلاً للفظ على عموميه ويحتمل أن تكون
 اللام للعهد الراجع إلى قوله يكلم الرجل منا صاحبه بحاجته وقوله فامرنا بالسكوت أي عما كانوا يفعلونه من ذلك
 (تكيل) أجمعوا على أن الكلام في الصلاة من عالم بالتحريم مأمور مصلحتها أو إقضاء مسلم مبطل لها واختلفوا في
 السامع أو الجاهل فلا يطلها القليل منه عند الجمهور وأبطلها الحنفية مطلقاً كما سيأتي في الكلام على حديث ذي الدين في السهو
 واختلفوا في أشياء أيضاً كن جرى على لسانه بغير قصد أو قصد إصلاح الصلاة لسهو دخل على إمامه أو لا تقاد مسلم
 لتلايق في مهلكة أوقع على إمامه أو سبغ لمن مر به أو رد السلام أو أجاب دعوة أحد والديه أو أكره على الكلام
 أو هرب بقرعة كاعتقت عبد الله في جميع ذلك خلاف محل بسطه كتب الفقه وستأتي الإشارة إلى بعضه
 حيث يحتاج إليه قال ابن التبر في المحاشية الفرق بين قليل الفعل للعائد فلا يطل وبين قليل الكلام إن الفعل
 لا تخلو منه الصلاة غالباً لمصلحتها وتخلو من الكلام الأجنبي غالباً مطرداً والله أعلم * (قوله باب ما يجوز من التسبيح
 والمحمد في الصلاة) قال ابن رشيد أراد إلحاق التسبيح بالمحمد بالذكر لأن الذي في الحديث الذي ساقه ذكر
 التحميد دون التسبيح (قلت) بل الحديث مشتمل عليهما لكنه ساقه هنا مختصراً وقد تقدم في باب من دخل يؤم
 الناس من أبواب الإمامة من طريق مالك عن أبي حازم وفيه فرغ أبو بكر يديه فحمد الله تعالى وفي آخره من
 نابه شيء في صلاته فليسج ويسأني في أو آخر أبواب السهو عن قتيبة عن عبد العزيز بن أبي حازم وفيه هذا (قوله
 للرجال) قال ابن رشيد قيده بالرجال لأن ذلك عند ملا يشرع للنساء وقد أشعر بذلك تبويه بعد حيث قال باب التصفيق

باب مَنْ رَجَعَ الْقَهْقَرَى فِي صَلَاتِهِ أَوْ قَدَّمَ بِأَمْرِ يَنْزِلُ بِهِ رَوَاهُ سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ
حَدَّثَنَا يَشْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ يُوسُفُ قَالَ الزُّهْرِيُّ أَخْبَرَنِي أَنَّهُ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ
 يَتَنَامُ فِي الْقَهْقَرَى يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ وَأَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُصَلِّي يَوْمَ فَتَجَاءُ النَّبِيُّ ﷺ قَدْ كَشَفَ سِتْرَهُ
 حُجْرَةً عَلَيْهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَظَرَّ إِلَيْهِمْ وَهُمْ صُوفٌ فَتَبَسَّمَ بِضَمِّكَ فَكَصَّ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى
 عَقِبِهِ وَعَلَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُرِيدُ أَنْ يَخْرُجَ إِلَى الصَّلَاةِ وَتَمَّ الْمُسْلِمُونَ أَنْ يَتَيَمَّنُوا فِي صَلَاتِهِمْ فَرَحًا
 بِالنَّبِيِّ ﷺ حِينَ رَأَوْهُ فَأَشَارَ بِيَدِهِ أَنْ أَيْمَنُوا ثُمَّ دَخَلَ الْحُجْرَةَ وَأَرَاخِي السُّنْدَ وَتَوَقَّى ذَلِكَ الْيَوْمَ
باب إِذَا دَعَتْ الْأُمُّ وَلَدَهَا فِي الصَّلَاةِ وَقَالَ الْاِثْنُ حَدَّثَنِي جَمْرٌ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرَيْرٍ قَالَ قَالَ
 أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَادَتْ امْرَأَةٌ ابْنَهَا وَهُوَ فِي صَوْمَعَتِهِ قَالَتْ يَا جَرِيحُ . قَالَ
 اللَّهُمَّ أُمِّي وَصَلَاتِي قَالَتْ يَا جَرِيحُ . قَالَ اللَّهُمَّ أُمِّي وَصَلَاتِي . قَالَتْ يَا جَرِيحُ . قَالَ اللَّهُمَّ أُمِّي وَصَلَاتِي .
 قَالَتْ اللَّهُمَّ لَا يَمُوتُ جَرِيحٌ حَتَّى يَنْظُرَ فِي وَجْهِ الْمَيِّمِيسِ وَكَانَتْ تَأْوِي إِلَى صَوْمَعَتِهِ رَاضِعَةً تَرْعَى النَّعْمَ
 فَوَلَدَتْ . فَصَلَّى لَهَا يَمِينُ هَذَا الْوَلَدِ . قَالَتْ مِنْ جَرِيحٍ نَزَلَ مِنْ صَوْمَعَتِهِ قَالَ جَرِيحُ ابْنُ هَذِهِ الَّتِي تَرْعُمُ
 أَنْ وَلَدَ هَالِي قَالَ يَا أَيُّوسُ مِنْ أَيْمُوكَ قَالَ رَأَيْي النَّعْمَ .

عينة وفي الثاني هو الثوري ويحيى شيخ البخاري هو ابن جعفر وكان منع النساء من التسبيح لانهما مأمورة
 بخفض صوتها في الصلاة مطلقا لما ينحني من الاثنان ومنع الرجال من التصفيق لانه من شان النساء وعن
 مالك وغيره في قوله التصفيق للنساء اي هو من شأنهن في غير الصلاة وهو على جهة الذم له ولا ينبغي فعله في
 الصلاة لرجل ولا امرأة وتعقب برواية حماد بن زيد عن أبي حازم في الاحكام بصيغة الامر فليسبح الرجال
 وليصنف النساء فهذا نص يدفع ما تأوله أهل هذه المقالة قال القرطبي القول بمروعية التصفيق للنساء هو الصحيح
 خبرا ونظرا (قوله باب من رجع القهقرى في الصلاة أو تقدم بامر ينزل به رواه سهل بن سعد عن النبي ﷺ)
 يشير بذلك الى حديثه الماضي قريبا فقيه فرغ ابو بكر يديه بحمد الله ثم رجع القهقرى واما قوله او تقدم فهو مأخوذ من
 الحديث أيضا وذلك ان النبي ﷺ وقف في الصف الاول خلف أبي بكر على ارادة الاتهام به فامتنع أبو بكر من ذلك فتقدم
 النبي ﷺ ورجع أبو بكر من موقف الامام الى موقف المأموم ويحتمل أن يكون المراد بحديث سهل ما تقدم في الجمعة من
 صلاته ﷺ على المنبر وتروله القهقرى حتى سجد في أصل المنبر ثم تقدم حتى عاد الى مقامه والله أعلم واستدل به على جواز
 العمل في الصلاة اذا كان يسرا ولم يحصل فيه التوالى (قوله حدثننا بشر بن محمد) هو المروزي وعبد الله هو ابن المبارك ويونس
 هو ابن زيد (قوله قال يونس قال الزهري) أي قال قال يونس وهي تحذف خطا في الاصطلاح لا نطقا (قوله فتجاءم) قال ابن
 التين كذا وقع في الاصل بالالف وحقه أن يكتب بالياء لان عينه مكسورة كوطمهم اتهمي وبقية فوائد المتن تقدمت في
 باب أهل العلم والفضل أحق بالامامة من أبواب الامامة وبأني الكلام عليه مستوفى في أواخر المغازي ان شاء الله
 تعالى (قوله باب اذا دعت الام ولدتها في الصلاة) أي هل يجب اجابتهما أم لا واذا وجبت هل تبطل الصلاة أولا
 في المستثنى خلاف ذلك حذف المصنف جواب الشرط (قوله وقال الليث) وصله الاسماعيلي من طريق عاصم بن
 علي أحد شيوخ البخاري عن الليث مطولا وجعفر هو ابن ربيعة المصري وجريح بيمين مصغر وقوله وفي وجه المياميس
 في رواية أبي ذر وجوه بصيغة الجمع والمياميس جمع مومسة بكسر الميم وهي الزانية قال ابن الجوزي اثبات الياء فيه غلط

بابُ مَسْحِ الْحَصَى فِي الصَّلَاةِ حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ حَدَّثَنَا شَيْبَانُ عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ حَدَّثَنِي مُعَيْقِبٌ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي الرَّجُلِ يُسَوِّي التُّرَابَ حَيْثُ يَسْجُدُ قَالَ إِنْ كُنْتُ فَاعِلًا

والصواب حذفها وخرج على أشباع الكمرة وحكي غيره جوازها قال ابن بطال سب دعاء أخرج على ولدها ان الكلام في الصلاة كان في شرعهم مباحا فلما أثر استمراره في صلاته ومناجاته على اجابتها دعت عليه لتأخيرها حقها انتهى والذي يظهر من ترديده في قوله أي وصلاتي ان الكلام عنده يقطع الصلاة فلذلك لم يجبهما وقد روى الحسن بن سفيان وغيره من طريق الليث عن يزيد بن حوشب عن أبيه قال سمعت رسول الله ﷺ يقول لو كان جريح عالما لعلم ان اجابه الله اولى من عبادة ربه ويزيد هذا مجهول وحوشب بمهملة ثم معجمة وزن جعفر ووم الدماطي فزع انه ذو ظلم والصواب انه غيره لان ذا ظالم لم يسمع من النبي ﷺ وهذا وقع التصريح بسامعه وقوله فيه بابوس موحدين بينهما ألف ساكنة والثانية مضمومة وآخره مهملة قال القزاز هو الصغير وقال ابن بطال الرضيع وهو بوزن جاسوس واختلف هل هو عربي أو معربي وأغرب الداودي الشارح فقال هو اسم ذلك الولد بعينه وفيه نظر وقد قال الشاعر * حنت قلوصي الي بابوسها جزعا * وقال الكرمانى ان صحت الروايتون السين تكون كنية له ويكون معناه بابا الشدة وسيأتي بقية الكلام عليه في ذكر بني اسرائيل * (قوله باب مسح الحصى في الصلاة) قال ابن رشيد ترجم بالحصى والمتن الذي أورده في التراب لينبه على الحاق الحصى بالتراب في الاختصار على التسوية مرة وأشار بذلك أيضا الى ما ورد في بعض طرقه بلنظ الحصى كما أخرجه مسلم من طريق وكيع عن هشام الدستوائي عن يحيى بن أبي كثير بلفظ المسح في المسجد يعني الحصى قال ابن رشيد لما كان في الحديث يعني ولا يدري أي قول الصحابي أو غيره عدل عنها البخاري الى ذكر الرواية التي فيها التراب وقال الكرمانى ترجم بالحصى لان الغالب انه يوجد في التراب فيلزم من تسويته مسح الحصى (قلت) قد أخرجه أبو داود عن مسلم بن إبراهيم عن هشام بلفظ فان كنت لاد فاعلا فواحدة تسوية الحصى وأخرجه الترمذى من طريق الاوزاعي عن يحيى بلفظ سألت النبي ﷺ عن مسح الحصى في الصلاة ففعل البخاري أشار الى هذه الرواية أو الى ما رواه أحمد من حديث حذيفة قال سألت النبي ﷺ عن كل شئ حتى عن مسح الحصى فقال واحدة أو دعه ورواه أصحاب السنن من حديث أبي ذر بلفظ اذا قام أحدكم الى الصلاة فان الرحمة تواجهه فلا يمسح الحصى وقوله اذا قام المراد به الدخول في الصلاة ليوافق حديث الباب فلا يكون منها عن المسح قبل الدخول فيها بل الاولى ان يفعل ذلك حتى لا يشتغل بالله وهو في الصلاة به * تنبيه * التمسك بالحصى وبالتراب خرج للغالب لكونه كان الموجود في فرش المساجد اذ ذلك فلا يدل تعليق الحكم به على تنبيه عن غيره مما يصلى عليه من الرمل والقذى وغير ذلك (قوله حدثنا شيبان) هو ابن عبد الرحمن ويحيى هو ابن أبي كثير (قوله عن أبي سلمة) هو ابن عبد الرحمن وفي رواية الترمذى من طريق الاوزاعي عن يحيى حدثني أبو سلمة ومعيقب بالمهملة وبالقف وأخره موحدة مصغر هو ابن أبي فاطمة الدوسي حليف بني عبد شمس كان من السابقين الاولين وليس له في البخاري الا هذا الحديث الواحد (قوله في الرجل) أي حكم الرجل وذكر للغالب والا فالحكم جار في جميع المكتهين وحكي النووي اتفاق العلماء على كراهة مسح الحصى وغيره في الصلاة وفيه نظر فقد حكي الخطأ في العالم عن مالك انه لم يره بأسا وكان يفعله فكانه لم يلقه الخبر وافرط بعض أهل الظاهر فقال انه حرام اذا زاد على واحدة لظاهر التهيؤ ولم يفرق بين ما اذا تولى أو لا مع انه لم يقل بوجوب الخشوع والذي يظهر ان علة كراهيته المحافظة على الخشوع أو لتلا بكثر العمل في الصلاة لكن حديث أبي ذر المتقدم يدل على أن العلة فيه أن لا يجعل بينه وبين الرحمة التي تواجهه حائلا وروى ابن أبي شيبة عن أبي صالح الدمي ان قال اذا سجدت فلا تمسح الحصى فان كل حصاة تحب أن يسجد عليها فهذا تحليل آخر والله أعلم (قوله حيث يسجد) أي مكان السجود وهل يتناول العضو الساجدا لا يعد ذلك وقد روى ابن أبي شيبة عن أبي الدرداء قال ما أحب ان لي حمر النعم واني مسحت مكان جبينى من الحصى وقال عياض كره السلف مسح الجبهة في الصلاة قبل

فَوَاحِدَةٌ بَابُ بَسْطِ التَّوْبَةِ فِي الصَّلَاةِ لِلشُّجُودِ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَشْرُ حَدَّثَنَا غَالِبٌ عَنْ يَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كُنَّا نُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ فَاذًا لَمْ يَسْتَطِعْ أَحَدُنَا أَنْ يُسَكِّنَ وَجْهَهُ مِنَ الْأَرْضِ بَسْطَ تَوْبَةً فَسَجَّهَ عَلَيْهِ . **بَابُ مَا يَجُوزُ مِنَ الْعَمَلِ فِي الصَّلَاةِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي النَّضْرِ عَنْ أَبِي يَسَافَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ كُنْتُ أَمْسُدُ رِجْلِي فِي قِبْلَةِ النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يُصَلِّي فَاذَا سَجَدَ غَمَزَنِي فَرَفَعْتُهَا فَاذَا قَامَ مَدَدْتُهَا **حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ** حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ صَلَّى صَلَاةً فَقَالَ إِنَّ الشَّيْطَانَ عَرَضَ لِي فَشَدَّ عَلَيَّ لِيَقْطَعَ الصَّلَاةَ عَلَيَّ فَأَمْسَكَنِي اللَّهُ مِنْهُ فَدَعَعْتُهُ وَقَدْ مَمْتُ أَنْ أَوْفِقَهُ إِلَى سَارِيَةٍ حَتَّى تَصِيرُوا فَتَنْظَرُوا إِلَيْهِ فَذَكَرْتُ قَوْلَ سُلَيْمَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ : رَبِّ هَبْ لِي مُلْكًا لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِي . فَرَدَّهُ اللَّهُ خَاسِيًا ثُمَّ قَالَ النَّضَرُ بْنُ شَمِيلٍ فَدَعَعْتُهُ بِالذَّالِ أَيْ خَفَقْتُهُ وَقَدَعْتُهُ مِنْ قَوْلِ اللَّهِ يَوْمَ يَدْعُونَ أَيْ يَدْعُونَ وَالصَّوَابُ فَدَعَعْتُهُ إِلَّا أَنَّهُ كَذَا قَالَ بِتَشْدِيدِ اللَّامِ فِيهِ وَالتَّاءُ **بَابُ إِذَا أَقْلَتِ الدَّابَّةُ فِي الصَّلَاةِ وَقَالَ قَتَادَةُ** إِنْ أَخَذَ تَوْبُهُ يَنْجُو السَّارِقُ وَيَدْعُ الصَّلَاةَ **حَدَّثَنَا آدَمٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ** حَدَّثَنَا الْأَزْرَقِيُّ بْنُ قَيْسٍ**

الانصراف (قلت) وقد تقدم في أوخر صفة الصلاة حكاية استدلال الحميدي لذلك بحديث أبي سعيد في رؤيته الماء والطين في جبهة النبي ﷺ بعد أن انصرف من صلاة الصبح (قوله فواحدة) بالنصب على اضمحار فعل أي فامسح واحدة أو على التعت لمصدر محذوف ويجوز الرفع على اضمحار الخبر أي فواحدة تكفي أو اضمحار المبتدأ أي فامسح ورواية واحدة ووقع في رواية الترمذي أن كنت فاعلا لمرّة واحدة (قوله باب بسط التوب في الصلاة للسجود) هذه الترجمة من جملة العمل اليسر في الصلاة أيضا وهو أن يعتمد القيام التوب على الأرض ليسجد عليه وقد تقدم الكلام عليه في أوائل الصلاة وهدم الخلاف في ذلك وهرقة من فرق بين التوب الذي هو لا يسه أو غير لا يسه (قوله حدثنا بشر) هو ابن للفضل وغالب هو القطان كما وقع في رواية أبي ذر * (قوله باب ما يجوز من العمل في الصلاة) أي غير ما تقدم أو رد فيه حديث عائشة في نومها في قِبْلَةِ النَّبِيِّ ﷺ وغمزها إذا سجد وقد تقدم الكلام عليه في باب الصلاة على الفراش في أوائل الصلاة (قوله حدثنا محمود) هو ابن غيلان وشبابه بمجمة وموحدتين الأولى خفيفة (قوله أن الشيطان عرض) تقدم في باب ربط الترمي في المسجد من أبواب المساجد من وجه آخر عن شعبة بلفظ أن عفرنا من الجن فقلت على وهو ظاهر في أن المراد بالشيطان في هذه الرواية غير ابليس كبير الشياطين (قوله فشدد على) بالمجمة أي حمل (قوله ليقطع) في رواية الحموي والمستمل بخذف اللام (قوله فدعته) يأتي ضبطه بعد (قوله فتظنوا) في رواية الحموي والمستمل أو تنظر واليه بالثبوت وقد تقدم بعض الكلام على هذا الحديث في الباب المذكور ويأتي الكلام على بقيته في أول بدء الخلق إن شاء الله تعالى (قوله قال النضر بن شميل فدعته بالذال) يعني المعجمة وتخفيف العين المهملة أي خفقتة وأما فدعته بالمهملة وتشديد العين فن قوله تعالى يوم يدعون إلى نار جهنم أي يدعون والصواب الأول لأنه يعني شعبة كذا قاله بتشديد العين انتهى وهذا الكلام وقع في رواية كريمة عن الكشيبي وقد أخرجه مسلم من طريق النضر ابن شميل بدون هذه الزيادة وهي في كتاب غريب الحديث للنضر وهو في مروياتنا من طريق أبي داود المصاحفي عن النضر كائنته في حلق التعليل * (قوله باب إذا اقلعت الدابة في الصلاة) أي ماذا يصنع (قوله وقال قتادة الخ)

قَالَ كُنَّا بِالْأَهْوَازِ فَقَاتِلُ الْحُرُورِيَّةَ فَبَيَّنَّا أَنَّا عَلَى جُرْفٍ نَهْرٍ إِذَا رَجُلٌ يُصَلِّي وَإِذَا يَلَامُ دَأْبَتَهُ يَبْدُو
فَعَمَلَتِ الدَّابَّةُ تَنَازِعُهُ وَجَعَلَ يَتَّبِعُهَا قُلَّ شُعْبَةٌ هُوَ أَبُو بَرَزَةَ الْأَسْلَمِيُّ فَعَمِلَ رَجُلٌ مِنَ الْخَوَارِجِ يَقُولُ
اللَّهُمَّ أَفْعَلْ بِهَذَا الشَّيْخِ فَلَمَّا انْصَرَفَ الشَّيْخُ قَالَ إِنِّي سَمِعْتُ قَوْلَكُمْ وَإِنِّي غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ
ﷺ سِتَّ غَزَوَاتٍ أَوْ سَبْعَ غَزَوَاتٍ أَوْ ثَمَانِيَّ وَشَهِدْتُ تَبْسِيرَهُ

وصله عبد الرزاق عن معمر عنه بمعناه وزاد فيرى صبيا على يثر فيتخوف أن يسقط فيها قال ينصرف له (قوله كنا بالأهواز)
بفتح الهمزة وسكون الهاء هي بلدة معروفة بين البصرة وقارس فتحت في خلافة عمر قال في المحكم ليس له واحدة من لفظه
قال أبو عبيدة البكري هي بلد بمجمعها سبع كور فذكرها قال ابن خردادبه هي بلاد واسعة متصلة بالجليل واصحابنا (قوله)
الحرورية) بمهمات أي الخوارج وكان الذي يقاتلهم اذ ذاك المهلب بن أبي صفرة كافي رواية عمرو بن مرزوق عن
شعبة عند الاسماعيلي وذكر عبد بن قدامة الجوهري في كتابه أخبار الخوارج ان ذلك كان في سنة خمس وستين
من الهجرة وكان الخوارج قد حاصروا أهل البصرة مع نافع بن الأزرق حتى قتل وقتل من أمراء البصرة جماعة إلى أن
ولى عبد الله بن الزبير الحارث بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي على البصرة وولى المهلب بن أبي صفرة على قتال
الخوارج وكذا ذكر المبرد في الكامل نحوه وهو يعكر على من أرخ وفاة أبي برزة سنة أربع وستين أو قبلها (قوله على
جرف نهري) هو بضم الجيم والراء بعدها فاء وقد تسكن الراء وهو المسكان الذي اكه السيل وللشعبي بفتح الميملة
وسكون الراء أي جانبه ووقع في رواية حماد بن زيد عن الأزرق في الأدب كنعان على شاطئ نهري قد نضب عنه الماء أي زال
وهو يقوى رواية الكشميني وفي رواية مهدي بن ميمون عن الأزرق عن عبد بن قدامة كنت في ظل قصر مهران
بالأهواز على شاطئ دجيل وعرف بهذا تسمية النهر المذكور وهو بالجيم مصغر (قوله اذا رجل) في رواية الحموي
والكشميني اذ جاءه رجل (قوله قال شعبة هو أبو برزة الاسلمي) أي الرجل المصلي وظاهر ان الأزرق لم يسمه لشعبة
ولكن رواه ابوداود الطيالسي في مسنده عن شعبة فقال في آخره فاذا هو أبو برزة الاسلمي وفي رواية عمرو بن مرزوق
عند الاسماعيلي فجاء أبو برزة وفي رواية حماد في الأدب فجاء أبو برزة الاسلمي على فرس فصلى وخلعها فانتقلت
فاتبعها ورواه عبد الرزاق عن معمر عن الأزرق بن قيس ان ابا برزة الاسلمي مشى إلى دابته وهو في الصلاة الحديث
وبين مهدي بن ميمون في روايته ان تلك الصلاة كانت عملة العصر وفي رواية عمرو بن مرزوق عند الاسماعيلي فضت
الدابة في قلبه فانتقل فأخذها ثم رجع القهقري (قوله فعمل رجل من الخوارج يقول اللهم افعل بهذا الشيخ) في رواية
الطيالسي فاذا بشيخ يصلي قدم على عاتق دابته فجعل يده فنكصت الدابة فنكص معها ومعنار رجل من الخوارج
فجعل يسبه وفي رواية مهدي انه قال الاترى الى هذا الحمار وفي رواية حماد فقال انظروا الى هذا الشيخ ترك صلاته
من أجل فرس (قوله او ثمانيا) كذا للكشميني وفي رواية غيره او ثمانى بغير الف ولا تنوين وقال ابن مالك في
شرح التسهيل الاصل او ثمانى غزوات خذف المضاف وابقى المضاف اليه على حاله وقد رواه عمرو بن مرزوق بلفظ سبع
غزوات بغير شك (قوله وشهدت تبسيره) كذا في جميع الاصول وفي جميع الطرق من التبسير وحكي ابن التين عن الداودي
انه وقع عنده وشهدت تستقر بضم المثناة وسكون المهملة وفتح المثناة وقال معني شهدت تستراي فتحها وكان في زمن عمر
اتمى ولم ار ذلك في شيء من الاصول ومتنضاه ان لا يبقى في القصة شائبة رفع بخلاف الرواية المحفوظة فان فيها إشارة
إلى ان ذلك كان من شأن النبي ﷺ تجوز مثله وزاد عمرو بن مرزوق في آخره قال فقلت للرجل ما رأي الله الا
عزبك شتمت رجلا من أصحاب رسول الله ﷺ وفي رواية مهدي بن ميمون فقلت أسكت فعل الله بك هل تدري من
هذا هو أبو برزة صاحب رسول الله ﷺ ولم أعف في شيء من الطرق على تسمية الرجل المذكور وفي هذا الحديث
من الفوائد جواز حكاية الرجل مناقبه اذا احتاج إلى ذلك ولم يكن في سياق التخر واثار أبو برزة بقوله ورايت تبسيره

وإني إن كنت أن أراجع مع دا بن أبي أحب إلى من أن أدعها ترجع إلى ما لها فيبقى على حدثنا
 محمد بن مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا يونس عن الزهري عن عروة قال قالت عائشة خست الشمس
 فقام النبي ﷺ فقرأ سورة طويلة ثم ركب فأطال ثم رفع رأسه ثم استفتح بسورة أخرى ثم ركب
 حتى قصها وسجدة ثم قل ذلك في الثانية ثم قل إنها آيتان من آيات الله فإذا رأيتم ذلك فصلوا
 حتى يخرج عنكم . لقد رأيته في مقامي هذا كل شيء وعيدته حتى أقدر رأيته أن أخذ قطعا من
 الجنة حين رأيتموني جملة أقدم ولقد رأيته جهنم يحطم بعضها بعضا حين رأيتموني تأخرت ورأيت
 فيها عمرو بن لحي وهو الذي سب السوايب

إلى الرد على من شدد عليه في أن يترك دأبه نذهب ولا يقطع صلاته وفيه حجة للفقهاء في قولهم أن كل شيء يخفى اختلافه
 من متاع وغيره يجوز قطع الصلاة لاجله وقوله ما لها يعني الموضع الذي التفت واعتاده وهذا بناء على غالب أسرارها
 ومن الجائر أن لا ترجع إلى ما لها بل توجه إلى حيث لا يدري بمكانها فيكون فيه تضيق المال المنهي عنه (تنبيه)
 ظاهر سياق هذه القصة أن أبا برزلة لم يقطع صلاته ويؤيده قوله في رواية عمرو بن مرزوق فأخذها ثم رجع القهقرى
 فإنه لو كان قطعها مباحا لكان يرجع مستدرا للقبلة وفي رجوعه القهقرى ما يشعر بأن مشيه إلى قصدها ما كان كثيرا وهو
 مطابق لثاني حديثي الباب لأنه بدل أنه ﷺ تأخر في صلاته وتقدم ولم يقطعها فهو عمل يسير ومشى قليل فليس فيه
 استبطار القبلة فلا يضر وفي مصنف ابن أبي شيبة سئل الحسن عن رجل صلى فأشفق أن يذهب دأبه قال ينصرف قيل
 له أفيم قال إذاولى ظهره القبلة استأثفت وقد اجمع الفقهاء على أن المشى الكثير في الصلاة المقروضة يظلمها فيحمل حديث
 أبي رزة على القليل كما فررناه وقد تقدم أن في بعض طرقه أن الصلاة المذكورة كانت العصر (قوله وإني إن كنت أن أراجع
 مع دا بن أبي أحب إلى من ادعها) قال السهيلي إني وما بعدها اسم مبتدأ وان أراجع اسم مبتدأ من الاسم الأول وأحب خبر عن
 الثاني وخبر كان مخدوف أي إني إن كنت راجعا أحب إلى وقال غيره إن كنت بفتح الهمزة وحذفت اللام وهي مع كنت
 بتقدير كوني وفي موضع البدل من الضمير إني وإن الثانية بالفتح أيضا مصدرة ووقع في رواية حماد فقال أن منزلي
 متراخ أي متباعد فلو صليت وتركته أي الفرس لم أت أهلي إلى الليل أي لبعد المسكان (قوله أخبرنا عبد الله) هو
 ابن المبارك ويونس هو ابن يزيد وقد تقدم ما يتعلق بالكسوف من هذا الحديث من طريق عقيل وغيره عن الزهري
 مستوفى وقوله فلما قضى أي فرغ ولم يرد القضاء الذي هو ضد الاداء (قوله لقد رايت في مقامي هذا كل شيء وعيدته)
 في رواية ابن وهب عن يونس عندهم وعدهم وله في حديث جابر عرض على كل شيء تولجونه (قوله أقدر رأيته)
 كذا للاكثر وللحموى والمستمل لقد رأيته ولمسلم حتى لقد رأيته وهو أوجه (قوله أريد أن أخذ قطعا) في حديث
 جابر حتى تناولت منها قطعا فقصر يدي عنه والقطف بكسر الهمزة وفتح القاف يروونه بالفتح والكسر
 هو الصواب (قوله قطعا من الجنة) يعني عقود عنب كما تقدم في الكسوف من حديث ابن عباس (قوله حين رأيته) في
 جملة أقدم قال الكرماني قال في جهنم حين رأيتموني تأخرت لأن التقدم كاد أن يقع بخلاف التأخر فإنه قد وقع كذا قال
 وقد وقع التصريح بوقوع التقدم والتأخر جميعا في حديث جابر عندهم ولم يلفظه لقد سمع بالنازول لكم حين رأيتموني
 تأخرت تخافة أن يهينني من لفتها وفيه ثم سمع بالجنة وذلك حين رأيتموني تقدمت حتى قمت في مقامي وقد تقدم
 الكلام على فساد هذا الحديث في أبواب الكسوف (قوله ورأيت فيها عمرو بن لحي) باللام والمهملة مصغر وسيأتي
 شرح حاله في أخبار الجاهلية (قوله وهو الذي سب السوايب) جمع سائبة وسيأتي الكلام عليها في تفسير سورة المائدة
 إن شاء الله تعالى وفي هذا الحديث أن المشى القليل لا يطل الصلاة وكذا السير وإن التار والجنة مخلوقان موجودان وغير

باب ما يجوز من البصاق والتفخ في الصلاة ويذكر عن عبد الله بن عمرو ففتح النبي ﷺ في سجوده في كسوف حدثنا ابن حزم حدثنا حماد عن أيوب عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ رأى نخامة في قبة المسجد فتعيط على أهل المسجد وقال إن الله قبل أحدكم إذا كان في صلاته فلا يترقن أو قال لا يتنخعن ثم نزل ففتحها بيده وقال ابن عمر رضي الله عنهما إذا برق أحدكم فليترق على يساره **حدثنا** محمد حدثنا غندر حدثنا شعبة قال سمعت قتادة عن أنس رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال إذا كان أحدكم في الصلاة فإنه يناجي ربه فلا يترقن بين يديه ولا عن يمينه ولكن عن شماله تحت قدمه اليسرى

ذلك من فوائده التي تقدمت مستقصاة في صلاة الكسوف ووجه تعلق الحديث بالترجمة ظاهر من جهة جواز التقدم والتأخر واليسير لأن الذي تفتت دابته يحتاج في حال امساكها إلى التقدم أو التأخر كما وقع لأبي برزة وقد اشترت إلى ذلك في آخر حديثه واغرب الكرماني فقال وجه تعلقه بها أن فيه مذمة تسبب الدواب مطلقا سواء كان في الصلاة أم لا * (قوله باب ما يجوز من البصاق والتفخ في صلاة) وجه التسوية بينهما أنه ربما ظهر من كل منهما حرفان وهما أقل ما يتألف منه الكلام وأشار المصنف إلى أن بعض ذلك يجوز وبعضه لا يجوز فيحمل أنه يرى التفرقة بين ما إذا حصل من كل منهما كلام مفهوم أم لا أو الفرق ما إذا كان حصول ذلك محققا فله بضر والا فلا (قوله ويذكر عن عبد الله بن عمرو) أي ابن العاص (فتح النبي ﷺ في سجوده في كسوف) هذا طرف من حديث أخرجه أحمد ومحمد بن خزيمة والطبري وابن حبان من طريق عطاء بن السائب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو وقال كسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ فقام وقتنا معه الحديث بطوله وفيه وجعل ينفخ في الأرض ويبي وهو ساجد وذلك في الركعة الثانية وانما ذكره البخاري بصيغة التمريض لأن عطاء بن السائب مختلف في الاحتجاج به وقد اخطأ في آخر عمره لكن أخرجه ابن خزيمة من رواية سفيان الثوري عنه وهو ممن سمع منه قبل اختلاطه وابوه وثقه العجلي وابن حبان وليس هو من شرط البخاري ثم أورد البخاري في الباب حديث ابن عمر وحديث أنس في النهي عن البزاق في القبلة فأما حديث ابن عمر قوله فتعيط فيه إن الله قبل أحدكم بكسر القاف وفتح الموحدة أي مواجهه وقد تقدم في باب حكم البزاق باليد من المسجد من أبواب المساجد مع الكلام عليه وزاد في هذه الرواية تعيط على أهل المسجد فيه جواز معاتبة المجموع على الأمر الذي يشكروا أن كان الفعل صدر من بعضهم لأجل التحذير من معاودة ذلك (قوله فلا يترقن أو قال لا يتنخعن) في رواية الاسماعيلي لا يترقن أحدكم بين يديه (قوله فيه وقال ابن عمر رضي الله عنهما إذا برق أحدكم فليترق على يساره) في رواية الكشميهني عن يساره هكذا ذكره موقوف ولم تقدم هذه الزيادة من حديث ابن عمر لكن وقع عند الاسماعيلي من طريق اسحق بن أبي اسرائيل عن حماد بن زيد بلفظ لا يترقن أحدكم بين يديه ولكن ليزق خلفه أو عن شماله أو تحت قدمه فساقه كله معطوفاً بضمة على بعض وقد بينت رواية البخاري أن المرفوع منه انتهى إلى قوله فلا يترقن بين يديه والباقي موقوف وقد أقصر مسلم وأبو داود وغيرهما على المرفوع منه مع أن هذا الموقوف عن ابن عمر قد ثبت مثله من حديث أنس مرفوعاً وقد تقدم الكلام على فوائد الحديث في الباب الذي اشترت إليه قبل وفيما بعده قال ابن بطال وروى عن مالك كراهة التفخ في الصلاة ولا يعطها كما يعطها الكلام وهو قول أبي يوسف وأشهب وأحمد واسحق وفي المدونة التفخ بمزلة الكلام يقطع الصلاة وعن أبي حنيفة ومحمد أن كان يسمع فهو بمزلة الكلام والأنا قال والقول الأول أولى وليس في التفخ من النطق بالمزلة والفاء أكثر مما في البصاق من النطق بالفاء والفاء قال وقد اتفقوا على جواب البصاق في الصلاة فدل على جواز التفخ فيها أيضاً لفرق بينهما ولذلك ذكره البخاري معه في الترجمة انتهى

باب مَنْ صَقَّ جَاهِلًا مِنَ الرِّجَالِ فِي صَلَاتِهِ لَمْ تَقْصُدْ صَلَاتَهُ فِيهِ سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ
باب إِذَا قِيلَ لِلْمُصَلِّي تَقَدَّمَ أَوْ ائْتَمَّرَ فَاتَّقَرَّ فَلَا بَأْسَ

كلامه ولم يذكر قول الشافعية في ذلك والمصحيح عندهم انه ان ظهر من التفتيح أو التتخيم أو البكاء أو الالان أو التأوه أو النفس أو الضحك أو التمتحن حرقان بطلت الصلاة والأفلا قال ابن دقيق العيد ولقائل ان يقول لا يلزم من كون الحرفين جاقف منهما الكلام ان يكون كل حرفين كلاما وان لم يكن كذلك فالأبطال به لا يكون بالنص بل بالقياس فليراع شرطه في مساواة التفرع للأصل قال والأقرب ان ينظر الى مواقع الاجماع والخلاف حيث لا يسمى المفقوظ به كلاما فاجمع على حمايته بالكلام الحق به والأفلا قال ومن ضعيف التعليل قولهم في ابطال الصلاة بالتفتيح بأنه يشبه الكلام فانه مردود بثبوت السنة الصحيحة انه صلى الله عليه وسلم تفتح في الكسوف انتهى واجيب بان تفتحه صلى الله عليه وسلم محمول على انه لم يظهر منه شيء من الحروف ورد بما ثبت في أبي داود وفي حديث عبد الله بن عمرو فان فيه ثم تفتح في آخر سجوده فقال ان اف فصرح بظهور الحرفين وفي الحديث أيضا انه صلى الله عليه وسلم قال وعرضت على النار فجعلت اتهنخ خشية ان يغشاكم حرها والتفتيح لهذا الغرض لا يقع الا بالقصد اليه فانفتح قول من حمله على الغلبة والزيادة المذكورة من رواية حماد بن سلمة عن عطاء وقد سمع منه قبل الاختلاط في قول يحيى بن معين وأبي داود والطحاوي وغيرهم واجاب الخطاطي بان اف لا يكون كلاما حتى يشدد الفاء قال والتفتيح في نسخة لا يخرج الفاصدة من مخرجها وتعقبه ابن الصلاح بأنه لا يستقيم على قول الشافعية ان الحرفين كلام مطلق فهما أو لم يفهما وأشار البيهقي الى ان ذلك من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم ورد بان الخصائص لا تثبت الا بدليل (تنبيهان) الاول نقل ابن المنذر الاجماع على ان الضحك يبطل الصلاة ولم يقده بحرف ولا حرفين وكان الفرق بين الضحك والبكاء ان الضحك يهتك حرمة الصلاة بخلاف البكاء ونحوه ومن ثم قال الحنفية وغيرهم ان كان البكاء من أجل الخوف من الله تعالى لا يبطل به الصلاة مطلقا (الثاني) ورد في كراهة التفتيح في الصلاة حديث مرفوع أخرجه الترمذي من حديث أم سلمة قالت رآني النبي صلى الله عليه وسلم غلاما لنا يقال له أفلح اذا سجد تفتح فقال يا أفلح ترب وجهك رواه الترمذي وقال ضعيف الاسناد (قلت) ولو صح لم يكن فيه حجة على ابطال الصلاة بالتفتيح لانه لم يأمره باعادة الصلاة وانما استفاد من قوله ترب وجهك استحباب السجود على الارض فهو نحو النبي عن مسح الحصى وفي الباب عن أبي هريرة في الاوسط للطبراني وعن زيد بن ثابت عند البيهقي وعن أنس وبريدة عند البزار واسانيد الجميع ضعيفة جدا وثبت كراهة التفتيح عن ابن عباس كما رواه ابن أبي شيبه والرخصة فيه عن قدامة ابن عبد الله أخرجه البيهقي * (قوله باب من صقق جاهلا من الرجال في صلاته لم تقصد صلاته) فيه سهل بن سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم يشير بذلك الى حديثه الاتي بعد باين لكنه بلفظ ما لم يكن حين نأبكم شيء في الصلاة اخذتم بالتصفيح وسيأتي في آخر باب من أبواب السهو بلفظ التصفيح ومناسيته للترجمة من جهة انه لم يأمرهم بالأعادة * (قوله باب اذا قيل للمصلي تقدم أو انتظر فانتظر فلا بأس) قال الاسماعيل كانه ظن المخاطبة للنساء وقعت بذلك وهن في الصلاة وليس كاطن بل هوشى قيل لمن قيل ان يدخلن في الصلاة انتهى والجواب عن البخاري انه لم يصرح بكون ذلك قيل لهن وهن داخل الصلاة بل مقصوده بحمل بقوله ذلك لمن داخل الصلاة أو خارجها والذي يظهر ان النبي صلى الله عليه وسلم وصاهن بنفسه أو بغيره بالانتظار المذكور قبل ان يدخلن في الصلاة ليدخلن فيها على علم ويحصل المقصود من حيث انتظارهن الذي اصرن به فان فيه احتظارهن الرجال ومن لازمه تقدم الرجال عليهن ومحصل مراد البخاري أن الانتظار ان كان شرعا جازيا والأفلا قال ابن بطال قوله تقدم أى قبل رفيقك وقوله انتظر أى تأخر عنه واستنبط ذلك من قوله للنساء لا ترفعن رؤسكن حتى يستوى الرجال جلوسا يقتضى امتثال ذلك تقدم الرجال عليهن وتأخرهن عنهم وفيه من الفقه جواز وقوع فعل المأموم بعد الامام وجواز سبق المأمومين بعضهم بعضا في الافعال وجوزالتربص في اثناء الصلاة لحق الغير ولغير مقصود الصلاة ويستفاد منه جواز انتظار الامام في الركوع لمن يدرك الركعة وفي التشهد لمن يدرك الجماعة وفرع ابن المنير على انه قيل ذلك للنساء

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كَانَ النَّاسُ يَمْلَأُونَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَمِنْ عَائِدُوا زُرَيْمٍ مِنَ الصُّغَرِ عَلَى رِقَابِهِمْ . قِيلَ لِلنِّسَاءِ لَا تَرْتَمْنَ رُؤُوسَكُمْ حَتَّى يَسْتَوِيَ الرَّجُلُ جُلُوسًا **بَابُ لَا يَرُدُّ السَّلَامَ فِي الصَّلَاةِ حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا ابْنُ فَضَالٍ عَنِ الْأَعْمَشِيِّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ كُنْتُ أَسْلَمُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ فَيَرُدُّ عَلَيَّ فَلَمَّا رَجَعْنَا سَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيَّ وَقَالَ إِنَّ فِي الصَّلَاةِ شُغْلًا **حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ** حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ حَدَّثَنَا كَثِيرُ بْنُ شَيْظَرٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَاجَةٍ لَهُ فَأَنْطَلَقْتُ ثُمَّ رَجَعْتُ وَقَدْ قَضَيْتُهَا فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيَّ فَوَقَعَ فِي قَلْبِي مَا اللَّهُ أَعْلَمُ بِهِ هَلَلْتُ فِي نَفْسِي لَمَلَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَجَدَّ عَلَيَّ أَنِّي أَبْطَأْتُ عَلَيْهِ ثُمَّ سَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيَّ فَوَقَعَ فِي قَلْبِي أَشَدُّ مِنَ الْمَرَّةِ الْأُولَى ثُمَّ سَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَرَدَّ عَلَيَّ فَقَالَ إِنَّمَا مَنَعَنِي أَنْ أَرُدَّ عَلَيْكَ أَنِّي كُنْتُ أَصْلَى وَكَانَ عَلَيَّ رَاحِلَةٌ مَتَوَجِّهًا إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ **بَابُ رَفْعِ الْأَيْدِي فِي الصَّلَاةِ لَا مَرَّ يَنْزِلُ بِهِ حَدَّثَنَا** قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ بَلَغَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّ بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ يَقْبَاهُ كَانَ بَيْنَهُمْ شَيْءٌ فَخَرَجَ يُصَلِّحُ بَيْنَهُمْ فِي أَنْاسٍ مِنْ أَصْحَابِهِ فَحَبِيسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

داخل الصلاة فقال فيه جواز اصفا المصل في الصلاة لمن مخاطبه المخاطبة الخفيفة (قوله حدثنا محمد بن كثير) هو البعدي النصري ولم يخرج البخاري للكوفي ولا الشامي ولا اللصغاني شيئا وسفيان هو الثوري وقد تقدم الكلام على المتن في أوائل كتاب الصلاة * (قوله باب لا يرد السلام في الصلاة) أي باللفظ المتعارف لأنه خطاب آدمي واختلف فيما أذاره بلفظ الدعاء كان يقول اللهم اجعل علي من سلم على السلام ثم أورد المصنف حديث عبد الله وهو ابن مسعود في ذلك وقد تقدم قريبا في باب ما ينهى عنه من الكلام في الصلاة ثم أورد حديث جابر وهو دال على أن المتنع الرد باللفظ (قوله شظير) بكسر المعجمة وسكون النون جدها ظاء معجمة مكسورة وهو علم على والكثير وهو في اللغة السيل الخلق (قوله بعثني النبي ﷺ في حاجة) بين مسلم من طريق أبي الزبير عن جابر أن ذلك كان في غزوة بني المصطلق (قوله فلم يرد علي) في رواية مسلم المذكورة فقال لي يده هكذا وفي رواية أخرى فأشار إلي فيجعل قوله في حديث الباب فلم يرد علي أي باللفظ وكان جابر لم يعرف أولًا أن المراد بالإشارة الرد عليه فذلك قال وقوع في قلبي ما الله أعلم به أي من الحزن وكأنه بهم ذلك اشعارًا بأنه لا يدخل من شدته تحت العبارة (قوله وجد) بفتح أوله والجمع أي غضب (قوله اني أبطأت) في رواية الكشميهني اني أبطأت بنون خفيفة (قوله سلمت عليه فرد علي) أي بعد أن فرغ من صلاته (قوله وقال ما منعتي أن ارد عليك) أي السلام (الا اني كنت أصلي) ولمسلم فرجعت وهو يصلي على راحلته ووجهه على غير القبلة وفي هذا الحديث من القوائد غير ما تقدم كراهة ابتداء السلام على المصلي لكونه ربما شغل بذلك ففكر واستدعي منه الرد وهو ممنوع منه بذلك قال جابر راوى الحديث وكرهه عطاء والشعي ومالك في رواية ابن وهب وقال في المدونة لا يكره وبه قال أحدوا الجمهور وقالوا يرد إذا فرغ من الصلاة أو وهو قبلي بالإشارة وسيأتي اختلافهم في الإشارة في أواخر أبواب سجود السهو (قوله باب يرفع الأيدي في الصلاة لا يمر ينزل به) ذكر فيه

وحانت الصلاة. فجاء يلاكل إلى أبي بكر رضي الله عنهما فقال يا أبا بكر إن رسول الله ﷺ قد
 حيس وقد حانت الصلاة فهل لك أن تؤم الناس قال نعم إن شئت فأقم يلاكل الصلاة وتقدم أبو بكر
 رضي الله عنه فكبر للناس وجاء رسول الله ﷺ يمشي في الصفوف يشقها شقا حتى قام من الصف فأخذ
 الناس في التصفيح * قال سهل التصفيح هو التصفيق. قال وكان أبو بكر رضي الله عنه لا يلبث في
 في صلاته. فلما أوتر الناس التفت فإذا رسول الله ﷺ فأشار إليه بأمره أن يصلي فرجع أبو بكر
 رضي الله عنه يده فحمد الله ثم رجع القهقري وراه حتى قام في الصف وتقدم رسول الله ﷺ فصلّى
 قناس فلما فرغ أقبل على الناس. فقال يا أيها الناس ما لكم حين نأبكم شيء في الصلاة أخذتم
 بالتصفيح. إنما التصفيح للنساء من نأب شيء في صلاته فليقل سبحان الله ثم التفت إلى أبي بكر
 رضي الله عنه فقال يا أبا بكر ما منك أن تصلي للناس حيث أشرت إليك قال أبو بكر ما كان ينبغي
 لأبي فحافة أن يصلي بين يدي رسول الله ﷺ **باب الخصر في الصلاة حدثنا أبو النعمان**
حدثنا حماد عن أيوب عن محمد عن أبي هريرة رضي الله عنه قال نهي عن الخصر في الصلاة وقال
هشام وأبو هلال عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ حدثنا عمرو بن
يحيى حدثنا هشام حدثنا محمد عن أبي هريرة رضي الله عنه قال نهي أن يصلي الرجل مختصرا

حديث سهل بن سعد من رواية عبد العزيز عن أبي حازم وعبد العزيز هذا هو ابن أبي حازم (قوله وحانت
 الصلاة) الواو فيه حالية وفي رواية الكشميني وقد حانت الصلاة (قوله ان شئت) في رواية الحموي ان
 شئت (قوله من الصف) في رواية الكشميني في الصف (قوله فرغ أبو بكر يده) في رواية الكشميني يده
 بالتحية وهذا موضع التجموع يؤخذ منه ان رفع اليدين للدعاء ونحوه في الصلاة لا يطلها ولو كان في غير موضع
 الرفع لانهية استسلام وخضوع وقد اقر النبي ﷺ ابا بكر على ذلك (قوله حيث أشرت عليك) وفي رواية
 الكشميني حين أشرت اليك وقد تقدم الكلام على فوائده كما أشرت اليه قريبا (قوله باب الخصر في الصلاة) يفتح
 المعجمة وسكون المهملة أي حكم الخصر والمراد وضع اليدين عليه في الصلاة (قوله حدثنا حماد) هو ابن زيد ومحمد بن
 سيرين (قوله نهي) بضم النون على البناء للمجهول وفاعل ذلك النبي ﷺ كما في رواية هشام (قوله وقال هشام)
 يعني ابن حسان (وأبو هلال) يعني الرازي (عن ابن سيرين الخ) امارا رواية هشام وهو ابن حسان فوصلها المؤلف في
 الباب لكن وقع في رواية أبي ذر عن الحموي والمستعمل نهي على البناء للفاعل ولم يسمه وسماه الكشميني في روايته
 وقد رواه مسلم والترمذي من طريق أبي أسامة عن هشام بلفظ نهي النبي ﷺ أن يصلي الرجل مختصرا وكذا رواه
 أبو داود من طريق محمد بن سلمة عن هشام كذلك ولفظ عن الخصر في الصلاة ومارا رواية أبي هلال فوصلها الدار
 قطني في الافراد من طريق عمرو بن مَرْزُوق عنه بلفظ عن الاختصار في الصلاة (قوله نهي) بالضم على البناء للمفعول
 وفي رواية الكشميني نهي النبي ﷺ (قوله مختصرا) في رواية الكشميني مختصرا بتشديد الصاد وللنساء مختصرا
 بزيادة التثنية وللرجال على من طريق سلمان بن حرب حدثنا حماد بن زيد قال قيل لا يوجب ان هشاما ما روى عن محمد بن
 أن هريرة قال نهي عن الاختصار في الصلاة فقال إنما قال التخصر وكان سبب انكار أيوب لفظ الاختصار لكونه

باب تذكّر الرجل الشيء في الصلاة وقال عمر رضي الله عنه إني لأجهز جيشي وأنا في الصلاة حدثنا إسحاق بن منصور حدثنا روح حدثنا عمر هو ابن سعيد قال أخبرني بن أبي مليكة عن عتبة ابن

يفهم معنى آخر غير الاختصار كما سيأتي وقد فسرّه ابن أبي شيبة عن أنسامة بالسند المذكور فقال فيه قال ابن سيرين هو أن يضع يده على خصره وهو يصلي وبذلك جزم أبي داود وقوله الترمذي عن بعض أهل العلم وهذا هو المشهور من تفسيره وحكي الهروي في التبيين أن المراد بالاختصار قراءة آية وآيتين من آخر السورة وقيل إن يحذف الطمأنينة وهذان القولان وإن كان أحدهما من الاختصار ممكناً لكن رواية الاختصار والحصر تأييدها وقيل الاختصار أن يحذف الآية التي فيها السجدة إذا صر بها في قرأته حتى لا يسجد في الصلاة لتلاوتها حكاه الغزالي وحكي الخطابي أن معناه أن يمسك بيده مخصرة أي عصا يتوكأ عليها في الصلاة وأنكره ابن العربي في شرح الترمذي فأبلغ ويؤيد الأول ما روي أبو داود والنسائي من طريق سعيد بن زياد قال صليت إلى جنب عمر فوضعت يدي على خصرتي فلما صلي قال هذا الصلب في الصلاة وكان رسول الله ﷺ ينهي عنه واختلف في حكمة النهي عن ذلك فقيل لأن الجليس ابيض متخصراً أخرجه ابن أبي شيبة من طريق حميد بن هلال موقوفاً وقيل لأن اليهود تكثرون فعله فنهي عنه كراهة للتشبه بهم أخرجه المصنف في ذكر بني إسرائيل عن عائشة زاد ابن أبي شيبة فيه في الصلاة وفي رواية له لا تشبهوا باليهود وقيل لأنه راحة أهل النار أخرجه ابن أبي شيبة أيضاً عن مجاهد قال وضع اليد على الحرقاء استراحة أهل النار وقيل لأنها صفة الراجزين ينشد رواه سعيد بن منصور من طريق قيس بن عباد بسند أحسن وقيل لأنه فعل التكبرين حكاه المذهب وقيل لأنه فعل أهل المصائب حكاه الخطابي وقول عائشة أعلى ما ورد في ذلك ولا منافاة بين الجمع (تنبيه) وقع في نسخة الصنف في باب الحصر في الصلاة وروى أنه استراحة أهل النار وما لطن أن قوله روى إلخ إلا من كلام البخاري وقد ذكرت من رواه وبلغ الحمد والله أعلم * (قوله باب تذكّر الرجل الشيء في الصلاة) الشيء بالنصب على المقولية والتقييد بالرجل لا مفهوم له لأن بقية المكلفين في حكم ذلك سواء قال المذهب التفكير أمر غالب لا يمكن الاحتراز منه في الصلاة ولا في غيرها لما جعل الله للشيطان من السبيل على الإنسان ولكن يفرق الحال في ذلك فإن كان في أمر الآخرة والدين كان أخف بما يكون في أمر الدنيا (قوله وقال عمراني لأجهز جيشي وأنا في الصلاة) وصله ابن أبي شيبة بسند صحيح عن أبي عثمان النهدي عنه بهذا سواء قال ابن التين إنما هذا فيما يقل فيه التفكير كأن يقول أجهز فلاناً أقدم فلاناً أخرجه من المدد كذا وكذا فيأتي على ما يريد في أقل شيء من الصلوة فلما انبتايع التفكير ويكثر حتى لا يدري كم صلي فهذا اللاه في صلاته فيجب عليه الإعادة انتهى وليس هذا الإطلاق على وجهه وقد جاء عن عمر ما ياباه فروى ابن أبي شيبة من طريق عروة بن الزبير قال قال عمراني لأحسب جزيرة البحرين وأنا في الصلاة وروى صالح بن حمد خبيل في كتاب المسائل عن أبيه من طريق همام بن الحرث أن عمر صلي المغرب فلم يقرأ فلما انصرف قالوا يا أمير المؤمنين أنك لم تقرأ فقال إني حدثت نفسي وأنا في الصلاة غير جهزتها من المدينة حتى دخلت الشام ثم أعاد وأعاد القراءة ومن طريق عياض الأشعري قال صلي عمر المغرب فلم يقرأ فقال له أبو موسى أنك لم تقرأ فأقبل على عبد الرحمن بن عوف فقال صدق فأعاد فلما فرغ قال لأصلاة ليست فيها قراءة إنما شغلني غير جهزتها إلى الشام فجعلت أتفكر فيها وهذا يدل على أنه إنما أعاد لترك القراءة لا لكونه كان مستغرقاً في الصلوة ويؤيده ما روي الطحاوي من طريق ضميم بن حوش عن عبد الرحمن بن حنظلة بن الراهب أن عمر صلي المغرب فلم يقرأ في الركعة الأولى فلما كانت الثانية قرأ بفاتحة الكتاب مرتين فلما فرغ وسلم سجد سجدة السهو ورجال هذه الآثار ثقات وهي مجعولة على أحوال مختلفة والآخر كأنه مذهب لعمر ولهذا المسئلة الثقات إلى مسئلة الخشوع في الصلاة وقد تقدم البحث فيه في مكانه (قوله حدثنا روح) هو ابن عبادة وعمر بن سعيد هو ابن أبي حسين المكي وقد تقدم هذا الحديث وشي من فوائده

الْحَارِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْمَصْرَ فَلَمَّا سَلَّمَ قَامَ سَرِيحًا دَخَلَ عَلَى بَعْضِ نِسَائِهِ ثُمَّ خَرَجَ وَرَأَى مَا فِي وَجْهِهِ فَقَوْمٌ مِنْ تَصْغِيمٍ لِسُرْعَتِهِ : قَالَ ذَكَرْتُ وَأَنَا فِي الصَّلَاةِ نَبْرًا عِنْدَنَا فَكَّرْتُ أَنْ يُجِئَ أَوْيَيْتَ عِنْدَنَا فَمَرْتُ بِتَسْمِيَةِ حَدَّثَنَا بِحُكْمٍ حَدَّثَنَا الْإِيْثُ عَنْ جَعْفَرٍ عَنِ الْأَعْرَجِ قَالَ قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَدْنُ بِالصَّلَاةِ أَذْبَرَ الشَّيْطَانُ لَهُ ضُرَاطٌ حَتَّى لَا يَسْمَعَ النَّاذِينَ فَإِذَا سَكَتَ الْمُؤَدِّنُ أَقْبَلَ فَإِذَا ثَوَّبَ أَذْبَرَ فَإِذَا سَكَتَ أَقْبَلَ فَلَا يَزَالُ يَلْمُزُ يَقُولُ لَهُ أَذْكَرُ مَا لَمْ يَكُنْ يَذْكُرُ حَتَّى لَا يَذْكُرَ كَيْفَ صَلَّى * قَالَ أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِذَا قَعَلَ أَحَدُكُمْ ذَلِكَ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ قَاعِدٌ وَمَعَهُ أَبُو سَلَمَةَ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا غُنَابُ بْنُ عُمَرَ قَالَ أَخْبَرَنِي أَنَّ أَبِي ذُئِبَ عَنْ سَعِيدِ الْمُبَرِّقِيِّ قَالَ قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ النَّاسُ أَكْثَرَ أَبُو هُرَيْرَةَ فَلَقِيتُ رَجُلًا فَقُلْتُ بِمَا قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

فِي أَوَاخِرِ الصَّلَاةِ وَهُوَ ظَاهِرٌ بِمَا رَجَحَ لَهُ لِأَنَّهُ ﷺ تَفَكَّرَ فِي أَمْرِ التَّبَرُّكِ كَوْرُثُ ثُمَّ يَسُدُّ الصَّلَاةَ (قوله عن جعفر) هو ابن ربيعة المصري وقد تقدم الكلام على المتن في أوائل أبواب الأذان مستوفي وشاهد الترجمة قوله حتى لا يذكري كم صلى فانه يدل على ان التذكر لا يندفع في صحة الصلاة ما لم يترك شيئا من أركانها (قوله قال أبو سلمة بن عبد الرحمن اذا فعل أحدكم ذلك فليسجد سجدتين وهو قاعد وسمعه أبو سلمة من أبي هريرة) هذا التعليق طرف من الحديث الذي قبله في رواية أبي سلمة كاسياني في خامس ترجمة من أبواب السهو لكنه من رواية يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة وزينب تادري الى الذين من سياق المصنف ان هذه الزيادة من رواية جعفر بن ربيعة عن أبي سلمة وليس كذلك وسيأتي في سادس ترجمة أيضا من طريق الزهري عن أبي سلمة لكن باختصار ذكر الأذان وهو من طريق هذين عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعا بخلاف ما يرويه سافه هنا وسيأتي الكلام عليه ان شاء الله تعالى هناك (قوله قال أبو هريرة) في رواية الاسماعيلي عن أبي هريرة (قوله يقول الناس أكثر أبو هريرة) أخرجه البيهقي في المدخل من طريق أبي مصعب عن عبد بن ابراهيم بن دينار عن ابن أبي ذئب بلفظ ان الناس قالوا قد أكثر أبو هريرة من الحديث عن رسول الله ﷺ واني كنت أزمه لشعب بطني فلقيت رجلا فقلت له بأى سورة فذكر الحديث وقال في آخره أخرجه البخاري عن أبي مصعب انتهى ولم أر هذه الطريق في صحيح البخاري وكان البيهقي تبع أطراف خلف فانه ذكرها وقد قال ابن عساكر لم أجدها ولا ذكرها أبو مسعود انتهى ثم وجدت في مناقب جعفر صدر هذا الحديث لكن قال بسننوه لشعب بطني حين لا أكل الخمر ولا لبس الحرير فذكر قصة جعفر ابن أبي طالب فلعل البيهقي أراد هذا وكان للقبري وغيره من رواه كان يحدث به تاما تارة ومختصرا أخرى وقد وقع عند الاسماعيلي من طريق ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب في أول هذا الحديث حفظت من رسول الله ﷺ وعادين الحديث وفيه ان الناس قالوا أكثر أبو هريرة فذكره وقوله حفظت الخ تقدم في العلم مع الكلام عليه وتقدم في العلم أيضا من طريق الاعرج عن أبي هريرة ان الناس يقولون أكثر أبي هريرة والله لولا آياتنا في كتاب الله تعالى ما حدثت الحديث وسيأتي في أوائل البيوع من طريق سعيد بن المسيب وأبي سلمة عن أبي هريرة قال انكم تقولون ان أبا هريرة أكثر الحديث وفيه الإشارة الى سبب كثاره وان المهاجرين والانصار كانوا يشغلهم المعاش وهذا يدل على انه كان يقول هذه المقالة امام ما يريد ان يحدث به مما يدل على صحة كثاره وعلى السبب في ذلك وعلى سبب استمراره على التحديث (قوله فلقيت رجلا) لم أقف على تسميته ولا على تسمية السورة وقوله بم بكسر

الْبَارِحَةِ فِي التَّمَنَةِ قَالَا لَا أَذْرِي قُلْتُ لَمْ تَشْهَدَا قَالَا بَلَى قُلْتُ لَكِنْ أَنَا أَذْرِي قَرَأَ
سُورَةَ كَذًّا وَكَذَا .

﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾

بابُ ماجاء في السهو إِذَا قَامَ مِنْ رَكَعَتِي الْفَرِيضَةِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا
مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُحَيْنَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ
قَالَ صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَكَعَتَيْنِ مِنْ بَعْضِ الصَّلَوَاتِ ثُمَّ قَامَ فَلَمْ يَجْلِسْ فَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ

الموحدة بغفر الف لا بن ذر وهو المعروف وللا كثر باتيات الالف وهو قليل أى بأى شيء (قوله البارحة) أى
أقرب ليلة مضت وفى هذه القصة إشارة الى سبب ا كثر أبى هريرة وشدة اتقانه وضبطه بخلاف غيره
وشاهد الترجمة دلالة الحديث على عدم ضبط ذلك الرجل كأنه اشتغل بغير أمر الصلاة حتى نسي السورة التي قرئت
أودلته على ضبط أبى هريرة كأنه شغل فكره بأفعال الصلاة حتى ضبطها واتقنها كذا ذكر الكرماني هذين الاحتمالين
وبالاول جزم غيره والله أعلم ﴿ خاتمة ﴾ اشتملت ابواب العمل فى الصلاة من الاحاديث المرفوعة على اثنين وثلاثين
حديثا المعلق من ذلك ستة والبقية موصولة المكررتها فيها وفيما مضى ثلاثة وعشرون حديثا والبقية خالصة واقفه
مسلم على تخريجها سوى حديث أبى هريرة فى قصة انقلاب دابته وحديث عبد الله بن عمر والمعلق فى التلغف فى السجود
وحديث أبى هريرة فى التخصر وحديثه فى القراءة فى التمنة وفيه من الآثار عن الصحابة وغيرهم ستة آثار والله أعلم

﴿ قَوْلُهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾

﴿ باب ماجاء فى السهو اذا قام من ركعتي الفريضة ﴾ وللكشميني والاصيلي وأبى الوقت ركعتي الفرض وسقط لفظ
باب من رواية أبى ذر السهو الغفلة من الشيء . وذهاب القلب الى غيره وفرق بعضهم بين السهو والنسيان وليس بشيء .
واختلف فى حكمه فقال الشافعية مسنون كله وعن المالكية السجود للنقص واجب دون الزيادة وعن الحنابلة التفصيل
بين الواجبات غير الاركان فيجب تركها سهواً بين السنن القولية فلا يجب . وكذا يجب اذا سها بزيادة فعل أو قول
يطلها عمده وعن الحنفية واجب كله وحجتهم قوله فى حديث ابن مسعود المأخوذ فى ابواب القبلة ثم يسجد سجدين
ومثله لمسلم من حديث أبى سعيد والامر للوجوب وقد ثبت من فعله ﷺ واقفاله فى الصلاة محمولة على البيان وبيان
الواجب واجب ولا سيما مع قوله صلوا كما راىتمون فى اصلى (قوله عن عبد الرحمن الاعرج) كذا فى رواية كريمة ولم يسم
فى رواية الباقي (قوله عن عبد الله بن بحينة) تقدم فى التشهد ان بحينة اسم امه او ام أبيه وعلى هذا فينبى ان يكتب
ابن بحينة بألف (قوله صلى لنا) أى بنا اولاً جلنا وقد تقدم فى ابواب التشهد من رواية شعيب عن ابن شهاب بلقط
صلى بهم . ويأتى فى الايمان والنذور من رواية ابن أبى ذئب عن ابن شهاب بلقط صلى بنا (قوله من بعض الصلوات)
بين فى الرواية التى تليها أنها الظاهر (قوله ثم قام) زاد الضحاك بن عثمان عن الاعرج فسبحوا به فمضى حتى فرغ من صلاته
أخرجه ابن خزيمة وفى حديث معاوية عند النسائى وعقبة بن عامر عند الحارث بن عيسى عن عبد الله بن مسعود عن ابن عمر
فلما قضى صلاته (أى فرغ منها كذا وما مالك عن شيخه وقد استدلل به لمن زعم ان السلام ليس من الصلاة حتى لو أحدث
بعد أن جلس وقبل أن يسلم تمت صلاته وهو قول بعض الصحابة والتابعين وبه قال أبو حنيفة وعقبة بن السلام لما كان
للتحليل من الصلاة كان المصلي اذا انتهى اليه كمن فرغ من صلاته ويدل على ذلك قوله فى رواية ابن ماجه من طريق جماعة
من الثقات عن يحيى بن سعيد عن الاعرج حتى اذا فرغ من الصلاة الا أن يسلم فدل على أن بعض الرواة حذف الاستثناء

وَنَظَرْنَا تَكْبِيرَهُ كَبِيرَ قَبْلِ التَّسْلِيمِ فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ ثُمَّ سَلَّمَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ
ابْنُ يُرَيْمُ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُحَيْنَةَ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَامَ مِنْ اثْنَتَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ لَمْ يَجْلِسْ بَيْنَهُمَا فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ سَجَدَ
سَجْدَتَيْنِ . ثُمَّ سَلَّمَ بِذَلِكَ بَابٌ إِذَا صَلَّى حَتَّى حَدَّثَنَا شُعْبَةُ

لَوْضُوحُهُ وَازِيَادَةُ مِنَ الْحَافِظِ مَقْبُولَةٌ (قوله ونظرنا تسليمه) أى انظرنا وتقدم في رواية شعيب بلفظ واظفر الناس
تسليمه وفي هذا الجملة رد على من زعم أنه ﷺ سجد في قصة ابن بحينة قبل السلام سهواً أو أن المراد بالسجدتين سجدة
الصلاة أو لئلا يرد بالسليم التسليم الثانية ولا يخفى ضعف ذلك وبهذه (قوله قبل التسليم فسجد سجدتين) فيه مشروعية
سجود السهو انه سجدتان فلو اقتصر على سجدة واحدة ساهيا لم يلزمه شيء أو ما دما بطلت صلاته لانه تعدد الاتيان
بسجدة زائدة ليست مشروعة وانه يكبرها كما يكبر في غيرها من السجود وفي رواية الليث عن ابن شهاب كما سيأتي
بعد ثلاثة أبواب يكبر في كل سجدة وفي رواية الأوزاعي فكبر ثم سجد ثم كبر فرفع رأسه ثم كبر فسجد ثم كبر فرفع رأسه ثم
سلم أخرجه ابن ماجه ونحوه وفي رواية ابن جريج كما سيأتي يانه تعقب حديث الليث واستدل به على مشروعية التكبير
فيهما والجهر به كافي الصلاة وان بينهما جلسة فاصلة واستدل به بعض الشافعية على الاكتفاء بالسجدتين للسهو في
الصلاة ولونكر من جهة ان الذي فات في هذه القصة الجلوس والتشهد فيه وكل منهما لو ساهى المصلي عنه على أقراده
سجد لاجله ولم يقل أنه ﷺ سجد في هذه الحالة غير سجدتين وتعقب بأنه يبنى على ثبوت مشروعية السجود لترك
ما ذكر ولم يستدلوا على مشروعية ذلك بخبر هذا الحديث فيستلزم اثبات الشيء بنفسه وفيه ما فيه وقد صرح في بقية
الحديث بأن السجود مكان مانس من الجلوس كما سيأتي من رواية الليث ثم حديث ذى الدين دال لذلك كما سيأتي
(قوله وهو جالس) جملة حالة متعلقة بقوله سجد أى انشأ السجود جالسا (قوله ثم سلم) زاد في رواية يحيى بن سعيد
ثم سلم بعد ذلك وزاد في رواية الليث الآتية وسجدها الناس معه مكان مانس من الجلوس واستدل به على أن سجود
السهو قبل السلام ولا حجة فيه في كون جميعه كذلك ثم رد على من زعم أن جميعه بعد السلام كالحنيفة وسيأتي ذكر
مستندهم في الباب الذى بعده واستدل بزيادة الليث المذكورة على أن السجود خاص بالسهو فلو تعدد ترك شيء مما يجبر
بسجود السهو لا يسجد وهو قول الجمهور ورجحه الغزالي وناس من الشافعية واستدل به أيضا على أن المأموم يسجد
مع الإمام اذا ساهى الإمام وان لم يسه المأموم ونقل ابن حزم فيه الإجماع لكن استثنى غيره ما اذا ظن الإمام أنه ساهى
فسجد وتحقق المأموم أن الإمام لم يسه فها سجده وفي تصويرها عسروا اذا تبين أن الإمام محدث ونقل أبو الطيب
الطبري أن ابن سيرين استثنى المسبوق أيضا وفي هذا الحديث أن سجود السهو لا يشهد بعده اذا كان قبل السلام وقد
ترجم له المصنف قريبا وان التشهد الاول غير واجب وقد تقدم في أو آخر صفة الصلاة وان من ساهى عن التشهد الاول
حتى قام الى الركعة ثم ذكر لا يرجع فقد سجد سجدتين ﷺ فلم يرجع فلو تعدد المصلي الرجوع بعد تسليمه بالركن بطلت
صلاته عند الشافعي خلافا للجمهور وان السهو والنسيان جائزان على الانبياء عليهم الصلاة والسلام فباطر بقوله التشرع
وان عمل سجود السهو آخر الصلاة فلو سجد للسهو قبل أن يتشهد ساهيا أعاد عندهم بوجوب التشهد الأخير وهم الجمهور
• (قوله باب اذا صلى حتما) قيل اراد البخارى التفرقة بين ماذا كان السهو بالتقصان أو الزيادة ففي الاول يسجد
قبل السلام كافي الترجمة الماضية وفي الزيادة يسجد بعده وبالتفرقة هكذا قال مالك والمزني وأبو ثور من الشافعية وزعم
ابن عبد البر أنه أولي من قول غيره بالجمع بين الخبرين قال وهو موافق للنظر لانه في التقص جبر فينبى أن يكون من أصل
الصلاة وفي الزيادة ترغيم للشيطان فيكون خارجها وقال ابن دقيق العيد لاشك أن الجمع أولى من الترجيح وادعاء النسخ
ويرجع الجمع المذكور بالمناسبة المذكورة واذا كانت المناسبة ظاهرة وكان الحكم على وقفها كانت علة فيم الحكم جميع

عَنِ الْحَكَمِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَسَفَ قَبِيلَ لَهُ أُرَيْدُ فِي الصَّلَاةِ قَتَالَ وَمَا ذَاكَ قَالَ صَلَّيْتُ خَسَفًا

عالمها فلا تخصص الانبص وتعقب بأن كون السجود في الزيادة ترغيباً للشيطان فقط ممنوع بل هو خير أيضاً لما وقع من الخلل فإنه وإن كان زيادة فهو حص في المعنى وانما سمي النبي ﷺ سجود السهو ترغيباً للشيطان في حالة الشك كما في حديث أبي سعيد عندهم قال الخطابي لم يرجع من فرق بين الزيادة والتقصان الى فرق صحيح وأيضا قصة ذي الدين وقع السجود فيها بعد السلام وهي عن نقصان وأما قول النووي أقوى المذاهب فيها قول مالك ثم أحمد فقد قال غيره بل طريق أحمد أقوى لأنه قال يستعمل كل حديث فيما ورد فيه وما لم يرد فيه شيء يسجد قبل السلام قال ولولا ما روى عن النبي ﷺ في ذلك لرايته كله قبل السلام ولأنه من شأن الصلاة في فعله قبل السلام وقال اسحق مثله إلا أنه قال ما لم يرد فيه شيء يفرق فيه بين الزيادة والتقصان فخر مذهبه من قولي أحمد ومالك وهو يعدل المذاهب فيما يظهر وأما داود فجري على ظاهره فقال لا يشرع سجود السهو إلا في المواضع التي سجد النبي ﷺ فيها فقط وعند الشافعي سجود السهو كله قبل السلام وعند الحنفية كله بعد السلام واعتمد الحنفية على حديث الباب وتعقب بأنه لم يعلم زيادة الركعة إلا بعد السلام حين سأله هل زيد في الصلاة وقد اتفق العلماء في هذه الصورة على أن سجود السهو بعد السلام لتعذره قبله لعدم علمه بالسهو وانما تابعه الصحابة لتجوزهم الزيادة في الصلاة لأنه كان زمان وقوع النسخ وأجاب بعضهم بما وقع في حديث ابن مسعود من الزيادة وهي إذا شك أحدكم في صلاته فليتحرر الصواب فليتم عليه ثم يسلم ثم يسجد سجدتين وقد تقدم في أبواب القبلة وأجيب بأنه معارض بحديث أبي سعيد عندهم ولقطه إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدركم صلى فليطرح الشك ولين على ما استيقن ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم وبه تمسك الشافعية وجمع بعضهم بينهما بحمل الصورتين على حالتين ورجح البيهقي طريقة التخيير في سجود السهو قبل السلام أو بعده ونقل الماوردي وغيره الإجماع على الجواز وانما الخلاف في الأفضل وكذا أطلق النووي وتعقب بأن امام الحرمين قل في النهاية الخلاف في الاجزاء عن المذهب واستبعد القول بالجواز وكذا نقل القرطبي الخلاف في مذهبهم وهو مخالف لما قاله ابن عبد البر أنه لا خلاف عن مالك أنه لو سجد للسهو كله قبل السلام أو بعده ان لا شيء عليه فيجمع بان الخلاف بين أصحابه والخلاف عند الحنفية قال القدوري لو سجد للسهو قبل السلام روى عن بعض أصحابنا لا يجوز لأنه أداء قبل وقته وصرح صاحب الهداية بان الخلاف عندهم في الأولوية وقال ابن قدامة في المقنع من ترك سجود السهو الذي قبل السلام بطلت صلاته ان تعمد والافتقار كما لم يطل الفصل ويمكن ان يقال الإجماع الذي نقله الماوردي وغيره قبل هذه الآراء في المذاهب المذكورة وقال ابن خزيمة لا حاجة للعرائين في حديث ابن مسعود لأنهم خالفوه فقالوا ان جلس المصلي في الرابعة مقدار التشهد أضاف الى الخامسة سادسة ثم سلم وسجد للسهو وان لم يجلس في الرابعة لم تصح صلاته ولم ينقل في حديث ابن مسعود اضافة سادسة ولا إعادة ولا بد من أحدهما عندهم قال ويحرم على العالم أن يخالف السنة بعد علمه بها (قوله عن الحكم) هو ابن عتبة الفقيه الكوفي (قوله عن إبراهيم) هو ابن يزيد النخعي (قوله صلى الظهر خسفا) كذا جزم به الحكم وقد تقدم في أبواب القبلة من رواية منصور عن إبراهيم ثم من هذا السياق وفيه قال إبراهيم لا ادري زاد أو نقص (قوله فقيل له أزيد في الصلاة فقال وما ذاك) أخرجه مسلم وأبو داود من طريق إبراهيم ابن سويد النخعي عن ابن مسعود بلفظ فلما اغتيل توشوش القوم بينهم فقال ما شأنكم قالوا يا رسول الله هل زيد في الصلاة قال لا فتبين أن سؤالهم لذلك كان بعد استفساره لهم عن مسار رتبهم وهو دال على عظيم أدبهم معه ﷺ وقولهم هل زيد في الصلاة يفسر الرواية الماضية في أبواب القبلة بلفظ هل حدث في الصلاة شيء هو تنبيه روي الأعمش عن إبراهيم هذا الحديث مختصراً ولفظه أن النبي ﷺ سجد سجدة في السهو بعد السلام والكلام أخرجه أحمد ومسلم وأبو داود وابن خزيمة وغيرهم قال ابن خزيمة ان كان المراد بالكلام قوله وما ذاك في جواب

فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ بَيْنَهُمَا مَلَكٌ إِذَا سَكَمَ فِي رَكَعَتَيْنِ أَوْ فِي ثَلَاثِ سَجَدٍ سَجَدَ تَيْنِ مِثْلَ سُجُودِ
الصَّلَاةِ أَوْ اطْوَلَ حَدَّثَنَا آدَمُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي
مُرَّةٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ

عَهِدَ أَبُو بَكْرٍ فِي الصَّلَاةِ هَذَا ظَهَرَ مَا وَفَّقَ فِي قِصَّةِ ذِي الْيَدَيْنِ وَسَيَأْتِي الْبَحْثُ فِيهَا وَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ بِهِ قَوْلُهُ إِنَّمَا أَنَا
بَشَرٌ أَنَسَى كَأَنَّهُمْ قَدْ اخْتَلَفَ الرَّاوِفِيُّ الْمَوْضِعَ الَّذِي قَالَهُ فِي قِيَّةِ رِوَايَةِ مَنْصُورٍ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ بَعْدَ سَلَامِهِ مِنْ
سَجْدَتَيْ السُّهُوِّ وَفِي رِوَايَةٍ غَيْرُهُ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ قَبْلَ رِوَايَةِ مَنْصُورٍ وَارْجَحُ وَأَلْفُ عِلْمٍ (قَوْلُهُ فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ بَعْدَ مَسَلَمٍ)
يَأْتِي فِي خَبَرِ الْوَاحِدِ مِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ أَيْضًا بَلْفُ قِيَّةِ رَجُلِهِ وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ وَتَقَدَّمَ فِي رِوَايَةِ مَنْصُورٍ وَاسْتَقْبَلَ
الْقِبْلَةَ وَفِيهِ الزِّيَادَةُ لِلْمَشَارِ إِلَى هَا هُنَا إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاةٍ فَلْيَتَحَرَّ الصُّوَابَ فَلْيَتَمَّ عَلَيْهِ وَلَسَلِمَ مِنْ طَرِيقِ مَسْعَرٍ عَنْ
مَنْصُورٍ فَأَيُّكُمْ شَكَّ فِي صَلَاةٍ فَلْيَنْظُرْ أَحَرِي ذَلِكَ إِلَى الصُّوَابِ وَلَهُ مِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ عَنْ مَنْصُورٍ فَلْيَتَحَرَّ اقْرُبْ ذَلِكَ
إِلَى الصُّوَابِ وَلَهُ مِنْ طَرِيقِ فَضِيلِ بْنِ عِيَاضٍ عَنْ مَنْصُورٍ فَلْيَتَحَرَّ الَّذِي يَرَى أَنَّهُ الصُّوَابُ زَادَ ابْنُ حَبَانَ مِنْ طَرِيقِ
مَسْعَرٍ فَلْيَمُوهَا خَلْفَ فِي الْمُرَادِ بِالْتَحَرِّيِّ قَالُوا الشَّافِعِيُّ هُوَ الْبِنَاءُ عَلَى الْيَقِينِ لِأَنَّ الْغَلْبَ لِأَنَّ الصَّلَاةَ فِي الذِّمَّةِ يَبْقِي
فَلَا تَقْطَعُ الْيَقِينُ وَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ التَّحَرِّيُّ فِي حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ يَفْسُرُهُ حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ يَعْنِي الَّذِي أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ
بَلْفُ وَإِذَا لَمْ يَدْرِ أَصْلِي ثَلَاثًا أَوْ أَرْبَعًا فَلْيَطْرَحِ الشَّكَّ وَلْيَنْ عَلَى مَا اسْتَيْقَنَ وَرَوَى سَفْيَانُ فِي جَامِعِهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ
عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَتَوَخَّ حَتَّى يَلْمَ أَنَّهُ قَدْ أَتَمَّ أَتَمَّ فِي كَلَامِ الشَّافِعِيِّ نَحْوَهُ وَلَفْظُهُ قَوْلُهُ
فَلْيَتَحَرَّ أَيُّ فِي الَّذِي يَظُنُّ أَنَّهُ قَصْدُ قِيَّتِهِ فَيَكُونُ التَّحَرِّيُّ أَنْ يَعِيدَ مَا شَكَّ فِيهِ وَيُنِي عَلَى مَا اسْتَيْقَنَ وَهُوَ كَلَامُ عَرَبِيٍّ
مُطَابِقٌ لِحَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ لَا أَنَّ الْأَلْفَاظَ تَخْتَلِفُ وَقِيلَ التَّحَرِّيُّ الْإِخْلَافُ بِغَالِبِ الظَّنِّ وَهُوَ ظَاهِرُ الرِّوَايَاتِ الَّتِي عِنْدَ
مُسْلِمٍ وَقَالَ ابْنُ حَبَانَ فِي صَحِيحِهِ الْبِنَاءُ غَيْرُ التَّحَرِّيِّ قَالُوا بِنَاءً أَنْ يَشْكُ فِي الثَّلَاثِ أَوْ الْأَرْبَعِ مِثْلًا فَعَلَيْهِ أَنْ يُلْغِيَ الشَّكَّ
وَالْتَّحَرِّيُّ أَنْ يَشْكُ فِي صَلَاتِهِ فَلَا يَدْرِي مَا صِلَى فَعَلَيْهِ أَنْ يَبْنِيَ عَلَى الْغَلْبِ عِنْدَهُ وَقَالَ غَيْرُهُ التَّحَرِّيُّ أَنْ اعْتَرَاهُ الشَّكُّ
مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى فَيُنِي عَلَى غَلْبَةِ ظَنِّهِ بِهِ قَالَ مَالِكٌ وَأَحْمَدُ عَنْ أَحَدٍ فِي الْمَشْهُورِ التَّحَرِّيُّ يَعْنِي بِالْإِمَامِ فَهُوَ الَّذِي يَبْنِي عَلَى
مَا غَلِبَ عَلَى ظَنِّهِ وَأَمَّا التَّحَرِّيُّ فَيُنِي عَلَى الْيَقِينِ دَائِمًا وَعَنْ أَحْمَدُ رِوَايَةً أُخْرَى كَالشَّافِعِيِّ وَأُخْرَى كَالْحَنَفِيِّ وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ أَنَّ طَرِيقَ
الشَّكِّ أَوْلَى اسْتِغْنَاءً وَأَنَّ كَثْرَتِي عَلَى غَلْبِ ظَنِّهِ وَالْأَفْضَلُ الْيَقِينُ وَقَالَ التَّوَوُّيُّ أَنَّ الْجُمْهُورَ مَعَ الشَّافِعِيِّ وَأَنَّ التَّحَرِّيَّ هُوَ الْقَصْدُ
قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فَأُولَئِكَ تَحَرَّوْا وَشَدَّوْا حِكْمِي الْأَرْمَ عَنْ أَحْمَدَ فِي مَعْنَى قَوْلِهِ ﷺ لَا غَرَارَ فِي صَلَاةٍ قَالَ أَنْ لَا يَخْرُجَ مِنْهَا إِلَّا
عَلَى يَقِينٍ هَذَا قَوِيُّ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ وَأَبُو بَكْرٍ زَعَمَ أَنَّ لَفْظَ التَّحَرِّيِّ فِي الْخَيْرِ مَبْدَرُجٌ مِنْ كَلَامِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَأَمَّا مَنْ دُونَهُ
لَفْظُ مَنْصُورٍ بِذَلِكَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ دُونَ رَفْقَتِهِ لِأَنَّ الْأَدْرَاجَ لَا يَثْبُتُ بِالْإِحْتِمَالِ وَاسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى أَنَّ مَنْ صَلَّى خَمْسًا سَاهِيًا
وَلَمْ يَجْلِسْ فِي الرَّابِعَةِ أَنْ صَلَاتَهُ لَا تَقْدُ خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ وَقَوْلُهُمْ يَحْمَلُ عَلَى أَنَّهُ قَعْدٌ فِي الرَّابِعَةِ يَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ بَلْ
السِّيَاقُ يُرْشِدُ إِلَى خِلَافِهِ وَعَلَى أَنَّ الزِّيَادَةَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى سَبِيلِ السُّهُوِّ لَا تَبْطُلُهَا خِلَافًا لِبَعْضِ الْمَالِكِيَّةِ إِذَا كَثُرَتْ وَقِيْدُ
بَعْضُهُمُ الزِّيَادَةُ بِمَا زِيدَ عَلَى نِصْفِ الصَّلَاةِ عَلَى أَنَّ مَنْ لَمْ يَعْلَمْ بِسُهُوِّ الْإِسْدِ السَّلَامِ يَسْجُدُ لِلْسُّهُوِّ فَإِنْ طَالَ الْقَصَلُ
فَالْأَصَحُّ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ يَفُوتُ عَمَلُهُ وَاحْتِجَاجُهُ بَعْضُهُمْ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ بِتَعْطِيبِ أَعْلَامِهِمْ لِذَلِكَ بِالْفَاءِ وَتَعْطِيبُهُ السُّجُودَ
أَيْضًا بِالْفَاءِ وَفِيهِ نَظَرٌ لَا يَحْتَجُّ وَعَلَى أَنَّ الْكَلَامَ الْمَعْدُومَ يَصْلَحُ بِهِ الصَّلَاةُ لَا يَفْسُدُهَا وَسَيَأْتِي الْبَحْثُ فِيهِ فِي الْبَابِ الَّذِي
بِهِ مَنْ أَنْ يَحْوَلَ عَنِ الْقِبْلَةِ سَاهِيًا لَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ وَفِيهِ إِقْبَالُ الْإِمَامِ عَلَى الْجَمَاعَةِ بَعْدَ الصَّلَاةِ وَاسْتَدَلَّ بِالْبَيْتِ عَلَى أَنَّ عَزُوبَ
النِّبَةَ بَعْدَ الْأَحْرَامِ بِالصَّلَاةِ لَا يَبْطُلُهَا وَقَدْ تَقَدَّمَ بَقِيَّةُ مَبَاحِثِهِ فِي أَبْوَابِ الْقِبْلَةِ * (قَوْلُهُ بَابُ إِذَا سَلِمَ فِي رَكَعَتَيْنِ أَوْ فِي
ثَلَاثِ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ مِثْلَ سُجُودِ الصَّلَاةِ أَوْ اطْوَلَ) فِي رِوَايَةٍ لِقُرْبَانٍ ذَرَفَ سَجْدَ وَالْأَوَّلُ أَجْزَأُ وَعَلَى الثَّانِي يَكُونُ
الْجَوَابُ مَعْنَوْهَا تَهْدِيرُهُمَا يَكُونُ الْحُكْمُ فِي نَظَائِهِ * أَوْ رَدِّهِ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي قِصَّةِ ذِي الْيَدَيْنِ وَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْ

صَلَّى بِنَا النَّبِيِّ ﷺ الظُّهْرَ أَوْ الْعَصَرَ فَلَسَّمْ فَقَالَ لَهُ ذُو الْيَدَيْنِ الصَّلَاةُ بِرَسُولِ اللَّهِ أَهْتَصَتْ.
 فَقَالَ الَّذِي ﷺ لِأَصْحَابِهِ أَحَقُّ بِمَا قَوْلُ. قَالُوا نَعَمْ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ آخِرَتَيْنِ ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ.
 قَالَ سَمِعْتُ وَرَأَيْتُ عُرْوَةَ بِنَ الْزُبَيْرِ صَلَّيْنَا مِنَ الْمَغْرِبِ رَكَعَتَيْنِ فَلَسَّمْ وَتَكَلَّمْ ثُمَّ صَلَّيْنَا مَا بَقِيَ وَسَجَدَ
 سَجْدَتَيْنِ وَقَالَ هَكَذَا فَعَلَّ النَّبِيُّ ﷺ

طرقه الاتسليم في ثنتين نعم ورد التسليم في ثلاث فيه في حديث عمران بن حصين عندهم سيأتي البحث في كونهما
 قسمتين أولاً في الكلام على تسمية ذي اليدين وأما قوله مثل سجود الصلاة أو أطول فهو في بعض طرق حديث أبي
 هريرة كافي الباب الذي بعده (قوله صلى بنا رسول الله ﷺ) ظاهر في أن أبا هريرة حضر القصة وحمله الطحاوي
 على المجاز فقال إن المراد به صلى بالمسلمين وسبب ذلك قول الزهري أن صاحب القصة استشهد بدير فان مقتضاه أن
 تكون القصة وقت قبل بدروى قبل اسلام أبي هريرة بأكثر من خمس سنين لكن اتفق أئمة الحديث كما نقله ابن
 عبد البر وغيره على أن الزهري وهم في ذلك وسببه انه جعل القصة لذى الشمالين وذو الشمالين هو الذي قتل بدروى
 خزاعي واسمه عمير بن عبد عمر بن نضلة وأما ذو اليدين فتأخر بعد النبي ﷺ بمدة لانه حدث بهذا الحديث بعد
 النبي ﷺ كما أخرجه الطبراني وغيره وهو سلمى واسمه الخرباق على ما سيأتي البحث فيه وقد وقع عندهم من طريق
 أبي سلمة عن أبي هريرة قيام رجل من بني سليم فلما وقع عند الزهري بلفظ قيام ذو الشمالين وهو يعرف انه قتل بدير
 قال لاجل ذلك ان القصة وقعت قبل بدروى قد جوز بعض الأئمة ان تكون القصة وقعت لكل من ذي الشمالين وذو
 اليدين وإن أبا هريرة روى الحديثين فأرسل أحدهما وهو قصة ذي الشمالين وشاهد الآخر وهو قصة ذي اليدين وهذا
 محتمل من طريق الجمع وقيل يحمل على أن ذا الشمالين كان يقال له أيضاً ذو اليدين وبالعكس فكان ذلك سبب للاشتباه
 ويدفع المجاز الذي ارتكبه الطحاوي ما رواه مسلم وأحمد وغيرهما من طريق يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة في هذا
 الحديث عن أبي هريرة بلفظ بينما أنا صلى مع رسول الله ﷺ وقد اتفق معظم أهل الحديث من المصنفين وغيرهم
 على أن ذا الشمالين غير ذا اليدين ونص على ذلك الشافعي رحمه الله في اختلاف الحديث (قوله الظُّهْرُ وَالْعَصَرُ) كذا في هذه
 الطريق عن آدم عن شعبة بالشك وتقدم في أبواب الامامة عن أبي الوليد عن شعبة بلفظ الظُّهْرُ فِي الشَّكِّ ولمسلم من
 طريق أبي سلمة المذکور صلاة الظُّهْرُ وَلَهُ مِنْ طَرِيقِ أَبِي سَفْيَانَ مَوْلَى ابْنِ أَبِي أَحْمَدَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ الْعَصْرُ بِغَيْرِ شَكٍّ وَسَيَأْتِي بَعْدَ
 بَابِ الْمَصْنُفِ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ سِيرِينَ أَنَّهُ قَالَ وَأَكْثَرُ ظَنِّي أَنَّهَا الْعَصْرُ وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي بَابِ تَشْيِكِ الْأَصَابِعِ فِي الْمَسْجِدِ مِنْ
 طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بَلَفْظِ أَحَدِي صَلَاتِي الْعِشَاءَ قَالَ ابْنُ سِيرِينَ سَمَاهَا أَبُو هُرَيْرَةَ وَلَكِنْ نَسِيتُ أَنَا وَلِمُسْلِمٍ
 أَحَدِي صَلَاتِي الْعِشَاءَ أَمَّا الظُّهْرُ وَأَمَّا الْعَصْرُ وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْاِخْتِلَافَ فِيهِ مِنَ الرَّوَاةِ وَأَيُّهَا مَنْ قَالَ يَحْمِلُ عَلَى أَنَّ الْقِصَّةَ وَقَعَتْ
 مَرَّتَيْنِ بَلْ رَوَى النَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ عَوْنٍ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ أَنَّ الشَّكَّ فِيهِ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَلَفْظُهُ صَلَّيْنَا أَحَدِي صَلَاتِي الْعِشَاءَ
 قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ وَلَكِنْ نَسِيتُهَا فَالظَّاهِرُ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَوَاهُ كَثِيرًا عَلَى الشَّكِّ وَكَانَ رُبَّمَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّ الظُّهْرَ خُزِمَ بِهَا
 وَتَارَةً غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهَا الْعَصْرُ خُزِمَ بِهَا وَطَرَأَ الشَّكُّ فِي تَعْيِينِهَا أَيْضًا عَلَى ابْنِ سِيرِينَ وَكَانَ السَّبَبُ فِي ذَلِكَ الْاِخْتِلَافِ بَأَنَّ فِي
 الْقِصَّةِ مِنَ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ وَلَمْ يَخْتَلَفِ الرَّوَاةُ فِي حَدِيثِ عِمْرَانَ فِي قِصَّةِ الْخَرَبَاقِ أَنَّهَا الْقِصَّةُ وَاحِدَةٌ
 فَيَرْجَحُ رَوَايَةً مِنْ عَيْنِ الْعَصْرِ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ (قوله فسلم) زاد أبو داود ومن طريق معاذ عن شعبة في الرَكَعَتَيْنِ وَسَيَأْتِي
 فِي الْبَابِ الَّذِي بَعْدَهُ مِنْ طَرِيقِ أَبِي بَعْزٍ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ وَفِي الَّذِي يَلِيهِ مِنْ طَرِيقِ أُخْرَى عَنْ ابْنِ سِيرِينَ بِأَنَّهُ مِنْ هَذَا السِّيَاقِ
 وَنَسْتَوْفِي الْكَلَامَ عَلَيْهِ ثُمَّ (قوله قال سعد) يعني ابن إبراهيم راوى الحديث وهو بالاسناد الصمد به الحديث وقد أخرجه
 ابن أبي شيبة عن غندر عن شعبة مفرداً وهذا لا أثر يقوى قول من قال ان الكلام لمصلحة الصلاة لا يطلها لكن يحتمل
 أن يكون عروة تكلم ساهياً لولمنا ان الصلاة تمت ومرض عروة هذا بما بقوى طريق أبي سلمة الموصولة ويحتمل أن

باب مَنْ لَمْ يَتَشَهَّدْ فِي سَجْدَةِ السُّبُوحِ وَسَلَّمَ أُنْسٌ وَالْحَسَنُ وَلَمْ يَتَشَهَّدَا . وَقَالَ قَتَادَةُ لَا يَتَشَهَّدُ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ أَبِي تَيْمَةَ السَّخْنِيَّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْصَرَفَ مِنْ أَفْئَتَيْنِ قَالَهُ ذُو الْيَدَيْنِ أَفْئَسْتَ الصَّلَاةُ أَمْ نَسِيتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَصَدَقَ ذُو الْيَدَيْنِ قَالَهُ النَّاسُ نَعَمْ . فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى أَفْئَتَيْنِ أُخْرَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ ثُمَّ كَبَّرَ فَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ أَطْوَلَ ثُمَّ رَفَعَ
حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا حَمَادٌ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ عُلْقَمَةَ قَالَ قُلْتُ لِمُحَمَّدٍ فِي سَجْدَةِ السُّبُوحِ تَشَهُدُ قَالَ لَيْسَ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ

يكون عروة حمله عن أبي هريرة فقد رواه عن أبي هريرة جماعة من رفقة عروة من أهل المدينة كابن المسيب وعبد الله بن عبد الله بن عتبة وأبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث وغيرهم من الفقهاء * (قوله باب من لم يتشهد في سجدتي السبوح) أي إذا سجد بها بعد السلام من الصلاة أو ما قبل السلام فالجواب على أنه لا يبعد التشهد وحكي ابن عبد البر عن الليث أنه يعيده ويحسن البوطي عن الشافعي مثله وخطؤه في هذا النقل فإنه لا يعرف وعن عطاء يتخير واختلف فيه عند المالكية وإمامان سجد بعد السلام فحكي الترمذي عن أحمد واسحق أنه يتشهد وهو قول بعض المالكية والشافعية ونقله أبو حامد الاسفرايني عن القديم لكن وقع في مختصر المازني سمعت الشافعي يقول إذا سجد بعد السلام تشهد أو قبل السلام أجزاء والتشهد الأول وتأول بعضهم هذا النص على أنه خرج على القول القديم وفيه ما لا يخفى (قوله وسلم أنس والحسن ولم يتشهدا) وصله ابن أبي شيبة وغيره من طريق قتادة عنهما (قوله وقال قتادة لا يتشهد) كذا في الأصول التي وقفت عليها من البخاري وفيه نظر فقد رواه عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال يتشهد في سجدتي السبوح ويسلم فلعل في الترجمة زائدة ويكون قتادة اختلف عليه في ذلك (قوله فقام رسول الله ﷺ فصل اثنتين) لم يقع في غير هذه الرواية لفظ القيام وقد استشكل لأنه ﷺ كان قائما واجيب بان المراد بقوله فقام أي اعتدل لأنه كان مستندا إلى الحشبة كما سيأتي أو هو كتابة عن الدخول في الصلاة وقال ابن المنير في الحاشية فيه إياه إلى أنه أحرم ثم جلس ثم قام كذا قال وهو بعيد جدا (قوله في آخره ثم رفع) زاد في الباب خبر الواحد من هذا الوجه ثم كبر ثم رفع ثم كبر فسجد مثل سجوده ثم رفع وسياق الكلام على التكبير في الباب الذي يليه (قوله حدثنا حماد) هو ابن زيد وكذا ثبت في رواية الأساعلي من طريق سليمان بن حرب (قوله عن سلمة بن علقمة) هو التميمي أو بشر وربما اشتبه بسلمة بن علقمة المزني وكنيته أبو محمد لكونهما بصرين متقاربين الطبقه لكن الثاني بزيادة ميم في أوله ولم يخرج له البخاري شيئا (قوله قلت لمحمد) هو ابن سيرين وفي رواية أبي نعيم في المستخرج سألت محمد بن سيرين (قوله قال ليس في حديث أبي هريرة) في رواية أبي نعيم فقال لم أحفظ فيه عن أبي هريرة شيئا وأحب إلي أن يتشهد وقد يفهم من قوله ليس في حديث أبي هريرة أنه ورد في حديث غيره وهو كذلك فقد رواه أبو داود والترمذي وابن حبان والحاكم من طريق أشعث بن عبد الملك عن محمد بن سيرين عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أبي المهبلي عن عمران بن حصين أن النبي ﷺ صلى بهم فبدأ فسجد سجدتين ثم تشهد ثم سلم قال الترمذي حسن غريب وقال الحاكم صحيح على شرط الشيخين وقال ابن حبان ما روى ابن سيرين عن خالد غير هذا الحديث انتهى وهو من رواية الأكاثر عن الأصاغر وضعفه البيهقي وابن عبد البر وغيرها ووهما رواية أشعث لمخالفته غيرهم من الحفاظ عن ابن سيرين فإن المختوط عن ابن سيرين في حديث عمران ليس فيه ذكر التشهد وروي المراج من طريق سلمة بن علقمة أيضا في هذه القصة قلت لأن ابن سيرين قال تشهد قال لم اسمع في التشهد شيئا وقد هدم في باب تشييك الأصابع من طريق ابن عون عن ابن سيرين قال نبئت أن عمران بن حصين قال ثم سلم

باب مَنْ يُكَبِّرُ فِي سَجْدَتِي السُّهُوَ حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ إِحْدَى صَلَاتِي الْمَسْنِيِّ قَالَ يُحَدِّثُوا كَثُرَ طَلْعُ أُنْهَى الْعَصْرِ رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ ثُمَّ قَامَ إِلَى خَشْبَةٍ فِي مُقَدِّمِ الْمَسْجِدِ فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهَا وَفِيهِمْ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَهَبَا أَنْ يُكَلِّمَاهُ وَخَرَجَ سَرْعَانَ النَّاسِ فَقَالُوا أَقْصَرَتِ الصَّلَاةُ وَرَجُلٌ يَدْعُوهُ النَّبِيُّ ﷺ ذَا الْيَدَيْنِ فَقَالَ أَنْسَيْتَ أَمْ قَصُرَتْ

وكذا المحفوظ عن خالد الخذاء بهذا الاسناد في حديث عمران ليس فيه ذكر التشهد كما اخرجهم مسلم فصارت زيادة شاذة ولهذا قال ابن المنذر لا احسب التشهد في سجود السهو ثبت لكن قدورد في التشهد في سجود السهو عن ابن مسعود عند أبي داود والنسائي وعن المغيرة عند البيهقي وفي اسنادهما ضعف فقد يقال ان الاحاديث الثلاثة في التشهد باجماعها ترتقي الى درجة الحسن قال العلاءي وليس ذلك بعيد وقد صرح ذلك عن ابن مسعود من قوله اخرجهم ابن ابي شيبة * (قوله باب يكبر في سجدة السهو) اختلف في سجود السهو بعد السلام هل يشترط له تكبيرة احرام أو يكفى بتكبير السجود فالجمهور على الاكتفاء وهو ظاهر غالب الاحاديث وحكي القرطبي ان قول مالك لم يختلف في وجوب السلام بعد سجدة السهو قال وما يتجمل منه بسلام لا بد له من تكبيرة احرام ويؤيده ما رواه أبو داود من طرق حماد بن زيد عن هشام بن حسان عن ابن سيرين في هذا الحديث قال فكبر ثم كبر وسجد للسهو قال أبو داود لم يقل احد فكبر ثم كبر الاحاد ابن زيد فاشار الي شذوذ هذه الزيادة وقال القرطبي أيضا قوله يعني في رواية مالك الماضية فصلى ركعتين ثم سلم ثم كبر ثم سجد بدل على أن التكبيرة للاحرام لانه إنما أتى ثم التي تقتضي التراخي فلو كان التكبير للسجود لكان معه وتعقب بان ذلك من تصرف الرواة فقد تقدم من طريق ابن عون عن ابن سيرين بلطف فصلى ما ترك ثم سلم ثم كبر وسجد فأنى بواو المصاحبة التي تقتضي المعية والله اعلم (قوله حدثنا زيد بن ابراهيم) هو القسري ومحمد بن سيرين والاسناد كله بصريون (قوله واكثر ظني انها العصر) هو قول ابن سيرين بالاسناد المذكور وانما رجح ذلك عنده لان في حديث عمران الجزم بأنها العصر كما تقدمت الإشارة اليه قبل (قوله ثم قام الى خشبة في مقدم المسجد) أى في جهة القبلة (قوله فوضع يده عليها) تقدم في رواية ابن عون عن ابن سيرين بلطف فقام الى خشبة معروضة في المسجد أى موضوعة بالعرض ولمسلم من طريق ابن عينة عن أيوب ثم أتى جذعا في قبلة المسجد فاستند اليها مفضيا ولاتاقى بين هذه الروايات لانها تحمل على أن الجذع قبل اتخاذ المنبر كان ممتد بالعرض وكانه الجذع الذي كان ﷺ يستند اليه قبل اتخاذ المنبر وبذلك جزم بعض الشراح (قوله فها بان يكلمه) في رواية ابن عون فها به زيادة الضمير والمعنى انهما غلب عليهما احترامهما وتعظيمهما عن الاعتراض عليه واما ذواليدن فغلب عليه حرصه على علم العلم (قوله وخرج سرعان) يفتح المبهلات ومنهم من سكن الراء وحكي عياض ان الاصيل ضبطه بضم ثم اسكان كأنه جمع سريع ككتيب وكتابان والمراد بهم اوائل الناس خروجا من المسجد وهم اصحاب الحاجات غالبا (قوله فقالوا أقصرت الصلاة) كذا هنا بهمة الاستفهام وتقدم في رواية ابن عون بخلافها فتحمل تلك على هذه وفيه دليل على ورعهم اذ لم يجزموا بوقوع شيء بغير علم وها هو النبي ﷺ ان يسأله واما استفهامه لان الزمان زمان النسخ وقصرت بضم القاف وكسر المهملة على البناء للمفعول أى ان الله قصرها وفتح ثم ضم على البناء للفاعل أى صارت قصيرة قال النووي هذا اكثر وارجح (قوله ورجل يدعوه النبي ﷺ) اي يسميه (ذواليدن) والتقدير وهناك رجل وفي رواية ابن عون وفي القوم رجل في يده طول يقال له ذواليدن وهو محمول على الحقيقة ويحتمل ان يكون كناية عن طولها بالعمل او بالبدل قاله القرطبي وجرم ابن تيمية بأنه كان يعمل بيديه جميعا وحكي عن بعض شراح التنبيه انه قال كان قصير اليدين فكانه ظن انه جيد الطويل فهو الذي فيه الخلاف وقد تقدم ان الصواب التفرقة بين ذي اليدين وذى النماين وذهب الاكثر الى ان اسم ذي اليدين الخراب

قَالَ لَمْ أُنْسَ وَلَمْ تُقْصَرَ قَالَ بَلَى نَسِيتَ فَصَلِّ رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ سَلِّ ثُمَّ كَبِّرْ فَسَجِدْ مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ
أَطْوَلَ ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَكَبَّرَ ثُمَّ وَضَعَ رَأْسَهُ فَكَبَّرَ فَسَجِدَ مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ أَطْوَلَ ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ وَكَبَّرَ
حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُحَيْنَةَ

بِكسر المعجمة وسكون الراء بعدها موحدة وآخره قاف اعتمادا على ما وقع في حديث عمران بن حصين عند مسلم ولفظه
تقدم اليرجل يقال له الخرباق وكان في بدد طول وهذا صنيغ من يوحده حديث أبي هريرة محدث عمران وهو الراجح في
نظري وإن كان ابن خزيمة ومن تبعه جنحوا إلى الصدوق الحامل لم على ذلك الاختلاف الواقع في السياقين ففي حديث
أبي هريرة أن السلام وقع من اثنتين وأنه عليه السلام قام إلى خشبة في المسجد وفي حديث عمران أنه سلم من ثلاث ركعات وأنه
دخل منزله لما فرغ من الصلاة فأما الأول فقد حكى الملاحق أن بعض شيوخه حمله على أن المراد به أنه سلم في إيداء
الركعة الثالثة واستبعدوه ولكن طريق الجمع يكتفى فيها بإدنى مناسبة وليس بأدنى دعوى تعدد القصة فإنه يلزم منه
كون ذي الدين في كل مرة استغفم النبي عليه السلام عن ذلك واستغفم النبي عليه السلام الصحابة عن صحة قوله وإما الثاني فلفل
الراوي لما رآه تقدم من مكانه إلى جهة الخشبة ظن أنه دخل منزله لكون الخشبة كانت في جهة منزله فإن كان كذلك والا
فرواية أبي هريرة أرجح لموافقة ابن عمر له على سياقه كما أخرجه الشافعي وأبو داود وابن ماجه وابن خزيمة ولموافقة ذي
الدين نفسه له على سياقه كما أخرجه أبو بكر الأثرم وعبد الله بن أحمد في زوائد المسند وأبو بكر بن أبي حنيفة
وغيرهم وقد تقدم في باب تشييك الأصابع ما يدل على أن محمد بن سيرين راوى الحديث عن أبي هريرة كأن يري التوحيد
بينهما وذلك أنه قال في أخر حديث أبي هريرة نبئت أن عمران بن حصين قال ثم سلم (قوله فقال لم أنس ولم تقصر) كذا في
أكثر الطرق وهو صريح في نفي النسيان ونفي القصر وفيه تفسير للمراد بقوله في رواية أبي سفيان عن أبي هريرة عند
مسلم كل ذلك لم يكن وتأييد لما قاله أصحاب المعاني أن لفظ كل إذا تقدم وعقبه النبي كان نفيا لكل فرد لا للمجموع
بخلاف ما إذا تأخرت كان يقول لم يكن كل ذلك ولهذا أجاب ذوي الدين في رواية أبي سفيان بقوله قد كان بعض ذلك
وأجابه هذه الرواية بقوله لم أنس في نفي النسيان لأنه لما نفى الأمرين وكان مقررا عند الصحابي أن السهو غير جائز عليه في الأمور
البلاغية جزم بوقوع النسيان لا بالقصر وهو حجة لمن قال أن السهو جائز على الأنبياء في طريقه للتشريع وإن كان عياض
نقل الإجماع على عدم جواز دخول السهو في الأقوال التبليغية وخص الخلاف بالأفعال لكنهم تعقبوه نعم اتفق من
جوز ذلك على أنه لا يقر عليه بل يقع له بأن ذلك أمامتصلا بالفعل أو بعده كما وقع في هذا الحديث من قوله لم أنس ولم
تقصر ثم تبين أنه نسي معنى قوله لم أنس أي في اعتقادي لافي نفس الأمر ويستفاد منه أن الاعتقاد عند فقد اليقين
يقوم مقام اليقين وقاعدة جواز السهو في مثل ذلك بيان الحكم الشرعي إذا وقع مثله لغيره وإمام من منع السهو مطلقا فأجابوا
عن هذا الحديث بأجوبة ثقليل قوله لم أنس نفي للنسيان ولا يلزم منه نفي السهو وهذا قول من فرق بينهما وقد تقدم رده
ويكتفى فيه قوله في هذه الرواية بل قد نسيت واقره على ذلك وقيل قوله لم أنس على ظاهره وحقيقته وكان يعتمد ما يقع
منه من ذلك ليقع التشريع منه بالفعل لكونه أبلغ من القول وتعقب بمحدث ابن مسعود الماضي في باب التوجه نحو
القبلة فيه إنما أنشأه كما تنسون فائت العلة قبل الحكم وقيد الحكم بقوله إنما أنشأه ولم يكتف بأبنايات وصف
النسيان حتى دفع قول من عساه يقول ليس نسيانه كنسيانا فقال كما تنسون وبهذا الحديث يرد أيضا قول من قال
معني قوله لم أنس إنكار اللفظ الذي فاه عن نفسه حيث قال أني لانسى ولكن أنسي وإنكار اللفظ الذي أنكره
على غيره حيث قال بشيئا لأحدم أن يقول نسيت آية كذا وكذا وقد تعقبوا هذا أيضا بأن حديث أني لانسى لأصل
له فانه من بلاغات مالك التي لم توجد موصولة بعد البحث الشديد وإما الآخر فلا يلزم من دم إضافة نسيان الآية دم إضافة
نسيان كل شيء فإن الفرق بينهما واضح جدا وقيل إن قوله لم أنس راجع إلى السلام أي سلمت قصدا بانيا على ما في

اعتقادي اني صليت اربعا وهذا جيد وكان ذا الدين فهم العموم فقال بلى قد نسيت وكان هذا القول واقع شكاحاج
 معه الى استنبات الحاضرين وهذا التقرير يندفع ايراد من استشكل كون ذى الدين عدلا ولم يقل خبره بمفرده فسبب
 التوقف فيه كونه اخبر عن امر يتعلق بفعل المسؤل مغاير لما في اعتقاده وهذا يحجب من قال ان من اخبر بأمر حسي
 بحضرة جمع لا يخفى عليهم ولا يجوز عليهم التواطؤ ولا حائل لهم على السكوت عنه ثم لم يكذبوه أنه لا يقطع بصدقه فان
 سبب عدم القطع كون خبره معارضا باعتقاد المسؤل خلاف ما خبر به وفيه أن الثقة اذا اهدر زيادة خبر وكان المجلس
 متحدا أو منعت المادة غفلتهم عن ذلك أن لا يقبل خبره وفيه العمل بالاستصحاب لان ذا الدين استصحب حكم
 الانتماء فسأل مع كون افعال النبي ﷺ للتشريع والاصل عدم السهو والوقت قابل للنسخ وبقي الصحابة ترددوا
 بين الاستصحاب ونحوه النسخ فسكتوا والسرعانم الذين بنوا على الفسخ فجزموا بان الصلاة قصرت فيؤخذ
 منه جواز الاجتهاد في الاحكام وفيه جواز البناء على الصلاة لمن أتى بالثاني سهوا قال سحنون إنما يعني من سلم من
 ركعتين كما في قصة ذي الدين لان ذلك وقع على غير القياس فيقتصر به على مورد النص والزم بقصر ذلك على احدى
 صلاتي العشي فيمنعه مثلا في الصبح والذين قالوا يجوز البناء مطلقا قيده بما اذا لم يطل الفصل واختلفوا في قدر الطول
 فحده الشافعي في الام بالعرف وفي البويطي بقدر ركعة وعن أبي هريرة قدر الصلاة التي يقع السهو فيها وفيه ان الباقي لا
 يحتاج الى تكبيره الاحرام وان السلام نية الخروج من الصلاة سهوا لا يقطع الصلاة وان سجود السهو بعد السلام وقد
 تقدم البحث فيه وان الكلام سهوا لا يقطع الصلاة خلافا للحنفية وأما قول بعضهم أن قصة ذي الدين كانت قبل
 نسخ الكلام في الصلاة فضعيف لانه اعتمد على قوله الزهري انها كانت قبل بدر وقد قدمنا أنه اما وهم في ذلك أو
 تعددت القصة لذئ الشاملين المقتول بيد ذئ الدين الذي تأخرت وقته بعد النبي ﷺ فقد ثبت شهود أبي هريرة
 للقصة كما تقدم وشهد بها عمران بن حصين واسلامه متأخرا أيضا وروى معاوية بن حديج بمهملة وجم مصغرا قصة
 أخرى في السهو ووقع فيها الكلام ثم البناء اخرجها ابو داود وابن خزيمة وغيرهما وكان اسلامه قبل موت النبي ﷺ
 بشهرين وقال ابن بطلان يحتمل ان يكون قول زيد بن ارقم ونهينا عن الكلام اي الا اذا وقع سهوا أو عدا لمصلحة
 الصلاة فلا يعارض قصة ذي الدين انتهى وسيأتي البحث في الكلام العمد لمصلحة الصلاة بعد هذا واستدل به على
 أن المقدّر في حديث رفع عن أمي الخطأ والنسيان أي أتمهما وحكما خلافا لنقصه على الائم واستدل به على أن
 عمدة الكلام لمصلحة الصلاة لا يطلها وتعقب بأنه ﷺ لم يحكم الاناسيا وأما قول ذئ الدين له بلى قد نسيت ويقول
 الصحابة له صدق ذو الدين فانهم تكلموا معتقدين النسخ في وقت يمكن وقوعه فيه فكلموا ظنا أنهم ليسوا في
 صلاة كذا قيل وهو فاسد لانهم كلوه بعد قوله ﷺ لم تقتصر واجيب بأنهم لم ينطقوا وانما اوامرا كما عند أبي داود
 في رواية ساق مسلم استأدها وهذا اعتمده الخطاطي وقال حمل القول على الاشارة مجاز سائغ بخلاف عكسه فينبغي رد
 الروايات التي فيها التصريح بالقول الى هذه وهو قوي وهو اقوي من قول غيره يحمل على أن بعضهم قال بالنطق وبعضهم
 بالاشارة لكن يبنى قول ذئ الدين بلى قد نسيت وبحاج عنه وعن البقية على قدر ترجيح أنهم نطقوا بأن كلامهم كان
 جوابا للنبي ﷺ وجوابه لا يقطع الصلاة كما سيأتي البحث فيه في تفسير سورة الاحال وتعقب بأنه لا يلزم من وجوب
 الاجابة عدم قطع الصلاة واجيب بأنه ثبت غايبته في التشهد وهو حي بقوله السلام عليك أيها النبي ولم تفسد الصلاة
 والظاهر أن ذلك من خصائصه ويحتمل أن يقال مادام النبي ﷺ راجع المصلي فجاز له جوابه حتى تنقضي المراجعة فلا
 يختص الجواز بالجواب لقول ذئ الدين بلى قد نسيت ولم تطل صلاته والله أعلم وفيه أن سجود السهو لا يتكرر
 بتكرار السهو ولو اختلف الجنس خلافا للاوزاعي وروى ابن أبي شيبة عن النخعي والشعبي أن لكل سهو سجدتين
 وورد على وفقه حديث ثوبان عند أخذوا ستاده منقطع وحمل على ان معناه ان من سها بأي سهو كان شرعه السجود أي
 لا يختص بمسجد فيه الشارع وروى البيهقي من حديث عائشة سجدة السهو ثمان من كل زيادة ونقصان وفيه أن

الْأَسَدِيُّ حَلِيفَ بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَامَ فِي صَلَاةِ الظُّهْرِ وَعَلَيْهِ جُلُوسٌ فَلَمَّا أُنْمِ صَلَاتُهُ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ يَكْبَرُ فِي كُلِّ سَجْدَةٍ وَهُوَ جَالِسٌ قَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ وَسَجَدَ لَهَا النَّاسُ مَعَهُ مَكَانَ مَائَتَيْنِ مِنَ الْجُلُوسِ * ثَابِتُ بْنُ جَرِيحٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ فِي التَّكْبِيرِ بَابٌ إِذَا لَمْ يَدْرِ كَيْفَ صَلَّى ثَلَاثًا أَوْ أَرْبَعًا سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ حَدَّثَنَا شَامُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الدُّسَوَائِيُّ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا نَوَدَى بِالصَّلَاةِ أَذْبَرَ الشَّيْطَانُ وَلَهُ ضُرَاطٌ حَتَّى لَا يَسْمَعَ الْأَذَانَ فَإِذَا قُضِيَ الْأَذَانُ أَقْبَلَ. فَإِذَا تَوَبَّهَا أَذْبَرَ. فَإِذَا قُضِيَ التَّوْبُ أَقْبَلَ حَتَّى يَخْطُرَ بَيْنَ الْمَرْءِ وَنَفْسِهِ يَقُولُ أَذْكَرُ كَذًا وَكَذَابًا لَمْ يَكُنْ يَدُ كُرْ حَتَّى يَظُلَّ الرَّجُلُ إِنْ يَدْرِي كَيْفَ صَلَّى فَإِذَا لَمْ يَدْرِ أَحَدُكُمْ كَيْفَ صَلَّى ثَلَاثًا أَوْ أَرْبَعًا فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ

الليقن لا يتركه إلا باليقن لأن إذا الدين كان على يقين أن فرضهم الأربع فلما اقتصر فيها على اثنتين سأل عن ذلك ولم يشكر عليه سؤاله وفيه أن الظن قد يصير يقيناً بخبر أهل الصدق وهذا مبنى على أنه ﷺ رجح خبر الجماعة واستدل به على أن الإمام يرجع لقول المأمومين في أفعال الصلاة ولولم يتذكر وبه قال مالك وأحمد وغيرهما ومنهم من قيده بما إذا كان الإمام مجوز الوقوع السهومي بخلاف ما إذا كان متحققاً لخلاف ذلك أخذاً من ترك رجوعه ﷺ لذي الدين ورجوعه للصحة ومن جهتم قوله في حديث ابن مسعود الماضي فإذا نسيت فذكروني وقال الشافعي معنى قوله فذكروني أي لأتذكر ولا يلزم منه أن يرجع لمجرد أخبارهم واحتمال كونه تذكرة عند أخبارهم لا يدفع وقد تقدم في باب هل يأخذ الإمام بقول الناس من أبواب الإمامة ما يقوي ذلك وفرق بعض المالكية والشافعية أيضاً بين ما إذا كان المخبرون ممن يحصل العلم بخبرهم فيقبل ويقدم على ظن الإمام أنه قد كمل الصلاة بخلاف غيرهم واستنبط منه بعض العلماء القائلين بالرجوع اشتراط العدد في مثل هذا والحقوة بالشهادة وفعروا عليه أن الحاكم إذا نسي حكمه وشهد به شاهدان أنه يحدد عليهما واستدل به الحنفية على أن الهلال لا يقبل بشهادة الأحاد إذا كانت السماء مصحبة بل لا بد فيه من عدد الاستباضة وتعقب بأن سبب الاستتبات كونه أخبر عن فعل النبي ﷺ بخلاف رؤية الهلال فإن الابصار ليست متساوية في رؤيته بل متفاوتة قطعاً وعلى أن من سلم معتقداً أنه أتى ثم طرأ عليه شك هل أتى أو نقص أنه يكفي باعتقاده الأول ولا يجب عليه الأخذ باليقين ووجهه أن إذا الدين لما أخبراً فلو أخبره شكاً ومع ذلك لم يرجع النبي ﷺ حتى استثبت واستدل به البخاري على جواز تشييك الأصابع في المسجد وقد تقدم في أبواب المساجد وعلى أن الإمام يرجع لقول المأمومين إذا شك وقد تقدم في الإمامة وعلى جواز التعريف بالقلب وسيأتي في كتاب الأدب أن شاء الله تعالى وعلى الترجيح بكثرة الرواة وتعقبه ابن دقيق العيد بأن المقصود كان تقوية الأمر المسؤول عنه لا ترجيح خبر على خبر (قوله الأسدي) بسكون المهملة وقد تقدم الكلام على حديثه في أول أبواب السهو وأنه يشرع التكبير لسجود السهو كتكبير الصلاة وهو مطابق لهذه الترجمة وقد تقدم في باب من لم ير الشاهد الأول وأجبا أن قول من قال فيه حليف بن عبد المطلب وهم أن الصواب حليف بن المطلب بإسقاط عبد (قوله ثابته ابن جريح عن ابن شهاب في التكبير) وصله عبد الرزاق عنه ومن طريقه الطبراني ولفظه يكبر في كل سجدة وأخرجه أحمد عن عبد الرزاق وعبد بن بكير كلاهما عن ابن جريح بلفظ فكبر فسجد ثم كبر فسجد ثم سلم * (قوله باب إذا لم يدرك صلي ثلثاً أو أربعاً سجد سجدتين وهو جالس) تقدم الكلام على ما يتعلق بأول المتن في أبواب الأذان وأما قوله حتى يظل الرجل أن يدري قوله أن يكسر الهمزة وهي نافية وقوله فإذا لم يدرك أحدكم كم صلى الخ مساو للترجمة من غير مزيد

باب السهو في الفرض والتطوع وسجد ابن عباس رضي الله عنهما سجدتين بعد وقوفه وحديثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن أبي سلمي بن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال إن أحدكم إذا قام يصلي جاء الشيطان فلبس عليه حتى لا يدري كم صلى فإذا وجد ذلك أحدكم فليسنجد سجدتين وهو جالس **باب** إذا كُلم وهو يصلي فأشار بيده وأستمع **حديثنا** يحيى بن سليمان قال حدثني ابن وهب قال أخبرني عمرو بن بكر عن كريب أن ابن عباس واليوزر ابن محزمة وعبد الرحمن بن أزهر رضي الله عنهم أربسلوه إلى عائشة رضي الله عنها فقالوا اقرأ علينا السلام منا جميعاً وسألها عن الركنتين بعد صلاة العصر وكل لها إنا أخبرنا أنك تصليتهما

وظاهره أنه لا يني على اليقين لأنه أعم من أن يكون ادخل الصلاة أو خارجها وقد تقدم الكلام على خارجها في أوخر الباب الذي قبله وأما دخلها فهو معارض بحديث أبي سعيد الذي عند مسلم فإنه صرح في الأمر بطرح الشك والبناء على اليقين فقليل يجمع بينهما يجعل حديث أبو هريرة على من طرأ عليه الشك وقد فرغ قبل أن يسلم فإنه لا يلتفت إلى ذلك الشك ويسجد السهو كن طراً عليه بعد أن سلم فلو طرأ عليه قبل ذلك بني على اليقين كما في حديث أبي سعيد وعلى هذا فقوله فيه وهو جالس يتعلق بقوله إذا شك لا بقوله يسجد وهذا أولى من قول من سلك طريق الترجيح فقال حديث أبي سعيد اختلف في وصله وإرساله بخلاف حديث أبي هريرة وقدوافقه حديث ابن مسعود فهو أرجح لأن لمخالفة أن يقول بل حديث أبي سعيد صحيحه مسلم والذي وصله حافظ فزيادته مقبولة وقدوافقه حديث أبي هريرة الآتي قريباً فيتعارض الترجيح وقيل يجمع بينهما يجعل حديث أبي هريرة على حكم ما يجبر به السامع صلته وحديث أبي سعيد على ما يصنع من الانسجام وعدمه (تنبيه) لم يقع في هذه الرواية تعيين عمل السجود ولا في رواية الزهري التي في الباب الذي يليه وقد روى النراقطني من طريق عكرمة بن عمار عن يحيى بن أبي كثير بهذا الاسناد مرفوعاً إذا سها أحدكم فلم يدرك أذاً وتقص فليسنجد سجدتين وهو جالس ثم يسلم استاده قوي ولا يداود من طريق ابن أخي الزهري عن محمد نحوه بلفظ وهو جالس قبل التسليم وله من طريق ابن اسحق قال حدثني الزهري بإسناده وقال فيه فليسنجد سجدتين قبل أن يسلم ثم يسلم قال الملائكة هذه الزيادة في هذا الحديث بجميع هذه الطرق لا تنزل عن درجة الحسن المحتج به والله أعلم * (قوله باب) بالتونين (قوله السهو في الفرض والتطوع) أي هل يفتقر حكمه أم يتحد إلى الثاني ذهب الجمهور وخالف في ذلك ابن سيرين وقادة ونقل عن عطاء وجه أخذ من حديث الباب من جهة قوله وإذا صلى أي الصلاة الشرعية وهو أعم من أن تكون فريضة أو نافلة وقد اختلف في إطلاق الصلاة عليهما هل هو من الاشتراك اللفظي أو المعنوي وإلى الثاني ذهب جمهور أهل الأصول لجامع ما بينهما من الشروط التي لا تنفك ومال الفخر الرازي إلى أنه من الاشتراك اللفظي لما بينهما من التباين في بعض الشروط وطريقة الشافعي ومن تبعه في أعمال المشترك في معانيه عند التجرد تقتضي دخول النافلة أيضاً في هذه العبارة فإن قيل أن قوله في الرواية التي قبل هذه إذا نودي للصلاة قرينة في أن المراد الفريضة وكذا قوله إذا توب أوجب بأن ذلك لا يمنع تناول النافلة لأن الاتيان حينئذ بها مطلوب لقوله ﷺ بين كل اذانين صلاة (قوله وسجد ابن عباس سجدتين بعد وقوفه) وصله ابن أبي شيبة بإسناده صحيح عن أبي المألية قال رأيت ابن عباس يسجد بعد وقوفه سجدتين وتلق هذا الأمر بالترجمة من جهة أن ابن عباس كان يرى أن الوتر غير واجب يسجد مع ذلك فيه السهو وقد تقدم الكلام على المتن في الباب الذي قبله * (قوله باب إذا كُلم) بضم الكاف في الصلاة (واستمع) أي المصلح لم يفسد صلته (قوله أخبرني عمرو) هو ابن الحرث وبكر بن الصفي هو ابن عبد الله ابن الأشج ونصف هذا الاسناد المبدأ به بصرون

وَقَدْ بَلَغْنَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْهَا. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَكُنْتُ أَضْرِبُ النَّاسَ مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ عَنْهَا
 قَالَ كَرِبْتُ فَدَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَبَلَغْتُهَا مَا أُرْسَلُونِي فَقَالَتْ سَلْ أُمَّ سَلَمَةَ فَخَرَجْتُ إِلَيْهِمْ
 فَأَخْبَرْتُهُمْ بِمَا قُرِئَ مِنِّي إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ بِمِثْلِ مَا أُرْسَلُونِي بِهِ إِلَى عَائِشَةَ فَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا سَمِعْتُ
 النَّبِيَّ ﷺ يَنْهَى عَنْهَا ثُمَّ رَأَيْتُهُ يُصَلِّيهِمَا حِينَ صَلَّى الْعَصْرَ ثُمَّ دَخَلَ عَلَى وَعِنْدِي نِسْوَةٌ مِنْ بَنِي حَرَامٍ مِنْ
 الْأَنْصَارِ فَأُرْسَلْتُ إِلَيْهِ الْجَارِيَةِ فَقُلْتُ قَوْمِي يَحْتَجُّونَ قَوْلِي لَمْ يَقُولْ لَكَ أُمُّ سَلَمَةَ يَا رَسُولَ اللَّهِ سَمِعْتُكَ تَنْهَى
 عَنْ هَاتَيْنِ وَأَرَاكَ تُصَلِّيهِمَا فَإِنْ أَشَارَ بِيَدِهِ فَلَسْتُ أَخْرِى عَنْهُ فَفَعَلْتُ الْجَارِيَةَ فَأَشَارَ بِيَدِهِ فَأَسْتَأْخَرْتُ
 عَنْهُ فَلَمَّا أَنْصَرَفَ قَالَ يَا ابْنَةُ أَبِي أُمَيَّةَ سَأَلْتُ عَنْ الرُّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ. وَإِنَّهُ أَتَانِي نَاسٌ مِنْ عَبْدِ
 الْقَيْسِ فَشَغَلُونِي عَنِ الرُّكْعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ

والثاني مدنيون (قوله وقد بلغنا فيه إشارة إلى أنهم لم يسمعوا ذلك منه ﷺ) فأما ابن عباس فقد سمي الواسطة وهو
 عمر كما تقدم في المواقيت من قوله شهد عندي رجال من ضيوان وارضاهم عندي عمر الحديث وأما المسو رواه أنهر فلم
 أقف عنهما على تسمية الواسطة وقوله قبل ذلك وأنا أخبرنا بضم الهززة ولم أقف على تسمية الخبر وكأنه عبدالله بن
 الزبير فسأني في الحج من روايته عن عائشة ما يشهد لذلك وروى ابن أبي شيبة من طريق عبد الله بن الحرث قال
 دخلت مع ابن عباس على معاوية فاجلسه على السرير ثم قال ما ركعتان يصليهما الناس بعد العصر قال ذلك ما يعني به الناس
 ابن الزبير فأرسل إلى ابن الزبير فسأله فقال أخبرني بذلك عائشة فأرسل إلى عائشة فقالت أخبرني أم سلمة فأرسل
 إلى أم سلمة فاطلقت مع الرسول فذكر القصة واسم الرسول المذكور كثير بن الصلت سماء الطحاوي بإسناد صحيح
 إلى أبي سلمة أن معاوية قال وهو على المنبر لكثير بن الصلت أذهب إلى عائشة فاسألهما فقال أبو سلمة فقمتم معه وقال
 ابن عباس لعبد الله بن الحرث أذهب معه فجنأها فأسألهما فذكره (قوله تصليهما) في رواية الكشمي تصليهما
 بخلف التون وهو جاز (قوله وقال ابن عباس كنت أضرب الناس مع عمر عنها) أي لاجلها في رواية الكشمي عن
 وكذا في قوله نهى عنها وكأنه ذكر الضمير على إرادة الفعل وهذا موصول بالاستناد المذكور وقد روي ابن أبي شيبة من
 طريق الزهري عن السائب هو ابن يزيد قال رأيت عمر يضرب المنكدر على الصلاة بعد العصر (قوله قال كرب)
 هو موصول بالاستناد المذكور (قوله فقالت سل أم سلمة) زاد (١) مسلم في روايته من هذا الوجه فخرجت بهم
 فأخبرتهم به وهو لفودوني إلى أم سلمة وفي رواية أخرى للطحاوي فقالت عائشة ليس عندي ولكن حدثني أم سلمة
 (قوله ثم رأيت يصليهما حين صلي العصر ثم دخل علي) أي فصلاهما حينئذ بعد الدخول وفي رواية مسلم ثم رآته
 يصليهما أما حين صلاهما فانه صلي العصر ثم دخل عندي فصلاهما (قوله من بني حرام) بفتح المهملين (قوله
 فأرسلت إليه الجارية) لم أقف على اسمها ويحتمل أن تكون بنتها زينب لكن في رواية للحصنف في المغازي فأرسلت
 إليه الخادم (قوله فقال يا ابنة أبي أُمَيَّة) هو والد أم سلمة واسمها حذيفة وقيل سهل بن المغيرة الخزومي (قوله عن
 الركنين) أي اللتين صليتهما الآن (قوله وإنه أتاني ناس من عبد القيس) زاد في المغازي بالإسلام من قومهم فشغلوني
 والطحاوي من وجه آخر قدم على قلائص من الصدقة فستيهما ثم ذكرتهما فكروا أن يصليهما في المسجد والناس
 يرون فصليهما عندك وله من وجه آخر فجاءني مال فشغلني وله من وجه آخر قدم على وفد من بني تميم أوجاءني

(١) قوله زاد مسلم الخ هذه الزيادة هي الموجودة في نسخ المتن التي بأيدينا وعليها شرح القسطلاني ولم ينه على الرواية
 المنجدة عن الزيادة اه مصححه

فَهِمَا تَانِ بَابُ الْإِشَارَةِ فِي الصَّلَاةِ قَالَ كُرَيْبٌ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ
ابْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي حَارِثٍ عَنْ سَلْبِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ
اللَّهِ ﷺ بَلَغَتْهُ أَنَّ بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ كَانُوا بَيْنَهُمْ شَيْءٌ فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّحُ بَيْنَهُمْ فِي أَنْاسٍ
مَعَهُ خَمْسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَحَانَتْ الصَّلَاةُ فَجَاءَ لِإِلَى أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ يَا أَبَا بَكْرٍ
إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ حَبَسَ وَقَدْ حَانَتْ الصَّلَاةُ فَهَلْ لَكَ أَنْ تَوْمَ النَّاسَ قَالَ نَعَمْ إِنْ شِئْتَ فَأَقَامَ
يَلَالٌ وَقَدَّمَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَكَبَّرَ لِلنَّاسِ وَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمْشِي فِي الصُّفُوفِ حَتَّى قَامَ

صدقة وقوله من بني تميم وهم وانما هم من عبد القيس وكانهم حضر وامعهم بال المصالحة من أهل البحرين كما
سيأتي في الجزية من طريق عمرو بن عوف ان النبي ﷺ كان صالح أهل البحرين وأمر عليهم العلاء بن الحضرمي
وأرسل أبا عبيدة قائده يجزيهم ويؤيده ان في رواية عبد الله بن الحرث المتقدم ذكرها انه كان بث ساعيا وكان
قد أهمه شأن المهاجرين وفيه فقلت ما هاتان الركعتان فقال شغلني أمر الساعي (قوله فيما هاتان) في رواية عبيد الله
ابن عبد الله بن عتبة عن أم سلمة عند الطحاوي من الزيادة فقلت أمرت بهما فقال لا ولكن كنت أصليهما بعد
الظهر فشغلت عنهما فصليتهما الآن وله من وجه آخر عنها لم أره صلاهما قبل ولا بعد لكن هذا لا ينفي الوقوع فقد
ثبت في مسلم عن أبي سلمة انه سأل عائشة عنها فقالت كان يصلهما قبل العصر فشغل عنهما أو نسيهما فصلاهما
بعد العصر ثم اثبتهما وكان اذا صلى صلاة اثبتها اي دوام عليها ومن طريق عروة عنها مارك ركعتين بعد العصر عندى
قط ومن ثم اختلف نظر العلماء فقيل تقضي القوائت في أوقات الكراهة لهذا الحديث وقيل هو خاص بالنبي ﷺ
وقيل هو خاص بمن وقع له نظيره ما وقع له وقد تقدم البحث في ذلك مبسوطا في أواخر المواقيت وفي الحديث من القوائد
سوى ماضى جواز استماع المصلي الى كلام غيره وفهمه ولا يقدح ذلك في صلاته وان الادب في ذلك ان يقوم المتكلم
الى جنبه لا خلفه ولا امامه لتلايوش عليه بان لا يمكنه الاشارة اليه الا بمشقة وجواز الاشارة في الصلاة وسيأتي في
باب مفرد وفيه البحث عن علة الحكم وعن دليله والترغيب في علو الاستناد والفحص عن الجمع بين المتعارضين وان
الصحابي اذا عمل بخلاف ما رواه لا يكون كافيا في الحكم بنسخ مروي به وان الحكم اذا ثبت لا يزيله الاشياء مقطوع به
وان الاصل اتباع النبي ﷺ في أفعاله وان الجليل من الصحابة قد يخفى عليه ما طلع عليه غيره وانه لا يحدل الى
الفتوى بالرأى مع وجود النص وان العالم لا قصص عليه اذا سئل عما لا يدري فوكل الامر الى غيره وفيه قبول اخبار الاحاد
والاعتماد عليه في الاحكام ولو كان شخصا واحدا رجلا أو امرأة لا اكتفاء أم سلمة باخبار الجارية وفيه دلالة على
فطنة أم سلمة وحسن تأنيها بملاطفة سؤلها واهتمامها بأمر الدين وكانها لم تبأثر السؤال لحال النسوة اللاتي كن
عندها فيؤخذ منه اكرام الضيف واحترامه وفيه زيادة النساء المرأة ولو كان زوجها عندها والتفل في البيت ولو كان
فيه من ليس منهم وكراهة القرب من المصلي لغير ضرورة وترك تقويت طلب العلم وان طرأ ما يشغل عنه وجواز
الاستنابة في ذلك وان الوكيل لا يشترط ان يكون مثل موكله في الفضل وتعليم الوكيل التصرف اذا كان بمن
يجمل ذلك وفيه الاستفهام بعد التحقق لقولها وارك تصليهما والمبادرة الى معرفة الحكم المشكل فإراما من الوسوسة
وان النسيان جائز على النبي ﷺ لان قائدة استفسار أم سلمة عن ذلك تجوزها اما للنسيان واما للنسخ واما للتخصيص
به فظهر وقوع الثالث والله أعلم * (قوله باب الاشارة في الصلاة) قال ابن رشيد هذه الترجمة أعم من كونها مرتبة
على استعداء ذلك أو غير مرتبة بخلاف الترجمة التي قبلها فان الاشارة فيها لزمت من الكلام واستناعه فهي مرتبة (قوله
قاله كريب عن أم سلمة) يشير الى حديث الباب الذي قبله ثم أورد المصنف في الباب ثلاثة أحاديث أحدها

فَالصَّفَّ فَأَخَذَ النَّاسُ فِي التَّصْفِيقِ . وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَا يَلْتَفِتُ فِي صَلَاتِهِ . فَلَمَّا أَكْثَرَ
النَّاسُ التَّفَتُّ فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَشَارَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِإِمْرَةٍ أَنْ يُصَلِّيَ فَرَفَعَ أَبُو بَكْرٍ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَدَهُ تَحِيَّةَ اللَّهِ وَرَجَعَ الْقَهْقَرَى وَرَأَاهُ حَتَّى قَامَ فِي الصَّفِّ فَتَقَدَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى
فَنَاسٍ فَلَمَّا فَرَغَ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ يَا أَيُّهَا النَّاسُ مَا لَكُمْ حِينَ تَأْتِيَكُمْ شَيْءٌ فِي الصَّلَاةِ أَتَأْخُذْتُمْ فِي
التَّصْفِيقِ إِنَّمَا التَّصْفِيقُ لِلنِّسَاءِ مَنْ تَابَعْتُ شَيْءٌ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَقُلْ سُبْحَانَ اللَّهِ فَإِنَّهُ لَا يَسْمَعُهُ أَحَدٌ حِينَ يَقُولُ
سُبْحَانَ اللَّهِ إِلَّا التَّفَتَّ . يَا أَيُّهَا بَكْرٍ مَا مَنَعَكَ أَنْ تُصَلِّيَ لِلنَّاسِ حِينَ أَثَرْتُ إِلَيْكَ . فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَا كَانَ يَنْبَغِي لِأَبْنٍ أَبِي فَحَافَةٍ أَنْ يُصَلِّيَ بَيْنَ يَدَيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ **حَدَّثَنَا**
ابْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ حَدَّثَنَا الثَّوْرِيُّ عَنْ هِشَامٍ عَنْ فاطمةَ عَنِ أَسَاءَةَ قَالَتْ دَخَلْتُ عَلَى
عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَهِيَ تُصَلِّيُ قَائِمَةً وَالنَّاسُ قِيَامٌ فَقُلْتُ مَا شَأْنُ النَّاسِ فَأَشَارَتْ بِرَأْسِهَا إِلَى السَّاءِ
فَقُلْتُ آيَةُ فَهَلَتْ بِرَأْسِهَا أَمْ نَعَمْ **حَدَّثَنَا** إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ
عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْتِهِ وَهُوَ شَاكِرٌ جَالِسًا
وَصَلَّى وَرَأَاهُ قَوْمٌ قِيَامًا فَأَشَارَ إِلَيْهِمْ أَنْ اجْلِسُوا فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ إِنَّمَا جَعَلَ الْإِمَامُ لِيَوْمْتُمْ بِهِ فَإِذَا
رَكِعَ فَأَرْكَعُوا وَإِذَا رَفَعَ فَأَرْفَعُوا .

حديث سهل بن سعد في الاصلاح بين بني عمرو بن عوف وفيه ارادة أبي بكر الصلاة بالناس وشاهد الترجمة قوله فيه
فأخذ الناس في التصفيق فانه ﷺ وان كان انكره عليهم لكنه لم يأمرهم باعادة الصلاة وحركة اليد بالتصفيق
كحركاتها بالاشارة واخذ من جهة الالتفات والاصغاء الى كلام الغير لانه في معنى الاشارة واما قوله يا أيها
أن تصلي بالناس حين أشرت إليك فليس مطابق للترجمة لان اشارته صدرت منه ﷺ قبل ان يحرم بالصلاة كما تقدم
في الكلام على حديث سهل مستوفى في أبواب الامامة ويحتمل أن يكون فهم من قوله قام في الصف الدخول في
الصلاة لعدوله ﷺ عن الكلام الذي هو أدل من الاشارة ولما يفهمه السياق من طول مقامه في الصف قبل أن
تقع الاشارة المذكورة ولانه دخل بنية الاتهام بأبي بكر ولان السنة الدخول مع الامام على أي حال وجدته لقوله
ﷺ فما أدركتم فصلوا فانها حديث اساءة في الصلاة في الكسوف أو رده مختصر اجدا وشاهد الترجمة قولها فيه
فاشارت برأسها وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في الكسوف ثالثها حديث عائشة في صلاة النبي ﷺ في بيته
جالسا وشاهدها قوله فيه فأشار إليهم ان اجلسوا وقد تقدم مستوفى في أبواب الامامة أيضا وفيه رد على من منع
الاشارة بالسلام وجوز مطلق الاشارة لانه لا فرق بين ان يشير أمرا بالجلوس أو يشير غمرا برد السلام والله أعلم
(خاتمة) اشتملت أبواب السور من الاحاديث المرفوعة على تسعة عشر حديثا منها اثنان معلقان بمقتضى حديث
كريب عن أم سلمة وابن عباس وعبد الرحمن بن اذهر والمصور بن حمزة أربعة احاديث لقولهم فيه سوى أم سلمة
لخائن رسول الله ﷺ نهى عنها جميعا مكررة فيه وفيما مضى سواء لانه تكرر منه في المواقيت طرف مختصر عن
أم سلمة وسوي حديث أبي هريرة فليسجد سجدتين وهو جالس وقد وافقه مسلم على تحريمها جميعا وفيه من الآثار
عن الصحابة وغيرهم خمسة آثار منها أثر عروة الموصول في آخر الباب ومنها أثر عمر في ضربه على الصلاة بعد العصر
والله الهادي الى الصواب ومنه المبدأ واليه المآب

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ كِتَابُ الْجَنَائِزِ)

بابُ فِي الْجَنَائِزِ . وَمَنْ كَانَ آخِرُ كَلَامِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ . وَقِيلَ لَوْهَبُ بْنُ مَتْبَعِ الْبَيْتِ مِفْتَاحُ الْجَنَّةِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ قَالَ بَلَى وَلَكِنْ لَيْسَ مِفْتَاحُ إِلَّا لَهُ أَسْنَانُ فَإِنْ جِئْتَ بِمِفْتَاحٍ لَهُ أَسْنَانُ فَتَحَ لَكَ وَإِلَّا لَمْ يُفْتَحْ لَكَ **حَدَّثَنَا** مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ بْنُ مَيْمُونٍ حَدَّثَنَا وَاصِلُ الْأَحْبَبِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سُوَيْدٍ عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

﴿قَوْلُهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾

(كِتَابُ الْجَنَائِزِ)

كَذَا لِلْأَصْلِيِّ وَابْنِ الْوَقْتِ وَبِالسَّمَلَةِ مِنَ الْأَصْلِ وَلِكُرْمَةِ بَابِ فِي الْجَنَائِزِ وَكَذَا لَا يَنْدُرُ لَكِنْ بِحَذْفِ بَابِ وَالْجَنَائِزِ بفتح الجيم لا غير جمع جنازة بالفتح والكسر لغتان قال ابن قتيبة وجماعة الكسر أفصح وقيل بالكسر للفتح وبالفصح للبيت وقالوا لا يقال نَشْ الا اذا كان عليه الميت (نتيجه) أورد المصنف وغيره كتاب الجنائز بين الصلاة والزكاة لتعلقها بهما ولأن الذي يفعل باليت من غسل وتكفين وغير ذلك أهمه الصلاة عليه لما فيها من فائدة الدماء له بالنجاة من العذاب ولا سيما عذاب القبر الذي سيدفن فيه (قوله) ومن كان آخر كلامه لا اله الا الله (قيل) أشار بهذا الى ما رواه أبو داود والحاكم بن طريق كثير بن مرة الحضرمي عن معاذ بن جبل قال قال رسول الله ﷺ من كان آخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة قال الزين بن المنير حذف المصنف جوابا من من الترجمة مرعاة لتأويل وهب بن منبه فاباه اما ليوافقه او ليقب الخبر على ظاهره وقد روى ابن ابي حاتم في ترجمة أبي زرعة انه لما حضر ارادوا نطقه فذكر واحد من معاذ فحدثهم به أبو زرعة باستادته وخرجت روحه في آخر قول لا اله الا الله (نتيجه) كان المصنف لم يثبت عنده في التلقين شيء على شرطه فاكفى بما دل عليه وقد أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة من وجه آخر فقطقتوا موتا كماله الا الله يعني أبي سعيد كذلك قال الزين بن المنير هذا الخبر يتناول بلفظه من قالها فيتم الموت أو طالت حياته لكن لم يحكم بشيء غيرها ويخرج بمفهومه من تكلم لكن استصحب حكما من غير تجديد نطق بها فان عمل أعمالا سيئة كان في الشبهة وان عمل أعمالا صالحة ففضية سعة رحمة الله ان لا فرق بين الاسلام النطق والحكمي المستصحب والله اعلم انتهى وحكي الترمذي عن عبد الله بن المبارك انه لقن عند الموت فأكثر عليه فقال اذا قلت مرة فانا على ذلك ما لم اتكم بكلام وهذا يدل على انه كان يرى التفرقة في هذا المقام والله اعلم (قوله) وقيل لوهب بن منبه ليس مفتاح الجنة لا اله الا الله الخ يجوز نصب مفتاح على انه خبر مقدم ورفع على انه مبتدأ كان القائل أشار الى ما ذكر ابن اسحق في السيرة ان النبي ﷺ لما أرسل العلاء ابن الحضرمي قال له اذا سئلت عن مفتاح الجنة فقل مفتاحها لا اله الا الله وروى عن معاذ بن جبل مرفوعا نحوه أخرجه البيهقي في الشعب وزاد ولكن مفتاح بلا أسنان فان جئت بمفتاح له أسنان فتحتك والالم يفتحك وهذه الزيادة نظير ما أجاب به وهب فيحتمل ان تكون مدرجة في حديث معاذ واما آروهب فوصله المصنف في التاريخ وأبو نعيم في الحلية من طريق عبد بن سعيد بن رمانة بضم الراء وتشديد الميم وبهذا لا ف تون قال اخبرني أني قال قيل لوهب بن منبه فذكره والمراد بقول لا اله الا الله في هذا الحديث وغيره كثرة الشهادة فلا يرد اشكال ترك ذكر الرسالة قال الزين بن المنير قول لا اله الا الله لقب جرى على النطق بالشهادتين شرعا واما قول وهب فراده بالاسنان التزام الطاعة فلا يرد اشكال موافقة الخوارج وغيرهم أهل الكبار لا يدخلون الجنة واما قوله لم يفتح له فكان مراده لم يفتح له فتحا تاما أو لم يفتح له في أول الامر وهذا بالنسبة الى الغالب والافالحق انهم في منية الله تعالى وقد أخرج سعيد بن منصور بسند حسن عن وهب بن منبه قريبا من كلام هذا في التهليل ولفظه عن سبائك بن الفضل عن وهب بن منبه

أَتَانِي آتٍ مِنْ رَبِّي فَأَخْبَرَنِي أَوْ قَالَ بَشَّرَنِي أَنَّهُ مَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِي لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ قُلْتُ
وَأَنْ زَنَى وَلَمْ يَسْرِقْ قُلْ - وَأَنْ زَنَى وَلَمْ يَسْرِقْ حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ حَدَّثَنَا ابْنِي حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ حَدَّثَنَا
شَيْقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ مَاتَ يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ النَّارَ وَقُلْتُ أَنَا

مثل هذا بل العمل مثل الرأى بلا وتر قال الداودي قول وهب محمول على التشديد وله لم يبلغه حديث أبي ذر أي
حديث الباب والحق أن من قال لا اله الا الله عخلصا أتى بفتح وله اسنان لكن من خلط ذلك بالكبر حتى مات مصرا
عليها لم تكن استأنه قوية فر بما طال علاجه وقال ابن رشيد يحتمل أن يكون مراد البخاري الإشارة إلى أن من قال
لا اله الا الله عخلصا عند الموت كان ذلك مسقطا لما تقدم له والاخلاص يستلزم التوبة والتدم ويكون النطق علما على
ذلك وادخل حديث أبي ذر ليعين أنه لا بد من الاعتقاد ولهذا قال عقب حديث أبي ذر في كتاب اللباس قال أبو عبدالله
هذا عند الموت أو قبله إذا تاب وندم ومعنى قول وهب أن جثت بفتح له اسنان جياذ فهو من باب حذف النعت إذا دل عليه
السياق لأن سمي الفتح لا يصلح إلا بالاسنان والافوه عودا وحديدة (قوله أتانى آت) سماء في التوحيد من طريق
شعبة عن واصل جبريل وحزم بقوله فيشرني وزاد الاسماعيل من طريق مهدي في أوله قصة قال كنا مع رسول الله
ﷺ في مسير له فلما كان في بعض الليل تنحى فلبث طويلا ثم أتانا فقال فذكر الحديث وأورده المصنف في اللباس من
طريق أبي الأسود عن أبي ذر قال أتت النبي ﷺ وعليه ثوب أبيض وهو قائم ثم أتته وقد استيقظ فدل على أنها
رؤيا متام (قوله من أمتي) أي من أمة الاجابة ويحتمل أن يكون أعم من ذلك أي أمة الدعوة وهو متجه (قوله
لا يشرك بالله شيئا) أو رده المصنف في اللباس لفظ ما من عبد قال لا اله الا الله ثم مات على ذلك الحديث وانما لم يورده
المصنف هنا جريا على عادة في إثبات الخفي على الجلي وذلك أن نفي الشرك يستلزم إثبات التوحيد ويشهد له استنباط
عبد الله بن مسعود في ثاني حديثي الباب من مفهوم قوله من مات يشرك بالله دخل النار وقال القرطبي معنى نفي الشرك أن
لا يتخذ مع الله شرا يكفى الإلهية لكن هذا القول صار بحكم العرف عبارة عن الإيمان الشرعي (قوله فقلت وأن زنى وان
سرق) قد يبادر إلى الذهن أن القائل ذلك هو النبي ﷺ والمقول له الملك الذي بشره به وليس كذلك بل القائل هو
أبو ذر والمقول له هو النبي ﷺ كما بينه المؤلف في اللباس ولترمذي قال أبو ذر بإسناد الله ويمكن أن يكون النبي ﷺ
قاله مستوحشا وأبو ذر قاله مستبهما وقد جمع بينهما في الرقاق من طريق زيد بن وهب عن أبي ذر قال الزين
ابن المنذر حديث أبي ذر من أحاديث الرجاء التي أفضى الاتسكال عليها ببعض الجملة إلى الاقدام على الموبقات
وليس هو على ظاهره فإن القواعد استقرت على أن حقوق الآدميين لا تسقط بمجرد الموت على الإيمان ولكن لا يلزم
من عدم سقوطها أن لا يتكفل الله بها عن يريده أن يدخله الجنة ومن ثم رد ﷺ على أبي ذر استبعاده ويمتنع أن يكون
المراد بقوله دخل الجنة أي صار إليها ابتداء من أول الحال وأما بعد أن يقع ما يقع من العذاب نسأل الله العفو والعافية
وفي هذا حديث من قال لا اله الا الله فعتقه يوما من الدهر أصابه قبل ذلك ما أصابه وسيأتي بيان حاله في كتاب الرقاق وفي
الحديث أن أصحاب الكباثر لا يخلدون في النار وإن الكباثر لا تسلب اسم الإيمان وإن غير المؤمنين لا يدخلون الجنة والحكمة
في الاختصار على الزوال السرفة الإشارة إلى جنس حق الله تعالى وحق العباد وكان أبا ذر استعصر قوله ﷺ لا يزني
الزاني حين يزني وهو مؤمن لأن ظاهره معارض لظاهر هذا الخبر لكن الجمع بينهما على قواعد أهل السنة بحمل هذا
على الإيمان الكامل وبحمل حديث الباب على عدم التحليل في النار (قوله على رغم أنف أبي ذر) (١) بفتح الراء
وسكون المعجمة ويقال بضمها وكسرهما وهو مصدر رغم بفتح العين وكسرهما مأخوذ من الرغم وهو التراب وكأنه دعا
عليه بأن يلعن أهله بالتراب (قوله حدثنا عمر بن حفص) أي ابن غياث وشقيق هو أبو وائل وعبد الله هو ابن مسعود وكلهم

(١) قول الشارح قوله على رغم أنف أبي ذر ليست في النسخ التي بأيدينا في هذا الباب اه مصححه

مَنْ مَاتَ لَا يَشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ **بَابُ الْأَمْرِ بِاتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ**
عَنِ الْأَشْعَثِ قَالَ سَمِعْتُ مُعَاوِيَةَ بْنَ سُوَيْدٍ يَقْرَأُ عَنِ الْبَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ أَمَرَنَا النَّبِيُّ ﷺ بِسَبْعٍ
وَنَهَانَا عَنْ سَبْعٍ : أَمَرَنَا بِاتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ وَعِيَادَةِ الْمَرِيضِ . وَإِجَابَةِ الدَّاعِي وَنَصْرِ الظَّالِمِ . وَإِثْرَارِ الْقَسَمِ .
وَرَدِّ السَّلَامِ . وَتَشْيِيتِ الْعَاطِسِ . وَنَهَانَا عَنْ آتِيَةِ الْفِضَةِ . وَخَاتِمِ الذَّهَبِ . وَالْمَرْبِ . وَالْدِّيْبَاجِ .
وَالْقَيْ . وَالْإِسْتَبْرَقِ **حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ أَبِي سَلَمَةَ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي ابْنُ شِهَابٍ**
قَالَ أَخْبَرَنِي سَعِيدُ ابْنُ الْمُسَيَّبِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ

كُفْيُونُ (قوله من مات يشرك بالله) في رواية أبي حمزة عن الأعمش في تفسير البقرة من مات وهو يدعو من دون الله ندا وفي أوله قال النبي ﷺ كلمة وقلت أنا أخرى ولم تختلف الروايات في الصحيحين أن المرفوع الوعيد والموقوف الوعد وزعم الحميدي في الجمع وتبعه مغلطاي في شرحه ومن أخذ عنه أن في رواية مسلم من طريق وكيع وابن نمير بالعكس بلفظ من مات لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة وقلت أنا من مات يشرك بالله شيئا دخل النار وكان سبب الوهم في ذلك ما وقع عند أبي عوانة والاسماعيلي من طريق وكيع بالعكس لكن بين الاسماعيلي أن المحفوظ عن وكيع كافى البخارى قال وإنما المحفوظ الذى قلبه أبو عوانة وحده وبذلك جزم ابن خزيمة في صحيحه والصواب رواية الجماعة وكذلك أخرجه أحمد من طريق عاصم وابن خزيمة من طريق يسار وابن جبان من طريق المغيرة كلهم عن شقيق وهذا هو الذى يقتضيه النظر لأن جاب الوعيد ثابت بالقرآن وجاءت السنة على وقفه فلا يحتاج الى استنباط بخلاف جانب الوعد فإنه في محل البحث اذ لا يصح حمله على ظاهره كما تقدم وكان ابن مسعود لم يبلغه حديث جابر الذى أخرجه مسلم بلفظ قيل يا رسول الله ما الموجب قال من مات لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة ومن مات يشرك بالله شيئا دخل النار وقال النووي الجيدان يقال سمع ابن مسعود اللفظتين من النبي ﷺ ولكنه في وقت حفظ احدهما وتيقنها ولم يحفظ الاخرى فرفع المحفوظة وضم الاخرى اليها وفي وقت بالعكس قال فهذا جمع بين روايتي ابن مسعود وموافقة رواية غيره في رفع اللفظتين انتهى وهذا الذى قال محتمل بل اشك لكن فيه بدمع اتحاد مخرج الحديث فلو تعدد مخرجه الى ابن مسعود لكان احتمالا قريبا مع انه يستغرب من اقراد راوون الرواة بذلك دون رفقته وشيخهم ومن فوقه فنسبة السهو الى شخص ليس بمعصوم اولى من هذا التمسك (فائدة) حكى الخطيب في المدرج ان احمد بن عبد الجبار زواه عن ابي بكر بن عباس عن عاصم مرفوعا كله وانه يوم في ذلك وفي حديث ابن مسعود دلالة على انه كان يقول بدليل الخطاب ويحتمل ان يكون اثر ابن مسعود اخذه من ضرورة انحصار الجزاء في الجنة والنار وفيه اطلاق الكلمة على الكلام الكثير وسيأتى البحث فيه في الايمان والنذور (قوله باب الامر باتباع الجنائز) قال الزين بن المنير لم يفصح بحكمه لان قوله امرنا اعم من أن يكون للجواب والتدب (قوله عن الاشعث) هو ابن أبي الشعثاء الحاربي (قوله عن البراء ابن عازب) أورده في المظالم عن سعيد بن الربيع عن شعبة عن الاشعث فقال فيه سمعت البراء بن عازب ولمسلم من طريق زهير بن معاوية عن الاشعث عن معاوية بن سويد قال دخلت على البراء بن عازب فسمعت يقول فذكر الحديث (قوله امرنا رسول الله ﷺ بسبع ونهانا عن سبع) أما المأمورات فستذكر شرحها في كتابي الادب واللباس والذي يتعلق منها بهذا الباب اتباع الجنائز وأما المنهيات فحل شرحها كتاب اللباس وسيأتى الكلام عليها فيه وسقط من المنهيات في هذا الباب واحدة سهوا امامن المصنف أو من شيخه (قوله حدثنا محمد) كذا في جميع الروايات غير منسوب وقال الكلابى هو الذهلي وعمربن أبي سلمة هو التميمي وقد ضعفه ابن معين بسبب أن في حديثه عن الاوزاعي متاولة وأجازة لكن بين أحمد بن صالح

سَيِّئُ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ حَسْرَةٌ : رَدُّ السَّلَامِ . وَعِيَادَةُ الْمَرِيضِ . وَاتِّبَاعُ الْجَنَائِزِ : وَاجَابَةُ الدَّعْوَةِ .
وَتَشْيِيتُ الْمَاطِي . تَابَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ وَرَوَاهُ سَلَامَةُ عَنْ عَقِيلٍ بِأَبِ الدُّخُولِ
عَلَى الْمَيِّتِ بَعْدَ الْمَوْتِ إِذَا أُدْرِجَ فِي أَكْفَانِهِ حَدَّثَنَا يَشْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ

المصري أنه كان يقول فيما سمعه حدثنا ولا يقول ذلك فيما لم يسمعه وعلى هذا فقد عنع هذا الحديث فدل على أنه لم يسمعه
والجواب عن البخاري أنه يعتمد على المناولة ويصحح بها وقصارى هذا الحديث أن يكون منها وقد قواه بالتأبعة التي
ذكرها عقبه ولم يغرد به عمرو مع ذلك فقد أخرجه الاسماعيلي من طريق الوليد بن مسلم وغيره عن الاوزاعي وكان
البخاري اختار طريق عمر ولوقوع التصريح فيها بالاخبار بين الاوزاعي والزهرى ومتابعة عبدالرزاق التي ذكرها
وصلها مسلم وقال في آخره كان معمر يرسل هذا الحديث واستدصرة عن ابن المسيب عن أبي هريرة وقد وقع لي
مطلقا في جزءه المذهل قال أخبرنا عبدالرزاق فذكر الحديث وأما رواية سلامة وهو بصحيف اللام وهو ابن أخي
عقيل فأخطأ في الزهرات للمذهل وله نسخة عن عمه عن الزهرى ويقال إنه كان يرويه من كتاب (قوله حق المسلم
على المسلم خمس) فرواية مسلم من طريق عبدالرزاق خمس نجيب المسلم على المسلم ولهم من طريق العلاء بن عبد الرحمن
عن أبيه عن أبي هريرة حق المسلم على المسلم ستوزاد وإذا استنصحتك فأنصح له وقد تبين أن معنى الحق هنا الوجوب
خلافا لقول ابن بطال المراد حق الحرمة والصحة والظاهر أن المراد به هنا وجوب الكفائية (قوله رد السلام) يأتي
للسلام على أحكامه في الاستئذان وعبادة المريض يأتي الكلام عليها في المرضي واجابة الداعي يأتي الكلام عليها في
الولاية وتشيت الماطس يأتي الكلام عليه في الادب وأما اتباع الجنائز فسيأتي الكلام عليه في باب فضل اتباع الجنائز
في وسط كتاب الجنائز والقصود هنا اثبات مشروعته فلا تكرار * (قوله باب الدخول على الميت بعد الموت إذا
أدرج في أكفانه) أي لف فيها قال ابن رشيد موقع هذه الترجمة من الفقه أن الموتى كان سبب تغيير عحاسن الحى التي
عبد عليها ولذلك أمر بتغييره وتغطيته كان ذلك مظنة للنعم من كشفه حتى قال النخعي يبنى أن لا يطلع عليه الا
لنائل له ومن يليه فترجم البخاري على جواز ذلك ثم أورد فيه ثلاثة أحاديث * أولها حديث عائشة في دخول أبي بكر
على النبي ﷺ بعد أن مات وسيأتي مستوفي في باب الوفاة آخر المغازي ومطابقته للترجمة واضحة كما سيبينه وأشد ما فيه
اشكالا قول أبي بكر لا يجمع الله عليك موتين وعنه أجوبة فقيل هو على حقيقته وأشار بذلك الى الرد على من زعم أنه
سيحيا فيقطع أيدي رجاله لأنه لو صح ذلك لزم أن يموت مائة أخرى فأخبرناه أن كرم على الله من أن يجمع عليه موتين
كما جمعها على غيره كالذين خرجوا من ديارهم وهم الوفى وكذلك مر على قرية وهذا أوضح الاجوبة وأسماها وقيل أراد
لا يموت مائة أخرى في القبر كغيره إذا يحيا ليسئل ثم يموت وهذا جواب الداودي وقيل لا يجمع الله موت نفسك
وموت شريكك وقيل كنى بالموت الثاني عن الكرب أي لا تلقي بعد كرب هذا الموت كربا آخر * ثانيها حديث أم العلاء
الانصارية في قصة عثمان بن مظعون وسيأتي بآتم من هذا السياق في باب القرعة آخر الشهادات وفي التعبير * ثالثها
حديث جابر في موت أبيه وسيأتي في كتاب الجهاد ودلالة الاول والثالث مشكلة لان أبا بكر إنما دخل قبل الفصل
فضلا عن التكفين وعمر بن الخطاب حينئذ أن يكون مات ولان جابرا كشف الثوب عن وجهه أي قبل تكفينه وقد يقال في
الجواب عن الاول أن الذي وقع دخول أبي بكر على النبي ﷺ وهو مسجى أى مغطى فيؤخذ منه أن الدخول على
الميت يمتنع الآن كان مدرجاً في أكفانه أو في حكم المدرج لئلا يطلع منه على ما يكره الاطلاع عليه وقال الزين بن المنير
ما يحصله كان أبو بكر عابا له ﷺ لا يزال مصونا عن كل أذى فساغ له الدخول من غير تنقيب عن الحال وليس
ذلك لغيره وأما الجواب عن حديث جابر فاجاب ابن المنير أيضا بأن ثياب الشهيد التي قتل فيها هي أكفانه فهو
كالدرج ويمكن أن يقال لهم له عن كشف وجهه يدل على النعم من الاقتراب من الميت ولكن يتعقب بأنه

قَالَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ أَخْبَرَنِي مَعْمَرٌ وَيُونُسُ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهُ قَالَتْ أَقْبَلَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى فَرَسِهِ مِنْ مَسْكِنِهِ بِالسُّنْحِ حَتَّى نَزَلَ فَدَخَلَ عَلَى الْمَسْجِدِ فَلَمْ يَكُنْ النَّاسُ حَتَّى دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَبَيَّعَ النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ مُسَجًى يَبْدُو حَبْرَةً فَكَشَفَ عَنْ وَجْهِهِ ثُمَّ أَكْبَأَ عَلَيْهِ قَبْلَهُ ثُمَّ بَكَى فَقَالَ يَا بِي أَنْتَ وَإُمِّي يَا نَبِيَّ اللَّهِ لَا يَجْمَعُ اللَّهُ عَلَيْكَ مَوْتَيْنِ: أَمَّا الْمَوْتَةُ الَّتِي كُتِبَتْ عَلَيْكَ فَقَدْ تَبَّهَا قَالَ أَبُو سَلَمَةَ فَأَخْبَرَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خَرَجَ وَمَعَهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَكْتُمُ النَّاسُ فَقَالَ أَجْلِسْ فَأَبَى فَقَشَدَهُ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ يَا إِلَهُ النَّاسِ وَتَرَكُوا عَمْرًا. فَقَالَ أَمَا بَعْدُ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ يَبْدُو مُحَمَّدًا ﷺ فَإِنَّ مُحَمَّدًا ﷺ قَدْ مَاتَ. وَمَنْ كَانَ يَبْدُو اللَّهَ فَإِنَّ اللَّهَ حَتَّى لَا يَمُوتَ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ أَكْثَرُ الْأَنْبِيَاءِ لَكُلِّ نَبِيٍّ مِثْلُ شَيْءٍ مِمَّا يَفْعَلُ اللَّهُ بِهِمْ وَمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ عِنْدَ رَبِّكَ إِلَّا أَنْتَ لَا تَعْلَمُ الْغَيْبُ إِلَّا مَا يَشَاءُ اللَّهُ فَإِنَّ اللَّهَ بَرَأَ الْإِنْسَانَ مِنْ طِينٍ ثُمَّ رَدَّنَاهُ إِلَى عِزِّهِ لَعَلَّ هُوَ يَشْكُرُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قُلْتُ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْكَ أَمَا السَّابِقُ فَشَمَادِي عَلَيْكَ لَقَدْ أَكْرَمَكَ اللَّهُ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ وَمَا يَذْرُوكُ أَنَّ اللَّهَ قَدْ أَكْرَمَهُ قُلْتُ يَا بِي أَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَمَنْ يَكْرِمُهُ اللَّهُ. فَقَالَ أَمَا هُوَ قَدْ جَاءَ الْيَقِينُ وَاللَّهُ إِلَيَّ لِأَرْجُو لَهُ الْخَيْرَ. وَاللَّهُ مَا أَدْرِي وَأَنَا رَسُولُ اللَّهِ مَا يَفْعَلُ بِي. قَالَتْ قَوَائِلُ لَا أَرْجُو أَحَدًا بَعْدَهُ أَبَدًا **حَدَّثَنَا** سَعِيدُ بْنُ عُفَيْرٍ حَدَّثَنَا الْإِسْمَاعِيلِيُّ مِثْلَهُ. وَقَالَ نَافِعُ بْنُ يَزِيدَ عَنْ عُقَيْلٍ مَا يَفْعَلُ بِهِ

ﷺ لَمْ يَنْهَوْهُ وَجَبَ أَنْ عَلِمَ نَهْيُهُمْ عَنْ نَهْيِهِ يَدُلُّ عَلَى تَقَرُّرِ نَهْيِهِمْ فَتَبَيَّنَ أَنَّ الدُّخُولَ الثَّابِتَ فِي الْأَحَادِيثِ الثَّلَاثَةِ كَانَ فِي حَالَةِ الْأَدْرَاجِ أَوْ فِي حَالَةِ تَقَوُّمِ مَقَامِهَا قَالَ ابْنُ رَشِيدٍ الْمَعْنَى الَّذِي فِي الْحَدِيثَيْنِ مِنْ كَشْفِ الْمَيْتِ بَعْدَ تَسْجِيَتِهِ وَمَسَاوِلَهِ بَعْدَ تَكْفِينِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَفِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ جَوَازُ تَقْيِيلِ الْمَيْتِ تَعْظِيمًا وَتَبَرُّكًا وَجَوَازُ التَّفْدِيَةِ بِالْأَبَاوِ وَالْأُمَّهَاتِ وَقَدْ يُقَالُ فِي لَفْظَةِ اعْتَادَتْ الْعَرَبُ أَنْ تَقُولَهَا وَلَا تَقْصِدُ مَعْنَاهَا الْحَقِيقِي إِذْ حَقِيقَةُ التَّفْدِيَةِ بَعْدَ الْمَوْتِ لَا تَتَصَوَّرُ وَجَوَازُ الْبُكَاءِ عَلَى الْمَيْتِ وَسَيَأْتِي مَبْسُوطًا (قَوْلُهُ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ) هُوَ ابْنُ الْمُبَارَكِ وَمَعْمَرُ هُوَ ابْنُ رَاشِدٍ وَيُونُسُ هُوَ ابْنُ زَيْدٍ وَالسُّنْحُ بضم المهملة وسكون النون بعد داء. مهملة منازل بنى الحرث بن الخزرج وكان أبو بكر مترجوا فيهم (قَوْلُهُ قِيمَ) أي قصدوه بردحمة بكسر المهملة وفتح الموحدة بوزن عتبة ويزيد التثنية على الوصف وعدمه على الأضافة فهو نوع من رداء اليمن محططة عالية اليمن وقوله فقبله أي بين عيذه وقد ترجم عليه النسائي وأوردته صريحاً وقوله التي كتب الله في رواية الكشميني التي كتب بضم أوله على البناء للمجهول (قَوْلُهُ فِي حَدِيثِ أُمِّ الْعَلَاءِ أَنَّهُ أَقْسَمَ) أَلْهَاءُ ضمير الشأن وأقسم بضم الشين والعني أن الانصار اقترعوا على سكني المهاجرين لما دخلوا عليهم المدينة وقولها فطار لنا أي وقع في سهمنا وذكروا بعض المغاربة بالصاد فصار لنا وهو صحيح من حيث المعنى أن ثبت الرزية وقولها أبا السائب تعني عيان المذكور (قَوْلُهُ مَا يَفْعَلُ بِي) في رواية الكشميني

وَتَابَهُ شَيْبٌ وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ وَمَعْمَرٌ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ
 سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ النُّكَيْرِ قَالَ سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ لَمَّا قُتِلَ أَبِي جَعَلْتُ أَكْثِفُ
 التُّرْبَ عَنْ وَجْهِ أَبِي * وَيَنْهَوْنِي وَالَّذِي * لَا يَنْهَانِي جَعَلْتُ عَمِّي فَاطِمَةَ تَبْكِي فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ
 تَبْكِينَ أَوْ لَا تَبْكِينَ مَا زِلْتُ اللَّائِكَةَ تَطْلُعُ بِأَجْنَحَيْهَا حَتَّى رَفَعْتُمُوهُ * تَابَهُ ابْنُ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنِي ابْنُ
 النُّكَيْرِ سَمِعَ جَابِرًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَابُ الرَّجُلِ يَتَنَى إِلَى أَهْلِ الْمَيْتِ بِنَفْسِهِ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ
 قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ
 ﷺ نَفَى النَّجَاسَاتِ فِي الْيَوْمِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ خَرَجَ إِلَى الْمَلَى فَصَفَّ بِهِمْ وَكَبَّرَ أَرْبَعًا حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ
 حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ هِلَالٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ
 ﷺ أَخَذَ الرَّأْيَةَ زَيْدٌ فَأَصِيبَ ثُمَّ أَخَذَهَا جَعْفَرٌ فَأَصِيبَ ثُمَّ أَخَذَهَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ فَأَصِيبَ وَإِنْ عَيَّنِي
 رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَتَذَرَفَانِ ثُمَّ أَخَذَهَا خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ مِنْ غَيْرِ امْرَأَةٍ فَفَتَحَ لَهُ

به وهو غلط منه فإن المحفوظ في رواية الليث هذا ولذلك عقبه المصنف برواية نافع بن زيد عن عقيل التي لفظها ما يفعل به
 وعلق منها هذا القدر فقط إشارة إلى أن باقي الحديث لم يختلف فيه ورواية نافع المذكورة وصلها للاسمعي وأما تابة
 شيب فتأتي في أواخر الشهادات موصولة وأما تابة عمرو بن دينار فوصلها ابن أبي عمر في مسنده عن ابن عينة عنه
 وأما تابة معمر فوصلها المصنف في التعبير من طريق ابن المبارك عنه وقد وصلها عبد الرزاق عن معمر أيضا ورويناها
 في مسند عبد بن حميد قال أخبرنا عبد الرزاق ولفظه فوالله ما أدري وأنا رسول الله ما يفعل بي ولا بكم وإنما قال رسول الله
 ﷺ ذلك موافقة لقوله تعالى في سورة الاحقاف قل ما كنت بدعا من الرسل وما أدري ما يفعل بي ولا بكم وكان ذلك
 قبل نزول قوله تعالى ليضرك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر لان الاحقاف مكية وسورة الفتح مدنية بلا خلاف فهما
 وقد ثبت أنه ﷺ قال أنا أول من يدخل الجنة وغير ذلك من الاخبار الصريحة في معناه فيحتمل أن يحمل الانبياء في ذلك
 على العلم الجمل والنفي على الاحاطة من حيث التفصيل (قوله في حديث جابر ويهوني) في رواية الكشميهني
 ابنهوني وهو أوجه وفاطمة عمة جابر وهي شقيقة أبيه عبد الله بن عمرو ووافي قوله بكيين أو لا بكيين للتخيير ومعناه أنه
 مكرم بصنيع اللائكة وتزاجهم عليه لصعودهم بروحه ويحتمل أن يكون شكامن الراوي وسيأتي البحث فيه في
 كتاب الجهاد (قوله تابه ابن جريج الخ) وصله مسلم من طريق عبد الرزاق عنه وأوله جاء قوي بأبي قتيلة
 يوم أحد * (قوله باب الرجل يتننى إلى أهل الميت بنفسه) كذا في أكثر الروايات ووقع للكشميهني بحذف الموحدة
 وفي رواية الاصيلي بحذف أهل فعلى الرواية المشهورة يكون المفعول محذوف والضمير في قوله بنفسه للرجل الذي
 يتننى الميت إلى أهل الميت بنفسه وقال الزين بن المنير الضمير للميت لان الذي يشكر عادة هو نبي النفس لما يدخل
 على القلب من هول الموت انتهى والاول أولى وأشار المنهل إلى ان في الترجمة خلافا قال والصواب الرجل يتننى إلى
 الناس الميت بنفسه كذا قال ولم يصنع شيئا الا أنه أبدل لفظ الال بالناس واثبت المفعول المحذوف ولعله كان
 تابا في الاصل فسقط او حذف عمدا للدلالة الكلام عليه أو لفظ يتننى بضم أوله والمراد بالرجل الميت والضمير
 حيثنن له كما قال الزين بن المنير ويستقيم عليه رواية الكشميهني وأما التعبير بالال فلا خلاف فيه لان مراده به ما هو
 أعم من القرابة وأخوة الدين وهو أولى من التعبير بالناس لانه يخرج من ليس له به اهلية كالكفار واما رواية الاصيلي
 فقال ابن رشيد أنها فاسدة قال وقائدة هذه الترجمة الاشارة إلى ان النفي ليس ممنوما كله وإنما نهى عما كان أهل

بابُ الإِذْنِ بِالْجَنَازَةِ وَقَالَ أَبُو رَافِعٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ أَلَا كُنْتُمْ أَذْنَتُنِي فِي حَدِيثِنَا أَخْبَرَنَا أَبُو مَعَاوِيَةَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الشَّيْبَانِيِّ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ مَاتَ إِنْسَانٌ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعُودُهُ فَمَاتَ بِاللَّيْلِ فَدَفَنُوهُ لَيْلًا فَلَمَّا أَصْبَحَ أَخْبَرُوهُ فَقَالَ مَا مَنَعَكُمْ أَنْ تُعَلِّمُونِي قَالُوا

الجاهلية يصنعونه فكانوا يرسلون من يعلن بخبر موت الميت على أبواب الدور والأسواق وقال ابن المرباط مراده أن النبي الذي هو أعلام الناس بموت قريبهم مباح وإن كان فيه إدخال الكرب والمصائب على أهله لكن في تلك المفسدة مصالح جملة لا يترتب على معرفة ذلك من المبادرة لشهود جنازته وتبشيره أمره والصلاة عليه والدعاء له والاستغفار وتنفيذ وصاياه وما يترتب على ذلك من الأحكام وأمانى الجاهلية فقال سعيد بن منصور أخبرنا ابن علي عن ابن عوف قال قلت لأبراهيم أكانوا يكرهون النبي قال نعم قال ابن عوف أكانوا إذا توفي الرجل ركع رجل دابة ثم صاح في الناس إني فلانا وبه إني ابن عون قال قال ابن سيرين لا أعلم بأسان يؤذن الرجل صديقه وحميمه وحاصله أن يخص الأعلام بذلك لا يكره فإن زاد على ذلك فلا وقد كان بعض السلف يشدد في ذلك حتى كان حذيفة إذا مات له الميت يقول لا تؤذونا به أحدا إني أخاف أن يكون نيا إني سمعت رسول الله ﷺ باذني هاتين ينهي عن النبي أن أخرجه الترمذي وابن ماجه بإسناد حسن قال ابن العربي يؤخذ من مجموع الأحاديث ثلاث حالات الأولى أعلام الأهل والأصحاب وأهل الصلاح فهذا سنة الثانية دعوة الحفل للمفاخرة فهذه تتركه الثالثة الأعلام بنوع آخر كالنباذة ونحو ذلك فهذا محرّم ثم ذكر المصنف في الباب حديثين أحدهما حديث أبي هريرة في الصلاة على النجاشي وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب الجنائز ثانيهما حديث أنس في قصة قتل الأمراء بمؤنة وسيأتي الكلام عليه في الغزى وورد في علامات النبوة بلفظ أن النبي ﷺ حي زيد وجعفر الحديث قال الزين بن المنير وجد دخول قصة الأمراء في الترجمة أن نعيم كان لأقاربهم وللمسلمين الذين هم أهلهم من جهة الدين ووجه دخول قصة النجاشي كونه كان غريبا في ديار قومه فكان للمسلمين من حيث الإسلام أخاف فكانوا أخص به من قرابته (قلت) ويحتمل أن يكون بعض أقرباء النجاشي كان بالمدينة حينئذ ممن قدم مع جعفر بن أبي طالب من الحبشة كذى مخزوم أخى النجاشي فيستوي الحديثان في أعلام أهل كل منهما حقيقة وبجازا * (قوله باب الإذن بالجنازة) قال ابن رشيد ضبطناه بكسر الهمزة وسكون المعجمة وضبطه ابن المرباط بعد الهمزة وكسر الذال على وزن القاعل (فقلت) والاول أوجه والمعني الأعلام بالجنازة إذا انتهى أمرها ليصلى عليها قبل هذه الترجمة تغاير التي قبلها من جهة أن المراد بها الأعلام بالنفس وبالغير قال الزين بن المنير هي مرتبة على التي قبلها لأن النبي أعلام من لم يتقدم له علم بالميت والأذن أعلام من علم بهيته أمره وهو حسن (قوله قال أبو رافع عن أبي هريرة قال قال النبي ﷺ ألا كنتم أذنتوني) هذا طرف من حديث تقدم الكلام عليه مستوفى في باب كنس المسجد ومناسبتة للترجمة واضحة (قوله حدثني محمد) هو ابن سلام كما جزم به أبو علي بن السكن في روايته عن القريري وأبو معاوية هو الضرب (قوله مات إنسان كان رسول الله ﷺ يعوده) وقع في شرح الشيخ سراج الدين عمر بن الملقن أنه الميت المذكور في حديث أبي هريرة الذي كان يقيم المسجد وهو وهم منه تغاير القصتين فقد تقدم أن الصحيح في الاول أنها امرأة وإنما هم محسن وأما هذا فهو رجل وأسمه طلحة بن البراء بن عمر البليوي حليف الانصار روى حديثه أبو داود مختصرا والطبراني من طريق عروة بن سعيد الانصارى عن أبيه عن حسين بن وحوح الانصارى وهو بمهملتين بوزن جعفر أن طلحة بن البراء مرض فأثمة النبي ﷺ يعوده فقال أني لأرى طلحة لا أقدر حدث فيه الموت فأذنتوني به وعملوا فلم يبلغ النبي ﷺ بنى سالم بن عوف حتى توفي وكان قال لاهله لا دخل الليل إذا مت فادفوني ولا تدعوا رسول الله ﷺ فإني أخاف عليه يهودا أن يصاب بسببي فأخبر النبي ﷺ حين أصبح فجاء حتى

كَانَ اللَّيْلُ فَكَرِهَتْ ظُلْمَةُ أَنْ تَشُقَّ عَلَيْكَ فَأَتَى قُبْرَهُ فَصَلَّى عَلَيْهِ بَابُ فَضْلٍ مِنْ مَاتَ لَهُ
وَلَمْ يَفْحَسَبْ. وَقَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ

وَقَفَّ عَلَى قُبْرِهِ فَصَفَّ النَّاسَ مَعَهُ ثُمَّ رَفَعَ بِهِ فَقَالَ اللَّهُمَّ اتَّقِ طُلُوعَ يَضْحَكُ إِلَيْكَ وَتَضْحَكُ إِلَيْهِ (قَوْلُهُ كَانَ اللَّيْلُ) بِالرَّفْعِ وَكَذَا
قَوْلُهُ وَكَانَتْ ظُلْمَةُ فَكَانَ فِيهَا تَامَةً وَسَيَّئِي الْكَلَامِ عَلَى حَكْمِ الصَّلَاةِ عَلَى الْقَبْرِ فِي بَابِ صِفْوَةِ الصَّابِرِينَ مَعَ الرِّجَالِ عَلَى
الْجَنَازَةِ مَعَ هَيْئَةِ الْكَلَامِ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ (قَوْلُهُ بَابُ فَضْلٍ مِنْ مَاتَ لَهُ) وَلَدَفَ احْتِسَابَ قَالَ الزُّبَيْنِيُّ مِنَ الْمُتَبَعِينَ الْمَصْنُفَ بِالْفَضْلِ
لِيَجْمَعَ بَيْنَ مَخْطَفِ الْأَحَادِيثِ الثَّلَاثَةِ الَّتِي أوردَهَا لِأَنَّ فِي الْأَوَّلِ دُخُولَ الْجَنَّةِ وَفِي الثَّانِي الْحَجَبَ عَنِ النَّارِ وَفِي الثَّلَاثِ تَقْيِيدَ
الْوُلُوجِ بِصِلَةِ الْقِسْمِ وَفِي كُلِّ مِنْهَا قِيُوتُ الْفَضْلِ لِمَنْ وَقَعَ لَهُ ذَلِكَ وَبِجَمْعِ يَنْبَاقُ بِأَنَّ يَقَالُ الدُّخُولُ لَا يَسْتَتِمُ الْحَجَبُ فِي
ذِكْرِ الْحَجَبِ قَائِدَةً زَلْزَلَةً لِأَنَّهَا تَسْتَتِمُ الدُّخُولَ مِنْ أَوَّلِ وَهْلَةٍ وَأَمَّا الثَّلَاثُ فَلَمَّا رَدَّ الْوُلُوجَ الْوُرُودَ وَهُوَ الْمُرُورُ عَلَى النَّارِ
كَأَسْيَأِي الْبَحْثِ فِيهِ عِنْدَ قَوْلِهِ الْأَتَمَّةُ الْقِسْمِ وَالْمَارُّ عَلَيْهَا عَلَى أَقْسَامٍ مِنْهُمْ لَا يَسْمَعُ حَسْبَهَا وَمِمَّنْ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ
الْحُسْنَى مِنَ اللَّهِ كَأَنَّهُ كَافَى الْقُرْآنِ فَلَا تَنَاقُفُ مَعَ هَذَا بَيْنَ الْوُلُوجِ وَالْحَجَبِ وَعَبَّرَ بِقَوْلِهِ وَلَدَفَ لِيَتَأَوَّلَ الْوَاحِدُ فَصَاعِدًا وَإِنْ
كَانَ حَدِيثُ الْبَابِ قَدْ قِيدَ بِثَلَاثِ أَوْ اثْنَيْنِ لَكِنْ وَقَعَ فِي بَعْضِ طَرَقِهِ ذِكْرُ الْوَاحِدِ فِي حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ مَرْفُوعًا
مِنْ دَفْنٍ ثَلَاثَةَ فَصِيرٍ عَلَيْهِمْ وَأَحْتَسَبَ وَجِبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ فَقَالَتْ أُمُّ يَمِينَ أَوْ اثْنَيْنِ فَقَالَ أَوْ اثْنَيْنِ فَقَالَتْ وَوَاحِدٍ فَسَكَتَ
ثُمَّ قَالَ وَوَاحِدٌ أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ وَحَدَّثَ ابْنُ مَسْعُودٍ مَرْفُوعًا مِنْ قَدَمِ ثَلَاثَةٍ مِنَ الْوُلَدِ لَمْ يَلْفِغُوا الْخُبْرَ
كَأَنَّهُمْ لَمْ يَكُنْ أَحَدٌ مِنَ النَّارِ قَالَ ابْنُ دُرَيْدٍ قَدِمَتْ اثْنَتَيْنِ قَالَ ابْنُ يَمِينَ كَبِّ قَدِمَتْ وَوَاحِدًا قَالَ وَوَاحِدًا أَخْرَجَهُ
الْإِسْمَاعِيلِيُّ وَقَالَ غَرِيبٌ وَعِنْدَهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَفَعَهُ مِنْ كَانَ لَهُ فِرْطَانٌ مِنْ أُمَّتِي أَدْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ فَقَالَتْ عَائِشَةُ فَمَنْ كَانَ
لَهُ فِرْطَانٌ قَالَ وَمَنْ كَانَ لَهُ فِرْطَانٌ لَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الطَّرِيقِ مَا يَصْلُحُ لِلْإِحْتِجَاجِ بَلْ وَقَعَ فِي رِوَايَةِ شَرِيكَ الَّتِي
عَلَّقَ الْمَصْنُفُ اسْتِنَادَهَا بِمَا سَيَأْتِي وَلَمْ يَسْأَلْهُ عَنِ الْوَاحِدِ وَرَوَى النَّسَائِيُّ وَابْنُ حِبَّانٍ مِنْ طَرِيقِ خُصْفِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ
عَنْ أَنَسٍ أَنَّ الْمَرْأَةَ الَّتِي قَالَتْ وَاثْنَانِ بَعْدَ ذَلِكَ بِالْيَتْنِي نَلَتْ وَوَاحِدٌ وَرَوَى أَحْمَدُ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ لَيْدٍ عَنْ جَابِرِ
رَفَعَهُ مِنْ مَاتَ لَهُ ثَلَاثَتَيْنِ مِنَ الْوُلَدِ فَاحْتَسَبَهُمْ دَخَلَ الْجَنَّةَ فَلَمَّا رَوَى اللَّهُ وَاثْنَانِ قَالَ مُحَمَّدٌ قُلْتُ لِمَا بَرَأَاكُمْ لَوْ قُلْتُمْ وَوَاحِدٌ
فَقَالَ وَوَاحِدًا قَالُوا وَأَنَا ظَنُّ ذَلِكَ وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ الثَّلَاثَةُ أَصَحُّ مِنْ ذَلِكَ الثَّلَاثَةِ لَكِنْ رَوَى الْمَصْنُفُ مِنْ حَدِيثِ
أَبِي هُرَيْرَةَ كَمَا سَيَأْتِي فِي الرَّاقِ مَرْفُوعًا يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مَا لِعَبْدِي الْمُؤْمِنِ عِنْدِي جَزَاءٌ إِذَا قُبِضَتْ صَفِيهِ مِنْ أَهْلِ
الدُّنْيَا ثُمَّ أَحْتَسَبَ إِلَّا الْجَنَّةَ وَهَذَا يَدْخُلُ فِيهِ الْوَاحِدُ فَمَا فَوْقَهُ وَهُوَ أَصَحُّ مَا وَرَدَ فِي ذَلِكَ وَقَوْلُهُ فَاحْتَسَبَ أَيَّ صَبْرٍ
رَاضِيًا بِقَضَاءِ اللَّهِ رَاجِيًا فَضْلَهُ وَلَمْ يَقَعْ التَّقْيِيدُ بِذَلِكَ أَيْضًا فِي أَحَادِيثِ الْبَابِ وَكَأَنَّهُ أَشَارَ إِلَى مَا وَقَعَ فِي بَعْضِ طَرَقِهِ
أَيْضًا كَمَا فِي حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ الْمَذْكُورِ قَبْلَ ذَلِكَ وَكَذَا فِي حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ حِبَّانٍ وَالنَّسَائِيِّ مِنْ
طَرِيقِ خُصْفِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ أَنَسٍ عَنْ أَنَسٍ رَفَعَهُ مِنْ أَحْتَسَبَ مِنْ صَلْبِهِ ثَلَاثَةَ دَخَلَ الْجَنَّةَ الْحَدِيثَ وَلِمُسْلِمٍ مِنْ طَرِيقِ
سَهِيلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا لَا يَمُوتُ لِأَحَدٍ كُنْ ثَلَاثَةً مِنَ الْوُلَدِ فَاحْتَسَبَهُمْ الْأَدَخِلَتْ
الْجَنَّةَ الْحَدِيثَ وَلِأَحْمَدَ وَالتَّبْرَانِيَّ مِنْ حَدِيثِ عَقِيبَةَ بْنِ حَامِرٍ رَفَعَهُ مِنْ أُعْطِيَ ثَلَاثَةً مِنْ صَلْبِهِ فَاحْتَسَبَهُمْ عَلَى اللَّهِ وَجِبَتْ
لَهُ الْجَنَّةُ وَفِي الْمَوْطَأِ عَنْ أَبِي النَّضْرِ السُّلَمِيِّ رَفَعَهُ لَا يَمُوتُ لِأَحَدٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ثَلَاثَةً مِنَ الْوُلَدِ فَاحْتَسَبَهُمْ إِلَّا كَانُوا جَنَّةً مِنَ النَّارِ
الْحَدِيثُ وَقَدْ عَرَفَ مِنَ الْقَوَاعِدِ أَشْرَعِيَّةً أَنَّ الثَّوَابَ لَا يَتَرَبَّعُ إِلَّا إِلَى الْأَعْلَى فَالْبَدَنُ فِي قِيْدِ الْحَسَابِ وَالْأَحَادِيثُ الْمَطْلُوقَةُ
مَحْمُولَةٌ عَلَى الْمُقَيَّدَةِ وَلَكِنْ أَشَارَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ إِلَى اعْتِرَاضٍ لَفْظِي فَقَالَ يَقَالُ فِي الْبَالِغِ احْتَسَبَ وَفِي الصَّغِيرِ أَفْطَرْتُ أَنْتَهِي
وَبِذَلِكَ قَالَ الْكُثْمِيُّ مِنْ أَهْلِ الْفَقْهِ لَكِنْ لَا يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِ ذَلِكَ هُوَ الْأَصْلُ أَنْ لَا يَسْتَعْمَلَ هَذَا مَوْضِعَ هَذَا بَلْ ذَكَرَ ابْنُ
دُرَيْدٍ وَغَيْرُهُ احْتَسَبَ فَلَنْ يَكُنَّا طَلَبَ أَجْرًا عِنْدَ اللَّهِ وَهَذَا أَعْمُ مِنْ أَنْ يَكُونَ لِكَبِيرٍ أَوْ صَغِيرٍ وَقَدْ نَبَذْتُ ذَلِكَ فِي الْأَحَادِيثِ
الَّتِي ذَكَرْتُهَا وَهِيَ حِجَّةٌ فِي صَحَّةِ هَذَا الِاسْتِعْمَالِ (قَوْلُهُ وَقَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ) فِي رِوَايَةِ كَرِيمَةَ وَالْأَصْبَلِيِّ
وَقَالَ السُّمَّارِيُّ أَنَّ ذَلِكَ الْآيَةَ الَّتِي فِي الْبَقَرَةِ وَقَدْ وَصَفَ فِيهَا الصَّابِرِينَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ

حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ مَا مِنْ نَاسٍ مِنْ مُسْلِمٍ يَتَوَقَّى لَهُ ثَلَاثَةٌ
كَمْ يَبْلُغُوا الْحَنْثُ إِلَّا أَدْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ فَفَضَّلَ رَحْمَتَهُ إِيَّاهُمْ **حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ** حَدَّثَنَا شُعْبَةُ

وَأَنَّا لِيَه رَاجِعُونَ فَكَانَ الْمَصْنَفُ أَرَادَ تَقْيِيدَ مَا أَطْلَقَ فِي الْحَدِيثِ بِهَذِهِ الْآيَةِ الدَّالَّةِ عَلَى تَرْكِ الْقَتْلِ وَالْجُرْعِ وَلَفْظِ
الْمَصْنُوعَةِ فِي الْآيَةِ وَأَنَّ كَانَ عَامًا لَكِنَّهُ يَتَنَاوَلُ الْمَصْنُوعَةَ بِالْوَلَدِ وَمِنْ أَفْرَادِهِ (قَوْلُهُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ) هُوَ ابْنُ صَهْبٍ وَصَرَحَ
بِهِ فِي رِوَايَةِ ابْنِ مَاجَةَ وَالْإِسْمَاعِيلِيِّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَالْإِسْنَادُ كُلُّهُ بِصَرِيحٍ (قَوْلُهُ مَا مِنْ نَاسٍ مِنْ مُسْلِمٍ) قَيْدُهُ لِيُخْرِجَ
الْكَافِرَ وَمِنْ الْأَوَّلَى يَأْتِيهِ وَالثَّانِيَةُ زَائِدَةٌ وَسَقَطَتْ مِنْ قِيَادَةِ ابْنِ عَلِيٍّ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ كَسَائِفِي فِي أَوَّلِ الْخَاتَمِ
وَمُسْلِمٍ اسْمُهُ وَالْإِسْتِثْنَاءُ وَمَعَهُ الْخَبَرُ وَالْحَدِيثُ ظَاهِرٌ فِي اخْتِصَاصِ ذَلِكَ بِالْمُسْلِمِ لَكِنْ هَلْ يَحْصُلُ ذَلِكَ لِمَنْ مَاتَ لَهُ أَوْلَادٌ
فِي الْكُفْرِ ثُمَّ أَسْلَمَ فِيهِ نَظَرٌ وَيَدُلُّ عَلَى عَدَمِ ذَلِكَ حَدِيثُ أَبِي نُعْلَةَ الْأَشْجَعِيِّ قَالَ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَاتَ لِي وَلَدَانِ قَالَتْ مَنْ
مَاتَ لَهُ وَلَدَانِ فِي الْإِسْلَامِ أَدْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالطَّبْرَانِيُّ وَعَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْسَةَ مَرُفُوعًا مَنْ مَاتَ لَهُ ثَلَاثَةُ أَوْلَادٍ فِي
الْإِسْلَامِ قَالُوا قَبْلَ أَنْ يَلْقَوْا أَدْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ بِيضًا وَأَخْرَجَ أَيْضًا عَنْ رَجَاءِ الْأَسْلَمِيِّ قَالَتْ جَاءَتْ امْرَأَةٌ
إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَدْعُ اللَّهَ لِي فِي ابْنِ لِي بِالرَّكَّةِ فَاتَهُ قَدْ تَوَقَّى لَهُ ثَلَاثَةٌ فَقَالَ أَمْتَدَا سَأَلَتْ قَالَتْ نَعَمْ فَمَكَرَ
الْحَدِيثُ (قَوْلُهُ يَتَوَقَّى لَهُ) بَضْمٌ أَوَّلُهُ وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ ابْنِ مَاجَةَ الْمَذْكُورَةِ مِمَّنْ مُسْلِمِينَ يَتَرَفَعُونَ لَهَا وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ مِنْ وَلَدِهِ
الرَّجُلُ حَقِيقَةً وَيَدُلُّ عَلَيْهِ رِوَايَةُ النَّسَائِيِّ الْمَذْكُورَةُ مِنْ طَرِيقٍ خَصَّصَ عَنْ أَنَسٍ قَبِيحًا ثَلَاثَةً مِنْ صِلِهِ وَكَذَلِكَ حَدِيثُ عَقِبَةَ
ابْنِ عَامِرٍ وَهَلْ يَدْخُلُ فِي الْأَوَّلِ وَالْأَوَّلِ وَالْأَوَّلِ حَتَّى يَدْخُلَ فِي الْوَلَدِ وَالصَّبِّ يَدْخُلُونَ وَلَا سَبَابَ عِنْدَهُ قَدْ وَاسَطَ
بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْآبِ فِي التَّقْيِيدِ بِكُونِهِمْ مِنْ صِلِهِ مَا يَدُلُّ عَلَى اخْرَاجِ أَوْلَادِ الْبَنَاتِ (قَوْلُهُ ثَلَاثَةٌ) كَذَا لِلَاكْثَرِ وَهُوَ الْمَوْجُودُ فِي
غَيْرِ الْبَخَارِيِّ وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ الْأَصْبَلِيِّ وَكَرُمَةُ ثَلَاثَ مَحْذُوفِ الْهَاءِ وَهُوَ جَائِزٌ لَكُنْ الْمَرْعُودُ (قَوْلُهُ لَمْ يَلْقَوْا الْحَنْثَ)
كَذَا لِلْجَمِيعِ بِكسر الهمزة وسكون النون بعدها مثله وحكي ابن قرقول عن الداودِيِّ أَنَّهُ ضَبَطَهُ يَفْتَحُ الْمُجْمَعَةَ وَالْمَوْحِدَةَ
وَفَسَّرَهُ ابْنُ الْمُرَادِ لَمْ يَلْقَوْا أَنْ يَلْعَلُوا الْمَعَاصِيَ قَالَ وَلَمْ يَذْكُرْهُ كَذَلِكَ غَيْرُهُ وَالْمَحْفُوظُ الْأَوَّلُ وَالْمَعْنَى لَمْ يَلْقَوْا الْحَمْلَ فَتَكْتَبُ
عَلَيْهِمُ الْآثَامُ قَالَ الْحَلِيلُ بَلَّغَ الْقَلَامُ الْحَنْثَ إِذَا جُرِيَ عَلَيْهِ الْقَتْلُ وَالْحَنْثُ الذَّنْبُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَكَأَنَّهُ يَصْرُونَ عَلَى الْحَنْثِ
الْعَظِيمِ وَقِيلَ الْمُرَادُ بَلَّغَ إِلَى زَمَانٍ يُوَاقِظُ فِيهِ إِذَا حَنَثَ وَقَالَ الرَّائِبِيُّ عَنِ الْبُلُوغِ لَمَّا كَانَ الْإِنْسَانُ يُوَاقِظُ
بِمَا يَرْتَكِبُهُ فِيهِ يَخْلُفُ مَقَابِلَهُ وَخَصَّ الْأَثَمَ بِالذِّكْرِ لِأَنَّهُ الَّذِي يَحْصُلُ بِالْبُلُوغِ لِأَنَّ الصَّبِيَّ قَدِيبًا وَخَصَّ الصَّغِيرَ بِذَلِكَ
لِأَنَّ الشَّفَقَةَ عَلَيْهِ أَعْظَمُ وَالْحَبْلَ لَهُ أَشَدُّ وَالرَّحْمَةَ لَهُ أَوْفَرُ وَعَلَى هَذَا فَمَنْ بَلَغَ الْحَنْثَ لَا يَحْصُلُ لِمَنْ فَقَدَهُ مَا ذَكَرْنَا مِنْ هَذَا الثَّوَابِ
وَأَنَّ كَانَ فِي فَقْدِ الْوَلَدِ أَجْرٌ فِي الْجَمْلَةِ وَبِهَذَا صَرَحَ كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَفَرَّقُوا بَيْنَ الْبَالِغِ وَغَيْرِهِ بِأَنَّهُ يَتَصَوَّرُ مِنْهُ الْعَقُوقُ الْمُقْتَضَى
لِعَدَمِ الرَّحْمَةِ بِخِلَافِ الصَّغِيرِ فَاتَهُ لَا يَتَصَوَّرُ مِنْهُ ذَلِكَ إِذْ لَيْسَ بِمَخَاطَبٍ وَقَالَ الزَّيْنُ بْنُ الْمُنْتَبِهِيِّ يَدْخُلُ الْكَبِيرُ فِي ذَلِكَ مِنْ طَرِيقِ
الْفَحْوَى لِأَنَّهُ إِذَا نَبِذَ ذَلِكَ فِي الطِّفْلِ الَّذِي هُوَ كُلُّهُ عَلَى أَوْبِهِ فَكَيْفَ لَا يَبِثُّ فِي الْكَبِيرِ الَّذِي بَلَغَ مَعَ السَّمِيِّ وَوَصَلَ لَهُ مِنْهُ
النَّفْعُ وَتَوَجَّهَ إِلَيْهِ الْخَطَابُ بِالْحَقِّ وَقَالَ وَلَمْ يَلَمْ هَذَا هُوَ السَّرْفُ فِي الْغَاءِ الْبَخَارِيُّ التَّقْيِيدُ بِذَلِكَ فِي التَّرْجُمَةِ تَنْهَى وَيَقْوَى الْأَوَّلُ
قَوْلُهُ فِي بَقِيَةِ الْحَدِيثِ بِفَضْلِ رَحْمَتِهِ إِيَّاهُ لِأَنَّ الرَّحْمَةَ لِلصَّغِيرِ أَكْثَرُ لِعَدَمِ حُصُولِ الْأَثَمِ مِنْهُمْ وَهَلْ يَلْتَحِقُ بِالصَّغِيرِ مَنْ بَلَغَ مَجْنُونًا
مَثَلًا وَاسْتَمَرَ عَلَى ذَلِكَ فَهَاتِ فِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّهُمْ لَا أَثَمَ عَلَيْهِمْ يَقْتَضِي الْإِلْحَاقُ وَكَوْنُ الْأَمْتَحَانِ بِهِمْ يَخْفُفُ بِمَوْتِهِمْ يَقْتَضِي عَدَمَهُ وَلَمْ
يَقْعُ التَّقْيِيدُ فِي طَرِيقِ الْحَدِيثِ بِشِدَّةِ الْحُبِّ وَلَا عَدَمِهِ وَكَانَ الْقِيَاسُ يَقْتَضِي ذَلِكَ لِمَا يَوْجِدُ مِنْ كَرَاهَةِ بَعْضِ النَّاسِ لَوْلَدِهِ وَتَبَرُّمِهِ
مَتَهُ وَلَا سَبَابَ مِنْ كَانَ ضَيْقُ الْحَالِ لَكِنْ لَمَّا كَانَ الْوَلَدُ مِظَنَّةَ الْحَيَةِ وَالشَّفَقَةُ نِيطَةً بِالْحُسْرَى تَخْلَفُ فِي بَعْضِ الْأَفْرَادِ
(قَوْلُهُ الْأَدْخَلَهُ الْجَنَّةَ) فِي حَدِيثِ عَتَبَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ السُّلَمِيِّ عَنْ ابْنِ مَاجَةَ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ نَحْوُ حَدِيثِ الْبَابِ لَكِنْ فِيهِ
الْإِطْلَاقُ مِنْ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ الثَّمَانِيَةِ مِنْ أَبْهَاشٍ دَخَلَ وَهَذَا زَائِدٌ عَلَى مُطْلَقِ دُخُولِ الْجَنَّةِ وَيَشْهَدُ لَهُ مَا رَوَاهُ النَّسَائِيُّ بِإِسْنَادٍ
صَحِيحٍ مِنْ حَدِيثِ مَعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ عَنْ أَبِيهِ مَرُفُوعًا فِي أَثْنَاءِ حَدِيثٍ مَا يَسُرُّكَ أَنْ تَأْتِيَ يَا أَبَا مَنْ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ الْأَوْجَدَتْهُ عِنْدَهُ
يَسَى يَفْتَحُكَ (قَوْلُهُ بِفَضْلِ رَحْمَتِهِ إِيَّاهُمْ) أَيْ بِفَضْلِ رَحْمَةِ اللَّهِ لِلْأَوْلَادِ وَقَالَ ابْنُ الْبَرِّ قِيلَ أَنَّ الصَّغِيرَ فِي رَحْمَتِهِ لِلْآبِ

حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْأَصْبَهَانِيِّ عَنْ ذَكْوَانَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّسَاءَ قَالَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ
اجْعَلْ لَنَا يَوْمًا قَرُوعَظَنَ وَقَالَ أَيُّمَا أَمْرًا مَاتَ لَهَا ثَلَاثَةٌ مِنَ الْوَلَدِ كَانُوا حِجَابًا مِنَ النَّارِ قَالَتْ امْرَأَةٌ
وَأَتَانِي قُلُ وَاتَّانِي •

لكونه كان يرحمهم في الدنيا فيجازي بالرحمة في الآخرة والاولى وأبو ذر في رواية ابن ماجه من هذا الوجه
بفضل رحمة الله ايام وللنساء في من حديث أبي ذر الاغفر الله لهما بفضل رحمته للطبراني وابن حبان من حديث الحرث
ابن أقيش وهو يخاف ومعجزة مصغر مرفوعا ما من مسلمين يموت لهما أر بعة أولاد الأَدْخِلْهُمَا اللهُ الْجَنَّةَ بِفَضْلِ رَحْمَتِهِ
وكذا في حديث عمرو بن عيسى كما سنده قريبا وقال الكرماني الظاهر ان المراد بقوله ايام جنس المسلم الذي مات
أولاده لا الأولاد أو بفضل رحمة الله لمن مات لم قال وساع الجمع لكونه نكرة في سياق التي فتم انتهى وهذا الذي زعم
أنه ظاهر ليس بظاهر بل في غير هذا الطريق ما يدل على أن الضمير للأولاد في حديث عمرو بن عيسى عند الطبراني
الأَدْخِلْهُ اللهُ رَحْمَتَهُ هُوَ اِيَّامُ الْجَنَّةِ وفي حديث أبي ثعلبة الاشجعي المتقدم ذكره أَدْخِلْهُ اللهُ الْجَنَّةَ بِفَضْلِ رَحْمَتِهِ اِيَّامُ
قَالَ بِدَقْوَلِهِمْ مَاتَ وَلَدَانِ فَوَضَّحَ ذَلِكَ أَنَّ الضمير في قوله ايام الأولاد لا للآباء والله أعلم • الحديث الثاني (قوله)
حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْأَصْبَهَانِيِّ (قوله عن ذكوان) هو أبو صالح الديلمي أخبرنا واسم والد عبد الرحمن المذكور عبد الله قال البخاري في
التاريخ أن أصلهم من أصبهان لما فتحها أبو موسى وقال غيره كان عبد الله يتجرأ إلى أصبهان فقتل له الأصبهاني ولا منافاة
بين القولين فيما يظهر (قوله عن ذكوان) هو أبو صالح الديلمي المذكور في الاسناد المعلق الذي يليه وقد تقدم في العلم
من رواية ابن الأصبهاني أيضا عن أبي حازم عن أبي هريرة فتحصل له روايته عن شيخين وشيخه أبي صالح روايته
عن شيخين (قوله ان النساء) تقدم ان في رواية مسلم انهن كن من نساء الانصار (قوله اجعل لنا يوما) تقدم في العلم
بأنهم من هذا السياق مع الكلام منه على ما لا يكرر هنا ان شاء الله تعالى (قوله أيما امرأة) أيما شخص المرأة بالذکر لان
الخطاب حينئذ كان للنساء وليس له مفهوم لما في بقية الطرق (قوله ثلاثة) في رواية أبي ذر ثلاث وقد تقدم توجيهه
(قوله من الولد) يتحقق وهو يشمل الذكر والانثى والمفرد والجمع (قوله كانوا) في رواية المستمل والحموي كن بضم
الكاف وتشديد النون وكأنه أنت باعتبار النفس أو النسمة وفي رواية أبي الوقت الا كانوا لها حجابا (قوله قالت امرأة)
هي أم سليم الانصارية والدة أنس بن مالك كإرواه الطبراني بإسناد جيد عنها قالت قال رسول الله ﷺ ذات يوم وأنا
عنده ما من مسلمين يموت لهما ثلاثة لم يلقوا الحلم الا أَدْخِلْهُ الْجَنَّةَ بِفَضْلِ رَحْمَتِهِ اِيَّامُ فَقُلْتُ وَاتَّانِي وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ لَكِنْ الْحَدِيثُ
دُونَ الْقِصَّةِ وَقَعَّ لَمْ يَبْشُرِ الْانْصَارِيَّةُ بِأَيْضًا السُّؤَالَ عَنْ ذَلِكَ فَرَوَى الطَّبْرَانِيُّ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ
عَنْ جَابِرِ بْنِ النَّبِيِّ ﷺ دَخَلَ عَلَى أُمِّ مَيْشَرٍ فَقَالَ يَا أُمُّ مَيْشَرٍ مِنْ مَاتَ لَكَ ثَلَاثَةٌ مِنَ الْوَلَدِ دَخَلَ الْجَنَّةَ فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَاتَّانِي
فَسَكَتَ ثُمَّ قَالَ نِمُوا وَاتَّانِي وَقَدْ قَدَّمَ مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ أَنَّ أُمَّ يَمِينَ سَأَلَتْ عَنْ ذَلِكَ وَمِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ عَائِشَةَ أَيْضًا
مِنْهُمْ وَحَكَى ابْنُ شَكْوَالٍ أَنَّ أُمَّ هَانِ أَيْضًا سَأَلَتْ عَنْ ذَلِكَ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ كُلُّ مَنْ سَأَلَ عَنْ ذَلِكَ فِي ذَلِكَ الْمَجْلِسِ وَأَمَّا
تَعْدُدُ الْقِصَّةِ بِحَدِّ لَاهِ ﷺ لَأَسْأَلَ عَنْ الْاِثْنَيْنِ بِهَذَا ذِكْرُ الثَّلَاثَةِ وَأَجَابَ ابْنُ الْاِثْنَيْنِ كَذَلِكَ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ كَانَ أَوْحَى إِلَيْهِ ذَلِكَ
فِي الْحَالِ وَبِذَلِكَ جَزَمَ ابْنُ بَطَّالٍ وَغَيْرُهُ وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَانَ الْاِقْتِصَارُ عَلَى الثَّلَاثَةِ بِهَذَا ذَلِكَ مُسْتَبْعَدًا لِأَنَّ مَفْهُومَهُ يَخْرُجُ
الْاِثْنَيْنِ الَّذِينَ نَبَّهَتْهُمَا ذَلِكَ الْحَكْمُ بِالْوَحْيِ بِنَاءً عَلَى الْقَوْلِ بِمَفْهُومِ الْعَدَدِ وَهُوَ مُعْتَبَرٌ هُنَا كَمَا سَأَلْتُ فِي الْبَحْثِ فِيهِ نِمَ قَدْ قَدَّمَ
فِي حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ مَنْ سَأَلَ عَنْ ذَلِكَ وَرَوَى الْحَاكِمُ وَابْنُ بَرْدٍ عَنْ عُمَرَ سَأَلَ عَنْ ذَلِكَ أَيْضًا
وَلَقَطَهُ مَا مِنْ أَمْرٍ وَلَا امْرَأَةٍ يَمُوتُ لَهَا ثَلَاثَةٌ أَوْلَادٍ أَدْخَلَهُ اللهُ الْجَنَّةَ فَقَالَ عُمَرُ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَاتَّانِي قَالَ وَاتَّانِي قَالَ
الْحَاكِمُ صَحَّحَ الْإِسْنَادُ وَهَذَا لَا يَدْعِي تَعْدُدَهُ لِأَنَّ خُطَابَ النِّسَاءِ بِذَلِكَ لَا يَسْتَلْزِمُ عِلْمَ الرِّجَالِ بِهِ (قوله واتان) قال ابن
التين تبع لما يرض هذا يدل على ان مفهوم العدد ليس بحجة لان الصحابة من أهل اللسان ولم تعتبره اذ لو اعتبرته لانتفى

وقال شريك عن ابن الأصهباني حدثني أبو صالح عن أبي سعيد وأبي هريرة رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال أبو هريرة لم يبلغوا الخنث حدثنا علي حدثنا سفيان قال سمعت الزهري عن سفيان بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال لا يموت مسلم ثلاثة من الولد فيلج النار

الحكم عندها عدا الثلاثة لكنها جوزت ذلك فسأله كذا قال والظاهر أنها اعتبرت مفهوم العدد اذ لم تحتره لم تسأل والتحقيق ان دلالة مفهوم العدد ليست يقينية وانما هي محتملة ومن ثم وقع السؤال عن ذلك قال القرطبي وانما خصت الثلاثة بالذكر لانها اول مراتب الكثرة فيعظم المصيبة يكثر الاجراما اذا زاد عليها فتدخف امر المصيبة لانها تصير كالعادة كما قيل

* روعت بالين حتى مارا له * انتهى وهذا مصير منه الى انحصار الاجرام المذكور في الثلاثة ثم في الاثنين بخلاف الاربعة والخمسة وهو جود شديد فان من مات له اربعة فقد مات له ثلاثة ضرورة لانهم ان ماتوا دفعة واحدة فقد مات له ثلاثة وزيادة ولا يخاف ان المصيبة بذلك اشد وان ماتوا واحدا بعد واحد فان الاجر يحصل له عند موت الثالث بمقتضى وعد الصادق فيلزم على قول القرطبي انه ان مات له الرابع ان يرتفع عنه ذلك الاجر مع تجدد المصيبة وكفى بهذا فسادا والحق ان تنال الخبر الاربعة فما فوقها من باب اولي واخرى ويؤيد ذلك انهم لم يسألوا عن الاربعة ولا ما فوقها لانه كالعلوم عندهم اذ المصيبة اذا كثرت كان الاجر اعظم والله اعلم وقال القرطبي ايضا يحتمل ان يفتقر الحال في ذلك بافتراق الحال المصاب من زيادة رقة القلب وشدة الحب ونحو ذلك وقد قدمنا الجواب عن ذلك (تنبيه) قوله واثان أى واذا مات اثنان ما لحكم فقال واثان أى واذا مات اثنان فالحكم كذلك ووقع في رواية مسلم من هذا الوجه واثين بالنصب أي وما حكم اثنين وفي رواية سهل المتقدم ذكرها أو اثنان وهو ظاهر في التسوية بين حكم الثلاثة والاثنين وقد تقدم النقل عن ابن بطلان انه محمول على انه أوحى اليه بذلك في الحال ولا بد ان ينزل عليه الوحي في اسرع من طرفه عين ويحتمل أن يكون كان العلم عنده بذلك حاصلًا لكنه اشفق عليهم أن يشككوا لأن موت الاثنين غالبًا أكثر من موت الثلاثة كما وقع في حديث معاذ وغيره في الشهادة بالتوحيد ثم لسائل عن ذلك لم يكن بدمن الجواب والله أعلم (قوله وقال شريك الخ) وصله ابن أبي شيبة عنه بلفظ حدثنا عبد الرحمن بن الاصهباني قال أتاني أبو صالح يعزيني عن ابن لي فأخبرني عن أبي سعيد وأبي هريرة أن النبي ﷺ قال ما من امرأة تدفن ثلاثة افراط الا كانوا لها حجابا من النار فقالت امرأة يارسول الله قدمت اثنين قال واثنين ولم تسأله عن الواحد قال أبو هريرة من لم يبلغ الخنث وهذا السياق ظاهره ان هذه الزيادة عن أبي هريرة موقوفة ويحتمل ان يكون المراد ان أباه هريرة وأبا سعيد انفقا على السياق المرفوع وزاد أبو هريرة في حديثه هذا القيد وهو مرفوع أيضا وقد تقدم في العلم من طريق أخرى عن شعبة بالاسناد الاول وقال في آخره وعن ابن الاصهباني سمعت أبا حازم عن أبي هريرة وقال ثلاثة لم يبلغوا الخنث وهذه الزيادة في حديث أبي سعيد من رواية شريك وفي حفظه نظر لكنها ثابتة عند مسلم من رواية شعبة عن ابن الاصهباني وقوله ولم تسأله عن الواحد تقدم ما يتعلق به في أول الباب ويأتي من بدل ذلك في باب ثناء الناس على الميت في أواخر كتاب الجنائز ويأتي زيادة على ذلك في كتاب الرقاق في الكلام على الحديث الذي فيه موت الصبي وان الصبي يتناول الولد الواحد * الحديث الثالث (قوله حدثنا علي) هو ابن المديني وسفيان هو ابن عيينة (قوله لا يموت مسلم ثلاثة من الولد) وقع في الاطراف للمزني هنا لم يبلغوا الخنث وليست في رواية ابن عيينة عند البخاري ولا مسلم وانما هي في متن الطريق الآخر وقائدة ايراد هذه الطريق الأخيرة عن أبي هريرة أيضا ما في سابقها من العموم في قوله لا يموت مسلم الخ لشموله النساء والرجال بخلاف روايته الماضية قلنهما مقيدة بالنساء (قوله فيلج النار) بالنصب لان العمل المضارع ينصب به الداني بتقدير ان لكن حكمي الطبي ان شرطه ان يكون بين ما قبل الفاء وما بعدها سببية ولا سببية

لَا تَحْمِلُ الْقِسْمَ . قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ . وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا

هنا فلا يجوز أن يكون موت الأولاد ولا عدمه سببا لولوج من ولدكم النار قال وانما القاء بمعنى الواو التي للجمع وتقريره لا يجمع لموت ثلاثة من ولده ولوجه التاويل لا يعيد عن ذلك ان كانت الرواية بالنصب وهذا قد تلقاه جماعة عن الطيبي وقرره عليه وفيه نظر لان السببية حاصلة بالنظر الى الاستثناء لان الاستثناء بعد الذي اثبات فكان المعنى أن تخفيف الولوج سبب عن موت الأولاد وهو ظاهر لان الولوج عام وتخفيفه يقع بامور منها موت الأولاد بشرطه وما ادعاه من أن القاء بمعنى الواو التي للجمع فيه نظر ووجدت في شرح الماشرك الشيوخ الكل الذين المعنى أن الفعل الثاني لم يحصل عقب الاول فكانه نفي وقوعها بصفة أن يكون الثاني عقب الاول لان المقصود نفي الولوج عقب الموت قال الطيبي وان كانت الرواية بالرفع فعنه لا يوجد لوجه النار عقب موت الأولاد الامقدار اسيرا انتهى ووقع في رواية مالك عن الزهري كسائي في الايمان والتدور بلفظ لا يموت لاحد من المسلمين ثلاثة من الولد خمسة النار الاحتملة القسم وقوله تسه بالرفع جزاء والله أعلم (قوله الاحتملة القسم) بفتح المشاة وكسر المهمله وتشديد اللام أي ما ينحل به القسم وهو العين وهو مصدر حال العين أي كفرها يقال حلل تحليلا وتحلة وتحلا بغيرها والثالث شاذ وقال اهل اللغة يقال فعله تحلة القسم أي قدما حلت به بمعنى ولم يبلغ وقال الخطابي حلت القسم تحلة أي بررتها وقال القرطبي اختلف في المراد بهذا القسم فقيل هو معين فقيل غير معين فالجمهور على الاول وقيل لم يكن به قسم بعينه وانما معناه التقليل لاسم ورودها وهذا اللفظ يستعمل في هذا تقول لا ينال هذا التحليل الاية وتقول ما ضرب به التحليل اذ ما تبلغ في الضرب أي قدرا يصيبه منه مكرره وقيل الاستثناء بمعنى الواو أي لا تسه النار قليلا ولا كثيرا ولا تحلة القسم وقد جوز القراء والاختش مجي الابعى الواو وجعلوا منه قوله تعالى لا يخاف لدى المرسلون الامن ظم والاول قول الجمهور وبه جزم ابو عبيد وغيره وقالوا المراد به قوله تعالى وان منكم الاواردها قال الخطابي معناه لا يدخل النار ليعاقب بها ولكنه يدخلها بحتا ولا يكون ذلك الجواز الا قدر ما يحل به الرجل يمينه ويدل على ذلك ما وقع عند عبد الرزاق عن معمر عن الزهري في آخر هذا الحديث الاحتملة القسم يعني الورد وفي سنن سعيد بن منصور عن سفيان بن عيينة في آخره ثم قرأ سفيان وان منكم الا واردها ومن طريق زمة بن صالح عن الزهري في آخره قيل وما تحلة القسم قال قوله تعالى وان منكم الاواردها وكذا وقع من رواية كريمة في الاصل قال ابو عبد الله وان منكم الاواردها وكذا احكاكاه عبد الملك ابن حبيب عن مالك في تفسير هذا الحديث ورد نحوه من طريق أخرى في هذا الحديث رواه الطبراني من حديث عبد الرحمن بن بشر الانصاري مرفوعا من مات له ثلاثة من الولد لم يفلتوا الحنث لم يرد النار الا عابر سبيل يعني الجواز على الصراط وجاء مثله من حديث آخر أخرجه الطبراني من حديث سهل بن معاذ بن أنس الجهني عن أبيه مرفوعا من حرس وراء المسلمين في سبيل الله مقطوعا لم يرد النار بعينه الاحتملة القسم فان الله عز وجل قال وان منكم الا واردها واختلف في موضع القسم من الآية فقيل هو مقدر أي والله أن منكم وقيل معطوف على القسم الماضي في قوله تعالى فور بك لتحشرهم أي وربك أن منكم وقيل هو مستفاد من قوله تعالى حنثا مقضيا أي قسما واجبا كذا رواه الطبراني وغيره عن طريق مرة عن ابن مسعود ومن طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد ومن طريق سعيد عن قتادة في تفسير هذه الآية وقال الطيبي يحتمل أن يكون المراد بالقسم ما دل على القطع والبت من السياق فان قوله كان على ربك نذيل وتقرير لقوله وان منكم فهذا بمنزلة القسم بل أبلغ ليجيء الاستثناء بالنفي والاثبات واختلاف السلف في المراد بالورد في الآية فقيل هو الدخول روي عبد الرزاق عن ابن عيينة عن عمرو بن دينار أخبرني من سمع من ابن عباس فذكره وروي أحمد والنسائي والحاكم من حديث جابر مرفوعا الورد الدخول لا يبقرب ولا فاجر الا دخلها فتكون على المؤمنين بردا وسلاما وروي الترمذي وابن أبي حاتم من طريق السدي سمعت مرة تحدث عن عبد الله بن مسعود قال يردونها او يلجونها ثم يصدرن عنها بأعمالهم قال عبد الرحمن بن مهدي قلت لشعبة ان اسرائيل رفضه قال صدق وعصدا ادعاه ثم رواه

بابُ قولِ الرجلِ للمرأةِ عندَ القبرِ أصبري حَدَّثَنَا **أَبُو** **حَدَّثَنَا** **شُعْبَةُ** **حَدَّثَنَا** **ثَابِتٌ** **عَنْ** **أَنَسٍ**
ابْنِ **مَالِكٍ** **رَضِيَ** **اللَّهُ** **عَنْهُ** **قَالَ** **مَرَّ** **الْأَنْبِيُّ** **ﷺ** **بِامْرَأَةٍ** **عِنْدَ** **قَبْرِهِ** **وَمَجَى** **تَبْكِي** **قَالَ** **أَتَقِي** **اللَّهَ** **وَأَصْبِرِي**
بَابُ **غُسْلِ** **الْمَيْتِ** **وَوُضُوئِهِ**

الترمذي عن عبد بن حميد عن عبيد الله بن موسى عن إسرائيل مرفوعا وقيل المراد بالورود المر عليها رواه الطبري وغيره من طريق بشر بن سعيد عن أبي هريرة ومن طريق أبي الاحوص عن عبد الله بن مسعود ومن طريق معمر وسعيد عن قتادة ومن طريق كعب الاحبار وزاد يستون كلهم على منها ثم ينادي مناد امسكي اصحابك ودعي اصحابي فيخرج المؤمنون ندبة ابدانهم وهذا القولان اصح ما ورد في ذلك ولان في بينهما لان من غير الدخول يجوز به عن المرور ووجه ان المسار عليها فوق الصراط في معنى من دخلها لكن تختلف احوال المسار باختلاف اعمالم فاعلام درجة من ترك البرق كما سيأتي تفصيل ذلك عند شرح حديث الشفاعة في الرقاق ان شاء الله تعالى ويؤيد صحة هذا التأويل ما رواه مسلم من حديث أم مبشر أن حفصة قالت للنبي ﷺ لما قال لا يدخل أحد شهد الحديبية النار أليس الله يقول وان منكم الاواردها فقال لها أليس الله تعالى يقول ثم تنجي الذين اتقوا الآية وفي هذا بيان ضعف قول من قال الورود مختص بالكفار ومن قال معنى الورود الدخول منها ومن قال معناه الاشراف عليها ومن قال معنى ورودها ما يصيب المؤمنين في الدنيا من الحمي على أن هذا الاخير ليس ببعيد ولا ينافيه بقية الاحاديث والله أعلم وفي حديث الباب من القوائد غير ما تقدم ان اولاد المسلمين في الجنة لانه يبعد أن الله يغير للأباء بفضل رحمته للابناء ولا يرحم الابناء قاله المهلب وكون اولاد المسلمين في الجنة قاله الجمهور ووقفت طائفة قليلة وسيأتي البحث في ذلك في اواخر كتاب الجنائز ان شاء الله تعالى وفيه ان من حلف (١) أن لا يفعل كذا ثم فعل منه شيئا ولو قل يرت عنه خلافا لك قاله عياض وغيره * (باب قول الرجل للمرأة عند القبر اصبري) قال الزين بن المنير ما عمله عبر بقوله الرجل ليوضح أن ذلك لا يختص بالنبي ﷺ وعبر بالقول دون الموعظة ونحوها لكون ذلك الامر يقع على القدر المشترك من الوعظ وغيره واقتصر على ذكر الصبر دون التقوى لانه المتبصر حينئذ المناسب لما هي فيه قال وموضع الترجمة من الفقه جواز مخاطبة الرجال النساء في مثل ذلك بما هو أمر معروف أو نهى عن منكر أو موعظة أو تنبيه وان ذلك لا يختص بعجز دون شابة لما يترتب عليه من المصالح الدينية والله أعلم (قوله حدتنا آدم) سيأتي هذا الحديث بهذا الاستاد بجته أنهم من هذا في باب زيارة القبور بعد زيادة على عشرين بابا وسيأتي الكلام عليه هناك مستوفي ان شاء الله تعالى ومناسبة هذه الترجمة لما قبلها لجامع ما بينهما من مخاطبة الرجل للمرأة بالموعظة لان في الاول جواز مخاطبتها بما يرغبها في الاجرا اذا احتسبت مصيبتها وفي هذا مخاطبتها بما يرهبها من الآثم لما تضمنته الحديث من الاشارة الي أن عدم الصبر ينافي التقوى والله أعلم * (قوله باب غسل الميت ووضوئه) أي بيان حكمه وقد نقل النبوي الاجماع على أن غسل الميت فرض كفاية وهو ذوهول شديد فان الخلاف مشهور عند المالكية حتى أن القرطبي رجح في شرح مسلم انه سنة ولكن الجمهور على وجوبه وقد رد ابن العربي على من لم يقل بذلك وقد توارده القول والعمل وغسل الطاهر الطاهر فكيف بمن سواه وأما قوله ووضوئه فقال ابن المنير في الحاشية ترجع بالوضوء ولم يأت له بحديث فيحتمل أن يريد انتزاع الوضوء من الغسل لانه منزل على المعبود من الأغسال كغسل الجنابة أو أراد وضوء الغاسل أي لا يلزمه وضوء ولهذا ساق أرباب عمر انتهى وفي عود الضمير على الغاسل ولم يتقدم له ذكر بعد الا أن يقال تقدير الترجمة باب غسل الحي الميت لان الميت لا يتولى ذلك بنفسه فيعود الضمير على المحذوف فينتجه والذي يظهر انه أشار كعادته الى ما ورد في بعض طرق الحديث فسيأتي قريبا في حديث أم عطية أيضا ابدان ييامنها ومواضع الوضوء منها فكانه أراد أن الوضوء لم يرد الامر به مجردا وانما (١) قوله من حلف أن لا يفعل كذا في النسخ التي بأيدينا بلقط لا ولا يظهر لها مناسبة بالقام فلعلمنا من زيادة الناسخ اه

بالماء والسدر وحسب ابن عمر رضي الله عنهما ابناً لسعيد بن زيد وحمله وصلى ولم يتوضأ . وقال ابن عباس رضي الله عنهما المسلم لا يتنجس حياً ولا ميتاً وقال سعد لو كان نجساً مامسسته .

ورد الباء بأعضاء الوضوء كما يشع في غسل الجنابة أو أراد أن الاقتصاد على الوضوء لا يجزئ أو ورد الأمر بالنسل (قوله بلسان السدر) قال الزين بن المنير جعلهما ما آلة لغسل الميت وهو مطابق لحديث الباب لأن قوله بماء وسدر يطبق بقوله اغسلها وظاهره أن السدر يخلط في كل مرة من مرات الغسل وهو مشعر بأن غسل الميت للتنظيف لا تطهير لأن الماء المضاف لا يظهر به انتهى وقد يمنع لزوم كون الماء بصير مضافاً بذلك لاحتمال أن لا يغير السدر وصف الماء بأن يحك بالسدر ثم يغسل بالماء في كل مرة فإن لفظ الخبر لا يأتي ذلك وقال القرطبي يجعل السدر في ماء ويخصخص إلى أن يخرج رغوته وبذلك به جسده ثم يصب عليه الماء القراح فهذه غسلة وحكي ابن المنذر أن قوما قالوا تطهر وقات السدر في الماء أي ثلاثاً جاز الماء فيضروصفه المطلق وحكي عن أحمد أنه أنكر ذلك وقال يغسل في كل مرة بالماء والسدر وأعلى ما ورد في ذلك ما رواه أبو داود من طريق قتادة عن ابن سيرين أنه كان يأخذ الغسل عن أم عطية فيغسل بالماء والسدر مرتين والثالثة بالماء والكافور قال ابن عبد البر كان يقال كان ابن سيرين من أهل التابعين بذلك وقال ابن العربي من قال الأولى بالماء القراح والثانية بالماء والسدر أو بالعكس والثالثة بالماء والكافور فليس هو في لفظ الحديث أمه وكان قائلاً أراد أن تقع إحدى الفسلات بالماء الصرف المطلق لأنه المطهر في الحقيقة وأما المضاف فلا وتسك ظاهر الحديث ابن شعبان وابن الفرعي وغيرهما من المالكية فقالوا يغسل الميت إنما هو للتنظيف فيجزي بالماء المضاف كما ورد ونحوه قالوا وإنما يكره من جهة السرف والمشهور عند الجمهور أنه يغسل تعبدى يشترط فيه ما يشترط في بية الاغتسال الواجبة والتدوية وقبل شرع احتياطاً لاحتمال أن يكون عليه جنابة وفيه نظر لأن لازمه أن لا يشع غسل من هودون البلوغ وهو خلاف الإجماع (قوله وحسب ابن عمر) ابناً لسعيد بن زيد وحمله وصلى ولم يتوضأ حنط بفتح الحاء المهملة والنون الثقيلة أي طي به بالحنوط وهو كل شيء يخلط من الطب البت خاصة وقد وصله مالك في الموطأ عن نافع عن عبد الله بن عمر حنط ابناً لسعيد بن زيد وحمله ثم دخل المسجد فصلى ولم يتوضأ انتهى والابن المذكور اسمه عبد الرحمن كذلك روي عنه في نسخة أبي الجهم العللاء بن موسى عن الليث عن نافع أنه رأى عبد الله بن عمر حنط عبد الرحمن ابن سعيد بن زيد فذكره قيل تعلق هذا الأمر وما بعده بالترجمة من جهة أن المصنف يرى أن المؤمن لا يتنجس بالموت وإن غسله إنما هو لتعبد لا أنه لو كان نجساً لم يطهره الماء والسدر أو لا الماء وحده ولو كان نجساً مامساً ابن عمر ولغسل مامسه من أعضائه وكان أنه أشار إلى تضعيف ما رواه أبو داود من طريق عمرو بن عمير عن أبي هريرة مرفوعاً من غسل الميت فليغتسل ومن حمله فليتوضأ رواه ثقات الأعمرو بن عمير فليس بمعروف وروى الترمذي وابن حبان من طريق سهيل ابن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة نحوه وهو معلول لأن أباصالح لم يسمعه من أبي هريرة رضي الله عنه وقال ابن أبي حاتم عن أبيه الصواب عن أبي هريرة موقوف وقال أبو داود بعد تخريجهم هذا منسوخ ولم يبين ناسخه وقال الذهلي في أحكامه الحالك في تاريخه ليس فيمن غسل ميتاً فليغتسل حديث ثابت (قوله وقال ابن عباس رضي الله عنهما) الخ وصله سعيد ابن منصور وحدثننا سفيان عن عمرو بن دينار عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما قال لا تتجسوا موتاً كم كان المؤمن ليس يتنجس حياً ولا ميتاً استاده صحيح وقد روى مرفوعاً أخرجه الدارقطني من رواية عبد الرحمن بن يحيى الخزومي عن سفيان وكذلك أخرجه الحالك من طريق أبي بكر وعثمان ابني أبي شيبة عن سفيان والذي في مصنف ابن أبي شيبة عن سفيان موقوف كما رواه سعيد بن منصور وروى الحالك نحوه مرفوعاً أيضاً من طريق عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما وقوله لا تتجسوا موتاً كم أي لا تقولوا أنهم نجس وقوله يتنجس بفتح الجيم (قوله وقال سعد لو كان نجساً لملمسته) وقع في رواية الأصل وباب الوقت وقال سعيد بن زياد وأولى وهو سعد بن أبي وقاص كذلك أخرجه ابن أبي شيبة من طريق عائشة بنت سعد قالت أودن سعدتني أباهما بجنابة سعيد بن زيد بن عمرو وهو

وقال النبي ﷺ لا ينجس المؤمن لا ينجس حدثنا اسمعيل بن عبد الله قال حدثني مالك عن أبي الربيع الحنفي عن محمد بن سيرين عن أم عطية الأنصارية رضي الله عنها قالت دخل علينا رسول الله ﷺ حين توفيت ابنته فقال

بالعقيق فجاءه فغسله وكفنه وحنطه ثم أتى داره فاغتسل ثم قال لم أغتسل من غسله ولو كان نجسا مامسته ولكني اغتسلت من الحرق وقد وجدت عن سعيد بن المسيب شيئا من ذلك أخرجه سمويه في فوائده من طريق أبي واقد المديني قال قال سعيد بن المسيب لو علمت أنه نجس لم أمسه وفي أبي سعيد من القوائد أنه يبنى العالم إذا عمل عملا نجس أن يلبس على من رآه أن يعلمهم بحقيقة الأمر فلا يحملوه على غير محمله (قوله وقال النبي ﷺ المؤمن لا ينجس) هذا طرف من حديث لا يهرىة تقدم موصولا في باب الجنب عشي في السوق من كتاب الغسل ووجه الاستدلال به أن صفة الإيمان لا تسلب بالموت وإن كانت باقية فهو غير نجس وقد بين ذلك حديث ابن عباس الذي كور قبل ووقع في نسخة الصغاني هنا قال أبو عبد الله النجس القدر انتهى وأبو عبد الله هو البخاري وأراد بذلك في هذا الوصف وهو النجس عن المسلم حقيقة ومجازا (قوله عن أبي الربيع عن محمد بن سيرين) في رواية ابن جريج عن أبي الربيع عن محمد بن سيرين وسيأتي في باب كيف الأشعار وقدر واه أبو الربيع أيضا عن حفصة بنت سيرين كاسياني بعد أبواب ومدار حديث أم عطية على عهد حفصة ابني سيرين وحفظت منه حفصة ما لم يحفظه محمد كاسياني مينا قال ابن المنذر ليس في أحاديث الغسل للميت أعلى من حديث أم عطية وعليه قول الأئمة (قوله عن أم عطية الأنصارية) في رواية ابن جريج المذكورة جاءت أم عطية امرأة من الأنصار اللاتي بايعن رسول الله ﷺ قدمت البصرة تبادرا بناها فلم يدركوها وهذا الابن ما عرفت اسمه وكان غازيا فقدم البصرة فبلغ أم عطية وهي بالمدينة قدومه وهو مبصر فرحلت إليه فأتته قبل أن تلقاه وسيأتي في الأحاديث ما يدل على أن قدومه كان بدموعه يوم أو يومين وقد تقدم في المقدمة أن اسمها نسبية بنون ومهمله وموحدة والمشهور فيها التصغير وقيل بفتح أوله وقع ذلك في رواية أبي ذر عن السرخسي وكذا ضبطه الأصلي عن يحيى بن معين وطاهر بن عبد العزيز في السيرة المشامية (قوله حين توفيت ابنته) في رواية الثقفى عن أبي الربيع وهي التي تلي هذه وكذا في رواية ابن جريج دخل علينا ونحن نغسل بنته ويجمع بينهما بأن المراد أنه دخل حين شرع النسوة في الغسل وعند النساء أن يحشين إليها كان بامرءه ولقظهن من رواية هشام بن حسان عن حفصة ماتت إحدى بنات رسول الله ﷺ فأسرل الينا فقال أغسلنها (قوله أبنته) لم تقع في شيء من روايات البخاري مسماة والمشهور أنها زينب زوج أبي العاصي بن الربيع والدة أئمة التي تقدم ذكرها في الصلاة وهي أكبر بنات النبي ﷺ وكانت وقتها فيها حكاية الطيرى في الذيل في أول سنة ثمان وقد وردت مسماة في هذا عند مسلم من طريق عاصم الأحول عن حفصة عن أم عطية قالت لما ماتت زينب بنت رسول الله ﷺ قال رسول الله ﷺ أغسلنها فذكر الحديث ولم أرها في شيء من الطرق عن حفصة ولا عن محمد مسماة إلا في رواية عاصم هذه وقد خولف في ذلك فحكى ابن التين عن الداودي الشارح أنه جزم بأن البنت المذكورة أم كلثوم زوج عثمان ولم يذكر مستنده وتعبه المنذرى بأن أم كلثوم توفيت والنبي ﷺ يبدر فلم يشهدا وهو غلط منه فإن التي توفيت جنت شرقية وعزاء النوى تبعيا لعياض لبعض أهل النجف وهو قصور شديد فقد أخرجه ابن ماجه عن أبي بكر بن أبي شيبة عن عبد الوهاب الثقفي عن أبي الربيع ولقظه دخل علينا ونحن نغسل أبنته أم كلثوم وهذا الاستناد على شرط الشيخين وفيه نظر سيأتي في باب كيف الأشعار وكذا وقع في المبهمة لابن بشكوال من طريق الأزاعي عن محمد بن سيرين عن أم عطية قالت كنت فيمن غسل أم كلثوم الحديث وقرأت بخط مغاطى زعم الترمذى أنها أم كلثوم وفيه نظر كذا قال ولم أرفى الترمذى شيئا من ذلك وقد روى الدولا في الذرية الطاهرة من طريق أبي الرجال عن عمرة أن أم عطية كانت ممن غسل أم كلثوم أمينة النبي ﷺ الحديث فيمكن دعوى ترجيح ذلك لخبره من طرق متعددة ويمكن الجمع بأن تكون حضرتها جميعا فقد جزم ابن عبد البر رحمه الله في ترجمتها بأنها كانت غاسلة الميتات ووقع لي من تسمية النسوة اللاتي حضرن معها ثلاث غيرها في الذرية

اغسلها ثلاثاً أو خمساً أو أكثر من ذلك إن رأيته ذلك بما وسد واجعل من الآخرة كافوراً أو شيئاً من كافور

الظاهر أيضاً من طريق أسماء بنت عيسى أنها كانت ممن غسلها قالت ومعنا صبية بنت عبد المطلب ولابي دواود من حديث ليلى بنت قانف بقاف وتون وفاة الثقية قالت كنت فيمن غسلها وروى الطبراني من حديث أم سالم شيأ يوحى الي أنها حضرت ذلك أيضاً وسيأتي بعد خمسة أبواب قول ابن سيرين ولا أدري أي بناء وهذا يدل على أن تميمها في رواية ابن ماجه وغيره ممن دون ابن سيرين والله أعلم (قوله أغسلها) قال ابن بزيّة أستدل به على وجوب غسل الميت وهو مبني على أن قوله فيها جدان رأيته ذلك هل يرجع الى الفصل او العدد الثاني ارجح فثبت الذي قال ابن دقيق العيد لكن قوله ثلاثاً ليس للوجوب على المشهور من مذاهب العلماء فيترقب الاستدلال به على تجويز ارادة المصنفين المختلفين بلفظ واحد لأن قوله ثلاثاً غير مستقل بنفسه فلا بد أن يكون داخل تحت صيغة الأمر فيراد بلفظ الأمر الوجوب بالنسبة الى أصل الفصل والندب بالنسبة الى الإتيان انتهى وقواعد الشافعية لأن أبي ذلك ومن ثم ذهب الكوفيون وأهل الظاهر والزنّي الى إيجاب الثلاث وقالوا ان خرج منه شيء بعد ذلك يغسل موضعه ولا يعاد غسل الميت وهو مخالف لظاهر الحديث وجاء عن الحسن مثله أخرجه عبد الرزاق عن هشام بن حسان عن ابن سيرين قال يغسل ثلاثاً فان خرج منه شيء بعد فخمساً فان خرج منه شيء يغسل سبعا قال هشام وقال الحسن يغسل ثلاثاً فان خرج منه شيء يغسل ما خرج ولم يزد على الثلاث (قوله ثلاثاً أو خمسا) في رواية هشام ابن حسان عن حفصة أغسلها ورا ثلاثاً أو خمسا أو اونها للترتيب لا للتخيير قال النووي المراد اغسلها ورا ولكن ثلاثاً فان احتججنا الى زيادة خمسا وحاصله ان الإتيان مطلوب الثلاث مستحبة فان حصل الاتقاء به لم يشرع ما فوقها والا زيدوا حتى يحصل الاتقاء والواجب من ذلك مرة واحدة عامة للبدن انتهى وقد سبق بحث ابن دقيق العيد في ذلك وقال ابن العربي في قوله أو خمسا إشارة الى أن المشرع هو الإتيان لانه قلن من الثلاث الى الخمس وسكت عن الأربع (قوله أو أكثر من ذلك) بكسر الكاف لانه خطاب للمؤث في رواية ابوب عن حفصة كما في الباب الذي يليه ثلاثاً أو خمسا أو سبعا لم يرفى شيء من الروايات بعد قوله سبعا التعبير بأكثر من ذلك الا في رواية لابي داود وما لمساوها فاما وسبعا واما او اكثر من ذلك فيحتمل تفسير قوله او اكثر من ذلك بالسبع وبه قال احمد فكره الزيادة على السبع وقال ابن عبد البر لا أعلم أحدا قال بجواز السبع وسيأتي من طريق قتادة ان ابن سيرين كان يأخذ الغسل عن أم عطية ثلاثاً والافسار والافاكثر قال فرأينا ان اكثر من ذلك سبع وقال الماوردي الزيادة على السبع سرف وقال ابن المنذر بلغني ان جسد الميت يسترخي بالماء فلا يجب الزيادة على ذلك (قوله ان رأيته ذلك) معناه التفويض الى أجهادهم بحسب الحاجة لا التهمى وقال ابن المنذر انما فوض الرأي اليهن بالشرط المذكور وهو الإتيان وحكي ابن التين عن بعضهم قال يحتمل قوله ان رأيته ان يرجع الى الأعداد المذكورة ويحتمل أن يكون معناه ان رأيته ان تعمل ذلك والا فلا لقاء بكفي (قوله بما وسد) قال ابن العربي هذا أصل في جواز التطهر بالماء المضاف اذا لم يسلب الماء الاطلاق انتهى وهو مبني على الصحيح ان غسل الميت للتطهير كما تقدم (قوله واجعل من الآخرة كافوراً أو شيئاً من كافور) هو شك من الراوي أي اللطيفين قال والأول محمول على الثاني لانه نكرة في سياق الاثبات فيصدق بكل شيء منه وجزم في الرواية التي تلي هذه بالمشق الاول وكذا في رواية ابن جرير وظاهره جعل الكافور في الماء وبه قال الجمهور وقال النخعي والكوفيون انما يجعل في الخنوط أي بعد انتهاء الغسل والتجفيف قبل الحسكة في الكافور مع كونه يطيب رائحة الموضع لاجل من يحضر من الملائكة وغيرهم ان فيه تحفيفا وتبريدا وقوة تهود وخاصة في تصليب بدن الميت وطردهاوم عنه ويردع ما يخلل من الفضلات منع اسراع الفساد اليه وهو اقوي الارايح الطبية في ذلك وهذا هو المر في جعله في الآخرة اذ لو كان في الارثى مثلا لذهب الماء وهل يقوم المسك مثلا مقام الكافور ان نظرا لي مجرد التطيب نعم والا فلا وقد

فَإِذَا فَرَعْنُ فَإِذَا نَبِيٌّ فَلَمَّا فَرَعْنَا أَذْنَاهُ فَأَعطَانَا حَوْذَةً فَقَالَ أَشْعِرْنَاهَا إِيَّاهُ تَعْنِي إِزَارَهُ **بَابُ مَا يَسْتَحَبُّ أَنْ يُغْسَلَ**
وَتَرَا حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ
 دَخَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ نَغْسِلُ ابْنَتَهُ قَالَ اغْسِلْنَاهَا ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ بِمَاءٍ
 وَسِدْرٍ وَاجْتَانِ فِيهِ أَسْخِرَةً كَكَافُورًا فَإِذَا فَرَعْنُ فَإِذَا نَبِيٌّ فَلَمَّا فَرَعْنَا أَذْنَاهُ فَأَتَانِي الْيَنَابُ حَقْوَهُ فَقَالَ
 أَشْعِرْنَاهَا إِيَّاهُ فَقَالَ أَيُّوبُ وَحَدَّثَنِي حَفْصَةُ بِمِثْلِ حَدِيثِ مُحَمَّدٍ وَكَانَ فِي حَدِيثِ حَفْصَةَ اغْسِلْنَاهَا وَتَرَا وَكَانَ
 فِيهِ ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ سَبْعًا وَكَانَ فِيهِ أَنَّهُ قَالَ أَبْدَأْ بِمِائِيهَا وَمَوَاضِعِ الْوُضُوءِ مِنْهَا وَكَانَ فِيهِ أَنَّ أُمَّ عَطِيَّةَ
 قَالَتْ وَمَشَطْنَاهَا ثَلَاثَةً قُرُوبٍ **بَابُ يَبْدَأُ بِمِائِيهَا** حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ
 إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا خَالِدٌ عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
 فِي غَسَلِ ابْنَتِهِ أَبْدَأْ بِمِائِيهَا وَمَوَاضِعِ الْوُضُوءِ مِنْهَا

يقال اذا علم الكافور قاتم غيره مقامه ولو بخاصية واحدة مثلا (قوله فاذا فرغنا فاذا نبي) اي اعلمني (قوله فلما فرعنا)
 كذا الاكثر بصيغة الخطاب من الحاضر وللاصيل فلما فرغ بصيغة الغائب (قوله حقه) بفتح المهملة وبجوز كسرهما
 وهي لغة هذيل بعدها قاف ساكنة والمراد به هنا الازار كما وقع مفسرا في آخر هذه الرواية والحق في الاصل معقد الازار
 واطلق على الازار مجازا وسيأتي بعد ثلاثة ابواب من رواية ابن عون عن محمد بن سيرين لفظ فرع من حقه ازاره
 والحق في هذه على حقيقته (قوله اشعرناها اياه) اي اجعلته شعارها اي الثوب الذي على جسدها وسيأتي الكلام
 على صفة في باب مفرد قيل الحكمة في تأخير الازار معه الى ان يفرغ من الغسل ولم يتناولها اياه اولاً ليكون قريب
 العهد من جسده الكريم حتى لا يكون بين انتقاله من جسد الى جسد فاصل وهو اصل في التبرك بآثار الصالحين وفيه
 جواز تكفين المرأة في ثوب الرجل وسيأتي الكلام عليه في باب مفرد * (قوله باب ما يستحب ان يغسل وترا)
 قال الزين بن المنير يحتمل أن تكون ما مصدرية او موصولة والثاني أظهر كذا قال وفيه نظر لانه لو كان المراد ذلك لوقع
 التعبير بمن التي لمن يعقل ثم اورد المصنف فيه حديث أم عطية ايضا من رواية ايوب عن محمد وليس فيه التصريح بالوتر
 ومن رواية ايوب قال حدثني حفصة وفيه ذلك وقد تقدم الكلام فيه قبل وعده شيخه لم ينسب في أكثر الروايات وقع
 عند الاصيلي حدثنا محمد بن المنير وقال الجاني يحتمل ان يكون محمد بن سلام واخرجه الاسماعيلي من رواية محمد بن الوليد
 وهو البصري عن عبد الوهاب وهو من شيوخ البخاري ايضا (قوله فقال ايوب) كذا للاكثر بالغاء وهو بالاستناد
 المذكور ووقع عند الاصيلي وقال بالواو فرما ظن معلقا وليس كذلك وقد رواه الاسماعيلي بالاستناد من موصولا
 وسيأتي الكلام على ما في رواية حفصة من الزيادة فيما بعد وقوله فيه وترا ثلاثا أو خمسا استدله على أن أقل الوتر ثلاث
 ولادلاله فيه لانه سيق مساق البيان للمراد اذ لو اطلق لتناول الواحدة فما فوقها (قوله باب يبدأ بميامنها الميت) أي عند
 غسله وكأنه أطلق في الترجمة ليشر بأن غير الغسل يلحق به قياسا عليه (قوله حدثنا خالد) هو الخزاز وحفصة
 هي بنت سيرين (قوله في غسل ابنته) في رواية هشيم عن خالد عندهم سلم أن رسول الله ﷺ حيث أمرها أن تغسل
 ابنته قال لها فذكري (قوله ابدان بميامنها ومواضع الوضوء منها) ليس بين الامرين تناف لامكان البداء بمواضع الوضوء
 وبالميامن معا قال الزين بن المنير قوله ابدان بميامنها أي في الغسلات التي لا وضوء فيها (ومواضع الوضوء منها) أي في
 الغسلة المتصلة بالوضوء وكان المصنف أشار بذلك الى مخالفة أبي قلابة في قوله يبدأ بالرأس ثم بالتحية قال والحكمة

باب مواضع الوضوء من الميت **حدثنا يحيى بن موسى** حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ خَالِدِ
الْحَدَّادِ عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ لَمَّا غَسَلْنَا ابْنَةَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ لَنَا
وَمَنْ نَسَلُهَا أَبَدُوا بِمِائِمِهَا وَمَوَاضِعُ الْوُضُوءِ **باب** هَلْ تُكْفَنُ الْمَرْأَةُ فِي إِزَارِ الرَّجُلِ **حدثنا**
عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حَمَّادٍ أَخْبَرَنَا بْنُ عَوْنٍ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ قَالَتْ تُوَفِّيتُ بِنْتَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ لَنَا
اغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ إِنْ رَأَيْتُمْ فَإِذَا فَرَّغْتُمْ فَاذْنَبْنِي فَلَمَّا فَرَّغْنَا آذَنَاهُ فَتَنَعَ مِنْ حِفْوِهِ
إِزَارَهُ وَقَالَ أَشْرَعْنَاهَا **باب** يُجْعَلُ الْكَافُورُ فِي الْأَخِيرَةِ **حدثنا** حَامِدُ بْنُ عُمَرَ حَدَّثَنَا حَمَّادُ
ابْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ قَالَتْ تُوَفِّيتُ إِحْدَى بَنَاتِ النَّبِيِّ ﷺ فَخَرَجَ فَقَالَ اغْسِلْنَهَا
ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ إِنْ رَأَيْتُمْ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ وَاجْعَلْنَ فِي الْأَخِيرَةِ كُفُورًا أَوْ شَيْئًا مِنْ كُفُورٍ فَإِذَا
فَرَّغْتُمْ فَاذْنَبْنِي فَلَمَّا فَرَّغْنَا آذَنَاهُ فَأُلْقَى إِلَيْنَا حِفْوُهُ فَقَالَ أَشْرَعْنَاهَا بِإِيَّاهُ وَعَنْ أَيُّوبَ عَنْ حَفْصَةَ
عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِحِفْوِهِ وَقَالَتْ إِنَّهُ قَالَ لِيُغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ سَبْعًا أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ
إِنْ رَأَيْتُمْ قَالَتْ حَفْصَةُ قَالَتْ أُمُّ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَجَعَلْنَا رَأْسَهَا ثَلَاثَةَ قُرُونٍ

في الامر بالوضوء تجديد أثره في ظهور أثر الغيرة والتجديد (قوله باب مواضع الوضوء من الميت) أي يستحب
البداء بها (قوله سفيان) هو الثوري (قوله أبدوا) كذا للأكثر وللكشميهني ابدان وهو الوجه لانه خطاب للنسوة
(قوله مواضع الوضوء) زاد أبو ذرمنها واستدل به على استحباب المضمضة والاستنشاق في غسل الميت خلافا للحنفية
يل قولوا لا يجب وضوءه أصلا وإذا قلنا باستحبابه فهل يكون وضوءا حقيقيا بحيث يعاد غسل تلك الاعضاء في الغسل
أو جزاء من الغسل بدئت له هذه الاعضاء تشريفا للثاني أظهر من سياق الحديث والبداء بالميامن ومواضع الوضوء مما زادته
حفصة في روايتها عن أم عطية على أخيها محمد وكذا المشط والظفر كما سيأتي * (قوله باب هل تكفن المرأة في إزار الرجل)
أورد فيه حديث أم عطية أيضا وشاهد الترجمة قوله فيه فاعطاها إزاره قال ابن رشيد اشار بقوله هل التي تردد عنده في
المسئلة فكانه أوما الى إجمال اختصاص ذلك بالنبي ﷺ لانه المعنى الموجود فيه من البركة ونحوها قد لا يكون في
غيره ولا سيما مع قرب عهده بمرقه الكريم ولكن الاظهر الجواز وقد نقل ابن بطال الاتفاق على ذلك لكن لا
يلزم من ذلك التعقب على البخاري لانه انما ترجم بالنظر الى سياق الحديث وهو قابل للأحتمال وقال الزين بن المنير
نحوه وزاد احتمال الاختصاص بالحرم أو بمن يكون في مثل إزار النبي ﷺ وجسده من تعقق النظافة وعدم نقرة
الزوج وغيره أن تلبس زوجته لباس غيره * (قوله باب يجعل الكافور في الاخيرة) أي في الفسلة الاخيرة قال الزين
بن المنير يعين حكم ذلك لاحتمال صيغة اجعلن للوجوب والتدب (قوله وعن أيوب) هو معطوف على الاستناد الاول وقد
قدم الكلام عليه فيما قبل واختلف في هيئة جعله في الفسلة الاخيرة فقيل يجعل في ماء ويصب عليه في آخر غسلة
وهو ظاهر الحديث وقيل اذا كمل غسله طيب بالكافور قبل التكفين وقد ورد في رواية النسائي بلفظ واجعلن في
آخر ذلك كافورا (تنبيه) قيل ما مناسبة ادخال هذه الترجمة وهي متعلقة بالفصل بين ترجمتين متعلقتين بالكفن أجاب
الزين بن المنير بان العرف قد قدم يحتاج اليه الميت قبل الشروع في الغسل أو قيل الفراغ منه ليتيسر غسله ومن جملة
ذلك الخنوط انتهى ملخصا ويحتمل أن يكون أشار بذلك الى خلاف من قال ان الكافور يختص بالخنوط ولا يجعل
في الماء وهو عن الاوزاعي وبعض الحنفية أو يجعل في الماء وهو قول الجمهور كما هدم قريبا ولفظة الاخيرة صفة موصوف

باب نقض شعر المرأة . وقال ابن سيرين لا بأس أن ينقض شعر الميت **حدثنا** أحمد حدثنا عبد الله بن وهب أخبرنا ابن جريج قال أيوب وسيف حفصة بنت سيرين قالت حدثتنا أم عطية رضي الله عنها أنها جعلن رأس بنت رسول الله ﷺ ثلاثة قرون نقضته ثم غسلته ثم جعلته ثلاثة قرون **باب كيف الاشعار للميت** وقال الحسن الخرقه الخامة يشد بها الغندين والوركين تحت اللحية **حدثنا** أحمد حدثنا عبد الله بن وهب أخبرنا ابن جريج أن أيوب أخبره قال سمعت ابن سيرين يقول جاءت أم عطية رضي الله عنها امرأة من الأنصار من اللاتي يامن قديمت البصرة ثباير إنا لما قم نذكره فحدثتنا قالت دخل علينا النبي ﷺ ونحن نقسل ابنته فقال اغسلنها ثلاثا أو خمساً أو أكثر من ذلك إن رأيتهن ذلك بما يسدرن واجعلن في الآخرة كافوراً فإذا فرغن فاذني قالت قلنا فرغنا أنتي لاينا حقوه فقال أشعرنها إياه ولم يرد على ذلك ولا أدرى أي بناته وزعم أن الاشعار الغنم فيها فيه وكذلك كان ابن سيرين يأمر بالمرأة أن تشعر ولا تؤزر

فيحتمل أن يكون التقدير التسلة وهو الظاهر ويحتمل أن يكون الخرقه التي تلي الجسد * (قوله باب نقض شعر المرأة) أي الميتة قبل الفسل والتفديد بالمرأة خرج مخرج الغالب أو الأكثر والأقوال رجل إذا كان له شعر ينقض لاجل التنظيف ويلبغ الماء البشرة وذهب من منعه إلى أنه قد يقضى إلى انتاف شعره وأجاب من أثبت به بأنه ينضم إلى ما أخرته منه (قوله وقال ابن سيرين الخ) وصله سعد بن منصور من طريق أيوب عنه (قوله حدثنا أحمد) كذا للأكثر غير منسوب ونسبه أبو علي بن شيبة عن الفربري أحمد بن صالح (قوله قال أيوب) في رواية الاسماعيلي من طريق حملة عن ابن زهب عن ابن جريج أن أيوب بن أبي تيممة أخيره (قوله وسمعت) هو معطوف على عذوف تقديره سمعت كذا وسمعت حفصة وسياتي بيانه في الباب الذي بعده (قوله أنهن جعلن رأس بنت رسول الله ﷺ ثلاثة قرون نقضته ثم غسلته) في رواية الاسماعيلي قالت نقضته والظاهر أن القائلة أم عطية ولعبد الرزاق عن معمر عن أيوب في هذا الحديث فقلت نقضته ففسلته فجعلته ثلاثة قرون قال نعم والمراد بالرأس شعر الرأس فهو من مجاز المجاورة وقادة النقض تلبغ الماء البشرة وتنظيف الشعر من الاوساخ ولمسلم من رواية أيوب عن حفصة عن أم عطية مشطها ثلاث قرون وهو بخفيف المعجمة أي سرحناها بالمشط وفيه حجة للشافعي ومن وافقه على استحباب ترميم الشعر واعتل من كرهه بقطع الشعر والرقى يؤمن معه ذلك * (قوله كيف الاشعار للميت) اورد فيه حديث أم عطية ايضا وانما اورد له هذه الترجمة لقوله في هذا السياق وزعم ان الاشعار التي فيها وفيه اختصار والتقدير وزعم ان معنى قوله اشعرنها إياه النفنفا وهو ظاهر اللفظ لان الشعار ما يلي الجسد من الثياب والقائل في هذه الرواية وزعم هو أيوب وذكر ابن بطال انه ابن سيرين والاول اولي وقد بينه عبد الرزاق في روايته عن ابن جريج قال قلت لأيوب قوله اشعرنها تؤزر به قال ما اراه الا قال النفنفا فيه (قوله وقال الحسن الخرقه الخامة الخ) هذا يدل على أن أول الكلام المرأة تكمن في خمسة أبواب وقد وصله ابن أبي شيبة نحوه وروى الجوزقي من طريق ابراهيم بن حبيب بن الشهيد عن هشام بن حفصة عن أم عطية قالت فكفناها في خمسة أبواب ومحرناها كما يحمر الحلي وهذه الزيادة صحيحة الاسناد وقول الحسن في الخرقه الخامة قال به زفر وقالت طائفة تشد على صدرها لتضم اكفانها وكان المصنف أشار إلى موافقة قول زفر ولا يكره القميص للمرأة على الراجح عند الشافعية والحنايلة (قوله حدثنا أحمد) كذا للأكثر غير منسوب وقال علي بن شيبة في روايته حدثنا أحمد يعني ابن صالح (قوله ولا أدرى أي بناته هو مقول أيوب وفيه دليل على انه لم يسمع تسميتها

بابُ يُجْعَلُ شَعْرُ الْمَرْأَةِ ثَلَاثَةَ قُرُونٍ حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أُمِّ الْهَذِيلِ
عَنْ أُمِّ عَطِيَّةٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ صَفَرْنَا شَعْرَ بِنْتِ النَّبِيِّ ﷺ ثَلَاثَةَ قُرُونٍ وَقَالَ وَكَيْفَ قَالَ
سُفْيَانُ نَاصِيَتَهَا وَقَرْنَيْهَا بَابُ يُلْقَى شَعْرُ الْمَرْأَةِ خَلْفَهَا حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ
 عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانٍ قَالَ حَدَّثَنَا حَفْصَةُ عَنْ أُمِّ عَطِيَّةٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ نُؤَقِّتُ إِحْدَى بَنَاتِ
 النَّبِيِّ ﷺ فَأَتَانَا النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ اغْسِلْنِي بِالسُّدْرِ وَتَرَا ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ لِمَنْ رَأَيْتُنَّ ذَلِكَ
 وَاجْعَلْنَ فِي الْآخِرَةِ كَافُورًا أَوْ شَيْئًا مِنْ كَافُورٍ فَإِذَا فَرَغْتُنَّ فَأَذِنِي فَلَمَّا فَرَغْنَا أَذْنَاهُ فَأَلْقَى إِلَيْنَا حِفْوَهُ
 فَصَفَرْنَا شَعْرَهَا ثَلَاثَةَ قُرُونٍ وَأَلْقَيْنَاهَا خَلْفَهَا

من حفصة وقد تقدم قريبا من وجه آخر عنها أنها أم كلثوم (قوله باب يجعل شعر المرأة ثلاثة قرون) أي ضفائر (قوله
 حدثنا سفیان) هو الثوري وهشام هو ابن حسان وأم الهذيل هي حفصة بنت سيرين (قوله ضفرنا) بضاد ساقطة
 وقاه خفيفة (شعرت النبي ﷺ تعني ثلاثة قرون وقال وكيع قال سفیان) أي هذا الاستاد (ناصيتها وقرنها)
 أي جاني راسها ورواية وكيع وصلها للاسماعيلي بهذه الزيادة وزادتم القينا خلفها وسيأتي الكلام على هذه الزيادة في الباب
 الذي يليه واستدل به على صغر شعريته خلافا لمن منعه فقال ابن القاسم لا أعرف الضفر بل يكف وعن الأوزاعي
 والحنفية يرسل شعر المرأة خلفها وعلى وجهها مفرقا قال القرطبي وكان سبب الخلاف أن الذي فعلته أم عطية هل
 استندت فيه إلى النبي ﷺ فيكون مرفوعا وهو شئ رآته ففعلته استحسانا كالأمرين محتمل لكن الأصل
 أن لا يفعل في الميت شئ من جنس القرب إلا باذن من الشرع محقق ولم يرد ذلك مرفوعا كذا قال وقال
 النووي الظاهر اطلاع النبي ﷺ وتقريره له (قلت) وقد رواه سعيد بن منصور بلفظ الأمر من رواية هشام
 عن حفصة عن أم عطية قالت قال لنا رسول الله ﷺ اغسليها وترا واجعلن شعرها ضفائر وقال ابن حبان في
 صحيحه ذكر البيان بأن أم عطية اتماشطت ابنة النبي ﷺ بأمره لامن تلفاه نفسها ثم أخرج من طريق حماد
 عن أيوب قال قالت حفصة عن أم عطية اغسليها ثلاثا أو خمسا أو سبعا واجعلن لها ثلاثة قرون (تنبيه) قوله ثلاثة
 قرون مع قوله ناصيتها وقرنها لا تضاد بينهما لأن المراد بالثلاثة قرون الضفائر والمراد بالقرنين الجانبان (قوله باب
 يلقي شعر المرأة خلفها) في رواية الأصل وأبي الويثم يجعل وزاد الحموي ثلاثة قرون ثم أورد المصنف حديث أم
 عطية من رواية هشام بن حسان عن حفصة وفيه فضرنا شعرها ثلاثة قرون فألقيناها خلفها أخرجه مسدد عن
 يحيى بن سعيد وقد أخرجه النسائي عن عمرو بن علي عن يحيى بن عمار ومسطغانها وقد تقدم ذلك من رواية الثوري عن
 هشام أيضا وعند عبد الرزاق من طريق أيوب عن حفصة ضفرنا رأسها ثلاثة قرون ناصيتها وقرنها والقيناها إلى
 خلفها قال ابن دقيق العيدية استحباب تسريح المرأة وتصفيرها وزاد بعض الشافعية أن يجعل الثلاث خلف ظهرها
 وأورد فيه حديثا غريبا كذا قال وهو ما يصح منه مع كون الزيادة في صحيح البخاري وقد تويع راويها عليها كما
 تراه وفي حديث أم عطية من القوائد غير ما تقدم في هذه التراجم العشر تعليم الإمام من لاعمله بالأمر الذي يقع فيه
 وتويعه إليه إذا كان أهلا لذلك بمدان ينهه على علة الحكم واستدل به على أن الفصل من غسل الميت ليس بواجب
 لأنه موضع تعليم ولم يأمر به وفيه نظر لاحتمال أن يكون شرع بهذه الواقعة وقال الخطابي لا أعلم أحدا قال بوجوبه
 وكأنه مادري أن الشافعي تلقى القول به على صحة الحديث والخطاب فيه ثابت عند المالكية وصار إليه بعض
 الشافعية أيضا وقال ابن زرة الظاهر أنه مستحب والحكمة فيه تتعلق بالميت لأن الفاسل إذا علم أنه سيفتسل لم
 يحفظ من شيء يصيبه من أثر الفسل فيبالغ في تنظيف الميت وهو مطمئن ويحتمل أن يتعلق بالفاسل ليكون عند

باب الثياب البيض للكفن حديثنا محمد بن مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ كفن في ثلاثة أثواب بيضاء سحولية من كرسف ليس فيهن قميص ولا عمامة **باب الكفن في ثوبين حديثنا** أبو الثمان حدثنا حماد عن أيوب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهم قال بينا رجل واقف بعرفة إذ وقع عن راحلته فوقصته أو قال فأوقصته قال النبي ﷺ اغسلوه بماء وسدر وكفنوه في ثوبين ولا تحنطوه ولا تحمروا رأسه فإنه يبعث يوم القيامة ملبياً

فراغه علي يقين من طهارة جسده مما لعله أن يكون أصابه من رشاش ونحوه انتهى واستدل به بعض الحنفية على أن الزوج لا يتولى غسل زوجته لأن زوج ابنة النبي ﷺ كان حاضراً وأمر النبي ﷺ بالنسوة بغسل ابنته دون الزوج وتعقب بأنه يتوقف على محبة دعوى أنه كان حاضراً وعلى تقدير تسليمه فيحتاج إلى ثبوت أنه لم يكن به مانع من ذلك ولا أثر النسوة على نفسه وعلى تسليمه فغاية ما فيه أن يستدل على أن النسوة أولى منه لأعلى منعه من ذلك لو ارده والله أعلم بالصواب * (قوله باب الثياب البيض للكفن) أورد فيه حديث عائشة كفن النبي ﷺ في ثلاثة أثواب بيضاء الحديث وتقرير الاستدلال به أن الله لم يكن ليختار لنبهه إلا الأفضل وكان المصنف لم يثبت على شرطه الحديث الصريح في الباب وهو ما رواه أصحاب السنن من حديث ابن عباس بلفظ البسوا ثياب البياض فإنها أظهر وأطيب وكفونا فيها موتاً ثم صححه الترمذي والحاكم وله شاهد من حديث سمرة بن جندب أخرجه واسناده صحيح أيضاً وحكي بعض من صنف في الخلاف عن الحنفية أن المستحب عندهم أن يكون في أحدها ثوب حبرة وكأنهم أخذوا بما روي أنه عليه الصلاة والسلام كفن في ثوبين وبرد حبرة أخرجه أبو داود من حديث جابر واسناده حسن لكن روي مسلم والترمذي من حديث عائشة أنهم زعموها عنه قال الترمذي وتكفيته في ثلاثة أثواب بيضاء أصبح ما ورد في كفته وقال عبد الزاق عن معمر عن هشام بن عروة ألف في برد حبرة جفف فيه ثم نزع عنه ويمكن أن يستدل بهم بعموم حديث أنس كان أحب اللباس إلى رسول الله ﷺ الحبرة أخرجه الشيخان وسيأتي في اللباس والخبرة بكسر الحاء المهملة وفتح الواحدة ما كان من البرود عشطاً * (قوله باب الكفن في ثوبين) كأنه أشار إلى أن الثلاث في حديث عائشة ليست شرطاً في الصحة وإنما هو مستحب وهو قول الجمهور واختلف فيها إذا شح بعض الورثة بالتاني أو الثالث والمرجح أنه لا يلتفت إليه وأما الواحد السائر لجميع البدن فلا بد منه بالاتفاق (قوله حديثنا حماد) في رواية الأصيلي ابن زيد (قوله بينا رجل) لم أقف على تسميته (قوله واقف) استدله على إطلاق لفظ الواقف على الرابك (قوله بعرفة) سيأتي باب من وجه آخر ونحن مع النبي ﷺ (قوله فوقصته أو قال فأوقصته) شك من الراوي والمعروف عند أهل اللغة الأول والذي بالهمز شاذ والوقص كسر العنق ويحتمل أن يكون فاعل وقصته أو الراحلة بأن تكون أصابه بعد أن وقع والأول أظهر وقال الكرماني فوقصته أي راحلته فإن كان الكسر حصل بسبب الوقوع فهو مجاز وإن حصل من الراحلة بعد الوقوع لحقيقة (قوله وكفنوه في ثوبين) استدله على إبدال ثياب المحرم وليس بشيء لأنه سيأتي في الحج بلفظ في ثوبيه وللنساء من طريق يونس بن تافع عن عمرو بن دينار في ثوبيه اللذين أحرم فيهما وقال الغب الطبري أنما لم يرد ثوباً ثالثاً تكرمه له كما في الشهيد حيث قال زعموا بدمائهم واستدل به على أن الأحرام لا يقطع الموت كلبائني بعد باب وعلى ترك الثياب في الحج لأنه ﷺ لم يمسأراً أبداً أن يكل عن هذا المحرم أفعال الحج وفيه نظر لا يخفى وقال ابن بطال وفيه

بابُ الْخُطُوبِ لِلْيَتِّ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ بَيْنَا رَجُلٌ وَاقِفٌ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِرَقَّةٍ إِذْ وَقَعَ مِنْ رَأْسِهِ فَاقْصَمَتْهُ أَوْ قَلَّ فَاقْصَمَتْهُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ وَكَفِّوْهُ فِي ثَوْبَيْنِ وَلَا تَحْطُوهُ وَلَا تَحْمُرُوا رَأْسَهُ فَإِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَلِيًّا بِأَبْ كَيْفَ يَكُنُّ الْحَرَمُ حَدَّثَنَا أَبُو الثَّعْمَانِ أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَّانَةَ عَنْ أَبِي يَسْرٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَجُلًا وَقَصَهُ بَعِيرُهُ وَخُنَّ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ مُحْرِمٌ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ وَكَفِّوْهُ فِي ثَوْبَيْنِ

ان من شرع في عمل طاعة ثم حال بينه وبين اتمامه الموت رجى له ان الله يكتبه في الآخرة من أهل ذلك العمل * (قوله باب الخنوط لليت) أى غير المحرم أو ردفه حديث ابن عباس المذكور عن شيخ آخر وشاهد الترجمة قوله ولا تحنطوه ثم علل ذلك بأنه يبعث ملىا يدل على ان سبب التهيى انه كان محرما فاذا انتفت العلة انتفى التهيى وكان الخنوط لليت كان محررا عندم وكذا قوله لا تحمر وارأسه أى لا تخطوه قال البيهقي فيه دليل على ان غير المحرم يحنط كما تحمر رأسه وان التهيى انما وقع لاجل الاحرام خلافا لن قال من المالكية وغيرهم ان الاحرام ينقطع بالموت فيصنع الملىت ما يصنع بالحي قال ابن دقيق العيد وهو مقتضى القياس لكن الحديث بعد ان ثبت يقدم على ان القياس وقد قال بعض المالكية اثبات الخنوط في هذا الخبر بطريق الميهم من منع الخنوط للمحرم ولكنها واقعة حال يتطرق الاحتمال الى منوطها فلا يستدل بمفهومها وقال بعض الحنفية هذا الحديث ليس عاما بلقطه لانه في شخص معين ولا بعينه لانه لم يلق يبعث ملىا لانه محرم فلا يصلى حكه الى غيره الابدليل منفصل وقال ابن بزرقة واجاب بعض أصحابنا عن هذا الحديث بان هذا مخصوص بذلك الرجل لان اخباره ﷺ بأنه يبعث ملىا شهادة بأن حجه قبل وذلك غير محقق لغيره وتعبه ابن دقيق العيد بأن هذه العلة انما ثبتت لاجل الاحرام فمع كل محرم واما القبول وعدمه فامر مغيب واعتل بعضهم بقوله تعالى وان ليس للانسان الا ما سمى وبقوله ﷺ اذامات الانسان اقطع عمله الا من ثلاث وليس هذا منها فينبى ان ينقطع عمله بالموت وأجيب بأن تكفيته في ثوبى احرامه وتيقته على هيئة احرامه من عمل الحى بعده كغسله والصلاة عليه فلا معنى لاذكروه وقال ابن المنير في الحاشية قد قال ﷺ في الشهداء زملوهم بدمائهم مع قوله والله أعلم بمن يكلم في سبيله فمعهم الحكم في الظاهر بناء على ظاهر السبب فينبى ان نعم الحكم في كل محرم وبين المجاهد والمحرم جامع لان كلا منهما في سبيل الله وقد اعتذر الداودى عن مالك فقال لم يبلغه هذا الحديث أورد بعضهم انه لو كان احرامه باقيا لوجب ان يكلم به الناسك ولا قابل به واجيب بأن ذلك ورد على خلاف الاصل فيقتصر به على مورد النص ولا سببا وقد وضع ان الحكمة في ذلك استبقاء اشعار الاحرام كاستبقاء دم الشهيد * (قوله باب كيف يكفن المحرم) سقطت هذه الترجمة للاصلي وثبت لغيره وهو أوجه وأورد المصنف فيها حديث ابن عباس المذكور من طريقين ففي الاول فانه يبعث يوم القيامة ملىا كذا المستملى والباقيين ملبدابدال بدل التحتانية والتليد جمع الشعر بصمغ أو غيره ليخف شمه وكانت عاذتهم في الاحرام ان يصنعوا ذلك وقد انكر عياض هذه الرواية وقال ليس للتليد معنى وسأبني في الحج بلفظ يهل ورواه النسائي بلفظ فانه يبعث يوم القيامة محرما لكن ليس قوله ملبدافاسد المعنى بل توجيهه ظاهر قوله في الرواية الاخرى كان رجل واقفا كذا لاني ذر والباقي واقف على انه صفة لرجل وكان تامة أى حصل رجل واقف قوله فاقصعته أى هشمته يقال اقصع القملة اذا هشمها وقيل هو خاص بكرم العظم ولو سلم فلا مانع ان يستمار لكسر الرقة وفي رواية الكشميهني بقديم العين على الصاد والقعص القتل في الحال ومنه فخاص الغنم وهو موتها قال الزين بن المنير تضمنت هذه الترجمة الاستفهام عن الكيفية مع انها مبينة لكنها لما كانت تحتمل

وَلَا يُسَمُّهُ طَبِيبًا وَلَا تُحْمَرُ رَأْسُهُ فَإِنَّ اللَّهَ يَمُنُّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُدْبِئًا **حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عَمْرِو وَابْنِ أَبِي عَمْرٍو عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَالَ كَانَ رَجُلٌ وَاقِفٌ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ يَمُرُّهُ فَوْقَ عَنْ رَأْسِهِ قَالَ ابْنُ أَبِي عَمْرٍو فَوَقَّصْتُهُ . وَقَالَ عَمْرٍو فَأَقْصَمْتُهُ فَمَاتَ فَقَالَ اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ وَكَفِّنُوهُ فِي ثَوْبَيْنِ وَلَا تَحْطُوهُ وَلَا تُحْمَرُوا رَأْسَهُ فَإِنَّهُ يَبُثُّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ قَالَ ابْنُ أَبِي عَمْرٍو مُدْبِئًا **بَابُ** الْكَفَنِ فِي الْقَبْرِ الَّذِي يُكْفَى أَوَّلًا يُكْفَى وَنَ كَفْنٌ بَيْنَ قَبْرَيْنِ **حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي لَهَبٍ لَمَّا تَوَفَّى جَاءَ ابْنُهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ يَارَسُولَ اللَّهِ أُعْطِيَ قَبْرِي أَكْفَنُهُ فِيهِ وَصَلَّ عَلَيْهِ وَأَسْتَغْفِرُ لَهُ فَأَعْطَاهُ النَّبِيُّ ﷺ قَبْرَهُ فَقَالَ أَذِنِي أَصْلَى عَلَيْهِ فَأَذَنَ . فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَيْهِ جَذَبَهُ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ أَلَيْسَ اللَّهُ قَدْ هَمَّكَ أَنْ تُصَلِّيَ عَلَى الْمُنَافِقِينَ قَالَ أَنَا بَيْنَ خَيْرَ تَيْنِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى أَسْتَغْفِرُ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرُ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ فَصَلَّى عَلَيْهِ فَتَرَكْتُ وَلَا تُصَلَّى عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا **حَدَّثَنَا** مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو وَسَمِعَ جَابِرًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ أَبِي النَّبِيُّ ﷺ عَبْدَ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ مَادْفِنِ فَأَخْرَجَهُ فَتَفَّتْ فِيهِ مِنْ رِيحِهِ وَأَلْبَسَهُ قَبْرَهُ

ان تكون خاصة بذلك الرجل وأن يكون عامة لكل محرم آخر المصنف الاستهتام (قلت) والذي يظهر أن المراد بقوله كيف يكفن أي كيفية التكفين ولم يرد الاستهتام وكيف يظن به أنه متردد فيه وقد جزم قبل ذلك بأنه عام في حق كل أحد حيث ترجم بجواز التكفين في ثوبين (قوله ولا تسوه) بضم أوله وكسر الميم من أمس قال ابن المنذر في حديث ابن عباس اباحة غسل المحرم (١) الحي بالسدر خلا قال كرهه له وإن الوتر في الكفن ليس بشرط في الصحة وإن الكفن من رأس المال لا أمره ﷺ بتكفينه في ثوبيه ولم يستفصل هل عليه دين يستغرق أم لا وفيه استحباب تكفين المحرم في ثياب أحراره وإن أحراره باق وإنه لا يكفن في الخيط وفيه التعليل بالقاء كقوله فإنه وفيه التكفين في الثياب الملبوسة وفيه استحباب دوام التلبية إلى أن ينتهي الأحرار وإن الأحرار تعلق بالأس لا بالوجه وسيأتي الكلام على ما وقع في مسلم بلفظ ولا تحمر وأوجهه في كتاب الحج إن شاء الله تعالى وأغرب القرطبي فحكى عن الشافعي أن المحرم لا يصلي عليه وليس ذلك بمعروف عنه (قاعدة) لا يحتمل اقتضاره له على التكفين في ثوبيه لسكونه مات فيهما وهو متلبس بتلك العبادة الفاضلة ولا يحتمل أن يجلده غيرها (قوله باب الكفن في القبر الذي يكف أولًا يكف) قال ابن التين ضبط بعضهم يكف بضم أوله وفتح الكاف وبعضهم بالعكس والقاء مشددة فيهما وضبطه بعضهم بفتح أوله وسكون الكاف وتخفيف القاء وكسرها والاول أشبه بلعني وتقبة ابن رشيد بأن الثاني هو الصواب قال وكذا وقع في نسخة حاتم الطرا بلسي وكذا رأيت في أصل أبي القاسم بن الوردي قال والذي يظهر لي أن البخاري لحظ قوله تعالى استغفر لهم أولًا استغفر لهم أي أن النبي ﷺ ليس عبد الله من أي قبيصه سواء كان يكف عنه العذاب أولًا يكف استصلاحا للقلوب المؤلفة فكانه يقول يؤخذ من هذا التبرك بأثر الصالحين سواء علمنا أنه مؤثر في حال الميت أو لا قال ولا يصح أن يراد به سواء كان الثوب مكفوف الأطراف وغير مكفوف لأن ذلك وصفا لا أثره قال وما الضبط الثالث فهو لحن إذ لا موجب لحذف الياء الثانية فيها انتهى وقد جزم المذهب بأنه الصواب وإن الياء سقطت من الكتاب (١) قوله غسل المحرم الحي بالسدر الخ كذا في نسخة وفي أخرى أسقاط لفظ الحي وإلحاح الحكم اه مصححه

بابُ الْكُفْنِ بِغَيْرِ قَمِيصٍ حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ حَدَّثَنَا سُبَيْانُ عَنْ هِشَامٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ كُفِّنَ النَّبِيُّ ﷺ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ سَحْرَلُ كُرْسِيِّ لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ
حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ هِشَامٍ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كُفِّنَ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ

غلط قال ابن بطال والمراد طولا لا كان القميص سابقا وقصيرا فانه يجوز ان يكفن فيه كذا قال ووجه بعضهم بأن عبدا له كان مفرط الطول كإسائي في ذكر السبب في إعطاء النبي ﷺ له قميصه وكان النبي ﷺ معتدل الخلق وقد أعطاه مع ذلك قميصه ليكفن فيه ولم يلفث الى كونه ساترا لجميع بدنه أولا وتعقب أن حديث جابر دال على أنه كفن في غيره فلا تنهض الحجة بذلك وأما قول ابن رشيدان المكفوف الاطراف لا أثره فغير مسلم بل التبادر الى الذهن أنه مراد البخاري كما فهمه ابن التين والمعنى ان التكفين في القميص ليس ممتنعا سواء كان مكفوف الاطراف او غير مكفوف والمراد بالكف ترزيره دفعا لقول من يدعي ان القميص لا يسوغ الا اذا كانت اطرافه غير مكفوفة او كان غير مزدر ليشبه الرداء وأشار بذلك الى الرد على من خاف في ذلك والى ان التكفين في غير قميص مستحب ولا يكره التكفين في القميص وفي الخلافات للبيهي من طريق ابن عون قال كان محمد بن سيرين يستحب ان يكون قميص الميت كقميص الحي مكفما من زررا وسيقاني الكلام على حديث عبدالله بن عمر في قصة عبدالله بن أبي في تفسير براءة ان شاء الله تعالى ونذكر فيه جواب الاشكال الواقع في قول عمر اليس الله قد نهاك ان تصلي على المنافقين مع أن نزول قوله تعالى ولا تصل على احد منهم مات أبدا كان بعد ذلك كإسائي في سياق حديث الباب حيث قال فتركت ولا تصل وعحصل الجواب ان عمر فهم من قوله فلن يغفر الله لهم منع الصلاة عليهم فاخبره النبي ﷺ ان لا تمنع وان الرجاء لم ينقطع بدمان ظاهر قوله في حديث جابر أن النبي ﷺ عبدالله بن أبي بعد مادن فاخرجه فنفث فيه من ريقه والبسه قميصه مخالف لقوله في حديث ابن عمر لما مات عبدالله بن أبي جاء ابنه فقال يا رسول الله اعطني قميصك اكنفه فيه فأعطاه قميصه وقال آذني أصلي عليه فأذنه فلما اراد ان يصلي عليه جز به عمر الحديث وقد جمع بينهما بأن معني قوله في حديث ابن عمر فاعطاه ماى نم له بذلك فاطلق على العدة اسم العطية مجاز التحقق وقوعها وكذا قوله في حديث جابر بعد مادن عبدالله بن أبي اى دلى في حفرته وكان اهل عبدالله بن أبي خشوا علي النبي ﷺ للشقة في حضوره فبادروا الى تجهيزه قبل وصول النبي ﷺ فلما وصل وجدتم قد دلووه في حفرته فامر باخراجه انجاز الوعدة في تكفينه في القميص والصلاة عليه والله أعلم وقيل اعطاه ﷺ أحد قميصيه أو لأم لا حضر اعطاه الثاني سؤال ولده وفي الاكليل للحاكم ما يؤيد ذلك وقيل ليس في حديث جابر دلالة على أنه البسه قميصه بعد اخراجه من القبر لان لفظة فوضعه على ركبته والبسه قميصه والواو لا ترتب فعلة أراد أن يذكر ما وقع في الجملة من اكرامه له من غير ارادة ترتيب وسيقاني في الجهاد ذكر السبب في إعطاء النبي ﷺ قميصه لعبد الله بن أبي وبقية القصة في التفسير وان اسم ابيه المذكور عبدالله كاسم ابيه ان شاء الله تعالى واستنبط منه الاسماعيلي جواز طلب آثار اهل الخير منهم للترك بها وان كان السائل غيا (قوله باب الكفن بغير قميص) ثبتت هذه الترجمة للاكثر وسقطت للمستعمل ولكنه ضمنها الترجمة التي قبلها فقال بعد قوله أولا يكف ومن كفن بغير قميص والخلاف في هذه المسئلة بين الحنفية وغيرهم في الاستحباب وعدمه والثاني عن الجمهور وعن بعض الحنفية يستحب القميص دون العمامة وأجاب بعض من خالف بأن قولها ليس فيها قميص ولا عمامة يحتمل نفي وجودها مجاملة ويحتمل أن يكون المراد نفي المعدود أى الثلاثة خارجة عن القميص والعمامة والاول أظهر وقال بعض الحنفية معناه ليس فيها قميص أى جديد وقيل ليس فيها القميص الذي غسل فيه أو ليس فيها قميص مكفوف الاطراف (قوله حدثنا سفيان) هو الثوري (قوله سحرول) بضم المهملة

باب الكفن بلا عامة حدثنا إسماعيل قال حدثني مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ كفن في ثلاثة أثواب بيض سحولية ليس فيها قميص ولا عامة **باب الكفن من جميع المال** وبه قال عطاء والزهرى وعمر بن دينار وقتادة وقال عمرو بن دينار الحنوط من جميع المال. وقال إبراهيم يبدأ بالكفن ثم بالدين ثم بالوصية وقال سفيان أجر القبر والفلسل هو من الكفن **حدثنا أحمد بن محمد المكي** حدثنا إبراهيم بن سعد عن سعد بن أبيه قال أتى عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه يوماً يطعمه فقال قيل مضرب بن مخيمر وكان خيراً مني فلم يوجد له ما يكفن فيه إلا بردة وقيل حمرة

وأخبره لام أى بيض وهو جمع سحل وهو الثوب الأبيض الذى لا يكون الامن قطن وقد هدم في باب الثياب البيض للكفن بلفظ ثمانية بيض سحولية من كسوف وعن ابن وهب السحول القطن وفيه نظر وهو بضم أوله ويروى بفتح نية نسبة الى سحول قرية باليمن وقال الأزهرى بالفتح المدينة وبالضم الثياب وقيل النسب الى القرية بالضم وأما بالفتح فنسبة الى القصار لأنه يسحل الثياب أى يتقها والكسوف بضم الكاف والمهمل بينهما رامسا كنه هو القطن ووقع في رواية للبيهقي سحولية جدد (قوله باب الكفن بلا عامة) كذا الاكثر وللمستعمل الكفن في الثياب البيض والاول أولى لثلاث تكرار الترجمة بغير فائدة وقد هدم ما في هذا الذي في الباب الذى قبله (قوله ثلاثة أثواب) في طبقات ابن سعد عن الشعبي أزار ورداء ولفافة (قوله باب الكفن من جميع المال) أى من رأس المال وكان المصنف راعى لفظ حديث مرفوع ورد بهذا اللفظ أخرجه الطبراني في الاوسط من حديث على وأسناده ضعيف وذكره ابن أبي حاتم في العلل من حديث جابر وحكي عن أبيه أنه منكر قال ابن المنذر قال بذلك جمع أهل العلم الا رواية شاذة عن خلاص بن عمرو قال الكفن من الثلث وعن طاوس قال من الثلث ان كان قليلا (قلت) أخرجهما عبد الرزاق وقد برر على هذا الاطلاق ما استثناء الشافعية وغيرهم من الزكاة وسأر ما يتعلق بين المال فانه يقدم على الكفن وغيره من مونة تجهيزه كالموكلات التركة شيأ مرهونا أو عبدان يا (قوله) وبه قال عطاء والزهرى وعمر بن دينار وقتادة وقال عمرو بن دينار الحنوط من جميع المال) أما قول عطاء فوصله الدارمى من طريق ابن المبارك عن ابن جريج عنه قال الحنوط والكفن من رأس المال وأما قول الزهرى وقتادة فقال عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الأزهرى وقتادة قال الكفن من جميع المال وأما قول عمرو بن دينار فقال عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء الكفن والحنوط من رأس المال قال وقاله عمرو بن دينار وقوله وقال إبراهيم بنى النخعي * يبدأ بالكفن ثم بالدين ثم بالوصية (قوله وقال سفيان) أى الثورى الخ وصله الدارمى من قول النخعي كذلك دون قول سفيان ومن طريق أخرى عن النخعي بلفظ الكفن من جميع المال وصله عبد الرزاق عن سفيان أى الثورى عن عبيدة بن معتب عن إبراهيم قال فقلت لسفيان فاجر القبر والفلسل قال هو من الكفن أى أجر حفرة القبر وأجر الفاسل من حكم الكفن فى أنه من رأس المال (قوله حدثنا أحمد بن محمد المكي) هو الأزهرى على الصحيح (قوله عن سعد) أى ابن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف فأبراهيم بن سعد فى هذا الاسناد راو عن أبيه عن جده عن جد أبيه وسياق فى الباب الذى يليه أصرح اتصالا من هذا وبأى الكلام على فوائده مستوفى فى باب غزوة أحد من كتاب المغازي وشاهد الترجمة منه قوله فى الحديث فلم يوجد له لآن ظاهره أنه لم يوجد ما يملكه الا البرد المذكور ووقع فى رواية الاكثر البرد بالضمير العائد عليه وفى رواية الكشميهنى البردة بلفظ واحدة البرود وسياق فى حديث خباب فى الباب الذى بعده لم يترك البردة الاخرة واختلف فيها إذا كان عليه دين مستغرق هل يكون كفته سائر الجميع بذنه أو للبردة فقط المرجح الاول ونقل ابن عبد البر الاجماع على أنه

أَوْ رَجُلٌ آخَرٌ حَبْرٌ مِثِّي فَلَمْ يُوَجَدْ لَهُ مَا يَكْفِي فِيهِ إِلَّا بُرْدَةٌ لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ تَكُونَ قَدْ عَجَلْتَ لَنَا
 طِبَابَتَنَا فِي حَيَاتِنَا الدُّنْيَا ثُمَّ جَلَّ يَبْسُكِي **بَابُ** إِذَا لَمْ يُوَجَدْ إِلَّا قُبُوبٌ وَاحِدٌ حَدَّثَنَا
 مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي إِسْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ إِسْرَاهِيمَ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ
 عَوْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَتَى بِطَعَامٍ وَكَانَ صَائِمًا فَقِيلَ مُصَبِّبُ بْنُ عُصَيْرٍ وَهُوَ حَبْرٌ مِثِّي كَفَنَ فِي
 بُرْدَةٍ إِنْ غَطَّى رَأْسَهُ بَدَتْ رِجْلَاهُ وَإِنْ غَطَّى رِجْلَاهُ بَدَا رَأْسُهُ وَأَرَاهُ قُلَّ وَقِيلَ حَزْرَةٌ وَهُوَ حَبْرٌ مِثِّي
 ثُمَّ بَطَّ لَنَا مِنَ الدُّنْيَا مَا بَطَّ أَوْ قَالَ أُعْطِينَا مِنَ الدُّنْيَا مَا أُعْطِينَا وَقَدْ خَشِينَا أَنْ تَكُونَ حَسَنَاتِنَا
 عَجَلَتْ لَنَا ثُمَّ جَلَّ يَبْسُكِي حَتَّى تَرَكَ الطَّعَامَ **بَابُ** إِذَا لَمْ يَجِدْ كَفَنًا إِلَّا مَا يُوَارِي رَأْسَهُ أَوْ قَدْ مِثِّي غَطَّى
 رَأْسَهُ **حَدَّثَنَا** عُمرُ بْنُ حَفْصٍ ابْنُ غِيَاثٍ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ حَدَّثَنَا شَقِيقٌ حَدَّثَنَا كَبَّابٌ رَضِيَ اللَّهُ
 عَنْهُ قَالَ هَاجَرْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَلَتَمِسُّ وَجْهَ اللَّهِ فَوَرَعَ أَجْرُنَا عَلَى اللَّهِ فَمِنَّا مَنْ مَاتَ لَمْ يَأْكُلْ مِنْ أَجْرِهِ
 شَيْئًا مِنْهُمْ مُصَبِّبُ بْنُ عُصَيْرٍ وَمِنَّا مَنْ أَيْتَعَتْ لَهُ نَمْرَتُهُ فَهُوَ يَهْدِيهَا قِيلَ يَوْمَ أُحُدٍ فَلَمْ يَجِدْ مَا نَكْفِيهِ إِلَّا
 بُرْدَةٌ إِذَا غَطَّيْنَا بِهَا رَأْسَهُ خَرَجَتْ رِجْلَاهُ وَإِذَا غَطَّيْنَا رِجْلَيْهِ خَرَجَ رَأْسُهُ . فَأَمَرْنَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ
 نَغْطِيَ رَأْسَهُ وَأَنْ نَجْعَلَ عَلَى رِجْلَيْهِ مِنَ الْإِذْخِرِ **بَابُ** مَنْ اسْتَعَدَّ الْكَفَنَ

لا يحزني نوب واحد يصف ماتحته من البدن (قوله أو رجل آخر) لم أقف على اسمه ولم يقع في أكثر الروايات إلا
 بذكر حزمة ومصعب فقط وكذا أخرجه أبو نعيم في مستخرجه من طريق منصور بن أبي مزاحم عن إبراهيم بن سعد
 قال الزبير بن المنير يستفاد من قصة عبد الرحمن إتيان الفقر على الفنى وإتيان النخلة للعبادة على تعطى الاكتساب
 فذلك امتنع من تناول ذلك الطعام مع أنه كان صائما * (قوله باب إذا لم يوجد الا قُبُوبٌ واحد) أى اقتصر عليه
 ولا ينظر بدفته ارتهاب شيء آخر وفي قول عبد الرحمن بن عوف وهو خير مني دلالة على تواضعه وفيه إشارة الى
 تعظيم فضل من قتل في المشاهد الفاضلة مع النبي ﷺ وزاد في هذه الطريق ان غطي رأسه بدت رجليه وهو موافق
 لما في الرواية التي في الباب الذى يليه وروي الحاكم في المستدرک من حديث أنس ان حزمة أيضا كفن كذلك * (قوله
 باب إذا لم يجد كفنًا الا ما يوارى رأسه أو قدميه) أى رأسه مع بقية جسده الاقدميه أو العكس كما أنه قال ما يوارى
 جسده الا رأسه أو جسده الاقدميه وذلك بين من حديث الباب حيث قال خرجت رجليه ولو كان المراد انه يغطي
 رأسه فقط دون سائر جسده لكان تغطية العورة اولي ويستفاد منه انه اذا لم يوجد ساتر البتة انه يغطي جميعه بالاذخر
 فان لم يوجد فباتيسر من نبات الارض وسيأتى في كتاب الحج قول العباس الا الاذخر فانه لبيوتنا وقبورنا فكانها
 كانت عادة لهم استعماله في القبور قال المهب وانما استحب لهم النبي ﷺ التكفين في تلك الثياب التي ليست سائفة
 لانهم قتلوا فيها اتى وفي هذا الجزم نظر بل الظاهر انه لم يجد لهم غيرها كما هو مقتضى الترجمة (قوله حدثنا شقيق)
 هو ابن سلمة أبو وائل وخباب بمحجة وموحدتين الاولى مثقلة هو ابن الارت والاسناد كله كوفيون (قوله لما كل
 من أجره شيء) كناية عن الغنائم التي تناولها من ادرك زمن الفتح وكان المراد بالاجر ثمرته فليس مقصورا على
 اجر الآخرة (قوله أَيْتَعَتْ) بفتح الهمزة وسكون التحتية وفتح النون أى نضجت (قوله فهو يهديها) بفتح اوله
 وكسر الهملة أى يجهتها وضبطه النوى بضم الدال وحكى ابن التين تليها (قوله ما نكفئها) سقط لفظه من
 رواية غير أبي ذر وسيأتى بقية الكلام على قوائمه في كتاب الرقاق ان شاء الله تعالى * (قوله باب من استعد الكفن

فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ فَلَمْ يَنْكُرْ عَلَيْهِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ حَدَّثَنَا بْنُ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَهْلِ بْنِ رَفِيٍّ أَنَّ امْرَأَةً جَاءَتِ النَّبِيَّ ﷺ بِزُرَّةٍ مَسْجُورَةٍ فِيهَا حَاشِيَتُهَا أَتَدْرُونَ مَا الْبُرْدَةُ قَالُوا الشَّمْلَةُ قَالَ نَعَمْ قَالَتْ نَسَجْتُهَا بِيَدَيَّ فَجِئْتُ لَا كُؤُوكَهَا فَأَخَذَهَا النَّبِيُّ ﷺ مُحْتَاجًا إِلَيْهَا فَخَرَجَ إِلَيْنَا وَإِنَّمَا إِزَارُهُ فَحَسَنُهَا فَلَا تَقَالِ اكْنِيهَا مَا أَحْسَنَهَا قَالَ الْقَوْمُ مَا أَحْسَنَتْ لَيْسَ بِهَا النَّبِيُّ ﷺ مُحْتَاجًا إِلَيْهَا ثُمَّ سَأَلَتْهُ وَعَلِمْتُ أَنَّهُ لَا بُدَّ قَالَ إِنِّي وَاللَّهِ

فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ فَلَمْ يَنْكُرْ عَلَيْهِ (ضبط في روايتنا بفتح الكاف على البناء للمجهول وحكي الكسر على أن فاعل الانكار النبي ﷺ وحكي الزين بن المنير عن بعض الروايات فلم ينكره بها بدل عليه وهو بمعني الرواية التي بالكسر وانما قيد الترجمة بذلك ليشير الى ان الانكار الذي وقع من الصحابة كان على الصحابي في طلب البردة فلما أخبرهم بعذره لم ينكروا ذلك عليه فيستفاد منه جواز تحصيل ما لا بد للميت منه من كفن ونحوه في حال حياته وهل يلتحق بذلك حفر القبر فيه بحث سيأتي (قوله ان امرأة) لم أقف على اسمها (قوله فيها حاشيتها) قال الداودي يعني انها لم تقطع من ثوب فتكون بلا حاشية وقال غيره حاشية الثوب هدبه فكانه قال انها جديدة لم يقطع هدبها ولم تلبس بعد وقال القزاز حاشيتا الثوب ناحيتاه التان في طرفيها الهدب (قوله اندرون) هو مقول سهل بن سعد بيته أبو غسان عن أبي حازم كما أخرجه المصنف في الادب ولفظه فقال سهل للقوم اندرون ما البردة قالوا الشملة انتهى وفي تفسير البردة بالشملة تجوز لان البردة كساء والشملة ما يشتمل به فهي أعم لكن لما كان أكثر استعمالها بها أطلقوا عليها اسمها (قوله فآخذها النبي ﷺ محتاجا اليها) كأنهم عرفوا ذلك بقرينة حال أو تقدم قول صريح (قوله فخرج إلينا وانما إزاره) في رواية ابن ماجه عن هشام بن عمار عن عبد العزيز فخرج إلينا فيها وفي رواية هشام بن سعد عن أبي حازم عند الطبراني فآثر بها ثم خرج (قوله فحسنها فلان فقال اكسنيها ما أحسنها) كذا في جميع الروايات هنا بالمهملة من التحسين وللمصنف في اللباس من طريق يعقوب بن عبد الرحمن عن أبي حازم فحسنها بالجيم يغيرون وكذا الطبراني والاسماء على من طريق أخرى عن أبي حازم وقوله فلان أفاد المحب الطبري في الاحكام له انه عبد الرحمن بن عوف وعزاه للطبراني ولماره في المعجم الكبير لافي مسند سهل ولا عبد الرحمن ونقله شيخنا ابن الملقن عن المحب في شرح العمدة وكذا قال لنا شيخنا الحافظ أبو الحسن الهيثمي انه وقف عليه لكن لم يستحضر مكانه ووقع لشيخنا ابن الملقن في شرح التنبيه انه سهل بن سعد وهو غلط فكأنه التبس على شيخنا اسم القائل باسم الراوي نعم أخرج الطبراني الحديث المذكور عن أحمد بن عبد الرحمن بن يسار عن قتيبة بن سعد عن يعقوب بن عبد الرحمن عن أبي حازم عن سهل وقال في آخره قال قتيبة هو سعد بن أبي وقاص انتهى وقد أخرجه البخاري في اللباس والنسائي في الزينة عن قتيبة ولم يذكره عنه ذلك وقد رواه ابن ماجه بسنده المتقدم وقال فيه فجاء فلان رجل سماه يومئذ وهو دال على ان الراوي كان ربما سماه ووقع في رواية أخرى للطبراني من طريق زعمة بن صالح عن أبي حازم ان السائل المذكور أعرابي فلم يكن زعمة ضعيفا لانتفي ان يكون هو عبد الرحمن بن عوف أو سعد بن أبي وقاص أو يقال تعددت القصة على ما فيه من بعد والله أعلم (قوله ما أحسنها) بنصب النون والتعجب وفي رواية ابن ماجه والطبراني من هذا الوجه قال نعم فلما سادخل طواها وأرسل بها اليه وهو للمصنف في اللباس من طريق يعقوب بن عبد الرحمن بلفظ فقال نعم فجلس ماشاء الله في المجلس ثم رجع فطواها ثم أرسل بها اليه (قوله قال القوم ما أحسن) ما نافية وقد وقعت تسمية المعاتب له من الصحابة في طريق هشام بن سعد المذكورة ولفظه قال سهل فقلت للرجل لم سأله وقد رأيت حاجته إليها فقال رأيت ما رأيتم ولكن اردت ان اخبأها حتى اكفن فيها (قوله انه لا يرد) كذا وقع هنا بخذف المقول وثبت في رواية ابن ماجه بلفظ لا يرد سائلا ونحوه في رواية يعقوب في البيوع وفي رواية أبي غسان

مَأْسَأَتُهُ لِأَلْبَسَهَا إِمَّا سَأَلَتْهُ لَتَكُونَ كَعَفَى قَالَ سَهْلٌ فَكَانَتْ كَعَفَى **بَابُ أَتْبَاعِ الْمَسَاءِ وَالْجَنَائِزِ**
حَدَّثَنَا قِيْسَةُ بْنُ عُبَيْدَةَ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ عَنْ خَالِدٍ عَنْ أُمِّ الْهَدَيْلِ عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ
نُهِينَا عَنْ أَتْبَاعِ الْجَنَائِزِ وَلَمْ يُعْزَمْ عَلَيْنَا

في الاصل يسأل شيئاً فيمنعه (قوله مأسأته لابسها) في رواية أبي غسان فقال رجوت بركتها حين لبسها النبي ﷺ
 واتفق الطبراني في رواية زعمه بن صالح ان النبي ﷺ أمر أن يصنع له غيرها ثبات قبل ان تخرج وفي هذا الحديث
 من القوائد حسن خلق النبي ﷺ وسعة جوده وقبوله الهدية واستنبط منه المهلب جواز ترك مكافأة الفقير على هديته
 وليس ذلك بظاهريته فان المكافأة كانت عادة النبي ﷺ مستمرة فلا يلزم السكوت عنها انها أن لا يكون فعلها بل
 ليس في سياق هذا الحديث الجزم بكون ذلك كان هدية فيحتمل ان تكون عرضتها عليه ليشترها منها قال وفيه
 جواز الاعتقاد على القرائن ولو تجردت لقولهم فآخذوها محتاجا اليها وفيه نظر لاحتمال ان يكون سبق لهم منه قول يدل
 على ذلك كما تقدم قال وفيه الترغيب في المصنوع بالنسبة الى صانعه اذا كان ماهرا ويحتمل أن تكون اراد بنسبتها
 اليها ازالة ما غشى من التدليس وفيه جواز استحسان الانسان ما يراه على غيره من الملابس وغيرها اما ليعرفه قدرها
 واما ليعرض له بطلبه منه حيث يسوغ له ذلك وفيه مشروعية الانكار عند مخالفة الادب ظاهر وان لم يبلغ المنكر درجة
 الصريح وفيه التبرك بآثار الصالحين وقال ابن بطال فيه جواز اعداد الشيء قبل وقت الحاجة اليه قال وقد حفر جماعة
 من الصالحين قبورهم قبل الموت وتعبه الزين بن المنير بان ذلك لم يقع من احد من الصحابة قال ولو كان مستحبا
 لكثير فيهم وقال بعض الشافعية ينبغي لمن استعد شيئاً من ذلك ان يجتهد في تحصيله من جهة يثق بعملها أو من أنتم يعتقد فيه
 الصلاح والبركة (قوله باب اتباع النساء الجنائز) قال الزين بن المنير فصل المصنف بين هذه الترجمة وبين فضل
 اتباع الجنائز تراجم كثيرة تشعب بالفرقة بين النساء والرجال وان الفضل الثابت في ذلك يخص بالرجال دون النساء لان
 النبي يقضي الصريح أو الكراهة والفضل يدل على الاستحباب ولا يجتمعان واطلق الحكم هنا لا يتطرق اليه من الاحتمال
 ومن ثم اختلف العلماء في ذلك ولا يخفى ان محل النزاع انما هو حيث تؤمن المسعدة (قوله حديثا سفيان) هو الثوري
 وام الهذيل في حفصة بن سيرين (قوله نهنا) تقدم في الحيض من رواية هشام بن حسان عن حفصة عنها بلفظ كنا
 نهينان عن اتباع الجنائز ورواه يزيد بن حكيم عن الثوري باسناد هذا الباب بلفظ نهنا نارسول الله ﷺ اخرجه الاسماعيلي
 وفيه رد على من قال لاحجة في هذا الحديث لانه لم يسم الناهي فيه لا رواه الشيخان وغيرها أن كل ما ورد بهذه الصيغة
 كان مرفوعا وهو الاصح عند غيرها من المحدثين ويؤيد رواية الاسماعيلي ما رواه الطبراني من طريق اسمعيل بن
 عبد الرحمن بن عطية عن جده ام عطية قالت لما دخل رسول الله ﷺ المدينة جمع النساء في بيت ثم بعث اليها عمر فقال
 اني رسول رسول الله اليكن يعني اليكن لا يابكن على أن لا تشركن بالله شيئا الحديث وفي آخره وأمرنا ان نخرج
 في العيد المواعظ ونهنا أن نخرج في جنازة وهذا يدل على أن رواية ام عطية الاولى من مرسل الصحابة (قوله
 ولم يعزم علينا) أي ولم يؤكده علينا في المنع كما أكد علينا في غيره من المنهايات فساكنها قالت كره لنا اتباع
 الجنائز من غير تحریم وقال القرطبي ظاهر سياق أم عطية ان النهي نهى تنزيه وبه قال جمهور أهل العلم ومال
 مالك الى الجواز وهو قول أهل المدينة ويدل على الجواز ما رواه ابن أبي شيبة من طريق محمد بن عمرو بن
 عطاء عن أبي هريرة ان رسول الله ﷺ كان في جنازة فرأى عمر امرأة فصاح بها فقال دعها يا عمر الحديث
 وأخرجه ابن ماجه والنسائي من هذا الوجه ومن طريق أخرى عن محمد بن عمرو بن عطاء عن سلمة بن الأزرق
 عن أبي هريرة ورجالها ثقات وقال المهلب في حديث أم عطية دلالة على أن النهي من الشارع على درجات وقال الداودي
 قولها نهينا عن اتباع الجنائز رأى الى أن نصل الى القبور وقوله ولم يعزم علينا أي أن لا نأكل أهل الميت فنزهمهم وترحم على

بابُ أَحَدِ الْمَرَأَةِ عَلَى غَيْرِ زَوْجِهَا حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَشْرُبُ بْنُ الْمُفَضَّلِ حَدَّثَنَا سَمَةُ ابْنُ عُلْفَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ قَالَ تُوُفِيَ ابْنُ لَأْمٍ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا . فَلَمَّا كَانَ الْيَوْمُ الثَّالِثُ دَعَتْ بِصَفْرَةَ فَتَمَسَّحَتْ بِهِ وَقَالَتْ نَهَيْتُنَا أَنْ نَحْمِدَ كَثْرَ مِنْ ثَلَاثٍ إِلَّا بِزَوْجِ **حَدَّثَنَا** الْحَمِيدِيُّ حَدَّثَنَا سَفْيَانٌ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ ابْنُ مُوسَى قَالَ أَخْبَرَنِي حَمِيدُ بْنُ نَافِعٍ عَنْ زَيْنَبِ ابْنَةِ أَبِي سَمَةَ قَالَتْ لَمَّا جَاءَ نَعْيُ أَبِي سَفْيَانَ مِنَ الثَّامِرِ دَعَتْ أُمَّ حَبِيبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا

ميتهم من غير أن تشيع جنازته انتهى وفي أخذ هذا التفصيل من هذا السياق نظر ثم هو في حديث عبد الله بن عمرو بن العاص أن النبي ﷺ رأى فاطمة مقبلة فقال من أين جئت فقالت رحمت على أهل هذا الميت ميتهم فقال لعلك بلغت معهم الكدوى قالت لا الحديث أخرجه أحمد والحاكم وغيرهما فانكر عليها بلوغ الكدوى وهو بالضم وتخفيف الدال المقصور وهى المقابر ولم ينكر عليها التعزية وقال الحب الطبرى يحتمل أن يكون المراد بقولها ولم يعزم علينا أى كما عزم على الرجال بتزويجهم في اتباعها بمصول القراط ونحو ذلك والاول أظهر والله أعلم * (قوله باب احاد المرأة على غير زوجها) قال ابن بطلال الاحاد بالهملة امتناع المرأة المتوفى عنها زوجها من الزينة كلها من لباس وطيب وغيرها وكل ما كان من دواعي الجماع وأباح الشارع للمرأة أن تحمد على غير زوجها ثلاثة أيام لا يغلب من لوعة الحزن ويهجم من ألم الوجد وليس ذلك واجبا لا تنافهم على أن الزوج لو طالها بالجماع لم يحل لها منه في تلك الحال وسيأتي في كتاب الطلاق بقية الكلام على مباحث الاحاد وقوله في الترجمة على غير زوجها يحكم كل ميت غرض سواء كان قريبا أو أجنبيا ودلالة الحديث له ظاهرة ولم يقيد في الترجمة بالموت لانه يختص به عرفا ولم يبين حكمه لان الجبريد على عدم التحريم في الثلاث واصل ما يقتضيه اثبات المشروعية (قوله فلما كان يوم الثالث) كذا لاكثر وهو من اضافة الموصوف الى الصفة والمستعمل اليوم الثالث (قوله دعيت بصفرة) سيأتي الكلام عليها قريبا (قوله نهيتنا) رواه أيوب عن ابن سيرين بلفظ أمر نأبأ أن لا نحمد على هالك فوق ثلاث الحديث أخرجه عبد الرزاق والطبراني من طريق قتادة عن ابن سيرين عن أم عطية قالت سمعت رسول الله ﷺ يقول فذكر معناه (قوله ان تحمد) يضم أوله من الرباعى ولم يعرف الاصمعي غيره وحكى غيره فتح أوله وضم ثانيه من الثلاث يقال حدثت المرأة واحدت بمعنى (قوله الزوج) وفي رواية الكششيهى الزوج باللام ووقع في العدد من طريقه بالنظر الاعلى زوج والكل بمعنى السببية (قوله عن زينب بنت أبي سلمة) هى بيبة النبي ﷺ وصرح في السدد بالاختبار بينها وبين حميد بن نافع (قوله نعى) بفتح النون وسكون الهملة وتخفيف الياء وكسر الهملة وتشديد الياء هو الخبر بموت الشخص وأبو سفيان هو ابن حرب بن أمية والد معاوية (قوله دعيت أم حبيبة) هى بنت أبي سفيان المذكور وفي قوله من الشام نظر لان أبا سفيان مات بالمدينة بلا خلاف بين أهل العلم بالاختبار والجمهور على أنه مات سنة اثنتين وثلاثين وقيل سنة ثلاث ولم أر فى شيء من طرق هذا الحديث تقييده بذلك الا فى رواية سفيان بن عيينة هذه واظننا وهما وكنت اظن انه حذف منه لفظ ابن لان الذى جاء نعيه من الشام وام حبيبة فى الحياة هو اخوها يزيد بن أبي سفيان الذى كان أميرا على الشام لكن رواه المصنف فى العدد من طريق مالك ومن طريق سفيان الثوري كلاهما عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم عن حميد بن نافع بلفظ حين توفى عنها ابوها أبو سفيان بن حرب فظهر انه لم يسقط منه شيء ولم يقل فيه واحد منهما من الشام وكذا أخرجه ابن سعد فى ترجمة أم حبيبة من طريق صفية بنت أبي عبيدة ثم وجدت الحديث فى مستدرك ابن ابي شيبة قال حدثنا وكيع حدثنا شعبة عن حميد بن نافع ولفظه جاء نعى اخى ام حبيبة أو حميم لها فدعت بصفرة فلطخت به ذراعها وكذا رواه الداريمى عن هاشم بن القاسم عن شعبة لكن بلفظ ان اختلام حبيبة مات أو حميم لها ورواه أحمد عن حجاج وعبد بن جعفر جميعا عن شعبة بلفظ أن حميها لها مات من غير تردد واطلاق الخميم على الاخ اقرب من اطلاقه على الاب فقوى الظن عند هذا أن

بِصَفَرَةٍ فِي الْيَوْمِ الثَّلَاثِ فَسَحَتْ عَارِضَهَا وَذَرَعِيهَا وَقَالَتْ لِي كُنْتُ عَنْ هَذَا لَقْنِيَّةً لَوْلَا أَنِّي سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ لَا يَحِلُّ لِأَمْرَأةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُحِدَّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ إِلَّا عَلَى زَوْجِهَا بِهَا مُحَمَّدٌ عَلَيْهِ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ أَحَدُنَا لِمُعْمِلٍ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ نَافِعٍ عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ أَخْبَرَتْهُ قَالَتْ دَخَلْتُ عَلَى أُمِّ حَبِيبَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ تَحْتِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ لَا يَحِلُّ لِأَمْرَأةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ مُحِدَّةً عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ إِلَّا عَلَى زَوْجِهَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ثُمَّ دَخَلْتُ عَلَى زَيْنَبِ بِنْتِ جَحْشٍ حِينَ تَوَفَّى أَخُوهَا فَدَعَتْ طَبِيبًا فَسَتَتْ ثُمَّ قَالَتْ مَالِي بِالطَّبِيبِ مِنْ حَاجَةٍ غَيْرِ أُنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ لَا يَحِلُّ لِأَمْرَأةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ مُحِدَّةً عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ إِلَّا عَلَى زَوْجِهَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا

تكون القصة تعدت زينب مع أم حبيبة عند وفاة أخيها يزيد ثم عند وفاة أبيها أبي سفيان لانما عن ذلك والله أعلم (قوله بصفرة) في رواية مالك المذكورة طبيب فيه صفرة خلوق وزاد فيه فدهنت منه جارية ثم مست بعارضها أي عارضى نفسها (قوله حدثنا اسمعيل) هو ابن أبي أويس ابن أخت مالك وساق الحديث هنا من طريق مالك مختصرا وأورده معطولا من طريقه في العدد كسبائي (قوله ثم دخلت) هو مقول زينب بنت أم سلمة وهو مصرح به في الرواية التي في العدد وظاهره أن هذه القصة وقعت بعد قصة أم حبيبة ولا يصح ذلك إلا أن قلنا بالتعدد ويكون ذلك عقب وفاة يزيد ابن أبي سفيان لأن وفاته سنة ثمان عشرة أو تسع عشرة ولا يصح أن يكون ذلك عند وفاة أبيه لأن زينب بنت جحش ماتت قبل أبي سفيان بأكثر من عشرين على الصحيح المشهور وعند أهل العلم بالأخبار فيحمل على أنها لم ترد ترتيب الوقائع وإنما أرادت ترتيب الأخبار وقد وقع في رواية أبي داود بلفظ ودخلت وذلك لا يقتضي الترتيب والله أعلم (قوله حين توفي أخوها) لم أتحقق من المراد به لأن زينب ثلاثة أخوة عبد الله وعبد بفرأضافة وعبد الله بالتصغير فأما الكبير فاستشهد بأحد وكانت زينب آنذاك صغيرة جدا لأن أباهما أم سلمة مات بعد بذر وزوج النبي ﷺ أمها أم سلمة وهي صغيرة ترضع كسبائي في الرضاع أن أمها حلت من عدتها من أبي سلمة بوضع زينب هذه فأنني أن يكون هو المراد هنا وإن كان وقع في كثير من المواطن بلفظ حين توفي أخوها عبد الله كما أخرجه الدارقطني من طريق ابن وهب وغيره عن مالك وأما عبد بفرأضافة فيعرف بأبي حميد وكان شاعرا أعمى وعاش إلى خلافة عمر وقد جزم ابن اسحق وغيره من أهل العلم بالأخبار بأنه مات بعد أخته زينب سنة وروى ابن سعد في ترجمتها في الطبقات من وجهين أن أبا حميد المذكور حضر جنازة زينب مع عمر وحكي عنه مراجعة له بسببها وإن كان في أسنادها الواقدي لكن يستشهد به في مثل هذا فأنني أن يكون هذا الأخير المراد وأما عبيد الله المصغر فأسلم قديما وهاجر بزوجته أم حبيبة بنت أبي سفيان إلى الحبشة ثم تنصر هناك ومات فزوج النبي ﷺ بعده أم حبيبة فهذا يعمل أن يكون هو المراد لأن زينب بنت أبي سلمة عندما جاء الخبر بوفاة عبيد الله كانت في سن من يضبط ولا مانع أن يحزن المرء على قريه الكافر ولا سيما إذا نذر سوء مصيره ولعل الرواية التي في المواطن حين توفي أخوها عبد الله كانت عبيد الله بالتصغير فأم يضبطها الكاتب والله أعلم وبعكز على هذا أقول من قال إن عبيد الله مات بأرض الحبشة فزوج النبي ﷺ أم حبيبة فإن ظاهرها أن تزوجها كان بعد موت عبيد الله وتر وبها وقع وهي بأرض الحبشة وقبل أن تسمع النبي ﷺ وأيضاً في السياق ثم دخلت على زينب بعد قولها دخلت على أم حبيبة وهو ظاهر في أن ذلك كان بعد موت قريب زينب بنت جحش المذكور وهو بعد بمجيء أم حبيبة من الحبشة مدة طويلة فإن لم يكن هذا الظن هو الواقع أحتمل أن يكون أخا زينب بنت جحش من أمها أو من الرضاعة أو يرجع إياها ابن عبد البر وغيره من أن زينب بنت أبي سلمة ولدت بأرض الحبشة فإن مقتضى ذلك أن يكون لها عند وفاة عبد الله بن جحش أربع سنين ومماثلها يضبط في مثلها والله أعلم (قوله فست به) أي شيئا من جسدها وسيأتي في الطريق التي في

بابُ زِيَارَةِ الْقُبُورِ حَدَّثَنَا آدَمُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ حَدَّثَنَا ثَابِتٌ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «رَأَى النَّبِيُّ ﷺ بَأْمْرًاؤَةً تَبْكِي عِنْدَ قَبْرِ فَقَالَ أَتَقِي اللَّهَ وَأَصْبِرِي قَالَتْ لَيْلِكَ عَنِّي فَإِنَّكَ لَمْ تُصِيبْ بِمُصِيبَتِي وَلَمْ تَعْرِفْهُ قِيلَ لَهَا إِنَّهُ النَّبِيُّ ﷺ فَأَتَتْ بِابْنِ النَّبِيِّ ﷺ

العدد لفظت منه وسيأتي فيه لزيب حديث آخر عن أم سلمة في الاحداث أيضا وسيأتي الكلام على الاحداث الثلاثة مستوفي ان شاء الله تعالى * (قوله باب زيارة القبور) اي مشروعيها وكانتم يصرح بالحكم لما فيه من الخلاف كما سيأتي وكان المصنف لم يثبت على شرطه الاحاديث المصروفة بالجواز وقد اخرجه مسلم من حديث بريدة وفيه نسخ النبي عن ذلك ولفظه كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها وزاد ابو داود والنسائي من حديث انس فانها تذكر الاخرة ولها حكم من حديثه فيه وترق القلب وتدفع العين فلا تقولوا هجرا اي كلاما فاحشا وهو يضم الهاء وسكون الجيم وله من حديث ابن مسعود فانها ترهق الدنيا ولسلم من حديث ابى هريرة مرفوعا زوروا القبور فانها تذكر الموت قال النووي تبعنا للعبدى والحازمي وغيرهما اتفقوا على ان زيارة القبور للرجال جائزة كذا اطلقوا وفيه نظر لان ابن ابي شيبة وغيره روى عن ابن سيرين وابراهيم النخعي والشعبي الكراهة مطلقا حتى قال الشعبي لولا نهى النبي ﷺ لزرت قبر ابني فلعل من أطلق ما أراد بالانفاق ما استقر ما استقر عليه الامر بعد هؤلاء وكان هؤلاء لم يبلغهم النسخ والله اعلم ومقابل هذا قول ابن حزم ان زيارة القبور واجبة ولو مرة واحدة في العمر لو ردد الامر به واختلف في النساء فقيل دخلن في عموم الاذن وهو قول الاكثر ومعه ما اذا امتن الفتنة ويؤيد الجواز حديث الباب وموضع الدلالة منه انه ﷺ لم ينكر على المرأة قعودها عند القبر وهره حجة ومن حمل الاذن على عمومها للرجال والنساء عائشة فروى الحاكم من طريق ابن أبي مليكة انه راها زارت قبر أخيها عبد الرحمن فقيل لها اليس قد نهى النبي ﷺ عن ذلك قالت نعم كان نهى ثم أمر بزيارتها وقيل الاذن خاص بالرجال ولا يجوز للنساء زيارة القبور وبه جزم الشيخ أبو اسحق في المذهب واستدل له بحديث عبد الله بن عمر والذي تقدمت الاشارة اليه في باب اتباع النساء الجنائز وبحديث لعن الله زارات القبور أخرجه الترمذى وصححه من حديث أبي هريرة وله شاهد من حديث ابن عباس ومن حديث حسان بن ثابت واختلف من قال بالكراهة في حقهن هل هي كراهة تحريم أو تنزيه قال القرطبي هذا اللعن انما هو للسكوثات من الزيارة لما تقتضيه الصفة من المبالغة ولعل السبب ما يفيض اليه ذلك من تضييع حق الزوج والتبرج وما ينشأ منه من الصياح ونحو ذلك فقد يقال اذا أمن جميع ذلك فلا مانع من الاذن لان تذكرة الموت يحتاج اليه الرجال والنساء (قوله بامرأة) لم أفق على اسمها ولا اسم صاحب القبر وفي رواية لمسلم ما يشعر بأنه ولدها ولفظه تبكي على صبي لها وصرح به في مرسل يحيى بن أبي كثير عند عبد الرزاق ولفظه قد أصيبت بولدها وسيأتي في أوائل كتاب الاحكام من طريق أخرى عن شعبة عن ثابت ان أنسا قال لامرأة من أهله تعرفين فلانة قالت نعم قال كان النبي ﷺ مر بها فذكر هذا الحديث (قوله فقال اتقي الله) في رواية أبي نعيم في المستخرج فقال يامنة الله اتقي الله قال القرطبي الظاهر انه كان في بكائها قد رزأه من نوح أو غيره ولهذا أمرها بالتقوى (قلت) يؤيده ان في مرسل يحيى بن أبي كثير المذكور فسمع منها ما يكره فوقف عليها وقال الطبري قوله اتقي الله توطئة لقوله وأصبري كأنه قيل لها خافي غضب الله ان لم تصبري ولا تجزعي ليحصل لك الثواب (قوله اليك عني) هو من اسماء الافعال ومعناها تنح وابتعد (قوله لم تصب بمصيبتى) سيأتي في الاحكام من وجه آخر عن شعبة بلفظ فانك خلومن مصيبتى وهو بكسر المعجمة وسكون اللام والمسلم ما تالي بمصيبتى ولأبي يعلى من حديث أبي هريرة انها قالت يا عبد الله انى أنا الحرة الشكوى ولو كنت مصابا عذرتنى (قوله ولم تعرفه) جملة حالية أى خاطبته بذلك ولم تعرف أنه رسول الله (قوله فقيل لها) في رواية الاحكام فربها رجل فقال لها أنه رسول الله فقالت ما عرفته وفي رواية أبي حنبل المذكورة

قَالَ مُحَمَّدٌ عَنْهُ بَوَائِنٌ . فَهَلَتْ لَمْ أَعْرِفَكَ . قَالَ إِنَّمَا الصَّبْرُ عِنْدَ الصَّدْمَةِ الْأُولَى بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ
يُعَذِّبُ الْمَيِّتَ بِبَعْضِ بُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ النُّوحُ مِنْ سُنَّتِهِ .

قال فهل عرفته قالت لا وللطيران في الاوسط من طريق عطية عن أنس أن الذي سألهما هو الفضل بن العباس وزاد
مسلم في روايته فاخذها مثل الموت أي من شدة الكرب الذي أصابها لما عرفت أنه ﷺ خجل منه ومهابة (قوله
ثم تجد عده بوائين) في رواية الاحكام بابا بالافراد قال الزين بن المنير فائدة هذه الجملة من هذا الخبر بيان عذره
المرأة في كونها لم تعرفه وذلك أنه كان من شأنه أن لا يخذل بوائع قدرته على ذلك تواضعا وكان من شأنه ان لا يستتبع
الناس ورائه اذ امشى كما جرت عادة الملوك والا كابر فلذلك اشتبه على المرأة فلم تعرفه مع ما كانت فيه من شغل الوجد
والبكاء وقال الطيبي فائدة هذه الجملة أنه لا قيل لها أنه النبي ﷺ استشرت خوفا وهيبه في نفسها فسورت أنه مثل
الملوك له حاجب وبواب يمنع الناس من الوصول اليه فوجدت الامر بخلاف ما تصورته (قوله فقالت لم اعرفك) في
حديث أبي هريرة فقالت والله ما عرفتك (قوله انما الصبر عند الصدمة الاولى) في رواية الاحكام عند اول صدمة
ونحو مسلم والمعنى اذا وقع البات أول شيء يهجم على القلب من مقتضيات الجزع فذلك هو الصبر الكامل الذي يترتب
عليه الاجر وأصل الصدم ضرب الشيء الصلب بمثله فاستعير للصدمة الواردة على القلب قال الخطابي المعنى أن الصبر
الذي يحمده عليه صاحبهما كان عند مفاجأة المصيبة بخلاف ما بعد ذلك فانه على الامام يسلو وحكي الخطابي عن غيره أن
المرء لا يؤجر على المصيبة لأنها ليست من صنعه وانما يؤجر على حسن ثبته وحيل صبره وقال ابن بطال أراد أن لا يجتمع
عليها مصيبة الهلاك وقد الاجر وقال الطيبي صدر هذا الجواب منه ﷺ عن قولها لم اعرفك على اسلوب الحكيم
كما قال لها دعي الاعتذار فاني لا غضب لغير الله وانظري الى نفسك وقال الزين بن المنير فائدة جواب المرأة بذلك انها
لما جادت طامعاً لما مرها به من التقوى والصبر معتذرة عن قولها الصادر عن الحزن بين لها ان حق هذا الصبر ان يكون
في أول الحال فهو الذي يترتب عليه الثواب انتهى ويؤيده أن في رواية أبي هريرة المذكورة فقالت انا اصبر انا اصبر
وفي مرسل يحيى بن أبي كثير ان ذكر فقال اذهب اليك فان الصبر عند الصدمة الاولى وزاد عبد الرزاق فيه من مرسل
الحسن والبرة لا يملكها ابن آدم وذكر هذا الحديث في زيارة القبور مع احتمال أن تكون المرأة المذكورة تأخرت
بعد الدفن عند القبر والزيارة انما تطلق على من انشا الى القبر قصد من جهة استواء الحكم في حقها حيث أمرها بالتقوى
والصبر لما رأى من جزعها ولم ينكر عليها الخروج من بينها فدل على أنه جائز وهو أعم من أن يكون خروجها لتشجيع ميتها
فاقامت عند القبر بعد الدفن أو انشأت قصد زيارته بالخروج بسبب الميت وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم ما كان
فيه عليه الصلاة والسلام من التواضع والرفق بالجاهل ومناحة المصاب وقبول اعتذاره وملازمة الامر بالمعروف والنهي
عن المنكر وفيه ان القاضي لا ينبغي له أن يتخذ من يحجه عن حوائج الناس وان من أمر معروف ينبغي له أن يقبل ولو لم
يعرف الامر وفيه ان الجزع من المنيات لا مره لها بالتقوى مقرونا بالصبر وفيه الترتيب في احتمال الاذي عند
ذل النصيحة ونشر الموعظة وان المواجهة بالخطاب اذا لم تصادف النوي لا أثر لها وبنى عليه بعضهم ما اذا قال يهتد
أن تطالع فصادف عمرة ان عمرة لا تطلق واستدل به على جواز زيارة القبور سواء كان الزائر رجلا أو امرأة كما تقدم
وسواء كان المنزور مسلما أو كافرا لعدم الاستفصال في ذلك قال النووي بالجواز قطع الجمهور وقال صاحب الحاوي لا تجوز
زيارة قبر الكافر وهو غلط انتهى وحجة ما اوردى قوله تعالى ولا تقم على قبره وفي الاستدلال به نظر لا يخفى (تنبيه)
قال الزين بن المنير قدم المصنف ترجمة زيارة القبور على غيرها من أحكام تشجيع الجنائز وما بعد ذلك مما يتقدم الزيادة
لان الزيارة يكرر وقوعها فجعلها أصلا ومفتاح تلك الاحكام انتهى ملخصا وأشار أيضا الى أن مناسبة ترجمة زيارة
القبور تناسب اتباع النساء الجنائز فكانه أراد حصر الاحكام المتعلقة بخروج النساء متواليه والله أعلم » (قوله باب
قول النبي ﷺ يحب الميت يبض بكاء أهله عليه اذا كان النوح من سنته) هذا تهديد من المصنف لمطلق الحديث

لَقَوْلِهِ اللَّهُ تَعَالَى . قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا . وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ . كَلَّكُمْ زَاعٌ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ فَإِذَا
لَمْ يَكُنْ مِنْ سُنَّتِهِ قَهْوٌ كَمَا قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَلَا تَزِدُوا زِرَّةً وَزَرَ أُخْرَى وَهُوَ كَقَوْلِهِ وَإِنْ تَدْعُ
مُنْقَلَةً ذُنُوبًا إِلَى جَلَلِهَا لَا يَحْمِلُ مِنْهُ شَيْءٌ . وَمَا يُرْخَصُ مِنَ الْبَيْكَاةِ فِي غَيْرِ نُوحٍ .

وحمل منه رواية ابن عباس القليلة بالبطعة على رواية ابن عمر المطلقة كإساقه في الباب عنهما وتفسير منه للبعض الميم
في رواية ابن عباس بأنه النوح ويؤيده أن المحذور بعض البكاء لاجمعه كما سيأتي بيانه وقوله إذا كان النوح من سنته يوم
أنه بقية الحديث المرفوع وليس كذلك بل هو كلام المصنف قاله نقها وبقية السياق يرشد إلى ذلك وهذا الذي جزم به
هو أحد الأقوال في تأويل الحديث المذكور كما سيأتي بيانه واختلف في ضبط قوله من سنته فلاكثر في الموضعين بضم
الميم لانه وتشدب النون أي طر يقته وعادته وضبطه بعضهم بفتح الميملة بعدها ما وجدنا في الأولى مفتوحة أي من أجله
قال صاحب المطالع حكى عن أبي الفضل بن ناصر أنه رجح هذا وأنكر الأول فقال وأي سنة البيت انتهى وقال الزين
ابن المنير بل الأول أولى لاشعاره بالناية بذلك إذ لا يقال من سنته إلا عند غلبة ذلك عليه واشتهاره به (قلت) وكان
البحارى ألهم هذا الخلاف فأشار إلى ترجيح الأول حيث استشهد بالحديث الذي فيه لانه أول من سن القتل فانه ثبت
ما استعده ابن ناصر بقوله وأي سنة البيت وأما تعبير المصنف بالنوح فإدراجه ما كان من البكاء بصياح وعويل وما يلتحق
بذلك من أطم خدوش ق جيب وغير ذلك من المنهيات (قوله) لقول الله تعالى قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وجه الاستدلال
لما ذهب إليه من هذه الآية أن هذا الأمر عام في جهات الوقاية ومن جعلها أن لا يكون الأصل مولعا بأمر منكر مثلا
يجرى أهله عليه بعده أو يكون قد عرف أن لاهله عادة بفعل أمر منكر وأهل نهيهم عنه فيكون لم يبق نفسه ولا أهله (قوله)
وقال النبي ﷺ كلكم راع الحديث) هو طرف من حديث لا ن عمر تهدم موصولا في الجمعة ووجه الاستدلال منه ما
تقدم لأن من جملة رعايته لم أن يكون التمر من طر يقته فيجري أهله عليه أو يرام يفعلون الشر فلا ينههم عنه فيستل عن
ذلك ويؤاخذ به وقد تعقب استدلال البخارى بهذه الآية والحديث على ما ذهب إليه من حمل حديث الباب عليه لأن
الحديث ناطق بأن الميت يعذب ببكاء أهله والآية والحديث يقتضيان أنه يعذب بستته فلم يتحد الموردان والجواب أنه
لأمانع في سلوك طريق الجمع من تخصيص بعض العمومات وتقييد بعض المطلقات بالحديث وإن كان ذلك على تعذيب
كل ميت بكل بكاء لكن دلت أدلة أخرى على تخصيص ذلك ببعض البكاء كما سيأتي توجيهه وتقييد ذلك بمن كانت تلك
سنته أو أهل النبي عن ذلك فالعني على هذا أن الذي يعذب ببعض بكاء أهله من كان راضيا بذلك بأن تكون تلك طر يقته
الحل ولذلك قال المصنف فإذا لم يكن من سنته أي كن كان لا شعور عنده بانهم يفعلون شيئا من ذلك أو أدى ما عليه بأن نهام
فهذا لا مؤاخذه عليه بفعل غيره ومن ثم قال ابن المبارك إذا كان بينهم في حياته فضلوا شيئا من ذلك بعد وفاته لم يكن عليه
شيء (قوله) فهو كما قالت عائشة أي كما استدلت عائشة بقوله تعالى ولا تزددوا زرراة وزر أخرى أي ولا تحمل حامل ذنبا ذنب
أخرى عنها وهذا حمل منه لانكار عائشة على أنها أنكرت عموم التعذيب لكل ميت بكي عليه وأما قوله وهو كقوله
وان تدع مثقلة إلى حملها لا يحمل منه شيء فوقه في رواية أبي ذر وحده وان تدع مثقلة ذنوبا إلى حملها وليست ذنوبا في التلاوة
وإنما هو في تفسير مجاهد فنقله المصنف عنه وموقع التشبيه في قوله أن الجملة الأولى دلت على أن النفس المذبة لا يؤاخذ
غيرها بذنبا فكذلك الثانية دلت على أن النفس المذنية لا يحمل عنها غيرها شيئا من ذنوبها ولو طلبت ذلك ودعت إليه
ومحل ذلك كله إنما هو في حق من لم يكن له في شيء من ذلك تسبب والافقوي يشاركه في قوله تعالى وليحملن أثقالهم
وأثقالهم أثقالهم وقوله ﷺ فان توليت فإنا معك أثم الاريسين (قوله) وما يرخص من البكاء في غير نوح (هذا معطوف
على أول الترجمة وكأنه أشار بذلك إلى حديث عامر بن سعد عن أبي مسعود الانصاري وقرظة بن كعب قالارخص لنا
في البكاء عند المصيبة في غير نوح أخرجه ابن أبي شيبة والطبراني وصححه الحاكم لكن ليس استاده على شرط البخارى

وقال النبي ﷺ لَا تَقْتُلْ نَفْسًا ظُلْمًا إِلَّا كَانَ عَلَى ابْنِ آدَمَ الْأَوَّلِ كَيْفَلٌ مِنْ دَمِهَا. وَذَلِكَ لِأَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ سَنَّ الْقَتْلَ

فَكَتَفَى بِالْإِثْمَةِ إِلَيْهِ وَاسْتَفْنَى عَنْهُ بِأَحَادِيثِ الْبَابِ الدَّالَّةِ عَلَى مَقْتَضَاهُ (قوله وقال النبي ﷺ لا تقتل نفس ظلمًا الحديث) هو طرف من حديث لابن مسعود وصلة المصنف في الديات وغيرها ووجه الاستدلال به أن القاتل المذكور يشارك من صنع صديقه لكونه فتح له الباب ونهجه الطريق فكذلك من كانت طريقته النوح على الميت يكون قد نهج لآله تلك الطريقة فيؤاخذ على فعله الأول وحاصل ما عن المصنف في هذه الترجمة أن الشخص لا يعذب بفعله غيره إلا إذا كان له فيه نسب فمن أثبت تعذيب شخص بفعله غيره فمراده هذا ومن فاه فراده ما إذا لم يكن له فيه نسب أصلاً والله أعلم وقد اعترض بعضهم على استدلال البخاري بهذا الحديث لأن ظاهره أن الوزر يختص بالبادي دون من أتى بعده فعلى هذا يخص التعذيب بأول من سن النوح على الموتى والجواب أنه ليس في الحديث ما ينفي إلا عن غير البادي فيستدل على ذلك بدليل آخر وإنما أراد المصنف بهذا الحديث الرد على من يقول أن الإنسان لا يعذب إلا بذيئ بشره بقوله أو فعله فأراد أن يبين أنه قد يعذب بفعله غيره إذا كان له فيه نسب وقد اختلف العلماء في مسألة تعذيب الميت بالبكاء عليه فنهج من حمله على ظاهره وهو بين من قصة عمر مع صهيب كما سيأتي في ثالث أحاديث هذا الباب ويحتمل أن يكون عمر كان يرى أن المؤاخضة تقع على الميت إذا كان قادراً على النهي ولم يقع منه فذلك بادر إلى نهى صهيب وكذلك نهى حفصة كما رواه مسلم من طريق نافع عن ابن عمر عنه ومن أخذ بظاهره أيضاً عبد الله بن عمر فروى عبد الرزاق من طريقه أنه شهد جنازة رافع بن خديج فقال لآله أن رافعا شيخ كبير لا طاقة له بالعذاب وإن الميت يعذب ببكاء أهله عليه وبقابل قول هؤلاء قول من رد هذا الحديث وعارضه بقوله تعالى ولا ترزأوا زورا ورضا أخرى ومن روى عنه الإنكار مطلقاً أبو هريرة كبراً وأبو يعلى من طريق بكر بن عبد الله المزني قال قال أبو هريرة والله لئن انطلقت رجل مجاهد في سبيل الله فاستشهد فمضت امرأته سفاهاً وجهلاً فبكت عليه ليعذب هذا الشهيد بذنب هذه السقيمة وإلى هذا جئنا جماعة من الشافعية منهم أبو حامد وغيره ومنهم من أول قوله يبكاء أهله عليه على أن البكاء للحال أي أن مبدأ عذاب الميت يقع عند بكاء أهله عليه وذلك أن شدة بكائهم غالباً إنما تقع عند وفاته وفي تلك الحالة سئل ويتدابه عذاب القبر فكان أن معني الحديث أن الميت يعذب حالة بكاء أهله عليه ولا يلزم من ذلك أن يكون بكاء سبباً لتعذيبه حكاية الخطيئة ولا يكفي ما فيه من التكلف ولعل قائله إنما أخذ من قول عائشة إنما قال رسول الله ﷺ أنه يعذب بمحبته أو بذنبه وأن أهله ليس يكون عليه الآن أخرجه مسلم من طريق هشام بن عروة عن أبيه عنها وعلى هذا يكون خاصاً ببعض الموتى ومنهم من أوله على أن الراوى سمع بعض الحديث ولم يسمع بعضه وإن اللام في الميت لمعهود معين كما جزم به القاضي أبو بكر الباقلاني وغيره ووجههم ما سيأتي في رواية عمرة عن عائشة في رابع أحاديث الباب وقد رواه مسلم من الوجه الذي أخرجه منه البخاري وزاد في أوله ذكر لعائشة أن ابن عمر قول أن الميت يعذب ببكاء أهله فقالت عائشة يقرأ الله لابن عبد الرحمن إمامنا لم يكذب ولكنه نسي أو أخطأ إنما قال رسول الله ﷺ على يهودية فذكرت الحديث ومنهم من أوله على أن ذلك يخص بالكافر وإن المؤمن لا يعذب بذنب غيره أصلاً وهو بين من رواية ابن عباس عن عائشة وهو ثالث أحاديث الباب وهذه التاويلات عن عائشة متخالفة وفيه إشعار بأنها لم ترد الحديث بحديث آخر بل بما استشرته من معارضة القرآن قال الداودي رواية ابن عباس عن عائشة ينت ما فاته عمره وعورة عنها إلا أنها خصته بالكفر لأنها أثبت أن الميت يزاد عذاباً يبكاء أهله فأى فرق بين أن يزاد بفعله غيره أو يعذب ابتداء وقال القرطبي إنكار عائشة ذلك وحكمها على الراوى بالخطئة أو النسيان أو على أنه سمع بعضاً ولم يسمع بعضاً بعيد لأن الرواية لهذا المعنى من الصحابة كثيرة ومن جازمون فلا وجه للنفي مع إمكان حمله على حمل صحيح وقد جمع كثير من أهل العلم بين حديثي عمر وعائشة بخضوب من الجمع أو لما طريقة البخاري كما تقدم توجيهها بأنها وهو أخص من الذي قبله ما إذا أوصى أهله بذلك وبه قال المزني وأبراهيم الحاربي وآخرون من الشافعية وغيرهم حتى قال أبو الليث السمرقندي

أنه قول عامة أهل العلم وكذا نقله النووي عن الجمهور قالوا وكان معروفًا للقدهاء حتى قال طرفة بن العبد
إذا مت فانيقن بما أنا أهله * وشقي على الجيب يابنة معد

وأعترض بأن التعذيب بسبب الوصية يستحق بمجرد صدور الوصية والحديث دال على أنه إنما يقع عند وقوع
الامتنال والجواب أنه ليس في السياق حصر فلا يلزم من وقوعه عند الامتنال أن لا يقع إذا لم يمتثلوا مثلاً تأملها
يقع ذلك أيضاً بمن أهمل نهى أهله عن ذلك وهو قول داود وطائفة ولا يخفى أن عمله ما إذا لم يتحقق أنه ليست لهم
بذلك عادة ولا ظن أنهم يفعلون ذلك قال ابن المربوط إذا علم المرء بما جاء في التهي عن النوح وعرف أن أهله من شأنهم
يفعلون ذلك ولم يعلمهم بتحريمه ولا زجرهم عن تعاطيه فإذا عذب على ذلك عذب بفعل نفسه لا بفعل غيره بمجرد
رأبها معنى قوله يعذب ببيكاه أهله أي بتظير ما يكره أهله به وذلك أن الأفعال التي يحدون بها عليه غالباً تكون من الأمور
المنهية فهم يمدحونه بها وهو يعذب بصنيعه ذلك وهو عين ما يمدحونه به وهذا اختيار ابن حزم وطائفة واستدل له
بحديث ابن عمر الآتي بعد عشرة أبواب في قصة موت إبراهيم بن النبي ﷺ وفيه ولكن يعذب بهذا وأشار إلى لسانه
قال ابن حزم فصيح أن البكاء الذي يعذب به الإنسان ما كان منه باللسان إذ يتدبون به رياسته التي جارفها وشجاعتها التي
صرفها في غير طاعة الله وجوده الذي لم يضمه في الحق فأهله يكون عليه بهذه الماخز وهو يعذب بذلك وقال الاسماعيلي
كثير كلام العلماء في هذه المسئلة وقال كل مجتهد على حسب ما قدر له ومن أحسن ما حضرنى وجه لم أرم ذكره
وهو أنهم كانوا في الجاهلية يغيرون ويسبون ويقتلون وكان أحدهم إذا مات بكته بكته بتلك الأفعال المحرمة ففني
الحبر أن الميت يعذب بذلك الذي يبكي عليه أهله به لأن الميت يتدب بأحسن أفعاله وكانت عحاسن أفعاله ما ذكر
وهي زيادة ذنب في ذنوبه يستحق العذاب عليها خامسها معنى التعذيب توبيخ الملائكة له بما يندبه أهله به كما روي
أحمد بن حديث أبي موسى مرفوعاً الميت يعذب ببكاء أهله حتى إذا قالت الملائكة وأعضدها وأنصراه وأكاسياه جذاً الميت
وقيل له أنت عضدها أنت ناصرها أنت كاسيها ورواه ابن ماجه بلفظ يتبعه ويقال أنت كذلك ورواه الترمذي
بلفظ ما من ميت يموت فتقوم ناديه فتقول واجبله واستداه أو شبه ذلك من القول الأولي به ما كان يلهذه أنه هكذا
كنت وشاهده ماروي المصنف في المغازي من حديث الثعلبي بن بشر قال اغمي على عبد الله بن رواحة فجعلت أخته
تبكي وتقول واجبله واكذوا كذا فقال حين أفاق ما قلت شيئاً إلا في لي أنت كذلك سادسها معنى التعذيب
تألم الميت بما يقع من أهله من النياحة وغيرها وهذا اختيار أبي جعفر الطبري من المتقدمين ووجه ابن المربوط
وعياض ومن تبعه ونصره ابن تيمية وجماعة من المتأخرين واستشهدوا به بحديث قيلة بنت خزيمة وهي بنت خزيمة
وسكون التحتانية وابوها بفتح الميم وسكون المعجمة ثقفة قالت يا رسول الله قد ولدته فقاتل ملك يوم الربرة ثم أصابه
الحمي فمات ونزل على البكاء فقال رسول الله ﷺ أيقظ أحدكم أن يصاحبه صوته في الدنيا مرفوعاً وإذا مات
استرجع فوالذي نفس محمد بيده أن أحدكم يبكي فيستمر إليه صوته فيأبداً لا تموت أبداً ثم روي هذا طرف من حديث
طويل حسن الاستناد أخرجه ابن أبي خيثمة وابن أبي شيبة والطبراني وغيرهم وأخرج ابوداود والترمذي أطرافاً منه
قال الطبري ويؤيد ما قاله أبو هريرة أن أعمال العباد تعرض على أقرابهم من موتاهم ثم ساقه باسناد صحيح إليه وشاهده
حديث الثعلبي بن بشر مرفوعاً أخرجه البخاري في تاريخه وصححه الحاكم قال ابن المربوط حديث قيلة نص في
المسئلة فلا جدل عنه وأعترضه ابن رشيد بأنه ليس نصاً وإنما هو محتمل فإن قوله فيستمر إليه صوته ليس نصاً
في أن المراد به الميت بل محتمل أن يراد به صاحبه الحي وإن الميت يعذب حينئذ ببكاء الجماعة عليه ومحتمل
أن يجمع بين هذه الترجيحات فينزل على اختلاف الأشخاص بأن يقال مثلاً من كانت طريقته النوح فبئس أهله
على طريقته أو بالغ فلو صام بذلك عذب بصنمه ومن كان ظالماً فندب بأفاماله الجائرة عذب باندب به ومن كان
يعرف من أهله النياحة فأهمل بهم عنها فإن كان راضياً بذلك الحق بالاول وان كان غير راض عذب بالثاني كيف

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا عَاصِمُ بْنُ سُليْمَانَ عَنْ أَبِي عُثْمَانَ قَالَ حَدَّثَنِي إِسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَ أَرْسَلَتِ ابْنَتُ النَّبِيِّ ﷺ إِلَيْهِ ابْنَتُ ابْنَانِي قَبِيضَ فَأَتَنِي فَأَرْسَلَ يَقْرئُ السَّلَامَ وَقَوْلُ ابْنِ اللَّهِ مَا أَخَذَ وَلَهُ

أهل النبي ومن سلم من ذلك كله واحتاط فهي أهلهم عن المعصية ثم خالفوه وفسلوا ذلك كان تنذيه قائمه بما يراه منهم من مخالفتهم وأقداسهم على معصيتهم والله تعالى أعلم بالصواب وحكي الكرماني تخصيصاً آخر وحسنه وهو التفرقة بين حال البرزخ وحال يوم القيامة فيحمل قوله تعالى ولا تزوروا زواجره وزواجره على يوم القيامة وهذا الحديث وما شابهه على البرزخ ويؤيد ذلك أن مثل ذلك يقع في الدنيا والاشارة إليه بقوله تعالى واقفوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة فانها دالة على جواز وقوع التعذيب على الانسان بما ليس له فيه تسبب فكذلك يمكن أن يكون الحال في البرزخ بخلاف يوم القيامة والله أعلم ثم أورده المصنف في الباب خمسة احاديث الاول حديث اسامة (قوله حدثنا عبدان وعبد) هو ابن مقاتل وعبداه هو ابن المبارك (قوله عن ابن عثمان) هو الهندي كما صرح به في التوحيد من طريق حماد عن عاصم وفي رواية شعبة في اواخر الطب عن عاصم سمعت ابا عثمان (قوله ارسلت بنت النبي ﷺ) هي زينب كما وقع في رواية ابي معاوية عن عاصم للذكوري مصنف ابن ابي شيبة (قوله ان ابناي) قيل هو علي بن ابي العاص بن الربيع وهو من زينب كذا كتب المصنف بخطه في الحاشية وفيه نظر لانه لم يقع مسمى في شيء من طرق هذا الحديث وايضاً فقد ذكر الزبير بن بكار وغيره من أهل العلم بالاخبار ان علياً المذكور عاش حتى ناهز الحلم وان النبي ﷺ ارفده على راحلته يوم فتح مكة ومثل هذا لا يقال في حقه صريحاً وان جاز من حيث اللغة وجدت في الانساب للبلاذري ان عبد الله بن عثمان بن عفان من رقية بنت النبي ﷺ لامات وضعه النبي ﷺ في حجره وقال انما يرحم الله من عباده الرعاء وفي مسند البزار من حديث ابن مريه قال قتل ابن لفاطمة فبعثت الى النبي ﷺ فذكر نحو حديث الباب وفيه مراجعة لسعد بن عباد في البكاء فلي هذا فلان المذكور عمن بن علي بن ابي طالب وقد اتفق أهل العلم بالاخبار انه مات صغيراً في حياة النبي ﷺ فهذا اولي ان يفسر به الابن ان ثبت ان القصة كانت لصبي ولم يثبت ان المرسلة زينب لكن الصواب في حديث الباب ان المرسلة زينب وابن الوالد صبية كانت في مسند أحمد عن أبي معاوية بالسنن المذكور ولفظه أني النبي ﷺ بلعامت بنت زينب زاد سعد ان بن نصر في الثاني من حديثه عن أبي معاوية بهذا الاسناد وهي لابي العاص بن الربيع وقسمها تقع كانه في شأن فذكر حديث الباب وفيه مراجعة لسعد بن عباد وهكذا أخرجه أبو سعيد بن الاعرابي في معجمه عن سعد بن وقاص في رواية بعضهم أميمة بالتصغير وهي أمانة المذكورة فقد اتفق أهل العلم بالنسب ان زينب لم تلد لأبي العاص الاعلى وأمانة فقط وقد استشكل ذلك من حيث أن أهل العلم بالاخبار اتفقوا على ان أمانة بنت أبي العاص من زينب بنت النبي ﷺ عاشت بعد النبي ﷺ حتى تزوجها علي بن أبي طالب بعد وفاة فاطمة ثم عاشت عند علي حتى قتل عنها وبجواب أن المراد بقوله في حديث الباب ان ابناي قبض أي قارب ان قبض وبدل على ذلك ان في رواية حماد أرسلت تدعوه الي ابناي في الموت وفي رواية شعبة ان ابنتي قد حضرت وهو عند أبي داود من طريقه ان ابني أو ابنتي وقد قدما ان الصواب قول من قال ابنتي لابني ويؤيده ما رواه الطبراني في ترجمة عبد الرحمن بن عوف في المعجم الكبير من طريق الوليد بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه عن جده قال استنزل بلعامت بنت أبي العاص فبعثت زينب بنت رسول الله ﷺ اليه تقول له فذكر نحو حديث اسامة وفيه مراجعة لسعد في البكاء وغير ذلك وقوله في هذه الرواية استنزل بضم المثناة وكسر المهملة وتشديد الزاي أي اشتد بها المرض واشتد على الموت والذي يظهر ان الله تعالى اكرم نبيه عليه الصلاة والسلام لما لم يره وصبر ابنته ولم يهلك مع ذلك عينيه من الرحمة والشفقة بأن ما في الله ابنة ابنته في ذلك الوقت غاضت من تلك الشدة وماشتت تلك المنة وهذا ينبغي ان يذكر في دلائل النبوة والله المستعان (قوله يقرئ السلام) بضم أوله (قوله ان الله ما اخذوله

مَا أُعْطِيَ وَكُلٌّ عِنْدَهُ بِأَجَلٍ مُّسَمًّى فَلْتَنْصِرْ وَلْتَحْتَسِبْ فَأَرْسَلَتْ إِلَيْهِ تُقِيمُ عَلَيْهِ لِيَأْتِيَنَهَا فَقَامَ وَمَعَهُ سَعْدُ بْنُ
عُبَادَةَ وَمَعَادُ بْنُ جَبَلٍ وَأَبِي بْنُ كَسْبٍ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ وَرِجَالٌ قَرُوفِعَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الصَّبِيُّ وَنَفْسُهُ
تَتَقَعَّقُ قَالَ حَسِبْتُ أَنَّهُ قَالَ كَأَنَّهُا شَيْءٌ فَفَاضَتْ عَيْنَاهُ فَقَالَ سَعْدُ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا هَذَا فَقَالَ هَذِهِ رَحْمَةُ
جَعَلَهَا اللَّهُ فِي قُلُوبِهِ هَيَّاكِدِهِ

ما أعطى) قدم ذكر الاخذ على الاعطاء وان كان متأخرا في الواقع لا يقتضيه المقام والمعنى ان الذي أراد الله ان يأخذه
هو الذي كان اعطاه فان أخذه أخذ ماهوله فلا ينبغي الجزع لان مستودع الامانة لا ينبغي له ان يجرع اذا استعيت
منه ويحتمل ان يكون المراد بالاعطاء اعطاء الحياة لمن بقي بها ليت أو ثوابهم على الصبية أو ماهو أعم من ذلك وما في
الموضعين مصدرية ويحتمل ان تكون موصولة والعائد محذوف فعل الاول التقدير لله الاخذ والاعطاء وعلى
الثاني الذي أخذه من الاولاد وله ما أعطى منهم أو ماهو أعم من ذلك كما تقدم (قوله وكل) أى من الاخذ والاعطاء
أو من الانفس أو ماهو أعم من ذلك وهي جملة ابتدائية معطوفة على الجملة المؤكدة ويجوز في كل النصب عطفها على اسم
ان فينصب التأنيده أيضا عليه ومعنى العندية العلم فهو من مجاز الملازمة والاجل يطلق على الحد الاخير وعلى مجموع
العمر وقوله مسمى أى معلوم مقدارا ونحو ذلك (قوله ولتحتسب) أى تنوى بصبرها طلب الثواب من ربه لا يحسب
لهاذلك من عملها الصالح (قوله فأرسلت اليه تقسم) وقع في حديث عبد الرحمن بن عوف انها راجعة من ربه وانه انما
قام في ثالث مرة وكانها احت عليه في ذلك دفعا لما يظنه بعض أهل الجمل انها ناقصة المسكنة عنده وأهلها الله
تعالى ان حضور نبيه عنده يدفع عنها ما في من الالم ببركة دعائه وحضوره فحقق الله ظنهما والظاهر انه امتنع أولا
مبا لعة في اظهار التسليم لربه أوليين الجواز فان من دعى لثل ذلك لم تجب عليه الاجابة بخلاف الوليمة مثلا (قوله
فقام ومعه) في رواية حماد فقام وقام معه رجال وقد سمي منهم غير من ذكر في هذه الرواية عبادة ابن الصامت وهو
في رواية عبد الواحد في اوائل التوحيد وفي رواية شعبة ان اسامة راوي الحديث كان معهم وفي رواية عبد الرحمن
ابن عوف انه كان معهم ووقع في رواية شعبة في الأيمان والنذور وأبي وأبي كذا فيه بالشك هل قالها بفتح الهمزة
وكسر الموحدة وتخفيف الياء أو بضم الهمزة وفتح الموحدة والتشديد فعل الاول يكون معهم زيد بن حارثة أيضا
لكن الثاني أرجح لانه ثبت في رواية هذا الباب بلفظ وأبي بن كعب والظاهر ان الشك فيه من شعبة لان ذلك لم يقع
في رواية غيره والله أعلم (قوله فرفع) كذا هنا بالراء وفي رواية حماد فدفع بالذال وبين في رواية شعبة انه وضع
في حجره ﷺ وفي هذا السياق حذف والتقدير فمشوا الي أن وصلوا الي بيتها فاستأذنوا فاذن لهم فدخلوا فرفع ووضع
بعض هذا المحذوف في رواية عبد الواحد ولفظه فلما دخلنا ناولوا رسول الله ﷺ الصبي (قوله ونفسه تتعقق) قال
حسبت انه قال كأنها شن) كذا في هذه الرواية وجزم بذلك في رواية حماد ولفظه ونفسه تتعقق كأنها في شن
والقعقة. حكاية صوت الشيء اليابس اذا حركه والشن بفتح المعجمة وتشديد النون القرية الخلقة اليابسة وعلى
الرواية الثانية شبه البدن بالجلد اليابس الخلق وحركة الروح فيها بما يطرح في الجلد من حصة ونحوها واما الرواية
الاولى فكأنه شبه النفس بنفس الجلد وهو أبلغ في الاشارة الى شدة الضعف وذلك اظهر في التشبيه (قوله ففاضت
عيناه) أى النبي ﷺ وصرح به في رواية شعبة (قوله فقال سعد) أي ابن عبادة كذا كور وصرح به في رواية
عبد الواحد ووقع في رواية ابن ماجه من طريق عبد الواحد فقال عبادة بن الصامت والصواب ما في الصحيح
(قوله ما هذا) في رواية عبد الواحد فقال سعد بن عبادة أتبعي زاد أبو نعيم في المستخرج وتنبى عن البكاء (قوله
فقال هذه) أى النعمة أو رحمة أى ان الذى يفيض من الدمع من حزن القلب بغير تمعد من صاحبه ولا استدعاء

وَمَا يَرْحَمُ اللَّهُ مِنْ عِبَادِهِ الرَّحَاءُ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ حَدَّثَنَا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ
مَنْ هَلَكَ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ شَهِدْنَا بِنْتًا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
جَالِسٌ عَلَى الْقَبْرِ قَالَ قَرَأْتَ عَيْنِيهِ تَدَمَّعَانِ قَالَ قَالَ هَلْ مِنْكُمْ رَجُلٌ لَمْ يُقَارِفِ اللَّيْلَةَ فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ
أَنَا قَالَ فَأَنْزَلَ قَالَ فَتَرَكَ فِي قَبْرِهَا **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا بْنُ جُرَيْجٍ قَالَ أَخْبَرَنِي

لَا مُؤَاخَذَةَ عَلَيْهِ وَأَنَا لَمُنْهَى عَنْهُ الْخَرْجُ وَعَدِمَ الصَّبْرُ (قوله) وإنما يرحم الله من عباده الرحاء في رواية شعبة في
أواخر الطب ولا يرحم الله من عباده إلا الرحاء ومن في قوله من عباده يائية وهي حال من المفعول قدمه فيكون
أوقع والرحاء جمع رحيم وهو من صيغ المبالغة ومقتضاه أن رحمة الله تختص بمن اتصف بالرحمة وتحقق بها بخلاف من
فيه أدنى رحمة لكن ثبت في حديث عبد الله بن عمر وعند أبي داود وغيره الراحمون يرحمهم الرحمن والراحمون جمع
راحم فيدخل فيه كل من فيه أدنى رحمة وقد ذكر الحربي مناسبة الأتيان بلفظ الرحاء في حديث الباب بما حاصله أن
لفظ الجلالة دال على العظمة وقد عرف بالاستقراء أنه حيث ورد يكون الكلام مسوقاً للتعظيم فلما ذكرنا ناسب ذكر
من كثرت رحمة وعظمته ليكون الكلام جارياً على نسق التعظيم بخلاف الحديث الآخر فإن لفظ الرحمن دال على العفو
فناسب أن يذكر معه كل ذي رحمة وإن قلت والله أعلم * وفي هذا الحديث من القوائد غير ما تقدم جواز استحضار
ذوي الفضل للمحتضر لرجاء بركتهم ودعائهم وجواز القسم عليهم لذلك وجواز المشي إلى العزبة والعيادة بغير إذن
بخلاف الويلمة وجواز إطلاق اللفظ الموهوم لما يقع بأنه يقع مبالغة في ذلك لينبث خاطر المسؤول في الجحى للإجابة إلى ذلك وفيه
استحباب إبرار القسم وأمر صاحبة المصيبة بالصبر قبل وقوع الموت ليقع وهو مستشعر بالرضا مقاماً وللحزن بالصبر
وأخبار من يستدعى بالامر الذي يستدعى من أجله وتقديم السلام على الكلام وعبادة المريض ولو كان مفضولاً
أو صلباً صغيراً وفيه أن أهل الفضل لا ينبغي أن يقطعوا الناس عن فضلهم ولوردوا أول مرة واستفهام التاج من
إمامه عما يشكل عليه مما يعارض ظاهره وحسن الأدب في السؤال لتقدمه قوله بإرسول الله على الاستفهام وفيه
الترغيب في الشفقة على خلق الله والرحمة لهم والترهيب من قساوة القلب وجود العين وجواز البكاء من غير نوح ونحوه
* الحديث الثاني حديث أنس (قوله) حدثنا عبد الله بن محمد هو المستندي وأبو عامر هو العقدي (قوله عن هلال) في
رواية مجدين سنان الآية بعد أبواب حدثنا هلال (قوله) شهدنا بنتاً للنبي ﷺ هي أم كلثوم زوج عثمان رواه
الواقدي عن فليح بن سليمان بهذا الإسناد وأخرجه ابن سعد في الطبقة في ترجمة أم كلثوم وكذا الدولابي في الزرية
الطاهرة وكذلك رواه الطبري والطحاوي من هذا الوجه ورواه حماد بن سامة عن ثابت عن أنس فسماه رقية أخرجه
البخاري في التاريخ الأوسط والحاكم في المستدرک قال البخاري ما درى ما هذا فان رقية ماتت والنبي ﷺ يدر
لم يشهدا (قلت) وهم حماد في تسميتها فقط ويؤيد الأول ما رواه ابن سعد أيضاً في ترجمة أم كلثوم من طريق عمرة
بنت عبد الرحمن قالت نزل في حفرتها أبو طلحة وأغرب الخطابي فقال هذه لبنت كانت لبعض بنات رسول الله ﷺ
فنسبت إليه انتهى ملخصاً وكأنه ظن أن الميتة في حديث أنس هي المحتضرة في حديث أسامة وليس كذلك كما
بيته (قوله) بمقارن بمقارن وقاه زاد ابن المبارك عن فليح أراه يعني الذنب ذكره المصنف في باب من يدخل قبر
المرأة خليفاً ووصله الإسماعيلي وكذا شرح بن النعمان عن فليح أخرجه أحمد عنه وقيل معناه لم يجمع تلك الليلة
وبه جزم ابن حزم وقال معاذ الله أن يتجسس أبو طلحة عند رسول الله ﷺ بأنه لم يذهب تلك الليلة انتهى
وقهوه أن في رواية ثابت المذكورة بلفظ لا يدخل القبر أحد قارف أهله البارحة فتجنى عثمان وحكي عن
الطحاوي أنه قال لم يقارف تصحيف والصواب لم يقاول أي لم ينازع غيره الكلام لأنهم كانوا يكرهون
الحديث بعد العشاء وتحق بأن تليط للثقة بغير مستند وكأنه استبعد أن يقع لعثمان ذلك لحرصه على مراعاة

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ قَالَ تُوُفِّيَتْ ابْنَتُ لُعْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِمَكَّةَ وَحِينَئِذٍ لِنَشْهَدَهَا وَحَضَرَهَا ابْنُ عُمَرَ وَابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَإِنِّي لَجَالِسٌ بَيْنَهُمَا أَوْ قَالَ جَلَسْتُ إِلَى أَحَدِهِمَا ثُمَّ جَاءَ الْآخَرُ فَجَلَسَ إِلَى جَنبِي فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لِعُمَرَ وَابْنِ عُثْمَانَ أَلَا تَسْمَعُ عَنِ الْبُكَاءِ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ إِنَّ الْمَيِّتَ لَيُعَذَّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ . فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَدْ كَانَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ بَعْضُ ذَلِكَ ثُمَّ حَدَّثَ قَالَ صَدَرْتُ مَعَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ مَكَّةَ حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالْبَيْتِ إِذَا هُوَ بِرَبِّ نَحْتِ ظِلٍّ سَمَرَةٍ . فَقَالَ أَذْهَبَ فَأَنْظُرَ مَنْ هُوَ لَا أَرَى الْكَتَبُ قَالَ فَظَنَرْتُ فَإِذَا صُيِّبٌ فَأَخْبَرْتُهُ فَقَالَ أَدْعُهُ لِي فَرَجَعْتُ إِلَى صُيِّبٍ فَقُلْتُ أَرَأَيْتَ لِحَقِّ بَأْمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ . فَلَمَّا أَصِيبَ عُمَرُ دَخَلَ صُيِّبٌ يَبْكِي يَقُولُ وَأَخَاهُ وَاصْحَابَهُ . فَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَا صُيِّبُ أَتَبْكِي عَلَيَّ وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنَّ الْمَيِّتَ لَيُعَذَّبُ بِبَعْضِ بُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . فَلَمَّا مَاتَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ذَكَرْتُ ذَلِكَ لِمَاثِئَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَقَالَتْ رَحِمَ اللَّهُ عُمَرَ وَاللَّهِ مَا حَدَّثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنَّ اللَّهَ لَيُعَذَّبُ الْمُؤْمِنَ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ .

الخاطر الشريف ويجب عنه باحتمال ان يكون مرض المرأة طال واحتاج عثمان الي الوقاع ولم يظن عثمان انها تموت تلك الليلة وليس في الخبر ما يقتضي انه واقع بعد موتها بل ولا حين احتضارها العلم عند الله تعالى وفي هذا الحديث جواز البكاء كما ترجم له وادخل الرجال المرأة قبرها لكونهم اقربى على ذلك من النساء واثار البعيد العهد عن الملاذ في موارات الميت ولو كان امرأة علي الاب والزوج وقيل انما آثره بذلك لانها كانت صنعتها وفيه نظر فان ظاهر السياق انه ﷺ اختاره لذلك لكونه لم يقع منه في تلك الليلة جماع وعلل ذلك بعضهم بانه حينئذ يامن من أن يذكره الشيطان بما كان منه تلك الليلة وحكي عن ابن حبيب ان السمر في اثار أبي طلحة على عثمان ان عثمان كان قد جامع بعض جواربه في تلك الليلة فتلطف ﷺ في منعه من النزول في قبر زوجته بغير تصريح ووقع في رواية حماد بن كورة فلم يدخل عثمان القبر وفيه جواز الجلوس على شفير القبر عند الدفن واستدل به على جواز البكاء بعد الموت وحكي ابن قدامة في المغني عن الشافعي انه يكره لحديث جابر بن عتيك في الموطأ فان فيه فاذا وجب فلا تبكين باكية يعني اذا مات وهو محمول على الاولوية والمراد لا ترفع صوتها بالبكاء ويمكن أن يفرق بين الرجال والنساء في ذلك لان النساء قد يفضي بهن البكاء الى ما يحذر من النوح لقلة صبرهن واستدل به بعضهم على جواز الجلوس عليه مطلقا وفيه نظروسياتي البحث فيه في باب مفرد ان شاء الله تعالى وفيه فضيلة لعثمان لا يثاره التصديق وان كان عليه فيه غضاضة الحديث الثالث (قوله عبدالله) هو ابن المبارك (قوله بنت لعثمان) هي أم أبان كاسياني من رواية أيوب (قوله واني لجالس بينهما) وقال جلست الى اجدها هذا شك من ابن جريج ولمسلم من طريق أيوب عن ابن أبي مليكة قال كنت جالسا الى جنب ابن عمر ونحن ننظر جنازة أم أبان بنت عثمان وعنده عمرو بن عثمان فجاء ابن عباس بقوده قائده فأراه أخيره بمكان ابن عمر فجلس الى جنبه فكنت بينهما فاذا صوت من الدار وفي رواية عمرو بن دينار عن ابن أبي مليكة عند الحميدي فيكي النساء فظهر السبب في قول ابن عمر لعمرو بن عثمان ما قال والظاهر أن المكان الذي جلس فيه ابن عباس كان أوفق له من الجلوس بجانب ابن عمر أو اختار أن لا يقيم ابن أبي مليكة من مكانه ويجلس فيه للنهي عن ذلك (قوله فلما أصيب عمر) يعني بالقتل وأفاد أيوب في روايته ان ذلك كان عقب الحجبة المذكورة ولفظه فلما قدما لم يلبث عمر ان أصيب وفي رواية عمرو بن دينار لم يلبث أن طعن (قوله قال ابن عباس فلما مات عمر) هذا

ولكن رسول الله ﷺ قال إن الله ليزيد الكافر عذاباً يبكاء أهلُه عليه وقالت حَبِيبُكُمْ
الْقُرْآنُ وَلَا تَزِدْ وَارِدَةً وَزَرَ أُخْرَى. قال ابن عباس رضي الله عنهما عند ذلك والله هو أضحك وأبكي
قال ابن أبي مليكة والله ما قال ابن عمر رضي الله عنهما شيئاً **حدثنا** عبد الله بن يوسف
أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن أبيه عن عمرة بنت عبد الرحمن أنها أخبرته أنها
سمعت عائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ قالت إنما مر رسول الله ﷺ على يهودية بيني عليهما
أهلها فقال لهم ليتكنون عليهما وإنما لتدب في قبرها **حدثنا** إسماعيل بن جليل حدثنا علي بن
مسهر حدثنا أبو إسحق وهو الشيباني عن أبي بردة عن أبيه قال لما أصيب عمر رضي الله عنه جعل
صوب يقول وأخاه فقال عمر أما علمت أن النبي ﷺ قال أن الميت ليعذب ببكاء الحي

صرح في أن حديث عائشة من رواية ابن عباس عنها ورواية مسلم من ثوبان عنه من رواية ابن أبي مليكة عنها والقصة
كانت بعد موت عائشة لقوله فيها لحاء ابن عباس بقوده فأنه إنما عني في أواخر عمره ويؤيد كون ابن أبي
مليكة لم يحمله عنها أن عند مسلم في أواخر القصة قال ابن أبي مليكة وحدثني القاسم بن عبد الله قال بلغ عائشة قول
ابن عمر قالت انكم لتحدثوني عن غير كاذبين ولا مكذبين ولكن السمع يخطئ وهذا يدل على أن ابن عمر كان
قد حدث به مراراً وسيأتي في الحديث الذي بعده أنه حدث بذلك أيضاً لما مات رافع بن خديج (قوله ولكن
رسول الله ﷺ) يسكون ثوبان لكن ويجوز تشديدها (قوله حسبكم) يسكون السين المهملة أي كافكم القرآن
أي في تأييد ما ذهبت إليه من رد الخبر (قوله قال ابن عباس عند ذلك) أي عند انتهاء حديثه عن عائشة والله
هو أضحك وأبكي أي أن السيرة لا يملكها ابن آدم ولا تسبب له فيها فكيف يعاقب عليها فضلاً عن الميت وقال
الداودي معناه أن الله تعالى أذن في الجليل من البكاء فلا يعذب على ما أذن فيه وقال الطبري غرضه تهرير قول عائشة
أي أن بكاء الإنسان وصححه من الله بظهوره فيه فلا أثر له في ذلك (قوله ما قال ابن عمر شيئاً) قال الطبري وغيره
لأن عمر الحجة فسكت مدعياً وقال الزين بن المنير سكوته لا يدل على الإذعان فلهذا كره المجادلة في ذلك المقام وقال
القرطبي ليس سكوته لشك طراً له بعد ما صرح برفع الحديث ولكن أحمل عنده أن يكون الحديث قابلاً للتأويل
ولم يمتنع له محل يحمله عليه إذ ذاك أو كان المجلس لا يقبل المارة ولم يمتنع الحاجة إلى ذلك حينئذ ويحتمل أن
يكون ابن عمر فهم من استشهد ابن عباس بالآية قبول روايته لأنها يمكن أن يصحس بها في أن الله أن يعذب بلا ذنب
فيكون بكاء الحي علامة لذلك أشارني ذلك الكرماني * الحديث الرابع (قوله عن عبد الله بن أبي بكر) أي ابن
عبد بن عمر بن حزم (قوله إنما مر) كذا أخرجه من طريق مالك مختصراً وهو في الموطأ بلفظ ذكرها أن عبد الله
ابن عمر يقول أن الميت يعذب ببكاء أهله عليه فقالت عائشة يفر الله لأبي عبد الرحمن أماناً لم يكذب ولكنه نسي
أو أخطأ تأمره وكذا أخرجه مسلم وأخرجه أبو عوانة من رواية سفيان عن عبد الله بن أبي بكر كذلك وزاد أن ابن عمر
لما مات رافع قال لهم لا تكبروا عليه فإن بكاء الحي على الميت عذاب على الميت قالت عمرة فسألت عائشة عن ذلك فقالت
برحمه الله إنما مر فذكر الحديث ورافع المذكور هو رافع بن خديج كما تقدمت الإشارة إليه في الحديث الأول * الحديث
الخامس (قوله عن أبي بردة) هو ابن أبي موسى الأشعري (قوله لما أصيب عمر جعل صبيب يقول وأخاه) أخرجه
مسلم من طريق عبد الملك بن عمير عن أبي بردة أنهم من هذا السياق وفيه قول عمر علام تبكي (قوله أن الميت ليعذب ببكاء
الحي) الظاهر أن الحي من يقابل الميت ويحتمل أن يكون المراد به القبيلة وتكون اللام فيه بدل الضمير والتقدير يعذب

باب ما يكره من النياحة على الميت. وقال عمر رضي الله عنه دَعْنِ يَبْكِينَ عَلَى أَبِي سَلْيَانَ مَا لَمْ يَكُنْ قَعًا أَوْ لَقْلَقَةً. والنقع التراب على الرأس واللقلة الصوت **حدثنا أبو نعيم** حدثنا سعيد بن عبيد

يبكاه حبه أي قبلته فيوافق قوله في الرواية الأخرى يبكاه أهله وفي رواية مسلم المذكورة من يبكي عليه يجذب ولفظها أعم وفيه دلالة على أن الحكم ليس خاصا بالكافر وعلى أن صبيها أحد من سمع هذا الحديث من النبي ﷺ وكانه نسيه حتى ذكره به عمر وزاد فيه عبد الملك بن عمير عن أبي بردة فذكرت ذلك لموسى بن طلعة فقال كانت عائشة تقول إنما كان أولئك اليهود أخرجه مسلم قال الزين بن المنير أنكر عمر على صبيب بكاه لرفع صوته بقوله وأما هذه فممن أن أظهره لذلك قبل موت عمر يشعر باستصحابه ذلك بدوقاته أو زيادته عليه فاجدده بالإنكار لذلك والله أعلم وقال ابن بطال أن قيل كيف نهى صبيها عن البكاء واقرنساء بني المغيرة على البكاء على خالد الكيساني في الباب الذي يليه فالجواب أنه خشى أن يكون رفعه لصوته من باب ما نهى عنه ولهذا قال في قصة خالد ما لم يكن قعًا أو لقلقة (قوله باب ما يكره من النياحة على الميت) قال الزين بن المنير ما موصولة ومن لبيان الجنس فالتقدير الذي يكره من جنس البكاء هو النياحة والمراد بالكراهة كراهة التحريم لا تقدم من الوعيد عليه انتهى ويحتمل أن تكون ما معدية ومن تبعية والتقدير كراهية بعض النياحة أشار إلى ذلك ابن المرباط وغيره وقيل ابن قدامة عن أحمد رواية أن بعض النياحة لا تحرم وفيه نظر وكأنه أخذ من كونه ﷺ لم ينعمة جابر لما نحت عليه ندل على أن النياحة إنما تحرم إذا انضاف إليها فعل من ضرب خد أو شق جيب وفيه نظر لانه ﷺ إنما نهى عن النياحة بعد هذه القصة لأنها كانت بأحد وقد قال في أحد لكن حمزة لا يواكي له ثم نهى عن ذلك وتوعد عليه وذلك بين فإي أخرجه أحد وابن ماجه وصححه الحاكم من طريق أسامة بن زيد عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ مر بنساء بني عبد الأشيل يكن هلكهن يوم أحد فقال لكن حمزة لا يواكي له فجاء نساء الانصار يكن حمزة فاستيقظ رسول الله ﷺ فقال ويحهن ما اتقلبن بعد مروهن فليقلن ولا يكن على هالك بعد اليوم وله شاهد أخرجه عبد الرزاق من طريق عكرمة مرسلًا ورجاله ثقات (قوله وقال عمر دعن يبكين على أبي سليمان الخ) هذا الأثر وصله المصنف في التاريخ الأوسط من طريق الأعمش عن شقيق قال لما مات خالد بن الوليد اجتمع نسوة بني المغيرة أي ابن عبد الله بن عمرو ابن عزم وممن بنات عمر خالد بن الوليد بن المغيرة يكن عليه فقيل لعمر أرسل اليهن فانهن فذكره وأخرجه ابن سعد عن وكيع وغير واحد عن الأعمش (قوله ما لم يكن قعًا أو لقلقة) يقاين الأولى ساكنة وقد فسر المصنف بان النقع التراب أي وضعه على الرأس واللقلة الصوت أي المرتفع وهذا قول الفراء قلما تفسر اللقلقة فتشقق عليه كما قال أبو عبيد في غرب الحديث وأما النقع فروى سعيد بن منصور عن هشيم عن مغيرة عن إبراهيم قال النقع الشق أي شق الجيوب وكذا قال وكيع فيما رواه ابن سعد عنه وقال الكيساني هو صنعة الطعام للمأثم كأنه ظنه من النقيعة وهي طعام المأثم والمشهور أن النقيعة طعام القادم من السفر كما سيأتي في آخر الجهاد وقد أنكره أبو عبيد عليه وقال الذي رايت عليه أكثر أهل العلم أنه رفع الصوت يعني بالبكاء وقال بعضهم هو وضع التراب على الرأس والنقع هو الغبار وقيل هو شق الجيوب وهو قول شمر وقيل هو صوت لطم الخدود حكاه الأزهري وقال الاسماعيلي معترضًا على البخاري النقع لمعنى هو الغبار ولكن ليس هذا موضعه وإنما هو هنا الصوت العالي واللقلة تريد بصوت التواحة انتهى ولا مانع من حمله على المنين بعد أن فسر المراد بكونه وضع التراب على الرأس لأن ذلك من صنيع أهل المصائب بل قال ابن الأثير المرجح أنه وضع التراب على الرأس وأما من فسر بالصوت فيلزم موافقته للقلقة فحمل اللقلقة على معنيين أولي من حملها على معنى واحد واجيب بأن بينهما مغايرة من وجه كما تقدم فلا مانع من إرادة ذلك تنبيهه كانت وفاة خالد بن الوليد بالشام سنة إحدى وعشرين (قوله حدثنا سعيد بن عبيد) هو

عَنْ عَلِيٍّ بْنِ رَيْمَةَ عَنِ الْمُنِيرَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ إِنَّ كَذِبًا عَلَى لَيْسَ كَكَذِبٍ
 عَلَى أَحَدٍ مِّنْ كَذِبٍ عَلَى مُتَعَدٍّ فَلْيَكْتُمُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ مَن يَنْسَحْ عَلَيْهِ
 يُدَبُّ بِمَا يَنْسَحْ عَلَيْهِ حَدَّثَنَا عَبْدَانُ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبِي عَنْ شُعْبَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ
 الْمُسَيَّبِ عَنْ بِنِ عُمَرَ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ أَلَيْتُ يُدَبُّ فِي قَبْرِهِ بِمَا يَنْسَحْ
 عَلَيْهِ * تَابَهُ عَبْدُ الْأَعْلَى حَدَّثَنَا بَرِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ حَدَّثَنَا سَعِيدُ حَدَّثَنَا قَتَادَةُ وَقَالَ آدَمُ عَنْ شُعْبَةَ
 أَلَيْتُ يُدَبُّ بِكَلَامِهِ عَابَهُ

الطائي (قوله عن علي بن ربيعة) هو الاسدي وليس له في البخاري غير هذا الحديث والاسناد كله كوفيون وصرح
 في رواية مسلم بسباع سعيد من علي ولفظه حدثنا والمغيرة هو ابن شعبة وقد أخرجه مسلم من وجه آخر عن سعيد بن عبيد
 وفيه علي بن ربيعة قال أليت المسجد والمغيرة أمير الكوفة قال سمعت فذكره ورواه أيضا من طريق وكيع عن سعيد بن
 عبيد ومحمد بن قيس الاسدي كلاهما عن علي بن ربيعة قال أول من ينسح عليه بالكوفة قرظ بن كعب وفي رواية الترمذي
 مات رجل من الانصار يقال له قرظ بن كعب فنيح عليه فجاء المغيرة فصعد المنبر فحمد الله وأثنى عليه وقال ما بال النوح
 في الاسلام انتهى وقرظ المذكور ففتح القاف والراء والظاء المشالة انصاري خزرجي كان احد من وجهه عمالي
 الكوفة ليفقه الناس وكان على يده فتح الري واستخلفه على علي (١) الكوفة وجزم ابن سعد وغيره بأنه مات في
 خلافة وهو قول مرجوح لما ثبت في صحيح مسلم ان وفاته حيث كان المغيرة بن شعبة أميراً على الكوفة وكانت امانة
 المغيرة على الكوفة من قبل معاوية من سنة احدى وأربعين الى أن مات وهو عليها سنة خمس (قوله ان كذبا على ليس
 ككذب على احد) أي غيري ومعناه أن الكذب على الغير قد أُلِف واستسهل خطبه وليس الكذب على بالغا بلغ
 ذلك في السهولة وان كان دونه في السهولة فهو أشد منه في الآثم وبهذا التقرير يندفع اعتراض من أوردان الذي تدخل
 عليه الكاف اعلى والله أعلم وكذلك لا يزعم من اثبات الوعيد المذكور على الكذب عليه أن يكون الكذب على غيره
 مما حائل يستدل على تحريم الكذب على غيره بدليل آخر والفرق بينهما ان الكذب عليه نوع فاعله يجعل النار له
 مسكنا بخلاف الكذب على غيره وقد تقدمت بقية مباحث الحديث في كتاب العلم ويأتي كثير منها في شرح حديث
 وثالث في أوائل مناقب قریش ان شاء الله تعالى (قوله من ينسح عليه يدب) ضبطه الاكثر بضم أوله وفتح النون
 وجزم المهملة على أن من شرطية ويجوز رفعه على تقدير فانه يدب وروى بكسر النون وسكون التحتانية وفتح المهملة
 وفي رواية الكشميني من ينسح على أن من موصولة وقد أخرجه الطبراني عن علي بن عبد العزيز عن أبي نعم بلفظ
 اذا ينسح على الميت عذب بالناحة عليه وهو يؤيد الرواية الثانية (قوله بما ينسح عليه) كذا الجميع بكسر النون وبعضهم
 ما ينسح بغير موحدة على أن ما ظرفية (قوله عن سعيد ابن المسيب) في رواية حدثنا سعيد (قوله تابعه عبد الاعلى) هو ابن
 حماد وسعيد هو ابن أبي عروة (قوله حدثنا قاتادة) يعني عن سعيد ابن المسيب الخ وقد وصله أبو يعلى في مسنده عن
 عبد الاعلى بن حماد كذلك (قوله وقال آدم عن شعبة) يعني باسناد حديث الباب لكن بغير لفظ المتن وهو قوله يدب
 بكاء الحى عليه نرد آدم بهذا اللفظ وقد رواه أحمد عن محمد بن جعفر وغندر ومحمد بن سعيد القطان وحجاج بن محمد
 كلهم عن شعبة كلاول وكذا أخرجه مسلم عن محمد بن بشر عن محمد بن جعفر وأخرجه أبو عوانة عن طريق أبي النضر وعبد
 الصمد بن عبد الوارث وأبو زيد الهروي وأبو أسود بن طاهر كلهم عن سعيد كذلك وفي الحديث تقدم من يحدث كلاما
 يقتضي تصديقه فيما يحدث به فان المغيرة قدم قبل تحدجه بحريم النوح أن الكذب على رسول الله ﷺ أشد من

(١) قوله واستخلفه على في نسخة أخرى واستخلفه عمر اه مصححه فليحذر

بابُ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُسَكِّرِ قَالَ سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ جَاءَ بِأَبِي يُوسُفَ أَحَدٌ قَدْ مَثَلَ بِهِ حَتَّى وَضَعَ بَيْنَ يَدَيْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ سَجَى نَوْبًا فَذَهَبَتْ أَرِيدَ أَنْ أَكْثِفَ عَنْهُ قَهَانِي قَوْمِي ثُمَّ ذَهَبَتْ أَكْثِفَ عَنْهُ قَهَانِي قَوْمِي فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرُفِعَ فَسَمِعَ صَوْتَ صَاحِبَةٍ فَقَالَ مَنْ هَذِهِ قَالُوا ابْنَةُ عَمْرٍو وَأَخْتُ عَمْرٍو قَالَ فَلِمَ تَبْكِي أَوَلَا تَبْكِي فَمَا زَالَتْ الْمَلَائِكَةُ تَنْظُرُهُ بِأَجْنَحَتِهَا حَتَّى رُفِعَ **بابُ لَيْسَ مِنَّا مَنْ شَقَّ الْجُيُوبَ **حَدَّثَنَا** أَبُو نُعَيْمٍ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ حَدَّثَنَا زَيْدُ الْأَيْمِيِّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لَيْسَ مِنَّا مَنْ**

الكذب على غيره وأشار إلى أن الوعيد على ذلك بمنعه أن يخبر عنه بما لم يقله (قوله باب) كذا في رواية الاصيلي وسقط من رواية أبي ذر وكريمة وعلى ثبوته فهو بمنزلة الفصل من الباب الذي قبله كما تقدم تقريره غير مرة وعلى التقديرين فلا بد له من تعلق بالذي قبله وقد تقدم توجيهه في أول الترجمة (قوله قد مثله) بضم الميم وتشديد المثلة يقال مثل بالقتيل اذا جدد أفعاله واذنه وذا كره أوشى من أجزائه والاسم المثلة بضم الميم وسكون اللثة (قوله سجي نوبا) بضم المهملة وتشديد الجيم الثقيلة أي غطي بشوب (قوله ابنة عمرو واخنت عمرو) هذا شك من سفيان والصواب بنت عمرو وهي فاطمة بنت عمرو وقد تقدم على الصواب من رواية شعبة عن ابن المنكسر في أوائل الجناز بلفظ ذهبت عني فاطمة ووقع في الاكليل للحاكم تسميتها هند بنت عمرو فعمل لها اسمين أو أحدهما اسمها والآخرة لقبها وراكنا جميعا حاضرين (قوله قال فلم تبكي أولاتك) هكذا في هذه الرواية بكسر اللام وفتح الميم على أنه استفهام عن غاية وأما قوله أولاتك فظاهر أنه شك من الراوي هل استفهم أو نهى لكن تقدم في أوائل الجناز من رواية شعبة تبكي أولاتك وتقدم شرحه على التخيير ومحصله أن هذا الجليل القدر الذي تظله الملائكة بأجنتها لا ينبغي أن يبكي عليه بل يفرح له بمصاريه (قوله باب ليس منا من شق الجيوب) قال الزين بن المنير افرد هذا القدر بترجمة لبشر بأن النبي الذي حاصله الثبري يقع بكل واحد من المذكورات لا بمجموعها (قلت) ويؤيده رواية اسلم بلفظ أوشق الجيوب أو دما إلى آخره (قوله حدثنا زيد) بزاي وموحدة مصغر (قوله الياي) بالتحانية والميم الخفيفة وفي رواية الكشميهني الياي زيادة همزة في أوله والاسناد كله كوفيون وسفيان وهو الثوري فيه أسناد آخر سجد كره عنه بابين (قوله ليس منا) أي من أهل سنتنا وطريقتنا وليس المراد به أخراجه عن الدين ولكن فائدة إبراده بهذا اللفظ المبالة في الردع عن الوقوع في مثل ذلك كما يقول الرجل لولده عندما تبتة لست منك ولست مني أي ما انت على طريقي وقال الزين بن المنير مالم يخصه التأويل الأول يستلزم أن يكون الخبر إنما ورد عن امرئ وجودي وهذا يبان كلام الشارع عن الحمل عليه والأولى أن يقال المراد أن الواقع في ذلك يكون قد تعرض لأن يهجر ويعرض عنه فلا يختلط بجماعة السنة تأديباله على استصحابه حالة الجاهلية التي قبها الاسلام فهذا أولى من الحمل على مالا يستفاد منه قد رزأه على الفعل الموجود وحكي عن سفيان أنه كان يكره الخوض في تأويله ويقول ينبغي أن يمسك عن ذلك ليكون أوقع في النفوس والبلغ في الزجر وقيل للنبي ليس على ديننا الكامل أي أنه خرج من فرع من فروع الدين وإن كان معه أصله حكاه ابن العربي ويظهر لي أن هذا النبي يفسره الثبري الآتي في حديث أبي موسى بعد باب حيث قال برئ منه النبي ﷺ وأصل البراءة الانفصال من الشيء وكأنه توعد به أن لا يدخله في شفاعته مثلا وقال المهلب قوله أنابري أي من فاعل ما ذكر وقت ذلك الفعل ولم يرد فيه عن الاسلام (قلت) بينهما واسطة تعرف بما تقدم أول الكلام وهذا يدل على تحريم ما ذكر من شق الجيوب وغيره وكان السبب في ذلك ما تضمنته ذلك من عدم الرضا بالقضاء فان وقع

لَعَلَّ الْخُدُودَ وَشَى الْجُيُوبَ . وَدَعَا بِدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ **بَابُ رِثَاءِ النَّبِيِّ ﷺ** سَعْدُ بْنُ خُوَالَةَ حَدَّثَنَا
عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زُرَّوْسَ أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمُودُنِي عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ مِنْ وَجَعٍ أَشَدَّ بِي فَقُلْتُ إِنِّي قَدْ بَلَغْتُ مِنْ الْوَجَعِ
وَأَنَا ذُو مَالٍ . وَلَا يَرْتَمِي إِلَّا ابْنَةُ أُمِّ تَصَدَّقُ بِنُكْتَى مَالِي قَالَ لَا قُلْتُ بِالشَّطْرِ فَقَالَ لَا تُنْمِ قَالَ الثَّلْثُ وَالثَّلْثُ
كَبِيرٌ أَوْ كَثِيرٌ إِنَّكَ لَبْتَ تَذَرُ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَا خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ . وَإِنَّكَ
لَنْ تَنْتَفِعَ نَفَقَةً تَبْتَغِي بِهَا وَجْهَ اللَّهِ إِلَّا أَجَرْتَ بِهَا حَتَّى مَا تَجْعَلَ فِي فِي أَمْرٍ إِنَّكَ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَخْلَفُ
بَعْدَ أَصْحَابِي قَالَ إِنَّكَ لَنْ تُخْلَفَ فَتَمَلَّ عَمَلًا صَالِحًا إِلَّا أَزْدَدْتُ بِهِ دَرَجَةً وَرِفْعَةً . ثُمَّ لَعَلَّكَ أَنْ تُخْلَفَ
حَتَّى يَنْتَفِعَ بِكَ أَقْوَامٌ . وَيُضَرَّ بِكَ آخَرُونَ . اللَّهُمَّ أَمْسُ لِأَصْحَابِي هِجْرَتِهِمْ وَلَا تُزِدْهُمْ عَلَى أَعْقَابِهِمْ
لَكِنِّي الْبَائِسُ سَعْدُ بْنُ خُوَالَةَ بِرَبِّي لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ مَاتَ بِمَكَّةَ **بَابُ مَا يُنْهَى مِنَ الْخَلْقِ**
عِنْدَ الْمَصِيبَةِ . وَقَالَ الْحَكَمُ

التصريح بالاستحلال مع العلم بالتحريم أو متسخط مثلاً بما وقع فلا مانع من حمل النبي على الإخراج من الدين (قوله
لعلم الخدود) خص الخد بذلك لكونه الغالب في ذلك والافضرب بقية الوجه داخل في ذلك (قوله وشى الجيوب)
جمع جيب بالميم والموحدة وهو ما يفتح من التوب ليدخل فيه الرأس والمراد بشقه أ كمال فتحه إلى آخره وهو من
علامات التسخط (ودعا بدعوى الجاهلية) في رواية مسلم بدعوى أهل الجاهلية أي من النياحة ونحوها وكذا الندبة
كقولهم واجبله وكذا الداء بالو والي والتبور كإسائي بعد ثلاثة أبواب * (قوله باب رثاء النبي ﷺ سعد بن خولة) سعد
بالتصب على المقعولة وخولة بفتح المعجمة وسكون الواو والرثاء بكسر الراء وبالتثنية بعد هاءة مدح الميت وذكر
عاشته وليس هو المراد من الحديث حيث قال الراوي برئي له رسول الله ﷺ ولهذا اعترض الاسماعيلي الترجمة فقال
ليس هذا من مراتي الموت وانما هو من التوجع يقال رثيته اذا مدحته بعد موته ورثيت له اذا تحزنت عليه ويمكن أن
يكون مراد البخاري هذا يعني أنه يقول ما وقع من النبي ﷺ فهو من التحزن والتوجع وهو مباح وليس معارضا لنهي
عن المراتي التي هي ذكر أو صاف الميت الباعثة على تيسير الحزن وتجدد اللوعة وهذا هو المراد بما أخرجه أحمد وابن
ماجه وصححه الحالكيم من حديث عبد الله بن أبي أوفى قال نهى رسول الله ﷺ عن المراتي وهو عند ابن أبي شيبه بلفظ
نهانا ان تراثي ولا شك ان الجامع بين الأمرين التوجع والتحزن ويؤخذ من هذا التقرير مناسبة ادخال هذه الترجمة
في تضاعيف التراجم المتعلقة بحال من يحضر الميت (قوله ان مات) بفتح الهذرة ولا يصح كسرهما لانها تكون شرطية
والشرط لما يستقبل وهو قد كان مات والمعنى ان سعد بن خولة وهو من المهاجرين من مكة إلى المدينة وكانوا يكرهون
الاقامة في الارض التي هاجر وامنوا وتركوها مع حبه فيها لله تعالى فمن ثم خشى سعد بن أبي وقاص ان يموت بها وتوجع
رسول الله ﷺ لسعد بن خولة لكونه مات بها واقاد أبوداود الطيالسي في روايته لهذا الحديث عن ابراهيم بن
سعد عن الزهري ان القائل برئي له إلى آخره هو الزهري ويؤيده ان هاشم بن هاشم وسعد بن ابراهيم روي هذا
الحديث عن عامر بن سعد فليذكر ذلك فيه وكذا في رواية عائشة بنت سعد عن أبيها كإسائي في كتاب الوصايا
مع بقية الكلام عليه وذكر الاختلاف في تسمية البنت المذكورة ان شاء الله تعالى * (قوله باب ما ينهى من
الخلق عند المصيبة) تهتم الكلام على هذا التركيب في باب ما يكره من النياحة على الميت وعلى الحكمة في اختصاره على
الخلق دون ما ذكر معه في الباب الذي قبله وقوله عند المصيبة قصر الحكم على تلك الحالة وهو واضح (قوله وقال الحكم

بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَزْمَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جَابِرٍ أَنَّ الْقَلْبَمِ ابْنَ تُخَيْمَةَ حَدَّثَهُ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو
 بَرْدَةَ بْنُ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ وَجَّعَ أَبُو مُوسَى وَجَعًا فَفُشِيَ عَلَيْهِ وَرَأْسُهُ فِي حَجَرٍ امْرَأَةٍ مِنْ
 أَهْلِهَا فَلَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَرُدَّ عَلَيْهَا شَيْئًا . فَلَمَّا أَفْلَحَ قَالَ أَنَا بَرِيءٌ مِنْ بَرِيٍّ مِنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنَّ
 رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَرِيٌّ مِنَ الصَّالِقَةِ وَالْحَالِقَةِ وَالشَّاقَةِ **بَابُ** لَيْسَ مِنَّا مَنْ ضَرَبَ الْخُدُودَ **حَدَّثَنَا**
 مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرَّةٍ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَبْدِ
 اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ لَيْسَ مِنَّا مَنْ ضَرَبَ الْخُدُودَ . وَشَقَّ الْجُيُوبَ . وَدَعَا يَدْعَوَى
 الْجَاهِلِيَّةِ **بَابُ** مَا يُنْفَى مِنَ الْوَيْلِ وَدَعَوَى الْجَاهِلِيَّةِ عِنْدَ الْمُصِيبَةِ **حَدَّثَنَا** عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ
 حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرَّةٍ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ
 ﷺ لَيْسَ مِنَّا مَنْ ضَرَبَ الْخُدُودَ وَشَقَّ الْجُيُوبَ . وَدَعَا يَدْعَوَى الْجَاهِلِيَّةِ **بَابُ** مَنْ جَلَسَ عِنْدَ
 الْمُصِيبَةِ يَعْرِفُ فِيهِ الْحُزْنَ **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى

بن موسى (هو القنطري بقاف مفتوحة ونون ساكنة ووقع في رواية أبي الوقت حدثنا الحكم وهو يوم فان الذين
 جمعوا رجال البخاري في صحيحه أطبقوا على ترك ذكره في شيوخه فدل على ان الصواب رواية الجماعة بصيغة التعليق
 وقد وصله مسلم في صحيحه فقال حدثنا الحكم بن موسى وكذا ابن جبان فقال اخبرنا أبو يعلى حدثنا الحكم (قوله
 عن عبد الرحمن بن جابر) هو ابن يزيد بن جابر نسب الى جده في هذه الرواية وصرح به في رواية مسلم وخيمرة
 بمعجمة وراء مصفر (قوله وجع) بكسر الجيم (قوله في حجر امرأة من أهل) زاد مسلم فصاحت وله من وجه
 آخر من طريق أبي صخره عن أبي بردة وغيره قالوا اغمي على أبي موسى فاقبلت امرأته ام عبدالله تصيح برنة الحديث
 وللنسائي من طريق يزيد بن اوس عن ام عبدالله امرأة أبي موسى عن أبي موسى فذكر الحديث دون القصة ولاي
 نعم في المستخرج على مسلم من طريق ربي قال اغمي على أبي موسى فصاحت امرأته بنت أبي دومة فحصلنا على
 انها ام عبدالله بنت أبي دومة وأفاد عمر بن شبة في تاريخ البصرة ان اسمها صفية بنت دمون وانها والدة أبي بردة
 بن أبي موسى وان ذلك وقع حيث كان أبو موسى اميرا على البصرة من قبل عمر بن الخطاب رضى الله عنه (قوله اني
 برىء) في رواية الكشميني انابرى . وكذا مسلم (قوله الصالقة) بالصاد المهملة والقاف أى التى ترفع صوتها
 بالبكاء ويقال فيه بالسین المهملة بدل الصاد ومنه قوله تعالى سلقوكم بالنسة حداد وعن ابن الاعرابي الصلق ضرب
 الوجه حكاة صاحب المحكم والاول أشهر والحالقة التى تخلق رأسها عند المصيبة والشاقة التى تشق نوبها ولفظ أبي صخره
 عند مسلم انابرى . ممن خلق وخلق أى خلق شره وخلق صوته أى يرفعه وخلق نوبه وقد تقدم الكلام على
 المراد بهذه البراة قبل باب * (قوله باب ليس منا من ضرب الخدود) وتقدم الكلام عليه قبل بابين وعبد الرحمن
 المذكور في هذا الاسناد هو ابن مهدى * (قوله باب ما ينهى من الويل ودعوى الجاهلية عند المصيبة) تقدم توجيه
 هذا التركيب وهذه الترجمة لمحدثها سقطت للكشميني وثبتت للباقيين ثم أورد المصنف حديث ابن مسعود من
 وجه آخر وليس فيه ذكر الويل المترجمه وكأنه أشار بذلك الى ما ورد في بعض طرقه ففى حديث أبي امامة عند ابن
 ماجه وصححه ابن جبان ان رسول الله ﷺ لعن الخامشة وجها والشاقة جيها والداعية بالويل والثبور والظاهر ان
 ذكر دعوى الجاهلية بعد ذكر الويل من العام بعد الخاص * (قوله باب من جلس عند المصيبة يعرف فيه الحزن)
 يعرف مني للمجهول ومن موصولة والضمير لها ويحتمل أن يكون لمصدر جلس أى جلوسا يعرف ولم يفتح المصنف

حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ قَالَ سَمِعْتُ يَحْيَى قَالَ أَخْبَرَنِي عُمَرُ قَالَ سَمِعْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ لَمَّا جَاءَ النَّبِيُّ ﷺ قَتَلَ بَنَ حَارِثَةَ وَجَعَفَرٍ وَابْنَ رَوَاحَةَ جَلَسَ يُعَرِّفُ فِيهِ الْحَزْنَ وَأَنَا أَنْظُرُ مِنْ صَاحِبِ الْبَابِ شَقَّ الْبَابَ فَأَتَاهُ رَجُلٌ فَقَالَ إِنَّ نِسَاءَ جَعَفَرٍ وَدُكْرَ بُكَاهُنَّ فَأَمَرَهُ أَنْ يَنْهَاهُنَّ فَذَهَبَ ثُمَّ أَتَاهُ الثَّانِيَةُ لَمْ يُطْعَمُهُ . فَقَالَ أَنَّهُنَّ فَأَتَاهُ الثَّالِثَةُ قَالَ وَاللَّهِ غَلَبْنَا يَارَسُولَ اللَّهِ فَرَعَمَتْ أَنَّهُ قَالَ فَاحْثٌ فِي أَفْوَاهِهِنَّ التُّرَابَ .

بحكم هذه المسئلة والالتى بعدها حيث ترجم من لم يظهر حزنه عند المصيبة لان كلامهما قابل للترجيح اما الاول فلكونه من فضل النبي ﷺ والثاني من تقريره وما يائسره بالفضل ارجح غالبا وأما الثاني فلانه فعل المبح في الصبر وازجر للنفس فيرجح ويحمل فعله ﷺ المذكور على بيان الجواز ويكون فعله في حقه في تلك الحالة أولى وقال الزين بن المنير مالم يخصه موقع هذه الترجمة من الفقه ان الاعتدال في الاحوال هو المسلك الاقوم فمن أصيب بمصيبة عظيمة لا يفرط في الحزن حتى يقع في المحذور من اللطم والشق والنوح وغيرها ولا يفرط في التجبد حتى يفضي الى القسوة والاستخفاف بقدر المصاب فيقتدى به ﷺ في تلك الحالة بأن يجلس المصاب جلسة خفيفة بوقار وسكينة تظهر عليه عذائل الحزن ويؤذن بان المصيبة عظيمة (قوله حدثنا عبدالوهاب) هو ابن عبد المجيد الثقفي ويحيى هو ابن سعيد الانصاري (قوله لما جاء النبي ﷺ) هو بالنصب على المفعولية والفاعل قوله قتل ابن حارثة وهو زيد وأبوه بالهملة والمثناة وجعفر هو ابن أبي طاب وابن رواحة هو عبدالله وكان قتلهم في غزوة موة كما تقدم ذكره في رابع باب من كتاب الجنائز ووقع تسمية الثلاثة في رواية النسائي من طريق معاوية بن صالح عن يحيى بن مسعود وساق مسلم اسناده دون المتن (قوله جلس) زاد أبو داود من طريق سليمان بن كثير عن يحيى في المسجد (قوله يعرف فيه الحزن) قال الطبري كأنه كظم الحزن كظما فظهر منه مالا بد للجيلة البشرية منه (صا ثر الباب) بالهملة والتحتانية وقع تفسيره في نفس الحديث شق الباب وهو يفتح الشين للمعجمة أي الموضع الذي ينظر منه ولم يرد بكسر المعجمة أي الناحية اذ ليست مرادة هنا قاله ابن التين وهذا الضمير الظاهر انه من قول عائشة ويحتمل ان يكون ممن بعدها قال المازري كذا وقع في الصحيحين هنا صائر والصواب صيراي بكسر أوله وسكون التحتانية وهو الشق قال أبو عبيد في غريب الحديث في الكلام على حديث من نظر من صير الباب ففتقت عينه فهي هدر الصير الشق ولم نسمعه الا في هذا الحديث وقال ابن الجوزي صائر وصير بمعنى واحد وفي كلام الخطابي نحوه (قوله قاتل رجل) لم أقف على اسمه وكانه ايهام عمدا لما وقع في حقهم من غض عائشة منه (قوله ان نساء جعفر) أي امرأته وهي اسماء بنت عميس الخنعمية ومن حضر عندها من أقاربها وأقارب جعفر ومن في معناها ولم يذكر أهل العلم بالاخبار لجعفر امرأة غير اسماء (قوله وذكر بكاهن) كذا في الصحيحين قال الطبري هو حال عن المستر في قوله فقال وحذف خبران من القول المحكي لدلالة الحال عليه والمعني قال الرجل ان نساء جعفر فعلن كذا مما لا ينبغي من البكاء المشتمل مثلا على النوح انتهى وقد وقع عند أبي عوانة من طريق سليمان بن بلال عن يحيى قد كثرت بكاهن فان لم يكن تصحيحا فلا حذف ولا تقدير ويؤيده ما عند ابن حبان من طريق عبدالله بن عمرو عن يحيى بلفظ قد كثرت بكاهن (قوله ذهب) أي فنهان فلم يطعنه (قوله ثم اتاه الثانية لم يطعنه) أي أنى التي ﷺ المرثانية فقال انه لم يطعنه ووقع في رواية أبي عوانة المذكورة فذكر انهن لم يطعنه (قوله قال والله غلبنا) في رواية الكشميهني لقد غلبنا (قوله فرعمت) أي عائشة وهو مقول عمره والزم قد يطلق على القول المحقق وهو المراد هنا (قوله انه قال) في الرواية الآتية بعد أربعة أبواب ان النبي ﷺ قال (قوله فاحت) بضم المثناة وبكسر ها يقال حثي يحثو ويحى (قوله التراب) في الرواية الآتية من التراب قال القرطبي هذا يدل على انهن رعن أصواتهن بالبكاء فلما لم يتهنن امره أن يسد أفواههن بذلك وخص الأفواه بذلك لانها محل النوح بخلاف الاعين مثلا انتهى ويحتمل أن يكون كناية عن المبالغة في الزجر او المعني أعلمهن انهن خائبات من الاجر

قُلْتُ أَرَعَمَ اللَّهُ أَهْلَكَ لَمْ تَفْعَلْ مَا أَمَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلَمْ تَتْرَكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْغَنَاءِ حَدَّثَنَا
عَدْرُو بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ حَدَّثَنَا عَامِرُ الْأَحْوَلُ عَنْ أَنَسِ بْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَتَلَ رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ شَهْرًا حِينَ قُتِلَ النَّبِيُّ ﷺ فَمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَزَنًا قَطُّ أَشَدَّ مِنْهُ بَابٌ مَنْ لَمْ
يُظْهِرْ حَزَنَهُ عِنْدَ الْمَصِيبَةِ . وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ الْقُرْطُبِيُّ الْجَزَعُ الْقَوْلُ السَّيُّ وَالظَّنُّ السَّيُّ .

المرتب على الصبر لما أظهر من الجزع كما قال الخائب لم يحصل في يده الاتراب لكن يبعد هذا الاحتمال قول
عائشة الآتي وقيل لم يرد بالامر حقيقة قال عياض هو بمعنى التعجز اي انهن لا يسكنن الابدانواهن ولا يسدها
الان تملأ بالتراب فان امكنك فافعل وقال القرطبي يحتمل انهن لم يطنن التامى لكونه لم يصرح لهن بأن النبي ﷺ
نهان فحمل ذلك على أنه مرشد للمصلحة من قبل نفسه أو علمن ذلك لكن غلب عليهن شدة الحزن لحرارة
المصيبة ثم الظاهر أنه كان في بكائهن زيادة على القدر المباح فيكون النهي للتحريم بدليل أنه كرره وبالغ فيه وأمر بقوتهن
ان لم يسكنن ويحتمل أن يكون بكاء مجردا والنهي للتعزيب ولو كان للتحريم لارسل غير الرجل المذكور ليعين لانه لم يقر
على باطله ويعد تمداد الصحابات بعد تكرار النهي على فعل الامر المحرم وفائدة نهيهن على الامر المباح خشية ان
يسترسلن فيه فيضيبن بهن الى الامر المحرم لضعف صبرهن فيستغادمنه جواز النبي عن المباح عند خشية انضائه الي
ما يحرم (قوله ففك) هو مقول عائشة (قوله أَرَعَمَ اللَّهُ أَهْلَكَ) بالراء والمجعة أي المصيبة بالراء ففتح الراء والمجعة
وهو التراب اهانة واذلالا ودعت عليه من جنس ما أمر أن يفعله بالنسوة لهما من قرائن الخال أنه أخرج النبي ﷺ
بكثرة تردده اليه في ذلك (قوله لم تفعل) قال السكراني أي لم تبلغ النهي ونهته وان كان قد نهى ولم يطنه لان نهيه لم
يترتب عليه الامتناع فكانه لم يفعل ويحتمل أن تكون ارادته لم تفعل أي الحث بالتراب (قلت) لفظ لم يعبر بها عن الماضي
وقوله ذلك وقع قبل أن توجه فمن أين علمت أنه لم يفعل فالظاهر أنها قامت عندها قرينة بأنه لا يفعل فعبرت عنه بلفظ
الماضي مبالغة في نفي ذلك عنه وهو مشعر بأن الرجل المذكور كان من الزام النسوة المذكورات وقد وقع في الرواية
الآتية بعد أن بعت أبواب فوائدها أنت فاعل ذلك وكذا مسلم وغيره فظهر أنهن من تصرف الرواة (قوله من الغناء) يفتح
المهملة والنون والنداء المشقة والتعب وفي رواية لمسلم من التي بكمر المهمة وتشديد التختانية ووقع في رواية العذري
التي يفتح المجعة بلفظ ضد الرشد قال عياض ولا وجه له هنا وتعقب بأنه له وجه ولكن الاول التي لوافقته لغير الغناء
التي هي رواية الاكثر قال النووي مرادها ان الرجل قاصر عن القيام بما أمر به من الانكار والتأديب ومع ذلك لم
يفصح بعجزه عن ذلك ليرسل غيره فيسترعج من التعب وفي هذا الحديث من القوائد أيضا جواز الجلوس للعرء بسكينة
وقوار وجواز نظر النساء المحتجبات الى الرجال الاجانب وتأديب من نهى عملا لا يفتي له فعله اذ لم ينته وجواز التفتي
لنا كيد الخبر في تنبيهه في هذا الحديث لم يرو عنه عمرة الابحجي بن سعيد وقدرناه عن عائشة أيضا القاسم بن محمد أخرجه
ابن اسحق في المغازي قال حدثني عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه فذكر نحوه وفيه من الزيادة في أوله قالت عائشة (١)
وقد نها ناخير الناس عن التكف (قوله حدثنا عمرو بن علي) هو القفلاس والكلام على المتن تقدم في آخر أبواب الور
وشاهد الترجمة منه قوله ما حزن حزنا قط أشد منه فان ذلك يشمل حالة جلوسه وغيرها * (قوله باب من لم يظهر حزنه
عند المصيبة) تقدم الكلام على ذلك في الترجمة التي قبلها ويظهر بضم أوله من الرأى وحزنه منصوب على المفعولية
(قوله) وقال محمد بن كعب (يعني القرطبي بضم القاف وفتح الراء بعدها ظاء مثالة (قوله السي) يفتح المهملة وتشديد
التختانية بعدها أخرى موزنة والمراد به ما يبعث الحزن غالبا والظن السيء اليأس من توفيق الله المصاب في العاجل
ما هو أوقع له من الفائت أو الاستبعاد لحصول ما وعده من الثواب على الصبر وقد روي ابن أبي حاتم في تفسيره اسورة سأل

(١) قوله قالت عائشة وقد نها ناالي أخره في نسخة أخرى وقد عا ما ضر الناس التكف اه مصححه

وَقَالَ يَقُوبُ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّمَا أَشْكُوا بَنِي وَحْزِي إِلَى اللَّهِ حَدَّثَنَا يَشْرُ بْنُ الْحَكَمِ حَدَّثَنَا
سَفِيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ أَخْبَرَنَا إِسْحَقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ
اشْتَكَيْ ابْنُ لَآئِي طَلْحَةَ قَالَ فَبَاتَ وَأَبُو طَلْحَةَ خَارِجٌ فَلَمَّا رَأَتْ امْرَأَتُهُ أَنَّهُ قَدْ مَاتَ هَيَّأَتْ شَيْئًا
وَحْتَهُ فِي جَانِبِ الْبَيْتِ فَلَمَّا جَاءَ أَبُو طَلْحَةَ قَالَ كَيْفَ الْفَلَامُ قَالَتْ قَدْ هَدَّأَتْ نَفْسُهُ وَأَرْجُو أَنْ يَكُونَ
قَدْ اسْتَرَاحَ وَظَنَّ أَبُو طَلْحَةَ أَنَّهَا صَادِقَةٌ قَالَ فَبَاتَ فَلَمَّا أَصْبَحَ

من طريق أيوب بن موسى عن القاسم بن عبد كقول عبد بن كعب هذا (قوله وقال يعقوب عليه السلام انما أشكوا بني
وحزني الي الله) قال الزين بن المنبر مناسبة هذه الآية للترجمة أن قول يعقوب لما تضمن أن لا يشكو بتصرع ولا تعريض
الله وافق مقصود الترجمة وكان خطابه بذلك لينه بمدقوله يأسني على يوسف واليت يفتح الموحدة بعدها مثله
قوله شدة الحزن (قوله حدثنا بشر بن الحكم) هو النيسابوري قال أبو نعيم في المستخرج يقال ان هذا الحديث مما
نُقل به البخاري عن بشر بن الحكم انتهى يعني من هذا الوجه من حديث سفيان بن عيينة ولم يخرج به أبو نعيم ولا
الاسماعيلي من طريق اسحق الامني جهة البخاري وقد أخرجه الاسماعيلي من طريق عبد الله بن عبد الله بن أبي طلحة
وهو اخو اسحق المذكور عن أنس وأخرجه البخاري ومسلم من طريق أنس بن سيرين وعبد بن سعد من طريق
حميد الطويل كلاهما عن أنس وأخرجه مسلم وابن سعد أيضا وابن حبان والطحاوي من طريق عن ثابت عن أنس أيضا
وفي رواية بعضهم ما ليس في رواية بعض وسأذكر ما في كل من فائدة زائدة ان شاء الله تعالى (قوله اشتكى ابن لاي
طلحة) أي مرض وليس المراد انه صدرت منه شكوى لكن لما كان الاصل أن المريض يحصل منه ذلك استعمل في
كل مرض لكل مرض والابن المذكور هو أبو عمير الذي كان النبي ﷺ يمازحه ويقول له يا أبا عمير ما فعل النفي كما
سيأتي في كتاب الأدب بين ذلك ابن حبان في روايته من طريق عمارة بن ذاذان عن ثابت وزاد من طريق جعفر بن
سليمان عن ثابت في أوله قصة تزويج أم سلمة بأبي طلحة بشرط أن يسلم وقال فيه فحملت فولدت غلاما صبيحا فكان
أبو طلحة يحبه حاشد يدا فاش حتى تحرك ففرض فحزن أبو طلحة عليه حزنا شديدا حتى تضعف وأبو طلحة يغدو
ويروح على رسول الله ﷺ فراح روحه فمات الصبي فأفادت هذه الرواية تسمية امرأة أبي طلحة ومعنى قوله وأبو
طلحة جارج أي خارج البيت عند النبي ﷺ في أواخر النهار وفي رواية الاسماعيلي كان لاي طلحة ولد فتوفى
فأرسلت أم سلمة أنسا يدعو أبا طلحة وامرته أن لا يخبره بوفاته وانه وكان أبو طلحة صامعا (قوله هيات شيئا) قال
الكرماني أي أعدت طعاما لاي طلحة واصلحته وقيل هيات حالها وترينت (قلت) بل الصواب أن المراد أنها هيات
أمر الصبي أن يغسله وكفنته كما ورد في بعض طرقه صريحا ففي رواية أبي داود الطحاوي عن مشايخه عن ثابت فيمات
الصبي وفي رواية حميد عند ابن سعد فتوفى الغلام فمات أم سلمة أمره وفي رواية عمارة بن ذاذان عن ثابت فمات الصبي
فقامت أم سلمة فغسلته وكفنته وحنطته وسجت عليه نوبا (قوله وحته في جانب البيت) أي جعلته في البيت وفي رواية
جعفر عن ثابت فجعلته في غدرها (قوله هيات) بالهمز أي سكنت ونفسه يسكون الفاء كذا لاكثر والمعنى ان النفس كانت
قلقة منزعجة بعرض المرض فسكنت بالموت وظن أبو طلحة ان مرادها انها سكنت بالنوم لوجود العافية وفي رواية ابن ذر
هداهه ففتح الفاء أي سكن لان المريض يكون نفسه عاليا فاذا زال مرضه سكن وكذا اذا مات ووقع في رواية أنس
بن سيرين هو اسكن ما كان ونحوه وفي رواية جعفر عن ثابت وفي رواية معمر عن ثابت امسي هادا وفي رواية حميد بن خنيس
ما كان معانها مقاربة (قوله وارحوا ان يكون قد استراح) لم تجزم بذلك على سبيل الادب ويحتمل انها لم تكن علمت
ان الطفل لا عذاب عليه فقرضت الامر الي الله تعالى مع وجود رجائها بانه استراح من تكبد الدنيا (قوله وظن أبو طلحة
انها حادثة) أي بالنسبة الي ما فهمه من كلامها والافهى صادقة بالنسبة الي ما ارادت (قوله فبات) أي معها (فلما أصبح

اغْتَسَلَ فَلَمَّا ارَادَ أَنْ يَخْرُجَ أَعْلَمَتْهُ أَنَّهُ قَدْ مَاتَ فَصَلَّى مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ أَخْبَرَ النَّبِيَّ ﷺ بِمَا كَانَ مِنْهَا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَوْلَا أَنِّي بَارَكْتُ لَكُمْ فِي لَيْلَتِكُمَا قَالَ سَفِيَانُ فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَرَأَيْتُ كَمَا تَسْمَعُ أَوْلَادَهُمْ قَدْ قَرَأُوا الْقُرْآنَ بَابَ الصَّبْرِ عِنْدَ الصَّدَمَةِ الْأُولَى وَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نَعَمْ

انفصل) فيه كناية عن الجماع لان الفسل انما يكون في الغالب منه وقد وقع التصريح بذلك في غير هذه الرواية ففي رواية انس بن سيرين فمرت اليه العشاء فتعشى ثم اصاب منها وفي رواية عبد الله ثم تعرضت له فاصاب منها وفي رواية حماد عن ثابت ثم تطيبت زاد جعفر عن ثابت فتعرضت له حتى وقع بها وفي رواية سليمان عن ثابت ثم صنعت له احسن ما كانت تصنع قبل ذلك فوقع بها (قوله فلما اراد ان يخرج اعلمته انه قد مات) زاد سليمان بن المغيرة عن ثابت عند مسلم فقالت يا ابا طلحة ارايت لو ان قوما اعاروا اهل بيت عارية فطلبوا عاريهم اهلهم ان يعيهم قال لا قالت فاحسب انك فغضب وقال تركتني حتى تلطخت ثم اخبرني بابي وفي رواية عبد الله فقالت يا ابا طلحة ارايت قوما اعاروا متاعهم بداهم فيه فاخذوه فكأنهم وجدوا في انفسهم زاد في روايته عن ثابت فابوا ان يردوها فقال ابو طلحة ليس لهم ذلك ان العارية مؤداة الى اهلها ثم اتفقا فقالت ان الله اعارنا فلاننا اخذه منازاد حماد فاسترجع (قوله لعن الله ان يارك لكافي للثبكا) في رواية الاصيلي لهما في ليلتهما وقع في رواية انس بن سيرين اللهم بارك لهما ولا تعارض بينهما فيجمع بانه دعاء بذلك ورجا اجابة دعائه ولم يختلف الرواة عن ثابت وكذا عن حميد في انه قال بارك الله لكافي ليلكما وعرف من رواية انس بن سيرين ان المراد الدعاء وان كان لفظه لفظ الحشر وفي رواية انس بن سيرين من الزيادة فولدت غلاما وفي رواية عبد الله بن عبد الله فجاءت بعد الله بن ابي طلحة وسياق الكلام على قصة تحنيكه وغير ذلك حيث ذكره المصنف في العقيقة (قوله قال سفيان) هو ابن عيينة بالاسناد المذكور (قوله فقال رجل من الانصار الي اخره) هو عباية بن رفاعة لما اخرجهم سعيد بن منصور ومسدود وابن سعد واليه في الدلائل كلهم من طريق سعيد ابن مسروق عن عباية بن رفاعة قال كانت ام انس تحت ابي طلحة فذكر القصة شبيهة بسياق ثابت عن انس وقال في اخره فولدت له غلاما قال عباية فلقد رأت لذلك الغلام سبع بنين كلهم قد ختم القرآن واقدت هذه الرواية ان في رواية سفيان يجوز اني قوله لها لما نال ظاهره انه من ولدها وبغير واسطة وانما المراد من اولاد ولدها المدعولة بالبركة وهو عبد الله بن ابي طلحة ووقع في رواية سفيان تسعة وفي هذه سبعة فلعل في احدها تصحيفا والمراد بالسبعة من ختم القرآن كلهم بالتسعة من قرأ معظمهم وله من الولد فيما ذكر ابن سعد وغيره من اهل العلم بالانساب اسحق واسماعيل وعبد الله و يعقوب وعمر والقاسم وعمارة وابراهيم وعمر بن زيد ومجد وأربع من البنات وفي قصة ام سليم هذه من القوائد ايضا جواز الاخذ بالشدة وترك الرخصة مع القدرة عليها وللتسلي عن المصائب وترتين المرأة لزوجها وتعرضها لطلب الجماع منه واجتهادها في عمل مصالحه ومشروعية المعارض الموهمة اذا دعت الضرورة اليها وشرط جوازها ان لا يتطل حقال مسلم وكان الحامل لام سليم على ذلك المبالة في الصبر والتسليم لامر الله تعالى ورجاء اخلافه عليها ما فات منها اذ لو علمت باطلحة بالامر في اول الحال تنكده عليه وقته ولم تبلغ الغرض الذي ارادته فلما علم الله سبحانه انها بلغها منهاها وأصلح لها ذريتها وفيه اجابة دعوة النبي ﷺ وان من ترك شيئا عرضه الله خيرا منه ويان حال ام سليم من الجهد وجودة الرأي وقوة العزم وسياق في الجهاد والمغازي انها كانت تشهد القتال وتقوم بخدمة المجاهدين الى غير ذلك مما اقررت به عن معظم النسوة وسياق في شرح حديث ابي عمير ما فعل النخعي مستوفي في واخر كتاب الادب وفيه بيان ما كان سمي به غير الكنية التي اشتهر بها * (قوله باب الصبر عند الصدمة الاولى) أي هو المطلوب للبشر عليه بالصلاة والرحمة ومن هنا تظهر مناسبة ايراد أثر عمر في هذا الباب وقد تقدم الكلام على المتن المرفوع مستوفي في زيارة القبور (قوله وقان عمر)

الْعِدْلَانِ وَنَحْمُ الْعِلَاوَةَ الَّذِينَ إِذَا صَاحَتْهُمْ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ وَلِئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ إِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ ثَابِتٍ قَالَ سَمِعْتُ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ الصَّبْرُ عِنْدَ الصَّدَةِ الْأُولَى بَابٌ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ إِنَّا لَكُمْ لَحَزُونُونَ وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ النَّبِيِّ ﷺ نَدَمَ الْعَيْنُ وَيَحْزَنُ الْقَلْبُ **حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَسَّانَ****

أَيُّ ابْنِ الْخَطَّابِ (قوله العِدْلَانِ) بكسر الميم أي المتلان وقوله العِلَاوَةُ بكسر هاء على ما يعلق على البعير بعد تمام الحمل وهذا الأثر وصله إلينا في المستدرک من طريق جرير عن منصور عن مجاهد عن سعيد بن المسيب عن عمر بن الخطاب المصنف وزاد أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة ثم العِدْلَانِ وأولئك هم المتهدون ثم العِلَاوَةُ وهكذا أخرجه البيهقي عن إلينا كم وأخرجه عبد بن جريد في تفسيره من وجه آخر عن منصور عن طريق نعيم بن أبي هند عن عمر بن الخطاب وعنه هذا مراد عمر بالعدلين وبالعِلَاوَةُ وإن العدلين الصلاة والرحمة والعِلَاوَةُ الاهتداء ويؤيده وقوعهما بعد على المشرة بالقوية المشرة بالحمل قاله الزين بن المنبر وقدرى نحو قول عمر مر فوجاً أخرجه الطبراني في الكبير من حديث ابن عباس قال قال رسول الله ﷺ أعطيت أمتي شيئاً لم يعطه أحد من الأمم عند المصيبة إن الله وإن الله راجعون إلى قوله المتهدون قال فالخير المأمون إذ سلم لأمر الله واسترجع كتب له ثلاث خصال من الخير الصلاة من الله والرحمة وتحقيق سبل الهدى فاقى هذا عن التكلف في ذلك كقول المذهب العدلان إن الله وإن الله راجعون والعِلَاوَةُ الثواب عليهما وعن قول الكرماني الظاهر أن المراد بالعدلين القول وجزاؤه أي قول السكلمتين ونوعا الثواب لانهما متلازمان (قوله وقوله تعالى واستعينوا بالصبر والصلاة الآية) هو بالجر عطفاً على أول الترجمة والتقدير وباب قوله تعالى أي تفسيره أو نحوه ذلك وقوله وإنما قيل أفرد الصلاة لأن المراد بالصبر الصوم وهو من التروك أو الصبر عن الميت ترك الجذع والصلاة أفصل وأقوال فذلك تقتل على غير الخاشعين ومن أسرارها أنها تعين على الصبر لما فيها من الذكر والدعاء والخصوع وكلها تضاد حب الرياسة وعدم الاتقياء للأوامر والنواهي وكان المصنف أراد بإيراد هذه الآية ما جاء عن ابن عباس أنه نعى إليه أخوه قثم وهو في سفر فاسترجع ثم تنحى عن الطريق فأنافخ فصبلى ركعتين أطال فيهما الجلوس ثم قام وهو يقول واستعينوا بالصبر والصلاة الآية أخرجه الطبري في تفسيره باسناد حسن وعن حذيفة قال كان رسول الله ﷺ إذا حزبه أمر صلب أخرجه أبو داود باسناد حسن أيضاً قال الطبري الصبر منع النفس عما بها وكفها عن هواها ولذلك قيل لمن لم يجزع صابر لكفه نفسه وقيل لرمضان شهر الصبر لكف الصائم نفسه عن الطعام والمشرب * (قوله باب قول النبي ﷺ إِنَّا لَكُمْ لَحَزُونُونَ قال ابن عمر عن النبي ﷺ نَدَمَ الْعَيْنُ وَيَحْزَنُ الْقَلْبُ) سقطت هذه الترجمة والأثر في رواية الحموي وثبتت للباقين وحديث ابن عمر كان المراد به ما أورده المصنف في الباب الذي بعده هذا إلا أن لفظه إن الله لا يندب بدمع العين ولا يحزن القلب فيحتدل أن يكون ذكره بالمعنى لأن ترك المؤاخذة بذلك يستلزم وجوده وأما لفظه فثبت في قصة موت إبراهيم من حديث أنس عند مسلم وأصله عند المصنف كما في هذا الباب وعن عبد الرحمن بن عوف عند ابن سعد والطبراني وأبي هريرة عند ابن حبان وإلحاقاً وأسماء بنت زيد عند ابن ماجه ومحمود بن ليث عند ابن سعد والسائب بن زيد وأبي امامة عند الطبراني (قوله حديث الحسن بن عبد العزيز) هو بالجر وي فتح الجيم والراء منسوب إلى جريرة فتح الجيم وسكون الراء قرية من قري تنيس وكان أبوه أميرها فترهد الحسن ولم يأخذ من تركه أي شيئاً وكان يقال إنه نظر قارون في المال والحسن المذكور من طبقة البخاري ومات بعده بسنة وليس له عنده سوى هذا الحديث وحديث آخرين في التفسير (قوله حديث يحيى بن حسان) هو التيسمي أدركه البخاري ولم يلقه لأنه مات قبل أن يدخل

حَدَّثَنَا قُرَيْشُ بْنُ حَبِيبٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ دَخَلْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى أَبِي سَيْفٍ الْقَيْنِ . وَكَانَ ظُهُراً لِإِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ . فَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِبْرَاهِيمَ قَبْلَهُ وَتَمَّهُ ثُمَّ دَخَلْنَا عَلَيْهِ بَعْدَ ذَلِكَ وَإِبْرَاهِيمَ يَجُودُ بِنَفْسِهِ فَجَعَلَتْ عَيْنَا رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَدْرِفَانِ . فَقَالَ لَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَقَالَ يَا بَنِي عَوْفٍ إِنَّمَا رَحِمَةٌ ثُمَّ اتَّبَعَهَا بِأَخْرَى فَقَالَ ﷺ إِنَّ الْقَيْنَ تَدْمَعُ وَالْقَبْ يَحْزَنُ وَلَا تَقُولُ إِلَّا مَا رَضِيَ رَبُّنَا وَإِنَّا بِفِرَاقِكَ يَا إِبْرَاهِيمَ نَحْزُونُ

مصر وقد روى عنه الشافعي مع جلالته ومات قبله بمدة فوقع الحسن نظير ما وقع شيخه من رواية أمام عظيم الشأن عنه ثم يموت قبله (قوله حدَّثنا قُرَيْشُ بْنُ حَبِيبٍ) هو ابن حيان (هو بالقاف والمججمة وأبوه بالمهله والتجانية بصرى يكنى أبا بكر) (قوله على أبي سيف) قال عياض هو البراء بن أوس وأم سيف زوجته هي أم بردة واسمها خولة بنت المنذر (قلت) جمع بذلك بين ما وقع في هذا الحديث الصحيح وبين قول الواقدي فبارواه ابن سعد في الطبقات عنه عن يعقوب بن أبي صعصعة عن عبد الله بن أبي صعصعة قال لما ولد له إبراهيم تناقست فيه نساء الانصار أبتهن ترضعه فدفعه رسول الله ﷺ إلى أم بردة بنت المنذر بن زيد بن لبيد بن عدي بن النجار وزوجها البراء بن أوس بن خالد بن الجعد بن بني عدي بن النجار أيضا فكانت ترضعه وكان رسول الله ﷺ يأتيه في بني النجار انتهى وما جمع به غير مستبعد إلا أنه لم يأت عن أحد من الأئمة التصريح بأن البراء بن أوس يكنى أبا سيف ولا أن أبا سيف يسمى البراء بن أوس (قوله القَيْن) ففتح القاف وسكون التجانية بعدها نون هو الحدادو يطلق على كل صانع يقال قان الشيء إذا أصلحه (قوله ظُراً) بكسر المعجمة وسكون التجانية بعدها راء أي مرضعاً وأطلق عليه ذلك لأنه كان زوج المرصعة وأصل الظرم غارت الناقة إذا عطف على غير ولدها فقبل ذلك التي ترضع غيره ولدها وأطلق ذلك على زوجها لأنه يشاركها في ربيته غالباً (قوله لإبراهيم) أي ابن رسول الله ﷺ ووقع التصريح بذلك في رواية سلمان بن المغيرة الملقبة بهذا ولقطه عند مسلم في أوله ولدي الليلة غلام فسميته باسم أبي إبراهيم ثم دفعه إلى أم سيف امرأة قَيْنٍ بالمدنية قال له أبو سيف قانطلق رسول الله ﷺ فانتبهت فأتته إلى أبي سيف وهو ينفخ بكرة وقد امتلأ البيت دخاناً فأسرعت المشي بين يدي رسول الله ﷺ فقلت يا أبا سيف امسك جاء رسول الله ﷺ ولسم أيضاً من طريق عمرو بن سعيد عن أنس مآريت أحداً كان أرحم بالعمال من رسول الله ﷺ كان إبراهيم مسترضعاً في عوالي المدينة وكان يطلق ونحن معه فدخل البيت وأنه ليذخن وكان ظُراً قينا (قوله وإبراهيم يمجود بنفسه) أي يخرجها ويدفعها كما يدفع الإنسان ماله وفي رواية سلمان يكنى قال صاحب العين أي يسوقها وقيل معناه يقاربها الموت وقال أبو مروان بن سراج قد يكون من الكيد وهو الذي يقال منه كاد يكيد شبه قلع نفسه عند الموت بذلك (قوله نذران) بذال معجمة وفاء أي يجرى دمعهما (قوله وانت يا رسول الله) قال الطبري فيه معنى التعجب والواو تستدعي معطوفاً عليه أي الناس لا يصبرون على المصيبة وانت تفعل كفعالهم كأنه تعجب لذلك منه مع عهده منه أنه يحث على الصبر وينهى عن الجزع فاجابه بقوله أنها رحمة أي الحالة التي شاهدها متى هي رقة القلب على الولد لما توهمت من الجزع انتهى ووقع في حديث عبد الرحمن بن عوف نفسه فقلت يا رسول الله تبكي أولم تنته عن البكاء وزاد فيه إنما نيت عن صوتين أحقن فاجر بن صوت عند نفثة هو واهب ومزامير الشيطان وصوت عند مصيدة تخش وجوه وشق جيوب ورنه شيطان قال إنما هذا رحمة ومن لا رحم لا يرحم وفي رواية محمود بن لبيد فقال إنما أبشر وعند عبد الرزاق من مرسل مكحول إنما نهى الناس عن النياحة أن يندب الرجل باليس فيه (قوله ثم اتبعها بخري) في رواية الاسماعيلي ثم اتبعها والله بخري بزيادة القسم قيل أراد به أنه أتبع الدفعة الأولى بدفعة أخرى وقيل اتبع الكلمة الأولى المجعلة وهي قوله إنما رحمة بكلمة أخرى مفصلة وهي قوله إن الذين تدمع ويؤذي بالثاني ما تقدم من طريق عبد الرحمن ومرسل مكحول (قوله إن الذين تدمع إلى آخره) في حديث عبد الرحمن بن عوف ومحمود بن لبيد ولا نقول ما سخط

رَوَاهُ مُوسَى عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ الْمُثَنَّى عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ **بَابُ الْبُكَاءِ**
عِنْدَ الْمَرِيضِ **حَدَّثَنَا** أَصْبَغُ عَنْ ابْنِ وَهْبٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عَمْرُو عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْحَارِثِ الْأَنْصَارِيِّ
عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ اشْتَبِكُنِي سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ شَكْوَى لَهُ فَأَتَاهُ النَّبِيُّ ﷺ يَعُودُهُ
مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ وَسَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيْهِ
فَوَجَدَهُ فِي غَاشِيَةٍ أَهْلِهِ فَقَالَ قَدْ قَضَى قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ قَبَّلْنِي النَّبِيُّ ﷺ فَلَمَّا رَأَى الْقَوْمَ بُكَاءَ
النَّبِيِّ ﷺ بَكَوْا

الرب وزاد في حديث عبد الرحمن في آخره لولاه انه امر حق ووعد صدق وسبيل نأيه وان آخرنا سليلحق بأولنا
لحزنا عليك حزنا هو أشد من هذا ونحوه في حديث أسماء بنت يزيد ومرسل مكحول وزاد في آخره وفصل رضاعه
في الجنة وفي آخر حديث محمود بن لبيد وقال ان له مرضعا في الجنة ومات وهو ابن ثمانية عشر شهرا وذكروا الرضاع
ووقع في آخر حديث أنس عندهم من طريق عمرو بن سعيد عنه الان ظاهر سيافه الارسل فلفظه قال عمرو فلما
توفي ابراهيم قال رسول الله ﷺ ان ابراهيم ابني وانه مات في التدي وان له نظائر ين بكتان رضاعه في الجنة وسيأتي
في أواخر الجنازة حديث البراء ان لابراهيم لمرضعا في الجنة (فائدة في وقت وفاة ابراهيم عليه السلام) جزم الواقدي
بأنه مات يوم الثلاثاء لعشر ليال خلون من شهر ربيع الاول سنة عشر وقال ابن حزم مات قبل النبي ﷺ بثلاثة
أشهر واتفقوا على أنه ولد في ذى الحجة سنة ثمان قال ابن بطال وغيره هذا الحديث يفسر البكاء المباح والحزن
الجائز وهو ما كان بدمع العين ورقة القلب من غير سخط لامر الله وهو ابن شئ وقع في هذا المعنى وفيه مشروعية تقبيل الولد
وشبهه ومشروعية الرضاع وعبادة الصغير والخضوع عند المحتضر ورحمة العيال وجواز الاخبار عن الحزن وان كان الكتمان
اولي وفيه وقوع الخطاب للغير وارادة غيره بذلك وكل منهما مأخوذ من مخاطبة النبي ﷺ ولده مع أنه في تلك الحالة
لم يكن ممن يفهم الخطاب لوجهين أحدهما صغره والثاني نزاعه وانما اراد بالخطاب غيره من الحاضرين إشارة
الي أن ذلك لم يدخل في نهيه السابق وفيه جواز الاعتراض على من خالف فعله ظاهر قوله ليظهر الفرق وحكي
ابن التين قول من قال ان فيه دليلا على تقبيل الميت وشبهه ورده بان القصة انما وقعت قبل الموت وهو كما قال
(قوله رواه موسى) هو ابن أسماعيل التبوذكي وطريقه هذه وصلها البيهقي في الدلائل من طريق تمام وهو بمثنائين
لقب محمد بن غالب البغدادي الحافظ عنه وفي سياقه ما ليس في سياق قريش بن حيان وانما أراد البخاري أصل
الحديث (قوله باب البكاء عند المريض) سقط لفظ باب من رواية أبي ذر قال الزين ابن المنير ذكر المريض أعم
من أن يكون أشرف على الموت أو هو في مبادي المرض لكن البكاء عادة انما يقع عند ظهور العلامات المخوفة كما
في قصة سعد بن عبادَةَ في حديث هذا الباب (قوله أخبرني عمرو) هو ابن الحرث المصري (قوله عن سعيد بن الحرث
الأنصاري) هو ابن أبي سعيد بن الملقى قاضي المدينة ووقع في رواية مسلم من طريق عمارة بن غزية عن سعيد
ابن الحرث ابن الملقى فكانه نسب أباه لجدّه (قوله اشتكي) أي ضعف وشكوى بغير تنوين (قوله فلما دخل
عليه) زاد مسلم في رواية عمارة بن غزية فاستأخر قومه من حوله حتى ذار رسول الله ﷺ واصحابه الذين معه (قوله في
غاشية أهله) بمحجتي أي الذين يغشونه للخدمة وغيرها وسقط لفظ أهله من أكثر الروايات وعليه شرح الخطابي
فيجوز أن يكون المراد بالغاشية الغشية من الكرب ويؤيده ما وقع في رواية مسلم في غشيته وقال الثوري بشتى الغاشية
هي الناحية من شر أو من مرض أو من مكروه والمراد ما يتعشاه من كرب الوجع الذي هو فيه لا الموت لانه أفاق
من تلك الموضة وعاش بعدها زمانا (قوله فلما رأى القوم بكاء رسول الله ﷺ بكوا) في هذا أشعار بأن هذه

فَقَالَ أَلَا تَسْمَعُونَ إِنَّ اللَّهَ لَا يُعَذِّبُ بِدَمْعِ النَّارِ وَلَا يُحْزِنُ الْقَلْبَ . وَلَكِنْ يُعَذِّبُ بِهَذَا . وَأَشَارَ
إِلَى لِسَانِهِ أَوْ بِرَحْمٍ . وَإِنَّ الْمَيِّتَ يُعَذِّبُ بِكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ . وَكَانَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَضْرِبُ
فِيهِ بِالْمَصَا وَيَرْمِي بِالْحِجَارَةِ وَيَخْتِ بِالرَّكَابِ **بَابُ مَا يُنْهَى مِنَ التَّوْحِ وَالْبُكَاءِ وَالزَّجْرِ عَنْ ذَلِكَ**
حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَوْشَبٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ قَالَ
أَخْبَرَتْنِي عُمَرَةُ قَالَتْ سَمِعْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَوْلَ مَا جَاءَ قَتْلَ زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ وَجَمْعِهِ وَعَبْدِ
اللَّهِ بْنِ رَوَاحَةَ جَلَسَ النَّبِيُّ ﷺ يُعْرِفُ فِيهِ الْحُزْنَ وَأَنَا أَطْلُعُ مِنْ شَقِّ الْبَابِ فَأَتَاهُ رَجُلٌ فَقَالَ
يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ نِسَاءَ جَنْغَمٍ وَذَكَرَ بَكَاءَهُنَّ فَأَمَرَهُ أَنْ يَنْهَاهُنَّ فَذَهَبَ الرَّجُلُ ثُمَّ أَتَى فَقَالَ قَدْ
تَمَيَّنَّ وَذَكَرَ أَهْنٌ لَمْ يُعْلَمَنَّ فَأَمَرَهُ النَّائِبَةُ أَنْ يَنْهَاهُنَّ فَذَهَبَ ثُمَّ أَتَى فَقَالَ وَاللَّهِ لَقَدْ غَلَبَنِي أَوْ غَلَبْنَا
الشُّكَّ مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَوْشَبٍ فَرَمَعَتْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فَاحْتُ فِي أَفْوَاهِنَ التَّرَابِ قُلْتُ أَرْنَعُمُ اللَّهُ
أَنْفَكَ فَوَاللَّهِ مَا أَنْتَ بِمَاعِلٍ وَمَاتَرَ كَتَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنَ النَّهَاءِ **حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ**
الْوَهَّابِ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أُمِّ عَطِيَّةٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ أَخَذَ عَلَيْنَا النَّبِيُّ
ﷺ عِنْدَ الْبَيْمَةِ أَنْ لَا نَتَوَحَّ فَمَا وَقَفَ مِنَّا امْرَأَةٌ غَيْرُ خَمْسٍ نِسْوَةً أُمِّ سُلَيْمٍ وَأُمِّ الْعَلَاءِ وَابْنَةِ أَبِي سَبْرَةَ
امْرَأَةً مُعَاذٍ وَأُمِّ آتِينَ أَوْ ابْنَةَ أَبِي سَبْرَةَ وَامْرَأَةً مُعَاذٍ وَامْرَأَةً أُخْرَى

القصة كانت بعد قصة إبراهيم بن النبي ﷺ لأن عبد الرحمن بن عوف كان معهم في هذه ولم يعرضه بمثل ما عرض
به هناك فدل على أنه تقرر عنده العلم بأن مجرد البكاء بدمع العين من غير زيادة على ذلك لا يضر (قوله فقال لا تسمعون)
لا يحتاج إلى مفعول لأنه جعل كالفعل اللازم أي لا توجدون الباع وفيه إشارة إلى أنه فهم من بعضهم الانكار فين لهم
الفرق بين الحالتين (قوله ان الله) بكسر الهمزة لأنه ابتداء كلام (قوله يعذب بهذا) أي ان قال سوا (أو رحم) ان قال
خيرا ويحتمل ان يكون معنى قوله أو رحم أي ان لم ينفذ الوعيد (قوله ان الميت يعذب ببكاء أهله عليه) أي بخلاف غيره
ونظيره قوله في قصة عبد الله بن ثابت التي اخرجها مالك في الموطأ من حديث جابر بن عتيك ففيه فصاح النسوة فجعل ابن
عتيك يسكنهن فقال رسول الله ﷺ دعن فاذا وجبت فلا تبكين باكية الحديث (قوله وكان عمر) هو موصول
بالاسناد المذكور إلى ابن عمر وسقطت هذه الجملة وكذا التي قبلها من رواية مسلم ولهذا ظن بعض الناس انهما مطلقان
وفي حديث ابن عمر من الفوائد استحباب عيادة المريض وعبادة الفاضل للمفضول والامام اتباعه مع اصحابه وفيه النهي
عن المنكر وبيان الوعيد عليه * (قوله باب ما ينهى من النوح والبكاء والزجر عن ذلك) قال الزين ابن المنير عطف الزجر
على النهي للإشارة إلى المؤاخذه الواقعة في الحديث بقوله فاحت في أفواههن التراب (قوله حدثنا محمد بن عبد الله ابن
حوشب) بمهملة وشين معجمة وزن جعفر ثقة من اهل الطائفة نزل الكوفة ذكر الاصيل انه لم يرو عنه غير البخاري
وليس كذلك بل روى عنه ايضا محمد بن مسلم بن واره الرازي كما ذكره المزني في التهذيب وعبد الوهاب شيخه هو ابن
عبد الحميد الثقفى وقد تقدم الكلام على حديث عائشة قبل اربعة ابواب (قوله حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب) هو الحجي
وحمد هو ابن زيد وحمد هو ابن سيرين والاسناد كله بصريون وقد رواه عازم عن حماد فقال عن ايوب عن حفصة بدل محمد
اخرجه الطبراني وله اصل عن حفصة كما سيأتي في الاحكام من طريق عبد الوارث عن ايوب عنها فكان حمادا سمعه من
ايوب عن كل منهما (قوله عند البيمة) أي لا يابيعن على الاسلام (قوله فاوقت) أي بترك النوح وام سليم هي بنت ملحان

بابُ تَحْلِفِكُمْ لِلْجَنَازَةِ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا شُعْبَانُ حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ إِذَا رَأَيْتُمُ الْجَنَازَةَ قُومُوا حَتَّى تُحْلِفَكُمُ * قَالَ شُعْبَانُ قَالَ الزُّهْرِيُّ أَخْبَرَنِي سَالِمٌ عَنْ أَبِيهِ قَالَ أَخْبَرَنَا عَامِرُ بْنُ رَبِيعَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ زَادَ الْحَمِيدِيُّ حَتَّى تُحْلِفَكُمُ أَوْ تَضَعُ بَابُ مَتَّى يَقَعُ إِذَا قَامَ لِلْجَنَازَةِ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ أَبِي عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ إِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ جَنَازَةً فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَاشِيًا مَعَهَا فَلْيَقُمْ حَتَّى يُحْلِفَهَا أَوْ يُحْلِفَهُ

والله اناس وام العلماء تقدم ذكرها في ثالث باب من كتاب الجنائز وابنة ابي سيرة بفتح المهملة وسكون الموحدة واما قوله اوابنة ابي سيرة وامرأة معاذ فبوشك من احد رواه هل ابنة ابي سيرة هي امرأة معاذ او غيرها وسيأتي في كتاب الاحكام من رواية حفصة عن ام عطية بالشك ايضا والذي يظهر لي ان الرواية بواو العطف اصح لان امرأة معاذ هو ابن جبل هي ام عمرو بنت خلاد بن عمرو والسلمية ذكرها ابن سعد فعل هذا فابنة ابي سيرة غيرها وقع في الدلائل لابي موسى من طريق حفصة عن ام عطية وام معاذ بدل قوله وامرأة معاذ وكذا في رواية طرم لكن لفظه وام معاذ بنت ابي سيرة وفي الطبراني من رواية ابن عون عن ابن سيرين عن ام عطية فوافقت غير ام سليم وام كلثوم وامرأة معاذ بنت ابي سيرة كذا فيه والصواب ما في الصحيح امرأة معاذ بنت ابي سيرة ولعل بنت ابي سيرة يقال لها ام كلثوم وان كانت الى رواية التي فيها امرأة معاذ محذوفة فلها ام معاذ بن جبل وهي هند بنت سهل الجهنمية ذكرها ابن سعد ايضا وعرف بمجموع هذا النسوة الخمس وهي ام سليم وام العلماء وام كلثوم وام عمرو وهند ان كانت الى رواية محذوفة والا فيخرج في خاطري ان الخامسة هي ام عطية راوية الحديث ثم وجدت ما يؤيده من طريق حاصم عن حفصة عن ام عطية بلطف فوافقت غيرى وغير ام سليم اخرج الطبراني ايضا ثم وجدت ما يردده وهو ما اخرجاه اسحق بن راهويه في مسنده من طريق هشام بن خسان عن حفصة بنت سيرين عن ام عطية قالت كان فيما اخذ علينا ان لا نتوح الحديث فزاد في آخره وكانت لا تعد نفسها لانها لا كان يوم الحرة لم تزل النساء بها حتى قامت معهن فكانت لا تعد نفسها لذلك وجمع بانها تركت عد نفسها من يوم الحرة (قلت) يوم الحرة قتل فيه من الانصار من لا يحصى عدده ونهبت المدينة الشريفة وبذل فيها السيف ثلاثة ايام وكان ذلك في ايام يزيد بن معاوية وفي حديث ام عطية مصداق ما وصفه النبي ﷺ بأنهن نافصات عقل ودين وفيه فضيلة ظاهرة للنسوة المذكورات قال عياض معنى الحديث لم يف من بايع النبي ﷺ مع ام عطية في الوقت الذي بايعت فيه النسوة الا لئلا يترك النياحة من المسلمات غير خمسة وسياتي الكلام على بقية فوائده في تفسير سورة الممتحنة ان شاء الله تعالى * (قوله باب القيام للجنائز) أي اذا امرت على من ليس معها واما قيام من كان معها الى ان توضع بالارض فسيأتي في ترجمة مفردة وسنذكر اختلاف العلماء في كل منهما فيما بعد (قوله حتى تحلفكم) بضم أوله وفتح المعجمة وتشديد اللام المكسورة بعدها فاه أي تترككم وراها ونسبة ذلك اليها على سبيل المجاز لان المراد حاملها (قوله قال شعبان) هذا السياق لفظ الحميدي في مسنده ويحتمل ان يكون على بن عبد الله حدث به على السياقين فقال مرة عن شعبان حدثنا الزهري عن سالم وقال مرة قال الزهري أخبرني سالم والمراد من السياقين ان كلا منهما سمعه من شيخه (قوله زاد الحميدي) يعني عن شعبان هذا الاسناد وقدر وناه موصولا في مسنده وأخرجه أبو نعيم في مستخرجه من طريقه كذلك وكذا أخرجه مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة وثلاثة معه أو بينهم عن شعبان بالزيادة الا أنه في سياقهم بالعتنة وفي هذا الاسناد رواية تايبي عن تايبي وصحابي عن صحابي في نسق والله أعلم * (قوله باب متى يقعد اذا قام للجنائز) سقط هذا الباب والترجمة من رواية المستمل وثبتت الترجمة دون الباب لرفيقه (قوله حتى يحلفها أو تحلفه)

أَوْ تَوْضِعُ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَخْلُفَهُ **حَدَّثَنَا** أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَيْبٍ عَنْ سَعِيدِ الْقَيْمِيِّ عَنْ أَبِيهِ
 قَالَ كُنَّا فِي جَنَازَةٍ فَأَخَذَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَدَ مَرْوَانَ فَجَلَسَ قَبْلَ أَنْ تَوْضَعَ فَبَاءَ أَبُو سَعِيدٍ
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَأَخَذَ يَدَ مَرْوَانَ فَقَالَ قُمْ قَوْا اللَّهُ لَقَدْ عَلِمَ هَذَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ هَمَّاكَ عَنْ ذَلِكَ فَتَالَ
 أَبُو هُرَيْرَةَ **صَدَقَ بَابُ** مَنْ تَبِعَ جَنَازَةً فَلَا يَقْدُ حَتَّى تَوْضَعَ عَنْ مَنَاقِبِ الرِّجَالِ فَإِنْ
 قَدَّمَ أَمَرَ بِالْقِيَامِ

شك من البخاري أو من قتيبة حين حديثه وقد رواه النسائي عن قتيبة ومسلم عن قتيبة ومحمد بن ربح كلاهما عن الليث
 فقالا حتى تخلفه من غير شك (قوله أو توضع من قبل ان تخلفه) فيه بيان للمراد من رواية سالم الماضية وقد أخرجه
 مسلم من طريق ابن جريج عن نافع بالفظ اذا رأى أحدكم الجنائز فليقم حين يراها حتى تخلفه اذا كان غير متبعها
 (قوله باب من تبع جنازة فلا يقعد حتى توضع عن مناقب الرجال) كأنه أشار بهذا إلى ترجيح رواية من روى في حديث
 الباب حتى توضع بالأرض على رواية من روى حتى توضع في اللحد وفيه اختلاف على سهيل بن أبي صالح عن أبيه قال
 أبو داود رواه أبو معاوية عن سهيل قال حتى توضع في اللحد وخالفه الثوري وهو أحفظ فقال في الأرض انتهى
 ورواه جابر عن سهيل قال حتى توضع حسب وزاد قال سهيل ورأيت أباصح لا يجلس حتى توضع عن مناقب الرجال
 أخرجه أبو نعيم في المستخرج هذه الزيادة وهو في مسلم بدونها وفي المحط للحنفية الأفضل ان لا يقعد حتى يبال
 عليها التراب وحجهم رواية أبي معاوية ورجح الاول عند البخاري بقول أبي صالح لانه راوي الخبر وهو أعرف
 بالمراد منه ورواية أبي معاوية مرجوحة كما قال أبو داود (قوله فان قدأمر بالقيام) فيه إشارة إلى ان القيام في هذا
 لا يفوت بالعود لأن المراد به تعظيم أمر الموت وهو لا يفوت بذلك وأما قول الملب قعود أبي هريرة ومروان يدل
 على أن القيام ليس بواجب وأنه ليس عليه العمل فان أراد انه ليس بواجب عندهما فظاهر وان أراد في نفس الامر فلا دلالة
 فيه على ذلك ويدل على الاول ما رواه الحاكم من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة فساق نحو القصة
 المذكورة وزاد له ان مروان لما قال له أبو سعيد فقام ثم قال له لم اقبلتني فذكر الحديث فقال لا أبي هريرة فامتنع ان يخبرني
 قال كنت اماما جلست فعرف بهذا ان أباه هريرة لم يكن يراه واجبا وان مروان لم يكن يعرف حكم المسئلة قبل ذلك وأنه
 بادر إلى العمل بها بخبر أبي سعيد وروي الطحاوي من طريق الشعبي عن أبي سعيد قال مر علي مروان بجنازة فلم يقم فقال
 له أبو سعيد ان رسول الله ﷺ مرت عليه جنازة فقام فقام مروان وأظن هذه الرواية مختصرة من القصة وقد
 احتلف الفقهاء في ذلك فقال أكثر الصحابة والتابعين باستحبابه كما نقله ابن المنذر وهو قول الاوزاعي وأحمد
 واسحق ومحمد بن الحسن وروى البيهقي من طريق أبي حازم الأشجعي عن أبي هريرة وابن عمر وغيرهما ان القائم مثل
 الحامل يعني في الاجرو وقال الشعبي والنخعي يكره القعود قبل ان توضع وقال بعض السلف يجب القيام واحتج له
 برواية سعيد عن أبي هريرة وأبي سعيد قال ما رايت رسول الله ﷺ شهد جنازة قط فجلس حتى توضع أخرجه النسائي
 (تنبيهان الاول) قال الزبير بن المنذر انما نودع هذه التراجم مع امكان جمعها في ترجمة واحدة للإشارة في الاعتناء بها
 وما يختص كل طريق منها بحكمة ولان بعض ذلك وقع فيما ليس على شرطه فاكتفى بذلك في الترجمة اصطلاحه
 للاستدلال (الثاني) قال ثبت بين حديثي الباب ترجمة لفظها باب من تبع جنازة وجد ذلك في نسخة محررة مسموعة فان
 سقطت في غيرها فدم من أثبت على من نفي قال وانما لم يستغن عنها بما قبلها لتصريح في الخبر بأنهما جالسا قبل ان توضع
 وأطال في تقرير ذلك وان ذكرها أولى من حذفها وهو عجيب منه فان الذي تضمنته الحديث الثاني من الزيادة قد
 اشتملت عليه الترجمة الاولى وليس في الترجمة زيادة على ما في الحديثين الا قوله عن مناقب الرجال وقد ذكرت من

حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ بْنُ أَبْنِ إِسْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا هِشَامٌ حَدَّثَنَا بِحْيُ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ إِذَا رَأَيْتُمُ الْجَنَازَةَ قُومُوا فَمَنْ نَعِمَهَا فَلَا يَقْعُدْ حَتَّى تُوَضَّعَ **بَابُ** مَنْ قَامَ لِنَجَازَةِ يَهُودِيٍّ **حَدَّثَنَا** مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ بِحْيٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مِقْسَمٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ مَرَّ بِنَا جَنَازَةٌ فَقَامَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ فَقُمْنَا بِهِ فَقُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهَا جَنَازَةٌ يَهُودِيٍّ قَالَ إِذَا رَأَيْتُمُ الْجَنَازَةَ قُومُوا **حَدَّثَنَا** آدَمُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مَرْثَةَ قَالَ سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي لَيْسَى قَالَ كَانَ سَهْلُ بْنُ حَنِيفٍ وَقَيْسُ بْنُ سَعْدٍ قَاعِدَيْنِ يَأْتِيَانِ دَيْسِيَةَ فَمَرُّوا عَلَيْهَا بِجَنَازَةٍ فَهَامَا قَلِيلًا لَمَّا لَهَا مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ أَيْ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ فَقَالَا إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّتْ بِهِ جَنَازَةٌ فَقَامَ قَلِيلٌ لَهَا إِنَّهَا جَنَازَةٌ يَهُودِيٍّ فَقَالَ أَلَيْسَتْ نَفْسًا *

وقت في روايته (قوله حدثننا مسلم) هو ابن إبراهيم وهشام هو الدستوائي وبيحي هو ابن أبي كثير وحديث أبي سعيد هذا ابن سيقا من حديث عامر بن ربيعة وهو بوضع ان المراد بالغاية المذكورة من كان معها أو مشاهدا لها وإمامن مرت به فليس عليه من القيام الا قدر ما تم عليه أو توضع عنده بان يكون بالمصلى مثلا وروى أحمد من طريق سعيد بن مرجانة عن أبي هريرة مرفوعا من صلى على جنازة ولم يمش معها فليقم حتى تغيب عنه وان مشى معها فلا يهتدي حتى توضع وفي هذا السياق بيان لغاية القيام وانه لا يختص بمن مر به ونفط القيام يتناول من كان قاعدا فاما من كان راكبا فيحتمل ان يقال ينبغي له ان يقف و يكون الوقوف في حقه كالقيام في حق القاعد واستدل بقوله فان لم يكن معها على ان يشهد الجنازة لا يجب على الاعيان * (قوله باب من قام لجنازة يهودي) أي أو نحوه من أهل الذمة (قوله حدثننا هشام) هو الدستوائي (ويحي) هو ابن أبي كثير (قوله مر بنا) بضم الميم على البناء للمجهول وفي رواية الكشميهني مرت بفتح الميم (قوله فقام) زاد غير كريمة لها (قوله قمنا) في رواية أبي ذر وقتنا بالواو (١) وزاد الاصيلي وكرمه له والضمير القيام أي لأجل قيامه وزاد أبو داود من طريق الاوزاعي عن يحيى فلا ذهبا لنحمل قيل انها جنازة يهودي زاد البيهقي من طريق أبي قلابة الرقاشي عن معاذ بن فضالة شيخ البخاري فيه فقال ان الموت فرع وكذا المسلم من وجه آخر عن هشام قال القرطبي معناه ان الموت يفرع منه اشارة الى استعظامه ومقصود الحديث ان لا يستمر الانسان على النفلة بعد رؤية الموت لا يشعر بذلك من التساهل بأمر الموت فن ثم استوى فيه كون الميت مسلما أو غير مسلم وقال غيره جعل نفس الموت فرعا مبالغة كما يقال رجل عدل قال البيضاوي هو مصدر جرى مجرى الوصف للمبالغة وفيه تقدير أي الموت ذو فرع انتهى ويؤيد الثاني رواية أبي سلمة عن أبي هريرة بلفظ ان الموت فرعا أخرجه ابن ماجه وعن ابن عباس مثله عند البراز قال وفيه تنبيه على ان تلك الحالة ينبغي لمن رآها ان يقلق من أجلها ويضطرب ولا يظهر منه عدم الاحتفال والمبالاة (قوله فروا عليهما) في رواية المستعطي والحموي عليهما أي على قيس وهو ابن معد ابن عباد وسهل وهو ابن حنيف ومن كان حيثئذ معهما (قوله من أهل الارض أي من أهل الذمة) كذا فيه بلفظ أي التي يفسر بها وهي رواية الصحيحين وغيرها وحكي ابن التين عن الداودي انه شرحه بلفظ أو التي للشك وقال لم أره لغيره وقيل لاهل الذمة أهل الارض لان المسلمين لا افتحوا البلاد أفر وهم على عمل الارض وحمل الخراج (قوله ليست قسا) هذا ليمارض التعليل المتقدم حيث قال ان الموت فرعا على ما تقدم وكذا ما أخرجه الحاكم من طريق قتادة عن أنس مرفوعا فقال إنما قمنا للملائكة ونحوه لاحد من حديث أبي موسى ولاحمد وابن حبان والحاكم من حديث (١) قوله في رواية أبي ذر وقتنا بالواو في القسطلاني وقتنا بالواو لغير أبي ذر وله قمنا بالفاء فخر اه مصححه

وقال أبو حمزة عن الأعمش عن عمرو بن أبي ليلى قال كنت مع قيس وسهل رضي الله عنهما قالاً
 كنا مع النبي ﷺ وقال زكرياء عن الشعبي عن ابن أبي ليلى قال كان أبو مسعود وقيس يقومان للجنازة *

عبد الله بن عمرو ومروفاً إنما هم من أعظام الذي يقبض النفوس ولفظ ابن جابر أعظام الله الذي يقبض الأرواح
 فان ذلك أيضاً لا ينافي التعليل السابق لأن القيام للفرع من الموت فيه تعظيم لأمير الله وتعظيم للقائمين بأمره في ذلك
 وملائكة وأما ما أخرجه أحمد من حديث الحسن بن علي قال إنما قام رسول الله ﷺ ناذي يرحم اليهودي زاد
 الطبراني من حديث عبد الله بن عباس بالحنانية والمجتمعة فآذاه ربح بخورها والطبراني والبيهقي من وجه آخر عن
 الحسن كراهية أن تعملوا رأسه فان ذلك لا يعارض الأخبار الأولى الصحيحة أما أولاً فلأن أسانيد هذا لا تقاوم تلك في
 الصحة وأما ثانياً فلأن التعليل بذلك راجع إلى ما فهمه الراوي والتعليل الماضي صريح من لفظ النبي ﷺ فكان الراوي
 لم يسمع التصريح بالتعليل منه فعلم باجتهاده وقد روى ابن أبي شيبة من طريق خارجة بن زيد بن ثابت عن عمه زيد
 بن ثابت قال كنا مع رسول الله ﷺ فطلعت جنازة فلما رأها قام وقام أصحابه حتى بدت والله ما أدري من شأنها أو من
 تضايق المكان وما سألتاه عن قيامه ومقتضى التعليل بقوله اليس قسا أن ذلك يستحب لكل جنازة وإنما اقتصر في
 الترجمة على اليهودي وقوم فمع لفظ الحديث وقد اختلف أهل العلم في أصل المسئلة فذهب الشافعي إلى أنه غير واجب
 فقال هذا إما أن يكون منسوخاً أو يكون قام لعللة وإيهما كان فقد ثبت أنه تركه بعد فعله والحجة في الآخر من أمره
 والقعود أحب إلى انتهى وأشار بالترك إلى حديث علي أنه ﷺ قام للجنازة ثم تعدأ أخرجه مسلم قال البيضاوي يحتمل
 قول علي ثم تعدأ أي بعد أن جاوزته وبعد عنه ويحتمل أن يريد أن يقوم في وقت ثم ترك القيام أصلاً على هذا يكون
 فعله الأخير قرينة في أن المراد بالامر الوارد في ذلك التذنب ويحتمل أن يكون نسخاً للوجوب المستدام من ظاهر الامر
 والاول أرجح لان احتمال إلحاز يعني في الامر أولى من دعوى النسخ انتهى والاحتمال الاول يدفعه ما رواه البيهقي من
 حديث علي أنه أشار إلى قوم قاموا أن يجلسوا ثم حدثهم الحديث ومن ثم قال بكرهية القيام جماعة منهم سلم الرازي
 وغيره من الشافعية وقال ابن حزم قعوده ﷺ بعد أمره بالقيام يدل على أن الامر للتذنب ولا يجوز أن يكون نسخاً لان
 النسخ لا يكون إلا بنهي أو بترك معناه انتهى وقد ورد معنى النهي من حديث عبادة قال كان النبي ﷺ يقوم للجنازة
 فمر به جبر من اليهود فقال هكذا فعل فقال اجلسوا واخافهم أخرجه أحمد وأصحاب السنن إلا النسائي فلو لم يكن استاده
 ضعيفاً لكان حجة في النسخ وقال عياض ذهب جمع من السلف إلى أن الامر بالقيام منسوخ بحديث علي وتعبه النووي
 بأن النسخ لا يصار إليه إلا إذا تعذر الجمع وهو هنا ممكن قال والمختار أنه مستحب وبه قال المتولي انتهى وقول صاحب
 المذهب هو على التخيير كأنه مأخوذ من قول الشافعي المتقدم لا يقتضيه صيغة أفعل من الاشتراك ولكن القعود عنده
 أولى وعكسه قول ابن حبيب وابن الماجشون من المالكية كان قعوده ﷺ ليان الجواز فمن جلس فهو في سعة ومن
 قام فله أجر واستدل بحديث الباب على جواز اخراج جنازة أهل الذمة هنا غير متميزة عن جنازة المسلمين أشار إلى
 ذلك الزين بن المنبر قال والزامهم بخلاف رسوم المسلمين وقع اجتهاد من الأئمة ويمكن أن يقال إذا ثبت النسخ للقيام
 تبعه ما عداه فيحمل على أن ذلك كان عند مشروعية القيام فلما ترك القيام منع من الاظهار (قوله وقال أبو حمزة)
 هو السكري وعمر وهو ابن مرة المذكور في الاسناد الذي قبله وقد وصله أبو نعيم في المستخرج من طريق عبد الله بن
 أبي حمزة ولفظه نحو حديث شعبة الأئمة قال في روايته فمرت عليهما جنازة فقاما ولم يقبل فيه بالقدسية وأراد
 المصنف بهذا التعليق يسان سماع عبد الرحمن بن أبي ليلى لهذا الحديث من سهل وقيس (قوله وقال زكرياء)
 هو ابن أبي زائدة وطريقه هذه موصولة عند سعيد بن منصور عن سفيان بن عيينة عنه وأبو مسعود المذكور
 فيها هو البصري ويجمع بين ما وقع فيه من الاختلاف بأن عبد الرحمن بن أبي ليلى ذكر قيساً وسهلاً مفردين
 لكونهما رفعاه الحديث وذكره مرة أخرى عن قيس وابن مسعود لكون أبي مسعود لم يرفعه والله أعلم

بابُ حَمْلِ الرِّجَالِ الْجَنَازَةَ دُونَ النِّسَاءِ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ سَعِيدِ الْقُبَيْرِيِّ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ إِذَا وَضِعَتِ الْجَنَازَةُ وَاحْتَمَلَهَا الرِّجَالُ عَلَى أَعْنَاقِهِمْ فَإِنْ كَانَتْ صَالِحَةً قَالَتْ قَدُمُونِي . وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ صَالِحَةٍ قَالَتْ يَا بَلِيهَا أَنْ يَذْهَبُونَ بِهَا يَسْمَعُ صَوْنَهَا كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا الْإِنْسَانَ . وَلَوْ سَمِعَهُ صَوَقُ **بَابُ** الشَّرْعَةِ بِالْجَنَازَةِ . وَقَالَ أَنَسُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنْتُمْ مُشْعُونَ وَأَمْسِ يَدَيْهَا وَخَلْفَهَا وَعَنْ يَمِينِهَا وَعَنْ شِمَالِهَا

• (قوله باب حمل الرجال الجنازة دون النساء) قال ابن رشيد ليست الحجة من حديث الباب بظاهرة في منع النساء لانه من الحكم المعلق على شرط وليس فيه ان لا يكون الواقع الا ذلك ولوسلم فهو من مفهوم اللقب ثم أجاب بان كلام الشارع مهما أمكن حمله على التشرع لا يجعل على مجرد الاخبار عن الواقع ويؤيده الدلول عن المشاكلة في الكلام حيث قال اذا وضعت فاحتملها الرجال ولم يقل فاحتملت فلما قطع احتملت عن مشاكلة وضعت دل على قصد تخصيص الرجال بذلك وأيضاً يجوز ذلك للنساء وان كان يؤخذ بالبراءة الاصلية لكنه معارض بأن في الحمل على الاعتناق والامر بالاسراع مظنة الانكشاف غالباً وهو ما بين المطلوب منهن من التستر مع ضعف نفوسهن عن مشاهدة الموتى غالباً فكيف بالحمل مع ما يتوقع من صراخهن عند حمله ووضعه وغير ذلك من وجوه الفساد اتجهي ملخصاً وقد ورد ما هو اصرح من هذا في منعهن ولكنه على غير شرط المصنف ولعله اشار اليه وهو ما أخرجه ابو يعلى من حديث انس قال خرجنا مع رسول الله ﷺ في جنازة فراعى نسوة فقال احتملته قلن لا قال اتدنه قلن لا قال فارجعن ما زورات غير ماجورات وقيل النووي في شرح المذهب انه لا خلاف في هذه المسئلة بين العلماء والسبب فيه ما تقدم ولان الجنازة لا بد ان يشيعها الرجال فلو حملها النساء لكان ذلك ذريعة الي اختلاطهن بالرجال فيفضي الى الفتنة وقال ابن بطال قد عذر الله النساء لضعفهن حيث قال الاستضعفين من الرجال والنساء الآية وتعقبه الزين ابن المنير بأن الآية لا تدل على اختصاصهن بالضعف بل على المساواة انتهى والاولى ان ضعف النساء بالنسبة الى الرجال من الامور المحسوسة التي لا تحتاج الى دليل خاص (قوله عن ابيه انه سمع ابا سعيد) لسعيد القبري فيه اسناد آخر رواه ابن ابي ذئب عنه عن عبدالرحمن بن مهران عن أبي هريرة أخرجه النسائي وابن حبان وقال الطريقان جميعاً محفوظان (قوله اذا وضعت الجنازة) في رواية ابن ابي ذئب المذكورة اذا وضع الميت على السر رفد على أن المراد بالجنازة الميت وقد تقدم ان هذا اللفظ يطلق على الميت وعلى السر الذي يحمل عليه ايضاً وسيأتي بقية الكلام عليه بعد باب (قوله باب السرعة بالجنازة) اي بعد ان تحمل (قوله وقال انس انتم مشعون فامش) وفي رواية السكسيمي فامشوا وأثر انس هذا وصله عبد الوهاب بن عطاء الخفاف في كتاب الجنائز له عن حميد عن انس بن مالك انه سئل عن المشي في الجنازة فقال امامها وخلفها وعن يمينها وشمالها انما انتم مشعون وروى عنه عاليا في ربايعات ابي بكر الشافعي من طريق يزيد ابن هرون عن حميد كذلك وبنحوه أخرجه ابن ابي شيبة عن ابي بكر بن عياش عن حميد وأخرجه عبد الرزاق عن ابي جعفر الرازي عن حميد سمعت العزازي عن ابن حريث سأل انس بن مالك يعني عن المشي مع الجنازة فقال انما انت مشيع قد كرهوه فاشتمل على فائدة تين تسمية السائل والتصرح بسماح حميد قال الزين بن المنير مطابقة هذا للترجمة ان الأمر يتضمن التوسعة على المشيعين وعدم التزامهم جهة معينة وذلك لما علم من تفاوت احوالهم في المشي وقضية الاسراع بالجنازة ان لا يلزموا مكان واحد يمشون فيه ثلثا يشق على بعضهم من يضعف في المشي عن يقوى عليه ومحصله ان السرعة لا تتفق غالباً الا مع عدم التزام المشي في جهة معينة فيتناسب وقد سبق الى نحو ذلك ابو عبد الله بن المرباط فقال قول انس ليس من معنى الترجمة الا من وجه ان الناس في مشهم متفاوتون وقال ابن رشيد ويمكن أن يقال لفظ المشي والتشيع في أثر انس أعم من الاسراع والبطء فلمله أراد أن يسر أثر انس بالحديث قال ويمكن أن يكون أراد أن يبين بقوله انس ان المراد بالاسراع

وقال غيره قريباً منها **حدثنا** علي بن عبد الله حدثنا سفيان قال حفظناه من الزهري عن سعيد
ابن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال أسرعوا بالجنازة فإن تك صالحة
فخير تقدموها وإن يك سيئ فشر

مالا يخرج عن الوفاق لتمامها بالقدار الذي يصدق عليه المصاحبة (قوله وقال غيره قريباً منها) أي قال غير أنس
مثل قول أنس وقيد ذلك بالقرب من الجنازة لأن من يصدق عليه أيضاً أنه مشي أمامها وخلفها مثلاً والغبر
المذكور أظنه عبد الرحمن بن قريط بضم القاف وسكون الراء بعدها همزة قال سعيد بن منصور حدثنا مسكين بن
ميمون حدثني عمرو بن روي قال شهد عبد الرحمن بن قريط جنازة فرأى ناساً قد هموا وأخرين استأخروا فامر الجنازة
فوضعت ثم رماهم بالحجارة حتى اجتمعوا اليه ثم أمر بها فحملت ثم قال بين يديها وخلفها وعن يمينها وعن شمالها وعبد الرحمن
المذكور صحابي ذكر البخاري ويحيى بن معين أنه كان من أهل الصفة وكان والياً على حصص في زمن عمر ودل إيراد البخاري
لأن أنس المذكور على اختيار هذا المذهب هو التخيير في الشيء مع الجنازة وهو قول الثوري وبه قال ابن حزم لكن قيده
بالمشي أتباعاً لما أخرجه أصحاب السنن وصححه ابن حبان والحاكم من حديث المغيرة بن شعبة مرفوعاً عن الركب خلف
الجنازة والمشي حيث شاء منها وعن النخعي أنه كان في الجنازة نساء مشي أمامها والا خلفها وفي المسئلة مذهب ابن خن
مشهوران فالجمهور على أن مشي أمامها أفضل وفيه حديث لابن عمر أخرجه أصحاب السنن ورجاله رجال الصحيح إلا
أنه اختلف في وصله وإرساله وإرضاه مارواه سعيد بن منصور وغيره من طريق عبد الرحمن بن أنس عن علي قال
المشي خلفها أفضل من المشي أمامها كفضل صلاة الجماعة على صلاة الفرد استاده حسن وهو موقوف له حكم المرفوع
لكن حكى الأثرم عن أحمد أنه تكلم في استاده وهو قول الأوزاعي وأبي حنيفة ومن تبعهما (قوله حفظناه من
الزهري) في رواية المستملي عن بدل من الأول أولي لأنه يقتضي سماعه منه بخلاف رواية المستملي وقد صرح الحميدي
في مسنده بسماع سفيان له من الزهري (قوله عن سعيد بن المسيب) كذا قال سفيان وتابعه معمر وابن أبي حفصة عند مسلم
وخالفهم يونس فقال عن الزهري حدثني أبو أمامة بن سهل عن أبي هريرة وهو محمول على أن الزهري فيه شيخان (قوله
أسرعوا) نقل ابن قدامة أن الأمر فيه للاستعجاب بخلاف بين العلماء وشذ ابن حزم فقال بوجوبه والمراد بالإسراع
شدة المشي وعلى ذلك حمله بعض السلف وهو قول الحنفية قال صاحب الهداية ويمشون بها مسرعين دون الخجب
وفي المبسوط ليس فيه شيء مؤثّر غير أن العجلة أحب إلى أبي حنيفة عن الشافعي والجمهور المراد بالإسراع ما فوق سجية
المشي المعتاد ويكره الإسراع الشديد وما لم يعارض إلى نفي الخلاف فقال من استجبه أراد الزيادة على المشي المعتاد ومن
كرهه أراد الإفراط فيه كالرمل والحاصل أنه يستحب الإسراع لكن بحيث لا ينتهي إلى شدة يخاف معها حدوث
مفسدة بالميت أو مشقة على الحامل أو المشيع لئلا ينافي المقصود من النظافة وإدخال المشقة على السلم قال القرطبي
مقصود الحديث أن لا يتباطأ بالميت عن الدفن ولأن البطأ ربما أدى إلى التباهي والاختيال (قوله بالجنازة) أي يحملها
إلى قبرها وقيل المعنى تجهيزها فهو أعم من الأول قال القرطبي والأول أظهر وقال النووي الثاني باطل مردود بقوله في
الحديث تضعونه عن رقابكم وتحقيه لها كفى بأن الحمل على الرقاب قد يعبر به عن المعاني كما تقول حمل فلان على رقبته
ذنوباً فيكون المعنى استريحوا من نظرها خفيفه قال ويؤيده أن السكل لا يحملونه انتهى ويؤيده حديث ابن عمر سمعت
رسول الله ﷺ يقول إذا مات أحدكم فلا تحبسوه وأسرعوا به إلى قبره أخرجه الطبراني بإسناد حسن ولابن داود من
حديث حصين بن وحوح مرفوعاً لابن أبي ليثة جيفة مسلم أتتني بين ظهراني أهله الحديث (قوله فإن تك صالحة) أي الجثة
الحاملة قال الطبري جعلت الجنازة عين الميت وجعلت الجنازة التي هي مكان الميت مقدمة إلى الخير الذي كثر به عن
عمله الصالح (قوله غير) هو خبر مبتدأ محذوف أي فهو خيراً ومبتدأ أخرجه محذوف أي فلها خيراً وهناك خبره يؤيده رواية
مسلم بلفظ قرجموها إلى الخير وإتي في قوله بعد ذلك فشر نظير ذلك (قوله تقدموها إليه) الضمير راجع إلى الخير

تَضَعُونَهُ عَنْ رِقَابِكُمْ **بَابُ** قَوْلِ الْمَيِّتِ وَهُوَ عَلَى الْجَنَازَةِ قَدَمُونِي حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُوسَفٍ حَدَّثَنَا الْبَيْتُ حَدَّثَنَا سَعِيدٌ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ إِذَا وَضِعَتِ الْجَنَازَةُ فَاحْتَمَلَهَا الرِّجَالُ عَلَى أَعْنَاقِهِمْ . فَإِنْ كَانَتْ صَالِحَةً قَالَتْ قَدَمُونِي . وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ صَالِحَةٍ قَالَتْ لِأَهْلِهَا يَا وَيْلَهُمَا إِنَّ يَذْهَبُونَ بِهَا تَسْمَعُ صَوْتَهَا كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا الْإِنْسَانَ وَلَوْ سَمِعَ الْإِنْسَانُ لَصَعَقَ

باعتبار الثواب قال ابن مالك روى تقدمونه اليها فانت الضمير على تأويل الخير بالرحمة او الحسنى (قوله تضعونه عن رقابكم) استدله على ان حمل الجنابة مختص بالرجال للاتيان فيه بضمير المذكر ولا يخفى ما فيه وفيه استحباب المبادرة الى دفن الميت لكن بعد ان يتحقق انه مات اما مثل المطعون والمقوج والمسبوت فينبغي ان لا يسرع بدفنهم حتى يمضي يوم وليلة ليتحقق موتهم نيه على ذلك ابن بركة ويؤخذ من الحديث ترك صحبة أهل البطالة وغير الصالحين * (قوله باب قول الميت وهو على الجنابة) أي السرير (قدموني) أي أن كان صالحا ثم اورد فيه حديث ابي سعيد السابق قبل باب (قوله اذا وضعت الجنابة) يحتمل ان يريد بالجنابة نفس الميت وبوضعه جعله في السرير ويحتمل ان يريد السرير والمراد وضعا على الكتف والاول أولى لقوله بعد ذلك فان كانت صالحة قالت فان المراد به الميت ويؤيده رواية عبد الرحمن بن مهران عن أبي هريرة المذكور بلفظ اذا وضع المؤمن على سريره يقول قدموني الحديث وظاهره ان قائل ذلك هو الجسد المحمول على الاعتناق وقال ابن بطال انما يقول ذلك الروح ورده ابن المنير بأنه لا مانع أن يرد الله الروح الى الجسد في تلك الحال ليكون ذلك زيادة في بشري المؤمن ويؤس الكافر وكذا قال غيره وزادو يكون ذلك مجازا باعتبار ما يؤول الى الحال بعد ادخال القبر وسؤال الملكين (قلت) وهو بعيد ولا حاجة الى دعوى إعادة الروح الى الجسد قبل الدفن لانه يحتاج الى دليل فن الجائز أن يحدث الله النطق في الميت اذا شاء وكلام ابن بطال فيما يظهر لي أصوب وقال ابن بركة قوله في آخر الحديث يسمع صوتها كل شيء دال على ان ذلك بلسان القائل لا بلسان الحال (قوله وان كانت غير ذلك) في رواية الكشميهني غير صالحة (قوله قالت لأهلها) قال الطيبي أي لأجل أهلها اظهار الوقوع في الهلكة وكل من وقع في الهلكة دعا بالويل ومعنى النداء يا حزنى وأضاف الويل الى ضمير الغائب جملا على المعنى كراهية أن يضيف الويل الى نفسه أو كانه لا أبصر نفسه غير صالحة فزعها وجعلها كأنها غيره ويؤيد الاول ان في رواية أبي هريرة المذكورة قال يا ويلاته أين تذهبون بي فدل على ان ذلك من تصرف الرواة (قوله لصعق) أي لغشي عليه من شدة ما يسمعه وربما أطلق ذلك على الموت والضمير في يسمعه راجع الى دعائه بالويل أي يصبح بصوت منكر لو سمعه الانسان لغشي عليه قال ابن بركة هو مختص بالميت الذي هو غير صالح وأما الصالح فمن شأنه اللطف والرفق في كلامه فلا يناسب الصعق من سماع كلامه انتهى ويحتمل أن يحصل الصعق من سماع كلام الصالح لكونه غير ما لوف وقد روى أبو القاسم بن منده هذا الحديث في كتاب الاحوال بلفظ لو سمعه الانسان لصعق من الحزن والهمى فان كان المراد به المفعول يدل على وجود الصعق عند سماع كلام الصالح أيضا وقد استشكل هذا مع ماورد في حديث السؤال في القبر فيض به ضرورة فيصعق صعقة يسمعه كل شيء الا الثقلين والجامع بينهما الميت والصعق والاول استثنى فيه الانس فقط والثاني استثنى فيه الجن والانس والجواب ان كلام الميت بما ذكر لا يقتضي وجود الصعق وهو الفزع الامن الا دعى لكونه لم يالف سماع كلام الميت بخلاف الجن في ذلك وأما الصيحة التي يصيحها المضروب فانها غير مألوفة للانس والجن جميعا لكون سببها عذاب الله ولا شيء اشد منه على كل مكلف فاشتراك فيه الجن والانس والله اعلم واستدله على ان كلام الميت يسمعه كل حيوان ناطق وغير ناطق لكن قال ابن بطال هو علم أريد به الخصوص وان المعنى يسمعه من له عقل كاللائكة والجن والانس لان المتكلم روح وانما يسمع الروح من هو روح مثله وتعب بمنع الملازمة انلا ضرورة الى التخصيص بل لا يستثنى الا الانسان كما هو

باب مَنْ صَفَّ صَفَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ عَلَى الْجَنَازَةِ خَلْفَ الْإِمَامِ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ عَنْ أَبِي عَوَّانَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى عَلَى النَّجَاشِيِّ فَكَنتُ فِي الصَّفِّ الثَّانِي أَوْ الثَّلَاثِ **باب** الصُّنُوفِ عَلَى الْجَنَازَةِ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ نَبِيُّ ﷺ إِلَى أَصْحَابِهِ النَّجَاشِيِّ ثُمَّ تَقَدَّمَ فَصَفُّوا خَلْفَهُ فَكَبَّرَ أَرْبَعًا

ظاهر الخبر وإنما اختص الإنسان بذلك إتياء عليه وبأنه لا مانع من انطاق الله الجسد بغير روح كما تقدم والله تعالى أعلم * (قوله باب من صف صفين أو ثلاثة على الجنابة خلف الإمام) أورد فيه حديث جابر في الصلاة على النجاشي وفيه كنت في الصف الثاني والثالث أو قد اعترض عليه بأنه لا يلزم من كونه في الصف الثاني أو الثالث أن يكون ذلك منتهي الصفوف وبأنه ليس في السياق ما يدل على كون الصفوف خلف الإمام والجواب عن الأول أن الأصل عدم الزائد وقد روى مسلم من طريق أيوب عن أبي الزبير عن جابر قصة الصلاة على النجاشي فقال فقمتا فصفتا صفين فعرف بهذا أن من روى عنه كنت في الصف الثاني أو الثالث شك هل كان هناك صف ثالث أم لا وبذلك تصح الترجمة وعن الثاني بأنه أشار إلى ما ورد في بعض طرقه صريحاً كما سيأتي في حجة الحبشة من وجه آخر عن قتادة بهذا الإسناد بزيادة فصفتا وراءه ووقع في الباب الذي يليه من حديث أبي هريرة بلفظ فصفاوا خلفه وسنذكر بقية فوائد الحديث فيه (قوله باب الصفوف على الجنابة) قال الزين بن المنير ما ملخصه أنه أعاد الترجمة لأن الأولى لم يحزم فيها بالزيادة على الصفين وقال ابن بطال أو ما المصنف إلى الرد على عطاء حيث ذهب إلى أنه لا يشرع فيها تنوية الصفوف يعني كما رواه عبد الرزاق عن ابن جريج قال قلت لعطاء أحق على الناس أن يسوا وصفوفهم على الجنائز كما يسونها في الصلاة قال لا إنما يكبرون ويستغفرون وأشار المصنف بصيغة الجمع إلى ما ورد في استحباب ثلاثة صفوف وهو ما رواه أبو داود وغيره من حديث مالك بن هيرة مرفوعاً من صلى عليه ثلاثة صفوف فقد أوجب حسنة الترمذي وصححه الحاكم وفي رواية له لا يغفر له قال الطبري ينبغي لأهل الميت إذا لم يخشوا عليه الصغائر أن ينتظروا به اجتماع قوم يقوم منهم ثلاثة صفوف لهذا الحديث انتهى وتعقب بعضهم الترجمة بأن أحاديث الباب ليس فيها صلاة على جنازة وإنما فيها الصلاة على الغائب أو على من في القبر وأجيب بأن الاصططاف إذا شرع والجنابة غائبة ففي الحاضرة أولى وأجيب بالكرمانى بأن المراد بالجنابة في الترجمة الميت سواء كان مدفوناً أو غير مدفون فلا منافاة بين الترجمة والحديث (قوله عن سعيد) هو ابن المسيب كذا رواه أصحاب معمر البصريون عنه وكذا هو في مصنف عبد الرزاق عن معمر وأخرجه النسائي عن عبد بن رافع عن عبد الرزاق فقال فيه عن سعيد وأبي سامة وكذا أخرجه ابن حبان من طريق يونس عن الزهري عنهما وكذا ذكره الدارقطني في غرائب مالك من طريق خالد بن مخلد وغيره عن مالك والحفوط عن مالك ليس فيه ذكر أبي سامة كذا هو في الموطأ وكذا أخرجه المصنف كما تقدم في أوائل الجنائز والحفوط عن الزهري أن نعي النجاشي والأمر بالاستغفار له عنده عن سعيد وأبي سامة جميعاً وأما قصة الصلاة عليه والتكبير فعنده عن سعيد وحده كذا فصله عقيل عنه كما سيأتي بعد خمسة أبواب وكذا يأتي في حجة الحبشة من طريق صالح بن كيسان عنه وذكر الدارقطني في الملل الاختلاف فيه وقال إن الصواب ما ذكرناه (قوله نعي النجاشي) ففتح اللون وتخفيف الجيم وبعد الألف شين معجمة ثم ياء قليلة كياء النسب وقيل بالتخفيف ورجحه الصنعاني وهو لقب من ملك الحبشة وحكي المطرزي تشديد الجيم عن بعضهم وخطأه (قوله ثم تقدم) زاد ابن ماجه من طريق عبد الأعلى عن معمر فخرج وأصحابه إلى البقيع فصفتا خلفه وقد تقدم في أوائل الجنائز من رواية مالك بلفظ فخرج بهم إلى المصلى والمراد بالبقيع بقيع بطحان أو يكون المراد بالمصلى موضعاً معد للجنائز يقيع الفرق غير مصلى العيدين والأول أظهر وقد تقدم في

حدثنا مسلمٌ حدثنا شعبَةُ حَدَّثَنَا الشَّيْبَانِيُّ عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي مَنْ شَهِدَ النَّبِيَّ ﷺ أَنَّى عَلَى قَبْرِ مَنْبُودٍ صَفَّيْهِمْ وَكَبَّرَ أَرْبَاعًا قُلْتُ يَا أَبَا عَمْرٍو مَنْ حَدَّثَكَ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا **حدثنا** إبراهيمُ بْنُ مُوسَى أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ أَخْبَرَهُمْ قَالَ أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ قَدْ تَوَفَّى الْيَوْمَ رَجُلٌ صَالِحٌ مِنَ الْحَبَشَةِ فَلَمَّ فُصِّلُوا عَلَيْهِ قَالَ صَفَّفْنَا قَبْلِي النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهِ وَفَنَحْنُ صُفُوفٌ قَالَ أَبُو الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ كُنْتُ فِي الصَّفِّ الثَّانِي

الليدين ان المصلى كان يطحن والله أعلم (قوله حدثنا مسلم) هو ابن ابراهيم وحدث ابن عباس المذكور سيأتي السلام عليه بعداني عشر بابا (قوله قد توفي اليوم رجل صالح من الحبشة) بفتح المهملة والموحدة بعدها معجمة في رواية مسلم من طريق يحيى بن سعيد عن ابن جريج مات اليوم عبد الله صالح الحمصي والمصنف في هجرة الحبشة من طريق ابن عينة عن ابن جريج قفوا فصولا على أخيك الحمصي وسيأتي ضبط هذا الاسم بعد في باب التكبير على الجنائزة (قوله فصلي النبي ﷺ) زاد المستمل في روايته ونحن صفوف وبه يصح مقصود الترجمة وقال الكرماني يؤخذ مقصودها من قوله صففنا لان الغالب ان الملازمين له ﷺ كانوا كثيرا ولا سيما مع أمره لهم بالخروج الي المصلى (قوله قال أبو الزبير عن جابر كنت في الصف الثاني) وصله النسائي من طريق شعبه عن أبي الزبير بلفظ كنت في الصف الثاني يوم صلى النبي ﷺ على النجاشي وروى من نسب وصل هذا التعليق لرواية مسلم فانه أخرجه من طريق أبيوب عن أبي الزبير وليس فيه مقصود التعليق وفي الحديث دلالة على ان للصفوف على الجنائزة تأثيرا ولو كان الجمع كثيرا لان الظاهر ان الذين خرجوا معه ﷺ كانوا عددا كثيرا وكان المصلى قضاء ولا يضيق بهم لوصفوا فيه صفوا واحدا ومع ذلك فقد صففهم وهذا هو الذي فهمه مالك بن هبيرة الصحابي المقدم ذكره فكان يصف من يحضر الصلاة على الجنائزة ثلاثة صفوف سواء قفوا أو كثروا وبقي النظر فيهما اذا تعددت الصفوف والعدد قليل أو كان الصف واحدا والعدد كثيرا بهما أفضل وفي قصة النجاشي علم من أعلام النبوة لانه ﷺ أعلمهم بموته في اليوم الذي مات فيه مع بعد ما بين أرض الحبشة والمدينة واستدل به على منع الصلاة على الميت في المسجد وهو قول الحنفية والمالكية لكن قال أبو يوسف ان اعد مسجد للصلاة على الموتى لم يكن في الصلاة فيه عليهم بأس قال النووي ولا حجة فيه لان الممنوع عند الحنفية ادخال الميت للمسجد لا مجرد الصلاة عليه حتى لو كان الميت خارج المسجد جازت الصلاة عليه لمن هو داخله وقال ابن بزرة وغيره استدله بعض المالكية وهو باطل لانه ليس فيه صبغة نهى ولا حائل ان يكون خرج بهم الى المصلى لامر غير المعنى المذكور وقد ثبت انه ﷺ صلى على سهيل بن يضاء في المسجد فكيف يترك هذا الصريح لامر محتمل بل الظاهر انه انما خرج بالمسلمين الى المصلى لقصد تكثير الجمع الذين يصلون عليه ولا شاعة كونه مات على الاسلام فقد كان بعض الناس لم يدركونه اسلم فقد روى ابن أبي حاتم في التفسير من طريق ثابت والدارقطني في الافراد والبراز من طريق حميد هاجع أنس ان النبي ﷺ لم يصلي على النجاشي قال بعض أصحابه صلى على عالج من الحبشة فقلت وان من أهل الكتاب لمن يؤمن بالله وما أنزل اليكم الاية وله شاهد في معجم الطبراني الكبير من حديث وحشي بن حرب وآخر عنده في الاوسط من حديث أبي سعيد وزاد فيه ان الذي طعن بذلك فيه كان منافقا واستدل به على مشروعية الصلاة على الميت الغائب عن البلد وبذلك قال الشافعي وأحمد وجمهور السلف حتى قال ابن حزم لم يأت عن أحد من الصحابة منعه قال الشافعي الصلاة على الميت دعاء له وهو اذا كان ملقفا يصلي عليه فكيف لا يدعى له وهو غائب أو في القبر بذلك الوجه الذي يدعى له به وهو ملفف وعن الحنفية والمالكية لا يشرع ذلك وعن بعض أهل العلم انما يجوز ذلك في اليوم الذي يموت فيه الميت أو ما قرب منه لا ما اذا طالت المدة حكاه ابن عبد البر وقال ابن حبان انما يجوز ذلك لمن كان في جهة القبلة فلو كان بالدمية مستدبر القبلة مثلا لم يجوز قال الحب الطبري لم أر ذلك لغيره

بابُ صُفُوفِ الصُّبَّانِ مَعَ الرُّجَالِ فِي الْجَنَائِزِ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ حَدَّثَنَا الشَّيْبَانِيُّ عَنْ عَامِرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ بِقَبْرِ قَدْ دُفِنَ لَيْلًا فَهَالَ مَتَى دُفِنَ هَذَا قَالُوا الْبَارِحَةَ قَالَ أَفَلَا أَذْثَمُونِي قَالُوا دَفَنَاهُ فِي ظُلْمَةِ اللَّيْلِ فَكِرْهُنَا أَنْ نُوقِفَكَ فَهَامَ فَصَفَفْنَا خَلْفَهُ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَأَنَا فِيهِمْ فَصَلَّى عَلَيْهِ **بابُ** سَنَةِ الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَائِزِ .

وحجته حجة الذي قبله المجود على قصة التجاشي وستأتي حكاية مشاركة الخطباء لهم في هذا المجود وقد اعتذر من لم يقل بالصلاة على الغائب عن قصة التجاشي بأمور منها أنه كان بأرض لم يصل عليه بها أحد فصنعت الصلاة عليه لذلك ومن ثم قال الخطابي لا يصلي على الغائب إلا إذا وقع موته بأرض ليس بها من يصلي عليه واستحسنه الروياني من الشافعية وبه ترجم أبو داود في السنن الصلاة على المسلم يليه أهل الشرك يلدأ آخر وهذا محتمل إلا أنني لم أقف في شيء من الأخبار على أنه لم يصل عليه في بلد أحد ومن ذلك قول بعضهم كشف له ﷺ عنه حتى رآه فتكون صلاته عليه كصلاة الإمام على ميت رآه ولم ير المأمون ولا خلاف في جوازها قال ابن دقيق العيد هذا يحتاج إلى نقل ولا يثبت بالاحتمال وتقبح بعض الحنفية بأن الاحتمال كاف في مثل هذا من جهة المانع وكان مستند قائل ذلك ما ذكره الواقدي في أسبابه بغير اسناد عن ابن عباس قال كشف النبي ﷺ عن سرير التجاشي حتى رآه وصلى عليه ولابن حبان من حديث عمران ابن حصين فقام وصفوا خله وهم لا يظنون إلا أن جنازته بين يديه أخرجه من طريق الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي قلابة عن أبي المهلب عنه ولا ينعوانه من طريق أبيان وغيره عن يحيى فصلينا خله ونحن لا نرى إلا أن الجنازة قدامنا ومن الاعتذارات أيضا أن ذلك خاص بالتجاشي لأنه لم يثبت أنه ﷺ صلى على ميت غائب غيره قال المهلب وكأنه لم يثبت عنده قصة معاوية اللبي وقد ذكرت في ترجمته في الصحابة أن خبره قوى بالنظر إلى مجموع طرقه واستند من قال بتخصيص التجاشي لذلك إلى ما هم من إرادة إشاعة أنه مات مسلماً أو استئلاف قلوب الملوك الذين أسلموا في حياته قال النووي لو فتح باب هذا الخصوص لاستند كثير من ظواهر الشرع مع أنه لو كان شيء مما ذكره لتوفرت الدواعي على نقله وقال ابن العربي المالكي قال المالكية ليس ذلك إلا لمحمد قلنا وما عمل به محمد تعمل به أمته يعني لأن الأصل عدم الخصوصية قالوا طويت له الأرض واحضرت الجنازة بين يديه قلنا إن ربنا عليه لقادر وإن نبينا لاهل ذلك ولكن لا نقولوا إلا ما رويتم ولا تخزعوا حديثاً من عند أنفسكم ولا تحذوا إلا بالناجيات ودعوا الضعاف قائلين سبيل تلاف إلى ما ليس له تلاف وقال السكرماني قولهم رفع الحجاب عنه ممنوع ولئن سلمنا فكان غائباً عن الصحابة الذين صلوا عليه مع النبي ﷺ (قلت) وسبق إلى ذلك الشيخ أبو حامد في تعليقه ويؤيده حديث مجمع بن جارية بالجهم والصحابة في قصة الصلاة على التجاشي قال فصفنا خله صفين وما نرى شيئاً أخرجه الطبراني واصله في ابن ماجه لكن أجاب بعض الحنفية عن ذلك بما تقدم من أنه يصير كالمت الذي يصلي عليه الإمام وهو برآه المأمون فانه جائز اتفاقاً قلدة أجمع كل من أجاز الصلاة على الغائب أن ذلك يسقط فرض الكفاية الماحكي عن ابن القطن أحد أصحاب الوجوه من الشافعية أنه قال يجوز ذلك ولا يسقط الفرض وسيأتي الكلام على الاختلاف في عدد التكبير على الجنازة في باب مفرد * (قوله باب صفوف الصبيان مع الرجال في الجنائز) في رواية الكشميهني على الجنائز أي عند إرادة الصلاة عليها وقد تقدم الجواب عن الترجمة على الجنازة وإرادة الصلاة على القبر وفي الباب الذي قبله وقد تقدم أن الكلام على المتن يأتي مستوفى بعد اثني عشر باباً وسيأتي بعد ثلاث تراجم باب صلاة الصبيان مع الناس على الجنائز وذكر فيه طرقاً من حديث ابن عباس المذكور وكان ابن عباس في زمن النبي ﷺ دون البلوغ لانه شهد حجة الوداع وقد قلب الاحتمال كما تقدم بيان ذلك في كتاب الصلاة * (قوله باب سنة الصلاة على الجنازة) قال الزين بن المنير المراد بالسنة ما شرعه

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ مَنْ صَلَّى عَلَى الْجَنَازَةِ وَقَالَ صَلُّوا عَلَيَّ صَاحِبِكُمْ وَقَالَ صَلُّوا عَلَى النَّجَاشِيِّ سَأَهَا صَلَاةَ لَيْسَ فِيهَا رُكُوعٌ وَلَا سُجُودٌ وَلَا يَتَكَلَّمُ فِيهَا وَفِيهَا تَكْبِيرٌ وَتَسْلِيمٌ وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ لَا يُصَلِّي إِلَّا طَاهِرًا وَلَا يُصَلِّي عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَلَا غُرُوبِهَا وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ وَقَالَ الْحَسَنُ أَذْرَكْتُ النَّاسَ وَأَحَقَّهُمْ عَلَى جَنَائِزِهِمْ مَنْ رَضَوْهُمْ فَيَرْضِيهِمْ وَإِذَا أَحْدَثَ يَوْمَ الْعِيدِ أَوْ عِنْدَ الْجَنَازَةِ يَطْلُبُ الْمَاءَ وَلَا يَتِيمُ

الذي ﷺ فيها يعني فهو أهم من الواجب والتدب ومراعاة بما ذكره هنا من الآثار والأحداث إن لها حكم غيرها من الصلوات والشرائط والأركان وليست مجرد دعاء فلا تجزي بغير طهارة مثلا وسيأتي بسط ذلك في آخر الباب (قوله) وقال النبي ﷺ من صلى على الجنابة (هذا طرف من حديث سيأتي موصولا بعد باب وهذا اللفظ عند مسلم من وجه آخر عن أبي هريرة ومن حديث توبان أيضا (قوله) وقال صلوا على صاحبكم (هذا طرف من حديث لسلمة بن الأكوع سيأتي موصولا في أوائل الحوالة أوله كنا جلوسا عند النبي ﷺ إذ أتى بجنابة فقالوا صل عليها فقال هل عليه دين الحديث (قوله) وقالوا صلوا على النجاشي (تقدم الكلام عليه قريبا (قوله) سماها صلاة (أي يشترط فيها ما يشترط في الصلاة وإن لم يكن فيها ركوع ولا سجود فإنه لا يتكلم فيها ويكبر فيها ويسلم منها بالأتاقي وإن اختلف في عدد التكبير والتسليم (قوله) وكان ابن عمر لا يصلي الا طاهرا (وصله مالك في الموطأ عن نافع بلفظ أن ابن عمر كان يقول لا يصلي الرجل على الجنابة الا وهو طاهر (قوله) ولا يصلي عند طلوع الشمس ولا غروبها (وصله سعيد بن منصور من طريق أبي عن نافع قال كان ابن عمر إذا سئل عن الجنابة بعد صلاة الصبح وبعد صلاة العصر يقول ماصليتا لوقتكما (تنبه) ما في قوله ماصليتا ظرفية يدل عليه رواية مالك عن نافع قال كان ابن عمر يصلي على الجنابة بعد الصبح والعصر إذا صليتا لوقتكما ومقتضاه انهما إذا أخرنا إلى وقت الكراهة عنده لا يصلي عليها حينئذ وبين ذلك ما رواه مالك أيضا عن عبد بن أبي حرملة أن ابن عمر قال وقد أتى بجنابة بعد صلاة الصبح بغلس اما أن تصلوا عليها واما أن تتركوها حتى ترتفع الشمس فكان ابن عمر يرى اختصاص الكراهة بما عند طلوع الشمس وعند غروبها لا مطلق ما بين الصلاة وطلوع الشمس أو غروبها وروى ابن أبي شيبة من طريق ميمون بن مهران قال كان ابن عمر يكره الصلاة على الجنابة إذا طلعت الشمس وحين تغرب وقد تقدم ذلك عنه واضحاً في باب الصلاة في مسجد قباء وإلى قول ابن عمر في ذلك ذهب مالك والارزاعي والكوفيون وأحمد وإسحق (قوله) ويرفع يديه (وصله البخاري في كتاب رفع اليدين المفرد من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه كان يرفع يديه في كل تكبيرة على الجنابة وقد روى مرفوعاً أخرجه الطبراني في الاوسط من وجه آخر عن نافع عن ابن عمر باستناد ضعيف (قوله) وقال الحسن (الخ) لم أره موصولا وقوله من رضوه في رواية الحموي والمستمل من رضوهم بصيغة الجمع وقائمة أثر الحسن هذا بيان أنه نقل عن الذين أدرهم وهو جمهور الصحابة انهم كانوا يلحقون صلاة الجنابة بالصلوات التي يجمع فيها وقد جاء عن الحسن أن أحق الناس بالصلاة على الجنابة الأب ثم الابن أخرجه عبد الرزاق وهي مسألة اختلاف بين أهل العلم فروى ابن أبي شيبة عن جماعة منهم سالم والقاسم وطاوس أن امام الحلي أحق وقال علقمة والاسود وآخرون الوالي أحق من الولي وهو قول مالك وأبي حنيفة والارزاعي وأحمد وإسحق وقال أبو يوسف والشافعي الولي أحق من الوالي (قوله) وإذا حدث يوم العيد أو عند الجنابة يطلب الماء ولا يتيم (يحتمل أن يكون هذا الكلام معطوفاً على أصل الترجمة ويحتمل أن يكون بقية كلام الحسن وقد وجدت عن الحسن في هذه المسئلة اختلافاً فروى سعيد بن منصور عن حماد بن زيد عن كني بن شظير قال سئل الحسن عن الرجل يكون في الجنابة على غير وضوء فإن ذهب يتوضأ فتوته قال يتيم ويصلي وعن هشيم عن يونس عن الحسن مثله وروى ابن أبي شيبة عن حفص عن أشعث عن الحسن قال لا يتيم ولا يصلي الا على طهر وقد ذهب جمع من السلف إلى أنه يجزئ لها التيمم لمن خاف قوائها لو تشاغل بالوضوء وحكاه ابن المنذر عن عطاء

وإذا انتهى إلى الجنائزة وهم يصلون يدخل معهم بتكبيره وقال ابن المسيب يكبر بالليل والنهار والسمير والحضر أربعا. وقال أنس رضي الله عنه تكبيرة الواحدة استفتاح الصلاة. وقال ولا تصل على أحد منهم مات أبدا. وفيه صفوف وإمام **حدثنا** سليمان بن حرب حدثنا شعبة عن الشيباني عن الشعبي قال أخبرني من مر مع نبيكم ﷺ على قبر متبوء فأمنا فصبقنا خلفه قلنا يا أبا عمر ومن حدثك قال ابن عباس رضي الله عنهما

وسالم والزهري والنخعي وريعة والليث والكوفيون وهي رواية عن أحمد وفيه حديث مرفوع عن ابن عباس رواه ابن عدي وإسناده ضعيف (قوله وإذا انتهى إلى الجنائزة يدخل معهم بتكبيره) وجدت هذا الأثر عن الحسن وهو أقوى الاحتمال الثاني قال ابن أبي شيبة حدثنا معاذ عن أشعث عن الحسن في الرجل ينتهي إلى الجنائزة وهم يصلون عليها قال يدخل معهم بتكبيره والخالف في هذا بعض المالكية وفي مختصر ابن الحاجب وفي دخول المسبوق بين التكبيرتين أو انتظار التكبير قولان انتهى (قوله وقال ابن المسيب الخ) لم أره موصولا عنه ووجدت معناه بإسناد قوى عن عقبه ابن عامر الصحابي أخرجه ابن أبي شيبة عنه موقوفا (قوله وقال أنس التكبير الواحدة استفتاح الصلاة) وصله سعيد ابن منصور عن اسمعيل بن علي عن يحيى بن أبي اسحق قال قال زريق بن كريمة لانس بن مالك رجل صلى فذكر ثلاثا قال أنس وليس التكبير ثلاثا قال يا أبازمة التكبير أربع قال أجل غير أن واحدة هي استفتاح الصلاة (قوله وقال) أي الله سبحانه وتعالى (ولا تفعل على أحد منهم) وهذا معطوف على أصل الترجمة وقوله وفيه صفوف وإمام معطوف على قوله وفيها تكبير وتسلم قرأت بخط مغلطاي كان البخاري أراد الرد على مالك قال ابن العربي قل عنه أنه استحب أن يكون المصلون على الجنائزة سطر أو أحدا قال ولا أعلم لذلك وجهها وقد تقدم حديث مالك بن هيرة في استحباب الصفوف ثم أورد المصنف حديث ابن عباس في الصلاة على القبر وسيأتي الكلام عليه قريباً وموضع الترجمة منه قوله فأمنا فصبقنا خلفه قال ابن رشيد قلا عن ابن المرباط وغيره ما حصله مراد هذا الباب الرد على من يقول أن الصلاة على الجنائزة إنما هي دعاء لها واستغفار فنجوز على غير طهارة فأول المصنف الرد عليه من جهة التسمية التي سماها رسول الله ﷺ صلاة ولو كان الغرض الدعاء وحده لما أخرجهما إلى القبيح ولدعاهما المسجد وأمرهم بالدعاء معه أو التأمين على دعائه ولما صنفهم خلفه كما يصنع في الصلاة المفروضة والمستنونة وكذا وقوفه في الصلاة وتكبيره في افتتاحها وتسليمه في التحلل منها كل ذلك دال على أنها على الأبدان لا على اللسان وحده وكذا امتناع الكلام فيها وإنما لم يكن فيها ركوع ولا سجود لثلاثتهم بعض الجهلة أنها عبادة ليست فيفضل بذلك انتهى ونقل ابن عبد البر الاتفاق على اشتراط الطهارة لها إلا عن الشعبي قال ووافقه إبراهيم بن علي وهو ممن يرغب عن كثير من قوله ونقل غيره أن ابن جرير الطبري وافقهما على ذلك وهو مذهب شاذ قال ابن رشيد وفي استدلال البخاري بالأحاديث التي صدر بها الباب من تسميتها صلاة لمطلوبه من اثبات شرط الطهارة اشكال لأنه ان تسمك بالعرف الشرعي عارضه عدم الركوع والسجود وإن تسمك بالحقيقة الغوية عارضته الشرائط المذكورة ولم يستو البادر في الإطلاق فيذعي الاشتراط لتوقف الإطلاق على القيد عند ارادة الجنائزة بخلاف ذات الركوع والسجود فتعين الحمل على المجاز انتهى ولم يستدل البخاري على مطلوبه بمجرد تسميتها صلاة بل بذلك وبما انضم إليه من وجود جميع الشرائط إلا الركوع والسجود وقد تقدم ذكر الحكمة في حذفها منها بقي ما عداها على الأصل وقال الكرماني غرض البخاري بيان جواز إطلاق الصلاة على صلاة الجنائزة وتكونها مشروعة وإن لم يكن فيها ركوع وسجود فاستدل بآية بإطلاق أسم الصلاة والأمر بها وآية بآيات ما هو من خصائص الصلاة نحو عدم التكلم فيها وكونها مفتوحة بالتكبير مغلطة بالتسليم وعدم صحتها بدون الطهارة وعدم أدائها عند الوقت المكروه

بابُ فَضْلِ اتِّبَاعِ الْجَنَازَةِ. وَقَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِذَا صَلَّيْتَ قَدَّ قَضَيْتَ الَّذِي عَلَيْكَ .
 وَقَالَ حُمَيْدُ بْنُ هَلَالٍ مَا عَلَّمْنَا عَلَى الْجَنَازَةِ إِذَا نَاصِلًا وَلَكِنْ مَنْ صَلَّى ثُمَّ رَجَعَ فَلَهُ قِيْرَاطٌ **حَدَّثَنَا أَبُو الثَّمَمَانِ**
حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ قَالَ سَمِعْتُ نَافِعًا يَقُولُ حَدَّثَ بَنُو عُمَرَ وَ

وبرع اليد واثبات الأحقية بالإمامة ووجوب طلب الماء لها و بكونها ذات صفوف وأمام قال وحاصله ان الصلاة
 فقط مشترك بين ذات الاركان المخصوصة وبين صلاة الجنائزة وهو حقيقة شرعية فيها أتت كلامه وقد قال بذلك
 غيره ولا يخفى ان بحث ابن رشد اقوى ومطلوب المصنف حاصل كما قدمته بدون الدعوي المذكورة بل باثبات مامر
 من خصائصها كما تقدم والله أعلم (قوله باب فضل اتباع الجنائز) قال ابن رشد ما محصله مقصود الباب بيان القدر
 الذي يحصل به مسمى الاتباع الذي يجوز به القيراط اذ في الحديث الذي أورده أجمال ولذلك صدره بقول زيد
 ابن ثابت وآثر الحديث المذكور على الذي بعده وان كان اوضح منه في مقصوده كعادته المألوفة في الترجمة على اللفظ
 للمشكل ليبين مجمله وقد تقدم طرف من بيان ما يحصل به مسمى الاتباع في باب السرعة بالجنائزة وله تعلق بهذا الباب
 وكأنه قصد هناك كيفية المشي وأمكنته وقصد هنا ما الذي يحصل به الاتباع وهو أعم من ذلك قال ويمكن ان يكون
 قصد هنا ما الذي يحصل به المقصد اذا اتبع انما هو وسيلة الى تحصيل الصلاة منفردة أو الدفن مفتردا أو المجموع قال
 وهذا كله يدل على براعة المصنف ودقة فهمه وسعة علمه وقال الزين بن المنير ما محصله مراد الترجمة اثبات الاجر والمترغيب
 فيه لاتباع الحكم لان الاتباع من الواجبات على الكفاية فالمراد بالفضل ما ذكرناه لا قسم الواجب وأجل لفظ
 الاتباع بما للفظ الحديث الذي أورده لان القيراط لا يحصل الا لمن اتبع وصلي او اتبع وشيع وحضر الدفن لامن
 اتبع مثلا وشيع ثم أنصرف بغير صلاة كما سيأتي بيان الحجة لذلك في الباب الذي يليه وذلك لان الاتباع انما هو وسيلة
 لاحتمال مقصودين اما الصلاة واما الدفن فاذا تجردت الوسيلة عن المقصد لم يحصل المرئى على المقصود وان كان يرجى
 أن يحصل لفاعل ذلك فضل ما يحسب نيته وروى سعيد بن منصور من طريق مجاهد قال اتباع الجنائزة أفضل
 النوافل وفي رواية عبد الرزاق عنه اتباع الجنائزة أفضل من صلاة التطوع (قوله وقال زيد بن ثابت اذا صليت
 فقد قضيت الذي عليك) وصله سعيد بن منصور من طريق عروة عنه بلفظ اذا صليت على الجنائزة فقد قضيت
 ما عليك فخلوا بينها وبين أهلها وكذا أخرجه عبد الرزاق لكن بلفظ اذا صليت على جنازة فقد قضيت ما عليك
 وصله ابن أبي شيبة من هذا الوجه بلفظ الافراد ومعناه قد قضيت حق الميت فان أردت الاتباع فلك زيادة اجر
 (قوله وقال حميد بن هلال ما علمنا على الجنائزة اذا ناصِلًا ولكن من صلى ثم رجع فله قيراط) لم أره موصولا عنه قال
 الزين بن المنير مناسبه للترجمة استمارة بأن الاتباع انما هو لحض اجزاء الفضل وأنه لا يجري مجرى قضاء حق اولياء
 الميت فلا يكون لهم فيه حق ليتوقف الانصراف قبله على الاذن منهم (قلت) وكان البخاري اراد الرد على ما أخرجه
 عبد الرزاق من طريق عمرو بن شعيب عن أبي هريرة قال أمير ان وليس بأمر بن الرجل يكون مع الجنائزة يصلي
 عليها فليس له ان يرجع حتى يستأذن ولها الحديث وهذا منقطع موقوف وروى عبد الرزاق مثله من قول ابراهيم
 وأخرجه ابن أبي شيبة عن المسور من فعله أيضا وقد ورد مثله مرفوعا من حديث جابر أخرجه البزار باسناد فيه
 مقال وأخرجه العقيلي في الضعفاء من حديث أبي هريرة مرفوعا باسناد ضعيف وروي أحمد من طريق عبد الله
 ابن هرم عن أبي هريرة مرفوعا من تبع جنازة فحمل من علوها وحتى في قبرها وقد حتى يؤذن لرجع بقيراطين
 واسناده ضعيف والذي عليه معظم أئمة الفتوي قول حميد بن هلال وحكي عن مالك أنه لا ينصرف حتى يستأذن
 (قوله حدث ابن عمرو) كذا في جميع الطرق حدث بضم المهملة على البناء للمجهول ولم أقف في شيء من الطرق
 عن نافع على تسمية من حدث ابن عمر عن أبي هريرة بذلك وقد أورده أصحاب الاطراف والحيددي في جمعه في

أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يَقُولُ مَنْ تَبِعَ جَنَازَةً فَلَهُ قَبْرًا طُ قَالَ

ترجمة نافع عن أبي هريرة وليس في شيء من طرقه ما يدل على أنه سمع منه وأن كان ذلك محتملا ووقفت على تسمية من حدث ابن عمر بذلك صريحا في موضعين أحدهما في صحيح مسلم وهو خباب بمجعة وموحدتين الأولى مشددة وهو أبو السائب المدني صاحب المقصورة قيل أن له صحبة ولفظه من طريق داود بن عامر بن سعد عن أبيه أنه كان قاعدا عند عبد الله بن عمر أطلع خباب صاحب المقصورة فقال يا عبد الله بن عمر الاستمع ما يقول أبو هريرة فذكر الحديث والثاني في جامع الترمذي من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة فذكر الحديث قال أبو هريرة فذكرت ذلك لابن عمر فأرسل إلى عائشة (قوله) أن أبا هريرة يقول من تبع (كذا في جميع الطرق لم يذكر فيه النبي ﷺ) وكذا أخرجه الاسماعيل من طريق إبراهيم بن راشد عن أبي النعمان شيخ البخاري فيه لكن أخرجه أبو عوانة في صحيحه عن مهدي بن الحرث عن موسى بن أسمعيل وعن أبي أمية عن أبي النعمان وعن التستري عن شيان ثلاثهم عن جرير بن حازم عن نافع قال قيل لابن عمر إن أبا هريرة يقول سمعت رسول الله ﷺ يقول من تبع جنازة فلهم قبر ط فاجاز من الجرح فذكره ولم يبين لمن السياق وقد أخرجه مسلم عن شيان بن فروخ كذلك فالظاهر أن السياق له (قوله) من تبع جنازة فلهم قبر ط زاد مسلم في روايته من الجرح والقبر ط بكسر القاف الجوهري أصله قراط بالشديد لأن جمعه قراطيط فأبدل من أحد حرفي تضعيفه ياء قال والقبر ط نصف دائق وقال قبل ذلك الدائق سدس الدرهم فعلى هذا يكون القبر ط جزا من اثني عشر جزا من الدرهم وأما صاحب النهاية فقال القبر ط جزء من أجزاء الدينار وهو نصف عشره في أكثر البلاد وفي الشام جزء من أربعة وعشر جزا وقيل ابن الجوزي عن أبي عقيل أنه كان يقول القبر ط نصف سدس درهم أو نصف عشر دينار والاشارة بهذا المقدار إلى الجرح المتعلق بالميت في تجهيزه وغسله وجميع ما يتعلق به فلم يصلي عليه قبر ط من ذلك ولين شهد الدفن قبر ط وذكر القبر ط تقريرا للهم لما كان الإنسان يعرف القبر ط ويعمل العمل في مقابله وعدم جنس ما يعرف وضرب له المثل بما يعلم انتهى وليس الذي قال يبعد وقد روى البزار من طريق مجاهد عن أبي هريرة مرفوعا من أن جنازة في أهلها فلهم قبر ط فان تبعها فلهم قبر ط فان صلى عليها فلهم قبر ط فان انتظرها حتى تدفن فلهم قبر ط فهذا يدل على أن لكل عمل من أعمال الجنائز قبرا ط وأن أخطئت مقادير القبر ط ولا سيما بالنسبة إلى مشقة ذلك العمل وسهولته وعلى هذا فيقال إنما خص قبرا ط الصلاة والدفن بالذكر لكونهما المقصودين بخلاف باقي أحوال الميت فانها وسائل ولكن هذا يخالف ظاهر سياق الحديث الذي في الصحيح المتقدم في كتاب الإيمان فان فيه أن لمن تبعها حتى يصلي عليها ويفرع من دفنها قبرا طين فقط ويجب عن هذا أن القبرا طين المذكورين لمن شهدوا الذي ذكره ابن عقيل لمن باشر الأعمال التي يحتاج إليها الميت فافترقا وقد ورد لفظ القبر ط في عدة أحاديث فمنها ما يحمل على القبرا ط المتعارف ومنها ما يحمل على الجزء في الجملة وإن لم تعرف النسبة فمن الأول حديث كعب بن مالك مرفوعا أنكم ستفتحون بذا يذكر فيها القبر ط وحديث أبي هريرة مرفوعا كنت أرى غنم لاهل مكة بالقبر ط قال ابن ماجه عن بعض شيوخه يعني كل شاة بقبر ط وقال غيره قراطيط بجبل بمكة ومن المحتمل حديث ابن عمر في الدين أو التوراة أعطوا قبرا ط قبرا ط وحديث الباب وحديث أبي هريرة من أقتنى كلبا قصص من عمله كل يوم قبر ط وقد جاء تعيين مقدار القبر ط في حديث الباب بأنه مثل أحد كما سيأتي الكلام عليه في الباب الذي يليه وفي رواية عند أحمد والطبراني في الأوسط من حديث ابن عمر قالوا يا رسول الله مثل قرار يطنا هذه قال لا بل مثل أحد قال النووي وغيره لا يلزم من ذكر القبر ط في الحديثين تساويهما لأن عادة الشارع تعظيم الحسنات وتخفيف مقابلهما والله أعلم وقال ابن العربي القاضي الفرة جزء من ألف وأربعة وعشرين جزا من حبة والحبة ثلث القبر ط فإذا كانت الفرة تخرج من النار فكيف بالقبر ط قال وهذا قدر قبرا ط الحسنات فأما قبرا ط السيئات فلا وقال غيره القبر ط في اقتناء الكلب جزء من أجزاء عمل

أَكْثَرَ أَبُو هُرَيْرَةَ عَلَيْنَا فَصَدَّقَتْ بَعْنَى عَائِشَةَ أَبِي هُرَيْرَةَ وَقَالَتْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : فَقَالَ ابْنُ
عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لَقَدْ قَرَطْنَا فِي قَرَارِيطِ كَثِيرَةٍ * فَرَطْتُ ضَعِيفَتٍ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ

المعنى لفظ ذلك اليوم وذهب الاكثالي أن المراد بالقيراط في حديث الباب جزء من اجزاء معلومة عند الله وقد
قربها النبي ﷺ لهم بمثله القيراط بأحد قال الطبري قوله مثل أحد تفسير المقصود من الكلام لاللفظ القيراط
والمراد منه أنه يرجع بتصيب كثير من الاجر وذلك لان لفظ القيراط مبهم من وجهين فين الموزون بقوله من الاجر
وبين المقدار المراد منه بقوله مثل أحد وقال الزين بن المنير أراد تعظيم الثواب فله العيان بأعظم الجبال خلقا
وأكثرها الى النفوس المؤمنة جلالة الذي قال في حقه أنه جبل بحينا ونحبه انتهى ولأنه أيضا قريب من المخاطبين
يشترك أ كثرهم في معرفته وخص القيراط بالذكولانه كان أقل ما تقع به الاجارة في ذلك الوقت أوجري ذلك مجرى
العادة من تقليل الاجر بتقليل العمل واستدل بقوله من تبع علي أن المثلث خلف الجنازة أفضل من المثلث أمامها لان
ذلك هو حقيقة الاتباع حسا قال ابن ديق العيد الذين رجحوا المثلث أمامها حملوا الاتباع هنا على الاتباع المعنوي أي
المصاحبة وهو أعم من أن يكون أمامها أو خلفها أو غير ذلك وهذا مجاز يحتاج الي أن يكون الدليل الدال على استحباب التقدم
راجعا انتهى وقد تقدمت الاشارة الى ذلك في باب السرعة بالجنازة وذكرنا اختلاف العلماء في ذلك بما تفتى عن اعادته
(قوله أ كثر عليا أبو هريرة) قال ابن القيم لم يهتم عمر بل خشي عليه السهو وقال ذلك لكونه لم ينقل له عن أبي هريرة
أنه رضى فقل أنه قال براه فاستنكره انتهى والثاني جمود على سياق رواية البخاري وقد بينا أن في رواية مسلم أنه
رضه وكذا في رواية خباب عن أبي هريرة عند مسلم أيضا وقال الكرماني قوله أ كثر عليا أي في ذكر الاجر أوفى
كثرة الحديث كأنه خشي لكثرة رواياته أن يشبهه عليه بعض الامر انتهى ووقع في رواية أبي سلمة عند سعيد بن
منصور فبلغ ذلك ابن عمر فتعاطفه وفي رواية الوليد بن عبد الرحمن عند سعيد أيضا ومسدد واحد باسناد صحيح
فقال ابن عمر يا أبا هريرة انظر ما يحدث عن رسول الله ﷺ (قوله فصدقت بعني عائشة أبا هريرة) لفظ بعني للبخاري
كانه شك فاستعملها وقد رواه الاسماعيلي من طريق أبي النعمان شيخه فلم يقلها وفي رواية مسلم فبعث ابن عمر الى
عائشة يسألها فصدقت أبا هريرة وفي رواية أبي سلمة عند الترمذي فذكر ذلك لابن عمر فارسل الى عائشة يسألها
عن ذلك فقالت صدق وفي رواية خباب صاحب المقصورة عند مسلم فارسل ابن عمر خبابا الى عائشة يسألها عن
قول أبي هريرة ثم يرجع اليه فيخبره بما قالت حتى يرجع اليه الرسول فقال قالت عائشة صدق أبو هريرة ووقع
في رواية الوليد بن عبد الرحمن عن سعيد بن منصور فقام أبو هريرة فاخذ يديه فانطلقا حتى اتيا عائشة فقال لها يأم
المؤمنين انشدك الله اسمعت رسول الله ﷺ يقول فذكره فقالت اللهم نعم ويجمع بينهما بان الرسول لما رجع الى
ابن عمر يخبر عائشة بلغ ذلك أبا هريرة ففتى الى ابن عمر فاسمعه ذلك من عائشة مشافهة وزاد في رواية الوليد فقال
أبو هريرة لم يشغلني عن رسول الله ﷺ غرس الودي ولا صفق بالاسواق وانما كنت اطلب من رسول الله ﷺ
أكله بطعمينها أو كلمة يعلمنيها قاله ابن عمر كنت الزمنا لرسول الله ﷺ وأعلمنا بحديثه (قوله لقد قرطنا في قراريط
كثيرة) أي من عدم المواظبة على حضور الدفن بين ذلك مسلم في روايته من طريق ابن شهاب عن سالم بن عبد الله
ابن عمر قال كان ابن عمر يصلي على الجنازة ثم ينصرف فلما بلغه حديث أبي هريرة قال فبذكره وفي هذه القصة دلالة
على تميز أبي هريرة في الحفاظ وان انكار العلماء بعضهم على بعض قديم وفيه استغراب العالم ما لم يصل الى علمه وعدم
مبالاة الحفاظ بانكار من لم يحفظ وفيه ما كان الصحابة عليه من التثبت في الحديث النبوي والتحرز فيه والتقييد
عليه وفيه دلالة على فضيلة ابن عمر من حرصه على العلم وتأسنه على ما فاته من العمل الصالح (قوله فرطت ضعيت من
أمر الله) كذا في جميع الطرق وفي بعض النسخ فرطت من أمر الله أي ضعيت وهو أشبه وهذه مادة المصنف اذا
أراد تسمية كلمة غريبة من الحديث . وفتحه كلمة من القرآن فسر الكلمة التي من القرآن وقدر في رواية سالم المذكورة

بابُ مَنْ أَنْظَرَ حَتَّى تُنْفَخَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ قَالَ قَرَأْتُ عَلَى ابْنِ أَبِي ذَرْبٍ عَنْ سَعِيدِ ابْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْقُبَيْرِيِّ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ سَأَلَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ شُعْبَةَ بْنِ سَعِيدٍ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي حَدَّثَنَا يُونُسُ قَالَ ابْنُ شَهَابٍ حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجُ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ شَهِدَ الْجَنَازَةَ حَتَّى يَصْلَى فَلَهُ قِيرَاطٌ.

بلفظ لقد ضيعنا قرار بط كثيرة ﴿ تكملة ﴾ وقع لي حديث الباب من رواية عشرة من الصحابة غير أبي هريرة ومائسة من حديث ثوبان عند مسلم والبراء وعبد الله بن مقفل عند النسائي وأبي سعيد عند أحمد وابن مسعود عن أبي عوانة وأسانيد هؤلاء الخمسة صحاح ومن حديث أبي بن كعب عن ابن ماجه وابن عباس عند البيهقي في الشعب وأنس عند الطبراني في الاوسط ووائل بن الاسقع عند ابن عدى وحفصة عند حميد بن زنجويه في فضائل الاعمال وفي كل من اسانيد هؤلاء الخمسة ضعف وسأثير الي ما فيها من فائدة زائدة في الكلام على الحديث في الباب الذي يلي هذا (قوله باب من انظر حتى تدفن) قال الزين بن المنير لم يذكر المصنف جواب من اما استفتاء ما ذكر في الخبر او توقفا على اثبات الاستحقاق بمجرد الانتظار ان خلا عن اتباع قال وعدل عن لفظ الشهود كما هو في الخبر الى لفظ الانتظار لئلا يظن ان المقصود من الشهود انما هو معاودة أهل الميت والتصدى لموتهم وذلك من المقاصد المتبعة انتهى والذي يظهر لي انه اخار لفظ الانتظار لكونه أعم من المشاهدة فهو أكثر فائدة وأشار بذلك الى ما ورد في بعض طرقه بلفظ الانتظار لفسر اللفظ الوارد بالمشاهدة ولفظ الانتظار وقع في رواية معمر عند مسلم وقد ساق البخاري سندها ولم يذكر لفظها ووقعت هذه الطريق في بعض الروايات التي لم تتصل لنا عن البخاري في هذا الباب أيضا (قوله) حدثنا عبد الله بن مسلمة (هو القعني) (قوله عن أبيه) يعني أباسعيد كيسان القُبَيْرِي وهو ثابت في جميع الطرق وحكي الكرماني انه سقط من بعض الطرق (فات) والصواب اثباته وكذا أخرجه أسحق بن راهويه والاسماعيلي وغيرهما من طريق ابن أبي ذئب ثم سقط قوله عن أبيه من رواية ابن عجلان عند أبي عوانة وعبد الرحمن بن أسحق عند ابن أبي شيبة وأبي معشر عند حميد بن زنجويه ثلاثهم عن سعيد القُبَيْرِي (تنبيه) لم يسق البخاري لفظ رواية أبي سعيد ولفظه عند الاسماعيلي انه سأل أبا هريرة ما ينبغي في الجنائز فقال سأخبرك بما قال رسول الله ﷺ قال من تبعها من أهلها حتى يصلى عليها فله قيراط مثل واحد ومن تبعها حتى يفرغ منها فله قيراطان (قوله) حدثني عبد الرحمن (هو معطوف على مقدر اي قال شهاب حدثني فلان بكذا) وحدثني عبد الرحمن الأعرج بكذا (قوله حتى يصلى) زاد الكشميهني عليه واللام للاكثرة مفتوحة وفي بعض الروايات بكسرها ورواية الفتح محمولة عليها فان حصول القيراط متوقف على وجود الصلاة من الذي يحصل له كما تقدم تقريره والبيهقي من طريق محمد بن علي الصائغ عن احمد بن حبيب شيخ البخاري فيه لفظ حتى يصلى عليها وكذا هو عند مسلم من طريق وهب عن يونس ولم يبين في هذه الرواية ابتداء الحضور وقد تقدم بيانه في رواية أبي سعيد القُبَيْرِي حيث قال من أهلها وفي رواية خباب عند مسلم من خرج مع جنازة من بينها ولاحد في حديث أبي سعيد الخدري فشي معها من أهلها ومقتضاه ان القيراط يخص بمن حضر من أول الامر الى انقضاء الصلاة وبذلك صرح المحب الطبري وغيره والذي يظهر لي ان القيراط يحصل أيضا لمن صلى فقط لان كل ما قبل الصلاة وسيلة اليها لكن يكون قيراط من صلى فقط دون قيراط من شيع مثلا وصلى ورواية مسلم من طريق أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ اصغرهما مثل احدى على ان القرار بط متفاوت ووقع أيضا في رواية أبي صالح المذكورة عند مسلم من صلى على جنازة ولم يتبعها فله قيراط وفي رواية نافع بن جبير عن أبي هريرة عند أحمد ومن صلى ولم يتبع فله قيراط فدل على ان الصلاة تحصل القيراط وان لم يقع اتباع ويمكن ان يعمل الاتباع هنا على ما بعد الصلاة وهل يأتي نظر هذا في قيراط الدفن فيه بحث قال النووي في شرح البخاري عند الكلام على طريق محمد بن سيرين عن أبي هريرة في كتاب الايمان

وَمَنْ شَهِدَ حَتَّى تَدْفَنَ كَانَ لَهُ قَبْرًا طَانٌ قِيلَ وَمَا الْقَبْرُ طَانٌ قَالَ مِثْلُ الْجَبَلَيْنِ الْعَظِيمَيْنِ

بلفظ من أتبع جنازة مسلم إيماناً واحتساباً وكان معها حتى يصلى عليها ويغفر من دفنائه يرجع من الاجر بقبراطين الحديث ومقتضى هذا ان القبراطين انما يحصلان لمن كان معها في جميع الطريق حتى تدفن فان صلى مثلاً وذهب الي القبر وحده فحضر الدفن لم يحصل له الاقراط واحد انتهى وليس في الحديث ما يقتضى ذلك الا من طريق القهوم فان ورد متطوق بمحصول القبراط لشهود الدفن وحده كان مقدماً ويجمع حينئذ بتفاوت القبراط والذين أبودك جعلوه من باب المطلق والمقيد نعم مقتضى جميع الاحاديث ان من اقتصر على التشيع فلم يصلى ولم يشهد الدفن فلا قراط له الا على الطريقة التي قدمناها عن ابن عقيل لكن الحديث الذى أوردناه عن البراء في ذلك ضعيف وأما التقيد بالابحان والاحتساب فلا بد منه لان ترتيب الثواب على العمل يستدعى سبق النية فيه فيخرج من فعل ذلك على سبيل المكافأة المجردة أو على سبيل الحباة والله أعلم (قوله ومن شهد) كذا في جميع الطرق بحذف المفعول وفي رواية البيهقي التي أشرت اليها ومن شهدا (قوله فله قبر طان) ظاهره انهما غير قراط الصلاة وهو ظاهر سياق أكثر الروايات وبذلك جزم بعض المتقدمين وحكاها ابن التين عن القاضي أبي الوليد لكن سياق رواية ابن سيرين تأني ذلك وهي صريحة في ان الحاصل من الصلاة ومن الدفن قبر طان فقط وكذلك رواية خباب صاحب المقصورة عند مسلم بلفظ من خرج مع جنازة من بيتها ثم تبعها حتى تدفن كان له قبر طان من أجر كل قراط مثل أحد ومن صلى عليها ثم يرجع كان له قراط وكذلك رواية الشعبي عن أبي هريرة عند النسائي بمعناه ونحوه رواية نافع بن جبير قال النوى رواية ابن سيرين صريحة في أن المجموع قبر طان ومعنى رواية الأعرج على هذا كان له قبر طان أى بالاول وهذا مثل حديث من صلى المشاء في جماعة فكأنما قام نصف الليل ومن صلى الفجر في جماعة فكأنما قام الليل كله أي بانضمام صلاة العشاء (قوله حتى تدفن) ظاهره ان حصول القبراط متوقف على فراغ الدفن وهو أصبح الاوجه عند الشافعية وغيرهم وقيل يحصل بمجرد الوضع في اللحد وقيل عند انتهاء الدفن قبل اهالة التراب وقد وردت الاخبار بكل ذلك و يرجح الاول للزيادة فعند مسلم من طريق معمر في احادي الروايتين عنه حتى يغفر عنها وفي الأخرى حتى توضع في اللحد وكذا عنده في رواية أبي حازم بلفظ حتى توضع في القبر وفي رواية ابن سيرين والشعبي حتى يغفر عنها وفي رواية أبي مزاحم عند أحمد حتى يقضى قضاؤها وفي رواية أبي سلمة عند الترمذي حتى يقضى دفنها وفي رواية ابن عياض عند أبي عوانة حتى يسوى عليها أى التراب وهي أصرح الروايات في ذلك ويحتمل حصول القبراط بكل من ذلك لكن يتفاوت القبراط كما تقدم (قوله قيل وما القبراطان) لم يعين في هذه الرواية القائل ولا المقول له وقدين الثاني مسلم في رواية الأعرج هذه فقال قيل وما القبراطان يا رسول الله وعنده في حديث ثوبان سئل رسول الله ﷺ عن القبراط وبين القائل أبو عوانة من طريق أبي مزاحم عن أبي هريرة ولفظه قلت وما القبراط يا رسول الله ووقع عند مسلم أن أبا حازم أيضاً سأل أبا هريرة عن ذلك (قوله مثل الجبلين العظيمين) سبق أن في رواية ابن سيرين وغيره مثل أحد وفي رواية الوليد بن عبد الرحمن عند ابن أبي شبة القبراط مثل جبل أحد وكذا في حديث ثوبان عند مسلم والبراء عند النسائي وأبي سعيد عند أحمد ووقع عند النسائي من طريق الشعبي فله قبر طان من الاجر لكل واحد منهما أعظم من أحد وهتم أن في رواية أبي صالح عن مسلم أصغرهما مثل أحد وفي رواية أبي بن كعب عند ابن ماجه القبراط أعظم من أحدهما كأنه أشار الى الجبل عند ذكر الحديث وفي حديث واثلة عند ابن عدى كتب له قبر طان من اجرا خلفها في ميزانه يوم القيامة أهل من جبل أحداً فأدت هذه الرواية بيان وجه التمثيل بجبل أحد وان المراد بوزنة الثواب المرتب على ذلك العمل وفي حديث الباب عن الفوائد غير ما تقدم الترغيب في شهود الميت والقيام بأمره والحض على الاجتماع له والتنبية على عظيم فضل الله وتكرمه للمسلم في تكثير الثواب لمن يتولى أمره بعد موته وفيه تقدير الاعمال بنسبة الاوزان

باب صلاة الصليان مع الناس على الجنائز حدثنا يعقوب بن إبراهيم حدثنا يحيى بن أبي بكير
 حدثنا زائدة حدثنا أبو إسحق الشيباني عن عامر عن ابن عباس رضي الله عنهما قال أتى رسول الله ﷺ قبراً
 فقالوا هذا دفن أو دفنت البارحة قال ابن عباس رضي الله عنهما ههنا خلفه ثم صلى عليها **باب**
الصلاة على الجنائز بالمصلى والمسجد حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب
 عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة أنهما حدثاه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله
 ﷺ النجاشي صاحب الحبشة يوم الذي مات فيه فقال استغفروا لأخيكم * وعن ابن شهاب قال
 حدثني سعيد بن المسيب أن أبا هريرة رضي الله عنه قال إن النبي ﷺ صف بهم بالمصلى فكبر عليه
 أربعاً **حدثنا** إبراهيم بن المنذر حدثنا أبو ضمرة حدثنا موسى بن عقبة عن نافع عن عبد الله
 ابن عمر رضي الله عنهما أن اليهود جاءوا إلى النبي ﷺ رجل منهم وأمر أن يؤذني فأمر رجلاً قريباً
 من موضعي الجنائز عند المسجد

أما تقريباً للافهام وأما على حقيقته والله أعلم * (قوله باب صلاة الصليان مع الناس على الجنائز) أورد فيه حديث
 ابن عباس في صلته مع النبي ﷺ على القبر وقد تقدم توجيهه قبل ثلاثة أبواب قال ابن رشيد أقاد بالترجمة الأولى بيان
 كيفية وقوف الصليان مع الرجال وانهم يصفون معهم لا يتأخرون عنهم لقوله في الحديث الذي ساقه فيها وأنا
 فهم وأقاد هذه الترجمة مشروعية صلاة الصليان على الجنائز وهو وإن كان الأول دل عليه ضمناً لكن أراد التنصيص
 عليه وأخر هذه الترجمة عن فضل اتباع الجنائز لبيان أن الصليان داخلون في قوله من تبع جنازة والله أعلم
 * (قوله باب الصلاة على الجنائز بالمصلى والمسجد) قال ابن رشيد لم يتعرض المصنف ليكون المصلى أولاً
 لأن المصلى عليه كان غائباً والحق حكم المصلي بالمسجد دليل ما تقدم في العيدين وفي الحيض من حديث أم عطية وسئل
 الحيض المصلي فدل على أن المصلي حكم المسجد فيما ينبغي أن يحتجب فيه ويلحق به ما سوى ذلك وقد تقدم الكلام
 على ما في قصة الصلاة على النجاشي قبل خمسة أبواب وقوله هنا وعن ابن شهاب هو معطوف على الاسناد المصدر به
 وسيأتي الكلام على عدد التكبير بعد ثلاثة أبواب ثم أورد المصنف حديث ابن عمر في رجم اليهوديين وسيأتي
 الكلام عليه مبسوطاً في كتاب الحدود أن شاء الله تعالى وحكي ابن بطال عن ابن حبيب أن مصلي الجنائز بالمدينة
 كان لا يصفاً بمسجد النبي ﷺ من ناحية جهة المشرق انتهى فان ثبت ما قال والافتحتم أن يكون المراد بالمسجد
 هنا المصلي المتخذ للعيدين والاستسقاء لأنه لم يكن عند المسجد النبوي مكاناً يتأذى فيه الرجم وسيأتي في قصة ما عر
 فرجناه بالمصلى ودل حديث ابن عمر المذكور على أنه كان للجنائز مكان معد للصلاة عليها فقد يستفاد منه أن
 ما وقع من الصلاة على بعض الجنائز في المسجد كان لأمراض أوليائ الجواز والله أعلم واستدل به على مشروعيتها
 الصلاة على الجنائز في المسجد يقويه حديث عائشة ماصلي رسول الله ﷺ على سهيل بن بيضاء الأفي المسجد
 أخرجه مسلم وبه قال الجمهور وقال مالك لا يعجبني وكرهه ابن أبي ذئب وأبو حنيفة وكل من قال بنجاسة الميت وأما من
 قال بطهارته منهم فلخشية التلويت وحملوا الصلاة على سهيل بأنه كان خارج المسجد والمصلون داخله وذلك جائز اتفاقاً
 وفيه نظر لأن عائشة استدلت بذلك لما أنكروا عليها أمرها بالمرور بجنازة سعد على حوزتها لتصلي عليه وأصح
 بمذهبهم بأن العمل استقر على ترك ذلك لأن الذين أنكروا ذلك على عائشة كانوا من الصحابة ورد بأن عائشة لما أنكرت
 ذلك الإنكار سألوا المأفل على أنها حفظت ما نسوه وقد روي ابن أبي شيبة وغيره أن عمر صلى على أبي بكر في المسجد

باب ما يكره من اتخاذ المساجد على القبور . وكذا مات الحسن بن الحسن بن علي رضي الله عنهم
صارت امرأته القبة على قبره سنة ثم رُفِئت . فسموا صائِحاً يقول . ألا هل وجدوا ما نقدوا .
فأجابه الآخر بل يسئوا فأقبلوا **حدثنا** عبيد الله بن موسى عن شيكان عن هلال هو الوزان عن
عروة عن عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ قال في مريض الذي مات فيه . لكن الله اليهود والنصارى
أخذوا قبور أنبيائهم مسجداً قالت ولولا ذلك لأبرزوا قبره غير أني أخشى أن يتخذ مسجداً **باب**
الصلاة على النساء إذا ماتت في نكاسها **حدثنا** مسدد حدثنا يزيد بن زريع حدثنا حسين حدثنا
عبد الله بن يزيد عن حمزة رضي الله عنه قال سألت وراء النبي ﷺ على امرأة ماتت في نكاسها
صَلَّمْ عَلَيْهَا وَسَلِّمْ

وان صهيبا صلى على عرفى المسجد زاد في رواية ووضعت الجنائز في المسجد تجاه المنبر وهذا يقتضي الاجماع على جواز
ذلك * (قوله باب ما يكره من اتخاذ المساجد على القبور) ترجم بعد ثمانية أبواب باب بناء المسجد على القبر . قال ابن
رشيد اتخاذ أعم من البناء فذلك افروده بالترجمة ولفظها يقتضي ان بعض الاتحاد لا يكره فكأنه يفعل بين ماذا اترنبت
على الاتحاد مقسدة أم لا (قوله ولما مات الحسن بن الحسن) هو من وافق اسمه اسم أبيه وكانت وفاته سنة سبع
وتسعين وهو من ثقات التابعين ولهو يسمى الحسن أيضا فهم ثلاثة في نسق واسم امرأته المذكورة فاطمة بنت الحسين
وهي ابنة عمه (قوله القبة) أي الخيمة فقد جاء في موضع آخر بلفظ القسطاط كما رويناه في الجزء السادس عشر من
حديث الحسين بن اسمعيل بن عبد الله المحامي رواية الاصباغين عنه وفي كتاب ابن أبي الدنيا في القبور من طريق
المغيرة بن مقسم قال لما مات الحسن بن الحسن ضربت امرأته على قبره فسطاطا فأقامت عليه سنة فذكر نحوه ومناسبة هذا
الأثر لحديث الباب ان المقم في القسطاط لا يخلو من الصلاة هناك فيلزم اتخاذ المسجد عند القبر وقد يكون القبر في جهة
القبلة فترداد الكراهة وقال ابن المنير لما ضربت الخيمة هناك للاستمتاع بالميت بالقرب منه تحليل للنفس وتخفيفا
باستصحاب المألوف من الانس ومكابرة للحس كما يتعلل بالوقوف على الاطلال البالية ومخاطبة المنازل الخالية فجاءتهم
الموعظة على لسان المهاتين بتقييح ما صنعوا وكأنهما من الملائكة أو من مؤمن الجن وانما ذكره البخاري لموافقته
للدلة الشرعية لانه دليل برأيه (قوله عن شيكان) هو ابن عبد الرحمن النحوي وهلال الوزان هو ابن أبي حميد على
المشهور وكذا وقع منسوباً عن ابن أبي شيبة والاسماعيلي وغيرهما وقال البخاري في تاريخه قال وكيع هلال بن حميد وقال
مرة هلال بن عبد الله ولا يصح (قوله مسجدا) في رواية الكشميهني مساجد (قوله لأبرز قبره) أي اكشف
قبر النبي ﷺ ولم يتخذ عليه الحائل والمراد الدفن خارج بيته وهذا قاله عائشة قبل أن يوسع المسجد للنبي ولهذا ما توسع
المسجد جعلت حجرتها مثلثة الشكل عددة حتى لا يتأني لأحد أن يصل الى جهة القبر مع استقبال القبلة (قوله غير اني
أخشى) كذا هنا وفي رواية أبي عوانة عن هلال الآتية في أواخر الجنائز غير أنه خشي أو خشي على الشك هل هو يفتح
الحاء المعجمة أو ضمها وفي رواية مسلم غير أنه خشي بالضم لا غير فرواية الباب تقتضي انها هي التي امتنع من
ابرازه ورواية الضم مبهمة يمكن أن تصرف بهذه والهاء ضمير الشأن وكأنها أرادت نفسها ومن وافقها على ذلك وذلك
يقتضي انهم فعلوه باجتهاد بخلاف رواية الفتح فانها تقتضي ان النبي ﷺ هو الذي أمرهم بذلك وقد تقدم الكلام على
بقية فوائد المتن في أبواب المساجد في باب هل تنبش قبور المشركين قال الكرماني مفاد الحديث منع اتخاذ القبر
مسجداً ومدلول الترجمة اتخاذ المسجد على القبر ومفهومها متنازع ويحجب بأنهما احتلزمان وان تغاير المقوم * (قوله
باب الصلاة على النساء إذا ماتت في نكاسها) وقع في نسخة من بدل في أي في قلعة نكاسها أو بسبب نكاسها والاول

باب ابنُ يَقُومُ مِنَ الْمَرْأَةِ وَالرَّجُلِ **حَدَّثَنَا** عِمْرَانُ بْنُ مَيْسَرَةَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ حَدَّثَنَا حُسَيْنٌ عَنْ ابْنِ بَرِيدَةَ حَدَّثَنَا سَمُرَةُ بْنُ جَنْدَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ صَلَّيْتُ وَرَأَى النَّبِيُّ ﷺ عَلَى امْرَأَةٍ مَاتَتْ فِي نَفْسِهَا فَقَامَ عَلَيْهَا وَسَطَهَا **باب** التَّكْبِيرِ عَلَى الْجَنَازَةِ أَرْبَعًا : وَقَالَ حُمَيْدٌ صَلَّى بِنَا أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَكَبَّرَ ثَلَاثًا ثُمَّ سَلَّمَ فَقِيلَ لَهُ فَاسْتَقْبَلِ الْقَبِيلَةَ ثُمَّ كَبَّرَ الرَّابِعَةَ ثُمَّ سَلَّمَ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَحَى النَّجَاشِيَّ فِي الْيَوْمِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ وَخَرَجَ بِهِمْ إِلَى الْمَصَلِّ فَصَفَّ بِهِمْ وَكَبَّرَ عَلَيْهِ أَرْبَعَ تَكْبِيرَاتٍ **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ حَدَّثَنَا سَلِيمُ بْنُ حَيَّانٍ حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مِينَاءَ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى عَلَى أَصْحَمَةَ النَّجَاشِيَّ فَكَبَّرَ أَرْبَعًا .

أعم من جهة أنه يدخل فيه من مات منه أو من غيره والثاني ألقى بغير الباب فان في بعض طرقها أنها ماتت حاملا وقد تقدم الكلام عليه في أثناء كتاب الحيض وحسين المذكور في هذا الاسناد هو ابن ذكوان المعلم قال الزين بن المنير وغيره المقصود بهذه الترجمة ان النساء وان كانت معدومة من جملة الشهداء فان الصلاة عليها مشروعة بخلاف شيد المعركة (قوله باب ابن يقوم) أي الامام (من المرأة والرجل) أو ردفه حديث سمرة المذكور من وجه آخر عن حسين المعلم وفيه مشروعية الصلاة على المرأة فان كونها نساء وصف غير معتبر وأما كونها امرأة فيحتمل أن يكون معتبرا فان القيام عليها عند وسطها لسترها وذلك مطلوب في حقها بخلاف الرجل ويحتمل أن لا يكون معتبرا وان ذلك كان قبل اتخاذ العنق للنساء فاما بعد اتخاذ فقد حصل الستر المطلوب ولهذا أورد المصنف الترجمة مورد السؤال وأراد عدم التفرقة بين الرجل والمرأة وأشار الى تضعيف ما رواه أبو داود والترمذي من طريق أبي غالب عن أنس بن مالك أنه صلى على رجل فقام عند رأسه وصلى على امرأة فقام عند عجزها فقال له العلماء من زياد أنه هكذا كان رسول الله ﷺ يفعل قال نعم وحكي ابن رشيد عن ابن الرابطة أنه أبدى لكونها نساء علة مناسبة وهي استقبال جنبها ليلاله من بركة الدماء وتعقب بأن الجنين كعضومها ثم هو لا يصلى عليه اذا انفرد وكان سقطا فأحرى اذا كان بقايا في بطنها أن لا يقصد والله أعلم (تنبيه) روي حماد بن زيد عن عطاء بن السائب ان عبد الله بن معقل بن مقرن أتى بجنابة رجل وامرأة على مصلى الرجل ثم صلى على المرأة أخرجه ابن شاهير في الجنائز له وهو مقطوع فان عبد الله تابعي (قوله باب التكبير على الجنابة أربعا) قال الزين بن المنير أشار بهذه الترجمة الى ان التكبير لا يزيد على أربع ولذلك لم يذكر ترجمة أخرى ولا خيرا في الباب وقد اختلف السلف في ذلك فروى مسلم عن زيد بن أرقم أنه يكبر خمسا ورفع ذلك الى النبي ﷺ وروى ابن المنذر عن ابن مسعود أنه صلى على جنازة رجل من بني أسد فكبر خمسا وروى ابن المنذر وغيره عن علي أنه كان يكبر على أهل بدر ستا وعلى الصحابة خمسا وعلى سائر الناس أربعا وروى أيضا باسناد صحيح عن أبي عبد الله قال صليت خلف ابن عباس على جنازة فكبر ثلاثا وسند ذكر الاختلاف على أنس في ذلك قال ابن المنذر ذهب أكثر أهل العلم الى ان التكبير أربع وفيه أقوال أخر فذكر ما تقدم قال وذهب بكر بن عبد الله المزني الى أنه لا ينقص من ثلاث ولا زاد على سبع وقال أحمد مثله لكن قال لا ينقص من أربع وقال ابن مسعود كبر ما كبر الامام قال والذي نخشاه ما نبت عن عمر ثم ساق باسناد صحيح الى سعيد بن المسيب قال كان التكبير أربعا وخمسا فجمع عمر الناس على أربع وروي البيهقي باسناد حسن الى أبي وائل قال كانوا يكبرون على عهد رسول الله ﷺ سبعاً وستاً وخمسا واربعا فجمع عمر الناس على أربع كما طول الصلاة (قوله وقال حميد صلى بنا أنس فكبر ثلاثا ثم سلم فقيل له فاستقبل القبلة ثم كبر الرابعة ثم سلم) لم أره

وقال يزيد بن هارون وعبد الصمد عن سليم اصحمة وتابعه عبد الصمد باب قراءة فاتحة الكتاب على الجنائز . وقال الحسن يقرأ على الطفل بفاتحة الكتاب ويقول اللهم اجعله لنا فرطاً وسلفاً وأجرأ **حدثنا محمد بن بشار** حدثنا غندر حدثنا شعبة عن سعد بن طلحة قال صليت خلف بن عباس رضي الله عنهما حدثنا محمد بن كثير أخبرنا سفيان عن سعد بن إبراهيم عن طلحة بن عبد الله بن عوف قال صليت خلف ابن عباس رضي الله عنهما على جنازة فقرأ فاتحة الكتاب قال

موصلاً من طريق حميد وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن أنس انه كبر على جنازة ثلاثاً ثم انصرف ناسياً فقالوا يا أباجزة انك كبرت ثلاثاً فقال صفوا فصفوا فكبر الرابعة وروى عن انس الاختصار على ثلاث قال ابن ابي شيبة حدثنا معاذ بن معاذ عن عمران بن حدير قال صليت مع انس بن مالك على جنازة فكبر عليها ثلاثاً ثم ازد عليها وروى ابن المنذر من طريق حماد بن سلمة عن يحيى بن ابي اسحق قال قيل لانس ان فلاناً كبر ثلاثاً فقال وهل التكبير الا ثلاثاً انتهى قال مقطأي احدى الروايتين وم (قلت) بل يمكن الجمع بين ما اختلف فيه على انس امامانه كان يرى الثلاث مجزئة والاربع اكل منها وامامان من اطلق عنه الثلاث لم يذكر الأولى لأنها افتتاح الصلاة كما تقدم في باب سنة الصلاة من طريق ابن عليه عن يحيى بن ابي اسحق ان أنساً قال أو ليس التكبير ثلاثاً فقل له يا أباجزة التكبير اربعاً قال أجل غير ان واحدة هي افتتاح الصلاة وقال ابن عبد البر لأعلم احداً من فقهاء الامصار قال يزيد في التكبير على اربع الا ابن ابي ليلى انتهى وفي المبسوط للحنفية قيل ان أبا يوسف قال يكبر خمسا وقد تقدم القول عن أحمد في ذلك ثم أورد المصنف حديث أبو هريرة في الصلاة على النجاشي وقد تقدم الجواب عن اراد من تعبه بأن الصلاة على النجاشي صلاة على غائب لا على جنازة ومحصل الجواب ان ذلك بطريق الاولى وقد روي ابن أبي داود في الافراد من طريق الازاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى على جنازة فكبر اربعاً وقال لم أرفى شيء من الاحاديث الصحيحة انه كبر على جنازة اربعاً الا في هذا (قوله وقال يزيد بن هارون وعبد الصمد عن سليم) يعني باسناده الى جابر (اصحمة) ووقع في رواية المستعلي وقال يزيد عن سليم اصحمة وتابعه عبد الصمد أما رواية يزيد فوصلها المصنف في حجة الحبشة عن أبي بكر بن أبي شيبة عنه وأما رواية عبد الصمد فوصلها الاسماعيلي من طريق أحمد بن سعيد عنه **تنبيه** وقع في جميع الطرق التي اتصلت لثامن البخاري اصحمة بمهملتين بوزن افعله مفتوح العين في المستند والمعلق معا وفيه نظر لان اراد المصنف يشعر بان يزيد خالف محمد بن سنان وان عبد الصمد تابعه بزد ووقع في مصنف ابن أبي شيبة عن يزيد اصحمة بفتح الصاد وسكون الحاء فهذا متجه ويحصل منه ان الرواة اختلفوا في اثبات الالف وحذفها وحكي الاسماعيلي ان في رواية عبد الصمد اصحمة بخاء معجمة واثبات الالف قال وهو غلط فيحتمل أن يكون هذا عمل الاختلاف الذي أشار اليه البخاري وحكي كثير من الشراح ان رواية يزيد ورفيقه صحمة بالمهملة بغير ألف وحكي الكرمانى ان في بعض النسخ في رواية محمد بن سنان اصحمة بموحدة بدل الميم **(قوله باب قراءة فاتحة الكتاب على الجنائز)** أي مشروعتها وهي من المسائل المختلف فيها ونقل ابن المنذر عن ابن مسعود والحسن بن علي وابن الزبير والمصور بن مخزومة مشروعتها وبه قال الشافعي وأحمد واسحق ونقل عن أبي هريرة وابن عمر ليس فيها قراءة وهو قول مالك والكوفيين **(قوله وقال الحسن الخ)** وصله عبد الوهاب بن عطاء في كتاب الجنائز له عن سعيد بن ابي عروة انه سئل عن الصلاة على الصبي فاخبرهم عن قتادة عن الحسن انه كان يكبر ثم يقرأ فاتحة الكتاب ثم يقول اللهم اجعله لنا سلفاً وفرطاً وأجرأ وروى عبد الرزاق والنسائي عن أبي امامة بن سهل بن حنيف قال السنة في الصلاة على الجنائز أن يكبر ثم يقرأ بأم القرآن ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يخلص الدعاء البيت ولا يقرأ الا في الاولى استاده صحيح **(قوله عن سعد)** هو ابن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري وطلحة هو ابن عبد الله بن عوف الخزاعي كان نسبهما في الاستاد الثاني **تنبيه** ليس

لَتَعْلَمُوا أَنَّهُ سَنَةُ بَابُ الصَّلَاةِ عَلَى الْقَبْرِ بَعْدَ مَا يَدْفَنُ حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ الشَّيْبَانِيُّ قَالَ سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ قَالَ أَخْبَرَنِي مَنْ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى قَبْرِ مَبْنُودٍ فَأَمَّهُمْ وَصَلُّوا خَلْفَهُ قُلْتُ مَنْ حَدَّثَكَ هَذَا يَا أَبَا عَمْرٍو قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَبِي رَافِعٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ أَسْوَدَ رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً كَانَ يَقُمُ الْمَسْجِدَ فَاتَتْ وَلَمْ يَعْلَمْ النَّبِيُّ ﷺ بِمَوْتِهِ فَذَكَرَهُ ذَلِكَ الْإِنْسَانُ قَالُوا مَا تَ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ أَفَلَا أَذْثَمُونِي فَقَالُوا إِنَّهُ كَانَ كَذَا وَكَذَا فَصَتَّهُ قَالَ فَخَرُّوا شَاةً قَالَ قَدَلُونِي عَلَى قَبْرِهِ

في حديث الباب بيان محل قراءة الفاتحة وقدر وقوع التصريح به في حديث جابر أخرجه الشافعي بلفظ وقرأ بأيم القرآن بعد التكبيرة الاولى أفاده شيخنا في شرح الترمذي وقال ان سنده ضعيف (قوله لتعلموا انها سنة) قال الاسماعيلى جمع البخاري بين روايتي شعبة وسفيان وسياهما مختلف اه فاما رواية شعبة فقد أخرجه ابن خزيمة في صحيحه والنسائي جميعا عن مجدي بن بشار شيخ البخاري فيه بلفظ فأخذت بيده فسأله عن ذلك فقال نعم يا ابن أخي انه حق وسنة وللحاكم من طريق آدم عن شعبة فسأله فقلت يقرأ قال نعم انه حق وسنة وأما رواية سفيان فأخرجها الترمذي من طريق عبد الرحمن بن مهدي عنه بلفظ فقال انه من السنة أو من تمام السنة وأخرجها النسائي أيضا من طريق ابراهيم ابن سعد عن أبيه بهذا الاسناد بلفظ فقرأ بفاتحة الكتاب وسورة وجر حتى أسعدنا فلما فرغ أخذت بيده فسأله فقال سنة وحق وللحاكم من طريق ابن عجلان انه سمع سعيد بن أبي سعيد يقول صلى ابن عباس على جنازة فخير بالحمد ثم قال انما جهرت لتعلموا انها سنة وقد أجمعوا على أن قول الصحابي سنة حديث مسند كذا نقل الاجماع منع ان الخلاف عند أهل الحديث وعند الاصوليين شهر وعلى الحاكم فيه مؤاخذ آخر وهو استدراك له وهو في البخاري وقد روي الترمذي من وجه آخر عن ابن عباس ان النبي ﷺ قرا على الجنازة بفاتحة الكتاب وقال لا يصح هذا والصحيح عن ابن عباس قوله من السنة وهذا مضمير منه الى الفرق بين الصيغتين لانه أراد الفرق بالنسبة الى الصراحة والاحتمال والله أعلم وروي الحاكم ايضا من طريق شرحبيل بن سعد عن ابن عباس أنه صلى جنازة بالابواء فكبّر ثم قرأ الفاتحة رافعا صوته ثم صلى على النبي ﷺ ثم قال اللهم عبدك وابن عبدك أصبح فقيرا الى رحمتك وأنت غني عن عذابه ان كان زاكيا فزكه وان كان خطئا فاغفر له اللهم لا تخرمنا أجره ولا تفضلنا بعده ثم كبر ثلاث تكبيرات ثم أنصرف فقال يا أيها الناس اني لم أقرأ عليها أي جبرها الا لتعلموا انها سنة قال الحاكم شرحبيل لم يحتج به الشيخان وانما أخرجه لانه مفسر للطرق المتقدمة انتهى وشرحبيل مختلف في توثيقه واستدل الطحاوي على ترك القراءة في الاول بتركها في باقي التكبيرات وترك التشهد قال ولعل قراءة من قرأ الفاتحة من الصحابة كان على وجه الدعاء لاعلى وجه التلاوة وقوله انها سنة يحتمل أن يريد أن الدعاء سنة انتهى ولا يخفى ما يجي على كلامه من التعقب وما يضمنه استدلاله من النصف * (قوله باب الصلاة على القبر بعد ما يدفن) وهذه ايضا من المسائل المختلف فيها قال ابن المنذر قال بمشروعيته الجمهور ومنعه النخعي ومالك وابو حنيفة وعنه ان دفن قبل ان يصلى عليه شرع والا فلا (قوله قلت من حدثك هذا يا أبا عمرو) القائل هو الشيباني والمقول له هو الشعبي وقد تقدم في باب الاذن بالجنازة بأيم من هذا السياق وفيه عن الشيباني عن الشعبي عن ابن عباس وتكلمنا هناك على ماورد في تسمية المقيور المذكور ووقع في الاوسط للطبراني من طريق مجدي بن الصباح الدولابي عن اسمعيل بن زكريا عن الشيباني انه صلى عليه بعد دفنه بلتين وقال ان اسمعيل تفرد بذلك ورواه الدارقطني من طريق هريج بن سفيان عن الشيباني فقال بعد موته ثلاث ومن طريق بشر بن آدم عن أبي حاصم عن سفيان الثوري عن الشيباني فقال بعد شهر وهذه روايات شاذة وسياق الطرق الصحيحة

فَأَتَى قَبْرَهُ فَصَلَّى عَلَيْهِ **باب** "الْمَيْتِ يَسْمَعُ حَقَّقَ النُّعَالَ حَدَّثَنَا عَيَّاشٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى حَدَّثَنَا سَعِيدٌ قَالَ وَقَالَ فِي خَلِيفَةٍ حَدَّثَنَا ابْنُ زُرَيْجٍ حَدَّثَنَا سَعِيدٌ عَنْ قَدَادَةَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ الصَّبْرُ إِذَا وَضِعَ فِي قَبْرِهِ وَتَوَلَّى وَذَهَبَ أَصْحَابُهُ حَتَّى إِنَّهُ لَيَسْمَعُ قَرْعَ لِيَالِهِمْ أَنَّهُ مَلَكَانِ فَأَقْعَدَاهُ فَيَقُولَانِ لَهُ مَا كُنْتَ تَقُولُ فِي هَذَا الرَّجُلِ مُحَمَّدٍ ﷺ فَيَقُولُ أَشْهَدُ أَنَّهُ عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ فَيَقُولُ أَنْظِرْ إِلَى مَعْمُوكَ مِنَ النَّارِ أَبَدَلكَ اللَّهُ بِهِ مَعْدَمًا مِنَ الْجَنَّةِ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فَيَرَاهُمَا جَمِيعًا . وَأَمَّا الْكَافِرُ أَوْ الْمُنَافِقُ فَيَقُولُ لَا أَذْرِي كُنْتُ أَقُولُ مَا يَقُولُ النَّاسُ فَيَقُولُ لَا دَرَبْتَ وَلَا تَلَيْتَ ثُمَّ يُضْرَبُ بِمِطْرَقَةٍ مِنْ حَدِيدٍ ضَرْبَةً بَيْنَ أُذُنَيْهِ فَيَصْبِحُ صَبِيحَةً يَسْمَعُهَا مَنْ يَلِيهِ إِلَّا الثَّقَلَيْنِ

بدل على أنه صلى عليه في صبيحة دفنه (قوله في حديث أبي هريرة فأتى قبره فصلى عليه) زاد ابن حبان في رواية حماد بن سلمة عن ثابت بن مقلب أن هذه القبور مملوءة ظلمة على أهلها وإن الله ينورها عليهم بصلاتي وأشار إلى أن بعض المخالفين أحجج بهذه الزيادة على أن ذلك من خصائصه ﷺ ثم ساق من طريق خارجة بن زيد بن ثابت (١) نحو هذه القصة وفيها ثم أتى القبر فصنفنا خلفه وكبر عليه أربعا قال ابن حبان في ترك أنكاره ﷺ على من صلى معه على القبر بيان جواز ذلك لغيره وأنه ليس من خصائصه وتعب بأن الذي يقع بالتبعية لا يهضد دليلا للاصالة واستدل بخبر الباب على رد التفصيل بين من صلى عليه فلا يصل عليه بأن القصة وردت فيمن صلى عليه وأوجب بان الخصوصية تنسحب على ذلك وأختلف من قال بشرع الصلاة لم يصل قيل يؤخر دفنه ليصل عليها من كان لم يصل وقيل يبادر بدفنها ويصل الذي فاتته على القبر وكذا اختلف في أمه ذلك فعند بعضهم إلى شهر وقيل مالم يبل الجسد وقيل يختص بمن كان من أهل الصلاة عليه حين موته وهو الراجح عند الشافعية وقيل يجوز إذا * (قوله باب الميت يسمع خفق النعال) قال الزبير بن النخعي جرد المصنف ماضنه هذه الترجمة ليحمله أول آداب الدفن من الزام الوقار واجتناب اللفظ وقرب الأرض بشدة الوطء عليها كما يلزم ذلك مع الحي النائم وكأنه اقتطع ما هو من سماع الأديمين من سماع ما هو من الملائكة وترجم بالحق ولفظ المتن بالقرع إشارة إلى ما ورد في بعض طرقه بلفظ الخفق وهو ما رواه أحمد وأبو داود من حديث البراء بن عازب في أثناء حديث طويل فيه وأنه ليسمع خفق نعالهم وروى أسماعيل بن عبد الرحمن السدي عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أن الميت ليسمع خفق نعالهم إذا ولوا مدرين أخرجه البزار وابن حبان في صحيحه هكذا اختصر وأخرج ابن حبان أيضا من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن النبي ﷺ نحوه في حديث طويل واستدل به على جواز المشي بين القبور بالنعال ولا دلالة فيه قال ابن الجوزي ليس في الحديث سوى الحكاية عن بدخل المقابر وذلك لا يقتضي إباحة ولا تحريم انتهى وإنما استدلل به من استدلل على الإباحة أخذًا من كونه ﷺ قاله وأقره فلوكا كان مكروها لبيته لكن يعكر عليه أحوال ان يكون المراد سماعه إياها بعد أن يجاوز المقبرة وبدل على الكراهة حديث بشر بن الحصاصية أن النبي ﷺ رأى رجلا يمشي بين القبور وعليه نعلان سبتان فقال يا صاحب السبتين التي نعليك أخرجه أبو داود والنسائي وصححه الحاكم وأغرب ابن حزم فقال يحرم المشي بين القبور بالنعال السبتية دون غيرها وهو جود شديد وأما قول الخطابي شبه ان يكون انتهى عنهما فهما من الخيلاء فانه متعقب بان ابن عمر كان يلبس النعال السبتية ويقول ان النبي ﷺ كان يلبسها وهو حديث صحيح كما سأتى موضعه وقال الطحاوي يحمل نهى الرجل المذكور على أنه كان في نعليه قدر فقد كان النبي ﷺ يمشي في نعليه مالم يرفهما أذى (قوله حدثنا عياش) هو ابن الوليد الرقام كما جزم به أبو نعيم

(١) قوله ثم ساق من طريق خارجة بن زيد بن ثابت كذا في نسخة وفي أخرى زيادة عن عمه زيد بن

ثابت ولعمد ظهورها لم تنبها فخرها مصححه

بابُ مَنْ أَحَبَّ الدَّفْنَ فِي الْأَرْضِ الْمُقَدَّسَةِ أَوْ نَحْوِهَا حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا
مَعْمَرٌ عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ أَرْسَلَ مَلَكُ الْمَوْتِ إِلَى مُوسَى عَلَيْهِمَا
السَّلَامُ فَلَمَّا جَاءَهُ صَكَّهُ فَرَجَعَ إِلَى رَبِّهِ فَقَالَ أَرْسَلْتَنِي إِلَى عَبْدٍ لَا يُرِيدُ الْمَوْتَ فَرَدَّ اللَّهُ عَلَيْهِ عَيْنَهُ
وَقَالَ أَرْجِعْ فَقُلْ لَهُ يُضَعُّ يَدُهُ عَلَى مَتْنِ ثَوْبٍ فَلَهُ بِكُلِّ مَا غَطَّتْ بِهِ يَدُهُ بِكُلِّ شَعْرَةٍ سَنَةٌ قَالَ أَيُّ رَبِّ
تُمْ مَاذَا قَالَ تُمْ الْمَوْتَ قَالَ قَالَا نَسَّأَلُ اللَّهَ أَنْ يُدْنِيَهُ مِنَ الْأَرْضِ الْمُقَدَّسَةِ رُبَّمَا يَحْجَرُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ فَلَوْ كُنْتُ تُمْ لَأَرَيْتُكُمْ قَبْرَهُ إِلَى جَانِبِ الطَّرِيقِ عِنْدَ الْكَثِيبِ الْأَنْحَرِ

في المستخرج وهو جعانية ومعجمة وعبد الأعلى هو ابن عبد الأعلى وساق حديثه مقروناً برواية خليفة عن يزيد
ابن ذريع على لفظ خليفة وسيأتي مفرداً في عذاب القبر عن عياش بن الوليد بلفظه ومافيه من زياده يأتي الكلام عليه
مستوفى هناك إن شاء الله وقوله هنا إذا وضع في قبره وتولى وأصحابه كذا ثبت في جميع الروايات فقال ابن
التين أنه كرر اللفظ والمعنى واحد وروايته أنما مضبوطاً بخط معتمد وتولى بضم أوله وكسر اللام على البناء للمجهول
أي تولى أمره أي الميت وسيأتي في رواية عياش بلفظه وتولى عنه أصحابه وهو الموجود في جميع الروايات عند مسلم
وغيره * (قوله باب من أحب الدفن في الأرض المقدسة أو نحوها) قال الزين بن المنير المراد بقوله أو نحوها بقية ما تشد
إليه الرحال من الحرمين وكذلك ما يمكن من مدافن الأنبياء وقبور الشهداء والأولياء تيمناً بالجوار وتحضراً للرحمة
النازلة عليهم اقتداء بموسى عليه السلام انتهى وهذا بناء على أن المطلوب القرب من الأنبياء الذين دفنوا ببيت المقدس
وهو الذي رجحه عياض وقال المذهب أنما طلب ذلك ليقرب عليه المتي إلى المحشر وتسقط عنه المشقة الحاصلة لمن بعده
ثم أورد المصنف حديث أبي هريرة أرسل ملك الموت إلى موسى الحديث بطوله من طريق معمر عن ابن طائوس عن أبيه
عنه ولم يذكر فيه الرفع وقد ساقه في أحاديث الأنبياء من هذا الوجه ثم قال وعن معمر عن هام بن منبه عن أبي هريرة عن النبي
ﷺ نحوه وقد ساقه مسلم من طريق معمر بالسندين كذلك وقوله فيه رمية بحجر أي قدرمية حجر أي أدنى من مكان
إلى الأرض المقدسة هذا القدر أو أدنى إليها حتى يكون بيني وبينها هذا القدر وهذا الثاني أظهر وعليه شرح ابن بطال وغيره
وأما الأول فهو وإن رجحه بعضهم فليس بجيد إذا لو كان كذلك لطلب الدنيا أكثر من ذلك ويحتمل أن يكون
القدر الذي كان بينهما وبين أول الأرض المقدسة كان قدرمية فلذلك طلبها لكن حكمي ابن بطال عن غيره أن الحكم في أنه
لم يطلب دخولها ليعمى موضع قبره لئلا تعبده الجهال من ملته انتهى ويحتمل أن يكون سر ذلك أن الله لما منع
بنو إسرائيل من دخول بيت المقدس وتركهم في التيه أربعين سنة إلى أن أفناهم الموت فلم يدخل الأرض المقدسة
مع يوشع الأولاد ثم لم يدخلها معه أحد ممن أمتنع أولاً أن يدخلها كإسرائيل وأيضاً فكان موسى لا لم ينهأه دخولها
لغلبة الجبارين عليها ولا يمكن نبشها بعد ذلك لينقل إليها طلب القرب منها لأن ما قارب الشيء يحطى حكمه وقيل أنما طلب موسى
الدنولان النبي يدفن حيث يموت ولا ينقل وفيه نظر لأن موسى قد نقل يوسف عليها السلام معه لا يخرج من مصر كإسرائيل
ذلك في ترجمته إن شاء الله تعالى وهذا كله بناء على الاحتمال الثاني والله أعلم واختلف في جواز قتل الميت من
بلد إلى بلد فقيل بكرهه لا فيه من تأخير دفنه وتعرضه لهتك حرمة وقيل يستحب الأولي تنزيل ذلك على حالين
فالمنع حيث لم يكن هناك غرض راجع كالدفن في البقاع الفاضلة وتختلج الكراهة في ذلك فقد تبلغ التحريم
والاستحباب حيث يكون ذلك بقرب مكان فاضل كأنص الشافعي على استحباب نقل الميت إلى الأرض الفاضلة

بابُ الدفنِ بالليلِ. ودُفِنَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَيْلاً **حَدَّثَنَا** هُثَّانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ الشَّيْبَانِيِّ عَنْ الشَّعْبِيِّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ عَلَى رَجُلٍ بَعْدَ مَا دُفِنَ بِلَيْلَةٍ قَامَ هُوَ وَأَصْحَابُهُ وَكَانَ سَأَلَ عَنْهُ فَقَالَ مَنْ هَذَا فَقَالُوا فَلَانٌ دُفِنَ الْبَارِحَةَ فَصَلُّوا عَلَيْهِ **بابُ** بِنَاءِ الْمَسْجِدِ عَلَى الْقَبْرِ **حَدَّثَنَا** إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ لَمَّا أَشْتَكَى النَّبِيُّ ﷺ ذَكَرَتْ بَعْضُ نِسَائِهِ كَنِيْسَةً رَأَتْهَا بِأَرْضِ الْحَبَشَةِ يَقُولُ لَهَا مَا زِلْتِ وَأَنْتِ أُمُّ سَلَمَةَ وَأُمُّ حَبِيبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَتَيْتِ أَرْضَ الْحَبَشَةِ فَقَدْ كَرْتِ مَا مِنْ حُسْنِهَا وَتَصَاوِيرِ فِيهَا فَرَفَعَ رَأْسَهُ فَقَالَ أَوْلَيْكَ إِذَا مَاتَ مِنْهُمْ الرَّجُلُ الصَّالِحُ بَنَوْا عَلَى قَبْرِهِ مَسْجِدًا ثُمَّ صَوَّرُوا فِيهِ تِلْكَ الصُّورَةَ أَوْلَيْكَ شِرَارُ أَهْلِكَ عِنْدَ اللَّهِ **بابُ** مَنْ يَدْخُلُ قَبْرَ الْمَرْأَةِ **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ سَيْنَانَ حَدَّثَنَا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ حَدَّثَنَا هَلَالُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ شَهِدْنَا بِنْتَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسٌ عَلَى الْقَبْرِ فَرَأَيْتُ عَيْنَيْهِ تَدْمَعَانِ فَقَالَ هَلْ فِيكُمْ مِنْ أَحَدٍ لَمْ يَقْرِفِ اللَّيْلَةَ فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ أَنَا قَفَرْتُ فِي قَبْرِهَا فَتَزَلَّتْ فِي قَبْرِهَا فَتَبَرَّهَا قَالَ ابْنُ مُبَارَكٍ قَالَ فُلَيْحُ أَرَاهُ يُعْنِي الذَّنْبَ * قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ

كَمَا وَغَيْرَهَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ * (قوله باب الدفن بالليل) أشار بهذه الترجمة إلى الرد على من منع ذلك محتجا بحديث جابر بن النبي ﷺ زجران قبر الرجل ليلا إلا أن يضطر إلى ذلك أخرجه ابن حبان لكن بين مسلم في رواجه السبب في ذلك ولفظه أن النبي ﷺ خطب يوما فذكر رجلا من أصحابه قبض وكفن في كفن غير طائل وقبر ليلا فزجران قبر الرجل بالليل حتى يصلي عليه إلا أن يضطر إنسان إلى ذلك وقال إذا ولي أحدكم أخاه فليحسن كفنه فدل على أن النهي بسبب تحسين الكفن وقوله حتى يصلي عليه مضبوط بكسر اللام أي النبي ﷺ فهذا سبب آخر يقتضي أنه إن رجع تأخير الميت إلى الصباح صلاة من رجع تركته عليه استحب تأخيره والأفلا وبه جزم الطحاوي واستدل المصنف للجواز بما ذكره من حديث ابن عباس ولم ينكر النبي ﷺ دفنهم إياه بالليل بل أنكر عليهم عدم إعلامهم بأمره وأيد ذلك بما صنع الصحابة بأبي بكر وكان ذلك كالأجماع منهم على الجواز وقد تقدم الكلام على حديث ابن عباس قريبا وأما أن رأي بكر فوصله المصنف في أواخر الجنازة في باب موت يوم الاثنين من حديث عائشة وفيه ودفن أبو بكر قبل أن يصبح ولابن أبي شيبة من حديث القاسم بن محمد قال دفن أبو بكر ليلا ومن حديث عبيد بن السباق أن عمر دفن أبا بكر بعد العشاء الآخرة وصح أن عليا دفن فاطمة ليلا كما سيأتي في مكانه * (قوله باب بناء المسجد على القبر) أو ردفه حديث عائشة في لمن بنى على القبر مسجدا وقد تقدم الكلام عليه قبل ثمانية أبواب قال الزين ابن المنذر كأنه قصد بالترجمة الأولى اتخاذ المساجد في المقبرة لأجل القبور بحيث لو لا تجدد القبر ما اتخذ المسجد ويؤيده بناء المسجد في المقبرة على حدة ثلاثا محتاج إلى الصلاة فيوجد مكان يصلي فيه سوى المقبرة فلذلك نحا به مناجا للجواز انتهى وقد تقدم أن المنع من ذلك إنما هو حال خشية أن يصنع بالقبر كما صنع أولئك الذين لعنوا وأما إذا أمن ذلك فلا امتناع وقد يقول بالمنع مطلقا من يرى سد الذريعة وهو هنا متجه قوي * (قوله باب من يدخل قبر المرأة) أو ردفه حديث أنس في دفن بنت رسول الله ﷺ وتزول أبي طلحة في قبرها وقد تقدم الكلام عليه مستوفي في باب الميت يذهب ببعض بكاء أهله عليه (قوله قال ابن المبارك) تقدم هناك أن الأسماعيلي وصله من طريقه ووقع في رواية أبي الحسن القاسبي هنا قال أبو المبارك لفظ الكنية ونقل أبو علي الجاني عنه أنه قال أبو المبارك كنية مجدين سنان يعني راوى

لِيَقْتَرِفُوا لِيَكْتَسِبُوا **بَابُ الصَّلَاةِ عَلَى الشَّهِيدِ حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا
 اللَّيْثُ قَالَ حَدَّثَنِي ابْنُ شَهَابٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا
 قَالَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَجْمَعُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ مَنْ قَتَلَ أَحَدًا فِي تَوْبٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ يَقُولُ لَهُمْ أَكْثَرَ أَخَذَا لِلْعُرْثَانِ
 فَإِذَا اشِيرَ لَهُ إِلَى أَحَدِهِمَا قَدِمَهُ فِي اللَّحْدِ وَقَالَ أَنَا شَهِيدٌ عَلَى هَؤُلَاءِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَأَمَرَ يَدْفَنِيهِمْ فِي دِمَائِهِمْ
 وَلَمْ يُسْأَلُوا

الطريقة الموصولة وتعبه بأن عبد بن ستان يكتفي بما يكره بخلاف عند أهل العلم بالحديث والصواب ابن المبارك كافي
 بقية الطرق (قوله ليقترفوا ليكتسبوا) ثبت هذا في رواية الكشميني وهذا تفسير ابن عباس أخرجه الطبراني من
 طريق علي بن أبي طلحة عنه قال في قوله تعالى وليقتروا ما هم مقترون ليكتسبوا ما هم مكتسبون وفي هذا مصر من
 البخاري إلى أن يسما قاله ابن المبارك عن فليح أو أراد أن يوجه الكلام المذكور وإن لفظ المقارنة في الحديث أريد به
 ما هو أخص من ذلك وهو الجمع * (قوله باب الصلاة على الشهيد) قال الزبير بن النضر أراد باب حكم الصلاة على الشهيد
 ولذلك أورد فيه حديث جابر الدال على فيها وحديث عقبة الدال على أنها قال ويحتمل أن يكون المراد باب مشروعية
 الصلاة على الشهيد في قبره لاجل دفنه عملا بظاهر الحديثين قال والمراد بالشهيد قاتل المعركة في حرب الكفار انتهى وكذا
 المراد بقوله بعد من لم يغسل الشهيد ولا فرق في ذلك بين المرأة والرجل صغيرا أو كبيرا حرا أو عبدا صالحا أو غير صالح
 وخرج بقوله المعركة من جرح في القتال وعاش بعد ذلك حياة مستقرة وخرج بحرب الكفار من مات بقتال المسلمين
 كاهل النبي وخرج بجميع ذلك من سمي شهيدا بسبب غير السبب المذكور وإنما يقال له شهيد بمعنى ثواب الآخرة وهذا كله
 علي الصحيح من مذاهب العلماء والخلاف في الصلاة على قاتل معركة الكفار مشهور قال الترمذي قال بعضهم يصلي على
 الشهيد وهو قول السكوفين واسحق وقال بعضهم لا يصلي عليه وهو قول المدنيين والشافعي وأحمد وقال الشافعي في الأم
 جاءت الأخبار كلها عيانا من وجوه متواترة أن النبي ﷺ لم يصلي على قاتل أحد ما روى أنه صلى عليهم وكبر على حمزة سبعين
 تكبيرة لا يصح وقد كان ينبغي لمن عارض بذلك هذه الأحاديث الصحيحة أن يستحي على نفسه قال وأما حديث عقبة بن
 عامر فقد وقع في نفس الحديث أن ذلك كان بعد ثمان سنين يعني والخلاف يقول لا يصلي على القبر إذا طالت المدة قال وكأنه
 ﷺ دعا لهم واستغفر لهم حين علم قرب أجله مودعاهم بذلك ولا يدل ذلك على نسخ الحكم الثابت انتهى وما أشار إليه
 من المدة والتوديع قد أخرجه البخاري أيضا كما سنه عليه بعد هذا ثم إن الخلاف في ذلك في منع الصلاة عليهم على
 الأصح عند الشافعية وفي وجه أن الخلاف في الاستحباب وهو المنقول عن الحنابلة قال الماوردي عن أحمد الصلاة على
 الشهيد أجود وأن لم يصلوا عليه اجزا (قوله عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن جابر) كذا يقول الليث عن ابن
 شهاب قال النسائي لا أعلم أحدا من ثقات أصحاب ابن شهاب تابع الليث على ذلك ثم ساقه من طريق عبد الله بن المبارك
 عن معمر عن ابن شهاب عن عبد الله بن ثعلبة فذكر الحديث مختصرا وكذا أخرجه أحمد من طريق محمد بن إسحق
 والطبراني من طريق عبد الرحمن بن إسحق وعمرو بن الحارث كلهم عن ابن شهاب عن عبد الله بن ثعلبة وعبد الله له رؤية
 لحديثه من حيث السماع مرسل وقد رواه عبد الرزاق عن معمر فزاد فيه جابرا وهو ما يقوي اختيار البخاري فان ابن
 شهاب صاحب حديث فيحتمل على أن الحديث عنده عن شيخين ولا سيما أن رواية عبد الرحمن بن كعب ما ليس في
 رواية عبد الله بن ثعلبة وعلى ابن شهاب فيه اختلاف آخر رواه أسامة بن زين الليث عنه عن أنس أخرجه أبو داود
 والترمذي واسامة مسمى الحفظ وقد حكى الترمذي في العلل عن البخاري أن أسامة غلط في اسناد ما أخرجه الليثي من طريق
 عبد الرحمن بن عبد العزيز الانصاري عن ابن شهاب فقال عن عبد الرحمن بن كعب عن أبيه وابن عبد العزيز
 ضعيف وقد أخطأ في قوله عن أبيه وقد ذكر البخاري فيه اختلافا آخر كما سيأتي بعدا بين (قوله ثم يقول ابهما)

وَلَمْ يَصَلِّ عَلَيْهِمْ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ أَبِي
 الْغُبَرِ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عَامِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ يَوْمًا فَصَلَّى عَلَى أَهْلِ أُحُدٍ صَلَاتَهُ عَلَى الْمَيْتِ . ثُمَّ
 انْصَرَفَ إِلَى الْمَنْتَرَةِ قَالَ : بِنِي فَرَطُ لَكُمْ وَأَنَا شَهِيدُ عَلَيْكُمْ . وَإِنِّي وَاللَّهِ لَا أَنْظُرُ إِلَى حَوْضِي الْآنَ .
 وَإِنِّي أُعْطِيتُ مَقَاتِيحَ خَزَائِنِ الْأَرْضِ أَوْ مَقَاتِيحَ الْأَرْضِ . وَإِنِّي وَاللَّهِ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمْ أَنْ تُشْرِكُوا
 بِنَدِي . وَلَكِنْ أَخَافُ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنَافَسُوا فِيهَا بِابٍ دَفَنِي الرَّجُلَيْنِ وَالثَّلَاثَةِ فِي قَبْرِ حَدَّثَنَا
 سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَعْبٍ أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ
 اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْبَرَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَجْمَعُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ مِنْ قَتْلَى أُحُدٍ

في رواية الكشميهني ايم (قوله ولم يصل عليهم) هو مضبوط في روايتنا ففتح اللام وهو اللاتق
 بقوله بعد ذلك ولم يصلوا وسيأتي بعد باين من وجه آخر عن الليث بلفظ ولم يصل عليهم ولم يصلهم وهذه بكسر
 اللام والمعنى ولم يفعل ذلك بنفسه ولا بأمره وفي حديث جابر هذا ما بحث كثيرة يأتي استيفاءها في غزوة أحد من
 المغازي أن شاء الله تعالى وفيه جواز تكفين الرجلين في ثوب واحد لأجل الضرورة اما بجمعها فيه وأما بقطعه بينهما
 وعلى جواز دفن اثنين في لحده على استحباب تقديم افضلهما لداخل للحد وعلى أن شهيد المعركة لا يفضل وقد ترجم
 المصنف لمجمل ذلك في تنبيهه وقع في رواية أسامة المذكورة لم يصل عليهم كافي حديث جابر وفي رواية عنه عند
 الشافعي والمالك لم يصل على أحد غيره يعني حمزة وقال الدارقطني هذه اللفظة غير محفوظة يعني عن أسامة والصواب
 الرواية الموافقة لحديث الليث والله أعلم (قوله عن أبي الخير) هو الليث والاسناد كله بصريون وهذا معدود من
 أصح الاسانيد (قوله صلته) بالنصب أي مثل صلته زادت في غزوة أحد من طريق حياة بن شريح عن يزيد بعد
 ثمان سنين كالمودع للأحياء والاموات وزاد فيه فكانت آخر نظرة نظرتها الى رسول الله ﷺ وسيأتي الكلام على
 الزيادة هناك إن شاء الله تعالى وكانت احد في شوال سنة ثلاث ومات ﷺ في ربيع الاول سنة احدى عشرة فعلى
 هذا فقي قوله بعد ثمان سنين يجوز على طريق جبر الكسر والافه سبع سنين ودون النصف واستدل به على شروعية
 الصلاة على الشهداء وقد تقدم جواب الشافعي عنه بما لا مز يدعيه وقال الطحاوي معنى صلته ﷺ عليهم لا يخلوا من
 ثلاثة معان اما ان يكون ناسخا لما تقدم من ترك الصلاة عليهم او يكون من سنتهم ان لا يصلى عليهم الا بعد هذه المدة
 المذكورة او تكون الصلاة عليهم جائزة بخلاف غيرهم فانها واجبة وأياها كان فقد ثبتت بصلاته عليهم الصلاة على
 الشهداء ثم كان الكلام بين المختلفين في عصرنا انما هو في الصلاة عليهم قبل دفنهم واذا ثبتت الصلاة عليهم بعد
 الدفن كانت قبل الدفن اولى انتهى وغالب ما ذكره بصدد المنع لاسيا في دعوى الحصر فان صلته عليهم تحتمل امورا
 آخر منها أن يكون من خصائصه ومنها أن تكون بمعنى الدعاء كما تقدم ثم هي واقعة عين لا عموم فيها فكيف ينقض
 الاحتجاج بها لدفع حكم قد تدرؤا قبل أحد من العلماء بالاحتمال الثاني الذي ذكره والله أعلم قال النووي المراد
 بالصلاة هنا الدعاء وأما كونه مثل الذي على الميت فعنا انه دعاهم بمثل الدعاء الذي كانت عاداته أن يدعو به للموتى
 (قوله اني فرط لكم) أي سابقكم وقوله واني والله فيه الحلف لتأكيد الخبر وتعظيمه وقوله لا أنظر الى حوضي هو
 على ظاهره وكأنه كشف له عنه في تلك الحالة وسيأتي الكلام على الحوض مستوفى في كتاب الرقاق ان شاء الله تعالى
 وكذا على المنافسة في الدنيا (قوله ما أخاف عليكم ان تشرکوا) أي على مجموعكم لان ذلك قد وقع من البعض اعاد الله
 تعالى وفي هذا الحديث معجزات للنبي ﷺ ولذلك أورده المصنف في علامات النبوة كإسباني بقية الكلام عليه
 هناك ان شاء الله تعالى * (قوله باب دفن الرجلين والثلاثة في قبر) أورده فيه حديث جابر المذكور مختصرا بلفظ كان

باب مَنْ لَمْ يَرَّ غَسَلَ الشَّهَادَةَ **حَدَّثَنَا** أَبُو الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَثِيرٍ عَنْ جَابِرٍ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ أَذِفْتُمْ فِي دِمَائِهِمْ يَتْنَى يَوْمَ أَحَدٍ وَلَمْ يُسَلِّمْهُم **باب** مَنْ يَدْفَعُ فِي اللَّحْدِ . وَسَمِيَ اللَّحْدَ لِأَنَّهُ فِي نَاحِيَةٍ وَكُلُّ جَائِرٍ مُلْحِدٌ مُلْتَحِدٌ مُعْدِلٌ وَلَوْ كَانَ مُسْتَقِيمًا كَانَ ضَرِيحًا **حَدَّثَنَا** ابْنُ مُقَاتِلٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا الْإِثْبُتُ بْنُ سَعْدٍ حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَثِيرٍ ابْنِ مَالِكٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَجْمَعُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ مَنْ قَتَلَ أَحَدٌ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ . ثُمَّ يَقُولُ أَيُّهُمْ أَكْثَرُ أَخَذًا لِلْقُرْآنِ فَإِذَا أُشِيرَ لَهُ إِلَى أَحَدِهِمَا قَدَّمَهُ فِي اللَّحْدِ وَقَالَ أَنَا نَسِيْدُهُ عَلَى هَؤُلَاءِ وَأَمَرَ بِدَفْنِهِمْ بِدِمَائِهِمْ وَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِمْ وَلَمْ يُسَلِّمْهُمْ . وَأَخْبَرَنَا الْأَوْزَاعِيُّ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ لِقَتْلِ أَحَدٍ أَيْ هَؤُلَاءِ أَكْثَرُ أَخَذًا لِلْقُرْآنِ . فَإِذَا أُشِيرَ لَهُ إِلَى رَجُلٍ قَدَّمَهُ فِي اللَّحْدِ قَبْلَ صَاحِبِهِ وَقَالَ جَابِرٌ

يَجْمَعُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ مَنْ قَتَلَ أَحَدًا قَالَ ابْنُ رَشِيدٍ جَرَى الْمُصَنِّفُ عَلَى عَادَتِهِ أَمَا بِالْإِشَارَةِ إِلَى مَا لَيْسَ عَلَى شَرْطِهِ وَأَمَا بِالْإِشَارَةِ إِلَى الْقِيَّاسِ وَقَدْ وَقَعَ فِي رَوَايَةِ عَبْدِ الرَّزَاقِ يَعْنِي الْمَشَارَ الْبَهَائِقِلَ بَلَقَطَ وَكَانَ يَدْفَنُ الرَّجُلَيْنِ وَالثَّلَاثَةَ فِي الْقَبْرِ الْوَاحِدِ أَنْتَهَى . وَوَرَدَ كَرِثَالَتُهُ فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ عَنْ أَنَسٍ أَيْضًا عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ وَغَيْرِهِ وَرَوَى أَصْحَابُ السُّنَنِ عَنْ هِشَامِ بْنِ عَامِرٍ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ جَاءَتْ الْأَنْصَارُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ أَحَدٍ فَقَالُوا أَصَابَنَا قَرْحٌ وَجَهْدٌ قَالَ اخْرُجُوا وَأَوْسِعُوا وَاجْعَلُوا الرَّجُلَيْنِ وَالثَّلَاثَةَ فِي الْقَبْرِ مَحْجَةً التِّرْمِذِيُّ وَالظَّاهِرَانِ الْمُصَنِّفُ إِشَارًا إِلَى هَذَا الْحَدِيثِ وَأَمَّا الْقِيَّاسُ فَتَبَيَّنَ نَظَرُ لَانِهِ لَوْ أَرَادَهُ لَمْ يَقْتَصِرْ عَلَى الثَّلَاثَةِ بَلْ كَانَ يَقُولُ مِثْلًا دَفِنِ الرَّجُلَيْنِ فَكَثُرَ وَيُؤَخَّرُ هَذَا جَوَازُ دَفْنِ الْمَرَاتَيْنِ فِي قَبْرِ وَأَمَّا دَفْنُ الرَّجُلَيْنِ مَعَ الْمَرْأَةِ فَرَوَى عَبْدُ الرَّزَاقِ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ عَنْ وَائِلَةَ بْنِ الْأَسْقَعِ أَنَّهُ كَانَ يَدْفَنُ الرَّجُلَ وَالْمَرْأَةَ فِي الْقَبْرِ الْوَاحِدِ فَيَقْدِمُ الرَّجُلَ وَيَجْعَلُ الْمَرْأَةَ وَرَاءَهُ وَكَأَنَّهُ كَانَ يَجْعَلُ بَيْنَهُمَا حَائِلًا مِنْ رَابٍ وَلَا سِيَّانَ كَانَا الْجَنَيْنَيْنِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ * (قَوْلُهُ بَابُ مَنْ لَمْ يَرَّ غَسَلَ الشَّهَادَةَ) فِي نَسْخَةِ الشَّهِيدِ بِالْأَفْرَادِ إِشَارًا بِذَلِكَ إِلَى مَا رَوَى عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ قَالَ يَغْسِلُ الشَّهِيدَ لِأَنَّهُ كُلُّ مَيِّتٍ يَجْنِبُ فَيَجِبُ غَسْلُهُ حَكَامُ بْنُ الْمُنْتَرِ قَالَ وَبِهِ قَالَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ وَرَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْهُمَا أَيْ عَنْ سَعِيدٍ وَالْحَسَنِ وَحَكَى عَنْ ابْنِ سَرِيحٍ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ وَعَنْ غَيْرِهِ وَهُوَ مِنَ الشَّدُوذِ وَقَدْ وَقَعَ عِنْدَ أَحْمَدَ مِنْ وَجْهِ جَابِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي قَتْلِ أَحَدٍ لَا تَسْلُومُ فَإِنْ كُلَّ جَرْحٍ أَوْ كُلَّ دَمٍ يَفُوحُ مَسْكَائِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِمْ فَيُنَازِلُ الْحِكْمَةَ فِي ذَلِكَ ثُمَّ أورد المصنف حديث جابر المذكور قبل مختصره بالفاظ ولم يفسلهم واستدل بعمومه على أن الشهيد لا يفسل حتى ولا الجنب والحائض وهو الأصح عند الشافعية وقيل يفسل للجنابة لا بنية غسل الميت لا روي في قصة حنظلة بن الراهب أن الملائكة غسلته يوم أحللا استشده وهو جنب وقصته مشهورة رواها ابن إسحق وغيره وروى الطبراني وغيره من حديث ابن عباس باستناد لا بأس به عنه قال أصيب حمزة بن عبد المطلب وحنظلة بن الراهب وهما جنب فقال رسول الله ﷺ رأيت الملائكة تغسلها غريب في ذكرو حمزة وأصيب بأنه لو كان واجبا ما كنتني فيه بغسل الملائكة فدل على سقوطه عن تولي أمر الشهيد والله أعلم * (قَوْلُهُ بَابُ مَنْ يَدْفَعُ فِي اللَّحْدِ) أَي إِذَا كَانُوا أَكْثَرًا مِنْ وَاحِدٍ وَقَدْ دَلَّ حَدِيثُ الْبَابِ عَلَى تَقْدِيمِ مَنْ كَانَ أَكْثَرَ قَرَأْنَا مِنْ صَاحِبِهِ وَهَذَا نَظِيرُ تَقْدِيمِهِ فِي الْإِقَامَةِ (قَوْلُهُ وَسَمِيَ اللَّحْدَ لِأَنَّهُ فِي نَاحِيَةٍ) قَالَ أَهْلُ الْلُغَةِ أَصْلُ الْإِلْحَادِ الْمِيلُ وَالْمَدُولُ عَنِ الشَّيْءِ وَقِيلَ لِلْمَائِلِ عَنِ الدِّينِ مُلْحِدٌ وَسَمِيَ اللَّحْدَ لِأَنَّهُ شَقٌّ يَجْعَلُ فِي جَانِبِ الْقَبْرِ فَيَمِيلُ عَنْ وَسْطِ الْقَبْرِ إِلَى جَانِبِهِ بِمِثْلِ سَبْعِ الْمَيْتِ فَيُوضَعُ فِيهِ وَيُطَبَّقُ عَلَيْهِ اللَّبَنُ وَأَمَّا قَوْلُ الْمُصَنِّفِ بَعْدَ لَوْ كَانَ مُسْتَقِيمًا لَكَانَ ضَرِيحًا فَلَانَ الضَّرِيحُ شَقٌّ يَشَقُّ فِي الْأَرْضِ عَلَى الْإِسْتَوَاءِ وَيَدْفَنُ فِيهِ (قَوْلُهُ مُلْتَحِدٌ مُعْدِلٌ) هُوَ قَوْلُ أَبِي عُبَيْدٍ بْنِ الْمُثَنَّى فِي كِتَابِ الْمَجَازِ

فَكَفَّنُ أَبَا وَعْمَى فِي تَحْمَةِ وَاحِدَةٍ وَقَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ كَثِيرٍ حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ حَدَّثَنِي مَنْ سَمِعَ جَابِرًا رَضِيَ
 اللَّهُ عَنْهُ **بَابُ الْأَذْخَرِ وَالْحَشِيشِ فِي الْقَبْرِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَوْشَبٍ** حَدَّثَنَا عَبْدُ
 الرَّحْمَنِ حَدَّثَنَا خَالِدٌ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ حَرَّمَ اللَّهُ مَكَّةَ فَلَمْ
 يَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي وَلَا لِأَحَدٍ بَعْدِي أَحِلَّتْ لِي سَاعَةٌ مِنْ نَهَارٍ لَا يَحْتَلَى خَلَاها وَلَا يَنْصُدُّ شَجَرُها وَلَا يَنْفُرُ
 صَيْدُها وَلَا تَنْتَقِطُ لُقَطَتُها إِلَّا لِمَرْفُوقٍ قَالَ الْعَبَّاسُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَّا الْأَذْخَرَ لَصَاعَتَيْنَا وَقُبُورُنَا فَقَالَ إِلَّا الْأَذْخَرَ
 وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ لَقُبُورُنَا وَيُوتِنَا وَقَالَ أَبَانُ بْنُ صَالِحٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ صَفِيَّةَ
 بِنْتِ شَيْبَةَ سَمِعَتِ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ. وَقَالَ مُجَاهِدٌ عَنْ طَاوُسٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الْقَبْرَيْنِ وَيُوتِنُهُم

قَالَ قَوْلُهُ مَلْحَدًا أَيْ مَعْدَلًا وَقَالَ الطَّبْرِيُّ مَعْنَاهُ وَلَنْ تَجِدَ مِنْ دُونِهِ مَعْدَلًا تَعْدِلُ إِلَيْهِ عَنِ اللَّهِ لَأَنَّ قُدْرَةَ اللَّهِ عَظِيمَةٌ يَجْمَعُ خَلْقَهُ
 قَالَ أَبُو الصَّحْدِ مَفْصَلٌ مِنَ الْحَدِّ يُقَالُ مِنْهُ لَحْدَةٌ أَلْهَتْنِي إِلَى هَاتِهِ وَيُقَالُ لَحْدَتُهُ وَالْحَدَثُ قَالَ الْفَرَّاءُ الرَّابِعُ
 أَجُودُ وَقَالَ غَيْرُهُ الثَّلَاثِي أَكْثَرُ وَيُؤَيِّدُهُ حَدِيثُ ثَائِثَةَ فِي قِصَّةِ دَفْنِ النَّبِيِّ ﷺ فَأَرْسَلُوا إِلَى الشَّقَاقِ وَالْأَحَدِ
 الْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهٍ نَهْمَ سَاقِ الْمَصْنُفِ حَدِيثُ جَابِرٍ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ اللَّيْثِ مُتَّصِلًا وَعَنِ الْأَوْزَاعِيِّ
 مُقَطَّعًا لِأَنَّ ابْنَ شِهَابٍ يَسْمَعُ مِنْ جَابِرِ زَادِ ابْنِ سَعْدٍ فِي الطَّبَقَاتِ عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ حَدَّثَنِي الْأَوْزَاعِيُّ هَذَا الْإِسْنَادُ
 قَالَ زَعْلَمُ بْنُ جَرَّاحٍ قَاتِي أَنَا الشَّهِيدُ عَلَيْهِمْ مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَكَلِّمُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ إِلَّا جَاءَهُ بِسَبِيلِ الْقِيَامَةِ سَبِيلُ دِمَا الْحَدِيثِ (قَوْلُهُ)
 فِي رِوَايَةِ الْأَوْزَاعِيِّ فَكَفَّنُ أَبَا وَعْمَى فِي تَحْمَةٍ هِيَ بَيْتُ النَّوْنِ وَكُسِرَ الْمِيمُ بِرَدِّهِ مِنْ صُوفٍ أَوْ غَيْرِهِ مَخْطُطَةٌ وَقَالَ الْفَرَّاءُ
 هِيَ دِرَاعَةٌ فِيهَا لَوْنَانِ سَوَادٌ وَبَيَاضٌ وَيُقَالُ لِلْسَّجَابَةِ إِذَا كَانَتْ كَذَلِكَ تَحْمَةٌ وَذَكَرَ الْوَاقدِي فِي الْمَغَازِي وَابْنُ سَعْدٍ أَنَّهَا
 كَفَنَانِي تَحْمَتَيْنِ فَإِنْ نَبِتَ حُلٌّ عَلَى أَنَّ التَّحْمَةَ الْوَاحِدَةَ شَقَّتْ بَيْنَهُمَا نَصْفَيْنِ وَسَيَأْتِي مَزِيدٌ ذَلِكَ بَعْدَ بَابَيْنِ وَالرَّجُلُ الَّذِي
 كَفَنَ مَعَهُ فِي التَّحْمَةِ كَانَ هُوَ الَّذِي دَفِنَ مَعَهُ كَمَا سَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى تَسْمِيَّتِهِ بِجَدِّ بَابٍ (قَوْلُهُ وَقَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ كَثِيرٍ أَخْبَرَنِي)
 هُوَ مَوْصُولٌ فِي الزَّهْرِيَّاتِ لِلذَّهْلِيِّ فِي رِوَايَةِ سُلَيْمَانَ الْمَذْكُورِ أَنَّ شَيْخَ الزَّهْرِيِّ وَقَدْ تَقَدَّمَ الْبَحْثُ فِيهِ قَبْلُ بَابَيْنِ قَالَ
 الدَّارِقُطِيُّ فِي التَّبَعِ اضْطَرَبَ فِيهِ الزَّهْرِيُّ وَأَحْبَبَ بَنِمَعَ الْأَضْطَرَابُ لِلْخَاصِلِ مِنَ الْإِخْتِلَافِ فِيهِ عَلَى الثَّقَاتِ أَنَّ
 الزَّهْرِيَّ حَلَّ عَنْ شَيْخَيْنِ وَأَمَّا ابْنَاهُ سُلَيْمَانُ لِشَيْخِ الزَّهْرِيِّ وَحَذَفَ الْأَوْزَاعِيُّ لَهُ فَلَا يُؤْثَرُ ذَلِكَ فِي رِوَايَةٍ مِنْ سَمَاءَ لَأَنَّ
 الْحُجَّةَ لَمْ يَضْبُطْ وَزَادَ إِذَا كَانَ ثَقَّةً لَأَسْبَابًا إِذَا كَانَ حَافِظًا وَأَمَّا رِوَايَةُ اسْمَاءَ وَابْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ فَلَا تَقْدَحُ فِي الرِّوَايَةِ
 الصَّحِيحَةِ لَضَمِّهِمَا وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الْبَخَارِيَّ صَرَحَ بِضَلْطِ اسْمَاءَ فِيهِ وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى هَيْئَةِ فَوَائِدِ حَدِيثِ جَابِرٍ فِي الْمَغَازِي
 وَفِيهِ فَضِيلَةٌ ظَاهِرَةٌ لِقَارِئِ الْقُرْآنِ وَلِيَحْتَقِ بِهِ أَهْلُ الْفَقْهِ وَالزَّهْدِ وَسَائِرُ وَجُوهِ الْفَضْلِ * (قَوْلُهُ بَابُ الْأَذْخَرِ
 وَالْحَشِيشِ فِي الْقَبْرِ) أَوْ رَدِّهِ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي تَحْرِيمِ مَكَّةَ وَفِيهِ فَقَالَ الْعَبَّاسُ الْأَذْخَرَ لَصَاعَتَيْنَا وَقُبُورُنَا
 وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى فَوَائِدِهِ فِي كِتَابِ الْحُجَّاجِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَجُوزَ ابْنُ مَالِكٍ فِي قَوْلِهِ إِلَّا الْأَذْخَرَ الرِّفْعُ وَالنَّصَبُ
 وَتَرْجَمَ ابْنُ الْمُنْذَرِ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ طَرَحَ الْأَذْخَرَ فِي الْقَبْرِ وَبَسَطَهُ فِيهِ وَارَادَ الْمَصْنُفُ بِذِكْرِ الْحَشِيشِ التَّنْبِيْهُ عَلَى
 الْحَاقِقِ بِالْأَذْخَرِ وَإِنْ الْمُرَادُ بِاسْتِمَالِ الْأَذْخَرِ الْبَسْطُ وَنَحْوُهُ لَا التَّطْيِيبُ وَمُرَادُهُ بِالْحَشِيشِ مَا يَجُوزُ حَشُّهُ مِنَ الْحَرَمِ إِذَا
 لَمْ يَحِيطْهُ فِي التَّرْجِمَةِ بِشَيْءٍ وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي بَابِ إِذَا لَمْ يَجِدْ كَفَنًا فِي قِصَّةِ مَصْعَبِ بْنِ عِمْرٍ لِمَا قَصَرَ كَفَنُهُ أَنْ يَغْطِيَ رَأْسَهُ وَإِنْ
 يَجْعَلُ عَلَى رِجْلَيْهِ مِنَ الْأَذْخَرِ وَلَا حَدَّ مِنْ طَرِيقِ خَبَابٍ أَيْضًا أَنْ حِزَمَةً لَمْ يَوْجَدْ لَهُ كَفَنٌ لِابْرَدَةِ إِذَا جُمِلَتْ عَلَى رَأْسِهِ
 قَلَصَتْ عَنْ قَدَمَيْهِ وَإِذَا جُمِلَتْ عَلَى قَدَمَيْهِ قَلَصَتْ عَنْ رَأْسِهِ حَتَّى مَدَّتْ عَلَى رَأْسِهِ وَجَعَلَ عَلَى قَدَمَيْهِ الْأَذْخَرَ (قَوْلُهُ وَقَالَ
 أَبُو هُرَيْرَةَ أَخْبَرَنِي) هُوَ طَرَفٌ مِنْ حَدِيثٍ طَوِيلٍ فِيهِ قِصَّةُ أَبِي شَاةٍ وَقَدْ تَقَدَّمَ مَوْصُولًا فِي كِتَابِ الْعَالَمِ (قَوْلُهُ وَقَالَ أَبَانُ بْنُ
 صَالِحٍ أَخْبَرَنِي) وَصَلَهُ ابْنُ مَاجَهٍ مِنْ طَرِيقِهِ وَفِيهِ فَقَالَ الْعَبَّاسُ إِلَّا الْأَذْخَرَ فَانْهَ الْبُيُوتِ وَالْقُبُورِ (قَوْلُهُ وَقَالَ مُجَاهِدٌ أَخْبَرَنِي)

باب هَلْ يُخْرَجُ الْمَيِّتُ مِنَ الْقَبْرِ وَالْحَدِيدُ لَعْلَهُ **حَدَّثَنَا** عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ عَنْ عُمَرَ وَسَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ مَا أَذْخِلَ حُفْرَتَهُ فَأَمَرَ بِهِ فَأَخْرَجَ فَوَضَعَهُ عَلَى رُكْبَتَيْهِ وَنَفَثَ عَلَيْهِ مِنْ رِيقِهِ وَاللَّبَنَ قَدِيمَهُ . اللَّهُ أَعْلَمُ وَكَانَ كَمَا عَبَّاسًا قَدِيمًا قَالَ سُفْيَانُ وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ وَكَانَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَدِيمًا قَالَ لَهُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَيْسَ أَبِي قَدِيمُكَ الَّذِي يَلِي جَدَّكَ . قَالَ سُفْيَانُ فَيَرَوْنَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَلَيْسَ عَبْدُ اللَّهِ قَدِيمَهُ مُكَافَأَةً لِمَا صَنَعَ **حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ حَدَّثَنَا حُسَيْنُ الْمَلَمُ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ لَمَّا حَضَرَ أَحَدُ دَعَايَ أَبِي مِنَ اللَّيْلِ قَالَ

هو طرف من الحديث الاول وسيأتي موصولاً في كتاب الحج وأورده لقوله فيه لقينهم بدل لقبورهم والقين يفتح القاف وسكون التحتانية بعده نون هو الحداد وكأنه أشار إلى ترجيح الرواية الأولى لموافقة رواية أبي هريرة وصنية وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب الحج إن شاء الله تعالى * (قوله باب هل يخرج الميت من القبر والحد لعله) أي السبب وأشار بذلك إلى الرد على من منع إخراج الميت من قبره مطلقاً أو لسبب دون سبب كمن خص الجواز بمالو دفن بغير غسل أو بغير صلاة فإن في حديث جابر الأول دلالة على الجواز إذا كان في نبشه مصلحة تتعلق به من زيادة البركة له عليه ينزل قوله في الترجمة القبر وفي حديث جابر الثاني دلالة على جواز الإخراج لأمر يتعلق بالحمل لأنه لا ضرر على الميت في دفن ميت آخر معه وقد بين ذلك جابر بقوله فلم تطب نفسي وعليه ينزل قوله والحد لأن والد جابر كان في الحد وإنما أورد المصنف الترجمة بلفظ الاستفهام لأن قصة عبد الله بن أبي قحافة التخصيص وقصة والد جابر ليس فيها تصريح بالرفع قاله الزين بن المنير ثم أورد المصنف فيه حديث عمرو وهو ابن دينار عن جابر في قصة عبد الله بن أبي وقد سبق ذكره في باب الكفن في القميص وزاد في هذه الطريق وكان كساعياً قميصاً وفي رواية الكشمي قميصه والعباس المذكور هو ابن عبد المطلب عم النبي ﷺ (قوله قال سُفْيَانُ وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ) كذا وقع في رواية أبي ذر وغيرهما وقع في كثير من الروايات وقال أبو هريرة وكذا في مستخرج أبي نعيم وهو تصحيف وأبو هرون المذكور جزم المزني بأنه موسى بن أبي عيسى الحنط بمهمل ونون المدني وقيل هو القنوي واسمه إبراهيم بن العلاء من شيوخ البصرة وكلاهما من أتباع التابعين فالحديث معضل وقد أخرجه الحميدي في مسنده عن سُفْيَانٍ فَمَاءٍ عَيْسِيٍّ وَقَطَّعَهُ حَدَّثَنَا عَيْسِيُّ بْنُ أَبِي مُوسَى فَمَاءُ الْمُحْتَمِدِ (قوله قال سُفْيَانُ فَيَرَوْنَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَلَيْسَ عَبْدُ اللَّهِ قَدِيمَهُ مُكَافَأَةً لِمَا صَنَعَ بِالْعَبَّاسِ) هذا القدر متصل عند سُفْيَانٍ وَقَدْ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي أَوَاخِرِ الْجِهَادِ فِي بَابِ كَسْوَةِ الْأَسَارَى بِعَدَدِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَدْنٍ عَنْ سُفْيَانَ بِالسَّنَدِ الْمَذْكُورِ قَالَ لَمَّا كَانَ يَوْمُ بَدْرٍ ، بِأَسَارَى وَأَيُّ بِالْعَبَّاسِ وَلَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ ثَوْبٌ فَوَجَدُوا قِيصَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَلَيْهِ فَكَسَاهُ النَّبِيُّ ﷺ إِيَّاهُ فَلَذَكَ زَعَى النَّبِيُّ ﷺ قِيصَهُ الَّذِي أَلْبَسَهُ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ فَلَذَكَ مِنْ كَلَامِ سُفْيَانَ إِدْرَجَ فِي الْحَبْرِ بَيْنَهُ رَوَاةٌ عَلَى بَنِي عَبْدِ اللَّهِ الَّتِي فِي هَذَا الْبَابِ وَسَأُتَوَفَى الْكَلَامُ عَلَيْهِ هُنَاكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى (قوله حَدَّثَنَا حُسَيْنُ الْمَلَمُ عَنْ عَطَاءٍ) هو ابن أبي رباح (عن جابر) هكذا أخرجه البخاري هذا الحديث عن مسدد عن بشر بن الفضل عن حسين ولم أره بعد التبع الكثير في شيء من كتب الحديث بهذا الاستناد إلى جابر إلا في البخاري وقد عز على الاستماع علي خروجه فأخرجه في مستخرجه من طريق البخاري وأما أبو نعيم فأخرجه من طريق أبي الأشعث عن بشر بن الفضل فقال عن سعيد ابن يزيد عن أبي نضرة عن جابر وقال بعده ليس أبو نضرة من شرط البخاري قال ورواه عن حسين عن عطاء عن زينة جدا (قلت) وطريق سعيد مشهورة عنه أخرجهما أبو داود وابن سعد والطبراني من طريقه عن أبي نضرة

مَا أُرْنِي إِلَّا مَقْتُولًا فِي أَوَّلِ مَنْ يُقْتَلُ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَإِنِّي لَا أَتْرُكُ لِمُعْدِي أَعْرَ عَلَى مِنْكَ غَيْرَ
فَقَسِرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنْ عَلَى دَيْنًا فَاقْتَضِ واستَوْصِ بِأَخَوَاتِكَ خَيْرًا فَأَصْبَحْنَا فَكَانَ أَوَّلَ قَتِيلٍ وَدُفِنَ مَعَهُ
آخَرُ فِي جَبْرِ ثُمَّ لَمْ تَطْلُبْ فَتَسَيَّ أَنْ أَتْرُكَهُ مَعَ الْآخِرِ فَاسْتَخْرَجَتْهُ بَعْدَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ فَإِذَا هُوَ كَيَوْمِ وَضَعَتْهُ هَنِيئَةً
غَيْرَ أَذْنِهِ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَامِرٍ عَنْ شُعْبَةَ

عن جابر واحتمل عندى أن يكون لبشر من الفضل فيه شيخان إلى أن روايته في المستدرک للحاكم قدخرجه عن أبي
بكر بن اسحق عن معاذ بن النسي عن مسدد عن بشر كيارواه أو الاشعث عن بشر وكذا أخرجه في الاكليل بهذا الاسناد
إلى جابر ولفظه لفظ البخارى سواء فقلب على الظن حينئذ أن في هذه الطريق وهما السكن لم يبين لي ممن هو ولم أر من به
على ذلك وكان البخارى استشعر بشي من ذلك فعقب هذه الطريق بما أخرجه من طريق ابن أبي نجیح عن عطاء
عن جابر خصص ليوضح أنه أصل من طريق عطاء عن جابر والله أعلم (قوله ما أراني) بضم الهمزة بمعنى الظن
وذكر الحالك في المستدرک عن الواقدي أن سبب ظنه ذلك من أن رآه رأى مبشر بن عبد المنذر وكان ممن استشهد بدير
يقول له أنت قادم علينا في هذه الايام فقصصها على النبي ﷺ فقال هذه الشهادة وفي رواية أبي نضرة المذكورة عند
ابن السكن عن جابر أن أباه قال له اني معرض قسى للقتل الحديث وقال ابن التين انما قال ذلك بناء على ما كان عزم عليه
وأما قال من أصحاب رسول الله ﷺ إشارة إلى ما أخبر به النبي ﷺ أن بعض أصحابه سيقول كاسياني وأصحابا في
المغازي (قوله وان على دينا) سيأتي مقداره في علامات النبوة (قوله فاقض) كذا في الاصل بمحذ المفعول وفي رواية
الحاكم فاقضه (قوله بأخواتك) سيأتي الكلام على ذكر عدتهن ومن عرف اسمها منهن في كتاب النكاح ان شاء الله
تعالى (قوله ودفن معه آخر) هو عمرو بن الجوح ابن زيد بن حرام الانصاري وكان صديق والد جابر وزوج أخته
هند بنت عمرو وكان جابر اسماء عمه تعظيما قال ابن اسحق في المغازي حدثني أبي عن رجال من بني سلمة ان النبي ﷺ
قال حين أصيب عبدالله بن عمرو وعمرو بن الجوح أجمعوا بينهما فانهما كانا متصادقين في الدنيا وفي مغازي الواقدي
عن عائشة أنها رأت هند بنت عمرو وتسوق بغيرها عليها وجها عمرو بن الجوح وأخوها عبدالله بن عمرو بن حرام
لتدفعهما بالمدينة ثم أمر رسول الله ﷺ برد القتل إلى مضاجعهم وأما قول الديماطي أن قوله وعمي وهم فليس بجيد
لأن له محلا سابقا والتجوز في مثل هذا يقع كثيرا وحكي الكرماني عن غيره أن قوله وعمي تصعيف من عمرو وقد
روي أحمد بن اسناد حسن من حديث أبي قتادة قال قتل عمرو بن الجوح وابن أخيه يوم أحد فامر بهما رسول الله ﷺ
فجفلا في قبر واحد قال ابن عبد البر في التمهيد ليس هو ابن أخيه وانما هو ابن عمه وهو كما قال فلعلمه كان اسن منه (قوله)
فاستخرجته بعد ستة أشهر) أي من يوم دفنه وهذا يخلاف في الظاهر ما وقع في الموطأ عن عبد الرحمن بن أبي صعصعة أنه
بلغه أن عمرو بن الجوح وعبد الله بن عمرو والانصارين كانوا قد حفر السيل قبرهما وكانا في قبر واحد فحفر عنهما ليغفرا
من مكانهما فوجداهم جفرا كأنهما مائتا بالاس وكان بين واحد ويوم حفر عنهما ست وأربعون سنة وقد جمع بينهما ابن
عبد البر بعدد القصة وفيه نظر لأن الذي في حديث جابر أنه دفن أباه في قبر وحده بعد ستة أشهر وفي حديث الموطأ انهما
وجداني قبر واحد بعد ستة وأربعين سنة فاما ان المراد بكونهما في قبر واحد قرب المجاورة وان السيل خرق احد القبرين
فصارا كقبر واحد وقد ذكر ابن اسحق القصة في المغازي فقال حدثني أبي عن أشياخ من الانصار قالوا لما ضرب
معاوية عنه التي مرت على قبور الشهداء انتجرت العين عليهم فجئنا فأخرجناهما يعني عمرا وعبد الله وعليهما بردتان
قد غطى بهما وجوههما وعلى أقدامهما شيء من نبات الارض فأخرجناهما يتنيان ثلثيا كأنهما دفن بالاس وله شاهد
باسناد صحيح عند ابن سعد من طريق أبي الزبير عن جابر (قوله فاذا هو كيوم وضعت هنية غير اذنه) وقال عياض في
رواية ابن السكن والنسفي غير هنية فإنه وهو الصواب بتقديم غير وزيادة في وفي الاول تغيير قال ومعنى قوله هنية أي

عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ دُفِنَ مَعَ أَبِي رَجُلٍ فَلَمْ تَطْبُخْ نَفْسِي حَتَّى أَخْرَجْتُهُ
فَجَعَلْتُهُ فِي قَبْرِ عَلَى حِدَّةٍ **بَابُ اللَّحْدِ وَالشَّقِّ فِي الْقَبْرِ حَدَّثَنَا** عَبْدَانُ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا
الْأَيْبُ بْنُ سَعْدٍ قَالَ حَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَثِيرٍ بَنِي مَالِكٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُمَا قَالَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَجْمَعُ بَيْنَ رَجُلَيْنِ مِنْ قَتْلَى أَحَدٍ ثُمَّ يَقُولُ إِنَّهُمْ أَكْثَرُ أَخَذَ الْقُرْآنَ فَإِذَا أَشْبَرَ
لَهُ إِلَى أَحَدِهِمَا قَدَمَهُ فِي اللَّحْدِ فَقَالَ أَنَا شَهِيدٌ عَلَى هَؤُلَاءِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَمَرَ بِدَفْنِهِمْ يَدِيمَتِهِمْ وَلَمْ يُسَلِّمْهُمْ
بَابُ إِذَا أَسْلَمَ الصَّبِيُّ فَاتَّ هَلْ يُصَلَّى عَلَيْهِ وَهَلْ يُعْرَضُ عَلَى الصَّبِيِّ الْإِسْلَامُ .

شياً يسيراً وهو بنون بعدها تحتانية مصغراً وهو تصغيره أي شيء فصغره لكونه أنثراً يسيراً انتهى وقد قال الاسماعيلي
عقب سياقه بلفظ الأكثر إنما هو عند (قلت) وكذا وقع في رواية أبي ذر عن الكشميهني لكن بقي في الكلام نقص
وبيينه ما في رواية ابن أبي خيثمة والطبراني من طريق عتيان بن مضر عن أبي سلمة بلفظ وهو كيوم دفنته الأهنية عند
أذنه وهو موافق من حيث المعنى لرواية ابن السكن التي صوبها عياض وجمع أبو نعيم في روايته من طريق أبي الأشعث
بين لفظ غير ولفظ عند فقال غير أهنية عند أذنه ووقع في رواية الحاكم المشار إليها فاذا هو كيوم وضعته غير أنه سقط
منها لفظ أهنية وهو مستقيم المعنى وكذلك ذكره الحميدي في الجمع في أفراد البخاري والمراد بالأذن بعضها وحكي
ابن التين أنه في روايته بفتح الهاء وسكون التحتانية بعدها همزة ثم ثمانية منصوبة ثم هاء الضمير أي على حاله
وقد أخرجه ابن السكن من طريق شعبة عن أبي سلمة بلفظ غير أن طرف أذن أحدكم خير ولا بن سعد من طريق
أبي هلال عن أبي سلمة الأقبلياً من شعبة أذنه ولا بن داود من طريق حماد بن زيد عن أبي سلمة الأشعري
عن من لحته مما يلي الأرض ويجمع بين هذه الرواية وغيرها بأن المراد الشعرات التي تحصل بشعبة الأذن
وافادت هذه الرواية سبب تفر ذلك دون غيره ولا يحكر على ذلك ما رواه الطبراني بإسناد صحيح عن محمد بن المنكدر
عن جابر أن أباه قتل يوم أحد ثم تلوا به فجاءوا الله وأذنيه الحديث وأصله في مسلم لأنه محمول على أنهم قطعوا
بعض أذنيه لاجتماعهما والله أعلم (قوله عن ابن أبي نجيح عن عطاء) كذا للأكثر وحكي أبو علي الجبائي أنه وقع
عند أبي علي بن السكن عن مجاهد بدل عطاء قال والذي رواه غيره أصح (قلت) وكذا أخرجه ابن سعد والنسائي
والاسماعيلي وآخرون كلهم من طريق سعيد بن عامر بالسند المذكور فيه وهو الصواب وفي قصة والد جابر من القوائد الإرشاد
إلى بر الأولاد بالأباء خصوصاً بعد الوفاة والاستعانة على ذلك بأخبارهم بمكاتبتهم من القلب وفيه قوة إيمان عبد الله المذكور
لاستثنائه النبي ﷺ ممن جعل ولده أعز عليه منهم وفيه كرامته بوقوع الأمر على ما ظن وكرامته بكون الأرض
لم تبل جسده مع لبثه فيها والظاهر أن ذلك لسكان الشهادة وفيه فضيلة لجابر لعمله بوصية أبيه بعد موته في قضاء
دينه كما سيأتي بيانه في مكانه * (قوله باب اللحد والشق في القبر) أو ردفه حديث جابر في قصة قتلى أحد وليس
فيه للشق ذكر قال ابن رشد فوله في حديث جابر قدمه في اللحد ظاهر في أن الميتين جميعاً في اللحد ويحتمل أن
يكون المقدم في اللحد والذي يليه في الشق لمشقة الحفر في الجانب لسكان اثنين وهذا يؤيد ما تقدم توجيهه أن المراد
بقوله فكفن أبي وعمي في نمرة واحدة أي شقت بينهما ويحتمل أن يكون ذكر الشق في الترجمة لينبه على أن اللحد أفضل منه
لأنه الذي وقع دفن الشهداء فيه مع ما كانوا فيه من الجهد والمشقة فلو لا من بد فضيلة فيه ما عاونه وفي السنن لابن داود وغيره من
حديث ابن عباس مرفوعاً اللحد لنا والشق لغيرنا وهو يؤيد فضيلة اللحد على الشق والله أعلم * (قوله باب إذا أسلم الصبي فأت
هل يصل عليه وهل يعرض على الصبي الإسلام) هذه الترجمة معقودة لصحة إسلام الصبي وهي مسألة اختلاف كما سنبينه
وقوله وهل يعرض عليه ذكره هنا بلفظ الاستفهام وترجم في كتاب الجهاد بصيغة تدل على الجزم بذلك فقال وكيف يعرض

وَقَالَ الْحَسَنُ وَشَرَّحَ وَإِبْرَاهِيمُ وَقَادَهُ إِذَا أَسْلَمَ أَحَدُهُمَا فَالْوَلَدَ مَعَ الْمُسْلِمِ وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ
 اللَّهُ عَنْهُمَا مَعَ أُمِّهِ مِنَ الْمُسْتَضَعِّفِينَ . وَلَمْ يَكُنْ مَعَ أَبِيهِ عَلَى دِينِ قَوْمِهِ . وَقَالَ الْإِسْلَامُ يَعْلَمُونَ لَا يُعَلِّ
حَدَّثَنَا عَبْدَانُ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ عَنْ يُونُسَ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ ابْنَ
 عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْبَرَهُ أَنَّ عُمَرَ انْطَلَقَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي رَهْطٍ قَبْلَ ابْنِ صَيَّادٍ حَتَّى وَجَدُوهُ
 يَلْبَسُ مَعَ الصُّنَّيَّانِ عِنْدَ أَطْمَرِ بْنِ مَعَالَةَ وَقَدْ قَارَبَ ابْنُ صَيَّادٍ الْحُلُمَ فَلَمْ يَشْعُرْ حَتَّى ضَرَبَ النَّبِيُّ ﷺ يَدَيْهِ
 ثُمَّ قَالَ لِابْنِ صَيَّادٍ تَشْهَدُ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ فَنَظَرَ إِلَيْهِ ابْنُ صَيَّادٍ فَقَالَ أَشْهَدُ أَنَّكَ رَسُولُ الْأُمِّيِّينَ فَقَالَ ابْنُ
 صَيَّادٍ لَلنَّبِيِّ ﷺ أَتَشْهَدُ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ فَرَفَضَهُ وَقَالَ آمَنْتُ بِاللَّهِ وَبِرُسُلِهِ فَقَالَ لَهُ مَاذَا تَرَى قَالَ ابْنُ صَيَّادٍ
 يَا نَبِيَّ صَادِقٌ وَكَاذِبٌ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ خُطِّ عَلَيْكَ الْأُمْرُ . ثُمَّ قَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ إِنِّي قَدْ خَبَأْتُ لَكَ
 خَيْبًا قَالَ ابْنُ صَيَّادٍ هُوَ الدُّخَانُ قَالَ أَخَا فَلَنْ تَمُدُّوْا قَدْرَكَ فَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ دَعْنِي يَا رَسُولَ اللَّهِ
 أَضْرِبْ عُنُقَهُ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تَسْلُطَ عَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ * وَقَالَ سَالِمٌ
 تَحَمَّتُ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ انْطَلَقَ بَعْدَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَنْ كَسِبَ إِلَى النَّحْلِ النَّوْ فِيهَا
 ابْنُ صَيَّادٍ وَهُوَ يَحْتَلِ أَنْ يَسْمَعَ مِنْ ابْنِ صَيَّادٍ شَيْئًا قَبْلَ أَنْ يَرَاهُ ابْنُ صَيَّادٍ . فَرَأَاهُ النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ
 مُصْطَلِحٌ يَمِينِي فِي قَطِيعَةٍ لَهُ

الاسلام على الصبي وكان ثاماً اقل الادلة هنا على صحة اسلامه استغنى بذلك وأفاده هناك ذكر الكيفية (قوله) وقال الحسن
 الخ (أما أتر الحسن فأخرجه البيهقي من طريق محمد بن نصر اظنه في كتاب الفرائض له قال حدثنا يحيى بن يحيى حدثنا
 يزيد بن ربيع عن يونس عن الحسن في الصغير قال مع المسلم من والديه وأما أتر ابراهيم فوصله عبد الرزاق عن معمر عن
 مغيرة عن ابراهيم قال في نصر اثنين بينهما ولد صغير فاسلم أحدهما قال أولاهما به المسلم وأما أتر شرح فأخرجه البيهقي
 بالاسناد المذكور الى يحيى بن يحيى حدثنا هشيم عن أشعث عن الشعبي عن شرح أنه أختصم اليه في صبي أحد ابويه
 نصراني قال الولد المسلم أحق وأما أتر قتادة فوصله عبد الرزاق عن معمر عنه نحو قوله الحسن (قوله) وكان ابن عباس
 مع أمه من المستضعفين (وصله المصنف في الباب من حديثه بلفظ كنت انالوا من المستضعفين وأسم أمه لبابة بنت
 الحرث الهلالية (قوله) ولم يكن مع أبيه علي دين قومه) هذا قاله المصنف ثمها وهو مبني على ان اسلام العباس كان بعد
 وقعة بدر وقد اختلف في ذلك ف قيل أسلم قبل الهجرة وأقام النبي ﷺ له في ذلك لمصلحة المسلمين روى ذلك
 ابن سعد من حديث ابن عباس وفي اسناده الكلبى وهو متروك ويرده ان العباس أسر بيدر وقد فدي نفسه
 ككاساني في المغازي وانما ويرده أيضا ان الآية التي في قصة المستضعفين نزلت بعد بدر بلا خلاف فالشهور أنه أسلم
 قبل فتح خيبر ويدل عليه حديث أنس في قصة الحجاج بن علاط كما أخرجه أحمد والنسائي و روى ابن سعد من
 حديث ابن عباس أنه هاجر الى النبي ﷺ بخير ورده بقصة الحجاج المذكور والصحيح أنه هاجر عام الفتح في
 أول السنة وقدم مع النبي ﷺ فشهد الفتح والله أعلم (قوله) وقال الاسلام يعلم ولا يعلم (كذا في جميع نسخ البخاري لم يعين
 القائل وكنتم أنظر أنه معطوف على قول ابن عباس فيكون من كلامه ثم لم أجده من كلامه بعد التبع الكثير ورايته موصولا
 مرفوعا من حديث غيره أخرجه الدارقطني ومحمد بن هرون الروياني في مسنده من حديث مائدة بن عمر والنزقي بسند حسن

فِيهَا رَمْزَةٌ أَوْ رَمْزَةٌ قَرَأَتْ أُمُّ ابْنِ صَيَّادٍ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَتَّبِعُ يُجْدُوهُ النَّخْلُ قَالَتْ لِابْنِ
 صَيَّادٍ يَا صَافٍ وَهُوَ اسْمُ ابْنِ صَيَّادٍ هَذَا مُحَمَّدٌ ﷺ فَتَارَ ابْنُ صَيَّادٍ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لَوْ تَرَ كُنْتُ مِنْ
 وَقَالَ شُعَيْبُ رَمْزَةٌ فَرَفَّصَهُ وَقَالَ إِسْحَقُ الْكَلْبِيُّ وَعَقِيلُ رَمْزَةٌ وَقَالَ مَعْمَرُ رَمْزَةٌ حَدَّثَنَا
 سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كَانَ
 غُلَامٌ يَهُودِيٌّ يَخْدُمُ النَّبِيَّ ﷺ فَمَرَضَ فَأَتَاهُ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَهُ فَقَعَدَ عِنْدَ رَأْسِهِ قَالَ لَهُ أَسْلِمَ
 فَنَظَرَ إِلَيْ أَيْمِهِ وَهُوَ

وروي بناء في فوائد أبي يعلى الخليلي من هذا الوجه وزاد في أوله قصة وهي أن عائدا بن عمر وجاء يوم القمص مع أبي سفيان
 ابن حرب فقال الصحابة هذا أبو سفيان وعائدا بن عمرو فقال رسول الله ﷺ هذا عائدا بن عمرو وأبو سفيان
 الاسلام أعز من ذلك الاسلام يعلو ولا يعلى وفي هذه القصة أن للمبداه في الذكر تأثيرا في الفضل لما يفيد من
 الإهتمام وليس فيه حجة على أن الواو ترتب ثم وجدته من قول ابن عباس كما كنت أظن ذكره ابن حزم في المحلى
 قال ومن طريق حماد بن زيد عن أبي جعفر عن عبد الله بن عباس قال إذا أسلمت اليهودية أو النصرانية تحت اليهودي
 أو النصراني يفرق بينهما الاسلام يعلو ولا يعلى ثم أورد المصنف في الباب أحاديث ترجح مذهب اليه من جهة اسلام
 الصبي أولها حديث ابن عمر في قصة ابن صياد وسيأتي الكلام عليه مستوفي في الباب المشار إليه في الجهاد ومقصود
 البخاري منه الاستدلال هنا بقوله ﷺ لابن صياد أتشهداني رسول الله وكان اذ ذلك دون البلوغ وقوله اطم بضمين
 بناء بالخصن ومقالة بفتح الميم والمججمة الخفيفة بطن من الانصار وابن صياد في رواية أبي ذر صائدا وكلا الاسمين
 كان يدعى به وقوله فرفصه للاكثر بالضاد المججمة أي تركه قال الزين بن المنير انكرها القاضي ولبعضهم بالمهمله أي
 دفعه برجله قال عياض كذا في رواية أبي ذر عن غير المستملي ولا وجه لها قال المازري لعله رفسه بالسين المهملة أي
 ضرب به برجله قال عياض لم أجده هذه اللفظة في جماهير اللغة يعني بالصاد قال وقد وقع في رواية الاصيلي بالقاف بدل
 الفاء وفي رواية عبدوس فرفصه بالواو والفاء وقوله وهو يختل بمججمة ساكنة بعدها مثناة مكسورة أي يخدعه
 والمراد انه كان يريد ان يستغفله ليسمع كلامه وهو لا يشعر (قوله فيها رَمْزَةٌ أَوْ رَمْزَةٌ) كذا لاكثر على الشك في تقديم
 الراء على الزاي أو تأخيرها ولبعضهم رَمْزَةٌ أو رَمْزَةٌ على الشك هل هو بزايين أو براءين مع زيادة ميم فيها ومعنى
 هذه الكلمة المختلفة متقاربة فامالي بتقديم الراء وميم واحدة فهي فعلة من الرمز وهو الاشارة وامالي بتقديم الزاي كذلك
 فمن الزمر والمراد حكاية صوته وامالي بالمهملتين وميمين فاصله من الحركة وهي هنا بمعنى الصوت الخفي وامالي
 بالمجتمتين كذلك فقال الخطابي وهو نحو بك الشفتين بالكلام وقال غيره وهو كلام العلوج وهو صوت يصوت من
 الخياشيم والخلق (قوله فتار ابن صياد) أي قام كذا لاكثر وللشك ميم في قناب واحدة أي يرجع عن الحالة التي كان
 فيها (قوله وقال شعيب رَمْزَةٌ فَرَفَّصَهُ) في رواية أبي ذر بالزايين وبالصاد المهملة وفي رواية غيره وقال شعيب في
 حديثه فرفصه رَمْزَةٌ أو رَمْزَةٌ بالشك وسيأتي في الادب موصولا من هذا الوجه بالشك لكن فيه فرفصه بغير فاء
 وبالتشديد وذكره الخطابي في غريبه بمهملة أي ضغطه وضم بعضه الى بعض (قوله وقال اسحق الكلبى وعقيل
 رَمْزَةٌ) يعني بمهملتين (وقال معمر رَمْزَةٌ) يعني براء ثم زاي أمار رواية اسحق فوصلها الذهلي في الزهريات وسقطت
 من رواية المستملي والشك ميم في أى الوقت وأمار واية عقيل فوصلها المصنف في الجهاد وكذا رواية معمر ثماني
 احاديث حديث أنس كان غلاما يهودي يخدم لم أقف في شيء من الطرق الموصولة على تسميته الا ان بن بشكوال ذكر
 ان صاحب التعية حكى عن زياد شيطون ان اسم هذا الغلام عبد القدوس قال وهو غريب ما وجدته عنده غيره (قوله وهو

عِنْدَهُ خَالَ لَهُ أُلُحْ أَبَا الْقَاسِمِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَاسْلَمَ فَخَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يَقُولُ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَقْنَدَهُ
 مِنَ النَّارِ **حَدَّثَنَا** عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ تَحْمِيْتُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ
 عَنْهُمَا يَقُولُ كُنْتُ أَنَا وَأُمِّي مِنَ الْمُسْتَضْمِينَ أَنَا مِنَ الْوَلَدَانِ وَأُمِّي مِنَ النِّسَاءِ **حَدَّثَنَا** أَبُو الْبَاقِ
 أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ قَالَ ابْنُ شِهَابٍ يُصَلِّي عَلَى كُلِّ مَوْلُودٍ مُتَوَفَّى وَإِنْ كَانَ لِنَيْفٍ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ وَلَدٌ عَلَى
 فِطْرَةِ الْإِسْلَامِ يَدْعِي أَبَوَاهُ الْإِسْلَامَ أَوْ أَبُوهُ خَاصَّةً وَإِنْ كَانَتْ أُمُّهُ عَلَى غَيْرِ الْإِسْلَامِ إِذَا اسْتَهْلَ
 صَارِحًا صَلَّى عَلَيْهِ وَلَا يُصَلِّي عَلَى مَنْ لَا يَسْتَيْلُ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ سَقَطَ فَإِنْ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ
 يُحَدِّثُ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِمَّنْ مَوْلُودٌ إِلَّا يُؤَلَّدَ عَلَى الْفِطْرَةِ فَأَبَوَاهُ يَهُودَانِهِ أَوْ نَصْرَانِيهِ أَوْ مَجَسَّانِهِ كَمَا
 تَنْشُجُ الْبَيْمَةَ بَيْمَةً جَمْعًا هَلْ يُحْسِنُونَ فِيهَا مِنْ جَدْعَاءِ ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِطْرَةُ اللَّهِ الَّتِي
 فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا **الْآيَةُ حَدَّثَنَا** عَبْدَانُ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا يُونُسُ عَنْ الزُّهْرِيِّ أَخْبَرَنِي أَبُو
 سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِمَّنْ مَوْلُودٌ إِلَّا يُؤَلَّدَ عَلَى
 الْفِطْرَةِ فَأَبَوَاهُ يَهُودَانِهِ أَوْ نَصْرَانِيهِ أَوْ مَجَسَّانِهِ كَمَا تَنْشُجُ الْبَيْمَةَ بَيْمَةً جَمْعًا هَلْ يُحْسِنُونَ فِيهَا مِنْ جَدْعَاءِ ثُمَّ
 يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِطْرَةُ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ
بَابُ إِذَا قَالَ الْمُشْرِكُ عِنْدَ الْمَوْتِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ **حَدَّثَنَا** إِسْحَاقُ أَخْبَرَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ

عنده) في رواية أبي داود عند رأسه أخرجه عن سليمان بن حرب شيخ البخاري فيه وكذا للاسماعيلي عن
 أبي خزيمة عن سليمان (قوله قاسم) في رواية النسائي عن أسحق بن راهويه عن سليمان المذكور فقال أشهد
 أن لا إله الا الله وان محمدا رسول الله (قوله أقنذه من النار) في رواية أبي داود وأبي خليفة أقنذه بي من
 النار وفي الحديث جواز استخدام المشرك وعيادته اذا مرض وفيه حسن العهد واستخدام الصغير وعرض
 الاسلام على الصبي ولولا صحته منه ما عرضه عليه وفي قوله أقنذه بي من النار دلالة على انه صح اسلامه وعلى ان
 الصبي اذ عقل الكفر ومات عليه انه يعذب وسيأتي البحث في ذلك من حديث سمرة الطويل في الرؤيا الآتي
 في باب أولاد المشركين في اواخر الجناز * نالها حديث ابن عباس كنت أنا وأُمِّي مِنَ الْمُسْتَضْمِينَ وقد تقدم الكلام
 عليه في الترجمة * رابعها حديث أبي هريرة في ان كل مولود يولد على الفطرة أخرجه من طريق ابن شهاب عن أبي
 هريرة منقطعا ومن طريق آخر عنه عن أبي سلمة عن أبي هريرة فالاعتقاد في المرفوع على الطريق الموصولة وانما أورد
 المنقطعة لقول ابن شهاب الذي استنبطه من الحديث وقول ابن شهاب لغية بكسر اللام والمعجمة وتشديد التحتانية
 أي من زنا ومراوده أنه يصلي على ولد الزنا ولا يمنع ذلك من الصلاة عليه لانه محكوم باسلامه تعالى له وكذلك من كان
 أبوه مسلمانا ومن أمه وقال ابن عبد البر لم يقل أحد أنه لا يصلي على ولد الزنا الا قتادة وحده واختلف في الصلاة على الصبي
 فقال سعيد بن جبير لا يصلي عليه حتى يبلغ وقيل حتى يصلي وقال الجمهور يصلي عليه حتى السقط اذا استهل وقد
 تقدم في باب قراءة فاتحة الكتاب ما يقال في الصلاة على جنازة الصبي ودخل في قوله كل مولود السقط فلذلك قيده
 بالاستهلال وهذا مصير الزهري الى تسمية الزاني بالزاني بانه فانه يتبعه في الاسلام وهو قول مالك وسيأتي الكلام
 على المتن المرفوع وعلى ذكر الاختلاف على الزهري فيه في باب أولاد المشركين ان شاء الله تعالى * (قوله باب اذا قال
 المشرك عند الموت لا إله الا الله) قال الزين بن المنير لم يأت بجواب اذا لانه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لما قال لعنه قل لا إله الا الله أشهدك

قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ صَالِحٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَبِّحِ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ لَمَّا
 حَضَرَتْ أَبَا طَالِبٍ الْوُفَاةُ جَاءَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَوَجَدَ عِنْدَهُ أَبَا جَهْلَ بْنَ هِشَامٍ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أُمَيَّةَ
 ابْنَ الْمُفِرَّةِ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَبِي طَالِبٍ يَاعَمُّ قُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُكَلِّمَةً أَشْهَدُ لَكَ بِهَا عِنْدَ اللَّهِ
 فَقَالَ أَبُو جَهْلٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أُمَيَّةَ يَا أَبَا طَالِبٍ أَتُرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ فَلَمْ يَزَلْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
 يَرْضَاهَا عَلَيْهِ وَيَمُودَانِ بِتِلْكَ الْمَقَالَةِ حَتَّى قَالَ أَبُو طَالِبٍ آخِرُ مَا كَلَّمَهُمْ هُوَ عَلَى مِلَّةِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ وَأَيْ
 أَنْ يَقُولَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَمَّا وَاللَّهِ لَا أَسْتَغْفِرُكَ لَكَ مَا لَمْ أَنَّهُ عَنْكَ فَأَنْزَلَ اللَّهُ
 تَعَالَى فِيهِ مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ الْآيَةُ * **بَابُ** الْجُرَيْدَةِ عَلَى الْقَبْرِ وَأَوْصَى بِرَبْدَةِ الْأَسْلَمِيِّ أَنْ يُجْمَلَ فِي قَبْرِهِ
 جُرَيْدَتَانِ وَرَأَى ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فُسْطَاطًا عَلَى قَبْرِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ فَقَالَ أَنْزَعُهُ بِإِغْلَامٍ فَإِنَّمَا يُظْلَهُ
 عَمَلُهُ. وَقَالَ خَارِجَةُ بْنُ زَيْدٍ رَأَيْتُنِي وَنَحْنُ شَبَابٌ فِي زَمَنِ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَإِنْ أَشَدْنَا وَثْبَةً الَّتِي
 يَذُبُّ قَبْرَ عُثْمَانَ بَنِي مَطَاهِرٍ حَتَّى يُجَاوِزَهُ

بها كان محتملا لان يكون ذلك خاصا به لان غيره اذا قالها وقد ايقن بالوفاة لم يتعنه ويحتمل أن يكون ترك جواب اذا
 ليفهم الواقف عليه أنه موضع تفصيل وفكر وهذا هو المعتمد ثم اورد المصنف حديث سعيد بن المسيب عن أبيه في
 قصة أبي طالب عند موته وسيأتي الكلام عليه مستوفى في تفسير براءة وقره في هذه الطريق ما لم عنه أي الاستغفار
 وفي رواية الكشميهني عنك وقوله فانزل الله فيه الآية يعني قوله تعالى ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا
 للمشركين الآية كإسائي وقد ثبت لغيري ذر فانزل الله فيه ما كان للنبي الآية * (قوله باب الجريدة على القبر) أي
 وضعها أو غرزها (قوله وأوصى بربد: الأسلمي الخ) وقع في رواية الاكثر في قبره وللمستعجلي على قبره وقد وصله
 ابن سعد من طريق موري العجلي قال أوصى بربد أن يوضع في قبره جريدتان ومات بأذى خراسان قال ابن المرباط
 وغيره يحتمل أن يكون بربد أمران يغرز في ظاهر القبر اقتداء بالنبي ﷺ في وضعه الجريدتين في القبرين
 ويحتمل أن يكون أمران يجمعا في داخل القبر في تنخلة من البركة لقوله تعالى كشجرة طيبة والاوّل أظهر ويؤيده
 إيراد المصنف حديث القبرين في آخر الباب وكان بربدة حمل الحديث على عمومهم ولم يره خاصا بذنك الرجلين قال ابن
 رشيد و يظهر من تصرف البخاري ان ذلك خاص بهما فلذلك عقبه بقول ابن عمر انما يظله عمله (قوله ورأى ابن عمر
 فسطاطا على قبر عبد الرحمن) الفسطاط بضم الفاء وسكون المهملة وبطاء بن ميمتين هو البيت من الشعر وقد يطلق على
 غير الشعروفيه لغات أخرى بتبليث الفاء والتثنية بدل للطاين وابدال الطاء الاولى مثناة وادغامها في السين وكسر
 أوله في الثلاثة وعبد الرحمن هو ابن أبي بكر الصديق بينه ابن سعد في روايته له موصولا من طريق أيوب بن عبد الله
 ابن يسار قال مر عبد الله بن عمر على قبر عبد الرحمن بن أبي بكر أخى عائشة وعليه فسطاط مضروب فقال يا غلام انزع
 فانما يظله عمله قال الغلام تضر بني مولائي قال كلا فترعه ومن طريق ابن عون عن رجل قال قدمت عائشة ذات يوم
 حين رفعوا أبديهم عن عبد الرحمن بن أبي بكر فأمرت بفسطاط فضرب على قبره وولت به انسانا وارحلت فقدم ابن
 عمر فذكر نحوه وقد تقدم توجيه ادخال هذا الارتح تحت هذه الترجمة (قوله وقال خارجه بن زيد) أي ابن ثابت
 الانصاري أحد ثقات التابعين وهو أحد السبعة الفقهاء من أهل المدينة الخ * وصله المصنف في التاريخ الصغير من
 طريق ابن اسحق حدثني يحيى بن عبد الرحمن بن أبي عمرة الانصاري سمعت خارجه بن زيد فذكره وفيه جواز تعلية
 القبر ورفعها عن وجه الارض وقوله رايتني بضم المثناة والفاعل والمفعول ضميران لشيء واحد وهو من خصائص

وقال عثمان بن حكيم أخذ يدي خارجة فأجلسني على قبر وأخبرني عن عمر يزيد بن ثابت قال إنما كره ذلك لأن أحببت عليه . وقال نافع كان ابن عمر رضي الله عنهما يجلس على القبر

أفضل القلوب ومطعون والدعنان بظاه معجمة سا كنهتم مهلة ومناسبتة من وجه أن وضع الجريد على القبر يرشد إلى جواز وضع ما يرتفع به ظهر القبر عن الأرض وسيأتي الكلام على هذه المسئلة في آخر الجنازة قال ابن المنير في الحاشية أراد البخاري أن الذي ينفع أصحاب القبور هي الأعمال الصالحة وإن علو البناء والجلوس عليه وغير ذلك لا يضر بصورة وإنما يضر بعماء إذا أنكم القاعدون عليه بما يضر مثلاً (قوله وقال عثمان بن حكيم أخذ يدي خارجة) أي ابن زيد بن ثابت الخ واصله مسدد في مستدرك الكبير وبين فيه سبب أخبار خارجة لحكيم بذلك ولفظه حدثنا عيسى بن يونس حدثنا عثمان بن حكيم حدثنا عبد الله بن سرجس وأبو سلمة بن عبد الرحمن أنهما سمعا أبا هريرة يقول لأن أجلس على جرة فتحرق مادون لحي حتى تقضى إلى أحب الي من أن أجلس على قبر قال عثمان فرأيت خارجة بن زيد في المقابر فذكرت لذلك فأخذ يدي الحديث وهذا اسناد صحيح وقد أخرج مسلم حديث أبي هريرة مرفوعاً من طريق سهل بن أبي صالح عن أبيه عنه وروى الطحاوي من طريق محمد بن كعب قال إنما قال أبو هريرة من جلس على قبر يبول عليه أو يتغوط فكأنما جلس على جرة لكن اسناده ضعيف قال ابن رشيد الظاهر أن هذا الأثر والذي يهدم من الباب الذي يهدم وهو باب موعظة المحدث عند القبر وقعود أصحابه حوله وكان بعض الرواة كسبه في غير موضعه قال وقد يكلف له طريق يكون به من الباب وهي الإشارة إلى أن ضرب القسطاط أن كان لفرض صحيح كالستر من الشمس مثلاً للحي لا لالظلال الميت فقط جازو كأنه يقول إذا ألقى القبر لفرض صحيح لا تقصد المباهاة جاز كما يجوز القعود عليه لفرض صحيح لأن حدث عليه قال والظاهر أن المراد بالحدث هنا التغوط ويحتمل أن يريد ما هو أهم من ذلك من أحداث ما لا يلي من العجش قولاً وفعلاً لتأذي الميت بذلك انتهى ويمكن أن يقال هذه الآثار المذكورة في هذا الباب يحتاج إلى بيان مناسبتها للترجمة وإلى مناسبة بعضها لبعض وذلك أنه لم يذكر حكم وضع الجريدة وذكر أثر برودة وهو يؤيد بشر وعينها ثم أثار ابن عمر للشعر بأنه لا تأثير لما يوضع على القبر بل التأثير للعمل الصالح وظاهرهما التعارض فلذلك أبهم حكم وضع الجريدة قاله الزين بن المنير والذي يظهر من تصرفه ترجيح الوضع ويجاب عن أثار ابن عمر بأن ضرب القسطاط على القبر لم يرد فيه ما ينفع به الميت بخلاف وضع الجريدة لأن مشروعيها ثبت بفعله عليه السلام وإن كان بعض العلماء قال أنها واقعة عين يحتمل أن تكون مخصوصة بمن أطلع الله تعالى على حال الميت وأما الآثار الواردة في الجلوس على القبر فإن عموم قول ابن عمر إنما يظلم عمله يدخل فيه أنه كما لا ينفع بتظلمه ولو كان تعظيماً له لا يتضرر بالجلوس عليه ولو كان تحقيراً له والله أعلم (قوله وقال نافع كان ابن عمر يجلس على القبور) واصله الطحاوي من طريق بكر بن عبد الله بن الأشج أن نافعاً حدثه بذلك ولا يعارض هذا ما أخرجه ابن أبي شيبة باسناد صحيح عنه قال لأن أطلع على رصف أحب إلى من أن أطلع على قبر وهذه من المسائل المختلف فيها وورد فيها من صحيح الحديث ما أخرجه مسلم عن أبي مرثد الغنوي مرفوعاً لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها قال النووي المراد بالجلوس القعود عند الجمور وقال مالك المراد بالقعود الحديث وهو تأويل ضعيف أو باطل انتهى وهو يوم أفراد مالك بذلك وكذا أوهمه كلام ابن الجوزي حيث قال جمهور الفقهاء على الكراهة خلافاً لما لك وصرح النووي في شرح المذهب بأن مذهب أبي حنيفة كالجمهور وليس كذلك بل مذهب أبي حنيفة وأصحابه كقول مالك كما نقله عنهم الطحاوي واحتج بالآثار ابن عمر المذكور وأخرج عن علي بنحوه وعن زيد بن ثابت مرفوعاً إنما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الجلوس على القبور لحديث غائط أو بول ورجال اسناده ثقات ويؤيد قول الجمهور ما أخرجه أحمد من حديث عمرو بن حزم الانصاري مرفوعاً لا تقعدوا على القبور وفي رواية له عن رأي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا منكى على قبر فقال لا تؤذ صاحب القبر اسناده صحيح وهو دال على أن المراد بالجلوس القعود على حقيقته ورد ابن حزم

حَدَّثَنَا يَحْيَى حَدَّثَنَا أَبُو مَعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ طَاوُسٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ مَرَّ بِقَبْرَيْنِ يُعَذَّبَانِ فَقَالَ لِمَ يُعَذَّبَانِ وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَيْفٍ فِي كَيْفٍ أَمَّا أَحَدُهُمَا فَكَانَ لَا يَسْتَتِرُ مِنَ الْبَوْلِ وَأَمَّا الْآخَرُ فَكَانَ يَمْنَى بِالنَّمِيمَةِ ثُمَّ أَخَذَ جَرِيدَةً رَطْبَةً فَتَقَهَا بِنَصْفَيْنِ ثُمَّ غَرَزَ فِي كُلِّ قَبْرٍ وَاحِدَةً فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ لِمَ صَنَعْتَ هَذَا فَقَالَ لَعَلَّهُ أَنْ يَحْتَفَ عَنْهُمَا مَا لَمْ يَكُنْ بِأَبٍ مَوْعِظَةً مُحَدِّثٍ عِنْدَ الْقَبْرِ وَقُودَ أَصْحَابِهِ حَوْلَهُ يُخْرِجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ الْأَجْدَاثِ الْقُبُورِ بُعِثَتْ أَثِيرَتْ بُعِثَتْ حَوْضِي أَيْ جَعَلْتُ أَسْفَلَهُ أَعْلَاهُ الْإِفْيَاضُ الْإِسْرَاعُ وَقَرَأَ الْأَعْمَشُ إِلَى نَصْبٍ إِلَى شَيْءٍ مَنْصُوبٍ يَسْتَقِيمُونَ إِلَيْهِ . وَالنَّصْبُ وَاحِدٌ . وَالنَّصَبُ مَصْدَرٌ يَوْمَ الْخُرُوجِ مِنَ الْقُبُورِ يَنْسِلُونَ يُخْرِجُونَ **حَدَّثَنَا** عُثْمَانُ قَالَ حَدَّثَنِي جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كُنَّا فِي جَنَازَةٍ فِي بَيْعِ الْعَرَقِ فَذَاتَنَا النَّبِيُّ ﷺ قَعَدَ وَقَعَدْنَا حَوْلَهُ وَمَعَهُ مَخْضَرَةٌ فَكَسَّ فَجَعَلَ يَنْكُتُ بِمَخْضَرَتِهِ ثُمَّ قَالَ مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ مِمَّنْ نَفْسٌ مَنُوسَةٌ إِلَّا كُتِبَ مَكَانُهَا مِنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ

الثاوي إلى المتقدم بأن لفظ حديث أبي هريرة عند مسلم لأن مجلس أحدكم على حجرة فتحرق ثيابه فتخلص إلى جلده قال وما عهدنا أحدا يقعد على ثيابه للناط فدل على أن المراد القعود على حقيقة وقال ابن بطال الثاوي المذكور بعيدلان الحديث على القبر أقبح من أن يكره وإنما يكره المجلس المتعارف (قوله حدثنا يحيى) قال أبو علي الجاني لم أره منسوباً بالاحد من المشايخ (قلت) قد نسب أبو نعيم في المستخرج يحيى بن جعفر وجزم أبو مسعود في الأطراف وتبعه المزني بأنه يحيى بن يحيى ووقع في رواية أبي علي بن شيبة عن الثوري حدثنا يحيى بن موسى وهذا هو المصنف وقد تقدم الكلام على حديث ابن عباس في كتاب الوضوء بما فيه مقنع بحون الله تعالى والله أعلم * (قوله باب موعظة المحدث عند القبر وقعود أصحابه حوله) كانه يشير إلى التفصيل بين أحوال القعود فإن كان لصلحة تتعلق بالحي أو الميت لم يكره ويحمل النبي الوارد عن ذلك على ما خلف ذلك (قوله يخرجون من الاجداث الاجداث القبور) أي المراد بالاجداث في الآية القبور وقد وصله ابن أبي حاتم وغيره من طريق قتادة والسدي وغيرهما واجدها حدث بفتح الجيم والمهمله (قوله بعثت اثيرت بعثت حوضي جعلت اسفله اعلاه) هذا كلام أبي عبيدة في كتاب الحجاز وقال السدي بعثت أي حركت فخرج ما فيها رواه ابن أبي حاتم (قوله الايفاض) بيا نحتانية ساكنة قبلها كسرة وفتحاء ومعجمة (الاسراع) كذا قال الفراء في المعاني وقال أبو عبيدة يوفضون أي يسرعون (قوله وقرأ الاعمش إلى نصب) يعني يفتح التون كذا للكثر في رواية أبي ذر بالضم والاول اصح وكذا ضبطه الفراء عن الاعمش في كتاب المعاني وهي قراءة الجمهور وحكي الطبراني انه لم يقرأ بالضم الا الحسن البصري وقد حكي الفراء عن زيد بن ثابت ذلك ونقله غيره عن مجاهد وابي عمران الجوني وفي كتاب السبعة لابن مجاهد قرأها ابن عامر بضمين يعني بلفظ الجمع وكذا قرأها حفص عن عاصم ومن هنا يظهر سبب تخصيص الاعمش بالذكر لانه كوفي وكذا عاصم في افراد حفص عن عاصم بالضم شذوذ قال ابو عبيدة النصب بالفتح هو العلم الذي نصبوه ليعبدوه ومن قرأ نصب بالضم فهي جماعة مثل رهن ورهن (قوله يوفضون إلى شيء من منصوب يستقيمون) قال ابن أبي حاتم حدثنا ابني حدثنا مسلم بن ابراهيم عن قرة عن الحسن في قوله إلى نصب يوفضون أي يبتدرون ايهم يستلمه اول (قوله والنصب واحدا والنصب مصدر) كذا وقع فيه والذي في المعاني للقراء النصب والنصب واحدا ومصدر والجمع الانصاب وكان التغيير من بعض النقلة (قوله يوم الخروج من قبورهم) أي خروج اهل القبور من قبورهم (قوله وينسلون يخرجون) كذا اورد عبد بن حميد وغيره عن قتادة وسياقه معنى آخر ان شاء الله

وَالْأَقْدَسُ كُتَيْبَةُ أَوْ سَيْدَةُ فَقَالَ رَجُلٌ يَارَسُولَ اللَّهِ أَفَلَا تَتَكَلَّمُ عَلَيَّ كِتَابَنَا وَتَدْعُ الْعَمَلُ فَمَنْ كَانَ مِنَّا
 مِنْ أَهْلِ السَّادَةِ فَيَصِيرُ إِلَى عَمَلِ أَهْلِ السَّادَةِ . وَأَمَّا مَنْ كَانَ مِنَّا مِنْ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ فَيَصِيرُ إِلَى عَمَلِ أَهْلِ
 الشَّقَاوَةِ . قَالَ أَمَّا أَهْلُ السَّادَةِ فَيُتَسَرُّونَ لِعَمَلِ السَّادَةِ . وَأَمَّا أَهْلُ الشَّقَاوَةِ فَيُتَسَرُّونَ لِعَمَلِ الشَّقَاوَةِ . ثُمَّ
 قَرَأْنَا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى الْآيَةَ * **بَابُ مَا جَاءَ فِي قَاتِلِ النَّفْسِ حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ
 حَدَّثَنَا خَالِدٌ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ مَنْ حَلَفَ بِعِلَّةٍ غَيْرِ
 الْإِسْلَامِ كَذِبًا مُتَّصِدًا فَهُوَ كَمَا قَالَ وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِحَدِيدَةٍ عَذَبَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ وَقَالَ حَبَّابُ بْنُ مِهَالٍ
 حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ عَنِ الْحَسَنِ حَدَّثَنَا جُنْدُبٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي هَذَا السَّجْدِ قَالَا نَسِينَا وَمَا نَحْفَافُ أَنْ يَكْذِبَ
 جُنْدُبٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ كَانَ بَرَجْلِي جِرَاحٌ قَتَلَ نَفْسَهُ فَقَالَ اللَّهُ بَدَرَنِي عَبْدِي بِنَفْسِهِ حَرَمْتُ عَلَيْهِ
 الْجَنَّةَ **حَدَّثَنَا** أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
 قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ الَّذِي يَخْتَنُقُ نَفْسَهُ يَخْتَنُقُهَا فِي النَّارِ وَالَّذِي يَطْعُمُهَا يَطْعُمُهَا فِي النَّارِ

تعالى وفي نسخة الصغاني يحدقوله يخرجون من النسلان وهذه التفاسير اوردتها لعلها يذكروا القبر استطراد اولها تعلق
 بالموعظة ايضا قال الزين بن المنير مناسبة ايراد هذه الايات في هذه الترجمة للاشارة الى ان المناسب لمن قعد عند القبر ان يقصر
 كلامه على الاذكار بقرب المصير الى القبور ثم الى النشر لاستيفاء العمل ثم اورد المصنف حديث علي بن ابي طالب مرفوعا
 ما من نفس مفنوسة الا كتب مكانها من الجنة والنار الحديث وسيأتي مبسوطا في تفسيره والليل اذا غشى وهو اصل عظيم
 في اثبات القدر وقوله فيه اعمال اجري مجرى اسلوب الحكم اي الزموا ما يجب على العبد من العبودية ولا تنصرفوا في امر
 الربوبية وعثمان شيخه هو ابن ابي شيبة وجريه هو ابن عبد الحميد وموضع الحاجة منه قعد وقعد ناحله وقوله فقال لرجل
 هو عمر او غيره ميساتي ان شاء الله تعالى * (قوله باب ما جاء في قاتل النفس) قال ابن رشيد مقصود الترجمة حكم قاتل النفس
 والمذكور في الباب حكم قاتل نفسه فهو اخص من الترجمة ولكنه اراد ان يلاحق بقاتل نفسه قاتل غيره من باب الاولى
 لانه اذا كان قاتل نفسه الذي لم يعد ظلم نفسه ثبت فيه الوعيد الشديد فاولى من ظلم غيره باقائه نفسه قال ابن المنير في الحاشية
 عادة البخاري اذا توقف في شيء ترجم عليه ترجمة مبهمه كانه ينبه على طريق الاجتهاد وقد نقل عن مالك ان قاتل النفس
 لا قبل توجهه ومقتضاه ان لا يصلي عليه وهو نفس قول البخاري (قلت) لعل البخاري اشار بذلك الى ما رواه اصحاب
 السنن من حديث جابر بن سمرة ان النبي ﷺ اتى برجل قتل نفسه بمشاقص فلم يصل عليه وفي رواية للنسائي اما ان افلا
 اصلي عليه لكنه لا يمكن على شرطه او ما اليه بهذه الترجمة واورد فيها ما يشبهه من قصة قاتل نفسه ثم اورد المصنف في الباب
 ثلاثة احاديث * احدها حديث ثابت بن الضحاك فيمن قتل نفسه بمحبة ودوسياتي الكلام عليه مستوفى في الايمان
 والتدبر ورواه المذکور في اسناده وهو الحذاء * ثانيا حديث جندب وهو ابن عبد الله البجلي قال فيه قال حجاج بن ميهال
 حدثنا جرير بن حازم وقد وصله في ذكر بني اسرائيل فقال حدثنا محمد بن حجاج بن ميهال فذكره وهو احد المواضع
 التي يستدل بها على انه ربما علق عن بعض شيوخه ما ينبه ويثبه فيه واسطة ولكنه اوردته هنا مختصرا واوردته هناك مبسوطا
 فقال في اوله كان فيمن كان قبلكم رجل وقال فيه فخرج فاحذسكنا فخر بها بده فارقا الدم حتى مات سيأتي الكلام عليه
 مستوفى هناك واقتب على تسمية هذا الرجل * ثالثا حديث ابن هرة مرفوعا الذي يخنق نفسه يخنقها في النار والذي
 يطعمها يطعمها في النار وهو من افراد البخاري من هذا الوجه وقد اخرجه ايضا في الطب من طريق الاعمش عن ابن صالح
 عن ابن هرة مطولا ومن ذلك الوجه اخرجه مسلم وليس فيه ذكر الخنق وفيه الزيادة ذكر السم وغيره ولفظه فهو في نار

باب ما يكره من الصلاة على المنافقين والاستغفار للمشركين رواه ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ
حدثنا يحيى بن بكير حدثني الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس
 عن عمر بن الخطاب رضي الله عنهم أنه قال لما مات عبد الله بن أبي بن سلول دُعي له رسول الله ﷺ
 ليصلي عليه فلما قام رسول الله ﷺ وثبت إليه فقلت يا رسول الله أنصلي على ابن أبي وقد قال
 يوم كذا وكذا وكذا أعدد عليه قوله فتبسم رسول الله ﷺ وقال آخر عني يا عمر فلما أكرت
 عليه قال إني خيبت فآخرت لو أعلم أي إن زدت على السبعين فقير له زدت عليها قال فصلى عليه
 رسول الله ﷺ ثم أنصرف فلم يمكث إلا يسيراً حتى نزلت الآيتان من براءة ولا تصل على أحد
 منهم مات أبداً إلى يوم يقضى قال فعجبت بعد من جرأني على رسول الله ﷺ يومئذ والله ورسوله
 أعلم **باب ثناء الناس على الميت** حدثنا آدم حدثنا شعبة حدثنا عبد العزيز بن صهيب قال
 سمعت أنس ابن مالك رضي الله عنه يقول مروا بمنزلة فأتونا عليها خيراً فقال النبي ﷺ وجبت ثم
 مروا بأخرى فأتونا عليها شراً فقال وجبت .

جهنم خلداً مخلداً فيها أبداً وقد تمسك به المعتزلة وغيرهم عن قال بخليد أصحاب المعاصي في النار وأجاب أهل السنة عن ذلك
 بأجوبة منها توهم هذه الزيادة قال الترمذي بعد أن أخرجه رواه محمد بن عجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة قلم يذكر
 خلداً مخلداً وكذا رواه أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة يشير إلى رواية الباب قال وهو أصح لأن الروايات قد صحت
 أن أهل التوحيد يمدون ثم يخرجون منها ولا يخلدون وأجاب غيره بحمل ذلك على من استحله فانه يصير باستحلاله كافراً
 والكافر مخلد بلارب وقيل ورد مرد الزجر والتغليظ وحقيقته غير مرادة وقيل المعنى أن هذا جزاءه لكن قد تكرم الله على
 الموحدين فأخرجهم من النار بتوحيدهم وقيل التقدير مخلداً فيها إلى أن يشاء الله وقيل المراد بالخلود طول المدة
 لا حقيقة الدوام كأنه يقول يخلد مدة معينة وهذا إهداها وسيأتي له من يدرى عند الكلام على أحاديث الشفاعة أن شاء الله
 تعالى واستدل بقوله الذي يطعن نفسه يطعن في النار على أن القصاص من القاتل يكون ما قتل به اقتداء بعقاب الله تعالى
 لقاتل نفسه وهو استدلال ضعيف (تنبيه) قوله في حديث الباب يطعنها هو بضم العين المحملة كذا ضبطه في الأصول
 * (قوله باب ما يكره من الصلاة على المنافقين والاستغفار للمشركين) قال الزين بن المنير عدل عن قوله كراهة الصلاة
 على المنافقين لينبه على الامتناع من طلب المغفرة لمن لا يستحقها لأم من جهة العبادة الواقعة من صورة الصلاة فقد تكون
 العبادة طاعة من وجه معصية من وجه والله أعلم (قوله رواه ابن عمر عن النبي ﷺ) كأنه يشير إلى حديثه في قصة
 الصلاة على عبد الله بن أبي أيضاً وقد تقدم في باب القميص الذي يكف ثم أورد المصنف الحديث المذكور من
 طريق ابن عباس عن عمر بن الخطاب رضي الله عنهم أيضاً في التفسير * (قوله باب ثناء الناس على الميت)
 أي مشروعيته وجوازها مطلقاً بخلاف الحلي فانه منهي عنه إذا أفضى إلى الاطراء خشية عليه من الزهو أشار إلى
 ذلك الزين بن المنير (قوله مر) بضم الميم على البناء للمجهول (قوله فأتونا عليها خيراً) في رواية النضر بن أنس
 عن أبيه عند الحاكم كنت قاعد عند النبي ﷺ فرجنازة فقال ما هذه الجنازة قالوا جنازة فلان الملائكة كان يحب الله
 ورسوله ويعمل بطاعة الله ويسعى فيها وقال ضد ذلك في التي اتوا عليها شراً فيه تفسير ما بهم من الخير والشر في رواية
 عبد العزيز وزوالها كما أيضاً من حديث جابر قال بعضهم لنعم المرء لقد كان عفيفاً مساماً وفيه أيضاً فقال بعضهم بئس المرء كان
 أن كان أظفأ غليظاً (قوله وجبت) في رواية اسمعيل بن علي عن عبد العزيز عن مسلم وجبت وجبت ثلاث

صَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَا وَجِبَتْ قَالَ هَذَا أَتَيْنِي عَلَيْهِ خَيْرًا فَوَجِبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ وَهَذَا أَتَيْنِي عَلَيْهِ شَرًّا فَوَجِبَتْ لَهُ النَّارُ أَنْتُمْ شُهَدَاءُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ حَدَّثَنَا عَنْ ابْنِ مُسْلِمٍ حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ أَبِي الْفَرَاتِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ قَالَ قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ وَقَدْ وَقَعَ بِهَا مَرَضٌ فَجَلَسْتُ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَمَرَّتْ بِهِمْ جَنَازَةٌ فَأَنْتَنِي عَلَى صَاحِبِهَا خَيْرًا . فَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَجِبَتْ . ثُمَّ مَرًُّا أُخْرَى فَأَنْتَنِي عَلَى صَاحِبِهَا خَيْرًا فَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَجِبَتْ ثُمَّ مَرًُّا ثَلَاثَةً فَأَنْتَنِي عَلَى صَاحِبِهَا شَرًّا فَقَالَ وَجِبَتْ فَقَالَ أَبُو الْأَسْوَدِ قُلْتُ وَمَا وَجِبَتْ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ قَالَ

مَرَاتٍ وَكَذَا فِي رَوَايَةِ النَّضْرِ ابْنِ كُورَةَ قَالَ التَّوَوَّى وَالتَّكْرَارُ فِيهِ لِمَا كَيْدُ الْكَلَامِ الْمُهْمُ لِيَحْفَظَ وَيَكُونَ أُلْبَغُ (قَوْلُهُ) فَقَالَ عُمَرُ (زَادَ مُسْلِمٌ فِدَاءُكَ أَبِي وَأُمِّي وَفِيهِ جَوَازُ قَوْلٍ مِثْلُ ذَلِكَ (قَوْلُهُ) قَالَ هَذَا أَتَيْنِي عَلَيْهِ خَيْرًا فَوَجِبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ) فِيهِ بَيَانٌ لِمَا الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ وَجِبَتْ أَيُّ الْجَنَّةِ لِذِي الْخَيْرِ وَالنَّارِ لِذِي الشَّرِّ وَالْمُرَادُ بِالْوَجُوبِ الثَّبُوتُ أَذْهَبُ فِي صَحَّةِ الْوُقُوعِ كَالشَّيْءِ الْوَاجِبِ وَالْأَصْلُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَى اللَّهِ شَيْءٌ بَلْ الثَّوَابُ فَضْلُهُ وَالْعِقَابُ عَدْلُهُ لَا يَسْتَلْ عَمَّا يَفْعَلُ وَفِي رَوَايَةِ مُسْلِمٍ مِنْ أَتَيْنِي عَلَيْهِ خَيْرًا وَجِبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ وَنَحْوُهُ لِلْإِسْمَاعِيلِيِّ مِنْ طَرِيقِ عُمَرَ وَبْنِ مَرْزُوقٍ عَنْ شُعْبَةَ وَهَوَايَيْنِ فِي الْعُمُومِ مِنْ رَوَايَةِ آدَمَ وَفِيهِ رَدٌّ عَلَى مَنْ زَعَمَ أَنَّ ذَلِكَ خَاصٌّ بِالْمُتَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ لَغَيْبِ أَطْلَعَهُ اللَّهُ نِيَّةً عَلَيْهِ وَأَنَّمَا هُوَ خَبَرٌ عَنْ حُكْمِ أَعْلَمَهُ اللَّهُ (قَوْلُهُ) أَنْتُمْ شُهَدَاءُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ) أَيُّ الْخَاطِبُونَ بِذَلِكَ مِنَ الصَّحَابَةِ وَمَنْ كَانَ عَلَى صِفَتِهِمْ مِنَ الْإِيمَانِ وَحُكْمِ ابْنِ الْتَيْنِ أَنَّ ذَلِكَ مَحْصُوصٌ بِالصَّحَابَةِ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَنْطَقُونَ بِالْحُكْمَةِ بِخِلَافِ مَنْ جَاءَهُمْ قَالَ وَالصَّوَابُ أَنَّ ذَلِكَ يَخْتَصُّ بِالْمُتَيْنِ وَالتَّمَتُّعِ أَنْتَهَى وَسَيَأْتِي فِي الشَّهَادَةِ بِلَفْظِ الْمُؤْمِنِينَ شُهَدَاءُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ وَلَأَيُّ دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي نَحْوِ هَذِهِ الْقِصَّةِ أَنَّ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ لَشَيْءٍ وَسَيَأْتِي مَنْ يَبْسُطُ فِيهِ فِي الْكَلَامِ عَلَى الْحَدِيثِ الَّذِي بِهِ قَالَ التَّوَوَّى وَالظَّاهِرُ أَنَّ الَّذِي أَتْنُو عَلَيْهِ شَرًّا كَانَ مِنَ الْمُنَاقِقِينَ (قُلْتُ) يَرْتَدُّ إِلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ أَجَدُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ أَنَّهُ ﷺ يَصِلُ عَلَى الَّذِي أَتْنُو عَلَيْهِ شَرًّا وَصَلَى عَلَى الْآخَرِ (قَوْلُهُ) حَدَّثَنَا عَفَانُ (كَذَا لَكَ أَكْثَرُ وَكَرَّ أَصْحَابُ الْأَطْرَافِ أَنَّهُ أَخْرَجَهُ قَائِلًا فِيهِ قَالَ عَفَانُ وَبِذَلِكَ جَزَمَ الْبَيْهَقِيُّ وَقَدْ وَصَلَهُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مُسْتَدْرَكِهِ عَنْ عَفَانٍ بِهِ وَمِنْ طَرِيقِهِ أَخْرَجَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ وَأَبُو نَعِيمٍ (قَوْلُهُ) حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ أَبِي الْفَرَاتِ (هُوَ بِلَفْظِ النَّهْرِ الْمَشْهُورِ وَاسْمُهُ عُمَرُ وَهُوَ كَنْدِيُّ مِنْ أَهْلِ مَدِينَةِ أَقْدَمَ مِنَ الْكَنْدِيِّ (قَوْلُهُ) عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ (هُوَ الدَّبَلِيُّ التَّابِيُّ الْكَبِيرُ الْمَشْهُورُ وَلَمْ أَرَهُ مِنْ رَوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْهُ إِلَّا مَعْنَا وَقد حَكِيَ الدَّارِقُطِيُّ فِي كِتَابِ التَّبَعِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ أَنَّ ابْنَ بُرَيْدَةَ أَخْبَرَهُ أَنَّ بَرْيَدَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ وَلَمْ يَهْلِكْ فِي هَذَا الْحَدِيثِ سَمِعْتُ أَبَا الْأَسْوَدِ (قُلْتُ) وَابْنُ بُرَيْدَةَ وَلَدِي فِي عَهْدِ عُمَرَ فَقَدْ أَدْرَكَ أَبَا الْأَسْوَدِ بِالرَّيْبِ لَكِنَّ الْبُخَارِيَّ لَا يَكْتَفِي بِالْمُعَاَصَرَةِ فَلَعَلَّهُ أَخْرَجَهُ شَاهِدًا وَكَتَبِي لِلْأَصْلِ بِحَدِيثِ أَنَسٍ الَّذِي قَبْلَهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ (قَوْلُهُ) قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ وَقَدْ وَقَعَ بِهَا مَرَضٌ (زَادَ الْمُصَنِّفُ فِي الشَّهَادَاتِ عَنْ مُوسَى بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ دَاوُدَ وَمُتَوَاتِرٌ مَوْتًا وَهُوَ بِالْمَدِينَةِ الْمَعْمُومَةِ أَيُّ سَرِيحًا (قَوْلُهُ) فَأَنْتَنِي عَلَى صَاحِبِهَا خَيْرًا (كَذَا فِي جَمِيعِ الْأَصُولِ خَيْرًا بِالْإِنْصَابِ وَكَذَا شَرًّا وَقَدْ غُلِطَ مِنْ ضَبْطِ أَتْنِي بفتح الهمزة على البناء للفاعل فانه في جميع الْأَصُولِ مَبْنِي لِلْمَفْعُولِ قَالَ ابْنُ الْتَيْنِ وَالصَّوَابُ الرُّفْعُ وَفِي نَصْبِهِ بِعَدْفِ اللَّسَانِ وَرُجْهِ غَيْرُهُ أَنَّ الْجَارَ وَالْمَجْرُورَ أَقِيمَ مَقَامَ الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ وَخَيْرًا مَقَامَ الثَّانِي وَهُوَ جَائِزٌ وَأَنَّ كَانَ الْمَشْهُورَ عَكْسَهُ وَقَالَ التَّوَوَّى هُوَ مَنْصُوبٌ بِتَرْجِيعِ الْخَائِضِ أَيُّ أَنِّي عَلَيْهَا بِخَيْرٍ وَقَالَ ابْنُ مَالِكٍ خَيْرًا صِفَةً لِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ فَأَقِيمَتْ مَقَامَهُ فَنُصِبَتْ لِأَنَّ أَتْنِي مُسْتَدْرَكٌ إِلَى الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ قَالَ وَالتَّفَاوُتُ بَيْنَ الْإِسْنَادِ إِلَى الْمَصْدَرِ وَالْإِسْنَادِ إِلَى الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ قَلِيلٌ (قَوْلُهُ) فَقَالَ أَبُو الْأَسْوَدِ (هُوَ الرَّائِي وَهُوَ بِالْإِسْنَادِ الْمَذْكُورِ (قَوْلُهُ) قُلْتُ وَمَا وَجِبَتْ)

قُلْتُ كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ أَيُّمَا مُسْلِمٍ شَهِدَ لَهُ أَرْبَعَةٌ بِخَيْرٍ أَدْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ. قُلْنَا وَثَلَاثَةٌ قَالَ وَثَلَاثَةٌ قُلْنَا
وَإِثْنَانٍ قَالَ وَإِثْنَانٍ ثُمَّ لَمْ نَسْأَلْهُ عَنِ الْوَاحِدِ بِأَسْبَابِ مَا جَاءَ

هو معطوف على شيء مقداري قلت هذا شيء عجيب وماعني قولك لكل منهما وجبت مع اختلاف البناء بالخبر
والشر (قوله قلت كما قال النبي ﷺ أيما مسلم الخ) الظاهر أن قوله أيما مسلم هو المقول فيجوز أن يكون قول عمر
لكل منهما وجبت قاله بناء على اعتقاده صدق الوعد المستفاد من قوله ﷺ ادخله الله الجنة وأما اختصار عمر
على ذكر أحد الشقيين فهو أما للاختصار وأما لاحاطته السامع على القياس والاول أظهر وعرف من القصة
أن المثني على كل من الجنائز المذكورة كان أكثر من واحد وكذا في قول عمر قلنا وما وجبت إشارة إلى أن
السائل عن ذلك هو وغيره وقد وقع في تفسير قوله تعالى وكذلك جعلناكم أمة وسطا في البقرة عند ابن أبي حاتم من
حديث أبي هريرة أن أبي ابن كعب سأل عن ذلك (قوله قلنا وثلاثة) فيه اعتبار بمفهوم الموافقة لأنه سأل عن
الثلاثة ولم يسأل عما فوق الأربعة كالخمس مثلاً وفيه أن مفهوم العدد ليس دليلاً قطعياً بل هو في مقام الاحتمال (قوله
ثم لم نسأله عن الواحد) قال الزين بن المنير إنما لم يسأل عمر عن الواحد استبعاداً منه أن يكتفى في مثل هذا المقام العظيم
بأقل من النصاب وقال أخوه في الحاشية فيه إيماء إلى الاكتفاء بالتركية بواحد كما قال وفيه غرض وقد استدله به
المصنف على أن أقل ما يكتفى به في الشهادة اثنان كما سيأتي في كتاب الشهادات أن شاء الله تعالى قال الداودي المعتبر
في ذلك شهادة أهل الفضل والصدق لا الفسقة لأنهم قد ينشون على من يكون مثلهم ولا من بينه وبين الميت عداوة لأن
شهادة العدو لا تقبل وفي الحديث فضيلة هذه الأمة وأعمال الحكم بالظاهر ونقل الطبري عن بعض شراح المصايح
قال ليس معنى قوله أنتم شهداء الله في الأرض أي الذي يقولونه في حق شخص يكون كذلك حتى يصير من يستحق
الجنة من أهل النار يقولهم ولا العكس بل معناه أن الذي اتوا عليه خيراً وراهمه كان ذلك علامة كونه من أهل الجنة
وبالعكس وتعقبه الطبري بأن قوله وجبت بعد البناء حكم عقب وصفا مناسباً فاشعر بالعلية وكذا قوله أنتم شهداء الله في
الأرض لأن الإضافة فيه للتشريف لأنهم بمنزلة عالية عند الله فهو كالتركية للامة بعداء شهادتهم فينبغي أن يكون
لها أثر قال وإلى هذا يومئ قوله تعالى وكذلك جعلناكم أمة وسطا الآية (قلت) وقد استشهد مجدي كعب القرظي
لما روى عن جابر نحو حديث أنس بهذه الآية أخرجه الحافظ وكذا وقع ذلك في حديث مرفوع غيره عند ابن أبي حاتم
في التفسير وفيه أن الذي قال للنبي ﷺ ما قولك وجبت هو أبي بن كعب وقال النووي قال بعضهم معنى الحديث أن
البناء بالخبر لمن أئني عليه أهل الفضل وكان ذلك مطابقاً للواقع فهو من أهل الجنة فإن كان غير مطابق فلا وكذا عكسه
قال والصحيح أنه على عمومهم وإن مات منهم فآلهم الله تعالى الناس البناء عليه بخبر كان دليلاً على أنه من أهل الجنة
سواء كانت أفعاله تقتضي ذلك أم لا فإن الأعمال داخلة تحت المشيئة وهذا الهام يستدل به على تعيينها وبهذا نظر فائدة
البناء انتهى وهذا في جانب الخير واضح ويؤيده ما رواه أحمد وابن حبان والحافظ من طريق حماد بن سلمة عن ثابت
عن أنس مرفوعاً ما من مسلم يموت فيشهد له أربعة من جيرانه الأدين أنهم لا يملكون منه إلا خبر الأقال الله تعالى قد قبلت
قولكم وغفرت له ولا تملكون ولا أحد من حديث أبي هريرة نحوه وقال ثلاثة بدل أربعة وفي استاده من لم يسم وله
شاهد من مراسيل بشر بن كعب أخرجه أبو مسلم الكجي وأما جانب الشر فظاهر الأحاديث أنه كذلك لكن
إنما يقع ذلك في حق من غلب شره على خيره وقد وقع في رواية النضر المشار إليها أولاً في آخر حديث أنس أن الله
ملائكة تنطق على السنة بن آدم بما في المرء من الخير والشر واستدل به على جواز ذكر المرء بما فيه من خير أو شر
للحاجة ولا يكون ذلك من الغيبة وسيأتي البحث عن ذلك في باب النهي عن سب الأموات آخر الجنائز وهو أصل في
قبول الشهادة بالاستساضة وإن أقل أصلها اثنان وقال ابن العربي في جواز الشهادة قبل الاستشهاد وقبولها قبل
الاستفصال وفيه استعمال البناء في الشر للمؤاخاة والمشكلة وحقيقته أنما هي في الخير والله أعلم * (قوله باب ما جاء

فِي عَذَابِ الْقَبْرِ. وَقَوْلُهُ تَعَالَى إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُوا أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوا أَنفُسَكُمُ الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ. هُوَ الْهُونُ. وَالْهُونُ الرِّفْقُ وَقَوْلُهُ جَلَّ ذِكْرُهُ: سَنُعَذِّبُهُمْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَى عَذَابٍ عَظِيمٍ. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: وَحَاقَ بِآلِ فِرْعَوْنَ سُوءُ الْعَذَابِ: النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ **حَدَّثَنَا** حَفْصُ بْنُ عُمَرَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عُلُقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ

فِي عَذَابِ الْقَبْرِ (لم يتعرض المصنف في الترجمة لكون عذاب القبر يقع على الروح فقط أو عليها وعلى الجسد وفيه خلاف شهر عند المتكلمين وكانه تركه لأن الأدلة التي رضاها ليست قاطعة في أحد الأمرين فلم يتخذ الحكم في ذلك واكتفى بآبائنا وجوده خلافا لمن ناهى مطلقا من الخوارج وبعض المعتزلة كعكرار بن عمزو وشر المريسي ومن واقفها وخالفهم في ذلك أكثر المعتزلة وجميع أهل السنة وغيرهم وأكثرنا من الاحتجاج له وذهب بعض المعتزلة كالجبائي إلى أنه يقع على الكفار دون المؤمنين وبعض الأحاديث الآتية ترد عليهم أيضا (قوله وقوله تعالى) بالجر عطفًا على عذاب القبر أي ما ورد في تفسير الآيات المذكورة كان المصنف قدم ذكر هذه الآية لينبه على ثبوت ذكره في القرآن خلافا لمن رده وزعم أنه لم يرد ذكره إلا من أخبار الآحاد فأما الآية التي في الانعام فروى الطبري وابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى ولوترى الأظالمون في غمرات الموت والملائكة باسطوا أيديهم قال هذا عند الموت والبسط الضرب يضربون وجوههم وأدبارهم انتهى ويشهد له قوله تعالى في سورة القتال فكيف إذا توفتهم الملائكة يضربون وجوههم وأدبارهم وهذا وإن كان قبل الدفن فهو من جملة العذاب الواقع قبل يوم القيامة وإنما أضيف العذاب إلى القبر لكون معظمه يقع فيه ولكون الغالب على الموتى أن يقيروا والأقوال الكافر ومن شاء الله تعذيبه من العصاة يعذب بعد موته ولم يدفن ولكن ذلك محجوب عن الخلق إلا من شاء الله (قوله وقوله جلَّ ذِكْرُهُ سَنُعَذِّبُهُمْ مَرَّتَيْنِ) وروى الطبري وابن أبي حاتم والطبري في الأوسط أيضا من طريق السدي عن أبي مالك عن ابن عباس قال خطب رسول الله ﷺ يوم الجمعة فقال أخرج يا فلان فانك متافق فذكر الحديث وفيه قضض الله المتنافقين فهذا العذاب الأول والعذاب الثاني عذاب القبر وروى أيضا من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة نحوه ومن طريق محمد بن بورعن معمر عن الحسن شعيبهم مرتين عذاب الدنيا وعذاب القبر وعن محمد بن إسحق قال بلغني فذكر نحوه وقال الطبري بعد أن ذكر اختلافنا عن هؤلاء الأغلب أن أحدي المرتين عذاب القبر والآخرى تختمل أحدهما قدم ذكره من الجوع والسبي والقتل والاذلال أو غير ذلك (قوله وقوله تعالى وحاق بآل فرعون سوء العذاب) روى الطبري من طريق الثوري عن أبي قيس عن هذيل بن شرحبيل قال أرواح آل فرعون في طيور سود تغدو وتروح على النار فذلك عرضها ووصله ابن أبي حاتم من طريق ليث عن أبي قيس فذكر عبد الله بن مسعود فيه وليث ضعيف وسأني بعد ما بين في الكلام على حديث ابن عمر بيان أن هذا العرض يكون في الدنيا قبل يوم القيامة قال القرطبي الجمهور على أن هذا العرض يكون في البرزخ وهو حجة في تثبيت عذاب القبر وقال غيره وقع ذكر عذاب الدار بن في هذه الآية مفسرا مينا لكونه حجة على من أنكر عذاب القبر مطلقا على من خصه بالكفار واستدل بها على أن الأرواح باقية بعد فراق الأجساد وهو قول أهل السنة كما سأني واحتج بالآية الأولى على أن النفس والروح شيء واحد لقوله تعالى أخرجوا أنفسكم والمراد الأرواح وهي مسئلة مشهورة فيها أقوال كثيرة وسأني الإشارة إلى شيء منها في التفسير عند قوله تعالى ويسئلونك عن الروح الآية ثم أورد المصنف في الباب ستة أحاديث أولها حديث البراء في قوله تعالى ثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت وقد أورد المصنف في التفسير عن أبي الوليد الطيالسي عن شعبة وصرح فيه بالأخبار بين شعبة وعلقمة وبالسباع بين علقمة وسعد بن عبيدة

إِذَا أُقْبِدَ الْمُؤْمِنُ فِي قَبْرِهِ أُنِىَ ثُمَّ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ . وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ . فَذَلِكَ قَوْلُهُ يُنْبِتُ
 اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بِهَذَا وَزَادَ يُنْبِتُ
 اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا تَزَلَتْ فِي عَذَابِ الْقَبْرِ **حَدَّثَنَا** عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا أَبِي
 عَنْ صَالِحٍ حَدَّثَنَا نَافِعٌ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْبَرَهُ قَالَ أَطْلَعَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى أَهْلِ النَّارِ
 فَقَالَ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قِيلَ لَهُ تَدْعُو أَمْوَاثًا قَالُوا مَا أَنْتُمْ بِأَسْمَعِ مِنْهُمْ وَلَكِنْ لَا يُجِيبُونَ **حَدَّثَنَا**
 عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ إِنَّمَا قَالَ النَّبِيُّ
 ﷺ إِنَّهُمْ لَيَمُوتُونَ الْآنَ أَنْ مَا كُنْتُ أَقُولُ لَهُمْ حَقًّا . وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ الْمَوْتَى **حَدَّثَنَا**
 عَبْدَانُ أَخْبَرَنَا فِي أَبِي عَنْ شُعْبَةَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ

(قوله إذا أقبِد المؤمن في قبره أنى ثم شهد) في رواية المحوي والمستملي ثم يشهد هكذا ساقه المصنف بهذا اللفظ وقد
 أخرجه الاسماعيلي عن أبي خليفة عن حفص بن عمر شيخ البخاري فيه بلفظ أين من لفظه قال ان المؤمن اذا شهد
 أن لا اله الا الله وعرف محمدا في قبره فذلك قوله الخ وأخرجه ابن مردويه من هذا الوجه وغيره بلفظ ان النبي ﷺ ذكر
 عذاب القبر فقال ان لمسلم اذا شهد أن لا اله الا الله وعرف أن محمدا رسول الله الحديث (قوله في الطريق الثانية هذا
 وزاد ثبت الله الذين آمنوا تزلت في عذاب القبر) يوم أن لفظ غندر كلفظ حفص وزيادة وليس كذلك وإنما هو
 بالمعنى فقد أخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه عن محمد بن بشار شيخ البخاري فيه والقدر الذي ذكره هو أول
 الحديث وبقية عندهم يقال له من ربك فيقول ربي الله ونبي محمد والقدر المذكور أيضا أخرجه مسلم والنسائي من
 طريق خيمته عن البراء وقد اختصر سعد وخيمته هذا الحديث جدا لكن أخرجه ابن مردويه من وجه آخر عن
 خيمته فزاد فيه ان كان صالحا وفق وان كان لا خير فيه وجدا بله وفيه اخضرار أيضا وقبرواه زاذان أبو عمر وعن البراء
 مطولا مينا أخرجه أصحاب السنن وصححه ابو عوانة وغيره وفيه من الزيادة في اوله استعذوا بالله من عذاب القبر وفيه قد
 روجه في جسده وفيه فيأتيه ملكان فيجلسانه فيقولان له من ربك فيقول ربي الله فيقولان له ما يدريك فيقول ديني الاسلام
 فيقولان له ما هذا الرجل الذي بهت فيكم فيقول هو رسول الله فيقولان له وما يدريك فيقول قرأت القرآن كتاب الله فآمنت
 به وصدقت فذلك قوله تعالى يثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت وفيه وان الكافر تادروحه في جسده فيأتيه ملكان
 فيجلسانه فيقولان له من ربك فيقول هاهنا لا ادري الحديث وسيأتي نحوه في حديث انس سادس احاديث الباب
 ويأتي الكلام عليه مستوفى هناك ان شاء الله تعالى قال الكرماني ليس في الآية ذكر عذاب القبر فلفظه سمي احوال العبد
 في قبره عذاب القبر تغليا لفتنة الكافر على فتنة المؤمن لاجل الصوف والافقير مقام المول والوحشة ولان ملاقة
 الملائكة ما يهاب منه ابن آدم في العادة * ثانيا حديث ابن عمر في قصة اصحاب القلب قلب بدرو فيه قوله ﷺ ما انتم
 بأسمع لما أقول منهم ما أورده هنا مختصا بآسيا مطولا في المغازي وصالح المذكور في الاستاذ هو ان كسان * ثانيا حديث
 عائشة قالت انما قال النبي ﷺ انهم ليعلمون الان ان ما كنت أقول لهم حق وهذا مصبر من عائشة الى رد رواية ابن عمر
 المذكورة وقد خالفها الجمهور في ذلك وقبلوا حديث ابن عمر لموافقة من رواه غيره عليه واما استدلالها بقوله تعالى انك
 لا تسمع الموتى فقالوا معناها لا تسمعهم سمعا يتفهمهم او لا تسمعهم الان يشاء الله وقال السهيلي عائشة لم تحضر قول النبي
 ﷺ فغيرها ممن حضر احفظ لفظ النبي ﷺ وقد قالوا له يا رسول الله انما طبع قوما قد جفوا فقال ما انتم بأسمع لما أقول
 منهم قال واذا جازان يكونوا في تلك الحال عالين جازان يكونوا سامعين اما باذان رؤسهم كما هو قول الجمهور أو باذان الروح

سَمِعْتُ الْأَشْعَثَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ يَهُودِيَّةً دَخَلَتْ عَلَيْهَا فَذَكَرَتْ
عَذَابَ الْقَبْرِ فَقَالَتْ لَهَا أَعَاذَكِ اللَّهُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ فَسَأَلَتْ عَائِشَةَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ عَذَابِ الْقَبْرِ

على رأى من وجه السؤال الى الروح من غير رجوع الى الجسد قال واما الآية فانها كقوله تعالى أفأنت تسمع الصم او تهدي
العمى اى ان الله هو الذى يسمع ويهدي انتهى وقوله انها لم تحضر صحيح لكن لا يقدح ذلك فى روايتها لانه مرسل صحابى وهو
محول على انها سمعت ذلك ممن حضره او من النبي ﷺ بدولو كان ذلك قادحاً فى روايتها للقدح فى رواية ابن عمر فانه لم يحضر
ايضا ولا مانع ان يكون النبي ﷺ قال للفظين معافانه لا تعارض بينهما وقال ابن السكيت لامعارضه بين حديث ابن عمر
والآية لان الموقى لا يسمعون بلا شك لكن اذا اراد الله اسماع ما ليس من شأنه السماع لم يمنع كقوله تعالى ان اعرضنا الامانة
الآية وقوله فقال لها وللارض انياب طوعا أو كرها الآية وسيأتي فى المغازى قول قتادة ان الله احيام حتى سمعوا
كلام نبيه توخا وهمة انتهى وقد اخذ ابن جرير وجماعة من الكرامية من هذه القصة ان السؤال فى القبر يقع على البدن
قط وان الله يخلق فيه ادرا كبحيث يسمع ويعلم ويلد وبالمذهب ابن حزم وابن هبيرة الى ان السؤال يقع على الروح
قط من غير عود الى الجسد وخالقهم الجمهور فقالوا تعاد الروح الى الجسد أو بغضه كما ثبت فى الحديث ولو كان على الروح
قط لم يكن للبدن بذلك اختصاص ولا يمنع من ذلك كون الميت قد تنفرد اجزائه لان الله قادر ان يعيد الحياة الى جزء من
الجسد ويقع عليه السؤال كما هو قادر على ان يجمع اجزائه والحامل للقائلين بان السؤال يقع على الروح فقط ان الميت
قد يشاهد فى قبره حال المسئلة لا ترفيه من اعداد ولا غيره ولا ضيق فى قبره ولا سعة وكذلك غير المقبور كالملصوب وجوابهم
ان ذلك غير ممتنع فى القدرة بل نه نظير فى العادة وهو التام فانه يجد لذته والملا يدركه جلسه بل اليقظان قد يدرك الما اولد قبلما
يسمعه او يفكر فيه ولا يدرك ذلك جلسه وانما اتى اللفظ من قياس الغائب على الشاهد واحوال ما بعد الموت على ما قبله
والظاهر ان الله تعالى صرف أبصار العباد واسماعهم عن مشاهدة ذلك وستره عنهم ابقاء عليهم لئلا يتدافنوا وليست
للجوارح الدنيوية قدرة على ادراك امور الملوكوت الامن شاء الله وقد ثبتت الاحاديث بما ذهب اليه الجمهور كقوله انه
ليسمع خلقنا لهم وقوله تختلف اضلاعه لضمة القبر وقوله يسمع صوته اذا ضرب به بالمطراق وقوله يضرب بين اذنيه
وقوله فيقعدانه وكل ذلك من صفات الاجساد وذهب أبو الهذيل ومن تبعه الى ان الميت لا يشعر بالتعذيب ولا بغيره
الا بين الضحين قالوا وحاله كحال التام والمغشي عليه لا يحس بالضرب ولا بغيره الا بعد الافاقة والاحاديث الثابتة فى السؤال
حالة تولى اصحاب الميت عنه ترد عليهم (تنبيه) وجه ادخال حديث ابن عمر وما عارضه من حديث عائشة فى ترجمة عذاب
القبر انه لما ثبت من سماع اهل القلب وتوبيخه لهم دل ادراكهم الكلام بحاسة السمع على جواز ادراكهم الم العذاب
بقية الحواس بل بالذات اذا جامع بينهما وبين بقية الاحاديث ان المصنف اشار الى طريق من طرق الجمع بين حديثي
ابن عمر وعائشة بمحمل حديث ابن عمر على ان مخاطبة اهل القلب وقعت وقت المسئلة وحينئذ كانت الروح قد اعيدت
الى الجسد وقد تبين من الاحاديث الاخرى ان الكافر المسئول يعذب وما انكار عائشة فمحمول على غير وقت المسئلة
فيستغنى الخبران ويظهر من هذا التقرير وجه ادخال حديث ابن عمر فى هذه الترجمة والله اعلم * رابع احاديث الباب
حديث عائشة فى قصة اليهودية (قوله سمعت الاشعث) هو ابن ابى الشعثاء سليم بن الاسود الحساري (قوله عن ابيه) فى
رواية ابى داود الطيالسي عن شعبة عن اشعث سمعت اباى (قوله ان يهودية دخلت عليها فذكرت عذاب القبر) وقع فى رواية
ابى وائل عن مسروق عند المصنف فى الدعوات دخلت عجوزان من عجز يهود المدينة فقالتا ان اهل القبور يعذبون فى
قبورهم وهو محمول على ان احدهما نكلت واقربها الاخرى على ذلك فنسبت القول لهما مجازا والاقراء يعمل على المتكلمة
ولم اتف على اسم واحدة منهما وزاد فى رواية ابى وائل فكذبتهما ووقع عندهم من طريق ابن شهاب عن عروة عن
عائشة قالت دخلت على امرأة من اليهودى تقول هل شعرت انكم تفتنون فى القبور قالت فارتاع رسول الله ﷺ وقال
انما نحن يهودة قالت عائشة فلبثنا لىالى ثم قال رسول الله ﷺ هل شعرت انه اوحى الي انكم تفتنون فى القبور قالت

قَالَ تَمَّ عَذَابُ الْقَبْرِ قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَارَأْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ صَلَاةٍ إِلَّا تَوَدَّ
 مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ زَادَ غَدْرُ عَذَابِ الْقَبْرِ حَقُّ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ أَخْبَرَنِي
 يُونُسُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّهُ مَعَ أُمِّهِ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا تَقُولُ
 قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَطِيئًا فَذَكَرَ فَتَنَةَ الْقَبْرِ الَّتِي يَفْتَنُ فِيهَا الْمَرْءُ فَلَمَّا ذَكَرَ ذَلِكَ ضَجَّ الْمُسْلِمُونَ ضَجَّةً
حَدَّثَنَا عِيَّاشُ بْنُ الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
 أَنَّهُ حَدَّثَهُمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ

عائشة فسمعت رسول الله ﷺ يستعين من عذاب القبر وبين هاتين الروايتين غافلة لان في هذه انه ﷺ انكر على
 اليهودية وفي الاولى انه اقراها قال النووي تبعاً للطحاوي وغيره ما قصتنا فأناكر النبي ﷺ قول اليهودية في القصة
 الاولى ثم اعلم النبي ﷺ بذلك ولم يعلم عائشة فجاءت اليهودية مرة أخرى فذكرت لها ذلك فأكرت عليها مستندة الى
 الانكار الاول فأعلمها النبي ﷺ بأن الوحي نزل باتباعه انتهى وقال الكرمانى يحتمل انه ﷺ كان يعود سرافدا
 رأى استغراب عائشة حين سمعت ذلك من اليهودية اعلن به انتهى وكان لم يقف على رواية الزهرى عن عروة التي ذكرناها
 عن صحيح مسلم وقد تقدم في باب العود من عذاب القبر في الكسوف من طريق عمرة عن عائشة ان يهودية جاءت تسأله
 فقالت لها اعاذك الله من عذاب القبر فسألت عائشة رسول الله ﷺ اتعذب الناس في قبورهم فقال رسول الله ﷺ
 عاذ بالله من ذلك ثم كب ذات غداة مر كما خفت الشمس فذكر الحديث وفي آخره ثم أمرهم ان يعودوا من عذاب
 القبر وفي هذا موافقة لرواية الزهرى وانه ﷺ لم يكن علم بذلك وأصرح منه ما رواه احمد باسناد على شرط البخارى
 عن سعيد بن عمرو بن سعيد الاموى عن عائشة ان يهودية كانت تخدمها فلا تمنع عائشة اليها شيئا من المعروف الا قالت
 لها اليهودية وقال الله عذاب القبر قالت قتلت يا رسول الله هل للقبر عذاب قال كذبت يهود لا عذاب دون يوم القيامة ثم مكث
 بعد ذلك ماشاء الله ان يمكث فخرج ذات يوم نصف النهار وهو ينادي بأعلى صوته ايها الناس استعينوا بالله من عذاب
 القبر فان عذاب القبر حق وفي هذا كله انه ﷺ انما علم بحكم عذاب القبر اذ هو بالبدنية في آخر الامر كما تقدم تاريخ صلاة
 الكسوف في موضعه وقد استشكل ذلك بان الآية المتقدمة مكية وهي قوله تعالى بئيت الله الذين آمنوا وكذلك الآية
 الاخرى المتقدمة وهي قوله تعالى النار يرضون عليها غدوا وعشيا والجواب ان عذاب القبر انما يؤخذ من الاولى بطريق
 المفهوم في حق من لم يتصف بالامان وكذلك بالمنطوق في الاخرى في حق آل فرعون وان التحق بهم من كان له حكمهم من
 الكفار فالذى أنكره النبي ﷺ انما هو وقوع عذاب القبر على الموحدين ثم اعلم ﷺ ان ذلك قد يقع على من يشاء
 الله منهم فحزم به وحذر منه وبالغ في الاستعاذة منه تعليل الامته وارشادا فانتهى التعارض بحمد الله تعالى وفيه دلالة على ان
 عذاب القبر ليس بخاص بهذه الامة بخلاف المسئلة ففيها اختلاف سيأتي ذكره آخر الباب (قوله قال ثم عذاب القبر)
 كذا للاكثر زاذ في رواية الحموي والمستعلي حق وليس بجيد لان المصنف قال عقب هذه الطريق زاد غندر عذاب القبر
 حق فتبين ان لفظ حق ليست في رواية عیدان عن ابيه عن شعبة وانما نابة في رواية غندر عن شعبة وهو كذلك وقد اخرج
 طريق غندر النسائي والاسماعيلي كذلك وكذلك اخرجه ابوداود الطيالسي في مسنده عن شعبة **فتبينه** وقع قوله
 زاد غندر اخرج في رواية ابى ذر وحده ووقع ذلك في بعض النسخ عقب حديث اسماء بنت ابى بكر وهو غلط * خامسها
 حديث اسماء بنت ابى بكر اورده مختصرا جدا بلفظ قام رسول الله ﷺ خطيبا فذكر فتنة القبر التي يفتن فيها المرء فلما
 ذكر ذلك ضج المسلمون ضجعة وهو مختصر وقد ساقه النسائي والاسماعيلي من الوجه الذي اخرجه منه البخارى فزاد بعد
 قوله ضجعة حالت بينى وبين ان فهم آخر كلام رسول الله ﷺ فلما سكث ضجيجهم قلت لرجل قريب مني ائى بارك الله

إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا وُضِعَ فِي قَبْرِهِ وَتَوَلَّى عَنْهُ أَصْحَابُهُ وَإِنَّهُ لَيَسْمَعُ قَرْعَ نِعالِهِمْ أَنَاهُ مَلَكَانِ يُقْعِدَانِهِ فَيَقُولَانِ مَا كُنْتَ تَقُولُ فِي هَذَا الرَّجُلِ مُحَمَّدٌ ﷺ فَأَمَّا الْمُؤْمِنُ فَيَقُولُ أَشْهَدُ أَنَّهُ عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ

فِيكَ مَا أَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي آخِرِ كَلَامِهِ قَالَ قَدَاوْحِي إِلَى أَنْكُمْ تَهْتَنُونَ فِي الْقُبُورِ قَرِيَامَنَ فَتَنَةِ الدِّجَالِ أَنْتُمْ وَقَدْ تَهْتَمُ هَذَا الْحَدِيثُ فِي كِتَابِ الْعِلْمِ وَفِي السُّكُوفِ مِنْ طَرِيقِ قَاطِمَةَ بِنْتِ الْمُنْذَرِ عَنْ إِسْمَاءَ بِنْتِهَا مِمَّنْ فِيهِ مِنْ الزِّيَادَةِ يُؤْتِي أَحَدَكُمْ فَيَقَالُ لَهُ مَا عَلَيْكَ بِهَذَا الرَّجُلِ الْحَدِيثُ فَلَمْ يَبَيِّنْ فِيهِ مَا بَيَّنَّ فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ مِنْ تَهْنِيطِ الرَّجُلِ الْمَذْكُورِ لِأَسْمَاءَ فِيهِ وَأَخْرَجَهُ فِي كِتَابِ الْجَمْعَةِ مِنْ طَرِيقِ قَاطِمَةَ أَيْضًا وَفِيهِ أَنَّهُ قَالَ مَا جَدُّ لَفْظِ نِسْوَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ وَأَنَّهَا ذَهَبَتْ لَتُسَكِّنَنَّ فَاسْتَهْمَتْ عَائِشَةُ عَمَّا قَالَ فَيَجْمَعُ بَيْنَ تَخْتَفِ هَذِهِ الرَّوَايَاتِ أَنَّهَا احْتِاجَتْ إِلَى الْإِسْتِفْهَامِ مَرَّتَيْنِ وَأَنَّهَا لَحَدَّثَتْ قَاطِمَةَ لَمْ يَبَيِّنْ لَهَا الْإِسْتِفْهَامَ الثَّانِي وَلَمْ أَقِفْ عَلَى اسْمِ الرَّجُلِ الَّذِي اسْتَهْمَتْ مِنْهُ عَنْ ذَلِكَ إِلَى الْآنَ وَاحِدٌ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ بْنِ الْمُنْكَدَرِ عَنْ إِسْمَاءَ مَرْفُوعًا إِذَا دَخَلَ الْإِنْسَانُ قَبْرَهُ فَإِنْ كَانَ مُؤْمِنًا احْتَفَ بِهِ عَمَلُهُ فَإِنَّمَا يَتِيهِ الْمَلَكُ فَتَرُدُّهُ الصَّلَاةُ وَالصِّيَامُ فَيُنَادِيهِ الْمَلَكُ احْطَسْ فَيُحْطَسُ فَيَقُولُ مَا قَوْلُ فِي هَذَا الرَّجُلِ عَبْدُ اللَّهِ قَالَ أَشْهَدُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ عَلَى ذَلِكَ عَشْتُ وَعَلِيهِ مَتَّ وَغَلِيهِ تَبِعْتُ الْحَدِيثَ وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهِ مُسْتَوْفٍ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي يُلِيهِ وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى بَقِيَةِ فَوَائِدِ حَدِيثِ إِسْمَاءَ فِي كِتَابِ الْعِلْمِ وَوَقَعَ فِي بَعْضِ النُّسخِ هَذَا زَادَ غُنْدَرُ عَذَابَ الْقَبْرِ وَهُوَ غُلْظُ هَذَا أَنَّهُمْ فِي آخِرِ حَدِيثِ عَائِشَةَ الَّذِي قَبْلَهُ وَأَمَّا حَدِيثُ إِسْمَاءَ فَلَا رَوَايَةَ لَغُنْدَرٍ فِيهِ * سَادِسُ أَحَادِيثِ الْبَابِ حَدِيثُ أَنْسٍ وَقَدْ تَقَدَّمَ هَذَا الْإِسْتِثْنَاءُ فِي بَابِ خُفَى الثَّعَالِ وَعَبْدُ الْأَعْلَى الْمَذْكُورُ فِيهِ هُوَ ابْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى السَّامِيُّ بِالْمَهْلَةِ الْبَصْرِيِّ وَسَعِيدُ هَوَّانٍ أَيْ عَرَبِيَّةٌ (قَوْلُهُ) أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا وَضَعَ فِي قَبْرِهِ (كَذَا) وَفَعْلُهُ عِنْدَهُ مَخْتَصَرٌ وَأَوَّلُهُ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ عَطَاءٍ عَنْ سَعِيدِ هَذَا السَّنْدَانِ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ تَحْلَالِي النَّجَارِ فَسَمِعَ صَوْتَ أَقْزَعٍ فَقَالَ مَنْ اصْحَابُ هَذِهِ الْقُبُورِ قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ الْإِسْلَامُ فَادَّ مَاتُوا فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَقَالَ تَعُودُوا بِاللَّهِ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ مِنْ فَتْنَةِ الدِّجَالِ قَالُوا وَمَا ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ الْإِسْلَامُ فَادَّ كَرَأْسِ الْحَدِيثِ قَائِدُ يَأْنِ سَبَبِ الْحَدِيثِ (قَوْلُهُ) وَإِنَّهُ لَيَسْمَعُ قَرْعَ نِعالِهِمْ زَادَ مُسْلِمٌ إِذَا انْصَرَفُوا فِي رَوَايَةٍ لَهُ يَأْتِيهِ مَلَكَانِ زَادَ ابْنُ حِبَّانَ وَالتِّرْمِذِيُّ مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ الْقَبْرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَسْوَدَانَ أَزْرَقَانَ يَقَالُ لِحَدَّثَهُمَا الْمُنْكَرُ وَالْآخِرُ النُّكَيْرُ وَفِي رَوَايَةِ ابْنِ حِبَّانَ يَقَالُ لَهَا مُنْكَرٌ وَنُكَيْرٌ زَادَ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْاَوْسَطِ مِنْ طَرِيقِ أُخْرَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَيْنُهُمَا مُثَلَّ قَدُورُ النَّحَّاسِ وَإِنِّيَاهُمَا مِثْلُ صِيَاصِي الْبَقْرِ وَاصَوَاتُهُمَا مِثْلُ الرِّعْدِ وَنَحْوُهُ لَعَبْدُ الرِّزَاقِ مِنْ مَرْسَلِ عُمَرُو بْنِ دِينَارٍ وَزَادَ يَحْفَرَانِ بَأْيَاهُمَا وَيَطَّانُ فِي أَشْعَارِهَا مِثْلُ مِصْرَازَةٍ لَوَاجِعَتْ عَلَيْهَا أَهْلُ مَنَى لَمْ يَقُولُهَا وَأَوْرَدَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي الْمَوْضُوعَاتِ حَدِيثًا فِيهِ أَنَّ فِيهِمْ وَمَنْ هُوَ كَبِيرُهُمْ وَذَكَرَ بَعْضُ الثَّقَلَاءِ أَنَّ اسْمَ الَّذِينَ يَسْأَلَانِ الْمُنْكَرَ وَنُكَيْرَ وَاسْمَ الَّذِينَ يَسْأَلَانِ الطَّيِّعَ مُبَشِّرٌ وَشِيرٌ (قَوْلُهُ) فَيَقْعِدَانِهِ (زَادَ فِي حَدِيثِ الْبَرَاءِ) فَتَعَادُ رُوحُهُ فِي جَسَدِهِ كَمَا تَقْدَمُ فِي أَوَّلِ أَحَادِيثِ الْبَابِ وَزَادَ ابْنُ حِبَّانَ مِنْ طَرِيقِ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فَإِذَا كَانَ مُؤْمِنًا كَانَتْ الصَّلَاةُ عِنْدَ رَأْسِهِ وَالزَّكَاةُ عَنْ يَمِينِهِ وَالصَّوْمُ عَنْ شِمَالِهِ وَفَعْلُ الْمَرْفُوعِ مِنْ قَبْلِ رَجُلَيْهِ فَيَقَالُ لَهُ اجْلِسْ فَيَجْلِسُ وَقَدْ مِثَلَّتْ لَهُ الشَّمْسُ عِنْدَ الْغُرُوبِ وَزَادَ ابْنُ مَاجَةَ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ فَيَجْلِسُ فَيَسْمَحُ عَيْنَيْهِ وَيَقُولُ دَعُونِي أَصْلَى (قَوْلُهُ) فَيَقُولَانِ مَا كُنْتَ تَقُولُ فِي هَذَا الرَّجُلِ عَبْدُ اللَّهِ (زَادَ أَبُو دَاوُدَ فِي أَوَّلِهِ) مَا كُنْتَ تَعْبُدُ فَإِنَّ هَذَا اللَّهُ قَالَ كُنْتُ أَعْبُدُ اللَّهَ فَيَقَالُ لَهُ مَا كُنْتَ تَقُولُ فِي هَذَا الرَّجُلِ وَاحِدٌ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ مَا هَذَا الرَّجُلُ الَّذِي كَانَ فِيكُمْ وَلَهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ فَإِنْ كَانَ مُؤْمِنًا قَالَ أَشْهَدُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ فَيَقَالُ لَهُ ضِدَقْتَ زَادَ أَبُو دَاوُدَ فَلَا يَسْتَلُ عَنْ شَيْءٍ غَيْرِهَا وَفِي حَدِيثِ إِسْمَاءَ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ الْمُتَقَدِّمِ فِي الْعِلْمِ وَالطَّهَارَةِ وَفِيهِمَا قَائِمَا الْمُؤْمِنِ أَوَّلُ الْمَوْقِفِ فَيَقُولُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ جَاءَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى فَاجْتَبَيْنَا وَأَمْنًا وَاتَّبَعْنَا فَيَقَالُ لَهُ نَحْمُ صَلَاحًا وَفِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ عِنْدَ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ فَيَقَالُ لَهُ نَحْمُ نَوْمَةً عَرُوسَ فَيَكُونُ فِي أَحْلَى نَوْمَةً نَامَهَا أَحَدُ حَتَّى يَبْعَثَ وَالتِّرْمِذِيُّ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَيَقَالُ لَهُ نَحْمُ نَوْمَةً الْعُرُوسِ الَّذِي لَا يَوْقُظُهُ إِلَّا أَحَبُّ أَهْلِهِ إِلَيْهِ حَتَّى يَبْعَثَهُ اللَّهُ مِنْ مَضْجَعِهِ ذَلِكَ وَلَاحِقُ حِبَّانَ وَابْنُ مَاجَةَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَاحِدٌ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ وَيَقَالُ لَهُ عَلَى الْيَقِينِ كُنْتَ وَعَلَيْهِ مَتَّ وَعَلَيْهِ

فَيَقَالُ لَهُ أَنْظِرْ إِلَى مَقْعَدِكَ مِنَ النَّارِ قَدْ أَبَدَكَ اللَّهُ بِهِ مُقْعَدًا مِنَ الْجَنَّةِ قَبْرُهَا جَمِيعًا قَالَ قَتَادَةُ وَذَكَرُوا
لَنَا أَنَّهُ يُفْسَحُ لَهُ فِي قَبْرِهِ ثُمَّ رَجَعَ إِلَى حَدِيثِ أَنَسٍ قَالَ وَأَمَّا الْمُنَاقِقُ وَالْكَافِرُ فَيَقَالُ لَهُ مَا كُنْتَ تَقُولُ
فِي هَذَا الرَّجُلِ فَيَقُولُ لَا أَدْرِي

تبعث ان شاء الله (قوله) فيقال له انظر الى مقعدك من النار (في رواية أبي داود فيقال له هذا بيتك كان في النار ولكن
الله عز وجل جعل عصمك ورحمك فابدلك الله به بيتا في الجنة فيقول دعوني حتى اذهب قابشر اهل فيقال له اسكت وفي
حديث أبي سعيد عند أحمد كان هذا منزلك لو كفرت بربك ولا ين ماجه من حديث أبي هريرة باسناد صحيح فيقال له
هل رأيت الله فيقول ما ينبغي لاحد أن يري الله فتخرج له فرجة قبل النار فينظر اليها يحطم بعضها بعضها فيقال له انظر
الى ما وراك الله وسيائي في وأخرا الرزاق من وجه آخر عن أبي هريرة لا يدخل أحد الجنة الا يرى مقعده من النار ولو
أساء ليزداد شكرا وذكركم عكسه (قوله) قال قتادة وذكرنا أنه يفسح له في قبره زاد مسلم من طريق شيان عن قتادة
سبعون ذراعا و يملأ خضرا الى يوم يعثون ولم أقف على هذه الزيادة موصولة من حديث قتادة في حديث أبي سعيد
من وجه آخر عند أحمد و يفسح له في قبره وللترمذي وابن حبان من حديث أبي هريرة فيفسح له في قبره سبعين ذراعا
و ينور له كاقمر ليلة البدر وفي حديث البراء الطويل فينادى مناد من السماء ان صدق عبدي فافرشوه من الجنة واتحوا
له بابا في الجنة والسوء من الجنة قال فيأتيه من روحها وطيبها ويفسح له فيها مد بصره زاد ابن حبان من وجه آخر عن
أبي هريرة فيزداد غبطة وسرورا فيعاد الجلد الى مابدا منه وتجعل روحه في نسمة طائر يعلق في شجر الجنة (قوله)
وأما المنافق والكافر) كذا في هذه الطريق بووالعطف وتقدم في باب خفق النعال بها وأما الكافر أو المنافق بالشك
وفي رواية أبي داود وان الكافر اذا وضع وكذا لابن حبان من حديث أبي هريرة وكذا في حديث البراء الطويل وفي
حديث أبي سعيد عند أحمد وان كان كافرا أو منافقا بالشك وله في حديث أسماء فان كان قاجرا أو كافرا وفي الصحيحين
من حديثها وأما المنافق أو المرتاب وفي حديث جابر عند عبد الرزاق وحديث أبي هريرة عند الترمذي وأما المنافق وفي
حديث عائشة عند أحمد وأبي هريرة عند ابن ماجه وأما الرجل السوء والطبراني من حديث أبي هريرة وان كان من
لعل الشك فاختلفت هذه الروايات لفظا وهي مجمعة على أن كلا من الكافر والمنافق يستل عليه عقاب على من زعم
أن السؤال انما يقع على من يدعى الايمان ان محقا وان مبطلا ومستندهم في ذلك ما رواه عبد الرزاق من طريق عبيد
ابن عمير أحد كبار التابعين قال انما يفتن رجلان مؤمن ومنافق وأما الكافر فلا يستل عن عبد لا يعرفه وهذا موقف
والاحاديث الناصية على أن الكافر يستل مرفوعة مع كثرة طرقها الصحيحة فهي أولى بالقبول وجزم الترمذي الحكيم بأن
الكافر يستل واختلف في الطفل غير المميز فجزم القرطبي في التذكرة بأنه يستل وهو منقول عن الخنفية وجزم غير واحد
من الشافعية بأنه لا يستل ومن ثم قالوا لا يستحب ان يلقن واختلف أيضا في النبي هل يستل وأما الملك فلا يعرف أحدا
ذكره والذي يظهر انه لا يستل لان السؤال يختص عن شأنه ان يفتن وقدم ابن عبد البر الى الأول وقال الا تارندل على
ان الفتنة لمن كان منسوبا الى أهل القبلة وأما الكافر الجاحد فلا يستل عن دينه وعقيدته ان القيم في كتاب الروح وقال في
الكتاب والسنة دليل على ان السؤال للكافر والمسلم قال الله تعالى يثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي
الاخرة وفضل الله الظالمين وفي حديث أنس في البخاري وأما المنافق والكافر بووالعطف وفي حديث أبي سعيد
فان كان مؤمنا فذكره وفيه وان كان كافرا وفي حديث البراء وان كان الكافر اذا كان في اقطاع من الدنيا فذكره وفيه
فيأتيه منكرو ونكير الحديث أخرجه أحمد هكذا قال وأما قول أبي عمر فالما الكافر الجاحد فليس بمن يستل عن دينه فغوايه
انه نفي بلا دليل بل في الكتاب العزيز الدلالة على ان الكافر يستل عن دينه قال الله تعالى فلفظ أن الذين ارسل اليهم ولتسلن
المرسلين وقال تعالى فوبك لنساء لثمهم اجمعين لكن النافي ان يقول ان هذا السؤال يكون يوم القيامة (قوله) فيقول لا ادري

كُنْتُ أَقُولُ مَا يَقُولُ النَّاسُ . فَيَقَالُ لَا دَرَيْتَ وَلَا تَلَيْتَ . وَيَضْرَبُ بِعِطَارِقٍ مِنْ حَدِيدٍ ضَرْبَةً فَيَصْبِحُ صَنِيعَةً يَسْمَعُهَا مَنْ يَلِيهِ غَيْرَ الثَّقَلَيْنِ

فقد روي أبي داود والبيهقي كوزة بن الكافراذا وضع في قبره أمه ملك فينتهره فيقول له ما كنت تعبدون في أكثر الاحاديث فيقولون
لما كنت تقول في هذا الرجل وفي حديث البراء فيقولان له من ربك فيقول هاهاه لا أدري فيقولان له ما دبتك فيقول هاهاه
لا أدري فيقولان له ما هذا الرجل الذي يفتك فيقول هاهاه لا أدري وهو أتم الاحاديث سابقا (قوله) كنت أقول
ما يقول له الناس (في حديث أسماء سمعت الناس يقولون شيئا نقلته وكذا في أكثر الاحاديث (قوله) لا موت ولا نيل (
كذا في أكثر الروايات ومثناة مفتوحة بعدها لام مفتوحة وتحتانية ساكنة قال ثعلب قوله ثلث أصله ثلث أي لاهتمت
ولا قرأت القرآن والمعني لا دريت ولا أتيت من يدري وانما قاله بالياء لمواخاة دريت وقال ابن السكيت قوله ثلث اتباع
ولا معني لها وقيل صوابه ولا نيلت بزيادة همزة قبل المثناة بوزن انصطفت من قولهم مالوت أي ما استطعت حكى ذلك عن
الإصمعي وبه جزم الخطابي وقال القراء أي قصرت كأنه قيل له لا دريت ولا قصرت في طلب الدراية ثم أنت لا تدري وقال
الازهرى اللواتي يكون معنى الجهد ومعنى التقصير ومعنى الاستطاعة وحكى أبي قتيبة عن يونس بن حبيب ان صواب الرواية
لا دريت ولا نيلت بزيادة الف وتسكين المثناة كأنه يدعو عليه بان لا يكون له من يتبعه وهو من الاتلاء يقال ما نيلت ابله أي
لم تلد أو لا يتبعونها وقال قول الاصمعي أشبه بالمعني أي لا دريت ولا استطعت ان تدري ووقع عند أحمد من حديث
أبي سعيد لا دريت ولا تهتدي وفي مرسل عبيد بن عمر عند عبد الرزاق لا دريت ولا افادت (قوله) بطارق من حديث
ضربة (تقدم في باب خفق النعال بلقط بمطرقة على الافراد وكذا هو في معظم الاحاديث قال الكرماني الجمع مؤذن
بان كل جزء من أجزاء تلك المطرقة رأسها مبالغة اه وفي حديث البراء لوضربها جيل لصار ربا وفي حديث أسماء
وسلط عليه دابة في قبره معها سوط تمره حجرة مثل غرب البعير نضره ماشاء الله صماء لانسمع صوته فترحمه وزاد
في احاديث أبي سعيد وابي هريرة وعائشة التي أشترئنا بها ثم يفتح الباب الى الجنة فيقال له هذا منزلك لو آمنت بربك
فاما اذا كفرت فان الله ابدلك هذا ويفتح له باب الى النار زاد في حديث أبي هريرة فيزداد حسرة وثبورا ويضيئ عليه
قبره حتي تختلف أضلاعه وفي حديث البراء فينادي مناد من السماء افرشوه من النار والبسوه من النار وافتحوه بابا الى النار
فياقيم من حراها ومومها (قوله من يليه) قال المهلب المراد الملائكة الذين يكون فتنته كذا قال ولا وجه لتخصيصه بالملائكة
فقد ثبت ان اليها ثم تسمعه وفي حديث البراء يسمعه من بين المشرق والمغرب وفي حديث أبي سعيد عند أحمد يسمعه خلق الله
كلهم غير الثقلين وهذا يدل فيه الحيوان والجماد لكن يمكن ان يخص منه الجماد ويؤيده ان في حديث أبي هريرة عند البزار
يسمعه كل دابة الا الثقلين والمراد بالثقلين الانس والجن قيل لهم ذلك لانهم كالثقل على وجه الارض قال المهلب الحكمة في
ان الله يسمع الجن قول الميت قدموني ولا يسمعون صوته اذا عذب بان كلامه قبل الدفن متعلق بأحكام الدنيا وصوته اذا عذب
في القبر متعلق بأحكام الآخرة وقد أخفى الله على المكلفين أحوال الآخرة الا ان شاء الله ابقاء عليهم كما تقدم وقد جاء في
عذاب القبر غير هذه الاحاديث منها عن أبي هريرة وابن عباس وأبي أيوب وسيدو زيد بن أرقم وأم خالد بن الصريحين أو
احدهما وعن جابر وابي سعيد عند ابن مردويه وعمر بن عبد الرحمن بن حنيفة وعبد الله بن عمر وعند ابن دودان ابن مسعود
عند الطحاوي وابي بكرة واسماء بنت يزيد عند النسائي وام مبشر عند ابن ابي شيبة وعن غيرهم وفي احاديث الباب من
التوارد اناب عذاب القبر وانه واقع على الكفار ومن شاء الله من الموحدين والمسألة وهل هي واقعة على كل واحد تقدم
تهد بذلك وهل تختص بهذه الامامة وقعت على الامم قبلها ظاهر الاحاديث الاول وبه جزم الحكم الترمذي وقال كانت
الامم قبل هذه الامامة تأتيهم الرسل فان اطاعوا فذك وان اوعا ر لوم وعوجلوا بالعداب فلما ارسل الله محمدا رحمة للعالمين
امسان عنهم العذاب وقبل الاسلام ممن اظهره سواء اسر الكفر او لا فلما ماتوا قبض الله هم فتاني القبر ليستخرجهم

باب التَّوَهُّدِ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا يَحْيَى حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ حَدَّثَنِي عَنْ ابْنِ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَالَ خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ وَقَدْ وَجِبَتِ الشَّمْسُ فَسَمِعَ صَوْتًا فَقَالَ يَهُودٌ تُعَذِّبُ فِي قُبُورِهَا . وَقَالَ النَّضْرُ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ حَدَّثَنَا عَنْ تَيْمَتِ أَبِي تَيْمَتِ الْبَرَاءِ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

باسؤال ولبيز الله الحديث من الطيب وثبت الله الذين آمنوا وبضل الله الظالمين انتهى ويؤيده حديث زيد بن ثابت مرفوعا ان هذه الامة تهبط في قبورها الحديث أخرجه مسلم ومثله عند أحمد عن أبي سعيد في اثنائه حديث ويؤيده ايضا قول الملكين ما تقول في هذا الرجل محدث عائشة عند أحمد ايضا بلفظ وامأخذه القبر في تهنون وعني تسألون وجنع ابن القيم الى الثاني وقال ليس في الاحاديث ما ينفي المسئلة عن تقدم من الالم وانما اخبار النبي ﷺ امته بكيفية امتحانهم في القبور لانه نفي ذلك عن غيرهم قال والذي يظهر ان كل نبي مع امته كذلك تعذب كفارهم في قبورهم بعد سؤالهم واقامة الحجة عليهم كما يذبون في الاخرة بعد السؤال واقامة الحجة وحي في مسئلة الاطفال احتلا والظاهر ان ذلك لا يمنع في حق المميزون غيره وفيه ذم التقليد في الاعتقادات لمعاينة من قال كنت اسمع الناس يقولون شيئا فقلته وفيه ان الميت يحيا في قبره للمسئلة خلافا لن رده واحتج بقوله تعالى قالوا ربنا امتنا اثنتين واحيتنا اثنتين الآية قال فلوكان يحيا في قبره لزم ان يحيا ثلاث مرات ويموت ثلاث وهو خلاف النص والجواب بأن المراد بالحياة في القبر المسئلة ليست الحياة المستمرة المعهودة في الدنيا التي تقوم فيها الروح بالبدن وتدبيره وتصرفه وتحتاج الى ما يحتاج اليه الاحياء بل هي مجرد اعادة لفائدة الامتحان الذي وردت به الاحاديث الصحيحة فهي اعادة عارضة كما حي خلق لكثير من الانبياء لسألتهم لم عن اشياء ثم عادوا موتي وفي حديث عائشة جواز التحديث عن اهل الكتاب بما وافق الحق (قوله باب التعوذ من عذاب القبر) قال الزين بن المنير احاديث هذا الباب تدخل في الباب الذي قبله وانما افردناها لان الباب الاول معقود بثبوت ردا على من انكره والثاني لبيان ما ينبغي اعتقاده في مدة الحياة من التوسل الى الله بالنجاة منه والابتهاال اليه في الصرف عنه (قوله اخبرنا يحيى) هو ابن سعيد القطان (قوله عن ابي ايوب) هو الانصاري وفي هذا الاستناد ثلاثة من الصحابة في نسق اولهم ابو جحيف (قوله وجبت الشمس) أي سقطت والمراد غروبها (قوله فسمع صوتا) قيل يحتمل ان يكون سمع صوت ملائكة العذاب او صوت اليهود المذبين او صوت وقع العذاب (قلت) قد وقع عند الطبراني من طريق عبد الجبار بن العباس عن عون بهذا السند مفسرا ولفظه خرجت مع النبي ﷺ حين غربت الشمس ومعى كوز من ماء فانطلق لحاجته حتي جاء فوضأته فقال انسمع ما اسمع قلت الله ورسوله اعلم قال اسمع اصوات اليهود يعذبون في قبورهم (قوله يهود تعذب في قبورها) هو خبر مبتدأ أي هذه اخبره محذوف قال الجوهرى اليهود قبيلة الاصل اليهوديون لحذفت ياء الاضافة مثل زنج وزنجي ثم عرف على هذا الحد فجمع على قياس شعر وشعيرة ثم عرف الجمع بالالف واللام ولولا ذلك لم يجز دخول الالف واللام لانه معرفة مؤنث فجرى مجرى القبيلة وهو غيره منصرف للعلمية والتأنيث وهو موافق لقوله فيما تقدم من حديث عائشة انما تعذب اليهود واذا ثبت ان اليهود تعذب يهوديتهم ثبت تعذيب غيرهم من المشركين لان كفرهم بالشر اك أشد من كفر اليهود (قوله وقال النضر الخ) ساق هذه الطريق لتصريح عون فيها بسماعه له من ابيه له من البراء وقد وصلها الاسماعلى من طريق احمد بن منصور عن النضر ولم يسق الماتن وساقه اسحق بن راويه في مسنده عن النضر بلفظ فقال هذه يهود تعذب في قبورها قال ابن رشيد لم يجز للتعوذ من عذاب القبر في هذا الحديث ذكر فلهذا قال بعض الشارحين انه من بقية الباب الذي قبله وانما ادخله في هذا الباب بعض من نسخ الكتاب ولم يميز قال ويحتمل ان يكون المصنف اراد ان يعلم بأن احديث ام خالد ثاني احاديث هذا الباب محمول على انه ﷺ تعوذ من عذاب القبر حين سمع اصوات يهودا علم من حاله انه كان يتعوذ ويأمر بالتعوذ مع عدم سماع العذاب فكيف مع سماعه قال وهذا جار على ما عرف من عادة

حَدَّثَنَا مُطَى حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ قَالَ حَدَّثَنِي ابْنَةُ خَالِدِ بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهَا سَمِعَتْ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ يَتَعَوَّذُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ **حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ بْنُ أَبِى إِسْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا هِشَامٌ حَدَّثَنَا بَحْيٌ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْعُو اللَّهَ لِي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ . وَمِنْ عَذَابِ النَّارِ . وَمِنْ فِتْنَةِ الْحَيَاةِ وَالْمَوْتِ وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيخِ الدَّجَالِ **بَابُ عَذَابِ الْقَبْرِ مِنَ النَّفْيَةِ وَالْبَوْلِ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ بُحَايِذٍ عَنْ طَاوُسٍ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى قَبْرَيْنِ فَقَالَ إِنَّهُمَا لَيُعَذَّبَانِ وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَيْفٍ ثُمَّ قَالَ تَبْلَى أَمَّا أَحَدُهُمَا فَكَانَ يَسْقَى بِالنِّمِيمَةِ . وَأَمَّا أَحَدُهُمَا فَكَانَ لَا يَسْتَتِرُ مِنْ بَوْلِهِ قَالَ ثُمَّ أَخَذَ عُودًا رَطْبًا فَكَسَرَهُ بِأَثْنَتَيْنِ ثُمَّ غَرَزَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى قَبْرِ ثُمَّ قَالَ لَعَلَّهُ يَحْفَفُ عَنْهُمَا مَا لَمْ يَبْسُ بِبَابِ الْمَيِّتِ يُعْرَضُ عَلَيْهِ بِالْفَدَاةِ وَالْعَشِيِّ **حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ إِنْ أَحَدَكُمْ إِذَا مَاتَ عُرِضَ عَلَيْهِ مَقْعَدُهُ بِالْفَدَاةِ وَالْعَشِيِّ******

المصنف في الاغراض وقال الكرمانى العادة قاضية بأن كل من سمع مثل ذلك الصوت يتعوذ مثله (قوله حدثنا على) هو ابن اسد وابنت خالد اسمها مة وتكنى خالد وقد اوردته المصنف في الدعوات من وجه آخر عن موسى بن عقبة سمعت ام خالد بنت خالد ولم اسمع احدا سمع من النبي غيره فاذا ذكره ووقع في الطبراني من وجه آخر عن موسى بلفظ استجير وابالله من عذاب القبر فان عذاب القبر حق (قوله في حديث أبي هريرة كان رسول الله ﷺ يدعو) زاد الكشميني ويقول وقد تقدم الكلام على فوائد هذا الحديث في آخر صفة الصلاة قبيل كتاب الجمعة * (قوله باب عذاب القبر من النفية والبول) قال الزين بن المنير المراد تخصيص هذين الامرين بالذكر تعظيم أمرهما لا تنفى الحكم عما دأما فعلي هذا لا يلزم من ذكرهما حصر عذاب بالقبر بهما لكن الظاهر من الاختصار على ذكرهما انهما أسكن في ذلك من غيرها وقد روي أصحاب السنن من حديث أبي هريرة استترهوا من البول فان عامة عذاب القبر منه ثم اورد المصنف حديث ابن عباس في قصة القبرين وليس فيه للنفية ذكر وانما ورد بلفظ النيمة وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في الطهارة وقيل مراد المصنف ان النفية تلازم النيمة لان النيمة مشتملة على ضربين نقل كلام المغتاب الى الذي اغتابه والحديث عن المنقول عنه بما لا يريد به قال ابن رشد لكن لا يلزم من الوعيد على النيمة ثبوته على النفية وحدها لان فساد النيمة أعظم واذا لم تساوها لم يصح الالحاق اذ لا يلزم من التعذيب على الاشد التعذيب على الاخف لكن يجوز ان يكون ورد على معنى التوقع والحذر فيكون قصد التحذير من المغتاب لئلا يكون له في ذلك نصيب انتهى وقد وقع في بعض طرق هذا الحديث بلفظ النفية كما بيناه في الطهارة فالظاهر ان البخاري جري على عادته في الاشارة الى ما ورد في بعض طرق الحديث والله اعلم * (قوله باب الميت عرض عليه مقعده بالفداة والعشي) اورد فيه حديث ابن عمر ان احدهم اذا مات عرض عليه مقعده بالفداة والعشي قال ابن التين يحتمل ان يريد بالفداة والعشي غداة واحدة وعشية واحدة يكون العرض فيها ومعنى قوله حتى يعتك الله أى لا تفصل اليه الى يوم البعث ويحتمل ان يريد بكل غداة وكل عشي وهو محمول على انه بتمامه جزء ليدرك كذلك فغير محتج ان تعاد الحياة الى جزء من الميت أو اجزاء وتصحح غلطته والعرض عليه انتهى والاول موافق للاحاديث المتقدمة قبله بين في سياق المسألة وعرض المقعدين على كل واحد وقال القرطبي يجوز ان يكون هذا العرض على الروح فقط ويجوز ان يكون عليه مع جزء من البدن قال والمراد بالفداة والعشي وقتهما

وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مَنْ مَاتَ لَهُ ثَلَاثَةٌ مِنَ الْوَلَدِ لَمْ يَمْلُغُوا الْخَنُثَ كَانَ لَهُ حِجَابًا مِنَ النَّارِ أَوْ دَخَلَ الْجَنَّةَ **حَدَّثَنَا** يَتُوبُ بْنُ إِدْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا ابْنُ عُليَّةَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صُهَيْبٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِمَّنِ النَّاسِ مُسْلِمٌ يَمُوتُ لَهُ ثَلَاثَةٌ مِنَ الْوَلَدِ لَمْ يَسْلُغُوا لَيْثًا إِلَّا أَدْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ بِفَضْلِ رَحْمَتِهِ أَيَّامُ **حَدَّثَنَا** أَبُو الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَدِيِّ ابْنِ ثَابِتٍ أَنَّهُ سَمِعَ الْبَرَاءَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ مَاتَ تَوْفَى لِبَرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنَّ لَهُ مَرْضِعًا فِي الْجَنَّةِ **بَابُ** مَا قِيلَ فِي أَوْلَادِ الْمُشْرِكِينَ **حَدَّثَنَا** حَبِيبُ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي يَسْرٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَوْلَادِ الْمُشْرِكِينَ . قَالَ اللَّهُ إِذْ خَلَقَهُمْ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ **حَدَّثَنَا** أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي عَطَاءُ بْنُ يَزِيدَ الْيَشْكِيُّ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَاهُ يَزِيدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ ذَرَارِيِّ الْمُشْرِكِينَ قَالَ

هذه الآية وبه جزم ابن عباس (قوله وقال أبو هريرة الخ) لم أره موصولا من حديثه على هذا الوجه ثم عند أحمد من طريق عون عن عدي بن سيرين عن أبي هريرة بلفظ مامن مسلمين يموت لهما ثلاثة من الولد لم يبلغوا الحنث الا دخلهما الله وياهم بفضل رحمة الجنة ولمسلم من طريق سويل عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعا لا يموت لاحدا كن ثلاثة من الولد فتحسب الا دخلت الجنة الحديث وله من طريق أبي زرعة عن أبي هريرة ان النبي ﷺ قال لامرأة دفنت ثلاثة قالت نعم قال لقد احطرت بخطار شديد من النار وفي صحيح أبي عوانة من طريق عاصم عن أنس مات ابن الزبير فخرج عليه فقال النبي ﷺ من مات له ثلاثة من الولد لم يبلغوا الحنث كانوا له حجابا من النار (قوله كان له) كذلك أكثر أى كان موتهم له حجابا وللكشيبى كانوا أى الاولاد (قوله ثلاثة من الولد) سقط قوله من الولد في رواية أبي ذر وكذا سبق من رواية عبد الوارث عن عبد العزيز في باب فضل من مات له ولد فاحتسب وتقدم الكلام عليه مستوفى هناك (قوله ما توفي إبراهيم) زاد الاسماعيل من طريق عمرو بن مرزوق عن شعبة بسند ابن رسول الله ﷺ وله من طريق معاذ عن شعبة بسنده عن النبي ﷺ توفي ابنه إبراهيم (قوله ان له مرضعا في الجنة) قال ابن التين يقال امرأة مرضع بلاهاء مثل حائض وقد ارضعت فهي مرضعة اذا بني من الفعل قال الله تعالى تذهل كل مرضعة عما ارضعت قال وروى مرضعا بفتح الميم أي ارضاعا انتهى وقد سبق الى حكاية هذا الوجه الخطابي والاول رواية الجمهور وفي رواية عمرو المذكورة مرضعا بضمه في الجنة وقد تقدم الكلام على قصة موت إبراهيم مستوفى في باب قول النبي ﷺ انا بك محزونون وابراد البخاري له في هذا الباب يشعر باختيار القول الصائري الى أنهم في الجنة فكانه توقف فيه أولا ثم جزم به * (قوله باب ما قيل في اولاد المشركين) هذه الترجمة تشعر أيضا بأنه كان متوقفا في ذلك وقد جزم بعد هذا في تفسير سورة الروم بمبادل على اختيار القول الصائري الى أنهم في الجنة كما سيأتي تحريره وقد ترتب أيضا احاديث هذا الباب ترتيبا يشير الى المذهب المختار فانه صدره بالحديث الدال على التوقف ثم بني بالحديث المرجح لسكونهم في الجنة ثم ثلث بالحديث المصرح بذلك فان قوله في سياقه واما الصبيان حوله فأولاد الناس قد أخرجته في التعبير بلفظ واما الولدان الذين حوله فكل مولود يولد على الفطرة فقال بعض المسلمين وأولاد المشركين فقال وأولاد المشركين ويؤيده ما رواه أبو يعلى من حديث أنس مرفوعا سألت ربي اللاهين من ذرية البشر أن لا يعذبهم فأعطانهم اسناده حسن وورد تفسير اللاهين

الله أعلم بما كانوا عاملين **حديثنا** آدم حدثنا ابن أبي ذئب عن الزهري

بأنهم الاطفال من حديث ابن عباس مرفوعا أخرجه البزار وروى أحمد من طريق خنساء بنت معاوية بن صريم عن عمها قالت قلت يا رسول الله من في الجنة قال النبي في الجنة والشهيد في الجنة والمؤد في الجنة استاده حسن * واخلف العلماء قديما وحديثا في هذه المسئلة على أقوال أحدها أنهم في مشيئة الله تعالى وهو مقول عن الحادي بن المبارك واسحق ونقله البيهقي في الاعتقاد عن الشافعي في حق أولاد الكفار خاصة قال ابن عبد البر وهو مقتضى صنيع مالك وليس عنده في هذه المسئلة شيء منصوص الا أن أصحابه صرحوا بأن أطفال المسلمين في الجنة واطفال الكفار خاصة في المشيئة والحجة فيه حديث الله أعلم بما كانوا عاملين * ثانيها أنهم تبع لا بائهم فأولاد المسلمين في الجنة وأولاد الكفار في النار وحكاها ابن حزم عن الازارقة من الحوارج واحجوا بقوله تعالى رب لا تدن على الأرض من الكافرين ديارا وتعبه بأن المراد قوم نوح خاصة وانما عاد بذلك لما أوحى الله اليه انه لن يؤمن من قومك الا من قدامن واما حديثهم من آباؤهم أو منهم فذاك ورد في حكم الحرى وروى أحمد من حديث عائشة سألت رسول الله ﷺ عن ولدان المسلمين قال في الجنة وعن أولاد المشركين قال في النار فقلت يا رسول الله لم يدركوا الاعمال قال ربك أعلم بما كانوا عاملين لو شئت سمعتك تضاعفهم في النار وهو حديث ضعيف جدا لان في أسناده ابا باعقل مولى بية وهو متروك * ثالثها أنهم يكونون في برزخ بين الجنة والنار لانهم لم يعملوا حسنات يدخلون بها الجنة ولا سيئات يدخلون بها النار * رابعها خدم أهل الجنة وفيه حديث عن أنس ضعيف أخرجه أبو داود الطيالسي وأبو يعلى والطبراني والبزار من حديث سمرة مرفوعا أولاد المشركين خدم أهل الجنة واستاده ضعيف * خامسها أنهم يصيرون ترابا روى عن ثمامة بن آشرس سادسها هم في النار حكاها عياض عن أحمد وغلظه ابن تيمية بأنه قول لبعض أصحابه ولا يحفظ عن الامام أصلا * سابعها أنهم يمتحنون في الآخرة بأن ترفع لهم نار فمن دخلها كانت عليه بردا وسلاما ومن أبى عذب أخرجه البزار من حديث أنس وأبي سعيد وأخرجه الطبراني من حديث معاذ بن جبل وقد صحت مسئلة الامتحان في حق المجنون ومن مات في الفترة من طرق صحيحة وحكي البيهقي في كتاب الاعتقاد انه المذهب الصحيح وتحق بأن الآخرة ليست دار تكليف فلا عمل فيها ولا ابتلاء وأجيب بأن ذلك بعد ان يقع الاستقرار في الجنة أو النار واما في عرصات القيامة فلا مانع من ذلك وقد قال تعالى يوم يكشف عن ساق ويدعون الى السجود فلا يستطيعون وفي الصحيحين ان الناس يؤمرون بالسجود فيصير ظهر المنافق طبعا فلا يستطيع أن يسجد * ثامنها أنهم في الجنة وقد تقدم القول فيه في باب فضل من مات له ولد قال النووي وهو المذهب الصحيح المختار الذي صار اليه المحققون لقوله تعالى وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا واذا كان لا يعذب العاقل لكونه لم تبلغه الدعوة فلا ن لا يعذب غير العاقل من باب الاولى ولحديث سمرة المذكور في هذا الباب ولحديث عمه خنساء المتقدم ولحديث عائشة الآتي قريبا * تاسعها الوقف طاشرها الامساك وفي الفرق بينهما مائة ثم أورد المصنف في الباب ثلاثة أحاديث أحدها حديث ابن عباس وأبي هريرة سئل عن أولاد المشركين وفي رواية ابن عباس ذراري المشركين ولم أقف في شيء من الطرق على تسمية هذا السائل لكن عند أحمد وأبي داود عن عائشة ما يحتمل ان تكون هي السائلة فأخرجنا من طريق عبد الله بن أبي قيس عنها قالت قلت يا رسول الله ذراري المسلمين قال مع آباؤهم قلت يا رسول الله بل لا عمل قال الله أعلم بما كانوا عاملين الحديث وروى عبد الرزاق من طريق أبي معاذ عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت سألت خديجة التي ﷺ عن أولاد المشركين فقال هم مع آباؤهم ثم سأله بعد ذلك فقال الله أعلم بما كانوا عاملين ثم سأله بعد ما استحكم الاسلام فنزل ولا تزر وازرة وزر اخرى قال هم على القطرة اوقال في الجنة وأبو معاذ هو سليمان بن أرقم وهو ضعيف ووضح هذا لكان طاعما للزراع رافعا لكثير من الاشكال المتقدم (قوله الله أعلم) قال ابن قتيبة معني قوله بما كانوا عاملين أي لو أبقام فلا تحكوا عليهم بشيء وقال غيره أي علم أنهم لا يعملون شيئا ولا يرجعون فيعملون او اخبر عنهم شيء لو جديف يكون مثل قوله

عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ كُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ

ولوردا ولهادوا (١) ولكن لم يرد أنهم يجازون بذلك في الآخرة لأن العبد لا يجازي بما لم يعمل (تنبيه) لم يسمع ابن عباس هذا الحديث من النبي ﷺ بين ذلك أحمد من طريق عمار بن أبي عمار عن ابن عباس قال كنت أقول في أولاد المشركين منهم حتى حدثني رجل عن رجل من أصحاب النبي ﷺ فلقيته فحدثني عن النبي ﷺ أنه قال ربهم أعلم بهم هو خفهم وهو أعلم بما كانوا عاملين فأمسكت عن قولي انتهى وهذا أيضا يدفع القول الأول الذي حكيناه واما حديث أبي هريرة فهو طرف من ثلثي أحاديث الباب كما سيأتي في القدر من طريق هام عن أبي هريرة في آخره قالوا يا رسول الله أفرأيت من يموت وهو صغير قال الله أعلم بما كانوا عاملين وكذا أخرجه مسلم من طريق أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ فقال رجل يا رسول الله أفرأيت لو مات قبل ذلك ولا يداود من طريق مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة نحوه رواية هام وأخرج أبو داود عقبه عن ابن وهب سمعت مالكا وقيل له إن أهل الأهواء يحجون علينا بهذا الحديث يعني قوله فأبواه يهودانه أو ينصرانه فقال مالك أحجج عليهم بأخيه الله أعلم بما كانوا عاملين ووجه ذلك إن أهل القدر استدلوا على أن الله فطر العباد على الإسلام وأنه لا يفضل أحدا وأما يفضل الكافر أبواه فأشار مالك إلى الرد عليهم بقوله الله أعلم فهو دال على أنه يعلم بما يصيرون إليه بعد إجمادهم على الفطرة فهو دليل على تقدم العلم الذي ينكره غلاتهم ومن ثم قال الشافعي أهل القدر إن اتوا العلم خصموا (قوله عن أبي سامة) هكذا رواه ابن أبي ذئب عن الزهري وناجيه بنوس كما تقدم قبل أبواب من طريق عبد الله بن المبارك عنه وأخرجه مسلم من طريق ابن وهب عن بنوس وخالفهما الزبيدي ومعر فروياه عن الزهري عن سعيد بن المسيب بدل أبي سامة وأخرجه الذهبي في الزهريات من طريق الأوزاعي عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة وقد تقدم أيضا من طريق شيب عن الزهري عن أبي هريرة من غير ذكر واسطة وصنيع البخاري يقتضي ترجيح طريق أبي سامة وصنيع مسلم يقتضي تصحيح القولين عن الزهري وبذلك جزم الذهبي (قوله كل مولود) أي من بني آدم وصرح به جعفر بن ربيعة عن الأعرج عن أبي هريرة بلفظ كل بني آدم يولد على الفطرة وكذا رواه خالد الواسطي عن عبد الرحمن بن أسحق عن أبي الزناد عن الأعرج ذكرها ابن عبد البر واستشكل هذا التركيب بأنه يقتضي أن كل مولود يقع له التهود وغيره مما ذكر والفرض أن بعضهم يستمر مسلما ولا يقع له شيء والجواب أن المراد من التركيب أن الكافر ليس من ذات المولود ومقتضى طبعه بل إنما حصل بسبب خارجي فان سلم من ذلك السبب استمر على الحق وهذا يقوى المنهج الصحيح في تأويل الفطرة كما سيأتي (قوله يولد على الفطرة) ظاهره تعميم الوصف المذكور في جميع المولودين وأصرح منه رواية بنوس المتقدمة بلفظ ما من مولود إلا يولد على الفطرة ولمسلم من طريق أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ ليس من مولود يولد إلا على هذه الفطرة حتى يهرع له لسانه وفي رواية له من هذا الوجه ما من مولود إلا وهو على الفطرة وحكي ابن عبد البر عن قوم أنه لا يقتضي العموم وإنما المراد أن كل من ولد على الفطرة وكان له أبوان على غير الإسلام قتلاه إلى دينهما فقد ربح الخبز على هذا كل مولود يولد على الفطرة وأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه ثم يصير عند بلوغه إلى ما يحكم به عليه ويكتفي في الرد عليهم رواية أبي صالح المتقدمة وأصرح منها رواية جعفر بن ربيعة بلفظ كل بني آدم يولد على الفطرة وقد اختلف السلف في المراد بالفطرة في هذا الحديث على أقوال كثيرة وحكي أبو عبيد أنه سأل محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة عن ذلك فقال كان هذا في أول الإسلام قبل أن تنزل الفرائض وقبل الأمر بالجهاد قال أبو عبيد كأنه يعني أنه لو كان يولد على الإسلام لمات قبل أن يهوده أبواه مثلا لم يرهه الواقع في الحكم أنهما

(١) قوله ولكن لم يرد الخ لا يظهر وجه الاستدراك ولعل الناسخ اسقط بعده شيئا والأصل ولكن لم يردوا

ولم يرد أنهم الخ فتأمل أهم مصححه

رئانته فدل على تغير الحكم وقد تعقبه ابن عبد البر وغيره وسبب الاشتباه أنه حمل على أحكام الدنيا فذلك ادعى فيه النسخ
والحق أنه أخبار من النبي ﷺ بما وقع في نفس الأمر ولم يرد به اثبات أحكام الدنيا وأشهر الأقوال أن المراد بالقطرة
الاسلام قال ابن عبد البر وهو المعروف عند عامة السلف وأجمع أهل العلم بالتأويل على أن المراد بقوله تعالى فطرة الله
التي فطر الناس عليها الاسلام واجتجوا بقول أبي هريرة في آخر حديث الباب اقرؤا إن شئتم فطرة الله التي فطر الناس
عليها وبحديث عياض بن حمار عن النبي ﷺ فيما يرويه عن ربه أنه خلق عبادة حنفاء كلهم فاجتلبهم الشياطين
عن دينهم الحديث وقد رواه غيره فزاد فيه حنفاء مسلمين ورجعه بعض التأخرين بقوله تعالى فطرة الله لانها
اضافة مدح وقد أمر نبيه بلزومها فعملها الاسلام وقال ابن جرير قوله فاقم وجهك للدين أي سد لطلاعته حنيفا أي
مستقيما فطرة الله أي صيغة الله وهو منصوب على المصدر الذي دل عليه الفعل الاول أو منصوب بفعل مقدري أي الزم
وقد سبق قبل أبواب قول الزهري في الصلاة على المولود من أجل أنه ولد على فطرة الاسلام وسيأتي في تفسير سورة
الروم جزم المصنف بأن الفطرة الاسلام وقد قال أحمد من مات أبواه وما كافران حكم باسلامه واستدل بحديث
الباب فدل على أنه فسر الفطرة بالاسلام وتعقبه بعضهم بأنه كان يلزم أن لا يصبح استرقاقه ولا يحكم باسلامه وإذا أسلم
أحد أبويه والحق أن الحديث سيق ليان ما هو في نفس الامر لا ليان الاحكام في الدنيا وحكي مجدين نصران آخر
قولي أحمد أن المراد بالفطرة الاسلام قال ابن القيم وقد جاء عن أحد أجوبة كثيرة يمتنع فيها هذا الحديث على أن الطفل
انما يحكم بكفره بأبويه فإذا لم يكن بين أبوين كافرين فهو مسلم وروى أبو داود عن حماد بن سلمة أنه قال المراد أن ذلك
حيث أخذ الله عليهم العهد حيث قال الست بكم قالوا بلي وقوله ابن عبد البر عن الاوزاعي وعن سحنون وقوله أبو يعلى
ابن القراء عن إحدى الروايتين عن أحد وهو ما حكاه الميموني عنه وذكره ابن بطة وقد سبق في باب اسلام الصبي
في آخر حديث الباب من طريق يونس ثم يقول فطرة الله التي فطر الناس عليها الى قوله القيم وظاهره أنه من الحديث
المرفوع وليس كذلك بل هو من كلام أبي هريرة أدرج في الخبر بينه مسلم من طريق الزبيدي عن الزهري ولفظه
ثم يقول أبو هريرة اقرؤا إن شئتم قال الطبري ذكر هذه الآية عقب هذا الحديث بقوله ما أوله حماد بن سلمة من أوجه
أحدها أن التعريف في قوله على الفطرة إشارة الى المعهود وهو قوله تعالى فطرة الله ومعنى المأمور في قوله فاقم وجهك
أي أثبت على العهد القديم ثانيا ورود الرواية بلفظ الملة بدل الفطرة والدين في قوله للدين حنيفا هو عين الملة قال تعالى
دينا قياما إبراهيم حنيفا ويؤيده حديث عياض المتقدم نالها التشبيه بالمحسوس المعاني لينفذ أن ظهوره يقع في اليان
مبلغ هذا المحسوس قال والمزاد تمكن الناس من الهدى في أصل الجيلة والتأويل ليقول الدين فلترك المرء عليها لاستمر
على لزومها ولم يفارقها الى غير هالان حسن هذا الدين ثابت في النفوس وانما يعدل عنه لأفمن الآفات البشرية
كالقليد انتهى والي هذا مال القرطبي في المقسم فقال المعنى ان الله خلق قلوب بني آدم مؤهلة لقبول الحق كما خلق
أعينهم واسماعهم قابلة للمراث والمسموعات فادامت باقية على ذلك القبول وعلى تلك الاهلية أدركت الحق ودين
الاسلام هو الدين الحق وقد دل على هذا المعنى بقية الحديث حيث قال كما تنتج البهيمه يعني أن البهيمه تلد الولد كامل
الخلق فلترك كذلك كأن ربنا من السبب لكنهم تصرفوا فيه بقطع اذنه مثلا فخرج عن الاصل وهو تشبيه واقع
ووجهه واضح والله أعلم وقال ابن القيم ليس المراد بقوله يولد على الفطرة أنه يخرج من بطن أمه يعلم الدين لأن الله
يقول والله أخرجه من بطن أمها تكم لاتعلمون شيئا ولكن المراد ان فطرته مقتضية لمعرفة دين الاسلام ومحبة
فنفس الفطرة تستلزم الاقرار والحبة وليس المراد مجرد قبول الفطرة لذلك لانه لا تغير بيهود الابوين مثلا بحيث
يخرجان الفطرة عن القبول وانما المراد ان كل مولود يولد على اقراره بالربوبية فلو خلق وعدم المعارض لم يعدل عن
ذلك الى غيره كما أنه يولد على عبة ما يلائم بدنه من ارتضاع اللبن حتى يصرفه عنه الصارف ومن ثم شبهت الفطرة باللبن
بل كانت اياه في تأويل الروي والله أعلم وفي المسئلة أحوال اخر ذكرها ابن عبد البر وغيره منها قول ابن المبارك ان المراد

فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ أَوْ يُمُجِّسَانِهِ كَقَوْلِ الْبَيْهَقِيِّ تَنْتَجِجُ الْبَيْهَقَةُ هَلْ تَرَى فِيهَا جَدْعَاءَ

أنه يولد على فطرته يمين شقاوة أو سعادة فمن علم الله أنه يصير مسلماً ولد على الإسلام ومن علم الله أنه يصير كافراً ولد على الكفر فكان أول الفطرة بالعلم وتعقب بأنه لو كان كذلك لم يكن لقوله فأبواه يهودانه الخ معنى لانهما فعلاً بهما هو الفطرة التي ولد عليها فينفي في التمثيل بحال البهيمة ومنها ان المراد ان الله خلق فيهم المعرفة والا نكار فلما أخذ الميثاق من القدرة قالوا جميعاً إلى أمأهل السعادة فقالوا طوعاً وأمأهل الشقاوة فقالوا كما قال عبد بن نصر سمعت اسحق بن راهويه يذهب إلى هذا المعنى ويرجحه وتعقب بأنه يحتاج إلى قول صحيح فانه لا يعرف هذا التفصيل عند أخذ الميثاق الا عن السدي ولم يستند وكأنه أخذ من الاسرائيليات حكاه ابن القيم عن شيخه ومنها ان المراد بالفطرة الخلقة أى يولد سالماً لا يعرف كفر ولا إيماناً ثم يعتقد اذا بلغ التكليف ويرجحه ابن عبد البر وقال انه يطلق التمثيل بالبهيمة ولا يخالف حديث عياض لان المراد بقوله حنيفاً أى على استقامة وتعقب بأنه لو كان كذلك لم يقتصر في أحوال التبديل على ملل الكفر دون ملة الإسلام ولم يكن لاستنباد أى هريرة بالآية معنى ومنها قول بعضهم ان اللام في الفطرة العهد أى فطرة أبوه وهو معتقب بما ذكر في الذى قبله ويؤيد المذهب الصحيح أن قوله فأبواه يهودانه الخ ليس فيه لوجود الفطرة شرط بل ذكر ما يمنع موجباً كحصول اليهودية مثلاً متوقف على أشياء خارجة عن الفطرة بخلاف الإسلام وقال ابن القيم سبب اختلاف العلماء في معنى الفطرة في هذا الحديث ان القدرة كانوا يحتجون به على ان الكفر والمعصية ليسا بقضاء الله بل بما ابتدأ الناس احداهما فحاول جماعة من العلماء مخالفتهم بتأويل الفطرة على غير معنى الإسلام ولا حاجة لذلك لان الآثار المنقولة عن السلف تدل على انهم لم يفهموا من لفظ الفطرة الا الإسلام ولا يلزم من حملها على ذلك موافقة مذهب القدرة لان قوله فأبواه يهودانه الخ محمول على ان ذلك يقع بتقدير الله تعالى ومن ثم احتج عليهم مالك بقوله في آخر الحديث الله أعلم بما كانوا عاملين (قوله فأبواه) أي المولود قال الطيبي الفاء اما للتعقيب أو السببية أو جزاء شرط مقدراى اذا تقرر ذلك فمن تغير كان سبب أبوه اما بتعليمها إياه أو بترغيبها فيه وكونه تبعاً لها في الدين يقتضى ان يكون حكمه حكمها وخص الابوان بالذكور لغالبا فلا حاجة فيه لمن حكم بإسلام الطفل الذى يموت أبواه كافرين كما هو قول احمد فقد استمر على الصحابة ومن بعدهم على عدم التعرض لاطفال اهل الذمة (قوله كمثل البهيمة تنتج البهيمة) أي تلدها فالبهيمة الثانية بالنصب على المقولية وقد تقدم لفظ كما تنتج البهيمة قال الطيبي قوله كما حال من الضمير المنصوب في يهودانه أي يهودان المولود بعد ان خلق على الفطرة تشبيهاً بالبهيمة التي جدعت بعد ان خلقت سليمة وهو صفة مصدر محذوف أى يغيره فانه يغيرها مثل تغيير البهيمة السليمة قال وقد تنازعت الافعال الثلاثة في كما على التقديرين (قوله تنتج) بضم اوله وسكون النون وفتح المثناة بعد هاجم قال أهل اللغة نجت الناقة على صيغة ما لم يسم فاعله تنتج بفتح المثناة وتنج الرجل ناقته ينتجها انتاجاً زاد في الرواية المتقدمة بهيمة جماء أى يذهب من بدنها شئ سميت بذلك لاجتماع أعضائها (قوله هل ترى فيها جدعاء) قال الطيبي هو في موضع الحال أى سليمة مقولاً في حقها ذلك وفيه نوع التأكيد كيداعى ان كل من نظر إليها قال ذلك لظهور سلامتها والجدعاء المقطوعة الاذن فقيه إياه الى ان تصبيهمهم على الكفر كان سبب صممهم عن الحق ووقع في الرواية المتقدمة لفظ هل تحسون فيها من جدعاء وهو من الاحساس والمراد به العلم بالشيء يريدانها تولد لاجدع فيها وانما يجدعها أهلها بهذا ذلك وسيأتى في تفسير سورة الروم ان معنى قوله لا تبدل خلق الله أى لدين الله وتوجيه ذلك (تنبيه) ذكر ابن هشام في المغنى عن ابن هشام الحضراوي أنه جعل هذا الحديث شاهداً للورود حتى للاستثناء فذكره بافظ كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هم الذين يهودانه وينصرانه وقالوا ان مخرجه على ان فيه حذفاً أى يولد على الفطرة ويستمر على ذلك حتى يكون معنى فتكون للغاية على أيها انتهى وما صاحب المغنى في موضع آخر الى انه ضمن يولد معنى ينشأ مثلاً وقد وجدت الحديث في تفسير ابن مردويه من طريق الاسود بن سريع بافظ ليست نسمة تولد الاولاد على الفطرة فلما تزال عليها حتى يبين عنها لسانها الحديث وهو يؤيد الاحتمال المذكور واللفظ الذى ساقه الحضراوي لم اراه في الصحيحين

باب حدثنا موسى بن اسمعيل حدثنا جرير بن حازم حدثنا أبو رجاء عن سمرة بن جندب قال كان النبي ﷺ إذا صلى صلاة أقبل علينا وجهه فقال من رأى منكم الليلة رؤيا قال رأى أحد قضا فيقول ما شاء الله فسالنا يوما فقال هل رأى أحد منكم رؤيا قلنا لا . ولكني رأيت الليلة رجلين أتيا فاحدا بيدي فخرجاني إلى الأرض المقدسة فإذا رجل جالس ورجل قائم بيده كلوب من حديد قال بعض أصحابنا عن موسى أنه كلب من حديد يخله في شدة حتى يبلغ قفاه ثم يقبل بشده الآخر مثل ذلك ويلتصم شدة هذا فيعود فيصنع مثله قلت ما هذا ألا انطلق فانطلقنا حتى أتينا على رجل مضطجع على قفاه ورجل قائم على رأسه فيهرأوصرة فيشدخ به رأسه . فإذا ضربته تدهذه الحجر فانطلق إليه ليأخذه فلا يرجع إلى هذا حتى يلتصم رأسه وعاد رأسه كما هو فصاد إليه فضربه قلت من هذا ألا انطلق فانطلقنا إلى قبة مثل التنوير أعلاه ضيق وأسفله واسع يتوقد تحت ناراً فإذا اقترب أرقعوا حتى كاد أن يخرجوا فإذا تحدث رجعا فيها وفيها رجال ونساء عراة قلت من هذا ألا انطلق فانطلقنا حتى أتينا على نهر من دم فيه رجل قائم على وسط النهر رجل بين يديه حجارة . فاقبل الرجل الذي في النهر . فإذا أراد أن يخرج رمى الرجل بحجر فيه فوره حيث كان فجعل كلما جاء ليخرج رمي في فيه بحجر فيرجع كما كان فقلت ما هذا ألا انطلق فانطلقنا حتى انتهينا إلى روضة خضراء فيها شجرة عظيمة وفي أصلها شيخ وصديقان وإذا رجل قريب من الشجرة بين يديه نار يوقدها فصعدا بي في الشجرة فوآ دخلا في داراً لم أر قط أحسن منها فيها رجال شيوخ وشباب ونساء وصبيان . ثم أخرجاني منها فصعدا بي الشجرة فادخلا في داراً هي أحسن وأفضل فيها شيوخ وشباب . قلت طوبى لهما الليلة فأخبراني عما رأيت . قالا نعم : أما الذي رأيته يشق شدة فكذاب .

ولا غيرها إلا عند مسلم كما تقدم في رواية حتى يعرب عنه لسانه ثم وجدت ابن أنعم في مستخرجه على مسلم أورد الحديث من طريق كثير بن عبيد عن محمد بن حرب عن الزبيدي عن الزهري بلفظ ما من مولود يولد في بني آدم إلا يولد على الفطرة حتى يكون أبواه يهودانه الحديث وكذا أخرجه ابن مردويه من هذا الوجه وهو عند مسلم عن حاجب بن الوليد عن محمد بن حرب بلفظ ما من مولود إلا يولد على الفطرة أبواه يهودانه الحديث (قوله باب) كذا ثبت لجمعهم إلا أن ذروهم كالفصل من الباب الذي قبله وتعلق الحديث به ظاهراً من قوله في حديث سمرة الذي ذكره الشيخ في أصل الشجرة إبراهيم والصبيان حوله أولاد الناس وقد تقدم التنبيه على أنه أورد في التعبير زيادة قالوا وأولاد للمشركين فقال أولاد للمشركين وسأني الكلام على بقية الحديث مستوفي . في كتاب التعبير أن شاء الله تعالى (قوله في هذه الطريق فإذا رجل جالس ورجل قائم بيده قال بعض أصحابنا عن موسى كلوب من حديد في شدقه) كذا في رواية أبي ذر وهو سياق مستقيم ووقع في رواية غيره بخلاف ذلك والبعض المبهم لم أعرف المراد به إلا أن الطبراني أخرجه في المعجم الكبير عن العباس بن الفضل الأسطاطي عن موسى بن اسمعيل فذكر الحديث بطوله مثل حديث قبله وفيه يده كلاب من حديد (قوله فيه حتى أتينا على نهر من دم فيه رجل قائم على وسط النهر) قال يزيد ووهب بن جرير عن جرير بن حازم وعلى شط النهر رجل وهذا التطبيق عن هذين

يُحَدِّثُ بِالْحَدِيثِ مُصْعَلُ عَنْهُ حَتَّى تَبْلُغَ الْآفَاقَ فَيَصْنَعُ بِهِ مَا رَأَيْتَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ. وَالَّذِي رَأَيْتُهُ يُشَدِّخُ رَأْسَهُ فَرَجُلٌ عَلَّمَهُ اللَّهُ التَّرَّانَ فَتَمَّ عَنْهُ بِاللَّيْلِ وَلَمْ يَمْعَلْ فِيهِ بِالنَّهَارِ يُفَعِّلُ بِهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ. وَالَّذِي رَأَيْتُهُ فِي الْقَتَبِ فَمِنْ الزُّنَاةِ. وَالَّذِي رَأَيْتُهُ فِي النَّهْرِ أَكَلُوا الرُّبَا. وَالشَّيْخُ فِي أَصْلِ الشَّجَرَةِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَالصَّيَّيَّانَ حَوْلَهُ أَوْلَادُ النَّاسِ. وَالَّذِي يُوقِدُ النَّارَ مَالِكُ خَازِنُ النَّارِ. وَالدَّارُ الْأُولَى الَّتِي دَخَلَتْ دَارُ عَامَةِ الْمُؤْمِنِينَ. وَأَمَّا هَذَا الدَّارُ فَقَدَارُ الشَّهَادَةِ وَأَنَا جَبْرِيلُ وَهَذَا مِيكَائِيلُ فَارْفَعُ رَأْسَكَ فَرَفَعْتُ رَأْسِي فَإِذَا قُوِيَ مِثْلُ السَّحَابِ فَلَا ذَاكَ مَنَزِلُكَ قُلْتُ دَعَانِي أَذْخُلْ مَنَزِلِي فَلَا إِنَّهُ بَقِيَ لَكَ عَمْرٌ لَمْ تَسْكُكْهُ فَلَوْ اسْتَكْمَلْتَ أَتَيْتَ مَنَزِلَكَ * **بَابُ مَوْتِ يَوْمِ الْاِثْنَيْنِ حَدَّثَنَا** مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ دَخَلْتُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ فِي كَمْ كَفَنْتُمْ النَّبِيَّ ﷺ قَالَتْ فِي ثَلَاثَةِ أَنْوَافٍ بِيضٍ سَحَابِيَّةٍ لَيْسَ فِيهَا قَيْصٌ وَلَا عِمَامَةٌ. وَقَالَ لَهَا فِي أَيِّ يَوْمٍ تَوُفِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَتْ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ قَالَ فَأَيُّ يَوْمٍ هَذَا قَالَتْ يَوْمُ الْاِثْنَيْنِ قَالَ أَرْجُو فِيهَا بَنِي وَبَيْنَ اللَّيْلِ فَظَنَرُ إِلَى تَوْبٍ عَلَيْهِ كَانَ يُعْرَضُ فِيهِ

ثبت في رواية ابن ذرارة أيضا فاما حديث يزيد وهو ابن هرون فوصله احمد عنه فساق الحديث بطوله وفيه فاذا نهر من دم فيه رجل وعلى شط النهر رجل واماحديث وهب بن جرير فوصله ابو عوانة في صحيحه من طريقه فساق الحديث بطوله وفيه حتى ينتهي الى نهر من دم ورجل قائم في وسطه ورجل قائم على شاطئ النهر الحديث واصل الحديث عند مسلم من طريق وهب لكن باختصار وقوله فيه اذا ارتموا كذا فيه باهاء والعين المهملة ووقع في جميع الحديث اربعة الفاظ فقط من الارتفاع وهو الصمود * (قوله باب موت يوم الاثنين) قال الزين بن المنير تعين وقت الموت ليس لاحد فيه اختيار لكن في التسبب في حصوله مدخل كالرغبة الى الله لقصد التبرك فمن لم يحصل له الاجابة اتيب على اعتقاده وكان الخبر الذي ورد في فضل الموت يوم الجمعة لم يصح عند البخاري فاقصر على ما وافق شرطه وأشار الى ترجيحه على غيره والحديث الذي أشار اليه اخرجه الترمذي من حديث عبد الله بن عمرو فروعا من مسلم بموت يوم الجمعة أول ليلة الجمعة الاوقاف الله فتنة القبر وفي اسناده ضعف وأخرجه أبو يعلى من حديث انس نحوه واسناده اضعف (قوله قالت عائشة دخلت على أبي بكر) تعني اباهازاد أبو نعم في المستخرج من هذا الوجه فرأيت به الموت فقلت هيج هيج

من لا يزال دمه مقنعا * فانه في مرة مدفون

فقال لا هو لي هذا ولكن قولي وجاءت سكرة الموت بالحق الآية ثم قال في أي يوم الحديث وهذه الزيادة أخرجه ابن سعد مفردة عن ابن سامة عن هشام وقولها هيج بالجيم حكاية بكائها (قوله في كم كفنتم النبي ﷺ) أي كم نوبا كفنتم النبي ﷺ فيه وقوله في كم معمول مقدم لكفنتم قيل ذكرها أبو بكر ذلك بصيغة الاستفهام توطئة لها للصبر على فقده واستنطاقها بما يعلم انه يعظم عليها ذكره لمافي بداءتها لها بذلك من ادخال التيمم العظيم عليها لانه يبعد ان يكون أبو بكر نسي ما سأل عنه مع قرب العهد ويحتمل أن يكون السؤال عن قدر الكفن على حقيقته لانه لم يحضر ذلك لاستغفاله بامر الية وأما تعين اليوم فسياناه أيضا محتمل لانه ﷺ دفن ليلة الاربعاء فيمكن أن يحصل التردد هل مات يوم الاثنين أو الثلاثاء وقد قدم الكلام على الكفن في موضعه (قوله قلت يوم الاثنين) بالنصب أي في يوم الاثنين وقولها بذلك قلت يوم الاثنين بالرفع أي هذا يوم الاثنين (قوله ارجو فابيني وبين الليل) في رواية المستملى الليلة ولا بن سعد من

يَرْدَعُ مِنْ زَعْمَرَانِ . قَالَ اغْسِلُوا ثَوْبِي هَذَا وَزِيدُوا عَلَيْهِ ثَوْبَيْنِ فَكَفَفْتُونِي فِيهَا . قُلْتُ إِنَّ هَذَا خَلَقَ .
 قَالَ إِنَّ الْحَيَّ أَحَقُّ بِالْجَدِيدِ مِنَ الْمَيِّتِ إِنَّمَا هُوَ لِلْمَيِّتِ فَلَمْ يَقُوفْ حَتَّى أَسْأَلَ مِنْ لَيْلَةِ الثَّلَاثَةِ وَذُفْنِ قَبْلِ أَنْ
 يُصْبِحَ **بَابُ مَوْتِ النَّجَاءِ الْبَقَّةِ حَدَّثَنَا** سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ

طريق الزهري عن عروة عن عائشة أول بدء مرض أبي بكر أنه اغتسل يوم الاثنين لسبع خلون من جمادى الآخرة
 وكان يوم باردا فغم بحمسة عشر يوما ومات مساء ليلة الثلاثاء لثمان بقين من جمادى الآخرة سنة ثلاث عشرة وأشار الزهري
 ابن المنير إلى أن الحكمة في تأخروفاة عن يوم الاثنين مع أنه كان يحب ذلك ويرغب فيه لكونه قام في الأمر بعد النبي ﷺ
 فناسب أن تكون وفاته متأخرة عن الوقت الذي قبض فيه رسول الله ﷺ (قوله يردع) يسكون المهمة بعدها
 عن مهمة أي لطخ بمسحه كله (قوله وزيدوا عليه ثوبين) زاد ابن سعد عن أبي معاوية عن هشام جديدين (قوله
 فكففتوني فيها) أي المزيد والمزيد عليه وفي رواية غير أبي ذر فيها أي الثلاثة (قوله خلق) بفتح المعجمة واللام أي
 غير جديد وفي رواية أبي معاوية عند ابن سعد أنهما جادا كلها قال لا وظاهره أن أبا بكر كان يرى عدم المغالاة في
 الأكفان ويؤيده قوله بذلك إنما هو للمهمة وروى أبو داود من حديث علي مرفوعا لا تخلوا في الكفن فإنه يسلب
 سريها ولا يعارضه حديث جابر في الأمر بتحسين الكفن أخرجه مسلم فإنه يجمع بينهما بحمل التحسين على
 الصفة وحمل المبالغة على الثمن وقيل التحسين حق الميت فإذا أوصي بتركه أتبع كإفصل الصديق ويحتمل أن يكون
 اختار ذلك الثوب بعينه لمعنى فيه من التبرك به لكونه صار إليه من النبي ﷺ أول لكونه كان جاهد فيه أو تعبد فيه ويؤيده
 ما رواه ابن سعد من طريق القاسم بن عبد بن أبي بكر قال قال أبو بكر كفتوني في ثوبي الذين كنت أصلي فيها (قوله إنما
 هو) أي الكفن (قوله المهمة) قال عياض روى بضم الميم وفتحها وكسرها (قلت) جزه به الخليل وقال ابن حبيب
 هو بالكسر الصديد وبالفتح التمثل وبالضم عكر الزيت والمراد هنا الصديد ويحتمل أن يكون المراد بقوله إنما هو
 أي الجديد وأن يكون المراد بالمهمة على هذا التمثل أي أن الجديد لمن يريد البقاء والأول أظهر ويؤيده قول القاسم بن عبد
 بن أبي بكر قال كفن أبو بكر في ربطة بيضاء وربطة حمراء وقال إنما هو لما يخرج من أهله وفيه أخرجه ابن سعد وله
 عنه من وجه آخر إنما هو للمهل والتزبب وضبط الأصمعي هذه بالفتح وفي هذا الحديث استحباب التكفين في الثياب
 البيض وتليث الكفن وطلب الموافقة فيما وقع للأكثر تركا بذلك وفيه جواز التكفين في الثياب المنسولة وإثارة الحلي الجديد
 والدفن بالليل وفضل أبي بكر وصحة فراسته وثباته عند وفاته وفيه أخذنا من العلم عن دونه وقال أبو عمر فيه أن التكفين
 في الثوب الجديد والخلق سواء وتعقب بما تقدم من احتمال أن يكون أبو بكر اختار لمعنى فيه وعلى تقدير أن لا يكون
 كذلك فلا دليل فيه على المساواة (قوله باب موت النجاء البقعة) قال ابن رشيد هو مضبوط بالكسر على البدل ويجوز
 الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف أي هي البقعة ووقع في رواية الكشميحي بقعة والنجاء بضم الناء وبعد الجيم مد ثم همز
 ويرى بفتح ثم يسكون بغير مد وهي المجهوم على من لم يشعر به وموت النجاء وقوعه بغير سبب من مرض وغيره قال
 ابن رشيد مقصود المصنف والله أعلم بالإشارة إلى أنه ليس بمكروه لأنه لم يظهر منه كراهيته لما أخبره الرجل
 بأن أمه افتلت نفسها وأشار إلى ما رواه أبو داود بلفظ موت النجاء أخذه أسف وفي أسنده مقال غفري على عادته
 في الترجمة بما لم يوافق شرطه وأدخل ما يوجب إلى ذلك ولومن طرف خفي انتهى والحديث المذكور أخرجه أبو داود
 من حديث عبيد بن عبيد بن خالد السلمي ورجاله ثقات إلا أن راويه رقه مرة ووقعه أخرى وقوله أسف أي غضب وزناو معنى
 وروي بوزن فاعل أي غضبان ولا حدم من حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ مر بمعدار مائل فأمره وقال أكره موت
 الفوات قال ابن بطال وكان ذلك والله أعلم لما في موت النجاء من خوف حرمان الوصية وترك الاستعداد للمعاد بالجوبة
 وغيرها من الأعمال الصالحة وقدرى ابن أبي الدنيا في كتاب الموت من حديث أنس نحو حديث عبيد بن خالد

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ أَخْبَرَنِي هِشَامٌ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّ أُمِّي أَفْتَلَتَتْ نَفْسَهَا وَأَطْنَبَهَا لَوْ تَكَلَّمْتُ تَصَدَّقْتُ فَقُلْ لَهَا أَجْرٌ إِنْ تَصَدَّقْتُ عَنْهَا قَالَ ثُمَّ بَابُ مَا جَاءَ فِي قَبْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبِي بَكْرٍ وَنُحَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَأَقْبَرَهُ أَقْبَرَتِ الرَّجُلُ إِذَا جَلَّتْ لَهُ قَبْرًا وَقَبْرُهُ دَفِنَتْهُ كَيْفَانَا يَكُونُونَ فِيهَا أَحْيَاءَ وَيُدْفَنُونَ فِيهَا أَمْوَاتًا حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ حَدَّثَنِي سُلَيْمَانٌ عَنْ هِشَامٍ وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا أَبُو مَرْوَانَ يَحْيَى بْنُ أَبِي زَكْرِيَّا عَنْ هِشَامٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيَتَمَتَّرَ فِي مَرْصِيهِ إِنْ أَنَا الْيَوْمَ إِنْ أَنَا غَدًا اسْتَبْطَأَ لِيَوْمٍ عَائِشَةَ فَلَمَّا كَانَ يَوْمِي فَبَصَّه اللَّهُ بَيْنَ سَحْرَى وَنَحْرَى وَدُفِنَ فِي بَيْتِي حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ هِلَالٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي مَرْصِيهِ الَّذِي لَمْ يَقُمْ مِنْهُ لَمَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ لَوْلَا ذَلِكَ أُبْرِزَ قَبْرُهُ غَيْرَ أَنَّهُ حَتَّى أَوْخَشِنِي أَنْ يَتَّخَذَ مَسْجِدًا وَعَنْ هِلَالٍ قَالَ كُنَّا فِي عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ وَلَمْ يُولَدْ لِي حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ عَاشٍ

وزاد فيه المحروم من حرم وصيته انتهى وفي مصنف ابن أبي شيبة عن عائشة وابن مسعود موت الفجأة راحة للمؤمن واسف على الفاجر وقال ابن المثير لعل البخاري اراد بهذه الترجمة ان من مات فجأة فليستدرك ولده من اعمال البر ما يمكنه مما يقبل النية كما وقع في حديث الباب وقد نقل عن أحدو بعض الشافعية كرامة موت الفجأة وقيل النووي عن بعض القدماء أن جماعة من الانبياء والصالحين ماتوا كذلك قال النووي وهو محبوب للراقيين (قلت) وبذلك يجتمع القولان (قوله) حدثنا محمد بن جعفر (أي ابن أبي كثير المديني) (قوله) ان رجلا) هو سعد بن عبادَةَ واسم أمه حمرة وسيأتي حديثه في الكلام عليه في الوصايا ان شاء الله تعالى (قوله) افلتت) بضم المثناة وكسر اللام أي سلبت على ما لم يسم فاعله يقال افلت فلان أي مات فجأة واقتلت نفسه كذلك وضبطه بعضهم بفتح السين أفعال التغير وأما على أنه مفعول ثلث والفتة والافتلات ما وقع بفتة من غير روية وذكره ابن قتيبة بالقاف وتقدم المثناة وقال على كلمة قال لمن قتله الحب وان مات فجأة والمشهور في الرواية بالقاف والله أعلم * (قوله) باب ما جاء في قبر النبي ﷺ وابن بكر وعمر) قال ابن رشيد قال بعضهم مراده بقوله قبر النبي ﷺ المصدر من قبرته قبرًا والاظهر عندي أنه اراد الاسم ومقصوده بيان صفة من كونه منسبًا أو غير منسب وغير ذلك مما يتعلق ببعضه بعض (قوله) قول الله عز وجل فأقبره) يريد تفسير الآية ثم أمانته فأقبره أي جعله ممن يلقى حتى تأكله الكلاب مثلاً وقال أبو عبيد في المجاز أقبره أمر بأن يقبر (قوله) أقبرت الرجل اذا جعلت له قبرًا وقبرته دفنته) قال يحيى القراء في المعاني يقال أقبره جعله مقبورًا وقبره دفنه (قوله) كفا ناخ) روى عبد بن حميد من طريق معاهد قال في قوله المنجمل الارض كفا ناخا حيا ومواتا قال يكونون فيها ما أرادوا ثم يدفنون فيها ثم اراد المصنف في الباب أحاديث * أولها حديث عائشة أن كان رسول الله ﷺ ليتعذر في مرضه وقد ضبط في روايتنا بالعين المهمة والذال المعجمة أي يمنع وحكي ابن التين أنه في رواية القاسم بالقاف والذال المهمة أي يسأل عن قدر ما بقي الى يومها لان المريض يجد عند بعض أهله من الانس ما لا يجد عند بعض وسيأتي الكلام على فوائد هذا الحديث والذي بعده في باب الوفاة النبوية آخر المازي ان شاء الله تعالى والمقصود من ايرادها هنا بيان انه ﷺ دفن في بيت عائشة وهدم ثابتهما في باب ما يذكره من اتخاذ القبور على المساجد من طريق هلال المذكور في باب بناء المسجد على القبر من وجه آخر وفي ابواب المساجد ايضا (قوله) وعن هلال) يعني بالاستاذ المذكور اليه (قوله) كناني عروة بن الزبير

عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ أَنَّهُ حَدَّثَهُ أَنَّهُ رَأَى قَبْرَ النَّبِيِّ ﷺ **حَدَّثَنَا** قُرَّةُ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ هِشَامٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ
أَبِيهِ لَمَّا سَقَطَ عَلَيْهِمُ الْحَائِطُ فِي زَمَانِ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ أَخَذُوا فِي بَنَائِهِ فَبَدَّتْ لَمْ تَقُمْ قَرَّةٌ عَوَظَتْ وَأَنَّهُمْ
قَدَّمَ النَّبِيُّ ﷺ فَأَوْجَدُوا أَحَدًا يَعْلَمُ ذَلِكَ حَتَّى قَالَ لَمْ تَقُمْ عُرْوَةُ لَا وَاللَّهِ مَا هِيَ قَدَّمَ النَّبِيُّ ﷺ مَا هِيَ
إِلَّا قَدَّمَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَعَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا أَوْصَتْ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ
الْزُبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لَا تَدْفِنِي مَعَهُمْ وَأَدْفِنِي مَعَ صَوَاحِبِي بِالْبَقِيعِ

أَيُّ الَّذِي رَوَى عَنْ ذَلِكَ الْحَدِيثِ وَاخْتَلَفَ فِي كُنْيَةِ هَلَالٍ قَالُوا شُورَانَهُ أَبُو عَمْرٍو وَقِيلَ أَبُو أَيْمَةَ وَقِيلَ أَبُو الْهَمَمِ (قوله عن
سفیان الثور) هو ابن دينار على الصحيح وقيل ابن زياد والصواب أنه غيره وكل منهما عصفري كوفي وهو من كبار أتباع
الثابين وقد لحق عصر الصحابة ولم أره رواية عن صحابي (قوله منا) أي مرثعا زاد أبو نعيم في المستخرج وقبر ابن
بكر وعمر كذلك واستدل به على أن المستحب تسنيم القبور وهو قول أبي حنيفة ومالك وأحمد والمزني وكثير من الشافعية
وادعى القاضي حسين اتفاق الأصحاب عليه وتعقب بأن جماعة من قدماء الشافعية استحبوا التسطيح كما نص عليه الشافعي
وبه جزم المواردي وآخرون وقول سفیان الثور لا حجة فيه كما قال البيهقي لاحتمال أن قبره ﷺ لم يكن في الأول مسنما فقد روى
أبو داود والحاكم من طريق القاسم بن محمد بن أبي بكر قال دخلت على عائشة فقلت يا أمنا كشي لي عن قبر رسول الله
ﷺ وصاحبه فكشفت لهن عن ثلاثة قبور لا مشرفة ولا لاطئة مبطوحة يطعها العرصة الحمراء زاد الحاكم فرايت
رسول الله ﷺ مقدما وأبا بكر راسه بين كتفي النبي ﷺ وعمر راسه عند رجله النبي ﷺ وهذا كان في خلافة
معاوية فكانها كانت في الأول مسطحة ثم سانبني جدار القبر في إمامة عمر بن عبد العزيز على المدينة من قبل الوليد
ابن عبد الملك سيرواهم رقعة وقدرى أبو بكر الأجرى في كتاب صفة قبر النبي ﷺ من طريق اسحق بن عيسى بن
بنت داود بن أبي هند عن غنيم بن بسطام المدني قال رأيت قبر النبي ﷺ في إمامة عمر بن عبد العزيز فرأيت مرثعا
نحو من أربع أصابع ورأيت قبر أبي بكر وراء قبره ورأيت قبر عمر وراء قبر أبي بكر أسفل منه ثم اختلف في ذلك
في أيهما أفضل لافي أصل الجواز ورجح المزني التسنيم من حيث المعنى بأن المسطح يشبه ما يصنع للجلوس بخلاف
المسنم ورجحه ابن قدامة بأنه يشبه أبنية أهل الدنيا وهو من شعار أهل البدع فكان التسنيم أولى ورجح التسطيح
مارواه مسلم من حديث فضالة بن عبيد أنه أمر بقر فسوى ثم قال سمعت رسول الله ﷺ يأمر بتسويها (قوله
حدثنا قرة) هو ابن أبي المغراء وعلى هو ابن مسهر وثبت ذلك في رواية أبي ذر (قوله لما سقط عليهم الحائط) أي
حائط حجرة النبي ﷺ وفي رواية الحموي عنهم والسبب في ذلك ما رواه أبو بكر الأجرى من طريق شعيب بن
اسحق عن هشام بن عروة قال أخبرني أبي قال كان الناس يصلون إلى القبر فأمر به عمر بن عبد العزيز فرفع حتى لا يصل
إليه أحد فلما هدم بدت قدم يساق وركبة ففزع عمر بن عبد العزيز فأنامه عروة فقال هذا ساق عمر وركبته فسرى عن
عمر بن عبد العزيز وروى الأجرى من طريق مالك بن مغول عن ربيعة بن حيوة قال كتب الوليد بن عبد الملك إلى عمر
ابن عبد العزيز وكان قد اشترى حجر أزواج النبي ﷺ أن اهدمها وسعها المسجد فقدم عمر في ناحية ثم أمر بهدمها فلما
رأيت به كياكأ أكثر من يومئذ ثم بناء كما أراد فلما ان بنى البيت على القبر وهدم البيت الأول ظهرت القبور الثلاثة وكان الرمل الذي
عليها قد انهار ففزع عمر بن عبد العزيز وأراد أن يقوم فيسويها بنفسه فقلت له أصلحك الله إنك إن قت قام الناس معك فلو
أمرت رجلا أن يصلحها ورجوت أنه يأمرني بذلك فقال يأمر أحم يعني هولاة فقام فاصلحها قال ربيعة وكان قبر أبي بكر عند
وسط النبي ﷺ وعمر خلف أبي بكر رأسه عند وسطه وهذا ظاهره بخلاف حديث القاسم فإن أمكن الجمع والاختلاف
القاسم أصح وأما أخرجه أبو يعلى من وجه آخر عن عائشة أبو بكر عن يمينه وعمر عن يساره فسنده ضعيف ويمكن
تأويله والله أعلم (قوله وعن هشام) هو بالاستناد المذكور وقد أخرجه المصنف في الاعتصام من وجه آخر عن

لَا زَكِيَّ بِهِ أَجْمَعًا حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ حَدَّثَنَا حُصَيْنٌ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ الْأَوْدِيُّ قَالَ رَأَيْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ يَأْبَدُ اللَّهُ بَنَ عُمَرَ أَذْهَبَ إِلَى أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قُلْتُ يَرَأَى عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ عَلَيْكَ السَّلَامُ ثُمَّ سَلِمَا أَنْ أَدْفَنَ مَعَ صَاحِبِي قَالَتْ كُنْتُ أُرِيدُهُ لِنَفْسِي فَلَا وَرَثَةَ الْيَوْمَ عَلَى نَفْسِي فَلَمَّا أَقْبَلَ قَالَ لَهُ مَا لَكَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ قَالَ مَا كَانَ شَيْءٌ أَهَمُّ إِلَيَّ مِنْ ذَلِكَ الْمَضْجَعِ . فَإِذَا قُبِضْتُ فَأَحْمِلُونِي ثُمَّ سَلِمُوا ثُمَّ قُلُ يَسْتَأْذِنُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ فَإِنْ أَذِنَتْ لِي فَأَدْفِنُونِي وَإِلَّا فَرُدُّونِي إِلَى مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ . إِنِّي لَا أَعْلَمُ أَحَدًا أَحَقَّ بِهَذَا الْأَمْرِ مِنْ هَؤُلَاءِ النَّفَرِ الَّذِينَ تَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ عَنْهُمْ رَاضٍ فَمَنْ اسْتَخْلَفُوا بَعْدِي فَهُوَ الْخَلِيفَةُ فَاسْمَعُوا لَهُ وَأَطِيعُوا فَسَمِعُوا عُمَانَ وَعَلِيًّا وَطَلْحَةَ وَالزُّبَيْرَ وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ وَسَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ وَوَلَجَ عَلَيْهِ شَابٌّ مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَالَ أَبَشِّرْ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ يَبْشُرُكَ اللَّهُ كَانَ لَكَ مِنَ الْقَدَمِ فِي الْإِسْلَامِ مَا قَدْ عَلِمْتَ ثُمَّ اسْتَخْلَفْتَ فَمَدَلْتَ ثُمَّ الشَّهَادَةَ بَعْدَ هَذَا كُلِّهِ . فَقَالَ لَيْتَنِي يَا أَبْنُ أَخِي وَذَلِكَ كِفَافًا لَا عَلَى وَلَا لِي أَوْصِي الْخَلِيفَةَ مِنْ بَعْدِي بِالْمُهَاجِرِينَ الْأَوَّلِينَ خَيْرًا . أَنْ يَمُرَّ لَمْ يَحْزَنُوا . وَأَنْ يَحْفَظَ لَمْ يَحْرَمْتَهُمْ . وَأَوْصِيهِ بِالْأَنْصَارِ خَيْرًا الَّذِينَ تَبَوَّأُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ أَنْ يُقْبَلَ مِنْ مُحْسِنِهِمْ وَيُعْفَى عَنْ مُسِيئَتِهِمْ وَأَوْصِيهِ بِذِمَّةِ اللَّهِ وَذِمَّةِ رَسُولِهِ ﷺ أَنْ يُؤْفَى لَهُمْ سِهَابِهِمْ وَأَنْ يُقَاتَلَ مِنْ وَرَائِهِمْ وَأَنْ لَا يُكَلَّفُوا فَوْقَ طَائِفَتِهِمْ بَابٌ مَا يَنْبَغِي مِنْ سَبِّ الْأَمْوَاتِ حَدَّثَنَا آدَمُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لَا تَسُبُّوا الْأَمْوَاتَ فَإِنَّهُمْ قَدْ

هشام وأخرجه الاسماعيلي من طريق عدة عن هشام وزاد فيه وكان في بيتها موضع قبر (قوله لا زكي) بضم أوله وفتح الكاف على البناء للمجهول أي لا يفتي على بسببه ويجعل لي بذلك ضربة وفضل وألقى نفس الاسير يحتمل ان لا يكون كذلك وهذا منها على سبيل التواضع وهضم النفس بخلاف قولها لعمر كنت أريد نفسي فكأن اجتهادها في ذلك تغير أولها قالت ذلك لعمر كان قبل ان يقع لها ما وقع في قصة الجمل فاستحييت بعد ذلك ان تدفن هناك وقد قال عنها عمار ابن ياسر وهو أحد من حاربها يومئذ انها زوجة نبيكم في الدنيا والاخرة وسيأتي ذلك مبسوطا في كتاب الفتن ان شاء الله تعالى وهو كما قال رضى الله تعالى عنهم أجمعين (قوله رأيت عمر بن الخطاب قال يا عبد الله بن عمر) هذا طرف من حديث طويل سيأتي في مناقب عثمان وزاد فيه وقل يقرأ عليك عمر السلام ولا تحمل أمير المؤمنين وفي أوله قدر ورقة في سياق مقتله وفي آخره قدر صفحة في قصة يمة عثمان قال ابن التين قول عائشة في قصة عمر كنت أريد نفسي يدل على انه لم يبق ما يسع الاموضع قبر واحد فهو يغابر قولها عند وفاتها لا تدفن عندهم فانه يشعر بأنه بقي من البيت موضع للدفن والجمع بينهما انها كانت أولًا تظن انه لا يسع الا فبرا واحدا فلما دفن طهر لها ان هناك وسعا لقبر آخر وسيأتي الكلام عليه مستوفى هناك ان شاء الله تعالى قال ابن بطال انما استأذنها عمر لان الموضع كان بيتها وكان لها فيه حق وكان لها ان تؤثر به على نفسها فارتدت عمر وفيه الحرص على مجاورة الصالحين في القبور طمعا في اصابة الرحمة اذ ازلت عليهم وفي دعاء من يزورهم من أهل الخير وفي قول عمر قل يستأذن عمر فان اذنت ان من وعد عدة جازله الرجوع فيها ولا يلزم بالوفاء وفيه ان من جهر سولا في حاجة مهمة ان له ان يسأل الرسول قبل وصوله اليه ولا بعد ذلك من قلة الصبر بل من الحرص على الخير والله أعلم * (قوله باب ما ينبغي من سب الاموات) قال الزين بن المنير لفظ الترجمة يشمر باقسام

أَفْضَوْا إِلَى مَا قَدَّمُوا وَرَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْقُدُّوسِ وَمُحَمَّدُ بْنُ أَنَسٍ عَنِ الْأَعْمَشِ * تَابَهُ عَلِيُّ بْنُ
الْجَمْعِ وَابْنُ عَرَبَةَ وَابْنُ أَبِي عَدَى عَنْ شُعْبَةَ **بَابُ** ذِكْرِ شِرَارِ الْمَوْتِ حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ
حَفْصٍ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ مُرَّةٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا
قَالَ قَالَ أَبُو لَهَبٍ عَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ النَّبِيُّ ﷺ تَبَا لَكَ الْيَوْمَ فَتَرَلْتُ تَبْتُ يَدَ أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ

السب إلى منهي وغير منهي ولفظ الخبر مضمونه النهي عن السب مطلقا والجواب ان عمومته مخصوص بحديث أنس
السابق حيث قال ﷺ عندنا ثم بالخبر وبالشر وجبت وأنتم شهداء الله في الأرض ولم ينكر عليهم ويحتمل ان
اللام في الاموات عهدية والمراد به المسلمون لان الكفار مما يقرب إلى الله بسبهم وقال القرطبي في الكلام على حديث
وجبت يحتمل أجوبة الاول ان الذي كان يحدث عنه بالشر كان مستظها به فيكون من باب لاغية فاسق أو كان منافقا
ثانها يحمل النهي على ما بعد الدفن والجواز على ما قبله ليتعظ به من يسمعه ثالثها يكون النبي العام متأخرا فيكون ناسخا
وهذا ضعيف * وقال ابن رشيده ما عصبه ان السب ينقسم في حق الكفار وفي حق المسلمين أما الكافر فيمنع اذا
تأذى به الحى المسلم وأما المسلم فيثبت ندوة الضرورة الى ذلك كأن يصير من قبيل الشهادة وقد يجب في بعض المواضع
وقد يكون فيه مصلحة للميت كمن علم انه أخذ ماله بشهادة زور ومات الشاهد فان ذكر ذلك ينفع للميت ان
علم ان ذلك المال يرد إلى صاحبه قال ولاجل الغفلة عن هذا التفصيل ظن بعضهم ان البخاري سها عن حديث
الثناء بالخبر والشر وانما قصد البخاري ان يبين ان ذلك الجائر كان على معنى الشهادة وهذا المنوع وهو على معنى
السب ولما كان المات قد يشعر بالعموم أتبعه بالترجمة التي بعده وتأول بعضهم الترجمة الاولى على المسلمين خاصة
والوجه عندى حمله على العموم الا ما خصه الدليل بل لقائل أن يمنع انما كان على جهة الشهادة وقصد التحذير
يسمى سبا في اللغة وقال ابن بطال سب الاموات يجرى مجرى القية فان كان اغلب أحوال المرء الخير وقد تكون
منه الغفلة فلا غيباب له ممنوع وان كان فاسقا معلنا فلا غيبة له فكذلك الميت ويحتمل أن يكون النهي على عمومته
فيما بعد الدفن والمباح ذكر الرجل بما فيه قبل الدفن ليتعظ بذلك فاساق الاحياء فاذا صار إلى قبره أسك عنه لانصائه
إلى ما قدم وقد عملت مائسة رواية هذا الحديث بذلك في حق من استحق عندنا اللعن فكانت تلغنه وهو حى فلما مات
تركت ذلك ونهت عن لئنه كما سأذكره (قوله افضوا) أى وصلوا إلى ما عملوا من خير أو شر واستدل به على منع سب
الاموات مطلقا وقد تقدم أن عمومته مخصوص وأصبح ما قيل في ذلك أن أموات الكفار والناسك يجوز ذكر مساوئهم
للتحذير منهم والتنفير عنهم وقد أجمع العلماء على جواز جرح المجرمين من الرواة أحياء وأمواتا (قوله ورواه عبد الله بن عبد
القدوس وعبد بن أنس عن الأعمش) أي متابعين لشعبة وأنس والد عهد كالجادة وهو كوفي سكن الدينور ووقعه أبو زرعة
وغیره وروي عنه من شيوخ البخاري إبراهيم بن موسى الرازي وأما ابن عبد القدوس فذكره البخاري في التاريخ فقال انه
صدوق الا انه يروى عن قوم ضعفاء واختلف كلام غيره فيه وليس له في الصحيح غير هذا الموضع الواحد ووقع لنا
أيضا من رواية عبد بن فضال عن الأعمش زيادة فيه أخرجه عمر بن شبة في كتاب اخبار البصرة عن عبد بن يزيد الرافعي
عنه بهذا السند إلى مجاهد أن مائسة قالت ما فعل يزيد الأرجي لعنه الله قالوا مات قالت استغفر الله قالوا ما هذا فذكرت
الحديث واخرج من طريق مسروق أن عليا بعث يزيد بن قيس الأرجي في أيام الجمل برسالة فلم ترد عليه جوابا فلعلها
انه عاب عليها ذلك فكانت تلغنه ثم لا يلحقها موته نهت عن لئنه وقالت أن رسول الله نهانا عن سب الاموات ومحمد ابن
حبان من وجه آخر عن الأعمش عن مجاهد بالقصة (قوله تابه على بن الجعد) وصله المصنف في الرقاق عنه (قوله
ومحمد بن عرعة وابن أبي عدي) لم أره من طريق عبد بن عرعة موصولا وطريق ابن أبي عدي ذكرها الاسماعيلي
ووصله أيضا من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن شعبة وهو عند أحمد عنه * (قوله باب ذكر شر الموتي) تقدم في

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(كِتَابُ الزَّكَاةِ)

الباب قبله من شرح ذلك ما فيه كفاية وحديث الباب أورده هنا مختصرا وسيأتي مطولا مع الكلام عليه في تفسير الشعراء ان شاء الله تعالى **خاتمة** اشتمل كتاب الجنائز من الاحاديث المرفوعة على ما تاتي حديث وعشرة أحاديث الملق من ذلك والمتابعة ستة وخمسون حديثا والبقية موصولة المسكر من ذلك فيه وفيها مضي مائة حديث وتسعة أحاديث والخالص مائة حديث وحديث واقفه مسلم على تحريمها سوى أربعة وعشرين حديثا وهي حديث عائشة أقبل أبو بكر على فرسه وحديث أم العلاء في قصة عثمان بن مظعون وحديث أنس أخذ الراوية زيد قاصيب وحديثه ما من الناس من مسلم جوف له ثلاثة وحديث عبدالرحمن بن عوف قتل مصعب بن عمير وحديث سهل بن سعدان امرأة جاءت بيرة منسوجة وحديث أنس شهدنا بنتا للنبي ﷺ وحديث أبي سعيد اذا وضعت الجنائز واحتملها للرجال وحديث ابن عباس في القراءة على الجنائز فانحة الكتاب وحديث جابر في قصة قتلي أحد زمولهم بدماهم وحديثه في قصة استشهاد أبيه ودفنه وحديث صفية بنت شيبة في تحريم مكة وحديث أنس في قصة الغلام اليهودي وحديث ابن عباس كنت انا وأخي من المستضعفين وقدومهم للمزى تبعالاً في مسعود في جعله من المتفق وقد تعبه المجدي على أبي مسعود فأجاد وحديث أبي هريرة الذي يخفق نفسه كما أوصحته فيما مضى وحديث عمر ابا مسلم شهده أربعة بنجر وحديث بنت خالد بن سعيد في التعوذ وحديث البراء لما تو في ابراهيم وحديث سمرة في الرؤيا بطوله لكن عند مسلم طرف يسر من أوله وحديث عائشة توفي رسول الله ﷺ يوم الاثنين وحديثها في وصيتها أن لا تدفن معهم وحديث عمر في قصة وصيته عند قتله وحديث عائشة لا تسبوا الاموات وحديث ابن عباس في قول أبي لهب وفيه من الآثار الموقوفة على الصحابة ومن بعدهم ثمانية وأربعون أثرها منها ستة موصولة والبقية منعقة والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(كِتَابُ الزَّكَاةِ)

بسملة تاجية في الاصل ولا كثر الرواة باب بدل كتاب وسقط ذلك لاني ذكر فلم يقل باب ولا كتاب وفي بعض النسخ كتاب الزكاة باب وجوب الزكاة والزكاة في اللغة النماء يقال زكا الزرع اذا نما ويرد أيضا في المال وترد أيضا بمعنى التطهير وشرعا للاعتبارين مما أما بالاول فلان أخرجها سبب للنماء في المال او بمعنى ان الاجر بسببها يكثر أو بمعنى أن متعلقها الاموال ذات النماء كالصجارة والزراعة ودليل الاول ما قص مال من صدقة ولانها يضاعف ثوابها كما جاء ان الله يربى الصدقة وأما الثاني فلانها طهرة للنفس من رذيلة البخل وتطهير من الذنوب وهي الركن الثالث من الاركان التي بنى الاسلام عليها كما تهدم في كتاب الايمان وقال ابن العربي تطلق الزكاة على الصدقة الواجبة والمتدوبة والنفقة والحق والغزو وتعريفها في الشرع اعطاء جزء من النصاب الحولي الى فقير ونحوه غير هاشمي ولا مطلب ثم لها ركن وهو الاخلاص وشرط هو السبب وهو ملك النصاب الحولي وشرط من يجب عليه وهو العقل والبلوغ والحرية ولها حكم وهو سقوط الواجب في الدنيا وحصول الثواب في الآخرة وحكمة وهي التطهير من الادناس ورفع الدرجة واسترقاق الاحرار انتهى وهو جيد لكن في شرط من يجب عليه اختلاف والزكاة أمر مقطوع به في الشرع يستغني عن تكلف الاحتجاج له وانما وقع الاختلاف في بعض فروعه وأما أصل فرضية الزكاة فمن جردها كفر وانما ترجم

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ * وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حَدَّثَنِي أَبُو
سُفْيَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَدْ كَرَّ حَدِيثُ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ يَأْمُرُنَا بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالصَّلَاةِ وَالْعَنَافِ حَدَّثَنَا
أَبُو عَاصِمٍ الضَّمَّكَ بْنُ جَحْلَةَ عَنْ زَكْرِيَّا بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَفِيٍّ عَنْ أَبِي مَعْبُدٍ عَنْ
ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَثَّ مَعَاذًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى الْيَمَنِ. قَالَ أَدْعُهُمْ إِلَى شَهَادَةِ
أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّي رَسُولُ اللَّهِ فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ فَأَعْلِمُهُمْ أَنَّ اللَّهَ أَفْتَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ
فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ فَأَعْلِمُهُمْ أَنَّ اللَّهَ أَفْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً فِي أَمْوَالِهِمْ يُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ
وَتُرَدُّ عَلَى قُرَائِهِمْ حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ ابْنِ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَوْهَبٍ

المصنف بذلك على عادته في إيراد الأدلة الشرعية المتفق عليها والمختلف فيها (قوله وقول الله) هو البرغم قال الزبير بن
النمر مبتدأ وخبره محذوف أي هودليل على ما قلناه من الوجوب ثم أورد المصنف في الباب ستة أحاديث * أولها حديث
أبي سفيان هو ابن حرب الطويل في قصة هرقل أوردته هنا معلقا واقتصر منه على قوله يأمر بالصلاة والزكاة والصلة
والعفاف ودلالته على الوجوب ظاهرة ثانيا حديث ابن عباس في بعت معاذ إلى اليمن ودلالته على وجوب الزكاة
أوضح من الذي قبله ثالثا حديث أبي أيوب في سؤال الرجل عن العمل الذي يدخل به الجنة وأوجب بأن تقيم الصلاة
وتؤتي الزكاة وتعمل الرحم وفي دلالته على الوجوب غموض وقد أجيب عنه بأجوبة أحدها أن سؤاله عن العمل الذي
يدخل الجنة يقتضي أن لا يجاب بالنوافل قبل الفرائض فتحمل على الزكاة الواجبة تأتي الاجوبة ان الزكاة قريبة
الصلاة كما سألني في الباب من قول أبي بكر الصديق وقد قرن بينهما في الذكر هنا ثالثا أنه وقف دخول الجنة على أعمال
من جعلها أداء الزكاة فيلزم أن من لم يصلها لم يدخل ومن لم يدخل الجنة دخل النار وذلك يقتضي الوجوب رابعا أنه أشار إلى ان
القصة التي في حديث أبي أيوب والقصة التي في حديث أبي هريرة الذي يعقبه واحدة فأراد أن يفسر الأول بالثاني لقوله
فيه وتؤدي الزكاة للمروضة وهذا أحسن الاجوبة وقد أكثر المصنف من استعمال هذه الطريقة * رابع الاحاديث
حديث أبي هريرة وقد أوضحناه خامسا حديث ابن عباس في وفد عبد القيس وهو ظاهر أيضا سادسا حديث
أبي هريرة في قصة أبي بكر في قتال مانعي الزكاة واحتجاجة في ذلك بقوله ﷺ ان عصمة النفس والمال تتوقف
على أداء الحق وحق المال الزكاة فأما حديث أبي سفيان فقد تقدم الكلام عليه مستوفى في بدء الوحي وأما حديث ابن
عباس في بعت معاذ فسيأتي الكلام عليه في أواخر كتاب الزكاة قبل أبواب صدقة الفطر ستة أبواب وقوله في أوله
ان النبي ﷺ بَثَّ مَعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ فَقَالَ ادْعُهُمْ هَكَذَا أوردته في التوحيد مختصرا في أوله واختصر ايضا من آخره وأوردته
في التوحيد عن أبي حاتم مثله لكنه قرنه برواية غيره وقد أخرجه الدارمي في مسنده عن أبي عاصم ولفظه
في أوله ان النبي ﷺ لا بَثَّ مَعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ قَالَ أَنْتَ سَتَأْتِي قَوْمًا أَهْلَ كِتَابٍ فَادْعُهُمْ فِي آخِرِهِ بِدَعْوَتِهِمْ قَرَأْتُهُمْ
فَانْهُمْ أَطَاعُوا لَكَ فِي ذَلِكَ فَأَيُّكُمْ وَكَرَاهِي أَمْوَالِهِمْ وَأَيُّكُمْ وَدَعْوَةُ الْمَظْلُومِ فَأَتَاهَا لَيْسَ لَهَا مِنْ دُونِ اللَّهِ حِجَابٌ وَكَذَا
قَالَ فِي الْمَوَاضِعِ كُلِّهَا فَإِنْ أَطَاعُوا لَكَ فِي ذَلِكَ وَالَّذِي عِنْدَ الْيَخَارِي هُنَا فَإِنْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ وَسَأَتِي هَذِهِ الزِّيَادَةُ
مِنْ وَجْهِ آخِرٍ مَعِ شَرْحِهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي أَيُّوبَ فَقَوْلُهُ فِيهِ عَنْ ابْنِ عُثْمَانَ الْأَبْهَامِ فِيهِ مِنْ
الرَّوَايَةِ عَنْ شُعْبَةَ وَذَلِكَ أَنَّ اسْمَ هَذَا الرَّجُلِ عُمَرُ وَكَانَ شُعْبَةَ يَسْمِيهِ عَمْدًا وَكَانَ الْحَذَاقُ مِنْ أَصْحَابِهِ يَهُمُّونَهُ كَمَا وَفَّقَ
فِي رِوَايَةِ حَفْصِ بْنِ عُمَرَ وَكَاسِيَانِي فِي الْأَدَبِ عَنْ أَبِي الْوَلِيدِ عَنْ شُعْبَةَ وَكَانَ بَعْضُهُمْ يَقُولُ يَحْدُثُ كَقَاتِلِ شُعْبَةَ وَيَبْنِي ذَلِكَ
فِي طَرِيقِ هِزَالٍ تَقِيَهُ الْمَصْنُفُ هُنَا وَصَلَهُ فِي كِتَابِ الْأَدَبِ الْآتِي عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ بَشِيرٍ عَنْ هِزَالٍ وَأَسَدٍ وَكَذَا

عن موسى بن طلحة عن أبي أيوب رضي الله عنه أن رجلاً قال للنبي ﷺ أخبرني بعمل يدخلني الجنة قال ماله ماله وقال النبي ﷺ أرب ماله تميد الله ولا تشرك به شيئاً وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة

أخرجه مسلم والنسائي من طريق بهز (قوله عن موسى بن طلحة عن أبي أيوب) هو الانصاري ووقع في رواية مسلم الآتي ذكرها حدثنا موسى بن طلحة حدثني أبو أيوب (قوله ان رجلاً) هذا الرجل حكى ابن قتيبة في غريب الحديث له انه أبو أيوب الراوي وغلطه بعضهم في ذلك فقال إنما هو راوي الحديث وفي التغليط نظر اذ لا مانع ان يهيم الراوي نفسه لقرضه ولا يقال يعد لوصفه في رواية أبي هريرة التي بعد هذه بكونه اعرابياً لا نقول لا مانع من تعدد القصة فيكون السائل في حديث أبي أيوب هو نفسه لقوله ان رجلاً والسائل في حديث أبي هريرة اعرابي آخر قد سمى فيما رواه البغوي وابن السكن والطبراني في الكبير وأبو مسلم الكشي في السنن من طريق محمد بن جحادة وغيره عن المغيرة بن عبد الله البشكري ان اياه حدثه قال انطلقت الى الكوفة فدخلت المسجد فاذا رجل من قيس يقال له ابن المتفق وهو يقول وصف لي رسول الله ﷺ فطلبت فقلت به عرفت فزاحمت عليه فقبل لي اليك عنه فقال دعوا الرجل أرب ماله قال فزاحمت عليه حتى خلصت اليه فأخذت بخطام راحلته فاغري على قال شيئين اسألك عنهما ما يجيني من النار وما يدخلني الجنة قال فظفر الى السماء ثم أقبل على وجهه الكريم فقال لئن كنت أوجزت المسئلة لقد أعظمت وطولت فاعقل على عبد الله لا تشرك به شيئاً وأقم الصلاة المكتوبة واد الزكاة المقرضة وصم رمضان وأخرجك البخاري في التاريخ من طريق يونس بن أبي اسحق عن المغيرة بن عبد الله البشكري عن أبيه قال غدت فاذا رجل يحدثهم قال وقال جرير عن الأعمش عن عمرو بن مرة عن المغيرة بن عبد الله قال سألت اعرابي النبي ﷺ ثم ذكر الاختلاف فيه عن الأعمش وان بعضهم قال فيه عن المغيرة بن سعد بن الآخر عن أبيه والصواب المغيرة بن عبد الله البشكري وزعم الصيرفي ان اسم ابن المتفق هذا القيط بن صبرة وافندي المتفق بالله أعلم وقد يؤخذ من هذه الرواية ان السائل في حديث أبي هريرة هو السائل في حديث أبي أيوب لان سياقه شبيهة بالقصة التي ذكرها أبو هريرة لكن قوله في هذه الرواية أرب ماله في رواية أبي أيوب دون أبي هريرة وكذا حديث أبي أيوب وقع عنده مسلم من رواية عبد الله بن نعيم عن عمرو بن عثمان بلفظ ان اعرابياً عرض لرسول الله ﷺ وهو في سفر فأخذ بخطام نائته ثم قال يا رسول الله أخبرني فذكره وهذا شبيه بقصة سؤال ابن المتفق وأيضاً فابو أيوب لا يقول عن نفسه ان اعرابياً والله أعلم وقد وقع نحوه هذا السؤال لصخر بن القعقاع الباهلي في حديث الطبراني أيضاً من طريق قزعة ابن سويد الباهلي حدثني أبي حدثني خالي واسمه صخر بن القعقاع قال لقيت النبي ﷺ بين عرفة ومزدلفة فأخذت بخطام نائته فقلت يا رسول الله ما يقربني من الجنة ويباعدني من النار فذكر الحديث واستاده حسن (قوله قال ماله ماله فقال رسول الله ﷺ أرب ماله) كذا في هذه الرواية لم يذكر فاعل قال ماله ماله وفي رواية بهز المطلقة هنا الموصولة في كتاب الادب قال القوم ماله ماله قال ابن بطلان هو استفهام والتكرار للتأكيد وقوله ارب بفتح الهمزة والراء منونا أي حاجة وهو مبتدأ وأخبره محذوف استفهام أولاً ثم رجع الى نفسه فقال له أرب انتهى وهذا بناء على ان فاعل قال النبي ﷺ وليس كذلك لما يناء بل المستفهم الصحابة والمحبيب النبي ﷺ وما زائدة كأنه قال له حاجة ما وقال ابن الجوزي للمعنى له حاجة مهمة مفيدة جاءت به لانه قد علم بالسؤال ان له حاجة وروي بكسر الراء وفتح الموحدة بلفظ الفعل الماضي وظاهره الدعاء والمعنى التعجب من السائل وقال النضر بن شميل يقال أرب الرجل في الامر اذا بلغ فيه جهده وقال الاصمعي أرب في الشيء صار ماهراً فيه فهو أرب وكانه تعجب من حسن فطنته والتهدي الى موضع حاجته ويؤيده قوله في رواية مسلم المشار اليها فقال النبي ﷺ لقد وفق أولئك هدى وقال ابن قتيبة قوله أرب من الآراء وهي الاعضاء أي سقطت اعضاؤه وأصيب بها كما يقال تربت يمينك

وتصلُّ الرِّحِمَ وقالَ بِهِمْ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ وَأَبُو عُثْمَانَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُمَا سَمِعَا مُوسَى ابْنَ طَلْحَةَ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ بِهَذَا قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَنِي أَنْ يَكُونَ مُحَمَّدٌ قَبْرٌ مَحْفُوظٌ . إِنَّمَا هُوَ عَمْرٌ وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ حَدَّثَنَا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ حَدَّثَنَا وَهَّابٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ابْنِ حَبِيبٍ عَنْ أَبِي زُرْعَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ أَعْرَابِيًّا أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ دُلَّنِي عَلَى عَمَلٍ إِذَا عَمِلْتُهُ دَخَلْتُ الْجَنَّةَ . قَالَ تَعْبُدُ اللَّهَ لَا تُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا . وَتَقِيهِ الصَّلَاةَ الْمَكْتُوبَةَ . وَتُؤَدِّي الزَّكَاةَ الْمَقْرُوضَةَ . وَتَصُومُ رَمَضَانَ . قَالَ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا أَزِيدُ عَلَى هَذَا فَلَمَّا دُلِّي قَالَ النَّبِيُّ ﷺ مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَنْظُرَ لِي رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَلْيَنْظُرْ لِي هَذَا

وهو ما جاء بصيغة الدماء ولا يراد حقيقته وقيل لما رأى الرجل بزاحه دعا عليه لكن دعاؤه على المؤمن طهره كما ثبت في الصحيح وروي بفتح أوله وكسر الراء والتثوين أي هو أرب أي حاذق فطن ولم أقف على صحة هذه الرواية وجزم الكرماني بأنها ليست بمحفوظة وحكي القاضي عن رواية لابي ذرأب بفتح الجميع وقال لاوجه له (قلت) وقعت في الادب من طريق الكشميني وحده * وقوله يدخلني الجنة بضم اللام والجمة في موضع جروسة قوله بعمل ويجوز الجزم جوابا للامر ورده بعض شراح المصاييح لأن قوله بعمل يصير غير موصوف مع انه نكرة فلا يفيد وأجيب بأنه موصوف تقدير الان التكثير للتعظيم فأقاد ولان جزاء الشرط محذوف والتقدير ان عمله يدخلني (قوله) وتصل الرحم أي تواسي ذوي القرابة في الخيرات وقال النووي معناه ان تحسن الى أقاربك ذوي رحلك بما تيسر على حسب حالك وحالهم من ائثار أو سلام أو زيارة أو طاعة أو غير ذلك وخص هذه الحصلة من بين خلال الخير نظرا الى حال السائل كأنه كان لا يصل رحمه فأمره به لانه الملم بالنسبة اليه ويؤخذ منه تخصيص بعض الاعمال بالحض عليها بحسب حال الخطاب وانقاره للتنبيه عليها أكثر مما سواها اما المشقة عليه واما التسهيل في أسرها (قوله) قال أبو عبد الله هو المصنف (قوله) اخبني ان يكون محمد غير محفوظ انما هو عمرو وجزم في التارخ بذلك وكذا قال مسلم في شيوخ شعبة والدارقطني في العمال وآخرون المحفوظ عمرو بن عثمان وقال النووي اتفقوا على انه وهم من شعبة وان المصواب عمرو والله أعلم واما حديث أبي هريرة فقد تقدم الكلام عليه في كون الاعرابي السائل فيه هل هو السائل في حديث أبي أيوب أولا والاعرابي بفتح الهمزة من سكن البادية كاتقدم (قوله) عن يحيى بن سعيد بن حبان عن أبي زرعة قال أبو علي وقع عند الاصيلي عن أبي أحمد الجرجاني هنا عن يحيى بن سعيد بن أبي حبان أو عن يحيى بن سعيد عن أبي حبان وهو خطأ انما هو يحيى بن سعيد بن حبان كالنمرة من الرواة (قوله) وتقيم الصلاة المكتوبة وتؤدي الزكاة المقروضة قيل فرق بين القيدين كراهية لشكر اللفظ الواحد وقيل عبر في الزكاة بالمقروضة للاحتراز عن صدقة التطوع فانها زكاة لقوية وقيل احتراز من الزكاة المعجلة قبل الحول فانها زكاة وليست بمقروضة (قوله) فيه وتصوم رمضان لم يذكر الحج لانه كان حينئذ حاجا ولعله ذكره لاختصاره (قوله) قال والذي نفسي بيده لا أزيد على هذا زاد مسلم عن أبي بكر بن اسحق عن عفان بهذا السند شيئا أبدا ولا انقص منه وبقي الحديث مثله وظاهر قوله من سره ان ينظر الى رجل من أهل الجنة فليتنظر الى هذا اما ان يحمل على انه ﷺ اطلع على ذلك فأخبره أوفى الكلام حذف تقديره ان دام على فعل الذي أمره به ويؤيده قوله في حديث أبي أيوب عند مسلم أيضا ان تمسك بما أمر به دخل الجنة قال القرطبي في هذا الحديث وكذا حديث طلحة في قصة الاعرابي وغيره دالة على جواز ترك التطوعات لكن من داوم على ترك السنن كان نقصا في دينه فان كان تركها تهاونا بها ورغبة عنها كان ذلك فسقا يحيى لورود الوعيد عليه حيث قال ﷺ من رغب عن سنتي فليس مني وقد كان صدر الصعبة ومن تبعهم باطون على السنن مواظبتهم

حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي حَبَانَ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو زُرْعَةَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ حَدَّثَنَا أَبُو جَرَّةٍ قَالَ سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ قَدِيمٌ وَقَدْ عُبِدَ الْقَيْسُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ صَلَّوْا بِرَسُولِ اللَّهِ إِنَّ هَذَا الْحَيَّ مِنْ رَيْبَةٍ قَدْ حَالَتْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ كُفَّارٌ مُضْرٌّ وَلَسْنَا نَخْلُصُ إِلَيْكَ إِلَّا فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ فَمَرْنَا بِشَيْءٍ نَأْخُذُهُ عَنْكَ وَنَدْعُو إِلَيْهِ مِنْ وَرَاءِنَا قَالَ أَمَرَكُمْ بِأَرْبَعٍ . وَأَنْهَاكُمْ عَنْ أَرْبَعٍ . الْإِيمَانُ بِاللَّهِ . وَشَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ . وَعَقْدُ يَدَيْهِ هَكَذَا . وَإِقَامُ الصَّلَاةِ . وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ . وَأَنْ تُؤَدُّوا خُمْسَ مَا غَنِمْتُمْ . وَأَنْهَاكُمْ عَنِ الذَّبَابِ وَالْحَنْتَمِ وَالنَّقِيرِ وَالرُّقْثِ وَقَالَ سُلَيْمَانُ وَأَبُو الثَّعْمَانِ عَنْ حَمَّادِ الْإِيمَانُ بِاللَّهِ شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ **حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ أَخْبَرَنَا شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَزْرَةَ عَنْ الزُّهْرِيِّ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ لَمَّا تَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَكَفَرُ مِنْ كُفْرٍ مِنَ الْعَرَبِ . فَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَيْفَ تَقَاتِلُ النَّاسَ وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَإِنَّ قَاتِلًا قَدْ عَصَمَ مَنِيَّ مَالَهُ وَنَفْسَهُ إِلَّا بِحَقِّهِ وَحِبَابِهِ عَلَى اللَّهِ فَقَالَ وَاللَّهِ لَا أَقَاتِلُ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ فَإِنَّ الزَّكَاةَ حَقٌّ لِلْمَالِ . وَاللَّهُ لَوْ مَنَعَنِي عَنَّا كَانُوا يُؤَدُّونَهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَقَاتَلْتُهُمْ عَلَى مَنَعِهَا . قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَوْلَاهُ مَا هُوَ إِلَّا أَنْ قَدْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَعَرَفْتُ أَنَّهُ الْحَقُّ**

على القرائن ولا يفرقون بينهما في اغتنام ثوابها وإنما احتاج الفقهاء إلى التفرقة لما يترتب عليه من وجوب الإعادة وتركها ووجوب العقاب على الترك وفيه ولعل أصحاب هذه القصص كانوا حديثي عهد بالإسلام فاحتجوا منهم بفعل ماوجب عليهم في تلك الحال لئلا يتحمل ذلك عليهم فيملوا حتى إذا انشروا صدورهم للفهم عنه والحرص على تحصيل ثواب المندوبات سهلت عليهم انتهى وقد تقدم الكلام على شيء من هذا في شرح حديث طلحة في كتاب الإيمان (قوله حدثنا مسدد عن يحيى) هو القطان (قوله عن ابن حبان) هو يحيى بن سعيد بن حبان المذكور في الاستاد الذي قبله وأفادت هذه الرواية تصريح أبي حبان بسماحه له من أن يزرع ويطل التردد الذي وقع عند الجرجاني لكن لم يذكر يحيى القطان في هذا الاستاد أباهرية كما هو في رواية أبي ذر وغيرهما من الروايات المصححة وثبت ذكره في بعض الروايات وهو خطأ فقد ذكر الدارقطني في التتبع أن رواية القطان مرسله لا تقدم ذلك في المقدمة وأما حديث ابن عباس في قصة وفد عبد القيس فقد تقدم الكلام عليه مستوفى في أواخر كتاب الإيمان وحجاج شيخ البخاري هنا هو ابن مهال (قوله وقال سليمان وأبو الثعمان عن حماد) يعني ابن زيد بالإستاد المذكور في طريق حجاج (الإيمان بالله شهادة أن لا إله إلا الله) أي وافقا حجاجا على سياقه لا في إثبات الواو في قوله وشهادة أن لا إله إلا الله فخذها وهو أصوب فأما سليمان فهو ابن حرب وقد وصل المصنف حديثه هذا في المغازي وأما أبو الثعمان فهو عبد بن الفضل وقد وصل المصنف حديثه هذا عنه في الخمس وأما حديث أبي هُرَيْرَةَ في قصة أبي بكر في قتال مانى الزكاة فقد تقدم الكلام عليه في شرح حديث ابن عمر في باب قوله قن تابوا وأقاموا الصلاة ويأتوا بالزكاة على بنية من يخص به في كتاب أحكام المرتدين إن شاء الله وقوله في هذه

باب البيعة على إيتاء الزكاة فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فإخوانكم في الدين **حدثنا ابن نمير** قال حدثني أبي حدثنا إسماعيل بن قيس قال قال جرير بن عبد الله بامت النبي ﷺ على إقام الصلاة وإيتاء الزكاة . والنصح لكل مسلم **باب** إنهم ما منع الزكاة .

الرواية لا توفى رسول الله ﷺ وكان أبو بكر كان تامة بمعنى حصل والمراد به قام مقامه في تكيل في أول وقت فرض الزكاة فذهب الاكثر الى أنه وقع بعد الهجرة قليل كان في السنة الثانية قبل فرض رمضان اشار إليه النوى في باب السير من الروضة وجزم ابن الأثير في التاريخ بأن ذلك كان في التاسعة وفيه نظر فقد تقدم في حديث ضام بن ثعلبة وفي حديث وفد عبد القيس وفي عدة أحاديث ذكر الزكاة وكذا مخاطبة أن سفيان مع هرقل وكانت في أول السابعة وقال فيها يأمرنا بالزكاة لكن يمكن تأويل كل ذلك كما سيأتي في آخر الكلام وقوى بعضهم ما ذهب إليه ابن الأثير بما وقع في قصة ثعلبة بن حاطب المطولة فقيل لما أنزلت آية الصدقة بعث النبي ﷺ عاملا فقال ما هذه الاجزية وأخت الجزية والجزية إنما وجبت في التاسعة فتكون الزكاة في التاسعة لكنه حديث ضعيف لا يحتج به وادعى ابن خزيمة في صحيحه أن فرضها كان قبل الهجرة واحتج بما أخرجه من حديث أم سلمة في قصة هجرتهم الى الحبشة وفيها أن جعفر بن أبي طالب قال للنجاشي في حجة ما أخبره به عن النبي ﷺ ويأمرنا بالصلاة والزكاة والصيام انتهى وفي استدلاله بذلك نظرا لأن الصلوات الخمس لم تكن فرضت بعد ولا صيام رمضان فيحتمل أن تكون مراجعة جعفر لم تكن في أول ما قدم على النجاشي وإنما أخبره بذلك بعد مدة قد وقع فيها ما ذكر من قصة الصلاة والصيام وبلغ ذلك جعفر فقال يأمرنا بمعنى يأمر به أمته وهو بعيد جدا وأولى ما حمل عليه حديث أم سلمة هذا أن سلم من قدح في أسناده أن المراد بقوله يأمرنا بالصلاة والزكاة والصيام أي في الجملة ولا يلزم من ذلك أن يكون المراد بالصلاة الصلوات الخمس ولا بالصيام صيام رمضان ولا بالزكاة هذه الزكاة المخصوصة ذات النصاب والحول والله أعلم وما يدل على أن فرض الزكاة كان قبل التاسعة حديث أنس المتقدم في العلم في قصة ضام بن ثعلبة وقوله أنشدك الله الله امرأك أن تأخذ هذه الصدقة من اغنيائنا فتقسمها على فقرائنا وكان قدوم ضام سنة خمس كما تقدم وإنما الذي وقع في التاسعة بعث العمال لآخذ الصدقات وذلك يستدعي تقديم فريضة الزكاة قبل ذلك وما يدل على أن فرض الزكاة وقع بعد الهجرة اتفاقهم على أن صيام رمضان إنما فرض بعد الهجرة لأن الآية الدالة على فرضيته مدنية بلا خلاف وثبت عند أحمد وابن خزيمة أيضا والنسائي وابن ماجه والحاكم من حديث قيس بن سعد بن عباد قال أمرنا رسول الله ﷺ بصدقة الفطر قبل أن تنزل الزكاة ثم نزلت فريضة الزكاة فلم يأمرنا ولم ينهنا ونحن فعله أسناده صحيح رجاله رجال الصحيح إلا أبا عمار أن راوى له عن قيس بن سعد وهو كوفي اسمه عرب بالمهمل المفتوحة ابن حميد وقد وثقه أحمد وابن معين وهو دال على أن فرض صدقة الفطر كان قبل فرض الزكاة فيقتضى وقوعها بعد فرض رمضان وذلك بعد الهجرة وهو المطلوب ووقع في تاريخ الاسلام في السنة الاولى فرضت الزكاة وقد أخرج البيهقي في الدلائل حديث أم سلمة المذكور من طريق المغازي لابن اسحق من رواية يونس بن بكير عنه وليس فيه ذكر الزكاة وابن خزيمة أخرجه من حديث ابن اسحق لكن من طريق سلمة بن الفضل عنه وفي سلمة مقال والله أعلم * (قوله باب البيعة على إيتاء الزكاة) قال الزين بن المنير هذه الترجمة اخص من التي قبلها لتضمنها أن يمة الاسلام لا تتم إلا بالانتماء إيتاء الزكاة وإن مانعها ناقض لعمده مبطل لبيعه فهو أخص من الإيجاب لأن كل ما تضمنته بيعة النبي ﷺ واجب وليس كل واجب تضمنته بيعته وموضع التخصيص الإيهام والاعتناء بالذكر حال البيعة قال وأتبع المصنف الترجمة بالآية معتزدا بحكمها لأنها تضمنت أنه لا بدخل في التوبة من الكفر وينال أخوة المؤمنين في الدين الامن أقام الصلاة وآتوا الزكاة انتهى وقد تقدم الكلام على حديث جرير مستوفى في آخر كتاب الايمان * (قوله باب ما منع الزكاة) قال الزين بن المنير هذه الترجمة اخص من التي قبلها لتضمن حديثها تعظيم

وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى وَالَّذِينَ يَكْذِبُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَتَّقُونَ اللَّهَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ يَوْمَ يُخْفَىٰ فِي ثَوْبِهِمْ فَتُكْوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَذَبْتُمْ لَا تُفْسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْذِبُونَ **حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ** أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عُرْمَةَ الْأَعْرَجَ حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَاهُ رِزَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ تَأْتِي الْأَيْلُ عَلَى صَاحِبِهَا عَلَى خَيْرٍ مَا كَانَتْ إِذَا هُوَ لَمْ يَطْلُ فِيهَا حَقًّا تَطْلُوهُ بِأَخْفَافِهَا . وَتَأْتِي النَّعَمَ عَلَى صَاحِبِهَا عَلَى خَيْرٍ مَا كَانَتْ إِذَا لَمْ يَطْلُ فِيهَا حَقًّا تَطْلُوهُ بِأَثْلَافِهَا وَتَنْطَحُّ بِقُرُونِهَا . قَالَ وَمِنْ حَقِّهَا أَنْ تُخْلَبَ عَلَى الْمَاءِ . قَالَ

أَنَّهُ مَا عَزَاكَ وَالنَّصِيبُ عَلَى عَظِيمٍ عَقُوبَةٍ فِي الدَّارِ الْآخِرَةِ وَتَبْرَى نَبِيَّهُ مِنْهُ قَوْلُهُ لَا أَمْلِكُ لَكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا وَذَلِكَ مُؤَذِّنٌ بِإِقْطَاعِ رَجَائِهِ وَأَمَّا تَفَاوُتُ الْوَأَجَاتِ بِتَفَاوُتِ الثُّبُوتِ وَالْعُقُوبَاتِ فَاشْدُدَتْ عَقُوبَتَهُ كَانَ إِجَابَهُ كَدِّ مَا جَاءَ فِيهِ مُطْلَقٌ الْعُقُوبَةُ وَعَبَرُ الْمُصَنِّفُ بِالْأَنِّ لِيُشْمَلَ مِنْ تَرْكِهَا جِدًّا أَوْ بَحْلًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ (قَوْلُهُ وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى وَالَّذِينَ يَكْذِبُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ الْآيَةَ) فِيهِ تَلْسِيجٌ إِلَى تَقْوِيَةِ قَوْلٍ مِنْ قَالٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَغَيْرِهِمْ أَنَّ الْآيَةَ عَامَةٌ فِي حَقِّ الْكُفَّارِ وَالْمُؤْمِنِينَ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَ أَنَّهَا خَاصَّةٌ بِالْكَفَّارِ وَسَيَأْتِي ذِكْرُ ذَلِكَ فِي الْبَابِ الَّذِي يَلِيهِ أَنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَذَلِكَ مَا خُذَ مِنْ قَوْلِهِ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ ثَانِي حَدِيثِ الْبَابِ أَنَا مَالِكٌ أَنَا كَرَّكَ وَقَدْ قَعَّ نَحْوُ ذَلِكَ أَيْضًا فِي الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ عِنْدَ النَّسَائِيِّ وَالطَّبْرَانِيِّ فِي مُسْنَدِ الشَّامِيِّينَ مِنْ طَرِيقِ شُعَيْبٍ أَيْضًا فِي آخِرِ الْحَدِيثِ وَأَفْرَدَ الْخَارِيُّ الْجُمْلَةَ الْمَحْذُوفَةَ فَذَكَرَهَا فِي تَهْسِيرِ بَرَاءَةِ هَذَا الْأَسْنَادِ بِإِخْتِصَارٍ (تَنْبِيهِ) الْمُرَادُ بِسَبِيلِ اللَّهِ فِي الْآيَةِ الْمَعْنَى الْأَعْمَلُ لِأَخْصَاصِ أَحَدِ السَّهَامِ الثَّمَانِيَةِ الَّتِي هِيَ مَصَارِفُ الزَّكَاةِ وَالْإِلَاحِصَ بِالْصَّرْفِ إِلَيْهِ بِمَقْتَضَى هَذِهِ الْآيَةِ (قَوْلُهُ تَأْتِي الْأَيْلُ عَلَى صَاحِبِهَا) يَعْنِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَمَا سَأْتِي (قَوْلُهُ عَلَى خَيْرٍ مَا كَانَتْ) أَيْ مِنَ الْعَظْمِ وَالسَّمَنِ وَمِنْ السَّكْرَةِ لِأَنَّهَا تَكُونُ عِنْدَهُ عَلَى حَالَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ فَتَأْتِي عَلَى أَكْمَلِهَا لِيَكُونَ ذَلِكَ أَنْكِ لَهُ لَشِدَّةٌ قَلْبًا (قَوْلُهُ إِذَا هُوَ لَمْ يَطْلُ فِيهَا حَقًّا) أَيْ لَمْ يُوْذَرْ كَاتِبًا وَقَدْ رَوَاهُ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ بِهَذَا اللفظ (قَوْلُهُ تَطْلُوهُ بِأَخْفَافِهَا) فِي رَوَايَةٍ هَلَمَّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي تَرْكِ الْحِلِّ فَتُخِيطُ وَجْهَهُ بِأَخْفَافٍ وَلِسْلَمٌ مِنْ طَرِيقِ أَبِي صَالِحٍ عَنْهُ مَا مِنْ صَاحِبٍ أَيْلٍ لَا يُؤْدِي حَقَّهَا مِنْهَا إِلَّا إِذَا كَانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَطْلُهَا فَهَاجَ قَرْقَرًا وَفَرَمَا كَانَتْ لَا تَفْقِدُ مِنْهَا فُصَيْلًا وَاحِدًا تَطْلُوهُ بِأَخْفَافِهَا وَتَعْضُهُ بِأَفْوَاهِهَا كَمَا مَرَّتْ عَلَيْهِ أَوَّلًا هَا رَدَّتْ عَلَيْهِ أَخْرَافًا فِي يَوْمٍ كَانَ مَقْدَارُهُ عِشْرِينَ أَلْفَ سَنَةٍ حَتَّى يَقْضِيَ اللَّهُ بَيْنَ الْعِبَادِ وَيَرَى سَبِيلَهُ أَمَّا إِلَى الْجَنَّةِ وَأَمَّا إِلَى النَّارِ وَلِلْمُصَنِّفِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ الْآيَةُ بِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْظَمُ مَا كَانَتْ وَاسْمُهُ (تَنْبِيهِ) كَذَلِكَ أَصْلُ مُسْلِمٍ كَمَا مَرَّتْ عَلَيْهِ أَوَّلًا هَا رَدَّتْ عَلَيْهِ أَخْرَافًا قَالَ عِيَاضُ قَالُوا هُوَ تَغْيِيرٌ وَتَصْحِيفٌ وَصَوَابُهُ مَا فِي الرَّوَايَةِ الَّتِي بَعْدَهُ مِنْ طَرِيقِ سَهْلٍ عَنْ أَبِيهِ كَمَا مَرَّ عَلَيْهِ أَخْرَافًا عَلَيْهِ أَوَّلًا هَا وَهَذَا يَنْتَظِمُ الْكَلَامُ وَكَذَلِكَ وَقَعَ عِنْدَ مُسْلِمٍ مِنْ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ أَيْضًا أَفْرَدَ النَّوَوِيُّ عَلَى هَذَا وَحَكَاهُ الْقُرْطُبِيُّ وَأَوْضَحَ وَجْهَ الرَّدِّ بِأَنَّهُ إِنَّمَا يَرُدُّ الْأَوَّلَ الَّذِي قَدَّمَ قَبْلَ وَلِأَنَّ الْآخِرَ فَلَمْ يَرُدِّ قَبْلَ الْفَتْحِ لِيَقَالَ فِيمَ رَدَّتْ أَسْجَابُهَا بِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنَّ الْمَعْنَى أَنَّ الْأَوَّلَ الْمَاشِيَةَ إِذَا وَصَلَتْ إِلَى آخِرِهَا تَمَشَّى عَلَيْهِ تَلَاحَقَتْ بِهَا أَخْرَافُهَا ثُمَّ إِذَا رَدَّتْ الْأَوَّلَى الرَّجُوعُ بِدَاتِ الْآخِرَى بِالرَّجُوعِ فَجَاءَتْ الْآخِرَى أَوَّلًا حَتَّى تَنْتَهِيَ إِلَى آخِرِ الْأَوَّلَى وَكَذَلِكَ وَجْهَ الطَّبِيِّ فَقَالَ إِنَّ الْمَعْنَى أَنَّ الْأَوَّلَى إِذَا مَرَّتْ عَلَى التَّابِعِ إِلَى أَنْ تَنْتَهِيَ إِلَى الْآخِرَى ثُمَّ رَدَّتْ الْآخِرَى مِنْ هَذِهِ الْغَايَةِ وَتَبِعَهَا بِهَا إِلَى أَنْ تَنْتَهِيَ أَيْضًا إِلَى الْأَوَّلَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ (قَوْلُهُ فِي النَّعَمِ تَطْلُوهُ بِأَثْلَافِهَا وَتَنْطَحُّ بِقُرُونِهَا) (يَكْسِرُ الطَّاءَ مِنْ تَطْلُوهُ وَيَجُوزُ التَّفْخِيزُ زَادِي وَرَوَايَةُ أَبِي صَالِحٍ الْمَذْكُورَةُ لَيْسَ فِيهَا عَقْصَاءٌ وَلَا جَلْجَلَاءٌ وَلَا عُضْبَاءٌ تَطْلُوهُ بِقُرُونِهَا وَهِيَ زَادِي فِيهِ ذِكْرُ الْبَقَرِ أَيْضًا وَذِكْرُ الْبَقَرِ وَالنَّعَمِ مَا ذَكَرَ فِي الْأَيْلِ وَسَيَأْتِي ذِكْرُ الْبَقَرِ فِي حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ أَيْضًا فِي بَابِ مَعْقُودٍ (قَوْلُهُ قَالَ وَمِنْ حَقِّهَا أَنْ تُخْلَبَ عَلَى الْمَاءِ) بِمَاءٍ مَمْلَأَةٍ أَيْ لَنْ يَحْضُرَهَا مِنَ السَّائِكِينَ وَالنَّاسِ خُصَّ الْحَلَبُ بِمَوْضِعِ الْمَاءِ لِيَكُونَ أَسْهَلُ عَلَى الْحَاجِّ مِنْ قَصْدِ النَّازِلِ وَأَرْقُفُ الْمَاشِيَةِ وَذَكَرَهُ الدَّوْدِيُّ بِالْجَمِّ وَفَسَّرَهُ بِالْحَضَارِ إِلَى الْمَصْدُوقِ وَتَقْبَهُ ابْنُ دَحْيَةَ وَجَزَمَ

وَلَا يَأْتِي أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِشَاةٍ يَحْمِلُهَا عَلَى رَقَبَتِهِ لَمَّا يَسْأَرُ فَيَقُولُ يَا مُحَمَّدُ فَأَقُولُ لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا قَدْ
 بَلَّغْتُ وَلَا يَأْتِي بَعْضُهُمْ يَحْمِلُهُ عَلَى رَقَبَتِهِ لَهُ رُغَاءٌ فَيَقُولُ يَا مُحَمَّدُ فَأَقُولُ لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا قَدْ بَلَّغْتُ **حَدَّثَنَا**
 عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ
 اللَّهِ ﷺ مَنْ آتَاهُ اللَّهُ مَالًا فَلَمْ يُؤَدِّ زَكَاةً مُثْلَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شَجَاعًا أَفْرَعَ

بأنه تصحيف ووقع عند أبي داود من طريق أبي عمر الغداني عن أبي هريرة ما يوم من هذه الجملة مرفوعة ولهذه قلنا
 يا رسول الله ما حقتها قال اطراق ظهرا وأطارة دلوها وحتحتها وحلبها على الماء وحمل عليها سبيل الله وسبيل في أواخر
 الشرب هذه القطعة وحدها مرفوعة من وجه آخر عن أبي هريرة (قوله ولا يأتي أحدكم) في رواية النسائي من
 طريق علي بن عياش عن شعيب الألباني أحدكم وهذا حديث آخر متعلق بالقول من الغنائم وقد أخرجه المصنف
 مفردا من طريق أبي زرعة عن أبي هريرة ويأتي الكلام عليه في أواخر الجهاد إن شاء الله تعالى وقوله في هذه الرواية
 لها بعار بصحاحنا مضمومة ثم مهيمة صوت العزوف رواية المستملي والمكششي ههنا فناء بضم المثناة ثم معجمة بغير
 راء ورجحه ابن التين وهو صياح الغنم وحكي ابن التين عن القزاز أنه رواه تارة بضم المثناة ومهيمة وليس بشيء وقوله رغاء
 بضم الراء ومعجمة صوت الابل وفي الحديث أن الله يحيي البهائم ليعاقبها مانع الزكاة وفي ذلك معاملة له بقبض
 قصد ملأه قصد منع حق الله منها وهو الارتفاق والانتفاع بما عنده منها فكان ما قصد الانتفاع به أضر الأشياء عليه
 والحكمة في كونها تذكركم مع حق الله فيها إنما هو في بعضها لأن الحق في جميع المال غير متميز ولأن المال لما مخرج
 زكاته غير مطهر وفيه أن في المال حقا سوى الزكاة وأجاب العلماء عنه بجوابين أحدهما أن هذا الوعيد كان قبل فرض
 الزكاة ويؤيده مساني من حديث ابن عمر في الكثر سكن يعكر عليه أن فرض الزكاة مقدم على إسلام أبي هريرة
 كما تقدم تقريره * ثاني الاجوبة أن المراد بالحق القدر الزائد على الواجب ولا عقب بتركه وإنما ذكر استطراد لما
 ذكر حقا بين الكمال فيه وإن كان له أصل بزلن الدم بفعله وهو الزكاة ويعمل أن يراد ما إذا كان هناك مضطرا إلى
 شرب لبنها فيحمل الحديث على هذه الصورة وقال ابن بطال في المال حقان فرض عين وغيره فالخمس من الحقوق التي
 هي من مكارم الاخلاق **تبيينه** زاد النسائي في آخر هذا الحديث قال ويكون كثر أحدكم يوم القيامة شجاعا أقرع
 يفترقه صاحبه ويطلبه أنا كترك فلا يزال حتى يلقمه أصبحه وهذه الزيادة قد أفرد البخاري بعضها كما قدمنا في قوله
 أقرع ولم يذكر بقيته وكان استغنى عنه بطريق أبي صالح عن أبي هريرة وهو ثاني حديثي الباب (قوله عن أبي صالح)
 كذا رواه عبد الرحمن بن عوف عن أبي صالح عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أنهما رواه مالك عن عبد الله بن دينار
 ورواه ابن حبان من طريق ابن عجلان عن القمقاع بن حلية عن أبي صالح لكنه وقفه على أبي هريرة وخالفهم
 عبد العزيز بن خطاب لأنه لو كان عند عبد الله بن دينار عن ابن عمر ما رواه عن أبي صالح أصلا انتهى وفي هذا التطيل نظر
 والملاح أن يكون فيه شيخان ثم الذي يجري على طريقه أهل الحديث أن رواية عبد العزيز شاذة لأنه سلف الجادة
 ومن عدل عنها دل على مزيد حفظه (قوله مثل له) أي صوراً وضمن مثل معنى التفسير أي صبره على صورة شجاع
 والمراد بالمال الناض كما أشرت إليه في تفسير براءة ووقع في رواية زيد بن أسلم ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي منها
 حقها إلا إذا كان يوم القيامة صفحت له صفائح من نار فأحمى عليها في نار جهنم فيكوى بها جنبه وجبينه وظهره ولا تنافي
 بين الراويين لاحتمال إجماع الأمرين مع فرواية ابن دينار توافق الآية التي ذكرها وهي سيطوقون زينة زيد بن
 أسلم توافق قوله تعالى يوم يحسب عليها في نار جهنم الآية قال البيضاوي خص الجنب والجنبين والظهر لأنه جمع المال ولم
 يصر في حقه لتحصيل النجا والتمتع بالمطاعم والملابس أولانه أعرض عن الفقير ولا ظهره أولانها أشرف الأعضاء

هـ رَبِيبَتَانِ يَطُوقُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ثُمَّ يَأْخُذُ بِلَهْرَمِيَّةٍ يَعْنِي شِدْقِيَّةً ثُمَّ يَقُولُ أَنَا مَالِكٌ أَنَا كَنْزُكَ . ثُمَّ تَلَا :
لَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ الْآيَةَ بِأَبْ بَابِ مَا أَدَّى زَكَاتَهُ فَلَيْسَ يَكُنْزٍ . لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لَيْسَ فِيهَا دُونَ
حَسَّةٍ أَوْ لَقِيَّ صَدَقَةٌ :

الظاهرة لاشغالها على الاعضاء الرئيسة وقيل المراد بها الجهات الاربع التي هي مقدم البدن ومؤخره وجنباه
نسأل الله السلامة والمراد بالشجاع وهو يضم المعجمة ثم جيم الحية الذكر وقيل الذي يقوم على ذنبه وواب الفارس
والاقرع الذي قمرع رأسه أي تمط لكثرة سمه وفي كتاب أبي عبيد سمي أقرع لأن شعر رأسه يتمط لجمعه السم
فيه وحقبه القزاز بأن الحية لا شعر برأسها فلعله ذهب جلد رأسه وفي تهذيب الازهرى سمي أقرع لانه يقري السم
ويجمعه في رأسه حتى تتمط فروة رأسه قال ذو الرمة

فرى السم حتى انما فرورة رأسه * عن العظم صل قاتل السبع مارده

وقال القرطبي الاقرع من الحياة الذي أبيض رأسه من السم ومن الناس الذي لا شعر برأسه (قوله زبيبتان) تثنية
زبية فتح الزاي وموجدتين وما الزبدان الثان في الشدقين يقال تكلم حتى زب شدقه أي خرج الزبد منهما
وقيل هما النكتتان السوداوان فوق عينيه وقيل نقطتان يكتنفان فاه وقيل هما في حلقه بمنزلة زمني العز وقيل لمتان على
رأسه مثل القرنين وقيل نابان يخرجان من فيه (قوله يطوقه) يضم أوله وفتح الواو الثقيلة أي يصير له ذلك الثعبان
طوقاً (قوله ثم يأخذ بظهره) فاعل يأخذ هو الشجاع والمأخوذ يد صاحب المال كما وقع مينا في رواية هام عن أبي هريرة
الآية في ترك الحبل ليقط لا يزال يطلبه حتى يسقط يده فيلقمها فاه (قوله بظهره) بكسر اللام وسكون الهاء بعدها
زاي مكسورة وقد فسر في الحديث الشدقين وفي الصحاح هما العظمان النابتان في اللحين تحت الاذنين وفي الجامع
هما لحم الخدين الذي يصحرك اذا أكل الانسان (قوله ثم يقول انما لك أنا كنزك) وقائدة هذا القول الحسرة والزيادة
في التعذيب حيث لا ينضم الدم وفيه نوع من التهكم وزاد في ترك الحبل من طريق هام عن أبي هريرة يفر منه صاحبه
ويطلبه وفي حديث ثوبان عند ابن جابر بقبعة يقول أنا كنزك الذي تركته بعدك فلا يزال يتبعه حتى يلقمه يده
فيمضغها ثم يتبعه سائر جسده ويسلم في حديث جابر يتبع صاحبه حيث ذهب وهو يفر منه فاذا رأي أنه لا بد منه أدخل
يد في فيه فجعل يقضمها كما يقضم النحل والطيراني في حديث ابن مسعود ينفر رأسه وظاهر الحديث ان الله يصير تقس
للسال بهذه الصفة وفي حديث جابر عند مسلم الامثل له كما هنا قال القرطبي أي صور أو نصب وأقيم من قولهم مثل قائما
أي متصبا (قوله ثم تلا لا يحسبن الذين يبخلون الآية) في حديث ابن مسعود عند الشافعي والحميدي ثم قرأ رسول
الله ﷺ فذكر الآية ونحوه في رواية الترمذي قرأ مصداقه سيطوقون بما غلوا به يوم القيامة وفي هذين الحديثين
قوية لقول من قال المراد بالبطوق في الآية الحقيقة خلافا لمن قال ان معناه سيطوقون الاثم وفي تلاوة النبي ﷺ
الآية دلالة على أنها نزلت في منى الزكاة وهو قول أكثر أهل العلم بالتفسير وقيل إنها نزلت في اليهود الذين كذبوا صفة
النبي ﷺ وقيل نزلت فيمن له قرابة لا يصلهم قاله مسروق * (قوله بآب ما أدى زكاته فليس يكثر لقول النبي ﷺ
ليس فيادون خمس أواق صدقة) قال ابن بطال وغيره وجه استدلال البخاري بهذا الحديث للترجمة ان الكنز المنفى
هو المتصد عليه الموجب لصاحبه النار لا مطلق الكنز الذي هو أعم من ذلك واذا قرر ذلك لحديث لا صدقة فيادون
خمس أواق فهو منه انما زاد على الخمس فقيه الصدقة ومقتضاه ان كل مال أخرجت منه الصدقة فلا وعيد على صاحبه
فلا يسمى ما يفضل بعد اخراجه الصدقة كنزا وقال ابن رشيد وجه التمسك به ان مادون الخمس وهو الذي لا تجب فيه الزكاة
قد عني عن الحق فيه فليس يكثر قطعا والله قد أني على فاعل الزكاة ومن أني عليه في واجب حتى المال لم يلحقه ذم من
جهة ما أني عليه فيه وهو المال انتهى ويلخص ان يقال ما لم تجب فيه الصدقة لا يسمى كنزا لانه معفو عنه فليكن ما أخرجت

وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ شَيْبَةَ بْنِ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ يُونُسَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ خَالِدِ بْنِ أَسْلَمَ قَالَ خَرَجْنَا مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . فَقَالَ أَعْرَابِيٌّ أَخْبَرَنِي عَنْ قَوْلِ اللَّهِ : وَالَّذِينَ يَكْتَنُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ قَالَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَنْ كَتَنَهَا فَلَمْ يُوَدِّ زَكَاتَهَا فَوَيْلٌ لَهُ إِنَّمَا كَانَ هَذَا قَبْلَ أَنْ تَنْزَلَ الزَّكَاةُ فَلَمَّا أَنْزَلَتْ جَمَلَهَا اللَّهُ طَاهِرًا لِلْأَمْوَالِ حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ زَيْدٍ أَخْبَرَنَا شُعَيْبُ بْنُ إِسْحَقَ . قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ

منه الزكاة كذلك لانه عني عنه باخراج ماوجب منه فلا يسمى كتر اثم ان لفظ الترجمة لفظ حديث روى مرفوعا وموقوفا عن ابن عمر أخرجه مالك عن عبد الله بن دينار عنه موقوفا وكذا أخرجه الشافعي عنه، ووصله البيهقي والطبراني من طريق الثوري عن عبد الله بن دينار وقال انه ليس بمحفوظ وأخرجه البيهقي أيضا من رواية عبد الله بن عمر عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر بلفظ كل ماديت زكاته وان كان تحت سبع أرضين فليس بكتر وكل ما لا يؤدي زكاته فهو كتر وان كان ظاهرا على وجه الأرض أوردته مرفوعا ثم قال ليس بمحفوظ والمشهور وقفه وهذا يؤيد ما تقدم من أن المراد بالكتر معناه الشرعي وفي الباب عن جابر أخرجه الحاكم بلفظ اذا أدبت زكاة مالك فقد أذهبت عتك شره ورجع أبو زرعة والبيهقي وغيرها وقفه كاعند البزار وعن أبي هريرة أخرجه الترمذي بلفظ اذا أدبت زكاة مالك فقد قضيت ما عليك وقال حسن غريب وصححه الحاكم وهو على شرط ابن حبان وعن أم سلمة عند الحاكم وصححه ابن القطان أيضا وأخرجه أبو داود وقال ابن عبد البر في مسنده مقال وذكر شيخنا في شرح الترمذي ان سنده جيد وعن ابن عباس أخرجه ابن أبي شيبة موقوفا بلفظ الترجمة وأخرجه أبو داود مرفوعا بلفظ ان الله لم يفرض الزكاة الا ليطيب ما بقي من أموالكم وفيه قصة قال ابن عبد البر والجمهور على ان الكثر المذموم ما لم تؤد زكاته وبشده حديث أبي هريرة مرفوعا اذا أدبت زكاة مالك فقد قضيت ما عليك فذكر بعض ما تقدم من الطرق ثم قال ولم يخالف في ذلك الا طائفة من أهل الزهد كآبي ذر وسيأتي شرح ما ذهب اليه من ذلك في هذا الباب (قوله وقال أحمد بن شيبه) كذا الأكثر وفي رواية أبي ذر حدثنا أحمد وقد وصله أبو داود في كتاب النسخ والنسوخ عن محمد بن يحيى وهو الذهلي عن أحمد بن شيبه باسناده ووقع لنا بعلو في جزء الذهلي وسيأته ثم ما في البخاري وزاد فيه سؤال الاعرابي أنث الصمة قال ابن عمر لأدري فلما أدبر قبل ابن عمر يديه ثم قال نعم ما قال أبو عبد الرحمن يعني نفسه سئل عما لأدري فقال لا أدري وزاد في آخره بعد قوله طهرة للأموال ثم التفت الى فقال ما بالي لو كان لي مثل أحد ذهباً أعلم عدده أو كيه وأعمل فيه بطاعة الله تعالى وهو عند ابن ماجه من طريق عقيل عن الزهري (قوله من كترها فلم يؤد زكاتها) أفرد الضمير اما على سبيل تأويل الأموال أو عودا الى الفضة لان الانتفاع بها أكثر وكان وجودها في زمنهم أكثر من الذهب أو على الاكتفاء ببيان حالها عن بيان حال الذهب والحامل على ذلك رعاية لفظ القرآن حيث قال ينفقونها قال صاحب الكشف أفرد هذا بالي المعنى دون اللفظ لان كل واحد منهما جملة وافية وقيل المعنى ولا ينفقونها والذهب كذلك وهو كقول الشاعر « واني وقيار بها لغريب » أي وقيار كذلك (قوله انما كان هذا قبل ان تنزل الزكاة) هذا شعر بأن الوعيد على الاكتناز وهو حبس ما فضل عن الحاجة عن المواساة به كان في أول الاسلام ثم نسخ ذلك بفرض الزكاة لما فتح الله الفتح وقدرت نصب الزكاة فعلي هذا المراد بنزل الزكاة بيان نصبها ومقاديرها لا انزال أصلها والله أعلم وقول ابن عمر لا بالي لو كانت لي مثل أحد ذهباً كأنه يشير الى قول أبي ذر الآتي آخر الباب والجمع بين كلام ابن عمر وحديث أبي ذر ان يحمل حديث أبي ذر على مال تحت يد الشخص لغيره فلا يجب ان يحبس عنه أو يكون له لكنه عن ربحي فضله وتطلب مائدته كالامام الاعظم فلا يجب ان يدخر عن المحتاجين من رعيته شيئا ويحمل حديث ابن عمر على مال يملكه قدا دي زكاته فهو يجب ان يكون عنده ليصل به قواجه

أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ أَنَّ عَمْرَو بْنَ يَحْيَى بْنِ عِمَارَةَ أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِيهِ يَحْيَى بْنِ عِمَارَةَ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ أَنَّهُ
 سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لَيْسَ فِيهَا دُونَ خَمْسٍ أَوْ أَقْصَى صَدَقَةٍ. وَلَيْسَ فِيهَا دُونَ خَمْسٍ
 حَوْلَ صَدَقَةٍ. وَلَيْسَ فِيهَا دُونَ خَمْسٍ أَوْ أَقْصَى صَدَقَةٍ. حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ يَحْيَى عَنْ هُشَيْبٍ عَنْ أَخِي زَيْدٍ
 ابْنِ وَهَبٍ قَالَ مَرَرْتُ بِالرَّبِيعَةِ فَإِذَا أَنَا بِأَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقُلْتُ لَهُ مَا نَزَلَكَ مِنْكَ هَذَا قَالَ

وَيَسْتَفْنِي بَعْنُ مَسْئَلَةِ النَّاسِ وَكَانَ أَبُو ذَرٍّ يَحْمِلُ الْحَدِيثَ عَلَى إِطْلَاقِهِ فَلَا يَرَى بَادِئًا شَيْءَ أَصْلَاقِ ابْنِ عَبْدِ الْوَارِثِ وَرَدَتْ عَنْ
 أَبِي ذَرٍّ أَمْ نَارٌ كَثِيرَةٌ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ يَهْذُبُ إِلَى أَنَّ كُلَّ مَا لَمْ يَجْمَعْ بِفَضْلِ عَنْ الْقَوَاتِ وَسَدَادِ الْعِيْشِ فَهُوَ كَثْرٌ يَذْمُ قَاعُهُ وَأَنَّ
 آيَةَ الْوَعِيدِ نَزَلَتْ فِي ذَلِكَ وَخَالَفَهُ جُمْهُورُ الصَّحَابَةِ وَمَنْ يَهْدُمُ وَجْهًا لَوَعِيدٍ عَلَى مَانِي الرِّكَاتِ وَأَصْحَابُ مَا تَسْكُوهُ حَدِيثُ
 طَلْعَةٍ وَغَيْرِهِ فِي قِصَّةِ الْأَعْرَابِيِّ حَيْثُ قَالَ هَلْ عَلَى غَيْرِهَا قَالَ لَا إِلَّا أَنْ تَطْلُوعُ أَنْتَهَى وَالظَّاهِرُ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ كَمَا تَقَدَّمَ
 عَنْ ابْنِ عَمْرٍو وَقَدْ اسْتَعْلَاهُ ابْنُ بَطَّالٍ بِقَوْلِهِ تَعَالَى وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْغَنِيُّ أَيْ مَافَضَلَ عَنِ الْكَفَايَةِ فَكَانَ
 ذَلِكَ وَاجِبًا فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ ثُمَّ نَسَخَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَفِي الْمَسْجِدِ مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ شَدَّادٍ عَنْ أُوسَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ كَانَ
 أَبُو ذَرٍّ يَسْمَعُ الْحَدِيثَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيهِ الشَّدَّةُ ثُمَّ يَخْرُجُ إِلَى قَوْمِهِ ثُمَّ يَرْخُصُ فِيهِ النَّبِيُّ ﷺ فَلَا يَسْمَعُ
 الرِّخْصَةَ وَيُطْلِقُ بِالْأَمْرِ الْأَوَّلِ ثُمَّ ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ فِي الْبَابِ ثَلَاثَةَ أَحَادِيثَ أَحَدُهَا حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ فِي تَقْدِيرِ نَصَبِ
 زَكَاةِ الْوَرَقِ وَغَيْرِهِ (قَوْلُهُ أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ) تَعْقِبُهُ الدَّارِقُطِيُّ وَأَبُو مَسْعُودٍ بِأَنَّ عَبْدِ الْوَهَّابَ بْنَ عُجْدَةَ خَالَفَ إِسْحَقَ
 ابْنَ زَيْدٍ وَشَيْخَ الْبَغَارِيِّ فِيهِ فَقَالَ عَنْ شُعَيْبٍ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَجَاهِدٌ وَرَوَاهُ دَاوُدُ بْنُ رَشِيدٍ وَهَشَامُ
 ابْنُ خَالِدٍ جَمِيعًا عَنْ شُعَيْبٍ عَنْ إِسْحَقَ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ يَحْيَى غَيْرِ مَنْسُوبٍ وَقَالَ الْوَلِيدُ بْنُ مَسْلَمٍ رَوَاهُ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ
 عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحِجَابِ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ وَقَالَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ هَذَا الْحَدِيثُ مَشْهُورٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ رَوَاهُ عَنْهُ الْخَلْقُ وَقَدْ
 رَوَاهُ دَوَادُ بْنُ رَشِيدٍ عَنْ شُعَيْبٍ فَقَالَ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنْتَهَى وَقَدْ تَابَعَ إِسْحَقُ بْنُ زَيْدٍ سُلَيْمَانَ بْنَ عَيْدٍ
 الرَّحْمَنَ الدِّمَشْقِيَّ عَنْ شُعَيْبِ بْنِ إِسْحَقَ أَخْرَجَهُ أَبُو عَوَانَةَ وَالْإِسْمَاعِيلِيُّ مِنْ طَرِيقِهِ وَذَلِكَ دَالٌّ عَلَى أَنَّهُ عِنْدَ شُعَيْبٍ عَنْ
 الْأَوْزَاعِيِّ عَلَى الْوَجْهِينِ لَكِنْ ذَلِكَ رَوَاةُ الْوَلِيدِ بْنِ مَسْلَمٍ عَلَى أَنَّ رَوَاةَ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ بِغَيْرِ وَاسِطَةٍ مُوَهُومَةٌ
 أَوْ مُدْلَسَةٌ وَلِذَلِكَ عَدَلَ عَنْهَا الْبَغَارِيُّ وَاقْتَصَرَ عَلَى طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ (قَوْلُهُ عَنْ أَبِيهِ بْنِ عِمَارَةَ) فِي
 رَوَاةِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عَمْرِو وَهُوَ سَمِعَ أَبَاهُ وَسَيَّاتِي الْكَلَامَ عَلَيْهِ مُسْتَوْفٍ بِعِدْبَضَةٍ وَعَشْرِينَ بِإِيَّاهُ ثَانِيًا حَدِيثُ أَبِي
 ذَرٍّ مَعَاوِيَةَ (قَوْلُهُ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ يَحْيَى عَنْ هُشَيْبٍ) كَذَا الْإِسْمَاعِيلِيُّ وَفِي رَوَاةِ أَبِي ذَرٍّ عَنْ مَشَائِخِهِ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ أَبِي هَاشِمٍ وَهُوَ
 الْمَعْرُوفُ بِابْنِ طَبْرَاحٍ بِكسر المِهْمَلَةِ وَسُكُونِ المَوْجِدَةِ وَآخِرُهُ مَعْجَمَةٌ وَوَقَعَ فِي أَطْرَافِ الْمَزْيِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمَدِينِيِّ
 وَهُوَ خَطَأٌ (قَوْلُهُ عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهَبٍ) هُوَ الْقَابِضِيُّ الْكَبِيرُ الْكُوفِيُّ أَحَدُ الْمُخَضَّرِينَ (قَوْلُهُ بِالرَّبِيعَةِ) يَفْتَحُ الرَّاءَ وَالْمَوْجِدَةَ
 وَالْمَعْجَمَةَ مَكَانَ مَعْرُوفٍ بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ تَزَلُّ بِهِ أَبُو ذَرٍّ فِي عَهْدِ عُثْمَانَ وَمَاتَ بِهِ وَقَدْ ذَكَرَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ سَبَبَ تَزْوُلِهِ
 وَأَمَّا سَالَةُ زَيْدِ بْنِ وَهَبٍ عَنْ ذَلِكَ لِأَنَّ مَبْغُضِي عُثْمَانَ كَانُوا مَشْتَعُونَ عَلَيْهِ أَنَّهُ نَفَى أَبَا ذَرٍّ وَقَدْ بَيَّنَّ أَبُو ذَرٍّ أَنَّ تَزْوُلَهُ فِي ذَلِكَ
 الْمَكَانِ كَانَ بِاخْتِيَارِهِ ثُمَّ أَمَرَ عُثْمَانَ بِالْتَّحْيِي عَنْ الْمَدِينَةِ لِذِي الْمَقْسَدَةِ الَّتِي خَافَهَا عَلَى غَيْرِهِ مِنْ مَذْهَبِهِ الْمَذْكُورِ قَاخْتَارَ الرِّبْذَةَ
 وَقَدْ كَانَ يَشْدُو بِهَا فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ كَمَا رَوَاهُ أَصْحَابُ السُّنَنِ مِنْ وَجْهِ آخِرٍ عَنْهُ وَفِيهِ قِصَّةٌ لَهُ فِي التَّيْمِمْ وَرَبَّنَا فِي
 قَوَائِدِ أَبِي لَيْسَانَ بْنِ جَنْدُبٍ بِإِسْنَادِهِ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ دَخَلْتُ مَعَ أَبِي ذَرٍّ عَلَى عُثْمَانَ فَخَبَّرَ عَنْ رَأْسِهِ فَقَالَ وَاللَّهِ
 مَا أَنَا مِنْهُمْ بَعْدَ الْخَوَارِجِ فَقَالَ إِنَّمَا أَرْسَلْنَا إِلَيْكَ لِحُجُورِنَا بِالْمَدِينَةِ فَقَالَ لَا حَاجَةَ فِي ذَلِكَ الْفَذْنَ لِي بِالرَّبِيعَةِ قَالَ نَعَمْ وَرَوَاهُ
 أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ دُونَ آخِرِهِ وَقَالَ يَدْخُلُ قَوْلُهُ مَا أَنَا مِنْهُمْ وَلَا أَدْرِكُهُمْ سِيَّاهُ التَّحْقِيقُ يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ
 كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرِّمَّةِ وَاللَّهُ لَوَاسِعِي أَنِّي أَقُومُ مَا قَعَدْتُ وَفِي طَبَقَاتِ ابْنِ سَعْدٍ مِنْ وَجْهِ آخِرٍ أَنَّ نَاسًا مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ
 قَالُوا لَا يَذَرُ وَهُوَ بِالرَّبِيعَةِ هَذَا الرَّجُلُ فَضَّلَ بِكَ وَفَعَلَ هَلْ أَنْتَ نَاصِبٌ لِلْأَرَايَةِ حَتَّى تَقْتَالَ فَقَالَ لَا لَوَ أَنَّ عُثْمَانَ سِيرَنِي مِنْ

كَذْتُ بِالشَّامِ فَاخْتَلَفْتُ أَنَا وَمَعَاوِيَةَ فِي الَّذِينَ يَكْزُرُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ . قَالَ
مَعَاوِيَةُ نَزَلَتْ فِي أَهْلِ الْكِتَابِ . قُلْتُ نَزَلَتْ فِينَا وَفِينَهُمْ فَكَانَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ فِي ذَلِكَ وَكُتِبَ إِلَى عُثْمَانَ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَسْكُونِي فَكَتَبَ إِلَى عُثْمَانَ أَنْ أَقْدِمَ الْمَدِينَةَ فَدَعَمْتُهَا فَكَثُرَ عَلَى النَّاسِ حَتَّى كَانَتْهُمْ لِي
بِرَوْنِي قَبْلَ ذَلِكَ فَكَرِهْتُ ذَلِكَ لِعُمَانَ فَقَالَ لِي إِنْ شِئْتَ تَخَيَّتُ فَكَانَتْ قَرِيْبًا فَذَلِكَ الَّذِي أَنْزَلَنِي هَذَا
الْمَنْزِلَ وَلَوْ أَمَرُوا عَلَى حَبَشِيَا لَسَمِعْتُ وَأَطَعْتُ **حَدَّثَنَا** عِيَّاشُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى حَدَّثَنَا الْجُرَيْرِيُّ عَنْ
أَبِي النَّعْلَاءِ عَنِ الْأَخْنَفِ بْنِ قَيْسٍ قَالَ جَلَسْتُ وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي
حَدَّثَنَا الْجُرَيْرِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو النَّعْلَاءِ بْنُ الشَّخِيرِ أَنَّ الْأَخْنَفَ بْنَ قَيْسٍ حَدَّثَهُمْ قَالَ

المشرق إلى المغرب لسمعت وأطعت (قوله كنت بالشام) يعني بدمشق ومعابرة اذذاك عامل عثمان عليها وقد بين السبب
في سكنه الشام ما أخرجه أبو يعلى من طريق أخري عن زبد بن وهب حدثني أبو ذر وقال قال لي رسول الله
ﷺ إذا بلغ البناء أى بالمدينة سلما فارحل إلى الشام فلما بلغ البناء سلما فعتت الشام فكنيت بها فذكر الحديث
ونحوه وعنده أيضا باسناد فيه ضعف عن ابن عباس قال استاذن أبو ذر على عثمان قال انه يؤذينا فلما دخل قال له
عثمان أنت الذى تزعم انك خير من أبي بكر وعمر قال لا ولكن سمعت رسول الله ﷺ يقول ان أحبك إلى
وأقر بك مني من بقي على العهد الذى عاهدته عليه وأنا باقى على عهده قال فامرته ان يلحق بالشام وكان يحذرنهم
ويقول لا يبيتين عند أحدكم دينار ولا درهم الا ما ينفعه في سبيل الله أو بعده لفرم فكتب معاوية إلى عثمان ان كان
لك بالشام حاجة فابعت إلى أبي ذر فكتب اليه عثمان ان أقدم على تقدم (قوله في والذين يكزرون الذهب والفضة)
سيأتي في تفسير براءة من طريق جرير عن حصين بلفظ فقرأت والذين يكزرون الذهب والفضة إلى آخر الآية (قوله
نزلت في أهل الكتاب) في رواية جرير ما هذه فينا (قوله فكثرت على الناس حتى كانوا لي بروني) في رواية الطبري انهم
كثروا عليه يسألونه عن سبب خروجه من الشام قال غشي عثمان على أهل المدينة ما خشيه معاوية على أهل الشام (قوله ان
شئت تخيئت) في رواية الطبري فقال له تنح قريبا قال والله لن أدع ما كنت أقوله وكذا لابن مردويه من طريق
ورقاء عن حصين بلفظ والله لا أدع ما قلت (قوله حبشيا) في رواية ورقاء عبد حبشيا . ولاحد وأبي يعلى من طريق
أبي حرب بن أبي الأسود عن عمه عن أبي ذر أن النبي ﷺ قال له كيف تصنع اذا خرجت منه أى المسجد النبوي قال
أتى الشام قال كيف تصنع اذا جئت منها قال له أعود اليه أى المسجد قال كيف تصنع اذا خرجت منه قال اضرب بسيفي
قال أدلك على ما هو خير لك من ذلك وأقرب رشدا قال تسمع وتطيع وتنساق لهم حيث ساقوك وعند أحد أيضا من
طريق شهر بن حوشب عن أسماء بنت زبد عن أبي ذر نحوه والصحيح ان انكار أبي ذر كان على السلاطين الذين يأخذون
المال لا أنفسهم ولا ينفقونه في وجهه وتعقبه النوى بالابطال لان السلاطين حينئذ كانوا مثل أبي بكر وعمر وعثمان
وهؤلاء لم يخفوا (قلت) لقوله محل وهو أنه أراد من يفعل ذلك وان لم يوجد حينئذ من يفعله وفي الحديث من القوائد
غير ما تقدم ان الكفار غاطبون بفرور الشريعة لا تقاى أبي ذر ومعاوية على أن الآية نزلت في أهل الكتاب وفيه
ملاطفة الأئمة للعلماء فان معاوية لم يجسر على الانكار عليه حتى كاتب من هو أعلى منه في أمره وعثمان لم يحقق على أبي ذر
مع كونه كان مخالفا له في تأويله وفيه التحذير من الشقاق والخروج على الأئمة والتزغيب في الطاعة لاوى الامر وأمر
الافضل بطاعة المفضول خشية المفسدة وجواز الاختلاف في الاجتهاد والاخذ بالشدّة في الامر بالمعروف وان أدى
ذلك الى فراق الوطن وتقديم دفع المفسدة على جلب المصلحة في بقاء أبي ذر بالمدينة مصلحة كبيرة من ثمر علمه في طالب
العلم ومع ذلك فرجع عند عثمان دفع ما يتوقع من المفسدة من الاخذ بمذهب الشديف في هذه المسئلة ولم يأمره بعد ذلك
بالرجوع عنه لان كلا منهما كان مجتهدا * الحديث الثالث (قوله حدثنا عياش) هو ابن الوليد الرقام وعبد الأعلى

جَلَسْتُ إِلَى مَلَكٍ مِنْ قُرَيْشٍ لَمَّا رَجُلٌ خَشِنُ الشَّعْرِ وَالنَّيَابِ وَالرَّيْثَةِ حَتَّى قَامَ عَلَيْهِمْ فَسَأَلَ عَنْ بَشَرِ
الْكَاذِبِينَ بِرَضْفٍ يُحْيِي عَلَيْهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ ثُمَّ يُوَضَعُ عَلَى حَلَمَةٍ تَذِي أَجْدِهِمْ حَتَّى يَخْرُجَ مِنْ نَفْثِ
كَتِفِهِ وَيُوَضَعُ عَلَى نَفْثِ كَتِفِهِ حَتَّى يَخْرُجَ مِنْ حَلَمَةٍ تَذِي بَشَرَهُ ثُمَّ وَلَّى فَجَلَسَ إِلَى سَارِيَةٍ وَتَبِعْتُهُ
وَجَلَسْتُ إِلَيْهِ وَأَنَا لَا أَدْرِي مَنْ هُوَ فَقُلْتُ لَهُ لَا أَرَى الْقَوْمَ إِلَّا قَدْ كَرِهُوا الْإِدْرِيَّ قُلْتُ . قَالَ إِنَّهُمْ لَا يَعْقِلُونَ
شَيْئًا قَالَ لِي خَلِيلٍ قَالَ قُلْتُ مَنْ خَلِيلُكَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ يَا أَبَا ذَرٍّ أَتُبْصِرُ أَحَدًا قَالَ فَنَظَرْتُ إِلَى الشَّعْسَمِ مَا بَقِيَ
مِنَ النَّهَارِ وَأَنَا أَرَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُرْسِلُنِي فِي حَاجَةٍ لَهُ قُلْتُ نَعَمْ قَالَ مَا حَبَّبَ إِلَيَّ مِثْلَ أَحَدٍ ذَهَبًا
أَهْمُهُ كُلُّهُ إِلَّا ثَلَاثَةً دَنَائِيرَ .

هو ابن عبد الأعلى والجري بضم الجيم هو سعيد وأبو العلاء هو يزيد أبو عبد الله بن الشيخ وأردف المصنف هذا
الاستناد بالاسناد الذي بعده وإن كان أنزل منه لتصريح عبد الصمد وهو ابن عبد الوارث فيه بتحديث أبي العلاء للجري
والاحنف لابي العلاء . وقد روى الاسود بن شيان عن أبي العلاء يزيد المذكور عن أخيه مطرف عن أبي ذر طر فامن
آخر هذا الحديث أيضا وأخرجه أحمد وليس ذلك بعلّة لحديث الاحنف لان حديث الاحنف أتم سيقا وأكثر
فوائد ولا مانع أن يكون ليزيد في شيخان (قوله جلست الى ملاه) في رواية مسلم والاسماعيلي من طريق اسمعيل بن
عليه عن الجري قدمت المدينة فينا في حلقة من قريش (قوله خشن الشعر الخ) كذا للاكثر بمجمعتين من
الخشونة وللغالبى بمهملتين من الحسن . الاول أصح ووقع في رواية مسلم أخشن الثياب أخشن الجسد أخشن الوجه
فقام عليهم وليعقوب بن سفيان من طريق حميد بن هلال عن الاحنف قدمت المدينة فدخلت مسجدها اذ دخل رجل
آدم طوال أبيض الرأس واللحية يشبه بعضه بعضا فقالوا هذا أبو ذر (قوله بشر الكاذبين) في رواية الاسماعيلي بشر
الكنازين (قوله برضف) بفتح الراء وسكون المعجمة بعدها فاء هي الحجارة المحماة واحدها رضة (قوله نفث)
بضم النون وسكون المعجمة بعدها ضاد معجمة العظم الدقيق الذي على طرف الكتف أو على أعلى الكتف قال الخطابي
هو الشاخص منه وأصل النفث الحركة فسمى ذلك الموضع نفثا لانه يتحرك بحركة الانسان (قوله يترزل) أى
يضرب ويتحرك في رواية الاسماعيلي فيتجلجل بمجمعتين وزاد اسمعيل في هذه الرواية فوضع القوم رؤسهم فما
رأيت أحدا منهم رجع اليه شيئا فادبر قال فاتبعت حتى جئت الى سارية (قوله وأنا لا أدري من هو) زاد مسلم من طريق
خليفة المصري (١) عن الاحنف قتلته من هذا قالوا هذا أبو ذر فقلت اليه فقلت ما شيء سمعتك تقول قال ما قلت الا شيئا
سمعت من نبيهم ﷺ وفي هذه الزيادة رد لقول من قال أنه موقوف على أبي ذر فلا يكون حجة على غيره ولا محتمل من طريق
يزيد الباهلي عن الاحنف كنت بالمدينة فإذا برجل يفر منه الناس حين يرونه قلت من أنت قال أبو ذر قلت ما فر الناس
عني قال اني أناهم عن الكنوز التي كان يهاجم عنها رسول الله ﷺ (قوله أنهم لا يعقلون شيئا) بين وجه ذلك في آخر
الحديث حيث قال انما يجمعون الدنيا وقوله لا أسألهم دنيا في رواية اسمعيل المذكورة قتل مالك ولا خوانك من قريش
لا تمر بهم ولا تصيب منهم قال وربك لا أسألهم دنيا الخ (قوله قتل ومن خليلك قال النبي ﷺ) فاعل قال هو أبو ذر
والنبي ﷺ خبر المبتدا كأنه قال خليلي النبي ﷺ وسقط بعد ذلك قال النبي ﷺ أو قال فقط وكان بعض الرواة
غلطها مكررة فخذها ولا بد من اثباتها (قوله يا أبا ذر أتبصر أحدا) وهو حديث مستقل سيأتي الكلام عليه مستوفى في
كتاب الرقاق وعلى ما وقع في هذه الرواية من قوله الاثلاثه دنانير ان شاء الله تعالى وانما أورده أبو ذر للاحنف لتقوية

(١) قوله المصري في نسخة أخرى المقرئ ١٠ مصححه

وَلَا هَوْلًا لَا يَقُولُونَ إِنَّمَا يُجْعَلُونَ الدُّنْيَا لِأَنَّهُمْ دُنْيَا وَلَا اسْتَغْنِيَهُمْ عَنْ دِينٍ حَتَّى أَتَى اللَّهَ
بَابُ إِتْفَاقِ الْمَالِ فِي حَقِّ حَدِيثِنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ اسْمَاعِيلَ قَالَ حَدَّثَنِي قَيْسُ
 عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ لَا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ رَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ مَالًا
 فَسَلَطَهُ عَلَى هَلَكَتِهِ فِي الْحَقِّ وَرَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ حِكْمَةً فَهُوَ يَقْضِي بِهَا وَيَكْلُمُ **بَابُ الرِّيَاءِ فِي الصَّدَقَةِ**
 لِقَوْلِهِ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَبْطُلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى إِلَى قَوْلِهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ
 * وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا صُلَا لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ. وَقَالَ عِكْرَمَةُ: وَابِلٌ مَطَرٌ شَدِيدٌ وَالطَّلُ النَّدَى
بَابُ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَدَقَةً مِنْ غُلُولٍ

ما ذهب اليه من ذم اكتناز المال وهو ظاهر في ذلك إلا أنه ليس على الوجوب ومن ثم عقبه المصنف بالترجمة التي تليه
 فقال باب اتفاق المال في حقه وأورد فيه الحديث الدال على الترغيب في ذلك وهو من أدل دليل على أن أحداث
 الوعيد محمولة على من لا يؤدي الزكاة وأما حديث ما أحب لو أن لي أحدا ذهباً فحمل على الأولوية لأن جمع المال وإن
 كان مباحاً لكن الجامع مسؤول عنه وفي المحاسبة خطر وإن كان تركه أسلم وما ورد من الترغيب في تحصيله وإذا
 في حقه فحمل على من وثق بأنه يجمعه من الحلال الذي يأمن خطر المحاسبة عليه فإنه إذا ألقاه حصل له ثواب ذلك النفع
 المتدنى ولا يتأني ذلك لمن لم يحصل شيئاً كما تقدم شاهده في حديث ذهب أهل الدثور بالجور والله أعلم وقد تقدم
 الكلام على حديث الباب مستوفي في أوائل كتاب العلم قال الزين بن المنير في هذا الحديث حجة على جواز اتفاق جميع
 المال وبذله في الصحة والخروج عنه بالكلية في وجوه البر ما لم يؤد إلى حرمان الوارث ونحو ذلك مما منع منه الشرع
 (قوله وإن هؤلاً لا يقولون) هو من كلام أبي ذر كره تأكيد الكلامه ولربط ما بعده عليه * (قوله باب الرياء في
 الصدقة) قال الزين بن المنير يحتمل أن يكون مراده إبطال الرياء للصدقة فيحمل على ما تمحض منها حب المحمدة والثناء
 من الخلق بحيث لو لذلك لم يتصدق بها (قوله قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تبطلوا صدقاتكم بالبن والاذى) أي قوله
 والله لا يهدي القوم الكافرين) قال الزين بن المنير وجه الاستدلال من الآية أن الله تعالى شبه مقارعة المني والاذى
 للصدقة أو اتباعها بذلك باتفاق الكافر المرائي الذي لا يجد بين يديه شيئاً منه ومقارعة الرياء من السلم لصدقة أقيح
 من مقارعة الإبداء وأولى أن يشبه باتفاق الكافر المرائي في إبطال اتفاقه اه وقال ابن رشيد اقتصر البخاري في هذه
 الترجمة على الآية ومراده أن المشبه بالشيء يكون أخفى من المشبه به لأن الخفي ربما شبه بالظاهر ليخرج من حيز
 حالة الخفاء إلى الظهور ولما كان الاتفاق برياضه غير المؤمن ظاهراً في إبطال الصدقة شبه به الإبطال بالبن والاذى أي
 هؤلاً في الإبطال كحالة هؤلاً هذا من حيث الجملة ولا يبعد أن يراعى حال التفصيل أيضاً لأن حال المان شبهه
 بحال المرائي لأنه لما من ظهران لم يقصد وجه الله وحال المؤذي يشبه حال الفاعل للإيمان من المتأففين لأن من يعلم أن
 للمؤذي ناصراً ينصره لم يؤذه فعلم بهذا أن حالة المرائي أشد من حالة المان والمؤذي انتهى ويخلص أن يقال لما كان
 المشبه أقوى من المشبه وإبطال الصدقة بالبن والاذى قد شبه بإبطالها بالرياء فيها كان أمر الرياء أشد (قوله
 وقال ابن عباس صلا ليس عليه شيء) وصله ابن جرير من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس هكذا في قوله فتركه
 صلا أي ليس عليه شيء وروى الطبري من طريق سعيد عن قتادة في هذه الآية قال هذا مثل ضرب به الله لأعمال الكفار
 يوم القيامة يقول لا يقدر على شيء مما كسبوا يومئذ كترك هذا الطر الصفاً فيما ليس عليه شيء ومن طريق أسباط
 عن السدي نحوه (قوله وقال عكرمة وابل مطر شديد والطل الندى) وصله عبد بن حميد عن روح بن عباد عن عثمان بن غياث
 سمعت عكرمة قال في قوله وابل قال مطر شديد والطل الندى * (قوله باب لا تقبل صدقة من غلول) كذا لا أكثر على البناء

وَلَا يَقْبَلُ إِلَّا مَنْ كَسَبَ طَيْبٌ لِقَوْلِهِ قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَدَى إِلَى قَوْلِهِ حَلِيمٌ **بَابُ**
الصدقة مِنْ كَسَبِ طَيْبٍ لِقَوْلِهِ وَرَبِّي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ . إِلَى قَوْلِهِ : وَلَا خَوْفٌ
 عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُنِيرٍ سَمِعَ أَبَا النَّضْرِ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ هُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ
 ابْنِ وَثَّكَرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ تَصَدَّقَ

فمجهول وفي رواية المستمل لا يقبل الله وهذا طرف من حديث أخرجه مسلم باللفظ الأول وقد سبق باقية في ترجمته في
 كتاب الطهارة وأخرجه الحسن بن سفيان في مسنده عن أبي كامل أحد مشايخ مسلم فيه بلفظ لا يقبل الله صلاة إلا بطه ورولا
 صدقة من غلول ولا يداود من حديث أن المليح عن أبيه مرفوعا لا يقبل الله صدقة من غلول ولا صلاة بغير طهور
 واسناده صحيح (قوله ولا يقبل إلا من كسب طيب) هذا للمستمل وحده وهو طرف من حديث أبي هريرة الآتي
 بعده (قوله بقوله قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها أذى إلى قوله حلیم) قال ابن المنير جرى المصنف على مادته في
 إثبات الخلق على الجلي وذلك أن في الآية أن الصدقة لما يتبعها سيئة الأذى بطلت والغلول أذى أن كان الصدقة أبطلها
 بطريق الأولى أولانه جعل المعصية اللاحقة للطاعة بعد تقرر ما تبطل الطاعة فكيف إذا كانت الصدقة بعين المعصية
 لأن الغالب دفعه المال إلى الفقير غاصب متصرف في ملك الغير فكيف تقع المعصية طاعة معتبرة وقد أبطلت المعصية الطاعة
 المحققة من أول أمرها وتحق به ابن رشيد بأنه يبنى على أن الأذى أعم من أن يكون من جهة المتصدق للتصدق عليه أو
 إيدائه لغيره كما في الغلول فيكون من باب الأولى وقد لا يسلم هذا في معنى الآية لبعده فإن الظاهر أن المراد بالأذى في الآية
 أياها وما يكون من جهة المسؤول للسائل فإنه عطف على المن وجمع معه بالواو والذي يظهر أن البخاري قصد أن التصديق
 عليه إذا علم أن المتصدق به غلول أو غصب أو نحوه تأذي بذلك ولم يرض به كإفاء أبو بكر اللين لما علم أنه من وجه غير
 طيب وقد صدق على المتصدق أنه مؤذله بغير رضه باكل ما لو علمه لم يقبله والله أعلم (قوله قول معروف) فسر بالرد
 الجليل وقوله ومغفرة أي عفوه عن السائل إذا وجد منه ما يشق على المسؤول وقيل المراد عفوه من الله بسبب الرد الجليل
 وقيل عفوه من جهة السائل أي معذرة منه للمسؤول لكونه رده ردا جليلا والسائل أظهر وظاهر الآية أن الصدقة تحبط
 بالذنوب والآذي بعد أن تقع سالمة لكن يمكن أن يقال لعل قبولها موقوف على سلامتها من الذنوب والآذي فإن وقع ذلك عدم
 الشرط فنعلم المشروط فغير عن ذلك بالأبطال والله أعلم (تنبيهان) الأول دل قوله لا تقبل صدقة من غلول إن الغلول
 لا يبرأ ذمته إلا بالرد الغلول إلى أصحابه بأن يتصدق به إذا جهلهم مثلا والسبب فيه أنه من حق الغائبين فلو جهلت أعيانهم لم
 يكن له أن يتصرف فيه بالصدقة على غيرهم * الثاني وقع هنا للمستمل والكشمهيني وابن شويه باب الصدقة من كسب
 طيب لقوله تعالى وربِّي الصَّدَقَاتِ إلى قوله ولا هم يحزنون وعلى هذا فتخلوا الترجمة التي قبل هذا من الحديث وتكون
 كالتي قبلها في الاختصار على الآية لكن تريد عليها بالإشارة إلى لفظ الحديث الذي في الترجمة وهما مناسبة الحديث لهذه
 الترجمة ظاهرة ومناسبة التي قبلها من جهة مفهوم المخالفة لأنه دل بمنطوقه على أن الله لا يقبل إلا من كان من كسب
 طيب ففهمه أن ما ليس بطيب لا يقبل والغلول فرد من أفراد غير الطيب فلا يقبل والله أعلم ثم إن هذه الترجمة إن كان
 باب بغير تنوين فالخلة خبر المبتدأ والتقدير هذا باب فضل الصدقة من كسب طيب وإن كان متونا فما بعده مبتدأ والخبر
 محذوف تقديره الصدقة من كسب طيب مقبولة أو يكثر الله ثوابها ومعنى الكسب المكسوب والمراد به ما هو أعم من
 تعاطي التكسب أو حصول المكسوب بغير غلط كالإثراء وكأنه ذكر الكسب لكونه الغالب في تحصيل المال والمراد
 بالمطيب الحلال لأنه صفة الكسب قال القرطبي أصل الطيب المستلذبا لطبع ثم أطلق على المطلق بالشرع وهو الحلال وأما
 قول المصنف لقوله تعالى وربِّي الصَّدَقَاتِ بعد قوله الصدقة من كسب طيب فقد اعترضه ابن التين وغيره بأن تكثير
 أجر الصدقة ليس علة لكون الصدقة من كسب طيب بل الأمر على عكس ذلك فإن الصدقة من الكسب الطيب سبب
 لتكثير الأجر قال ابن التين وكان الآيين أن يستدل بقوله تعالى اتقوا من طيات ما كسبتم وقال ابن بطال لما

يَعْتَدِلُ نَمْرَةً مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ وَلَا يَقْبَلُ اللَّهُ إِلَّا الطَّيِّبَ . وَإِنَّ اللَّهَ يَقْبَلُهَا يَمِينِهِ . ثُمَّ رَبُّهَا لِصَاحِبِهِ كَمَا
رَبُّي أَحَدَكُمْ فَلَوْهَ حَتَّى تَكُونَ مِثْلَ الْجَبَلِ

كانت الآية مشتملة على أن الرب يحققه الله لأنه حرام دل ذلك على أن الصدقة التي تقبل لا تكون من جنس المحقوق
وقال الكرمانى لفظ الصدقات وإن كان أعظم من أن يكون من الكسب الطيب ومن غيره لكنه مقيد بالصدقات التي من
الكسب الطيب بقرينة السياق نحو ولا تيمموا الخ حيث منه تنفقون (قوله بدل ثمرة) أى قيمتها لأنه بالفتح المثل وبالكسر
الحمل بكسر المهملة هذا قول الجمهور وقال القراء بالفتح المثل من غير جنسه وبالكسر من جنسه وقيل بالفتح مثله في القيمة
وبالكسر في النظر وأنكر البصريون هذه التفرقة وقال الكسائى ما معنى كأن لفظ المثل لا يختلف وضبط في هذه الرواية
للاكثر بالفتح (قوله ولا يقبل الله إلا الطيب) في رواية سليمان بن بلال الآتى ذكرها ولا يصعد إلى الله إلا الطيب
وهذه جملة معترضة بين الشرط والجزاء لتقرر بما قبله زاد سهل في روايته الآتى ذكرها فيضعها في حقها قال القرطبي
وأما لا يقبل الله الصدقة بالحرام لأنه غير مملوك للمتصدق وهو ممنوع من التصرف فيه والتصدق به حصرف فيه فلو
قبل منه لزم أن يكون الشيء مأمورا منها من وجه واحد وهو محال (قوله يقبلها يمينه) في رواية سهل الأخذها
يمينه وفي رواية مسلم بن أبى مريم الآتى ذكرها فيقبضها وفي حديث عائشة عند الزرار فيلقاها الرحمن بيده (قوله
فلوه) بفتح الفاء وضم اللام وتشديد الواو وهو المهر لأنه يقبل أى يعطى وقيل هو كل فطم من ذات حافر والجمع أفلاء
كمدو وأعداء وقال أبو زيد إذا تفتحت الفاء شددت الواو وإذا كسرتها سكنت اللام كجرو وضرب به المثل لأنه
يزيد زيادة بينة ولأن الصدقة نتاج العمل واحوج ما يكون النتاج إلى التزينة إذا كان فطيا فإذا أحسن العناية به انتهى
إلى حد الكمال وكذلك عمل ابن آدم لاسيما الصدقة فإن العبد إذا تصدق من كسب طيب لازال نظرا لله البها يكسبها
نعت الكمال حتى ينتهى بالتضعيف إلى نصاب تقع المناسبة بينه وبين ما قدم نسبة ما بين ثمرة إلى الجبل وقع في رواية
القاسم عن أبى هريرة عند الترمذى فلو ما ومهره ولعيد الرزاق من وجه آخر عن القاسم مهره وأفضيله وفي رواية له
عند الزرار مهره أو رضيعه أو فضيله ولابن خزيمة من طريق سعيد بن يسار عن أبى هريرة فلوه أو قال فضيله وهذا
يشعر بأن أولئك قال المازرى هذا الحديث وشبهه ما عبر به على ما اعتادوا في خطابهم ليفهموا عنه فكفى عن
قبول الصدقة باليمين وعن تضعيف أجرها بالترية وقال عياض لما كان الشيء الذي يرتضى بطلق باليمين ويؤخذ بها
استعمل في مثل هذا واستعمل للقبول لقول القائل * تلقاها عراة باليمين * أى هو مؤهل للمجد والشرف وليس
المراد بها الجارحة وقيل عبر باليمين عن جهة القبول اذ الشمال بضده وقيل المراد بمن الذى تدفع إليه الصدقة
وأضافها إلى الله تعالى إضافة ملك واختصاص موضع هذه الصدقة في بمن الآخذ لله تعالى وقيل المراد سرعة
القبول وقيل حسنة وقال الزين ابن المنير الكناية عن الرضا والقبول بالتالي باليمين لتثبت المعاني المقولة من
الأذهان وتحقيقها في النفوس تحقيق المحسوسات أي لا يتشكك في القبول كالأشكال من عين التلقي للشيء يمينه
لأن التناول كالتناول المعهود ولأن التناول به جارحة وقال الترمذى في جامعه قال أهل العلم من أهل السنة والجماعة
نؤمن بهذه الأحاديث ولا نتوهم فيها تشبيها ولا نقول كيف هكذا روى عن مالك وابن عينة وابن المبارك وغيرهم
وانكرت الجهمية هذه الروايات انتهى وسيأتى الرد عليهم مستوفى في كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى (قوله حتى
تكون مثل الجبل) وسلم من طريق سعيد بن يسار عن أبى هريرة حتى تكون أعظم من الجبل ولابن جرير من وجه
آخر عن القاسم حتى يوافى بها يوم القيامة وفى أعظم من أحد يعني ثمرة وفى رواية القاسم عند الترمذى يلفظ حتى أن
اللقمة لتصير مثل أحد قال وتصدق ذلك في كتاب الله يحق الله الرب ويربى الصدقات وفي رواية ابن جرير بالترصيح
بأن تلاوة الآية من كلام أبى هريرة وزاد عبد الرزاق في روايته من طريق القاسم أيضا تصدقوا والظاهر أن المراد

تَأَمَّهُ سُلَيْمَانُ بْنُ أَبِي دِينَارٍ . وَقَالَ وَرَقَاءُ عَنْ ابْنِ دِينَارٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هُوَ النَّبِيُّ ﷺ وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ وَزَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ وَسُهَيْلٌ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ **بَابُ الصَّدَقَةِ قَبْلَ الرَّدِّ حَدَّثَنَا** آدَمُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ حَدَّثَنَا مَعْبُدُ بْنُ خَالِدٍ قَالَ مَجِئْتُ حَارِثَةَ بْنَ وَهَبٍ قَالَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ تَصَدَّقُوا فَإِنَّهُ يَأْتِي عَلَيْكُمْ زَمَانٌ يَمْنَحِي الرَّجُلَ صِدْقَهُ فَلَا يَحْدِثُ مِنْ قَبْلُهَا يَقُولُ الرَّجُلُ لَوْ جِئْتُهَا بِأَنْفَسِي لَقَبِلْتُهَا . فَأَمَّا الْيَوْمُ فَلَا حَاجَةَ لِي بِهَا **حَدَّثَنَا** أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ حَدَّثَنَا أَبُو الزُّنَادِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لَا تَقْرُمُ السَّاعَةَ حَتَّى يَكْثُرَ فِيكُمْ الْمَالُ فَيَقْبِضَ حَتَّى يُمْرَبَ رَبُّ الْمَالِ مَنْ يَقْبَلُ صَدَقَتَهُ . وَحَتَّى يَرْضَهُ فَيَقُولَ الَّذِي يَرْضُهُ عَلَيْهِ

بعضها أن عيناها تعظم لتفضل للميزان ويحتمل أن يكون ذلك معبراً به عن ثوابها (قوله تابعه سليمان) هو ابن بلال (عن ابن دينار) أي عن أبي صالح عن أبي هريرة وهذه الملاحظة ذكرها المصنف في التوحيد فقال وقال خالد بن مخلد عن سليمان بن بلال فساق مثله الآن فيه مخالفة في اللفظ بسيرة وقد وصله أبو عوانة والجوزقي من طريق مجدين معاذين يوسف عن خالد بن مخلد بهذا الاستناد ووقع في صحيح مسلم حدثنا أحمد بن عثمان حدثنا خالد بن مخلد عن سليمان بن أسهل عن أبي صالح ولم يسق لفظه كله وهذا أن كان أحمد بن عثمان حفظه فليسان فيه شيخان عبدالله بن دينار وسهيل عن أبي صالح وقد غفل صاحب الأطراف فسوي بين روائي الصحيحين في هذا وليس بجيد (قوله وقال ورقاء) هو ابن عمر (عن ابن دينار عن سعيد بن يسار عن أبي هريرة) يعني أن ورقاء خالف عبدالرحمن وسليمان فجعل شيخ بن دينار فيه سعيد ابن يسار بدل أبي صالح ولم أقف على رواية ورقاء هذه موصولة وقد أشار الداودي إلى أنها وهم لتوارد الرواة عن أبي صالح دون سعيد بن يسار وليس ما قال بجيد لأنه محفوظ عن سعيد بن يسار من وجه آخر كما أخرجه مسلم والترمذي وغيرهما من رواية ورقاء شاذة بالنسبة إلى مخالفة سليمان وعبدالرحمن والله أعلم ﴿ تنبيه ﴾ وقفت على رواية ورقاء موصولة وقد ثبت ذلك في كتاب التوحيد (قوله ورواه مسلم بن أبي مريم وزيد بن أسلم وسهيل عن أبي صالح عن أبي هريرة) أمار رواية مسلم فيها ما رواه موصولة في كتاب الزكاة ليوسف بن يعقوب القاضي قال حدثنا مجدي بن بكر المقدمي حدثنا سعيد بن سلمة هو ابن أبي الحسام عنه به وأما رواية زيد بن أسلم وسهيل فوصلها مسلم وقد قدمت ما في سياق الثلاثة من فائدة زيادة * (قوله باب الصدقة قبل الرد) قال الزبير بن المنير ما ملخصه مقصوده بهذه الترجمة الحث على التحذير من التسويف بالصدقة لما في المسارعة إليها من تحصيل الثموم المذكور قيل لأن التسويف بها قد يكون ذريعة إلى عدم القابل لها إذ لا يتم مقصود الصدقة إلا بمصادفة المحتاج إليها وقد أخبر الصادق أنه سيقع فقد القراء المحتاجين إلى الصدقة بأن يخرج الفنى صدقته فلا يجدين قبلها فان قيل أن من أخرج صدقته مثاب على نيته ولو لم يجد من قبلها فلهو باب أن الواحد باب ثواب المجازاة والفضل والناوي يثاب ثواب الفضل فقط والاول اربع والله أعلم ثم ذكر المصنف في الباب أربعة احاديث في كل منها الانذار بوقوع فقدان من يقبل الصدقة * اولها حديث حارثة ابن وهب وهو الخزازي (قوله فانه يأتي عليكم زمان) سيأتي بعد سبعة اجواب من وجه آخر بلفظ فسائي (قوله يقول الرجل) أي الذي يريد المتصدق ان يعطيه اياها (قوله فاما اليوم فلا حاجة لي بها) في رواية الكشميهني فيها والظاهر ان ذلك يقع في زمن كثرة المال وفيضه قرب الساعة كما قال ابن بطال ومن ثم أورده المصنف في كتاب الفتن كما سيأتي وهو بين من سياق حديث أبي هريرة ثاني حديثي الباب وقد ساقه في الفتن بالاستناد المذكور هنا مطولاً ويأتي

لَا أَرَبَ لِي حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ النَّبِيلُ أَخْبَرَنَا سَعْدَانُ بْنُ بَشِيرٍ حَدَّثَنَا أَبُو
 مُجَاهِدٍ حَدَّثَنَا حُجَلُ بْنُ خَلِيفَةَ الطَّائِي قَالَ سَمِعْتُ عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ كُنْتُ عِنْدَ رَسُولِ
 اللَّهِ ﷺ فَبَاءَهُ رَجُلَانِ أَحَدُهُمَا يَشْكُو الْعَيْلَةَ . وَالْآخَرُ يَشْكُو قَطْعَ السَّبِيلِ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَمَا قَطَعَ
 السَّبِيلَ فَإِنَّهُ لَا يَأْتِي عَلَيْكَ إِلَّا قَلِيلٌ حَتَّى تَخْرُجَ الْعِيرُ إِلَى مَكَّةَ بِغَيْرِ خَضِيرٍ . وَأَمَّا الْعَيْلَةُ فَإِنَّ السَّاعَةَ لَا تَقُومُ
 حَتَّى يَطُوفَ أَحَدُكُمْ بِصَدَقَتِهِ لَا يَجِدُ مَنْ يَقْبَلُهَا مِنْهُ . ثُمَّ لَيَقِفَنَّ أَحَدُكُمْ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ حِجَابٌ
 وَلَا تُرْجَانُ يُزَجِّمُ لَهُ ثُمَّ لَيَقُولَنَّ لَهُ أَلَمْ أَوْثِقْ سَالَا فليَقُولَنَّ بَلَى ثُمَّ لَيَقُولَنَّ أَلَمْ أَرْسِلْ إِلَيْكَ رَسُولًا . فليَقُولَنَّ بَلَى
 فَيَنْظُرُ عَنْ يَمِينِهِ فَلَا يَرَى إِلَّا النَّارَ . ثُمَّ يَنْظُرُ عَنْ شِمَالِهِ فَلَا يَرَى إِلَّا النَّارَ فَلَيَتَّبِعَنَّ أَحَدُكُمْ النَّارَ وَلَوْ بِشِقْ
 تَمْرَةٍ . فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَيَكَلِمَةَ طَبِيعَةٍ **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ عَنْ رِيْدٍ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ
 أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ لَيَأْتِيَنَّ عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يَطُوفُ الرَّجُلُ فِيهِ بِالْصَّدَقَةِ مِنَ
 الذَّهَبِ ثُمَّ لَا يَجِدُ أَحَدًا يَأْخُذُهَا مِنْهُ وَيُرَى الرَّجُلُ الْوَاحِدُ يَتَّبِعُهُ أَرْبَعُونَ أَمْرًا يَلْذَنُّ بِهِ مِنْ قِلَّةِ الرِّجَالِ
 وَكَثْرَةِ النِّسَاءِ **بَابُ** اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقْ تَمْرَةٍ وَالْقَلِيلُ مِنَ الصَّدَقَةِ وَمِثْلُ الَّذِينَ يَنْفَقُونَ أَمْوَالَهُمْ
 إِلَى قَوْلِهِ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ **حَدَّثَنَا** عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا أَبُو الثَّمَانِ الْحَكَمُ هُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ
 الْبَصْرِيُّ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ

الكلام عليه مستوفى هناك ان شاء الله تعالى وقوله حتى بهم يفتح أوله وضم الهاء ورب المال منصوب على المقولية
 وقاعله قوله من يقبله يقال همه الشيء احزنه ويرى بضم أوله يقال اهمه الامر اقلقه وقال النووي في شرح مسلم
 ضبطوه بوجهين أشهرها بضم أوله وكسر الهاء ورب المال مفعول والفاعل من يقبل أي يحزنه والثاني يفتح أوله وضم
 الهاء ورب المال فاعل ومن مفعول أي يقصد والله أعلم (قوله لا أربى) زاد في المتن به أي لاجابة على الاستغناء
 عنه * نألتها حديث عدي بن حاتم وقد أورد المصنف بأنهم من هذا السياق وبأني الكلام عليه مستوفى وشاهد
 هنا قوله فيه فان الساعة لا تقوم حتى يطوف أحدكم بصدقته لا يجد من يقبلها منه وهو موافق لحديث أبي هريرة الذي قبله
 ومشعر بأن ذلك يكون في آخر الزمان وحديث أبي موسى الآتي بعده مشعر بذلك أيضا وقد أشار عدي بن حاتم كما
 سيأتي في علامات النبوة الى أن ذلك لم يقع في زمانه وكانت وفاته في خلافة معاوية بعد استقرار أمر الفتوح فالتفتي قول
 من زعم أن ذلك وقع في ذلك الزمان قال ابن التين انما يقع ذلك بعد نزول عيسى حين تخرج الارض بركاتها حتى تشبع الرمانة
 أهل البيت ولا يبقى في الارض كافر وبأني الكلام على اتقاء النار ولو بشق تمرة في الباب الذي يليه * رابعها حديث أبي
 موسى (قوله من الذهب) خصه بالذكر مبالغة في عدم من يقبل الصدقة وكذا قوله يطوف ثم لا يجد من يقبلها وقوله
 ويرى الرجل الى آخره تقدم الكلام عليه مستوفى في باب رفع العلم من كتاب العلم * (قوله باب اتقوا النار ولو بشق تمرة
 والقليل من الصدقة ومثل الذين ينفقون أموالهم الى قوله فيها من كل الثمرات) قال الزين بن المنير وغيره جمع المصنف
 بين لفظ الخير والآية لاشتمال ذلك كله على الحديث على الصدقة قليلا وكثيرها فان قوله تعالى أموالهم يشمل قليل
 النفقة وكثيرها ويشهد له قوله لا يعمل مال امرئ مسلم الا عن طيب نفس فانه يتناول القليل والكثير اذ لا قاتل بجل
 القليل دون الكثير وقوله اتقوا النار ولو بشق تمرة يتناول الكثير والقليل أيضا والآية مشتملة على قليل الصدقة

عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ أَبِي وَائِلٍ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ لَمَّا نَزَلَتْ آيَةُ الصَّدَقَةِ كُنَّا نَحْمِلُ لِحَاءَ رَجُلٍ فَتَصَدَّقَ بِشَيْءٍ كَثِيرٍ . فَقَالُوا مَرَّائِي وَجَاءَ رَجُلٌ فَتَصَدَّقَ بِصَاعٍ . فَقَالُوا إِنَّ اللَّهَ لَتَقَى عَنْ صَاعٍ هَذَا فَزَلَّتِ الَّذِينَ يَلْبِزُونَ الْمُطْلُوعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الصَّدَقَاتِ وَالَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جَهْدَهُمُ الْآيَةَ حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ شَقِيقٍ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَمَرَنَا بِالصَّدَقَةِ أَنْطَلَقَ أَحَدُنَا إِلَى السُّوقِ فَيَحْمَلُ فَيُصِيبُ الْمَدَّ . وَإِنْ لَبِثْهُمْ الْيَوْمَ لِمَا قَدْ أَفْنَى حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ قَالَ سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَعْقِلٍ قَالَ سَمِعْتُ عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ ابْنُ حَزْمٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ دَخَلَتْ أُمْرَأَةٌ مَعَهَا ابْنَتَانِ لَهَا تَسْأَلُ . فَلَمْ يَجِدْ عِنْدِي شَيْئًا غَيْرَ تَمْرَةٍ فَأَعْطَيْتُهَا إِيَّاهَا . فَتَقَسَّمَتْهُ بَيْنَ ابْنَتَيْهَا . وَلَمْ تَأْكُلْ مِنْهَا . ثُمَّ قَالَتْ فَرَجَبَتْ فَدَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْنَا فَأَخْبَرْتُهُ فَقَالَ مَنْ ابْنَتَاكِ مِنْ هَذِهِ الْبَنَاتِ بِشَيْءٍ كُنَّ لَهُ سِتْرًا مِنَ النَّارِ

وكثيرها من جهة التمثيل المذكور فيها بالطل والوايل فشبهت الصدقة بالقليل باصالة الطل والكثير باصالة الوايل واما ذكر القليل من الصدقة بعد ذكر شق التمرة فهو من عطف العام على الخاص ولهذا أورد في الباب حديث أبي مسعود الذي كان سببا لنزول قوله تعالى والذين لا يجدون الا جهدهم وقال الشيخ عز الدين بن عبد السلام تقدير الآية مثل تضعيف أجور الذين ينفقون كمثل تضعيف ثمار الجنة بالطل ان قليلا قليل وان كثيرا فكثير وكان البخاري اتبع الآية الاولى التي ضربت مثلا بالر بوة الآية الثانية التي تضمنت ضرب المثل لمن عمل عملا يفقده أحوج ما كان اليه للإشارة الى اجتناب الرياء في الصدقة ولان قوله تعالى والله بما تعملون بصير يشعر بالوعيد بعد الوعدا وضححه بذكر الآية الثانية وكان هذا هو السرف اقتصراره على بعضها اختصارا ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث أحدها حديث أبي مسعود من وجهين تلموا مختصرا (قوله عن سليمان) هو الاعمش وأبو مسعود هو الانصاري البدرى (قوله لما نزلت آية الصدقة) كأنه يشير الى قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة الآية (قوله كنا نحمل) أى نحمل على ظهورنا بالاجرة يقال حاملت بمعنى حملت كما فرت وقال الخطابي يريد تكلف الحمل بالاجرة لنكتسب ما تصدق به ويؤيده قوله في الرواية الثانية التي بعده حيث قال انطلق أحدنا الى السوق فيحامل أى يطلب الحمل بالاجرة (قوله فجاء رجل فتصدق بشيء كثير) هو عبد الرحمن بن عوف كاسياني في التفسير والشئ المذكور كان ثمانية آلاف أو أربعة آلاف (قوله وجاء رجل) هو أبو عقيل بنتح العن كاسياني في التفسير ونذكر هناك ان شاء الله تعالى الاختلاف في اسمه واسم أبيه ومن وقع له ذلك أيضا من الصحابة كأبي خزيمة وان الصباع انما حصل لابي عقيل لكونه أجرفه على الترح من البر بالحبل (قوله فقالوا) سمى من الامرين في مغازي الواقدي معتب بن قشير وعبد الرحمن بن نبتل بنون ومثناة مفتوحين بينهما موحدة ساكنة ثم لام (قوله يلزون) أي يحيون وشاهد الترجمة قوله والذين لا يجدون الا جهدهم (قوله سعيد بن يحيى) أى ابن سعيد الاموى (قوله فيحامل) بضم التحتية واللام مضمومة بلنظ المضارع من المفاعلة ويرى بفتح اشارة وفتح اللام أيضا ويؤيده قوله في رواية زائدة الآية في التفسير فيحتال أحدنا حتى يحبي بالمد (قوله فيصيب المد) أى فيمقالة أجرته فيتصدق به (قوله وان لبعضهم اليوم لما تدهالف) زاد في التفسير كأنه عرض بنفسه وأشار بذلك

باب فضل صدقة الشحيح الصحيح لقوله: وأفقوا بما رزقناكم من قبل أن يأتي أحدكم الموت الآية وقوله: يا أيها الذين آمنوا أففقوا بما رزقناكم من قبل أن يأتي يوم لا بيع فيه الآية **حدثنا** موسى بن إسماعيل حدثنا عبد الواحد حدثنا عمارة بن القماعة حدثنا أبو زرعة حدثنا أبو هريرة رضي الله عنه قال جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال يا رسول الله أي الصدقة أعظم أجراً قال أن تصدق وأنت صحيح صحيح شحيح تخشى الفقر

إلى ما كان عليه في عهد النبي ﷺ من قلة الشيء وإلى ما صاروا إليه بعده من التوسع لكثرة الفتح ومع ذلك فكانوا في العهد الأول يتصدقون بما يجدون ولوجهدوا والذين أشار إليهم آخرًا بخلاف ذلك (تبيينه) * وقع بخط مغلطاي في شرحه وأن لبعضهم اليوم ثمانية آلاف وهو تصحيف تأنيها حديث عدي بن حاتم وهو بلفظ الترجمة وهو طرف من حديثه المذكور في الباب الذي قبله وبقى بكسر المعجمة نصفها أو جانبها أي ولو كان الانقضاء بالتصدق بشق ثمرة واحدة فإنه يفيد وفي الطبراني من حديث فضالة بن عبيد مرفوعاً أجابوا بينكم وبين النار حجاباً ولو بشق ثمرة ولا حدم من حديث ابن مسعود مرفوعاً بإسناد صحيح ليقى أحدكم وجهه بالنار ولو بشق ثمرة وله من حديث عائشة بإسناد حسن يا عائشة استشري من النار ولو بشق ثمرة قلنا تسد من الجائع مسدها من الشبعان ولا يعل من حديث أبي بكر الصديق نحوه وأما منه بلفظ تغم من الجائع موقعها من الشبعان وكان الجامع بينهما في ذلك حلها وفي الحديث الحديث الحث على الصدقة بما قبل وما قبل وأن لا يحتقر ما يتصدق به وأن البسر من الصدقة يستر التصديق من النار * تأنيها حديث عائشة وسأني في الأدب من وجه آخر عن الزهري بسنده وفيه التقيد بالاحسان ولفظه من ابتلي من الثبات بشيء فأحسن إليهم كن له سترًا من النار وسأني الكلام عليه مستوفى هناك أن شاء الله تعالى ومناسبة للترجمة من جهة أن الامم المذكورة لما قسمت الثمرة بين ابتها صار لكل واحدة منها شق ثمرة وقد دخلت في عموم خبر الصادق أنها ممن ستر من النار لأنها ممن ابتلي بشيء من الثبات فأحسن ومناسبة فعل عائشة للترجمة من قوله والقليل من الصدقة وللآية من قوله والذين لا يجدون إلا جهدهم لقولها في الحديث فلم نجد عندى غير ثمرة وفيه شدة حرص عائشة على الصدقة امتثالاً لأوصيته ﷺ لها حيث قال لا يرجع من عندك سائل ولو بشق ثمرة ورواه البزار من حديث أبي هريرة * (قوله باب فضل صدقة الشحيح الصحيح) كذا لا يذرو لغيره أي الصدقة أفضل وصدقة الشحيح الصحيح لقوله تعالى وأففقوا بما رزقناكم من قبل أن يأتي أحدكم الموت الآية فعلى الأول المراد فضل من كان كذلك على غيره وهو واضح وعلى الثاني كأنه تردد في إطلاق افضلية من كان كذلك فأورد الترجمة بصيغة الاستفهام قال الزين بن المنير ما ملخصه مناسبة الآية للترجمة أن معنى الآية التحذير من التسويف بالاتفاق استبعاداً للحلول الآجل واشتغالاً بطول الأمل والرغبة في المبادرة بالصدقة قبل هجوم المنيّة وفوات الأمانة والمراد بالصحة في الحديث من لم يدخل في مرض يخوف فيتصدق عند انقطاع أمه من الحياة كما أشار إليه في آخره بقوله ولا تمهل حتى إذا بلغت الحلقوم ولم كانت مجاهدة النفس على إخراج المال مع قيام مانع الشح دالاً على صحة القصد وقوة الرغبة في القرية كل ذلك أفضل من غيره وليس المراد أن نفس الشح هو السبب في هذه الأفضلية والله أعلم (تبيينه) * وقع في رواية غير أبي ذر تقدم آية المناقبة على آية البقرة وفي رواية أبي ذر بالعكس (قوله حدثنا عبد الواحد) هو ابن زياد (قوله جابر جل) لم أقف على تسميته ويحتمل أن يكون أباً ذر في مستند أحمد عنه أنه هال أي الصدقة أفضل لكن في الجواب جهد من مقل أو سؤال فقير وكذا روى الطبراني من حديث أبي امامة أن أباً ذر سأل فأجاب (قوله أي الصدقة أعظم أجراً) في الوصايا من وجه آخر عن عمارة بن القماعة أي الصدقة أفضل (قوله أن تصدق) بتشديد الصاد وأصله تتصدق فادغمت إحدى التاءين (قوله وأنت صحيح شحيح) في الوصايا وأنت صحيح حريص قال صاحب المنتهى الشح بخل مع

وَتَأْمَلُ الْبَقَى وَلَا تُحْمِلُ حَتَّى إِذَا بَلَغَتِ الْحُلُقُومَ قُلْتُ لِفُلَانٍ كَذَا وَلِفُلَانٍ كَذَا وَقَدْ كَانَ لِفُلَانٍ بَابٌ
حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ فِرَاسٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ مُسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ
 عَنْهَا أَنَّ بَعْضَ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ قُلْنَ لِلنَّبِيِّ ﷺ أَيْنَا أَسْرَعُ بِكَ لِحَوْقًا. قَالَ أَطْوَلُ لَكُنَّ يَدًا. فَأَخَذُوا
 قَصَبَةً يَدْرَعُونَهَا فَكَانَتْ سَوْدَةً أَطْوَلَهُنَّ يَدًا. فَلَمَّا بَدَأْنَا كَانَتْ طَوَّلَ يَدِهَا الصَّدَقَةُ وَكَانَتْ أَسْرَعَنَا
 لِحَوْقًا. وَكَانَتْ تُحِبُّ الصَّدَقَةَ

حرص وقال صاحب المحكم الشرح مثلك الشين والضم أعلى وقال صاحب الجامع كان الفتح في المصدر والضم في الاسم
 وقال الخطابي فيه ان المرض يقصر يد المالك عن بعض ملكه وان سخاوة بالمال في مرضه لا تجوعه سيمة البخل فذلك
 شرط صحة البدن في الشرح بالمال لانه في الحالتين يجد المال وقفا في قلبه لا يأمله من البقاء فيحذر معه الفقر واحذر الامر من
 للموصى والثالث لو اراد لانه اذا شاء ابطله قال الكرمانى ويحتمل ان يكون الثالث للموصى أيضا لحر وجهه عن الاستقلال
 بالتصرف فيما يشاء فذلك قص نوابه عن حال الصحة قال ابن بطال وغيره لما كان الشرح غالبا في الصحة فالسماح فيه
 بالصدقة اصدق في النية وأعظم للاجر بخلاف من يشس من الحياة ورأى مصدرا للمال لغيره (قوله وتأمل) بضم الميم
 أى تطعم (قوله اذا بلغت) أى ازوج والمراد قارت بلوغه اذ لو بلغت حقيقة لم يصح شي من تصرفاته ولم يجز للروح
 ذكر اغتناء بدلالة السياق والحلقوم مجري النفس قاله أبو عبيدة وقد تقدم في أواخر كتاب العلم وسيأتى بقية الكلام
 على هذا الحديث في كتاب الوصايا ان شاء الله تعالى * (قوله باب) كذا لاكثر وبه جزم الاسماعيلي وسقط لاني ذرفعل
 روايته هومن ترجمة فضل صدقة الصحيح وعلى رواية غيره فهو بمنزلة الفصل منه وأورد فيه المصنف قصة سؤال أزواج
 النبي ﷺ منه ابتهن اسرع لحوقا وفيه قوله لمن اطول لكن بدا الحديث ووجه تعلقه بما قبله ان هذا الحديث تضمن
 ان الاياتار والاستكثار من الصدقة في زمن القدرة على العمل سبب للحاق بالنبي ﷺ وذلك الغاية في الفضيلة اشار
 الى هذا الزين بن المنير وقال ابن رشيد وجه المناسبة انه تبين في الحديث ان المراد بطول اليد المفتضى للحاق به الطول
 وذلك انما يتأتى للصحيح لانه انما يحصل بالمداومة في حال الصحة وبذلك يتم المراد والله أعلم (قوله ان بعض أزواج
 النبي ﷺ) لم أقف على تعيين المسألة فمنه عن ذلك الاعتدال بن حبان من طريق يحيى بن حماد عن أبي عوانة بهذا
 الاسناد قالت فقلت بالثناة وقد أخرجه النسائي من هذا الوجه بلفظ فقلن بالنون فانه أعلم (قوله أسرع بك لحوقا)
 منصوبا على التمييز وكذا قوله بدا واطول لكن مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف (قوله فأخذوا قصبة يدرعونها) أى
 يقدرونها بذراع كل واحدة منهن وانما ذكره بلفظ جمع المذكر بالنظر الى لفظ الجمع لا بلفظ جماعة النساء وقد قيل في
 قول الشاعر * وان شئت حرمت النساء سواكم * انه ذكره بلفظ جمع المذكر تعظيما وقوله اطول لكن يناسب ذلك والا
 فقال طولاً كن (قوله فكانت سودة) زاذ بن سعد عن عثمان عن أبي عوانة بهذا الاسناد بنت زمعة بن قيس (قوله
 اطولهن يدا) في رواية عثمان ذراعا وهى تعين انهن فهمن من لفظ اليد الجارحة (قوله فعلمنا بعد) أى لمسات أول
 نسائه به لحوقا (قوله انما) بالفتح والصدقة بالرفع وطول يدها بالنصب لانه الخبر (قوله وكانت اسرعنا) كذا وقع
 في الصحيح بغير تعيين ووقع في التاريخ الصغير للمصنف عن موسى بن اسمعيل بهذا الاسناد فكانت سودة أسرعنا
 الخ وكذا أخرجه البيهقي في الدلائل وابن حبان في صحيحه من طريق العباس الدوري عن موسى وكذا في رواية
 عثمان عند أحمد وابن سعد عنه قال ابن سعد قال لنا محمد بن عمر يعنى الواقدي هذا الحديث وهل في سودة وانما هو في زينب
 بنت جحش فهي أول نسائه به لحوقا وتوفيت في خلافة عمر وبقيت سودة الى ان توفيت في خلافة معاوية في شوال
 سنة أربع وخمسين قال ابن بطال هذا الحديث سقط منه ذكر زينب لا تفاق أهل السير على ان زينب أول من مات من

أزواج النبي ﷺ يعني ان الصواب وكانت زينب أسرعتا الخ ولكن يعكر على هذا التأويل تلك الروايات المتقدمة المصحح
 فيها بأن الضمير لسودة وقرأت بخط الحافظ أبي علي الصدقي ظاهر هذا اللفظ ان سودة كانت أسرع وهو خلاف
 المعروف عند أهل العلم ان زينب أول من مات من الأزواج ثم قتلها عن مالك من رواجه عن الواقدي قال ويقويه
 رواية عائشة بنت طلحة وقال ابن الجوزي هذا الحديث غلط من بعض الرواة والعجب من البخاري كيف لم ينبه
 عليه ولا أصحاب التعليل ولا علم بفساد ذلك الخطابي فإنه فسر وقال لحوق سودة به من اعلام النبوة وكل ذلك وهم
 وإنما هي زينب فإنها كانت أطولهن بذا إعطاء كباروه مسلم من طريق عائشة بنت طلحة عن عائشة بلفظ فكانت
 أطولنا يدا زينب لأنها كانت تعمل وتصدق انتهى وتلقى مغلطاي كلام ابن الجوزي فخره ولم ينسبه له وقد جمع
 بعضهم بين الروايتين فقال الطبري يمكن ان يقال فيها رواه البخاري المراد الحاضرات من أزواجه دون زينب وكانت
 زينب أولهن موتا (قلت) وقد وقع نحوه في كلام مغلطاي لكن يعكر على هذا ان رواية يحيى بن حماد عن ابن حبان ان
 نساء النبي ﷺ اجتمعن عنده لم تغادر منهن واحدة ثم ومع ذلك انما يأتي على احد القولين في وفاة سودة فقد روى
 البخاري في تاريخه باسناد صحيح الي سعيد بن هلال انه قال ماتت سودة في خلافة عمر وجرم الذهبي في التاريخ الكبير
 بانها ماتت في آخر خلافة عمر وقال ابن سيد الناس انه المشهور وهذا يخالف ما أطلقه الشيخ محي الدين حيث قال اجمع
 أهل السير على ان زينب أول من مات من أزواجه وسبقه الي نقل الاتفاق ابن طلال كما تقدم ويمكن الجواب بأن النقل مقيد
 بأهل السير فلا يرد نقل قول من خالفهم من أهل النقل ممن لا يدخل في زمرة أهل السير واما على قول الواقدي الذي تقدم
 فلا يصح و قد تقدم عن ابن بطلان ان الضمير في قوله فكانت زينب وذكر ما يعكر عليه لكن يمكن ان يكون تفسيره
 بسودة من بعض الرواة لكون غيرها لم يتقدم له ذكر فلما لم يطلع على قصة زينب وكونها اول الأزواج لحوقه جعل
 الضمير كلها لسودة وهذا عندى من أبي عوانة فقد خالفه في ذلك ابن عينة عن فراس كما قرأت بخط ابن رشيد انه
 قرأه بخط أبي القاسم بن الورد ولم أقف الى الآن على رواية ابن عينة هذه لكن روى يونس بن بكير في زيادات
 المغازي واليهي في الدلائل باسناده عنه عن زكريا بن أبي زائدة عن الشعبي التصريح بان ذلك زينب لكن قصر زكريا
 في اسناده فلم يذكر مسروقا ولا عائشة ولفظه قلن النسوة لرسول الله ﷺ أينما أسرع بك لحوقا قال أطول لكن
 يدا فأخذن يتذاعن أيتهن أطول يدا فلما توفيت زينب علمن أنها كانت أطولهن يدا في الخبر والصحة وقد يؤيده
 أيضا ما روى الحاكم في المناقب من مستدركه من طريق يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة قالت قال رسول الله ﷺ
 لازواجه أسرعن لحوقا بي أطول لكن يدا قالت عائشة فكنا إذا اجتمعنا في بيت أحدنا نأبىد وفاق رسول الله ﷺ
 نمد يدينا في الجدار فتناول فلم نزل فعمل ذلك حتى توفيت زينب بنت جحش وكانت امرأة قصيرة ولم تكن أطولنا
 فصرنا حينئذ ان النبي ﷺ انما أراد بطول اليد الصدقة وكانت زينب امرأة صناعة باليد وكانت تدبغ وتخزون تصدق
 في سبيل الله قال الحاكم على شرط مسلم انتهى وهي رواية مفسرة مبنية مرجحة لرواية عائشة بنت طلحة في أمر
 زينب قال ابن رشيد والدليل على ان عائشة لاتعني سودة قولها فعلنا بعد اذ قد اخبرت عن سودة بالطول الحقيقي
 ولم تذكر سبب الرجوع عن الحقيقة الى المجاز الا الموت فاذا طلب السامع سبب المدول لم يجد الا الاضمار مع انه لم
 يصلح أن يكون المعنى فعلنا بعد ان انخير عنها انما هي الموصوفة بالصدقة لموتها قبل الباقيات فينظر السامع ويبحث فلا
 يجد الا زينب فيتمتع الحمل عليه وهو من باب اضمار لا يصلح غيره كقوله تعالى حتى توارت بالحجاب قال الزين بن المنير
 وجه الجمع أن قولها فعلنا بعد يشمر إشعارا قويا انهن حملن طول اليد على ظاهره ثم علمن بعد ذلك خلافة وانه كناية
 عن كثرة الصدقة والذي علمته آخر خلاف ما اعتقده أولا وقد انحصر الثاني في زينب للاتفاق على أنها أولهن موتا
 فتمين أن تكون هي المرادة وكذلك حقيقة الضمائر بعد قوله فكانت واستغني عن تسميتها لشهرتها بذلك انتهى وقال
 الكرماني بمحتمل أن يقال ان في الحديث اختصارا أو اكفاء بشهرة القصة لزينب ويؤول الكلام بأن الضمير رجع الى

باب إِذَا تَصَدَّقَ عَلَى غَنِيٍّ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ قَالَ رَجُلٌ لَا تَصَدَّقْ بِصَدَقَةٍ تَخْرُجُ بِصَدَقَتِهِ فَوْضَعًا فِي يَدِ سَارِقٍ فَأَصْبَحُوا يَتَحَدَّثُونَ تَصَدَّقْ عَلَى سَارِقٍ . قَالَ اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ . لَا تَصَدَّقْ بِصَدَقَةٍ تَخْرُجُ بِصَدَقَتِهِ فَوْضَعًا فِي يَدَي زَانِيَةٍ . فَأَصْبَحُوا يَتَحَدَّثُونَ تَصَدَّقْ عَلَى لَيْلَةٍ عَلَى زَانِيَةٍ . قَالَ اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ عَلَى زَانِيَةٍ . لَا تَصَدَّقْ بِصَدَقَةٍ تَخْرُجُ بِصَدَقَتِهِ فَوْضَعًا فِي يَدِ غَنِيٍّ فَأَصْبَحُوا يَتَحَدَّثُونَ تَصَدَّقْ عَلَى غَنِيٍّ فَقَالَ اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ عَلَى سَارِقٍ وَعَلَى زَانِيَةٍ وَعَلَى غَنِيٍّ

غني كذا وقع في رواية أبي ذر وقع في رواية غيره باب اذا تصدق على غني وهو لا يعلم وكذا هو عند الاسماعيلي ثم ساق الحديث ومناصبته ظاهرة ويكون قد اقتصر في ترجمة صدقة السر على الحديث الملق وعلى الآية وعلى ما في رواية أبي ذر فيحتاج إلى مناسبة بين ترجمة صدقة السر وحديث المتصدق ووجهها ان الصدقة المذكورة وقعت بالليل لقوله في الحديث فأصبحوا يتحدثون بل وقع في صحيح مسلم التصريح بذلك لقوله فيه لا تصدقن الليلة كما سيأتي فدل على ان صدقته كانت سرا اذا لو كانت بالجهر نهارا لما خفي عنه حال الغني لانها في الغالب لا تخفى بخلاف الزانية والسارق ولذلك خص الغني بالترجمة دونهما وحديث أبي هريرة الملق طرف من حديث سيأتي بعد باب بتمامه وقد تقدم مع الكلام عليه مستوفى في باب من جلس في المسجد ينتظر الصلاة وهو أقوى الأدلة على أخفاء الصدقة وأما الآية فظاهرة في تفصيل صدقة السر أيضا ولكن ذهب الجمهور إلى انها نزلت في صدقة التطوع ونقل الطبري وغيره الاجماع على ان الاعلان في صدقة الفرض أفضل من الاخفاء وصدقة التطوع على العكس من ذلك وخالف يزيد بن أبي حبيب فقال ان الآية نزلت في الصدقة على اليهود والنصارى قال قالني ان توتهما اهل الكتابين ظاهرة فكيف فضل وان توتهما فقراء كم سرا فهو خير لكم قال وكان يأمر باخفاء الصدقة مطلقا ونقل أبو اسحق الزجاج ان اخفاء الزكاة في زمن النبي ﷺ كان أفضل فأما بعده فان الظن يساء بمن أخفاها فلماذا كان اظهار الزكاة المقروضة أفضل قال ابن عطية ويشبه في زماننا أن يكون الاخفاء بصدقة الفرض أفضل فقد كثرت المانع لها وصار إخراجها عرضة للرياء انتهى وأيضا فان السلف يعطون زكاتهم للسعاة وكان من أخفاها انهم يعدم الاخراج وأما اليوم فصار كل أحد يخرج زكاته بنفسه فصار إخفاؤها أفضل والله أعلم وقال الزين بن المنير لو قيل أن ذلك يختلف باختلاف الاحوال لما كان بعيدا فاذا كان الامم متلاجا تراو مال من وجبت عليه تخفيا فالأسرار أولى وان كان المتطوع عن يقدي به وبيع وتبئ الهمة على التطوع بالاتفاق وسلم قصده فالأظهار أولى والله أعلم (قوله باب اذا تصدق على غني وهو لا يعلم) أي فصدقته مقبولة (قوله عن الأعرج عن أبي هريرة) في رواية مالك في الغرائب للدارقطني عن أبي الزناد ان عبد الرحمن بن هرمز أخبره أنه سمع أبا هريرة (قوله قال رجل) لم أقف على اسمه ووقع عند احمد بن طريق ابن لميعة عن الأعرج في هذا الحديث أنه كان من بني اسرائيل (قوله لا تصدقن بصدقة) في رواية أبي عوانة عن أبي امية عن أبي اليمان بهذا الاسناد لا تصدقن الليلة وكرره كذلك في المواضع الثلاثة وكذا أخرجه احمد بن طريق ورفاه ومسلم بن طريق موسى بن عبيدة والدارقطني في غرائب مالك كلهم عن أبي الزناد وقوله لا تصدقن من باب الالتزام كالنذر مثلا والقسمة فيه مقدركا ثم قال والله لا تصدقن (قوله فوضعا في يد سارق) أي وهو لا يعلم انه سارق (قوله فأصبحوا يتحدثون تصدق على سارق) في رواية أبي امية تصدق الليلة على سارق وفي رواية ابن لميعة تصدق الليلة على فلان السارق ولم أر في شيء من الطرق تسمية أحد من الثلاثة المتصدق عليهم وقوله تصدق بضم أوله على البناء للمفعول (قوله فقال اللهم لك الحمد أي لاني لان صدقتي وقعت بيد من لا يستحقها فلك الحمد حيث كان ذلك بارادتك أي لا بارادتي فان ارادة الله كلها جملة

فَأَنِّي قِيلَ لَهُ أَمَا صَدَقْتُكَ عَلَى سَارِقٍ فَلَمَّاهُ أَنْ يَسْتَعِفَّ عَنْ سَرِقَتِهِ وَأَمَا الزَّانِيَةُ فَلَمَّاهُ أَنْ تَسْتَعِفَّ عَنْ زَنَاها وَأَمَا النِّقِيُّ فَلَمَّاهُ أَنْ يَسْتَبْرَأَ فَيَنْتَقِي بِمَا أَعْطَاهُ اللَّهُ بَابُ إِذَا تَصَدَّقَ عَلَى ابْنِهِ وَهُوَ لَا يَشْعُرُ
حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا إِسْرَاقِيلُ حَدَّثَنَا أَبُو الْجَوَازِيَّةُ أَنَّ مَعْنَ بْنَ يَزِيدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدَّثَهُ
قَالَ بَايْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنَا وَأَبِي وَجَدِي

قال الطيبي لما عزم على أن يتصدق على مستحق فوضعا بيد زانية حمد الله على أنه لم يقدر أن يتصدق على من هو اسوا حالا منها وأجرى الحمد مجرى التسييح في استعماله عند مشاهدة ما يتعجب منه تعظيما لله فلما تعجبا من فعله تعجب هو أيضا فقال اللهم لك الحمد على زانية أتى التي تصدقت عليها فهو متعلق بمحذوف انتهى ولا يخفى بعد هذا الوجه وأما التي قيله فأبعد منه والذي يظهر الأول وأنه سلم وفوض ورضي قضاء الله حمد الله على تلك الحال لأنه الحمد على جميع الحال لا يحمده على المكره سواء وقد ثبت أن النبي ﷺ كان أذرا رأى ما لا يحببه قال اللهم لك الحمد على كل حال (قوله فاني قتل) في رواية الطبراني في مسند الشاميين عن أحمد بن عبد الوهاب عن أبي النعمان بهذا الاسناد فمناه ذلك فاني في منامه وأخرجه أبو نعيم في المستخرج عنه وكذا لاسماعيل من طريق علي بن عياش عن شعب وفيه تعيين أحد الاحتمالات التي ذكرها ابن النعمان وغيره قال الكرماني قوله أتى أي أري في المنام أسمع ها هنا ملكا أو غيره أو أخبره نبي أو فاتاه عالم وقال غيره أو أنه ملك فكله فقد كانت للملائكة تكلم بعضهم في بعض الأمور وقد ظهر بالنقل الصحيح أنها كلها وقع الانتقال الأول (قوله أَمَا صَدَقْتُكَ عَلَى سَارِقٍ) زاد أبو داود في قد قبلت وفي رواية موسى بن عقبة وابن لهيعة أما صدقتك فقد قبلت وفي رواية الطبراني أن الله قد قبل صدقتك وفي الحديث دلالة على أن الصدقة كانت عندم مختصة بأهل الحاجة من أهل الخير ولهذا تعجبوا من الصدقة على الاصناف الثلاثة وفيه أن نية المتصدق إذا كانت صالحة قبلت صدقته ولو لم تقع الموقع واختلف الفقهاء في الاجزاء إذا كان ذلك في زكاة الفرض ولادلالة في الحديث على الاجزاء ولا على المنع ومن ثم ورد المصنف الترجمة بلفظ الاستفهام ولم يحزم بالحكم فان قيل أن الخبر إنما تضمن قصة خاصة وقع الاطلاع فيها على قبول الصدقة برؤيا صادقة اتفاقية فمن أين يقع تعميم الحكم فالجواب أن التخصيص في هذا الخبر على رجاء الاستغفار هو الدال على تعدية الحكم فيقتضي ارتباط القبول بهذه الاسباب وفيه فضل صدقة السر وفضل الاخلاص واستحباب إعادة الصدقة إذا لم تقع الموقع وإن الحكم للظاهر حتى يبين سواء وبركة التسليم والرضا ودم التضجر بالقضاء كما قال بعض السلف لا تقطع الخدمة ولو ظهر لك عدم القبول * (قوله باب إذا تصدق) أي الشخص (على ابنه وهو لا يشعر) قال الزين بن المنير لم يذ كر جواب الشرط اختصارا وتقديره جازلانه يصير لعدم شعوره كالأجنبي ومناسبة الترجمة للخبر من جهة أن يزيد أعطى من يتصدق عنه ولم يحجر عليه وكان هو السبب في وقوع الصدقة في بدو لده قال وغير في هذه الترجمة بنى الشعور وفي التي قبلها بنى العلم لأن المتصدق في السابقة بذل وسعه في طلب إعطاء الفقير فأخطأ اجتهد فناسب أن ينفي عنه العلم وأما هذا فبإشراك التصديق غيره فناسب أن ينفي عن صاحب الصدقة الشعور (قوله حدثنا محمد بن يوسف) هو الفرابي وأبو الجوزية بالحميم مصغرا اسمه حطان بكسر المهملة وكان سماعه من معن ومعن أمير على غزنة بالروم في خلافة معاوية بكارواه أبو داود من طريق أبي الجوزية (قوله أنا وأبي وجدتي) اسم جده الاخضر بن حبيب السلمي كاجزم به ابن حبان وغير واحد ووقع في الصحابة المطين وتبعه البارودي والطبراني وابن منده وأبو نعيم أن اسم جده معن بن يزيد بن ثور فترجوا في كتبهم بشور وساقوا حديث الباب من طريق الجراح والدوكيع عن أبي الجوزية عن معن بن يزيد بن ثور السلمي أخرجه مطين عن سفيان بن وكيع عن أبيه عن جده ورواه ابن منده عن البارودي وأبو نعيم عن الطبراني وجهور الرواة عن أبي الجوزية لم يسموا جدهم بل نهر سفيان بن وكيع بذلك وهو ضعيف وأظنه كان فيه عن معن بن يزيد أبي

وخطبَ حَتَّى قَاتَمَكُنِّي وَخَاصَمْتُ إِلَيْهِ وَكَانَ أَبِي يَزِيدُ أَخْرَجَ دَنَانِيرَ يَتَصَدَّقُ بِهَا قَوْصَمَهَا عِنْدَ رَجُلٍ فِي الْمَسْجِدِ فَجِئْتُ فَأَخَذْتُهَا فَأَتَيْتُهُ بِهَا فَقَالَ وَاللَّهِ مَا إِلَيْكَ أَرَدْتُ فَنَاصَمْتُهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ لَكَ مَا تَوَيْتَ يَا يَزِيدُ . وَلَكَ مَا أَخَذْتَ يَأْمَنُ **بَابُ الصَّدَقَةِ بِالْبَيْنِ حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا بِحَبِي عَنْ عُيَيْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي حَبِيبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ حَفْصِ بْنِ عَامِرٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ

تُور السُّلَمِيُّ فَتَصَفَّحْتُ أَدْلَاةَ السُّكْنَةِ بَابُ مَا نَفَعَهُ كَانَ يَكْنَى أَبَا ثُورٍ فَقَدْ ذَكَرَ خَلِيفَةُ بْنُ خِيَاظٍ فِي تَارِيخِهِ أَنَّ مَعْنَ بْنَ يَزِيدَ وَابْنَهُ ثُورًا أَجْلًا يَوْمَ صَرَّحَ رَاهِطُ مَعَ الْفَرِجَاكِ ابْنِ قَبِيصٍ وَجَعَ ابْنُ جَبَانٍ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ بُوْجَهَ أَخْرَجَ قَالَ فِي الصَّحَابَةِ ثُورُ السُّلَمِيُّ جَدُّ مَعْنِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ الْأَخْنَسِ السُّلَمِيُّ لِأَمِهِ فَإِنْ كَانَ ضَبْطُهُ فَقَدْ زَالَ الْأَشْكَالُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَرَوَى عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ أَنَّ مَعْنَ بْنَ يَزِيدَ شَهِدَ بِدِرَاهِمٍ وَأَبُوهُ وَجَدَهُ وَلَمْ يَتَّعِ عَلَى ذَلِكَ فَقَدَّرُوا بِأَمْرٍ أَحْمَدَ وَالطَّرَاقِي مِنْ طَرِيقِ صَفْوَانَ ابْنِ عَمْرٍو عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جَبْرِ عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَخْنَسِ السُّلَمِيِّ أَنَّهُ أَسْلَمَ فَاسْلَمَ مَعَهُ جَمِيعُ أَهْلِ الْأَمْرَةِ وَاحِدَاتٍ أَنْ تَسْلَمَ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى رَسُولِهِ ﷺ وَلَا تَمْسُكُوا بِعَصَمِ الْكُوفَرِ هَذَا دَالٌّ عَلَى أَنَّ إِسْلَامَهُ كَانَ مُتَأَخِّرًا لِأَنَّ الْآيَةَ بِتَأْخُرِ الْأَنْزَالِ عَنْ بَدْرِ قَطْعًا وَقَدْ فُرِقَ الْبَغْوِيُّ وَغَيْرُهُ فِي الصَّحَابَةِ بَيْنَ يَزِيدَ بْنِ الْأَخْنَسِ وَبَيْنَ يَزِيدَ وَالدَّيْمَنِ وَالْجُمُورِ عَلَى أَنَّهُ هُوَ (قَوْلُهُ وَخَطَبَ عَلَى قَاتَمَكُنِّي) أَيُ طَلَبَ إِلَى النِّكَاحِ فَاجِبٌ بِمَا خَطَبَ الْمَرْأَةَ إِلَى وَلِيِّهَا إِذَا أَرَادَهَا الْخَطَّابُ لِنَفْسِهِ وَعَلَى فَلَانٍ إِذَا أَرَادَهَا لِغَيْرِهِ وَالْفَاعِلُ الَّذِي ﷺ لِأَنَّ مَقْصُودَ الرَّوَايَةِ يَبَيِّنُ أَنَّ عِلَاقَتَهُ بِهِ مِنْ الْمُبَايَعَةِ وَغَيْرِهَا وَلَمْ أَقِفْ عَلَى اسْمِ الْخَطُوبَةِ وَلَوْ وَرَدَ أَنَّهَا وَلَدَتْ مِنْهُ لَضَاهَى بَيْتَ الصَّدِيقِ فِي الصَّحْبَةِ مِنْ جِهَةِ كَوْنِهِمْ أَرْبَعَةً فِي نَسَقٍ وَقَدْ وَقَعَ ذَلِكَ لِأَسَامَةَ بْنِ يَزِيدَ بْنِ حَارِثَةَ فَرَوَى الْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَجِ أَنَّ حَارِثَةَ قَدِمَ فَاسْلَمَ وَذَكَرَ الْوَاقِدِيُّ فِي الْمَغَازِي أَنَّ أُسَامَةَ وَلَدَهُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ تَبَيَّنَ نَظَرُ ذَلِكَ أَكْثَرُهَا فِيهِ مَقَالٌ ذَكَرْتُهُ فِي النَّسْتِ عَلَى عُلُومِ الْحَدِيثِ لِابْنِ الصَّلَاحِ (قَوْلُهُ وَكَانَ أَبِي يَزِيدَ) بِالرَّفْعِ عَلَى الْبِدَلَةِ (قَوْلُهُ فَوَضَعَا عِنْدَ رَجُلٍ) لَمْ أَقِفْ عَلَى اسْمِهِ وَفِي السِّيَاقِ حَذْفُ تَقْدِيرِهِ وَأُذِنَ لَهُ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِهَا عَلَى عِجَاجِهَا إِذَا نَامَ طَلَقًا (قَوْلُهُ فَجِئْتُ فَأَخَذْتُهَا) أَيْ مِنَ الْمَأْذُونِ لَهُ فِي التَّصَدَّقِ بِهَا بِأَذْنِهِ لَا بِطَرِيقِ الْإِعْتِدَاءِ وَقَعَ عِنْدَ الْبَيْتِ مِنْ طَرِيقِ أَبِي حَزْمَةَ السُّكْرِيِّ عَنْ أَبِي الْجَوَابِرِيِّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ قُلْتُ مَا كَانَتْ خَصْمُوتُكَ قَالَ كَانَ رَجُلٌ يَشْتِي الْمَسْجِدَ فَيَتَصَدَّقُ عَلَى رِجَالٍ يَعْرِفُهُمْ فَظَنَنْتُ أَنِّي مِنْ بَعْضٍ مِنْهُمْ يَعْرِفُ فَنَذَرَ الْحَدِيثَ (قَوْلُهُ فَأَتَيْتُهُ) لِلضَّمِيرِ لَا إِلَيْهِ أَيْ فَأَتَيْتُ أَبَا دَنَانِيرَ الْمَذْكُورَ (قَوْلُهُ وَأَقْسَمَ إِلَيْكَ أَرَدْتُ) يَعْنِي لَوَأْرَدْتُكَ تَأْخُذُهَا لَنَا وَلِهَا لَكَ وَلَمْ أَوْكَلْ فِيهَا أَوْ كَانَتْهُ كَانَتْ بَرِيٍّ أَنْ الصَّدَقَةَ عَلَى الْوَلَدِ لَا تَجْزِي أَوْ يَرَى أَنَّ الصَّدَقَةَ عَلَى الْإِجْنِيِّ أَفْضَلُ (قَوْلُهُ فَخَاصَمْتُهُ) تَفْسِيرُ قَوْلِهِ أَوَّلًا وَخَاصَمْتُ إِلَيْهِ (قَوْلُهُ لَكَ مَا تَوَيْتَ) أَيُ لَكَ نَوَيْتَ أَنْ تَتَصَدَّقَ بِهَا عَلَيَّ مِنْ عِجَاجِهَا وَابْنُكَ يَحْتَاجُ إِلَيْهَا فَوَقَعْتُ الْمَوْقِعَ وَإِنْ كَانَ لَمْ يَخْطُرْ بِإِلَافَتِهِ بِأَخْذِهَا (قَوْلُهُ وَلَكَ مَا أَخَذْتَ يَأْمَنُ) أَيْ لِأَنَّكَ أَخَذْتَهَا بِمَا يَحْتَاجُ إِلَيْهَا قَالَ ابْنُ رَشِيدٍ الظَّاهِرُ أَنَّهُ لَمْ يَرُدِّ قَوْلُهُ وَاللَّهُ مَا إِلَيْكَ أَرَدْتُ أَيُ أَنْ أَخْرَجْتَكَ بَنِيَّ وَأَنَا أَطْلَقْتُ لِمَنْ تَجْزِي عَنْ الصَّدَقَةِ عَلَيْهِ وَلَمْ يَخْطُرْ أَنْتَ بِأَلَى فَاغْمُضِ النَّبِيَّ ﷺ الْإِطْلَاقَ لِأَنَّهُ فَوْضُ الْوَكِيلِ بِقَطْعٍ مُطْلَقٍ فَتَفْذُ فَعَلَهُ وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى الْعَمَلِ بِالْمُطْلَقَاتِ عَلَى إِطْلَاقِهَا وَإِنْ احْتَمَلَ أَنَّ الْمَطْلُوقَ لَوْ خَطَرَ بِسَالِهِ فَرَدَّ مِنَ الْأَفْرَادِ لَقِيدَ الْقَطْعِ بِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَاسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى جَوَازِ دَفْعِ الصَّدَقَةِ إِلَى كُلِّ أَصْلٍ وَفَرْعٍ وَلَوْ كَانَ مِنْ تَزْمِهِ نَفَقَتُهُ وَلَا حُجَّةَ فِيهِ لَهَا وَاقِعَةً حَالًا فَاحْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ مَعَاكَ كَانَ مُسْتَقْبَلًا لَا يُلْزَمُ أَبَاهُ يَزِيدُ نَفَقَتَهُ وَسَيَأْتِي السَّكَّامُ عَلَى هَذِهِ الْمَسْئَلَةِ مَبْسُوطًا فِي بَابِ الزَّكَاةِ عَلَى الزَّوْجِ بَعْدَ ثَلَاثِينَ بَابًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَفِيهِ جَوَازُ الْإِخْتِيَارِ بِالْمَوَاهِبِ الرِّبَايَةِ وَالتَّحَدُّثِ بِنِعْمِ اللَّهِ وَفِيهِ جَوَازُ التَّحَاكُمِ بَيْنَ الْأَبِ وَالْإِنِّ وَأَنَّ ذَلِكَ بِمَجْرَدِهِ لَا يَكُونُ عَقُوقًا وَجَوَازُ الِاسْتِخْلَافِ فِي الصَّدَقَةِ وَلَا سِيَّامَا صَدَقَةَ التَّلَطُّوعِ لِأَنَّ فِيهِ نَوْعَ إِسْرَارٍ وَفِيهِ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِأَجْرٍ مَا تَوَاهُ سِوَاهُ صَادَفِ الْمُسْتَحَقِّ أَوَّلًا وَإِنْ الْأَبُ لَا رَجُوعَ لَهُ فِي الصَّدَقَةِ عَلَى وَلَدِهِ بِخِلَافِ الْمُبَةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ * (قَوْلُهُ بَابُ الصَّدَقَةِ بِالْبَيْنِ) أَيُ حَكْمُ أَوْ بَابُ الْبَتُونِ

الله عنه من النبي ﷺ قال سبعة يظلهم الله تعالى في ظل عرشه يوم لا ظل إلا ظله: إمام عادل وشاب نشأ في عبادة الله. ورجل قلبه معلق في المساجد. ورجلان تحابا في الله اجتمعا عليه وتفرقا عليه. ورجل دعته امرأة ذات منصب وجمال فقال إني أخاف الله. ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شئها ما أتت به يمينه. ورجل ذكر الله خاليا ففاضت عيناه **حدثنا** علي بن الجهم أخبرنا شعبه قال أخبرني معبد بن خالد قال سمعت جارية بن وهب الخزاعي رضي الله عنه يقول سمعت النبي ﷺ يقول تصدقوا فسيأتي عليكم زمان يمشي الرجل بصدقة فيقول الرجل لو جئت بها بالأمس لقبلتها منك فاما اليوم فلا حاجة لي فيها • **باب** من أمر خادمه بالصدقة ولم يناول بنفسه. وقال أبو موسى عن النبي ﷺ هو أحد المتصدقين **حدثنا** عثمان بن أبي شيبة حدثنا جرير عن منصور عن شقيق عن مزيعة عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله ﷺ إذا أفقت المرأة من طعام بيثها فبئها نصيبا من الدنيا كان لها أجرها بما أفقت. ولزوجها أجره بما كسب ولخازن مثل ذلك لا يتقص بعضهم أجر بعض شيئا **باب** لا صدقة إلا عن ظهر غنى.

والقدر أي فاضلة أو رغب فيها ثم أورد فيه حديث أبي هريرة سبعة يظلهم الله في عرشه وفي قوله حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه وقد تقدم الكلام عليه مستوفي كما بينته قريبا ثم أورد فيه أيضا حديث حارثة بن وهب الذي تقدم في باب الصدقة قبل الرد وفيه يمشي الرجل بصدقة فيقول الرجل لو جئت بها أمس لقبلتها منك قال ابن رشيد مطابقة الحديث للترجمة من جهة أنه اشترك مع الذي قبله في كون كل منهما حاملا لصدقته لأنه إذا كان حاملا لها بنفسه كان أخفى لها فكان في معنى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه ويحمل المطلق في هذا على المقيد في هذا أي المناولة باليمين قال ويقوى ذلك أن مقصده اتباعه بالترجمة التي بعدها حيث قال من أمر خادمه بالصدقة ولم يناول بنفسه وكأنه قصد في هذا من حملها بنفسه • (قوله باب من أمر خادمه بالصدقة ولم يناول بنفسه) قال الزين بن المنير فائدة قوله ولم يناول بنفسه التبيين على أن ذلك مما ينظر وإن قوله في الباب قبله الصدقة باليمين لا يلزم منه المنع من إعطائها بيد الغير وإن كانت المباشرة أولى (قوله وقال أبو موسى) هو الأشعري (قوله هو أحد المتصدقين) ضبط في جميع روايات الصحيحين بفتح القاف على التثنية قال القرطبي ويجوز الكسر على الجمع أي هو متصدق من المتصدقين وهذا التعليق طرف من حديث وصله بعد ستة أبواب بلفظ الخازن والخازن خادم المالك في الخزن وإن لم يكن خادمه حقيقة ثم أورد المصنف هنا حديث عائشة إذا أفقت المرأة من طعام بيثها الحديث قال ابن رشيد نبيه بالترجمة على أن هذا الحديث مفسر بها لأن كلام الخازن والخادم والمرأة امين ليس له أن يحصر إلا بذن المالك نصا أو عرفا إجمالا أو تفصيلا انتهى وسيأتي البحث في ذلك بعد سبعة أبواب • (قوله باب لا صدقة إلا عن ظهر غنى) أورد في الباب حديث أبي هريرة بلفظ خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى وهو مشعر بأن النبي في اللفظ الأول للكمال لا للتحقيق فالمنع لا صدقة كاملة إلا عن ظهر غنى وقد أورد أحمد من طريق أبي صالح بلفظ إنما الصدقة ما كان عن ظهر غنى وهو أقرب إلى لفظ الترجمة وأخرجه أيضا من طريق عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن أبي هريرة بلفظ الترجمة قال لا صدقة إلا عن ظهر غنى الحديث وكذا ذكره المصنف تعليقاً في الوصايا وساقه مخطاى بإسناده إلى أبي هريرة بلفظه وليس هو باللفظ المذكور في الكتاب الذي ساقه منه فلا يفتقر

وَمَنْ تَصَدَّقَ وَهُوَ مُتَحَاجٌّ أَوْ أَهْلُهُ مُتَحَاجٌّ أَوْ عَلَيْهِ ذَنْبٌ فَلَا ذَنْبَ أَحَدٍ أَنْ يُقْضَى مِنَ الصَّدَقَةِ وَالنَّعِي وَالْهَبَةِ
 وَهُوَ رَدَّ عَلَيْهِ لَيْسَ لَهُ أَنْ يُنْفِقَ أَمْوَالَ النَّاسِ. وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ مَنْ أَخَذَ أَمْوَالَ النَّاسِ يُرِيدُ إِنْثَلَابَهَا أَنْتَلَفَهُ
 اللَّهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعْرُوفًا بِالصَّبْرِ فَيُؤْتِرَ عَلَى نَفْسِهِ وَلَوْ كَانَ بِهِ خَصَاصَةٌ كَغَيْلِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
 حِينَ تَصَدَّقَ بِمَالِهِ، وَكَذَلِكَ آثَرُ الْأَنْصَارِ الْمُهَاجِرِينَ وَنَعَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ إِضَاعَةِ الْمَالِ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ
 يُنْفِقَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِعِلَّةِ الصَّدَقَةِ وَقَالَ كَتَبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ مَنُونِي أَنْ أَتَخْلَعَ مِنْ
 مَالِي صَدَقَةً إِلَى اللَّهِ وَإِلَى رَسُولِهِ ﷺ قَالَ أَمْسِكْ عَلَيْكَ بَعْضَ مَا لَكَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكَ. قُلْتُ فَأَيُّ أَمْسِكُ سَمِعَ
 الَّذِي يُخْبِرُ **حَدَّثَنَا** عُبَيْدَانُ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ عَنْ يُونُسَ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَبِّحِ
 أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ خَيْرُ الصَّدَقَةِ مَا كَانَ عَنْ ظَهْرِ غِيٍّ

به ولا يمن تبعه على ذلك (قوله ومن تصدق وهو محتاج الى آخر الترجمة) كانه أراد تيسر الحديث المذكور بان شرط
 المصدق أن لا يكون محتاجا لنفسه أولن تلزمه ثقته ويطبق بالتصدق سائر التبرعات وأما قوله فيورد عليه ففتضاه
 أن ذا الدين المستغرق لا يصبح منه التبرع لكن محل هذا عند الفقهاء اذا جبر عليه الحاكم بالفس وقدر نقل فيه صاحب
 المغني وغيره الاجماع فيحمل إطلاق المصنف عليه واستدل المصنف بالأحاديث التي علقها وأما قوله إلا أن يكون
 معروفا بالصبر فهو من كلام المصنف وكلام ابن التين يوم انه بقية الحديث فلا يخبر به وكان المصنف اراد أن يخص به
 عموم الحديث الأول والظاهر انه يخص بالمحتاج ويحتمل أن يكون عاما ويكون التقدير إلا أن يكون كل من المحتاج أو
 من تلزمه الثقة أو صاحب الدين معروفا بالصبر ويقوى الاول التمثيل الذي مثله من فعل أبي بكر والآنصار قال
 ابن بطال اجمعا على أن المديان لا يجوز له أن يتصدق بماله ويترك قضاء الدين فعين حل ذلك على المحتاج وحكي ابن
 رشيدين بعضهم انه يتصور في المديان فيما اذا عامله الغرماء على أن يأكل من المال فلأثر بقوته وكان صبوراً جزله ذلك
 والا كان يثاره سببا في أن يرجع لاحتياجه فيما كل فيتلطف أموالهم فيمنع وإذا تهرق ذلك قد شملت الترجمة على خمسة
 احاديث معلقة وفي الباب اربعة احاديث موصولة فاما المعلقة فالها قوله وقال النبي ﷺ من اخذ اموال الناس
 وهو طرف من حديث لابي هريرة موصول عنده في الاستقراض ثانيا قوله كفعل أبي بكر حين تصدق بماله هذا
 مشهور في السير وورد في حديث مرفوع أخرجه أبو داود وصححه الترمذي والحاكم من طريق زيد بن أسلم عن أبيه
 سمعت عمر يقول أمرنا رسول الله ﷺ أن نتصدق فوافق ذلك مالا عندى قلت اليوم أسبق أبا بكر أن سبقت
 يوما فحقت بتصرف مالى وإني أبو بكر بكل ما عنده فقال له النبي ﷺ يا أبا بكر ما أبقيت لاهلاك قال أبقيت لهم الله
 ورسوله الحديث ثرد به هشام بن سعد عن زيد وهشام صدوق فيه مقال من جهة حفظه قال الطبري وغيره قال الجمهور
 من تصدق بماله كله في صحة بدنه وعقله حيث لا دين عليه وكان صبوراً على الإضافة ولا عيال له أو له عيال يصبرون
 أيضا فهو جائز فان قدس شيء من هذه الشروط كره وقال بعضهم هو مردود وروى عن عمر حيث رد على غيلان الثقفي
 قسمة ماله ويمكن أن يحجج له بقصة المدر الآتي ذكره فانه ﷺ باعه وأرسل ثمنه الى الذي دبره لكونه كان محتاجا
 وقال آخرون يجوز من الثلث ويرد عليه التلثان وهو قول الاوزاعي ومكحول وعن مكحول أيضا يرد مازاد على
 النصف قال الطبري والصواب عندنا الاول من حيث الجواز واختار من حيث الاستحباب أن يجعل ذلك من الثلث
 جمعا بين قصة أبي بكر وحديث كعب والله أعلم قالها قوله وكذلك آثر الانصار للمهاجرين هو مشهور أيضا في السير
 وفيه احاديث مرفوعة منها حديث أنس قدم المهاجرون المدينة وليس بأيديهم شيء فقامهم الانصار وسيأتي موصولا

وَابْنُ مَرْثَدٍ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ رَضِيَ
 اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى وَأَبْدَأُ بِمَنْ قَوْلُ وَخَيْرُ الصَّدَقَةِ عَنْ ظَهْرِ غِيٍّ وَمَنْ
 يَسْتَعْفِفْ يُعِفَّهُ اللَّهُ وَمَنْ يَسْتَغْنِ يُغْنِهِ اللَّهُ * وَعَنْ وَهَيْبٍ قَالَ أَخْبَرَنَا هِشَامٌ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ
 عَنْهُ هَذَا حَدَّثَنَا أَبُو الثَّعْلَبَانِ قَالَ حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا
 قَالَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ
 عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ وَهُوَ عَلَى الْمَنَبَرِ

في الهبة وحديث أبي هريرة في قصة الانصاري الذي أترضيفه بشائه وعشاء أهله وسياق موصولا في تفسير سورة
 الحشر رابعها قوله ونهي النبي ﷺ عن أضاعة المال هو طرف من حديث المغيرة وقد تقدم بتمامه في آخر صفة الصلاة
 خامسها قوله وقال كتب يعني ابن مالك الخ وهو طرف من حديث الطويل قصة توته وسياق بتمامه في تفسير سورة التوبة
 واما الموصولة قالوها حديث ابن هريرة خير الصدقة ما كان عن ظهر غني فبعد الله المذكور في الاستاد هو ابن المبارك
 ويونس هو ابن زيد ومعنى الحديث أفضل الصدقة ما وقع من غير محتاج الى ما يتصدق به لنفسه أو لمن تلزمه فقته قال
 الخطابي لفظ الظاهر يرد في مثل هذا اشباع الكلام والمعنى أفضل الصدقة ما أخرجه الانسان من ماله بعد أن يستبقي
 منه قدر الكفاية ولذلك قال بعده وابدأ بمن تعول وقال البغوي المراد غني يستظهر به على النوايب التي تنوبه ونحوه
 قولهم ركب من السلامة والتعكير في قوله غني للتعظيم هذا هو المعتمد في معنى الحديث وقيل المراد خير الصدقة ما اغتبت
 به من اعطيه عن المسئلة وقيل عن السببية والظاهر زائد أي خير الصدقة ما كان سببا غني في التصديق وقال النووي
 مذهبا أن التصديق بجميع المال مستحب لمن لا دين عليه ولا له عيال لا يصبرون ويكون هو ممن يصبر على الاضاعة
 والفقير فان لم يجمع هذه الشروط فهو مكروه وقال القرطبي في المتهم يرد على تأويل الخطابي بالآيات والاحاديث الواردة
 في فضل المؤثرين على أنفسهم ومنها حديث أبي ذر أفضل الصدقة جهد من مقل والمختار أن معنى الحديث أفضل
 الصدقة وما وقع هذا القيام بحقوق النفس والعيال بحيث لا يصير المصدق محتاجا بعد صدقته الى أحد فعني الغنى في هذا
 الحديث حصول ما تدفع به الحاجة الضرورية كالأكل عند الجوع المشوش الذي لا يصبر عليه وسر العورة الحاجة الى ما
 يدفع به عن نفسه الاذى وما هذا سبيله فلا يجوز الايتار به بل محرم وذلك انه اذا أثر غره به أدى الى اهلاك نفسه
 أو الاضرار بها أو كشف عورته فإعارة حقه أولى على كل حال فاذا سقطت هذه الواجبات صح الايتار وكانت صدقته
 هي الأفضل لاجل ما يحتمل من مضض الفقر وشدة مشقته فهذا يدفع المعارض بين الأدلة ان شاء الله (قوله وابدأ
 بمن تعول) فيه تقديم هبة هسه وعياله لانها متحصرة فيه هقة غيرهم وسياق شرحه في النفقات ان شاء الله تعالى *
 ثانيها حديث حكيم بن حزام اليد العليا خير من اليد السفلى الحديث وشاهد الترجمة منه قوله فيه وخير الصدقة
 عن ظهر غني وهشام المذكور في الاستاد هو ابن عروة بن الزبير وقوله فيه من يستعف يفعه الله يأتي الكلام عليه
 في حديث أبي سعيد بعد ابوابه * ثالثها حديث أبي هريرة قال بهذا أي بحديث حكيم أو رده معطوفا على اسناد حديث
 حكيم بلفظ وعن وهيب والظاهر انه حملة عن موسى بن اسمعيل عنه بالطريقين معا وكان هشام يحدث به وهيبا تارة عن
 أبيه عن حكيم وتارة عن أبيه عن أبي هريرة أو حدثه به عنهما مجعوا فقرقه وهيب أو الراوي عنه وقد وصل حديث
 أبي هريرة عن طريق وهيب الاسماعيلي قال اخبرني ابن ياسين * حدثنا عبد بن سفيان حدثنا حبان هو ابن هلال حدثنا
 وهيب حدثنا هشام بن عروة عن أبيه عن أبي هريرة قال مثل حديث حكيم * رابعها حديث ابن عمر من وجبين في ذكر
 اليد العليا وانما أورده ليفسر به ما أجمل في حديث حكيم قال ابن رشيد والذي يظهر ان حديث حكيم بن حزام لا اشتمل

وَذَكَرَ الصَّدَقَةَ وَالتَّعَفُّفَ وَالْمَسْئَلَةَ أَيْدِ الْعُلِيَّا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى فَالْيَدُ الْعُلْيَا هِيَ الْمُتَّقَةُ وَالسُّفْلَى هِيَ السَّائِلَةُ
 عَلَى شَيْئَيْنِ حَدِيثُ الْيَدِ الْعُلْيَا وَحَدِيثُ لَاصِدَّةِ الْأَعْنَ ظَهَرَ غَيٌّ ذَكَرَهُ حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ الْمُشْتَمَلِ عَلَى الشَّيْءِ الْأَوَّلِ تَكْنِيضًا
 لَطَرَفَهُ وَبَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مَنَاسِبَةً حَدِيثِ الْيَدِ الْعُلْيَا لِلتَّرْجُمَةِ مِنْ جِهَةِ أَنْ أُطْلِقَ كَوْنُ الْيَدِ الْعُلْيَا هِيَ الْمُتَّقَةُ عَلَيْهِ مَاذَا كَانَ
 الْأَنْفَاقُ لَا يَمْنَعُ مِنْهُ بِالْشَّرْعِ كَالْيَدِ الْبَاسِطَةِ عَلَيْهِ فَعُمُومُهُ مَخْصُوصٌ بِقَوْلِهِ لَاصِدَّةِ الْأَعْنَ ظَهَرَ غَيٌّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِتَنْبِيهِ) لَمْ
 يَسْقِ الْبُخَارِيُّ مِثْلَ طَرِيقِ حَمَادٍ عَنْ أَبِي بَرْزٍ وَعُطِفَ عَلَيْهِ طَرِيقُ مَالِكٍ قَرِيبًا أَوْ مِثْلَ مَا سَوَّاهُ وَلَيْسَ كَذَلِكَ لِمَا سَدَّ كَرَهُ
 عَنْ أَبِي دَاوُدَ وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الرَّبِّ التَّيْمِيدِيُّ لَمْ تَخْتَلَفِ الرَّوَاةُ عَنْ مَالِكٍ أَيْ فِي سِيَاقِهِ كَذَا قَالَ وَفِيهِ نَظَرُ كَاسِيَانِي وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ
 وَقَعَ تَفْسِيرُ الْيَدِ الْعُلْيَا وَالسُّفْلَى فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ هَذَا وَهُوَ نَصٌّ يَرْفَعُ الْخِلَافَ وَيُدْفَعُ تَحْصِيفَ مَنْ تَحْصِيفَ فِي تَأْوِيلِهِ ذَلِكَ
 أَنْتَهَى لِسَكْنِ دَاوُدِ بْنِ أَبِي الْعَبَّاسِ الدَّائِي فِي أَطْرَافِ الْمَوْطَأِ أَنَّ التَّصْطِيفَ الْمَذْكُورَ مَرْدُودٌ فِي الْحَدِيثِ وَلَمْ يَذْكُرْ مُسْتَدًّا لَذَلِكَ
 ثُمَّ وَجَدْتُ فِي كِتَابِ الْعَسْكَرِيِّ فِي الصَّحَابَةِ بِاسْتِدْلَالِهِ فِيهِ انْقِطَاعُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى بَشْرِ بْنِ مَرْوَانَ أَنِّي سَمِعْتُ
 النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى وَلَا أَحْسَبُ الْيَدَ السُّفْلَى إِلَّا السَّائِلَةَ وَلَا الْعُلْيَا إِلَّا الْمَعْطِيَةَ هَذَا يَشْعُرُ أَنَّ
 التَّصْطِيفَ مِنْ كَلَامِ ابْنِ عُمَرَ وَيُؤَيِّدُهُ مَارُوهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ كُنَّا نَحْدُثُ أَنَّ
 الْعُلْيَا هِيَ الْمُتَّقَةُ (قَوْلُهُ وَذَكَرَ الصَّدَقَةَ وَالتَّعَفُّفَ وَالْمَسْئَلَةَ) كَذَا الْبُخَارِيُّ بِالْوَاوِ قَبْلَ الْمَسْئَلَةِ وَفِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ عَنْ قُتَيْبَةَ عَنْ
 مَالِكٍ وَالتَّعَفُّفِ عَنْ الْمَسْئَلَةِ وَالْأَبِي دَاوُدَ وَالتَّعَفُّفِ مِنْهَا أَيْ مِنْ أَخْذِ الصَّدَقَةِ وَالْمَعْنَى أَنَّهُ كَانَ يَحْضُرُ النَّبِيَّ عَلَى الصَّدَقَةِ وَالْفَقِيرِ
 عَلَى التَّعَفُّفِ عَنْ الْمَسْئَلَةِ أَوْ يَحْضُرُهُ عَلَى التَّعَفُّفِ وَيَذِمُّ الْمَسْئَلَةَ (قَوْلُهُ فَالْيَدُ الْعُلْيَا هِيَ الْمُتَّقَةُ) قَالَ أَبُو دَاوُدَ قَالَ الْأَكْثَرُ
 عَنْ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ الْمُتَّقَةُ وَقَالَ وَاحِدٌ عَنْهُ الْمُتَّقَةُ وَكَذَا قَالَ عَبْدُ الْوَارِثِ عَنْ أَبِي بَرْزٍ أَنْتَهَى فَأَمَّا الَّذِي قَالَ عَنْ حَمَادِ الْمُتَّقَةُ
 بِالْعَيْنِ وَفَاهٍ مِنْهُ فَهُوَ مُسَدَّدٌ كَذَلِكَ رَوَيْنَاهُ عَنْهُ فِي مُسْتَدْرَكِهِ وَمِنْ طَرِيقِهِ أَخْرَجَهُ ابْنُ عَبْدِ الرَّبِّ التَّيْمِيدِيُّ
 وَقَدْ تَابَعَهُ عَلَى ذَلِكَ أَبُو الزُّبَيْرِ الزُّهْرَانِيُّ وَكَارَوْهُ فِي كِتَابِ الزُّكَاةِ لِيُوسُفَ بْنِ يَعْقُوبَ الْقَاضِي حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِّعِ وَأَمَّا
 رِوَايَةُ عَبْدِ الْوَارِثِ فَلَمْ أَقِفْ عَلَيْهَا مَوْصُولَةً وَقَدْ أَخْرَجَهُ أَبُو نَعِيمٍ فِي الْمُسْتَخْرَجِ مِنْ طَرِيقِ سُلَيْمَانَ بْنِ حَرْبٍ عَنْ حَمَادٍ
 بِلَفْظِ الْيَدِ الْعُلْيَا بِدَلِّ الْمَعْطَى وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَنْ رَوَاهُ عَنْ نَافِعٍ بِلَفْظِ الْمُتَّقَةُ فَقَدْ صَحَّفَ قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ وَرَوَاهُ مُوسَى
 ابْنُ عَقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ فَخْتَلَفَ عَلَيْهِ أَيْضًا فَقَالَ خَفَضَ مِنْ مِيسَرَةٍ عَنْهُ الْمُتَّقَةُ كَمَا قَالَ مَالِكٌ (قُلْتُ) وَكَذَلِكَ قَالَ فَضِيلُ بْنُ
 سُلَيْمَانَ عَنْهُ أَخْرَجَهُ ابْنُ حَبَانَ مِنْ طَرِيقِهِ قَالَ وَرَوَاهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ عَنْ مُوسَى فَقَالَ الْمُتَّقَةُ قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رِوَايَةُ
 مَالِكٍ أَوَّلَى وَأَشْبَهُ بِالْأَصُولِ وَيُؤَيِّدُهُ حَدِيثُ طَارِقِ الْحَارِثِيِّ عِنْدَ النَّسَائِيِّ قَالَ قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ فَذَا النَّبِيُّ ﷺ قَامَ
 عَلَى الْمَنْبَرِ يَخْطُبُ النَّاسَ وَهُوَ يَقُولُ يَدُ الْمَعْطَى الْعُلْيَا أَنْتَهَى وَلَاحِظُ أَبِي شَيْبَةَ وَالْبَزَّازُ مِنْ طَرِيقِ ثَعْلَبَةَ بْنِ زُهْدٍ مِثْلَهُ
 وَلِلطَّبْرَانِيِّ بِاسْتِدْنَادٍ صَحِيحٍ عَنْ حَكِيمِ بْنِ حَزَامٍ مَرْفُوعًا بِدَاوُدَ فَوْقَ الْمَعْطَى وَبِدَلِّ الْمَعْطَى وَبِدَلِّ الْمَعْطَى أَسْفَلَ
 الْأَيْدِي وَلِلطَّبْرَانِيِّ مِنْ حَدِيثِ عَدِيِّ الْجُدَامِيِّ مَرْفُوعًا مِثْلَهُ وَلَاحِظُ دَاوُدَ وَابْنُ خَزِيمَةَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي الْأَحْوَصِ عَوْفُ
 ابْنِ مَالِكٍ عَنْ أَبِيهِ مَرْفُوعًا الْأَيْدِي ثَلَاثَةٌ فَيَدُ اللَّهِ الْعُلْيَا وَيَدُ الْمَعْطَى الَّتِي تَلَاهَا وَيَدُ السَّائِلِ السُّفْلَى وَالْأَحَدُ وَالْبَزَّازُ مِنْ
 حَدِيثِ عَطِيَّةِ السَّعْدِيِّ الْيَدُ الْمَعْطِيَةُ هِيَ الْعُلْيَا وَالسَّائِلَةُ هِيَ السُّفْلَى فَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ مُتَضَافَةٌ عَلَى أَنَّ الْيَدَ الْعُلْيَا هِيَ الْمُتَّقَةُ
 الْمَعْطِيَةُ وَأَنَّ السُّفْلَى هِيَ السَّائِلَةُ وَهَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ وَقِيلَ الْيَدُ السُّفْلَى الْآخِذَةُ سِوَاهُ كَانَ سُؤَالُ أَمْ يُخْرِسُ سُؤَالُ
 وَهَذَا إِبَاهُ قَوْمٌ وَاسْتَدْنَدُوا إِلَى أَنَّ الصَّدَقَةَ تَقَعُ فِي يَدِ اللَّهِ قَبْلَ يَدِ الْمُتَصَدِّقِ عَلَيْهِ قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ الْحَقِيقِيُّ أَنَّ السُّفْلَى بِدَلِّ السَّائِلِ
 وَأَمَّا يَدُ الْآخِذِ فَلَا يَدَانَ لِلَّهِ هِيَ الْمَعْطِيَةُ وَيَدُ اللَّهِ هِيَ الْآخِذُ وَكُلُّهَا عَلِيٌّ وَكُلُّهَا مِثْلُهَا أَنْتَهَى وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّ الْبَحْثَ أَمَّا
 هُوَ فِي أَيْدِي الْأَدَمِيِّينَ وَأَمَّا يَدُ اللَّهِ تَعَالَى فَبِاعْتِبَارِ كَوْنِهِ مَالِكٌ كُلِّ شَيْءٍ نَسَبَتْ يَدُهُ إِلَى الْإِعْطَاءِ وَبِاعْتِبَارِ قَبُولِهِ لِلصَّدَقَةِ
 وَرِضَاهُ بِهَا نَسَبَتْ يَدُهُ إِلَى الْإِخْذِ وَيَدُ اللَّهِ الْعُلْيَا عَلَى كُلِّ حَالٍ وَأَمَّا يَدُ الْأَدَمِيِّ فَبِإِزْمَةٍ يَدُ الْمَعْطَى وَقَدْ تَضَافَرَتْ الْأَخْبَارُ
 بِأَنَّهَا عَلِيًّا تَانِيَةً بِدَلِّ السَّائِلِ وَقَدْ تَضَافَرَتْ بِأَنَّهَا سُفْلَى سِوَاهُ أَخَذَتْ أَمَّا لَا وَهَذَا مُوَافِقٌ لِكَيْفِيَّةِ الْإِعْطَاءِ وَالْإِخْذِ غَالِبًا
 وَلِلْمَقَابِلَةِ بَيْنَ الْمَوْعُودِ وَالْمُعْطَى الْمَشْتَقَّ مِنْهُمَا تَأْتِيهَا بِدَلِّ الْمُتَصَدِّقِ عَنِ الْإِخْذِ وَلَوْ بَعْدَ أَنْ تَعَدَّ إِلَيْهِ بِدَلِّ الْمَعْطَى مِثْلًا وَهَذِهِ تَوْصِيفُ

بابُ الثَّانِ عِاْ عَلَى لِقَائِهِ : الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ لَا يُتَّبِعُونَ مَا أَنْفَقُوا مِمَّا آوَلَا آدَى الْآيَةِ
بابُ مِنْ أَحَبِّ تَجْمِيلِ الصَّدَقَةِ مِنْ يَوْمِهَا حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي مَلِيكَةَ أَنَّ
عُقْبَةَ بْنَ الْحَارِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدَّثَهُ قَالَ صَلَّى بِنَا النَّبِيِّ ﷺ الْمَصْرَ فَأَسْرَعَ ثُمَّ دَخَلَ الْبَيْتَ فَلَمْ يَلْبَثْ
أَنْ خَرَجَ فَقُلْتُ أَوْقِيلَ لَهُ فَقَالَ كُنْتُ خَلَقْتُ فِي الْبَيْتِ تَبْرَأً مِنَ الصَّدَقَةِ فَكَرِهْتُ

بكونها عليها علواً معنوياً راسماً بالآخذ بغير سؤال وهذه قد اختلف فيها فذهب جميع إلى أنها سفلى وهذا بالنظر إلى
الامر المحسوس واما المعنوي فلا يطرده فقد تكون عليا في بعض الصور وعليه يحمل كلام من اطلق كونها عليا قال ابن
حبان اليد المصدقة أفضل من السائلة لا الآخذة بغير سؤال اذ محال ان تكون اليد التي أبيع لها استعمال فعل باستعماله
دون من فرض عليه ايتان شئ قاتبه أو تقرب إلى ربه متفلاً فربما كان الآخذ لما أبيع له أفضل وأروع من الذي
يعطى انتهى وعن الحسن البصري اليد العليا المعطية والسفلى المانعة ولم يوافق عليه وأطلق آخرون من المتصوفة ان
اليد الآخذة أفضل من المعطية مطلقاً وقد حكي ابن قتيبة في غريب الحديث ذلك عن قوم ثم قال وما أرى هؤلاء الا
قوما استأبوا السؤال فهم يحسبون للدناءة ولو جاز هذا لكان المولى من فوق هو الذي كان قيقاً فأعقق والمولى من
أسفل هو السيد الذي أعققه انتهى وقرأت في مطلع القوائد للعلامة جمال الدين بن نباتة في تأويل الحديث المذكور
معنى آخر فقال اليد هنا هي النعمة وكان المعنى ان المعطية الجزيلة خير من المعطية القليلة قال وهذا حث على المكافاة
بأوجز لفظ ويشهد له أحد التأويلين في قوله ما بقت غني أي ما حصل به السائل غنى عن سؤاله كمن أراد ان يتصدق
بألف فلواعطاه مائة انسان لم يظهر عليهم الغنى بخلاف ما لو اعطاها لرجل واحد قال وهو أولى من حمل اليد على
الجارية لان ذلك لا يستمر اذ فيمن يأخذ من هو خير عند الله ممن يعطي (قلت) التفاضل هنا يرجع إلى الاعطاء والاخذ
ولا يلزم منه ان يكون المعطى أفضل من الآخذ على الإطلاق وقد روى اسحق في مسنده من طريق عمرو بن عبد
الله بن عمرو بن الزبير ان حكيم بن حزام قال يا رسول الله ما اليد العليا قال التي تعطي ولا تأخذ فقوله ولا تأخذ صريح
في أن الآخذة ليست بعليا والله أعلم وكل هذه التأويلات المتصرفة تضمحل عند الاحاديث المتقدمة المصروفة بالمراد
فأولى ما فسر الحديث بالحديث ومحصل ما في الآثار المتقدمة ان أعلى اليد المتشفعة ثم المتشفعة عن الآخذ ثم الآخذة
بغير سؤال واسفل الأيدي السائلة والمانعة والله أعلم قال ابن عبد البر وفي الحديث اباحة الكلام للخطيب بكل ما يصلح
من موعظة وعلم وقرينة وفيه الحث على الاتفاق في وجوه الطاعة وفيه تفضيل الغنى مع القيام بحقوقه على الفقر لان العطاء
انما يكون مع الغنى وقد تقدم الخلاف في ذلك في حديث ذهب أهل الدور في أو اخر صفة الصلاة وفيه كراهة السؤال
والتشهير عنه ومحل المذبح إليه ضرورة من خوف هلاك ونحوه وقد روى الطبراني من حديث ابن عمر باسناد فيه
مقال مرفوعاً ما للمعطي من سعة بأفضل من الآخذ اذا كان محتاجاً وسيأتي حديث حكيم مطولاً في باب الاستعفاف
عن المسئلة وفيه بيان سببه ان شاء الله تعالى * (قوله باب الثمان بما أعطي لقوله تعالى الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ
اللَّهِ لَمْ يَلْبَثُوا أَنْ يَنْفَقُوا مِمَّا آوَلَا آدَى الْآيَةِ) هذه الترجمة ثبتت في رواية الكشمهني وحده بغير حديث وكأنه أشار إلى
ما رواه مسلم من حديث أبي ذر مرفوعاً ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة الثمان الذي لا يعطى شيئاً الا من به الحديث والمالم
يكن على شرطه اختصر على الإشارة إليه ومناسبة الآية للترجمة واضحة من جهة ان النفقة في سبيل الله لا كان
المان بها من موعوماً كان ذلك المعطى في غيرها من باب الاولى قال القرطبي المن غالباً يقع من البخيل والمعجب فالبخيل تعظم
في نفسه المعطية وان كانت حقيرة في نفسها والمعجب يحمله العجب على النظر لنفسه بين العظمة وأنه منعم بما له على
المعطى وان كان أفضل منه في نفس الامر وموجب ذلك كله الجهل ونسيان نعمة الله فيها انهم به عليه ولو نظر مصره
لعلم ان المنه لا يأخذ لما يترتب له من القوائد * (قوله باب من أحب تجميل الصدقة من يومها) ذكر فيه حديث عقبة

أَنْ أُبَيِّنَهُ قَسْبَتُهُ **بَابُ** التَّحْرِيطِ عَلَى الصَّدَقَةِ وَالشَّفَاعَةِ فِيهَا **حَدَّثَنَا** مُسْلِمٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ حَدَّثَنَا عَدِيُّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ عِيدِ قُصْلَى رَكْمَتَيْنِ لَمْ يُصَلِّ قَبْلُ وَلَا بَعْدُ ثُمَّ مَالَ عَلَى النَّسَاءِ وَمَعَهُ بِلَالٌ فَوَعظَهُنَّ وَأَمَرَهُنَّ أَنْ يَصَدَّقْنَ فُجِعَتِ الْمَرْأَةُ تُلْقِي الْقَلْبَ وَالْخُرْصَ **حَدَّثَنَا** مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ حَدَّثَنَا أَبُو بَرْدَةَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَرْدَةَ حَدَّثَنَا أَبُو بَرْدَةَ بْنُ أَبِي مُوسَى عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا جَاءَهُ السَّائِلُ أَوْ طُلِيتُ إِلَيْهِ حَاجَةٌ قَالَ أَشْفَعُوا تَوَجَّرَ وَأَوْقَفِي اللَّهُ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّ ﷺ مَا شَاءَ **حَدَّثَنَا** صَدَقَةُ بْنُ الْفَضْلِ أَخْبَرَنَا عَبْدُهُ عَنْ هِشَامٍ عَنْ فَاطِمَةَ عَنْ أَسْمَاءَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ قَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ لَا تَوَكِّي فَيَوَكِّي عَلَيْكَ **حَدَّثَنَا** عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ لَا تَخْصِي فَيُخْصِي اللَّهُ عَلَيْكَ

ابن الحرث صلي بنا النبي ﷺ العصر فأسرع ثم دخل البيت الحديث وفيه كنت خلفت في البيت تبرا من الصدقة فسكرت ان أبيتة قسمته قال ابن بطال فيه ان الخير ينبغي ان ياد به فان الاوقات تعرض والموانع تمنع الموت لا يؤمن والتسويق غير محمود زاد غيره وهو اخلص للذمة وأتني للحاجة وأبعد من المطل المنعوم وأرضي للرب وأعني للذنب وقد تقدمت بقية فوائده في أو اخر صفة الصلاة وقال الزين بن النير ترجم المصنف بالاستحباب وكان يمكن ان يقول كراهة تبييت الصدقة لان الكراهة صريحة في الخبر واستحباب التحجيل مستنبط من قرآن سياق الخبر حيث أسرع في الدخول والقسمه فجري على عادة في أثار الاخرى على الاجل (قوله ان أبيتة) أي أتركه حتى يدخل عليه الليل يقال بات الرجل دخل في الليل وبيته تركه حتى دخل الليل * (قوله باب التحريض على الصدقة والشفاعة فيها) قال الزين بن النير يجتمع التحريض والشفاعة في ان كلامهما يصلح للراحة للحجاج ويقتربان في ان التحريض معناه التزغيب بذكر ما في الصدقة من الاجر والشفاعة فيها معنى السؤال والتقاضى للاجابة انتهى ويقتربان بان الشفاعة لا تسكون الا في خير بخلاف التحريض وبأنها قد تكون بغير تحريض وذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث * أولها حديث ابن عباس في تحريض النساء على الصدقة وقد تقدم مبسوطا في العيدين وقوله هنا عن عدي هو ابن ثابت وقوله القلب بضم القاف وسكون اللام آخرها موحدة هو السوار وقيل هو مخصوص بما كان من عظم والخرص بضم المعجمة وسكون الراء بعدها مهملة هي الحلقة * ثانيها حديث أبي موسى اشفعوا توجروا وقد ورد في باب الشفاعة من كتاب الادب ويأتي الكلام عليه مستوفي هناك ان شاء الله تعالى وعبد الواحد في الاستاد هو ابن زياد قال ابن بطال المعنى اشفعوا يحصل لكم الاجر مطلقا سواء قضيت الحاجة أولا * ثالثها حديث أسماء وهي بنت أبي بكر الصديق لآل نوكر فيوكي عليك كذا عنده بفتح الكاف ولم يذكر القاعل وفي رواية له لا تخصى فيخصي الله عليه فبرز القاعل وكلأها بالنصب لكونه جواب النهي وبالفاء (قوله عبدة) هو ابن سليمان وهشام هو ابن عروة وفاطمة هي بنت المنذر بن الزبير وهي زوج هشام وأسما جدهما لا يويها وقوله حدتنا عثمان عن عبدة أي بإسناده المذكور ويحتمل ان يكون الحديث كان عند عبدة عن هشام باللفظين فحدث به تارة هكذا وتارة هكذا وقد رواه النسائي والاسماعيل من طريق أبي معاوية عن هشام باللفظين معا وسيأتي في الهبة عند المصنف من طريق ابن نمير عن هشام باللفظين لكن بعين مهمة بدل الكاف وهو بمعناه يقال أوعيت المتاع في الوعاء أو عيه اذا جعلته فيه ووعيت الشيء حفظته واستاد الوعى الى الله عزاز عن الامساك ولا يكاد يشد رأس الوعاء بالوكاء وهو الرباط الذي يربط به والاحصاء معرفة قدر الشيء وزنا وعددا وهو من باب المقابلة والمعنى النهى عن منع الصدقة خشية التفاد فان ذلك أعظم الاسباب لقطع مادة البركة لان الله

بابُ الصَّدَقَةِ فِيهَا اسْتَطَاعَ حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ وَحْدَنِيِّ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحِيمِ عَنْ حَجَّاجِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ عَبْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ أَخْبَرَهُ عَنْ أَسْمَةَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهَا جَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ لَا تَوَعِي قَبُوعِي اللَّهُ عَلَيْكَ أَرْضَنِي مَا اسْتَطَعْتُ **بابُ الصَّدَقَةِ تُكْفَرُ الْخَطِيئَةُ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَيُّكُمْ يَحْفَظُ حَدِيثَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْفِتْنَةِ قَالَ قُلْتُ أَنَا أَحْظُهُ كَمَا قَالَ قَالَ إِنَّكَ عَلَيْهِ لَجَرِيءٌ فَكَيْفَ قَالَ قُلْتُ: فِتْنَةُ الرَّجُلِ فِي أَهْلِهِ وَوَلَدِهِ وَجَارِهِ تُكْفَرُهَا الصَّلَاةُ وَالصَّدَقَةُ وَالْمَرْوُفُ: قَالَ سَلْبَانُ قَدْ كَانَ يَقُولُ الصَّلَاةَ وَالصَّدَقَةَ وَالْأَمْرُ بِالْمَرْوُفِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ. قَالَ لَيْسَ هَذَا أُرِيدُ وَلَكِنِّي أُرِيدُ اللَّيْثَ تَمُوجُ كَوْنُجِ الْبَحْرِ قَالَ قُلْتُ لَيْسَ عَلَيْكَ بِهَا يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ بَأْسٌ بَيْنَكَ وَبَيْنَهَا بَابٌ مُغْلَقٌ. قَالَ فَيُكْسَرُ الْبَابُ أَوْ يُفْتَحُ. قَالَ قُلْتُ لَا بَلْ يُكْسَرُ. قَالَ فَإِنَّهُ إِذَا كَبُرَ لَمْ يُلْقَ أَبَدًا. قَالَ قُلْتُ أَجَلٌ قَالَ قَبِينَا أَنْ نَسْأَلَهُ مِنَ الْبَابِ. فَقُلْنَا لِمَسْرُوقٍ سَأَلَهُ قَالَ فَسَأَلَهُ قَالَ عَمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قُلْنَا فَعَلِمَ عُمَرُ مِنْ نَبِيِّ: قَالَ نَعَمْ كَمَا أَنَّ دُونَ غَدٍ لَيْلَةٌ: وَذَلِكَ أَنِّي حَدَّثْتُهُ حِينًا لَيْسَ بِالْأَغْلَطِ **بابُ مَنْ تَصَدَّقَ فِي الشَّرْكِ ثُمَّ اسْلَمَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا هِشَامٌ حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ حَكِيمِ بْنِ حَزَائِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ أَشْيَاءَ كُنْتُ أَتَخَنَّتُ بِهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ****

يُثَبِّعُ عَلَى الْعَطَاءِ بِغَيْرِ حِسَابٍ وَمَنْ لَا يَحْسَبُ عِنْدَ الْجَزَاءِ لَا يَحْسَبُ عَلَيْهِ عِنْدَ الْعَطَاءِ وَمَنْ عَلِمَ أَنَّ اللَّهَ يَرْزُقُهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ فَخَفَهُ أَنْ يَعْطِيَ وَلَا يَحْسَبُ * وَقِيلَ الْمُرَادُ بِالْأَحْصَاءِ عَدُّ الشَّيْءِ لِأَنَّهُ لَا يَدْخُرُ وَلَا يَنْفَقُ مِنْهُ وَأَحْصَاءُ اللَّهِ قَطْعُ الْبُرْكَه عَنْهُ أَوْ حِسُّ مَادَّةِ الرِّزْقِ أَوْ الْحَاسِبَةُ عَلَيْهِ فِي الْآخِرَةِ وَسَيَأْتِي ذِكْرُ سَبَبِ هَذَا الْحَدِيثِ فِي كِتَابِ الْهَبَةِ مَعَ بَقِيَةِ الْكَلَامِ عَلَيْهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى قَالَ ابْنُ رَشِيدٍ قَدْ تَخَفَى مَنَاسِبَةُ حَدِيثِ أَسْمَاءَ لِهَذِهِ التَّرْجُمَةِ وَلَيْسَ بِخَافٍ عَلَى الْفَطْنِ مَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى التَّحَرِيضِ وَالشَّفَاعَةِ مَعَافَانَهُ يَصْلُحُ أَنْ يُقَالَ فِي كُلِّ مَنِهَا وَهَذِهِ هِيَ النُّكْتَةُ فِي خَتَمِ الْبَابِ بِهِ * (قَوْلُهُ بِابِ الصَّدَقَةِ فِيهَا اسْتَطَاعَ) أَوْ رَدْفِهِ حَدِيثِ أَسْمَاءَ الْمَذْكُورِ مِنْ وَجْهِ آخِرِهَا مِنْ وَجْهَيْنِ وَسَاقَهُ هُنَا عَلَى لَفْظِ حَجَّاجِ بْنِ مُحَمَّدٍ لِحُلُوطِ طَرِيقِ أَبِي عَاصِمٍ مِنَ التَّقْيِيدِ بِالْإِسْطَاعَةِ وَسَيَأْتِي فِي الْهَبَةِ بِهَذَا لَفْظُ أَبِي عَاصِمٍ وَسَيَأْتِيهِ أَيْمٌ وَقَوْلُهُ أَرْضَنِي بِكَسْرِ الِهْمْزَةِ مِنَ الرِّضْخِ بِمَعْجَمَتَيْنِ وَهُوَ الْعَطَاءُ الْبَسِيفُ الْمَعْنَى أَتَّفَقَ بِغَيْرِ اجْتِهَادٍ مَا دُمْتُ قَادِرَةً مَسْتَطِيعَةً * (قَوْلُهُ بِابِ الصَّدَقَةِ تُكْفَرُ الْخَطِيئَةُ) أَوْ رَدْفِهِ حَدِيثِ حُذَيْفَةَ فِتْنَةُ الرَّجُلِ فِي أَهْلِهِ وَوَلَدِهِ وَكُفْرُهَا الصَّلَاةُ وَالصَّدَقَةُ الْحَدِيثُ وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي بَابِ الصَّلَاةِ وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهِ بِمَسْوَطٍ فِي عِلَامَاتِ النُّبُوَّةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى (قَوْلُهُ بِابِ مَنْ تَصَدَّقَ فِي الشَّرْكِ ثُمَّ اسْلَمَ) أَيُّ هَلْ يَحْتَلُهُ بِشَوَابِ ذَلِكَ أَوْ لَا قَالَ الزَّيْنُ بْنُ الْمُنْتَنِمِ يَتَّحَكَّمُ مِنْ أَجْلِ قُوَّةِ الْإِخْتِلَافِ فِيهِ (قُلْتُ) وَقَدْ تَقَدَّمَ الْبَحْثُ فِي ذَلِكَ مُسْتَوْفَى فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ فِي الْكَلَامِ عَلَى حَدِيثِ إِذَا اسْلَمَ الْعَبْدُ فَحَسَنَ إِسْلَامُهُ وَأَنَّهُ لَا مَانِعَ مِنْ أَنَّ اللَّهَ يَضِيفَ إِلَى حَسَنَاتِهِ فِي الْإِسْلَامِ ثَوَابَ مَا كَانَ مَصْدَرَهُ مِنَ الْكُفْرِ تَفْضِيلًا وَأَحْسَانًا (قَوْلُهُ أَتَخَنَّتُ) بِالْمَثَلَةِ أَيُّ أَتَقَرَّبُ وَالْخَنْتُ فِي الْأَصْلِ الْإِمَامُ وَكَانَهُ أَرَادَ أَنِّي عَنِ الْإِيمَانِ وَلَمَّا أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ هَذَا الْحَدِيثَ فِي الْأَدَبِ عَنْ أَبِي الْإِيمَانِ عَنْ شُعَيْبٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ فِي آخِرِهِ وَيُقَالُ أَيْضًا عَنْ أَبِي الْإِيمَانِ أَتَخَنَّتُ يَعْنِي بِالْمَثَلَةِ وَتَقُلُّ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ أَنَّ الصَّحْبَةَ التَّبَرَّزَ قَالَ وَتَابَعَهُ

من صدقة أو عتاقة وصلة رَحِمَ قَهْلُ فِيهَا مِنْ أَجْرِ . قَالَ النَّبِيُّ ﷺ أَسَلَمْتُ عَلَى مَا سَلَفَ مِنْ
خَيْرٍ **بَابُ أَجْرِ الْخَادِمِ** إِذَا تَصَدَّقَ بِأَمْرِ صَاحِبِهِ غَيْرَ مُفْسِدٍ **حَدَّثَنَا** قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا
جَرِيرٌ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ مَرْثُودٍ عَنْ هَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
إِذَا تَصَدَّقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ طَعَامِ زَوْجِهَا غَيْرَ مُفْسِدَةٍ كَانَ لَهَا أَجْرُهَا وَلِزَوْجِهَا بِمَا كَسَبَ وَلِلْخَازِنِ مِثْلُ
ذَلِكَ **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ الْمَلَاءِ حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ عَنْ بُرَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي بَرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى
عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ الْخَازِنُ الْمُسْلِمُ الْأَمِينُ الَّذِي يُنْفِقُ وَرُبَّمَا قَالَ يُعْطِي مَا أَمَرَ بِهِ كَلَامًا مُؤَفَّرًا طَيِّبًا بِهِ
نَفْسُهُ فَيَدْفَعُهُ إِلَى الَّذِي أَمَرَ لَهُ بِهِ أَحَدُ الْمُتَصَدِّقِينَ **بَابُ أَجْرِ الْمَرْأَةِ إِذَا تَصَدَّقَتْ أَوْ أَطْعَمَتْ مِنْ**
بَيْتِ زَوْجِهَا غَيْرَ مُفْسِدَةٍ **حَدَّثَنَا** آدَمُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ حَدَّثَنَا مَتَّصِرٌ وَالْأَعْمَشُ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ

هشام بن عروة عن أبيه وحديث هشام أورده في العتق لفظ كنت انحت بها يعني اتبر بها قال عياض رواه جماعة
من الرواة في البخاري بالثلاثة وبالثناء وبالثلثة أصبح رواية ومعنى (قوله من صدقة أو عتاقة أو صلة) كذا هنا لفظ
أو وفي رواية شعيب المذكورة بالواو في الموضعين سقط لفظ الصدقة من رواية عبد الرزاق عن معمر وفي رواية هشام
المذكورة أنه اعتق في الجاهلية مائة رقبة وحمل على مائة بعير وزاد في آخره فوالله لأدع شيئاً صنعه في الجاهلية
الافعلت في الإسلام مثله (قوله أسلمت على ما سلف من خير) قال المازري ظاهره أن الخير الذي أسلفه كتب له
والتقدير أسلمت على قبول ما سلف لك من خير وقال الحربي معناه ما تقدم لك من الخير الذي علمته هو لك كما تقول
أسلمت على أن أحوز لنفسي ألف درهم وأما من قاله أن الكافر لا يثاب فحمل معنى الحديث على وجوه أخرى منها
أن يكون المعنى أنك بفعلك ذلك اكتسبت طبعاً جميلاً فانقضت تلك الطباع في الإسلام وتكون تلك العادة قد مهدت
لك معونة على فعل الخير أو أنك اكتسبت بذلك ثناءً جميلاً فهو باق لك في الإسلام أو أنك بركة فعل الخير هديت إلى
الإسلام لأن المبادئ عنوان الغايات أو أنك بتلك الأفعال رزقت الرزق الواسع قال ابن الجوزي قيل إن النبي ﷺ
ورى عن جوابه فانه سأل هل فيهما من أجر فقال أسلمت على ما سلف من خير والعتق فعل خبر وكأنه أراد أنك
فعلت الخير والخير يندرج قاعله ويجازى عليه في الدنيا فقد روى مسلم من حديث أنس مرفوعاً أن الكافر يثاب في
الدنيا بالرزق على ما يفعله من حسنة (قوله باب أجر الخادم إذا تصدق بأمر صاحبه غير مفسد) قال ابن العربي
اختلف السلف فيما إذا تصدقت المرأة من بيت زوجها فمنهم من أجاز له لكن في الشيء اليسير الذي لا يؤبه له ولا يظهر به
النقصان ومنهم من حمله على ما إذا اذن الزوج ولو بطريق الاجمال وهو اختيار البخاري ولذلك قيد الترجمة بالأمر به
ويحتمل أن يكون ذلك محمولاً على العادة وأما التقييد بغير الفساد فتفق عليه ومنهم من قال المراد بفقء المرأة والعبد والخازن
النفقة على عيال صاحب المال في مصالحه وليس ذلك بأن يفتاتوا على رب البيت بالاتفاق على الفقراء بغير إذن ومنهم من
فرق بين المرأة والخادم فقال المرأة لما حق في مال الزوج والنظر في بيتها فجازها أن تصدق بخلاف الخادم فليس له
تصرف في متاع مولاه فيشترط الإذن فيه وهو متعقب بأن المرأة إذا استوفت حقها تصدقت منه فقد خصصت به وإن
تصدقت من غير حقها رجعت المسئلة كما كانت والله أعلم ثم أورد المصنف في الباب حديثين * أحدهما حديث عائشة
وسأني في الباب الذي بعدهما حديث أبي موسى وقديم الخازن فيه يكون مسلماً فأخرج الكافر لانه لا ينفقه
و يكون أمينا فأخرج الخائن لانه مازور ورتب الاجر على اعطائه ما يؤمر به غير ناقص لكونه خائناً أيضاً يكون
نفسه بذلك طيبة لثلاث اهدم التية فيفقد الاجر وهي قيود لا بد منها (قوله الذي ينفق) بقاء مكسورة متقلبة وخففة (قوله)
باب أجر المرأة إذا تصدقت أو أطعمت من بيت زوجها غير مفسدة قد تقدمت مباحثه في الذي قبله ولم يقيد بالأمر

مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ تَعْنِي إِذَا تَصَدَّقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا حَدَّثَنَا
عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ شَقِيقٍ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ قَالَ
النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَطْعَمَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا غَيْرَ مُفْسِدَةٍ لَهَا أَجْرُهَا وَلَهُ مِنْهُ وَلِلْخَازِنِ مِثْلُ ذَلِكَ لَهُ
بِمَا كَتَبَ وَلَهَا بِمَا أَتَقَتْ **حَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ يَحْيَى أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ شَقِيقٍ عَنْ مَسْرُوقٍ
عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ إِذَا أَتَقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ طَعَامٍ بَيْنَهَا غَيْرَ مُفْسِدَةٍ فَلَهَا أَجْرُهَا.
وَالزَّوْجُ بِمَا كَتَبَ. وَلِلْخَازِنِ مِثْلُ ذَلِكَ. **بَابُ** قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى
فَسَيَّرَهُ لِلْيُسْرَى وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى فَسَيَّرَهُ لِلْعُسْرَى. اللَّهُمَّ اعْطِ مُنْفِقَ مَالٍ خَلْقًا

كافٍ الذي قبله قليل انمفوق بين المرأة والخدام بان المرأة لها أن تتصرف في بيت زوجها بما ليس فيه افساد للرضا بذلك
في الثواب بخلاف الخدام والخازن ويدل على ذلك ما رواه المصنف من حديث همام عن أبي هريرة بلفظ اذا اتقت
المرأة من كسب زوجها من غير امره فلها نصف اجره وسأقي في البيوع وأورد فيه المصنف حديث عائشة المذكور
من ثلاثة طرق تدور على أبي وائل شقيق ابن سامة عن مسروق عنها وأهلها شعبة عن منصور والأعمش عنه ولم يسق
لفظه بتمامها فيها حفص بن غياث عن الأعمش وحده نالها جرير عن منصور وحده ولفظ الأعمش اذا اطعمت المرأة
من بيت زوجها ولفظ منصور اذا اتقت من طعام بينها وقد أوردته الاسماعيلي من حديث شعبة ولفظه اذا تصدقت
المرأة من بيت زوجها كتب لها اجر وزوجها مثل ذلك وللخازن مثل ذلك لا يتقص كل واحد منهم من أجر صاحبه
شيئا للزوج بما كُتِبَ ولها بما أتقت غير مفسدة وشعبة فيه أسناد آخر أوردته الاسماعيلي أيضا من روايته عن
عمرو بن مرة عن أبي وائل عن عائشة ليس فيه مسروق وقد أخرجه الترمذي بالاسنادين وقال ان رواية منصور
والأعمش بذكر مسروق فيه أصح (قوله في هذه الرواية قوله مثله) أي مثل اجرها (والخازن مثل ذلك) أي
بالشر وطالذ كورة في حديث أبي موسى وظاهره يقتضي تساويهم في الاجر ويحتمل أن يكون المراد بالمثل حصول
الاجر في المحلة وان كان أجر الكاسب أوفر لكن التعبير في حديث أبي هريرة الذي ذكرته بقوله فلها نصف
أجره يشعر بالتساوي وقد سبق قبل بسة أبواب من طريق جرير أيضا وزاد في آخره لا يتقص بعضهم أجر
بعض والمراد عدم المساهمة والمزاخمة في الاجر ويحتمل أن يراد مساواة بعضهم بعضا والله أعلم وفي الحديث فضل
الامانة وسخاوة النفس وطيب النفس في فعل الخير والاعانة على فعل الخير (قوله باب قول الله تعالى فاما من اعطى
واتقى الآية) قال الزين بن المنير ادخل هذه الترجمة بين ابواب الترغيب في الصدقة ليفهم ان المقصود الخاص بها
الترغيب في الاتفاق في وجوهه البر وان ذلك موعود عليه بالخلف في العاجل زيادة على الثواب الآجل (قوله اللهم اعط
منفق مال خلاقا) قال الكرماني هو معطوف على الآية وحذف أداة العطف كثيرا وهو مذكور على سبيل البيان
للحسني أي يسير الحسنى له اعطاء الخلف (قلت) قد اخرج الطبري من طرق متعددة عن ابن عباس في هذه
الاية قال اعطى لما عنده واتقى ربه وصدق بالخلف من الله تعالى ثم حكى عن غيره أقوالا اخري قال واشبهها بالصواب
قول ابن عباس والذي يظهر ان البخاري أشار بذلك الى سبب نزول الآية المذكورة وهو بين فيما أخرجه ابن أبي
حاتم من طريق قتادة حدثني خالد المصري عن أبي الدرداء مرفوعا نحو حديث أبي هريرة المذكور في الباب وزاد في
آخره فأنزل الله في ذلك فأما من أعطى واتقى الى قوله للمصري وهو عند احمد من هذا الوجه لكن ليس فيه آخره وقوله
منفق مال بالاضافة ولبعضهم متفقا مالا خلاقا مالا مفعول منفق بدليل رواية الاضافة ولولاها احتمل أن يكون مفعول
اعطى والاول أولى من جهة أخرى وهي ان سياق الحديث للحض على اتفاق المال فاسب ان يكون مفعول منفق وأما

حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي أَخِي عَنْ سُلَيْمَانَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي مَرْزُوقٍ عَنْ أَبِي الْحَبَابِ عَنْ أَبِي
 هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ مِمَّنْ يَوْمَ يُصْبِحُ الْعِبَادُ فِيهِ إِلَّا مَلَكَانِ يَنْزِلَانِ يَقُولُ أَحَدُهُمَا
 اللَّهُمَّ اعْطِ مُنْفِقًا خَلْفًا وَيَقُولُ الْآخَرُ اللَّهُمَّ اعْطِ مُسْكِينًا تَلْفًا **بَابُ مَثَلِ الْمُتَصَدِّقِ وَالْبَخِيلِ حَدَّثَنَا**
 مُوسَى حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ مَثَلُ
 الْبَخِيلِ وَالْمُتَصَدِّقِ كَمَثَلِ رَجُلَيْنِ عَلَيْهِمَا جُبَّتَانِ مِنْ حَدِيدٍ وَحَدَّثَنَا أَبُو الْبَلَاءِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ حَدَّثَنَا أَبُو
 الزُّنَادِ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ مَثَلُ
 الْبَخِيلِ وَالْمُنْفِقِ كَمَثَلِ رَجُلَيْنِ عَلَيْهِمَا جُبَّتَانِ مِنْ حَدِيدٍ

الخلف قايهاه أولى ليتناول المال والثواب وغيرها وكمن متق مات قبل أن يقع له الخلف السالى فيكون خلفه
 الثواب المعدلة في الآخرة أو يدفع عنه من السوء ما يقابل ذلك (قوله حدثنا اسماعيل حدثني أخي) هو أبو بكر بن
 أبي أويس وسليمان هو ابن بلال وأبو الحباب بضم الهنلة ومحدثين الأولى خيفة وسماه مسلم في رواجه سعيد بن
 يسار وهو مع معاوية الراوي عنه ومزرد بضم الميم وفتح الزاي وتشديد الراء الثقيلة واسم أبي مزرد عبد الرحمن وهذا
 الأسناد كله مدينون (قوله مامن يوم) في حديث أبي الدرداء مامن يوم طلعت فيه الشمس الأول مجتنبها ملكان يناديان
 يسمة خلق الله كلمم اللاتقلين يا أيها الناس هلموا إلى ربكم إن ما قبل وكفي خير مما كثر والهي ولا غرت شمس إلا
 ومجتنبها ملكان يناديان فذكر مثل حديث أبي هريرة (قوله الاملكان) في حديث أبي الدرداء الأول مجتنبها ملكان
 والجنة يسكون التون الناحية وقوله خلفاى عوضا (قوله اعطى ممسكا تلفة) التعبير بالعطية في هذا التشاكلة لأن
 التلف ليس بعطية وأما حديث أبي هريرة أن الكلام المذكور موزع بينهما فنسب اليها في حديث أبي الدرداء نسبة
 المجموع إلى المجموع وتضمنت الآية الوعد بالتيسير لمن يتفق في وجود البر والوعيد بالتعسير لعكسه والتيسير المذكور
 أعم من أن يكون لأحوال الدنيا ولأحوال الآخرة وكذا دعاء الملك بالخلف يحتمل الأمرين وأما الدعاء بالتلف
 فيحتمل تلف ذلك المال بعينه أو تلف نفس صاحب المال والمراد به فوات أعمال البر بالتشاغل بغيره ما قال النووي
 الاتفاق المندوح ما كان في الطامات وعلى العيال والضيغان والتطوعات وقال القرطبي وهو يوم الواجبات والتدوبات
 لكن المسك عن المندوبات لا يستحق هذا الدعاء إلا أن يخل عليه البخل المذموم بحيث لا تطيب نفسه باخراج
 الحق الذي عليه ولو أخرجه وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك في قوله في حديث أبي موسى طيبة بها نفسه والله أعلم
 (قوله باب مثل المتصدق والبخل) قال الزبير بن المنير قام التمثيل في خبر الباب مقام الدليل على تفضيل المتصدق على
 البخل فاكفى المصنف بذلك عن أن يضمن الترجمة مقاصد الخير على التفصيل (قوله حدثنا موسى) هو ابن اسمعيل
 التوبذكي وابن طاووس اسمه عبد الله ولم يسبق المتن من هذه الطريق الأولى هنا وقد أورد في الجهاد عن موسى بهذا
 الأسناد فساقه بتمامه (قوله أن عبد الرحمن) هو ابن هرمز الأعرج (قوله مثل البخل والمنفق) وقع عند مسلم من
 طريق سفيان عن ابن الزناد مثل المنفق والمتصدق قال عياض وهو يوم ويمكن أن يكون حذف مقابله لئلا يفسد السياق
 عليه (قلت) قدرناه الحميدى وأحمد وابن أبي عمر وغيرهم في مسانيدهم عن ابن عينة قالوا في روايتهم مثل المنفق
 والبخل كما في رواية شعيب عن أبي الزناد هو الصواب ووقع في رواية الحسن بن مسلم عن طاووس ضرب رسول الله
 ﷺ مثل البخل والمتصدق أخرجه المصنف في اللباس (قوله عليهما جبتان من حديد) كذا في هذه الرواية
 بضم الجيم بعدها موحدة ومن رواها فيها بالنون فقد صحف وكذا رواية الحسن بن مسلم ورواه حفظة بن أبي سفيان
 الجمحي عن طاووس بالنون ورجحت لقوله من حديد والجنة في الأصل الحصن وسميت بهذا الدرع لأنها تحمي

من نديهما إلى ترقيهما . فأمّا المتفق فلا ينفق إلا سبغت أو وفرت على جلده حتى تخفي بئانه وتنفوا أثره : وأمّا البخيل فلا يريد أن ينفق شيئاً إلا لزقت كل حلقة مكانها فهو يوسسها ولا تنسيع *
تابعه الحسن بن مسلم عن طاوس في الجبين * وقال حنظلة عن طاوس جنتان وقال

صاحبها أي تحصنه والجهة بالموحدة ثوب مخصوص ولا مانع من اطلاقه على الدرع واختلف في رواية الاعرج والاكثر على أنها بالموحدة أيضاً (قوله من نديهما) بضم النون جمع ندى وترقيهما بمثناة وقاف جمع رقوة (قوله سبغت) أي امتدت وغطت (قوله أو وفرت) شك من الراوي وهو بتخفيف الفاء من الوفور ووقع في رواية الحسن بن مسلم انبسطت وفي رواية الاعرج اتسعت عليه وكلها متقاربة (قوله حتى تخفي بئانه) أي تستر أوصافه وفي رواية الحميدي حتى تجن بكسر الجيم وتشديد النون وهي بمعنى تخفي وذكرها الخطابي في شرحه للبخاري كرواية الحميدي وبئانه بفتح الموحدة ونونين الأولى خفيفة الأصابع ورواه بعضهم ثيابه بثلاثة وبعدها ألف موحدة وهو تصحيف وقد وقع في رواية الحسن ابن مسلم حتى تخفي بمجمعتين أنامله (قوله وتنفوا أثره) بالنصب أي تستأثره يقال عفا الشيء وعفونه أنالزم ومتعدى ويقال عفت الدار إذا غطاها التراب والمعنى أن الصدقة تستر خطاياها كما يغطي الثوب الذي يمر على الأرض أثر صاحبه إذا مشى به ووالذي يزيل عليه (قوله لزقت) في رواية مسلم انقبضت وفي رواية همام غاصت كل حلقة مكانها وفي رواية سفيان عند مسلم قلصت وكذا في رواية الحسن بن مسلم عند المصنف والمقادير واحد لكن الأولى نظر فيها إلى صورة الضيق والآخرية نظريتها إلى سبب الضيق وزعم ابن التين أن فيه إشارة إلى أن البخيل يكوى بالنار يوم القيامة قال الخطابي وغيره وهذا مثل ضربه النبي ﷺ للبخیل والمتصدق فشبههما برجلين أراد كل واحد منهما أن يلبس درعا يستبرئ به من سلاح عدوه فصهبا على رأسه ليلبسها والدروع أول ما تقع على الصدر والتدين إلى أن يدخل الإنسان يديه في كمها فجعل المتفق كمن ليس درعا باقة فاسترسلت عليه حتى سترت جميع بدنه وهو معنى قوله حتى تغفواثره أي تستر جميع بدنه وجعل البخيل كمن لرجل غلت يدها إلى عنقه كمن أراد لبسها اجتمعت في عنقه فلزمت رقوته وهو معنى قوله قلصت أي تضامت واجتمعت والمراد أن الجواد إذا هم بالصدقة انشغ لها صدره وطابت نفسه فتوسعت في الاتفاق والبخیل إذا حدث نفسه بالصدقة شحت نفسه فضاق صدره وانقبضت يدها ومن يوق شح نفسه فاولئك هم المفلحون وقال المذهب المراد أن الله يستر المتفق في الدنيا والآخرة بخلاف البخيل فإنه يفضحه ومعنى تغفواثره تمحو خطاياها وتعقبه عياض بأن الخبر جاء على التمثيل لا على الاخبار عن كائن قال وقيل هو تمثيل لنساء المال بالصدقة والبخل بضده وقيل تمثيل لكثرة الجود والبخل وإن المعطي إذا أعطي انبسطت يدها بالعطاء وتعود ذلك وإذا أمسك صار عادة وقال الطبري قيد المشبه به بالحديد إعلاماً بأن القبض والشدة من جملة الإنسان وأوقع المتصدق موقع السخى لكونه جعله في مقابلة البخيل اشعاراً بأن السخاء هو أمر به الشارع ونذب إليه من الاتفاق لا ما يتناهاه المرفون (قوله فهو يوسسها ولا تنسيع) وقع في رواية سفيان عند مسلم قال أبو هريرة فهو يوسسها ولا تنسيع وهذا يوم أن يكون مدرجا وليس كذلك وقد وقع التصريح برفع هذه الجملة في طريق طاوس عن أبي هريرة ففي رواية ابن طاوس عند المصنف في الجهاد فسمع النبي ﷺ يقول فيجند أن يوسسها ولا تنسيع وفي رواية مسلم فسمعت رسول الله ﷺ يذكره وفي رواية الحسن بن مسلم عندها فانارت رسول الله ﷺ يقول بإصبعه هكذا في جيبه فلورأته يوسسها ولا تنسيع ووقع عند أحمد من طريق ابن اسحق عن أبي الزناد في هذا الحديث وأما البخيل فانه لا تزاد عليه الاستحكام وهذا بالمعنى (قوله تابعه الحسن بن مسلم عن طاوس) وصله المصنف في اللباس من طريقه (قوله وقال حنظلة عن طاوس) ذكره في اللباس أيضا تعليقا بلفظ وقال حنظلة سمعت طاوسا سمعت أبا هريرة وقد وصله الاسماعيلي من طريق أسحق الأزرق عن حنظلة (قوله وقال

الْيَتِيمُ حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ ابْنِ هُرَيْرَةَ سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ جُنَّتَانِ . **بَابُ**
 صَدَقَةِ الْكَسْبِ وَالتَّجَارَةِ . يَقُولُهُ تَعَالَى : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ مَا كَتَبَ الْآيَةَ إِلَى قَوْلِهِ إِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ
بَابُ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ صَدَقَةٌ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيَعْمَلْ بِالْمَرْوِفِ **حَدَّثَنَا** مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ حَدَّثَنَا
 شُعْبَةُ حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي بَرْدَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ صَدَقَةٌ فَقَالُوا يَا بَنِي
 اللَّهِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ قَالَ يَعْمَلُ يَدِيهِ فَيَنْتَفَعُ نَفْسَهُ وَيَتَصَدَّقُ قَالُوا فَإِنْ لَمْ يَجِدْ قَالَ يُعِينُ ذَا الْحَاجَةِ الْمَلْهُوفَ
 قَالُوا فَإِنْ لَمْ يَجِدْ قَالَ فَلْيَعْمَلْ بِالْمَرْوِفِ وَلْيُمْسِكْ عَنِ الشَّرِّ فَإِنَّهَا لَهُ صَدَقَةٌ

الليث حدثني جعفر (هو ابن ربيعة وابن هرمز هو عبد الرحمن الاعرج ولم يجمع لي رواية الليث موصولة إلى الآن وقد
 رأيته عنه باسناد آخر أخرجه ابن حبان من طريق عيسى بن حماد عن الليث عن ابن عجلان عن أبي الزناد بسنده *
) قوله باب صدقة الكسب والتجارة لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اتقوا من طيات ما كتبتم الآية إلى قوله حميد
 هكذا أورد هذه الترجمة مقتصرا على الآية بغير حديث وكأنه أشار إلى ما رواه شعبة عن الحاكم عن مجاهد في هذه الآية
 يا أيها الذين آمنوا اتقوا من طيات ما كتبتم قال من التجارة الحلال أخرجه الطبري وابن أبي حاتم من طريق آدم عنه
 وأخرجه الطبري من طريق هشيم عن شعبة ولفظه من طيات ما كتبتم قال من التجارة وبما أخرجنا لكم من الأرض
 قال من النصار ومن طريق أبي بكر الهذلي عن محمد بن سيرين عن عبيدة بن عمر وعن علي قال في قوله وبما أخرجنا لكم
 من الأرض قال يعني من الحب والتمر كل شيء عليه زكاة قال الزين بن المنير لم يقيد الكسب في الترجمة بالطيب كافي الآية
 استغناء عن ذلك بما قدم في ترجمة باب الصدقة من كسب طيب (قوله باب على كل مسلم صدقة فمن لم يجد فليعمل بالمَرْوِفِ)
 قال الزين بن المنير نصب هذه الترجمة علما على الخبر مقتصرا على بعض ما فيه إيجازا (قوله سعيد بن أبي بردة) أي ابن
 أبي موسى الأشعري ووقع التصريح به عند أبي عوانة في صحيحه (قوله على كل مسلم صدقة) أي على سبيل الاستحباب
 المتأكد أو على ما هو أهم من ذلك والعبارة صالحة للإيجاب والاستحباب كقوله عليه الصلاة والسلام على المسلم ست
 خصال فذكر منها ما هو مستحب اتفاقا وزاد أبو هريرة في حديثه تقييد ذلك بكل يوم كإسباني في الصلح من طريق
 همام عنه وسلم من حديث أبي ذر مرفوعا يصح على كل سلاوي من أحدكم صدقة والسلاوي بضم المهملة وتخفيف اللام
 المقصبل وله في حديث عائشة خلق الله كل إنسان من بني آدم على ستين وثلاثمائة مفصل (قوله فقالوا يا بني الله فمن لم يجد)
 كأنهم فهموا من لفظ الصدقة العطية فسألوا عن ليس عنده شيء فينبغي لهم أن المراد بالصدقة ما هو أهم من ذلك ولو بإغانة
 الملهوف والامر بالمَرْوِفِ وهل تلتحق هذه الصدقة بصدقة التطوع التي تحسب يوم القيامة من القرض الذي أدخل به
 فيه نظر الذي يظهر أنها غيرها لماتين من حديث عائشة المذكور أنها شرعت بسبب عتق المقاصل حيث قال في آخر
 هذا الحديث فإنه يسمى يومئذ وقد زحزح نفسه عن النار (قوله الملهوف) أي المستغيث وهو أهم من أن يكون مظلوما
 أو عاجزا (قوله فليعمل بالمَرْوِفِ) في رواية المصنف في الأدب من وجه آخر عن شعبة فليامر بالخير وبالمَرْوِفِ
 زاد أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة وينهي عن المنكر (قوله ولمسك) في روايته في الأدب قالوا فلم يفعل
 قال فليمسك عن الشر وكذا لمسلم من طريق أبي أسامة عن شعبة وهو أصح سياقا فظا مرسيا في الباب أن الامر بالمَرْوِفِ
 والامساك عن الشر رتبة واحدة وليس كذلك بل الامساك هو الرتبة الأخيرة (قوله فاتها) كذا وقع هنا بضمير المؤنث
 وهو باعتبار الخصلة من الخير وهو الامساك ووقع في رواية الأدب فاتها أي الامساك له أي للمسك قال الزين بن المنير
 إنما يحصل ذلك للممسك عن الشر إذا نوي بالامساك القربة بخلاف عض التوك والامساك أهم من أن يكون عن غيره
 فكأنه يصدق عليه بالسلامة منه فإن كان شره لا يتعدى نفسه فقد تصدق على نفسه بأن منها من الأثم قال وليس

بابُ قَدَرِ كَمْ يُطْلَى مِنَ الزَّكَاةِ وَالصَّدَقَةِ وَمَنْ أَعْطَى شَاةً حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا أَبُو شَيْهَابٍ عَنْ خَالِدِ الْحَذَّاءِ عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ عَنْ أُمِّ عَطِيَّةٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ لَبِثَ إِلَى نُسَيْبَةَ الْأَنْصَارِيَّةِ بِشَاةٍ فَأَرْسَلَتْ إِلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مِنْهَا فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ قُلْتُ لَا إِلَّا مَا أَرْسَلْتَ بِهِ نُسَيْبَةُ مِنْ تِلْكَ الشَّاةِ . قَالَ هَاتِ فَقَدْ بَلَغَتْ مَحَلَّهَا .

ما تضمنته الخبر من قوله فان لم يجد تربيها وانما هو للايضاح لما يفعله من عجز عن خصلة من الحاصل المذكورة فانه يمكنه خصلة أخرى في امكانه أن يعمل يده فيتصدق وان بقيت الملهوف وان يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ويمسك عن الشر فليعمل الجميع ومقصود هذا الباب ان أعمال الخير تنزل منزلة الصدقات في الاجر ولا سيما في حق من لا يقدر عليها ويفهم منه ان الصدقة في حق القادر عليها أفضل من الاعمال القاصرة ومحصل ما ذكر في حديث الباب ان لا بد من الشفقة على خلق الله وهي اما بالمال أو غيره والمال اما حاصلا أو مكتسبا وغير المال اما فعل وهو الاغاثة وامارك وهو الامساك انتهى وقال الشيخ أبو محمد بن أبي جرة قفع الله به ترتيب هذا الحديث انه ندب الي الصدقة وعند العجز عنها ندب الى ما يقرب منها أو يقوم مقامها وهو العمل والا تنفاج وعند العجز عن ذلك ندب الى ما يقوم مقامه وهو الاغاثة وعند عدم ذلك ندب الى فعل المعروف أي من سوى ما تقدم كاماطة الاذى وعند عدم ذلك ندب الى الصلاة فان لم يطق فترك الشر وذلك آخر المراتب قال ومعنى الشر هنا ما منه الشرع فقيه تسليمة للعاجز عن فعل المندوبات اذا كان عجزه عن ذلك عن غير اختيار * قلت وأشار بالصلاة الى ما وقع في آخر حديث أبي ذر عند مسلم ويجزئ عن ذلك كله ركعتا الضحى وهو يؤيد ما قدمناه ان هذه الصدقة لا يكمل منها ما يخل من الفرض لان الزكاة لا تكمل الصلاة ولا العكس فدل على افتراق الصدقتين واستشكل الحديث مع ما تقدم ذكر الامر بالمعروف وهو من فرض الكفاية فكيف تجزئ عنه صلاة الضحى وهي من التطوعات وأوجب بحمل الامر هنا على ما اذا حصل من غيره فسقط به الفرض وكان في كلامه هو زيادة في تأكيد ذلك فلوركة اجزأت عنه صلاة الضحى كذا قيل وفيه نظر والذي يظهر أن المراد أن صلاة الضحى تقوم مقام التلائة وستين حسنة التي يستحب للمرء أن يسعى في تحصيلها كل يوم ليعتق مفاصله التي هي بعددها لان المراد أن صلاة الضحى تغني عن الامر بالمعروف وما ذكر معه وانما كان كذلك لان الصلاة عمل بجميع الجسد فتتحرك المفاصل كلها فيها بالعبادة ويحتمل أن يكون ذلك لسكون الركعتين يشتملان على ثلثائة وستين ما بين قول وفعل اذا جعلت كل حرف من القراءة مثلا صدقة وكان صلاة الضحى خصت بالذكر لسكونها أول تطوعات النهار بعد الفرض ورايته وقد أشار في حديث أبي ذر الى أن صدقة الاسلامي نهارية لقوله يصبح على كل سلامي من أحدكم وفي حديث أبي هريرة كل يوم تطلع فيه الشمس وفي حديث عائشة فيمسي وقد زحزح نفسه عن النار وفي الحديث ان الاحكام تجري على الغالب لان في المسلمين من يأخذ الصدقة بالمأمر بصرفها وقد قال على كل مسلم صدقة وفيه مراجعة العالم في تفسير الحمل وتخصيص العام وفيه فضل التكسب لمافيه من الاغاثة وتقديم النفس على الغير والمراد بالنفس ذات الشخص وما يلزمه والله أعلم * (قوله باب قدر كم يعطى من الزكاة والصدقة ومن أعطى شاة) أو رديف حديث أم عطية في اهدائها الشاة التي تصدق بها عليها قال الزين بن المنبر عطف الصدقة على الزكاة من عطف العام على الخاص اذ لو اقتصر على الزكاة لافهم ان غيرها بخلافها وحذف مفعول يعطى اختصارا لسكونهم ثمانية أصناف وأشار بذلك الى الرد على من كره ان يدفع الى شخص واحد قدر النصاب وهو عكس عن أبي حنيفة وقال محمد بن الحسن لا بأس به انتهى وقال غيره لفظ الصدقة يعم الفرض والنفل والزكاة كذلك لكنها لا تطلق غالبا الا على القروض دون التطوع فهي أخص من الصدقة من هذا الوجه ولفظ الصدقة من حيث الاطلاق على الفرض مرادف الزكاة لامن حيث الاطلاق على النفل وقد تكرر في الاحاديث لفظ الصدقة على القروض ولكن الاغلب التفرقة والله أعلم (قوله بعث الى نسيبة الانصارية) هي أم عطية كذا وقع في رواية ابن

باب زكاة الورق حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه قال سمعت أبا سعيد الخدري قال قال رسول الله ﷺ ليس فيما دون خمس ذود صدقة من الإبل . وليس فيما دون خمس أواق صدقة . وليس فيما دون خمسة أوسق صدقة **حدثنا** محمد بن المثنى حدثنا عبد الوهاب قال حدثني يحيى بن سعيد قال أخبرني عمرو بن سميع أباه عن أبي سعيد رضى الله عنه سمعت النبي ﷺ بهذا

السكن عن الربري عن البخاري في آخر هذا الحديث وكان السياق يقتضى أن يقول بحث الى بلفظ ضمير التكم المحرور كما وقع عند مسلم من طريق ابن عليه عن خالد لكنه في هذا السياق وضع الظاهر موضع المضمّر كما يجزى وأما التفاتنا وسيأتي الكلام على بقية فوائد هذا الحديث في باب إذا حولت الصدقة في أواخر كتاب الزكاة أن شاء الله تعالى . (قوله باب زكاة الورق) أي القضة يقال ورق يفتح الواو وبكسرها وبكسر الراء وسكونها قال ابن النخعي لما كانت القصة هي المال الذي يكثر دورانه في أيدي الناس ويروج بكل مكان كأن أولي بأن يقدم على ذكر تفاصيل الاموال الزكوية (قوله عن عمرو بن يحيى المازني) في موطن ابن وهب عن مالك ان عمرو بن يحيى حدثه (قوله عن أبيه) في مسند الحيدري عن سفيان سألت عمرو بن يحيى بن عمار بن أبي الحسن المازني فحدثني عن أبيه وفي رواية يحيى بن سعيد وهو الانصاري التي ذكرها المصنف عقب هذا الاسناد التصريح بما عمو وهو ابن يحيى المذكور له من أبيه وهذا هو السرفي ايراده للاسناد خاصة وقد حكى ابن عبد البر عن بعض أهل العلم ان حديث الباب يأتى من الامن حديث أبي سعيد الخدري قال وهذا هو الاغلب الا اني وجدته من رواية سهيل عن أبيه عن أبي هريرة ومن طريق محمد بن مسلم عن عمرو بن دينار عن جابر انتهى ورواه سهيل في الاموال لابن عبيد ورواية سهل في المستدرک وقد أخرجه مسلم من وجه آخر عن جابر وجاء أيضاً من حديث عباد بن عمرو بن الحارث وعائشة وأبي رافع ومحمد بن عبد الله بن جحش أخرج أحاديث الأربعة الدارقطني ومن حديث ابن عمر أخرجه ابن أبي شيبة وأبو عبيد أيضاً (قوله خمس ذود) بفتح المعجمة وسكون الواو بعدها مهملة وسيأتي الكلام عليه في باب مفرد (قوله خمس أواق) زاد مالك عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي بصرة عن أبيه عن أبي سعيد خمس أواق من الورق صدقة وهو مطابق للفظ الترجمة وكان المصنف أراد أن يبين بالترجمة ما لبهم في لفظ الحديث اعتماداً على الطريق الأخرى وأواق بالثوين وبانبات الصحاح ثمانية مشدداً ومخففاً جمع أوقية بضم الهزنة وتشديد التثنية وحكى الجبائي وفيه بحذف الالف وفتح الواو ومقدار الأوقية في هذا الحديث أربعون درهماً بالاثاق والمراد بالدرهم الخالص من القضة سواء كان مضمرواً أو غير مضمرب قال عياض قال أبو عبيد ان الدرهم لم يكن معلوم القدر حتى جاء عبد الملك ابن مروان فجمع العلماء فجعلوا كل عشرة دراهم سبعة مثاقيل قال وهذا يلزم منه أن يكون ﷺ أحال بنصاب الزكاة على أمر مجهول وهو مشكل والصواب ان معنى ما نقل من ذلك انه لم يكن شئ منها من ضرب الاسلام وكانت مختلفة في الوزن بالنسبة الى العدد فشرة مثلاً وزن عشرة وشرة وزن ثمانية فافق رأى على أن ينقش بكتابة عربية ويصير وزنها وزناً واحداً وقال غيرهم لم يغير للمثقال في جاهلية ولا اسلام وأما الدرهم فأجمعوا على أن كل سبعة مثاقيل عشرة دراهم ولم يخالف في أن نصاب الزكاة مائتا درهم يبلغ مائة وأربعين مثقالاً من القضة الخالصة الا ان حبيب الاندلسي قاله ان فرد بقوله ان كل أهل بلد يعاملون بدرهمهم وذكر ابن عبد البر اختلاف في الوزن بالنسبة الى دراهم الاندلس وغيرها من دراهم البلاد وكذا خرق الريسى الاجماع فاعتبر النصاب بالعدد لا الوزن واقره المرخسي من الشافعية بحكاية وجهي المذهب ان الدرهم المشوش اذا بخت قدر الوضء اليه قيمة النش من نحاس مثلاً بلغ نصابان الزكاة نجب فيه كانقل عن أبي حنيفة واستدل بهذا الحديث على عدم الوجوب في اذا قصص من النصاب ولو حجة واحدة خلافاً لما ساق بنقص يسير كما نقل عن بعض المالكية (قوله أوسق) جمع وسق يفتح الواو ويجوز كسرهما كما حكاه صاحب المحكم وجمعه جئتذ أوساق

باب الرضى في الزكاة . وقال طاوس قال معاذ رضي الله عنه لأهل اليمن آتوني بمرضى ثياب خبيص أو ليس في الصدقة مكان الشعر والذرة أهون عليكم وخير لأصحاب النبي ﷺ بالمدينة .

كعمل واحمال وقد وقع كذلك في رواية لمسلم وهو ستون صاعا بالاتفاق ووقع في رواية ابن ماجه من طريق أبي بصير عن أبي سعيد نحوه هذا الحديث وفيه الوسق ستون صاعا وأخرجها أبو داود أيضا لكن قال ستون نخوما والدارقطني من حديث عائشة أيضا والوسق ستون صاعا ولم يقع في الحديث بيان المكيل بالوسق لكن في رواية لمسلم ليس فيادون خمس أوسق من تمر ولا حب صدقة وفي رواية له ليس في حب ولا تمر صدقة حتى يبلغ خمسة أوسق ولقظدون في المواضع الثلاثة يعني أقل لانه نفي عن غير الخمس الصدقة كما زعم بعض من لا يعتد بقوله واستدل بهذا الحديث على وجوب الزكاة في الأمور الثلاثة واستدل به على أن الزرع والزكاة فيها حتى تبلغ خمسة أوسق وعن أبي حنيفة تجب في قليله وكثيره لقوله ﷺ فمأسقت المماء العشر وسيأتي البحث في ذلك في باب مفردان شاء الله تعالى ولم تعرض الحديث للقدر الزائد على المحدود وقد أجمعوا في الإوساق على أنه لا وقص فيها وأما النضفة فقال الجمهور هو كذلك وعن أبي حنيفة لا شيء فيأزاد على مائتي درهم حتى يبلغ النصاب وهو أربعون فجعل لها وقصا كالماشية وأصح عليه الطبري بالقياس على التمار والحبوب والجامع كون الذهب والفضة مستخرجين من الأرض بكلفة ومؤنة وقد أجمعوا على ذلك في خمسة أوسق لما زاد فائدة أجمع العلماء على اشتراط الحول في الماشية والتقدرون المعشرات والله أعلم (قوله باب العرض في الزكاة) أي جواز أخذ العرض وهو فسخ المهمة وسكون الرأء بعدها مجعومة للمراد بمساعدة التقدين قال ابن رشد وافق البخاري في هذه المسئلة الحنفية مع كثرة مخالفتهم لكن قاده الي ذلك الدليل وقد أجاب الجمهور عن قصة معاذ وعن الأحاديث كما سيأتي عقب كل منها (قوله وقال طاوس قال معاذ لأهل اليمن) هذا التصديق صحيح الاستناد إلى طاوس لكن طاوس لم يسمع من معاذ فهو منقطع فلا يثبت بقوله من قال ذكره البخاري بالتطيق الجازم فهو صحيح عند ملان ذلك لا يفيد إلا الصحة إلى من علق عنه وأما باقي الاستناد فلا إلا أن إبراهه له في معرض الاحتجاج به يقتضى قوته عنده وكأنه عضده عنده الأحاديث التي ذكرها في الباب وقدر وينا أن طاوس المذكور في كتاب الخراج ليحيى بن آدم من رواية ابن عيينة عن إبراهيم بن ميسرة وعمر بن دينار فرفعهما كلاهما عن طاوس به وقوله خبيص قال الداودي والموهري وغيرهما ثوب خبيص بسين مهملة هو ثوب طوله خمسة أذرع وقيل سمي بذلك لأن أول من عمله الخبيص ملك من ملوك اليمن وقال عياض ذكره البخاري بالصاد وأما أبو عبيدة فذكره بالسين قال أبو عبيدة كأن معاذ عني الصفيق من الثياب وقال عياض قد يكون المراد ثوب خبيص أي خبيصه لكن ذكره على إرادة الثوب وقوله ليس أي ملبوس فعمل بمعنى مفعول وقوله في الصدقة يرد قول من قال إن ذلك كان في الخراج وحكي البيهقي أن بعضهم قال فيه من الجزية بدل الصدقة فإن ثبت ذلك سقط الاستدلال لكن المشهور الأول وقد رواه ابن أبي شيبة عن وكيع عن الثوري عن إبراهيم بن ميسرة عن طاوس إن معاذ كان يأخذ العروض في الصدقة جوابا لاسماعيل بن إحمال أن يقول المعنى اتوني به أخذه منك مكان الشعر والذرة الذي أخذه شراء بما أخذه فيكون قبضه قد بلغ محله ثم يأخذ مكانه ما يشتره مما هو أوسع عندهم واقع للأخذ قال ويؤيده أنها لو كانت من الزكاة لم تكن مردودة على الصحابة وقد أمره النبي ﷺ أن يأخذ الصدقة من أغنيائهم فيردها على فقرائهم وأجيب بأنه لا مانع من أن كان يحمل الزكاة إلى الإمام ليتولى قسمتها وقد احتج به من يميز أهل الزكاة من بلد إلى بلد وهي مسئلة خلافية أيضا وقيل في الجواب عن قصة معاذ أنها اجتهدت منه فلاحجة فيه وفيه نظر لانه كان أعلم الناس بالحلال والحرام وقد بين له النبي ﷺ لما أرسله إلى اليمن ما يصنع وقيل كانت تلك واقعة حال لاندلالة فيها لاحتمال أن يكون علم أهل المدينة حاجة بذلك وقد قام الدليل على خلاف عمله ذلك وقال القاضي عبد الوهاب المالكي كانوا

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَمَّا خَالِدٌ أَحَبَّسَ أَذْرَاعَهُ وَأَعْتَدَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ. وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ تَصَدَّقْ وَلَوْ مِنْ حُلِيِّكَ
فَلَمْ يَسْتَنْ صَدَقَةَ الْفَرَسِ مِنْ غَيْرِهَا فَعَمِلَتِ الْمَرْأَةُ تَلْقَى خُرْصَهَا وَسَخَابَهَا وَلَمْ يَخْصُ الْذَهَبَ وَالْفِضَّةَ مِنَ الْعُرُوشِ
حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ حَدَّثَنِي مُنَمَّةُ أَنَّ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدَّثَهُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَتَبَ لَهُ الْبَيِّنَاتُ أَمْرَ اللَّهِ رَسُولَهُ ﷺ وَمَنْ بَلَغَتْ صَدَقَتُهُ بِنْتُ تَحَايُصَ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ
وَعِنْدَهُ بِنْتُ كَبُورٍ فَأَتَاهَا يَقْبَلُ مِنْهُ وَيُعْطِيهِ الْمَصَدَّقُ عَشْرِينَ دِرْهَمًا أَوْ شَاتَيْنِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ بِنْتُ
تَحَايُصَ عَلَى وَجْهِهَا وَعِنْدَهُ ابْنُ كَبُورٍ فَإِنَّهُ يَقْبَلُ مِنْهُ وَلَيْسَ مَعَهُ شَيْءٌ **حَدَّثَنَا** مُؤْمَلٌ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ
عَنْ أَيُّوبَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ قَالَ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَشْهَدُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
أَصْلَى قَبْلَ الْخُطْبَةِ فَرَأَى أَنَّهُ لَمْ يُسَمِّعِ النِّسَاءَ فَأَتَاهُنَّ وَمَعَهُ بِلَالٌ نَاشِرٌ نَوْبِهِ فَوَعظُنَّ وَأَمَرُنَّ أَنْ يَتَصَدَّقَ
فَعَمِلَتِ الْمَرْأَةُ تَلْقَى . وَأَشَارَ أَيُّوبُ إِلَى أُذُنِهِ وَإِلَى حَلْقِهِ

يطلقون على الجزية اسم الصدقة فقلل هذا منها وتعقب بقوله مكان الشعر والذرة وما كانت الجزية حينئذ من أولئك
من شعر ولا ذرة إلا من التقدين وقوله أهون عليكم أراد معنى تسطت السهولة عليهم فلم يقل أهون عليكم وقوله وخير
لأصحاب عداى أرفع لهم لأن مؤنة الثقل ثقيلة فرأى لا خف في ذلك خيرا من الأثقل (قوله وقال النبي ﷺ
وأما خالد) هو طرف من حديث لابي هريرة أوله امر النبي ﷺ بصدقة فقيل منع ابن جميل الحديث وسيأتي
موصولا في باب قول الله وفي الرقاب مع بقية الكلام عليه إن شاء الله تعالى (قوله وقال النبي ﷺ تصدق ولو من
حليكن فلم يستن صدقة الفرس من غيرها فجعلت المرأة تلقى خُرْصَهَا وَسَخَابَهَا ولم يخص الذهب والفضة من
العرُوش) أما الحديث فطرف من حديث لابن عباس أخرجه المصنف بمعناه وقد تقدم في العبدن وهو عند مسلم
بلفظه من طريق عدي بن ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس وأوله خرج النبي ﷺ يوم فطرا وأصحى الحديث
وفيه فجعلت المرأة تلقى خُرْصَهَا وَسَخَابَهَا والمخرص بضم المعجمة وسكون الراء بعدها مهملة الحلقة التي تجعل في الأذن
وقد ذكر المصنف موصولا في آخر الباب لكن لفظه فجعلت المرأة تلقى وأشار أيوب إلى أذنه وحلقه وقد وقع تسمير
ذلك بما ذكره في الترجمة من قوله تلقى خُرْصَهَا وَسَخَابَهَا لأن المخرص من الأذن والسخاب من الحلق والسخاب
بكسر المهملة بعدها معجمة وآخره موحدة القلادة وقوله فلم يستن وقوله فلم يخص كل من الكلامين للخارى ذكرها
بياناً لكيفية الاستدلال على أداء العرض في الزكاة وهو مصير منه إلى أن مصارف الصدقة الواجبة كصارف صدقة
التطوع بجامع ما فيها من قصد القربة والمصرف إليهم بجامع الفقر والاحتياج إلا ما استثناه الدليل وأما من وجهه
فقال لما امر النبي ﷺ النساء بالصدقة في ذلك اليوم وأمره على الوجوب صارت صدقة واجبة فقيه نظره لأنه لو كان
للإيجاب هنا لكان مقدرا وكانت المجازة فيه وقبول ما تيسر غير جائز ويمكن أن يكون تمسك بقوله تصدق فانه مطلق
يصلح لجميع أنواع الصدقات واجبا وتلقاها جميع أنواع المتصدق به عينا وعرضا ويكون قوله ولو من حليكن للبيان
أي ولو لم تجدن إلا ذلك وموضع الاستدلال منه للعرض قوله وسخابها لانه قلادة تتخذ من مسك وقرنل ونحوها تجعل
في العنق والخارى فيأعرف بالاستقراء من طريقته بتمسك بالمطلقات تمسك غيره بالعمومات ثم ذكر المصنف في
الباب حديث أنس أن أبا بكر كتب له فذكر طرقا من حديث الصدقات وسيأتي معظمه في باب ذكر الغنم وموضع الدلالة
منه قبول ما هو أنس مما يجب على المتصدق وإعطاؤه التفاوت من جنس غير الجنس الواجب وكذا المكس لكن
أجاب الجمهور عن ذلك بأنه لو كان كذلك لكان ينظر إلى ما بين الشيئين في القيمة فكان العرض يزيد ثارة وينقص

باب لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع . ويذكر عن سالم عن ابن عمر رضي الله عنهما
عن النبي ﷺ **حديثنا** محمد بن عبد الله الأنصاري قال حدثني أبي قال حدثني تمام أن أنسا
رضي الله عنه حدثه أن أبا بكر رضي الله عنه كتب له أني فرض رسول الله ﷺ ولا يجمع بين
متفرق . ولا يفرق بين مجتمع **خشية الصدقة باب** ما كان من خليطين فأنهما يتراجعان بينهما بالسوية .

في أخرى لا خلاف ذلك في الامكنة والازمنة فلما قدر الشارع التفاوت بمقدار معين لا يزيد ولا ينقص كان ذلك
هو الواجب في الأصل في مثل ذلك ولولا هذا بالشارع بذلك لتعنت بنت الخاض مثلا ولم يحزان تبدل بنت لبون مع
التفاوت والله أعلم . (قوله بابل يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع) في رواية الكشميني متفرق بتقديم التاء
وتشديد الراء قال الزين بن المنير لم يقيد المصنف الترجمة بقوله خشية الصدقة لاختلاف نظر العلماء في المراء بذلك كما
سيأتي (قوله ويذكر عن سالم عن ابن عمر عن النبي ﷺ) أي مثل لفظ هذه الترجمة وهو طرف من حديث أخرجه
أبو داود وأحمد والترمذي والحاكم وغيرهم من طريق سفيان بن حسين عن الزهري عنه موصولا وسفيان بن حسين
ضعيف في الزهري وقد خالفه من هو حافظ منه في الزهري فإرساله إلينا كما من طريق يونس بن يزيد عن الزهري وقال
أن فيه قوية رواه سفيان بن حسين لأنه قال عن الزهري قال أقرانها سالم بن عبد الله بن عمر فوعيتها على وجهها فذكر
الحديث ولم يقل أن ابن عمر حدث به ولهذا العلة لم يحزم به البخاري لكن أورده شاهد الحديث انس الذي وصله
البخاري في الباب ولفظه ولا يجمع بين متفرق بتقديم التاء أيضا وزاد خشية الصدقة واختلاف في المراد بالخشية كما
سنذكره في الباب عن علي عند أصحاب السنن وعن سويد بن غنلة قال أنا مصدق النبي ﷺ فقرات في عهده فذكر
مثله أخرجه النسائي وعن سعيد بن أبي وقاص أخرجه البيهقي قال مالك في الموطأ معني هذا الحديث أن يكون نفر
الثلاثة لكل واحد منهم أربعون شاة وجبت فيها الزكاة فيجمعونها حتى لا تنجب عليهم كلهم فيها الا شاة واحدة
أو يكون الخليطين مائة شاة وثمانان فيكون عليهما فيها ثلاث شياه فيفرقونها حتى لا يكون على كل واحد الا شاة واحدة
وقال الشافعي هو خطاب لرب المال من جهة والساعي من جهة فامر كل واحد منهم أن لا يتحدث شيئا من الجميع والتفريق
خشية الصدقة فرب المال يخشى أن تكثر الصدقة فيجمع أو يفوق لتقل والساعي يخشى أن تقل الصدقة فيجمع
أو يفرق لتكثر فعني قوله خشية الصدقة أي خشية أن تكثر الصدقة أو خشية أن تقل الصدقة فلما كان محتملا
للأمرين لم يكن الحمل على أحدهما بأولى من الآخرة فحمل عليهما معا لكن الذي يظهر أن حمله على المالك أظهر والله
أعلم واستدل به على أن من كان عنده دون النصاب من الفضة ودون النصاب من الذهب مثلا أنه لا يجب ضم بعضه
إلى بعض حتى يصير نصبا كاملا فتجب فيه الزكاة خلافا لمن قال يضم على الأجزاء كالمالك لكية وعلى القيم كالحنفية
واستدل به لاحد على أن من كان له مائة يولد لا تبلغ النصاب كعشرين شاة مثلا بالكوفة ومثلها بالبصرة أنها لا تنضم
باعتبار كونها ملك رجل واحد وتؤخذ منها الزكاة بلوغها النصاب قاله ابن المنذر وخالفه الجمهور فقالوا يجمع على
صاحب المال أمواله ولو كانت في بلدان شتى ويخرج منها الزكاة واستدل به على إبطال الحيل والعمل على المقاصد
المدلول عليها بالقرائن وإنزكاة العيين لا تسقط بالهبة مثلا والله أعلم (قوله باب ما كان من خليطين فأنهما يتراجعان
بينهما بالسوية) اختلف في المراد بالخليط كما سيأتي فعند أبي حنيفة أنه الشريك قال ولا يجب على أحد منهم فيما يملك
الامثل الذي كان يجب عليه لو لم يكن خلط وتعبه ابن جرير بأنه لو كان تهرقها مثل جمعها في الحكم لبطت فائدة
الحديث وإنما انتهى عن امرئ لعله كانت فيه فائدة قبل النهي ولو كان كما قال لما كان لتراجع الخليطين بينهما بالسوية
معني (قوله يتراجعان) قال الخطابي معناه أن يكون بينهما أربعون شاة مثلا لكل واحد منهما عشرين قد عرف
كل منهما عين ماله ليأخذ المصدق من أحدهما شاة فيرجع المأخوذ من ماله على خليطه بقيمة نصف شاة وهذه تسمى خاطلة

وَقَالَ طَاوُسٌ وَعَطَاءٌ إِذَا عَلِمَ الْخَلِيطَانِ أُمُورَهُمَا فَلَا يُجَمِّعُ مَالَهُمَا . وَقَالَ سُفْيَانُ لَا يُجِبُ حَتَّى يَنْتَهِمَا
 أَرْبَعُونَ شاةً وَلِهَذَا أَرْبَعُونَ شاةً **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ حَدَّثَنِي ثُمَامَةُ أَنَّ أَنَسًا
 حَدَّثَهُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَتَبَ لَهُ الْوَلَّى فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَمَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ فَإِنَّهُمَا
 يَتَرَجَّعَانِ بَيْنَهُمَا بِالسُّبُوتِ **بَابُ** زَكَاةِ الْإِبِلِ ذَكَرَهُ أَبُو بَكْرٍ وَأَبُو ذَرٍّ وَأَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ
 عَنِ النَّبِيِّ ﷺ **حَدَّثَنَا** عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ سُلَيْمٍ حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ قَالَ حَدَّثَنِي ابْنُ
 شِهَابٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ أَعْرَابِيًّا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ
 الْمُهْجَرَةِ فَقَالَ وَيَحْكُ إِنَّ شَأْنَهَا شَدِيدٌ قَهْلٌ لَكَ مِنْ إِبِلٍ تُوْدِي صَدَقَتَهَا قَالَ لَنْفَمَّ قَالَ فَعَمَلٌ مِنْ وَرَاءِ الْبَحَارِ
 فَإِنَّ اللَّهَ لَنْ يَتْرَكَ مِنْ عَمَلِكَ شَيْئًا

الجوار (قوله وقال طائوس وعطاء الخ) هذا التعليق وصله أبو عبيد في كتاب الأموال قال حدثنا ججاج عن ابن
 جريج أخبرني عمرو بن دينار عن طائوس قال إذا كان الخليطان يعلنان أموالهما لم يجمع ماله في الصدقة قال يعني ابن
 جريج فذكره لمطاع فقال ما رآه الأحقا وهكذا واه عبد الرزاق عن ابن جريج عن شيخه وقال أيضا عن ابن جريج
 قلت لمطاع ما من خطاهم أربعون شاة قال عليهم شاة قلت فلو احدثت تسعة وثلاثون شاة وآخر شاة قال عليهما شاة
 (قوله وقال سُفْيَانُ لَا يُجِبُ حَتَّى يَنْتَهِمَا) يعني لهذا أربعون شاة ولهذا أربعون شاة (قال عبد الرزاق عن الثوري قولنا لا يجِبُ
 على الخليطين شي إلا أن يتم لهذا أربعون ولهذا أربعون انتهى) وهذا قال مالك وقال الشافعي وأحمد وأصحاب الحديث
 إذا بلغت ماشيتها النصاب زكيا والمخلطة عندهم إن يجمعها في المرح والميت والحوض والفحل والشركة
 أخص منهما وفي جامع سُفْيَانِ الثوري عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن عمر ما كان من خليطين
 فإنهما يتراجعان بالسوية (قلت) لعبد الله ما يعني بالخليطين قال إذا كان المراح واحدا والرعي واحدا والدلو
 واحد أم أورد المصنف طرقا من حديث أنس المذكور وفيه لفظ الترجمة واختلف في المراد بالخليط فقال
 أبو حنيفة هو الشريك واعترض عليه بأن الشريك قد لا يعرف عين ماله وقد قال إنهما يتراجعان بينهما بالسوية ومما يدل
 على أن الخليط لا يستلزم أن يكون شريكا قوله تعالى وإن كثيرا من الخلطاء وقد يتقبل ذلك بقوله إن هذا أخي له
 تسع وتسعون نعجة ولي نعجة واحدة واعتذر بعضهم عن الحنفية بأنهم لم يلغهم هذا الحديث أو راوا أن الأصل قوله
 ليس فيما دون خمس ذود صدقة وحكم الخلطة بخير هذا الأصل فلم يقولوا به (قوله باب زكاة الإبل) سقط لفظ باب من
 رواية الكشميهني والحموي (قوله ذكره أبو بكر وأبو ذر وأبو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ) (ما حديث
 أبي بكر فقد ذكره مطولا كما سيأتي بعد باب من رواية أنس عنه ولا يبي بكر حديث آخر تقدم أيضا فيما يتعلق بقوله
 ما مني الزكاة وأما حديث أبي ذر فسيأتي بعد ستة أبواب من رواية المروزيين سويد عنه وفي عهد من لا يؤذي زكاة
 إبله وغيرها ويأتي معه حديث أبي هريرة أيضا في ذلك إن شاء الله تعالى ثم ذكر المصنف حديث الأعرابي الذي
 سأل عن شأن المهجرة وموضع الحاجة منه قوله قهْلٌ لَكَ مِنْ إِبِلٍ تُوْدِي صَدَقَتَهَا قال نعم وسيأتي الكلام عليه مستوفى
 في كتاب المهجرة إن شاء الله تعالى قال الزين بن المتيري في هذه الأحاديث أحكام متعددة تتعلق بهذه الترجمة منها إيجاب
 الزكاة والتسوية بينهما وبين الصلاة في قتال ما نها حتى لومتموا عقلا وهو الذي ربط به الإبل وتسميتها فريضة
 وذلك على الواجبات وتوعد من يؤدها بالعقوبة في الدار الآخرة كما في حديثي أبي ذر وأبي هريرة وفي حديث أبي سعيد
 فضل أداء زكاة الإبل ومعادلة إخراج أداء حق الله منها الفضل المهجرة فإن في الحديث إشارة إلى أن استقراره بوطنه

باب مَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ صَدَقَةٌ بِنْتُ خَاضٍ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ حَدَّثَنِي
 ثُمَامَةُ أَنَّ أَنَسَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدَّثَهُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَتَبَ لَهُ فَرِيضَةَ الصَّدَقَةِ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ
 رَسُولَهُ ﷺ مَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ مِنَ الْإِبِلِ صَدَقَةُ الْجَذَعَةِ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ جَذَعَةٌ وَعِنْدَهُ حِقَّةٌ فَإِنَّهَا تُقْبَلُ
 مِنْهُ الْحِقَّةُ وَيَجْمَلُ مَعَهَا شَاتَيْنِ إِنْ اسْتَيْسَرَ تِلْكَ أَوْ عِشْرِينَ دِرْهَمًا وَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ صَدَقَةُ الْحِقَّةِ وَلَيْسَتْ
 عِنْدَهُ الْحِقَّةُ وَعِنْدَهُ الْجَذَعَةُ فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ الْجَذَعَةُ وَيُعْطِيهِ الْمُصَدِّقُ عِشْرِينَ دِرْهَمًا أَوْ شَاتَيْنِ . وَمَنْ بَلَغَتْ
 عِنْدَهُ صَدَقَةُ الْحِقَّةِ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ إِلَّا بِنْتُ لَبُونٍ فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ بِنْتُ لَبُونٍ . وَيُعْطَى شَاتَيْنِ أَوْ عِشْرِينَ
 دِرْهَمًا . وَمَنْ بَلَغَتْ صَدَقَتُهُ بِنْتُ لَبُونٍ وَعِنْدَهُ حِقَّةٌ فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ الْحِقَّةُ وَيُعْطِيهِ الْمُصَدِّقُ عِشْرِينَ
 دِرْهَمًا أَوْ شَاتَيْنِ . وَمَنْ بَلَغَتْ صَدَقَتُهُ بِنْتُ لَبُونٍ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ وَبِنْتُ خَاضٍ فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ
 بِنْتُ خَاضٍ وَيُعْطَى مَعَهَا عِشْرِينَ دِرْهَمًا أَوْ شَاتَيْنِ . **باب** زَكَاةُ الْقَتَمِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ
 اللَّهِ بْنِ الْمُثَنَّى الْأَنْصَارِيُّ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ حَدَّثَنِي ثُمَامَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ أَنَّ أَنَسًا حَدَّثَهُ

إذا أدي زكاة إبله يقوم له مقام ثواب هجرته وإقامته بالمدينة (قوله) باب من بلغت عنده صدقة بنت مخاض وليست
 عنده (أو ردفه طرفاً من حديث أنس المذكور وليس فيه ما ترجم به وقد أورد الحكم الذي ترجم به في باب العرض في
 الزكاة وحذفه هنا فقال ابن بطال هذه غفلة منه وتعبه ابن رشيد وقال بل هي غفلة ممن ظن به الغفلة وإنما مقصده أن
 يستدل على من بلغت صدقته بنت مخاض وليست عنده هي ولا ابن لبون لكن عنده مثلاً حقة وهي أرفع من بنت
 مخاض لأن بينهما بنت لبون وقد تقرر أن بين بنت اللبون وبنت المخاض عشرين درهماً أو شاتين وكذلك سار ما وقع
 ذكره في الحديث من سن يزيد أو ينقص إنما ذكر فيه ما يلها لا ما يقع بينهما بتفاوت درجة فأشار البخاري إلى أنه
 يستنبط من الزائد والنقص والمنفصل ما يكون منفصلاً بحساب ذلك فعلى هذا من بلغت صدقته بنت مخاض وليست
 عنده الاحقة أن يرد عليه المصدق أربعين درهماً أو أربع شياه جيراناً أو بالعكس فلو ذكر اللفظ الذي ترجم به لما أفهم هذا
 الغرض فتدبره انتهى قال الزين بن المنير من أمعن النظر في تراجم هذا الكتاب وما أودعه فيها من أسرار المقاصد
 استبعد أن يغفل أو يهمل أو يضع لفظاً غير معنى أو يرسم في الباب خيراً يكون غيره به أقصدوا ولي وإنما قصد بذلك
 ما لم يترجم به أن يقرآن المفقود إذا وجد الاكمل منه أو الاقتص شرع الجبران كما شرع ذلك فيما تضمنه هذا الخبر من
 ذكر الاسنان فإنه لا فرق بين فقد بنت المخاض ووجود الاكمل منها قال ولو جعل العمدة في هذا الباب الخبر المشتمل
 على ذكر فقد بنت المخاض لكان نصافي الترجمة ظاهراً فلما تركه واستدل بنظيره أفهم ما ذكرنا من الالحاق بنفي
 الفرق وتسويته بين فقد بنت المخاض ووجود الاكمل منها وبين فقد الحقة ووجود الاكمل منها والله أعلم (قوله) باب زكاة
 القتم (قال الزين بن المنير حذف وصف القتم بالسائمة وهو ثابت في الخبر إلا ما لا نعلم يعتبر بهذا المفهوم أو لتردده من جهة
 تعارض وجوه النظر فيه عنده وهي مسألة خلافية شهيرة والراجح في مفهوم الصفة أنها إن كانت تناسب الحكم مناسبة العلة
 لمولها اعتبرت والا فلا ولا شك أن السوم يشعر بخفة المؤنة ودرء المشقة بخلاف العلف فالراجح اعتباره هنا والله أعلم (قوله)
 حدثني ثمامة (هو عم الراوي عنه) لأنه عبد الله بن المثنى بن عبد الله بن أنس بن مالك وهذا الاسناد مسلسل بالبصر بين
 من آل أنس بن مالك وعبد الله بن المثنى اختلف فيه قول ابن معين فقال مرة صالح ومرة ليس بشيء وقواه أبو زرعة
 وأبو حاتم والجلي وأما النسائي فقال ليس بالقوي وقال العقيلي لا يابح في أكثر حديثه انتهى وقد تابعه على حديثه هذا

أَنْ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَتَبَ لَهُ هَذَا الْكِتَابَ لَمَّا وَجَّهَهُ إِلَى الْبَحْرَيْنِ :

﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾

هَذِهِ فَرِيضَةُ الصَّدَقَةِ الَّتِي فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمُسْلِمِينَ . وَالَّتِي أَمَرَ اللَّهُ بِهَا رَسُولُهُ . فَسَنَسَيِّلُهَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى وَجْهِهَا فَلْيُعْطِهَا . وَمَنْ سُئِلَ فَوْقَهَا فَلَا يُعْطِ : فِي أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ مِنَ الْأَبْلِ فَأَدُونَهَا مِنْ الْقَمِّ مِنْ كُلِّ خَمْسٍ شَاةً

حماد بن سلمة فرواه عن ثمامة أنه أعطاه كتابا زعم أن أبا بكر كتبه لانس وعليه خاتم رسول الله ﷺ حين منه مصدقا فذكر الحديث هكذا أخرجه أبو داود عن أبي سلمة عنه ورواه أحد في مسنده قال حدثنا أبو كامل حدثنا حماد قال أخذت هذا الكتاب من ثمامة بن عبد الله بن أنس عن أنس أن أبا بكر ذكره موقال اسحق بن راهويه في مسنده أخبرنا النضر بن شميل حدثنا حماد بن سلمة أخذنا هذا الكتاب من ثمامة يحمدنه عن أنس عن النبي ﷺ فذكره فوضح أن حمادا سمعه من ثمامة وأقرأه الكتاب فافني تحليل من أعله بكونه مكاتبه وانتهى تحليل من أعله بكون عبد الله بن النسي لم يتابع عليه (قوله أن أبا بكر رضي الله عنه كتب له هذا الكتاب ناوجه إلى البحرين) أي عملا عليها وهي اسم لاهليم مشهور يشتمل على مدن معروفة قاعدتها هجر وهكذا ينطق به بلفظ التثنية والنسبة إليه بحراني (قوله بسم الله الرحمن الرحيم هذه) قال الماوردي يستدل به على أنبات البسملة في ابتداء الكتب وعلى أن الابتداء بالحمد ليس بشرط (قوله هذه فريضة الصدقة) أي نسخة فريضة فحذف المضاف للعلم به وفيه أن اسم الصدقة يقع على الزكاة خلافا لمن منع ذلك من الخفية (قوله التي فرض رسول الله ﷺ على المسلمين) ظاهر في رفع الخبر إلى أن النبي ﷺ وأنه ليس موقوفا على أبي بكر وقد صرح برفعه في رواية اسحق المتقدم ذكرها ومعنى فرض هنا أوجب وأشرع يعني بأمر الله تعالى وقيل معناه قدر لأن إيجابها ثابت في الكتاب ففرض النبي ﷺ لها يانها للمجمل من الكتاب بتقدير الانواع والاجناس وأصل الفرض قطع الشيء الصلب ثم استعماله في التقدير لكونه مقطوعا من الشيء الذي يقدّر منه ويرد معنى البيان كقوله تعالى قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم بمعنى الانزال كقوله تعالى إن الذي فرض عليك القرآن وبعني الحل كقوله تعالى ما كان على النبي من حرج فيما فرض الله له وكل ذلك لا يخرج عن معنى التقدير ووقع استعمال الفرض بمعنى الزوم حتى كاد يفلت عليه وهو لا يخرج أيضا عن معنى التقدير وقد قال الراغب كل شيء ورد في القرآن فرض على فلان فهو بمعنى الإلزام وكل شيء فرض له فهو بمعنى لم يحرمه عليه وذكر أن معنى قوله تعالى إن الذي فرض عليك القرآن أي أوجب عليك العمل به وهذا يؤيد قول الجمهور أن الفرض مرادف للوجوب وتفرق الخفية بين الفرض والواجب باعتبار ما يثبتان به لا مشاحة فيه وانما النزاع في حمل ماورد من الأحاديث الصحيحة على ذلك لأن اللفظ السابق لا يحمل على الاصطلاح للحادث والله أعلم (قوله على المسلمين) استدله على أن الكافر ليس غاطيا بذلك وتعقب بأن المراد بذلك كونها لا تصح منه لأنه لا يعاقب عليها وهو محل النزاع (قوله والتي أمر الله بها رسول) كذا في كثير من نسخ البخاري ووقع في كثير منها بخلاف بها وأنكرها النووي في شرح المهذب ووقع في رواية أبي داود المتقدم ذكرها التي أمر بهير زاور على أنها بدل من الأولى (قوله فمن سئلها من المسلمين على وجهها فليعطها) أي على هذه الكيفية البينة في هذا الحديث وفيه دلالة على دفع الأموال الظاهرة إلى الامام (قوله ومن سئل فوقها فلا يعط) أي من سئل زائدا على ذلك في سن اوعده فله المنع وتقل الزايفي الاتفاق على ترجيحه وقيل معناه فليمنع الساعي وليتول هو إخراج نفسه أو بساع آخر فان الساعي الذي طلب الزيادة يكون بذلك متعديا بشرطه أن يكون أمينا لكن عمل هذا إذا طلب الزيادة بغير تاويل (قوله في كل أربع وعشرين من الأبل فادونها) أي إلى خمس (قوله من القم) كذا لاكثر وفي رواية ابن

إِذَا بَلَغَتْ خَسًا وَعِشْرِينَ إِلَى خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ فَفِيهَا بِنْتُ غَخَاضٍ أَنْثَىٰ. فَإِذَا بَلَغَتْ سِتًّا وَثَلَاثِينَ إِلَى خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ فَفِيهَا بِنْتُ لَبُونٍ أَنْثَىٰ. فَإِذَا بَلَغَتْ سِتًّا وَأَرْبَعِينَ إِلَى سِتِّينَ فَفِيهَا حَقَّةٌ طَرُوقَةُ الْجَمَلِ. فَإِذَا بَلَغَتْ وَاحِدَةً وَسِتِّينَ إِلَى خَمْسٍ وَسِتِّينَ فَفِيهَا جَذَعَةٌ. فَإِذَا بَلَغَتْ بِعَى سِتًّا وَسِتِّينَ إِلَى ثَمَانِينَ فَفِيهَا بِنْتُ لَبُونٍ. فَإِذَا بَلَغَتْ إِحْدَى وَثَمَانِينَ إِلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ فَفِيهَا حَقَّتَانِ طَرُوقَتَا الْجَمَلِ.

السكن باسقاط من وصوبها بعضهم وقال عياض من أنبتها لغناه زكاتها أي الابل من الغنم ومن البهيان لا التبييض ومن حذفها فالغنم مبتدا والخبر مضمرة في قوله في كل أربع وعشرين وما بعده وانما قدم الخبر لان الغرض بيان المقادير التي يجب فيها الزكاة والزكاة انما تجب بعد وجود النصاب فحسن التقديم واستدل به على تعيين اخراج الغنم في مثل ذلك وهو قول مالك وأحمد فلو أخرج غيرها عن الأربع والعشرين لم يجزه وقال الشافعي والجمهور يجزئه لانه يجزئ عن خمس وعشرين فادونها أولى ولان الاصل ان يجب من جنس المال وانما عدل عنه رفقا بالمالك فاذا رجع باختياره الى الاصل أجزأه فان كانت قيمة البعير مثلاً دون قيمة أربع شياه فقيه خلاف عند الشافعية وغيرهم والاقس انه لا يجزئ واستدل بقوله في كل أربع وعشرين على ان الأربع مأخوذة عن الجمع وان كانت الأربع الزائدة على العشرين وقصا وهو قول الشافعي في البويطي وقال في غيره انه غفو ويظهر أثر الخلاف فيمن له مثلاً تسع من الابل فقتل منها أربعة بعد الحول وقيل التحكى حيث قلنا انه شرط في الوجوب وجبت عليه شاة بلا خلاف وكذا ان قلنا التحكى شرط في الضمان قلنا الوقص غفو وان قلنا يتعلق به الفرض وجب خمسة اتساع شاة والاول قول الجمهور كما نقله ابن المنذر وعن مالك رواية كالاول (تنبية) الوقص بفتح الواو والقاف ويجوز اسكانها وبالسین المهملة بدل الصاد هو ما بين الفرضين عند الجمهور واستعمله الشافعي في ادون النصاب الاول أيضاً والله أعلم (قوله) فاذا بلغت خمسة وعشرين (فيه ان في هذا القدر بنت غاخاض وهو قول الجمهور الاما جاء عن علي ان في خمس وعشرين خمس شياه فاذا صارت ستا وعشرين كان فيها بنت غاخاض أخرجه ابن أبي شيبة وغيره عنه موقوفاً ومرفوعاً واسناد المرفوع ضعيف (قوله الى خمس وثلاثين) استدلل به على انه لا يجب في ما بين العديدين شىء غير بنت غاخاض خلافاً لما قاله كالحنفية تستأنف التريضة فيجب في كل خمس من الابل شاة مضافة الى بنت الغاخاض (قوله) ففيها بنت غاخاض انثى (زاد حماد بن سلمة في رواجه فان لم تكن بنت غاخاض فابن لبون ذكر وقوله انثى وكذا قوله ذكر للتأكيـد ولتنبيه رب المال لطيب نفسا بالزيادة وقيل احتراز بذلك من الحنفية وفيه بعد وبنت الغاخاض بفتح الجيم والمعجمة الخفيفة وآخره معجمة هي التي أنثى عليها حول ودخلت في الثاني وحملت أمها وانما اخض الحامل أي دخل وقت حملها وان لم تعمل وابن اللبون الذي دخل في ثالث سنة فصارت أم لبونا بوضع الجمل (قوله الى خمس وأربعين) الى للغاية وهو يقتضى ان ما قبل للغاية يشتمل عليه الحكم المقصود بيانه بخلاف ما بعدها فلا يدخل الابدليل وقد دخلت هنا بدليل قوله بذلك فاذا بلغت ستا وأربعين فعلم ان حكمها حكم ما قبلها (قوله) حقة طروقة الجمال حقة بكسر المهملة وتشديد القاف والجمع حقاك بالكسر والتخفيف وطروقة بفتح أوله أي مطروقة وهي فعولة بمعنى مفعولة كحلوبة بمعنى علوبة والمراد انها بلغت ان يطرقها الفحل وهي التي انت عليها ثلاث سنين ودخلت في الرابعة (قوله) جذعة (فتح الجيم والمعجمة وهي التي انت عليها أربع ودخلت في الخامسة) (قوله) فاذا بلغت يعني ستا وسبعين) كذا في الاصل بزيادة يعني وكان العدد حذف من الاصل اكتفاء بدلالة الكلام عليهم فذكره بعض رواه وأنا بلفظ يعني لئنه على انه مزيدا وشك احد رواه فيه وقد ثبت بغير لفظ يعني في رواية الاسماعيلي من طريق اخري عن الانصاري شيخ البخاري فيه فيحتمل ان يكون الشك فيه من البخاري وقد وقع في رواية حماد بن سلمة

فَإِذَا زَادَتْ عَلَى عِشْرِينَ وَمِائَةً فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ فِي كُلِّ خَمْسِينَ حَقَّةً وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ إِلَّا أَرْبَعٌ مِنَ الْإِبِلِ فَلَيْسَ فِيهَا صَدَقَةٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا فَإِذَا بَلَغَتْ خَمْسًا مِنَ الْإِبِلِ قَبْلِهَا شاةٌ . وَفِي صَدَقَةِ الْغَنَمِ فِي سَائِمَتِهَا إِذَا كَانَتْ أَرْبَعِينَ إِلَى عِشْرِينَ وَمِائَةً شاةٌ . فَإِذَا زَادَتْ عَلَى عِشْرِينَ وَمِائَةً إِلَى مِائَتَيْنِ شَاتَانِ . فَإِذَا زَادَتْ عَلَى مِائَتَيْنِ إِلَى ثَلَاثَيْنِ قَبْلِهَا ثَلَاثُ . فَإِذَا زَادَتْ عَلَى ثَلَاثَيْنِ فِي كُلِّ مِائَةٍ شاةٌ فَإِذَا كَانَتْ سَائِمَةُ الرَّجُلِ نَاقِصَةً مِنْ أَرْبَعِينَ شاةً وَاحِدَةً فَلَيْسَ فِيهَا صَدَقَةٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا .
وَفِي الرِّقَّةِ رُبْعُ الْعُشْرِ

بإثباته أيضا (قوله فاذا زادت على عشرين ومائة) أي واحدة فصاعدا وهذا قول الجمهور وعن الاصطخري من الشافعية تجب ثلاث بنات لبون لزيادة بعض واحدة لصديق الزيادة . وتصور المسئلة في الشركة ورده ما في كتاب عمر المذكور اذا كان احدى وعشرين ومائة قَبْلِهَا ثلاث بنات لبون حتى تبلغ تسعا وعشرين ومائة ومقتضاه ان يمازاد على ذلك فزكاته بالابل خاصة وعن أبي حنيفة اذا زادت على عشرين ومائة رجعت الى فرضة الغنم فيكون في خمس وعشرين ومائة ثلاث بنات لبون وشاة (قوله فاذا بلغت خمسا من الابل قَبْلِهَا شاة وفي صدقة الغنم الخ) * (تنبيه) * اقتطع البخاري من بين هاتين المجلتين قوله ومن بلغت عنده من الابل صدقة الجذعة الى آخر ما ذكره في الباب الذي قبله وقد ذكر في آخره في باب العرض في الزكاة وزاد بعد قوله فيه يقبل منه بنت غاض ويعطى معها عشرين درهما أو شاتين فان لم يكن عنده بنت غاض على وجهها وعنده ابن لبون فانه يقبل منه وليس معه شيء . وهذا الحكم متفق عليه فلو لم يجد واحدا منهما فله ان يشتري ايها شاء على الاصح عند الشافعية وقيل يعين شراء بنت غاض وهو قول مالك واحمد وقوله ويعطى معها عشرين درهما أو شاتين هو قول الشافعي واحمد وأصحاب الحديث وعن الثوري عشرة وهي رواية عن أسحق عن مالك يلزم رب المال بشراء ذلك السن بغير جبران قال الخطابي يشبه أن يكون الشارع جعل الشاتين والعشرين درهما تقديرا في الجبران لتلايكل الامر الى اجتهاد الساعي لانه يأخذها على الماء حيث لا حاكم ولا مقوم غالبا فضبطه بشيء يرفع التنازع كالصاع في المصراة والفرقة في الجنين والله أعلم . وبين هاتين المجلتين قوله وفي صدقة الغنم وسأني التنبيه على ما حذفه منه أيضا في موضع آخر قريبا (قوله اذا كانت) في رواية الكشميهني اذا بلغت (قوله فاذا زادت على عشرين ومائة) في كتاب عمر فاذا كانت احدى وعشرين حتى تبلغ مائتين قَبْلِهَا شاتان وقد تقدم قول الاصطخري في ذلك والتعقب عليه (قوله فاذا زادت على ثلثائة في كل مائة شاة) مقتضاه انه لا تجب الشاة الرابعة حتى توفي أربعائة وهو قول الجمهور قالوا فائدة ذكر الثلثائة لبيان النصاب الذي بعده لكون ما قبله مختلفا وعن بعض الكوفيين كالحسن بن صالح ورواية عن أحمد اذا زادت على الثلثائة واحدة وجب الاربع (قوله في كل مائة شاة شاة (١) فاذا كانت سائمة الرجل) * (تنبيه) * اقتطع البخاري أيضا من بين هاتين المجلتين قوله ولا يخرج في الصدقة حرمة الى آخر ما ذكره في الباب الذي يليه واقتطع منه أيضا قوله ولا يجمع بين مفرق الى آخر ما ذكره في بابيه وكذا قوله وما كان من خيلطين الى آخر ما ذكره في بابيه وبلي هذا قوله هنا فاذا كانت سائمة الرجل الخ وهذا حديث واحد يشتمل على هذه الاحكام التي فرقها المصنف في هذه الابواب غير مراعاة للترتيب بها بل بحسب ما ظهر له من مناسبة ايراد التراجم المذكورة (قوله وفي الرقة) بكسر الزاء وتخفيف القاف القضية الخالصة سواء كانت مضروبة أو غير مضروبة قيل أصلها الورق فخذفت الواو وعوضه الماء وقيل يطلق على الذهب والفضة بخلاف الورق فعلى هذا قيل ان الاصل في زكاة النقدين نصاب الفضة فاذا بلغ للذهب ما قيمته ما تنادى به فضة خالصة وجبت فيه الزكاة وهو ربع العشر وهذا (١) قوله في كل مائة شاة الخ هكذا في جميع النسخ ونسخ المتن التي بأيدينا في كل مائة شاة كآري بالهامش ادم مصححه

فَإِنْ لَمْ تَكُنْ إِلَّا تَسْمِعِينَ وَمِائَةً فَلَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا **بَابُ** لَا تُؤْخَذُ فِي الصَّدَقَةِ هَرْمَةٌ
وَلَا ذَاتُ عَوَارٍ وَلَا تَيْسٌ إِلَّا مَا شَاءَ الْمُصَدِّقُ **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ حَدَّثَنِي
حُمَيْدٌ أَنَّ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدَّثَهُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَتَبَ لَهُ الْوَلِيُّ أَمْرًا أَنَّ رَسُولَهُ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَخْرُجُ فِي الصَّدَقَةِ هَرْمَةٌ وَلَا ذَاتُ عَوَارٍ وَلَا تَيْسٌ إِلَّا مَا شَاءَ الْمُصَدِّقُ **بَابُ** اخْتِ
الْعِنَاقِ فِي الصَّدَقَةِ **حَدَّثَنَا** أَبُو يَمَانٍ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ قَالَ الْبَيْهَقِيُّ حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ
ابْنُ خَالِدٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَتَبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ
قَالَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَاللَّهِ لَوْ مَتَعُونِي عَنَّا قَالُوا يُؤْذُونَهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَقَاتَلْتُهُمْ عَلَى مَنَعِهَا
قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَإِنَّهُ إِلَّا أَنْ رَأَيْتُ أَنَّ اللَّهَ شَرَحَ صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِالْقِتَالِ فَمَرَرْتُ
أَنَّهُ الْحَقُّ **بَابُ** لَا تُؤْخَذُ كِرَامُ أَمْوَالِ النَّاسِ فِي الصَّدَقَةِ **حَدَّثَنَا** أُمَيَّةُ بْنُ إِسْطَاطِيمَ حَدَّثَنَا بِزِيدُ

قول الازهرى وخالفه الجمهور (قوله فان لم تكن) أى القصة (التسميع ومائة) يومئذ اذا زادت على التسميع ومائة
قبل بلوغ المائتين ان فيها صدقة وليس كذلك وانما ذكر التسميع لانه آخر عقد قبل المائة والحساب اذا جاوز الآحاد
كان تركيها بالقيود كالعشرات والمئات والالوف فذكر التسميع ليدل على ان لاصدقة فيما قص عن المائتين وبدل عليه قوله
الماضى ليس فيما دون خمس أواق صدقة (قوله الا أن يشاء ربها في المواضع الثلاثة) أى الا أن يبرع متطوعا (قوله
باب لا يؤخذ في الصدقة هرمه الى قوله ما شاء المصدق) اختلف في ضبطه فلاكثر على انه بالتشديد والمراد المالك وهذا
اختيار أبى عبيد وقد راجع الحديث لا تأخذ هرمه ولا ذات عيب أصلا ولا يؤخذ التيس وهو غل الغنم الا برضا المالك لكونه
يحتاج اليه ففى أخذه بغير اختياره أضرار به والله أعلم وعلى هذا فالاستثناء مخصص بالثالث ومنهم من ضبطه بتخفيف
الصاد وهو الساعي وكأنه يشتر بذلك الى التفويض اليه في اجتهاده لكونه يجرى مجرى الوكيل فلا يتصرف بغير
المصلحة فيقتضي بما تقتضيه القواعد وهذا قول الشافعى في البويطى ولفظه ولا تؤخذ ذات عوار ولا تيس ولا هرمه
الا ان يرى المصدق ان ذلك أفضل للمساكين ف يأخذ على النظر انتهى وهذا أشبه بقاعدة الشافعى في تناول
الاستثناء جميع ما ذكر قبله فلو كانت الغنم كلها معيبة مثلا أو تيسا اجزاء ان يخرج منها وعن المالكية يلزم المالك ان
يشترى شاة مجزئة تمسك بظاهر هذا الحديث وفي رواية أخرى عندهم كالاول (قوله هرمه) بفتح الهاء وكسر الراء
الكبيرة التى سقطت اسنانها (قوله ذات عوار) بفتح العين المهملة وبضمها أى معيبة وقيل بالفتح العيب وبالضم العور
واختلف في ضبطها فلاكثر على انه ما يثبت به الرد في البيع وقيل ما يمنع الاجزاء في الاضحية ويدخل في
العيب المرض والذكورة بالنسبة الى الإثوثة والصغيرة سنا بالنسبة الى سن اكبر منه (قوله باب أخذ العناق)
بفتح المهملة أو رد فيه طرفا عن قصة عمر مع أبى بكر في قتال مانع الزكاة فيه قوله لومعنونى عناقا وكان البخارى اشار
بهذا الترجمة السابقة الى جواز أخذ الصغيرة من الغنم في الصدقة لان الصغيرة لا عيب فيها سوى صغر السن فهى اولى
ان تؤخذ من الهرمة اذ رأى الساعى ذلك وهذا هو السر في اختيار لفظ الاخذ في الترجمة دون الاعطاء وخالف في ذلك
المالكية فقالوا معناه كانوا يؤدون عنها ما يلزم اداؤه وقال أبو حنيفة ومحمد بن الحسن لا يؤدى عنها الا لمن غيرها وقيل
المراد بالعناق في هذا الحديث الجمدة من الغنم وهو خلاف الظاهر والله أعلم (قوله في اتناء الاسناد وقال البيهقي حدثني
عبد الرحمن بن خالد الخ) وصله الذهلى في الزهريات عن أبى صالح عن الليث والليث فيه اسناد من طريق أخرى ستأتى
في كتاب المرتدين عن عقيل عن ابن شهاب (قوله باب لا تؤخذ كرام أموال الناس في الصدقة) هذه الترجمة مقيدة

أَبْنُ زُرَيْعٍ حَدَّثَنَا رُوْحُ بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ إِبْنِ أَبِي عَمِيْرٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَفِيْرٍ عَنْ أَبِي مُعْبِدٍ
عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا بَسَّ مَعَاذًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى الْيَمَنِ قَالَ إِنَّكَ
تَقْدُمُ عَلَى قَوْمٍ أَهْلِ كِتَابٍ فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ عِبَادَةُ اللَّهِ . فَإِذَا عَرَفُوا اللَّهَ فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ
قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَواتٍ فِي يَوْمِهِمْ وَلَيْلَتِهِمْ فَإِذَا قُلُوا الصَّلَاةَ فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ فَرَضَ عَلَيْهِمْ زَكَاةً
مِنْ أَمْوَالِهِمْ فَرُدُّوا عَلَى قُلُوبِهِمْ فَإِذَا اطَّاعُوا مِنْهَا فَقَدِ اسْتَمْتَعُوا بِهَا وَلَيْسَ فِيهَا
دُونَ خَمْسِ دُونِ صَدَقَةٍ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي
صَمْعَةَ الْمَازِنِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَيْسَ فِي دُونَ
خَمْسَةٍ أَوْسَقٍ مِنَ التَّيْرِ صَدَقَةٌ . وَلَيْسَ فِي دُونَ خَمْسٍ أَوْاقٍ مِنَ الْوَرِقِ صَدَقَةٌ وَلَيْسَ فِي دُونَ خَمْسِ دُونِ
مِنْ الْأَبْلِ صَدَقَةٌ **بَابُ** زَكَاةِ الْبَقَرِ .

لمطلق الحديث لأن فيه وثوق كرائم أموال الناس بغير قيد بالصدقة وأموال الناس يستوي التوقي لها بين الكرائم
وغيرها فقيدها في الترجمة بالصدقة وهو بين من سياق الحديث لأنه ورد في شأن الصدقة والكرائم جمع كريمة يقال
ناقة كريمة أي غزيرة اللبن والمراد فائس الأموال من أي صنف كان وقيل له نيس لأن نيس صاحبه تعلق به واصل
الكريمة كثيرة الخير وقيل للمال النفيس كريم لكثرة منفعة وسيأتي الكلام على بقية الحديث قبيل أبواب زكاة
القطر أن شاء الله تعالى * **(قوله باب ليس فيما دون خمس ذود صدقة)** الذود بفتح المعجمة وسكون الواو بعدها مهمل
قال الزين بن المنير أضاف خمس إلى الذود وهو مذكر لأنه يقع على المذكر والمؤنث وأضافه إلى الجمع لأنه يقع على المفرد
والجمع وأما قول ابن قتيبة أنه يقع على الواحد فقط فلا بد من ما قبله غيره أنه يقع على الجمع انتهى والأكثر على أن الذود
من الثلاثة إلى العشرة وأنه لا واحد له من لفظه وقال أبو عبيد من التثنية إلى العشرة قال وهو يختص بالثلاث وقال
سيبويه تقول ثلاث ذود لأن الذود مؤنث وليس باسم كسر عليه مذكر وقال القرطبي أصله ذاد بذود إذا دفع شيئاً
فهو مصدر وكان من كان عنده دفع عن نفسه معرة الفقر وشدة الحاجة وقوله من الأبل يان للذود وانسك
ابن قتيبة أن يراد بالذود الجمع وقال لا يصح أن يقال خمس ذود كما لا يصح أن يقال خمس ثوب وغلطه العلماء في ذلك
لكن قال أبو حاتم السجستاني تركوا القياس في الجمع فقالوا خمس ذود لخمس من الأبل كما قالوا ثلثاً على غير قياس
قال القرطبي وهذا صريح في أن الذود واحد في لفظه والاشهر ما قاله المتقدمون أنه لا يقصر على الواحد قال الزين بن
المنير أيضاً هذه الترجمة تعلق بزكاة الأبل وإنما اقتطعها من ثم لأن الترجمة المتقدمة مسوقة للإيجاب وهذه للتمييز فلذلك
فصل بينهما زكاة الغنم وتوابعه كذا قال ولا يخفى تسكفه والذي يظهر لي أن لها تعلقاً بالغنم التي تعطى في الزكاة من
جهة أن الواجب في الخمس شاة وتعلقها بزكاة الأبل ظاهر فلها تعلق بهما كالتي قبلها **(قوله عن عبد بن عبد الرحمن بن أبي صمعة)**
أبي صمعة المازني كذا وقع في رواية مالك والمعروف أنه عبد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي صمعة
نسب إلى جده ونسب جده إلى جده **(قوله عن أبيه)** كذا رواه مالك وروي إسحق بن راهويه في مسنده عن أبي
اسامة عن الوليد بن كثير عن عبد الله بن عمرو بن يحيى وعبد بن تميم كلاهما عن أبي سعيد وقتل إليهم عن عبد بن يحيى
الذهلي أن عبد الله سمعه من ثلاثة أناس وأن الطريقين محفوظان وقد سبق باقي الكلام على حديث الباب في باب زكاة
الورق **(قوله باب زكاة البقر)** البقر اسم جنس يكون للمذكر والمؤنث اشتق من بقرت الشيء إذا شققته لأنها
تبقر الأرض بالحراثة قال الزين بن المنير أخرزكاة البقر لأنها أقل النعم وجوداً ونصيلاً ولبيد ذكر في الباب شيئاً مما يتعلق

وقال أبو حمزة قال النبي ﷺ لأعرس من مجاء الله رجل ببقرة لها خوار. ويقال جوار تجارون ترعون أصواتكم
 كما تجار البقرة **حدثنا** عمر بن حفص بن غياث حدثنا أبي حدثنا الأعمش عن عمرو بن المقدور عن ابن سويد عن
 أبي ذر رضي الله عنه قال انتهيت إليه قال والذي نفسي بيده أو والذي لا إله غيره أو كما حلف
 مائة رجل تكون له إبل أو بقر أو غنم لا يؤدي حقها إلا أني بها يوم القيامة أعظم ماتكون وأتمته
 قنوة بأخفافها وتنطحه جرونها كلما جازت أخراها ردت عليه أولاها حتى يقضي بين الناس

بتصايبها لكون ذلك لم يقع على شرطه فقدر الترجمة إيجاب زكاة البقر لان جملة ما ذكره في الباب يدل على ذلك من
 جهة الوعيد على تركها ألا يوجد على ترك غير الواجب قال ابن رشيد وهذا الدليل يحتاج الى مقدمة وهو انه ليس
 في البقر حق واجب سوى الزكاة وقد تقدمت الإشارة الى ذلك في أوائل الزكاة حيث قال باب أهم مانع الزكاة وذكر
 فيه حديث أبي هريرة لكن ليس فيه ذكر البقر ومن ثم أورد في هذا الباب حديث أبي ذر وأشار الى ان ذكر البقر وقع
 أيضا في طريق أخرى في حديث أبي هريرة والله أعلم وزعم ابن طحال ان حديث معاذ المزروع ان في كل ثلاثين
 بقرة تبعا وفي كل أربعين مسنة متصل صحيح وان مثله في كتاب الصدقات لابن بكر وعمر وفي كلامه نظرا ما حديث
 معاذ فاخرجه أصحاب السنن وقال الترمذي حسن وأخرجه الحافظ في المستدرک وفي الحكم بصحته نظرا لان مسروقا لم يلق
 معاذوا إنما حسنه الترمذي لشواهد في المواطن طريق طالس عن معاذ بن عمرو عن معاذ منقطع أيضا وفي
 الباب عن علي بن داود وأما قوله أن مثله في كتاب الصدقة لابن بكر فيوم منه لان ذكر البقر لم يقع في شيء من
 طرق حديث أبي بكر ثم هو في كتاب عمرو الله أعلم (قوله وقال أبو حمزة) هو الساعدي وهذا طرف من حديث أورده
 المصنف موصولا من طرق وهذا القدر وقع عنده موصولا في كتاب ترك الحيل في أثناء الحديث المذكور (قوله لأعرس
 أي لا عرفتمك غدا هذه الحالة في رواية الكشميهني لا عرفني بحرف النفي أي ما ينبغي ان تكونوا على هذا الحال فاعرفكم
 بها (قوله مجاء الله رجل) ما مصدرية أي معي رجل الى الله (قوله لها خوار) بضم المعجمة وتخفيف الواو وصوت البقر
 (قوله ويقال جوار) هذا كلام البخاري يريد بذلك أن هذا الحرف جاء بالخاء المعجمة وتخفيف الواو بالجيم والواو المهموزة
 ثم فسره فقال تجارون ترعون أصواتكم وهذه مادة البخاري اذا مرت به لفظة غريبة توافق كلمة في القرآن قل تفسير
 تلك الكلمة التي من القرآن والتفسير المذكور رواه ابن أبي حاتم عن السدي وروى من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن
 عباس في قوله بجارون قال يستغيثون وقال الفزاز الحوار بالمعجمة والجوار بالجيم بمعنى واحد في البقر وقال ابن سيده خار
 الرجل رقع صوته بضرع (قوله عن المعروف بن سويد) هو بالعين المهملة (قوله قال انتهيت اليه) هو مقول المعروف والضمر
 يعود على أبي ذر (١) وهو الخالف وقوله أو كما حلف يشير بذلك إلى أنه لم يضبط اللفظ الذي حلف به وقوله أعظم بالنصب
 على الحال واسمته عطف عليه وقوله جازت أي مرت ووردت أي أعيدت (قوله لا يؤدي حقها) في رواية مسلم من طريق
 وكيع وأبي معاوية كلاهما عن الأعمش لا يؤدي زكاتها وهو أصرح في مقصود الترجمة وقد تقدم الكلام على بقية المتن
 في أوائل الزكاة واستدل بقوله يكون له إبل أو بقر على استواء زكاة البقر والابل في النصاب ولادلالة فيه لأنه قرن معه
 الغنم وليس نصابها مثل نصاب الابل اتفاقا (تنبيه) أخرج مسلم في أول هذا الحديث قصة فيها هم الاكثر من
 ثلثي الا من قال هكذا وهكذا وقد أورد البخاري هذه القطعة فاخرجها في كتاب الايمان والتذوق بهذا الاسناد

(١) قوله (قوله انتهيت اليه) هو مقول المعروف والضمر يعود على أبي ذر الخ هكذا في النسخ التي بأيدينا ولعل الرواية
 التي شرح عليها هي التي وقعت له وإلا فنسخ المتن التي بأيدينا وهي التي شرح عليها العلامة القسطلاني قال انتهيت الى النبي
 ﷺ قال والذي نفسي بيده أو والذي لا إله غيره أو كما حلف مائة رجل تكون له إبل أو بقر أو غنم لا يؤدي حقها إلا أني بها يوم القيامة أعظم ماتكون وأتمته
 قنوة بأخفافها وتنطحه جرونها كلما جازت أخراها ردت عليه أولاها حتى يقضي بين الناس

رواهُ بكيرٌ عن أبي صالحٍ عن أبي هريرةٍ قرَضَ اللهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ **بابُ الزَّكَاةِ عَلَى الْأَقْرَبِ**. وقالَ النَّبِيُّ ﷺ لَهُ أَجْرَانِ أَجْرُ الْقَرَابَةِ وَالصَّدَقَةُ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي طَلْحَةَ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ كَانَ أَبُو طَلْحَةَ أَكْثَرَ الْأَنْصَارِ بِالْمَدِينَةِ مَالًا مِنْ تَحْلٍ. وَكَانَ أَحَبَّ أَمْوَالِهِ إِلَيْهِ يَتْرَحَاهُ وَكَانَتْ مُسْتَقْبَلَةَ الْمَسْجِدِ. وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْخُلُهَا وَيَتْرَبُ مِنْ مَاءٍ فِيهَا طَلِيبٌ قَالَ أَنَسٌ فَلَمَّا أَنْزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تَنْفِقُوا بِمَا تُحِبُّونَ. قَامَ أَبُو طَلْحَةَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ: لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تَنْفِقُوا بِمَا تُحِبُّونَ. وَإِنْ أَحَبَّ أَمْوَالِي إِلَى يَتْرَحَاهُ. وَإِنَّمَا صَدَقَهُ اللَّهُ أَرْجُو بِرَّهَا وَدُخْرَهَا عِنْدَ اللَّهِ فَصَعَمَ يَا رَسُولَ اللَّهِ حَيْثُ أَرَاكَ اللَّهُ قُلْ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَخِ ذَلِكَ مَالٌ رَاجِحٌ ذَلِكَ مَالٌ رَاجِحٌ وَقَدْ بَعِثْتُ مَاقِلَتَ وَإِنِّي أَرَى أَنْ تَجْعَلَهَا فِي الْأَقْرَبِينَ. فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ أَفُلْ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَصَعَمَ أَبُو طَلْحَةَ فِي أَقْرَبِهِ وَبَنِي عَمِّهِ * تَابَعَهُ رَوْحٌ وَقَالَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَإِسْمَاعِيلُ عَنْ مَالِكٍ رَاجِحٌ **حَدَّثَنَا** ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ أَخْبَرَنِي زَيْدٌ

وَلَمَّا ذَكَرَ هَذَا الْقَدْرَ الَّذِي ذَكَرَهُ هُنَا (قَوْلُهُ رَوَاهُ بَكِيرٌ) يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشَجِّ وَصَرَّاحُ الْبُخَارِيِّ بِذَلِكَ مُوَافَقَةٌ هَذِهِ الرَّوَاةُ لِحَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ فِي ذِكْرِ الْبَقْرِ لِأَنَّ الْحَدِيثَيْنِ مُسْتَوِيَانِ فِي جَمِيعِ مَا وَرَدَ فِيهِ وَقَدْ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مُوَصُولًا مِنْ طَرِيقِ بَكِيرٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مَطْلُوعًا (قَوْلُهُ بَابُ الزَّكَاةِ عَلَى الْأَقْرَبِ) قَالَ الزَّيْنُ بْنُ الْمُنِيرِ وَجْهٌ اسْتِدْلَالُهُ لِذَلِكَ بِأَحَادِيثِ الْبَابِ أَنَّ صَدَقَةَ التَّلَطُّوعِ عَلَى الْأَقْرَبِ لِمَا يَنْقُصُ أَجْرَهَا بِوُقُوعِهَا مَوْقِعَ الصَّدَقَةِ وَالصَّلَاةِ مَا كَانَتْ صَدَقَةً الْوَاجِبِ ذَلِكَ لَكِنْ لَا يَلْزَمُ مِنْ جَوَازِ صَدَقَةِ التَّلَطُّوعِ عَلَى مَنْ يَلْزَمُ الْمَرْءُ فَحَقُّهُ أَنْ تَكُونَ الصَّدَقَةُ الْوَاجِبَةُ كَذَلِكَ وَقَدْ اعْتَرَضَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ بِأَنَّ الَّذِي فِي الْأَحَادِيثِ الَّتِي ذَكَرَهَا مُطْلَقُ الصَّدَقَةِ لِلصَّدَقَةِ الْوَاجِبَةِ فَلَا يَلِيقُ اسْتِدْلَالُهُ إِلَّا أَنْ أَرَادَ اسْتِدْلَالَ عَلَى أَنَّ الْأَقْرَبَ فِي الزَّكَاةِ أَحَقُّ بِهَا أَذْ رَأَى النَّبِيُّ ﷺ حَرَفَ الصَّدَقَةَ التَّلَطُّوعَ بِهَا إِلَى الْأَقْرَبِ أَفْضَلَ فَذَلِكَ حِينَئِذٍ وَجْهٌ وَقَالَ ابْنُ رَشِيدٍ بَوَّخْنَا أَخْبَارَهُ الْمَصْنُفُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي طَلْحَةَ فَيُفَاهِمُهُ مِنَ الْآيَةِ وَذَلِكَ أَنَّ النَّفَقَةَ فِي قَوْلِهِ حَتَّى تَنْفِقُوا أَعْمُ مِنْ أَنْ يَكُونَ وَاجِبًا أَوْ مُتَدَوِّيًا فَعَمَلُهَا أَبُو طَلْحَةَ فِي فَرْدٍ مِنْ أَفْرَادِهِ فَيَجُوزُ أَنْ يَعْمَلَ بِهَا فِي بَقِيَّةِ مَفْرَدَاتِهِ وَلَا يَعَارِضُهَا قَوْلُهُ تَعَالَى إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ الْآيَةَ لِأَنَّهَا نَدَلٌ عَلَى حَصْرِ الصَّدَقَةِ الْوَاجِبَةِ فِي الْمَذْكُورِينَ وَأَمَّا صَنِيعُ ابْنِ طَلْحَةَ فَيَدُلُّ عَلَى قَدِيمِ ذَوِي الْقَرَبِ إِذَا انْصَفُوا بِصِفَةِ مِنْ صِفَاتِ أَهْلِ الصَّدَقَةِ عَلَى غَيْرِهِمْ وَسَيَأْتِي ذِكْرُ مَنْ يَسْتَنِي مِنَ الْأَقْرَبِ فِي الصَّدَقَةِ الْوَاجِبَةِ بِعَدَابِينَ (قَوْلُهُ وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لَهُ أَجْرَانِ أَجْرُ الْقَرَابَةِ وَأَجْرُ الصَّدَقَةِ) هَذَا طَرَفٌ مِنْ حَدِيثٍ فِيهِ قِصَّةُ لَأَمْرَةٍ ابْنِ مَسْعُودٍ وَسَيَأْتِي مُوَصُولًا بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَبْوَابٍ ثُمَّ ذَكَرَ الْمَصْنُفُ فِي الْبَابِ حَدِيثَيْنِ حَدِيثُ أَنَسٍ فِي تَصَدُّقِ أَبِي طَلْحَةَ بِأَرْضِهِ وَحَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ فِي قِصَّةِ أَمْرَةٍ ابْنِ مَسْعُودٍ وَغَيْرُ ذَلِكَ فَأَمَّا حَدِيثُ أَنَسٍ فَيَأْتِي السَّكَّامُ عَلَيْهِ مُسْتَوْفٍ فِي كِتَابِ الْوَقْفِ وَقَوْلُهُ فِيهِ يَرَاهُ فَتُفْتَحُ الْمَوْحِدَةُ وَتُسَكُونُ التَّحْتَانِيَّةُ وَتُفْتَحُ الرَّاءُ وَبِالْمُهْمَلَةِ وَالْمُدَوَّلَةِ فِي ضَبْطِهِ أَوْجُهُ كَثِيرَةٌ جَمْعُ ابْنِ الْأَثِيرِ فِي النَّهَايَةِ فَقَالَ يَرَوِي بِفَتْحِ الْبَاءِ وَبِكْسَرِهَا وَبِفَتْحِ الرَّاءِ وَضَمِّهَاوَالْمُدَوَّلَةِ الْقَصْرِ فَهَذِهِ ثَمَانُ لَفَظَاتٍ وَفِي رِوَايَةِ حُمَادِ بْنِ سُلَيْمَةَ بِرِجَاحٍ بِفَتْحِ أَوَّلِهِ وَكَسْرِ الرَّاءِ وَتَقْدِيمِهَا عَلَى التَّحْتَانِيَّةِ وَفِي سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ بِرِجَاحٍ مِثْلَهُ لَكِنْ بِزِيَادَةِ أَلْفٍ وَقَالَ الْبَاهِجِيُّ أَفْصَحُهَا بِفَتْحِ الْبَاءِ وَتَسْكُونُ الْبَاءُ وَفَتْحُ الرَّاءِ مَقْصُورٌ وَكَذَا جَزْمُ الصَّفَاةِ وَقَالَ أَنَّهُ فِعْلٌ مِنَ الْبِرَاحِ قَالَ وَمَنْ ذَكَرَهُ بِكسرٍ لِلْمَوْحِدَةِ وَظَنَّ أَنَّهَا بِزمنٍ أَرَادَ الْمَدِينَةَ فَقَدْ صَحَّفَ (قَوْلُهُ تَابَعَهُ رَوْحٌ) يَعْنِي عَنْ مَالِكٍ فِي قَوْلِهِ رَاجِحٌ بِالْمَوْحِدَةِ وَسَيَأْتِي مِنْ طَرِيقِهِ مُوَصُولًا فِي الْبُرُوعِ (قَوْلُهُ وَقَالَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَإِسْمَاعِيلُ عَنْ مَالِكٍ رَاجِحٌ) يَعْنِي بِالتَّحْتَانِيَّةِ أَمَّا رَايَةُ يَحْيَى فَسَنَاتٌ مُوَصُولَةٌ فِي الْوَكَاةِ وَعِزَّاهَا

عَنْ عِيَّاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي أَصْحَابِي أَوْ فِطْرٍ إِلَى الْمَلِكِ . ثُمَّ أَتَصَرَفَ قَوْعَطَ النَّاسِ وَأَمَرَهُمْ بِالصَّدَقَةِ فَقَالَ أَيُّهَا النَّاسُ تَصَدَّقُوا أَمْرًا عَلَى النِّسَاءِ فَقَالَ يَلْمِشْنَ النِّسَاءَ تَصَدَّقْنَ فَإِنِّي رَأَيْتُكُمْ أَكْثَرَ أَهْلِ النَّارِ قُلْنَ وَبِمَ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ قُلْ تَكْفُرْنَ الْإِنِّ وَتَكْفُرْنَ الشَّيْرَ مَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتِ عَقْلٍ وَدِينٍ أَذْهَبَ لُبُّ الرِّجْلِ الْحَازِمِ مِنْ أَحَدِكُنَّ يَلْمِشْنَ النِّسَاءَ ثُمَّ أَتَصَرَفَ فَلَمَّا صَارَ إِلَى مَنْزِلِهِ جَاءَتْ زَيْنَبُ أُمُّ ابْنِ مَسْعُودٍ تَسْتَأْذِنُ عَلَيْهِ فَقِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذِهِ زَيْنَبُ فَقَالَ أَيُّ الرِّبَازِ فَقِيلَ أُمُّ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ لَعَمْرُؤُا لَعَا فَأَذِنَ لَهَا قَالَتْ يَا نَبِيَّ اللَّهِ إِنَّكَ أَمَرْتَ الْيَوْمَ بِالصَّدَقَةِ وَكَانَ عِنْدِي حُلِيٌّ لِي فَأَرَدْتُ أَنْ أَتَصَدَّقَ بِهِ فَرَعَمَ ابْنُ مَسْعُودٍ أَنَّهُ وَوَلَدَهُ أَحَقُّ مَنْ تَصَدَّقْتُ بِهِ عَلَيْهِمْ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ صَدَقَ ابْنُ مَسْعُودٍ زَوْجُكَ وَلَكَ أَحَقُّ مَنْ تَصَدَّقْتُ بِهِ عَلَيْهِمْ * **بَابُ** لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي فَرْسِهِ صَدَقَةٌ **حَدَّثَنَا** آدَمُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ قَالَ سَمِعْتُ سُلَيْمَانَ بْنَ عِيسَى عَنْ عِرَاقِ بْنِ مَالِكٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي فَرْسِهِ وَغُلَامِهِ صَدَقَةٌ **بَابُ** لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ صَدَقَةٌ **حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ خُثَيْمِ بْنِ عِرَاقٍ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ * **حَدَّثَنَا** سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ خَالِدٍ حَدَّثَنَا خُثَيْمُ بْنُ عِرَاقٍ بْنِ مَالِكٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ صَدَقَةٌ فِي عَبْدِهِ وَلَا فَرْسِهِ

مظطاي لخرج الدارقطني فاجدوا مواراة اسمعيل وهو ابن أبي اويس فوصلها المصنف في التفسير وقد وهم صاحب المطالع فقال رواية يحيى بن يحيى بالموحدة وكانه اشبه عليه الاندلسي بالنيسابوري فالذي عنه هو الاندلسي والذي عنه البخاري النيسابوري قال الداني في اطرافه رواه يحيى بن يحيى الاندلسي بالموحدة وتاجه جماعة ورأه يحيى بن يحيى النيسابوري بالمتناه وتاجه اسمعيل وابن وهب ورأه القعني بالشك انتهى ورواية القعني وصلها البخاري في الاشربة بالشك كما قال والرواية الاولى واضحة من الربع أي ذوربع وقيل هو فاعل بمعنى مفعول أي هو مال مروج فيه وما الثانية فمعناها راع عليه أجره قال ابن بطال والمعنى ان مساقته قرية وذلك انفس الاموال وقيل معناه بروج بالاجر ويضدوبه واكتفى بالرواح عن الغدو ودعى الاسماعيل ان من رواها بالتحانية فقد صحف والله اعلم واما حديث ابن سعيد فقد قدم الكلام على صدره مستوفي في كتاب الحيض وبقية ما فيه من قصة امرأة ابن مسعود يأتي الكلام عليه بعد باين مستوفي ان شاء الله تعالى وقوله فيه فقيل يا رسول الله هذه زينب القائل هو بلال كاسياني وقوله لاندنوا لها فاذن لها فقالت يا رسول الله اطلع لمين ابوسعيد من سمع ذلك فان يكن حاضر عند النبي ﷺ حال المراجعة المذكورة فهو من مسنده والا فيحتمل ان يكون حمله عن زينب صاحبة القصة والله اعلم * (قوله باب ليس على المسلم في فرسه صدقة) وقال في الذي يليه ليس على المسلم في عبده صدقة ثم اورد حديث ابن هريرة بلفظ الترجمين مجموعا من طريقين لكن في الاولى بلفظ غلامه بدل عبده قال ابن رشيد اراد بذلك الجنس في الفرس والعبد لا الفرد الواحد اذ لاخلاف في ذلك في العبد المتصرف والفرس المعد للركوب ولاخلاف ايضا انها لا تؤخذ من الرقاب واما قال بعض الكوفيين يؤخذ منها بالقيمة ولعل البخاري اشار الى حديث على مرفوعا قد عفوت عن الخليل والرقيق فها توا صدقة الرقة الحديث

باب الصدقة على اليتامى حدثنا معاذ بن فضالة حدثنا هشام عن يحيى عن هلال بن أبي ميمونة حدثنا عطية بن يسار أنه سمع أبا سعيد الخدري رضي الله عنه يحدث أن النبي ﷺ جلس ذات يوم على المنبر وجلسنا حوله فقال إني مما أخاف عليكم من بعدى ما يمنح عليكم من زهرة الدنيا وزينتها فقال رجل يا رسول الله أو يأتي الخير بالشر فسكت النبي ﷺ قليل له ما شئت أن تكلم النبي ﷺ ولا يكلمك فرأينا أنه ينزل عليه قال فمسح عنه الرخصة فقال ابن السائل وكأنه حمده فقال إنه لا يأتي الخير بالشر وإن مما ينبغي الربيع يقتل أو يبلل إلا آكلة الخضراء أكلت حتى إذا امتدت خاميرها استقبلت عين الشمس فطلعت وبالت ورتمت وإن هذا المال خضرة حلوة فتم صاحب المسلم ما أعطى منه المسكين واليتيم وابن السبيل أو كما قال النبي ﷺ وإنه من يأخذه يتبرح به كالدابة يأكل ولا يشبع ويكون شهيدا عليه يوم القيامة **باب الزكاة على الزوج والأيتام في الحجرة** قال أبو سعيد عن النبي ﷺ **حدثنا** عمر بن حفص حدثنا أبي حدثنا الأعمش قال حدثني شقيق عن عمرو بن الحارث عن زينب امرأة عبد الله رضي الله عنهما

أخرجه أبو داود وغيره وإسناده حسن والخلاف في ذلك عن أبي حنيفة إذا كانت الحيل ذكرنا أو أمانا نظرا إلى التسل فاذا ائتمرت فعه رويان ثم عنده ان المالك يخير بين أن يخرج عن كل فرس دينار أو يقوم ويخرج ربع العشر واستدل عليه بهذا الحديث وأوجب بحمل النبي فيه على الرقة لا على القيمة واستدل به من قال من أهل الظاهر بعدم وجوب الزكاة فيهما مطلقا ولو كانا للتجارة وأجيبوا بأن زكاة التجارة ثابتة بالإجماع كما نقله ابن المنذر وغيره فيخص به عموم هذا الحديث والله أعلم * (قوله باب الصدقة على اليتامى) قال الزين بن النضر عبر بالصدقة دون الزكاة لردود الخير بين صدقة الفرض والتطوع لكون ذكر اليتيم جاء متوسطا بين المسكين وابن السبيل وهما من مصارف الزكاة وقال ابن رشيد لما قال باب ليس على المسلم في فرسه صدقة علم أنه يريد الوجبة إذ لا خلاف في التطوع فلما قال الصدقة على اليتامى أحال على معهود (قوله حدثنا هشام) هو الدستواني (عن يحيى) هو ابن كثير وسيأتي الكلام على المتن مستوفى في الرقاق وقوله في هذه الطريق أن مما أخاف في رواية الحموي أني مما أخاف وقوله رأينا أنه ينزل عليه في رواية الكشميني فإدنا بتقديم الهزة وقوله إلا آكلة الخضر في رواية الكشميني الخضراء بزيادة ألف وقوله أو كما قال النبي ﷺ شك من يحيى وسيأتي في الجهاد من طريق فليح عن هلال بلفظ فجعله في سبيل الله واليتامى والمساكين وابن السبيل * (قوله باب الزكاة على الزوج والأيتام في الحجرة) قال أبو سعيد عن النبي ﷺ (يشير إلى حديثه السابق موصولا في باب الزكاة على الأقارب وسند ذكر ما فيه هذا الحديث قال ابن رشيد أعاد الأيتام في هذه الترجمة لمعموم الأولى وخصوص الثانية ومحل الحديثين في وجه الاستدلال بهما على العموم لأن الإعطاء أهم من كونه واجبا أو مندوبا (قوله عن عمرو بن الحرث) هو ابن أبي ضرار بكسر المعجمة الخراعي ثم المصطفي أخو جورية بنت الحرث زوج النبي ﷺ له صحبة وروي هنا عن صحابي في الإسناد تابعي عن تابعي الأعمش عن شقيق وصحابي عن صحابي عمرو بن زبني وهو بنت معاوية يقال بنت عبد الله بن معاوية بن عتاب الثقفية ويقال لها أيضا رابطة وقع ذلك في صحيح ابن حبان في نحوه القصة ويقال هاتان عند الأكثر ومن جزم به ابن سعد وقال الكلبي رابطة هي المرأة المرفقة بزبني وبهذا جزم الطحاوي فقال رابطة هي زينب لا يعلم أن لعبد الله امرأة في زمن رسول الله ﷺ

قَالَ فَذَكَرْتُهُ لِإِبْرَاهِيمَ فَحَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ عَنْ أَبِي عُمَيْدَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ عَنْ زَيْنَبَ امْرَأَةِ عَبْدِ
 اللَّهِ يَحْمِلُوهُ سَوَاءً قَالَتْ كُنْتُ فِي الْمَسْجِدِ فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ تَصَدَّقِي وَلَوْ مِنْ
 حُلِيِّكَ وَكَانَتْ زَيْنَبُ تَتَّقِي عَلَى عَبْدِ اللَّهِ وَأَيْتَامٍ فِي حَجَرِهَا قَالَتْ لِعَبْدِ اللَّهِ سَلِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
 أَيُحْزِرِي عَنِّي أَنْ أَتَقَيَّ عَلَيْكَ وَعَلَى أَيْتَامِي فِي حَجَرِي مِنَ الصَّدَقَةِ فَقَالَ سَلِي أَنْتِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَنْطَلَقْتُ
 إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَوَجَدْتُ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ عَلَى الْبَابِ حَاجَتُهَا مِثْلُ حَاجَتِي فَمَرَّ عَلَيْنَا بِأَنَّ قُلْنَا سَلِي
 أَيُحْزِرِي عَنِّي أَنْ أَتَقَيَّ عَلَى زَوْجِي وَأَيْتَامِي لِي فِي حَجَرِي وَقُلْنَا لَا تُخْبِرِي بِنَا فَدَخَلَ فَسَأَلَهُ فَقَالَ مَنْ هُمَا قَالَ
 زَيْنَبُ قَالَ أَيُّ الزَّانِبِ قَالَ امْرَأَةُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ نَعَمْ وَلَهَا أَجْرَانِ أَجْرُ الْقَرَابَةِ وَأَجْرُ الصَّدَقَةِ

غيرها ووقع عند الترمذي عن هناد عن أبي معاوية عن الأعمش عن أبي وائل عن عمرو بن الحارث بن المصطلق عن ابن
 أخي زينب امرأة عبد الله عن امرأة عبد الله فزاد في الأسناد رجلا والموصوف بكونه ابن أخي زينب هو عمرو بن
 الحارث نفسه وكان أباه كان أخا زينب لأمها لأنها ثقفية وهو خزاعي ووقع عند الترمذي أيضا من طريق شعبة عن
 الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله بن عمرو بن الحارث بن أخي زينب امرأة عبد الله عن زينب فعله عبد الله بن عمرو
 وهكذا جزم به لازي وعقد لعبد الله بن عمرو في الأطراف ترجمة لم يزد فيها على ما في هذا الحديث ولم أقف على ذلك في
 الترمذي بل وقت على عدة نسخ منه ليس فيها إلا عمرو بن الحارث وقد حكى ابن القطان الخلاف فيه على أبي معاوية
 وشعبة وخالف الترمذي في ترجيح رواية شعبة في قوله عن عمرو بن الحارث عن ابن أخي زينب لا أفراد أبي معاوية
 بذلك قال ابن القطان لا يضره إلا أفراد لأنه حافظ وقد وافقه حفص بن غياث في رواية عنه وقد زاد في الأسناد رجلا
 لكن يلزم من ذلك أن يتوقف في صحة الأسناد لأن ابن أخي زينب حينئذ لا يعرف حاله وقد حكى الترمذي في العلل
 المفردات أنه سأل البخاري عنه فحكم على رواية أبي معاوية بالوهم وأن الصواب رواية الجماعة عن الأعمش عن شقيق عن عمرو
 ابن الحارث بن أخي زينب (قلت) ووافقه منصور عن شقيق أخرجه أحمد كان محفوظا فلعل أبا وائل حمله عن الأب
 والابن والألفاظ محفوظة عن عمرو بن الحارث وقد أخرجه النسائي من طريق شعبة على الصواب فقال عمرو بن الحارث
 (قوله قال فذكرته لإبراهيم) القائل هو الأعمش وإبراهيم هو ابن يزيد النخعي وأبو عبيدة هو ابن عبد الله بن مسعود وفي
 هذه الطريق ثلاثة من التابعين ورجال الطريقين كلهم كوفيون (قوله كنت في المسجد فرأيت الخ) في هذا زيادة على
 ما في حديث أبي سعيد المتقدم وبيان السبب في سؤالها ذلك ولم أقف على تسمية الأيتام الذين كانوا في حجرها (قوله)
 فوجدت امرأة من الأنصار) في رواية الطيالسي للسيدة كورة فإذا امرأة من الأنصار يقال لها زينب وكذا أخرجه
 النسائي من طريق أبي معاوية عن الأعمش وزاد من وجه آخر عن علقمة عن عبد الله قال انطلقت امرأة عبد الله
 يعني ابن مسعود وامرأة أبي مسعود يعني عتبة ابن عمر والأنصاري (قلت) لم يذكر ابن سعد لابي مسعود امرأة
 أنصارية سوى هزيمة بنت ثابت بن ثعلبة الخزرجية فلعل لها اسمين أو هم من سماها زينب انتقالا من اسم امرأة عبد الله
 الي اسمها (قوله وإيتامي في حجرى) في رواية النسائي للسيدة كورة على أزواجنا وإيتام في حجرنا وفي رواية الطيالسي
 للسيدة كورة أنهم بنوا أخيها وبنواختها والنسائي من طريق علقمة لاحداهما فضل مال وفي حجرها بنواخ لها أيتام
 وللآخر فضل مال وزوج خفيف ذات اليد وهذا القول كناية عن الفقر (قوله ولها أجران أجر القرابة وأجر الصدقة)
 أى أجر صلة الرحم وأجر منعة الصدقة وهذا ظاهره أنها لم تشافه بالسؤال ولا شافها بالجواب وحديث أبي سعيد
 السابق يبين يدل على أنها شافته وشافها لقولها فيه يابى الله أنك أمرت وقوله فيه صدق زوجك فيحتمل أن يكونا
 قصتين ويحتمل في الجمع بينهما أن يقال تحمل هذه المراجعة على الحجاز وإنما كانت على لسان بلال والله أعلم واستدل

حدثنا قُتَيْبُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا حَبِيبَةُ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ قَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أُجِرَ أَنْ تُنْفِقَ عَلَى بَنِي أَبِي سَلَمَةَ لَأُعْطِيَهُمْ بَنِي فَقَالَ أَنْفِقِي عَلَيْهِمْ

هذا الحديث على جواز دفع المرأة زكاتها إلى زوجها وهو قول الشافعي والثوري وصاحبي أبي حنيفة واحدي الرازيين عن مالك وعن أحمد كذا أطلق بعضهم ورواية المنع عنه مقيدة بالوارث وعبرة بالجوزي ولأن تزيمه مؤنه فشرحه ابن قدامة بما قيده قال ولا تظهر الجواز مطلقاً إلا للابوين والولد وحملوا الصدقة في الحديث على الواجبة لقولها تجزي عني وبه جزم المازري وتعقبه عياض بأن قوله ولو من حليكن وكون صدقتها كانت من صناعتها يدلان على الطوع وبه جزم الثوري وتأولوا قوله تجزي عني أي في الوفاة من التاركانها عافت أن صدقتها على زوجها لا تحصيل لها المقصود وما أشار إليه من الصناعة أحجج به الطحاوي لقول أبي حنيفة فأخرج من طريق رابطة امرأة ابن مسعود أنها كانت امرأة صنعاة اليدن فكانت تنفق عليه وعلى ولده قال فهذا يدل على أنها صدقة تطوع وأما الحللي فأنما يصحح به على من لا يوجب فيه الزكاة وأما من وجب فلا وقد روى الثوري عن حماد بن إبراهيم عن علقمة قال قال ابن مسعود لا امرأته في حليها إذا بلغ مائتي درهم ففيه الزكاة فكيف يصح على الطحاري بما لا يقول به لكن تملك الطحاري بقولها في حديث أن سعيد السابق وكان عندي حلي لي فأردت أن أتصدق به لأن الحللي ولو قيل بوجوب الزكاة فيه إلا أنها لا تجب في جميعه كذا قال وهو متقرب لأنها وإن تجب في عينه فقد تجب فيه بمعنى أنه قدر النصاب الذي وجب عليها إخراجها وأحججوا أيضاً بأن ظاهر قوله في حديث أن سعيداً ذكر زوجه وولده أحق من تصدق به عليهم دال على أنها صدقة تطوع لأن الولد لا يعطى من الزكاة الواجبة بالإجماع كما قلناه ابن المنذر وغيره وفي هذا الاحتجاج نظر لأن الذي يتمتع إعطاؤه من الصدقة الواجبة من يلزم المعطى نفقته والأهل يلزمها نفقة ولدها مع وجودها به وقال ابن القيم قوله ولذلك محمول على أن الإضافة للتريسة لا للولادة فكانه ولده من غيرها وقال ابن المنذر اعتل من منها من إعطائها زكاتها لزوجها بأنها تعود إليها في النفقة فكانها ما خرجت عنها وزجوا به أن احتمال رجوع الصدقة إليها واقع في الطوع أيضاً ويؤيد المنع الأول أن ترك الاستصصال بزل منزلة العموم فلماذا كرت الصدقة ولم يستصصلها عن طوع ولا راجب فكانه قال تجزي عني عنك فرضاً كأن أوطعها وأما ولدها فليس في الحديث تصريح بأنها تعطى ولدها من زكاتها بل معناه أنها إذا أعطت زوجها فأفقه على ولدها كانوا أحق من الأجانب فلا جزاء يقع بالإعطاء للزوج والوصول إلى الولد بعد بلوغ الزكاة عليها والذي يظهر لي أنهما قضيتان أحدهما في سؤالها عن تصدقها بحليها على زوجها وولده والأخرى في سؤالها عن النفقة والله أعلم وفي الحديث الحث على الصدقة على الأقارب وهو محمول في الواجبة على من لا يلزم المعطى نفقته منهم واختلف في علة المنع فقليل فيسقط بذلك فقهم عن المعطى أولانهم أغنياء لأن أخذهم لها يصيرهم أغنياء بأفقه عليهم والزكاة لا تصرف لغنى وعن الحسن وطاوس لا يعطى قرابته من الزكاة شيئاً وهو رواية عن مالك وقال ابن المنذر أجمعوا على أن الرجل لا يعطى زوجته من الزكاة لأن نفقتها واجبة عليه فتستغني بها عن الزكاة وأما إعطاؤها للزوج فأختلف فيه كما سبق وفيه الحث على صلة الرحم وجواز تبرع المرأة بما لها بغير إذن زوجها وفيه عظة النساء وترغيب إلى الأمر في أفعال الخير للرجال والنساء والتحدث مع النساء الأجانب عند أمن الفتنة والخوف من المؤاخنة بالذنوب وما يوقع سببها من العتاب وفيه فنيا العالم مع وجود من هو أعلم منه وطلب الترقى في تحمل العلم قال القرطبي ليس أخبار بلال باسم المراتين بعد أن استكتمته بإذاعة سر ولا كشف أمانة لوجين أحدهما أنهما لم تزلما بذلك وإنما علم أنهما رآنا أن لا ضرورة تنحج إلى كتابتهما ثانيهما أنه أخبر بذلك جواباً لسؤال النبي ﷺ لكون أجابه أوجب عن النفس بما أمرناه به من الكتابين وهذا كله بناء على أنه التزم لهما بذلك ويحتمل أن تكونا سألته ولا يجب إصاف كل سائل (قوله حدثنا عتبة) هو ابن سلمان وهشام هو ابن عروة وفي الاستناد ناسي عن ناسي هشام عن أبيه وصحابة عن صحابة زينب عن أمها (قوله على بن أبي سلمة) أي ابن عبد الأسد وكان زوج أم سلمة قبل النبي ﷺ فزوجها النبي

فَلَا أُجْرَمَا عَمَّتْ عَلَيْهِمْ **بَابُ** قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : **وَفِي الرُّقَابِ** وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَيُذَكِّرُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يُعْتَقُ مِنْ زَكَاةِ مَالِهِ وَيُعْطَى فِي الْحَجِّ. وَقَالَ الْحَسَنُ : إِنِّي أَشْتَرِي أَبَاهُ مِنَ الزَّكَاتِ جَارًا وَيُعْطَى فِي الْمَجَاهِدِ بْنِ وَالدِّي لَمْ يَحْجُجْ . ثُمَّ تَلَا : إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ الْآيَةَ . فِي أَيُّهَا أُعْطِيَتْ أَجْزَاءُ

وَلَهَا مِنْ أَبِي سَلَمَةَ عُمَرُ وَعَدُوذُ بْنُ وَدْرَةَ وَلَيْسَ فِي حَدِيثٍ أَمْ سَلَمَةُ تَصْرِحُ بِأَنَّ الَّذِي كَانَتْ تَنْفِقُهُ عَلَيْهِمْ مِنَ الزَّكَاةِ فَكَانَ الْقَدَرُ الْمَشْتَرِكُ مِنَ الْحَدِيثِ حَصُولُ الْإِتِّفَاقِ عَلَى الْأَيْتَامِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ (قَوْلُهُ فَلَا أُجْرَمَا عَمَّتْ عَلَيْهِمْ) رَوَاهُ الْأَكْثَرُ بِالْإِضَافَةِ عَلَى أَنَّ تَكُونَ مَأْمُوسَةً وَجُوزُ أَبِي جَعْفَرٍ الْفَرْنَاطِيُّ نَزِيلُ حَلَبٍ تَتَوَيْنَ أَجْرًا عَلَى أَنْ تَكُونَ مَظَارِفِيَّةً ذَكَرَ ذَلِكَ لِتَأْنِيهِ الشَّيْخُ بَرَهَانَ الدِّينَ الْحَدِيثُ بِحَلَبٍ * (قَوْلُهُ بِأَنَّ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى وَفِي الرُّقَابِ وَالْفَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ) قَالَ الزَّيْنُ بْنُ الْمُنِيرِ أَقْطَعَ الْبَخَارِيُّ هَذَا الْآيَةَ مِنَ التَّفْسِيرِ لِلْحَاجَةِ إِلَيْهَا فِي بَيَانِ مَصَارِفِ الزَّكَاةِ (قَوْلُهُ وَيُذَكِّرُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ يُعْتَقُ مِنْ زَكَاةِ مَالِهِ وَيُعْطَى فِي الْحَجِّ) وَصَلَّهُ أَبُو عُبَيْدٍ فِي كِتَابِ الْأَمْوَالِ مِنْ طَرِيقِ حَسَّانِ بْنِ الْأَشْرَسِ عَنْ مَجَاهِدٍ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى بَأْسًا أَنْ يُعْطَى الرَّجُلُ مِنْ زَكَاةِ مَالِهِ فِي الْحَجِّ وَأَنْ يُعْتَقُ مِنَ الرِّقَّةِ أَخْرَجَهُ عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْهُ وَأَخْرَجَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَاشٍ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ مَجَاهِدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ اعْتَقَ مِنْ زَكَاةِ مَالِكٍ وَتَابَعَ أَبَا مُعَاوِيَةَ عَبْدَةَ بْنَ سُلَيْمَانَ وَرَوَيْتَاهُ فِي فَوَائِدِ بَيْهَقِيِّ بْنِ مَعِينٍ رَوَاةُ أَبِي بَكْرٍ عَلَى الْمُرُوزِيِّ عَنْهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي الْأَشْرَسِ وَلَقَطَهُ كَانَ يُخْرِجُ زَكَاةَ ثُمَّ يَقُولُ جَهْزُ وَنَامُنَا إِلَى الْحَجِّ وَقَالَ الْمِيمُونِيُّ قَتَلَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ يَشْتَرِي الرَّجُلَ مِنْ زَكَاةِ مَالِهِ الرُّقَابَ فَيُعْتَقُ وَيَجْعَلُ فِي ابْنِ السَّبِيلِ قَالَ نَمِ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ ذَلِكَ وَلَا أَعْلَمُ شَيْئًا يَدْفَعُهُ وَقَالَ الْخَلَّلُ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ هَاشِمٍ قَالَ قَالَ أَحْمَدُ كُنْتُ أَرَى أَنَّ يُعْتَقُ مِنَ الزَّكَاةِ ثُمَّ كَفَفْتُ عَنْ ذَلِكَ لِأَنِّي لَمْ أَرَهُ يَصْحَحُ قَالَ حَرْبٌ فَاتَّحَجَّ عَلَيْهِ بِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ فَقَالَ هُوَ مُضْطَرَبٌ أَنْتُمْ وَأَمَّا وَصْفُهُ بِالْمُضْطَرَبِ لِلْإِخْلَافِ فِي اسْتِنَادِهِ عَلَى الْأَعْمَشِ كَمَا تَرَى وَهَذَا لَمْ يَجْزَمْ بِهِ الْبَخَارِيُّ وَقَدْ اِخْتَلَفَ السَّلَفُ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى وَفِي الرُّقَابِ فَقِيلَ الْمُرَادُ شِرَاءَ الرِّقَّةِ لِيُعْتَقَ وَهُوَ رَوَاةُ ابْنِ الْقَاسِمِ عَنْ مَالِكٍ وَاخْتِيارُ أَبِي عُبَيْدٍ وَأَبِي ثَوْرٍ وَقَوْلُ اسْحَقٍ وَإِلَيْهِ مَالُ الْبَخَارِيِّ وَابْنُ الْمُنْذِرِ وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ عَلَى مَا جَاءَ فِيهِ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَهُوَ أَوْلَى بِالِاتِّبَاعِ وَأَعْلَمُ بِالْقَوْلِ وَرَوَى ابْنُ وَهْبٍ عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُمَا فِي الْمَكَّاتِ وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَاللَّيْثِ وَالْكُوفِيِّينَ وَأَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ وَرَجَحَهُ الطَّبْرِيُّ وَفِيهِ قَوْلُ تَالِكٍ أَنَّ سَهْمَ الرُّقَابِ يَجْعَلُ نِصْفَيْنِ نِصْفٌ لِكُلِّ مَكَّاتٍ يَدْعَى الْإِسْلَامَ وَنِصْفٌ يَشْتَرِي بِهَا رَقَابَ مَنْ صُلِيَ وَصَامَ أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ وَأَبُو عُبَيْدٍ فِي الْأَمْوَالِ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَنِ الزَّهْرِيِّ أَنَّهُ كَتَبَ ذَلِكَ لِعُمَرَ ابْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَاحْتَجَّ لِلأَوَّلِ بِأَنَّهَا لَوِ اخْتَصِمَتْ بِالْمَكَّاتِ لَدْخَلَتْ فِي حُكْمِ الْفَارِمِينَ لِأَنَّهُ غَارِمٌ وَإِنْ شَرَاهُ الرِّقِيقُ لِيُعْتَقَ أَوَّلَى مِنْ إِعَانَةِ الْمَكَّاتِ لِأَنَّهُ قَدِيمَانِ وَلَا يُعْتَقُ وَلَازِمُ الْمَكَّاتِ عِدْمًا يَبْقَى عَلَيْهِ دَرَاهِمُ وَالزَّكَاةُ لَا تَصْرِفُ لِلْعَبْدِ وَلَازِمُ الشِّرَاءِ يَجِيرُ فِي كُلِّ وَقْتٍ بِخِلَافِ الْكِتَابَةِ وَلَازِمُ الْوَلَاءِ بِرَجْعٍ لِلْسَيِّدِ فَإِنْ خُلِيَ الْمَالُ وَالْوَلَاءُ بِخِلَافِ ذَلِكَ فَإِنَّ عَقْدَهُ يَنْتَهِجُ وَيَصِيرُ وَلَاؤُهُ لِلْمُسْلِمِينَ وَهَذَا الْآخِرُ عَلَى طَرِيقَةِ مَالِكٍ فِي ذَلِكَ وَقَالَ أَحْمَدُ وَاسْحَقُ بَرْدٌ وَلَاؤُهُ فِي شِرَاءِ الرُّقَابِ لِلْمُعْتَقِ أَيْضًا ثُمَّ وَعَنْ مَالِكٍ الْوَلَاءَ لِلْمُعْتَقِ تَسْكَابًا بِالْعُمُومِ وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ الْعَنَبَرِيُّ يَجْعَلُ فِي بَيْتِ الْمَالِ وَامْسِيلِ اللَّهِ فَلَا كَثْرَ عَلَى أَنَّهُ يَخْتَصُّ بِالْعَازِي غَنِيًّا كَانَ أَوْ فَقِيرًا إِلَّا أَنْ بَاحْتِيفَةً قَالَ يَخْتَصُّ بِالْعَازِي الْحَاجِّ وَعَنْ أَحْمَدَ وَاسْحَقُ الْحَجَّ مِنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ أَنَّ الْحَجَّ مِنْ سَبِيلِ اللَّهِ أَخْرَجَهُ أَبُو عُبَيْدٍ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَنْهُ وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ أَنَّ بَيْتَ حَدِيثِ ابْنِ لَاسٍ يَحْتَضِرُ فِي هَذَا الْبَابِ قُلْتُ بِذَلِكَ وَتَقَبُّ بِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنَّهُمْ كَانُوا أَفْقَرًا وَحُلُوقِهَا خَاصَّةً وَلَمْ يَحْتَمِلُوهَا (قَوْلُهُ وَقَالَ الْحَسَنُ أَلِغْ) هَذَا صَحِيحٌ عَنْهُ أَخْرَجَ أَوَّلَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ طَرِيقِهِ وَهُوَ مُصَرِّمُهُ إِلَى الْقَوْلِ بِالْمُسْتَلْتِمِينَ مَعَ الْإِعْتِقَاقِ مِنَ الزَّكَاةِ وَالصَّرْفِ مِنْهَا فِي الْحَجِّ إِلَّا أَنْ تَنْصِبَهُ عَلَى شِرَاءِ الْإِبِلِ لَمْ يُوَافِقْهُ عَلَيْهِ الْبَاقُونَ لِأَنَّهُ يُعْتَقُ عَلَيْهِ وَلَا يَصِيرُ وَلَاؤُهُ لِلْمُسْلِمِينَ فَيَسْتَعِيدُ الْمُنْعَمَ وَيُوقِرُ مَا كَانَ يُخْرِجُهُ مِنْ خَالِصِ مَالِهِ لَدَفْعِ مَا رَاسَتْ قَائِقُ أَيُّهُ وَقَوْلُهُ فِي أَيُّهَا أُعْطِيَتْ جُزْتُ كَذَا فِي الْأَصْلِ خَيْرٌ مِنْ زَايٍ قُضِيَ فِيهِ مُصَرِّمُهُ إِلَى أَنَّ الْإِلَامَ فِي قَوْلِهِ لِلْفُقَرَاءِ لِيَأْتِيَ الْمَصْرِفَ لِلتَّمْلِيكِ فَلَوْ صَرَفَ

وقال النبي ﷺ إن خالداً أحتسب أذراعاً في سبيل الله ويذكر عن أبي لاس حملنا النبي ﷺ على
إبل الصدقة للحج حدثنا أبو البان أخبرنا شبيب حدثنا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة
رضي الله عنه قال أمر رسول الله ﷺ بالصدقة فقيل منع ابن جميل وخالد بن الوليد وعباس بن
عبد المطلب فقال النبي ﷺ ما نقيم ابن جميل إلا أنه كان قديراً فأغناه الله ورسوله وأما خالداً
فإنكم تظنون خالداً قد أحتسب أذراعاً واعتده في سبيل الله. وأما العباس بن عبد المطلب فم
رسول الله ﷺ في

الزكاة في صنف واحد كفي (قوله وقال النبي ﷺ إن خالداً الخ) سياتي موصولاً في هذا الباب (قوله ويذكر عن أبي
لاس) بسن مهمة خزاعي اختلف في اسمه فقيل زياد وقيل عبد الله بن عتبة بمهمة ونون مفتوحين وقيل غير ذلك له
صحبة وحدثنا هذا أحدهما وقد وصله أحد وابن خزيمة والحاكم وغيرهم من طريقه ولفظ أحمد على إبل من إبل
الصدقة ضعاف للحج فقلنا يا رسول الله ما ترى أن تحمل هذه فقال إنما يعمل الله الحديث ورجاله تهافت إلا فيه عننة
ابن اسحق ولهذا توقف ابن المنذر في ثبوته (قوله عن الأعرج) في رواية الساني من طريق علي بن عياش عن شبيب
محدثه عبد الرحمن الأعرج بما ذكرناه سمع أبا هريرة يقول قال عمر قد ذكره صرح بالحدوث في الاستناد وزاد
فيه عمر والمخفوظ أنه من مسند أبي هريرة وإنما جرى لعمر فيه ذكر فقط (قوله أمر رسول الله ﷺ بالصدقة) في
رواية مسلم من طريق ورقاء عن أبي الزناد بعث رسول الله ﷺ عمر ساعياً على الصدقة وهو مشعر بأنها صدقة
القرض لأن صدقة التطوع لا يمت عليها السعاة وقال ابن القصار لما لقي الأليق أنها صدقة التطوع لأنها لا يظن بهؤلاء
الصحابية أنهم منعوا القرض وتعب بأهم مأمونهم كلهم جحداً ولا عتاداً ما بين جميل فقيل أنه كان متافهماً تاب بعد
ذلك كذا حكاة الملب وجزم القاضي حسين في تعليقه أن فيه نزلت ومنهم من عاهد الله الآية أنهى والمشهور أنها نزلت
في ثعلبة وأما خالداً فكان متأولاً بأجزاء ما حبسه عن الزكاة وكذلك العباس لاعتقاده ما سألني التصريح به ولهذا عذر
النبي ﷺ خالداً والعباس ولم يضر ابن جميل (قوله فقيل منع ابن جميل) قائل ذلك عمر كما سألني في حديث ابن
عباس في الكلام على قصة العباس ووقع في رواية ابن أبي الزناد عند أبي عبيد فقال بعض من يلزم أي حبيب
وابن جميل لم أقف على اسمه في كتب الحديث لكن وقع في تعليق القاضي الحسين المروزي الشافعي وتبعه الروائي
أن اسمه عبد الله ووقع في شرح الشيخ سراج الدين بن الملقن أن ابن بريدة ساه حيداً ولم أر ذلك في كتاب ابن
بريدة ووقع في رواية ابن جريج أبو جهم بن حذيفة بدل ابن جميل وهو خطأ لأطابق الجميع على ابن جميل
وقول الأكثر أنه كان أنصاري وأما أبو جهم بن حذيفة فهو قرشي فافترقا وذكر بعض المتأخرين أن أبا عبيد
البكري ذكر في شرح الأمثال أنه أبو جهم (قوله والعباس) زاد ابن أبي الزناد عن أبيه عند أبي عبيد أن يعطوا
الصدقة قال غطب رسول الله ﷺ فذهب عن اثنين العباس وخالد (قوله ما نقيم) بكسر القاف أي ما يشكروا بكرة
وقوله فأغناه الله ورسوله إنما ذكر رسول الله ﷺ نفسه لأنه كان سبباً لدخوله في الإسلام فأصبح غنياً بعد فقره بما
أفاده الله على رسوله وأباح لامته من الغنائم وهذا السياق من باب تأكيده الملاح بما يشبه الذم لأنه إذا لم يكن له عذراً
ما ذكر من أن الله أغناه فلا عذر له وفيه التعريض بكفران النعم وتقرير يسوء المصنع في مقابلة الإحسان (قوله
احتسب) أي حنس (قوله واعتده) بضم المثناة جمع عند غصتين ووقع في رواية مسلم اعتاده وهو جمعه أيضاً قيل
هو ما يعده الرجل من الدواب والسلاح وقيل الخيل خاصة يقال فرس عتيد أي صلب أو معد للركوب أو سريع
الوثوب أقوال وقيل إن بعض رواة البخاري وأعيده بالوحدة جمع عبد حكاة عياض الأول هو المشهور (قوله في)

عَلَيْهِ صَدَقَةٌ وَمِثْلُهَا مَعَهَا * تَابَعَهُ ابْنُ أَبِي الزُّنَادِ عَنْ أَبِيهِ * وَقَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ عَنْ أَبِي الزُّنَادِ هِيَ عَلَيْهِ
وَمِثْلُهَا مَعَهَا وَقَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ حَدَّثْتُ عَنِ الْأَعْرَجِ مِنْهُ

عليه صدقة ومثلها معها (كذا في رواية شبيب ولم يقل ورقاه ولا موسى بن عقبة صدقة فعلي الرواية الاولى يكون
عليه الزم به بضعف صدقة ليكون ارفع لقدره وأنه لذكروه وأتفق للزم عنه قاله في صدقة تاجه عليه سيصدق
بها ويضيف اليها مثلها كما وردت رواية مسلم على أنه عليه السلام التزم باخراج ذلك عنه لقوله في على وفيه تنبيه على سبب
ذلك وهو قوله أن الم صنوالاب تفصيله وتشريفا ويحتمل أن يكون تحمل عنه بما يستفاد منه أن الزكاة تتعلق بالذمة
كما هو أحد قول الشافعي وجمع بعضهم بين رواية على ورواية عليه بأن الاصل رواية على ورواية عليه مثلها الا أن فيها زيادة
هه السكت حكاه ابن الجوزي عن ابن ناصر وقيل معنى قوله على أي هي عندني قرض لاني استسلفت منه صدقة
عامين وقد ورد ذلك صريحاً أخرجه الترمذي وغيره من حديث علي وفي اسناده مقال وفي الدارقطني من
طريق موسى بن طلحة أن النبي عليه السلام قال إنا كنا احتجنا فتعجلنا من العباس صدقة ماله ستين وهذا مرسل
وروي الدارقطني أيضاً موصولاً بذكر طلحة فيه وإسناد المرسل أصح وفي الدارقطني أيضاً من حديث ابن عباس أن
النبي عليه السلام بعث عمر ساعياً فأتى العباس فأغظله فأخبر النبي عليه السلام فقال أن العباس قد أسلفنا زكاة ماله العام والعام المقبل
وفي اسناده ضعف وأخرجه أيضاً هو الطبراني من حديث أبي رافع نحو هذا وإسناده ضعيف أيضاً من حديث
ابن مسعود أن النبي عليه السلام تعجل من العباس صدقته ستين وفي إسناده محمد بن ذكوان وهو ضعيف ولوثبت إسكان
رافعاً للأشكال ولرجح به سياق رواية مسلم على بقيه الروايات وفيه رد لقول من قال أن قصة التعجيل إنما وردت في
وقت غير الوقت الذي بعث فيه عمر لاخذ الصدقة وليس ثبوت هذه القصة في تعجيل صدقة العباس بعيد في النظر
بمجموع هذه الطرق والله أعلم وقيل المعنى استسلف منه قدر صدقة عامين فأمر أن يقاس به من ذلك واستبعد ذلك
بأنه لو كان وقع لكان عليه السلام أعلم عمر بأنه لا يطالب العباس وليس بعيد ومعنى عليه على التأويل الاول أي لزمه له
وليس معناه أنه قبضها لأن الصدقة عليه حرام لكونه من بني هاشم ومنهم من حمل رواية الباب على ظاهرها فقال كان
ذلك قبل تحريم الصدقة على بني هاشم ويؤيده رواية موسى بن عقبة عن ابني الزناد عند ابن خزيمة بلفظ فهي له بدل
عليه وقال البيهقي اللام هنا بمعنى على لتفق الروايات وهذا أولي لأن المخرج واحد واليه مال ابن حبان وقيل معناها فهي له
أي القدر الذي كان يراد منه أن يخرج له لاني التزم عنه باخراجه وقيل أنه أخرها عنه ذلك العام الى عام قابل فيكون
عليه صدقة عامين قاله أبو عبيد وقيل أنه كان استدان حتى فادى عقيلاً وغيره فصار من جملة الغارمين فساغ له أخذ الزكاة
بهذا الاعتبار وبعد الاقوال كلها قول من قال كان هذا في الوقت الذي كان فيه التأديب بالمال فالزم العباس بامتناعه من
اداء الزكاة بان يؤدي ضعف ماوجب عليه لعظمة قدره وجلالته كما في قوله تعالى في نساء النبي عليه السلام يضاعف لها
العذاب ضعفين الآية وقد تقدم بضعه في اول الكلام واستدل بقصة خالد على جواز اخراج مال الزكاة في شراء
السلاح وغيره من آلات الحرب والاعانة بها في سبيل الله بناء على أنه عليه الصلاة والسلام أجاز لخالد أن يحاسب
هشام بحاجته فيما يجب عليه كما سبق وهي طريقة البخاري وأجاب الجمهور بأجوبة احداهما المعنى أنه عليه السلام لم يقبل
اخبار من أخبره بمنع خالد جملته على أنه لم يصرح بالمنع وإنما نقلوه عنه بناء على ما فهموه ويكون قوله تعظيماً أي
بمنعكم ايها الى المنع وهو لم يمنع وكيف يمنع الفرض وقد تطوع بتحسيس سلاحه وخيله بأنها لهم ظنوا انها للتجارة
فطال به زكاة قيمتها فاعلمهم عليه الصلاة والسلام بأنه لا زكاة عليه فيها حبس وهذا يحتاج لنقل خاص فيكون فيه حجة
لمن أسقط الزكاة عن الاموال المحبسة ولمن أوجبها في عروض التجارة نالها أنه كان نوى باخراجها عن ملكه الزكاة عن
ماله لان أحد الاثنان سبيل الله وهم المجاهدون وهذا يقوله من يجيز اخراج القيم في الزكاة للحنفية ومن يجيز التعجيل
كالشافعية وقد تقدم استدلال البخاري به على اخراج العروض في الزكاة واستدل بقصة خالد على مشروعية تحسيس

باب الاستغفار عن المسئلة **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن
 عملاء بن يزيد الثوري عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه إن ناساً من الأنصار سألوا رسول الله ﷺ
 فأعطاهم ثم سألوه فأعطاهم ثم سألوه فأعطاهم حتى فسد ما بينه فقال ما يكون عندي من خير فلن أدخركم
 عنكم ومن يستغفر يومه الله ومن يستغفر يومه الله ومن يتصبر يصبره الله وما أعطي أحد عطاء خيراً
 وأوسع من الصبر **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي
 هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال والذي نفسي بيده لأن يأخذ أحدكم حبله فيحطب
 على ظهره خبزاً له من أن يأتي رجلاً فبأسه أعطاه أو منته **حدثنا** موسى حدثنا وهيب **حدثنا**
 هشام عن أبيه عن الزبير بن العوام رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال لأن يأخذ أحدكم حبله فيأتي
 بحزمة الحطب على ظهره فيبيعها فيكف الله بها وجهه خبزاً له من أن يسأل الناس أعطوه أو منعوه
حدثنا عبدان أخبرنا عبد الله أخبرنا يونس عن الزهري عن عروة بن الزبير وسعيد بن
 المسيب أن حكيم بن حزام رضي الله عنه قال سألت رسول الله ﷺ فأعطاني ثم سألته فأعطاني
 ثم سألوه فأعطاني ثم قال يا حكيم

الحيوان والصلاح وإن الوقف يجوز بقاؤه تحت يد محبسه وعلى جواز إخراج العروض في الزكاة وقد سبق ما فيه
 وعلى صرف الزكاة إلى صنف واحد من الثمانية وتعب ابن دقيق العيد جميع ذلك بأن القصة واقعة عين محتملة لما ذكر
 ولغيره فلا ينقض الاستدلال بها على شيء مما ذكر قال ويحتمل أن يكون تحسيس خالداً رصداً وعدم تصرف ولا يبعد
 أن يطلق على ذلك التحسيس فلا يصح الاستدلال بذلك لما ذكر وفي الحديث بحث الإمام المال لجباية الزكاة وتبنيه
 الغافل على ما نسّم الله به من نعمة القنا بعد الفقر ليقوم بحق الله عليه والغيب على من منع الواجب وجواز ذكره في غيبته
 بذلك وتحمل الإمام عن بعض رعيته ما يجب عليه والاعتذار عن بعض الرعية بما يسوغ الاعتذار به والله سبحانه وتعالى
 أعلم بالصواب * (قوله باب الاستغفار عن المسئلة) أي في شيء من غير المصالح الدينية وذكر في الباب ثلاثة
 أحاديث * أحدها حديث أبي سعيد (قوله إن ناساً من الأنصار) لم يصح لي أسماؤهم إلا أن الناس في روي من طريق
 عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري عن أبيه ما يدل على أن أبي سعيد راوى هذا الحديث فخطب بشيء من ذلك ولفظه فني
 حديثه سرحتي أي إلى النبي ﷺ يعني لا سأله من حاجة شديدة فآتته وقعدت فاستقبلني فقال من استغني أغنا الله
 الحديث وزاد فيه ومن سأله أوقية فقد ألحف قلقت ناقى خيماً من أوقية فوجعت ولم أسأله وعند الطبراني من حديث
 حكيم بن حزام أنه من خطب بعض ذلك ولكنه ليس أنصاراً بالالمني الاعم (قوله حتى غداً) بكسر التاء أي
 فبرغ (قوله فلن أدخركم عنكم) أي أحبسه وأخبؤه وامتنعك أيامه مشرداً به عنكم وفيما كان عليه من السخاء وانفاذ
 أمر الله وفيه إعطاء السائل مرتين والاعتذار إلى السائل والحض على التصدق وفيه جواز السؤال للحاجة وإن كان
 الأول تركه والصبر حتى يأتيه رزقه بغير مسئلة وقوله ومن يستغفر في رواية الكشمي يستغفر * تأنيهاً حديث
 أبي هريرة الزبير بن العوام بمعناه وفي رواية الزبير زيادة فيبيعها فيكف الله بها وجهه وذلك مراد في حديث أبي هريرة
 وحذف لالة السياق عليه وفي رواية أبي هريرة يأتي رجلاً في حديث الزبير يسأل الناس والمعنى واحد وزاد في أول
 حديث أبي هريرة قوله والذي نفسي بيده وفيه القسم على الشيء المقطوع بصدقه لنا كيده في نفس السامع وفيه الحض على

فَإِنَّ هَذَا الْمَالَ خَصْرَةٌ حُلُوهٌ فَمَنْ أَخَذَهُ سَخَاوَةٌ فَسَيَبُورُكَ لَهُ فِيهِ وَمَنْ أَخَذَهُ بِإِشْرَافٍ فَسَيَلْمُكَ لَهُ فِيهِ كَالَّذِي يَأْكُلُ وَلَا يَشْبَعُ الْيَدُ الْعَلِيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى . قَالَ حَكِيمٌ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَالْقَيْمُ بَيْنَكَ بَلَمَقٌ لَا أَرَى أَحَدًا بَعْدَكَ شَيْئًا حَتَّى أَفَارِقَ الدُّنْيَا فَكَانَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَدْعُو حَكِيمًا إِلَى السَّلَاحِ فَيَأْتِي أَنْ يَقْبَلَهُ مِنْهُ . ثُمَّ إِنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ دَعَا لِيُعْطِيَهُ فَأَبَى أَنْ يَقْبَلَ مِنْهُ شَيْئًا . فَقَالَ عُمَرُ لِي أَشْهَدُكُمْ بِامْتِنَانِ الْمُسْلِمِينَ عَلَى حَكِيمٍ أَنِّي أَعْرِضُ عَلَيْهِ حَقَّهُ مِنْ هَذَا الْفَرَى فَيَأْتِي أَنْ يَأْخُذَهُ فَلَمْ يَرَزْ أَحَدًا مِنْ النَّاسِ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى تُوَفِّيَ

الصفحة عن المسئلة والتموه عنها ولواصتهن المرء نفسه في طلب الرزق وارتكب المشقة في ذلك ولا قبح المسئلة في نظر الشرع لم يغضل ذلك عليها وذلك لما يدخل على السائل من ذل السؤال ومن ذل الرداذا لم يعط وما يدخل على المسؤل من الاكتساب الضيق في ماله أن أعطي كل سائل وأما قوله خيره فليست بمعنى أفضل التفضيل اذ لا خير في السؤال مع القدرة على الاكتساب والاصح عند الشافعية أن سؤال من هذا حاله حرام ويحتمل أن يكون المراد بالخبر فيه بحسب اعتقاد السائل وتسميته الذي يعطاه خيرا وهو في الحقيقة شر والله أعلم تألها حديث حكيم بن حزام (قوله ان هذا المال خضره) انت الخبر لان المراد الدنيا (قوله خضره حلو) شبهه بالرغبة فيه والميل اليه وحرص النفوس عليه بالهاكة الخضراء المستلذة فان الاخضر مرغوب فيه على اقراده بالنسبة الى الياس والحلو مرغوب فيه على اقراده بالنسبة للجامض فالاعجاب بهما اذا اجتمعا أشد (قوله بسخاوة نفس) أى غير شره ولا الحاح أى من أخذه غير سؤال وهذا بالنسبة الى الآخذ ويحتمل أن يكون بالنسبة الى المعطى أى بسخاوة نفس المعطى أى انشراحه بما يعطيه (قوله كالذي يأكل ولا يشبع) أى الذي يسعى جوعه كذبا لانه من علة به وسقم فكلا أكل أزداد سقاولم يحدث شيئا (قوله اليد العليا) تقدم الكلام عليه مستوفى في باب لاصدقة الاغن ظهرغنى (قوله لا أرى) بفتح الهمزة واسكان الراء وفتح الزاى بعدها همزة أى لا أقص ماله بإعطائه وفي رواية لا اسحق قلت فوائده لا تكون يدي يدك تحت يديم أبدي العرب وانما انتع حكيم من اخذ العطاء مع أنه حقه لانه خشي ان يقبل من أحشياً فيمتاد الآخذ فيجاوز به نفسه الى ما لا يريد قطعها عن ذلك وترك ما يريه الى ما لا يريه وانما الشهد عليه عمرا لانه أراد ان لا ينسبه احدا لم يعرف باطن الامر الى منع حكيم من حقه (قوله حتى توفي) زاد اسحق ابن راهويه في مسنده من طريق عمر بن عبد الله بن عروة مرسل انه ما اخذ من ابى بكر ولا عمر ولا عثمان ولا معاوية قال ابن ابى جرة في حديث حكيم فوائدها منها انه قد يقع الزهد مع الاخذ فان سخاوة النفس هوزهدا تقول سخت بكذا أى جادت وسخت عن كذا أى لم تلفت اليه ومنها ان الاخذ مع سخاوة النفس يحصل اجر الزهد والبركة في الرزق فتبين ان الزهد يحصل خيري الدنيا والآخرة وفيه ضرب المثل لما يقفه السامع من الامثلة لان الغالب من الناس لا يعرف البركة الا في الشيء الكثير فبين بالمثل المذكور ان البركة هي خلق من خلق الله تعالى وضرب لهم المثل بما يبعدون قالاً كل انما يأكل لشبع فاذا اكل ولم يشبع كان عناه في حقه بغير قائمة وكذلك المال ليست القائمة في عينه وانما هي لما يحصل به من النافع فاذا كثر عن المرء بغير تحصيل منفعة كان وجوده كالمعدم وفيه انه ينبغي للامام ان لا يبين للطالب ما في مسئلته من القسدة الا بعد قضاء حاجته لتضع موعظته للمواقع لتلا يتحيل أن ذلك سبب لثمة من حاجته وفيه جواز تكرار السؤال ثلاثا وجواز المنع في الراحة والله أعلم وفي الحديث أيضا ان سؤال الاعلى ليس حاروان رد السائل بعد ثلاث ليس بمكروه وان الاجمال في الطلب مقرون بالبركة وقد زاد اسحق بن راهويه في مسنده من طريق معمر عن الزهري في آخره فأت حين مات وانه لمن أكثر قرىش ملا وفيه أيضا سبب ذلك وهو أن النبي ﷺ أعطي حكيم بن حزام دون ما أعطى أصحابه

باب مَنْ أَعْطَاهُ اللَّهُ شَيْئًا مِنْ غَيْرِ مَسْئَلَةٍ وَلَا إِشْرَافٍ نَفْسٍ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقَّ السَّائِلِ وَالْحَرُومِ حَدَّثَنَا
يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ يُونُسَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ
سَمِعْتُ عُمَرَ يَقُولُ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعْطِي الْعَطَاءَ فَأَقُولُ أَعْطِهِ مَنْ هُوَ أَفْقَرُ إِلَيْهِ مِنِّي . قَالَ خَذْهُ
إِذَا جَاءَكَ مِنْ هَذَا الْمَالِ شَيْءٌ وَأَنْتَ غَيْرُ مُشْرِفٍ وَلَا سَائِلٍ فَخَذَهُ وَمَا لَا فَلَا تُنْتِعُهُ نَفْسَكَ

فقال حكيم يا رسول الله ما كنت أظن أن تقصر بي دون أحد من الناس فزادته ثم استزاده حتى رضى فذكر نحو الحديث
 * (قوله باب من أعطاه الله شيئا من غير مسألة ولا إشراف نفس وفي أموالهم حق للسائل والمحروم) في رواية
 المستملي تقديم الآية وسقطت لالاكثر ومطابقها لحديث الباب من جهة دلالتها على مدح من يعطي السائل وغير
 السائل وإذا كان المعطي يمدحوا فخطيته مقبولة وأخذها غير ملوم وقد اختلف أهل العلم بالفتوى في المراد بالحروم
 فروى الطبري من طريق ابن شهاب أنه للتعفف الذي لا يسأل وأخرجه ابن أبي حاتم من وجه آخر عن ابن شهاب
 أنه بلغه فذكر مثله وأخرجه الطبري عن قتادة مثله وأخرج فيه أقوالا أخرى وعلى التفسير المذكور تنطبق الترجمة
 والاشراف بالمعجمة التعرض للشيء والحرص عليه من قولهم اشرف على كذا إذا تطاول له وقيل للمكان المرتفع شرف
 لذلك وتقدر جواب الشرط فليقبل أي من أعطاه الله مع انقضاء القيد المذكورين فليقبل وإنما خذفه العلم به وأوردوا
 بلفظ العموم وإن كان الخبر ورد في الاعطاء من بيت المال لان الصدقة للفقير معنى العطاء لئني إذا انتفى الشرطان
 قال أبو داود سألت أحمدا عن إشراف النفس فقال بالقلب وقال يعقوب بن عدي سألت أحمدا عنه فقال هو أن يقول مع نفسه
 يبعث إلى فلان بكذا وقال الأثرم يضيق عليه أن يرد إذا كان كذلك (قوله فأقول اعطه من هو أفقر إليه مني)
 زاد في رواية شعيب عن الزهري الآتية في الأحكام حتى أعطاني مرة مالا فقلت اعطه من هو أفقر إليه مني فقال
 خذْهُ فتعوله وتصديق به وود كر شعيب فيه عن الزهري اسنادا آخر قال أخبرني السائب بن يزيد أن حبيب بن
 عبد العزيز أخبره أن عبد الله بن السعدي أخبره أنه قدم على عمر في خلافته فذكر قصة فيها هذا الحديث والسائب
 من فوقه صحابة فقيه أربعة من الصحابة في نسق وقد أخرجه مسلم من رواية عمرو بن الحارث عن الزهري بالاستادين
 لكن قال فيه عن سالم عن أبيه أن رسول الله ﷺ كان يعطي عمر فذكره جله من مسند ابن عمر وأخرجه مسلم
 أيضا من وجه آخر عن ابن السعدي عن عمر لكن قال فيه ابن السعدي وزاد فيه أن عطية النبي ﷺ للمعرب سبب
 العمالة ولهذا قال الطحاوي ليس معنى هذا الحديث في الصدقات وإنما هو في الأموال التي يقسمها الإمام وليست هي من
 جهة الفقر ولكن من الحقوق فلما قال عمر اعطه من هو أفقر إليه مني لم يرض بذلك لأنه إنما أعطاه لئني غير الفقير
 قال ويؤيده قوله في رواية شعيب خذْهُ فتعوله فدل ذلك على أنه ليس من الصدقات وقال الطبري اخذوا في قوله
 خذْهُ بعد إجماعهم على أنه أمر نذوب قليل هو نذوب لكل من أعطي عطية أي قبولها كائنا من وهذا هو الأرجح يعني
 بالشرطين المتقدمين وقيل هو مخصوص بالسلطان ويؤيده حديث سمرة في السنن الأنا يسأل ذا سلطان وكان بعضهم
 يقول يحرم قبول العطية من السلطان وبعضهم يقول يكره وهو محمول على ما إذا كانت العطية من السلطان الجائر
 والكرامة محمولة على الورع وهو المشهور من تصرف السلف والله أعلم والتحقيق في المسئلة أن من علم كونه ماله
 حلالا فلا تزد عطيته ومن علم كونه ماله حراما فصهرم عطيته ومن شك فيه فلا احتياط رده وهو الورع ومن أباحه
 أخذ بالاصل قال ابن المنذر وأصح من رخص فيه بأن الله تعالى قال في اليهود سماعون للكذب أكلون لسجحت وقد
 رهن الشارح مدرعه عند يهودي مع علمه بذلك وكذلك أخذ الجزية منهم مع العلم بأن أكثر أموالهم من ثمن الخمر
 والخنزير والمعاملات الفاسدة وفي حديث الباب أن الإمام أن يعطي بعض رعيته إذا رأى لذلك وجهها وإن كان غيره
 أحوج إليه منه وإن رده عطية الإمام ليس من الأدب ولا سيما من الرسول ﷺ لقوله تعالى وما آتاكم الرسول فخذوه

باب مَنْ سَأَلَ النَّاسَ تَكَثُّراً حَدَّثَنَا بِحْيُ بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ
قَالَ تَحْتُ حُمْزَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ مَا يَزَالُ
الرَّجُلُ يَسْأَلُ النَّاسَ حَتَّى يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَيْسَ فِي وَجْهِهِ مِرْعَةٌ لِحَمِّهِ وَقَالَ إِنَّ الشَّمْسَ تَدْنُو يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّى
يَسْلُغَ الرِّقَاقُ نِصْفَ الْأَذُنِ . فَبَيْنَا نَحْمُ كَذَلِكَ اسْتَفْتَا بَادِمَ . ثُمَّ بَمُوسَى . ثُمَّ بِمُحَمَّدٍ ﷺ * وَزَادَ عَبْدَ اللَّهِ
حَدَّثَنِي اللَّيْثُ حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي جَعْفَرٍ فَيَشْفَعُ لِيُقْضَى بَيْنَ الْخَلْقِ فَيَمْسُحُ حَقُّ يَأْخُذُ بِحُلَّةِ الْبَابِ فَيَوْمَئِذٍ
يَعْنُهُ اللَّهُ مَقَامًا مَحْمُودًا بِحَمْدِهِ أَهْلُ الْجَمْعِ كُلُّهُمْ .

الآية * (قوله) بل من سأل الناس تكثراً أى فهو مذموم قال ابن رشد حديث المغيرة في النهي عن كثرة السؤال الذي أورده في الباب الذى يليه أصرح في مقصود الترجمة من حديث الباب وإنما أثره عليه لأن من عادته أن يترجم بالأخفى أو لأحتمال أن يكون المراد بالسؤال في حديث المغيرة النهي عن المسائل المشككة كالأغلوطات أو السؤال عما لا يبنى أو عما يقع مما يكره وقوعه قال وأشار مع ذلك إلى حديث ليث ليس على شرطه وهوما أخرجه الترمذى من طريق حنبل بن جنادة في أثناء حديث مرفوع وفيه ومن سأل الناس ليثرى ماله كان محموشاً في وجهه يوم القيامة فمن شاء فليقل ومن شاء فليكثر انتهى وفي صحيح مسلم من طريق أبي زرعة عن ابن هبة ما هو مطابق للفظ الترجمة فاحتمال كونه أشار إليه أولى ولفظه من سأل الناس تكثراً قائماً يسأل جمهر الحديث والمعنى أنه سأل ليجمع الكثير من غير احتياج إليه (قوله عن عبدالله بن أبي جعفر) في رواية أبي صالح الآتية حدثنا عبيد الله (قوله مزعة لحلم) مزعة بضم الميم وحكى كسرهما وسكون الزاي بعدها ماملة أى قطعة وقال ابن التين ضبطه بعضهم بفتح الميم والزاى والذى أحفظه عن الحديثين الضم قال الخطابي يحتمل أن يكون المراد أنه يأتى ساقطاً لا يقدر له ولا جاءه أو يذهب في وجهه حتى يسقط لحمه لمشكلة العقوبة في مواضع الجنابة من الاعضاء لكونه أذل وجهه بالسؤال أو أنه يمت ووجهه عظم كله فيكون ذلك شعاره الذى يعرف به انتهى والاول صرف للحديث عن ظاهره وقد يؤيده ما أخرجه الطبرانى والبراز من حديث مسعود بن عمرو مرفوعاً لا يزال العبد يسأل وهو غنى حتى يخلق وجهه فلا يكون له عند الله وجه وقال ابن أبي حمزة متناهية ليس في وجهه من الحسن شئ لأن حسن الوجه هو بما فيه من اللحم وما لم يلبس إلى حمله على ظاهره وإلى أن السر فيه أن الشمس تدنو يوم القيامة فإذا جاء اللحم بوجهه كانت أذية الشمس له أكثر من غيره قال والمراد به من سأل تكثراً وهو غنى لا تحمل له الصدقة وأما من سأل وهو مضطر فذلك مباح له فلا يعاقب عليه انتهى وبهذا تظهر مناسبة إيراد هذا الطرف من حديث الشفاعة عقب هذا الحديث قال ابن المنبر في الحاشية لفظ الحديث دال على ذم تكثير السؤال والترجمة لمن سأل تكثراً والفرق بينهما ظاهر لكن لما كان المتنوع عليه على ما تشهد به القواعد هو السائل عن غنى وإن سأل ذى الحاجة مباح نزل البغارى الحديث على من يسأل ليكثر ماله (قوله بآدم ثم بموسى) هذا فيه اختصار وسأني في الرقاق في حديث الشفاعة الطويل ذكر من يقصدونه بين آدم وموسى وبين موسى وعبد الله ﷺ وكذا الكلام على بقية ما في حديث الشفاعة مما يحتاج إلى الشرح (قوله وزاد عبدالله بن صالح) كذا عند أبي ذر وسقط قوله ابن صالح من رواية الأكثر ولهذا جزم خلف وأبوعبىم بأنه ابن صالح وقدره بنه إلى الأمان لابن منده من طريق أبي زرعة الرازى عن يحيى بن بكير وعبد الله بن صالح جميعاً عن الليث وساقه بلفظ عبدالله بن صالح وقدره موصولاً من طريق عبدالله بن صالح وحده البراز عن محمد بن إسحق الصنفى والطبرانى في الأوسط عن مطلب بن شعبان وابن منده في كتاب الأيمان من طريق يحيى بن عثمان ثلاثهم عن عبدالله بن صالح فذكره وزاد بعد قوله واستفتاوا بآدم فيقول لست بصاحب ذلك وتابع عبدالله بن صالح على هذه الزيادة عبدالله بن عبد الحكم عن الليث أخرجه ابن منده أيضاً (قوله بحلقة الباب) أى بالجنة أو هو مجاز عن القرب إلى الله تعالى والمقام المحمود هو الشفاعة العظمى التى

وقال مَعْلَى حَدَّثَنَا وَهَيْبُ بْنُ الثَّعْنَانِ بْنِ رَاشِدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْلِمٍ أَخَى الزُّهْرِيِّ عَنْ حَزْرَةَ مَيْمُونِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمَسْئَلَةِ بِأَنَّ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ الْحَافَا وَكَمْ الْغَنَى وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ وَلَا يَجِدُ غَنًى يُغْنِيهِ لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أَحْصَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ إِلَى قَوْلِهِ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِهَالٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ زَيْدٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ لَيْسَ الْمُسْكِينُ الَّذِي تَرُدُّهُ

اختص بها وهي إراحة أهل الموقف من أهوال القضاء بينهم والفرار من حسابهم والمراد بأهل الجمع أهل الحشر لا يوم يجمع فيه الناس كلهم وسأيت بقية الكلام على المقام المحمود في تفسير سورة سبحان إن شاء الله تعالى (قوله وقال معلى) بضم الميم وفتح المهملة وتشديد اللام المفتوحة وهو ابن أسد وقد وصله يعقوب بن سفيان في تاريخه عنه ومن طريقه البيهقي وآخر حديثه مزعوم وفيه قصة لحزة بن عبد الله بن عمر مع أبيه في ذلك ولهذا قبله المصنف بقوله في المسئلة أى في الشق الأول من الحديث دون الزيادة وروينا أيضا في معجم أبي سعيد بن الأعرابي قال حدثنا حمدان بن علي عن معلى بن أسد به وفي هذا الحديث أن هذا الوعيد يختص بمن أكثر السؤال لا من نذر ذلك منه ويؤخذ منه جواز سؤال غير المسلم لأن لفظ الناس يعم قاله ابن أبي حنيفة وحكي عن بعض الصالحين أنه كان إذا احتاج سأل ذميا للثأب بالمسلم بسببه لورده (قوله باب قول الله عز وجل لا يسألون الناس الحافا) وكما في قول النبي ﷺ لا يجد غنى يغنيه لقول الله عز وجل للفقراء الذين أحصروا الآية) هذه اللام التي في قوله لقول الله عز وجل لا يسألون الناس الحافا وكما في قول النبي ﷺ لا يجد غنى يغنيه مبین لقدر الغنى لأن الله تعالى جعل الصدقة للفقراء الموصوفين بهذه الصفة أي من كان كذلك فليس يغني ومن كان بخلافه فهو غني فخاصه أن شرط السؤال عدم وجدان الغنى لوصف الله الفقراء بقوله لا يستطيعون ضربا في الأرض إذ من استطاع ضرب بافها فهو واجد لنوع من الغنى والمراد بالذين أحصروا والذين حصرهم الجهاد أي منعهم الاشتغال به من الضرب في الأرض أي التجارة لا شغلهم به عن التكسب قال ابن عليه كل محيط يحصر بفتح أوله وضم الصاد والاعذار المانعة تحصر بضم المثناة وكسر الصاد أى تجعل المرء كالحائط به وللفقراء يتعلق بمحذوف تقديره الاتفاق المقدم ذكره لهؤلاء انتهى وأما قول المصنف في الترجمة وكما في الغنى فلم يذكر فيه حديثا صريحا فيحتمل أنه أشار إلى أنه لم يرد فيه شيء على شرطه ويحتمل أن يستفاد المراد من قوله في حديث أبي هريرة الذي لا يجد غنى يغنيه فإن معناه لا يجد شيئا يقع موقعه من حاجته فمن وجد ذلك كان غنيا وقد ورد فيه ما أخرجه الترمذي وغيره من حديث ابن مسعود مرفوعا من سأل الناس وله ما يغنيه جاء يوم القيامة ومسا لته وفي وجهه خموش قيل يا رسول الله وما يغنيه قال خمسون درهما أو قيمتها من الذهب وفي إسناده حكيم بن جبير وهو ضعيف وقد تكلم فيه شعبة من أجل هذا الحديث وحدث به سفيان الثوري عن حكيم قيل له أن شعبة لا يحدث عنه قال لقد حدثني به زيد بن عبد الرحمن عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد يعني شيخ حكيم أخرجه الترمذي أيضا ونص أحمد في علل الخلال وغيره على أن زيدا زيدا موقوفة وقد تقدم حديث أبي سعيد قريبا من عند النسائي في باب الاستغفار وفيه من سأل وله أوقية فقد الحلف وقد أخرجه ابن حبان في صحيحه بلفظ فهو ملحف والباب عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند النسائي بلفظ فهو الملحف وعن عطاء بن يسار عن رجل من بني أسد له صحبة في أثناء حديث مرفوع قال فيه من سأل منكم وله أوقية أو عدلها فقد سأل الحافا أخرجه أبو داود وعن سهل بن الحنظلية قال قال رسول الله ﷺ من سأل وعنده ما يغنيه فإنا يستكثر من النار فقالوا يا رسول الله وما يغنيه قال قدر ما يغنيه ويعيشه أخرجه أبو داود أيضا وصححه ابن حبان قال الترمذي في حديث ابن مسعود والعمل على هذا عند بعض أصحابنا كالثوري وابن المبارك وأحمد واسحق قال ووسع

الأكلة والأكلان . ولعن المسكين الذي له غنى ويستحي أو لا يسأل الناس إلحافاً حدثنا
 يعقوب بن إبراهيم حدثنا إسماعيل بن علية حدثنا خالد الحذاء عن ابن أشوع عن الشعبي حدثني كاتب الغيرة
 ابن شعبة قال كتب معاوية إلى المغيرة بن شعبة أن يكتب إلى بشىء يسمعه من النبي ﷺ فكتب إليه
 سميت النبي ﷺ يقول إن الله كره لكم ثلاثاً قيل وقال وإضاعة المال وكثرة السؤال حدثنا محمد بن
 غرير الزهرى حدثنا يعقوب بن إبراهيم عن أبيه عن صالح ابن كيسان عن ابن شهاب قال أخبرني عمار
 ابن سمر عن أبيه قال أعطى رسول الله ﷺ رهطاً وأنجالين فيهم قال فترك رسول الله ﷺ منهم رجلاً
 لم يطمعه وهو أعجبهم إلى فمات إلى رسول الله ﷺ فسارزته فقلت مالك عن فلان والله إني لأراه ومينا قال
 أو مينا قال فسكت قليلاً ثم غلبني ما أعلم فيه فقلت يا رسول الله مالك عن فلان والله إني لأراه ومينا أو قال
 مينا قال فسكت قليلاً ثم غلبني ما أعلم فيه فقلت يا رسول الله مالك عن فلان والله إني لأراه ومينا
 قال أو مينا بنى فقال إني لأعطي الرجل وغیره أحب إلى منه خشية أن يكب في النار على وجهه *

قوم في ذلك فقالوا إذا كان عنده مخسور درهما أو أكثر وهو محتاج فله أن يأخذ من الزكاة وهو قول الشافعي وغيره
 من أهل العلم انتهى وقال الشافعي قد يكون الرجل غنيا بالدرهم مع الكسب ولا يفيقه إلا ألف مع ضعفه في نفسه وكثرة
 عياله وفي المسئلة مذاهب أخرى أحدها قول أبو حنيفة أن الغني من ملك نصاباً فيحرم عليه أخذ الزكاة واحتج
 بحديث ابن عباس في بحث معاذ إلى ابن عمر وقول النبي ﷺ له تؤخذ من أغنيائهم فتد على فقراهم فوصف من تؤخذ
 الزكاة منه بالغني وقد قال لأخى الصدقة لغني ثانياً أن حده من وجد ما يقد به ويشبهه على ظاهر حديث سهل بن
 الحظظية حكاه الخطابي عن بعضهم ومنهم من قال وجهه من لا يجد غداً ولا عشاء على دأيم الأوقات ثالثاً أن حده
 أن يكون درهما وهو قول أبي عبيد بن سلام على ظاهر حديث أبي سعيد وهو ظاهر من تصرف البخاري لأنه اتبع ذلك
 قوله لا يسألون الناس إلحافاً وقد تضمن الحديث المذكور أن من سأل وعنده هذا القدر فقد سأل إلحافاً ثم ورد المصنف
 في الباب أربعة أحاديث * أولها حديث أبي هريرة في ذكر المسكين أو رده من طريقين والمسكين مفعل من السكون
 قاله القرطبي قال فكانه من قلة المال سكنت حركته ولذا قال تعالى أو مسكيناً ذا متربة أى لاصق بالتراب (قوله
 الاكلة والأكلان) بالضم فيهما ويؤيده ما في رواية الأعرج الآتية آخر باب اللقمة والقمطان والتمران
 زاد في الذي يطوف على الناس قال أهل اللغة الاكلة بالضم اللقمة وبالفتح المزة من الفداء والعشاء (قوله ليس له غنى)
 زاد في رواية الأعرج غنى يغنيه وهذه صفة زائدة على اليسار المنفي إذ لا يلزم من حصول اليسار للمرء أن يغني به بحيث
 لا يحتاج إلى شيء آخر وكان المعنى في اليسار المقيده بأنه يغنيه مع وجود أصل اليسار وهذا كقوله تعالى لا يسألون الناس
 إلحافاً (قوله ويسعى) زاد في رواية الأعرج ولا يطمع به في رواية الكشمي له فيصدق عليه ولا يقوم
 فيسأل الناس وهو ينصب بصدق ويسأل وموضع الترجمة منه قوله ليس له غنى وقد أورد المصنف في التفسير من
 طريق أخرى عن أبي هريرة يظهر عليها بهذه الترجمة أكثر من هذه الطريق ولفظها إنما المسكين الذي يتعفف
 لقرؤا ان شئتم يعني قوله لا يسألون الناس إلحافاً كذا وقع فيه بزيادة يعني وقد أخرج مسلم وأحمد من هذا الوجه
 بدونها وكذلك وقع فيه بزيادة ابن أبي حاتم في تفسيره * ثانياً حديث المغيرة قاتن أشوع بالشين المعجمة وزاد أحمد في
 رواية الكشمي ابن الأشوع وهو سعيد بن عمرو بن الأشوع نسب لجد وكاتب المغيرة هو راد (قوله وإضاعة
 الاموال) في رواية الكشمي المال وموضع الترجمة منه قوله وكثرة السؤال قال ابن التين فهم منه البخاري سؤال الناس

وَعَنْ أَبِيهِ عَنْ صَالِحٍ عَنْ إِبْنِ أَبِي حَتْمٍ أَنَّهُ قَالَ سَمِعْتُ أَبِي يُحَدِّثُ هَذَا قَوْلًا فِي حَدِيثِهِ فَضَرَبَ رَسُولُ
 اللَّهِ ﷺ يَدَيْهِ جَمَعَ بَيْنَ عُنُقِي وَكَتَفِي ثُمَّ قَالَ أَقْبِلْ أَيْ سَعِدُ إِنِّي لَأَعْمَلِي الرَّجُلَ * قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ
 فَكَبِّرُوا قُلُوبًا مُكِبًّا أَكْبَرُ الرَّجُلِ إِذَا كَانَ فِعْلُهُ غَيْرَ وَاقِعٍ عَلَى أَحَدٍ فَإِذَا وَقَعَ الْفِعْلُ قُلْتُ كَبَّهُ اللَّهُ لِيُجَاهِدَ
 وَكَبَّيْنَهُ أَنَا **حَدَّثَنَا** إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَيْسَ لِمُسْكِينٍ الَّذِي يَطُوفُ عَلَى النَّاسِ تَرْدُهُ الْقَتْمَةُ وَالشُّمْتَانُ
 وَالشُّرَةُ وَالشُّرْتَانِ . وَلَكِنَّ الْمُسْكِينَ الَّذِي لَا يَجِدُ غَنًى يَتَنَبَّهُ . وَلَا يَقْنَطُ بِهِ فَيَتَصَدَّقَ عَلَيْهِ وَلَا يَقُومُ
 فَيَسْأَلُ النَّاسَ **حَدَّثَنَا** عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ بْنُ غِيَاثٍ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ عَنْ
 أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ لَأَنْ يَأْخُذَ أَحَدُكُمْ حَبْلَهُ ثُمَّ يَتَدَوَّ أَحْسَنُهُ قَالَ إِلَى الْجَبَلِ فَيَحْتَطِبُ فَيَبِيعَ
 فَيَأْكُلَ وَيَتَصَدَّقَ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ النَّاسَ * قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ أَكْبَرُ مِنَ
 الزُّهْرِيِّ وَهُوَ قَدْ أَدْرَكَ ابْنَ عُمَرَ

ويحتمل أن يكون المراد السؤال عن المشكلات أو عملاً حاجة للسائل به ولذلك قال ﷺ زدوني ما تركتمكم (قلت)
 وحمله على المعنى العام أولى ويستقيم مراد البخاري مع ذلك وقدمضي بعض شرحه في كتاب الصلاة ويأتي في كتاب
 الادب وفي الرقاق مستوفى أن شاء الله تعالى * ثالثها حديث سعد بن أبي وقاص أو رده بإسنادين وموضع الترجمة منه قوله في
 الرواية الثانية جُمع بين عُنُقِي وَكَتَفِي ثُمَّ قَالَ أَقْبِلْ أَيْ سَعِدُ وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في كتاب الايمان وأنه
 أمر بالاقبال وبالقبول ووقع عند مسلم اقبالا أي سعد على أنه مصدر أى اقبالي أي قبلا بهذه العارضة وسياقه شعر
 بأنه ﷺ كره منه الحاجة عليه في المسئلة ويحتمل أن يكون من جهة المشفوع أن له ترك السؤال فُدْح (قوله وعن
 أبيه عن صالح) وهو معطوف على الاسناد الاول وكذا أخرجه مسلم عن الحسن الحلواني وعن يعقوب بن ابراهيم
 ابن سعد (قوله أبو عبد الله) هو المصنف (قوله فككبوا الخ) تقدمت الاشارة اليه في الايمان وجرى المصنف على عادته
 في ايراد تفسير اللفظة الغريبة اذا وافق ما في الحديث ما في القرآن وقوله غير واقع اي اذا كان متعديا والقرض ان
 هذه الكلمة من النوادر حيث كان الثلاثي متعديا والمزيد فيه لازما عكس القاعدة التصريغية قيل ويجوز أن يكون
 الف اكب للصيرورة (قوله صالح بن كيسان) يعني المذكور في الاسنادين (قوله أكبر من الزهري) يعني في السن
 ومثل هذا جاء عن أحمد وابن معين وقال علي بن المديني كان أسن من الزهري فان مولده سنة خمسين وقيل بعدها
 ومات سنة ثلاث وعشرين ومائة وقيل سنة أربع وأما صالح بن كيسان فمات سنة أربعين ومائة وقيل قبلها وذكر الحاكم
 في مقدار عمره سنا فقبحوه عليه وقوله أدرك ابن عمر يعني أدرك السماع منه وأما الزهري فمختلف في لقبه له والصحيح
 أنه لم يلقه وإنما يروى عن ابنه سالم عنه والحديثان اللذان وقع في رواية معمر عنه أنه سمعها من ابن عمر ثبت ذكر
 سالم بينهما في رواية غيره والله أعلم * رابعها حديث أبي هريرة الدال على ذم السؤال ومدح الاكتساب وقد تقدم
 الكلام عليه مستوفى في باب الاستغفار عن المسئلة وفي حديث الاول ان المسكنة انما تحمد مع العفة عن السؤال والصبر
 على الحاجة وفيه انتحباب الحياء في كل الاحوال وحسن الارشاد لوضع الصدقة وان يصحى وضما فيمن صفته
 التعفف دون الالحاح وفيه دلالة على ان يقول الفقير اسوا حال من المسكين وان المسكين الذي له شيء لكنه لا يكتفيه والفقير
 الذي لا شيء له كما تقدم توجيهه ويؤيده قوله تعالى اما السفينة فكانت لما كين يعملون في البحر فمما كين مع ان
 لهم سفينة يعملون فيها وهذا قول الشافعي وجمهور أهل الحديث والفقه وعكس آخرون فقالوا المسكين اسوا حالا

باب غرض التمر **حدثنا** سهل بن بكار **حدثنا** وهيب عن عمرو بن يحيى عن عباس الساعدي عن أبي حمزة الساعدي قال غزونا مع النبي **ﷺ** غزوة تبوك فلما جاء وادي القرى إذا امرأة في حديدة لما قال النبي **ﷺ** لأصحابه أخرصوا وأخرص رسول الله **ﷺ** عشرة أو سني قال لما أخصي ما يخرج منها فلما أتينا تبوك قال أنا أيتها

من الفقير وقال آخر ونهما سواء وهذا قول ابن القاسم وأصحاب مالك وقيل الفقير الذي يسأل والمسكين الذي لا يسأل
حكماء ابن بطال وظاهره أيضاً أن المسكين من اتصف بالتعفف وعدم الخلاف في السؤال لكن قال ابن بطال معناه
المسكين الكامل وليس المراد في أصل المسكنة عن الطواف بل هي كقوله اندرون من الفلس الحديث وقوله تعالى
ليس البر الآفة وكذا قرره القرطبي وغير واحد والله أعلم * (قوله باب خرص التمر) أي مشروعيته والغرص يفتح
للمحصة وحكي كسرهما ويسكون الراء بعدها مهملة هو خرص ما على النخل من الرطب تمرأ حكي الترمذي عن بعض أهل
العلم أن خمسة إن التمار إذا أدركت من الرطب والعنف مما تجب فيه الزكاة بعث السلطان خراسا ينظر فيقول يخرج من
هذا كذا وكذا زيبا وكذا وكذا تمرأ فيحصيهو ينظر مبلغ العشر فيثبته عليهم ويحلى بينهم وبين التمار فإذا جاء وقت الجذاذ
أخذ منهم العشر انتهى وقائمة الغرص التوسعة على رباب التمار في تناول منها والبيع من زهوها وإثارة لاهل والجيران
والفقراء لأن في منعهم تضيقا لا يخفى وقال الخطابي أنكر أصحاب الرأي الغرص وقال بعضهم إنما كان يفعل نحويفا
للمزارعين لئلا يجنحوا إلى إلزام به الحكم لأنه تخمين وغروا وكان يجوز قبل تحریم الربا والقمار وتعقبه الخطابي بأن تحریم
الربا والميسر مقدم والغرص عمل به في حياة النبي ﷺ حتى مات ثم أبو بكر وعمر فن بعدهم ولم ينقل عن أحد منهم ولا
من التابعين تركه إلا عن الشعبي قال وأما قوله إنه تخمين وغرور فليس كذلك بل هو اجتهاد في معرفة مقدار التمر وإدراكه
بالغرص الذي هو نوع من المقادير وحكي أبو عبيد عن قوم منهم أن الغرص كان خاصا بالنبي ﷺ لأنه كان يوفق من
الصواب ما لا يوافق له غيره وتعقبه بأنه لا يلزم من كون غيره لا يسد لما كان يسد له سواء إن ثبت بذلك الخصوصية وإن
كان المرء لا يجب عليه الاتباع إلا بما علم أنه يسديه كتسديد الانبياء لسقط الاتباع وترد هذه الحججة أيضا بارسال النبي ﷺ
للمخاض في زمانه والله أعلم واعتل الطحاوي بأنه يجوز أن يحصل للثمرة آفة فتلفها فيكون ما يؤخذ من صاحبها
ما خوذاً بدلا مما لم يسلم له أو أجيب بأن القائلين بـ لا يضمنون أرباب الاموال ما تلف بعد الغرص قال ابن المنذر أجمع
من يحفظ عنه العلم أن الغرص إذا أصابته جاشحة قبل الجذاذ فلا ضمان (قوله عن عمرو بن يحيى) هو المازني ولمسلم من
وجه آخر عن وهيب حدثنا عمرو بن يحيى (قوله عن عباس الساعدي) هو ابن سهل بن سعد ووقع في رواية أبي داود
عن سهل بن بكار شيخ البخاري فيه عن العباس الساعدي يعني ابن سهل بن سعد وفي رواية الاسماعيلي من وجه آخر عن
وهيب حدثنا عمرو بن يحيى حدثنا عباس بن سهل الساعدي (قوله غزوة تبوك) سيأتي شرحها في المغازي (قوله فلما جاء
وإلى القرى) هي مدينة قديمة في المدينة والشام سيأتي ذكرها في البيوع وأغرب بن قرقول فقال إنهما من أعمال المدينة
(قوله إذا المرأة في حديقته لها) استدلل به على جواز الاجداء بالنكرة لكن بشرط الاقادة قال ابن مالك لا يتمتع إلا بداء بالنكرة
الخضة على الإطلاق بل إذا لم تحصل فائدة فلو اقترن بالنكرة المحضة قرينة يحصل بها الفائدة جاز الاجداء بها نحو
انطلقت فإذا سح في الطريق الخ ووقع في رواية سليمان بن بلال عن عمرو بن يحيى عند مسلم فأتينا على حديقة امرأة ولم
أقف على اسمها في شيء من الطرق (قوله آخر صوا) يضم الراء زاد سليمان غرصنا ولم أقف على اسماء من خرص منهم
(قوله وخرص) في رواية سليمان وخرصها (قوله أحصى) أي أحفظى عدد كيلها وفي رواية سليمان أحصبها حتى ترجع
إليك إن شاء الله تعالى وأصل الاحصاء العدد بالحصي لأنهم كانوا لا يحسبون الكتابة فكانوا يضبطون العدد بالحصي

سَمِعْتُ اللَّيْلَةَ رَيْحٌ شَدِيدَةٌ فَلَا يَقُومُ أَحَدٌ. وَمَنْ كَانَ مَعَهُ كَيْسٌ فَلْيَمْلِكْهُ فَمَقَلْنَاَهَا: وَهَبْتُ رَيْحُ شَدِيدَةً قَامَ رَجُلٌ قَالَتْهُ
بِجَلِّ طَلِيٍّ وَأَهْدَى إِلَيْكَ إِلَهَ النَّبِيِّ ﷺ بَغْلَةً بَيْضَاءَ وَكَسَاءَ بَرْدًا وَكَتَبَ لَهُ بِحَرِّهِمْ. فَلَمَّا أَتَى وَادِيَ الْقُرَى قَالَ
لِلرَّاءَةِ كَمْ جَاءَ حَدِيثُكَ قَالَتْ عَشْرَةٌ أَوْ سِتٌّ خَرَصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ إِنِّي مُتَعَجِّلٌ إِلَى الْمَدِينَةِ
فَمَنْ أَرَادَ مِنْكُمْ أَنْ يَتَعَجَّلَ مَعِيَ فَلْيَتَعَجَّلْ فَلَمَّا قَالَ ابْنُ بَكَّارٍ كَلِمَةً مَعَهَا أَشْرَفَ عَلَى الْمَدِينَةِ قَالَ هَذِهِ طَابَةٌ فَلَمَّا
رَأَى أَحَدًا قَالَ هَذَا جَبَلٌ يُحْيِي شَاوِجْهُ أَلَا أَخْبَرُكُمْ بِخَيْرِ دُورٍ الْأَنْصَارِ قَالُوا بَلَى قَالَ دُورُ بَنِي النَّجَّارِ ثُمَّ
دُورُ بَنِي عَبْدِ الْأَشْهَلِ ثُمَّ دُورُ بَنِي سَاعِدَةَ أَوْ دُورُ بَنِي الْحَارِثِ ابْنِ الْحَزْرَجِ. وَفِي كُلِّ دُورٍ أَنْصَارٌ يَتَنَبَّأُ خَيْرًا

(قوله سَمِعْتُ اللَّيْلَةَ) زاد سليمان عليكم (قوله فلا يقوم أحد) في رواية سليمان فلا يقيم فيها أحد منكم (قوله فليملكها) أي
يشده بالمقال وهو الجبل وفي رواية سليمان فليشد عقاله وفي رواية ابن اسحق في المغازي عن عبد الله بن أبي بكر بن
حزم عن عباس بن سهل ولا يخرج من أحد منكم الليلة الاومعه صاحب له (قوله قَامَ رَجُلٌ قَالَتْهُ بِجَلِّ طَلِيٍّ) في رواية
الكشميني بجبل طلي وفي رواية الاسماعيلي من طريق عفان عن وهيب ولم يقيم فيها أحد غير رجلين القتها بجبل طلي
وفيه نظر بينه رواية ابن اسحق ولظه فعمل الناس ما امرهم الارجلين من بني ساعدة خرج احدهما لحاجته وخرج
آخر في طلب بعير له فاما الذي ذهب لحاجته فانه خنق على مذهبه وأما الذي ذهب في طلب بعيره فاحتمله الريح حتى
طرحه بجبل طلي فاخبر رسول الله ﷺ فقال ألم انهكم أن يخرج رجل الاومعه صاحب له ثم دعا للذي اصيب
على مذهبه فشفى واما الآخر فانه وصل الى رسول الله ﷺ حين قدم من تبوك ولم يرد بجبل طلي المكان الذي كانت
القبيلة المذكورة تنزله واسم الجبلين المذكورين اجاهمة وجيم مفتوحين بعد هامة وزن قمر وقد لانهن فيكون
بوزن عصى وسلى وهما مشهوران ويقال انهما سميا باسم رجل وامرأة من العالقي ولم أقف على اسم الرجلين المذكورين
وأظن ترك ذكرهما وقع عمدا فقد وقع في آخر حديث ابن اسحق أن عبد الله بن أبي بكر حدثه ان العباس بن سهل
سمي الرجلين ولكنه استمكنى اياهما قال وأبي عبد الله أن يسميها لنا (قوله وأهدى ملك ايلة) بفتح الهجمة سكنون
التحتانية بعدها لام مفتوحة بلدة قديمة بساحل البحر تقدم ذكرها في باب الجمعة في القرى والمدن ووقع في رواية
سليمان عند مسلم وجاء رسول ابن العلماء رسول صاحب ايلة الى رسول الله ﷺ بكتاب وأهدى له بغلة بيضاء وفي
مغازي ابن اسحق ولما انتهى رسول الله ﷺ الى تبوك تاه يوحنا بن روية فصالح رسول الله ﷺ واعطاه الجزية
وكذا رواه ابراهيم الحربي في الهدايا من حديث علي فاستفيد من ذلك اسمه وأسم ابيه فعمل العلماء اسم امه ويوحنا بضم
التحتانية وفتح المهملة وتشديد النون وروية بضم الراء وسكون الواو بعدها موحدت واسم البغلة المذكورة دلل هكذا
جزم به النووي ونقل عن العلماء أنه لا يعرف له بغلة سواها وتعقب بأن الحاكم أخرجه في المستدرک عن ابن عباس
ان كسري أهدى للنبي ﷺ بغلة فركبها بجبل من شعر ثم أردفني خلفه الحديث وهذه غير دلل ويقال أن التجاشي
أهدى له بغلة وان صاحب دومة الجندل أهدى له بغلة وان دلل انما أهداها له المقوقس وذكر السهيلي أن التي
كانت تحته يوم حنين تسمى فضة وكانت شهابا ووقع عند مسلم في هذه البغلة أن فروة أهداها له (قوله وكتب له
ببحرم) أي يبلدهم والمراد بأهل بحرم لانهم كانوا سكانا بساحل البحر أي انه أقره عليهم بما ألزموه من الجزية وفي
بعض الروايات يبحرهم أي يلدتهم وقيل البحرة الارض وذكر ابن اسحق الكتاب وهو بعد البسطة هذه آمنة
من الله ومحمد النبي رسول الله ليوحنا ابن روية وأهل ايلة سفنهم وسيارتهم في البر والبحر لهم ذمة الله ومحمد النبي وساق
بقية الكتاب (قوله كَمْ جَاءَ حَدِيثُكَ) أي تمر حديثك وفي رواية مسلم فسأل المرأة عن حديثها كبلغ تمرها وقوله
عشرة بالنصب على نزع الخافض أو على الحال وقوله خرص بالنصب أيضا اما بدلا واما ياناو يجوز الرفع فيهما
وتقديره الحاصل عشرة أوسق وهو خرص رسول الله (قوله فلما قال ابن بكَّارٍ كلمة معناها أشرف) على المدينة (ابن

• وقال سليمان بن بلال حدثني عمرو بن ديار بن الحارث ثم بنى ساعدة وقال سليمان بن سعد بن سعيد عن عمارة بن غزوة عن عباس بن أبيه عن النبي ﷺ قال أخذ جبل يحبنا ونحبه • قال أبو عبد الله كل بستان عليه حائط فهو حديقة وما لم يكن عليه حائط لم يقل حديقة

بكل هو سهل شيخ البخاري فكان البخاري شك في هذه اللفظة فقال هذا وقدرناه أبو نعيم في المستخرج عن قاروق عن أبي مسلم وغيره عن سهل عن ذكرها بهذا اللفظ سواء وسيأتي الكلام على بقية الحديث وما يتعلق بالمدنية في فضل المدينة وما يتعلق بالانصار في مناقب الانصار فانه ساق ذلك هناك أنهم ما هنا وقوله طاب هو من أسماء المدينة كطية (قوله وقال سليمان بن بلال حدثني عمرو) يعني ابن يحيى بالاستناد المذكور وهذه الطريق موصولة في فضائل الانصار (قوله وقال سليمان) هو ابن بلال المذكور وسعد بن سعيد هو الانصاري أخو يحيى ابن سعيد وعباس هو ابن سهل بن سعد وهي موصولة في فوائد على بن خزيمة قال حدثنا أبو اسمعيل الترمذي حدثنا أيوب بن سليمان أي ابن بلال حدثني أبو بكر بن أبي أويس عن سليمان بن بلال فذكره وأوله اقبلنا مع رسول الله ﷺ حتى اذا دنا من المدينة أخذ طريق غراب لانها أقرب الى المدينة وترك الاخرى فساق الحديث ولم يذكر أوله واستفيد منه بيان قوله اني متجمل الى المدينة فمن أحب فليتجمل معي أي اني سالك الطريق القريبة فمن أراد فليات معي يعني من له اقتدار على ذلك دون بقية الجيش وظهر أن عمارة بن غزوة خالف عمرو بن يحيى في أستاذ الحديث فقال عمرو عن عباس عن أبي حميد وقال عمارة عن عباس عن أبيه فيحتمل أن يسلك طريق الجمع بأن يكون عباس أخذ القدر المذكور وهو أحد جبل يحبنا ونحبه عن أبيه وعن أبي حميد معاً أو حمل الحديث عنهما معاً وأوله عن أبي حميد ومعظمه عن أبيه وكان يحدث به تارة عن هذا وتارة عن هذا ولذلك كان لا يجمعهما وقد وقع في رواية ابن اسحق المذكورة عباس ابن سهل بن سعد أو عباس عن سهل فقد رد فيه هل هو مرسل أو رواه عن أبيه فيوافق قول عمارة لكن سياق عمرو ابن يحيى أنهم من سياق غيره والله اعلم وفي هذا الحديث مشروعية الخرص وقد تقدم ذكر الخلاف فيه اول الباب واختلف القائلون به هل هو واجب أو مستحب فحكى الصيمري من الشافعية وجهاً وجوه وقال الجمهور هو مستحب الا ان تعلق به حق لحجور مثلاً أو كان شركاً أو غير مؤمنين فيجب لحفظ مال الغير واختلف أيضاً هل يختص بالتخل أو يلحق به الغنم أو يعم كل ما يتنفع به رطباً وبخافاً وبالأول قال شريح القاضي وبعض أهل الظاهر والثاني قول الجمهور والى الثالث نحال البخاري وهل يضي قول الخارص أو يرجع الى ما آل اليه الحال بعد الجفاف الاول قول مالك وطائفة والثاني قول الشافعي ومن تبعه وهل يكفي خارص واحد عارف ثقة أو لابد من اثنين وهما قولان للشافعي والجمهور على الاول واختلف أيضاً هل هو اعتبار أو تضمين وهما قولان للشافعي أظهرهما الثاني وفائدته جواز التصرف في جميع الثمرة ولو اتلف المالك الثمرة بعد الخرص أخذت منه الزكاة بحساب ما خرص وفيه اشياء من اعلام النبوة كالاخبار عن الرج وما ذكر في تلك القصة وفيه تدرج الاتباع وتعليمهم واخذ الخذر مما يوقع الخوف منه وفضل المدينة والانصار ومشروعية المفاضلة بين الفضلاء بالاجمال والتصين ومشروعية الهدية والمساكنة عليها (تكميل) في السنن وصحيح ابن حبان من حديث سهل بن أبي حنيفة مرفوعاً اذا خرصتم فجدوا ودعوا للثالث فان لم تدعوا الثالث فدعوا للربيع وقال بظاهره الليث وأحمد واسحق وغيرهم وفهم منه أبو عبيد في كتاب الاموال انه القدر الذي يأكلونه بحسب احتياجهم اليه فقال يترك قدر احتياجهم وقال مالك وسفيان لا يترك لهم شيء وهو المشهور عن الشافعي قال ابن العربي والمتحصل من صحيح النظر ان يعمل بالحديث وهو قدر المؤنة وقد جرى بناء فوجدناه كذلك في الاغلب مما يؤكل رطباً (قوله قال أبو عبيد) هو القاسم بن سلام الامام المشهور صاحب الغريب وكلامه هذا في غريب الحديث له وقال صاحب الحكم هو من الرياض كل أرض استدارت وقيل كل أرض ذات شجر مشر وتخل

باب العشر فيما يسقى من ماء السماء وبالماء الجاري ولم يرى عمر بن عبد العزيز في العسل شيئاً حدثنا
سعيد بن أبي مريم حدثنا عبد الله بن وهب قال أخبرني يونس بن يزيد عن الزهري عن سالم بن عبد
الله عن أبيه رضى الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال فيما سقت السماء والعيون أو كان

وقيل كل حفرة تكون في الوادي يحبس فيها الماء فإذا لم يكن فيه ماء فهو حديقة ويقال الحديقة أعمق من القدير
والحديقة القطعة من الزرع يعني أنه من المشترك (قوله باب العشر فيما يسقى من ماء السماء والماء الجاري) قال الزين
ابن المنير عدل عن لفظ العيون الواقع في الخبر إلى الماء الجاري ليحريه مجرى التفسير المقصود من ماء العيون وأنه الماء
الذي يجري بنفسه من غير نضح وليين أن الذي يجري بنفسه من نهر أو غدير حكه حكم ما يجري من العيون انتهى وكأنه
أشار إلى ما في بعض طرقه فعند أبي داود فيما سقت السماء والأتار والعيون الحديث (قوله) ولم ير عمر بن عبد العزيز في
العسل شيئاً (أي زكاة وصله مالك في الموطأ عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم قال جاء كتاب من عمر بن عبد العزيز إلى
أبي وهو بمكة أن لا تأخذ من الخيل ولا من العسل صدقة وأخرج ابن أبي شيبة وعبد الرزاق بإسناد صحيح إلى نافع
مولي ابن عمر قال بعثني عمر بن عبد العزيز على اليمن فارتدت أن أخذ من العسل العشر فقال مقبرة بن حكيم الصنعاني ليس
فيه شيء فكتبت إلى عمر بن عبد العزيز فقال صدق هو عدل رضا ليس فيه شيء وجاء عن عمر بن عبد العزيز ما يخالفه
أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج عن كتاب إبراهيم بن ميسرة قال ذكر لي بعض من لا تأثم من أهلي أنه تذاكره
وعروة بن محمد السعدي فزعم عروته كتب إلى عمر بن عبد العزيز يسأله عن صدقة العسل فزعم عروته أنه كتب إليه
أنافذ وجدنا بيان صدقة العسل بأرض الطائف فقدمته المشرأتي وهذا اسناد ضعيف لجهالة الواسطة والأول
أثبت وكان البخاري أشار إلى تضعيف ما روي أن في العسل العشر وهو ما أخرجه عبد الرزاق بسنده عن أبي هريرة
قال كتب رسول الله ﷺ إلى أهل اليمن أن يؤخذ من العسل العشر وفي أسناده عبد الله بن عمر وهو بمهمات وزن
محمد قال البخاري في تاريخه عبد الله مترك ولا يصح في زكاة العسل شيء قال الترمذي لا يصح في هذا الباب شيء قال
الشافعي في القديم حديثان في العسل العشر ضعيف وفي أن لا يؤخذ منه العشر ضعيف إلا عن عمر بن عبد العزيز انتهى
وروى عبد الرزاق وابن أبي شيبة من طريق طاوس أن مع معاذ لما أتى اثنين قال لم أومر فيها بشيء يعني العسل
وأوقاص البقر وهذا منقطع وأما ما أخرجه أبو داود والنسائي من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال جاء
هلال أحد بني متعان أي يضم الميم وسكون المثناة بعدها مهملة إلى رسول الله ﷺ بعشور نحل له وكان سألته أن
يحمي له وأدباخما له فلبسوا إلى عمر كتب إلى عامله أن أدى إليك عشور نخله فاحم له سلبه والأفلا واستاده صحيح إلى عمر
وترجمة عمرو قوية على الاختار لكن حيث لا تعارض وقد ورد ما يدل على أن هلالاً أعطى ذلك فتطوعا فتد عبد الرزاق عن
صالح بن دينار أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عثمان بن عفان أن يأخذ من العسل صدقة إلا أن كان النبي ﷺ أخذها
فجمع عثمان أهل العسل فشهدوا أن هلال بن سعد قدم على النبي ﷺ بعسل فقال ما هذا قال صدقة فأمر برفعها ولم
يذكر عشورها لكن الاستناد الأول أقوى إلا أنه محمول على أنه في مقابلة الحمى كما يدل عليه كتاب عمر بن الخطاب وقال
ابن المنذر ليس في العسل خبر ثبت ولا إجماع فلا زكاة فيه وهو قول الجمهور وعن أبي حنيفة واحد واستحق يجب
العشر فيما أخذ من غير أرض الخراج وما نقله عن الجمهور مقابله قول الترمذي بعد أن أخرج حديث ابن عمر في العمل
على هذا عند أكثر أهل العلم وقال بعض أهل العلم ليس في العسل شيء وأشار شيخنا في شرحه إلى أن الذي نقله ابن
المنذر أقوى قال ابن المنير مناسبة أثر عمر في العسل للترجمة من جهة أن الحديث يدل على أن لا عشر فيلانه خص العشر
أو نصفه بما يسقى فأفهم أن ما لا يسقى لا عشر زاد ابن رشيد قال قيل المقصود أنما ينفي العشر أو نصفه لا مطلق الزكاة
فالجواب أن الناس قائلان مثبت للعشر وناف للزكاة أصلاً فتم المراد قال ووجه ادخاله العسل أيضاً للتمييز على الخلاف

عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ وَمَا سَقَى بِالنَّضْحِ نِصْفُ الْمُسْرِ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ هَذَا تَفْسِيرُ الْأَوَّلِ لِأَنَّهُ لَمْ يُؤْتِ فِي الْأَوَّلِ
بِغَيْرِ حَدِيثِ ابْنِ عَمْرٍو فِيهَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْمُسْرُ وَيُنَّ فِي هَذَا وَوَقَّتْ وَالزِّيَادَةُ مَقْبُولَةٌ وَالْمُسْرُ يَقْضَى عَلَى
الْمُبْهَمِ إِذَا رَوَاهُ أَهْلُ التَّبَتُّ

فيكون لا يرى فيه زكاة وإن كانت النحل تنضج مما يسقى من السماء لكن المتولد بالباشرة كالزروع ليس كالمتولد
بواسطة حيوان كاللبن فانه متولد عن الرعي ولا زكاة فيه (قوله عثريا) بفتح المهملة والثالثة وكسر الراء وتشديد الحتانية
وحكي عن ابن الاعرابي تشديد الثالثة ورده ثعلب وحكي بن عديس في المثلث فيه ضم أوله واسكان ثانيه قال الخطابي
هو الذي يشرب به روقه من غير سقي زاد ابن قدامة عن القاضي ابني يعل وهو المستنقع في بركة ونحوها يصب اليه من ماء
المطر في سوقي تشق له قال وشقاقه من الماتور وهي الساقية التي يجري فيها الماء لان الماشي يعثر فيها قال ومنه الذي يشرب
من الانهار بغير مؤنة او يشرب به روقه كما نيفرس في أرض يكون الماء قريبا من وجهها فيصل اليه عروق الشجر
فيستقي عن السقي وهذا التفسير اولي من اطلاق ابني عبيد ان العثري ماسقته السماء لان سياق الحديث يدل على المغايبة
وكذا قول من فسر العثري بأنه الذي لاجل له لانه لازكاة فيه قال ابن قدامة لانعم في هذه التفرقة التي ذكرناها خلافا
(قوله بالنضح) بفتح التون وسكون المعجمة بعدها مهمله أى بالساقية وهي رواية مسلم والمراد بها الابل التي يستقي عليها
وذكر الابل كالثالوث والافالقر وغيرها كذلك في الحكم (قوله قال ابو عبد الله هذا تفسير الاول الخ) هكذا وقع في رواية ابني
ذر هذا الكلام عقب حديث ابن عمر في العثري ووقع في رواية غيره عقب حديث ابني سعيد المذكور في الباب الذي بعده
وهو الذي وقع عند الاسماعيل ايضا وحزم ابو علي الصدقي بان ذكره عقب حديث ابن عمر من قبل بعض نسخ
الكتاب انتهى ولم يقف الصافي على اختلاف الروايات فحزم بأنه وقع هنا في جميعها قال وحقه ان يذكر في الباب الذي
ليه (قلت) ولذا ذكره عقب من كل الحديثين وجه لكن تعبيره بالاول يرجح كونه بعد حديث ابني سعيد لانه هو المفسر للذي
قبله وهو حديث ابن عمر فحديث ابن عمر بمومه ظاهر في عدم اشتراط النصاب وفي ايجاب الزكاة في كل ما يسقى بمؤنة
وبغير مؤنة ولكنه عند الجمهور يخص بالمعني الذي سبق لاجله وهو التمييز بين ما يجب فيه العشر ونصف العشر بخلاف
حديث ابني سعيد فانه مساق لبيان جنس المخرج منه وقدره فاخذ به الجمهور عملا بالدليلين كما سيأتي بسط القول فيه بعد
أن شاء الله تعالى وقد حزم الاسماعيل بأن كلام البخاري وقع عقب حديث ابني سعيد ودل حديث الباب على التفرقة
في القدر المخرج الذي يسقى بنضح او بغير نضح فان وجد ما يسقى بهما فظاهره انه يجب فيه ثلاثة ارباع العشر اذا
تساوى ذلك وهو قول اهل العلم قال ابن قدامة لانعم فيه خلافا وان كان احدهما اكثر كان حكم الاقل تبعاً للاكثر
نص عليه أحمد وهو قول الثوري وابني حنيفة واحد قول الشافعي والثاني يؤخذ بالقسط ويحتمل ان يقال ان امكن
فصل كل واحد منهما اخذ بحسابه وعن ابن القاسم صاحب مالك العبرة بما تم به الزرع وانتهى ولو كان اقل قاله ابن التين عن
حكاية ابني عديس ابني زيد عنه والله أعلم (نفيه) قال النسائي عقب تخرجه هذا الحديث رواة نافع عن ابن عمر عن عمر قال وسالم
اجل من نافع وقول نافع اولي بالصواب (قوله بعده هذا تفسير الاول لانه لم يوقت في الاول اى لم يذكر حد النصاب وقوله
وبين في هذا يعني في حديث ابني سعيد (قوله والزيادة مقبولة) أى من الحافظ والثبت بحريك الموحدة الثبات والحجة
(قوله والمفسر يقضى على المبهم) اى الخاص على العام لان قياسه علم يشمل النصاب ودونه وليس فيادون خمسة اوسق
صدقة خاص بقدر النصاب واجاب بعض الحنفية بان عمل ذلك ما ذا كان اليلان وفق المين لازماً عليه ولا ناقصاً عنه اما اذا اتني
شي من افراد العام مثلاً فيمكن التمسك به كحديث ابني سعيد هذا فانه دل على النصاب فيما قبل التوسيق وسكت عملاً باقبل
التوسيق فيمكن التمسك بمجموع قوله فياسقت السماء العشر اى بما لا يمكن التوسيق فيه عملاً بالدليلين واجاب الجمهور بما روى
من فوجلا زكاة في الخضر واترواه الدارقطني من طريق علي وطلحة ومعاذ مرفوعاً وقال الترمذي لا يصح فيه شيء الامرسل

كما روى الفضل بن عباس أن النبي ﷺ لم يُصل في الكعبة . وقال بلال قد صلي فأخذ يقول بلال . وتترك قول الفضل باب ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة **حدثنا** مسدد حدثنا يحيى حدثنا مالك قال حدثني محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صفصة عن أبيه عن سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال ليس فيما أقل من خمسة أوسق صدقة . ولا في أقل من خمسة من الأيل الذود صدقة . ولا في أقل من خمس أواق من الورق صدقة . قال أبو عبد الله هذا تفسير الأول إذا قال ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة ويؤخذ ابتداء في العلم بما زاد أهل الثبوت أو يئنون باب أخذ صدقة التمر عند صيرام النخل وهل يترك الصبي فيمس تمر الصدقة **حدثنا** عمر بن محمد بن الحسن الأسدي حدثنا أبي حدثنا إبراهيم بن طهمان عن محمد بن زياد عن أبي هريرة رضي الله عنه قال كان رسول الله ﷺ يوتي بالتمر عند صيرام النخل فيجي هذا يتمره وهذا من تمره حتى يصير عنده كوماً من تمر فجعل الحسن والحسين رضي الله عنهما يلعبان بذلك التمر .

موسى بن طلحة عن النبي ﷺ وهو دال على أن الزكاة إنما هي فيما يكال ما يدخل لاقيات في حال الاختار وهذا قول مالك والشافعي وعن أحمد يخرج من جميع ذلك ولو كان لاقيات وهو قول محمد وأبي يوسف وحكي ابن المنذر الإجماع على أن الزكاة لا تجب فيما دون خمسة أوسق مما أخرجت الأرض الآن بأحيفة قال تجب في جميع ما يقصد بزراعتها الماء الأرض الا الحطب والقصب والحشيش والشجر الذي ليس له ثمرة انتهى وحكي عياض عن داود أن كل ما دخل فيه الكيل يراعى فيه النصاب وما لا يدخل فيه الكيل ففيه الزكاة وكثيره الزكاة وهو نوع من الجمع بين الحديثين المذكورين والله أعلم وقال ابن العربي أقوى المذهب وأحوطها للسالكين قول أبي حنيفة وهو التمسك بالعموم قال وقد زعم الجويني أن الحديث إنما جاء لتفصيل ما نقل مما تكثروا منه قال ابن العربي ولا مانع أن يكون الحديث يقتضي الوجين والله أعلم (قوله ياروي الخ) أي كأن المثلث مقدم على الثاني في حديثي الفضل وبلال وحديث الفضل أخرجه أحمد وغيره وحديث بلال سباني موصولاً في كتاب الحج إن شاء الله تعالى (في تكميل) اختلف في هذا النصاب هل هو بمقدار أو هرب وبالأول جزم أحمد وهو أصح الوجهين للشافعية إلا أن كان قصاصاً يسيراً بما لا يتضبط فلا يضر قاله ابن دقيق العيد وصح النووي في شرح مسلم أنه قريب واقفوا على وجوب الزكاة فيما زاد على الخمسة أوسق بحسابه ولا وقص فيها * (قوله باب ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة) أورد فيه حديث أبي سعيد وقد تقدم ذكره في باب زكاة الورق وذكره قدر الوسق وقوله هنا ليس فيما أقل من خمسة أوقاف في موضع جر بفي وقد ذكره بعده بلفظ وليس في أقل * (باب أخذ صدقة التمر عند صيرام النخل) وهل يترك الصبي فيمس تمر الصدقة (الصرام بكسر الميملة الجداد والقطاف وزناً ومعنى وقد اشتمل هذا الباب على ترجمتين إما الأولى فلها تعلق بقوله تعالى وآتوا حقه يوم حصاده واختلفوا في المراد بالحق فيها فقال ابن عباس هي الواجبة وأخرجه ابن جرير عن انس وقال ابن عمر هو شيء سوى الزكاة أخرجه ابن مردويه به قال عطاء وغيره وحديث الباب يشعر بأنه غير الزكاة وكأنه المراد بما أخرجه أحمد وأبو داود من حديث جابر أن النبي ﷺ أمر من كل جاد عشرة أوسق من التمر بقنو يعلق في المسجد للمساكين وقد تقدم ذكره في باب القسمة وتلحق القنو في المسجد من كتاب الصلاة أو الترجمة الثانية فربطها بالترك إشارة منه إلى أن الصباوان كان مانعاً من توجيه الخطاب إلى الصبي فليس مانعاً من توجيه الخطاب إلى الولي بتأديته وتعليمه وأوردها بلفظ الاستفهام لاحتال أن يكون النهي خاصاً بمن لا يحل له تناول الصدقة (قوله كرم) بفتح الكاف وسكون الواو معروف وأصله القطعة العظيمة من الشيء والمراد بما جتمع من

فَأَخَذَ أَحَدُهُمَا ثَمْرَةً فَهَمَّ بِفَيْهِ فَظَنَرَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَخْرَجَهَا مِنْ فِيهِ فَقَالَ أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ آلَ مُحَمَّدٍ ﷺ لَا يَأْكُلُونَ الصَّدَقَةَ **بَابُ مَنْ بَاعَ ثَمَارَهُ أَوْ نَخْلَهُ أَوْ زَرْعَهُ وَقَدْ وَجِبَ فِيهِ الْعَشْرُ أَوْ الصَّدَقَةُ فَأَدَّى الزَّكَاةَ مِنْ غَيْرِهِ أَوْ بَاعَ ثَمَارَهُ وَلَمْ يَحِبْ فِيهِ الصَّدَقَةَ وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ لَا تَبِيعُوا الثَّمَرَةَ حَتَّى يَبْدُوَ صَلاَحُهَا فَلَمْ يَحْظُرِ الْبَيْعَ بَعْدَ الصَّلاَحِ عَلَى أَحَدٍ وَلَمْ يَخْصُ مَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ مِنْ لَمْ يَحِبْ حَدَّثَنَا حَبَّاجٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا نَهَى النَّبِيَّ ﷺ عَنْ بَيْعِ الثَّمَرَةِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلاَحُهَا وَكَانَ إِذَا سُئِلَ عَنْ صَلاَحِهَا قَالَ حَتَّى تَذْهَبَ عَاهَتُهُ **حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُسُفَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ يَزِيدَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلاَحُهَا **حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ عَنْ مَالِكٍ عَنْ حُمَيْدٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى تُزْهِى قَالَ حَتَّى تَحْمَارَ **بَابُ** هَلْ يَشْتَرَى صَدَقَتُهُ******

التمر كالعمره و يروى كوما بالنصب اى حتى يصير التمر عنده كوما (قوله فاخذ احدهما) سيأتي بعد باين من رواية شعبة عن محمد بن زياد بلفظ فاخذ الحسن بن علي (قوله فجعله) اى المأخوذ وفي رواية الكشميهني فجعلها اى الثمرة وسيأتي بقية الكلام عليه قريبا قال الاسماعيلي قوله عند صرام النخل اى بعد ان يصير تمر الان النخل قد يصرم وهو رطب فيتمر في اللربد ولكن ذلك لا يطاول فحسن ان ينسب الى الصرام كافي قوله تعالى وآتوا حقه يوم حصاده فان المراد بعد ان يداس ويتي والله اعلم * (قوله باب من باع ثماره او ارضه او نخله او زرعته وقد وجب فيه العشر او الصدقة فأدى الزكاة من غيره او باع ثماره ولم يحب فيه الصدقة الخ) ظاهر سياق هذه الترجمة ان المصنف يري جواز بيع الثمرة بعد بدو الصلاح ولو وجبت فيها الزكاة بالحرص مثلا لعدم قوله حتى يبدو صلاحها وهو احد قولي العلماء والثاني لا يجوز بيعها بعد الحرص لتعلق حق المساكين بها وهو احد قولي الشافعي وقائل هذا حمل الحديث على الجواز بعد الصلاح وقبل الحرص جمعا بين الحديثين واما قوله العشر او الصدقة فمن العام بعد الخاص وفيه اشارة الى الرد على من جعل في الثمار العشر مطلقا من غير اعتبار نصاب ولم يرد ان الصدقة تسقط بالبيع واما قوله فأدى الزكاة من غيره فلا أنه اذا باع بعد وجوب الزكاة فقد فعل امرا جائزا كما تقدم فتعلقت الزكاة بذمته فله ان يعطيها من غيره او يخرج قيمتها على رأى من يجيزه وهو اختيار البخاري كما سبق واما قوله ولم يخص من وجبت عليه الزكاة ممن لم يحب فيتوقف على مقدمة أخرى وهى أن الحق يخلق بالصلاح وظاهر القرآن يقتضى أن وجوب الايتاء انما هو يوم الحصاد على رأى من جعلها في الزكاة الا أن قال انما تعرضت الآية لبيان زمن الايتاء لا لبيان زمان الوجوب والظاهر أن المصنف اعتمد في تصحيح هذه المقدمة استعمال الحرص عند الصلاح لتعلق حق المساكين فطواها بقدمه حكم الحرص فيما سبق أشار الى ذلك ابن رشيد وقال ابن بطال أراد البخاري الرد على أخذ قول الشافعي بفساد البيع كما تقدم وقال أبو حنيفة المشتري بالخيار يؤخذ العشر منه ويرجع هو على البائع وعن مالك العشر على البائع الى أن يشتترطه على المشتري وهو قول الليث وعن أحمد الصدقة على البائع مطلقا وهو قول الثوري والاوزاعي والله أعلم (قوله وقول النبي ﷺ لا تبيعوا الثمرة) أسنده في الباب بمعناه وأصلها اللفظ فذكر عنه في موضعين من كتاب البيع من حديث ابن عمر وسيأتي الكلام هناك على حديثه وعلى حديث أنس أيضا وقوله وكان إذا سئل عن صلاحها قال حتى تذهب عاهته أى الثمر وفي رواية الكشميهني عاهتها وهو قول ابن عمر يته مسلم في روايته من طريق محمد بن جعفر عن شعبة ولفظه قليل لا بن عمر ماصلاحها قال تذهب عاهته * (قوله باب هل يشتري الرجل صدقته) قال الزين بن المنير اورد الترجمة بالاستفهام لأن تزيل حديث الباب على سببه

وَلَا بَأْسَ أَنْ يَشْتَرِيَ صَدَقَتَهُ غَيْرُهُ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِنَّمَا نَعَى الْمُتَصَدِّقَ خَاصَّةً عَنِ الشِّرَاءِ وَلَمْ يَنْهَ غَيْرَهُ
حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عَقِيلٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ
 اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ يُحَدِّثُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ تَصَدَّقَ بِفَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَوَجَدَهُ يُبَاعُ فَأَرَادَ أَنْ يَشْتَرِيَهُ .
 ثُمَّ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَاسْتَأْذَنَهُ فَقَالَ لَا تُعَدُّ فِي صَدَقَتِكَ فَبَدَّلَ كَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لَا يَبْرُكُ أَنْ
 يَبْتَاعَ شَيْئًا تَصَدَّقَ بِهِ إِلَّا جَلَّهُ صَدَقَةٌ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ زَيْدِ
 ابْنِ أَسْلَمٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ سَمِعْتُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ حَمَلْتُ عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَأُضَاعَهُ الَّذِي
 كَانَ عِنْدَهُ فَأَرَدْتُ أَنْ أَشْتَرِيَهُ وَظَنَنْتُ أَنَّهُ بَيْنِيهِ يُرْخَصُ فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ لَا تَشْتَرِي وَلَا تُعَدُّ
 فِي صَدَقَتِكَ وَإِنْ أَعْطَاكَهُ يَدْرَهُمْ فَإِنَّ الْعَائِدَ فِي صَدَقَتِهِ كَالْعَائِدِ فِي قِيَّتِهِ

يضعف معه تعميم المنع لاحتمال تخصيصه بالشراء بدون القيمة لقوله وظننت أنه يبيع برخص وكذا إطلاق الشارع العود
 عليه يعني أنه في معنى رجوع بعضها إليه بغير عوض قال وقصد بهذه الترجمة التنبيه على أن الذي تضمنته الترجمة التي قبلها
 من جواز بيع الفرة قبل إخراج الزكاة ليس من جنس شراء الرجل صدقته والفرق بينهما دقيق وقال ابن المنذر
 ليس لأحد أن يصدق ثم يشتريه بالثمن الثابت ويلزم من ذلك فساد البيع إلا أن ثبت الإجماع على جوازه (قوله ولا بأس
 أن يشتري صدقة غيره) قد استدل به بما ذكره ومراعاة قوله ﷺ في الحديث لا تحبوا قولوا العائد في صدقته ولو كان
 المراد تعميم المنع لقال لا تشتروا الصدقة مثلاً وسيأتي لذلك مزيد بيان في باب إذا حولت الصدقة ثم أورد المصنف حديث
 عمر في تصدقه بالفرس واستدانه في شرائه بذلك من طريقين فساقى الأولى يقتضي أنه من حديث ابن عمر والثانية
 أنه من مسند عمر ورجح الدارقطني الأولى لكن حيث جاء من طريق سالم وغيره من الرواة عن ابن عمر فهو من مسنده
 وأما رواية أسلم مولى عمر فهي عن عمر نفسه والله أعلم (قوله تصدق بفرس) أي حمل عليه رجلاً في سبيل الله كما في الطريق
 الثانية والمعنى أنه ملكه له وذلك ساغ له يبيع ومنهم من قال كان عمر قد حبسه وإنما ساغ للرجل يبعه لأنه حصل فيه
 هزال عجز لأجله عن الحاق وضعف عن ذلك وانتهى إلى حالة عدم الانتفاع به وإجاز ذلك ابن القاسم ويدل على أنه
 حمل تملك قوله ولا تعد في صدقتك ولو كان حبساً لماله به وقوله فيها فأضاعه الذي كان عنده أي بترك القيام عليه
 بالخدمة والعلف ونحوها وقال في الأولى فوجده يباع (قوله وإن أعطاكه بدرهم) هو ما لعله في رخصه وهو الحامل
 له على شرائه (قوله ولا تعد) في رواية أحمد بن حنبل من طريق هشام بن سعد عن زيد بن أسلم ولا تعودن وسمى شراءه برخص عوداً في
 الصدقة من حيث أن الفرس منها أبواب الآخرة فإذا اشتراها برخص فكأنه اختار عرض الدنيا على الآخرة مع أن العادة
 تقتضي بيع مثل ذلك برخص لغير المتصدق فكيف بالمتصدق فيصير راجعاً في ذلك المقدار الذي سوغ فيه فائدة ما إذا
 ابن سعد في الطبقات أن اسم هذا الفرس الورد وأنه كان لقيم الدار فأهداه للنبي ﷺ فأعطاه لعمرو ولم أقف على اسم الرجل
 الذي حمله عليه (قوله كالأمان في قيته) استدله على تحريم ذلك لأن النبي ﷺ حرام قال القرطبي وهذا هو الظاهر من سياق الحديث
 ويحتمل أن يكون التشبيه للتشريف خاصة لكون النبي ﷺ ما يستغفر وهو قول الأكثر ويصدق بالصدقة الكفارة والنذر
 وغيرهما من القربات وأما إذا ورثه فلا كراهة وإنما يصدق به وقوله في الطريق الأولى ولهذا كان ابن عمر لا يبرك أن
 يبتاع شيئاً يصدق به إلا جله صدقة كذا في رواية أبي ذر وعلى حرف لا تضيب ولا ادري ما وجهه وبإثبات النبي ﷺ
 المعنى أي كان إذا اتفق أن يشتري شيئاً ما يصدق به لا يبرك في ملكه حتى يصدق به وكأنه فهم أن النبي ﷺ عن شراء
 الصدقة إنما هو لأن أراد أن يملكها لا لين يرداها صدقة وفي الحديث كراهة الرجوع في الصدقة وفضل الحل في سبيل الله

باب ما ذكر في الصدقة النبي ﷺ **حدثنا** آدم **حدثنا** شعبه **حدثنا** محمد بن زياد قال سمعت أبا هريرة رضي الله عنه قال أخذ الحسن بن علي رضي الله عنهما تمر من تمر الصدقة فجعلها في فيه فقال النبي ﷺ كثر يطر حاتم كل أما شرفت

وللامانة على الفرض وبكل شيء وان الحمل في سبيل الله عليك وان المحمول يسه ولا تنفخ بشئته وسيأتي تكميل الكلام على هذا الحديث في أبواب الهبة ان شاء الله تعالى * (قوله باب ما يدكر من الصدقة للنبي ﷺ وآله) لم يبين الحكم لشبهة الاختلاف فيه والنظر فيه في ثلاثة مواضع * أولا المراد بالآل هنا بنو هاشم وبنو المطلب على الأرجح من أقوال العلماء وسيأتي دليله في أبواب الخس في آخر الجهاد قال الشافعي اشركهم النبي ﷺ في سهم ذوي القربى ولم يعط أحدا من قبائل قريش غيرهم وتلك العطية عوض عوضه بدلا عما حرموه من الصدقة وعن أبي حنيفة ومالك بنو هاشم فقط وعن أحمد في بني المطلب وابتان وعن المالكية فيما بين هاشم وغالب بن فهر قولان فمن أصبح منهم لم ينقصي وعن غيره بنو غالب بن فهر * ثانيا كان يحرم على النبي ﷺ صدقة الفرض والتطوع كما قل في غير واحد منهم الخطابى الاجماع لكن حكى غير واحد عن الشافعي في التطوع قولاً وكذا في رواية عن أحمد ولفظه في رواية الميموني لا يحمل للنبي ﷺ وأهل بيته صدقة الفطر وزكاة الاموال والصدقة يصرفها الرجل على عتاج بريديها وجه الله فاما غير ذلك فلا اليس يقال كل مهر وف صدقة قال ابن قدامة ليس ما نقل عنه من ذلك بواضح البطلان وانما اراد ان ما ليس من صدقة الاموال كالفرض والهبة وفعل المعروف كان غير محرم قال السارودي يحرم عليه كل ما كان من الاموال متقبوا وقال غيره لا تحرم عليه الصدقة العامة كياه الآبار وكما سجد وسيأتي دليل تحريم الصدقة مطلقا في اللقطة واختلف هل كان تحريم الصدقة من خصائصه دون الانبياء أو كلهم سواء في ذلك * ثالثا هل يلحق به آله في ذلك أم لا قال ابن قدامة لا يلحق خلافا في ان بني هاشم لا يحمل لهم الصدقة المفروضة كذا قال وقد نقل الطبري الجواز أيضا عن أبي حنيفة وقيل عنه يجوز لهم اذا حرموا سهم ذوي القربى حكاية الطحاوي ونقله بعض المالكية عن ابهرى منهم وهو وجه لبعض الشافعية وعن أبي يوسف يحمل من بعضهم لبعض لامن غيرهم وعند المالكية في ذلك أربعة أقوال مشهورة الجواز المنع جواز التطوع دون الفرض عكسه وأدلة المنع ظاهرة من حديث الباب ومن غيره ولقوله تعالى قل ما سألكم عليه من أجر ولو احلها لآله لا وشك ان يلعنوا فيه ولقوله خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها وثبت عن النبي ﷺ الصدقة أساخ الناس كما رواه مسلم ويؤخذ من هذا جواز التطوع دون الفرض وهو قول أكثر الحنفية والمصنف عند الشافعية والحنابلة واما عكسه فقالوا ان الواجب حق لازم لا يلحق بأخذه ذلة بخلاف التطوع ووجه التفرقة بين بني هاشم وغيرهم ان موجب المنع رفع بالداني على الاعلى فاما الاعلى على مثله فلا ولم أر له مطلقا دليلا الا ما قدم عن أبي حنيفة (قوله سمعت ابهرية قال أخذ الحسن) في رواية معمر عن محمد بن زياد انه سمع ابهرية قال كنا عند رسول الله ﷺ وهو يقسم تمرا من تمر الصدقة والحسن في حجره أخرجه أحمد (قوله فجعلها في فيه) زاد أبو مسلم الكجعي من طريق الربيع بن مسلم عن محمد بن زياد فلم يفتن له النبي ﷺ حتى قام ولعابه يسيل فغضب النبي ﷺ شدقه وفي رواية معمر فلما فرغ حمله على عاقه فسأل لعابه فرفع رأسه فاذا تمره في فيه (قوله كخ) فتح الكاف وكسرها وسكون المعجمة متقلا وحققا وبكسر الخاء منونة وغير منونة فيخرج من ذلك ست لغات والثانية تؤكد للدلاوي وهي كلمة قال الردع الصبي عند تناوله ما يستغفر قيل عرية وقيل أعجمية وزعم الداودي انها معربة وقد أوردتها البخاري في باب من تكلم بالفارسية (قوله ليطرحها) زاد مسلم ارمها وفي رواية جادين سلمة عن محمد بن زياد عند أحمد فخره قاله فاذ هو يوك تمره فحرك خده وقال القهاياي القهاياي ويجمع بين هذا وبين قوله كخ كخ بانه كلمه أولا هذا فلما عدى قاله كخ كخ اشارة الى استغذار ذلك له ويحتمل التسكين بأن يكون كلمه أولا بذلك

أَنَا كُلُّ الصَّدَقَةِ بِأَبِ الصَّدَقَةِ عَلَى مَوَالِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُقَيْبٍ حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ يُونُسَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ حَدَّثَنِي عُمَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ وَجَدَ النَّبِيُّ ﷺ شَاةً مَيْتَةً أُعْطِيَتْهَا مَوْلَاةٌ لِمُؤَنَّةَ مِنَ الصَّدَقَةِ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ هَلَّا أَتَيْنَهُمْ بِجِلْدِهَا قَالُوا إِنَّمَا مَيْتَةٌ قَالَ إِنَّمَا حَرَّمَ أَكْلَهَا حَدَّثَنَا آدَمُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ حَدَّثَنَا الْحَكَمُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا أَرَادَتْ أَنْ تَشْتَرِيَ بَرِيرَةَ لِعَلَّيْ وَأَزَادَ مَوَالِيهَا أَنْ يَشْتَرِطُوا وَلَآءُهَا فَذَكَرَتْ عَائِشَةَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ أَشْتَرَيْتَهَا فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ قَالَتْ وَأَنَّى النَّبِيُّ ﷺ يَلْجَأُ إِلَيْهِمْ قُلْتُ هَذَا مَا تُصَدِّقُ بِهِ عَلَى بَرِيرَةَ قَالَ هُوَ لَهَا صَدَقَةٌ وَلَنَا هَدِيَّةٌ

فَلَمَّا مَدَى نَزْعًا مِنْ فِيهِ (قَوْلُهُ إِنَّمَا نَأْكُلُ الصَّدَقَةَ) فِي رَوَايَةِ مُسْلِمٍ إِنَّمَا نَأْكُلُ لَنَا الصَّدَقَةَ وَفِي رَوَايَةِ مَعْمَرٍ أَنَّ الصَّدَقَةَ لَنَا لَحْلُ لَأَلْ عَدٍ وَكَذَلِكَ عِنْدَ أَحْمَدَ وَالطَّحَاوِي مِنْ حَدِيثِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ قَالَتْ كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَرَأَى عَلَى جَرِينٍ مِنْ عَمْرِو الصَّدَقَةَ فَأَخَذَتْ مِنْهُ تَمْرَةً فَأَلْقَيْتُهَا فِي فِي فَأَخَذَهَا بِلُحَاهَا قَالَ إِنَّمَا لَعَدٍ لَنَا الصَّدَقَةَ وَاسْنَادُهُ قَوِيٌّ وَلِلطَّحَاوِي وَالطَّحَاوِي مِنْ حَدِيثِ أَبِي لَيْلَى الْأَنْصَارِيِّ نَحْوَهُ وَفِي الْحَدِيثِ دَفْعُ الصَّدَقَاتِ إِلَى الْأَمَامِ وَالِإِضَاعُ لِلْمُسْجِدِ فِي الْأُمُورِ الْعَامَةِ وَجَوَازُ ادِّخَالِ الْأَطْفَالِ الْمَسْجِدَ وَتَأْدِيبِهِمْ بِمَا يَنْفَعُهُمْ وَمَنْعُهُمْ مِمَّا يَضُرُّهُمْ وَمِنْ تَنَاوُلِ الْحَرَمَاتِ وَإِنْ كَانُوا غَيْرَ مُكْتَفِينَ لِيَعْدِبُوا بِذَلِكَ وَاسْتَنْبِطَ بَعْضُهُمْ مِنْهُ مَنَعَ وَلِي الصَّبَا إِذَا اعْتَدَتْ مِنَ الزَّيْتَةِ وَفِيهِ الْإِعْلَامُ بِسَبَبِ النَّبِيِّ وَمَخَاطَبَةُ مَنْ لَا يَمِيزُ لِقَصْدِ اسْمَاعٍ مَنْ يَمِيزُ لَانِ الْحَسَنِ إِذَا كَانَ طِفْلًا وَإِمَّا قَوْلُهُ أَمَا شَرْتُ وَفِي رَوَايَةِ الْبُخَارِيِّ فِي الْجِهَادِ أَمَا تَعْرِفُ وَلَسْلَمْ أَمَا عَلِمْتَ فَهَوَيْتُ يَقُولُ عِنْدَ الْأَمْرِ الْوَاضِحِ وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْمَخَاطَبُ بِذَلِكَ طَالَمَا أَيْ كَيْفَ خَفِيَ عَلَيْكَ هَذَا مَعَ ظُهُورِهِ وَهُوَ يَبْلُغُ فِي الزَّجَرِ مِنْ قَوْلِهِ لَنَا لَحْلُ وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَكَرَ بَعْضُ فَوَائِدِهِ قَبْلَ بَابِ * (قَوْلُهُ بِأَبِ الصَّدَقَةِ عَلَى مَوَالِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ) لَمْ يَرْجَمْ لِأَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَا لِمَوَالِ النَّبِيِّ ﷺ لِأَنَّهُ لَمْ يَمِيزْ عِنْدَهُ فِي شَيْءٍ وَقَدْ تَقَلَّ ابْنُ طَالٍ أَنَّهُ أَيْ الْأَزْوَاجُ لَا يَدْخُلْنَ فِي ذَلِكَ بِاتِّفَاقِ الْفُقَهَاءِ وَفِيهِ نَظَرٌ تَقَدَّمَ كَرَأْسٍ قَدَامَةً أَنْ الْخِلَالَ أَخْرَجَ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي مَلِيكَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ إِنَّمَا لَعَدٍ لَنَا الصَّدَقَةَ قَالَ وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى نَحْوِهَا (قُلْتُ) وَاسْنَادُهُ إِلَى عَائِشَةَ حَسَنٌ وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ أَيْضًا وَهَذَا لَا يَدْخُلُ فِيهَا قَوْلُهُ ابْنُ طَالٍ وَرَوَى أَحْمَدُ الْبَلْخَنِيُّ وَمَحْمَدُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ حِبَّانَ وَغَيْرُهُ عَنْ أَبِي رَافِعٍ مَرْفُوعًا إِنَّمَا لَعَدٍ لَنَا الصَّدَقَةَ وَإِنْ مَوَالِي الْقَوْمِ مِنْ أَقْسَمِهِمْ بِهِ قَالَ أَحْمَدُ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَبَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ كَأَنَّ الْمَاجِسُونَ وَهُوَ الصَّحِيحُ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ وَقَالَ الْجَهْوَرُ يَجُوزُ لَهُمْ لَانَّهُمْ لَيْسُوا مِنْهُمْ حَقِيقَةً وَلِذَلِكَ لَمْ يَعْصُوا بِخَمْسِ الْخَمْسِ وَمِنْهُ الْخِلَافُ قَوْلُهُ مِنْهُمْ أَوْ مِنْ أَقْسَمِهِمْ هَلْ يَتَنَاوَلُ الْمَسَاوَاةَ فِي حَكْمِ تَحْرِيمِ الصَّدَقَةِ أَوَّلًا وَحُجَّةُ الْجَهْوَرِ أَنَّهُ لَا يَتَنَاوَلُ جَمِيعَ الْأَحْكَامِ فَلَا دَلِيلَ فِيهِ عَلَى تَحْرِيمِ الصَّدَقَةِ لَكِنِّي وَرَدَ عَلَى سَبَبِ الصَّدَقَةِ وَقَدْ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يَخْرُجُ السَّبَبُ وَإِنْ اخْتَلَفُوا هَلْ يَخْتَصُّ بِهِ أَوَّلًا وَيُمْكِنُ أَنْ يَسْتَدِلُّ لَهُمْ بِحَدِيثِ الْبَابِ لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى جَوَازِهَا لِمَوَالِ الْأَزْوَاجِ وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الْأَزْوَاجَ لَيْسُوا فِي ذَلِكَ مِنْ حِلَّةِ الْآلِ فَوَالِيهِمْ أَحْرَارٌ بِذَلِكَ قَالَ ابْنُ الْمُنْبَرِّ فِي الْحَاشِيَةِ إِنَّمَا أُوْرِدَ الْبُخَارِيُّ هَذِهِ التَّرْجُمَةَ لِیَحْقُقَ أَنَّ الْأَزْوَاجَ لَا يَدْخُلُ مَوَالِيَهُنَّ فِي الْخِلَافِ وَلَا يَحْرُمُ عَلَيْهِنَّ الصَّدَقَةَ قَوْلًا وَاجِدًا لِأَنَّ الظَّانَّ أَنَّهُ لَا قَالَ بَعْضُ النَّاسِ بِدُخُولِ الْأَزْوَاجِ فِي الْآلِ أَنَّهُ يَطْرُدُ فِي مَوَالِيهِمْ فَيَبِينُ أَنَّهُ لَا يَطْرُدُ ثُمَّ أُوْرِدَ الْمُصَنِّفُ فِي الْبَابِ حَدِيثَيْنِ * أَحَدُهُمَا حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي الْإِضَاعِ بِجِلْدِ الشَّاةِ لِقَوْلِهِ فِيهِ أُعْطِيَتْهَا مَوْلَاةٌ لِمُؤَنَّةَ مِنَ الصَّدَقَةِ وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهِ مُسْتَوْفَى فِي الذَّبَّاعِ أَنَّ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَلَمْ أَقِفْ عَلَى اسْمِ هَذِهِ الْمَوْلَاةِ * ثَانِيَهُمَا حَدِيثُ عَائِشَةَ فِي قِصَّةِ بَرِيرَةَ وَفِيهِ قَوْلُهُ ﷺ فِي الْوَعْدِ الَّذِي تُصَدِّقُ بِهِ عَلَيْهَا هُوَ لَهَا صَدَقَةٌ وَلَنَا هَدِيَّةٌ وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهِ مُسْتَوْفَى فِي الْعَتَقِ أَنَّ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى (فَنَبِيهِ) قَالَ الْأَمَامُ عَلِيٌّ هَذِهِ التَّرْجُمَةُ مُسْتَفْنَى عَنْهَا فَإِنْ

باب إِذْهَرَكُمُ الصَّدَقَةُ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ حَدَّثَنَا خَالِدٌ عَنْ حُمْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ عَنْ أُمِّ عَطِيَّةٍ الْأَنْصَارِيَّةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ صَلَتْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ بَعَثَتْ بِهِ إِلَيْنَا نُسَبِّحُهُ مِنَ الشَّائَةِ الَّتِي بَعَثَتْ بِهَا مِنَ الصَّدَقَةِ فَقَالَ لَهَا قَدْ بَلَغَتْ حِلْمًا حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا وَكِيعٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَنَّى يَلْعَنُ تُصَدِّقُ بِهِ عَلَى بَرِيرَةَ فَقَالَ هُوَ عَلَيْهَا صَدَقَةٌ وَهُوَ لَنَا هَدِيَّةٌ * وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ أَنبَأَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ سَمِعَ أَنَسًا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ **باب أَخَذَ الصَّدَقَةَ مِنَ الْأَغْنِيَاءِ وَتُرِدُّ فِي الْفُقَرَاءِ حَيْثُ كَانُوا**

حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا زَكَرِيَّا بْنُ إِسْحَاقَ عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَبِيحٍ

نَسِيتُ الْمَوْلَى لِقَرَّةٍ قَدِمُوا نَامَا هُوَ لِسُوقِ الْحَدِيثِ عَلَى وَجْهِهِ فَقَطَّ كَذَا قَالَ وَقَدْ عَلِمْتُ مَا فِيهَا مِنَ الْفَائِدَةِ * (قوله باب إذا انحولت الصدقة) في رواية أبي ذر إذا انحولت بضم أوله أي قد جاز لها شئ تناولها (قوله حد ثنا خالد) هو الخذاء والاستاذ كله بصريون (قوله هل عندكم شئ) أي من الطعام وقوله نسيبة بالنون والمهمله والموحدة مصغرا سم أم عطية (قوله من الشاة التي بعثت) بفتح اللام أي بعثت بها أنت (قوله بلغت علما) أي أنها لما تصرف فيها بالهدية لصحة ملكها لها انقطعت عن حكم الصدقة فحلت محل الهدية وكانت محل لرسول الله ﷺ بخلاف الصدقة كإساقى في الهبة وهذا تحرير ابن بطال بعد أن ضبط عليها بفتح الحاء وضبطه بعضهم بكسرها من الحلول أي بلغت مستقرها والاولى أولى وعليه قول البخاري في الترجمة وهذا نظير قصة بريرة كإساقى بسطه في كتاب الهبة ثم أورد المصنف حديث أنس في قصة بريرة مختصرا وقال بعده وقال أبو داود أنبأنا شعبة فذكر الاستاذ دون المتن لتصريح قاتادة فيه بالسماع وأبو داود هو الطيالسي وقد أخرجه في مسنده كذلك وروايته في النسخة التي وقفت عليها منه معنا وقد أخرجه الاسماعيلي من طريق معاذ عن شعبة فصرح بسماع قاتادة من أنس أيضا واستنبط البخاري من قصة بريرة وأم عطية أن لها شئ أن يأخذ من سهم العالمين إذا عمل على الزكاة وذلك إنما يأخذ على عمله قال فلما حل لها شئ أن يأخذ ما يملكه بالهدية مما كان صدقة بالصدقة كذلك يحل له أخذ ما يملكه بعمله لا بالصدقة واستدل به أيضا على جواز صدقة التطوع لأزواج النبي ﷺ لأنهم فرقوا بين أنفسهم وبينه النبي ﷺ ولم ينكر عليهم ذلك بل أخبرهم أن تلك الهدية حينها خرجت عن كونها صدقة بصرف المتصدق عليه فيها كما تقدم تقريره والله أعلم (قوله باب أخذ الصدقة من الأغنياء وترد في الفقراء حيث كانوا) قال الاسماعيلي ظاهر حديث الباب أن الصدقة ترد على فقراء من أخذت من أغنياءهم وقال ابن المنير اختيار البخاري جواز هل الزكاة من بلد المال لمعوم قوله فتدفع فقرائهم لأن الضمير يعود على المسلمين فاي فقير منهم ردت فيه الصدقة في أي جهة كان فقد وافق عموم الحديث انتهى والذي يتبادر إلى الذهن من هذا الحديث عدم النقل وإن الضمير يعود على المخاطبين فيختص بذلك فقرائهم لكن رجح ابن دقيق العيد الاول وقال انه وإن لم يكن الاظهر الا أنه يقو به أن أعيان الأشخاص المخاطبين في قواعد الشرع الكلي لا تعتبر في الزكاة كالاختصاص في الصلاة فلا يختص بهم الحكم وإن اخصص بهم خطاب المواجهة انتهى وقد اختلف العلماء في هذه المسئلة فاجاز للنقل الليث وأبو حنيفة وأصحابهما وهله ابن المنذر عن الشافعي واختاره والاصح عند الشافعية والمالكية والجمهور ترك النقل فلو اختلف وهله اجزاء عند المالكية على الاصح ولم يجرى عند الشافعية على الاصح الا اذا فقد المستحقون لها ولا يبعد انه اختيار البخاري لأن قوله حيث كانوا يشعر بأنه لا يتقبلها عن بلد وفيه ممن هو متصف بصفة الاستحقاق (قوله اخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك وزكريا بن إسحاق مكى وكذا من فوقه (قوله عن يحيى)

عَنْ أَبِي مَعْبُدٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِمَاذِ بْنِ جَبَلٍ حِينَ بَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ . إِنَّكَ سَتَأْتِي قَوْمًا أَهْلَ كِتَابٍ . فَإِذَا جِئْتَهُمْ فَأَدْعُهُمْ إِلَى مَنْ يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ . وَأَنْ يُحْمَدَ رَسُولُ اللَّهِ .

في رواية وكيع عن زكريا حدثني يحيى أخرجه مسلم (قوله عن أبي معبد) في رواية اسمعيل ابن أمية عن يحيى انه سمع أبا معبد يقول سمعت ابن عباس يقول أخرجه المصنف في التوحيد (قوله قال رسول الله ﷺ لِمَاذِ بْنِ جَبَلٍ حِينَ بَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ) كذا في جميع الطرق الا ما أخرجه مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة وأبي كريب وإسحق بن إبراهيم ثلاثتهم عن وكيع فقال فيه عن ابن عباس عن معاذ بن جبل قال بعثني رسول الله ﷺ فعلى هذا فهو من مستند معاذ وظاهر سياق مسلم اللفظ مدرج لكن لم أزدك في غير رواية أبي بكر بن أبي شيبة وسائر الروايات انه من مستد ابن عباس فقد أخرجه الترمذي عن أبي كريب عن وكيع فقال فيه عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ بعث معاذ وكذا في مستد إسحق بن إبراهيم وهو ابن راهويه قال حدثنا وكيع به وكذا رواه عن وكيع أحد في مستد أخرجه أبو داود عن أحد وسياق في المظالم عن يحيى بن موسى عن وكيع كذلك وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه عن عبد بن عبد الله الحمري وجعفر بن محمد السلمي وللإسماعيلي من طريق أبي خزيمة وموسى ابن السدي والدارقطني من طريق يعقوب بن إبراهيم الدورقي وإسحق بن إبراهيم البغوي كلهم عن وكيع كذلك فان ثبت رواية أبي بكر فهو من مرسل ابن عباس لكن ليس حضور ابن عباس لذلك بعيد لانه كان في أواخر حياة النبي ﷺ وهو إذ ذاك مع أبوه بالمدينة وكان بعث معاذ إلى اليمن سنة عشر قبل حج النبي ﷺ كما ذكره المصنف في أواخر المغازي وقيل كان ذلك في أواخر سنة تسع عند منصرفه ﷺ من تبوك رواه الواقدي بإسناده إلى كعب بن مالك وأخرجه بن سعد في الطبقات عنه ثم حكى ابن سعد انه كان في ربيع الآخر سنة عشر وقيل بعثه عام الفتح سنة ثمان واتفقوا على انه لم يزل على اليمن إلى أن قدم في عهد أبي بكر ثم توجه إلى الشام فأتى بها واختاف هل كان معاذ وليا أو قاضيا لحزم ابن عبد الله بالثاني والنسائي بالاول (قوله سَأَتِي قَوْمًا أَهْلَ كِتَابٍ) هي كالنوطلة للوصية لتستجمع همة عليها لتكون أهل الكتاب أهل علم في الجملة فلا تكون الغاية في غايتها كخطاطبة الجهال من عبدة الأوثان وليس فيه أن جميع من يقدم عليهم من أهل الكتاب بل يكون فيهم من غيرهم وإنما خصهم بالذكر تفضيلا لهم على غيرهم (قوله فَاذْجِئْتَهُمْ) قيل غير بلفظ اذا تفاؤلا بمحصل الوصول إليهم (قوله فَأَدْعُهُمْ إِلَى مَنْ يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) كذا لا أكثر وقد تقدم في أول الزكاة بلفظ وأني رسول الله كذا في رواية زكريا بن إسحق لم يختلف عليه فيها وإنما اسمعيل بن أمية في رواية روح بن القاسم عنه فأول ما تدعوم إليه عبادة الله فاذا عرفوا الله وفي رواية الفضل بن العلاء عنه إلى أن يوحّدوا الله فاذا عرفوا ذلك ويجمع بينهما بأن المراد عبادة الله توحيده و بوجده الشهادة له بذلك ولتليه بالرسالة ووقعت البداءة بهما لانها أصل الدين الذي لا يصبغ شيء غيرها الا بهما ومن كان منهم غير موحد فالطالبة متوجهة إليه بكل واحدة من الشهادتين على التصيين ومن كان موحدًا فالطالبة له بالجمع بين الأقرار بالوحدانية والأقرار بالرسالة وان كانوا يعتقدون ما يقتضي الإشراف أو يستلزمه كمن يقول بنبوة عزير أو يعتقد التشبيه فتكون مطالبتهم بالوحدان لئلا يلبسوا من عقائدهم واستدل به من قال من العلماء انه لا يشترط التبري من كل دين يخالف دين الاسلام خلافاً لما قال من كان كافراً بشيء وهو مؤمن بغيره لم يدخل في الاسلام الا بترك اعتقاد ما كفر به والجواب أن اعتقاد الشهادتين يستلزم ترك اعتقاد التشبيه ودعوى نبوة عزير وغيره فيكتفي بذلك واستدل به على انه لا يكفي في الاسلام الاقتصار على شهادة أن لا إله الا الله حتى يضيف إليها الشهادة لمحمد بالرسالة وهو قول الجمهور وقال بعضهم يصير بالاولى منسلاً ويطالب بالثانية وقائمة الخلاف تظهر بالحكم بالردة في تنبيهان أحدهما كان أصل دخول اليهودية في اليمن في زمن أسعد أبي.

فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لَكَ بِذَلِكَ فَأَخِيرَهُمْ أَنْ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ تَحْسَنَ صَلَواتِ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ . فَإِنْ هُمْ
أَطَاعُوا لَكَ بِذَلِكَ . فَأَخِيرَهُمْ أَنْ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً تَتَّخِذُ مِنْ أَغْنِيائِهِمْ قَرْدًا عَلَى قَرَائِهِمْ .
فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لَكَ بِذَلِكَ فَأَيَّاكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ

كرب وهو نبي الاصغر كما حكاه ابن اسحق . في أوائل السيرة النبوية (ثانيهما) قال ابن العربي في شرح الترمذي تبارأت
اليهود في هذه الازمان من القول بان الزير ابن الله وهذا لا يمنع كونه كان موجودا في زمن النبي ﷺ لان ذلك نزل
في زمنه واليهود معه بالمدينة وغيرها فلم ينقل عن أحد منهم انه رد ذلك ولا تعقبه والظاهر أن القائل بذلك
طائفة منهم لا جميعهم بدليل أن القائل من النصاري أن المسيح بن الله طائفة منهم لا جميعهم فيجوز أن تكون تلك الطائفة
اقتصرت في هذه الازمان كما اقبل اعتقاد معظم اليهود عن التشبيه الى التحليل ونحو معتقد النصاري في الابن
والاب الذي منه من الامور المنصوية لا الحسية فسبحان مقلب القلوب (قوله فانهم أطاعوا لك بذلك) أي شهدوا
واقتادوا وفي رواية ابن خزيمة فانهم أجابوا لذلك وفي رواية الفضل بن العلاء كما تقدم فاذا عرفوا ذلك وعدى
اطاع باللام وان كان يصلى بنفسه لتضمنه معنى اقتاد واستدل به على أن أهل الكتاب ليسوا ببارفين وان كانوا
يحبون الله ويظهرون معرفته لكن قال حذاق التكلمين ما عرف الله من شبهه بخلقه اوضاعا الى اليد اوضاعا
اليه الولد لعبودهم الذي عبده ليس هو الله وان سموه به واستدل به علي ان الكفار غاطبين بالفرع
حيث دعوا أولا الى الایمان فقط ثم دعوا الى العمل ورب ذلك عليها بالفاء وايضا فان قوله فانهم أطاعوا
فأخبرهم بهم من أنهم لو لم يطيعوا لا يجب عليهم شيء وفيه نظر لان مفهوم الشرط يختلف في الاحتجاج به واجاب
بعضهم عن الاول بأنه استدلال ضعيف لان الترتيب في الدعوة لا يستلزم الترتيب في الوجوب كما ان الصلاة والزكاة
لا ترتيب بينهما في الوجوب وقد قدمت احدهما على الاخرى في هذا الحديث ورتبت الاخرى عليها بالفاء ولا يلزم
من عدم الاتيان بالصلاة اسقاط الزكاة وقيل الحكمة في ترتيب الزكاة على الصلاة ان الذي يقر بانموذج ويحدد
للمصلاة يكفر بذلك فيصير ماله فيأفلت نفسه الزكاة وأما قول الخطابي ان ذكر الزكاة أخر عن ذكر الصلاة لانها انما
تجب على قوم دون قوم وانها لا تكرر تكرار الصلاة فهو حسن وتامه أن يقال بداء بالأمم فالأمم وذلك من اللطف في
الخطاب لانه لو طاعوا بالجميع في أول مرة لم يامن النفرة (قوله خمس صلوات) استدلال به على أن الوتر ليس بفرض
وقد تقدم البحث فيه في موضعه (قوله فانهم أطاعوا لك بذلك) قال ابن دقيق العيد يحتمل وجهين احدهما أن يكون
المراد لقراهم بوجوبها عليهم والتزامهم لها والثاني أن يكون المراد الطاعة بالفعل وقد يرجح الاول بان المذكور هو الاخبار
بالقرينة صعود الاشارة بذلك البها ويرجع الثاني بانهم لواخير والقرينة فيادروا الى الامتثال بالفعل لكنني
ولم يشترط اللفظ بخلاف الشهادتين فالشرط عدم الانكار والاذعان للوجوب انتهى والذي يظهر أن المراد القدر
المشترك بين الامرين فمن امتثل بالاقرار أو بالفعل كفاءا وبهما فأولى وقد وقع في رواية الفضل بن العلاء بعد ذكر
الصلاة فاذا صلوا وبسدد ذكر الزكاة فاذا أقرروا بذلك فخذ منهم (قوله صدقة) زاد في رواية أبي عاصم عن زكريا في
أموالهم كما تقدم في أول الزكاة وفي رواية الفضل بن العلاء افترض عليهم زكاة في أموالهم تؤخذ من غنهم فتد على فقيرهم
(قوله تؤخذ من أغنيائهم) استدلال به على أن الامام هو الذي يحول قبض الزكاة صرفها أما بنفسه وأما بنائيه فمن امتنع
منها أخذت منه قهرا (قوله على فقرائهم) استدلال به بقول مالك وغيره أنه يكفي اخراج الزكاة في صنف واحد وفيه
بحث كقول ابن دقيق العيد لاحتمال أن يكون ذكر الفقراء لكونهم الغالب في ذلك وللمطابقة بينهم وبين الاغنياء وقال
الخطابي وقد يستدل به من لا يري على المديون زكاة ما في يده اذا لم يحصل من الدين الذي عليه قدر نصيب لانه ليس
بشيء اذا كان لإخراج ماله مستحقا لقرائمه (قوله فأياك وكرايم أموالهم) كرايم منصوب بفعل مضمر لا يجوز اظهاره

سَوَاتِقِي دَعْوَةُ الْمَظْلُومِ . فَإِنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ حِجَابٌ

قال ابن قتيبة ولا يجوز حذف الواو والكرائم جمع كريمة أي هبسة فقيه ترك أخذ خيار المال والسكينة فيه أن الزكاة لمواساة الفقراء فلا يناسب ذلك الإصحاف بمال الأغنياء إلا أن رضوا بذلك كما تقدم البحث فيه (قوله واتي دعوة المظلوم) أي تجنب الظلم لئلا يدعو عليك المظلوم وفيه تنبيه على المنع من جميع أنواع الظلم والسكينة في ذكره عقب المنع من أخذ الكرائم الإشارة إلى أن أخذها ظلم وقال بعضهم عطف واتي على عامل إياك المحذوف وجوباً بالتقدير لاتي نفسك أن تعرض للكرائم وأشار بالعطف إلى أن أخذ الكرائم ظلم ولكنه عمم إشارة إلى التحرز عن الظلم مطلقاً (قوله حجاب) أي ليس لها صارف بصرفها ولا مانع والمراد أنها مقبولة وإن كان حاصياً كما جاء في حديث أبي هريرة عند أحمد مرفوعاً دعوة المظلوم مستجابة وإن كان فاجراً فتجوره على نفسه وأستاد حسن وليس المراد أن الله تعالى حجاباً يحجبه عن الناس وقال الطبري قوله واتي دعوة المظلوم تدليل لاشتماله على الظلم الخاص من أخذ الكرائم وعلى غيره وقوله فإنه ليس بينها وبين الله حجاب تعليل للاتقاء وتمثيل الدماء كن يقصد دار السلطان متظلماً فلا يحجب وسيأتي لهذا مزيد في كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى قال ابن العربي لأنه وإن كان مطلقاً فهو مقيد بالحديث الآخر أن الداعي على ثلاث مراتب أما أن يجعل له ما طلب وأما أن يدخر له أفضل منه وأما أن يدفع عنه من السوء مثله وهذا بما قيد مطلق قوله تعالى امن بحبيب المضطر إذا دعاه بقوله تعالى فيكشف ما تدعون إليه إن شاء وفي الحديث أيضاً الدماء إلى التوحيد قبل القتال وتوصية الامام عاملة فيما يحتاج إليه من الاحكام وغيرها وفيه بث السعاة لأخذ الزكاة وقبول خبر الواحد وجوب العمل به وإيجاب الزكاة في مال الصبي والمجنون لعموم قوله من اغنياهم قاله عياض وفيه بحث وإن الزكاة لا تدفع إلى الكافر لعود الضمير في قرائنهم إلى المسلمين سواء قلنا بخصوص البلد أو العموم وإن الفقير لا زكاة عليه وإن ملك نصيباً لا يعطى من الزكاة من حيث أنه جعل المأخوذ منه غنياً وقابله بالفقير ومن ملك النصاب فالزكاة مأخوذة منه فهو غني والغني مانع من إعطاء الزكاة إلا من استثنى قال ابن دقيق العيد وليس هذا البحث بالشديد القوة وقد تقدم أنه قول الحنفية وقال البغوي فيه أن النسل إذا تلف قبل التمكن من الاداء سقطت الزكاة لاضافة الصدقة إلى المال وفيه نظر أيضاً في تكميل لم يقع في هذا الحديث ذكر الصوم والحج مع أن بث معاذ كما تقدم كان في آخر الامر وأجاب ابن الصلاح بأن ذلك تقصير من بعض الرواة وتعقب بأنه يقضى إلى ارتفاع الوتوق بكثير من الاحاديث النبوية لاحتمال الزيادة والنقصان وأجاب الكرماني بأن اهتمام الشارع بالصلاة والزكاة أكثر ولهذا كثر في القرآن فمن لم يذكر الصوم والحج في هذا الحديث مع أنهما من أركان الاسلام والسر في ذلك أن الصلاة والزكاة إذا وجبا على المكلف لا يسقطان عنه أصلاً بخلاف الصوم فإنه قد يسقط بالعدية والحج فإن الفقير قد يقوم مقامه فيه كما في المفوض وبمحتمل أنه حينئذ لم يكن شرع انتهى وقال شيخنا شيخ الاسلام إذا كان الكلام في بيان الأركان لم يخل الشارع منه بشيء كحديث ابن عمر بنى الاسلام على خمس فإذا كان في الدعاء إلى الاسلام كتنى الأركان الثلاثة الشهادة والصلاة والزكاة ولو كان بعد وجود فرض الصوم والحج كقوله تعالى فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة في موضعين من براءة مع أن نزولها بعد فرض الصوم والحج قطعاً وحديث ابن عمر أيضاً أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة وغير ذلك من الاحاديث قال والحكمة في ذلك أن الأركان الخمسة اعتقادي وهو الشهادة وبدني وهو الصلاة ومالي وهو الزكاة اقتصر في الدعاء إلى الاسلام عليها ليرفع الركبتين الأخيرين عليها فإن الصوم بدني محض والحج بدني مالى وأيضاً فكلية الاسلام هي الاصل وهي شاقعة على الكفار والصلوات شاقعة فكررهما والزكاة شاقعة لافي جبلية الانسان من حب المال فإذا أذعن المرء لهذه الثلاثة كان مسواها أسهل عليه بالنسبة

باب صلاة الإمام . ودُعائه لصاحب الصدقة . وقوله تعالى : خذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلْ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَكُمْ حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى قَالَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَنَاهُ قَوْمٌ يَصَدَّقُهُمْ قَالَ اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ فُلَانٍ . فَأَنَاءَهُ أَبِي يَصَدَّقُهُ . قَالَ اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ أَبِي أَوْفَى * **باب ما يُسْتَخْرَجُ مِنَ الْبَحْرِ . وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لَيْسَ الْعَنْبَرُ بِرَكَازٍ أَمَّا هُوَ شَيْءٌ دَسَّرَهُ الْبَحْرُ .**

اليها والله أعلم * (قوله باب صلاة الإمام ودعائه لصاحب الصدقة وقوله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكّيهم بها) قال الزين بن المنير عطف الدعاء على الصلاة في الترجمة ليعين أن لفظ الصلاة ليس محتملاً بل غيره من الدماء ينزل منزلته انتهى ويؤيد عدم الانحصار في لفظ الصلاة ما أخرجه النسائي من حديث وائل بن حجر أنه ﷺ قال في رجل بعث بناقصة حسنة في الزكاة اللهم بارك فيه وفي أهله وأما استدلاله بالآية لذلك فكانه فهم من سياق الحديث مداومة النبي ﷺ عن ذلك فغمله على امثال الأمر في قوله تعالى وصل عليهم وروى ابن أبي حاتم وغيره باسناد صحيح عن السدي في قوله تعالى وصل عليهم قال ادع لهم وقال ابن المنير في الحاشية عبر المصنف في الترجمة بالإمام ليطول شبهة أهل الردة في قولهم للصديق إنما قال الله لرسوله وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم وهذا خاص بالرسول فأراد أن يبين أن كل إمام داخل في الخطاب (قوله عن عمرو) هو ابن مرة بن عبد الله بن طارق المرادي الكوفي تابعي صغير لم يسمع من الصحابة إلا من ابن أبي أوفى قال شعبة كان لابن دباس (قوله عن عبد الله) سياتي في المغازي لفظ سمعت ابن أبي أوفى وكان من أصحاب الشجرة (قوله قال اللهم صل على فلان) فرواية غير أبي ذر على آل فلان (قوله على آل أبي أوفى) يريد بأبى أوفى نفسه لأن الآل يطلق على ذات الشيء كقوله في قصة أبي موسى لقد أوفى مزاراً من مزار آل داود وقيل لا يقال ذلك إلا في حق الرجل الجليل القدر واسم أبي أوفى علقمة بن خالد بن الحرث الأسلمي شهد هو وابنه عبد الله يعة الرضوان تحت الشجرة وعمر عبد الله إلى أن كان آخر من مات من الصحابة بالكوفة وذلك سنة سبع وثمانين واستدل به علي جواز الصلاة على غير الأنبياء وكرهه مالك والجمهور قال ابن التين وهذا الحديث يكره عليه وقد قال جماعة من العلماء يدعو أخذ الصدقة للمتصدق بهذا الدعاء لهذا الحديث وأجاب الخطابي عنه قديماً بأن أصل الصلاة الدعاء إلا أنه يختلف بحسب المدعولة فصلاة النبي ﷺ على أمته دعاء لهم بالمغفرة وصلاته على مدعاه بزيادة القربى والزلفى ولذلك كان لا يليق بغيره انتهى واستدل به على استحباب دعاء أخذ الزكاة لمعطيه وأوجه بعض أهل الظاهر وحكاة الخطابي وجهها لبعض الشافعية وتعقب بأنه لو كان واجبا لعلمه النبي ﷺ السعادة ولأن سائر ما يأخذه الإمام من الكفارات والديون وغيرها لا يجب عليه فيها الدعاء فكذلك الزكاة وأما الآية فيحتمل أن يكون الوجوب خاصاً به لكون صلاته سكناً لهم بخلاف غيره * (قوله باب ما يستخرج من البحر) أي هل يجب فيه الزكاة أولاً وإطلاق الاستخراج أعم من أن يكون بسهولة كما يوجد في الساحل أو بصعوبة كما يوجد بعد النوص ونحوه (قوله وقال ابن عباس رضي الله عنهما ليس العنبر بركاز إنما هو شيء دسره البحر) اخلف في العنبر فقال الشافعي في كتاب المسلم من الام اخبرني عدد ممن اتق بحجره انه نبات يخلق الله في جنات البحر قال وقيل أنه يأكله حوت فيموت فيلقيه البحر فيؤخذ فيشقى بطنه فيخرج منه وحكي ابن رستم عن محمد بن الحسن انه ينبت في البحر بمنزلة الحشيش في البر وقيل هو شجر ينبت في البحر فيتكسر فيلقيه الموج إلى الساحل وقيل يخرج من عين قاله ابن سينا قال وما يحكي من أنه روث دابة وقبؤها أو من زبد البحر بعيد وقال ابن البيطار في جامعه هو روث دابة بحرية وقيل هو شيء ينبت في قعر البحر ثم حكي نحو ما تقدم عن الشافعي وأما الركاز فيكسر الراء وتخفيف الكاف وآخره زاي

وقال الحسن في العنبر واللؤلؤ الخمس فإثما جعل النبي ﷺ في الركايز الخمس ليس في الذي يصاب في الماء * وقال الليث حدثني جعفر بن ربيعة عن عبد الرحمن بن هرم عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أن رجلاً من بني إسرائيل سأل بعض بني إسرائيل أن يسلمه ألف دينار فدفعتها إليه فخرج في البحر فلم يجد مراكباً. فأخذ خشبة ففقرها فأدخل فيها ألف دينار فرمى بها في البحر فخرج الرجل الذي كان أسلمه فإذا بالخشبة فأخذها لأهلها حطباً قد كثر الحديث فلما نشرها وجد المال * **باب في الركايز الخمس.** وقال مالك وابن إدريس الركايز دفن الجاهلية في قليله وكثيره الخمس وليس المدين بركايز.

سأيت تحقيقه في الباب الذي بعده ودره أي دفعه ورمى به إلى الساحل وهذا التعليق وصله الشافعي قال أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن أذينة عن ابن عباس فذكر مثله وأخرجه البيهقي من طريقه ومن طريق يعقوب بن سفيان حدثنا الحميدي وغيره عن ابن عيينة وصرح فيه بساخ أذينة له من ابن عباس وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه عن وكيع عن سفيان الثوري عن عمرو بن دينار مثله وأذينة بحجة وتون مصغراً بنى ثقة وقد جاء عن ابن عباس التوقف فيه فأخرج ابن أبي شيبة من طريق طاوس قال سئل ابن عباس عن العنبر فقال إن كان فيه شيء ففيه الخمس ويجمع بين القولين بأنه كان يشك فيه ثم تبين له أن لا ركاية فيه فخرم بذلك (قوله وقال الحسن في العنبر واللؤلؤ الخمس) وصله أبو عبيد في كتاب الأموال من طريقه بلفظ أنه كان يقول في العنبر الخمس وكذلك اللؤلؤ (قوله فإثما جعل النبي ﷺ إلخ) سيأتي موصولاً في الذي بعده وأراد ذلك الرد على ما قال الحسن لأن الذي يستخرج من البحر لا يسمى في لغة العرب ركايزاً على ما سيأتي شرحه قال ابن القصار ومفهوم الحديث إن غير الركايز خمس فيه ولا سيما اللؤلؤ والعنبر لانهما يولدان من حيوان البحر فاشبه السمسك انتهى (قوله وقال الليث إلخ) هكذا أورد مختصراً وقد أوردته ثم وصله في البيوع وسيأتي الكلام عليه مستوفى هناك إن شاء الله تعالى ووقع هنا في روايتنا من طريق أبي ذر معلقاً وصله أبو ذر فقال حدثنا علي بن وصيف حدثنا محمد بن غسان حدثنا عبد الله بن صالح حدثنا الليث به وقرأت بخط الحافظ أبي علي الصدقي هذا الحديث رواه عاصم بن علي عن الليث فلعن البخاري أنما يستدعيه لكونه ماسمعه منه أولاً أنه ترد به فلم يوافق عليه أحد انتهى والأول جيد لمنا لكن لم ينفرد به عاصم فقد اعترف أبو علي بذلك فقال في آخر كلامه رواه محمد بن رعم عن الليث (قلت) وكأنه لم يقف على الموضع الذي وصله فيه البخاري عن عبد الله بن صالح والله التوفيق قال الاسماعيلي ليس في هذا الحديث شيء يناسب الترجمة رجل اقترض قرضاً فأرجح قرضه وكذا قال الداودي حديث الحشبة ليس من هذا الباب في شيء وأجاب أبو عبد الملك بأنه أشار به إلى أن كل ما لقاه البحر جاز أخذه ولا خمس فيه وقال ابن المنير موضع الاستشهاد منه أخذ الرجل الحشبة على أنها حطب فإذا قلنا أن شرع من قبلنا شرع لنا فيستفاد منه إباحة ما يلقظه البحر من مثل ذلك مما نشأ في البحر أو عطب ما تقطع ملك صاحبه وكذلك ما لم يقدم عليه ملك لأحد من باب الأولى وكذلك ما يحتاج إلى معاناة وتعبد في استخراجها أيضاً وقد فرق الأوزاعي بين ما يوجد في الساحل فيخمس أو في البحر بالقوس أو نحو فلا شيء فيه وذهب الجمهور إلى أنه لا يجب فيه شيء إلا ما روى عن عمر بن عبد العزيز كما أخرجه ابن أبي شيبة وكذا الزهري والحسن كما تقدم وهو قول أبي يوسف وزاوية عن أحمد (قوله باب في الركايز الخمس) الركايز بكسر الراء وتخفيف الكاف وآخرها زاي المال المدفون مأخوذ من الركايز فتح الراء يقال ركايزه ركايزاً إذا دفنه فهو ركايز وهذا متفق عليه واختلف في المعدن كما سيأتي (قوله وقال مالك وابن إدريس الركايز دفن الجاهلية إلخ) ما قول مالك فر وأبي عبيد في كتاب الأموال حدثني يحيى بن عبد الله بن بكير عن مالك قال المعدن بمنزلة الزرع تؤخذ

وقد قل النبي ﷺ في المدين جبار وفي الركاز الخمس وأخذ عمر بن عبد العزيز من المعادين من كل ما يقين خمسة وقال الحسن ما كان من ركاز في أرض الحرب فقيه الخمس وما كان من أرض السلم فقيه الزكاة . وإن وجدت اللقطة في أرض العدو فعرّفها . وإن كانت من العدو فقيها الخمس وقال بعض الناس للمدين ركاز مثل دفن الجاهلية لأنه يقال أركز المدين إذا خرج منه شيء قيل له قد يقال إن وهب له شيء أوجب ربحاً كثيراً أو كثر نموه أركزت ثم ناقض . وقال لا بأس أن يكسبته فلا يؤدي الخمس

حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال

منه الزكاة كما تؤخذ من الزرع حتى يعصده قال وهذا ليس بركاز إنما الركاز دفن الجاهلية الذي يؤخذ من غير أن يطلب به مال ولا يكلفه كثير عمل انتهى وهكذا هو في سماعنا من الموطأ رواية يحيى بن بكير لكن قال فيه عن مالك عن بعض أهل العلم ولما قوله في قليله وكثيره الخمس فقله ابن المنذر عنه كذلك وفيه عند أصحابه عنه اختلاف وقوله دفن الجاهلية بكسر الدال وسكون الفاء الشيء المدفون كذبح بمعنى مذبح واما ما فاتح فهو المصدر ولا يراد هنا واما ابن ادریس فقال ابن التين قال ابو ذر يقال ان ابن ادریس هو الشافعي ويقال عبد الله بن ادریس الاودي الكوفي وهو اشبه كذا قال وقد جزم ابو زيد المروزي احد الرواة عن القري بنانه الشافعي وتابعه البيهقي وجمهور الأئمة ويؤيده ان ذلك وجد في عبارة الشافعي دون الاودي فروى البيهقي في المعرفة من طريق الربيع قال قال الشافعي والركاز الذي فيه الخمس دفن الجاهلية ما وجد في غير ملك لاحد وما قوله في قليله وكثيره الخمس فهو قوله في القديم كما قلناه ابن المنذر واختاره واما الجديد فقال لا يجب فيه الخمس حتى يبلغ نصاب الزكاة الاول قول الجمهور كما قلناه ابن المنذر ايضا وهو مقتضى ظاهر الحديث (قوله وقد قال النبي ﷺ في المدفن جبار وفي الركاز الخمس) اي فغار بينهما وهذا وصله في آخر الباب من حديث ابن هزيرة يأتي الكلام عليه (قوله واخذ عمر بن عبد العزيز من المعادين من كل ما يقين خمسة) وصله ابو عبيد في كتاب الأموال من طريق الثوري عن عبد الله بن ابي بكر بن عمرو بن حزم نحوه وروى البيهقي من طريق سعيد بن ابي غرة عن قتادة ان عمر بن عبد العزيز جعل المدفن بمنزلة الركاز يؤخذ منه الخمس ثم عقب بكتاب آخر فجعل فيه الزكاة (قوله وقال الحسن ما كان من ركاز في أرض الحرب فقيه الخمس وما كان في أرض السلم فقيه الزكاة) وصله ابن ابي شيبة من طريق عاصم الاحول عنه بلفظ اذا وجد الكثر في أرض العدو فقيه الخمس واذا وجد في أرض العرب فقيه الزكاة قال ابن المنذر ولا اعلم احدا فرق هذه التفرقة غير الحسن (قوله وان وجدت اللقطة في أرض العدو فعرّفها وان كانت من العدو فقيها الخمس) لم اقف عليه موصولا وهو يعني ما تقدم عنه (قوله وقال بعض الناس المدفن ركاز الخ) قال ابن التين المراد ببعض الناس ابو حنيفة (قلت) وهذا اول موضع ذكره فيه البخاري بهذه الصيغة ويحتمل ان يريد به اباحنيفة وغيره من الكوفيين ممن قال بذلك قال ابن بطال ذهب ابو حنيفة والثوري وغيرهما الى ان المدفن كالركاز واحتج بهم بقول العرب ركز الرجل اذا اصاب ركازا وهي قطع من الذهب تخرج من المعادن والحجة للجمهور بتمرقة النبي ﷺ بين المدفن والركاز وبواو العطف فصح انه غيره قال وما الزم البخاري القائل المذكور قهرقا لمن وهب له الشيء اوجب ربحا كثيرا او كثر نموه اركزت حجة بالقرآن لا يلزم من الاشتراك في الاسماء الاشتراك في المعنى الا ان اوجب ذلك من يجب التسليم له وقد اجمعا على ان المال الموهوب لا يجب فيه الخمس وان كان يقال له اركز فكذلك المدفن واما قوله ثم ناقض الى آخر كلامه فليس له كما قال وانما اجاز له ابو حنيفة ان يكسبه اذا كان محتاجا بمعنى انه يأول ان له حقا في بيت المال ونصيبا في التي فأجاز له ان يأخذ الخمس لنفسه عوضا عن ذلك لانه اسقط الخمس عن المدفن له وقد نقل الطحاوي المسئلة التي ذكرها ابن بطال ونقل ايضا انه لو وجد في داره معدنا

التَّجْمَاهُ جِبَارٌ وَالْبَرُّ جِبَارٌ وَالْمَدِينُ جِبَارٌ وَفِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ * **بَابُ** قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَمُحَاسِنَةِ الْمُصَدِّقِينَ مَعَ الْأِمَامِ **حَدَّثَنَا** يُونُسُ بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا أَبُو سَامَةَ أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ اسْتَعْمَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا مِنَ الْأَنْدَلِ عَلَى صَدَقَاتِ بَنِي حُلَيْمٍ يُدْعَى ابْنُ التَّيْبَةِ فَلَمَّا جَاءَ حَاسِبَهُ **بَابُ** اسْتِعْمَالِ إِبِلِ الصَّدَقَةِ وَالْبَنَاتِ لِأَبْنَاءِ السَّبِيلِ **حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ شُعْبَةَ حَدَّثَنَا قَتَادَةُ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ نَاسًا مِنْ عَرَبِ يَمَّةَ أَجْتَوُوا الْمَدِينَةَ فَرَخَّصَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَأْتُوا بِإِبِلِ الصَّدَقَةِ فَشَرَبُوا مِنْ أَلْبَانِهَا وَأَبْوَالِهَا

فليس عليه شيءٌ وبهذا وجه اعتراض البخاري والفرق بين المعلن والركاز في الوجوب وعدمه ان المعلن يحتاج الى عمل ومؤنة ومعالجة لاستخراجه بخلاف الركاز وقد جرت عادة الشرع ان ما غلظت مؤنته خفف عنه في قدره الزكاة وما خفت زكاه وقيل انما جعل في الركاز الخمس لانه مال كافر قتل من وجده منزلة الغنائم فكان له أربعة أحماسه وقال الزبير بن النعير كان الركاز مأخوذا من اركزته في الارض اذا غرزه فيها وأما المعلن فانه ينبت في الارض بغير وضع واضع هذه حقيقتها فاذا اذترقاني أصلهما فكذلك في حكمهما (قوله العجماء جبار) في رواية عبد ابن زياد عن أبي هريرة العجماء عقلم جبار وسيأتي في الديات مع الكلام عليه ان شاء الله تعالى وسيمت الهمزة عجماء لانها لا تنكلم (قوله والمعلن جبار) أي هدر وليس المراد انه لا زكاة فيه وانما المعنى ان من استأجر رجلا للعمل في مدين مثلا فهلك فهو هدر ولا شيء على من استأجره وسيأتي بسطه في الديات (قوله وفي الركاز الخمس) قد تقدم ذكر الاختلاف في الركاز وان الجمهور ذهبوا الى انه المال المدفون لكن حصره الشافعي فيما يوجد في الموت بخلاف ما اذا وجده في طريق مسلول أو مسجد فهو لقطه واذا وجده في أرض مملوكة فان كان المالك الذي وجده فهو له وان كان غيره فان ادعاه المالك فهو له والافقون قلناه عنه الى ان ينتهي الحال الي من أحمى تلك الارض قال الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد من قال من التقاه بان في الركاز الخمس اما مطلقا أو في أكثر الصور فهو أقرب الى الحديث وخصه الشافعي أيضا بالذهب والفضة وقال الجمهور لا يختص واختاره ابن المنذر واختلفوا في مصرفه فقال مالك وأبو حنيفة والجمهور مصرفه مصرف خمس التي وهو اختيار الزنزي وقال الشافعي في أصح قولي مصرفه مصرف الزكاة وعن أحمد روايتان وينبغي على ذلك ما اذا وجده ذمي فعند الجمهور يخرج منه الخمس وعند الشافعي لا يؤخذ منه شيء وانفقوا على انه لا يشترط فيه الحول بل يجب اخراج الخمس في الحال واغرب ابن العربي في شرح الترمذي فحكي عن الشافعي الاشتراط ولا يعرف ذلك في شيء من كتبه ولا من كتب أصحابه * (قوله باب قول الله تعالى والعاملين عليها ومحاسنة المصدقين مع الإمام) قال ابن بطال انفق العلماء على أن العاملين عليها السعادة المتولون لقبض الصدقة وقال المهلب حديث الباب أصل في محاسبة المؤمنين وان المحاسبة تصحيح أمانته وقال ابن المنير في الحاشية يحتمل أن يكون العامل المذكور مصرف شيئا من الزكاة في مصارفه فحوسب على الحاصل والمصرف (قلت) والذي يظهر من مجموع الطرق ان سبب مطالبتهم بالمحاسبة ما وجد معه من جنس مال الصدقة وادعى انه أهدي اليه ثم أورد المصنف فيه طرقا من حديث أبي حميد في قصة ابن التيبة وفيه فلما جاء حاسبه وسيأتي الكلام عليه حيث ذكره المصنف مستوفى في الاحكام ان شاء الله تعالى وابن التيبة المذكور راسمه عبد الله فيما ذكر ابن سعد وغيره ولم أعرف اسم أمه وقوله على صدقات بني سليم أفاد العسكري بانه بحث على صدقات بني ذبيان فلم له كان على القبيلتين والنتية بضم اللام وسكون الناة بعدها موحدة من بني لبج من الادر قاله ابن زيد قيل انها كانت أمه فعرف بها وقيل النتية بفتح اللام والنتاة * (قوله باب استعمال إبل الصدقة والبائنا لبناء السبيل) قال ابن بطال غرض المصنف في هذا الباب اثبات وضع الصدقة في صنف واحد خلافا لما قال يجب

صَنَعُوا الرَّامِيَّ وَاسْتَأْتَوْا الذَّوْدَ فَأَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَتَى بِهِمْ فَقَطَعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ وَكَبَّرَ
أَعْيُنَهُمْ وَتَرَكَهُمْ بِالْحَرَّةِ مَصْنُونِ الْحِجَارَةِ * نَامِيَةُ أَبُو قِلَابَةَ وَحَمِيدٌ وَثَابِتٌ عَنْ أَنَسٍ **بَابُ** وَسْمِ الْإِيمَانِ
إِبِلُ الصَّدَقَةِ يَدُهُ **حَدَّثَنَا** إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ حَدَّثَنَا أَبُو عَمْرٍو الْأَوْزَاعِيُّ حَدَّثَنِي
إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ غَدَوْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ
ﷺ بِصَدَقَةِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ لِيُحْسِنَ كُهُ قَوَافِيئَهُ وَفِي يَدِهِ الْمِيسَمُ لِسَمِ إِبِلِ الصَّدَقَةِ

﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾

﴿ أَبْوَابُ صَدَقَةِ الْفِطْرِ ﴾

بَابُ قَرْضِ صَدَقَةِ الْفِطْرِ .

استيعاب الاصناف الثمانية وفيما قال نظرا لاحتمال ان يكون ما اباح لهم من الانتفاع الاما هو قدر حصصهم على انه ليس في
الخبر ايضا انه ملكهم رقابها وانما فيه انه اباح لهم شر البان الابل للتداوى فاستنبط منه البخاري جواز استعمالها في بقية
المنافع اذا فرق واما عليك رقابها فلم يقع وتقدير الترجمة استعمال ابل الصدقة وشرب البانها فاكفي عن التصريح بالشرب
لوضوحه فتاة ما يفهم من حديث الباب ان للامام ان يخص بمقتعة مال الزكاة دون الرقبة صنفان صنف بحسب
الاحتياج على انه ليس في الخبر ايضا تصريح بانه لم يصرف من ذلك شيئا لغير العربيين فليست الدلالة منه لذلك بظاهرة
اصلا بخلاف ما ادعى ابن بطال انه حجة قاطعة (قوله نابعه ابو قلابة وحيد وثابت عن انس) امامت ابي قلابة
تقدمت في الطهارة وامامت ابي حنيفة فوصلها مسلم والنسائي وابن خزيمة وامامت ابي حنيفة فوصلها المصنف في الطلب وقد سبق
هناك الكلام على الحديث مستوفى في كتاب الطهارة * (قوله باب وسم الامام ابل الصدقة يده) ذكر فيه طرفا من حديث
انس في قصة عبد الله بن ابي طلحة وفيه مقصود الباب وسيأتي في الذبايح من وجه آخر عن انس انه يسم غنم في اذا نها واتي
هناك النهي عن الوسم في الوجه (قوله في الاسناد حدثنا الوليد) هو ابن مسلم وابو عمرو وهو الاوزاعي كما ثبت في رواية غير اني ذكر
(قوله وفي يد ما ليسم) وزن مفعول مكسورا الاول واصلة غوسم لان فاه واو لكنها لما سكنت وكسر ما قبلها قلبت ياء وهي
الحديدة التي يوسم بها أي يعلم وهو نظير الخاتم والحكمة فيه تمييزها وليردها من أخذها ومن التقطها وليعرفها صاحبها
فلا يشترحها اذا تصدق بها مثلا لثلايود في صدقته ولم أقف على تصريح بما كان مكتوبا على ميسم النبي ﷺ الا
ان ابن الصباغ من الشافعية نقل اجماع الصحابة على انه يكتب (١) في ميسم الزكاة وصدقة وفي حديث الباب حجة
على من كره الوسم من الحنفية بالميسم لدخوله في عموم النهي عن المثلة وقد ثبت ذلك من فضل النبي ﷺ فول
على انه مخصوص من العموم المذكور للحاجة كالختان للآدمي قال المهلب وغيره في هذا الحديث ان للامام
ان يتخذ ميسما وليس للناس ان يتخذوا نظيره وهو كالخاتم وفيه اعتناء الامام بالاموال الصدقة وتوليها بنفسه ويلتحق به جميع
أموار المسلمين وفيه جواز ايلام الحيوان للحاجة وفيه قصد اهل الفضل لتحنيك المولود لاجل البركة وفيه جواز تأخير القسمة
لانها لو عجلت لاستغني عن الوسم وفيه مباشرة أعمال المهنة وترك الاستنابة فيها للرغبة في زيادة الاجر ونفي الكبر والله أعلم

﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾

﴿ أَبْوَابُ صَدَقَةِ الْفِطْرِ ﴾

* (باب صدقة الفطر) كذا للمستمل واقتصر الباقون على باب وما بعده ولا ينعيم كتاب بدل باب واضيفت الصدقة

(١) قوله انه يكتب في نسخة أخرى كتب بصيغة الماضي اه مصححه

ورأى أبو العالية وعطاء وابن سيرين صدقة الفطر فريضة **حدثنا يحيى بن محمد بن السكن** حدثنا محمد بن جهم حدثنا إسماعيل بن جعفر عن عمر بن نافع عن أبيه عن ابن عمر رضي الله عنهما قال فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير على العبد والحر

لفطر لكونها نجب لفطر من رمضان وقال ابن قتيبة المراد بصدقة الفطر صدقة النفوس مأخوذة من الفطرة التي هي أصل الخلقة والاول اظهره يؤيده قوله في بعض طرق الحديث كإساق زكاة الفطر من رمضان (قوله ورأى أبو العالية وعطاء ابن سيرين صدقة الفطر فريضة) وصله عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء ووصله ابن أبي شيبة من طريق حاصم الاحوال عن الآخرين وانما اقتصر البخاري على ذكر هؤلاء الثلاثة لكونهم صرحوا بغيريتها والاقتدوا بقل ابن المنذر وغيره الاجماع على ذلك لكن الحنفية يقولون بالوجوب دون الفرض على قاعدتهم في التفرقة وفي قيل الاجماع مع ذلك نظراً لان ابراهيم بن علي وأبا بكر بن كيسان الاصم قالان وجوبها نسخ واستدل لهما بما روى النسائي وغيره عن قيس بن سعد بن عباد قال أمر رسول الله ﷺ بصدقة الفطر قبل أن تنزل الزكاة فلما نزلت الزكاة لم يأمرنا ولم ينها ونحن فعله وتعقبان في استادهما وبإجماعهم ولا على تقدير الصحة فلا دليل فيه على النسخ لاحتمال الاكتفاء بالامر الأول لان زول فرض لا يوجب سقوط فرض آخر ونقل المالكية عن أشبه انها سنة مؤكدة وهو قول بعض أهل الظاهر وابن البان من الشافعية وأولوا قوله فرض في الحديث بمعنى قدر قال ابن دقيق العيد هو أصله في اللغة لكن نقل في عرف الشرع المي وجوبها فحمل عليه اول انتهى. ويؤيده تسميتها زكاة وقوله في الحديث على كل حر وعبد والتصرح بالامر بها في حديث قيس بن سعد وغيره ولما دخلها في عموم قوله تعالى وآتوا الزكاة فين ﷺ فاصيل ذلك وجملتها ومن جملتها زكاة الفطر وقال الله تعالى قد أفلح من تركي وثبت أنها نزلت في زكاة الفطر وثبت في الصحيحين اثبات حقيقة الفلاح (١) لن اقتصر على الواجبات قيل وفيه نظر لان الآية وذ كرام ربه فضلي فيزم وجوب صلاة العيد ومجاوبانه خرج دليل عموم من محس لا يدل القول لذي (قوله حدثنا محمد بن جهم) بالجيم والضاد المعجمة وزن جعفر وعمر بن نافع هو مولى ابن عمر ثقة ليس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخر النهي عن الفزع (قوله زكاة الفطر) زاد مسلم من رواية مالك عن نافع من رمضان واستدل به على ان وقت وجوبها غروب الشمس ليلة الفطر لانه وقت الفطر من رمضان وقيل وقت وجوبها طلوع الفجر من يوم العيد لان الليل ليس عملاً للصوم وانما يتبين الفطر الحقيقي بالاكل بعد طلوع الفجر والاول قول الثوري واما جدوا سحق والشافعي في الجديد واحد الر واثنين عن مالك والثاني قول أبي حنيفة واليثل والشافعي في القديم والرواية الثانية عن مالك وقويه قوله في حديث الباب وامر بها ان تؤدى قبل خروج الناس الى الصلاة قال المازري قيل ان الخلاف ينشأ على أن قوله الفطر من رمضان الفطر المعتاد في سائر الشهر فيكون الوجوب بالغروب او الفطر الطارئ بعد فيكون بطلوع الفجر وقال ابن دقيق العيد الاستدلال بذلك لهذا الحكم ضعيف لان الاضافة الى الفطر لاتدل على وقت الوجوب بل تقتضي اضافة هذا زكاة الى الفطر من رمضان واما وقت الوجوب فيطلب من أمر آخر وسبأني شيء من ذلك في باب الصدقة قبل العيد (قوله صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير) انتصب صاعاً على التمييز وانه مفعول ثان ولم يختلف الطرق عن ابن عمر في الاختصار على هذين الشيئين الا ما أخرجه أبو داود والنسائي وغيرهما من طريق عبد العزيز بن أبي داود عن نافع فزاد فيه السك والزيب قالما سكت فهو بضم المهملة وسكون اللام بعدها مائة نوع من الشعير واما الزيب فسياً في ذكره في حديث أبي سعيد وأما حديث ابن عمر فقد حكم مسلم في كتاب التمييز على عبد العزيز فيه بالوهم وسنذكر البحث في ذلك في الكلام على حديث أبي سعيد (قوله على العبد والحر) ظاهره اخراج العبد عن نفسه ولم يقل به الاداود فقال يجب على السيد ان يمكن العبد من الاكتساب لها

وَالَّذِي وَالْأَنْثَى وَالصَّغِيرَ وَالْكَبِيرَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ. وَأَمَرَ بِهَا أَنْ تُؤَدَّى قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلَاةِ
بَابُ صَدَقَةِ الْفِطْرِ عَلَى الْعَبْدِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ
نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَرَضَ زَكَاةَ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ
شَعِيرٍ عَلَى كُلِّ حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ ذَكَرَ أَوْ أَنْثَى مِنَ الْمُسْلِمِينَ

كأن يجب عليه أن يمكنه من الصلاة وخالفه أصحابه والناس واحتجوا بحديث أبي هريرة مرفوعا ليس في العبد صدقة
 الا صدقة الفطر أخرجه مسلم وفي رواية له ليس على المسلم في عبده ولا قرصة صدقة الا صدقة الفطر والريق وقد
 تقدم من عند البخاري قريبا بغير الاستثناء ومقتضاه أنها على السيد وهل يجب عليه ابتداء أو نتجيب على العدم
 يصلحها السيد وجهان للشافعية والى الثاني نحا البخاري كإسائي في الترجمة التي تلي هذه (قوله والذكر والأنثى)
 ظاهره وجوبها على المرأة سواء كان لها زوج أم لا وبه قال الثوري وأبو حنيفة وابن المنذر وقال مالك والشافعي
 والليث وأحمد وأسحق تجب على زوجها الحاقا بالنفقة وفيه نظر لأنهم قالوا إن أعسر وكانت الزوجة أمة وجبت
 فطرتها على السيد بخلاف النفقة فافترقا واتفقوا على أن المسلم لا يخرج عن عز وجهه الكفارة مع أن فقهاء تلمذوه وإنما
 أحسج الشافعي بما رواه من طريق محمد بن علي الباقر مرسلا نحو حديث ابن عمر وزاد فيه ممن تومنون وأخرجه
 البيهقي من هذا الوجه فزاد في استاده ذكر علي وهو منقطع أيضا وأخرجه من حديث ابن عمر واستاده ضعيف
 أيضا (قوله الصغير والكبير) ظاهره وجوبها على الصغير لكن الخطاب عنه وليه فوجوبها على هذا في مال الصغير
 والأنثى من تلمذه نفقته وهذا قول الجمهور وقال محمد بن الحسن هي على الأب مطلقا فإن لم يكن له أب فلا شيء عليه
 وعن سعيد بن المسيب والحسن البصري لا تجب إلا على من صام واستدل لهما بحديث ابن عباس مرفوعا صدقة الفطر
 طهرة للصائم من اللغو والرفث أخرجه أبو داود وأجيب بأن ذكر التطهر خرج على الغالب كما أنها تجب على من لم يذنب
 كتحقيق الصلاح أو من أسلم قبل غروب الشمس بلحظة وتقل ابن المنذر الإجماع على أنها لا تجب على الجنين قال وكان أحد
 يستحب ولا يوجب وتقل بعض الحنابلة رواية عنه بالإيجاب وبه قال ابن حزم لكن قيده بمائة وعشرين يوما من يوم
 حمل أمه به وتقرب بأن الحمل غير محقق وبأنه لا يسمى صغيرا لغة ولا عرفا واستدل بقوله في حديث ابن عباس طهرة للصائم
 على أنها تجب على الفقير كأنجب على الفتي وقد ورد ذلك صريحا في حديث أبي هريرة عند أحمد وفي حديث ثعلبة
 ابن أبي صغير عند الدارقطني وعن الحنفية لا تجب إلا على من ملك نصبا ومقتضاه أنها لا تجب على الفقير على قاعدتهم في
 الفرق بين الفتي والفقير واستدل لهم بحديث أبي هريرة المتقدم لاصدقة الأعن ظهر غنى واشترط الشافعي ومن تبعه أن
 يكون ذلك فاضلا عن قوت يومه ومن تلمذه نفقته وقال ابن بركة لم يدل دليل على إيجاب النصاب فيها لأكراهية بدنية
 لا مالية (قوله من المسلمين) فيه رد على من زعم أن مال الكافر دها وسيقا بسط ذلك في الأبواب الذي بعده (قوله وأمر بها)
 (الح) استدلل بها على كراهة تأخيرها عن ذلك وحمله ابن حزم على التحريم وسيقا في البحث في ذلك بعد أبواب * (قوله باب
 صدقة الفطر على العبد من المسلمين) ظاهره أنه يرى أنها تجب على العبد وإن كان سيده يصلحها عنه ويؤيده عطف الصغير
 عليه فانها تجب عليه وإن كان الذي يخرجها غيره (قوله من المسلمين) قال ابن عبد البر لم تختلف الرواية عن مالك في هذه الزيادة
 إلا أن ثيب بن سعيد رواه عن مالك بدونها وأطلق أبو قلابة الرقاشي ومحمد بن وضاح وابن الصلاح ومن تبعه أن مالكا
 هدر بها دون أصحاب نافع وهو متعقب برواية ابن عمر بن نافع المذكورة في الباب الذي قبله وكذا أخرجه مسلم من طريق
 الضحاك بن عثمان عن نافع بهذه الزيادة وقال أبو عوانة في صحيحه لم يقل فيه من المسلمين غير مالك والضحك ورواية
 عمر بن نافع ترد عليه أيضا وقال أبو داود بعد أن أخرجه من طريق مالك وعمر بن نافع رواه عبد الله العمري عن

نافع فقال على كل مسلم ورواه سعيد بن عبد الرحمن الجمحي عن عبيد الله بن عمر عن نافع فقال فيه من المسلمين والمشهور
 عن عبيد الله ليس فيه من المسلمين انتهى وقد أخرج الحاكم في المستدرک من طريق سعيد بن عبد الرحمن الذي كورة
 وأخرج الدارقطني وابن الجارود طريق عبيد الله العمري وقال الترمذی في الجامع بحدرواية مالك رواه غير واحد
 عن نافع ولم يذكر فيه من المسلمين وقال في العلل التي في آخر الجامع روي أيوب وعبيد الله بن عمر وغير واحد من الأئمة
 هذا الحديث عن نافع ولم يذكر فيه من المسلمين وروي بعضهم عن نافع مثل رواية مالك ممن لا يعتمد على خطه
 انتهى وهذه العبارة أولى من عبارة الأولى ولكن لا بدري من عني بذلك وقال النووي في شرح مسلم رواه هتان
 غير مالك عمر بن نافع والضحاك انتهى وقد وقع لنا من رواية جماعة غيرهما منهم كثير بن فرقد عند الطحاوي والدارقطني
 والحاكم ويونس بن يزيد عند الطحاوي والملي بن اسمعيل عند ابن حبان في صحيحه وابن أبي ليلى عند الدارقطني
 أخرجه من طريق عبد الرزاق عن الثوري عن ابن أبي ليلى وعبيد الله بن عمر كلاهما عن نافع وهذه الطريق ترد
 على أبي داود في إشارته إلى ابن سعيد بن عبد الرحمن فترد بها عن عبيد الله بن عمر لكن يحتمل أن يكون حضروا
 حمل لفظ ابن أبي ليلى على لفظ عبيد الله وقد اختلف فيه على أيوب أيضا كما اختلف على عبيد الله بن عمر فذكر ابن
 عبد البر أن أحمد بن خالد ذكر عن بعض شيوخه عن يوسف القاضي عن سليمان بن حرب عن حماد عن أيوب فذكر
 فيه من المسلمين قال ابن عبد البر وهو خطأ والمخفوظ فيه عن أيوب ليس فيه من المسلمين انتهى وقد أخرجه ابن
 خزيمة في صحيحه من طريق عبيد الله بن شوبد عن أيوب وقال فيه أيضا من المسلمين وذكر شيخنا سراج الدين بن
 المقنن في شرحه تبعا لمخطاوي أن البيهقي أخرجه من طريق أيوب بن موسى وموسى بن عقبة ويحيى بن سعيد ثلاثهم عن
 نافع وفيه الزيادة وقد تبعت تصانيف البيهقي فلم أجدها هذه الزيادة من رواية أحد من هؤلاء الثلاثة وفي الجملة ليس
 فيمن روى هذه الزيادة أحد مثل مالك لأنه لم يثق على أيوب وعبيد الله في زيادتها وليس في الباقيين مثل يونس لكن
 في الراوي عنه وهو يحيى بن أيوب مقال واستدل بهذه الزيادة على اشتراط الاسلام في وجوب زكاة القطر ومقتضاه
 انها لا تجب على الكافر عن نفسه وهو أمر متفق عليه وهل يخرجها عن غيره كستولته المسلمة مثلا قال ابن المنذر
 فيه الاجماع على عدم الوجوب لكن فيه وجه للشافعية ورواية عن أحمد وهل يخرجها المسلم عن عبده الكافر قال
 الجمهور لا خلافا للعطاء والنخعي والثوري والحنفية واستحق واستدلوا بعموم قوله ليس على المسلم في عبده صدقة الا صدقة
 القطر وقد تقدم واجاب الآخرون بأن الخاص يقضي على العام فعموم قوله في عبده مخصوص بقوله من المسلمين وقال
 الطحاوي قوله من المسلمين صفة للمخرجين لا للمخرج عنهم وظاهر الحديث بإعلان فيه العبد وكذا الصغير في رواية عمر بن
 نافع وهما ممن يخرج عنه فدل على أن صفة الاسلام لا تختص بالمخرجين ويؤيده رواية الضحاك عند مسلم بلفظ على كل نفس
 من المسلمين حرا وعبد الحديث وقال القرطبي ظاهر الحديث انه قصد بيان مقدار الصدقة ومن يجب عليه ولم يقصد فيه بيان
 من يخرجها عن نفسه ممن يخرجها عن غيره بل شمل الجميع ويؤيده حديث أبي سعيد الآتي فانه دال على أنهم كانوا
 يخرجون عن أنفسهم وعن غيرهم لقوله فيه عن كل صغير وكبير لكن لا بد من أن يكون بين المخرج وبين الغير ملاسة كما
 بين الصغير ووليّه والعبد وسيدّه والمرأة وزوجها وقال الطبري قوله من المسلمين حال من العبد وما عطف عليه
 وتربطها على المعاني المذكورة انها جاءت مزدوجة على التضاد للاستيعاب للتخصيص فيكون المعنى فرض على
 جميع الناس من المسلمين وأما كونها فموجبت وعلى من وجبت فعلم من نصوص أخرى انتهى ونقل ابن المنذر أن
 بعضهم احتج بما أخرجه من حديث ابن اسحق حدثني نافع أن ابن عمر كان يخرج عن أهل بيته حرم وعبد صغير
 وكبير مسلمهم وكافرهم الرقيق قال وابن عمر راوي الحديث وقد كان يخرج عن عبده الكافر وهو اعرف بمراد
 الحديث وتعب بأنه لو صح حمل على انه كان يخرج عنهم تطوعا ولا مانع منه واستدل بعموم قوله من المسلمين على تناولها
 لاهل البادية خلافا للزهري وروية واليث في قولهم ان زكاة القطر تختص بالحاضرة وسند ذكر بقية ما يتعلق بركاثة القطر

بابُ صَدَقَةِ الْفِطْرِ صَاعٍ مِنْ شَعِيرٍ **حَدَّثَنَا** قَبِيصَةُ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عِيَاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كُنَّا نَطْعِمُ الصَّدَقَةَ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ **بابُ** صَدَقَةِ الْفِطْرِ صَاعٌ مِنْ طَعَامٍ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عِيَاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي سَرْحٍ الْعَمَرِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ كُنَّا نُخْرِجُ زَكَاةَ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِطٍ أَوْ صَاعًا مِنْ زَبِيبٍ **بابُ** صَدَقَةِ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ **حَدَّثَنَا** أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ قَالَ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِزَكَاةِ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ جَعَلَ النَّاسُ عِدْلَهُ مُدَيْنٍ مِنْ حِنْطَةٍ **بابُ** صَاعٍ مِنْ زَبِيبٍ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُنِيرٍ سَمِعَ زَيْدَ الْعَدَنِيَّ قَالَ

عن العبد في اواخر اواب صدقة الفطر ان شاء الله تعالى * (قوله باب صدقة الفطر صاع من شعير) اورديه حديث أبي سعيد مختصرا من رواية سفیان وهو الثوري وسأني بعد باين من وجه آخر عنه تاما وقد اخرجه ابن خزيمة عن الزعفراني عن قبيصة شيخ البخاري فيه تاما وقوله فيه كنا نطعم الصدقة اللام للعبد عن صدقة الفطر * (قوله باب صدقة الفطر صاع من طعام) في رواية غير أبي ذر صاعا بالنصب ووجه الرفع ظاهر على انه الخبر واما النصب فيتقدم رفل الاخبار اى باب اخراج صدقة الفطر صاعا من طعام او على انه خبر كان الذى حذف او ذكر على سبيل الحكاية مما في لفظ الحديث (قوله صاعا من طعام او صاعا من شعير) ظاهره ان الطعام غير الشعير وما ذكره وسأني البحث فيه بعد باب * (قوله باب صدقة الفطر صاعا من تمر) كذا وقع عند ابى ذر بالنصب رواية الجماعة (قوله حدثنا الليث عن نافع) لماره الا بالنعنة وسامع الليث من نافع صحيح ولكن أخرجه الطحاوى والدارقطنى والحاكم وغيرهم من طريق يحيى بن بكير عن الليث عن كثير بن فرقد عن نافع وزاد فيه من المسلمين كما تقدم فان كان محفوظا احتمل ان يكون الليث سمعه من نافع بدون هذه الزيادة ومن كثير بن فرقد عنه بها وقد وقع عند الاسماعلى من طريق ابى الوليد عن الليث عن نافع في اول هذا الحديث ان ابن عمر كان يقول لا تجب في مال صدقة حتى يحول الحول عليه ان رسول الله ﷺ امر بصدقة الفطر الحديث (قوله امر) استدله على الوجوب وفيه نظر لانه يتعلق بالمقدار لا باصل الاخبار (قوله قال عبد الله فجعل الناس عدله) بكسر المهملة اى نظيره وقد تقدم القول على المادة في باب الصدقة من كسب طيب (قوله مدين من حنطة) اى نصف صاع و اشار بن عمر بقوله الناس الى معاوية ومن تبعه وقد وقع ذلك صريحا في حديث ابوب عن نافع اخرجه الحميدى في مسنده عن سفیان بن عيينة حدثنا ابوب ولفظه صدقة الفطر صاع من شعير او صاع من تمر قال بن عمر فلما كان معاوية عدل الناس نصف صاع برصاع من شعير وهكذا اخرجه ابن خزيمة في صحيحه من وجه آخر عن سفیان وهو المعتمد وهو موافق لقول ابى سعيد الا في بعده وهو اصرح منه واما ما وقع عند ابى داود من طريق عبد العزيز بن ابى رواد عن نافع قال فيه فلما كان عمر كثرت الحنطة فجعل عمر نصف صاع حنطة مسكان صاع من بر من تلك الاشياء فقد حكم مسلم في كتاب التيميز على عبد العزيز في بالوهم ووضح الرد عليه وقال ابن عبد البر قول ابن عيينة عندى اولي وزعم الطحاوى ان الذى عدل عن ذلك عن عمر ثم عثمان وغيرهما فخرج عن يسار بن نيران عمر قال له اني احلف لا اعطى قوما ثم يبدولى فأفضل فاذا رأيتى فعلت ذلك فاطمعتني عشرة مساكين لكل مسكين نصف صاع من حنطة او صاعا من تمر او صاعا من شعير ومن طريق ابى الاشعث قال خطبنا عثمان فقال ادوا زكاة الفطر مدين من حنطة وسأني بقية الكلام على ذلك في الباب الذى بعده * (قوله باب صاع من زبيب) اى اجزاؤه وكان البخارى اراد بتفريق هذه التراجم الاشارة

حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ قَالَ حَدَّثَنِي عِيَّاضُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي سَرْحٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كُنَّا نَطْبِئُ فِي زَمَانِ النَّبِيِّ ﷺ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ زَبِيبٍ

الى ترجيح التخفيف في هذه الانواع الا انه لم يذكر الأقط وهو ثابت في حديث أبي سعيد وكأنه لا يراه مجزئا في حال وجدان غيره كقول أحمد وحملوا الحديث على ان من كان يخرج به كان قوته اذذاك أو لم يقدر على غيره وظاهر الحديث يخالفه وعند الشافعية فيه خلاف وزعم الماوردي انه يختص بأهل البادية واما الحاضرة فلا يجزئ عنهم بلا خلاف وتعقبه النووي في شرح المذهب وقال قطع الجمهور بأن الخلاف في الجميع (قوله حدثنا سفیان) هو الثوري (قوله عن أبي سعيد) تقدم في رواية مالك بلفظ أنه سمع أبا سعيد (قوله كنا نطبخ) أعز كما قال القطر (قوله في زمان النبي ﷺ) هذا حكمه الرفع لاضافته الى زمانه ﷺ فيه اشعار باطلاعه ﷺ على ذلك وتحريره له ولا سببا في هذه الصورة التي كانت توضع عنده وتجمع بأمره وهو الأمر قبضها وهرقتها (قوله صاعا من طعام أو صاعا من تمر) هذا يقتضي المعاصرة بين الطعام وبين ما ذكره وقد خفي الخطابي ان المراد بالطعام هنا الخنطة وانه اسم خاص له قال ويدل على ذلك ذكر الشعير وغيره من الاقوات والخنطة أعلاها فلولا أنه أرادها بذلك لكان ذكرها عند التفصيل كغيرها من الاقوات ولا سيما حيث عطف عليها بحرف أو الفاضلة وقال هو وغيره وقد كانت لفظه الطعام تستعمل في الخنطة عند الاطلاق حتى اذا قيل عند الاطلاق أقرب انتهى وقد رد ذلك ابن المنذر وقال ظن أصحابنا أن قوله في حديث أبي سعيد صاعا من طعام حجة لن قال صاعا من طعام حنطة وهذا غلط منه وذلك أن أبا سعيد أجمل الطعام فمهره ثم أورد طريقا حفص بن ميسرة المذكورة في الباب الذي يلي هذا وهي ظاهرة فيقال ولفظه كنا نخرج صاعا من طعام وكان طعامنا الشعير والزبيب والأقط والتمر وأخرج الطحاوي نحوه من طريق أخرى عن عياض وقال فيه ولا يخرج غيره قال وفيه قوله ولما معاوية وجاءت السمراء دليل على أنها لم تكن قوتاً لهم قبل هذا فدل على أنها لم تكن كثيرة ولا قوتاً فكيف يتوهم أنهم أخرجوا ما لم يكن موجوداً انتهى كلامه واخرج ابن خزيمة والحاكم في صحيحهما من طريق ابن اسحق عن عبد الله بن عبد الله بن عثمان بن حكيم عن عياض بن عبد الله قال قال أبو سعيد ذكرنا وعنده صدقة رمضان فقال لا أخرج الا ما كنت أخرج في عهد رسول الله ﷺ صاع تمر أو صاع حنطة أو صاع شعير أو صاع أقط فقال له رجل من القوم أو مدين من قح فقال لا تلك قيمة معاوية مطوية لأقبلها ولا أعمل بها قال ابن خزيمة ذكر الخنطة في خبر أبي سعيد غير محفوظ ولا أدري ممن الوهم وقوله فقال رجل الخ دال على أن ذكر الخنطة في أول القصص خطأ اذ لو كان أبو سعيد أخبر أنهم كانوا يخرجون منها في عهد رسول الله ﷺ صاعا لا كان الرجل يقول له أو مدين من قح وقد أشار أبو داود الى رواية ابن اسحق هذه وقال ان ذكر الخنطة فيه غير محفوظ وذكر أن معاوية ابن هشام روي في هذا الحديث عن سفیان نصف صاع من تمر وهو وهم وأن ابن عينة حدث به عن ابن عجلان عن عياض فزاد فيه وصاع من دقيق وأنهم أنكروا عليه فذكره قال أبو داود ذكر الدقيق وهم من ابن عينة واخرج ابن خزيمة ايضا من طريق فضيل بن غزوان عن نافع عن ابن عمر قال لم تكن الصدقة على عهد رسول الله ﷺ الا تمر والزبيب والشعير ولم تكن الخنطة ولمسلم من وجه آخر عن عياض عن أبي سعيد كنا نخرج من ثلاثة اصناف صاعا من تمر أو صاعا أقط أو صاعا من شعير وكانته سكت عن الزبيب في هذه الرواية لقلته بالنسبة الى الثلاثة المذكورة وهذه الطرق كلها تدل على ان المراد بالطعام في حديث أبي سعيد غير الخنطة فيجتمعت ان تكون الذرة قاته المعروف عند اهل الحجاز الآن وهي قوت غالب لهم وقد روى الجوزقي من طريق ابن عجلان عن عياض في حديث أبي سعيد صاعا من تمر صاعا من سلت أو ذرة وقال الكرماني

فَلَمَّا جَاءَ مَعَاوِيَةَ وَجِئَتْ السَّرَاهُ قَالَ أَرَى مَدًّا مِنْ هَذَا يَدُلُّ مَدِينٍ **بَابُ** الصَّدَقَةِ قَبْلَ الْعِيدِ
حَدَّثَنَا آدَمُ حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ
 اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِزَكَاةِ الْفِطْرِ قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلَاةِ **حَدَّثَنَا** مُأَذِّنُ
 صَلَاةٍ حَدَّثَنَا أَبُو عُمَرَ عَنْ زَيْدٍ عَنْ عِيَّاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ

عَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّ بَابَ عَطْفِ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ لَكِنْ مَحَلُّ
 الْعَطْفِ أَنْ يَكُونَ الْخَاصُّ أَشْرَفَ وَلَيْسَ الْأَمْرُ هُنَا كَذَلِكَ وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ أَيْضًا لَا نَعْلَمُ فِي الْقَمَحِ خَبْرًا ثَابِتًا عَنْ
 النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ وَلَمْ يَكُنْ الْبِرُّ بِالْمَدِينَةِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ إِلَّا الشَّيْءُ الْبَسِيرُ مِنْهُ فَلَا كَثْرَ فِي زَمَنِ الْمَصْحَابَةِ رَأَوْا أَنَّ نِصْفَ
 صَاعٍ مِنْهُ يَكُونُ مَقَامَ صَاعٍ مِنْ شَعِيرٍ وَهُوَ الْأَمْتَةُ قَبِيرُ جَائِرَانِ يَدُلُّ عَنْ قَوْلِهِمْ الْإِلَاقِي قَوْلُ مُثَلِّمٍ ثُمَّ اسْتَبَدَّ عَنْ عُثْمَانَ وَعَلَى وَابْنِ
 هُرَيْرَةَ وَجَارٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ الزُّبَيْرِ وَآخَرِهِمْ أَسَاءَ بَقِيَ ابْنُ بَكْرٍ أَسَاءَ نَيْدٍ صَحِيحَةٌ أَنْهُمْ رَأَوْا أَنَّ فِي زَكَاةِ الْفِطْرِ نِصْفَ صَاعٍ مِنْ قَمَحٍ
 أَنْهِيَ وَهَذَا مَصِيرُهُ إِلَى اخْتِيَارِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْحَقِيقَةُ لَكِنْ حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ دَالٌّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَوَاقِفْ عَلَى ذَلِكَ وَكَذَلِكَ ابْنُ عُمَرَ فَلَا
 إِجْمَاعَ فِي السُّنَّةِ خِلَافَ الطَّحَاوِيِّ وَكَانَ الْأَشْيَاءُ الَّتِي نَبَتْ ذِكْرَهَا فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ كَانَتْ مُتَسَاوِيَةً فِي مَقْدَارِ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا
 مَعَ مَا يَخْرُجُ فِي الْقِيَمَةِ دَلٌّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ اخْرَاجَ هَذَا الْمَقْدَارِ مِنْ أَيِّ جِنْسٍ كَانَ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْحِنْطَةِ وَغَيْرِهَا مِنْ هَذِهِ حِجَّةُ
 الشَّامِيِّ وَمَنْ تَبِعَهُ وَأَمَّا مَنْ جَعَلَهُ نِصْفَ صَاعٍ مِنْهَا يَدُلُّ صَاعٍ مِنْ شَعِيرٍ فَقَدْ فَعَلَ ذَلِكَ بِالْإِجْتِهَادِ بِنَاءً مِنْهُ عَلَى أَنَّ قِيمَ مَا عَدِي
 الْحِنْطَةُ مُتَسَاوِيَةٌ وَكَانَتْ الْحِنْطَةُ إِذَا ذَاكَ غَالِيَةً لَكِنْ لَا يَلْزَمُ عَلَى قَوْلِهِمْ أَنَّ تَعْبِيرَ الْقِيَمَةِ فِي كُلِّ زَمَانٍ فِيخْتَلِفُ الْحَالُ
 وَلَا يَنْضَبِطُ وَرَبِّ الْمَازِمِ فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ اخْرَاجَ أَصْعَاقٍ مِنْ حِنْطَةٍ وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ لَخَطُّوا ذَلِكَ مَا رَوَى جَعْفَرُ الْفَرَّائِيُّ فِي
 كِتَابِ صَدَقَةِ الْفِطْرِ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ لَمَّا كَانَ أَمِيرَ الْبَصْرَةِ أَمَرَهُمْ بِاخْرَاجِ زَكَاةِ الْفِطْرِ وَبَيْنَ لَهُمْ أَنَّهُ صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ أَلِيَ أَنَّهُ قَالَ أَوْ
 نِصْفَ صَاعٍ مِنْ بَرِّ قَالَ فَلَمَّا جَاءَ عَلَى وَرَائِهِ رَخْصٌ أَسْعَارُهُمْ قَالَ اجْعَلُوهَا صَاعًا مِنْ كُلِّ فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ يَنْظُرُ إِلَى الْقِيَمَةِ فِي ذَلِكَ
 وَنَظَرَ أَبُو سَعِيدٍ إِلَى الْكَيْلِ كَمَا سَيَأْتِي وَمَنْ عَجِبَ تَأْوِيلَهُ قَوْلُهُ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ مَا كَانَ يَعْرِفُ الْقَمَحَ فِي الْفِطْرِ وَأَنَّ الْخَبَرَ الَّذِي جَاءَ
 فِيهِ أَنَّهُ كَانَ يَخْرُجُ صَاعًا أَنَّهُ كَانَ يَخْرُجُ النِّصْفَ الثَّانِي تَطَوُّعًا وَإِنْ قَوْلُهُ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ فَعَلَ النَّاسُ عَدْلَهُ مَدِينٍ مِنْ حِنْطَةٍ
 أَنَّ لِلرَّادِ لِلنَّاسِ الصَّحَابَةَ فَيَكُونُ إِجْمَاعًا وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ فَأَخَذَ النَّاسُ بِذَلِكَ وَأَمَّا قَوْلُ الطَّحَاوِيِّ
 أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ كَانَ يَخْرُجُ النِّصْفَ الْآخَرَ تَطَوُّعًا فَلَا يَخْتِجُ تَكْلِفُهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ (قَوْلُهُ فَلَمَّا جَاءَ مَعَاوِيَةَ) زَادَ مُسْلِمٌ فِي رِوَايَتِهِ فَلَمْ يَزَلْ
 يَخْرُجُهُ حَتَّى قَدِمَ مَعَاوِيَةَ حَاجًّا وَمُعْتَمِرًا فَكَلَّمَ النَّاسَ عَلَى الْمَنِيرِ وَزَادَ ابْنُ خَزِيمَةَ وَهُوَ يَوْمَئِذٍ خَلِيفَةُ (قَوْلُهُ وَجِئَتْ السَّرَاهُ)
 أَيْ الْقَمَحَ الشَّامِي (قَوْلُهُ يَدُلُّ مَدِينٍ) فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ أَرَى مَدِينٍ مِنْ سَمَرَاءَ الشَّامِ يَدُلُّ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ وَزَادَ قَالَ أَبُو سَعِيدٍ
 أَمَّا أَنَا فَلَا أَزَالُ أَخْرِجُهُ أَبَدًا مَا عَشْتُ وَلَهُ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ عَجَلَانَ عَنْ عِيَّاضٍ فَانْكَرَ ذَلِكَ أَبُو سَعِيدٍ وَقَالَ لَا اخْرُجَ الْإِمَّاكَتَ
 اخْرُجَ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا ابْنَ دَاوُدَ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ لَا اخْرُجَ أَبَدًا إِلَّا صَاعًا وَلِلدَّارِقُطِيِّ وَابْنِ خَزِيمَةَ وَالْحَاكِمِ فَقَالَ
 لَهُ رَجُلٌ مَدِينٍ مِنْ قَمَحٍ فَقَالَ لَا تَلْكَ قِيَمَةُ مَعَاوِيَةَ لَا أَقْبَلُهَا وَلَا أَعْمَلُ بِهَا وَقَدْ قَدَّمَ ذِكْرَ هَذِهِ الرِّوَايَةِ وَمَا فِيهَا وَابْنُ خَزِيمَةَ
 وَكَانَ ذَلِكَ أَوَّلَ مَا ذَكَرَ النَّاسُ الْمَدِينِ وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى وَهْنِ مَا تَقْدِمُ عَنْ عُمَرَ وَعُثْمَانَ الْأَنْ يَحْمِلَ عَلَى أَنَّهُ كَانَ يَطْلَعُ عَلَى ذَلِكَ مِنْ
 قِصَّتِهِمَا قَالَ النَّوَوِيُّ تَمَسَّكْ بِقَوْلِ مَعَاوِيَةَ مِنْ قَالِ بِالْمَدِينِ مِنَ الْحِنْطَةِ وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّهُ فَعَلَ صَحَابِيُّ قَدْ خَالَفَهُ فِيهِ أَبُو سَعِيدٍ وَغَيْرُهُ
 مِنَ الصَّحَابَةِ مَنْ هُوَ أَطْوَلُ حِجَّةً مِنْهُ وَأَعْلَمُ بِحَالِ النَّبِيِّ ﷺ وَقَدْ صَرَحَ مَعَاوِيَةُ بِأَنَّهُ رَأَى رَأْيَهُ لَمَّا سَمِعَهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ
 وَفِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ مَا كَانَ عَلَيْهِ مِنْ شِدَّةِ الْإِتْبَاعِ وَالتَّمَسُّكِ بِالْأَثَارِ وَتَرَكَ الْعُدُولَ إِلَى الْإِجْتِهَادِ مَعَ وَجُودِ النَّصِّ وَفِي
 صَنِيعِ مَعَاوِيَةَ وَموافقة الناس له دلالة على جواز الاجتهاد وهو محمود لكنه مع وجود النص فاسد الاعتبار * (قَوْلُهُ بَابُ
 الصَّدَقَةِ قَبْلَ الْعِيدِ) قَالَ ابْنُ التَّيْمِينِ أَيْ قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى صَلَاةِ الْعِيدِ وَبَعْدَ صَلَاةِ التَّجَرُّ وَقَالَ ابْنُ عَيْنَةَ فِي تَفْسِيرِهِ عَنْ
 عُمَرَ بْنِ دِينَارٍ عَنْ عِكْرَمَةَ قَالَ يَدُلُّ الرُّجُلُ زَكَاتَهُ يَوْمَ الْفِطْرِ بَيْنَ يَدَيْ صَلَاتِهِ فَإِنَّ اللَّهَ يَقُولُ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَرَكَ وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ

الله عنه قال كُنَّا نُخْرِجُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ وَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ
وَكَانَ طَعَامَنَا الشَّعِيرُ وَالزَّبِيبُ وَالْأَقِطُ وَالتَّمْرُ * **بَابُ صَدَقَةِ الْفِطْرِ عَلَى الْحُرِّ وَالْمَمْلُوكِ** . وَقَالَ الزُّهْرِيُّ فِي
الْمَمْلُوكِينَ لِلتَّجَارَةِ بَرَكَةٌ فِي التَّجَارَةِ . وَبُرُكٌ فِي الْفِطْرِ **حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ حَدَّثَنَا**
أَيُّوبُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ قَرَضَ النَّبِيُّ ﷺ صَدَقَةَ الْفِطْرِ . أَوْ قَالَ رَمَضَانَ عَلَى
الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى وَالْحُرِّ وَالْمَمْلُوكِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ قَدَّمَلَ النَّاسُ بِهِ يَصِفُ صَاعًا مِنْ بَرٍّ
فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يُعْطِي التَّمْرَ فَأَعُوَزَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ مِنَ التَّمْرِ فَأَعْطَى شَعِيرًا . فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يُعْطِي عَنِ الصَّغِيرِ
وَالْكَبِيرِ حَتَّى إِنْ كَانَ يُعْطِي عَنْ نَيْيٍ .

فصلي ولابن خزيمة من طريق كثير بن عبد الله عن أبيه عن جده ان رسول الله ﷺ سئل عن هذه الآية فقال قلت في
زكاة الفطر ثم أخرج المصنف في الباب حديث ابن عمر وقد تقدم مطولا في الباب الاول وحديث أبي سعيد وقد تقدمت
الاشارة اليه في الباب الذي قبله وقوله في الاستاذ حدثنا أبو عمر هو خص بن ميسرة وزدهوا بن أسلم ودل حديث ابن عمر
على أن المراد بقوله يوم الفطر رأى أوله وهو ما بين صلاة الصبح الى صلاة العيد وحمل الشافعي التقييد بقيل صلاة العيد على
الاستحباب لصدق اليوم على جميع النهار وقدرناه أبو معشر عن نافع عن ابن عمر بلفظ كان يأمرنا أن نخرجها قبل أن
نصلي فاذا انصرف قسمه بينهم وقال اغنؤهم عن الطلب أخرجه سعيد بن منصور ولكن أبو معشر ضعيف وهم ابن
العري في عزو هذه الزيادة لمسلم وسيأتي بقية حكم هذه المسئلة في الباب الذي يليه * (قوله باب صدقة الفطر على الحر
والمملوك) قيل هذه الترجمة تكرار لا تقدم من قوله باب صدقة الفطر على العبد وغيره من المسلمين وأجاب ابن رشيد بإحالة ابن
أحمد أن يكون أراد تقوية معارضة العموم في قوله والمملوك لمفهوم قوله من المسلمين أو أراد أن زكاة العبد من حيث هو
مال لا من حيث هو نفس وعلى كل تقدير فيستوى في ذلك مسلمهم وكافرهم وقال الزين بن المنبر غرضه من الاولى ان الصدقة
لا تخرج على كافر ولهذا قيدها بقوله من المسلمين وغرضه من هذه تمييز من يجب عليه أو عنه وجود الشرط المذكور
ولذلك استغنى عن ذكره فيها (قوله وقال الزهري الخ) وصله ابن المنذرف كتابه الكبير ولم أقف على استاده وذكر بعضه
أبو عبيد في كتاب الاموال قال حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث عن ونس عن ابن شهاب قال ليس على المملوك زكاة ولا
يزكي عنه سببه الا زكاة الفطر وما نقله المصنف عن الزهري هو قول الجمهور وقال النخعي والثوري والخنفه لا يلزم السيد
زكاة الفطر عن عبيد التجارة لان عليه فهم الزكاة ولا يجب في مال واحد زكاته (قوله فكان ابن عمر يعطي التمر) في
رواية مالك في الموطأ عن نافع كان ابن عمر لا يخرج الا التمر في زكاة الفطر الامر واحد فانه أخرجه شعيرا ولابن خزيمة
من طريق عبد الوارث عن أيوب كان ابن عمر اذا اعطى التمر الاعا ما واحدا (قوله فأعوز) بالمهمله والزاي أي
احتاج يقال أعوزني الشيء اذا احتجت اليه فلم أقدر عليه وفيه دلالة على أن التمر أفضل ما يخرج في صدقة الفطر وقد روى
جعفر القرياني من طريق أبي مجلز قال قلت لابن عمر قد أوسع الله والبر أفضل من التمر ألا تعطى البر قال لا أعطى الا كما
كان يعطي أمحاني ويستنبط من ذلك انهم كانوا يخرجون من أعلى الاصناف التي يفتات بها التمر أعلى من غيره مما
ذكر في حديث أبي سعيد وان كان ابن عمر فهم منه خصوصية التمر بذلك والله أعلم (قوله حتى ان كان يعطي عن بني) زاد
في نسخة الصغاني قال أبو عبد الله يعني بني نافع قال السكراني روى يفتح ان وكسر هاء شرط المفتوحة وشرط المكسورة
اللام فاما أن يجعل على الحذف أو تكون ان مصدرة وكان زائدة وقول نافع هذا هو شاهد الترجمة وجده الدلائل منه ان
ابن عمر راوى الحديث فهو أعلم بالمراد منه من غيره وأولاد نافع ان كان رزقهم وهو جدي الرق فلا اشكال وان كان
رزقهم بعد ان عتق فلعل ذلك كان من ابن عمر على سبيل التبرع أو كان يري وجوبها علي جميع من يملكه ولو لم تكن ثقته

وكان ابن عمر رضي الله عنهما يعطيا الذين يقبلونها وكانوا يطؤون قبل الفطر يوم أو يومين **باب**
صدقة الفطر على الصغير والكبير حديثنا مسدد حدثنا يحيى عن عبيد الله قال حدثني نافع عن ابن
 عمر رضي الله عنه قال قرأ رسول الله ﷺ صدقة الفطر صاعا من شعير أو صاعا من تمر على الصغير
 والكبير والحر والمملوك

واجبة عليه وقدروي البهي من طريق موسى بن عقبة عن نافع أن ابن عمر كان يؤدي زكاة الفطر عن كل مملوك له في أرضه
 وغير أرضه وعن كل إنسان بعله من صغير وكبير وعن رقيق امرأته وكان له مكان فكان لا يؤدي عنه وروى ابن المنذر
 من طريق ابن اسحق قال حدثني نافع أن ابن عمر كان يخرج صدقة الفطر عن أهل بيته كلهم حرهم وعبيدهم صغيرهم
 وكبيرهم مسلمهم وكافرهم من الرقيق وهذا يقوى بحث ابن رشيد المتقدم وقد حمله ابن المنذر على أنه كان يعطي عن
 الكافر منهم طوطا (قوله) وكان ابن عمر يعطيا للذين يقبلونها (أى الذى ينصبه الامام لقبضا وبه جزم ابن بطال وقال
 ابن التيمي معناه من قال أنا فقير والاول أظهر ويؤيده ما وقع في نسخة الصغاني عقب الحديث قال أنو عبد الله هو المصنف
 كانوا يعطون للجمع للفقراء وقد وقع في رواية ابن خزيمة من طريق عبد الوارث عن أيوب قلت متى كان ابن عمر يعطي
 قال اذا قد العامل قلت متى بقصد العامل قال قبل الفطر يوم أو يومين وملك في الموطأ عن نافع أن ابن عمر كان يعث زكاة
 الفطر الى الذى يجمع عنده قبل الفطر يومين أو ثلاثة وأخرجه الشافعى عنه وقال هذا حسن وأنا أستحبه يعنى تعجيلها
 قبل يوم الفطر انتهى وبدل على ذلك أيضا ما أخرجه البخارى في الوكالة وغيره عن أبي هريرة قال وكفى رسول الله ﷺ
 بحفظ زكاة رمضان الحديث وفيه أنه أمسك الشيطان ثلاث ليال وهو يأخذ من التمر فدل على أنهم كانوا يعجلونها وعكسه
 الجوزقي فاستدل به على جواز تأخيرها عن يوم الفطر وهو محتمل للامرين * (قوله باب صدقة الفطر على الصغير والكبير)
 أورده فيه حديث ابن عمر من طريق يحيى وهو القطان عن عبيد الله وهو ابن عمر العمري عن نافع عنه وقد تقدم
 الكلام عليه (خاتمة) اشتمل كتاب الزكاة من الاحاديث المرفوعة على مائة حديث واثنين وسبعين حديثا
 الموصول منها مائة حديث وتسعة عشر حديثا والبقية متبعة ومعلقة المكرر منها فيه وفيما مضى مائة حديث
 سواء والمخلص اثنان وسبعون حديثا وافقه مسلم على تخريجها سوى سبعة عشر حديثا وهى حديث أبي
 ذر مع عثمان ومعاوية وحديث ابن عمر في ذم الذى يكثر وحديث أبي هريرة لا تقوم الساعة حتى يكثر
 فيكم المال وحديث عدى ابن حاتم جاء رجلا من أحدهما يشكو العيلة وحديث عائشة اينما أسرع
 لحوايك وحديث معن بن يزيد في الصدقة على الولد وحديث ابى بكر الصديق في اثاره بماله وحديث ابى هريرة خير
 الصدقة عن ظهر غنى وحديث انس عن ابى بكر في الزكاة وحديث ابن عمر لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع
 وحديث ابى سعيد قصة زينب امرأة ابن مسعود وحديث ابى لاس في ركوب ابل الصدقة وحديث الزبير لان يأخذ
 أحدكم حبله فيحطبط وحديث سهل ابن سعد احدث جيل يحبنا ونحبه وحديث ابن عمر فباسقت الساء العشر وحديث
 الفضل بن عباس في الصلاة في الكعبة وحديث ابى هريرة في قصة الرجل من بني اسرائيل وفيه من الآ ثار عن الصحابة
 والتابعين عشرون آثرا منها اثر ابن عمر في قوله للحكيم بن حزام لما ابى ان يأخذ حقه من النبي ﷺ والله سبحانه وتعالى
 أعلم بالصواب

﴿ كتاب الحج ﴾

﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾

باب وجوب الحج وقضوه : والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً . ومن كفر فإن الله غنى عن العالمين **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سبلان بن يسار عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال كان الفضل رديف رسول الله ﷺ فجاءت امرأة من خثعم فجعل الفضل ينظر إليها وتنظر إليه وجعل النبي ﷺ يصرف وجه الفضل إلى الشق الآخر قالت يا رسول الله إن فریضة الله على عباده في الحج أدركت أبي شيخاً كبيراً لا يثبت على الراحلة أفأحج عنه قال نعم وذلك في حجة الوداع

﴿ قوله بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

﴿ كتاب الحج ﴾

* (باب وجوب الحج وقضوه وقول الله تعالى والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً ومن كفر فإن الله غنى عن العالمين) كذا لآبي ذر وسقط لغيره بالسمة وباب ولبعضهم قوله وقول الله وفي رواية الاصيل كتاب المناسك وقدم المصنف الحج على الصيام لمناسبة لطيفة تقدم ذكرها في المقدمة ورتبه على مقاصد متناهية فبدأ بما يتعلق بالواقيت ثم بدخول مكة ومأمورها بصفة الحج ثم بإحكام العمرة ثم بمحرمات الاحرام ثم بفضل المدينة ومناسبة هذا الترتيب غير خفية على القطن وأجل الحج في اللغة القصد وقال الخليل كثرة القصد الى معظم وفي الشرع القصد الى البيت الحرام بأعمال مخصوصة وهو بفتح المهملة وبكسرهما لثان نقل الطبري أن الكسر لغة أهل نجد والفتح لغيرهم ونقل عن حسين الجعفي أن الفتح الاسم والكسر المصدر وعن غيره عكسه وجوب الحج معلوم من الدين بالضرورة وأجمعوا على أنه لا يتكرر الا لعارض كالنذر واختلف هل هو على الفور أو التراخي وهو مشهور وفي وقت ابتداء فرضه فقيل قبل الهجرة وهو شاذ وقيل بعدها ثم اختلف في سنته فالجمهور على أنها سنة مستلها نزل فيها قوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله وهذا ينبغي على أن المراد بالانعام ابتداء الفرض ويؤيده قراءة علقمة ومسروق وإبراهيم النخعي بلفظ وأقيموا أخرجه الطبري بإسناد صحيح عنهم وقيل المراد بالانعام الا بال بدل الشروع وهذا يقتضي تقدم فرضه قبل ذلك وقد وقع في قصة ضمام ذكر الامر بالحج وكان قدومه على ما ذكر الواقدي سنة خمس وهذا يدل أن ثبت على تقدمه على سنة خمس أو وقوعه فيها وسياق ما يزيد بسط في الكلام على هذه المسئلة في أول الكلام على العمرة وأما فضله فمشهور ولا سباق في الوعيد على تركه في الآية وسياق ما في باب مفرد ولكن لم يورد المصنف في الباب غير حديث الخثعمية وشاهد الترجمة منه خفي وكأنه أراد إثبات فضله من جهة تأكيد الامر به بحيث أن العاجز عن الحركة اليه يلزمه أن يستنيب غيره ولا يسنر بترك ذلك وسياق الكلام على حديث الخثعمية والاختلاف في استناده على الزهري في أواخر محرمات الاحرام والمراد منه هنا تفسير الاستطاعة المذكورة في الآية وأنها لا تختص بالزاد والراحلة بل تعلق بالمال والبدن لأنها لو اقتصت للزم المعضوب أن يشد على الراحلة ولو شق عليه قال ابن المنذر لا يثبت الحديث الذي فيه ذكر الزاد والراحلة الآية الكريمة عامة ليست بمجالة فلا تقتصر الى بيان وكأنه كلف كل مستطيع قدر مال أو بدن

بابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: يَا تُورِكَ رَجُلًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ
فَإِذَا جَاءَ الطَّرِيقُ الْوَاسِعَةُ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَدِيٍّ حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ يُونُسَ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ سَالِمَ
بْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَهُ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَرْكَبُ رَاحِلَتَهُ بِذِي الْحُلَيْفَةِ
ثُمَّ يَرْحَلُ حَتَّى تَسْتَوِيَ بِهِ قَائِمَةٌ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ أَخْبَرَنَا الْوَلِيدُ حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ سَمِعَ عَطَاءَ يُحَدِّثُ عَنْ جَابِرِ
بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ إِبْرَاهِيمَ لَرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ حِينَ اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ رَوَاهُ
أَنَسُ وَابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بَابُ الْحَجِّ عَلَى الرَّحْلِ .

وسياتي بيان الاختلاف في ذلك في الكلام على الحديث المذكور أن شاء الله تعالى (تقسيم) الناس قسمان من يجب عليه الحج ومن لا يجب الثاني العبد وغير المكلف وغير المستطيع ومن لا يجب عليه أما أن يجزيه المأني به أولاً الثاني العبد وغير المكلف والمستطيع أما أن تصح مباشرة منه أولاً الثاني غير المميز ومن لا تصح مباشرة أما أن يباشر عنه غيره أولاً الثاني الكافر فتبين أنه لا يشترط لصحة الحج إلا الإسلام (قوله) باب قول الله تعالى يا تورك رجلاً وعلى كل ضامر يأتين من كل فج عميق (قيل إن المصنف أراد أن الرحلة ليست شرطاً للوجوب وقال ابن القيم في الآية دليل قاطع مالك إن الرحلة ليست من شرط السبل فإن المخالف يزعم أن الحج لا يجب على الراجل وهو خلاف الآية انتهى وفيه نظر وقد روى الطبري من طريق عمر بن در قال قال مجاهد كانوا لا يركبون فأنزل الله يا تورك رجلاً وعلى كل ضامر قامرهم بالزاد ورخص لهم في الركوب والمتجر وروى ابن أبي حاتم من طريق عبد بن كعب عن ابن عباس ما فاقني شيء أشد على أن لا أكون صحيحاً ما شال الله يقول يا تورك رجلاً وعلى كل ضامر فبدأ بالرجل قبل الركبان (قوله) فجاء الطريق الواسعة قال يحيى القراء في المأني في سورة نوح قوله فجاءوا واحداً فجع وهي الطرق الواسعة واعترضه الاسماعيلي فقال يقال الفج الطريق بين الجبلين فاذم يكن كذلك لم يسم الطريق فجاء كذا قال وهو قول بعض أهل اللغة وحزم أبو عبيد ثم الأزهري بأن الفج الطريق الواسع وقد نقل صاحب المحكم أن الفج الطريق الواسع في جبل أوفى قبل جبل وهو أوسع من الشعب وروى ابن حاتم والطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله فجاء يقول طرقاً خلفه ومن طريق شعبة عن قتادة قال طرقاً وأعلاماً وقال أبو عبيدة في المجاز فجع عميق أي بعيد القعر وهذا تفسير العميق يقال به عميقة القعر أي بعيدة القعر ثم ذكر المصنف حديث ابن عمر في أهلال رسول الله ﷺ حين استوت به راحلته وحديث جابر نحوه وسياتي الكلام عليه بعد أبواب وغرضه منه الرد على من زعم أن الحج ماشياً أفضل لتقدمه في الذكر على الراكب فبين أنه لو كان أفضل لعله النبي ﷺ بدليل أنه لم يحرم حتى استوت به راحلته ذكر ذلك بن المنير في الحاشية وقال غيره مناسبة الحديث لآية أن ذا الحليفة فجع عميق والركوب مناسب لقوله على كل ضامر وقال الاسماعيلي ليس في الحديثين شيء مما ترجم الباب به وورد بأن فيهما الإشارة إلى أن الركوب أفضل فيؤخذ منه جواز المشي (قوله) رواه أنس وابن عباس (أي أهلاله بعدما استوت به راحلته وسياتي حديث أنس موصولاً في باب من بات بذى الحليفة حتى أصبح وحديث ابن عباس قبله في باب ما ليس المحرم من النبات في أثناء حديث قال ابن المنذر اختلف في الركوب والمشى للصحاح أيهما أفضل فقال الجمهور الركوب أفضل لعله النبي ﷺ ولكونه أعون على الدماء والابتهال ولما فيه من المنفعة وقال أسحق بن راهويه المشي أفضل لما فيه من التعب ويحتمل أن يقال يختلف باختلاف الأحوال والأشخاص فأنه أعلم (تنبه) أحمد بن عيسى شيخ المصنف في حديث ابن عمرو وقع هكذا في رواية أبي ذر ووافقه أبو علي الشجوي وأهمله الباقون وأبراهيم شيخه في حديث جابر وقع مهملاً لاكثر وفي رواية أبي ذر حدثنا إبراهيم بن موسى الرازي وهو الحافظ المعروف بالقراء الصغير (قوله) باب الحج على الرحل (يفتح) الراوي مسكوناً المهملة وهو البعير كالسرج للقرس

وَقَالَ أَبَانُ حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ دِينَارٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ مَعَهَا أَخَاهَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ فَأَعْرَهَا مِنَ التَّنْعِيمِ وَحَمَلَهَا عَلَى قَتَبٍ وَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ شَدُّوا الرَّحَالَ فِي الْحَجِّ فَإِنَّهُ أَحَدُ الْجَاهِلِينَ * حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ هُوَ الْمُقَدِّمُ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ حَدَّثَنَا عِزَّةُ بْنُ ثَابِتٍ عَنْ ثُمَامَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ قَالَ حَجَّ أَنَسٌ عَلَى رَحْلٍ وَلَمْ يَكُنْ شَجِيحًا وَحَدَّثَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَجَّ عَلَى رَحْلٍ وَكَانَتْ زَامِلَتُهُ **حَدَّثَنَا** عُمَرُو حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ حَدَّثَنَا أُبَيُّ بْنُ نَابِلٍ حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَعْتَمَرْتُ وَلَمْ أَعْتَمِرْ . فَقَالَ يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ إِذْهَبْ بِأَخِيكَ فَأَعْرِهَا مِنَ التَّنْعِيمِ فَأَحْبَبَهَا عَلَى نَاقَةٍ فَأَعْتَمَرْتُ **بَابُ فَضْلِ الْحَجِّ الْمُبْرورِ حَدَّثَنَا** عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ السَّيِّدِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ

أشار بهذا إلى أين التقشف أفضل من الترفة (قوله وقال أبان) هو ابن يزيد الطار والقاسم هو ابن محمد بن أبي بكر الصديق وهذه الطريق وصلها أبو نعيم في المستخرج من طريق حرمي بن حفص عن أبان بن يزيد الطار وسمعه جوفى فوالله العباس بن نعيم ولم يخرج البخاري مالك بن دينار وهو الزاهد المشهور بالبصري غير هذا الحديث الواحد الملقى والغرض منه قوله فيه وحملها على قتب وهو فتح القاف والمثناة بعدها موحدة رحل صغير على قدر السنام قد ذكره في آخر الباب موصولا بلفظ فأحجبها أي اردفها على الحقيقة وهي الزنا الذي يجعل في مؤخر القتب فتقوله في رواية أبان على قتب أي حملها على مؤخر قتب والحاصل أنه اردفها وكان هو على قتب فإن القصة واحدة وسيأتي بسط القول في أعمار عائشة من التنعيم في أبواب العمرة (قوله وقال عمر شدوا الرحال في الحج فإنه أحد الجاهلين) واصله عبد الزاق وسعيد بن منصور من طريق إبراهيم النخعي عن عابس بن ربيعة وهو بموحدة ومهمله أنه سمع عمر يقول وهو مخطب إذا وضعتم السروج فشدوا الرحال إلى الحج والعمرة فإنه أحد الجاهلين ومثناه إذا فرغتم من الفرو فحجوا واعتصموا وتسمية الحج جهادا أمانا باب التغليب أو على الحقيقة والمراد جهاد النفس لما فيه من إدخال المشقة على البدن والمال وسيأتي في ثاني أحاديث الباب الذي بعده ما يؤيده (قوله حدثنا محمد بن أبي بكر هو المنقضي) كذا وقع في رواية أبي ذر وغيره وقال محمد بن أبي بكر وقد وصله الأسماعيلي قال حدثنا أبو يعلى والحسن بن سفيان وغيرهما قالوا حدثنا محمد بن أبي بكر به وعززه بفتح المهمله وسكون الزاي بعدها را تأنيث عزز وهو المنع ومنه قوله تعالى ويعزروه ورجل هذا الاستناد كلهم بصريون وقد أنكره على بن المديني لما سئل عنه فقال ليس هذا من حديث يزيد بن زريع والله أعلم (قوله وكانت زاملته) أي الراحلة التي ركبها وهي وإن لم يجز لها ذكر لكن دل عليها ذكر الرحل والزاملة البعير الذي يحمل عليه الطعام والمتاع من الزمل وهو الحمل والمراد أنه لم تكن معه زاملة تحمل طعامه ومتاعه بل كان ذلك محمولا معه على راحلته وكانت هي الراحلة والزاملة وروى سعيد بن منصور من طريق هشام بن عروة قال كان الناس يحجون ويحتم أزودتهم وكان أول من حج على رحل وليس تحته شيء عثان بن عفان وقوله فيه ولم يكن شجيجا إشارة إلى أنه فعل ذلك تواضعا واتباعا لا عن قلة بخل وقد روى ابن ماجه هذا الحديث بلفظ آخر لكن إسناده ضعيف فذكر بعد قوله على رحل رث وقطيفة تساوي أربعة دراهم ثم قال اللهم حجة لارياها ولا سمعة (قوله حدثنا عمرو) هو ابن عاصم هو التليل شيخ البخاري وروى عنه بها بواسطة ثوابل والداين بنون وموحدة (قوله فأحجبها على ناقة) في رواية الكشميهني ناقته وسيأتي الكلام عليه * (قوله باب فضل الحج المبرور) قال ابن خالويه المبرور المقبول وقال غيره الذي لا يخالطه شيء من الأثم ورجحه النوزي وقال القرطبي

عَنْهُ قَالَ سَأَلَ النَّبِيُّ ﷺ أَى الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ قَالَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ . قِيلَ ثُمَّ مَاذَا : قَالَ جِهَادٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ . قِيلَ ثُمَّ مَاذَا : قَالَ حَجٌّ مَبْرُورٌ * **حَدَّثَنَا** عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْمُبَارَكِ حَدَّثَنَا خَالِدٌ أَخْبَرَنَا جَبْرِ بْنُ أَبِي عَمْرَةَ عَنْ عَائِشَةَ بِنْتِ طَلْحَةَ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ تَرَى الْجِهَادَ أَفْضَلَ الْعَمَلِ أَفَلَا يُجَاهِدُ قَالَ لَكِنْ أَفْضَلُ الْجِهَادِ حَجٌّ مَبْرُورٌ **حَدَّثَنَا** آدَمُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ حَدَّثَنَا سَيَّارُ أَبُو الْحَكَمِ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا حَازِمٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ مَنْ حَجَّ لِلَّهِ فَلَمْ يَرْفُثْ وَلَمْ يَفْسُقْ رَجَعَ كَيَوْمِ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ .

الاقوال التي ذكرت في تفسيره متقاربة المعنى وهي أنه الحج الذي وفيت أحكامه ووقع موقعا لم يطلب من المكلف على الوجه الا كل والله أعلم وقد تقدم في ذلك أقوال اخر مع مباحث الحديث الأول في باب من قال أن الايمان هو العمل من كتاب الايمان منها انه يظهر بآخره فان رجع خيرا مما كان عرف انه مبرور ولاحمد والحاكم من حديث جابر قالوا يا رسول الله ما بر الحج قال اطعام الطعام وافتاء السلام وفي اسناده ضعف فلو ثبت لكان هو المتعين دون غيره * الحديث الثاني (قوله) حدثنا عبد الرحمن بن المبارك (هو العيشي بالتحانية والشين المعجمة بصرى وليس اخا لعبد الله بن المبارك المزوى الفقيه المشهور وشيخه خالد هو ابن عبد الله الواسطي (قوله) نرى الجهاد أفضل العمل (وهو يفتح التون أى يعتقد وتعلم وذلك لكثرة ما يسمع من فضائله في الكتاب والسنة وقدر رواه جري عن صهب عند النسائي بلفظ قاني لا أرى عملا في القرآن أفضل من الجهاد (قوله) لكن أفضل الجهاد (اختلف في ضبطه لكن فلا كثر بضم الكاف خطاب للنسوة قال القاسمى وهو الذي تميل اليه نفسي وفي رواية الحموى لكن بكسر الكاف وزيادة ألف قبلها بلفظ الاستدراك والاول أ كثر فائدة لانه يشتمل على انبات فضل الحج وعلى جواب سؤالها عن الجهاد وسماه جهادا لمصفيه من مجاهدة النفس وسيأتي بقية الكلام في أواخر كتاب الحج في باب حج النساء ان شاء الله تعالى واحتاج اليه هنا كونه جعل الحج أفضل الجهاد * الحديث الثالث (قوله) سمعت أبا حازم (هو سليمان وأما أبو حازم سلمة بن دينار صاحب سهل بن سعد فلم يسمع من أبى هريرة وسائر أبا الحكم الراوى عنه بتقديم المهمة وتشديد التحانية (قوله) من حج لله (في رواية منصور عن أبى حازم الآية قبيل جزاء الصيد من حج هذا البيت ولمسلم من طريق جريج عن منصور من أنى هذا البيت وهو يشمل الحج والعمرة وقد أخرجه الدارقطني من طريق الأعمش عن أبى حازم بلفظ من حج أو اعتمر لكن في الاستناد الى الأعمش ضعف (قوله) فلم يرفث (الرفث الجماع و يطلق على التعريض به وعلى التحش في القول وقال الأزهري الرفث اسم جامع لكل ما يرده الرجل من المرأة وكان ابن عمر يخصه بما خوطب به النساء وقال عياض هذا من قول الله تعالى فلا رفث ولا فسوق والجمهور على ان المراد به في الآية الجماع انتهى والذي يظهر ان المراد به في الحديث ما هو أعم من ذلك واليه نحا القرطبي وهو المراد بقوله في الصيام فاذا كان صوم أحدكم فلا يرفث فائدة في فاء الرفث مثلية في الماضي والمضارع والانفصاح للتح في الماضي والضم في المستقبل والله أعلم (قوله) ولم يفسق (أى لم يأت بسنة ولا معصية واغرب ابن الاعراب فقال ان لفظ النسق لم يسمع في الجاهلية ولا في اشعارهم وانما هو اسلاوى وتعقب بانه كثر استعماله في القرآن وحكاية عن قبل الاسلام وقال غيره اصله انفسقت الرطبة اذا خرجت فسمى الخارج عن الطاعة فاسقا (قوله) رجع كيوم ولدته أمه (أى يفر ذنب وظاهره غفران الصغائر والكبائر والتبعات وهو من اقوي الشواهد لحديث العباس ابن مرداس المصرح بذلك وله شاهد من حديث ابن عمر في تفسير الطبري قال الطيبى الفاء في قوله فلم يرفث معطوف على الشرط وجوابه رجع أى صاروا لمار والجر وخريله ويجوز ان يكون حالا أى صار مشاهبا لنفسه في البراءة

بابُ فَرَضِ مَوَاقِيتِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ **حَدَّثَنَا** مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ قَالَ حَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ جُبَيْرٍ أَنَّهُ أَتَى عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي مَنْزِلِهِ وَلَهُ فُسْطَاطٌ وَسُرَاقٌ فَسَأَلْتُهُ مِنْ أَيْنَ يَجُوزُ أَنْ أَعْتَمِرَ قَالَ فَرَضَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَهْلِ تَحِيَّةِ قُرْنَا وَلَأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحَلِيفَةِ وَلَأَهْلِ الشَّامِ الْجَمْعَةَ **بابُ** قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى **حَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ يَشْرٍ حَدَّثَنَا شَيْبَةُ عَنْ وَرْقَةَ عَنْ عُمَرَوِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ كَانَ أَهْلُ الْيَمَنِ يَحْجُونَ وَلَا يَتَزَوَّدُونَ وَيَقُولُونَ نَحْنُ الْمُتَوَكِّلُونَ فَادْفَعُوا الْمَدِينَةَ سَأَلُوا النَّاسَ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى رَوَاهُ ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عُمَرَ وَابْنِ عِكْرَمَةَ مُرْسَلًا

عن الذنوب في يوم وليلة امه اه وقد وقع في رواية الدارقطني المذكورة رجح كيشه يوم وليلة امه وذ كرنا بعض الناس ان الطيبي افاد ان الحديث انما يذهب كفيه الجسد كاذ كرفي الآية على طريق الاكتفاء بذكر البعض وترك ما دل عليه ما ذكره ويحتمل ان يقال ان ذلك يختلف بالقصد لان وجوده لا يؤثر في ترك مغفرة ذنوب الحاج اذا كان المراد به المجادلة في احكام الحج فيها يظهر من الادلة او المجادلة بطريق العميم فلا يؤثر ايضا فان الفاحش منها داخل في عموم الرفق والحسن منها ظاهر في عدم التأثير والمستوى الطرفين لا يؤثر ايضا هـ (قوله باب فرض مواقيت الحج والعمرة) المواقيت جمع ميقات كواعيد ومياد ومعنى فرض قدراً وواجب وهو ظاهر نص المصنف وانه لا يميز الاحرام بالحج والعمرة من قبل الميقات ويريد ذلك وضوحاً لبيان ميقات اهل المدينة ولا يهلون قبل ذي الحليفة وقد هل ابن المنذر وغيره الاجماع على الجواز وفيه نظرة فقد نقل عن اسحق وادود وغيرهما عدم الجواز وهو ظاهر بجواب ابن عمرو ويؤيده القياس على الميقات الزماني فقد اجماعوا على انه لا يجوز التقديم عليه وقرئ الجمهور بين الزماني والمكاني فلم يميزوا التقديم على الزماني واجازوا في المكان وذهب طائفة كالحنفية وبعض الشافعية الى ترجيح التقديم وقال مالك يكره وسيأتي شيء من ذلك في ترجمة الحج اشهر معلومات في قوله وكره عثمان ان يحرم من خراسان (قوله حديثنا زهير) هو ابن معاوية الجعفي ورجل هذا الاستناد سوى ابن عمر كوفيون وجيبر والذبيد الجعفي والموحدة مصغر ليس له في البخاري سوى هذا الحديث وفي الزوائد بن جبير في فتح الجسيم وزيادة هاء في آخره لم يخرج له البخاري شيئاً (قوله وله فسطاط وسراق) الفسطاط معروف وهي الخيمة واصله عمود الخباء الذي يقوم عليه وقيل لا يقال لها ذلك الا اذا كانت من قطن وهو ايضا ممن يغطي به محض الدار من الشمس وغيرها وكما احاط بشئ فهو سراق ومنه احاط بهم سراقها (قوله فسأله) فيه التثنية لانه قال اولاً لانه اتى ابن عمر فكان السياق يقتضي ان يقول فسأله لكن وقع عند الاسماعيلي قال فدخلت عليه فسأله (قوله فرضها) اي قدرها وعينها ويحتمل ان يكون المراد أوجبها وبه يتم مراد المصنف ويؤيده قرينة قول السائل من أين يجوز لي وسيأتي الكلام على الحديث بعد باب (قوله باب قول الله تعالى وتزودوا فان خير زاد التقوى) قال مقاتل بن حيان لما نزلت قام رجل فقال يا رسول الله ما نجد اذا اقلنا تزود ما تكف به وجهك عن الناس وخير ما تزودم التقوى اخبره ابن ابي حاتم (قوله حديثنا يحيى بن بشر) بكسر الموحدة وبالجمجمة وهو البخعي ولم يخرج للجعري الذي اخرج له مسلم وهو من طبقة وجعلها ابن طاهر وابو علي الجبائي رجلاً واحداً والصواب التفرقة (قوله كان اهل اليمن يحجون ولا يتزودون) زاد ابن ابي حاتم من وجه آخر عن ابن عباس يقولون نخرج بيت الله أفلا يطعمنا (قوله فاذا قدموا المدينة) في رواية الكشيبي مكة وهو اصوب وكذا اخرج ابن ابي عمير عن طريق محمد بن عبد الله الخرمي عن شيبَةَ (قوله رواه ابن عيينة عن عمرو) يعني ابن دينار (عن عكرمة مرسلًا) يعني لم يذكر فيه ابن عباس وهكذا أخرجه سعيد بن منصور عن ابن عيينة وكذا أخرجه الطبري عن عمرو وبن علي وابن أبي حاتم عن محمد بن عبد الله بن زيد المقرئ كلاهما عن ابن عيينة مرسلًا قال ابن أبي حاتم

باب مهل أهل مكة للحج والعمرة حديثنا موسى بن إسماعيل حدثنا وهيب حدثنا بن طائوس
عن أبيه عن ابن عباس قال وقت رسول الله ﷺ لأهل المدينة ذا الحليفة ولأهل الشام الجحفة ولأهل
نجد قرن المنازل

وهو أصح من رواية ورقاء (قلت) وقد اختلف فيه على ابن عينة فاخرجه النسائي عن سعيد بن عبد الرحمن المخزومي عنه
موصولا بذكر ابن عباس فيه لكن حكي الاسماعيل عن ابن صاعدان سعيد احدثهم به في كتاب المناسك موصولا قال
وحدثنا به في حديث عمرو بن دينار فلم يجاوز به عكرمة انتهى والمحفوظ عن ابن عينة ليس فيه ابن عباس لكن لم
ينفرد بشأبه موصله فقد أخرجه الحاكم في تاريخه من طريق القرات بن خالد عن سفيان الثوري عن ورقاء موصولا
وأخرجه ابن أبي حاتم من وجه آخر عن ابن عباس كما سبق قال المهبلي في هذا الحديث من الفقه أن ترك السؤال من
التقوى ويؤيده أن الله مدح من لم يسأل الناس الحافافان قوله فان خير الزاد التقوى أي تزودوا واتقوا الذي الناس
بسؤالكم أيام الهم والهم في ذلك قال وفيه أن التوكل لا يكون مع السؤال وإنما التوكل المحمودان لا يستعين بأحد في شيء
وقيل هو قطع النظر عن الأسباب بعد تهيئته الأسباب كما قال عليه السلام اعقلها وتوكل (قوله باب مهل أهل مكة للحج
والعمرة) المهل بضم الميم وفتح الهاء وتشديد اللام موضع الاهلال واصطلاح رفع الصوت لانهم كانوا يرفعون أصواتهم
بالليلية عند الاحرام ثم أطلق على نفس الاحرام انما قال ابن الجوزي وإنما يقوله بفتح الميم من لا يعرف وقال
أبو البقاء المكي هو مصدر بمعنى الاهلال كالمدخل والمخرج بمعنى الادخال والإخراج وأشار المصنف بالترجمة إلى
حديث ابن عمر فانه سيأتي بلفظ مهل وأما حديث الباب فذكره بلفظ وقت أي حدد وأصل التوقيت أن يجعل للشيء
وقت يختص به ثم اتسع فيه فاطلق على المكان أيضا قال ابن الأثير التوقيت والتأقيت أن يجعل للشيء وقت يختص به
وهو بيان مقدار المدة يقال وقت الشيء بالتشديد بوقته ووقت بالتخفيف بفته إذا بين مدته ثم اتسع فيه فقيل للموضع
موقات وقال ابن دقيق العيد قيل أن التوقيت في اللغة التحديد والتعيين فعلى هذا فالتحديد من لوازم الوقت وقوله هنا
وقت يحتمل أن يريد به التحديد أي هذه المواضع للاحرام ويحتمل أن يريد به تعليق الاحرام بوقت الوصول إلى هذه
الاماكن بالشرط المعبر وقال عياض وقت أي حدد وقد يكون بمعنى أوجب ومنه قوله تعالى ان الصلاة كانت على
المؤمنين كتابا موقوتا انتهى ويؤيده الرواية الماضية بلفظ فرض (قوله وقت رسول الله ﷺ لأهل المدينة) أي
مدينه عليه الصلاة والسلام (ذا الحليفة) بالمهمله والناء مصغر امكان معروف بينهما وبين مكة مائتا ميل غير مائة قاله
ابن حزم وقال غيره بينهما عشر مراحل وقال النووي بينهما وبين المدينة ستة أميال وهم من قال بينهما ميل واحد وهو
ابن الضباغ وبها مسجد يعرف بمسجد الشجرة خراب وبها يؤرخى يقال لها بئر على (قوله الجحفة) بضم الجيم وسكون
المهمله وهي قرية خربة بينها وبين مكة خمس مراحل وستة أوقى قول النووي في شرح المذهب ثلاث مراحل نظر
وساقي في حديث ابن عمر أنها مائة بوزن علقمة وقيل بوزن لطيفة وسميت الجحفة لان السيل اجحف بها قال ابن
الكثير كان العالم يقيم يسكنون يثرب فوقع بينهم وبين بني عييل بفتح المهمله وكسرة الموحدة وهم اخوة عاد حرب
فاخرجهم من يثرب فلزوا جميعه فجاء سبل فاجتفهم أي استأصلهم فسميت الجحفة ووقع في حديث عائشة عند
النسائي ولأهل الشام ومصر الجحفة والمكان الذي يحرم منه المصرون الآن رابع بوزن فاعل براء وموحدة وغين
معجمة قرب من الجحفة واختصت الجحفة بالجمي فلا يترها أحد الا حم كاسياقي في فضائل المدينة (قوله ولأهل
نجد قرن المنازل) أما نجد فهو كل مكان مرتفع هو اسم لعشرة مواضع والمراد منها هاتى أعلاها تامة والين وأسفلها
الشام والعراق والمنازل بلفظ جمع المنزل والمركب الاضافى هو اسم المكان ويقال له قرن أيضا بلاضافة وهو بفتح القاف
وسكون الراء بعدها نون وضبطه صاحب الصحاح بفتح الراء وغلطوه والبع النووي في حكي الاتفاق على تحطته

ولأهل اليمن يعلم من لهم ولين آتي عليهن من غيرهن من أراد الحج والعمرة . ومن كان دون ذلك فمن حيث أنشأ

في ذلك لكن حكى عياض تعليق القاسمي أن من قاله بالاسكان أراد الجبل ومن قاله بالفتح أراد الطريق والجبل المذكور بينه وبين مكة من جهة المشرق مرحلتان وحكي الرواية عن بعض قدماء الشافعية أن المكان الذي يقال له قرن موضعان أحدهما في هبوط وهو الذي يقال له قرن المنازل والآخر في صعود وهو الذي يقال له قرن الثعالب والمعروف الاول وفي أخبار مكة للفا كهي أن قرن الثعالب جبل مشرف على أسفل منى يتعمد بين مسجد منى أنف وعمامة ذراع وقيل له قرن الثعالب لكثرة ما كان يأوي اليه من الثعالب فظهر أن قرن الثعالب ليس من المواقيت وقد ذكره في حديث عائشة في إتيان النبي ﷺ الطائف بدعوى الاسلام وردم عليه قال فلم استقم الا وانا بقرن الثعالب الحديث ذكره ابن اسحق في السيرة النبوية ووقع في مرسل عطاء عند الشافعي ولا هل نجد قرن ولن سلك نجد من أهل اليمن وغيرهم قرن المنازل ووقع في عبارة القاضي حسين في سياقه لحديث ابن عباس هذا ولا هل نجد اليمن ونجد الحجاز قرن وهذا لا يوجد في شيء من طرق حديث ابن عباس وانما يوجد ذلك من مرسل عطاء وهو المتمد فان لاهل اليمن اذا قصدوا مكة طريقين احدهما طريق أهل الجبال وهم يصلون الى قرن أو يحاذونه فهو ميقاتهم كما هو ميقات أهل المشرق والاخرى طريق أهل تهامة فيمر ون يعلم أو يحاذونه وهو ميقاتهم لم يشاركهم فيه الا من أنى عليه من غيرهم (قوله ولا هل اليمن يعلم) يفتح التحتانية واللام وسكون الميم جدها لام مفتوحة ثم ميم مكان على مرحلتين من مكة بينهما ثلاثون ميلا ويقال لها النسلم بالهمزة وهو الاصل والياء تسهيل لها وحكي ابن السنيدي في برهم برأين بدل اللامين تنبيه على بعد المواقيت من مكة ذوالخليفة ميقات أهل المدينة قبل الحكة في ذلك أن تعظم أجور أهل المدينة وقيل رفقا بأهل الآفاق لأن أهل المدينة أقرب الآفاق الى مكة أي عن له ميقات معين (قوله من لهم) أي المواقيت المذكورة لاهل البلاد المذكورة ووقع في رواية أخرى كما يأتي في باب دخول مكة بغير أحرام باقظهن لمن أي المواقيت للجماعات المذكورة أو لاهلن على حذف النضاف والاول هو الاصل ووقع في باب مهمل أهل اليمن بلفظ من لاهلن كما شرحت وقوله من ضمير جماعة المؤث وأصله لن يعقل وقد استعمل في الابل لكن فيادون العشرة وقوله ولن أنى عليهن أي على المواقيت من غير أهل البلاد المذكورة ويدخل في ذلك من دخل بلاد ذات ميقات ومن لم يدخل فالذي لا يدخل لأشكال فيه اذا لم يكن له ميقات معين والذي يدخل فيه خلاف كالشامي اذا أراد الحج فدخل المدينة فيقاه ذوالخليفة لا يجتازه عليها ولا يؤخر حتى يأتي الحنفية التي هي ميقاته الاصل فان أخراها ولزمه دم عند الجمهور وأطلق النووي الاتفاق ونفي الخلاف في شرحه لاسلم والمذهب في هذه المسئلة فلهذا أراد في مذهب الشافعي والا لمرور عند المالكية أن للشامي مثلا إذا جاوز ذوالخليفة بغير أحرام الى ميقاته الاصل وهو الحنفية جازله ذلك وان كان الافضل خلافه وبه قال الحنفية وأبو ثور وابن المنذر من الشافعية قال ابن دقيق العيد قوله ولا هل الشام الحنفية يشمل من مر من أهل الشام بذي الخليفة ومن لم يمر وقوله ولن أنى عليهن من غير أهلن يشمل الشامي اذا مر بذي الخليفة وغيره فهنا عمومان قد تعارضا انتهى ملخصا ومحصل الانتكاه عنه بأن قوله من لمن مفسر لقوله مثلا وقت لاهل المدينة ذوالخليفة وان المراد بأهل المدينة ساكنوها ومن سلك طريق سفرهم فرعل ميقاتهم ويؤدبه عراقي خرج من المدينة فليس له مجاوزة ميقات المدينة غير محرم و يترجح بهذا قول الجمهور وبنتي التعارض (قوله من أراد الحج والعمرة) فيه دلالة على جواز دخول مكة بغير أحرام وسياق في ترجمة مفردة (قوله ومن كان دون ذلك) أي بين الميقات ومكة (قوله فمن حيث أنشأ) أي فيقاه من حيث أنشأ لألحرام اذ السفر من مكانه الى مكة وهذا متفق عليه الاماروي عن مجاهد أنه قال ميقات هؤلاء نفس مكة واستدل به ابن حزم على أن من ليس له ميقات فيقاه من حيث شاء ولا دلالة فيه لانه يختص بمن كان دون الميقات أي الى جهة مكة

حَقَّ أَهْلُ مَكَّةَ مِنْ مَكَّةَ بَابُ مِيقَاتِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَلَا يَهْلُونَ قَبْلَ ذِي الْحِلْفَةِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ يَهْلُ أَهْلُ الْمَدِينَةِ مِنْ ذِي الْحِلْفَةِ وَأَهْلُ الشَّامِ مِنَ الْجُحْفَةِ . وَأَهْلُ تَجْدٍ مِنْ قَرْنٍ : قَالَ عَبْدُ اللَّهِ وَبَلَغَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ وَيَهْلُ أَهْلُ الْيَمَنِ مِنْ يَلَمَّ بَابُ مَهْلُ أَهْلِ الشَّامِ حَدَّثَنَا مُدَدُّ حَدَّثَنَا حَمَّادُ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ طَاوُسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ وَقَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحِلْفَةِ . وَلَأَهْلُ الشَّامِ الْجُحْفَةَ . وَلَأَهْلُ تَجْدٍ قَرْنَ الْمَنَازِلِ . وَلَأَهْلُ الْيَمَنِ يَلَمُّ فَهِنَّ لَهْنٌ وَلَيْنٌ أَنِّي عَلَيْهِمْ مِنْ غَيْرِ أَهْلِينَ لَمَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ فَمَنْ كَانَ دُونَهُنَّ فَمَهْلُهُ مِنْ أَهْلِهِ . وَكَذَلِكَ حَقَّ أَهْلُ مَكَّةَ يَهْلُونَ مِنْهَا

كما تقدم ويؤخذ منه أن من سافر غير قاصد للنسك تجاوز الميقات ثم بداله بعد ذلك النسك أنه يحرم من حيث تجدد له القصد ولا يجب عليه الرجوع إلى الميقات لقوله فمن حيث أنشأ (قوله حتى أهل مكة) يجوز فيه الرفع والكسر (قوله من مكة) أي لا يحتاجون إلى الخروج إلى الميقات للحج والعمرة بل يحرمون من مكة كالأفاق الذي بين الميقات ومكة فإنه يحرم من مكانه ولا يحتاج الرجوع إلى الميقات ليحرم منه وهذا خاص بالحاج وأختلف في أفضل الأماكن التي يحرم منها كما سيأتي في ترجمة مفردة وأما المعتز فيجب عليه أن يخرج إلى أدنى الحل كما سيأتي يانه في أبواب العمرة قال المحب الطبري لأعلم أحدا جعل مكة ميقاتا للعمرة فنعين حمله على القارن واختلف في القارن فذهب الجمهور إلى أن حكمه حكم الحاج في الإهلال من مكة وقال ابن الماجشون يجب عليه الخروج إلى أدنى الحل ووجهه أن العمرة إنما تدرج في الحج فمما يحل واحد كالتطواف والسعي عندهم يقول بذلك وأما الأحرام فحلها فمما يختلف وجواب هذا الإشكال أن المقصود من الخروج إلى الحل في حق المعتز أن يرد على البيت الحرام من الحل فيصحب كونه وافدا عليه وهذا يحصل للقارن لخروجه إلى عرفة وهي من الحل ورجوعه إلى البيت لطواف الأفاضة فحصل المقصود بذلك أيضا وأختلف فيمن تجاوز الميقات مریدا للنسك فلم يحرم فقال الجمهور بأنهم ويلزمه دم فاما لزوم الدم فبدليل غير هذا وما لا يتم فترك الواجب وقد تقدم الحديث من طريق ابن عمر بلفظ فرضها وسيأتي بلفظ يهل وهو خبر بمعنى الأمر والأمر لا يرد بلفظ الخبر إلا إذا أريد تأكيده وتأكيده هو تأكيده الأمر للوجوب وسبق في العلم بلفظ من أين تأمر ناهي وأسلم من طريق عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ أهل المدينة وذهب عطاء والنخعي إلى عدم الوجوب ومقالة قول سعيد بن جبيل لا يصح حجه وبه قال ابن حزم وقال الجمهور لو رجع إلى الميقات قبل التلبس بالنسك سقط عنه الدم قال أبو حنيفة بشرط أن يعود مليا ومالك بشرط أن لا يبعد واحدا لا يسقط بشئ تنبيهه الأفضل في كل ميقات أن يحرم من طرفه إلا بعد من مكة فلو أحرم من طرفه الأقرب جاز (قوله باب ميقات أهل المدينة ولا يهلون قبل ذي الحليفة) قد تقدمت الإشارة إلى هذا في باب فرض المواقيت واستنبط المصنف من أراد الخبر بصيغة الخبر مع إرادة الأمر تعين ذلك وأيضا فلم ينقل عن أحد من حج مع النبي ﷺ أنه أحرم قبل ذي الحليفة ولولا تعين الميقات لبادر إليه لانه يكون اشق فيكون أكثر اجرا وقد تقدم شرح المتن في الذي قبله (قوله قال عبد الله) هو ابن عمر (قوله وبلغني الخ) سيأتي من رواية ابنه سالم عنه بعد باب بلفظ عموما الذي ﷺ قال ولم أسمعوه تقدم في العلم من وجه آخر بلفظ لم أفقه هذه من النبي ﷺ وهو يشعر بأن الذي بلغ ابن عمر ذلك جماعة وقد ثبت ذلك من حديث ابن عباس كافي الباب الذي قبله ومن حديث جابر عند مسلم ومن حديث عائشة عند النسائي ومن حديث الحارث عمر والسهمي عند أحمد وأبو داود والنسائي (قوله باب مهمل أهل الشام) أورده في حديث ابن

باب مهمل أهل نجد حدثنا على حدثنا سفيان حفظناه من الزهري عن سالم عن أبيه وقت النبي ﷺ * حدثنا أحمد حدثنا بن وهب قال أخبرني يونس عن بن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه رضي الله عنه سمعت رسول الله ﷺ يقول مهمل أهل المدينة ذو الحليفة ومهل أهل الشام ميمعة وهي الجمعة وأهل نجد قرن قال ابن عمر رضي الله عنهما زعموا أن النبي ﷺ قال ولم أسمعه ومهل أهل اليمن يلملم

باب مهمل من كان دواب المواقيت حدثنا قتيبة حدثنا حماد عن عمرو عن طاوس عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ وقت لأهل المدينة ذا الحليفة ولأهل الشام الجمعة ولأهل اليمن يلملم ولأهل نجد قرنا . فمن لهن ولبن أي عليهن من غير أهلين ممن كان يريد الحج والعمرة فمن كان دونهن فمن أهل مكة يهلون منها **باب مهمل أهل اليمن حدثنا** سفيان بن أسيد حدثنا وهيب عن عبد الله بن طاوس عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ وقت لأهل المدينة ذا الحليفة . ولأهل الشام الجمعة . ولأهل نجد قرن المنازل . ولأهل اليمن يلملم . من لأهلين ولكل أت أي عليهن من غيرهم ممن أراد الحج والعمرة فمن كان دون ذلك فمن حيث أنشأ حتى أهل مكة من مكة **باب ذات عرق لأهل العراق حدثني** علي بن سليم حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا عبيد الله عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال لما فتح هذان المصران أتوا عمر . فقالوا يا أمير المؤمنين إن رسول الله ﷺ حد لأهل نجد قرنا وهو جور عن طريقنا ولما إن أردنا قرنا شق علينا قال

عباس وقد تقدم قبل باب وحماد المذكور في الاسناد هو ابن زيد * (قوله باب مهمل أهل نجد) أورد فيه حديث ابن عمر من طريقين إلى الزهري فلي شيخه في الاسناد الأول هو ابن المديني وأحمد في الثاني هو ابن عيسى كما ثبت في رواية أبي ذر وقد تقدم الكلام عليه قريبا * (قوله باب مهمل من كان دون المواقيت) أي دونها إلى مكة أورد فيه حديث ابن عباس من وجه آخر وحماد هو ابن زيد وعمر هو ابن دينار * (قوله باب مهمل أهل اليمن) أورد فيه حديث ابن عباس وقد سبق ما فيه (تكميل) حكى الأثر عن أحمد أنه سئل في أي سنة وقت النبي ﷺ المواقيت فقال عام حج انتهى وقد سبق حديث ابن عمر في العلم بلطفان رجلا قام في المسجد فقال يا رسول الله من أين تأمرنا أن نهل * (قوله باب ذات عرق لأهل العراق) هي بكسر العين وسكون الراء بعدها قاف سمي بذلك لأن فيه عرقا وهو الجبل الصغير وهي أرض سبعة تبت الطرفاء بينها وبين مكة مرحطان والمسافة اثنتان وأربعون ميلا وهو الحد الفاصل بين نجد ونهامه (قوله لما فتح هذان المصران) كذا الأكثر يضم فتح على البناء لمالم يسم قاعله وفي رواية الكشيبي لما فتح هذان المصربن بفتح الفاء والتاء على حذف الفاعل والتقدير لما فتح الله وكذا ثبت في رواية أبي نعيم في المستخرج وبه جزم عياض وإمامنا مالك فقال تنازع فتح وأتوا وهو على أعمال الثاني واسناد الأول إلى ضمير عمرو وقع عند الاسماعيلي من طريق يحيى بن سعيد عن عبيد الله مختصرا وزاد في الاسناد عن عمر أنه حد لأهل العراق ذات عرق والمصربان تنية مصر والمراد بهما الكوفة والبصرة وهما سر العراق والمراد بفتحها غلبة المسلمين على مكان أرضهما والام فها من تصير المسلمين (قوله وهو جور) بفتح الجيم وسكون الواو بعدها راء أي ميل والجور الميل عن القصد ومته

فَانْظُرُوا حَتَّى تَوَهَّاهُمْ مِنْ طَرَفِكُمْ فَحَدَّ لَكُمْ ذَاتَ عِرْقٍ

قوله تعالى ومنها جابر (قوله فأنظروا واحدوها) أي اعتبر وأما جابر المقاتل من الأرض التي تسلكونها من غير ميل فاجلوه ميقاتاً وظاهره أن عمر حد لهم ذات عرق باجتهاد منه وقدروي الشافعي من طريق أبي الشعثاء قال لم يوقت رسول الله ﷺ لاهل المشرق شيئاً فتحذ الناس بجبال قرن ذات عرق وروي أحمد عن هشيم عن يحيى بن سعيد وغيرهم عن نافع عن ابن عمر فذكر حديث المواقيت وزاد فيه قال ابن عمر قال الناس ذات عرق على قرن وله عن سفيان عن صدقة عن ابن عمر فذكر حديث المواقيت قال فقال له قائل فإين العراق فقال ابن عمر لم يكن يومئذ عراق وسبأني في الاعتصام من طريق عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال لم يكن عراق يومئذ ووقع في غرائب مالك الدارقطني من طريق عبد الرزاق عن مالك عن نافع عن ابن عمر قال وقت رسول الله ﷺ لاهل العراق قرن قال عبد الرزاق قال لي بعضهم إن مالكا عامهم كتابه قال الدارقطني فترد به عبد الرزاق (قلت) والاستناد إليه ثقات أثبات وأخرجه اسحق بن راهويقي مسنده عنه وهو غريب جداً وحديث الباب يرد به وروي الشافعي من طريق طاوس قال لم يوقت رسول الله ﷺ ذات عرق ولم يكن حينئذ اهل المشرق وقال في الام لم يثبت عن النبي ﷺ انه حذبات عرق وإنما أجمع عليه الناس وهذا كله يدل على ان ميقات ذات عرق ليس منصوباً وبه قطع الغزالي والرافعي في شرح المسند والنووي في شرح مسلم وكذا وقع في المدونة لمالك وصحح الحنفية والحنابلة وجمهور الشافعية والرافعي في الشرح الصغير والنووي في شرح المذهب انه منصوب وقد وقع ذلك في حديث جابر عند مسلم إلا انه مشكوك في رفعه أخرجه من طريق ابن جريح اخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر أيضاً عن المهمل فقال سمعت احسبه رفعاً إلى النبي ﷺ فذكره وأخرجه أبو عوانة في مستخرجه بلفظ قال سمعت احسبه يريد النبي ﷺ وقد أخرجه أحمد من رواية ابن طهية وابن ماجه من رواية ابراهيم بن يزيد كلاهما عن أبي الزبير فله شك في رفعه ووقع في حديث عائشة وفي حديث الحرب بن حمز والسهمي كلاهما عند أحمد وإبى داود والنسائي وهذا يدل على ان للحديث أصلاً فاعلم من قال انه غير منصوب لم يلغوه ورأى ضعف الحديث باعتبار ان كل طريق لا يخلو عن مقال ولهذا قال ابن خزيمة رويت في ذات أخبار لا يثبت شيء منها عند أهل الحديث وقال ابن المنذر لم نجد في ذات عرق حديثاً ثابتاً انتهى لكن الحديث انتهى بمجموع الطرق قوي كما ذكرنا وأما أعلال من أعله بان العراق لم تسكن فتحت يومئذ فقال ابن عبد البر هي غفلة لأن النبي ﷺ وقت المواقيت لاهل النواحي قبل الفتح لكنه علم انها ستفتح فلافق في ذلك بين الشام والعراق انتهى وهذا أجاب الماوردي وآخرون لكن يظهر لي أن مراد من قال لم يكن العراق يومئذ أي لم يكن في تلك الجهة ناس مسلمون والسبب في قول ابن عمر ذلك أنه روى الحديث بلفظ أن رجلاً قال يا رسول الله من أين تأمرنا أن نهل فأجابه وكل جهة عنها في حديث ابن عمر كان من قبلها ناس مسلمون بخلاف المشرق والله أعلم وأما ما أخرجه أبو داود والترمذي من وجه آخر عن ابن عباس أن النبي ﷺ وقت لاهل المشرق العقيق فقد تهرده يزيد بن أبي زياد وهو ضعيف وإن كان حفظه فقد جمع بينه وبين حديث جابر وغيره باجوبة منها ان ذات عرق ميقات الوجوب والعقيق ميقات الاستحباب لانه أبعد عن ذات عرق ومنها أن العقيق ميقات لبعض العراقيين وهم أهل المدائن والآخر ميقات لاهل البصرة وقع ذلك في حديث لانس عند الطبراني واستاده ضعيف ومنها ان ذات عرق كانت أولاً في موضع العقيق الآن ثم تحولت وقربت الى مكة فعلى هذا فذات عرق والعقيق شيء واحد ويعين الاحرام من العقيق ولم يقل به أحد وإنما قالوا يستحب احباطا وحكي ابن المنذر عن الحسن بن صالح انه كان يحرم من الربد وهو قول القاسم بن عبد الرحمن وخصيف الجزري قال ابن المنذر وهو أشبه في النظر ان كانت ذات عرق غير منصوبة وذلك انها تحاذي ذال الحليفة وذات عرق بعدها والحكم فيمن ليس له ميقات ان يحرم من أول ميقات يحاذيه لكن لما سن عمر ذات عرق وتبعه عليه الصحابة واستمر عليه العمل كان أولى بالاتباع واستدل به على أن من ليس له ميقات ان عليه ان يحرم اذا حاذى

بابُ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنَاخَ بِالْبَطْحَاءِ بِذِي الْحَلِيفَةِ فَصَلَّى بِهَا وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ ذَلِكَ بِأَبْوَجَاجِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى طَرِيقِ الشَّجَرَةِ حَدَّثَنَا إِسْرَاهِيلُ بْنُ الْمُنْذِرِ حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَخْرُجُ مِنْ طَرِيقِ الشَّجَرَةِ وَيَسْجُدُ مِنْ طَرِيقِ الْمَرْسِ وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا خَرَجَ إِلَى مَكَّةَ يُصَلِّيُ فِي مَسْجِدِ الشَّجَرَةِ وَإِذَا رَجَعَ صَلَّى بِذِي الْحَلِيفَةِ يَبْطِنُ الْوَادِي وَيَبْتَ حَتَّى يُصْبِحَ

مقيان من هذه المواقيت الخمسة ولا شك أنها محيطة بالحرم فذو الحليفة شامية ويلمح بمائة فهي مقابلتها وإن كانت أحدهما أقرب إلى مكة من أخرى وقرن شرقية والجحفة غربية فهي مقابلتها وإن كانت أحدهما كذلك وذات عرق تحاذي قرناً فعل هذا فلو تخلو بقعة من بقاع الأرض من أن تحاذي مقيان من هذه المواقيت فيطل قول من قال من ليس له ميقات ولا يحاذي مقياناً هل يحرم من مقدار أبعد من المواقيت وأقربها من حكي فيه خلافاً والقرن ان هذه الصورة لا تتحقق إلا قلته الآن يكون قائله فرضه فيمن لم يطلع على الحاذات كمن يجعلها وقد قل التوروي في شرح المذهب أنه يلزمه أن يحرم على مرحلتين اعتباراً بقول عمر هذا في توقيته ذات عرق وتعقب بأن عمر إنما أحدها لأنها تحاذي قرناً وهذه الصورة إنما هي حيث يجعل الحاذات فعمل القائل بالمرحلتين أخذ بالآل لأن ما زاد عليه مشكوك فيه لكن مقتضى الأخذ بالاجتياح أن يعتبر إلا كثيراً لا بعد ويحتمل أن يفرق بين من عن بين الكعبة وبين من عن شمالها لأن المواقيت التي عن يمينها أقرب من التي عن شمالها فيقدر لليمين الأقرب وللشمال الأبعد والله أعلم ثم أن مشروعية الحاذات مخصصة بمن ليس له امامه ميقات معين فامان له ميقات معين كالصري مثلاً لم يدروى تحاذي ذا الحليفة فليس عليه أن يحرم منها بل له التأخير حتى يأتي الجحفة والله أعلم **في تنبيه** العقيق المذكور هنا وأدبته في ماؤه في غوري هامة وهو غير العقيق المذكور بعد **باب** في سياقي يانه **في قوله** باب كذا في الأصول غير ترجمة وهو بمنزلة الفصل من الأبواب التي قبله ومناسبتها لها من جهة دلالة حديثه على استحباب صلاته ركعتين عند إعادة الأحرام من الميقات وقد ترجم عليه بعض الشارحين نزول البطحاء والصلاة بذى الحليفة وحكي القطب أنه في بعض النسخ قال وسقط في نسخة سماعنا لفظ باب وفي شرح ابن طلال الصلاة بذى الحليفة **في قوله** أناخ بالنون والحاء المعجمة أي ابرك وغيره والمراد أنه نزولها والبطحاء قد بين أنها بذى الحليفة وقوله فصلى به يحتمل أن يكون للأحرام ويحتمل أن يكون للقرضه وسأني من حديث أنس أنه **في قوله** صلى العصر بذى الحليفة ركعتين ثم أن هذا النزول يحتمل أن يكون في الذهاب وهو الظاهر من تصرف المصنف ويحتمل أن يكون في الرجوع ويؤيده حديث ابن عمر الذي بعده بلفظ وإذا رجع صلى بذى الحليفة يبطن الوادى وبات حتى أصبح ويمكن الجمع بأنه كان يفعل الأمرين ذهاباً وإياباً والله أعلم **في قوله** باب خروج النبي ﷺ على طريق الشجرة قال عياض هو موضع معروف على طريق من أراد الذهاب إلى مكة من المدينة كان النبي ﷺ يخرج منه إلى ذى الحليفة فيبيت بها وإذا رجع بات بها أيضاً ودخل على طريق المرس بفتح الراء المثقلة وبالهملتين وهو مكان معروف أيضاً وكل من الشجرة والمرس على ستة أيام من المدينة لكن المرس أقرب وسأني في الباب الذي بعده من يديان في ذلك قال ابن طلال كان **في قوله** فعل ذلك كما يفعل في العيد يذهب من طريق و يرجع من أخرى وقد تقدم القول في حكمة ذلك مبسوطاً وقد قال بعضهم أن نزوله هناك لم يكن قصداً وإنما كان اتفاقاً جكاه اسماعيل القاضي في أحكامه عن محمد بن الحسن وتعقبه والصحيح أنه كان قصداً لئلا يدخل المدينة ليلا ويدل عليه قوله وبات حتى يصبح والمعنى فيه وهو التبرك به كسأني في الباب الذي بعده وقد تقدمت الإشارة إلى شيء

بابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَدُّ مَبَارَكَ حَدَّثَنَا الْحَمْدِيُّ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ وَيُشْرُ بْنُ بَكْرٍ
التَّنَمِيَّيُّ قَالَا حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ قَالَ حَدَّثَنِي يَحْيَى قَالَ حَدَّثَنِي عِكْرَمَةُ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا
يَقُولُ إِنَّ سَمِعَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَرَادِي الْعَقِيْقَ يَقُولُ أَنَا فِي اللَّيْلَةِ آتٍ مِنْ
رَبِّي فَتَلَّ صَلَّ فِي هَذَا الْوَادِي الْمُبَارَكِ وَقُلْ عُمَرَةُ فِي حُجَّةٍ **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ حَدَّثَنَا نُضَيْلُ
ابْنُ سُلَيْمَانَ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عَقِبَةَ قَالَ حَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ
رَوَى وَهُوَ فِي مَعْرَسٍ بِبَدْيِ الْحُلَيْفَةِ يَبْطُنُ الْوَادِي قِيلَ لَهُ إِنَّكَ يَبْطَحَاءُ مَبَارَكَةٌ وَقَدْ أَنَاخَ بِنَا سَالِمُ يَتَوَخَّى
بِالْمُنَاخِ الَّذِي كَانَ عَبْدُ اللَّهِ يُنْبِخُ مَعْرَسَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ أَسْفَلُ مِنَ الْمَسْجِدِ الَّذِي يَبْطُنُ
الْوَادِي بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الطَّرِيقِ وَسَطٌ مِنْ ذَلِكَ

من حديث الباب في أوخر أبواب المساجد وسياقه هناك أبسط من هذا (قوله باب قول النبي ﷺ العقيق واد مبارك)
أورد فيه حديث عمر في ذلك وليس هو من قول النبي ﷺ وإنما خكاه الآتي الذي أنه لكن روي أبو أحمد عن ابن عدي من
طريق يعقوب بن إبراهيم الزهري عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً تخموا بالعقيق فانه مبارك فكانه أشار
إلى هذا وقوله تخموا بالغاء المعجمة والتحتانية أمر بالتخيم والمراد به التزول هناك وذكر ابن الجوزي في الموضوعات عن
حمزة الاصماني أنه ذكر في كتاب التصحيح أن الرواية بالصحتانية تصحيف وان الصواب بالمثناة الفوقانية ولما قاله انجاء
لأنه وقع في معظم الطرق ما يدل على أنه من الخاتم وهو من طريق يعقوب بن الوليد عن هشام بلفظه ووقع في حديث عمر
تخموا بالعقيق فان جبريل أتاني به من الجنة الحديث وأسانيده ضعيفة (قوله آت من ربي) هو جبريل (قوله فقال صل في
هذا الوادي المبارك) يعني وادي العقيق وهو بقرب البقيع بينه وبين المدينة أربعة أميال روي الزبير بن بكار في أخبار
المدينة أن تبعاً لما رجح من المدينة انحدر في مكان فقال هذا عقيق الأرض فسمى العقيق (قوله وقل عمره في حجة)
برفع عمره لاكثر ونصبها لابي ذر على حكاية اللفظ أي قل جعلتها عمره وهذا دال على أنه ﷺ كان قارناً وسيقاً
بيان ذلك بعد أبواب واحد من قال معناه عمره مدرجة في حجة أي أن عمل العمرة يدخل في عمل الحج فيجزئ لهما
طواف واحد وقال من معناه أنه يحتمر في تلك السنة بعد فراغ حجة وهذا أجدهم الذي قبله لأنه ﷺ لم يفعل ذلك
نعم يحتمل أن يكون أمراً أن يقول ذلك لأصحابه ليعلمهم مشروعية القران وهو كقوله دخلت العمرة في الحج قاله
الطبري واعترضه ابن المنير في الحاشية فقال ليس نظيره لأن قوله دخلت الخ تأسيس قاعدة وقوله عمره في حجة
بالتشكيك يستدعي الوحدة وهو إشارة إلى الفصل الواقع من القران اذ ذاك (قلت) ويؤيده ما يأتي في كتاب
الاعتصام بلفظ عمره وحجة بواو العطف وسبقاً بيان ذلك بعد أبواب وفي الحديث فضل العقيق كفضل المدينة
وفضل الصلاة فيه وفيه استحباب نزول الحاج في منزلة قريبة من البلد ومبيتهم بها ليجمع اليهم من تأخر عنهم ممن
أرادوا رافقتهم وليستدرك حاجتهم من نسبا مثلاً فيرجع إليها من قريب (قوله في حديث ابن عمر انه اري) بضم الهمزة
أي في المنام وفي رواية كريمة روى بتقديم الراي رأه غيره (قوله وهو معرس) في رواية الكشميبي في معرس
بالتوین وقوله يبطن الوادي تبين من حديث ابن عمر الذي قبله أنه وادي العقيق (قوله وقد أناخ بنا سالم) هو مقول
موسى بن عقبة الراوي عنه وقوله يوخي بالغاء المعجمة أي يقصدوا المناخ بضم الميم المبارك (قوله وهو أسفل) بالنصب
وبحوز الرفع والمراد بالمسجد الذي كان هناك في ذلك الزمان وقوله بينه أي بين المعرس وفي رواية الحوي بينهم أي بين
النازلين وبين الطريق وقوله وسط من ذلك يفتح المهملة أي متوسط بين بطن الوادي وبين الطريق وعند أبي ذر وسطاً

بابُ غَسْلِ الْخَلْقِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِنَ الثَّيَابِ قَالَ أَبُو عَاصِمٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنِي عَنْ عَطَاءِ بْنِ صَفْوَانَ بْنِ يَعْلَى أَخْبَرَهُ أَنَّهُ يَسْمَعُ قَالَ لِمُرَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَرْنِي النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ يُوحِي إِلَيْهِ قَالَ قَبِينَمَا النَّبِيُّ ﷺ بِالْمِغْرَانَةِ وَمَعَهُ قَوْمٌ مِنْ أَصْحَابِهِ جَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ تَرَى فِي رَجُلٍ أَحْرَمَ يَمُرُّهُ وَهُوَ مُتَضَخٌّ يَطِيبُ فَمَسَكَتِ النَّبِيُّ ﷺ سَاعَةً جَاءَهُ الْوَحْيُ فَأَشَارَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى يَعْلَى جَاءَهُ يَسْمَعُ وَعَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَوْبٌ قَدْ أَظْلَمَ بِهِ فَأَدْخَلَ رَأْسَهُ فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عُمَرُ الْوَجْهَ وَهُوَ يَنْظُرُ ثُمَّ

من ذلك بالنصب (قوله باب غسل الخلق ثلاث مرات من الثياب) الخلق بفتح الحاء المعجمة نوع من الطيب مركب فيه زعفران (قوله قال أبو عاصم) هو من شيوخ البخاري ولم أره عنه إلا بصيغة التعليق وبذلك جزم الاسماعيلى فقال ذكره عن أبي عاصم بلا خبر وأبو نعيم فقال ذكره بلا رواية وحكي السكراني أنه وقع في بعض النسخ حدثنا محمد بن أبي عاصم ومحمد هو ابن معمرا وابن بشار ويحتمل أن يكون البخاري ولم يقع في المتن ذكر الخلق وإنما أشار به إلي ما ورد في بعض طرقه وهو في أبواب العمرة بلفظ وعليه أثر الخلق (قوله أن يعلى) هو ابن أمية التميمي وهو المعروف بابن منية بضم الميم وسكون النون وفتح التحتانية وهى أمه وقيل جدته وهو والد صفوان الذي روى عنه وليست رواية صفوان عنه لهذا الحديث بواضحة لأنه قال فيها أن يعلى قال لعمر ولم يقل أن يعلى أخبره أنه قال لعمر فإن يكن صفوان حضر مرآجعتما والافهم منقطع لكن سيأتي في أبواب العمرة من وجه آخر عن صفوان بن يعلى عن أبيه فذكر الحديث (قوله جاءه رجل) سيأتي بعد أبواب بلفظ جاءه عراقي ولم أقف على اسمه لكن ذكر ابن فضال عن الذيل عن تفسير الطبرطوشى أن اسمه عطاء بن منية قال ابن فضال أن ثبت ذلك فهو أخو يعلى بن منية راوي الخبر ويجوز أن يكون خطأ من اسم الراوى فإنه من رواية عطاء عن صفوان بن يعلى بن منية عن أبيه ومنهم من لم يذكر بين عطاء وبين يعلى أحدا ووقع في شرح شيخنا سراج الدين بن الملقن مانصه هذا الرجل يجوز أن يكون عمرو بن سواد أذنى كتاب الشفاء للقاضى عياض عنه قال أثبت النبي ﷺ وأنا متخلق فقال ورس حط وغشيتى بقضيب يده فى بطنى فأوجعنى الحديث فقال شيخنا لكن عمرو هذا لا يدركه فإنه صاحب ابن وهب انتهى كلامه وهو معترض من وجهين أما أولا فليست هذه القصة شبيهة بهذه القصة حتى يفسر صاحبها بها وأما ثانيا ففى الاستدراك غفلة عظيمة لأن من يقول أثبت النبي ﷺ لا يخیل فيه أنه صاحب ابن وهب صاحب مالك بل أن ثبت فهو آخر وافق اسمه واسم أبيه اسم أبيه والفرس أنه لم ثبت لأنه انقلب على شيخنا وإنما الذى فى الشفاء سواد بن عمرو وقيل سواد بن عمرو أخرج حديثه للذكور عبد الرزاق فى مصنفه والبغوى فى معجم الصحابة وروى الطحاوى من طريق أبي حفص بن عمرو عن يعلى أنه مر على النبي ﷺ وهو متخلق فقال لك امرأة قال لا قال اذهب فأغسله فقد يوم من لاخبرته أن يعلى بن أمية هو صاحب القصة وليس كذلك فإن راوي هذا الحديث يعلى بن مرة الثقفى وهى قصة أخرى غير قصة صاحب الاحرام ثم روى الطحاوى فى موضع آخر أن يعلى بن أمية صاحب القصة قال حدثنا سليمان بن شعيب حدثنا عبد الرحمن هو ابن زياد الإصاحى حدثنا شعبة عن قتادة عن عطاء بن أبي رباح أن رجلا قال له يعلى بن أمية أحرم وعليه جبة فأمره النبي ﷺ أن يزعها قال قتادة قلت لعطاء إنما كنترى أن نشقه فقال عطاء إن الله لا يحب الفساد (قوله قد أظلم به) بضم أوله وكسر الظاء المعجمة أى جعل عليه كالأظلمة ووقع عند الطبراني فى الاوسط وابن أبي حاتم أن الآية نزلت على النبي ﷺ حينئذ قوله تعالى واتموا الحج والعمرة لله ويستفاد منه أن المأمور به وهو الاتمام يستدعى وجوب اجتناب ما يقع فى العمرة (قوله يخط) بفتح أوله وكسر المعجمة وتشديد الطاء المهملة أى يفتح والمطيط صوت النفس المتردد من التأم

سُرِّي عَنْهُ صَلَّى ابْنُ الزُّبَيْرِ سَأَلَ عَنِ الْعُمَرَةِ فَأَتَى بِرَجُلٍ قَالَ أَغْسِلِ الطَّيْبَ الَّذِي بِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ .
وَأَنْزِعْ عَنْكَ الْجُبَّةَ . وَأَصْنَعْ فِي عُمَرَتِكَ . كَمَا تَصْنَعُ فِي حَجَّتِكَ قُلْتُ لِمَطْلَأُ أَرَادَ الْإِقَاءَ حِينَ أَمَرَهُ أَنْ
يَسِيلَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ قَالَ نَعَمْ

أولتقى وسبب ذلك شدة ثقل الوحي وكان سبب ادخال يلى رأسه عليه في تلك الحال انه كان يحب لوراه في حالة نزول
الوحي كما سيأتي في أبواب العمرة من وجه آخر عنه وكان يقول ذلك لعمرو فقال له عمر حينئذ تعال فانظر وكأنه علم ان
ذلك لا يثيق على النبي ﷺ (قوله سري) بضم المهملة وتشديد الراء المكسورة أى كشف عنه شيئاً بعدى (قوله
اغسل الطيب الذي بك) هو أعم من أن يكون ثوبه أو يده وسياً في البحث فيه (قوله واصنع في عمرتك ما تصنع
في حجتك) في رواية الكشميني كما تصنع وسياً في أبواب العمرة بلفظ كيف تأمرني ان اصنع في عمرتي ولمسلم من
طريق قيس بن سعد عن عطاء وما كنت صاعاً في حجاج فاصنع في عمرتك وهو دال على أنه كان يعرف اعمال الحج
قبل ذلك قال ابن العربي كانهم كانوا في الجاهلية يخلعون الثياب ويحتبون الطيب في الاحرام اذا حجوا وكانوا يتساهلون
في ذلك العمرة فأخبره النبي ﷺ ان جراحاً واحداً وقال ابن المنير في الحاشية قوله واصنع معناه اترك لان المراد بيان
ما يحتبه الحرم فيؤخذ منه فائدة حسنة وهي ان الترك فضل قال واما قول ابن طحال أراد الادعية وغيرها ما يشترك فيه
الحج والعمرة فقيه نظر لان الزواك مشتركة بخلاف الاعمال فان في الحج أشياء زائدة على العمرة كالوقوف وما بعده
وقال النووي كما قال ابن طحال وزاد ويستثنى من الاعمال ما يختص به الحج وقال الباجي المأمور به غير نزع الثوب
وغسل الخلق لانه صرح لهما فلم يبق الا القدية كذا قال ولا وجه لهذا الحصر بل الذي تبين من طريق أخرى ان
المأمور به الفصل والنزع وذلك ان عند مسلم والنسائي من طريق سفيان عن عمرو بن دينار وعن عطاء في هذا الحديث
فقال ما كنت صاعاً في حجة قال انزع عني هذه الثياب واغسل عني هذا الخلق فقال ما كنت صاعاً في حجاج
فاصنع في عمرتك (قوله فقلت نطعا) القائل هو ابن جريج وهو دال على أنه فهم من السياق ان قوله ثلاث مررات من
لفظ النبي ﷺ لكن يحتمل ان يكون من كلام الصحابي وانه ﷺ اعاد لفظه أغسله مرة ثم مرة على عادته انه كان
اذا تكلم بكلمة اعادها ثلاثاً لفهم عنه نية عليه عياض قال الاسماعيلي ليس في حديث الباب ان الخلق كان على الثوب
كافي الترجمة وانما فيه ان الرجل كان متضمخاً وقوله له اغسل الطيب الذي بك يوضح ان الطيب لم يكن في ثوبه وانما
كان على بدنه ولو كان على الجبة لكان في نزعها كفاية من جهة الاحرام اه والجواب ان البخاري على عادته يشير الى
ما وقع في بعض طرق الحديث الذي يورده وسياً في عمرات الاحرام من وجه آخر بلفظ عليه قبص فيه اثر صفة
والخلق في العادة انما يكون في الثوب ورواه أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة عن قتادة عن عطاء بلفظ رأى
رجلاً عليه جبة عليها اثر خلق ولمسلم من طريق رباح بن أنى معروف عن عطاء مثله وقال سعيد بن منصور حدثنا هشيم
أخبرنا عبد الملك ومنصور وغيرهما عن عطاء عن يعلى بن أمية ان رجلاً قال يا رسول الله اني أحرمت وعلى جبتى هذه
وعلى جبتى ردغ من خلق الحديث وفيه فقال اخلع هذه الجبة واغسل هذا الزعفران واستدل بحديث يعلى على منع
استدانة الطيب بعد الاحرام للامر بفصل أثره من الثوب والبدن وهو قول مالك ومحمد بن الحسن واجاب الجمهور بان
قصة يعلى كانت بالجرأة كانت في هذا الحديث وهي في سنة ثمان بلا خلاف وقد ثبتت عن عائشة انها طيبت رسول
الله ﷺ بيدها عند احرامها كما سيأتي في الذي بعده وكان ذلك في حجة الوداع سنة عشر بالاخلاف وانما يؤخذ
بالآخر فالآخر من الامر وبان المأمور بفعله في قصة يعلى انما هو الخلق لا مطلق الطيب فلعل علة الامر فيه ما خلطه
من الزعفران وقد ثبت النبي عن ترغير الرجل مطلقاً محرماً وغير محرماً وفي حديث ابن عمر الآتي قرياً ولا يلبس أى
المحرم من الثياب شيئاً مسد زعفران وفي حديث ابن عباس الآتي أيضاً ولم يمتد الا عن الثياب الزعفرانة وسياً مزيد في ذلك

باب الطيب عند الإحرام وما يلبس إذا أراد أن يحرم ويترجل ويدهن . وقيل ابن عباس رضى الله عنهما بشم الحرم الریحان وينظر في المِرآة ويتداوى بما يأكل الزيت والسمن . وقال عطاء يتختم ويلبس الميميان .

في الباب الذي بعده واستدل به على أن من أصابه طيب في إحرامه ناسيا أو جاهلا ثم علم فيادرالي إزالته فلا كفارة عليه وقال مالك إن طال ذلك عليه لزمه وعن أبي حنيفة واحد في رواية يجب مطلقا وعلى أن الحرم إذا صار عليه عيط نزع ولا يلزمه نزع ولا شقه خلافا للنخعي والشعبي حيث قال لا يترعه من قبل رأسه ثلاثا يصير مغطيا لرأسه أخرجه ابن أبي شيبة عنهما وعن علي بن حمزة وكذا عن الحسن وأبي قلابة وقد وقع عند أبي داود لفظ اخلع عنك الحبة فخلعها من قبل رأسه وعلى أن المقي والحاكم إذا لم يعرف الحكم بمسك حتى يتبين له وعلى أن بعض الأحكام ثبت بالوحى وإن لم يكن مما يلبس لكن وقع عند الطبراني في الاوسط أن الذي نزل على النبي ﷺ قوله تعالى واتموا الحج والعمرة لله وعلى أن النبي ﷺ لم يكن يحكم بالاجتهاد إلا إذا لم يحضره الوحى * (قوله باب الطيب عند الإحرام وما يلبس إذا أراد أن يحرم ويترجل ويدهن) أراد بهذه الترجمة أن يبين أن الأمر يفضل للخلق الذي في الحديث قبله إنما هو بالنسبة إلى الثياب لأن الحرم لا يلبس شيئا منه الزعفران كإسائي في الباب الذي بعده وأما الطيب فلا يمنع استدامته على البدن وأضاف إلى التطيب المقتصر عليه في حديث الباب الترجل والادمان لجامع ما بينهما من الترفه فكانه يقول يلحق بالتطيب سائر الترفهات فلا يحرم على الحرم كذا قال ابن المنير والذي يظهر أن البخاري أشار إلى ما سألني به دأر أربعة أبواب من طريق قريب عن ابن عباس قال انطلق النبي ﷺ من المدينة بعدما ترجل وأدهن الحديث وقوله ترجل أى سرح شعره وكأنه يؤخذ من قوله في حديث عائشة طيبته في مفرقة لأن فيه نوع ترجيل وسألت من وجه آخر زيادة وفي أصول شعره (قوله وقال ابن عباس الخ) ما شتم الریحان فقال سعيد بن منصور حدثنا ابن عيينة عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس أنه كان لا يرى بأسا للمحرم بشم الریحان وروينا في المعجم الأوسط مثله عن عثمان وأخرج ابن أبي شيبة عن جابر خلافة واختلف في الریحان فقال اسحق يباح وتوقف أحمد وقال الشافعي يحرم وكرهه مالك والحنفية ومنشأ الخلاف أن كل ما يتخذ منه الطيب يحرم بلا خلاف وأما غيره فلا وأما النظر في المرأة فقال الثوري في جامعهم رواية عبد الله بن الوليد العدني عنه عن هشام بن حسان عن عكرمة عن ابن عباس قال لا بأس أن ينظر في المرأة وهو محرم وأخرجه ابن أبي شيبة عن ابن ادریس عن هشام بن حسان عن عكرمة عن القاسم بن محمد وأما التداوى فقال أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا أبو خالد الأحمر وعبد بن العوام عن أشعث عن عطاء عن ابن عباس أنه كان يقول يتداوى المحرم بما يأكل وقال أيضا حدثنا أبو الأحوص عن أبي اسحق عن الضحاك عن ابن عباس قال إذا شققت يد المحرم أو رجلاه فليدهنها بالزيت أو بالسمن ووقع في الاصل يتداوى بما يأكل الزيت والسمن وهما الجرف وروينا وصحح عليه ابن مالك عطا على ما لموصولة فانها مجردة بالياء ووقع في غيرها بالنصب وليس المعنى عليه لأن الذي يأكل هو الاكل لا الأكل لكن يجوز على الاتساع وفي هذا الأثر رد على مجاهد في قوله أن يتداوى بالسمن أو الزيت فعليه دم أخرجه ابن أبي شيبة (تنبيه) قوله بشم بفتح الشين المعجمة على الأشهر وحكي ضمها (قوله وقال عطاء يتختم ويلبس الميميان) هو بكسر الهاء معرب يشبه تكة السراويل يجعل فيها النفقة ويشد في الوسط وقد روي الدارقطني من طريق الثوري عن ابن اسحق عن عطاء قال لا بأس بالختام للمحرم وأخرج أيضا من طريق شريك عن أبي اسحق عن عطاء وربما ذكره عن سعيد بن جبیر عن ابن عباس قال لا بأس بالميميان والختام للمحرم والاول أصح وأخرجه الطبراني وابن عدي في الكامل من وجه آخر عن ابن عباس مرفوعا واصله ضعيف قال ابن عبد البر أجاز ذلك فقهاء الامصار وأجازوا عقده إذا لم يمكن ادخال بعضه في بعض ولم يتقل عن أحد كراهته الا عن ابن عمر وعنه جواز ومنع اسحق عقده

وطاف ابن عمر رضي الله عنهما وهو محرم وقد حزم على طنبه ثوب . ولم تر عائشة رضي الله عنها بالتبان بأسا فبين برحلون هودجها حدثنا محمد بن يوسف حدثنا سفيان عن منصور عن سعيد بن جبير قال كان ابن عمر رضي الله عنهما يدهن بالزيت قد كرهه لإبراهيم قال ما صنعت بقوله حدثني الأسود عن عائشة رضي الله عنها قالت كاني أنظر إلى ويص الطيب

وقيل انه قد رد بذلك وليس كذلك فقد أخرج ابن أبي شيبة بسند صحيح عن سعيد بن المسيب قال لا بأس بالهميان للمحرم ولكن لا يقعد عليه السر ولكن يلقه لها وقال ابن أبي شيبة حدثنا الفضل بن دكين عن اسمعيل بن عبد الملك قال رأيت على سعيد بن جبير خاتما وهو محرم وعلى عطاء (قوله) وطاف ابن عمر وهو محرم وقد حزم على طنبه ثوب) وصله الشافعي من طريق طاوس قال رأيت ابن عمر يسي وقد حزم على طنبه ثوب وروي من وجه آخر عن نافع ان ابن عمر لم يكن عند الثوب عليه وإنما غر زطرقه على أزاره وروى ابن أبي شيبة من طريق مسلم بن جندب سمعت ابن عمر يقول لا تقعد عليك شيئا وأنت محرم قال ابن التين هو محمول على أنه شده على طنبه فيكون كالمهيان ولم يشده فوق المزر والافلاك يرى على من فعل ذلك التدية (قوله) ولم تر عائشة بالتبان بأسا للذين برحلون هودجها) وقع في نسخة الصغاني بدقوله بأسا قال أبو عبد الله يعني الذين اغ التبان بضم المثناة وتشديد الموحدة سراويل قصير بغير كمام والهودج بفتح الهاء والجيم معروف ورحلون بفتح أوله وسكون الراء وفتح الحاء المهملة قال الجوهري رحلت البعير أرحله بفتح أوله رحلا إذا شددت على ظهره الرحل قال الاعشى

* رحلت أئمة غدوة اجامها * وسيأتي في التفسير استشهد البخاري بقول الشاعر
* إذا ماقت أرحلها بليل * وعلى هذا قوم من ضبطه هنا بتشديد الحاء المهملة وكسرها وقد وصل أثر عائشة سعيد بن منصور من طريق عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة أنها حجت ومعاغلان لها وكانوا إذا شدوا رحلها يد ومنهم الشئ فأمرهم أن يتخذوا التباين فيلبسوها وهم محرمون وأخرجها من وجه آخر مختصرا بلفظ يشدون هودجها وفي هذا رد على ابن التين في قوله أرادت النساء لأنهن يلبسن الخيط بخلاف الرجال وكان هذا رأى رآه عائشة والافلاك كره على أنه لا فرق بين التبان والسراويل في منعه للمحرم (قوله سفيان) هو الثوري ومنصور هو ابن المعتز والاسناد إلى ابن عمر كوفيون وكذا إلى عائشة (قوله يدهن بالزيت) أي عند الاحرام بشرط أن لا يكون مطيبا كما أخرج الترمذي من وجه آخر عنه مرفوعا والموقوف عنه أخرجه ابن أبي شيبة وهو واضح ويؤيده ما تقدم في كتاب الغسل من طريق محمد بن المنشئ ان ابن عمر قال لا نأطى بقطران أحب إلى من أن أطيّب ثم أصبح محرما وفيه انكار عائشة عليه وكان ابن عمر يتبع في ذلك أباه فانه كان يكره استدامة الطيب بعد الاحرام كما سيأتي وكانت عائشة تنكر عليه ذلك وقد روى سعيد بن منصور من طريق عبد الله بن عبد الله بن عمر ان عائشة كانت تقول لا بأس بأن يمس الطيب عند الاحرام قال فدعوت رجلا وانا جالس بجانب ابن عمر فأرسلته إليها وقد علمت قولها ولكن أحببت ان يسمعه أني لجأ في رسول فقال ان عائشة تقول لا بأس بالطيب عند الاحرام فأصب ما بذلك قال فسكت ابن عمر وكذا كان سالم بن عبيد الله بن عمر يخالف أباه وجده في ذلك لحديث عائشة قال ابن عينة أخبرنا عمرو بن دينار عن سالم أنه ذكر قول عمر في الطيب ثم قال قالت عائشة فذكر الحديث قال سالم سنة رسول الله ﷺ أحق أن تتبع (قوله فذكره لإبراهيم) هو مقول منصور وإبراهيم هو النخعي (قوله فقال ما صنعت بقوله) يشير إلى ما بينته وان كان لم يتقدم إلا ذكر الفعل ويؤخذ منه ان المزعوم في التوازل إلى السن وانه مستغنى بها عن آراء الرجال وفيها المقتنع (قوله كاني أنظر) أرادت بذلك قوة تحققها لذلك بحيث انها لشدة استحضارها لكانها ناظرة إليه (قوله ويص) بالوحدة المكسورة وآخره ضادمه هوالبرق وقد تقدم في الغسل قول الاسماعيلي ان الويص زيادة على البرق وان المراد به التلاؤ وان به بدل على وجود عين قائمة

في مفارق رسول الله ﷺ وهو محرم **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها زوج النبي قالت كنت أطيب رسول الله ﷺ لإخراجه حين يحرم

لا الریح فقط (قوله في مفارق) جمع مفرق وهو المكان الذي يفرق فيه الشعر في وسط الرأس قيل ذكرته بصيغة الجمع تعميما لجوانب الرأس التي يفرق فيها الشعر (قوله لأحرامه) أي لأجل إحرامه وللنساء حين أراد أن يحرم ولسلم نحوه كما سيأتي قريبا (قوله ولحله) أي بعد أن يرمى ويحلق واستدل بقوله كنت أطيب على أن كان لا تقتضي التكرار لأنها لم يقع منها ذلك الأمرة واحدة وقد صرح في رواية عروة عنها بأن ذلك كان في حجة الوداع كما سيأتي في كتاب اللباس كذا استدله النووي في شرح مسلم وتعقب بأن المدعى تكراره إنما هو التطيب للأحرام ولا مانع من أن يتكرر التطيب لأجل الأحرام مع كون الأحرام مرة واحدة ولا يخفى ما فيه وقال النووي في موضع آخر اختار أنها لا تقتضي تكرار ولا استمرارا وكذا قال الفخر في المحصول وجزم ابن الحاجب بأنها تقتضيه قال ولهذا استدلنا من قولهم كان حاتم يقرى الضيف أن ذلك كان يكرر منه وقال جماعة من المحققين أنها تقتضي التكرار ظهورا وقد تقع قرينة تدل على عدمه لكن يستفاد من سياقه لذلك المبالغة في إثبات ذلك والمعنى أنها كانت تكرر فعل التطيب لو تكرر منه فعل الأحرام لما اطلعت عليه من استحبابه لذلك على أن هذه اللفظة لم تنفك الروايات عنها فسيأتي بالبخاري من طريق سفيان بن عيينة عن عبد الرحمن بن القاسم شيخ مالك فيه هنا بلفظ طيب رسول الله ﷺ وسائر الطرق ليس فيها بصيغة كان والله أعلم واستدله على استحباب التطيب عند إرادة الأحرام وجواز استدامته بعد الأحرام وأنه لا يضر بقاء لونه ورائحته وأما يحرم ابتداءه في الأحرام وهو قول الجمهور وعن مالك يحرم ولكن لأفدية وفي رواية عنه تجب وقال محمد بن الحسن يكره أن يطيب قبل الأحرام بما يبقى عنه بعده وأصح المالكية ما روي أنها أنه ﷺ اغتسل بعد أن تطيب لقوله في رواية ابن المنذر المتقدمة في الفصل ثم طاف بنسائه ثم أصبح محرما فان المراد بالطواف الجماع وكان من مآدنه أن يغتسل عند كل واحدة ومن ضرورة ذلك أن لا يبقى للطيب أثر ويرده قوله في الرواية الماضية أيضا ثم أصبح محرما ينضح طيبا فهو ظاهر في أن ينضح الطيب وهو ظهور رائحته كان في حال إحرامه ودعوى بعضهم أن فيه تقدما وتأخرا والتقدير طاف على نسائه ينضح طيبا ثم أصبح محرما خلاف الظاهر ويرده قوله في رواية الحسن بن عبيد الله من إبراهيم عندهم أنه إذا أراد أن يحرم يطيب باطيب ما يجد ثم أراه في رأسه ولحيته بذلك وللنساء وابن حبان رأيت الطيب في مفرقه بعد ثلاث وهو محرم وقال بعضهم أن الويص كان يبايها الدهن المطيب الذي يطيب به فزال وبقي أثره من غير رائحة ويرده قول عائشة ينضح طيبا وقال بعضهم بقي أثره لا عينه قال ابن العربي ليس في شيء من طرق حديث عائشة أن عينه بقيت أنهى وقد روى أبو داود وابن أبي شيبة من طريق عائشة بنت طلحة عن عائشة قالت كنا نضمخ وجوهنا بالمسك المطيب قبل أن نحرم ثم نحرم فنحرق فيسيل على وجوهنا ونحن مع رسول الله ﷺ فلا يبايها فهاذا صريح في بقاءه عن الطيب ولا يقال أن ذلك خاص بالنساء لأنهم أجمعوا على أن الرجال والنساء سواء في تحريم استعمال الطيب إذا كانوا محرمين وقال بعضهم كان ذلك طيبا لرائحته ثمسكا برواية الأوزاعي عن الزهري عن عروة عن عائشة بطيب لا يشبه طيبكم قال بعض رواه يعني لا بقاء له أخرجه النسائي ويردها التأويل ما في الذي قبله ولسلم من رواية منصور بن زاذان عن عبد الرحمن بن القاسم طيب فيه مسك وله من طريق الحسن بن عبيد الله عن إبراهيم كافي أنظر إلى ويص المسك وللشيخين من طريق عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه باطيب ما يجد وللطحاوي والدارقطني من طريق نافع عن ابن عمر عن عائشة بالغالية الجيدة وهذا يدل على أن قولها بطيب لا يشبه طيبكم أي طيب منه لا كما فهمه القائل يعني ليس له بقاء وادعى بعضهم أن ذلك من خصائصه

وَلَحَلُّهُ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ **بابُ مَنْ أَهَلَ مُلْبِدًا حَدَّثَنَا** أَصْبَغُ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ يُونُسَ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَهْلُ مُلْبِدًا **بابُ الْإِهْلَالِ عِنْدَ مَسْجِدِ ذِي الْحُلَيْفَةِ حَدَّثَنَا** عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنَا مَوْسَى بْنُ عَقِبَةَ سَمِعْتُ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ مَوْسَى بْنِ عَقِبَةَ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَاهُ يَقُولُ مَا أَهَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَّا مِنْ عِنْدِ الْمَسْجِدِ يَعْنِي مَسْجِدَ ذِي الْحُلَيْفَةِ

عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ الْمُهَلَّبُ وَأَبُو الْحَسَنِ الْقَصَارُ وَأَبُو الْقَرَجِ مِنَ الْمَالِكِيَةِ قَالَ بَعْضُهُمْ لِأَنَّ الطَّيِّبَ مِنْ دَوَاعِي النِّكَاحِ فَهِيَ النَّاسُ عَنْهُ وَكَانَ هُوَ أَمْلَكَ النَّاسِ لَارِبَهُ فَقَعَلَهُ وَرَجَّحَهُ ابْنُ الْعَرَبِيِّ بِكَثْرَةِ مَا نَبَتْ لَهُ مِنَ الْخُصَائِصِ فِي النِّكَاحِ وَقَدْ ثَبَتَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ حَبِيبُ الْمَالِكِ وَالطَّيِّبُ أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ وَتَعَقَّبَ بِأَنَّ الْخُصَائِصَ لَا تَبْتَدِئُ بِالْقِيَاسِ وَقَالَ الْمُهَلَّبُ انْمَاضُ ذَلِكَ لِمُبَاشَرَةِ الْمَلَائِكَةِ لِأَجْلِ الْوَسْوَ وَتَعَقَّبَ أَنَّهُ فَرَعَ ثُبُوتَ الْخُصُوصَةِ وَكَيْفَ بِهَا وَبَرَدَهَا حَدِيثَ عَائِشَةَ بِنْتُ طَلْحَةَ الْمُتَقَدِّمِ وَرَوَى سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ طَبِيتُ أَبِي الْمَسْكِ لِأَحْرَامِهِ حِينَ أَحْرَمَ وَقَوْلُهَا طَبِيتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَدِي هَاتَيْنِ أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانُ مِنْ طَرِيقِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ جَدِّهِ عَنْهَا وَسَيِّئَاتٍ مِنْ طَرِيقِ سُفْيَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ بِلَفْظٍ وَأَشَارَتْ يَدَيْهَا وَاعْتَذَرَ بَعْضُ الْمَالِكِيَةِ بِأَنَّ عَمَلَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ عَلَى خِلَافِهِ وَتَعَقَّبَ بِمَا رَوَاهُ النَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيقِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَرْثِ بْنِ هِشَامٍ ابْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ لَمَّا حَجَّ جَمْعُ نَاسٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْهُمْ الْقَاسِمُ بْنُ مَعْدٍ وَخَارِجَةُ بِنْتُ زَيْدٍ وَسَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ وَابْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَأَبُو بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَرْثِ فَسَأَلَهُمْ عَنِ الطَّيِّبِ قَبْلَ الْإِقَاضَةِ فَكَلَّمَهُمْ أَمْرُهُمْ فَوَلَّاهُ قَهْقَاهُ أَهْلُ الْمَدِينَةِ مِنَ التَّابِعِينَ قَدْ اتَّفَقُوا عَلَى ذَلِكَ فَكَيْفَ يَدْعَى مَعَ ذَلِكَ الْعَمَلَ عَلَى خِلَافِهِ (قَوْلُهُ وَلَحَلُّهُ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ) أَيْ لِأَجْلِ إِحْلَالِهِ مِنْ أَحْرَامِهِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ طَوَافَ الْإِقَاضَةِ وَسَيِّئَاتٍ فِي الْبَاسِ مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ بِلَفْظٍ قَبْلَ أَنْ يَفِضَ وَلِلنَّسَائِيِّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَحِينَ يَرِيدُ زَوْرَ الْبَيْتِ وَلَسْلَمَ نَحْوَهُ مِنْ طَرِيقِ عُمَرَ عَنْ عَائِشَةَ وَلِلنَّسَائِيِّ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ عَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ وَلَحَلُّهُ بَعْدَ مَا يَرَى جِمْرَةَ الْعَقَبَةِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ وَاسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى حَلِّ الطَّيِّبِ وَغَيْرِهِ مِنْ مَحْرَمَاتِ الْأَحْرَامِ بِعِدْمِ جِمْرَةِ الْعَقَبَةِ وَيَسْتَمُرُّ امْتِنَاعُ الْجَمَاعِ وَمَتَعَلَّقَانِ عَلَى الطَّوَافِ بِالْبَيْتِ وَهُوَ دَالٌ عَلَى أَنَّ الْحَجَّ تَحْلِيلٌ فَمَنْ قَالَ أَنَّ الْحَقَّ نَسَكَ كَمَا هُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ وَهُوَ الصَّحِيحُ عِنْدَ الشَّافِعِيَةِ يَوْقِفُ اسْتِعْمَالَ الطَّيِّبِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْحَرَمَاتِ الْمَذْكُورَةِ عَلَيْهِ وَيُؤْخَذُ ذَلِكَ مِنْ كَوْنِهِ ﷺ فِي حَجَّتِهِ رَمَى ثُمَّ طَافَ فَلَوْلَا أَنَّ الطَّيِّبَ بَعْدَ الرَّمْيِ وَالْحَلْقِ لَمَا اقْتَصَرَتْ عَلَى الطَّوَافِ فِي قَوْلِهَا قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ قَالَ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ الْمُهَذَّبِ ظَاهِرُ كَلَامِ ابْنِ الْمُنْذِرِ وَغَيْرِهِ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ أَنَّ الْحَقَّ لَيْسَ بِنَسَكٍ إِلَّا الشَّافِعِيُّ وَهُوَ فِي رِوَايَةٍ عَنْ أَحْمَدَ وَحَكِي عَنْ أَبِي يُونُسَ وَاسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى جُوزِ اسْتِدَامَةِ الطَّيِّبِ بَعْدَ الْأَحْرَامِ وَخَالَفَ الْحَنَفِيَّةَ فَأَوْجَبُوا فِيهِ الْقَدِيدَةَ قِيَاسًا عَلَى اللَّبْسِ وَتَعَقَّبَ بِأَنَّ اسْتِدَامَةَ اللَّبْسِ لَيْسَ بِاسْتِدَامَةِ الطَّيِّبِ لَيْسَ بِطَبِيبٍ وَيُظْهِرُ ذَلِكَ بِمَا لَوْحَلَفَ وَقَدْ تَقَدَّمَ التَّعَقُّبُ عَلَى مَنْ زَعَمَ أَنَّ الْمَرَادَ بِرَبْقِ الدَّهْنِ أَوْ تَأْتِرِ الطَّيِّبِ الَّذِي لَا رَاحَةَ لَهُ بِمَا فِيهِ كَثَافَةٌ * (قَوْلُهُ بِأَبِي مَنْ أَهَلَ مُلْبِدًا) أَيُّ أَحْرَمَ وَقَدْ لَبِدَ شَعْرَ رَأْسِهِ أَيْ جَمَلَ فِيهِ شَيْئًا نَحْوَ الصَّبْغِ لِيَجْتَمَعَ شَعْرُهُ لثَلَاثِ شَعْتٍ فِي الْأَحْرَامِ أَوْ يَقَعُ فِيهِ الْقَمَلُ ثُمَّ أوردَ حَدِيثَ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ أَبِيهِ فِي ذَلِكَ وَهُوَ مُوَافِقٌ لِلتَّرْجُمَةِ وَقَوْلُهُ سَمِعْتُهُ يَهْلُ مُلْبِدًا أَيْ سَمِعْتُهُ يَهْلُ فِي حَالِ كَوْنِهِ مُلْبِدًا وَلَاحِظْ دَاوُدَ وَالْحَاكِمَ مِنْ طَرِيقِ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَبِدَ رَأْسَهُ بِالْعَسَلِ قَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ يَحْتَمَلُ أَنَّهُ يَفْتَحُ الْمُهِلَّتَيْنِ وَيَحْتَمَلُ أَنَّهُ يَكْسِرُ الْمُهِلَّةَ وَكَوْنُ الْمُهِلَّةِ وَهُوَ مَا يَغْسِلُ بِهِ الرَّأْسَ مِنْ خُطْمِيٍّ أَوْ غَيْرِهِ (قُلْتُ) ضَبَطْنَاهُ فِيهِ رِوَايَتَنَا فِي سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ بِالْمُهَلَّتَيْنِ * (قَوْلُهُ بِأَبِي مَنْ أَهَلَ مُلْبِدًا) أَيْ لَمَّا حَجَّ مِنَ الْمَدِينَةِ أوردَ

بابُ مَاذَا يَلْبَسُ الْحَرَمُ مِنَ الثِّيَابِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَجُلًا قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا يَلْبَسُ الْحَرَمُ مِنَ الثِّيَابِ . قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَلْبَسُ الْقَمِيصَ

فيه حديث سالم أيضا عن أبيه في ذلك من وجهين وساقه بلفظ مالك وأما لفظ سفيان فأخرجه الحميدي في مسنده بلفظ هذه البيداء التي تكذبون فيها على رسول الله ﷺ والله ما أهل رسول الله ﷺ الأمن عند المسجد بمجدى الخليفة وأخرجه مسلم من طريق حاتم بن اسمعيل عن موسى بن عقبة بلفظ كان ابن عمر إذا قيل له الاحرام من البيداء قال البيداء التي تكذبون فيها الخ الا انه قال من عند الشجرة حين قام به بعيره وسأني للصنف بعد أبواب ترجمة من أهل حين استوت به راحلته وأخرج فيه من طريق صالح بن كبسان عن نافع عن ابن عمر قال أهل التي ﷺ حين استوت به راحلته قائمة وكان ابن عمر ينكر على رواية ابن عباس الآتية بعدا بين بلفظ ركب راحلته حتى استوى على البيداء أهل وقد زال الاشكال ما رواه أبو داود والحاكم من طريق سعيد بن جبير قلت لابن عباس عجت لا خلاف أصحاب رسول الله ﷺ في اهلاله فذكر الحديث وفيه فلما صلى في مسجد ذي الحليفة ركعتين أوجب من جلسته فأهل بالبحر حين فرغ منها فسمع منه قوم فحفظوه ثم ركب فلما استقبلت به راحلته أهل وادرك ذلك منه قوم لم يشهدوه في المرة الاولى فسمعوه حين ذاك فقالوا انما أهل حين استقبلت به راحلته ثم مضى فلما علا شرف البيداء أهل وادرك ذلك قوم لم يشهدوه فنقل كل أحد مسمع وانما كان اهلاله في مصلاه وإيم الله ثم أهل فانيأونا ثا وأخرجه الحاكم من وجه آخر من طريق عطاء عن ابن عباس نحوه دون القصة فعل هذا فكان انكار ابن عمر على من خص الاهلال بالقيام على شرف البيداء وقد اتفق فقهاء الامصار على جواز جميع ذلك وانما الخلاف في الافضل (قائدة) البيداء هذه فوق على ذي الحليفة لمن صعد من الوادي قاله أبو عبيد البكري وغيره * (قوله باب ما يلبس الحرم من الثياب) المراد بالحرم من احرم بحج أو عمرة أو قرن وحكي ابن دقيق العيد ان ابن عبد السلام كان يستشكل معرفة حقيقة الاحرام يعني على مذهب الشافعي ويرد على من يقول انه الثانية لان الثانية شرط في الحج الذي الاحرام ركنه وشرط الشيء غيره ويعترض على من يقول انه الثانية بانها ليست ركنًا وكأنه يحرم على تعيين فعل تتعلق به الثانية في الابداء انتهى والذي يظهر انه مجموع الصفة الحاصلة من تجرد وتولية ونحو ذلك وسأني في آخر باب الثانية ما يتعلق بشيء من هذا الغرض (قوله ان رجلا قال يا رسول الله) لم أقف على اسمه في شيء من الطرق وسأني في باب ما ينهى من الطيب للمحرم ومن طريق الليث عن نافع بلفظ ماذا تأمرنا ان نلبس من الثياب في الاحرام وعند النساء في من طريق عمر بن نافع عن أبيه ما نلبس من الثياب اذا احرمنا وهو مشعر بأن السؤال عن ذلك كان قبل الاحرام وقد حكي الدارقطني عن أبي بكر النيسابوري أن في رواية ابن جريج والليث عن نافع ان ذلك كان في المسجد ولم أر ذلك في شيء من الطرق عنهما ثم أخرج البيهقي من طريق حماد بن زيد عن أيوب ومن طريق عبد الوهاب بن عطاء عن عبد الله بن عون كلاهما عن نافع عن ابن عمر قال نادى رجل رسول الله ﷺ وهو يخطب بذلك المكان وأشار نافع الى مقدم المسجد فذكر الحديث وظهر ان ذلك كان بالمدينة ووقع في حديث ابن عباس الآتي في أواخر الحج انه ﷺ خطب بذلك في عرفات فيحمل على التعدد ويؤيده ان حديث ابن عمر أجاب به السائل وحديث ابن عباس اجدها في الخطبة (قوله ما يلبس الحرم من الثياب قال لا يلبس القميص الخ) قال النووي قال العلماء هذا الجواب من يدع الكلام واجزه لان ما لا يلبس متحصر فحصل التصريح به وأما اللبوس الجائر فغير متحصر فقال لا يلبس كذا أي ولبس ما سواه انتهى وقال البيضاوي سئل عما يلبس فاجاب بما لا يلبس ليدل بالاتزام من طريق القهوم على ما يجوز وانما عدل عن الجواب لانه اخصر واحصر وفيه اشارة الى ان حق السؤال أن يكون عما لا يلبس لانه الحكم العارض في الاحرام

الحُرْمَ وَلَا السَّكَمَ وَلَا السَّرَاوِيلَ وَلَا الْبَرَانِسَ وَلَا الْخُفَّاءَ إِلَّا أَحَدًا لَا يَجِدُ تَقْلِينَ فَلْيَلْبَسْ خُمَيْنِ
وَلْيَقْطَعِمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ

الحطاج لبيان أن الحجاز ثابت الأصل معلوم بالاستصحاب فكان الاليق بالسؤال عمالابليس وقال غيره هذا يشبه أسلوب
الحكيم ويهرب منه قوله تعالى ويستلثونك ماذا ينطقون قل ما أقسمت من خير فالوالدين الآية فعدل عن جنس المنفق
وهو السؤال عنه إلى ذكر المنفق عليه لأنه أم وقال ابن دقيق العيد استفادته أن المجتبر في الجواب ما يحصل منه المقصود
كيف كان ولو بصير أوزياد ولا تشتط المطابقة انتهى وهذا كله بناء على سياق هذه الرواية وهي المشهورة عن نافع وقد
رواه أبو عوانة عن طريق ابن جريج عن نافع بلفظ ما ترك الحريم وهي شاذة الاختلاف فيها على ابن جريج لا على نافع ورواه
سالم عن ابن عمر بلفظ أن رجلاً قال ما يجتنب الحريم من الثياب أخرجه أحمد وابن خزيمة وأبو عوانة في صحيحيهما من
طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عنه وأخرجه أحمد عن ابن عينة عن الزهري فقال مرة ما ترك وصرة ما يلبس
وأخرجه المصنف في آخر الخلع من طريق إبراهيم بن سعد عن الزهري بلفظ نافع فلا اختلاف فيه على الزهري يشعر
بأن بعضهم رواه بالعبارة فاستقامت رواية نافع لعدم الاختلاف فيها واتجه البحث المتقدم وطعن بعضهم في قول من قال من
الشرح أن هذا من أسلوب الحكيم بأنه كان يمكن الجواب بما يحصر أنواع ما يلبس كان يقال ما ليس بمخيط ولا على
قدر البدن كالقميص أو بعضه كالسراويل أو الخف ولا يستر الرأس أصلاً ولا يلبس مامسه طيب كالورس والزعفران
ولعل المراد من الجواب المذكور ذكر المهم وهو ما يحرم لبسه وبوجب القدية (قوله الحريم) اجموع على أن المراد به هنا
الرجل ولا يلحق به المرأة في ذلك قال ابن المنذر اجموعوا على أن للمرأة لبس جميع ما ذكر وإنما تشترك مع الرجل في منع
الثوب الذي يسه الزعفران والورس ويؤيده قوله في آخر حديث الليث الآتي في آخر الخلع لا تنتقب المرأة بكاسياتي
البحث فيه وقوله لا تلبس بالرفع على الخبر وهو في معنى النهي وروى بالجرم على أنه نهى قال عياض اجمع المسلمون على أن
ما ذكر في هذا الحديث لا يلبسه الحريم وأنه نهى بالقميص والسراويل على كل غيط وبالعمائم والبرانس على كل ما يغطي
الرأس من غيط وغيره بالخفاف على كل ما يستر الرجل انتهى وخص ابن دقيق العيد الإجماع الثاني بأهل القياس وهو
واضح والمراد بحريم المخيط ما يلبس على الموضع الذي جعل له ولو في بعض البدن فأما الواردى بالقميص مثلاً فلا
باس وقال الخطابي ذكر العمامة والبرنس مما لا يدل على أنه لا يجوز تغطية الرأس إلا بالعتاد ولا بالنادر قال ومن النادر
المكتمل يحمله على راسه (قلت) إن أراد أنه يجعله على راسه كلبس القبع صح ما قال والافجرد وضعه على راسه على
هيئة الحامل لحاجته لا يضر على مذهبه وعمالابيض أيضاً لا تعماس في الماء فإنه لا يسمى لباساً وكذا ستر الرأس باليد
(قوله الواحد) قال ابن المنير في الحاشية استفاد منه جواز استعمال أحد في الاتيات خلافاً لخصه بضرورة الشعر
قال والذي يظهر لي بالاستقراء أنه لا يستعمل في الاتيات إلا أن كان يحق به (قوله لا يجد ثملين) زاد معمر في روايته
عن الزهري عن سالم في هذا الموضع زيادة حسنة قيد ارتباط ذكر الثملين بما سبق وهي قوله وليحرم أحدكم في أن يوردها
وثنان فإن لم يجد ثملين فليلبس الخفين واستدل بقوله فإن لم يجد على أن واجد الثملين لا يلبس الخفين المقطوعين وهو قول
الجمهور وعن بعض الشافعية جواز ذلك عند الخفية وقال ابن العربي إن صاراً كان ثملين جاز والامتي ستر من ظاهر
الرجل شيئاً يجوز الالفاظ والمروءة بملء الوجه أن لا يقدر على تحصيله أما لفقده أتركه بذل المالك له وعجزه عن الثمن
أن وجد من يبيعه واللاجرة ولو بيع بين يديه ثلثه شراؤه أو وهب له لم يجب قبوله إلا أن أعير له (قوله فليلبس) ظاهر الأمر
للوجوب لكنه لما شرع للتسهيل لم يناسب الثقيل وإنما هو للرخصة (قوله وليقطعهما أسفل الكعبين) في رواية ابن أبي
ذئب الماضية في آخر كتاب العلم حتى يكون ناعث الكعبين والمراد كشف الكعبين في الأحرام وهما العظمان اللتان عند
فصل الساق والقدم يؤيد ما رواه ابن أبي شيبة عن جرير بن هشام بن عروة عن أبيه قال إذا اضطرب الحريم إلى الخفين
خرق ظهره لم ترك فيها قدر ما يستمسك رجلاه وقال محمد بن الحسن ومن تبعه من الحنفية الكعب هنا هو العظم الذي

في وسط القدم عند مفصل الشراك وقيل ان ذلك لا يعرف عند اهل اللغة وقيل انه لا يثبت عن جده ان السبب في قتله
 عنه ان هشام بن عبيد الله الرازي سمعه يقول في مسألة المحرم اذا لم يجد النعلين حيث يقطع خفيه فاشترى يده الى موضع
 القطع ونقله هشام الى غسل الرجلين في الطهارة وهذا يوجب على من نقل عن ابي حنيفة كان طالبا انه قال ان الكعب
 هو الشاخص في ظهر القدم فانه لا يلزم من نقل ذلك عن جده ان الحسن على تقدير صحته عنه ان يكون قول ابي حنيفة
 ونقل عن الاصمعي وهو قول الامامية ان الكعب عظم مستدير تحت عظم الساق حيث مفصل الساق والقدم وجمهور
 اهل اللغة على ان في كل قدم كعبين وظاهر الحديث انه لا فدية على من لبسها اذا لم يجد النعلين وعن الحنفية يجب وتجب
 بانها لو وجبت لبينها النبي ﷺ لانه وقت الحاجة واستدل به على اشتراط القطع خلافا للمشهور عن احمد فانه اجاز
 لبس الخفين من غير قطع لا طلاق حديث ابن عباس الآتي في اواخر الحج بلفظ ومن لم يجد نعلين فليلبس خفين وتجب
 بانه موافق على قاعدة حمل المطلق على المقيد فينبغي ان يقول بها هنا واجاب الحنابلة باشياء منها دعوى النسخ في حديث
 ابن عمر فقد روى الدارقطني من طريق عمرو بن دينار انه روى عن ابن عمر حديثه وعن جابر بن زيد عن ابن عباس
 حديثه وقال انظر واي الحديثين قبل ثم حكى الدارقطني عن ابي بكر النيسابوري انه قال حديث ابن عمر قيل لانه
 كان بالمدينة قبل الاحرام وحديث ابن عباس بهرقات واجاب الشافعي عن هذا في الام قال كلاهما صادق حافظ وزيادة
 ابن عمر لا تخلف ابن عباس لاحتمال ان تكون عزبت عنه او شك او قالها فلم يقلها عنه بعض رواة انتهى وسلك بعضهم
 الترجيح بين الحديثين قال ابن الجوزي حديث ابن عمر اختلف في وقعه ورفعه وحديث ابن عباس لم يخلف في رفعه
 انتهى وهو تحليل مردود بل لم يخلف على ابن عمر في رفع الامر بالقطع الا في رواية شاذة على انه اختلف في حديث
 ابن عباس ايضا فرواه ابن ابي شيبة باسناد صحيح عن سعيد بن جبير عن ابن عباس موقوفا ولا يرتاب احد من الحديثين
 ان حديث ابن عمر اصح من حديث ابن عباس لان حديث ابن عمر جاء باسناد وصف بكونه اصح الاسانيد واهق عليه
 عن ابن عمر وغير واحد من الحفاظ منهم نافع وسالم بخلاف حديث ابن عباس فلم يأت مرفوعا الا من رواية جابر بن زيد
 عنه حتى قال الاصيلي انه شيخ بصري لا يعرف كذا قال وهو معروف موصوف بالفقهاء عند الامم واستدل بعضهم بالقياس
 على السراويل كاساتى البحث فيه في حديث ابن عباس ان شاء الله تعالى واجيب بأن القياس مع وجود النص فاسد
 الاعتبار واحتج بعضهم بقول عطاء ان القطع فساد والله لا يجب الفساد واجيب بأن الفساد انما يكون فيما يبيح الشرع عنه
 لا فيما اذن فيه وقال ابن الجوزي يحمل الامر بالقطع على الاباح لا على الاشتراط عملا بالحديثين ولا يخفى تكلفه قال
 العلماء والحكمة في منع المحرم من اللباس والطيب البمد عن الترفه والانتصاف بصفة الخاشع وليذكر بالتجرد القدوم
 على ربه فيكون اقرب الى مراقبته وامتناعه من ارتكاب المحظورات (قوله ولا تلبسوا من الثياب شيئا مِمَّا زُفِرَ فِيهِ زعفران
 او ورس) قيل عدل عن طريقة ما تقدم ذكره اشارة الى اشتراك الرجال والنساء في ذلك وفيه نظر بل الظاهر
 ان نكته العدول ان الذي يحاطه الزعفران والورس لا يجوز لبسه سواء كان مما يلبسه المحرم ولا يلبسه والورس يفتح
 الواو وسكون الراء بعدها مهملة نبت اصفر طيب الريح يصبغ به قال ابن العربي ليس الورس بطيب ولكنه نبت به
 على اجتناب الطيب وما يشبهه في ملامة الشم فيؤخذ منه تحريم انواع الطيب على المحرم وهو مجمع عليه فانه يقصده به
 التطيب واستدل بقوله مِمَّا زُفِرَ فِيهِ تحريم ما صبغ كذا او بعضه ولو خفيت رائحته قال مالك في الموطأ انما يذكره ليس المصنعات لانها
 تنفص وقال الشافعية اذا صار الثوب بحيث لو اصابه الماء لم تقح له رائحة لم يمنع الحجة فيه حديث ابن عباس الآتي في الباب
 الذي تقدم بلفظ ولمنع عن شيء من الثياب الا انازعة التي تردع الجلود والانسول فقال الجمهور اذا ذهب الرائحة جاز خلافا
 لما لاك واستدل لهم بما روي ابو معاوية عن عبيد الله بن عمر عن نافع في هذا الحديث الا ان يكون غيلا اخرجه يحيى بن عبد الحميد
 الحناني في مسنده عنه وروي الطحاوي عن احمد بن أبي عمران أن يحيى بن معين أنكره على الحناني فقال له عبد الرحمن بن صالح

بابُ الرُّكُوبِ وَالْأَرْدَنَافِ فِي الْحَجِّ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ يُونُسَ الْأَيْلِيِّ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ أَسَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ رَدَفَ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ عَرَفَةَ إِلَى الْمَزْدَلِغَةِ ثُمَّ أَرَدَفَ الْفَضْلَ مِنَ الْمَزْدَلِغَةِ إِلَى وَئِي قَالَ فَكَلَامُهُمَا قَالَ لَمْ يَزَلِ النَّبِيُّ ﷺ يُلَبِّي حَتَّى رُمِيَ بِجَمْرَةِ الْعَقَبَةِ **بابُ مَا يَنْبَسُ الْحَرَمُ مِنَ الثِّيَابِ وَالْأَزْدِيَّةِ وَالْأَزْرِ** وَلَيْسَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا الثِّيَابَ الْمُصَفَّرَةَ وَهِيَ مُحْرَمَةٌ وَقَالَتْ لَا تَلْبَسُ وَلَا تَتَرَقَّعُ وَلَا تَلْبَسُ ثَوْبًا يُوْرَسُ وَلَا زَعْفَرَانٍ وَقَالَ جَابِرٌ لَا أَرَى الْمُصَفَّرَ طَيِّبًا وَلَمْ يَرَ عَائِشَةَ بِأَسَا بِالْحِلْيَةِ وَالثَّوْبِ الْأَسْوَدِ

الازدي قد كتبه عن أبي معاوية وقام في الحال فأخرج له أصله فكتبه عنه يحيى بن معين انتهى وهي زيادة شاذة لأن أبا معاوية وإن كان مقتنا لكن في حديثه عن غير الأعمش مقال قال أحمد أبو معاوية مضطرب الحديث في عبيد الله ولم يحيي بهذه الزيادة غيره (قلت) والحناني ضعيف وعبد الرحمن الذي تابعه فيه مقال واستدل به الملب على منع استدامة الطيب وفيه نظر واستنبط من منع لبس الثوب المزعر منع أكل الطعام الذي فيه الزعفران وهذا قول الشافعية وعن المالكية خلاف وقال الحنفية لا يحرم لأن المراد اللبس والتطيب والا كل لا يبعد متطيا (تنبيه) زاد الثوري في روايته عن أيوب عن نافع في هذا الحديث ولا لبقاء أخرجه عبد الرزاق عنه وزواه الطبراني من وجه آخر عن الثوري وأخرجه الدارقطني والبيهقي من طريق حفص بن غياث عن عبيد الله بن عمر عن نافع أيضا والبقاء بالقاف والوحدة معروف ويطلق على كل ثوب مفرج ومنع لبسه على الحرم متفق عليه لأن أبا حنيفة قال يشترط أن يدخل يديه في كفيه لا إذا أقامه على كتفيه وواقفه أبو ثور والحري من الحنابلة وحكي الماوردي نظيره أن كان كفه ضيقا فان كان واسعا فلا * (قوله باب الركوب والاردناف في الحج) أورد فيه حديث ابن عباس في رادافه ﷺ أسامة ثم الفصل وسيأتي الكلام عليه في باب التلبية والتكبير غداة النحر والقصة وإن كانت وردت في حالة الدفع من عرفات إلي مني لكن يلحق بهما ما تضمنته الترجمة في جميع حالات الحج قال ابن المنير والظاهر أنه ﷺ قصد رادافه من ذكر ليحدث منه بما يتقوله في تلك الحال من التشريع * (قوله باب ما يلبس المحرم من الثياب والازدية والازر) هذه الترجمة مغايرة لل سابقة التي قبلها من حيث إن تلك معقودة لما يلبس من أجناس الثياب وهذه لما يلبس من أنواعها والازر بضم الهمزة والزاي جمع أزار (قوله وليست عائشة الثياب المصفرة وهي محرمة) وصله سعيد بن منصور من طريق القاسم بن محمد قال كانت عائشة تلبس الثياب المصفرة وهي محرمة أسنده صحيح وأخرجه البيهقي من طريق ابن أبي مليكة أن عائشة كانت تلبس الثياب الملوذة بالمصفر الخفيف وهي محرمة وأجاز الجمهور لبس المصفر للمحرم وعن أبي حنيفة المصفر طيب وفيه القدية واحتج بأن عمر كان ينهي عن الثياب المصبغة وتعبه ابن المنذر بأن عمر كره ذلك لئلّا يقتدى به الجاهل فيظن جواز لبس المورس والمزعر ثم ساق له قصة مع طلحة فيها بيان ذلك (قوله وقالت) أي عائشة (لا تلبس) بثناق واحدة وتشديد التثنية وهو على حذف إحدى التاءين وفي رواية أبي ذر تلبس بسكون اللام وزيادة ثنائة بعدها أي لا تغطي شفتها بوب وقد وصله البيهقي وسقط من رواية الحموي من الأصل وقال سعيد بن منصور حدثنا هشيم حدثنا الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت تسدل المرأة جلبابها من فوق رأسها على وجهها وفي مصنف ابن أبي شيبة عن عبد الأعلى عن هشام عن الحسن وعطاء قال لا تلبس الحرمة القفازين والسرراويل ولا ترقع ولا تلبس ما شامت من الثياب إلا ثوبا يفض عليها ورسا أوزعفرانا وهذا يشبه ما ذكر في الأصل عن عائشة (قوله وقال جابر) أي ابن عبد الله الصحابي (لا أرى المصفر طيبا) أي تطيبا وصله الشافعي ومسدد بلفظ لا تلبس المرأة ثياب الطيب ولا أرى المصفر طيبا وقد قدم قل الخلاف في ذلك (قوله ولم تر عائشة بأسا بالحلي والثوب الأسود

والمورد والغلف للمرأة قال إبراهيم لأبأس أن يبدل ثيابه **حدثنا محمد بن أبي بكر** المديني حدثنا فضيل بن سليمان قال حدثني موسى بن عتبة قال أخبرني كريب عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال أنطلق النبي ﷺ من المدينة بعد ما رجل وأدهن وليس لآزده ورده هو وأصحابه فلم يته عن شيء من الأزدية والأزرتلبس إلا المزعفرة التي ترتفع على الخلد فأصبح يدي الخليقة ركب راحته حتى استوى على البيداء أهل هو وأصحابه وقلد بدنته وذلك علس بقين من ذي القعدة فقدم مكة لأربع ليل خلون من ذي الحجة فطاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة ولم يحل من أجل بدنه لأنه قلد لها ثم رزل بأعلى مكة عند الحجون وهو ميل بالحج ولم يقرب الكعبة بعد ما وافيه بها حتى رجع من عرفة وأمر أصحابه أن يطوفوا بالبيت وبين الصفا والمروة ثم يقصروا من رؤسهم ثم يحلوا وذلك لأن لم يكن معه بدنة قلد لها ومن كانت معه امرأته فهي له حلال.

والمورد والغلف للمرأة) وصله البيهقي من طريق ابن بابالمكي أن امرأة سألت عائشة ما تلبس المرأة في إعرامها قالت عائشة تلبس من خيها وزها وأصباغها وحلها وأملأورد والمراد ما صبح على لون الورد فبأنى موصولا في باب طواف النساء في آخر حديث عطاء عن عائشة وأما الغلف فوصله ابن أبي شيبة عن ابن عمر والقاسم بن محمد والحسن وغيرهم وقال ابن المنذر اجمعوا على أن المرأة تلبس المحيط كله والخفاف وإن لها أن تغطي رأسها وتستر شعرها الأوجهما قدس عليه الثوب سدا خفيا تستر به عن نظر الرجال ولا تخمره إلا ما روي عن فاطمة بنت المنذر قالت كنا تخمر وجوهنا ونحن محرمات مع أسماء بنت أبي بكر تعني جدتها قال ويحتمل أن يكون ذلك التخمر سدا كما جاء عن عائشة قالت كنا مع رسول الله ﷺ إذا مر بنا ركب سدا للثوب على وجوهنا ونحن محرمات فإذا جاوزنا رفعناه انتهى وهذا الحديث أخرجه هو من طريق مجاهد عنها وفي استاده ضعف (قوله وقال إبراهيم) أي الخصى (لابأس أن يبدل ثيابه) وصله سعيد بن منصور وابن أبي شيبة كلاهما عن هشيم عن مغيرة وعبد الملك وونس أما مغيرة فمن إبراهيم وأما عبد الملك فمن عطاء وأما وونس فمن الحسن قالوا يغير المحرم ثيابه ما شاء لفظ سعيد وفي رواية ابن أبي شيبة أنهم لم يروا بأسا أن يبدل المحرم ثيابه قال سعيد وحدنا جري عن مغيرة عن إبراهيم قال كان أصحابنا إذا أتوا يؤمimon اغتسلوا ولبسوا أحسن ثيابهم فدخلوا فيها مكة (قوله حدثنا فضيل) هو بالتصغير (قوله رجل) أي سرح شعره (قوله وادهن) قال ابن المنذر أجمع العلماء على أن للمحرم أن يبا حله استعمال الزيت والشحم والسمن والشيرج وإن يستعمل ذلك في جميع بدنه سوى رأسه ولحيته واجمعوا أن الطيب لا يجوز استعماله في بدنه ففرقوا بين الطيب والزيت في هذا فقياس كون المحرم ممنوعا من استعمال الطيب في رأسه إن يباح له استعمال الزيت في رأسه وقد تقدمت الإشارة إلى الخلاف في ذلك قبل بابواب (قوله التي ترتفع) بالمهملة أي تلتفع يقال ردع إذا تطخ وطخ والردع أثر الطيب وردعه الطيب إذا لزق بجلده قال ابن بطال وقدرى المعجمة من قولهم اردغت الأرض إذا كثرت منافع المياه فيها والردغ بالعين المعجمة الطين انتهى والمراد شيء من الطرق ضبط هذه اللفظة بالعين المعجمة ولا تعرض لها عياض ولابن قرقول والله أعلم ووقع في الأصل ردع على الجلد قال ابن الجوزي الصواب حذف على كذا قالوا ثيابها موجه أيضا كما تقدم (قوله فأصبح يدي الخليقة) أي وصل اليانهارا ثم بات بها كما سأتى صريحا في الباب الذي بعده من حديث انس (قوله حتى استوى على البيداء أهل) تقدم نقل الخلاف في ذلك وطريق الجمع بين المختلف فيه (قوله وذلك علس بقين من ذي القعدة) أخرج مسلم مثله من حديث عائشة صحيح به ابن حزم في كتاب حجة الوداع له على أن خروجه

وَالطَّبِيبُ وَالْثِيَابُ **بَابُ** مَنْ بَاتَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ حَتَّى أَصْبَحَ قَالَ ابْنُ عُرَيْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ
حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُسَكِّدِ عَنْ أَنَسِ بْنِ
 مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ بِالْمَدِينَةِ أَرْبَعًا وَبِذِي الْحُلَيْفَةِ رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ بَاتَ حَتَّى أَصْبَحَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ فَلَمَّا
 رَكِبَ رَاحِلَتَهُ وَأَسْتَوَتْ بِهِ أَهْلٌ **حَدَّثَنَا** قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ أَنَسِ
 ابْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ بِالْمَدِينَةِ أَرْبَعًا . وَصَلَّى الْمَصْرَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ رَكْعَتَيْنِ . قَالَ
 وَأُخْبِرْتُ بِأَنَّهَا حَتَّى أَصْبَحَ * **بَابُ** رَفْعِ الصَّوْتِ بِالْإِهْلَالِ **حَدَّثَنَا** سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا سَمَاءُ
 ابْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ أَنَسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ بِالْمَدِينَةِ الظُّهْرَ أَرْبَعًا وَالْمَصْرَ بِذِي
 الْحُلَيْفَةِ رَكْعَتَيْنِ وَتَجَمَّعَتْهُمْ يَصْرُخُونَ بِهَا جَمِيعًا

ﷺ من المدينة كان يوم الخميس قال لأن أول ذي الحجة كان يوم الخميس بلا شك لأن الوقفة كانت يوم الجمعة بلا خلاف
 وظاهر قول ابن عباس غمض أن يكون خروجه من المدينة يوم الجمعة بناء على تركه يوم الخروج وقد ثبت
 أنه ﷺ صلى الظهر بالمدينة أربعاً كما سيأتي قريباً من حديث أنس قين أنه لم يكن يوم الجمعة فحينئذ كان يوم الخميس
 وتعبه ابن القيم بأن المصنف أن يكون يوم السبت بناء على عدم يوم الخروج أو على تركه وهو يكون ذوالقعدة تسعاً وعشرين يوماً
 انتهى ويؤيده ما رواه ابن سعد والحاكم في الأكليل أن خروجه ﷺ من المدينة كان يوم السبت غمض بقين من ذي القعدة
 وفيه رد على من منع طلاق القول في التاريخ ثلاثاً يكون الشهر ناقصاً فلا يصح الكلام فيقول مثلاً غمض أن بقين زيادة أداة
 الشرط وحجة الحيز أن الاطلاق يكون على الغالب ومقتضى قوله أنه دخل مكة لاربع خلون من ذي الحجة أن يكون دخوله
 صبح يوم الاحد به صرح الواقدي (قوله والطيب والثياب) أي كذلك وقوله الحجون بفتح المهملة بعد هاجم مضمومة
 هو الجبل المطل على المسجد بأعلى مكة على عيين المصعد وهناك مقبرة أهل مكة وسيأتي بقية شرح ما شتم عليه
 حديث ابن عباس هذا مفروقاً في الأبواب * (قوله باب من بات بذي الحليفة حتى أصبح) يعني إذا كان حجه من المدينة
 والمراصد من هذه الترجمة مشروعية المبيت بالتحرب من البلد التي يسافر منها ليكون أمكن من التوصل إلى مهماته التي ينسأها
 مثلاً قال ابن بطال ليس ذلك من سنن الحج وإنما هو من جهة الرفق للحق به من تأخر عنه قال ابن المنير لعله أراد أن يدفع
 تومهم يومهم أن الإقامة بالمقبات وتأخير الأحرام شبيهة بمن تعداه بغير إحرام فيبين أن ذلك غير لازم حتى ينمض عنه
 (قوله قاله ابن عمر) يشير إلى حديثه المتقدم في باب خروج النبي ﷺ على طريق الشجرة (قوله حدثنني ابن
 المنكدر) كذا رواه الحافظ من أصحاب ابن جريج عنه وخالفهم عيسى بن يونس فقال عن ابن جريج عن الزهري
 عن أنس ومعه رواية شاذة (قوله وبذي الحليفة ركعتين) فيه مشروعية قصر الصلاة لمن خرج من بيوت البلد وبات
 خارجها ولو لم يستمر سفره واحتج به أهل الظاهر في قصر الصلاة في السفر القصير ولا حجة فيه لأنه كابتداء سفر
 لا انتهى وقد تقدم البحث في ذلك في أبواب قصر الصلاة وتقدم الخلاف في ابتداء أهلاله ﷺ قريباً (قوله في
 الرواية الثانية حدثنا عبد الوهاب) هو ابن عبد الحميد الثقفي (قوله وأخسبه) الشك فيه من أبي قلابة وقد تقدم في
 طريق ابن المنكدر التي قبلها بغير شك وسيأتي بعدا بين من طريق أخرى عن أيوب بآتم من هذا السياق (قوله باب
 رفع الصوت بالإهلال) قال الطبري الإهلال هنا رفع الصوت بالتلبية وكل رافع صوته بشيء فهو مهلهل وأما أهل القوم
 الإهلال فأري أنه من هذا لأنهم كانوا يرفعون أصواتهم عند رؤيته انتهى وسيأتي اختيار البخاري خلافاً لذلك بعد أبواب
 (قوله) وتجمعهم يصرخون بها جميعاً أي بالهجاء والعمرة ومراعاة أنس بذلك من نوى منهم القرآن ويحتمل أن يكون على سبيل

باب التلوية حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن تلية رسول الله ﷺ ليك اللهم ليك . ليك لأشريك لك ليك . إن الحمد والنعمة لك .

الوزع أى بعضهم بالحج وبعضهم بالعمرة قاله الكرمانى وبشكل عليه قوله في الطريق الأخرى يقول ليك بحجة وعمرة معا وسيأتي إنكار ابن عمر على أنس ذلك وسيأتي ما فيه في باب التمتع والقرآن وفيه حجة الجمهور في استحباب رفع الأصوات بالتلبية وقدروي مالك في الموطأ وأصحاب السنن وصححه الترمذي وابن خزيمة والحاكم من طريق خلاد بن السائب عن أبيه مرفوعا جاءني جبريل فأمرني أن آمر أصحابي يرفعون أصواتهم بالاهلال ورجاله تقات الا انه اخلف على التلبي في صحايه وروى ابن أبي شبة بإسناد صحيح عن بكر بن عبد الله المزني قال كنت مع ابن عمر فلي حتى اسمع ما بين الجليلين وأخرج أيضا بإسناد صحيح من طريق المطلب بن عبد الله قال كان أصحاب رسول الله ﷺ يرفعون أصواتهم بالتلبية حتى تبح أصواتهم واختلف الرواة عن مالك فقال ابن القاسم عنه لا يرفع صوته بالتلبية الا في المسجد الحرام ومسجد مني وقال في الموطأ لا يرفع صوته بالتلبية في مسجدا للجماعات ولم يستثن شيئا وجه الاستئذان في المسجد الحرام جعل للحاج والمعتمر وغيرها وكان الملبى انما يقصد اليه فكان ذلك وجه الخصوصية وكذلك مسجد مني * (قوله باب التلبية) هي مصدر لي أي قال ليك ولا يكون عاملة لامضمر (قوله ليك) هو لفظ مثني عند سيويه ومن تبعه وقال يونس هو اسم مفرد والله انما اقلبت ياء لاتصالها بالضمير كلدي وعلى ورد بأنها قلت ياء مع المظهر وعن الثراء هو منصوب على المصدر وأصله بالاك فثني على التأكيد أي البابا بعد الباب وهذه التلوية ليست حقيقة بل هي للتكثير أو البالغة ومعناه اجابة بعد اجابة أو اجابة لازمة قال ابن الأبارى ومنه حانك أي تحتها بعد تحن وقيل معنى ليك انجاسي وقصدي اليك مأخوذ من قولهم دارى تلب دارك أي تواجها وقيل معناه حتى لك مأخوذ من قولهم امر آذلة أي بحجة وقيل اخلاص لك من قولهم حب لباب أي خالص وقيل انما قم على طاعتك من قولهم لب الرجل بالمكان اذا أقام وقيل فر بامتك من الاباب وهو القرب وقيل خاصتك والاول أظهر وأشهر لان المحرم مستحب لدهاء الله إياه في حج بيته ولهذا من دعا فقال ليك فقد استجاب وقال ابن عبد البر قال جماعة من أهل العلم معنى التلبية اجابة دعوة ابراهيم حين اذن في الناس بالحج انتهى وهذا أخرجه عبد بن حميد وابن جرير وابن أبي حاتم بإسنادهم في قاسم عن ابن عباس وبما جاهد وعطاء وعكرمة وقائدة وغير واحد والاسانيد لهم قوية وأقوى ما فيه عن ابن عباس ما أخرجه أحمد بن منيع في مسنده وابن أبي حاتم من طريق قابوس بن أبي ظبيان عن أبيه عنه قال لما فرغ ابراهيم عليه السلام من بناء البيت قيل له اذن في الحج قال رب وما يبلغ صوتي قال اذن وعلى البلاغ قال فنادى ابراهيم يا أيها الناس كتب عليكم الحج الى البيت العتيق فسمعه من بين البهاء والارض أفلا ترون ان الناس يجيئون من أقصى الارض يلون ومن طريق ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس وفيه فأجابه بالتلبية في اصلاص الرجال وارحام النساء وأول من أجابه أهل اليمن فليس حاج يحج من يومئذ الى ان تقوم الساعة الا من كان أجاب ابراهيم يومئذ قال ابن المنير في الحاشية وفي مشروعية التلبية تنبيه على اكرام الله تعالى لعباده بأن وفودهم على بيته انما كان باستدعاء منه سبحانه وتعالى (قوله ان الحمد) روى بكسر الهمزة على الاستئناف وفتحه على التعليل والكسر أجود عند الجمهور وقال ثعلب لان من كسر جعل معناه ان الحمد لك على كل حال ومن فتح قال معناه ليك لهذا السبب وقال الخطابي لهج العامة بالفتح رحكاه الزمخشري عن الشافعي قال ابن عبد البر المعنى عندى واحدا لان من فتح اراد ليك لان الحمد لك على كل حال وتعقب بأن التقييد ليس في الحمد وانما هو في التلبية قال ابن دقيق العيد الكسر اجود لانه يقتضى ان تكون الاجابة مطلقة غير معطلة وان الحمد والنعمة لله على كل حال والفتح يدل على التعليل فكانه يقول اجبتك لهذا السبب والاول اعم فبراكثر فائدة والمحاكي الرافعي الوجهين من غير ترجيح ورجح النووي الكسر وهذا خلاف ما نقله الزمخشري ان الشافعي اختار الفتح وانما حاشيته اختار الكسر (قوله والنعمة لك) المشهور فيه النصب قال عياض ويجوز الرفع على

وَالْمَلِكُ لِأَخِيكَ فَكَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ الْأَعْمَشِ عَنْ عُمَارَةَ

الاعداء ويكون الخير محذوفاً والتقدير ان الحمد لك والنعمة مستقرة لك قاله ابن الاباري وقال ابن المنير في الحاشية قرن الحمد والنعمة وافرد الملك لان الحمد متعلق بالنعمة ولهذا يقال الحمد لله على نعمه فجمع بينهما كأنه قال لاحد الاك لان له لاضمة الاك. وأما الملك فهو معنى مستقل بنفسه ذكر لتحقيق ان النعمة كلها لله لانه صاحب الملك (قوله والملك) بالنصب أيضاً على المشهور يجوز الرفع وتقديره والملك كذلك ووقع عند مسلم من رواية موسى بن عقبة عن نافع وغيره عن ابن عمر كان رسول الله ﷺ اذا استوت به راحلته عند مسجد ذي الحليفة أهل فقال ليك الحديث والمصنف في اللباس من طريق الزهري عن سالم عن أبيه سمعت رسول الله ﷺ يقول ليك اللهم ليك الحديث وقال في آخره لا يزيد على هذا الكلام زاد مسلم من هذا الوجه قال ابن عمر كان عمر بن عبد العزيز يذ لك اللهم ليك وسعدك والخير في يدك والرغاء اليك والعمل وهذا القدر في رواية مالك أيضاً عنده عن نافع عن ابن عمر انه كان يذ فيهما فذكر نحوه فعرف أن ابن عمر اقتدي في ذلك بأبيه وأخرج ابن أبي شيبة عن طريق المسور بن غزوة قال كانت تلبية عمر فذكر مثل المرفوع وزاد ليك مرفوعاً وهو هو يا ليك ذ النعماء والفضل الحسن واستدل به على استحباب الزيادة على ما ورد عن النبي ﷺ في ذلك قال الطحاوي بعد ان أخرجه من حديث ابن عمر وابن مسعود وعائشة وجابر وعمر بن عبد كبرج اجمع المسلمون جميعاً على هذه التلية غير ان قوموا قالوا لا بأس ان يذ فيهما من الذكر لله ما أحب وهو قول عبد الثوري والاوزاعي واحتجوا بحديث أبي هريرة يعني الذي أخرجه النسائي وابن ماجه وصححه ابن جبان والحاكم قال كان من تلبية رسول الله ﷺ ليك اله الحق ليك وزيادة ابن عمر المذكورة وخالفهم آخرون فتناولوا لا يبنى ان يزداد على ما علمه رسول الله ﷺ الناس كما في حديث عمرو بن معديكرب ثم فعله هو ولم يقل لبوا بما شتم مأهوم من جنس هذا بل علمهم كما علمهم التكبير في الصلاة فكذلك لا يبنى ان يعتدي في ذلك شيئاً مما علمه ثم أخرج حديث عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه انه سمع رجلاً يقول ليك ذا المأراج فقال انه لذل والمأراج وما هكذا كنا نلبى على عهد رسول ﷺ قال فهذا سعد قد كره الزيادة في التلبية وبه تأخذ انتهى ويدل على الجواز ما وقع عند النسائي من طريق عبد الرحمن بن يزيد عن ابن مسعود قال كان من تلبية النبي ﷺ فذكره فقيه دلالة على انه قد كان يلبى بغير ذلك وما تقدم عن عمرو بن عمر وروى سعيد بن منصور من طريق الاسود بن زيد انه كان يقول ليك غفار الذنوب وفي حديث جابر الطويل في صفة الحج حتى استوت به نائته على اليداء أهل بالتوحيد ليك اللهم ليك اعطاك وأهل الناس بهذا الذي يهلون به فلم يرد عليهم شيئاً منه ولزم تلبية وأخرجه ابوداود من الوجه الذي أخرجه عنه مسلم قال والناس يزبدون ذالمأراج ونحوه من الكلام والنبي ﷺ يسمع فلا يقول لهم شيئاً وفي رواية البيهقي ذالمأراج وذالفواضل وهذا يدل على الاختصار على التلبية المرفوعة افضل لداومته وهو ﷺ عليها وانه لا بأس بالزيادة لكونه لم يردوا عليهم وأقرهم عليها وهو قول الجمهور وبه صرح أشهب وحكي ابن عبد البر عن مالك الكراهة قال وهو أحد قولنا الشافعي وقال الشيخ أبو حامد حكي أحد العراق عن الشافعي يعني في القديم انه كره الزيادة على المرفوع وغلطوا بل لا يكره ولا يستحب وحكي الترمذي عن الشافعي قال فان زاد في التلبية شيئاً من تعظيم الله فلا بأس وأحب الى أن يقتصر على تلبية رسول الله ﷺ وذلك أن ابن عمر حفظ التلبية عنه ثم زاد من قبله زيادة ونسب البيهقي الخلاف بين أبي حنيفة والشافعي فقال الاختصار على المرفوع أحب ولا ضيق أن يزداد عليها قال وقال أبو حنيفة أن زاد فحسن وحكي في المعرفة عن الشافعي قال ولا ضيق على أحد في قول ما جاء عن ابن عمر وغيره من تعظيم الله ودعائه غير أن الاختيار عندي أن يفرق ما روى عن النبي ﷺ في ذلك انتهى وهذا أعدل الوجه فيرد ما جاء مرفوعاً وإذا أخرج قول ما جاء موقوفاً أو أنشأه هو من قبل نفسه مما يلقى قاله على اقراره حتى لا يختلط بالمرفوع وهو شيء بخال الدعاء في التشهد فانه قال فيه ثم ليخير من المسئلة والنساء ما شاء أي بعد أن يفرغ من المرفوع كما تقدم ذلك في موضعه (نكيل) لم يعرض المصنف لحكم التلبية وفيها مذاهب أربعة يمكن توصيلها الى عشرة « الاول انها

عَنْ أَبِي عَطِيَّةٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ إِنِّي لَا أَعْلَمُ كَيْفَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُلَبِّي لَيْلِيكَ اللَّهُمَّ لَيْلِيكَ
لَيْلِيكَ لِأَشْرِيكَ لَيْلِيكَ . إِنَّ الْحَمْدَ وَالنُّعْمَةَ لَكَ * تَابَعَهُ أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ وَقَالَ شُعْبَةُ أَخْبَرَنَا
سُلَيْمَانُ سَمِعْتُ خُثَيْمَةَ عَنْ أَبِي عَطِيَّةٍ سَمِعْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِأَبِ التَّحْمِيدِ وَالتَّسْبِيحِ وَالتَّكْبِيرِ
قَبْلَ الْإِهْلَالِ عِنْدَ الرُّكُوبِ عَلَى الدَّابَّةِ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ حَدَّثَنَا أَبُو عَنْ أَبِي
قَلَابَةَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ مَعَهُ بِالْمَدِينَةِ الظُّهْرَ أَرْمًا وَالْمَصْرَ يَدِي
الْحُلْفَةَ رُكْعَتَيْنِ ثُمَّ بَاتَ بِهَا حَتَّى أَصْبَحَ ثُمَّ رَكِبَ حَتَّى اسْتَوَتْ بِهِ عَلَى الْيَدَاءِ حَمْدَ اللَّهِ وَسُبْحَ وَكَبَّرَ

سنة من السنن لا يجب تركها شي وهو قول الشافعي وأحمد * ثانيا واجبة ويجب تركها دم حاكم الماوردي عن ابن
أبي هريرة من الشافعية وقال أنه وجد للشافعي نصا يدل عليه وحكاها ابن قدامة عن بعض المالكية والخطابي عن
مالك وأبي حنيفة وأغرب النووي فحكي عن مالك أنها سنة ويجب تركها دم ولا يعرف ذلك عندهم إلا أن ابن الجلاب قال
التلبية في الحج مسنونة غير مفروضة وقال ابن التين يريد أنها ليست من أركان الحج والأفهي واجبة ولذلك يجب
تركها الدم ولو لم تكن واجبة لم يجب وحكي ابن العربي أنه يجب عدم تركها دم وهذا قدر زائد على أصل
الوجوب * ثالثا واجبة لكن يقوم مقامها فعل يتعلق بالحج كالوجه على الطريق وبهذا صدر ابن شاس من
المالكية كلامه في الجواهر له وحكي صاحب الهداية من الحنفية مثله لكن زاد القول الذي يقوم مقام التلبية من الذكر
كما في مذهبه من أنه لا يجب لفظ معين وقال ابن المنذر قال أصحاب الراي أن كبرا وهلا أوسج ينوي بذلك الأحرار
فهو محرم * رابعا أنها ركز في الأحرار لا ينقد بدونها حكاها ابن عبد البر عن الثوري وأبي حنيفة وابن حبيب من
المالكية والزي من الشافعية وأهل الظاهر قالوا هي نظير تكبيرة الأحرار للصلاة وقوله ما تقدم من بحث ابن
عبد السلام عن حقيقة الأحرار وهو قول عطاء أخرجه سعيد بن منصور بإسناد صحيح عنه قال التلبية فرض الحج
وحكاها ابن المنذر عن ابن عمر وطاوس وعكرمة وحكي النووي عن داود أنه لا بد من رفع الصوت بها وهذا قدر زائد
على أصل كونها ركنا (قوله عن أبي عطية) هو مالك بن عامر وسيأتي الخلاف في اسمه في تفسير سورة البقرة ورجال
هذا الإسناد إلى عائشة كوفون الأشيخ البخاري وأردف المصنف حديث ابن عمر يحدث عائشة لمافي من الدلالة
على أنه كان يذبح ذلك وقد تقدم أن في حديث جابر عندهم سلم التصريح بالمداومة (قوله تابعه أبو معاوية) حتى تابع
سفيان وهو الثوري عن الأعمش وروايته وصلها مسدد في مسنده عنه وكذلك أخرجا الجوزقي من طريق عبد الله
ابن هشام عنه (قوله وقال شعبة الخ) وصله أبو دارود الطيالسي في مسنده عن شعبة ولفظه مثل لفظ سفيان إلا أنه
زاد فيه ثم سمعها تلي وليس فيه قوله لأشريك لك وهذا أخرجه أحمد عن غندر عن شعبة وسليمان شيخ شعبة
فيه هو الأعمش والطريقان جميعا محفوظان وهو محمول على أن للأعمش فيه شيخين ورجح أبو حاتم في العلل رواية
الثوري ومن تبعه على رواية شعبة فقال أنها يوم وخيصة هو ابن عبد الرحمن الجعفي وإفادة هذه الطريق يان سماع
أبي عطية له من عائشة . والله أعلم * (قوله باب التوحيد والتسبيح والتكبير قبل الإهلال) سقط من رواية المستملي
لفظ التوحيد والمراد بالاهلال هنا التلبية وقوله عند الركوب أي بعد الاستواء على الدابة لأجل وضع الرجل
مثلا في الركاب وهذا الحكم وهو استحباب التسبيح وما ذكره قبل الإهلال قل من تعرض لذكره مع
ثبوته وقيل أراد المصنف الرد على من زعم أنه يكفي بالتسبيح وغيره من التلبية ووجه ذلك أنه ﷺ أتى
بالتسبيح وغيره ثم لم يكف به حتى لم يركب ثم أورد المصنف حديث أنس وهو مشتمل على أحكام تقدم
منها ما يتعلق بقصر الصلاة بالأحرار وسيأتي ما يعلق بالقرآن قريبا (قوله ثم بات بها حتى أصبح ثم ركب)

ثُمَّ أَهْلٌ يَجْمَعُ وَصَوْمُهُ وَأَهْلُ النَّاسِ يَهْمًا فَلَمَّا قَدِمْنَا أَمَرَ النَّاسَ فَعَلُوا حَتَّى كَانَ يَوْمُ التَّوْبَةِ أَهْلُوا بِالْحَجِّ
 قُلْ وَنَحْرَ النَّبِيِّ ﷺ بَدَنَاتٍ يَسِيرُهُ قِيَامًا وَذَبَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْمَدِينَةِ كَبِشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ * قَالَ أَبُو
 عَبْدِ اللَّهِ قُلْ بَعْضُهُمْ هَذَا عَنْ أَيُّوبَ عَنْ رَجُلٍ عَنْ أَنَسٍ **بَابُ** مَنْ أَهْلٌ حِينَ اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ
قَائِمَةٌ حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ أَخْبَرَنِي صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ
 عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ أَهْلُ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ **قَائِمَةٌ** **بَابُ** الْإِهْلَالِ مُسْتَقْبِلُ
 الْقَبْلَةِ . وَقَالَ أَبُو عَمَرَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ نَافِعٍ قَالَ كَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا
 إِذَا صَلَّى بِالْفِدَاءِ بَدَى الْخَلِيفَةَ أَمَرَ بِرَاحِلَتِهِ فَرَحَلَتْ . ثُمَّ رَكِبَ فَإِذَا اسْتَوَتْ بِهِ اسْتَقْبَلَ الْقَبْلَةَ قَائِمًا ثُمَّ
 يُلْبِي حَقَّ يَتْلُو الْحَرَمَ ثُمَّ يَمْسِكُ حَتَّى إِذَا جَاءَ

ظَاهِرُهُ أَنَّ إِهْلَالَكَ كَانَ بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ لَكِنْ عِنْدَ مُسْلِمٍ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ حَسَّانَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ
 صَلَّى الظُّهْرَ بَدَى الْخَلِيفَةَ ثُمَّ دَعَا نَاقَتَهُ فَأَشْرَعَهَا ثُمَّ رَكِبَ رَاحِلَتَهُ فَلَمَّا اسْتَوَتْ بِهِ عَلَى الْبِيدَاءِ أَهْلَ بِالْحَجِّ وَلِلنَّسَائِيِّ مِنْ طَرِيقِ
 الْحَسَنِ عَنْ أَنَسٍ أَنَّهُ ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ بِالْبِيدَاءِ ثُمَّ رَكِبَ وَجَمَعَ بَيْنَهُمَا بِأَنَّهُ صَلَاةً فِي آخِرِ ذِي الْخَلِيفَةِ وَأَوَّلِ الْبِيدَاءِ وَاللَّهُ
 أَعْلَمُ (قَوْلُهُ ثُمَّ أَهْلٌ بِحَجٍّ وَعَمْرَةٍ) يَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي بَابِ التَّمَنُّعِ وَالْقِرَاءَةِ قَرِيبًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى (قَوْلُهُ حَتَّى كَانَ يَوْمُ
 التَّوْبَةِ) بَعْضُهُمْ يَوْمَ لَنْ كَانَ تَامَةً (قَوْلُهُ وَنَحْرَ النَّبِيِّ ﷺ) بِذَنَاتِ يَدِهِ قِيَامًا وَذَبَحَ بِالْمَدِينَةِ كَبِشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ
 هُوَ الْمَصْنُفُ (قَالَ بَعْضُهُمْ هَذَا عَنْ أَيُّوبَ عَنْ رَجُلٍ عَنْ أَنَسٍ) هَكَذَا وَقَعَ عِنْدَ الْكَشْمِيرِيِّ وَالْبَعْضُ الْمُبْهَمُ هَذَا لَيْسَ هُوَ
 إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَلِيٍّ كَمَا زَعَمَ بَعْضُهُمْ فَقَدْ أَخْرَجَهُ الْمَصْنُفُ عَنْ مَسَدِّ عَنَةِ بَابِ نَحْرِ الْبَدَنِ قَائِمًا بِدُونِ هَذِهِ الزِّيَادَةِ وَيَحْتَمِلُ
 أَنْ يَكُونَ حَمَادُ بْنُ سَالِمٍ فَقَدْ أَخْرَجَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ مِنْ طَرِيقِهِ عَنْ أَيُّوبَ لَكِنْ صَرَحَ بِذِكْرِ أَبِي قَلَابَةَ وَوَهَبٍ أَيْضًا نَاقَةً
 حُجَّةٌ فَقَدْ جَعَلَهُ مِنْ رِوَايَةِ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ عَنْ أَنَسٍ فَعَرَفَ أَنَّهُ الْمُبْهَمُ وَقَدْ تَابَعَهُ عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ عَلَى حَدِيثِ ذِي
 الْكَبِشَيْنِ الْأَمْلَحَيْنِ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ كَمَا سَيَأْتِي فِي الْأَضَاحِيِّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى * (قَوْلُهُ بَابُ مَنْ أَهْلٌ حِينَ
 اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ قَائِمَةٌ) أورد فيه حديث ابن عمر مختصرا وقد تقدم الكلام عليه قريبا ورواية صالح بن كيسان عن
 نافع من الأقران وقد سمع ابن جريج من نافع كثيرا وروى هذا عنه بواسطة وهو دال على قلة تدليسه والله أعلم (قَوْلُهُ
 بَابُ الْإِهْلَالِ مُسْتَقْبِلُ الْقَبْلَةِ) زَادَ الْمُسْتَمَلُّ الْفِدَاءَ بَدَى الْخَلِيفَةَ وَسَيَأْتِي فِي شَرْحِهِ (قَوْلُهُ وَقَالَ أَبُو عَمَرَ) هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ
 عُمَرَ وَلَا إِبْرَاهِيمَ الْقَطِيعِيَّ وَقَدْ وَصَلَهُ أَبُو نَعِيمٍ فِي الْمُسْتَخْرَجِ مِنْ طَرِيقِ عَبَّاسِ الدُّورِيِّ عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ وَقَالَ ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ
 بِالرِّوَايَةِ (قَوْلُهُ إِذَا صَلَّى بِالْفِدَاءِ) أَيُّ صَلَّى الصُّبْحَ بَوَاقِ الْفِدَاءِ وَلِلْكَشْمِيرِيِّ إِذَا صَلَّى الْفِدَاءَ أَيُّ الصُّبْحِ (قَوْلُهُ
 فَرَحَلَتْ) بِتَخْفِيفِ الْحَاءِ (قَوْلُهُ اسْتَقْبَلَ الْقَبْلَةَ قَائِمًا) أَيُّ مَسْتَوِيًا عَلَى نَاقَتِهِ أَوْ وَصَفَهُ بِالْقِيَامِ لِقِيَامِ نَاقَتِهِ وَقَدْ وَقَعَ
 فِي الرِّوَايَةِ الثَّانِيَةِ بَلْفُظٌ فَذَا اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ قَائِمَةٌ وَفَهْمُ الدَّوْدِيِّ مِنْ قَوْلِهِ اسْتَقْبَلَ الْقَبْلَةَ قَائِمًا أَيُّ فِي الصَّلَاةِ فَقَالَ
 فِي السِّيَاقِ تَقْدِيمُ وَتَأْخِيرُ فَكَانَ قَالَ أَمَرَ بِرَاحِلَتِهِ فَرَحَلَتْ ثُمَّ اسْتَقْبَلَ الْقَبْلَةَ قَائِمًا أَيُّ فَصَلَّى صَلَاةَ الْأَحْرَامِ ثُمَّ رَكِبَ
 حُكْمًا ابْنُ التَّيْنِ قَالَ وَإِنْ كَانَ مَافِي الْأَصْلِ مَحْفُوظًا فَلَعَلَّهُ لَقَرَّبَ أَهْلَالَهُ مِنَ الصَّلَاةِ أَتَمَّهِ وَلَا حَاجَةَ إِلَى دَعْوَى التَّقْدِيمِ
 وَالتَّأْخِيرِ بَلْ صَلَاةُ الْأَحْرَامِ لَمْ يَذْكُرْهَا وَالْإِسْتِقْبَالَ أَنْمَا وَقَعَ بَعْدَ الرُّكُوبِ وَقَدْ رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ وَأَبُو عَوَانَةَ فِي صَحِيحِهِ
 مِنْ طَرِيقِ عِيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ بَلْفُظٌ كَانَ إِذَا دَخَلَ رِجْلُهُ فِي الْفَرْزِ وَاسْتَوَتْ بِهِ نَاقَتُهُ قَائِمًا أَهْلَ (قَوْلُهُ ثُمَّ يَمْسِكُ)
 الظَّاهِرُ أَنَّهُ أَرَادَ يَمْسِكُ عَنِ التَّلْبِيَةِ وَكَأَنَّهُ أَرَادَ بِالْحَرَمِ الْمَسْجِدَ وَالْمُرَادُ بِالْمَسَاكِ عَنِ التَّلْبِيَةِ التَّشَاغُلُ بِغَيْرِهَا مِنَ الطَّوَافِ
 وَغَيْرِهَا تَرَكَهَا أَصْلًا وَسَيَأْتِي قَوْلُ الْخَلَّافِ فِي ذَلِكَ وَإِنْ ابْنُ عُمَرَ كَانَ لَا يُلْبِي فِي طَوَافِهِ كَمَا رَوَاهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ فِي صَحِيحِهِ مِنْ

ذَا طَوَى بَات بِهِ حَتَّى يُصْبِحَ فَإِذَا صَلَّى النَّدَاءَ أَغْتَسَلَ وَزَعَمَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ذَلِكَ * تَابِعَهُ
إِسْمَاعِيلُ عَنْ أَيُّوبَ فِي النَّسْلِ **حَدَّثَنَا** سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ أَبُو الرَّبِيعِ حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ عَنْ نَافِعٍ قَالَ كَانَ ابْنُ
عَمْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إِذَا أَرَادَ الْخُرُوجَ إِلَى مَكَّةَ أَذْهَنَ يَدُهُنِ لَيْسَ لَهُ رَاغِمَةٌ طَبِيعَةٌ ثُمَّ يَأْتِي مَسْجِدَ
الْحَلِيقَةِ فَيُصَلِّي ثُمَّ يَرْكَبُ وَإِذَا اسْتَوَتْ بِهِ رَاغِمَتُهُ قَائِمَةً أَحْرَمَ ثُمَّ قَالَ هَكَذَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ
يَفْعَلُ **بَابُ الثَّلَاثَةِ** إِذَا اتَّخَذَ فِي الْوَادِي **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ حَدَّثَنِي بْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ
ابْنِ عَوْنٍ عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ كُنَّا عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَذَكَرُوا الدَّجَالَ أَنَّهُ قَالَ مَكْتُوبٌ بَيْنَ
عَيْنَيْهِ كَافِرٌ . فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ لَمْ أَسْمَعْهُ وَلَكِنَّهُ قَالَ أَمَا مُوسَى كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ

طريق عطاء قال كان ابن عمر يدع الثلية اذا دخل الحرم وراجعا بعد ما يقضى طوافه بين الصفا والمروة واخرج
نحوه من طريق القاسم ابن محمد عن بن عمر قال السكراني ويحتمل أن يكون مراده بالحرم مني يعني فيوافق الجمهور
في استمرار الثلية حتى يرى جرة العقبة لكن يشك عليه قوله في رواية اسمعيل بن علي اذا دخل أدنى الحرم والاولى
أن المراد بالحرم ظاهره لقوله بعد ذلك حتى اذا جاء ذا طوى فجعل غاية الامساك الوصول الى ذى طوى والظاهر
أيضا أن المراد بالامساك ترك تكرار الثلية ومواظبتها ورفع الصوت بها الذي يفعل في أول الاحرام لترك الثلية رأسا
والله أعلم (قوله ذا طوى) بضم الطاء وفتحها وقيدها الاصيل بكسرهما وادمعرف بقرب مكة وعرف اليوم يؤ
نزاره وهو مقصور منون وقد لا ينون وهل السكراني أن في بعض الروايات حتى اذا حاذى طوى بجاء مهملة بغير همز
وفتح الذال قال والاول هو الصحيح لان اسم الموضع ذو طوى لا طوى فقط (قوله وزعم) هو من اطلاق الزعم
على القول الصحيح وسيأتي من رواية ابن علي عن أيوب بلفظ ويحدث (قوله تابعه اسمعيل) هو ابن علي (عن أيوب
في الفصل) أي وغيره لكن من غير مقصود الترجمة لان هذه المناجاة وصلها المصنف كما سيأتي بعد أبواب عن يعقوب
ابن ابراهيم حدثنا ابن عليه لم يقتصر فيه على الفصل بل ذكره كله الا قصبة الاولى وأوله كان اذا دخل أدنى الحرم
أمسك عن الثلية والباقي مثله ولهذا التنكية أورد المصنف طريق فليح عن نافع المقتصر على القصبة الاولى بزيادة ذكر
الدهن الذي ليست له راحة طيبة ولم يقع في رواية فليح التصريح باستقبال القبلة لكنه من لازم الوجه الى مكة في ذلك
الموضع أن يستقبل القبلة وقد صرح بالاستقبال في الرواية الاولى وما حديث واحد وانما الاحتجاج الى رواية فليح للتنكية
التي بينتها والله أعلم وبهذا التقرير يندفع اعتراض الاسماعيلي عليه في اراده حديث فليح وانه ليس فيه للاستقبال ذكر
قال المهلب استقبال القبلة الثلية هو المناسب لانها اجابة لدعوة ابراهيم ولان الحبيب لا يصلح له أن يولى المحاب ظهره بل يستقبله
قال وانما كان ابن عمر يدهن لمنع بذلك القمل عن شعره ويحتمل ما له راحة طيبة صيانة للاحرام * (قوله باب الثلية اذا
اتخذ في الوادي) أورد فيه حديث ابن عباس امام موسى كآني أنظر اليه اذا اتخذ الى الوادي يلي وفيه قصة وسيأتي
بهذا الاستناد بأنهم من هذا السياق في كتاب اللباس وقوله امام موسى كآني أنظر اليه قال المهلب هذا وهم من بعض رواته
لانه لم يأت أثر ولا خبران موسى حي وانه سيحج وانما أتى ذلك عن عيسى فاشبهه على الراوي وبديل عليه قوله في الحديث
الآخر ليلين ابن مريم ففتح الروحاء انتهى وهو تغليط للثقات بمجرد التورم فسيأتي في اللباس بالاستناد المذكور بزيادة ذكر
ابراهيم فيه فيقال ان الراوي غلط فزاده وقد أخرج مسلم الحديث من طريق أبي العالمة عن ابن عباس بلفظ كآني أنظر
الى موسى ها هنا من الثنية واضعا أصبعيه في أذنيه مارا بهذا الوادي وله جوار الى الله بالثلية قاله لامر بوادي الازرق
واستفيد منه تسمية الوادي وهو خلف أعينه وبين مكة ميل واحد وأج ففتح الهمز والميم وبالجمجمة قرية ذات مزارع
هناك وفي هذا الحديث أيضا ذكر بونس فيقال ان الراوي الآخر غلط فزاد بونس وقد اختلف أهل التحقيق في معني

إِذْ أُنْخَرِدَ فِي الْوَادِي يُلَيُّ * **بَابُ كَيْفَ نَهَلَ الْخَائِضُ وَالثَّفَاةَ أَهْلُ تَكَلَّمَ بِهِ . وَاسْتَهْلَانَا وَأَهْلَانَا**
الْمَلَالُ كُلُّهُ مِنَ الظُّهُورِ وَاسْتَهْلَ الْمَطْرُ خَرَجَ مِنَ السَّحَابِ . وَمَا أَهْلٌ لِعَبْرِ اللَّهِ بِهِ وَهُوَ مِنْ اسْتِهْلَالِ الصَّبِيِّ
حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْكَةَ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهَا رَوَى النَّبِيُّ ﷺ قَالَتْ خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ فَأَهْلَانَا بِعُمُرَةٍ ثُمَّ قَالَ النَّبِيُّ
ﷺ مَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ فَلْيَهْلُ بِالْحَجِّ مَعَ الْعُمُرَةِ ثُمَّ لَا يَهْلُ حَتَّى يَهْلَ مِنْهَا جَمِيعًا فَقَدِمْتُ مَكَّةَ
وَأَنَا حَائِضٌ وَلَمْ أَطْفِ بِالْبَيْتِ وَلَا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ . فَشَكَوْتُ ذَلِكَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ أَتَقْضِي رَأْسَكَ
وَأَمْتَشِطِي وَأَهْلِي بِالْحَجِّ وَدَعِي الْعُمُرَةَ فَعَلْتُ . فَلَمَّا قَضَيْنَا الْحَجَّ أَرْسَلَنِي النَّبِيُّ ﷺ مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ
أَبِي بَكْرٍ إِلَى التَّنْعِيمِ فَأَعْتَمَرْتُ فَقَالَ هَذِهِ مَكَانُ عُمْرَتِكَ . قَالَتْ فَطَأَفَ الَّذِينَ كَانُوا أَهْلُوا بِالْعُمُرَةِ
بِالْبَيْتِ . وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ثُمَّ حَلُّوا

قوله كَأَنِّي أَنْظُرُ عَلَى أَوَجِهِ الْأَوَّلِ هُوَ عَلَى الْحَقِيقَةِ وَالْإِنْيَاءِ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ رِزْقُونَ فَلَمَّا نَعَى أَنَّهُ يَحْجُو فِي هَذَا الْحَالِ كَمَا
 نَبِيتُ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ أَنَّهُ ﷺ رَأَى مُوسَى قَائِمًا فِي قَبْرِهِ يَصَلِّي قَالَ الْقُرْطُبِيُّ حَبِيبُ إِلَهُمُ الْعِبَادَةِ فَمَنْ يَجْعِدُونَ
 بِمَا يَجْعِدُونَ مِنْ دَوَائِي أَنْفُسِهِمْ لَا يَمْلِزُ مَوْنَهُ كَمَا يَلْمُهُمْ أَهْلُ الْجَنَّةِ الذِّكْرُ وَيُؤَيِّدُهُ أَنْ يَمْلِكُ الْآخِرَةَ ذِكْرُ دَعَا لِقَوْلِهِ تَعَالَى
 دَعَا فِيهَا سَبْحَانَكَ اللَّهُمَّ الْآيَةُ لَكِنَّ تَعَالَى هَذَا التَّوَجُّهُ أَنْ يَقَالَ ابْنُ الْمُنْظُورِ إِلَيْهِ هِيَ أَرْوَاهُمْ فَلَعَلَّهَا مَثَلُ لَهْ ﷺ فِي
 الدُّنْيَا كَمَا مَثَلُ لَهْ لِيْلَةِ الْأَسْرَاءِ وَأَمَّا أَجْسَادُهُمْ فَهِيَ فِي الْقُبُورِ قَالَ ابْنُ الْمُنِيرِ وَغَيْرُهُ يَجْعَلُ اللَّهُ لِرُوحِهِ مَثَلًا لِفِرْيِ فِي الْيَقِظَةِ كَمَا
 يَرَى فِي النَّوْمِ ثَانِيًا كَأَنَّهُ مَثَلُ لَهْ أَجْوَاهُ إِلَى كَأَنَّهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَيْفَ تَعْبُدُ وَارْتَبِطَ حُجُوجًا وَكَيْفَ لَبُوا وَلِهَذَا قَالَ كَأَنِّي
 ثَانِيًا كَأَنَّهُ أَخْبَرَ بِالْوَحْيِ عَنْ ذَلِكَ فَاشْدُدْ قَطْعَهُ بِهِ قَالَ كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ رَابِعًا كَأَنَّهُ رَأْيُهُ مَنَامٌ تَقَدَّمَ لَهُ فَأَخْبَرَ عَنْهَا لَمَّا
 حَجَّ عِنْدَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ وَرَأَى الْإِنْيَاءَ وَحَى وَهَذَا هُوَ الْمَعْنَى عِنْدِي لِمَا سَأَلْتَنِي فِي أَحَادِيثِ الْإِنْيَاءِ مِنَ التَّصَرُّحِ بِحُجُودِكَ فِي
 أَحَادِيثٍ أُخْرَى وَكَوْنُ ذَلِكَ كَانَ فِي الْمَنَامِ وَالَّذِي قَبْلَهُ أَيْضًا لَيْسَ يَبْعِدُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ قَالَ ابْنُ الْمُنِيرِ فِي الْحَاشِيَةِ تَوْهَمُ الْمُهَلِّبِ لِلرَّوَايِ
 وَمَعْنَاهُ وَالْأَفَايِ فَرَّقَ بَيْنَ مُوسَى وَعِيسَى لِأَنَّهُ لَمْ يَبْثُ أَنْ عِيسَى مُتَنَزِّعٌ نَزَلَ إِلَى الْأَرْضِ وَإِنَّمَا ثَبِتَ أَنَّهُ سَيِّزَلُ (قَالَ) أَرَادَ
 الْمُهَلِّبُ بِأَنَّهُ عِيسَى لَمْ يَبْثُ أَنَّهُ سَيِّزَلُ كَانَ كَالْحَقِّقِ فَقَالَ كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ وَلِهَذَا اسْتَدَلَّ الْمُهَلِّبُ بِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ الَّذِي فِيهِ
 لِيَهْلُ ابْنُ مَرْيَمَ بِالْحَجِّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ (قَوْلُهُ إِذَا أُنْخَرِدَ) كَذَا فِي الْأَصُولِ وَحِكْيَا عِيَاضُ ابْنُ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ أَنْكَرَ آثَابَاتِ الْأَلْفِ
 وَغَلَطَ رَوَاتُهُ قَالَ وَهُوَ غَلَطُ مَنْ أَذْلا فَرَّقَ بَيْنَ أَذْلا وَهُنَالَا وَصَفَهُ حَالَةَ انْخِرَادِهِ فَيَأْمُضِي وَفِي الْحَدِيثِ أَنَّ التَّلْبِيَةَ فِي بَطْنِ
 الْأَوْدِيِّ مِنْ مَخْنِ الْمَرْسَلِينَ وَانْهَاتَا كَدَّ عِنْدَ الْهَيْبُوطِ كَأَنَّهُ كَدَّ عِنْدَ الصُّعُودِ (تَنْبِيهُ) لَمْ يَصْرَحْ أَحَدٌ مِنْ رَوَيْ هَذَا
 الْحَدِيثِ عَنْ ابْنِ عَوْنٍ بِذِكْرِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ الْأَسْمَاعِيُّ وَلَا شَكَّ أَنَّهُ مَرَادُ لَانِ ذَلِكَ لَا يَقُولُهُ ابْنُ عَبَّاسٍ مِنْ قَبْلِ نَفْسِهِ
 وَلَا عَنْ غَيْرِ النَّبِيِّ ﷺ وَاللَّهُ أَعْلَمُ * (قَوْلُهُ بِابِ كَيْفَ نَهَلَ الْخَائِضُ وَالثَّفَاةَ) أَيِ كَيْفَ نَحْمَدُ (قَوْلُهُ أَهْلُ تَكَلَّمَ بِهِ أَخ) (قَوْلُهُ أَهْلُ تَكَلَّمَ بِهِ أَخ)
 هَكَذَا فِي رَوَايَةِ الْمُسْتَمْلَى وَالْكَشْهَمِيَّ وَلَيْسَ هَذَا خِلَافًا لِمَا قَدَّمَ مِنْ أَنَّ أَصْلَ الْإِهْلَالِ رَفْعُ الصَّوْتِ لِأَنَّهُ رَفْعُ الصَّوْتِ يَقَعُ
 بِذِكْرِ النَّبِيِّ ﷺ عِنْدَ ظُهُورِهِ (قَوْلُهُ وَمَا أَهْلٌ لِعَبْرِ اللَّهِ بِهِ وَهُوَ مِنْ اسْتِهْلَالِ الصَّبِيِّ) أَيِ أَنَّهُ مِنْ رَفْعِ الصَّوْتِ بِذَلِكَ فَاسْتَهْلَ الصَّبِيُّ
 أَيِ رَفْعَ صَوْتِهِ بِالصِّيَاحِ إِذَا خَرَجَ مِنْ بَطْنِ أُمِّهِ وَأَهْلَ بِهِ لِعَبْرِ اللَّهِ أَيِ رَفْعِ الصَّوْتِ بِهِ عِنْدَ الذَّبْحِ لِلْإِصْنَامِ وَمِنْهُ اسْتِهْلَالُ
 الْمَطْرُ وَالِدَمْعُ وَهُوَ صَوْتُ وَقْعِهِ بِالْأَرْضِ وَمِنْ لَازِمِ ذَلِكَ الظُّهُورُ غَالِبًا (قَوْلُهُ فَأَهْلَانَا بِعُمُرَةٍ) قَالَ عِيَاضُ اخْتِلَافِ الرِّوَايَاتِ
 فِي إِحْرَامِ حَائِشَةٍ اخْتِلَافًا كَثِيرًا (قَالَ) وَسَيَأْتِي بَسْطُ الْقَوْلِ فِيهِ جَدًّا بَيْنَ بَابِ التَّنْعِيمِ وَالْقِرَانِ (قَوْلُهُ فَقَالَ أَتَقْضِي رَأْسَكَ)
 هُوَ بِالْكَافِ وَبِالْمَجْمَعِ (وَأَمْتَشِطِي وَأَهْلِي بِالْحَجِّ) وَهُوَ شَاهِدُ التَّرْجَمَةِ وَقَدْ سَبَقَ فِي كِتَابِ الْخَيْضِ بِلُغَتِهِ وَأَفْعَلِي

ثُمَّ طَافُوا طَوَافًا آخَرَ بَعْدَ أَنْ رَجَعُوا مِنْ مَنَى وَأَمَّا الَّذِينَ جَمَعُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ فَإِنَّمَا طَافُوا طَوَافًا وَاحِدًا
بابُ مَنْ أَهَلَ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ كَالْهَلَالِ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ
حَدَّثَنَا الْمَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ عَطَّلَا قَالَ جَابِرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ عَلِيَّ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنْ يَقِيمَ عَلَى إِحْرَامِهِ وَذَكَرَ قَوْلَ سُرَّاقَةَ حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ الْمَدَنِيُّ حَدَّثَنَا
عَبْدُ الصَّمَدِ حَدَّثَنَا سَلِيمُ بْنُ حَبِيبٍ قَالَ تَخَيَّرْتُ مَرْوَانَ الْأَصْفَرَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَدِمَ
عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الْيَمَنِ فَقَالَ يَا أَهْلَتَ قَالَ يَا أَهْلَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ لَوْلَا أَنَّ
مَعِيَ الْمَدَنِي لَأَهَلَّتْ وَزَادَ مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ يَا أَهْلَتَ يَا أَهْلَتَ يَا أَهْلَ
بِهِ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ فَأَهَدَ

ما فعل الحاج غير أن لا تطوف بالبيت وسيأتي بقية الكلام عليه بهذا (قوله ثم طافوا طوافاً آخر) كذا للكشيميني
والجرجاني وغيرهما طواف واحد والاول هو الصواب قاله عياض قال الخطابي استشكل بعض أهل العلم أمره لما يتقضى
راسها ثم بالامتناسط وكان الشافعي يأوله على أنه أمرها أن تدع العمرة وتدخل عليها الحج فتصير قارة قال وهذا لا يشاكل القصة
وقيل إن مذهبها أن المعتز اذا دخل مكة استباح ما يستريحها الحاج اذا رى الحجرة قال وهذا لا يعلم وجهه وقيل كانت مضطرة
الى ذلك قال ويحمل أن يكون تقضى رأسها كان لاجل الفصل لعل بالحج لسيان كانت ملبدة فتحتاج الى تقضى الضفر
وأما الامتناسط فقل المراد به تسريحها شعرها بأصابعها برفق حتى لا يسقط منه شيء ثم تدفنه كما كان * (قوله باب من
اهل في زمن النبي ﷺ كاهلال النبي ﷺ) أي فأقره النبي ﷺ على ذلك فجاز الاحرام على الابهام لكن لا يلزم منه
جواز تعليقه الاعلى فقل من صحق أنه عرفه بما وقع في حديث الباب وأما مطلق الاحرام على الابهام فهو جاز ثم يصرفه
الحرم لما شاء لكونه ﷺ لم يمتنع عن ذلك وهذا قول الجمهور وعن المالكية لا يصح الاحرام على الابهام وهو قول
الكوفيين قال ابن المنذر وكأنه مذهب البخاري لانه أشار بالترجمة الى أن ذلك خاص بذلك الزمن لان علياً وأبو موسى لم
يكن عندهما أصل يرجعان اليه في كيفية الاحرام فأحاله على النبي ﷺ وأما الآن فقد استقرت الاحكام وعرفت مراتب
الاحرام فلا يصح بذلك والله أعلم وكأنه أخذ الاشارة من تهيد زمن النبي ﷺ (قوله قاله ابن عمر رضي الله عنهما
عن النبي ﷺ) يشير الى ما أخرجه موصولا في باب بحث على الى اليمن من كتاب المغازي من طريق بكر بن عبد الله
الزري عن ابن عمر فذكر فيه حديثنا تقدم علينا على بن أبي طالب من اليمن حاجا فقال له النبي ﷺ يا أَهْلَتَ فان معنا
أهلك قال أَهْلَتَ يا أَهْلَ بِهِ النبي ﷺ الحديث انما قال له فان معنا أهلك لان فاطمة كانت قد تمتع بالعمرة وأهلت كما
بينه مسلم من حديث جابر (قوله حدثنا عبد الصمد) هو ابن عبد الوارث بن سعيد ومروان الاصغر يقال اسم أبيه خاقان
وهو أبو خلف البصري وروى أيضا عن أبي هريرة وابن عمر وغيرهما من الصحابة وليس له في البخاري عن أنس سوى هذا
الحديث وهو من أفراد الصحيح قال الترمذي حسن غريب وقال الدارقطني في الافراد لا أعلم رواه عن سلم بن حيان غير
عبد الصمد بن عبد الوارث (قوله قدم على من اليمن) سيأتي في المغازي ذكر سبب بحث على الى اليمن وان ذلك قبل حجة
الوداع وبيان ذلك من حديث البراء بن عازب ومن حديث بريدة (قوله وزاد محمد بن بكر عن ابن جريج) يعني عن
عطاء عن جابر ثبت هذا التعليق في رواية أبي ذر وقد وصله الاسماعيلي من طريق محمد بن بشار وأبو عوانة في
صحيحه عن عمار بن رجاء كلاهما عن محمد بن بكر به وسيأتي معلقا أيضا في المغازي من هذا الوجه مقررا بطريق مكى
ابن ابراهيم أيضا هناك ثم والمذكور في كل من للموضعين قطعة من الحديث واورد بقيته بهذين السنتين معلقا

وَأَسْكَنَ حَرَامًا كَمَا أَنْتَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ عَنْ قَيْسِ بْنِ سُلَيْمٍ عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى قَوْمٍ بِالْيَمَنِ فَجِئْتُ وَهُوَ بِالْبَطْحَاءِ فَقَالَ: يَا أَهْلَتُ قُلْتُ: أَهْلَتُ كَاهِلًا لَكَ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: هَلْ مَعَكَ مِنْ هَدًى. قُلْتُ: لَا. فَأَمَرَنِي فَطَلْتُ بِالْبَيْتِ وَبِالْبَصْفَا وَالْمُرْوَةِ ثُمَّ أَمَرَنِي فَأَتَيْتُ امْرَأَةً مِنْ قَوْمِي فَشَطَطَنِي أَوْغَسَلَتْ رَأْسِي فَقَدِمَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قَالَ: لِمَنْ نَأْخُذُ بِكِتَابِ اللَّهِ فَإِنَّهُ يَأْمُرُنَا بِالتَّامِرِ. قَالَ: اللَّهُ. وَأَتَمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ. وَلَمَّا نَأْخُذُ بِسُنَّةِ النَّبِيِّ ﷺ فَإِنَّهُ لَمْ يَحِلَّ حَتَّى تَحْرِمَ الْهَدْيَ

وموصولا في كتاب الاحتصام والمراد بقوله في طريق مكي وذكر قول سراقفة أي سؤاله اعمرتنا لعامتنا هذا أولاد بل الأولاد وسيأتي موصولا في أبواب العمرة من وجه آخر عن عطاء عن جابر (قوله) وامك حراما كما أنت (في حديث ابن عمر للشار إليه قال فأمسك فإن معناه ديا (قوله عن طارق بن شهاب) في رواية أيوب بن خالد الآتية في المغازي عن قيس بن مسلم سمعت طارق بن شهاب (قوله عن أبي موسى) هو الأشعري وفي رواية أيوب المذكورة حديث أبي موسى (قوله بمعنى النبي ﷺ إلى قومي باليمن) سيأتي تحريره وقت ذلك وسببه في كتاب المغازي (قوله وهو البطحاء) زائد في رواية شعبة عن قيس الآتية في باب متى يحل المتعمر منيخ أي نازل بها وذلك في ابتداء قدومه (قوله بما أهلت) في رواية شعبة فقال أحججت قلت نعم قال بما أهلت (قوله قلت أهلت) في رواية شعبة قلت ليك باهلال كاهل النبي ﷺ قال أحسنت (قوله فأمرني فطلعت) في رواية شعبة طف بالبيت وبالصفى والمروة (قوله فأتيت امرأة من قومي) في رواية شعبة امرأة من قيس والمتبادر إلى الذهن من هذا الإطلاق أنها من قيس عيلان وليس بينهم وبين الأشعرين نسبة لكن في رواية أيوب بن خالد امرأة من نساء بني قيس وظهري من ذلك أن المراد بقيس قيس ابن سلم والده أبي موسى الأشعري وإن المرأة زوج بعض أخوته وكان لابي موسى من الإخوة ابورهم وأبو بردة قيل وعد (قوله أوغسلت رأسي) كذا فيه بالشك وأخرجه مسلم من طريق عبد الرحمن بن مهيدي عن سفيان بن علفظ وغسلت رأسي وبوالعطف (قوله تقدم عمر) ظاهر سياقه أن قدوم عمر كان في تلك الحجة وليس كذلك بل البخاري اختصره وقد أخرجه مسلم من طريق عبد الرحمن بن مهيدي أيضا بعد قوله وغسلت رأسي فكنت أفتي الناس بذلك في إمامة أبي بكر وإمامة عمر فاني لقائم بالموسم إذ جاءني رجل فقال انك لا تدري ما أحدث أمير المؤمنين في شأن النسك فذكر القصة وفيه فلما قدم قلت يا أمير المؤمنين ما هذا الذي أحدثت في شأن النسك فذكر جوابه وقد اختصر المصنف أيضا من طريق شعبة لكنه ابن من هذا ولفظه فكنت أفتي به حتى كانت خلافة عمر فقال ان أخذنا الحديث ولسلم أيضا من طريق إبراهيم بن أبي موسى الأشعري عن أبيه أنه كان يفتي بالمتع فقال له رجل رويك بعض فتيا الحديث وفي هذه الرواية تبين عمر العلة التي لاجلها كره التمتع وهي قوله قد علمت أن النبي ﷺ فعله ولكن كرهت أن يظنوا معرسين بهن أي بالنساء ثم يروحوا في الحج ففطر رؤسهم انتهى وكان من رأى عمر عدم الترفه للحج بكل طريق فكرههم قرب عهدهم بالنساء لئلا يستمر الميل إلى ذلك بخلاف من بعد عهده ومن يقطع ينقطع وقد أخرجه مسلم من حديث جابر أن عمر قال افصلوا حجكم من عمرتكم فإنه أتم لحجكم وأتم لعمرتكم وفي رواية أن الله يحل لرسوله ما شاء فأتوا الحج والعمرة كأمرهم الله (قوله ان ناخذ بكتاب الله الخ) محصل جواب عمر في منعه الناس من التحلل بالعمرة أن كتاب الله دال على منع التحلل لأمر بالانعام فيقتضي استمرار الاحرام إلى فراغ الحج وإن سترسول الله ﷺ أيضا دالة على ذلك لأنه لم يحل حتى بلغ الهدى عمله لكن الجواب عن ذلك ما لاجب به هو ﷺ حيث قال ولولا أن أمي الهدى لأهلت فدل على جواز الاحلال لمن لم يكن معه هدي وتبين من مجموع ما جاء عن

باب قول الله تعالى . الحج أشهر معلومات إلى قوله في الحج وقوله يسألونك عن الأهل قل هي مواعيت للناس والحج .

عمر في ذلك انه منع منه سد الذريعة وقال المازري قيل ان المتعة التي نهي عنها عمر فسخ الحج الى العمرة وقبل العمرة في أشهر الحج ثم الحج من عامه وعلى الثاني انما نهي عنها ترغيبا في الافراد الذي هو افضل لانه يعتقد بطلانها ونحوها وقال عياض الظاهر انه نهي عن التسخ ولهذا كان يضرب الناس عليها كإرواء مسلم بناء على محقده ان التسخ كان خاصا بتلك السنة قال النووي والمختار انه نهي عن المتعة المعروفة التي هي الاعتدال في شهر الحج ثم الحج من عامه وهو على التزوية للترغيب في الافراد كما يظهر من كلامه ثم انعقد الاجماع على جواز التمتع من غير كراهة ونفي الاختلاف في الفضل كإسائي في الباب الذي بعده ويمكن أن يمسك من قول بانه انما نهي عن التسخ بقوله في الحديث الذي أشرنا اليه قريبان من مسلم ان الله يحل لرسوله ما شاء والله أعلم وفي قصة أبي موسى وعلى دالة على جواز تعليق الاحرام باحرام الغير مع اختلاف آخر الحديثين في التحلل وذلك ان أبا موسى لم يكن معه هدى فصار له حكم النبي ﷺ لو لم يكن معه هدى وقد قال لولا الهدي لاحتلت أي وفست الحج الى العمرة كما فعله أصحابه بأسره كإسائي وأما على فكان معه هدى فلذلك أمره بالبقاء على احرامه وصار مثله قارنا قال النووي هذا هو الصواب وقد تأوله الخطابي وعياض وتأولين غيرهم ضيق انتهى فأما تأويل الخطابي فانه قال فعل أبي موسى بخالف فعل علي وكانه أراد بقوله أهلت كما هلل النبي ﷺ أي كما يبيتني ويبيتني من أنواع ما يحرم به فامر به أن يحل بعمل عمر لانه لم يكن معه هدى وأما تأويل عياض فقال المراد بقوله فكنت أفنى الناس بالمتعة أي فسخ الحج الى العمرة والحامل لها على ذلك اعتقادها أنه ﷺ كان مفردا مع قوله لولا ان معي الهدي لاحتلت أي فست الحج وجعلته عمرة فلذلك أمر أبا موسى بالتحلل لانه لم يكن معه هدى بخلاف على قال عياض وجهه والائمة على ان فسخ الحج الى العمرة كان خاصا بالصحابة انتهى وقال ابن التير في الحاشية ظاهر كلام عمر الفرق بين ما دل عليه الكتاب ودلت عليه السنة وهذا التأويل يقتضي انها يرجعان الي معنى واحد ثم أجاب بأنه لعله أراد ابن بطال وهم من توهم انه خالف السنة حيث منع من التسخ فيبين ان الكتاب والسنة متوافقان على الاسر بالانمام وان التسخ كان خاصا بتلك السنة لا بطلان اعتقاد الجاهلية ان العمرة لا تصح في أشهر الحج انتهى وأما اذا قلنا كان قارنا على ما هو الصحيح المختار فالمتعة ما ذكره النووي والله أعلم وسيأتي بيان اختلاف الصحابة في كيفية التمتع في باب التمتع والقران ان شاء الله تعالى واستدل به على جواز الاحرام المبهمة وان المحرم به يصره لما شاء وهو قول الشافعي وأصحاب الحديث ومحل ذلك ما اذا كان الوقت قابلا لبناء على ان الحج لا ينعقد في غير اشهره كإسائي في الباب الذي يليه * (قوله باب قول الله تعالى الحج أشهر معلومات إلى قوله في الحج وقوله يسألونك عن الأهل قل هي مواعيت للناس والحج) قال العلماء تقدروا الحج أشهر معلومات أي الحج حج أشهر معلومات أو أشهر الحج أو وقت الحج أشهر معلومات فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه وقال الواحدى يمكن حمله على غير اضرار وهو ان الأشهر جعلت نفس الحج اتساعا ليكون الحج يقع فيها كقولهم ليل نائم وقال الشيخ أبو أسحق في المذهب المراد وقت احرام الحج لان الحج لا يحتاج الى أشهر فدل على ان المراد وقت الاحرام به واجمع العلماء على ان المراد بأشهر الحج ثلاثة وأهلها شوال لكن اختلفوا هل هي ثلاثة بكاملها وهو قول مالك ونقل عن الاملاء للشافعي وأشهران وبعض الثالث وهو قول الباقرين ثم اختلفوا فقال ابن عمر وابن عباس وابن الزبير وآخرون عشر ليل من ذى الحجة وهل يدخل يوم النحر او لا قال أبو حنيفة وأحمد بن محمد والشافعي في المشهور والمصحح عنه لا وقال بعض أتباعه تسع من ذى الحجة ولا يصح في يوم النحر ولا في ليلته وهو شاذ واختلف العلماء أيضا في اعتبار هذه الأشهر هل هو على الشرط أو الاستصحاب فقال ابن عمر وابن عباس وجابر وغيرهم من الصحابة والتابعين هو شرط فلا يصح الاحرام بالحج

وقال ابن عمر رضي الله عنهما أشهر الحج شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة: وقال ابن عباس رضي الله عنهما من السنة أن لا يحرم بالحج إلا في أشهر الحج. وكره عثمان رضي الله عنه أن يحرم من خراسان أو كرمان حديثا محمد بن بشار قال حدثني أبو بكر الحنفي حدثنا أفلح بن محمد قال سمعت القاسم ابن محمد عن عائشة رضي الله عنها قالت خرجنا مع رسول الله ﷺ في أشهر الحج. وليلالي الحج. وحرّم الحج. فقلنا يسرف قالت فخرج إلى أصحابه فقال من لم يكن منكم معي هدي فاحب أن يجعلها عمرة وليصل ومن كان معه الهدى فلا قالت فلا تخد بها والتارك لها من أصحابه. قالت فأما رسول الله ﷺ ورجال من أصحابه فكانوا أهل قوة وكان معهم الهدى فلم يقدروا على العمرة قالت فدخل على رسول الله ﷺ وأنا أنبكي فقال ما بينك وبينك يا بنتاه. قلت سمعت قولك لأصحابك فنبعت العمرة. قال وما شأنك. قلت لا أصلي قل فلا يصرك إنما أنت امرأة من بنات آدم كتب الله عليك ما كتب عليهن فكوني في حبك صلى الله أن يرزقكها. قالت فخرجنا في حجة حتى قدينا حتى فطهرت ثم خرجت من منى فافقت بالبيت قالت ثم خرجت معه في النحر الآخر حتى نزل الحصب وزلنا معه فدعا عبد الرحمن بن أبي بكر فقال أخرج بأخيتك من الحرم فلتبلى بعمره ثم افرغا ثم اتدياها ههنا فإني أنظركما حتى تأتياني قالت فخرجنا حتى إذا فرغت وفرغت من الطواف ثم جئته بسحر فقال هل فرغتم قلت نعم فاذن بالرحيل في أصحابه. فارتحل الناس فمر متوجها إلى المدينة * صير من صار بصير ضيرا. ويقال صار يصور ضورا. وصير يصير ضرا

الافها وهو قول الشافعي وسأني استدلال ابن عباس لذلك في هذا الباب واستدل بعضهم بالقياس على الوقوف بالقياس على احرام الصلاة وليس بواضح لأن الصحيح عند الشافعية ان من احرم بالحج في غير أشهره انقلب عمرة تجزئه عن عمرة الفرض وأما الصلاة فلوا احرم قبل الوقت اقلب فلا بشرط أن يكون ظانا دخول الوقت لاعلاما فاختلنا من وجهين (قوله وقال ابن عمر رضي الله عنهما أشهر الحج الح) وصله الطبري والدارقطني من طريق ورقاء عن عبد الله بن دينار عنه قال الحج أشهر معلومات شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة وروى البيهقي من طريق عبد الله بن نعيم عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر مثله والاسنادان صحيحان وأما ملر وأمالك في الموطأ عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال من اعتمر في أشهر الحج شوال أو ذي القعدة أو ذي الحجة قبل الحج فقد استمتع فعله تجوز في إطلاق ذي الحجة جمع بين الراويين والله أعلم (قوله وقال ابن عباس الح) وصله ابن خزيمة والحاكم والدارقطني من طريق الحاكم عن مقيم عنه قال لا يحرم بالحج إلا في أشهر الحج فان من سنة الحج أن يحرم بالحج في أشهر الحج ورواه ابن جرير من وجه آخر عن ابن عباس قال لا يصلح أن يحرم أحد بالحج إلا في أشهر الحج (قوله وكره عثمان رضي الله عنه أن يحرم من خراسان أو كرمان) وصله سعيد بن منصور حدثنا هشيم حدثنا يونس بن عبيد أخبرنا الحسن هو البصري أن عبد الله بن عامر أحرّم من خراسان فلما قدم على عثمان لأمه فيما صنع وكرهه وقال عبد الرزاق أخبرنا معمر عن أيوب عن ابن سيرين قال أحرّم عبد الله بن عامر من خراسان فقدم على عثمان فلامه وقال غزوت وهان عليك نسكك وروى أحمد ابن سيار في تاريخ مرو من طريق داود بن أبي هند قال لما فتح عبد الله بن عامر خراسان قال لأجعلن شكرى لله أن

باب التمتع والقران والأفراد بالحج وفسخ الحج لمن لم يكن معه هدى **حدثنا عثمان** .
حدثنا جرير عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها خرجنا مع النبي ﷺ
 ولا نرى إلا أنه الحج .

أخرج من موضعي هذا محرماً فأحرم من نيسابور فلما قدم على عثمان لأمه على ما صنع وهذه أسانيد يقوى بعضها
 بعضها وروى يعقوب بن سفيان في تاريخه من طريق محمد بن اسحق أن ذلك كان في السنة التي قتل فيها عثمان
 ومناسبة هذا الأمر الذي قبله ان بين خراسان ومكة أكثر من مسافة أشهر الحج فيستلزم أن يكون أحرم في غير أشهر
 الحج فكره ذلك عثمان والافظا ههنا يتعلق بكراهة الاحرام قبل الميقات فيكون من متعلق الميقات المكاني لا الزماني
 ثم أورد المصنف في الباب حديث عائشة في قصة عمرتها وسأني الكلام عليه مستوفى في الباب الذي بعده وشاهد
 الترجمة منه قولها خرجنا مع رسول الله ﷺ في أشهر الحج وليالي الحج وحرم الحج فان هذا كله يدل على ان ذلك
 كان مشهوراً عندهم معلوماً وقوله فيه وحرم الحج بضم الحاء المهملة والراء أي أزمته وأمكته وحالته وروى بفتح
 الراء وهو جمع حرمة أي ممنوعات الحج وقوله باهتاء بفتح الهاء والتون وقد تسكن التون بعدها مثناة وآخرها هاء
 ساكنة كتابة عن شيء لا يذكره باسمه تقول في النداء للذكر ياهن وقد زاد الهاء في آخره للسكت فتقول ياهنة
 وان تشبع الجر كفي التون فتقول ياهناه وتزاد في جميع ذلك للثبوت مثناة وقال بعضهم الالف والهاء في آخره كهما في
 الندبة وقوله قلت لا أصلي كتابة عن أنها حاضت قال ابن المنير كنت عن الحيض بالحكم الخاص به اداً منها وقد ظهر
 أثر ذلك في بنائها المؤمنات فكلهن يكنين عن الحيض بحرمان الصلاة وغير ذلك وقوله فلا يضرك في رواية الكشمي
 فلا يضريك بكسر الضاد وتخفيف التحتية من الضير وقوله التفر الثاني هو راجع إلى ما مني وقوله فاني أنظر كما في رواية
 الكشمي انتظركا بزيادة مثناة وقوله حتى اذا فرغت أي من الاعتناء وفرغت من الطواف وحذف الاول للعلم به
 (قوله باب التمتع والقران والأفراد بالحج وفسخ الحج لمن لم يكن معه هدى) أما التمتع فالمعروف انه الاعتكاف في أشهر
 الحج ثم التحلل من تلك العمرة والاحلال بالحج في تلك السنة قال الله تعالى فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من
 الهدى ويطلق التمتع في عرف السلف على القران أيضاً قال ابن عبد البر لا خلاف بين العلماء ان التمتع المراد بقوله تعالى
 فمن تمتع بالعمرة الى الحج انه الاعتكاف في أشهر الحج قبل الحج قال ومن التمتع أيضاً القران لانه تمتع بسقوط سفر للنسك
 الآخر من بلد ومن التمتع فسخ الحج أيضاً الى العمرة انتهى وأما القران فوقع في رواية أبي ذر القران بالالف وهو خطأ
 من حيث اللغة كما قاله عياض وغيره وصورته الاحلال بالحج والعمرة معا وهذا لا خلاف في جوازه أو الاحلال بالعمرة ثم
 يدخل عليها الحج أو عكسه وهذا يختلف فيه وأما الأفراد فلا هلال بالحج وحده في أشهره عند الجميع وفي غير شهره أيضاً
 عند من يجزئه والاعتكاف بعد الفراغ من أعمال الحج لمن شاء وأما فسخ الحج فالأحرام بالحج ثم يتحلل منه بعمل عمرة فيصير
 متمتعاً في جوازه اختلاف آخر وظاهر تصرف المصنف اجازته فان تقدير الترجمة باب مشروعية التمتع الخ ويحتمل أن يكون
 التقدير باب حكم التمتع الخ فلا يكون فيه دلالة على أنه يجزئه ثم أورد المصنف في الباب سبعة أحاديث في الاول حديث
 عائشة من وجهين (قوله خرجنا مع النبي ﷺ) تقدم في الباب قبله بيان الوقت الذي خرجوا فيه (قوله ولا نرى إلا
 أنه الحج) ولاي الأسود عن عروة عنها كما سألني مهلب بالحج وسلم من طريق القاسم عنها لانه كرا لا الحج ولهم هنا
 الوجه لينا بالحج وظاهره عن عائشة مع غيرها من الصحابة كانوا أولاً محرمين بالحج لكن في رواية عروة عنها هاتفتنا من
 أهل بكرة ومنا من أهل بيج ومهرة ومنا من أهل بالحج فيحمل الاول على انها ذكرت ما كانوا يعبدونه من ترك الاعتكاف
 في أشهر الحج فخرجوا لا يعرفون الا الحج ثم بين لهم النبي ﷺ وجوه الاحرام وجوز لهم الاعتكاف في أشهر الحج وسألني
 باب الاعتكاف بعد الحج من طريق هشام بن عروة عن أبيه عنها فقال من أحب أن يهل بعمرة قبله ومن أحب أن يهل بيج

فَلَمَّا قَدِمْنَا تَطَوُّفَنَا بِالْبَيْتِ فَأَمَرُ النَّبِيُّ ﷺ مَنْ لَمْ يَكُنْ سَاقِ الْمُهْدَى أَنْ يَحِلَّ حُلٍّ مِنْ لَمْ يَكُنْ سَاقِ الْمُهْدَى وَنِسَاؤُهُ لَمْ يَسْقَنْ فَأَحْلَنَ قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا خِصْتُ فَلَمْ أَطَفْ بِالْبَيْتِ . فَلَمَّا كَانَتْ لَيْلَةَ الْحَصْبَةِ . قَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ بَرِّجْ النَّاسُ بِعِمْرَةٍ وَحَجَّةٍ

ظليل ولاحمد من طريق ابن شهاب عن عروة فقال من شاء فليل بعمره ومن شاء فليل بحج ولهم النكته أورد المصنف في الباب حديث ابن عباس كانوا يرون العمرة في أشهر الحج من أفجر الجور فأشار من الجمع بين ما اختلف عن عائشة في ذلك وأما عائشة نفسها فسيأتي في أبواب العمرة وفي حجة الوداع من المغازي من طريق هشام بن عروة عن أبيه عنها في أثناء هذا الحديث قالت وكنت ممن أهل بعمره وسبق في كتاب الحيز من طريق ابن هشام نحوه عن عروة زاد أحمد من آخر عن الزهري ولم أسق هديا فادعى اسماعيل القاضي وغيره أن هذا غلط من عروة وأن للصواب رواية الأسود والقاسم وعروة عنها أنها هلت بالحج مفردا فتصحب بان قول عروة عنها أنها هلت بعمره صريح وأما قول الأسود وغيره أنها لا ترى إلا الحج فليس صريحا في أهلها بالحج مفرد فالجمع بينهما ما تقدم من غير تقييد عروة وهو أعلم الناس بمحدثيها قد وافقه جابر بن عبد الله الصحابي كما أخرجه مسلم عنه وكذا رواه طائفة من المجاهدين عن عائشة ويحتمل في الجمع أيضا أن يقال أهلت عائشة بالحج مفردا كما فعل غيرهما من الصحابة وعلى هذا ينزل حديث الأسود ومن تبعه ثم أمر النبي ﷺ أصحابه أن يسبخوا الحج إلى العمرة ففعلت عائشة ما صنعوا فصارت متمتعاً وعلى هذا ينزل حديث عروة ثم لما دخلت مكة وهي حائض فلم تقدر على الطواف لأجل الحيض مرها أن تحرم بالحج على ما سيأتي من الاختلاف في ذلك والله أعلم (قوله فلما قدمنا تطوفنا بالبيت) أي غيرها لقولها بعده فلم أطف فإنه تبين به أن قولها تطوفنا من العام الذي أريد به الخاص (قوله فأمر النبي ﷺ من لم يكن ساق المهدى أن يحل) أي من الحج بعمل العمرة وهذا هو فسح الحج المترجم به (قوله ونسأؤه لم يسقن) أي المهدى (فأحلن) أي وهي ممنه لكن منعها من التحلل كونها حاضت ليلة دخولهم مكة وقد مضى في الباب قبله بيان ذلك وانها بكى وأن النبي ﷺ قال لها كوني في حجب فظاهره أنه ﷺ أمرها أن تحل عمرتها حجا ولهذا قالت يرجع الناس بحج وعمره وأرجع بحج فأعمرها لأجل ذلك من التمتع وقال مالك ليس بالعمل على حديث عروة قديما ولا حديثا قال ابن عبد البر يريد ليس عليه العمل في رفض العمرة وجعلها حجا بخلاف جعل الحج عمرة فإنه وقع للصحابة واختلف في جوازه من عدمه لكن أجاب جماعة من العلماء عن ذلك باحتمال أن يكون معنى قوله أرفض عمرتك أي أترك التحلل منها وأدخل عليها الحج فتصير قارنة وبؤيده قوله في رواية لمسلم وأمسكي عن العمرة أي عن أعمالها وإنما قالت عائشة وأرجع بحج لاعتقادها أن أفراد العمرة بالعمل أفضل كما وقع لغيرها من أمهات المؤمنين واستبعد هذا التأويل لقولها في رواية عطاء عنها وأرجع أنا بحجة ليس معها عمرة أخرجه أحمد وهذا يقوى قول الكوفيين أن عائشة تركت العمرة وحجت مفردة وتمسكوا في ذلك بقولها في الرواية المتقدمة دعي عمرتك وفي رواية أرفض عمرتك ونحو ذلك واستدلوا به على أن المرأة إذا أهلت بالعمرة متمتعاً خاضت قبل أن تطوف أن تترك العمرة وتهل بالحج مفردا كما فعلت عائشة لكن رواية عطاء عنها ضعف والرافع للأشكال في ذلك ما رواه مسلم من حديث جابر أن عائشة أهلت بعمره حتى إذا كانت بسرف حاضت فقال لها النبي ﷺ أهلي بالحج حتى إذا طهرت طافت بالكعبة وسعت فقال قد حلت من حجبك وعمرتك قالت يا رسول الله أنى أجدي نفسي أنى لم أطف بالبيت حتى حججت قال فأعمرها من التمتع ولمسلم من طريق طاوس عنها فقال لها النبي ﷺ طوافك يسعك لحجك وعمرتك فهذا صريح في أنها كانت قارنة لقوله قد حلت من حجبك وعمرتك وإنما أعمرها من التمتع تطييبا لقلبها لكونها لم تطف بالبيت لما دخلت معتمرة وقد وقع في رواية لمسلم وكان النبي ﷺ رجلا سهلا إذا هويت الشيء تابها عليه وسيأتي الكلام على قصة صفية في أواخر الحج وعلى ما في

وَأَرْجِعْ أَنَا بِحَجَّةٍ . قَالَ وَمَا طَلَفْتُ لِبَالِي قَدِمْنَا مَكَّةَ . قُلْتُ لَا : قَالَ فَادْفَعِي مَعَ أَخِيكَ إِلَى التَّنِيمِ فَأَهْلُ
بِعُمْرَةٍ . ثُمَّ مَوَدَّكَ كَذَا وَكَذَا . قَالَتْ صَغِيرَةٌ مَا أَرَانِي إِلَّا حَابِسَتَهُمْ قَالَ عَمْرَى حَلَقِي أَوْ مَا طَلَفْتُ يَوْمَ النَّحْرِ قَالَتْ
قُلْتُ بَلَى . قَالَ لَا بَأْسَ أَفَرَى . قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَلَقِيَنِي النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ مُصْعِدٌ مِنْ مَكَّةَ وَأَنَا
مُنْهَبِطَةٌ عَلَيْهَا أَوْ أَنَا مُصْعِدَةٌ وَهُوَ مُنْهَبِطٌ مِنْهَا * **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ
مُحَمَّدَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ تَوْفَلٍ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ
اللَّهِ ﷺ عَامَ حَجَّةِ الْوُدَّاعِ . فَمِنَّا مَنْ أَهْلُ بَعْمُرَةٍ . وَمِنَّا مَنْ أَهْلُ بِحَجَّةٍ وَعُمْرَةٍ وَمِنَّا مَنْ أَهْلُ بِالْحَجِّ .
وَأَهْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْحَجِّ . فَأَمَّا مَنْ أَهْلُ بِالْحَجِّ . أَوْ جَمَعَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لَمْ يَحِلُّوا حَتَّى كَانَ يَوْمَ النَّحْرِ
حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْحَكَمِ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ حُسَيْنٍ عَنْ مَرْوَانَ
ابْنَ الْحَكَمِ قَالَ شَهِدْتُ عُثْمَانَ وَعَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَعُثْمَانُ يَنْهَى عَنِ النُّعْمَةِ وَأَنْ يَجْمَعَ بَيْنَهُمَا . فَلَمَّا رَأَى
عَلِيٌّ أَهْلَ بَيْتِهِمَا لَيْكَ بِعُمْرَةٍ وَحَجَّةٍ . قَالَ

قصة اعتراف عائشة من الفوائد في أبواب العمرة ان شاء الله تعالى (قوله وارجع أنا بحجة) في رواية الكشميني
وارجع لي بحجة (قوله في الطريق الثانية فامان أهل بالحج أو جمع الحج والعمرة لم يحلوا حتى كان يوم النحر) كذا
فيه هنا وسيأتي في حجة الوداع بلفظ فلم يحلوا بزيادة فاه وهو الوجه * الحديث الثاني (قوله عن الحكم) هو ابن
عتيبة بالثلاثة والموحدة مصغرا الفقيه السكوفي وعلي بن الحسين هوزن المايدن (قوله شهدت عثمان وعلي) سيأتي
في آخر الباب من طريق سعيد بن المسيب ان ذلك كان بعسفان (قوله وعثمان ينهي عن المتعة وان يجمع بينهما) أي
بين الحج والعمرة (فلما رأى علي) في رواية سعيد بن المسيب فقال علي ما تريد إلى أن تنهي عن أمر فعله رسول الله
ﷺ وفي رواية الكشميني إلا أن تنهي بحرف الاستثناء زاد مسلم من هذا الوجه فقال عثمان دعنا عنك قال إني
لأستطيع أن أدعك وقوله وان يجمع بينهما يحتمل أن تكون الواو عاطفة فيكون نهى عن التمتع والقران معا ويحتمل
أن يكون عطفا تفسيريا وهو على ما تقدم ان السلف كانوا يطلقون على القران تنمعا ووجهه ان القران يتمتع بترك
النصب بالسفر مرتين فيكون المراد أن يجمع بينهما قرانا أو إيقاعا لها في سنة واحدة بتقديم العمرة على الحج وقد
رواه النسائي من طريق عبد الرحمن بن حرملة عن سعيد بن المسيب بلفظ نهى عثمان عن التمتع وزاد فيه فلي على
وأصحابه بالعمرة فلم ينههم عثمان فقال له على ألم تسمع رسول الله ﷺ يمتنع قال بلى وله من وجه آخر سمعت رسول
الله ﷺ يلي بهما جميعا زاد مسلم من طريق عبد الله بن شقيق عن عثمان قال أجل ولكنا كنا خائفين قال النووي
له أنه أشار إلى عمرة القضية سنة سبع لكن لم يكن في تلك السنة حقيقة تمتع إنما كان عمرة وحدها (قلت) هي
رواية شاذة فقد روي الحديث مروان بن الحكم وسعيد بن المسيب وهما أعلم من عبد الله بن شقيق فلم يقلوا ذلك
والتمتع إنما كان في حجة الوداع وقد قال ابن مسعود كما ثبت عنه في الصحيحين كنا آمن ما يكون الناس وقال
القرطبي قوله خائفين أي من أن يكون أجر من أفرد أعظم من أجر من تمتع كذا قال وهو جمع حسن ولكن لا ينبغي
بعده ويحتمل أن يكون عثمان أشار إلى أن الأصل في الاختيار ﷺ فسح إلى العمرة (١) في حجة الوداع دفع
اعتقاد قبر يش منع العمرة في أشهر الحج وكان ابتداء ذلك بالحديبية لأن أحرامهم بالعمرة كان في ذى القعدة وهم من

(١) قوله فسح إلى العمرة هكذا في النسخ التي بأيدينا وإلهه سقطا منه لفظة حجه اه مصححه

مَا كُنْتُ لِأَدْعَ سُنَّةَ النَّبِيِّ ﷺ لِقَوْلِهِ لَأَحَدٍ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ كَانُوا يَرَوْنَ أَنَّ الْعُمْرَةَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ مِنْ أَجْرِ الْفَجْرِ فِي الْأَرْضِ وَيَجْعَلُونَ الْحَرَمَ صَفْرًا وَيَقُولُونَ إِذَا بَرَأَ الدُّبُرُ وَعَفَا الْأَثَرُ وَأَنْسَلَخَ صَفَرُ حَلَّتِ الْعُمْرَةُ لِمَنْ أَعْتَمَرَ.

أشهر الحج وهناك يصح إطلاق كونهم خاتمين أي من وقوع القتال بينهم وبين المشركين وكان للمشركين صدم من الوصول إلى البيت فيحلوا من عمرتهم وكانت أول عمرة وقعت في أشهر الحج ثم جاءت عمرة القضية في ذي القعدة أيضا ثم أراد ﷺ تأكيد ذلك بالبالغة فيه حتى أمرهم بفسخ الحج إلى العمرة (قوله ما كنت لأدع الخ) زاد النسائي والاسماعيلي فقال عثمان تراني أنهي الناس وأنت تفعله فقال ما كنت أدع وفي قصة عثمان وعلى من القوائد إشاعة العلم مانعته من العلم وإظهاره ومناظرة ولاية الأمور وغيرهم في تحقيقه لمن قوى على ذلك لقصده من صحة المسلمين والبيان بالفعل مع القول وجواز الاستنباط من النص لأن عثمان لا يخفى عليه أن التمتع والقرآن جائزان وانما سئى عنهما ليعمل بالافضل كما وقع لعمركن خشي على أن يحمل غيره النهي على التحريم فأشاع جواز ذلك وكل منهما مجتهد مأجور (تنبيه) ذكر ابن الحاجب حديث عثمان في التمتع دليلا لمسألة اتفاق أهل العصر الثاني بعد اختلاف أهل العصر الاول فقال وفي الصحيح أن عثمان كان نهى عن التمتع قال النخعي ثم صار إجماعا وتعقب بأن نهى عثمان عن التمتع لأن المراد به الاعتناء في أشهر الحج قبل الحج فلم يستقر الإجماع عليه لأن الحنفية يخالفون فيه وإن كان المراد فسخ الحج إلى العمرة فكذلك لأن الحنابلة يخالفون فيه ثم رآه ذلك ابن ربيعة النسائي السابقة مشعرة بأن عثمان رجع عن النهي فلا يصح التمسك به ولو لفظ البغوي بعد أن ساق حديث عثمان في شرح السنة هذا خلاف علي وأكثر الصحابة على الجواز واتقت عليه الأئمة بعد فعله على أن عثمان نهى عن التمتع المعبود والظاهر أن عثمان ما كان يطلعه وإنما كان يرى أن الأفراد أفضل منه وإذا كان كذلك فلم تنفك الأئمة على ذلك فإن الخلاف في أي الأمور الثلاثة أفضل باق والله أعلم وفيه المجتهد لا يلزم مجتهد آخر بتقليده لعدم انكار عثمان على ذلك مع كون عثمان الإمام اذ ذلك والله أعلم * الحديث الثالث عن ابن عباس قال كانوا يرون أن العمرة بفتح أوله أي يستقنون والمراد أهل الجاهلية ولا بن حبان من طريق أخرى عن ابن عباس قال والله ما أمر رسول الله ﷺ عائشة في ذي الحجة الا ليقطع بذلك أمر أهل الشرك فإن هذا الحى من قریش ومن دان دينهم كانوا يقولون فذكر نحوه فعرف بهذا تعيين القائلين (قوله من أجر الفجور) هذا من تحكماهم الباطلة المأخوذة عن غير أصل (قوله ويجعلون الحرم صفر) كذا هو في جميع الاصول من الصحيحين قال النووي كان ينبغي أن يكتب بالالف ولكن على تقدير حذفها لا بد من قراءة منصوب بالانه مصروف بلا خلاف بحى والمشهور عن اللغة العربية كتابة المنصوب بغير ألف فلا يلزم من كتابته بغير ألف أن لا يصرف بغير ألف وبسببه عياض إلى نفي الخلاف فيه لكن في الحكم كان أبو عبيدة لا يصرفه فقليل له أنه لا يتمتع الصرف حتى يجتمع علان فهاها قال العرف والساعة وفسره المطرزي بأن مراده بالساعة ان الازمنة ساعات والساعة مؤنثة انتهى وحديث ابن عباس هذا حجة قوية لا يبي عبيدة ونقل بعضهم ان في صحيح مسلم صفر بالالف وأما جعلهم ذلك فقال النووي قال العلماء المراد الاخبار عن النبي الذي كانوا يفعلوه في الجاهلية فكانوا يسمعون الحرم صفرًا ويحلونه ويؤخرون تحريم الحرم إلى نفس صفر ثلاثوالي عليهم ثلاثة أشهر محرمة فيضيض عليهم فيها ما اعتادوه من المقاتلة والغارة بعضهم على بعض فضللهم الله في ذلك فقال انما النسي زيادة في الكفر يضل به الذين كفروا الآية (قوله ويقولون اذا برأ الدبر) بفتح المهملة والموحدة أى ما كان يحصل بظهور الابل من الحمل عليها ومشقة السفر فانه كان يبرأ بعد انصرافهم من الحج وقوله وعفا الأثر أى اندرس أثر الابل وغيرها في سيرها ويحتمل أن يراد بالذكور وفي سنن أبي داود وعفا البرأ أى كثروا بالابل الذى خلق بالرجال وهذه الالفاظ تقرأ أسا كنة الرأ لا رادة السجع ووجه تعلق

قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ صِدِّيقَةً رَابِعَةً مُهْلِينَ بِالْحَجِّ فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَجْعَلُوهَا عُمْرَةً فَمَازَمَ ذَلِكَ عِنْدَهُمْ فَقَالُوا
يَا رَسُولَ اللَّهِ أَى الْخِلَّةِ قَالَ حِلٌّ كُلُّهُ **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَيْسِ بْنِ**
مُسْلِمٍ عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَدِمْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَمَرَ بِالْخِلَّةِ حَدَّثَنَا
إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ * حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ
حَفْصَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُمَا قَالَتَا يَارَسُولَ اللَّهِ مَا شَأْنُ النَّاسِ حَلُّوا بِعُمْرَةٍ

جواز الاعتار بانسلاخ صفر مع كونه ليس من أشهر الحج وكذلك الحرم انهم لما جعلوا الحرم صغراً ولا يستقرون
ببلادهم في الغالب ويبرأ برابطهم الاعتدال انسلاخه ألحقوه بأشهر الحج على طريق التبعة وجعلوا أول أشهر الاعتار شهر
الحرم الذى هو فى الاصل صفر والعمره عندهم فى غير أشهر الحج وأما تسمية الشهر صغراً فقالوا رؤية أصلها انهم كانوا
يفترون فيه بعضهم على بعض فيكون منازلهم صغراً أى خالية من المتاع وقيل لاصفار أمارتهم من أهلها (قوله قدم
النبي ﷺ) كذا فى الاصول من رواية موسى بن اسماعيل عن وهيب وقد أخرجه المصنف فى أيام الجاهلية عن مسلم
ابن ابراهيم عن وهيب بلفظ تقدم بزيادة قاه وهو الوجه وكذا أخرجه مسلم من طريق بهز بن أسد والاسماعيلي
من طريق ابراهيم بن الحجاج كلاهما عن وهيب (قوله صبيحة رابعة) أى يوم الاحد (قوله مهلين بالحج) فى رواية
ابراهيم بن الحجاج وهم يلبون بالحج وهم مفسرة لقوله مهلين واحتج به من قال كان حج النبي ﷺ مفرداً
وأجاب من قال كان قارناً بأنه لا يلزم من إهلاله بالحج أن لا يكون أدخل عليه العمره (قوله ان يجعلوها عمره
فتعاطم ذلك عندهم) أى لما كانوا يعتقدونه أولاً وفى رواية ابراهيم بن الحجاج فكبر ذلك عندهم (قوله أى الحل)
كانهم كانوا يعرفون ان للحج تحلين فأرادوا بيان ذلك فبين لهم انهم يحلون الحل كله لان العمره ليس لها الا
تحلل واحد ووقع فى رواية الطحاوى اى الحل تحل قال الحل كله * الحديث الرابع حديث ابي موسى قدمت
على النبي ﷺ فأمرنى بالحل هكذا ورد مختصراً وقد تقدم تأميراً وحاقبل بياب ووقع للكشيميهي فأمره
بالحل على الألفاظ * الحديث الخامس حديث حفصة أنها قال يارسول الله ما شأن الناس حلوا بعمرة الحديث لم
يقع فى رواية مسلم قوله بعمرة وذكر ابن عبد البر ان أصحاب مالك ذكرها بعضهم وحذفها بعضهم واستشكل كيف
حلوا بعمرة مع قولها ولم تحل من عمرتك والجواب ان المراد بقولها بعمرة اى ان احرامهم بعمرة كان سبباً لمرعة
حلهم واستدل به على ان من ساق الهدى لا يتحلل من عمل العمره حتى يحل بالحج ويغرم منه لانه جعل العلة
فى بقائه على احرامه كونه اهدى وكذا وقع فى حديث جابر سابع أحاديث الباب واخبر انه لا يحل حتى ينحر
الهدى وهو قول ابى حنيفة واحمد ومن وافقهما يؤيده قوله فى حديث عائشة أول حديث الباب فأمر من لم يكن
ساق الهدى ان يحل والا حادى بذلك متظافرة واجاب بعض المالكية والشافعية عن ذلك بأن السبب فى عدم
تحلله من العمره كونه ادخلها على الحج وهو مشكل عليه لانه يقول ان حجه كان مفرداً وقال بعض العلماء ليس
لأن قال كان مفرداً عن هذا الحديث انفصال لانه ان قال به استشكل عليه كونه علل عدم التحلل بسوق الهدى لان
عدم التحلل لا يمتنع على من كان قارناً عنده وجنح الاصيلي وغيره الى توهم مالك فى قوله ولم تحل انت من عمرتك
وانه لم يقله احد فى حديث حفصة غيره وتقبه ابن عبد البر على تقدير تسليم اقراءه بأنها زيادة حافظ فيجب
قبولها على انه لم يفرد فقد تابعه أبوب وعبيد الله بن عمر وهما مع ذلك حفاظ أصحاب نافع انتهى ورواية عبيد الله
ابن عمر عند مسلم وقد أخرجه مسلم من رواية ابن جريج والبخارى من رواية موسى بن عبيدة والبيهقى من رواية
شعيب بن أبى حمزة ثلاثتهم عن نافع بدونها ووقع فى رواية عبيد الله بن عمر عند الشيخين فلا أحل حتى أحل من

الحج ولا تنافي هذه رواية مالك لأن القارن لا يحل من العمرة ولا من الحج حتى ينحر فلا حجة فيه لمن تمسك بأنه عليه السلام كان متمسكا كما سيأتي لأن قول حفصة ولم تحل من عمرتك وقوله هو حتى أحل من الحج ظاهر في أنه كان قارنا وأجلب من قال كان مفردا عن قولها ولم تحل من عمرتك بإجوبة أحدها قاله الشافعي معناه ولم تحل أنت من أحرامك الذي ابتدأته معهم بنية واحدة بدليل قوله لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما سمت الهدى ولجعلتها عمرة وقيل معناه ولم تحل من حجك بعمرة كما أمرت أصحابك قالوا وقد تأتي من بمعنى الباء كقوله عز وجل يحفظونه من أمر الله أي بأمر الله والتقدير ولم تحل أنت بعمرة من أحرامك وقيل ظنت أنه فسح حجه بعمرة كما فعل أصحابه بأمره فقالت لم تحل أنت أيضا من عمرتك ولا يخفى ما في بعض هذه التأويلات من التعسف والذي تجتمع به الروايات أنه عليه السلام كان قارنا بمعنى أنه أدخل العمرة على الحج بعد أن أهل به مفردا لأنه أول ما أهل لأحرم بالحج والعمرة معا وقد تقدم حديث عمر مرفوعا وقل عمرة في حجة وحديث أنس ثم أهل بحج وعمرة ولمسلم من حديث عمران بن حصين جمع بين حج وعمرة ولأبي داود والنسائي من حديث البراء مرفوعا في سقت الهدى وقرنت للنسائي من حديث علي مثله ولاحمد من حديث سراقه أن النبي عليه السلام قرن في حجة الوداع وله من حديث أبي طابعة جمع بين الحج والعمرة وللدارقطني من حديث أبي سعيد وأبي قتادة والزوار من حديث ابن أبي أوفى ثلاثتهم مرفوعا مثله وأجاب البيهقي عن هذه الأحاديث وغيرها نصرة لمن قال أنه عليه السلام كان مفردا فنقل عن سليمان بن حرب أن رواية أبي قلابة عن أنس أنه سمعهم يصرخون بهما جميعا أثبت من رواية من روى عنه أنه عليه السلام جمع بين الحج والعمرة ثم تعقبه بأن قتادة وغيره من الحفاظ روي عن أنس كذلك فالاختلاف فيه على أنس نفسه قال فلهل مع النبي عليه السلام يعلم غيره كيف يهل بالقران فظن أنه أهل عن نفسه وأجاب عن حديث حفصة بما نقل عن الشافعي أن معنى قولها ولم تحل أنت من عمرتك أي من أحرامك كما تقدم ومن حديث عمر بن الخطاب روي عنه أنه قال فلفظ صلى في هذا الوادي وقال عمرة في حجة قال وهؤلاء أكثر عددا ممن رواه وقل عمرة في حجة فيكون إذا في القران لا أمرا للنبي عليه السلام في حال نفسه وعن حديث عمران بأن المراد بذلك أنه لا صحابه في القرآن بدليل روايته الأخرى أنه عليه السلام أمر بعض أهله في العشر روايته الأخرى أنه عليه السلام تمتع فان مراده بكل ذلك أنه في ذلك وعن حديث البراء بأنه ساقه في قصة على وقد رواها أنس يعني كما تقدم في هذا الباب وجابر كما أخرجه مسلم وليس فيها لفظ وقرنت وأخرج حديث مجاهد عن عائشة قالت لقد علم ابن عمران النبي عليه السلام قد اعتمر ثلاثا سوى التي قرنها في حجة أخرجه أبو داود وقال البيهقي تقدم أبو اسحق عن مجاهد بهذا وقد رواه منصور عن مجاهد بلفظ فقالت ما اعتمر في رجب قط وقال هذا هو المحفوظ يعني كما سيأتي في أبواب العمرة ثم أشار إلى أنه اختلف فيه على أبي اسحق فرواه زهير بن معاوية عنه هكذا وقال زكريا عن أبي اسحق عن البراء ثم روي حديث جابر أن النبي عليه السلام حج حجتين قبل أن يهاجر وحجة قرن معها عمرة يعني بعد ما هاجر وحكي عن البخاري أنه أهله لأنه من رواية زيد بن الجباب عن الثوري عن جعفر عن أبيه عنه وزيد ربما بهم في الشيء والمحفوظ عن الثوري مرسل والمعروف عن جابر أن النبي عليه السلام أهل بالحج خالصا ثم روى حديث ابن عباس نحوه حديث مجاهد عن عائشة وأهله بداد البطار وقال أنه تمرد بوصله عن عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس ورواه ابن عيينة عن عمرو فأرسله لم يذكر ابن عباس ثم روى حديث الضبي بن مبداه أهل بالحج والعمرة معا فانكر عليه فقال له عمر هديت لسنة نبيك الحديث وهو في السن وفيه قصة وأجاب عنه بأنه بدل على جواز القران لأن النبي عليه السلام كان قارنا ولا يخفى ما في هذه الإجابة من التعسف وقال النووي الصواب الذي نعتقه أن النبي عليه السلام كان قارنا ويؤيده أنه عليه السلام لم يحتمر في تلك السنة بعد الحج ولا شك أن القران أفضل من الأفراد الذي لا يحتمر في سنته عندنا ولم ينقل أحدان الحج وحده أفضل من القران كذا قال والخلاف ثابت قديما وحديثا أما قديما ثابت عن عمران قال إن أتم لحجكم وعمرتكم إن تنشؤوا لکل منها

سفرنا وعن ابن مسعود نحوه أخرجه ابن أبي شيبة وغيره وأما حديثاً فقد صرح القاضي حسين والتولى بترجيح
 الأفراد ولم يحتمر في تلك السنة وقال صاحب الهداية من الخفية الخلاف بيننا وبين الشافعي مبنى على أن القارئ يطوف
 طوافاً واحداً وسبعياً واحداً فهذا قال أن الأفراد أفضل ونحن عندنا أن القارئ يطوف طوافين وسبعين فهو أفضل
 لكونه أكثر عملاً وقال الخطابي اختلف الرواية فيما كان النبي ﷺ به محرمًا والجواب عن ذلك بأن كل راوٍ أضاف
 إليه ما أمره أسما ثم رجح بأنه كان أفراد الحج وهذا هو المشهور عند المالكية والشافعية وقد بسط الشافعي القول
 فيه في اختلاف الحديث وغيره ورجح أنه ﷺ أحرم أحراما مطلقا ينتظر ما يؤمر به فقل عليه الحكم بذلك وهو
 على الصفا ورجحوا الأفراد أيضا بأن الخلفاء الراشدين وأطبوا عليه ولا يظن بهم المواظبة على ترك الأفضل وبأنه
 لم ينقل عن أحد منهم أنه كره الأفراد وقد نقل عنهم كراهية التمتع والجمع بينهما حتى فعله على ليان الجواز وبأن
 الأفراد لا يجب فيه دم بالاجماع بخلاف التمتع والقرآن انتهى وهذا يبني على أن دم القرآن دم جبران وقد منعه من رجح
 القرآن وقال أنه دم فضل وتواب كالأضحية ولو كان دم قصص لما قام الصيام مقامه ولأنه يؤكل منه ودم القصص
 لا يؤكل منه كدم الجزاء قاله الطحاوي وقال عياض نحو ما قال الخطابي وزادوا إحرامه هو فقد تظافرت الروايات
 الصحيحة بأنه كان مفردا وأما رواية من روى متمتعاً فعناه أمر به لأنه صرح بقوله ولولا أن معي الهدى لأحلت
 فصيح أنه لم يتحل وأما رواية من روى القرآن فهو أخبار عن آخر أحواله لأنه أدخل العمرة على الحج لاجاءه إلى الوادي
 وقيل له قل عمرة في حجة انتهى وهذا الجمع هو المعتمد وقد سبق إليه قدما ابن المنذر وبينه ابن حزم في حجة الدواعي ناشيا
 ومهده الحب الطبري تهيدا بالغاي يطول ذكره ومحصله أن كل من روى عنه الأفراد حل على ما هله وفي أول الحال وكل من
 روى عنه التمتع أراد ما أمر به أصحها وبكل من روى عنه القرآن أراد ما استقر عليه أمره ويرجح رواية من روى القرآن بأمر
 منها أن معه زيادة علم على من روى الأفراد وغيره وبأن من روى الأفراد والتمتع اختلف عليه في ذلك فأشهر من روى عنه
 الأفراد عائشة وقد ثبت عنها أنها اعتمر مع حجة كما تقدم وابن عمر وقد ثبت عنه أنه ﷺ بدأ بالعمرة ثم أهل بالحج كما سألني
 في أبواب الهدى وثبت أنه جمع بين حج وعمرة ثم حدث أن النبي ﷺ فعل ذلك وسيأتي أيضا وجابر وقد تقدم قوله أنه اعتمر
 مع حجة أيضا وروى القرآن عنه جماعة من الصحابة لم يختلف عليهم فيه وبأنه لم يقع في شيء من الروايات النقل عنه
 من لفظه أنه قال أفردت ولا تمتعت بل صح عنه أنه قال قرنت وصح عنه أنه قال لولا أن معي الهدى لأحلت وأيضا فإن
 من روى عنه القرآن لا يحتمل حديثه التأويل لا بتعسف بخلاف من روى الأفراد فإنه محمول على أول الحال ويتقني
 التعارض ويؤيده أن من جاء عنه الأفراد جاء عنه صورة القرآن كما تقدم ومن روى عنه التمتع فإنه محمول على الاقتصاد
 على سفر واحد للنسكين ويؤيده أن من جاء عنه التمتع لما وصفه وصفه بصورة القرآن لأنهم اتفقوا على أنه لم يحصل من عمرته
 حتى أتم عمل جميع الحج وهذه إحدى صور القرآن وأيضا فإن رواية القرآن جاءت عن بضعة عشر صحابيا بأسانيد جيا
 بخلاف روايات الأفراد والتمتع وهذا يقتضي رفع الشك عن ذلك والمصير إلى أنه كان قارنا ومقتضي ذلك أن يكون القرآن
 أفضل من الأفراد والتمتع وهو قول جماعة من الصحابة والتابعين وبه قال النووي وأبو حنيفة واسحق بن راهويه
 واختاره من الشافعية المزني وابن المنذر وأبو اسحق المزني ومن المتأخرين تقي الدين السبكي وبحسب النووي في
 اختياره أنه ﷺ كان قارنا وأن الأفراد مع ذلك أفضل مستندا إلى أنه ﷺ اختار الأفراد أولاً ثم أدخل عليه
 العمرة ليان جواز الاعتقاد في أشهر الحج لكونهم كانوا يعتقدونه من الحرج المجرور كما في ثالث أحاديث الباب وملخص
 ما يتعقبه كلامه أن البيان قد سبق منه ﷺ في عمرة الثلاث فإنه أحرم بكل منها في ذي القعدة عمرة الحديبية التي
 صد عن البيت فيها وعمرة القضية التي بعدها وعمرة الجعرانة ولو كان أراد باعتباره مع حجة يان الجواز فقط مع أن الأفضل
 خلافه لا كفتي في ذلك بأمره أصحها أن يفسخوا حجهم إلى العمرة وذبح جماعة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم
 إلى أن التمتع أفضل لكونه ﷺ تمتا فقال لولا أني سقت الهدى لأحلت ولا يمتني إلا الأفضل وهو قول أحد

وَلَمْ يَحْلُلْ أَنْتَ مِنْ حَرَمِكَ قَالَ إِنِّي لَبَدْتُ رَأْسِي. وَقَلَّدْتُ هَدْيِي. فَلَا أَجِلْ حَتَّى أُنْحَرِدَ شَنَا أَدَمُ حَدَّثَنَا
شُعْبَةُ أَخْبَرَنَا أَبُو جَرَّةٍ نَصْرُ بْنُ عِمْرَانَ الصَّبِيُّ قَالَ تَمَتَّعْتُ قَهْطًا فِي نَاسٍ فَسَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُمَا مَرَرْتُ فَرَأَيْتُ فِي الْمَنَامِ كَأَنَّ رَجُلًا يَقُولُ لِي حَيْجٌ مَبْرُورٌ. وَعُمَرَةُ مُتَقَبِّلَةٌ. فَأَخْبَرْتُ ابْنَ
عَبَّاسٍ. فَحَالَ سَنَةً أَبِي الْقَاسِمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

ابن حنبل المشهور عنه وأجيب بأنه انما تمتاه طليا لقلوب اصحابه لحزنهم على فوات موافقته والا فالافضل ما اختاره الله
لهواستمر عليه وقال ابن قدامة يترجح التمتع بان الذي يفردان اعتمر بعدها فهي عمرة عتقت في اجزائها عن حجة
الاسلام بخلاف عمرة التمتع فهي بمنزلة بلا خلاف فيترجح التمتع على الافراد ويلييه القرآن وقال من رجع القرآن هو
أشق من التمتع وعمرة بمنزلة بلا خلاف فيكون أفضل منهما وحكي عياض عن بعض العلماء أن الصور الثلاثة في
الفضل سواء وهو مقتضى تصرف ابن خزيمة في صحيحه وعن أبي يوسف القرآن أو التمتع في الفضل سواء وما أفضل
من الافراد وعن أحمد من ساق الهدي فالقرآن أفضل له ليوافق فعل النبي ﷺ ومن لم يسق الهدي فالتمتع أفضل
له ليوافق ما تمتاه وأمر به اصحابه زاد بعض اتباعه ومن أراد أن ينشئ لعمرة من بلد سفر فالافراد أفضل له قال وهذا
أعدل المذاهب واشبهها بموافقة الاحاديث الصحيحة فمن قال الافراد أفضل فعلى هذا يتزل لان أعمال سافرين للنسكين
أكثر مشقة فيكون أعظم أجرا وللمحزبي عنه عمرته من غير قص ولا اختلاف ومن العلماء من جمع بين الاحاديث على
نمط آخر مع موافقته على انه كان قارنا كالطحاوي وابن حبان وغيرهما فقبل أهل أولا بعمرة ثم لم يحل منها الى ان أدخل
عليها الحج يوم التروية ومستند هذا القائل حديث ابن عمر الآتي في أبواب الهدي يلفظ فبدا رسول الله ﷺ بالعمرة
ثم أهل بالحج وهذا لا ينافي انكار ابن عمر على انس كونه قل أنه ﷺ أهل بالحج والعمرة كما سيأتي في حجة الوداع
من المظارى لاحتمال أن يكون عل انكاره كونه قل أنه أهل بهما معا وانما المعروف عنده أنه أدخل أحد النسكين على الآخر
لكن جزمه بأنه ﷺ بدأ بالعمرة مخالف لما عليه أكثر الاحاديث فهو مرجوح وقيل أهل أولا بالحج مفردا ثم استمر
على ذلك الى ان امر اصحابه بان يفسخوا حجهم فيجعلوه عمرة وفسخ معهم ومنعه من التحلل من عمرته المذكورة ما ذكره في
حديث الباب وغيره من سوق الهدي فاستمر معتمرا الى أن أدخل عليها الحج حتى تحلل منهما جميعا وهذا يستلزم انه
أحرم بالحج أولا وآخرا وهو محتمل لكن الجمع الاول أولى وقيل انه ﷺ أهل بالحج مفردا واستمر عليه الى ان
تحلل منه بنى ولم يعتمر في تلك السنة وهو مقتضى من رجع انه كان مفردا والذي يظهر لي من أن انكار القرآن من الصحابة
نفي ان يكون أهل بهما جميعا في أول الحال ولا ينفي أن يكون أهل بالحج مفردا ثم أدخل عليه العمرة فيجتمع القولان
كما تقدم والله أعلم (قوله ولم تحلل) بكسر اللام الاولى أي لم تحلل واظهار التضعيف لفظة معروفة (قوله لبدت)
بشد البدل الموحدة أي شعر راسي وقد هدم بيان التليد وهو أن يجعل فيه شيء ليلصقه ويؤخذه استجاب ذلك
للمحرم (قوله فلا حل حتى انحر) يأتي الكلام عليه في الحديث السابع « الحديث السادس » (قوله أبو جرة) بالجيم
والراء (قوله تمتعت فنهاني ناس) لم أقف على اسمائهم وكان ذلك في زمن ابن الزبير وكان ينهي عن المتعة كما رواه مسلم
من حديث أبي الزبير عنه وعن جابر وقل ابن أبي حاتم عن الزبير انه كان لا يرى التمتع الا للمحصر ووافقه عقبه ابن ابراهيم
وقال الجمهور لا اختصاص بذلك للمحصر (قوله فأمرني) أي ان استمر على عمرتي ولا حمدو مسلم من طريق غندر عن
شعبة فأثبت ابن عباس فسأله عن ذلك فأمرني بها ثم انطلقت الى البيت فتمت فأثاني أتت في منأى (قوله وعمرة
مقبلة) في رواية النضر عن شعبة كما سيأتي في أبواب الهدي متممة مقبلة وهو خبر مبتدا محذوف أي هذه عمرة مقبلة
وقد تقدم تفسير المبرور في أوائل الحج (قوله فقال سنة أبي القاسم) هو خير مبتدا محذوف أي هذه سنة ويجوز فيه
النصب أي وافقت سنة أبي القاسم أو على الاختصاص وفي رواية النضر فقال الله أ كبر سنة أبي القاسم وزاد فيه

ثُمَّ قَالَ لِي أَقِمَّ عِنْدِي فَأَجَلَ لَكَ سَهْمًا مِنْ مَالِي. قَالَ شُعْبَةُ فَقُلْتُ لَمْ. فَقَالَ لِلرُّوِيَا لَيْتِي رَأَيْتُ حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ حَدَّثَنَا أَبُو شِهَابٍ قَالَ قَدِمْتُ مُتَمَتِّعًا مَكَّةَ بِعُمُرَةٍ فَدَخَلْنَا قَبْلَ التَّرْوِيَةِ بِثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فَقَالَ لِي أَنَسٌ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ تَصِيرُ الْآنَ حَجَّتُكَ مَكَّةَ فَدَخَلْتُ عَلَى عِطَاءَ اسْتَفْتَيْهِ فَقَالَ حَدَّثَنِي جَابِرُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ حَجَّ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ سَاقِ الْبَدَنِ مَعَهُ وَقَدْ أَهَلُّوا بِالْحَجِّ مُزِدًا فَقَالَ لَهُمْ أَهَلُّوا مِنْ إِحْرَامِكُمْ بِطَوَافِ الْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ وَقَصَرُوا ثُمَّ أَقِيمُوا حَلَالًا حَتَّى إِذَا كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ فَأَهَلُّوا بِالْحَجِّ وَاجْعَلُوا لِي قَدِمَتُمْ بِهَا مَتَاعًا فَهَلَّلُوا كَيْفَ يَجْعَلُهَا مَتَاعًا وَقَدِمْتُمَا الْحَجَّ فَقَالَ أَهَلُّوا مَا أَمَرْتُكُمْ قَالُوا لَا إِنِّي سَفْتُ الْهَدْيَ لَقَعْتُ مِثْلَ الَّذِي أَمَرْتُكُمْ وَلَكِنْ لَا يَجِلُّ مِنِّي حَرَامٌ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ نَحْلَهُ فَفَعَلُوا قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَبُو شِهَابٍ لَيْسَ لَهُ حَدِيثٌ مُسْتَدَلٌّ بِهَذَا حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا حَبَّابُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَعْمَرِيُّ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ عُمَرَ بْنِ مَرْثَدَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ اخْتَلَفَ عَلَى وَعُثَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِيهَا بِسْمَانٍ فِي الْمَتَاعِ فَقَالَ عَلَى مَا نَرِيدُ إِلَّا أَنْ تَنْتَهِيَ عَنْ أَمْرِ قَوْلِهِ النَّبِيُّ ﷺ فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِمَا جَمِيعًا

زيادة يأتي الكلام عليها هناك ان شاء الله تعالى (قوله ثم قال لي) أي ابن عباس (أقم عندني واجعل لك سهمًا من مالي) أي نصيبًا (قال شعبة) فقلت يعني لابي جرة (ولم) أي استفهمه عن سبب ذلك (فقال الروي) أي لاجل الرؤيا المذكورة ويؤخذ منه اكرام من أخبر به بما يسهو وفتح العالم بموافقة الحق والاستئناس بالرؤيا بالواقعة الدليل الشرعي وعرض الرؤيا على العالم والتكبير عند المسرة والعمل بالادلة الظاهرة والنتيجة على اختلاف اهل العلم ليعمل بالراجح منه الموافق للدليل * الحديث السابع (قوله حدثنا أبو شهاب) هو الاكبر واسمه موسى بن نافع (قوله حجك مكيًا) في رواية الكشي ميني حجك مكية يعني قليلة التواب لقلة مشقتها وقال ابن بطال معناه انك تنشئ حجك من مكة كما ينشئ أهل مكة منها فيفوتك فضل الاحرام من الميقات (قوله فدخلت على عطاء) أي ابن ابي رباح (قوله يوم ساق البدن معه) بضم الواو المتحدة واسكان الدال جمع بدنة وذلك في حجة الوداع وقدرناه مسلم عن ابن نعيم عن ابي نعيم شيخ البخاري فيه بلفظ عام ساق الهدي (قوله فقال لهم اهلوا من احرامكم الخ) أي اجعلوا حجكم عمرة وتحللوا منها بالطواف والسعي (قوله وقصروا) انما امرهم بذلك لانهم يهلون بعد قليل بالحج فأخر الحلق لان بين دخولهم وبين يوم التروية اربعة ايام فقط (قوله واجعلوا التي قد قدمتم بها متعة) أي اجعلوا الحجة المفردة التي اهلتم بها عمرة تحللوا منها قصير وامتنعوا فاطلق على العمرة متعة مجازا والعلاقة بينهما ظاهرة ووقع في رواية عبد الملك بن ابي سليمان عن عطاء عند مسلم فلما قدمنا مكة امرنا ان نحل ونجعلها عمرة ونحوه في رواية الباقر عن جابر بن الخضر الطويل عند مسلم (قوله فقال اهلوا ما امرتكم فلولا اني سفت الهدي الخ) فيه ما كان عليه عليه السلام من تطيب قلوب اصحابه وتلفه بهم وحامه عنهم (قوله لا يجل مني حرام) بكسر حاء يجل أي شيء حرام والمعنى لا يجل مني ما حرم علي ووقع في رواية مسلم لا يجل مني حراما بالنصب على المقولية وعلى هذا فيقرأ يجل بضم واو والفاء على محذوف تقديره لا يجل طول المكث ونحو ذلك مني شيء حراما حتى يبلغ الهدي محله أي اذا انحر يوم مني واستدل به على ان من اعتمر فساق هديا لا يتحلل من عمرته حتى ينحره به يوم النحر وقد تقدم حديث حفصة بن غوث يأتني حديث عائشة عن طريق عقيل عن الزهري عن عروة عنها بلفظ من احرم بعمره فأهدي فلا يجل حتى ينحر وتأول ذلك المالكية والثأفة على ان معناه ومن احرم بعمره فأهدي فلهم بالحج ولا يجل حتى ينحره به ولا يخفى ما فيه (قلت) فانه خلاف ظاهر الاحاديث المذكورة والله التوفيق (قوله قال ابو عبد الله) هو المصنف (قوله ابو شهاب ليس له حديث مستدل بهذا)

بابُ مَنْ لَبِيَ بِالْحَجِّ وَسَمَّاهُ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ قَالَ سَمِعْتُ مُجَاهِدًا يَقُولُ حَدَّثَنَا جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَدِمْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ نَقُولُ لَبَيْكَ اللَّهُمَّ لَبَيْكَ بِالْحَجِّ فَأَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِحِمْلِنَا عُمرَةَ **بابُ التَّمَتُّعِ حَدَّثَنَا** مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا هَمَامٌ عَنْ قَتَادَةَ قَالَ حَدَّثَنِي مُطَرَفٌ عَنْ عِمْرَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ تَمَتَّنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَرَلْنَا الْقِرْنَ أَنْ قَالَ رَجُلٌ بِرَأْيِهِ مَا شَاءَ

أى لم يرو حديثا مرفوعا الا هذا الحديث قال مغلطاي كانه يقول من كان هكذا لا يجعل حديثه اصلا من اصول العلم (قلت) اذا كان موصوفا بصفة من يصحح حديثه لم يضره ذلك مع انه قد توبع عليه ثم كلام مغلطاي محمول على ظاهر الاطلاق وقد اجاب غيره بأنه مقيد بالرواية عن عطاء فان حديثه هذا طرف من حديث جابر الطويل الذي اقرده مسلم سياقه من طريق جعفر بن محمد بن علي عن ابيه عن جابر وفي هذا الطرف زيادة بيان لصفة التحلل من العمرة ليس في الحديث الطويل حيث قال فيه احلوا من احرامكم بطواف البيت وبين الصفا والمروة وقصر وا ثم اقيموا حللا الى يوم التزوية واهلوا بالحج ويستفاد منه جواز جواب المقتضى لمن سألته عن حكم خاص بان يذكره قصة مسندة مرفوعة الى النبي ﷺ تشتمل على جواب سؤاله ويكون ما شتمت عليه من الفوائد الزائدة على ذلك زيادة خير وينبغي ان يكون محل ذلك لا تقابحال السائل ثم ذكر المصنف حديث اختلاف عثمان وعلى في التمتع وقد تقدم من وجه آخر وهو اني احديث هذا الباب فاشتملت احاديث الباب على ما ترجم به فحديث عائشة من طريق يؤخذ منه الفسخ والافراد وحديث علي من طريقه يؤخذ منه التمتع والقران وحديث ابن عباس يؤخذ منه الفسخ وكذا حديث ابى موسى وجابر وحديث حفصة يؤخذ منه ان من تمتع بالعمرة الى الحج لا يحل من عمرته ان كان ساق الهدى وكذا حديث جابر وحديث ابن عباس الثاني يؤخذ منه مشيروعية التمتع وكذا حديث جابر ايضا والله اعلم (قوله باب من لبى بالحج وسماه) اورد فيه حديث جابر مختصرا من طريق مجاهد عنه وهو بين في ترجم له يؤخذ منه فسخ الحج الى العمرة وقد ذهب الجمهور الى انه منسوخ وذهب ابن عباس الى انه محكم وبه قال احمد وطائفة يسيرة (قوله باب التمتع على عهد رسول الله ﷺ) كذا في رواية ابى ذر وسقط لغيره علي عهد الى آخره ولبعضهم باب بغير ترجمة وكذا ذكره الاسماعيلي والاول اولى وفي الترجمة اشارة الى الخلاف في ذلك وان كان الامر استقر بعد على الجواز (قوله حدثني مطرف) هو ابن عبد الله بن الشيخ ورجال الاسناد كلهم بصر يون (قوله عن عمران) هو ابن حصين الخزاعي ولمسلم من طريق شعبة عن قتادة عن مطرف بعث الى عمران بن حصين في مرضه الذي توفي فيه فقال اني كنت محدثا باحدث لعل الله ان ينفعك فذكر الحديث (قوله وتزل القرآن) اى بجوازه يشير الى قوله تعالى فمن تمتع بالعمرة الى الحج الآية ورواه مسلم من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث عن همام بلفظ ولم يزل فيه القرآن اى بمنعه وتوضحه رواية مسلم الاخرى من طريق شعبة وسعيد بن ابى عروة كلاهما عن قتادة بلفظ ثم لم يزل فيها كتاب ولم ينه عنها بنى الله وزاد من طريق شعبة عن حميد بن هلال عن مطرف ولم يزل فيه قرآن بحرمة وله من طريق ابى العلاء عن مطرف فلم تزل آية تنسخ ذلك ولم تنه عنه حتى مضى لوجهه وللإسماعيلي من طريق عفان عن همام تمتعنا مع رسول الله ﷺ وتزل فيه القرآن ولم ينهنا رسول الله ﷺ ولم ينسخها شي وقد اخرج المصنف في تفسير البقرة من طريق ابى رجاء الططاردى عن عمران بلفظ انزلت آية التمتع في كتاب الله ففعلناها مع رسول الله ﷺ ولم يزل قرآن بحرمة فلم ينه عنها حتى مات قال رجل برايه ماشاء (قوله قال رجل برايه ماشاء) وفي رواية ابى العلاء ارايت كل امرئ بعد ماشاء ان يرتقي قاتل ذلك هو عمران بن حصين ووم من زعم انه مطرف الراوى عنه لثبوت ذلك في رواية ابى رجاء عن عمران كما

باب قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ. وَقَالَ أَبُو كَامِلٍ فَضِيلُ بْنُ
حُسَيْنٍ الْبَصْرِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ غِيَاثٍ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا
أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ مُتَمَتِّعِ الْحَجِّ فَقَالَ أَهْلُ الْمُهَاجِرُونَ وَالْأَنْصَارُ وَأَزْوَاجُ النَّبِيِّ ﷺ فِي حُجَّةِ الْوَدَاعِ وَأَهْلُنَا .
فَلَمَّا قَدِمْنَا مَكَّةَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

ذكرته قبل وحكي الحميد انه وقع في البخاري في رواية أبي رجاء عن عمران قال البخاري يقال انه عمري الرجل الذي
عناهم عمران بن حصين ولم أر هذا في شيء من الطرق التي اتصلت لنا من البخاري لكن نقله الاسماعيلي عن البخاري كذلك
فهو عمدة الحميدي في ذلك وبهذا جزم القرطبي والنووي وغيرهما وكان البخاري أشار بذلك الى رواية الجريري عن مطرف
فقال في آخره أرأيت رجل برأه ماشاء يعني عمر كذا في الاصل أخرجه مسلم عن مجاهد بن حاتم عن وكيع عن الثوري عنه وقال
ابن التين يحتمل ان يريد عمر وعثمان واغرب الكرماني فقال ظاهر سياق كتاب البخاري ان المراد به عثمان وكانه تقرب عهده
بقصة عثمان مع علي جزم بذلك وذلك غير لازم فقد سبق قصة عمر مع أبي موسى في ذلك ووقعت لمأوية أيضا مع سعد
ابن أبي وقاص في صحيح مسلم قصة في ذلك والاول أن يفسر بعمر فانه أول من نهي عنها وكان من بعده كان تابعه في ذلك
في مسلم أيضا ان ابن الزبير كان ينهي عنها وابن عباس يأمرها فبما لو اجابنا فاشار الى أن أول من نهي عنها عمر ثم في
حديث عمر ان هذا ما يعكر على عياض وغيره في جزمهم ان المتعة التي نهي عنها عمر وعثمان هي فسخ الحج الى العمرة
لا العمرة التي يحج بعدها فان في بعض طرقه عند مسلم التصريح بكونها متعة الحج وفي رواية له أيضا أن رسول الله
ﷺ أمر بعض أهل في العشر وفي رواية له جمع بين حج وعمرة ومراعاة التمتع المذكور وهو الجمع بينهما في عام
واحد كما سيأتي صريحا في الباب بعده في حديث ابن عباس وقد تقدم البحث فيه في حديث أبي موسى وفيمن القوائد
أيضا جواز نسخ القرآن بالقرآن ولا خلاف فيه وجواز نسخه بالسنة وفيه اختلاف شهير ووجه الدلالة منه قوله ولم
ينها رسول الله ﷺ فان مفهومه انه لو نهي عنها لا تمتنع ويستلزم رفع الحكم ومقتضاه جواز النسخ وقد يؤخذ
منه ان الاجماع لا ينسخ به لكونه حصر وجوه المنع في نزول آية اونهى من التي ﷺ وفيه وقوع الاجتهاد في
الاحكام بين الصحابة وانكار بعض المجتهدين على بعض بالنص (قوله باب قول الله تعالى ذلك لمن لم يكن أهله
حاضري المسجد الحرام) أي تفسير قوله وذلك في الآية إشارة الى التمتع لانه سبق فيها فن تمتع بالعمرة الى الحج فاما
استيسر من الهدي الي أن قال ذلك واختلف السلف في المراد بحاضري المسجد فقال نافع والاعرج هم أهل مكة
بمعناها وهو قول مالك واختاره الطحاوي ووجهه وقال طاوس وطائفة هم أهل الحرم وهو الظاهر وقال مكحول من
كان منزله دون المواقيت وهو قول الشافعي في القديم وقال في الجديد من كان من مكة على دون مسافة القصر وواقعه أحمد
وقال مالك أهل مكة ومن حولها سوى أهل المناهل كسفان وسوي أهل منى وعرفة (قوله وقال أبو كامل) وصله
الاسماعيلي قال حدثنا القاسم الطرزي حدثنا أحمد بن سنان حدثنا أبو كامل فذكره بطوله لكنه قال عثمان بن سعد بدل
عثمان بن غياث وكلاهما بصري وله رواية عن عكرمة لكن عثمان بن غياث ثقة وعثمان بن سعد ضعيف وقد أنكر
الاسماعيلي الي أن شيخه القاسم وهم في قوله عثمان بن سعد ويؤيده ان أبا مسعود الدمشقي ذكر في الاطراف انه وجد
من رواية مسلم بن الحجاج عن أبي كامل كما ساقه البخاري قال فأتى البخاري أخذه عن مسلم لا نبي لم أجده الا من
رواية مسلم كذا قال وتجب باحتمال أن يكون البخاري أخذه عن أحمد بن سنان فانه أحمد مشايخه ويحتمل أيضا أن
يكون أخذه عن أبي كامل نفسه فانه أدركه وهو من الطبقة الوسطى من شيوخه ولم يجد له ذكرا في كتابه غير هذا الموضع
وأبو معمر البراء اسمه يوسف بن يزيد والبراء بالتشديد نسبة له الى براء السهم (قوله فلما قدمنا مكة) أي قريبا

أَجْعَلُوا أَهْلًا لَكُمْ بِالْحَجِّ عُمْرَةً إِلَّا مَنْ قَلِدَ الْهَدْيَ طُفْنَا بِالْبَيْتِ وَالصَّامِ وَالْمَرْوَةِ وَأَتَيْنَا النِّسَاءَ وَلَيْسَنَا الْثِيَابُ .
 وَقَالَ مَنْ قَلِدَ الْهَدْيَ فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ لَهُ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ حِلَّهُ . ثُمَّ أَمَرَ نَا عَشِيَّةَ التَّرْوِيَةِ أَنْ نُهَيِّلَ بِالْحَجِّ .
 إِذَا فَرَعْنَا مِنَ الْمَنَاسِكَ جِئْنَا طُفْنَا بِالْبَيْتِ وَالصَّامِ وَالْمَرْوَةِ فَقَدْ تَمَّ حُجَّتُنَا وَعَلَيْنَا الْهَدْيُ . كَمَا قَالَ اللَّهُ
 تَعَالَى : فَمَا اسْتَسَمِرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ إِلَى أَصْوَارِكُمْ .
 الشَّاةُ تَجْزِي فَجَعَلُوا نَسْكَينَ فِي عَامِ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَنْزَلَهُ فِي كِتَابِهِ وَسُنَّةَ نَبِيِّهِ ﷺ
 وَأَبَاحَهُ لِلنَّاسِ غَيْرَ أَهْلِ مَكَّةَ . قَالَ اللَّهُ . ذَلِكَ لِئِنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ . وَأَشْهُرُ
 الْحَجِّ الَّتِي ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى سُؤَالَ وَذَوَالْقَعْدَةِ وَذُو الْحِجَّةِ فَمَنْ تَمَتَّعَ فِي هَذِهِ الْأَشْهُرِ فَعَلَيْهِ دَمٌ أَوْ صَوْمٌ .
 وَالرَّفْتُ الْجَمَاعُ . وَالْفُسُوقُ الْمَاعِي .

لان ذلك كان يسرف كما تقدم عن عائشة (قوله اجعلوا أهلا لكم بالحج عمرة) الخطاب بذلك لمن كان أهل بالحج
 مفردا كما تقدم وأصحها عن عائشة أنهم كانوا ثلاث فرق (قوله طفنا) في رواية الاصيل طفنا بزيادة فاء وهو الوجه
 ووجه الاول بالحمل على الاستئناف أو هو جواب لما وقال جملة حالية وقد مقدرة فيها (ونسكننا المناسك) أى من
 الوقوف والمبيت وغير ذلك (قوله واتينا النساء) المرابه غير التكم لان ابن عباس لم يكن اذ ذاك بالغاً (قوله وعشية
 التروية) أى بعد الظهر ثمان ذى الحجة وفيه حجة على من استحب تقديمه على يوم التروية كما قل عن الحنفية وعن
 الشافعية يخص استحباب يوم التروية بعد الزوال بن ساق الهدى (قوله فقد تم حجنا) للكشميين وقد بالواو
 ومن هنا الى آخر الحديث موقوف على ابن عباس ومن هنا الى أوله مرفوع (قوله فصيام ثلاثة أيام في الحج) سيأتي
 عن ابن عمر وعائشة موقوفا ان آخرها يوم عرفة فان لم يفعل صام أيام منى أي ثلاثة التي جدد يوم النحر وهي أيام التشريق
 وبه قال الزهري والاوزاعي ومالك والشافعي في القديم ثم رجع عنه وأخذ بعموم النهي عن ضيام أيام التشريق (قوله
 وسبعة اذارجتم الى أمصاركم) كذا أورده ابن عباس وهو تفسير منه للرجوع في قوله تعالى اذارجتم وبواقفه حديث ابن
 عمر الآتي في باب من ساق البدن معه من طريق عقيل عن الزهري عن سالم عن ابن عمر مرفوعا قال للناس من كان منكم
 اهدى فانه لا يحل الى أن قال فمن لم يجد هديا فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجع الى أهله وهذا قول الجمهور
 وعن الشافعي معناه الرجوع الى مكة وعبر عنه مرة بالفراغ من أعمال الحج ومعنى الرجوع التوجه من مكة فيصومها
 في الطريق ان شاء وبه قال اسحق بن راهويه (قوله الشاة تجزي) أى عن الهدى وهي جملة حالية وقعت بدون واو
 وسيأتي في أبواب الهدى بيان ذلك (قوله بين الحج والعمرة) بيان للمراد بقوله فجمعوا للنسكين وهو باسكان السين
 قال الجوهري النسك بالاسكان العبادة وبالضم الذبيحة (قوله فان الله أنزله) أى الجمع بين الحج والعمرة وأخذ
 بقوله فمن تمتع بالعمرة الى الحج (قوله وسنة نبيه) أى شرعه حيث أمر أصحابه (قوله غير أهل مكة) بنصب غير
 ويجوز كسر دوزك اشارة الى التمتع وهذا مبنى على مذهبه بأن أهل مكة لا تمتع لهم وهو قول الحنفية وعند
 غيرهم ان الاشارة الى حكم التمتع وهو القدية فلا يجب على أهل مكة بالتمتع دم اذا أحرموا من الحل بالعمرة وأجاب
 السكرماني بجواب ليس طائلا (قوله التي ذكر الله) أى هداية التمتع حيث قال الحج أشهر معلومات وقد تقدم نقل
 الخلاف في ذى الحجة هل هو بكاله أو بعضه (قوله فمن تمتع في هذه الاشهر) ليس لهذا القيد مفهوم لان الذي يتمتع
 في غير أشهر الحج لا يسمى متمتعا ولادم عليه وكذلك المكي عند الجمهور وخالفه فيه أبو حنيفة كما تقدم والله أعلم
 ويدخل في عموم قوله فمن تمتع من أحرم بالعمرة في أشهر الحج ثم رجع الى بلده ثم حج منها وبه قال الحسن البصري

وَالْحِدَالُ الْمِرَاءُ **بَابُ الْإِغْتِسَالِ عِنْدَ دُخُولِ مَكَّةَ حَدَّثَنِي** يَحْيَى بْنُ إِسْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا
ابْنُ عَلِيٍّ أَخْبَرَنَا أَيُّوبُ عَنْ نَافِعٍ قَالَ كَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إِذَا دَخَلَ الْحَرَمَ أَسْكَعَ عَنِ
التَّلْبِيَةِ ثُمَّ يَبِيتُ بِذِي طَوًى ثُمَّ يُصَلِّي بِالصُّبْحِ وَيُقْتَلُ وَيُحَدِّثُ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقْلُ ذَلِكَ **إِبَابُ**
دُخُولِ مَكَّةَ نَهَارًا أَوْ لَيْلًا بَاتَ النَّبِيُّ ﷺ بِذِي طَوًى حَتَّى أَصْبَحَ ثُمَّ دَخَلَ مَكَّةَ . وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ **حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ بَاتَ النَّبِيُّ ﷺ بِذِي طَوًى حَتَّى أَصْبَحَ ثُمَّ دَخَلَ مَكَّةَ . وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا
يَقُولُ **بَابُ** مِنْ أَيْنَ يَدْخُلُ مَكَّةَ **حَدَّثَنَا** إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ قَالَ حَدَّثَنِي مَنْ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ
عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْخُلُ مِنَ الثَّنِيَةِ الْعُلْيَا وَيَخْرُجُ مِنَ
الثَّنِيَةِ السُّفْلَى

وهو مبني على أن التمتع إيقاع العمرة في أشهر الحج فقط والذي ذهب إليه الجمهور أن التمتع إن جمَعَ الشخص الواحد
بينهما في سفر واحد في أشهر الحج في عام واحد وإن يقدم العمرة وأن لا يكون مكافئاً لاحتل شرط من هذه الشروط
لم يكن متمتاً (قوله والجِدَالُ الْمِرَاءُ) روى ابن أبي نسيه من طريق مقسم عن ابن عباس قال ولا جدال في الحج
تَمَارِي صاحبك حتى تغضبه وكذا أخرجه عن ابن عمر مثله ومن طريق عكرمة وإبراهيم النخعي وعطاء بن يسار
وغريم نحو قول ابن عباس وأخرج من طريق عبد العزيز بن رفيع عن مجاهد قال قوله ولا جدال في الحج قال قد
استقام امر الحج ومن طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد قال قد صار الحج في ذي الحجة لآشهر ينسا ولا شك في الحج
لأن أهل الجاهلية كانوا يجيئون في غير ذي الحجة * (قوله باب الاغتسال عند دخول مكة) قال ابن المنذر الاغتسال
عند دخول مكة مستحب عند جميع العلماء وليس في تركه عتد مفسدة وقال أكرهه مجزي منه الوضوء وفي الموطأ أن
ابن عمر كان لا يغسل رأسه وهو محرم الا من احتلام وظاهره أن غسله لدخول مكة كان لجسده دون رأسه وقال
الشافعية أن عمر بن الخطاب غسل الفسل فتميم وقال ابن التين لم يذكر أصحابنا الغسل لدخول مكة وإنما ذكره للطواف والفسل
لدخول مكة هو في الحقيقة للطواف (قوله ثم يبيت بذي طوى) بضم الطاء وفتحتها (قوله ويقتل) أي به
(قوله كان يفعل ذلك) يحتمل أن الإشارة به إلى الفعل الأخير وهو الفسل وهو مقصود الترجمة ويحتمل أنها إلى الجميع
وهو الاظهر فسيأتي في الباب الذي يليه ذكر الميت فقط مرفوعاً من رواية أخرى عن ابن عمر وتقدم الحديث بأنهم من
هذا في باب الأهل من مستقبل القبلة * (قوله باب دخول مكة نهاراً أو ليلاً) أورده حديث ابن عمر في الميت بذي
طوى حتى يصبح وهو ظاهر في الدخول نهاراً وقد أخرجه مسلم من طريق أيوب عن نافع بلفظ كان لا يقدم مكة
الآبات بذي طوى حتى يصبح ويغتسل ثم يدخل مكة نهاراً وأما الدخول ليلاً فمرفوع منه ﷺ إلا في عمرة الجعرانة فإنه
ﷺ أحرم من الجعرانة ودخل مكة ليلاً فقتل أمر العمرة ثم رجع ليلاً فأصبح بالجعرانة كبأت كإرواه أصحاب
السنن الثلاثة من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه وروى سعيد بن منصور عن إبراهيم
النخعي قال كانوا يستحبون أن يدخلوا مكة نهاراً ويخرجوا منها ليلاً وأخرج عن عطاء بن ششم أن دخلوا ليلاً أنكم لستم
كرسول الله ﷺ أنه كان أمماً فأحب أن يدخلها نهاراً ليراه الناس انتهى وقضية هذا أن من كان أمماً يقتدى به
استحب له أن يدخلها نهاراً * (قوله باب من أين يدخل مكة) أورده حديث مالك عن نافع عن ابن عمر قال كان
رسول الله ﷺ يدخل من الثنية العليا ويخرج من الثنية السفلى أخرجه عن إبراهيم بن المنذر عن معن بن عيسى عنه

باب من أين يخرج من مكة **حدثنا** مسدد بن مسرهد البصري حدثنا يحيى عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ دخل مكة من كدأ من الندية العليا التي بالبطحاء ويخرج من الندية السفلى * قال أبو عبد الله كان يقال هو مسدد كما فيه قال أبو عبد الله سمعت يحيى بن ميم يقول سمعت يحيى بن سعيد يقول لو أن مسدداً أتيت في بيته فحدثته لأستحق ذلك وما أبل كئيب كانت عيني أوعند مسدد **حدثنا** الحميدي ومحمد بن المنيقالا حدثنا سفيان ابن عيينة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ لما جاء إلى مكة دخل من أعلاها وخرج من أسفلها **حدثنا** محمود بن غيلان المروزي حدثنا أبو أسامة حدثنا هشام ابن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ دخل عام الفتح من كدأ وخرج من كدأ من أعلى مكة **حدثنا** أحمد حدثنا ابن وهب أخبرنا عمرو بن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ دخل عام الفتح من كدأ أعلى مكة قال هشام وكان عروة يدخل على كليتيهما من كدأ وكدأ أكثر ما يدخل من كدأ وكانت أقر بهما إلى منزله **حدثنا** عبد الله بن عبد الوهاب حدثنا حاتم عن هشام بن عروة دخل النبي ﷺ عام الفتح من كدأ من أعلى مكة . وكان عروة أكثر ما يدخل من كدأ وكان أقر بهما إلى منزله **حدثنا** موسى حدثنا وهيب حدثنا هشام عن أبيه دخل النبي ﷺ عام الفتح من كدأ وكان عروة يدخل منهما كليهما وأكثر ما يدخل من كدأ أقر بهما إلى منزله قال أبو عبد الله كدأ وكدأ موضعان

وليس هو في الموطن ولا رايحه في غرائب مالك للدارقطني ولم أقف عليه الا من رواية مع ابن عيسى وقد تابع ابراهيم ابن المنذر عليه عبد الله بن جعفر البرمكي وقد عز على الاسماعيلي استخراجهم فأخرجه عن ابن ناجية عن البخاري مثله وزاد في آخره يعني نتي مكة هذه الزيادة وقد أخرجه أيضاً أبو داود حيث أخرج الحديث عن عبد الله بن جعفر البرمكي عن معن بن عيسى مثله وقد ذكره المصنف في الباب الذي بعده من طريق أخرى عن نافع وسياقه ابن من سياق مالك * (قوله باب من أين يخرج من مكة) (قوله من كدأ) بفتح الكاف والمدقال أبو عبيد لا يصرف وهذه الثانية هي التي ينزل منها إلى الملعى مقبرة أهل مكة وهي التي يقال لها الحجون بفتح المهملة وضم الجيم وكانت حجة المرتقى فسهلها معاوية ثم عبد الملك ثم المهدي على ما ذكره الأزرقى ثم سهل في عصرنا هذا منها سنة إحدى عشرة وثمانمائة موضع ثم سهل كلها في زمن سلطان مصر الملك المؤيد في حدود العشرين وثمانمائة وكل عقبة في جبل أو طريق عال فيه تسمى نية (قوله الثانية السفلى) ذكر في ثاني حديث الباب وخرج من كدأ وهو بضم الكاف مقصور وهي عند باب شيكة قرب شعب الشاميين من ناحية قيعقان وكان بناء هذا الباب عليها في القرن السابع (قوله من أعلى مكة) ذكر أبو أسامة قلبه والصواب مارواه عمرو وحاتم عن هشام دخل من كدأ من أعلى مكة ثم ظهر لي أن الوهم فيه ممن دون أبي أسامة فقد رواه أحمد عن أبي أسامة على الصواب (قوله قال هشام) هو ابن عروة ولا إسناد المذكور (وكان عروة يدخل من كليتيهما) في رواية الكشميهني على بدل من (قوله وأكثر ما يدخل من كدأ) بالضم والقصر للجمع وكذا في رواية حاتم وهيب وهي الطريقة الرابعة لحديث عائشة (قوله وكانت أقر بهما إلى منزله)

باب فضل مكة وبنائها وقوله تعالى وإذ جعلنا البيت مثابة للناس وأمنا واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى وعهدنا إلى إبراهيم وإسماعيل أن طهرا بيتي للطائفين والساكنين والركع السجود وإذ قال إبراهيم رب

فيه اعتذار هشام لا يه لكونه روى الحديث وخالفه لانه رأى أن ذلك ليس بحتم لازم وكان بموافقه وكثير ما قيل غيره بقصد التيسير قال عياض والقريطي وغيرهما اختلف في ضبط كداء وكذا قال أكثر على أن الطياء بالفتح والمند والسفل بالضم والقصر وقيل بالعكس قال النووي وهو غلط قالوا واختلف في المعنى الذي لأجله خالف عليه السلام بين طريقه فقيل ليترب به كل من في طريقه فذكر شيئا ما تقدم في العيد وقد استوعبت ما قيل فيه هناك وبعضه لا يتأتى اعتباره هنا والله أعلم وقيل الحكمة في ذلك المناسبة بحجة الطلوع عند الدخول لما فيه من تعظيم المكان وعكسه الإشارة إلى فراقه وقيل لأن إبراهيم لما دخل مكة دخل منها وقيل لأنه عليه السلام خرج منها خفيفا في الهجرة فأراد أن يدخلها ظاهرا عليا وقيل لأن من جاء من تلك الجهة كان مستقبلا للبيت ويحتمل أن يكون ذلك لكونه دخل منها يوم الفتح فاستمر على ذلك والسبب في ذلك قول أبي سفيان بن حرب للعباس لأسلم حتى أري الخليل تطلع من كداء فقلت ما هذا قال شئ طلع بقلبي وإن الله لا يطلع الخليل هناك أبدا قال العباس فذكرت أبا سفيان بذلك لما دخل واليهي من حديث ابن عمر قال قال النبي عليه السلام لا يكر كيف قال حسان فأنشده

عدمت بنيتي أن لم تروها * تنير النقع مطلعها كداء

فتبسم وقال ادخلوها من حيث قال حسان (تنبيه) حكى الحميدى عن أبي العباس العذرى أن بمكة موضعا ثالثا يقال له كدى وهو بالضم والتصغير يخرج منه إلى جهة اليمن قال الحب الطبرى حققه العذري عن أهل المعرفة بمكة قال وقد بنى عليها باب مكة الذي يدخل منه أهل اليمن (تنبيهات) أولها محمود في الطريق الثانية من حديث عائشة هو ابن غيلان وعمرو في الطريق الثالثة هو ابن الحرث وأحمد في أول الاستناد لم أره منسوبا في شيء من الروايات وقد تقدم في أوائل الحج أحمد عن ابن وهب وأنه أحمد بن عيسى فشيء أن يكون هو المذكور هنا وحاتم في الطريق الثالثة هو ابن الاسماعيلي (التنبيه الثاني) اختلف على هشام بن عروة في وصل هذا الحديث وإرساله وأورد البخارى الوجين مشيرا إلى أن رواية الإرسال لا تقدر في رواية الوصل لأن الذي وصله حافظ وهو ابن عيينة وقد تابعه ثقتان ولعله إنما أورد الطريقين المرسلين ليستظهر بهما على وهم أبي أسامة الذي أشرت إليه أولا (الثالث) وقع في رواية المستعلى وحده في آخر الباب قال أبو عبد الله كداء وكذا موضعان والمراد بأبي عبد الله المصنف وهذا تفسير غير مفيد فعلوم انهما موضعان بمجرد السياق وقد يسر الله بنقل ما فيها من ضبط وتعيين جهة كل منهما * (قوله باب فضل مكة وبنائها وقوله تعالى وإذ جعلنا البيت مثابة للناس وأمنا فساق الآيات إلى قوله التواب الرحيم) كذا في رواية كريمة وساق الباقون بعض الآية الأولى ولا يذركلها ثم قال إلى قوله التواب الرحيم ثم ساق المصنف في الباب حديث جابر في بناء الكعبة وحديث عائشة في ذلك من أربعة طرق وليس في الآيات ولا الحديث ذكر لبنان مكة لكن بنان الكعبة كان سبب بنیان مكة ومعارفها فاكفى به واختلف في أول من بنى الكعبة كاسياني في أحاديث الانبياء في الكلام على حديث أبي ذر رأى مسجدا وضع في الأرض أول وكذا قصة بناء إبراهيم وإسماعيل لها يأتي في أحاديث الانبياء ويقتصر هنا على قصة بناء قريش لها وعلى قصة بناء ابن الزبير وما غيره للحجاج بعده لتعلق ذلك بحديث الباب والبيت اسم غالب للكعبة كالنجم للثريا وقوله تعالى وثابت أي مرجعا للحجاج والمعارف يفرقون عنه ثم يعودون إليه روى عبد بن حميد بإسناد جيد عن مجاهد قال يحجون ثم يعودون وهو مصدر وصف به الموضع وقوله وأمنا أى موضع آمن وهو كقوله أولم روا أنا جعلنا حرما آمنا والمراد ترك القتال فيه كاسياني شرحه في الكلام على حديث الباب الذى بعده وقوله واتخذوا من

اجعل هذا بلاءً أميناً وارزق أهله من الثمرات من آمن منهم بالله واليوم الآخر قال ومن كفر فأمتهم قليلاً
ثم أضطره إلى عذاب النار وبئس المصير وإذا برقع إبراهيم القوا عديم البيت وإسماعيل ربنا تقبل منا
إناك أنت السميع العليم ربنا واجعلنا مسلمين لك ومن ذرئتنا أمة مسلمة لك وأرنا مناسكنا وتب
علينا إناك أنت التواب الرحيم **حدثني** عبد الله بن محمد حدثنا أبو عاصم قال أخبرني ابن جريج
قال أخبرني عمرو بن دينار قال سمعت جابر بن عبد الله رضي الله عنهما يقول لما بُنيت الكعبة ذهب
النبي ﷺ وعباس بن عبد المطلب فقال الحجاره فقال العباس للنبي ﷺ اجعل لآزارك على ربك

مقام إبراهيم مصلى أى وقتنا اتخذناه موضع صلاة. ويجوز أن يكون معطوفاً على ذكر وانعمى أى على معنى مثابة أى
توبوا إليه واتخذوا الأمر فيه للاستحباب بالافتاق وقرأ نافع وابن عامر واتخذوا بلفظ الماضي عطفاً على جعلنا أو
على تقدير إناى وإذا جعلنا ومقام إبراهيم الحجر الذى فيه أثر قدميه على الأصح وسيأتى شرحه فى قصة
إبراهيم من أحاديث الأنبياء وعن عطاء مقام إبراهيم عرفة وغيرها من المناسك لا مقام فيها ودعا وعن النخعي الحرم كله
وكذا رواه السككي عن أبى صالح عن ابن عباس وقد تقدمت الإشارة إلى شئ من ذلك فى أوائل كتاب الصلاة وقوله
والركم السجود استدله على جواز صلاة الفرض والنفل داخل البيت وخالف مالك فى الفرض (قوله اجعل هذا بلداً
آمناً) يأتى الكلام عليه فى حديث أن إبراهيم حرم مكة وأنه لا يعارض حديث أن الله حرم هذا البلد يوم خلق السموات
والارض لأن معنى الاول أن إبراهيم أعلم الناس بذلك والثانى ما سبق من تقدير الله وقوله من آمن بدل من أهله أى
وارزق المؤمنين من أهله خاصة ومن كفر عطف على من آمن قيل فأس إبراهيم الرزق على الامامة عرف الفرق بينهما
وان الرزق قد يكون استدرجاً والزام الحججة وسيأتى الكلام على القواعد فى تفسير البقرة وأنها الأساس وظاهره أنه
كان مؤسفاً قبل إبراهيم ويحتمل أن يكون المراد بالرفع قلها من مكانها إلى مكان البيت كما سيأتى عند أهل الاختلاف فى ذلك
إن شاء الله تعالى وقوله ربنا قبل منا أى يقولان ربنا قبل منا وقد أظهره ابن مسعود فى قرأته (قوله وأرنا مناسكنا)
قال عبد بن جريد حدثنا يزيد بن هرون حدثنا سليمان التيمي عن أبي حمزة قال لما فرغ إبراهيم من البيت أتاه جبريل فأراه
الطواف بالبيت سبعاً قال وأحسبه وبين الصفا والمروة ثم أتى به عرفة فقال أعرفت قال نعم قال فمن سميت عرفات ثم
أتى به جمعا فقال ههنا يجمع الناس الصلاة ثم أتى به منى فعرض لهما الشيطان فأخذ جبريل سبع حصيات فقال ارمه بها
وكرمه كل حصاة (قوله وتب علينا) قيل طلبا الثبات على الايمان لأنهما معصومان وقيل أراد أن يعرف الناس أن ذلك
الموقف مكان التوبة وقيل المعنى وتب على من اتبعنا (قوله حدثني عبد الله بن محمد) هو الجعفي وهذا أحد الأحاديث التى
أخرجها البخاري عن شيخه أبى عاصم النبيل بواسطة (قوله لما بينت الكعبة) هذا من مرسل الصحابي لأن جابراً لم يدرك
هذه القصة فيحتمل أن يكون سمعها من النبي ﷺ أو ممن حضرها من الصحابة وقدرى الطبراني وأبو نعيم فى الدلائل
من طريق أبى لهيعة عن أبى الزبير قال سألت جابراً أهل يقوم الرجل عريانا فقال أخبرني النبي ﷺ أنه لما نهضت
الكعبة قتل كل من من قريش وإن النبي ﷺ قتل مع العباس وكانوا يضعون ثيابهم على العواتق يتقون بها أى
على حمل الحجارة فقال النبي ﷺ فاعقلت رجلى فخررت وسقط ثوبى فقلت للعباس هلم ثوبى فليست أعزى بعدها
إلى الفسل لكن ابن لهيعة ضعيف وقد تابعه عبد العزيز بن سليمان عن أبى الزبير ذكره أبو نعيم فإن كان محفوظاً والا
فقد حضره من الصحابة العباس كما فى حديث الباب فلعل جابراً حمله عنه وروى الطبراني أيضاً واليهيقي فى الدلائل من
طريق عمرو بن أبى قيس والطبراني فى التهذيب من طريق هرون بن المعيرة وأبو نعيم فى المعرفة من طريق قيس بن الربيع
وفى الدلائل من طريق شعيب بن خالد كلهم عن سمالك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس حدثني أبى العباس بن عبد المطلب

فَخَرَّ إِلَى الْأَرْضِ فَطَمَحَتْ عَيْنَاهُ إِلَى السَّمَاءِ فَقَالَ إِنْ فِي لِأَزَارِي

قال لا بنت قریش الكعبة أهدرت رجلين رجلين يقولون الحجارة فكنت أنا وابن أخي فطمانا نأخذ ازرا فنضعها على منا كبنا ونجعل عليها الحجارة فإذا دونانم الناس ليسنا ازرا فبينما هوامى اذصرع فسعيت وهو شاخص بصره الى السماء قال فقلت لابن أخي ماشأنا قال نبيت ان أمشي عز يا نا قال فكنته حتى أظهر الله نبوته تابعه الحكمين أبان عن عكرمة أخرجه أبو نعيم أيضا وروي ذلك أيضا من طريق النضر أبي عمر عن عكرمة عن ابن عباس ليس فيه العباس وقال في آخره فكان أول شيء رأى من النبوة والنضر ضيف وقد خبط في استاده وفي مته فانه جعل القصعة في معالجة زمزم بأمر أبي طالب وهو غلام وكذا روي ابن اسحق في السيرة عن أبيه عن جدته عن النبي ﷺ قال اني لم غلمان استأني قد جعلنا ازرا على أعناقنا الحجارة ننقلها اذ لكى لا كم لكعة شديدة ثم قال أشدد عليك ازراك فكان هذه قصة أخرى واغتر بذلك الازرقى فحكى قولنا ان النبي ﷺ لما بنيت الكعبة كان غلاما ولعل عمدته في ذلك ما سألني عن معمر عن الزهري والحديث معمر شاهد من حديث أبي الطفيل أخرجه عبد الرزاق ومن طريقه الحاكم والطبراني قال كانت الكعبة في الجاهلية مبنية بالرضم ليس فيها مدر وكانت قدر ما يقتنعها الضناق وكانت ثيابها توضع عليها تسدل سدا وكانت ذات ركنين كهيئة هذه الحلقة () فأقلت سفينة من الروم حتى اذا كانوا قريبا من جدة انكسرت فخرجت قریش لتأخذ خشبها فوجدوا الروى الذى فيها نجارا فقدموا به وبالخشب لينبوا به البيت فكانوا كلما أرادوا القرب منه لهدمه بدت لهم حية فأنعها فهاضت الله طيرا أعظم من النسر ففرز مخالبه فيها فألقاها نحو أجياد فهدمت قریش الكعبة وبنوها بحجارة الوادي فرفعوها في السماء عشرين ذراعا فبينما النبي ﷺ يحمل الحجارة من أجياد وعليه نمرة فضات عليه النمرة فذهب يضعها على عاتقه فبدت عورته من صغرها فنودى يا محمد عمر عورتك فلم يرعيا جدد ذلك وكان بين ذلك وبين المبعث خمس سنين قال معمر واما الزهري فقال لا يبلغ رسول الله ﷺ الحلم أجرت امرأ الكعبة فطارت شرارة من مجرها في ثياب الكعبة فاحتوت قشاورت قریش في هدمها وهاجوه فقال الوليدان أن الله لا يهلك من يريد الاصلاح فارتقي على ظاهرا البيت ومعه العباس فقال اللهم لا تريد الا الاصلاح ثم هدم فلما راوه سالما تابعوه قال عبد الرزاق اخبرنا ابن جريج قال قال مجاهد كان ذلك قبل المبعث بخمسة عشرة سنة وكذا رواه ابن عبد البر من طريق عبد بن جبير بن مطعم باسناده وبه جزم موسى بن عقبة في مغازيه والا اول أشهر وبه جزم ابن اسحق ويمكن الجمع بينهما بان يكون الحريق تقدم وقته على الشروع في البناء وذكر ابن اسحق أن السيل كان يأتي فيصيب الكعبة فينساقط من بناها وكان رضا فوق القامة فارادت قریش رفعها ونسقيها وذلك أن نهر اسرقوا كثر الكعبة فذكر القصص مطولة في بناءهم الكعبة وفي اختلافهم فيمن يضع الحجر الاسود حتى رضوا بأول داخل فدخل النبي ﷺ فحكه في ذلك فوضعه بيده قال وكانت الكعبة على عهد النبي ﷺ ثمانية عشر ذراعا ووقع عند الطبراني من طريق اخري عن ابن خنيم عن أبي الطفيل أن اسم البخاري المذكور باقوم ولقا كهي من طريق ابن جريج مثله قال وكان يجرى الى بندر وراء ساحل عدن فانكسرت سفينته بالشعبية فقال لقریش أن اجريتم عيري مع عيركم الى الشام أعطيتكم الخشب فقلعوا وروى سفيان بن عيينة في جامعه عن عمرو بن دينار انه سمع عبيد بن عمير يقول اسم الذى بنى الكعبة لقریش باقوم وكان روميا وقال الازرقى كان طولها سبعة وعشرين ذراعا فاقتصرت قریش منها على ثمانية عشر ونقصوا من عرضها اذراعا أدخلوها في الحجر (قوله غزالي الارض) في رواية زكريا بن اسحق عن عمرو بن دينار الماضية في باب كراهية التعري من أوائل الصلاة فجعله على منكبه فسقط مغشيا عليه (قوله فطمحت عيناه) ففتح المعجمة والميم أي ارتمتها والمعنى انه صار ينظر الى فوق وفي رواية عبد الرزاق عن ابن جريج في أوائل السيرة النبوية ثم أفاق فقال (قوله أرني أزاري) أي أعطني وحكي ابن التين كسر الراء وسكونها وقد قرئ بهما وفي رواية عبد الرزاق الآتية أزاري أزاري

فَشَدَّ عَلَيْهِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنِ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مُحَمَّدٍ بْنَ أَبِي بَكْرٍ أَخْبَرَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَمَّا أُرِيَ أَنَّ قَوْمِي لَمْ يَبْنُوا الْكُعْبَةَ اقْتَصِرُوا عَنْ قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ . قَعَلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا تُرَدُّمَا عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ . قَالَ لَوْلَا حَدِيثَانِ قَوْمِي بِالْكَفْرِ لَعَمَلْتُ . قَالَ عَبْدُ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَكِنَّ كَانَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَمَعَتْ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَا رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تَرَكَ اسْتِلَامَ الرُّكْنَيْنِ اللَّذَيْنِ بِلَيَانِ الْحِجْرِ إِلَّا أَنَّ الْبَيْتَ لَمْ يَتِمَّ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ حَدَّثَنَا أَشْعَثُ عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ بَرِيدٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَ سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْجَدْرِ أَمِنَ الْبَيْتَ هُوَ . قَالَ نَعَمْ . قُلْتُ فَمَا لَهُمْ لَمْ يَدْخُلُوهُ فِي الْبَيْتِ . قَالَ

بِالسَّكْرِ (قوله فشده عليه) زاد ذكر ابن اسحق لما رأى بعد ذلك عريانا وقد تقدم شاهداه من حديث أبي الطفيل الحديث الثاني ساقه من أربعة طرق (قوله في الطريق الأولى عن سالم بن عبد الله) أي ابن عمر (قوله أن عبد الله بن محمد بن أبي بكر) أي الصديق ووقع في رواية مسلم أبي بكر بن أبي قحافة وعبد الله هذا هو أخو القاسم بن عبد (قوله أخبر عبد الله بن عمر) ينصب عبد الله على المفعولية وظاهره أن سالما كان حاضرا لذلك فيكون من روايته عن عبد الله بن عمر وقد صرح بذلك أبو أويس عن ابن شهاب ولكنه سماه عبد الرحمن بن محمد فوم أخرجه أحمد وأبو عبد الله بن طهمان فرواه عن مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة أخرجه الدارقطني في غرائب مالك والمحفوظ الأول وقدره معمر عن ابن شهاب عن سالم لكنه اختصره وأخرجه مسلم من طريق نافع عن عبد الله بن محمد بن أبي بكر عن عائشة فتابع سالمه وزاد في المتن ولا هفت كثر الكعبة ولم أر هذا الزيادة إلا من هذا الوجه ومن طريق أخرى أخرجه أبو عوانة من طريق القاسم ابن محمد عن عبد الله بن الزبير عن عائشة وسيأتي البحث فيها في باب كسوة الكعبة (قوله قومك) أي قريش (قوله اقتصروا عن قواعد إبراهيم) سيأتي بيان ذلك في الطريق التي تلي هذه (قوله لولا حدثان) بكسر الميملة وسكون الدال بعدها مثله بمعنى الحدوث أي قرب عهدهم (قوله لعلنا) أي لرددتها على قواعد إبراهيم (قوله فقال عبد الله) أي ابن عمر بالاسناد المذكور وقد رواه معمر عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه بهذه القصة مجردة (قوله لن كانت) ليس هذا شكمان ابن عمر في صدق عائشة لكن يقع في كلام العرب كثيرا صورة التشكيك والمراد التقرير واليقين (قوله ما أرى) بضم الهمزة أي اظن وهي رواية معمر وزاد في آخر الحديث ولا طاف الناس من وراء الحجر إلا لذلك ونحوه في رواية أبي أويس المذكورة (قوله استلام) افتعال من السلام والمراد هنا المس الركنا بالقبلة أو اليد (قوله ليلان) أي يقربان من الحجر بكسر الميملة وسكون الجيم وهو معروف على صفة نصف الدائرة وثلاثون ذراعا والقدر الذي أخرجه من الكعبة سيأتي قريبا (قوله في الطريق الثانية حدثنا الأشعث) هو ابن أبي الشعثاء الحاربي وقد تقدم في العلم من وجه آخر عن الأسود بزيادة بينهما على ما فيها هناك (قوله عن الجدر) بفتح الجيم وسكون الميملة كذا لاكثر وكذا هو في مسند مسدد شيخ البخاري فهو في رواية المستمل الجدار قال الخليل الجدر لغة في الجدار التي يوم من ضبطه بضمها لأن المراد الحجر ولابن داود الطيالسي في مسنده عن أبي الأحوص شيخ مسدد فيه الجدر أو الحجر بالشك ولابن عوانة من طريق شيان عن الأشعث الحجر بغير شك (قوله أمن البيت هو قال نعم) وهذا ظاهره أن الحجر كله من البيت وكذا قوله في الطريق الثانية أن أدخل الجدر في البيت وبذلك كان يفي ابن عباس كما رواه عبد الرزاق عن أبيه عن مرثد بن شرحبيل قال سمعت ابن عباس يقول لو وليت من البيت ما ولي ابن الزبير لأدخلت الحجر كله في البيت فلم يطاق به أن لم

أَلَمْ تَرَى قَوْمَكَ قَصَرَتْ بِهِمُ الْبَيْتَةُ فَلَمَّا شَانُ بَابَهُ مُرْتَفِعًا قَالَ فَعَلَ ذَلِكَ قَوْمِي لِيُدْخِلُوا مِنِّي شَاوًا وَيُخْرِجُوا مِنِّي شَاوًا وَلَوْلَا أَنِّي قَوْمِي حَدِيثٌ عَنْهُمْ بِالْجَاهِلِيَّةِ فَأَخَافُ أَنْ تُنْكَرُ قُلُوبُهُمْ أَنْ أُدْخِلَ الْجَدْرَ فِي الْبَيْتِ وَإِنَّ الصِّقَ بَابَهُ بِالْأَرْضِ * حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا أَبُو سَامَةَ عَنْ

يَكُنْ مِنَ الْبَيْتِ وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيقٍ عُلُقَمَةَ عَنْ أُمِّهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ كُنْتُ أَحِبُّ أَنْ أَصِلَ فِي الْبَيْتِ فَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدِي فَأَدْخَلَنِي الْحَجَرَ فَقَالَ صَلِّ فِيهِ فَإِنَّمَا هُوَ قِطْعَةٌ مِنَ الْبَيْتِ وَلَكِنْ قَوْمُكَ اسْتَقْصَرُوهُ حِينَ بَنَوْا الْكِعْبَةَ فَأَخْرَجُوهُ مِنَ الْبَيْتِ وَنَحْوَهُ لِأَبِي دَاوُدَ مِنْ طَرِيقٍ صَفِيَّةُ بِنْتُ شَيْبَةَ عَنْ عَائِشَةَ وَابْنُ عَوْنٍ مِنْ طَرِيقٍ قَتَادَةَ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ وَابْنُ أَحْمَدَ مِنْ طَرِيقٍ سَعِيدُ بْنُ جَبْرِ عَنْ عَائِشَةَ وَفِيهَا أَرْسَلْتُ إِلَى شَيْبَةَ الْحَجْبِيِّ لِيُفْتَحَ لَهَا الْبَيْتُ بِاللَّيْلِ فَقَالَ مَا فَخَرْنَا فِي جَاهِلِيَّةٍ وَلَا إِسْلَامٍ بَلِيلٌ وَهَذِهِ الرِّوَايَاتُ كُلُّهَا مُطْلَقَةٌ وَقَدْ جَاءَتْ رَوَايَاتُ أَصْحَابِهَا مُقَدِّمَةً مِنْهَا لِمُسْلِمٍ مِنْ طَرِيقٍ أَبِي قُرَيْظَةَ عَنْ الْحَرْثِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَائِشَةَ فِي حَدِيثِ الْبَابِ حَتَّى أَزِيدَ فِيهِ مِنَ الْحَجَرِ وَلَهُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ الْحَرْثِ عَنْهَا فَإِنَّ قَوْمَكَ أَنْ يَنْتَوِيهِ بَعْدِي فَهَلُمِّي لَارِيكَ مَا تَرَكْتُمْ فَارَاهَا قَرِيبًا مِنْ سَبْعَةِ أَذْرُعٍ وَلَهُ مِنْ طَرِيقٍ سَعِيدُ بْنُ مِينَاءَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ وَزِدْتُ فِيهَا مِنَ الْحَجَرِ سِتَّةَ أَذْرُعٍ وَسَيِّئًا فِي آخِرِ الطَّرِيقِ الرَّابِعَةِ قَوْلُ يَزِيدُ بْنُ رُوْمَانَ الَّذِي رَوَاهُ عَنْ عُرْوَةَ أَنَّهُ آوَاهُ لِحَرْبِ بْنِ حَازِمٍ فَخَرَزَهُ سِتَّةَ أَذْرُعٍ أَوْ نَحْوَهَا وَاسْتَفَانَ بْنِ عَيْنَةَ فِي جَامِعِهِ عَنْ دَاوُدَ بْنِ شَابُورٍ عَنْ مُجَاهِدِ بْنِ ابْنِ الزُّبَيْرِ زَادَ فِيهَا سِتَّةَ أَذْرُعٍ مِمَّا بَلَى الْحَجَرِ وَلَهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَزِيدَ عَنْ ابْنِ الزُّبَيْرِ سِتَّةَ أَذْرُعٍ وَشَبْرٍ وَهَكَذَا ذَكَرَ الشَّافِعِيُّ عَنْ عَدَدٍ لِقَائِهِمْ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ قُرَيْشٍ كَمَا أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي الْمَعْرِفَةِ عَنْهُ وَهَذِهِ الرِّوَايَاتُ كُلُّهَا تَجْتَمِعُ عَلَى اتِّفَاقٍ أَلْفَ سِتَّةٍ وَدُونَ السَّبْعَةِ وَأَمَّا رِوَايَةُ عَطَاءٍ عَنْ مُسْلِمٍ عَنْ عَائِشَةَ مَرْفُوعًا لَكُنْتُ أَدْخَلْتُ فِيهَا مِنَ الْحَجَرِ خَمْسَةَ أَذْرُعٍ فِي شَاةٍ وَالرِّوَايَاتُ السَّابِقَةُ أَرْجَحُ لَأَنَّهَا مِنَ الزِّيَادَةِ عَنْ الثِّقَاتِ الْمُحْفَظِ ظُهُورُ لِرِوَايَةِ عَطَاءٍ وَجِهَ وَهَوَانُهُ أَرِيدُهَا مَعْدَا الْفَرَجَةِ الَّتِي بَيْنَ الرُّكْنِ وَالْحَجَرِ فَتَجْتَمِعُ مَعَ الرِّوَايَاتِ الْآخَرَى فَإِنَّ الَّذِي عَدَا الْفَرَجَةَ أَرْبَعَةُ أَذْرُعٍ وَشِبْرٌ وَلِهَذَا وَقَعَ عِنْدَ الْفَاكِهِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ بْنِ عَدِي بْنِ الْحَمَاءِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِعَائِشَةَ فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ وَلَا دَخَلْتَ فِيهَا مِنَ الْحَجَرِ أَرْبَعَةَ أَذْرُعٍ فَيَحْمِلُ هَذَا عَلَى الْغَاءِ الْكُسْرِ وَرِوَايَةُ عَطَاءٍ عَلَى جَبْرِهُ يَجْمَعُ بَيْنَ الرِّوَايَاتِ كُلِّهَا بِذَلِكَ وَلَمْ أَرِنْ سَبْقِي إِلَى ذَلِكَ وَسَأَدُّكَ هَذَا الْبَحْثُ فِي آخِرِ الْكَلَامِ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ (قَوْلُهُ الْمَتَرَى) أَيِ الْمَتَرِ فِي (قَوْلِهِ قَصَرَتْ بِهِمُ التَّنْفِقَةُ) بِتَشْدِيدِ الْمَدِّ أَيِ التَّنْفِقَةِ الطَّيِّبَةِ الَّتِي أَخْرَجَهَا ذَلِكَ كَمَا جَزَمَ بِهِ الْأَزْرَقِيُّ وَغَيْرُهُ وَبُوضَحَ مَا ذَكَرَ ابْنُ أَصْحَقَ فِي السِّيَرَةِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَجِيحٍ أَنَّهُ أَخْبَرَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَفْوَانَ بْنِ أُمِّهِ أَنَّ أَبَا وَهَبٍ بْنَ عَابِدٍ بْنَ عِمْرَانَ بْنَ خَزُومٍ وَهُوَ جَدُّ جَدَّةِ بَنِي هَبِيرَةَ بْنِ أَبِي وَهَبٍ الْخَزْرُمِيِّ قَالَ لِقُرَيْشٍ لَا تَدْخُلُوا فِيهِمْ كَسَبِ الْطَّيِّبِ وَلَا تَدْخُلُوا فِيهِمْ مَرَبِي وَلَا يَمِمْ رَبًّا وَلَا مَظْلَمَةً أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ وَرَوَى سَفْيَانُ بْنُ عَيْنَةَ فِي جَامِعِهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَزِيدَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ شَهِدَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَرْسَلَ إِلَى الشَّيْخِ مِنْ بَنِي زُهْرَةَ أَدْرَكَ ذَلِكَ فَسَأَلَهُ عُمَرَ عَنْ بِنَاءِ الْكِعْبَةِ فَقَالَ إِنْ قَرِيشًا تَقَرَّبَتْ لِبِنَاءِ الْكِعْبَةِ الطَّيِّبَةِ أَيْ بِالتَّنْفِقَةِ فَعُجِزَتْ فَتَرَكُوا بَعْضَ الْبَيْتِ فِي الْحَجَرِ فَقَالَ عُمَرُ صَدَقْتَ (قَوْلُهُ لِيَدْخُلُوا) فِي رِوَايَةِ الْمُسْتَمْلِ يَدْخُلُوا بِغَيْرِ لَامٍ زَادَ مُسْلِمٌ مِنْ طَرِيقِ الْحَرْثِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَائِشَةَ فَكَانَ الرَّجُلُ إِذَا هُوَ أَرَادَ أَنْ يَدْخُلَهَا يَدْعُوهُ بِرَبِّي حَتَّى إِذَا كَادَ أَنْ يَدْخُلَ دَفَعُوهُ فَيَسْقُطُ (قَوْلُهُ حَدِيثٌ عَدِيمٌ) بَنُو بَنِي حَدِيثٍ (قَوْلُهُ بِجَاهِلِيَّةٍ) فِي رِوَايَةِ الْكُشَيْمِيِّ بِالْجَاهِلِيَّةِ وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي الْعِلْمِ مِنْ طَرِيقِ الْأَسْوَدِ حَدِيثٌ عَنْ عَبْدِ الْكَفَرِ وَابْنِ عَوْنٍ مِنْ طَرِيقِ قَتَادَةَ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ حَدِيثٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْثُكٍ (قَوْلُهُ أَخَافُ أَنْ تُنْكَرُ قُلُوبُهُمْ) فِي رِوَايَةِ شَيْبَانَ عَنْ أَشْعَثَ تَقَرَّبَ إِلَيْهَا بِدَلِّ السَّكَّافِ وَقَالَ ابْنُ بَطَّالٍ عَنْ بَعْضِ عُلَمَائِهِمْ أَنَّ النَّفْرَةَ الَّتِي خَشِيَهَا ﷺ أَنْ يَنْسَبُوهُ إِلَى الْإِفْرَادِ بِالْفَخْرِ دُونَهُمْ (قَوْلُهُ أَنْ أُدْخِلَ الْجَدْرَ) كَذَا وَقَعَ هُنَا وَهُوَ مُؤَوَّلٌ بِمَعْنَى الْمَصْدَرِ أَيِ أَخَافُ أَنْ تُنْكَرَ قُلُوبُهُمْ إِذَا خَالَي الْحَجَرِ وَجَوَابُ لَوْلَا مُحَذِّفٌ وَقَدْ رَوَاهُ مُسْلِمٌ عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ بَلَفْظًا أَخَافُ أَنْ تُنْكَرَ قُلُوبُهُمْ لَنُظِرْتُ أَنْ أُدْخِلَ فَانْتَبَهْتُ

هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت قال لي رسول الله ﷺ لولا حادثة قومك بالكفر
لنقضت البيوت ثم لبنيته على أساس إبراهيم عليه السلام فإن قرشنا استقصرت بناؤه وجعلت
له خلفا قال أبو معاوية حدثنا هشام خلفا يعني بابا **حدثنا** بيان بن عمرو حدثنا يزيد حدثنا
جرير بن حازم حدثنا يزيد بن رومان عن عروة عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال
لها يا عائشة لولا أن قومك حديث عهد بمجاهلية لأمرت بالبيوت فهدم فأدخلت فيه ما أخرج منه
والتفت بالأرض وجعلت لها بابين بابا شرقيا وبابا غربيا فلبست به أساس إبراهيم فذلك الذي حمل ابن
الزبير رضي الله عنهما على هدمه قال يزيد وشهدت ابن

جواب لولا وكذا أنه الاسماعيلي من طريق شيان عن أشعث ولفظه لنظرت فادخلته (قوله في الطريق الثالثة عن
هشام) هو ابن عروة (قوله عن عائشة) كذا رواه مسلم من طريق أبي معاوية والنسائي من طريق عبدة بن سليمان
وأبو عوانة من طريق علي بن مسهر وأحمد عن عبد الله بن عمر كلهم عن هشام وخالفهم القاسم بن معن فرواه عن هشام
عن أبيه عن أخيه عبد الله بن الزبير عن عائشة أخرجه أبو عوانة ورواية الجماعة أرجح فان رواية عروة عن عائشة لهذا
الحديث مشهورة عن غير هذا الوجه فسيأتي في الطريق الرابعة من طريق يزيد بن رومان عنه وكذا لابي عوانة
من طريق قتادة وأبي النضر كلاهما عن عروة عن عائشة بغير واسطة ويحتمل أن يكون عروة حمل عن أخيه عن
عائشة منه شيئا زائدا على روايته عنها كما وقع للأسود بن زيد مع ابن الزبير فيأقدم شرحه في كتاب العلم (قوله
وجعلت له خلفا) بفتح المعجمة وسكون اللام بعدها فاء وقد فسره في الرواية المعلقة وضبطه الحربي في الغرب بكسر
الخاء المعجمة قال والخالفة عمود في مؤخر البيت والصواب الاول وبينه قوله في الرواية الرابعة وجعلت لها بابين
(تبيينه) قوله وجعلت بسكون اللام وضم التاء عطفا على قوله لبنيته وضبطها القاسمي بفتح اللام وسكون المثناة
عطفا على استقصرت وهو م فان قرشنا لم نجعل له بابا من خلف وانما الذي جعله فلا يفتن بمن حفظ هذه
الكلمة بفتح ثم سكون (قوله قال أبو معاوية حدثنا هشام) يعني ابن عروة بسنده هذا (خلفا يعني بابا) والتفسير
المذكور من قول هشام بينه أبو عوانة من طريق علي بن مسهر عن هشام قال خلف الباب وطريق ابى معاوية
وصلها مسلم والنسائي ولم يقع في روايتهما التفسير المذكور وأخرجه ابن خزيمة عن أبي كريب عن أبي أسامة
وادر ج التفسير ولفظه وجعلت لها خلفا يعني بابا آخر من خلف يقابل الباب المتقدم (قوله في الطريق الرابعة حدثنا
يزيد) هو ابن هرون كما جزم به أبو نعيم في المستخرج (قوله عن عروة) كذا رواه الحفاظ من أصحاب يزيد بن
هرون عنه فأخرجه أحمد بن حنبل وأحمد بن سنان وأحمد بن منيع في مسانيدهم عنه هكذا والنسائي عن عبد الرحمن
ابن محمد بن سلام والاسماعيلي من طريق هرون الجمال والزعفراني كلهم عن يزيد بن هرون وخالفهم الحرث بن أبي
أسامة فرواه عن يزيد بن هرون فقال عن عبد الله بن الزبير يدل عروة بن الزبير وهكذا أخرجه الاسماعيلي من
من طريق أبي الازهر عن وهب بن جرير بن حازم عن أبيه قال الاسماعيلي ان كان أبو الازهر ضبطه فكان يزيد بن
رومان سمعه من الاخوين (قلت) قد تابعه محمد بن مشكان كما أخرجه الجوزقي عن الدغولي عنه عن وهب بن جرير
ويزيد قد جمعه عن الاخوين لكن رواية الجماعة أوضح فهي أصح (قوله حديث عهد) كذا جميع الرواة بالإضافة
وقال المطرزي لا يجوز حذف الواو في مثل هذا والصواب حديث عهد والله أعلم (قوله فذلك الذي حمل ابن الزبير
على هدمه) زاد وهب بن جرير في روايته وبنائه (قوله قال يزيد) هو ابن رومان بالاسناد المذكور وشهدت ابن

الزبير حين هدمه وبناه وأدخل فيه من الحجر وقد رأيت أساس إبراهيم حجارة كاسنة الإبل قال جرير
فقلت له أين موضعه قال أريكم الآن قد خلت منه الحجر فأشار إلى مكان قال هاهنا قال جرير

الزبير حين هدمه وبناه إلى قوله كاسنة الإبل (هكذا ذكره يزيد بن رومان مختصرا وقد ذكره مسلم وغيره واحتجوا
فروي مسلم من طريق عطاء بن أبي رباح قال لما احترق البيت زمن يزيد بن معاوية حين غزاه أهل الشام فكان من
أمره ما كان وللقا كهي في كتاب مكة من طريق أبي أويس عن يزيد بن رومان وغيره قالوا لما احترق أهل الشام الكعبة
ورموها بالمنجنيق وهت الكعبة ولا بن سعيد في الطبقات من طريق أبي الحرث بن زمة قال ارتحل الحصين بن نمير
يعني الأمير الذي كان يقال ابن الزبير من قبل يزيد بن معاوية لا تأم موت يزيد بن معاوية في ربيع الآخرة أربع
وستين قال فامر ابن الزبير بالخصاص التي كانت حول الكعبة فهدمت فإذا الكعبة تنفض أي تحرك متوهنة ترج
من أعلاها إلى أسفلها فيها امتلأ جيوب النساء من حجارة المنجنيق وللقا كهي من طريق عثمان بن ساج بلغني أنه لا
قدم جيش الحصين بن نمير أحرق بعض أهل الشام على باب بني جمح وفي المسجد يومئذ خيام فشى الحريق حتى أخذ
في البيت فظن القرقيان أنهم ها لكون وضع بناء البيت حتى أن الطير ليقع عليه فتناثر حجارته ولعد الرزاق عن أبيه
عن مرثد بن شريحيل أنه حضر ذلك قال كانت الكعبة وقد هت من حريق أهل الشام قال فهدمها ابن الزبير ففكره
ابن الزبير حتى قدم الناس الموسم يريدان يخرجهم على أهل الشام فلما صدر الناس قال أشيروا على في الكعبة الحديث
ولا بن سعد من طريق ابن أبي مليكة قال لم يبن ابن الزبير الكعبة حتى حج الناس سنة أربع وستين ثم بناها حين استقبل
سنة خمس وستين وحكي عن الواقدي أنه رد ذلك وقال لا ثبت عندي أنه ابتداء ما بعد رحيل الجيش بسبعين يوما وحزم
الازريقي بأن ذلك كان في نصف جمادى الآخرة سنة أربع وستين (قلت) ويمكن الجمع بين الروايتين بأن يكون ابتداء
البناء في ذلك الوقت وامتداده إلى الموسم ليراه أهل الأفاق ليشنع بذلك على بني أمية يؤيده أن تاريخ المسيحي أن
الفرغ من بناء الكعبة كان في سنة خمس وستين وزاد الحب الطبري أنه كان في شهر رجب والله أعلم وإن يكن هذا الجمع
مقبولا فالذي في الصحيح مقدم على غيره وذكر مسلم في رواية عطاء إشارة ابن عباس عليه بأن لا يفعل وقول ابن
الزبير لو أن أحدكم احترق بيته بناه حتى يمجده وأنه استخار الله ثلاثا ثم عزم على أن ينقضها قال فصامها الناس حتى صعد
رجل فالتى منه حجارة فلما لم يبق الناس أصابه شيء أتبعوا فنقضوه حتى بلغوا به الأرض وجعل ابن الزبير العمدة
فستر عليها الستور حتى ارتفع بناؤه قال ابن عينة في جامعه عن داود بن سابور عن مجاهد قال خرجنا إلى منى فأقنابها ثلاثا
ننتظر العذاب وارتقى ابن الزبير على جدار الكعبة هو بنفسه فهدم وفي رواية أبي أويس المذكورة ثم عزل ما كان
يصلح أن يعاد في البيت فبنوه فنظروا إلى ما كان لا يصلح منها أن يبنى به فأمر به أن يحفر له في جوف الكعبة فيدفن
واتبعوا قواعد إبراهيم من نحو الحجر فلم يصيبوا شيئا حتى شق على ابن الزبير ثم أدركوها بعدما امنوا فنزل عبد الله بن
الزبير فكشفوا له عن قواعد إبراهيم وهي صخر امتلأ الخلف من الإبل فأنقضوا إلى أي حركوا تلك القواعد بالعتل فنقضت
قواعد البيت ورواه بنينا نمروطا بعضه ببعض فحمد الله وكبره ثم أحضر الناس فأمر بوجوهم وأمرهم فنزل حتى
شاهد وأما شاهده ورواينا متصلا فأشهدهم على ذلك وفي رواية عطاء وكان طول الكعبة ثمان عشرة ذراعا فزاد
ابن الزبير في طولها عشرة أذرع وقد هدم وجه آخر أنه كان طولها عشرين ذراعا فلعل رواية جبر الكسر وحزم
الازريقي بأن الزيادة تسعة أذرع فلعل عطاء جبر الكسر أيضا وروى عبد الرزاق من طريق ابن ساطع عن زبدهم
كشفوا عن القواعد فإذا الحجر مثل الحلقة والحجارة مشبكة بعضها ببعض وللقا كهي من وجه آخر عن عطاء قال
كنت في الأماء الذين جمعوا على حفرة فحفرها قائمة ونصفا فجمعوا على حجارة لها عروق تتصل بزدرعوق المروة
فضر به فارتجفت قواعد البيت فكبر الناس فبنى عليه وفي رواية مرثد عن عبد الرزاق فكشف عن ريبض في الحجر

صَحَرَتْ مِنْ الْحِجْرِ سِتَّةَ أَذْرُعٍ أَوْ نَحْوَهَا

أَخَذَ بَعْضُهُ يَمَضُ فَرَكَمَ كَمَشُوقًا ثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ لِيَشْهَدَ وَاعِلِيهِ فَرَأَيْتُ ذَلِكَ الرِّبْضَ مِثْلَ خَلْفِ الْإِبِلِ وَجْهَ حَجَرٍ وَوَجْهَ
 حِجْرَانٍ وَرَأَيْتُ الرَّجُلَ يَأْخُذُ الْعَصَا فَيَضْرِبُ بِهَا مِنْ نَاحِيَةِ الرُّكْنِ فِيهِ تَرَالُ الرُّكْنِ الْآخِرُ قَالَ مُسْلِمٌ فِي رِوَايَةٍ عَطَاءُ وَجَعَلَهُ بَيْنَ
 أَحَدِهِمَا يَدْخُلُ مِنْهُ وَالْآخَرُ يَخْرُجُ مِنْهُ وَفِي رِوَايَةِ الْأَسْوَدِ الْقِي فِي الْعِلْمِ عَقْلُهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ وَفِي رِوَايَةِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ
 جَسْفَرٍ عَنِ الْإِسْمَاعِيلِيِّ فَقَضَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ لِفَعْلِهِ بَيْنَ الْأَرْضِ وَنَحْوِهِ لِلزَّمْدِيِّ مِنْ طَرِيقِ شُعْبَةٍ عَنْ أَبِي أُسْحَقَ
 وَلَقَا كَهْمًا مِنْ طَرِيقِ أَبِي أُوَيْسٍ عَنْ مُوسَى بْنِ مَيْسَرَةَ أَنَّهُ دَخَلَ الْكَعْبَةَ بَعْدَ مَا بَنَاهَا ابْنُ الزُّبَيْرِ فَكَانَ النَّاسُ لَا يَزِدُّونَ
 فِيهَا يَدْخُلُونَ مِنْ بَابٍ وَيَخْرُجُونَ مِنْ آخَرٍ * (فصل *) لَمْ يَذْكُرِ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ قِصَّةَ تَغْيِيرِ الْحِجَاجِ لِمَا صَنَعَهُ ابْنُ
 الزُّبَيْرِ وَقَدْ ذَكَرَهَا مُسْلِمٌ فِي رِوَايَةِ عَطَاءٍ قَالَ فَلَمَّا قَتَلَ ابْنُ الزُّبَيْرِ كَتَبَ الْحِجَاجَ إِلَى عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ يُخْبِرُهُ أَنَّ
 ابْنَ الزُّبَيْرِ قَدْ وَضَعَهُ عَلَى اسْنِ نَظَرِ الْعَدُولِ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ إِلَيْهِ فَكَتَبَ إِلَيْهِ عَبْدِ الْمَلِكُ أَنَا لَسْنَا مِنْ نَاطِلِيخِ ابْنِ الزُّبَيْرِ
 شَيْءٌ أَمَّا مَزَادُ فِي طَوْلِهِ فَأَقْرَهُ وَأَمَّا مَزَادُ فِيهِ مِنَ الْحَجَرِ فَرُدَّهُ إِلَى بَنَاتِهِ وَسُدَّ بَابُهُ الَّذِي فَتَحَهُ فَتَقَضَى وَأَعَادَهُ إِلَى بَنَاتِهِ
 وَلَقَا كَهْمًا مِنْ طَرِيقِ أَبِي أُوَيْسٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ فَيَادِرُ عَنِ الْحِجَاجِ فَهَدَمَهَا وَبَنَى شَقَهَا الَّذِي بَلَغَ الْحِجْرَ وَرَفَعَ
 بِهَا وَسَدَّ الْبَابَ الْغَرْبِيَّ قَالَ أَبُو أُوَيْسٍ فَأَخْبَرَنِي غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ عَبْدَ الْمَلِكِ نَدِمَ عَلَى أَذْنِهِ الْحِجَاجِ فِي هَدْمِهَا وَلَعَنَ
 الْحِجَاجَ وَلَا يَنْبَغِي عَنْ دَاوُدَ بْنِ سَابُورٍ عَنْ عِمَّادٍ فَرَدَّ الَّذِي كَانَ ابْنُ الزُّبَيْرِ أَدْخَلَ فِيهَا مِنَ الْحِجْرِ قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ
 وَدَدْنَا أَنْ تَرَكْنَا أَبَا خَبِيبٍ وَمَاتُوا مِنْ ذَلِكَ وَقَدْ أَخْرَجَ قِصَّةَ نَدَمِ عَبْدِ الْمَلِكِ عَلَى ذَلِكَ مُسْلِمٌ مِنْ وَجْهِ آخَرٍ فَمَنْ مِنْ طَرِيقِ
 الْوَلِيدِ بْنِ عَطَاءٍ أَنَّ الْحَرِثَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَيْعَةَ وَفَدَّ عَلَى عَبْدِ الْمَلِكِ فِي خِلَافَتِهِ فَقَالَ مَا ظَنُّكَ بِأَبَا خَبِيبٍ يَعْنِي ابْنَ الزُّبَيْرِ
 سَمِعَ مِنْ عَائِشَةَ مَا كَانَ يَزْعُمُ أَنَّهُ سَمِعَ مِنْهَا فَقَالَ الْحَرِثُ بَلَى أَنَا سَمِعْتُهُ مِنْهَا زَادَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ فِيهِ وَكَانَ الْحَرِثُ
 مُصَدِّقًا لِيَكْذِبَ فَقَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ انْتَبِهْ فَقَالَ ذَلِكَ قَالَ نَعَمْ فَتَكَتْ سَاعَةٌ بَعْضُهَا وَقَالَ وَدَدْتُ أَنْ تَرَكْتُهُ وَمَا تَحْمَلُ
 وَأَخْرَجَهَا أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ أَبِي قُرْعَةَ قَالَ بَيْنَا عَبْدُ الْمَلِكِ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ إِذْ قَالَ قَاتِلُ اللَّهِ ابْنُ الزُّبَيْرِ حَيْثُ يَكْذِبُ عَلَى أُمِّ
 الْمُؤْمِنِينَ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ فَقَالَ لَهُ الْحَرِثُ لَا تَقُلْ هَذَا يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ قَاتِلُ اللَّهِ ابْنُ الزُّبَيْرِ حَيْثُ يَكْذِبُ عَلَى أُمِّ
 الْقِبْلَةِ أَنْ أَهْدِمَهُ لَتَرَكْتُهُ عَلَى بَنَاءِ ابْنِ الزُّبَيْرِ (تَنْبِيْهُ) جَمِيعُ الرِّوَايَاتِ الَّتِي جَمَعْتُهَا هَذِهِ الْقِصَّةَ مُتَّفَقَةٌ عَلَى أَنَّ ابْنَ الزُّبَيْرِ جَعَلَ
 الْبَابَ بِالْأَرْضِ وَمَقْتَضَاهُ أَنْ يَكُونَ الْبَابُ الَّذِي زَادَهُ عَلَى سِتِّهِ وَقَدْ ذَكَرَ الْأَزْرَقِيُّ أَنَّ جَمَلَةً مَآغِيرَهُ الْحِجَاجِ الْجِدَارُ
 الَّذِي مِنْ جِهَةِ الْحَجَرِ وَالْبَابُ الْمَسْدُودُ الَّذِي فِي الْجَانِبِ الْغَرْبِيِّ عَنِ بَيْنِ الرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ نَحْتُ عَتَبَةِ الْبَابِ الْأَصْلِيِّ وَهُوَ
 أَرْبَعَةُ أَذْرُعٍ وَشِبْرٌ هَذَا مَوْاقِفُهَا فِي الرِّوَايَاتِ الْمَذْكُورَةِ لَكِنِ الْمَشَاهِدُ الْآنَ فِي ظَهْرِ الْكَعْبَةِ بَابٌ مَسْدُودٌ يُقَابِلُ
 الْبَابَ الْأَصْلِيَّ وَهُوَ فِي الِارْتِفَاعِ مِثْلُهُ وَمَقْتَضَاهُ أَنْ يَكُونَ الْبَابُ الَّذِي كَانَ عَلَى عَهْدِ ابْنِ الزُّبَيْرِ لَمْ يَكُنْ لِاصْطِقَابِ الْأَرْضِ
 فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ لِاصْطِقَابِهَا كَمَا صَرَّحَ بِهِ الرِّوَايَاتُ لَكِنِ الْحِجَاجُ لَمْ يَغْيَرْهُ وَرَفَعَ الْبَابَ الَّذِي يُقَابِلُهُ أَيْضًا ثُمَّ بَدَّلَهُ
 فَسَدَّ الْبَابَ الْمَجْدِدَ لَكِنِ لَمْ أَرَأِ النَّقْلَ بِذَلِكَ صَرِيحًا وَذَكَرَ الْفَاكِهِيُّ فِي أَخْبَارِ مَكَّةَ أَنَّهُ شَاهِدُ هَذَا الْبَابِ الْمَسْدُودِ مِنْ
 دَاخِلِ الْكَعْبَةِ فِي سَنَةِ ثَلَاثٍ وَسِتِّينَ وَمِائَتَيْنِ فَإِذَا هُوَ مُقَابِلُ بَابِ الْكَعْبَةِ وَهُوَ بِقَدَرِهِ فِي الطُّوْلِ وَالْعَرْضِ وَإِذَا
 فِي أَعْلَاهُ كَلَالِيْبُ ثَلَاثَةٍ كَمَا فِي الْبَابِ الْمَوْجُودِ سِوَاهُ فَاللَّهُ أَعْلَمُ (قَوْلُهُ خُزِّرَتْ) بِتَقْدِيمِ الزَّايِ عَلَى الرَّاءِ أَيْ قُدِّرَتْ
 (قَوْلُهُ سِتَّةَ أَذْرُعٍ أَوْ نَحْوَهَا) قَدْ وَرَدَ ذَلِكَ مَرْفُوعًا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ كَمَا تَقْدِمُ فِي الطَّرِيقِ الثَّانِيَةِ وَلَهَا أَرْبَعُ الرِّوَايَاتِ وَأَنَّ
 الْجَمْعَ بَيْنَ الْمُخْتَلَفِ مِنْهَا مُمْكِنٌ كَمَا تَقْدِمُ وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ دَعَا إِلَى الْاضْطِرَابِ وَالطُّغْيَانِ فِي الرِّوَايَاتِ الْمَقْيَدَةِ لِأَجْلِ الْاضْطِرَابِ
 كَمَا جَنَعَ إِلَيْهِ ابْنُ الصَّلَاحِ وَتَبِعَهُ النَّوَوِيُّ لِأَنَّ شَرْطَ الْاضْطِرَابِ أَنْ تَتَسَاوَى الْوُجُوهُ بِحَيْثُ يَتَعَدَّرُ التَّرْجِيحُ أَوْ الْجَمْعُ وَلَمْ
 يَتَعَدَّرْ ذَلِكَ هُنَا فَيَتَعَيَّنُ حُلُّ الْمَطْلُوقِ عَلَى الْمَقْيَدِ كَمَا هِيَ قَاعِدَةٌ مِنْهُمَا وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ الْأَحَادِيثَ الْمَطْلُوقَةَ وَالْمَقْيَدَةَ مُتَوَارِدَةٌ
 عَلَى سَبَبٍ وَاحِدٍ وَهُوَ أَنْ قَرِيشًا قَصُرُوا عَنْ بِنَاءِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنَّ ابْنَ الزُّبَيْرِ أَعَادَهُ عَلَى بِنَاءِ إِبْرَاهِيمَ وَأَنَّ
 الْحِجَاجَ أَعَادَهُ عَلَى بِنَاءِ قَرِيشٍ وَلَمْ تَأْتِ رِوَايَةٌ قَطُّ صَرِيحَةً أَنَّ جَمِيعَ الْحَجَرِ مِنْ بِنَاءِ إِبْرَاهِيمَ فِي الْبَيْتِ قَالَ الْحَبَّاطِيُّ فِي

شرح التنبية له والاصح ان القدر الذي في الحجر من البيت قد رُسِعة أذرع والرواية التي جاء فيها ان الحجر من البيت مطابقة فيحمل المطلق على المقيد ان اطلاق اسم الكل على البعض سائق مجازا وانما قال النووي ذلك نصرة لما رجحه من أن جميع الحجر من البيت وعمدته في ذلك ان الشافعي نص على إيجاب الطواف خارج الحجر وقل ابن عبد البر لا تهاق عليه وقتل غيره أنه لا يعرف في الاحاديث المرفوعة ولا عن أحد من الصحابة ومن جدم انه طاف من داخل الحجر وكان عملا مستمرا ومقتضاه ان يكون جميع الحجر من البيت وهذا متعقب فانه لا يلزم من إيجاب الطواف من ورانه ان يكون كله من البيت فقد نص الشافعي أيضا كما ذكره البيهقي في المعرفة ان الذي في الحجر من البيت نحو من ستة أذرع ونقله عن عدة أهل العلم من قريش لقيهم كما تقدم فعلى هذا قلله رأى إيجاب الطواف من ورانه الحجر احتياطا واما العمل فلا حجة فيه على الإيجاب فلعن النبي ﷺ ومن بعده فعليه استحباب الراحة من تسور الحجر لاسيما والرجال والنساء يطوفون جميعا فلا يؤمن من المرأة التكشف فلعنهم أرادوا حسم هذه المائدة واما ما نقله المذهب عن ابن أبي زيد ان حائط الحجر لم يكن مبنيا في زمن النبي ﷺ وأبي بكر حتى كان عمر فبناه ووسعه قطعاً للشك وان الطواف قبل ذلك كان حول البيت فقيه نظر وقد أشار المذهب الى أن عمدته في ذلك ماسية في باب بنيان الكعبة في أوائل السيرة النبوية بلقط لم يكن حول البيت حائط كأنها يصلون حول البيت حتى كان عمر فبنى حوله حائطا جدره قصيرة. فبناه ابن الزبير انتهى وهذا انما هو في حائط المسجد لا في الحجر فدخل اليوم على قائله من هنا لم يزل الحجر موجودا في عهد النبي ﷺ كما صرح به كثير من الاحاديث الصحيحة ثم في الحكم بمساقط طواف من دخل الحجر وخطى بينه وبين البيت سبعة أذرع ونظر وقد قال بصحته جماعة من الشافعية كمالك الحارثي ومن المالكية كأبي الحسن اللخمي وذكر الازرق ان عرض ما بين الميزاب ومنتهى الحجر سبعة عشر ذراعا وثلاث ذراع منها عرض جدار الحجر ذراعا وثلاث وفي بطن الحجر خمسة عشر ذراعا فعلى هذا فنصف الحجر ليس من البيت فلا يسقط طواف من طاف ودونه والله أعلم وأما قول المذهب ان القضاء لا يسمى بيتا وإنما البيت البنيان لان شخصا لو حلف لا يدخل بيتا فانه يهدم ذلك البيت فلا بحث بدخوله فليس واضح فان المشرع من الطواف مامر للخليل بالاحاق فلعننا أن نفوف حيث طاف ولا يسقط ذلك بانهدام حرم البيت لان العبادات لا يسقط المقدور عليه منها فبوات المعجز عنه فخرمة البقعة ثابتة ولو فقد الجدار وأما التمين فمطلقه بالمرف ويؤيد ما قلناه أنه لو انهدم مسجد فنقلت حجارة الى موضع آخر بقيت حرمة المسجد بالبقعة التي كان بها ولا حرمة لتلك الحجارة المنقولة الى غير مسجد فدل على أن البقعة أصل للجدار بخلاف العكس أشار ذلك ابن المنبر في الحاشية وفي حديث بناء الكعبة من القواعد غير ما تقدم ما ترجم عليه المصنف في العلوه وترك بعض الاختيار مخافة أن يقصر عنه فهم بعض الناس والمراد الاختيار في عبارته المستحب وفيه اجتناب ولي الأمر ما ينسرع الناس الى انكاره وما يخشى منه تولد الضرر عليهم في دين أو دنيا وتألف قلوبهم بما لا يترك فيه أمر واجب وفيه تقديم الامم فالأهم من دفع المفسدة وجلب المصلحة وانهما اذا تعارضتا بدى دفع المفسدة وان المفسدة اذا أمن وقوعها عادت استحباب عمل المصلحة وحديث الرجل مع أهله في الامور العامة وحرص الصحابة على امتثال أوامر النبي ﷺ (نكيل) حكى ابن عبد البر وتبعه عياض وغيره عن الرشيد أو المهدي أو المنصور انه أراد أن يهدم الكعبة على ما فعله ابن الزبير فتأشده مالك في ذلك وقال اخشى ان يصير ملية للبلوك فتزك (قلت) وهذا بعينه خشية جدم الاعلى عبد الله بن عباس رضي الله عنهما فأشار على ابن الزبير لا أراد أن يهدم الكعبة ويجدد بناءها بأن يرم ما هي منها ولا يتعرض لها بزيادة ولا نقص وقال له لا آمن أن يجيء من يهدك أمير فيغير الذي صنعت أخرجه الفاكهي من طريق عطاء عنه وذكر الازرق ان سليمان بن عبد الملك هم بنقص ما فعله الحجاج ثم ترك ذلك لما ظهر له انه فعله بأمر أبيه عبد الملك ولم أقف في شيء من التواريخ على ان أحد من الخلفاء ولا من دولهم غير من الكعبة شيئا مما صنعه الحجاج الى الآن الا في الميزاب والباب وعقبته وكذا وقع الترميم في جدارها غير مرة وفي سقها وفي

بابُ فَضْلِ الْحَرَمِ . وَقَوْلُهُ تَعَالَى : إِنَّمَا أَمَرْتُ أَنْ أُعْبَدَ رَبُّ هَذِهِ الْبَلَدَةِ الَّذِي حَرَّمَ مَوَاقِفَهُ كُلَّ شَيْءٍ وَأَمَرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ . وَقَوْلُهُ جَلَّ ذِكْرُهُ أَوْلَمْ نَمَكِّنْ لَهُمْ حَرَمًا آمِنًا يُجِئُ إِلَيْهِ تِمَرَاتُ كُلِّ شَيْءٍ رِزْقًا مِنْ لَدُنَّا وَلَكِنْ أَكْثَرْتُمْ لَيَالِيَهُمْ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْجَبْرِ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ طَاوُسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ فَتَحَ مَكَّةَ إِنَّ هَذَا الْبَلَدَ حَرَّمَهُ اللَّهُ لَا يَمُضُ شَوْكُهُ وَلَا يَنْقُرُ صَيْدُهُ وَلَا يُلْقَطُ لُقْطَتُهُ إِلَّا مِنْ عَرَفَها

سلم سطحها وجدد فيها الرخام فذكر الازرقى عن ابن جريج ان أول من فرشها بالرخام الوليد بن عبد الملك ووقع في جدارها الشامي ترميم في شهور سنة سبعين ومائتين ثم في شهور سنة اثنتين وأربعين وخمسمائة ثم في شهور سنة تسع عشرة وسبعمائة ثم في سنة ثمانين وسبعمائة ثم في سنة أربع عشرة وثمانمائة وقد ترادفت الاخبار الان في وقتنا هذا في سنة اثنتين وعشرين ان جهة الميزاب فيها ما يحتاج الى ترميم فاتهم بذلك سلطان الاسلام الملك المؤيد وارجو من الله تعالى ان يسهل له ذلك ثم صحبت سنة أربع وعشرين وتأمّلت المكان الذي قيل عنه فلم أجده في تلك البشاعة وقد ردم ما نشعت من الحرم في ثناء سنة خمس وعشرين الى ان نقض سقفها في سنة سبع وعشرين على يدى بعض الجند فجدد لها سقفا ورخم السطح فلما كان في سنة ثلاث وأربعين صار المطر اذا نزل يزل الي داخل الكعبة اشدها كما كان أولا فاداه رأبه الفاسد الي نقض السقف مرة أخرى وسد ما كان في السطح من الطاقات التي كان يدخل منها الضوء الى الكعبة ولزم من ذلك امتحان الكعبة بل صار العمال يصعدون فيها بغرادب فغار بعض المجاورين فكتب الى القاهرة يشكو ذلك فيبلغ السلطان الظاهر فانكر ان يكون امر بذلك وجهر بعض الجند لكشف ذلك فتعصب للاول بعض من جاور واجتمع الباقون رغبة ورهبة فكتبوا معضرا بأنه ما فعل شيئا الا عن ملاءمتهم وان كل ما فعله مصلحة فسكن ظن غضب السلطان وغطى عنه الامر وقد جاء عن عياش ابن أبي ربيعة الخزومي وهو بالتحانية قبل الالف وبعدها معجزة عن النبي ﷺ قال ان هذه الامة لا تزال بخير ما عظموا هذه الحرمه يعنى الكعبة حتى تعظيمها فاذا ضيعوا ذلك (١) هلكوا أخرجه احمد وابن ماجه وعمر بن شبة في كتاب مكة وسنده حسن فنسأل الله تعالى الامن من الفتن بحلمه وكرمه مما يستعجب منه انه لم يفتق الاحتياج في الكعبة الى الاصلاح الا فيما صنعته الحاجة اما من الجدار الذي بناه في الجهة الشامية واما في السلم الذي جدده للسطح والعتبة وما عدا ذلك مما وقع فاما هولاء زيادة محضة كالرخام او لتحسين كالباب والميزاب وكذا ما حكاها الفاكهي عن الحسن ابن مكرم عن عبد الله بن بكر السهمي عن أبيه قال جاورت بمكة فعابت أي بالعين المهملة وبالباء الموحدة أسطوانة من أساطين البيت فاخرجت وحي ياخري ليدخلوها مكانها فطالت عن الموضع وأدركهم الليل والكعبة لا تفتح ليلا فتركوها ليعودوا من غد ليصلحوها فجاءوا من غد فأصابوها اقدم من قدح أي بكسر القاف وهو السهم وهذا اسناد قوى رجاله فقاتو بكر هو بن حبيب من كبار اتباع التابعين وكان القصة كانت في أوائل دولة بني العباس وكانت الاسطوانة من خشب والله سبحانه وتعالى أعلم * (قوله باب فضل الحرم) أي المكي الذي سيأتي ذكر حدوده في باب لا بعض شجر الحرم (قوله وقوله تعالى إِنَّمَا أَمَرْتُ أَنْ أُعْبَدَ رَبُّ هَذِهِ الْبَلَدَةِ الَّذِي حَرَّمَ الْآيَةَ) وجه تعليقها بالترجمة من جهة اضافة الروية الى البلدة فانه على سبيل التثنية لها وهي اصل الحرم (قوله اولم نمكن لهم حرما آمنا الآية) روى النسائي في التفسيران الحرتين عامر بن نوفل قال للنبي ﷺ ان تبع الهدي معك تتخطف من ارضنا فآثر الله عز وجل ردا عليه اولم نمكن لهم حرما آمنا الآية أي ان الله جعلهم في بلد أمين وهم منه في أمان في حال كفرهم فكيف لا يكون أمناء بعد ان اسلموا وتابوا الحق وأورد المصنف في الباب حديث ابن عباس ان هذا البلد

(١) قوله ضيعوا ذلك في نسخة صنعوا ذلك اه مصححه

باب تَوْرِيثِ دُورِ مَكَّةَ وَيَمْعَاهَا وَشِرَائِهَا . وَأَنَّ النَّاسَ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ سَوَاءٌ خَاصَّةٌ . يَقُولُهُ تَعَالَى :
لِأَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ
وَالْبَادِ وَمَنْ يَرِدْ فِيهِ بِالْجُنَاحِ يُظْلَمَ نَفْسُهُ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ

حرمه الله أخرجه مختصرا وسيأتي بأنهم من هذا السياق في باب لا يحمل القتال بمكة . وبأن الكلام عليه مستوفي
قريباً هناك إن شاء الله تعالى * (قوله باب توريث دور مكة ويمعها وشراؤها وان الناس في المسجد الحرام سواء
خاصة بقوله تعالى ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله والمسجد الحرام الذي جعلناه للناس سواء الآلة)
أشار بهذه الترجمة الى تضعيف حديث علقمة بن فضالة قال توفي رسول الله ﷺ وأبو بكر وعمر وما دعى رابع مكة
الا لسوائب من أحتاج سكن أخرجه ابن ماجة وفي اسناده انقطاع وأرسال وقال بظاھر ابن عمر ومجاهد وعطاء
قال عبد الرزاق عن ابن جريج كان عطاء ينهي عن الكراه في الحرم فأخبرني ان عمر بن أبي نوبه دور مكة لانها ينزل
الحاج في عرساتها فكان أول من يوبده سبيل بن عمرو واعتذر عن ذلك لعمر وروى الطحاوي من طريق ابراهيم
ابن مهاجر عن مجاهد انه قال مكة مباح لا يحمل بيع رابعها ولا اجارة بيوتها وروى عبد الرزاق من طريق ابراهيم بن
مهاجر عن مجاهد عن ابن عمر لا يحمل بيع بيوت مكة ولا اجارتها وروى أبو حنيفة وخالفه صاحبه أبو يوسف
واختلف عن محمد وبالجواز قال الجمهور واختاره الطحاوي ويحاج عن حديث علقمة على تقدير صحته بحمله على
ما سيجمعه به ما اختلف عن عمر في ذلك واحتج الشافعي بحديث أسامة الذي أورده البخاري في هذا الباب قال
الشافعي فأضاف الملك اليه والي من اجاعها منه وبقوله ﷺ علم الفتح ومن دخل دار أبي سفيان فهو آمن
فأضاف الدار اليه واحتج ابن خزيمة بقوله تعالى للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم فنسب الله
الديار اليهم كما نسب الاموال اليهم ولو كانت الديار ليست بملك لهم لما كانوا مظلومين في الاخراج من دور ليست بملك لهم قال
ولو كانت الدور التي باعها عقيل لا تملك لكان جعفر وعلي أولى بها اذا كانا مسلمين ودنه وسيأتي في البيع أثر عمر انه اشترى
دارا للسجن بمكة ولا يمارض مجاهد عن نافع عن ابن عمر عن عمر انه كان ينهى أن تعلق دور مكة في زمن الحاج أخرجه
عبد بن حديد وقال عبد الرزاق عن معمر عن منصور عن مجاهد عن عمر قال يا أهل مكة لا تخذلوا الدوركم أبوابا ينزل البادي
حيث شاء وقد تقدم من وجه آخر عن عمر فيجمع بينهما بكراهة الكراه رقبا بالفود ولا يلزم من ذلك منع البيع
والشراء والي هذا جنح الامام احمد وآخرون واختلف عن مالك في ذلك قال القاضي اسمعيل ظاهر القرآن
يدل على ان المراد به المسجد الذي يكون فيه النسك والصلاة لاسا دور مكة وقال الابهري لم يختلف قول
مالك وأصحابه في ان مكة فصحت عنوة واختلفوا هل من بها على اهلها لعظم حرمتها او اقرت للمسلمين ومن ثم
جاء الاختلاف في بيع دورها والكراه والراجح عند من قال انها فصحت عنوة ان النبي ﷺ من بها على اهلها
خالفتم حكم غيرها من البلاد في ذلك ذكره السهيلي وغيره وليس الاختلاف في ذلك ناشئا عن هذه المسئلة فقد
اختلف اهل التأويل في المراد بقوله هنا المسجد الحرام هل هو الحرم كله او مكان الصلاة فقط واختلفوا أيضا
هل المراد بقوله سواء في الامن والاحترام او فيا هوائهم من ذلك وبواسطة ذلك نشأ الاختلاف المذكور أيضا قال
ابن خزيمة لو كان المراد بقوله تعالى سواء العاكف في المسجد الحرام وان اسم المسجد الحرام واقع على جميع الحرم لما
جاز حفر بئر ولا قبر ولا التقوط ولا البول ولا القاء الجيف النتن قال ولا نعلم عالما منع من ذلك ولا كراهه لخاص
ولا لجنب دخول الحرم ولا لاجتماع فيه ولو كان ذلك لجاز الاعتكاف في دور مكة وحوائنها ولا يقول بذلك احد والله
اعلم (قلت) والقول بان المراد بالمسجد الحرام الحرم كله ورد عن ابن عباس وعطاء ومجاهد أخرجه ابن ابي حاتم وغيره
عنهم والاسانيد بذلك كلها اليهم ضعيفة وسند كوفي باب فتح مكة من المغازي الراجح من الخلاف في فتحها صلحا

البأدي الطاري مَكْرُفًا مَحْبُوسًا حَدَّثَنَا أَصْبَغُ قَالَ أَخْبَرَنِي ابْنُ وَهْبٍ عَنْ يُونُسَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ يَارَسُولَ اللَّهِ أَيْنَ تَنْزِلُ فِي دَارِكَ بِمَكَّةَ قَالَ وَهَلْ تَرَكَ عَقِيلٌ مِنْ رِيَّاحٍ أَوْ دُورٍ . وَكَانَ عَقِيلٌ وَرِثَ أَبَا طَالِبٍ هُوَ وَطَالِبٌ وَلَمْ يَرِثْهُ جَعْفَرٌ وَلَا عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا شَيْئًا لِأَنَّهُمَا كَانَا مُسْلِمَيْنِ وَكَانَ عَقِيلٌ وَطَالِبٌ كَافِرَيْنِ

او عنوة ان شاء الله تعالى (قوله البأدي الطاري) هو تفسير منه بالمعنى وهو مقتضى ما جاء عن ابن عباس وغيره كما رواه عبد بن حميد وغيره وقال الاسماعيلي البأدي الذي يكون في البدو وكذا من كان ظاهر البلد فهو باد ومعنى الآية ان المقيم والطاري سريان وروي عبد الزازق عن معمر عن قتادة سواء الكف فيه والباد قال سواء فيه اهل مكة وغيرهم (قوله مَكْرُفًا مَحْبُوسًا) كذا وقع هنا وليست هذه الكلمة في الآية المذكورة وانما هي في آية الفتح ولكن مناسبة ذكرها هنا قوله في هذه الآية المالك كف والتفسير المذكور قاله ابو عبيدة في الجواز والمراد بالمالك المقيم وروى الطحاوي من طريق سفيان عن ابى حصين قال اردت ان اعتكفت وانا بمكة فساأت سعيد بن جبير فقال انت ما كفت ثم قراه هذه الآية (قوله عن علي بن الحسين عن عمرو بن عثمان) في رواية مسلم عن حرملة وغيره عن ابن وهب ان علي بن الحسين اخبره ان عمرو بن عثمان اخبره (قوله ابن تزل في دارك) حذف اداة الاستفهام من قوله في دارك بدليل رواية ابن خزيمة والطحاوي عن يونس عن عبد الاعلى عن ابن وهب بلفظ انزل في دارك وكذا اخرجه الجوزي من وجه آخر عن اصبغ شيخ البخاري فيه وللمصنف في المغازي من طريق محمد بن ابى حفصة عن الزهري ان تزل غدا فكانه استغفمه اولاً عن مكان تزوله ثم ظن انه يزله في داره فاستغفمه عن ذلك وظاهر هذه القصة ان ذلك كان حين اراد دخول مكة ويذه وضوحاً رواية زمعة بن صالح عن الزهري بلفظ لا كان يوم الفتح قبل ان يدخل النبي ﷺ مكة قيل ابن تزل في يومكم الحديث وروى علي بن المديني عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن محمد بن علي بن حسين قال قيل للنبي ﷺ حين قدم مكة ان تزل قال وهل ترك لنا عقيل من طل قال علي بن المديني ما شك ان محمد بن علي بن الحسين اخذ هذا الحديث عن ابيه لكن في حديث ابى هريرة انه ﷺ قال ذلك حين اراد ان يغمر من بني فحل على تعدد القصة (قوله وهل ترك عقيل) في رواية مسلم وغيره وهل ترك لنا (قوله من رايح اودور) الوباع جمع ربيع بفتح الراء وسكون الموحدة وهو المنزل المشتمل على ايات وقيل هو الدار فعلى هذا قوله اودور امالتا كيداً ومن شك الراوى وفي رواية محمد بن ابى حفصة من منزل وخرج هذا الحديث الفا كهي من طريق محمد بن ابى حفصة وقال في آخره و يقال ان الدار التي اشار اليها كانت دار هاشم بن عبد مناف ثم صارت لعبد المطلب ابناً فقسما بين ولده حين عمر فمن صار للنبي ﷺ حق اياه عبد الله وفيها ولد النبي ﷺ (قوله وكان عقيل اظ) حصل هذا ان النبي ﷺ لما هاجر استولى عقيل وطالب على الدار كلها باعتبار ما ورثاه من ابيهما لكونهما كانا مسلمين واعتبار ترك النبي ﷺ لحقه منها بالهجرة وقد طالب بيدرباع عقيل الدار كلها وحكي الفا كهي ان الدار تزل بأولاد عقيل الي ان باعوها لمحمد بن يوسف اخي الحجاج (١) بمائة الف دينار وزاد في روايته من طريق محمد بن ابى حفصة فكان علي بن الحسين يقول من اجل ذلك تركنا نصيبنا من الشب اى حصصه جدم علي من اياه ابى طالب وقال الداودى وغيره كان من هاجر من المؤمنين باع قريشه الكافر داره وامضى النبي ﷺ تصرفات الجاهلية تأليفاً لقلوبهم اسلام منهم وسأى في الجهاد مزيد بسط في هذه المسئلة ان شاء الله تعالى وقال الخطابي وعندى ان تلك الدار ان كانت قائمة على ملك عقيل فانما يتزلها رسول الله ﷺ لا هادور هجر وهافي الله تعالى فلم يرجعوا فيما تركوه وتعقب بأن سياق الحديث يقتضى ان عقيلاً باعها ومفهومه انه لو تركها لتزلها

(١) قوله بمائة الف دينار في نسخة ثمانية آلاف دينار فليحرر العدد اه

فَكَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ لَا يَرِثُ الْمُؤْمِنُ الْكَافِرَ . قَالَ ابْنُ شِهَابٍ وَكَانُوا يَتَأَوَّنُونَ قَوْلَ
 اللَّهُ تَعَالَى: لِمَنِ الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوْا وَانصَرُوا أُولَئِكَ
 بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ الْآيَةِ . **بَابُ تَزْوِيلِ النَّبِيِّ ﷺ مَكَّةَ** **حَدَّثَنَا** أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنْ
 الزُّهْرِيِّ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ أَرَادَ قُدُومَ مَكَّةَ
 مَنَزَلْنَا غَدَاً إِنْ شَاءَ اللَّهُ يُخَيِّفُ بَنِي كِنَانَةَ حَيْثُ قَامُوا عَلَى الْكُفْرِ **حَدَّثَنَا** الْمُحَمَّدِيُّ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ
 حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ قَالَ حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ
 مِنَ الْمَدِينَةِ يَوْمَ النَّحْرِ وَهُوَ يَمْنَى تَحْنُ نَازِلُونَ غَدَاً يُخَيِّفُ بَنِي كِنَانَةَ حَيْثُ قَامُوا عَلَى الْكُفْرِ بَنِي ذَلِكَ
 الْحِصْبِ وَذَلِكَ أَنَّ قُرَيْشًا وَكِنَانَةً تَحَالَفَتَا عَلَى بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ أَوْ بَنِي الْمُطَّلِبِ أَنْ لَا يَبْنِيَا كُحُومَ
 وَلَا يَبْيَعُوهُمْ حَتَّى يُسَلِّمُوا إِلَيْهِمُ النَّبِيُّ ﷺ * وَقَالَ سَلَمَةُ عَنْ عَمِيلٍ وَبِعْنِي بْنِ الضَّحَّاكِ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ
 أَخْبَرَنِي ابْنُ شِهَابٍ وَقَالَ بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي الْمُطَّلِبِ * قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بَنِي الْمُطَّلِبِ أَشْبَهُ

(قوله فكان عمر) في رواية أحمد بن صالح عن ابن وهب عند الاسماعيل في اجل ذلك كان عمر يقول وهذا القدر الموقوف على
 عمر قد ثبت مرفوعا بهذا الاسناد وهو عند المصنف في المغازي من طريق محمد بن ابي خفصة ومعمر عن الزهري واخرجه
 مفردا في القرائض من طريق ابن جريج عنه وسأني الكلام عليه مستوفى هناك ان شاء الله تعالى ويختلج في خاطري ان
 القائل وكان عمر اطلع هو ابن شهاب فيكون منقطعا عن عمر (قوله قال ابن شهاب وكانوا يأتونوا) اي كانوا يسرون قوله
 تعالى بعضهم اولياء بعض بولاية الميراث اي يولي بعضهم بعضا في الميراث وغيره (قوله اب تزل النبي ﷺ مكة) اي
 موضع تزلوه ووقع هنا في نسخة الصغاني قال ابو عبد الله نسبت الدور الى عقيل وتورث الدور وتباع وتشتري (قلت)
 الحل اللائق بهذه الاية الباب الذي قبلها تقدم تقريره والله اعلم (قوله حين اراد قدم مكة) بين في الرواية
 التي بعدها ان ذلك كان حين رجوعه من منى (قوله ان شاء الله تعالى) هو على التبرك والامتنان للآية (قوله في
 الطريق الثانية عن ابى سلمة) في رواية مسلم عن زهير بن حرب عن الوليد بن مسلم بسنده حدثني ابو سلمة حدثنا ابو
 هريرة (قوله يعني بذلك الحصب) في رواية المستملي يعني ذلك والاول اصح يختلج في خاطري ان جميع ما جده قوله يعني
 الحصب آخر الحديث من قول الزهري ادرج في الخبر فقد رواه شعيب كما في هذا الباب وابراهيم بن سعد كاسياني في
 السيرة ويونس كاسياني في التوحيد كلهم عن ابن شهاب مقتصرين على الموصول منه الى قوله على الكفر ومن ثم لم يذكر
 مسلم في روايته شيئا من ذلك (قوله وذلك ان قريشا وكنانة) فيه اشعار بان في كنانة من ليس قريشا اذا العطف يقتضي المغايرة
 فيترجح القول بان قريشا من ولد فهر بن مالك على القول بانه ولد كنانة نعم لم يعقب النضر غير مالك ولا مالك غير فهر فريش
 ولد النضر بن كنانة واما كنانة فاعقب من غير النضر فلماذا وقعت المغايرة (قوله تحالفت على بني هاشم وبني عبد المطلب او بني
 المطلب) كذا وقع عنده بالمشك ووقع عند البيهقي من طريق اخر عن الوليد وبني المطلب بغير شك فكان الوم منه فسيأتى على
 الصواب ويأتي شرحه في اواخر الباب (قوله ان لا يبنوا كحوم ولا يبيعوهم) في رواية محمد بن مصعب عن الاوزاعي عند أحمد
 ان لا يبنوا كحوم ولا يبيعوهم في رواية داود بن رشيد عن الوليد عند الاسماعيل وان لا يكون بينهم وبينهم شيء وهي اعم وهذا
 هو المراد بقوله في الحديث على الكفر (قوله حتى يسلموا) يضم اوله واسكان المهمله وكسر اللام (قوله وقال سلامتن
 عقيل) وصله ابن خزيمة في صحيحه من طريقه (قوله وبني الضحاك عن الاوزاعي) وقع في رواية أبي ذر ذكره معي
 عن الضحاك وهو موهوم وبني الضحاك بن عبد الله بن الضحاك نسب لجده البالي بموحدين بعد اللام المضمومة متناهة مشددة نزل

باب قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ . رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ فَمَنْ تَبِعَنِي فَإِنَّهُ مِنِّي وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَمُورٌ رَّحِيمٌ . رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِنْدَ بَيْتِكَ الْحَرَامِ رَبَّنَا لِيُقِيمُوا الصَّلَاةَ فَاجْعَلْ أَفْنِدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ .

الآيَةُ **باب** قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَامًا لِلنَّاسِ وَالشَّهْرَ الْحَرَامَ وَالْهَدْيَ وَالْفَلَاحِذَ ذَلِكَ لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ . **حَدَّثَنَا** عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ سَعْدٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ يَخْرُبُ الْكَعْبَةُ ذَوِ السَّوْقَتَيْنِ مِنَ الْحِشَّةِ **حَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عَمِلٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مُعَاتِلٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ هُوَ ابْنُ الْمُبَارَكِ قَالَ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَفْصَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ كَانُوا يَصُومُونَ عَاشُورَاءَ قَبْلَ أَنْ يَفْرَضَ رَمَضَانُ وَكَانَ يَوْمًا تُسْتَرْفِيهِ الْكَعْبَةُ . فَلَمَّا فَرَضَ اللَّهُ رَمَضَانَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ شَاءَ أَنْ يَصُومَهُ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ شَاءَ أَنْ يُمْرُكَهُ فَلْيُمْرُكُهُ **حَدَّثَنَا** أَحْمَدُ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ حَجَّاجٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي عُثْبَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ

حران وليس له في البخاري الا هذا الموضع ويقال انه لم يسمع من الاوزاعي ويقال ان الاوزاعي كان زوج امه وطريقه هذه وصلها ابو عوانة في صحيحه والخطيب في المدرج وقد تابعه على الجزم بقوله بني هاشم وبني المطلب محمد بن مصعب عن الاوزاعي اخرجه احمد وابو عوانة ايضا وسيأتي شرح هذه القصة في السيرة النبوية ان شاء الله تعالى * (قوله باب قول الله عز وجل واذا قال ابراهيم ربا جعل هذا البلد آمنا واجنبني الى قوله لهم يشكرون) لم يذكر في هذه الترجمة حديثا وكانه أشار الى حديث ابن عباس في قصة اسكان ابراهيم لهاجر وابنها في مكان مكة وسيأتي مبسوطا في أحاديث الانبياء ان شاء الله تعالى ووقع في شرح ابن بطال ضم هذا الباب الى الذي بعده فقال بعد قوله يشكرون وقول الله جعل الله الكعبة البيت الحرام الى آخره ثم قال فيه ابو هريرة فذكر أحاديث الباب الثاني (قوله باب قول الله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس الى قوله علم) كأنه يشير الى أن المراد بقوله قياما أي قولوا وانها مآدات موجودة فالدين قائم ولهذا النكتة أورد في الباب قصة هدم الكعبة في آخر الزمان وقد روى ابن أبي حاتم بإسناد صحيح عن الحسن البصري انه تلى هذه الآية فقال لا يزال الناس على دين ما حجوا البيت واستقبلوا القبلة وعن عطاء قال قياما للناس لو تركوه عالم ينظروا ان يهلكوا ثم أورد المصنف في الباب ثلاثة أحاديث * اولها حديث أبي هريرة يخرّب الكعبة ذو السوكتين من الحشّة وسيأتي الكلام عليه في الباب الذي بعده * ثانيها حديث عائشة في صيام عاشوراء قبل نزول فرض رمضان وسيأتي الكلام عليه في باب مفرد في آخر كتاب الصيام والمقصود منه هنا قوله في هذه الطريق وكان يومئذ في الكعبة فانه يفيدان الجاهلية كانوا يعظمون الكعبة قديما بالسورة يقومون بها وعرف بهذا جواب الاسماعيلي في قوله ليس في الحديث ما ترجم به شيء سوى بيان اسم الكعبة المذكور في الآية ويستفاد من الحديث أيضا معرفة الوقت الذي كانت الكعبة تكفى فيه من كل سنة وهو يوم عاشوراء ولذا ذكر الواقدي بإسناده عن أبي جعفر الباقر ان الامر استمر على ذلك في زمانهم وقد تغير

لَيْحَجَنَّ الْبَيْتَ وَيُتَمَرَّنَ بَعْدَ خُرُوجِ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ * تَابَهُ ابْنُ وَهْرَازَنْ عَنْ قَتَادَةَ . قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ
عَنْ شُعْبَةَ قَالَ لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى لَا يَخْرُجَ الْبَيْتُ وَالْأَوَّلُ أَكْثَرُ سَمِيعَ قَتَادَةَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي عَتَبَةَ وَعَبْدُ اللَّهِ
مِمَّنْ أَبَاسَعِيدَ بِأَبِ كُرَّةِ الْكُتَيْبَةِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ حَدَّثَنَا
سُفْيَانُ حَدَّثَنَا وَاصِلُ الْأَحْمَبِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ جِئْتُ إِلَى شَيْبَةَ حَدَّثَنَا قِصَّةُ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ وَاصِلٍ عَنْ
أَبِي وَائِلٍ قَالَ جَلَسْتُ مَعَ شَيْبَةَ عَلَى الْكُرْسِيِّ فِي الْكُتَيْبَةِ قَالَ لَقَدْ جَلَسَ هَذَا الْجَلِيسَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
فَقَالَ لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ لَا أَدَعَ فِيهَا

ذلك بعد فصارت تكسى في يوم النحر وصاروا يعدون اليه في ذي القعدة فيلقون كسوة الى نحو نصفه ثم صاروا
يقطعونها فيصير البيت كهيئة المحرم فاذا حل الناس يوم النحر كسوه الكسوة الجديدة * تَابَهُ * قَالَ ابْنُ سَمَاعٍ
الْبَخَارِيُّ بَيْنَ رِوَايَةِ عَقِيلِ وَابْنِ أَبِي خَصْفَةَ فِي الْمَتْنِ وَبِلسَ فِي رِوَايَةِ عَقِيلِ ذَكَرَ الرَّسْمَ سَمِعَهُ مِنْ طَرِيقٍ عَقِيلِ
وَهُوَ كَمَا قَالَ وَمَادَةُ الْبَخَارِيِّ الصَّوَرُ فِي مِثْلِ هَذَا وَقَدْ رَوَاهُ الْفَاكِهِيُّ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي خَصْفَةَ نَصَرَ سَمَاعُ الزَّهْرِي
لَهُمْ عُرُوةٌ * ثَابَتَا حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ فِي حِجِّ الْبَيْتِ بَعْدَ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ أَوْ رَدَّهُ مَوْصُولًا مِنْ طَرِيقِ
إِبْرَاهِيمَ وَهُوَ ابْنُ طَهْمَانَ عَنْ الْحَجَّاجِ بْنِ الْحَجَّاجِ وَهُوَ الْبَاهِلِيُّ الْبَصْرِيُّ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي عَتَبَةَ عَنْهُ وَقَالَ بَعْدَهُ
سَمِعَ قَتَادَةَ عَبْدَ اللَّهِ بْنِ أَبِي عَتَبَةَ وَعَبْدُ اللَّهِ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخَدْرِيَّ وَغَرَضُهُ هَذَا أَنَّهُ لَمْ يَقَعْ فِيهِ تَدْلِيلٌ وَهَلْ أَرَادَ هَذَا أَنَّ كِلَاهُمَا
سَمِعَ هَذَا الْحَدِيثَ بِمَحْصُوصِهِ أَوْ فِي الْجُمْلَةِ فِيهِ أَحْتِمَالٌ وَقَدْ وَجَدْتُهُ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ عَنْ شُعْبَةَ مَصْرًا بِسَمَاعِ قَتَادَةَ
مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي عَتَبَةَ فِي حَدِيثٍ كَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي عَتَبَةَ أَشَدَّ حِيَاةً مِنَ الْعُرَاءِ فِي خَدْرَاهَا وَهُوَ عِنْدَ أَحَدٍ وَعِنْدَ أَبِي عَوَانَةَ فِي مَسْتَحْجَرِهِ
مِنْ وَجْهِ آخِرٍ (قَوْلُهُ لِيَحْجَنَ) بِضَمِّ أَوَّلِهِ وَفَتْحِ الْمُهْمَلَةِ وَالْجَمِّ (قَوْلُهُ تَابَهُ ابْنُ وَهْرَازَنْ عَنْ قَتَادَةَ) أَيُّ عَلَى لَفْظِ الْمَتْنِ قَامَتَا بَعْدَهُ
أَبَانٌ وَهُوَ ابْنُ بَزِيدٍ الطَّارِقُ فَوْصِلَهَا الْإِمَامُ أَحْمَدُ عَنْ عَفَانَ وَسُوَيْدِ بْنِ عَمْرٍو وَالْكَلْبِيِّ وَعَبْدِ الصَّمَدِ بْنِ عَبْدِ الْوَارِثِ ثَلَاثَهُمْ عَنْ
أَبَانٍ فَذَكَرَ مِثْلَهُ وَأَمَّا تَابَهُ عُمَرَانُ وَهُوَ الْقَطَّانُ فَوْصِلَهَا أَحْمَدُ أَيْضًا عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ وَهُوَ الطَّالِبِيُّ عَنْهُ وَكَذَلِكَ أَخْرَجَهُ ابْنُ
خَزِيمَةَ وَأَبُو يَعْنَى مِنْ طَرِيقِ الطَّالِبِيِّ وَقَدْ تَابَعَ هَؤُلَاءِ سَعِيدُ بْنُ أَبِي عُرْوَةَ عَنْ قَتَادَةَ أَخْرَجَهُ عِيدُنَ جَعْدَرُ وَرَحِبُ بْنُ عَبَّادَةَ
عَنْهُ وَلَفْظُهُ أَنَّ النَّاسَ لِيَحْجُونَ وَيَتَمَرَّنُونَ وَيُغْسَوْنَ النُّخْلَ بَعْدَ خُرُوجِ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ (قَوْلُهُ فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ)
يَعْنِي بِنَ مَهْدِيٍّ (عَنْ شُعْبَةَ) يَعْنِي عَنْ قَتَادَةَ هَذَا السَّنَدَ (لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى لَا يَخْرُجَ الْبَيْتُ) وَصَلَهُ الْخَاتَمُ مِنْ طَرِيقِ
أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ عَنْهُ قَالَ الْبَخَارِيُّ وَالْأَوَّلُ أَكْثَرُ أَيْ لَاتَهَاقَ مِنْ تَقَدُّمِ ذِكْرِهِ عَلَى هَذَا اللَّفْظِ وَاتِّفَادِ شُعْبَةَ بِمَخَالَفَتِهِمْ
وَأَمَّا قَالَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ ظَاهِرُهَا التَّعَارُضُ لِأَنَّ الْقَهْوَمَ مِنَ الْأَوَّلِ أَنَّ الْبَيْتَ يَخْرُجُ بَعْدَ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ وَمِنَ الثَّانِي أَنَّهُ لَا يَخْرُجُ
بَعْدَهَا وَلَكِنْ يُمْكِنُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ فَإِنَّهُ لَا يَزِمُ مِنْ حِجِّ النَّاسِ بَعْدَ خُرُوجِ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ أَنْ يَتِمَّعَ الْحَجُّ فِي
وَقْتٍ مَاعْتَدَ قَرَبَ ظُهُورِ السَّاعَةِ وَيُظْهِرُ وَاقِعُهُ أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ لِيَحْجَنَ الْبَيْتَ لِمَا سَبَقَ مِنْ بَعْدِ بَابِ أَنَّ الْحَيْثُ إِذَا
خَرَبَهُ لَمْ يَمَرَّ بَعْدَ ذَلِكَ * (قَوْلُهُ بَابُ كَسْوَةِ الْكُتَيْبَةِ) أَيُّ حَكْمُهَا فِي التَّصَرُّفِ فِيهَا وَنَحْوُ ذَلِكَ (قَوْلُهُ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ)
هُوَ الثَّوْرِيُّ فِي الطَّرِيقَيْنِ وَأَمَّا قَدَّمَ الْأَوَّلِيَّ مَعَ زَوْهَا لِنَصْرِحَ سُفْيَانَ بِالتَّحْدِيثِ فِيهَا وَأَمَّا ابْنُ عَيْنَةَ فَلَمْ يَسْمَعْهُ مِنْ وَاصِلٍ
بَلْ رَوَاهُ عَنْ الثَّوْرِيِّ عَنْهُ أَخْرَجَهُ ابْنُ خَزِيمَةَ مِنْ طَرِيقِهِ (قَوْلُهُ جَلَسْتُ مَعَ شَيْبَةَ) هُوَ ابْنُ عُثْمَانَ بْنِ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِزِ
ابْنِ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الدَّارِ بْنِ قُصَيِّ الْعِدْرِيِّ الْحَجَبِيِّ يَفْتَحُ الْمُهْمَلَةَ وَالْجَمِّ ثُمَّ مَوْحِدَةً نَسَبَهُ إِلَى حُجْبِ الْكُتَيْبَةِ
يَكْنَى ابْنُ عُثْمَانَ (قَوْلُهُ عَلَى الْكُرْسِيِّ) فِي رِوَايَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الْحَارِثِيِّ عَنْ الشَّيْبَانِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَاجَةَ وَالطَّبْرَانِيِّ هَذَا
السَّنَدُ بَعَثَ مَعِيَ رَجُلًا بِدِرَاهِمٍ هَدِيَّةً إِلَى الْبَيْتِ فَدَخَلَ الْبَيْتَ وَشَيْبَةُ جَالِسٌ عَلَى كُرْسِيٍّ فَأَوَلَتْهُ إِيَّاهُ فَقَالَ لَكَ هَذِهِ فَقُلْتُ
لَا أُولُو كَانَتْ لِي لَمْ أَتَكْ بِهَا قَالَ أَمَا نَ قُلْتُ ذَلِكَ فَقَدْ جَلَسَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ عَلَى الْكُرْسِيِّ الَّذِي أَتَتْهُ فِيهِ فَذَكَرَهُ (قَوْلُهُ فِيهَا) أَيُّ

صَرَآءَ وَلَا يَصْأَهُ إِلَّا قَسَمَتُهُ . قُلْتُ : إِنَّ صَاحِبَيْكَ لَمْ يَقْمَلَا . قَالَ هُمَا الْمَرْءَانِ أَقْتَدِي بِهِمَا

الكعبة (قوله صفراء ولا يضاء) أى ذهبها ولا فضة قال القرطبي غلط من ظن ان المراد بذلك حلية الكعبة وانما اراد الكثر الذي بها وهو ما كان يهدي اليها فذكر ما يزيد عن الحاجة واما الحلى فحسبة عليها كالتناديل فلا يجوز صرفها في غيرها وقال ابن الجوزي كانوا في الجاهلية يهدون الى الكعبة المال تعظيما لها فيجتمع فيها (قوله الا قسمته) أى المال وفي رواية عمر بن شبة في كتاب مكة عن قبيصة شيخ البخاري فيه الاقسامتها وفي رواية عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان عند المصنف في الاعتصام الاقسامتها بين المسلمين وعند الاسماعيلي من هذا الوجه لا اخرج حتى أقسم مال الكعبة بين فقراء المسلمين ومثله في رواية الحارثي المذكورة (قوله قلت ان صاحبك لم يفعل) في رواية ابن مهدي المذكورة قلت ما أنت فاعل قال لم قلت لم يفعله صاحبك وفي رواية الاسماعيلي من هذا الوجه وكذا الحارثي قال ولم ذلك قلت لان رسول الله ﷺ قد رأى مكانه وأبو بكر وهما أخرج منك الى المال فلم يحركاه (قوله هما المرآن) ثنية مرء بفتح الميم ويجوز ضمها والراء ساكنة على كل حال بعدها همزة أى الرجلان (قوله اقتدي بهما) في رواية عمر بن شبة تكرير قوله المرآن اقتدي بهما وفي رواية ابن مهدي في الاعتصام يقتدي بهما على البناء للمجهول وفي رواية الاسماعيلي والحارثي فقام كما هو وخرج ودار نحو هذه القصة بين عمر أيضا وأبي كعب أخرجه عبد الرزاق وعمر بن شبة من طريق الحسن أن عمر أراد ان يأخذ كثر الكعبة فينفقه في سبيل الله فقال له أبي بن كعب قد سبقك صاحبك فلو كان فضلا لفعلاه لفظ عمر بن شبة وفي رواية عبد الرزاق فقال له أبي بن كعب والله ما ذلك قال ولم قال أقبره رسول الله ﷺ قال ابن بطال أراد عمر لكثرة اتفاقه في منافع المسلمين ثم لا ذكر بأن النبي ﷺ لم يتعرض له امسك وانما ترك ذلك والله أعلم لان ما جعل في الكعبة وسبل لها يجرى مجرى الاوقاف فلا يجوز تغييره عن وجهه وفي ذلك تعظيم الاسلام وترهيب العدو قلت أما التعليل الاول فليس بظاهر من الحديث بل يحتمل ان يكون تركه ﷺ لذلك رعاية لقلوب قريش كما ترك بناء الكعبة على قواعد ابراهيم ويؤيده ما وقع عند مسلم في بعض طرق حديث عائشة في بناء الكعبة لا نفقت كثر الكعبة ولفظه لولا ان قومك حديثو عهد بكفر لانفقت كثر الكعبة في سبيل الله ولجئت بابها بالارض الحديث فهذا التعليل هو المعتمد وحكي الفا كهي في كتاب مكة انه ﷺ وجد فيها يوم الفتح ستين أوقية فقبل له لو استعنت بها على حربك فلم يحركه وعلى هذا فانها جازة لا يجوز ان ير بناؤها على قواعد ابراهيم لولا سبب الامتناع ولولا قوله في الحديث في سبيل الله لا يمكن ان يحمل الاتفاق على ما يتعلق بها فيرجع الي ان حكمه حكم التحييس ويمكن ان يحمل قوله في سبيل الله على ذلك لان عمارة الكعبة يصدق عليه انه في سبيل الله واستدل النبي السبكي بحديث الباب على جواز تعليق قناديل الذهب والفضة في الكعبة ومسجد المدينة فقال هذا الحديث عمدة في مال الكعبة وهو ما يهدي اليها أو ينذر لها قال واما قول الرافعي لا يجوز تحلية الكعبة بالذهب والفضة ولا تعليق قناديلها فيها حكى الوجهين في ذلك أحدهما الجواز تعظيما كما في المصحف والآخر المنع اذ لم ينقل من فعل السلف فهذا مشكل لان للكعبة من التعظيم ما ليس لبقية المساجد بدليل تجوز سترها بالحرير والديباج وفي جواز ستر المساجد بذلك خلاف ثم تمسك للجواز بما وقع في أيام الوليد بن عبد الملك من تذهيبه سقف المسجد النبوي قال ولم ينكر ذلك عمر بن عبد العزيز ولا زاله في خلافته ثم استدلل الجواز بأن تحريم استعمال الذهب والفضة إنما هو فيما يتعلق بالواني المعدة للاكل والشرب ونحوها قال وليس في تحلية المساجد بالقناديل الذهب ثبوت من ذلك وقد قال الغزالي من كتب القرآن بالذهب فقد أحسن فانه لم يثبت في الذهب الا تحريمه على الامة فيما ينسب للذهب وهذا بخلافه فينتي على أصل الحل ما لم ينته الى الاسراف انتهى وتجب بأن تجوز ستر الكعبة بالديباج قام الاجماع عليه واما التحلية بالذهب والفضة فلم ينقل عن فعل من يقتدي به والوليد لاحجة في فعله وترك عمر ابن عبد العزيز التكرير أو الازالة يحتمل عدة معان فلهذا كان لا يقدر على الانكار خوفا من سطوة الوليد ولفظه لم

يزلها لانه لا يتحصل منها شيء ولا سيما ان كان الوليد جعل في الكعبة صفايح فلعله رأى ان تركها أولى لانها صارت
 في حكم المال الموقوف فكانه احفظ لها من غيره وربما ادى قلعه الى ازواج بناء الكعبة فتركه ومع هذه الاحتمالات
 لا يصح الاستدلال بذلك للجواز وقوله ان الحرام من الذهب انما هو استعماله في الاكل والشرب الخ هو متعقب
 بأن استعمال كل شيء يحسبه واستعمال قتاديل الذهب هو تطبيق الزينة واما استعمالها للايقاد فمكن على بعد وتمسك
 بما قاله الغزالي يشكل عليه بأن الغزالي قيده بما لم ينته الى الاسراف والقتيل الواحد من الذهب يكتب تحلية عدة
 مصاحف وقد أنكر السبكي على الرافي تمسكه في المنع يكون ذلك لم يتقل عن السلف وجوابه ان الرافي تمسك
 بذلك مضموما الى شيء آخر وهو انه قد صح النهي عن استعمال الحرير والذهب فلما استعمل السلف الحرير
 في الكعبة دون الذهب مع عنايتهم بها وتظيمها دل على انه بقي عديم على عموم النهي وقد قل الشيخ الموفق
 الاجماع على تحريم استعمال أواني الذهب والقتاديل من الاواني بلا شك واستعمال كل شيء يحسبه والله أعلم
تنبيه قال الامام عيسى ليس في حديث الباب لكسوة الكعبة ذكر يعني فلا يطابق الترجمة وقال ابن
 بطال معنى الترجمة صحيح ووجهها انه معلوم ان الملوك في كل زمان كانوا يضادون بكسوة الكعبة برفع الثياب
 المنسوجة بالذهب وغيره كما يتفادون بتسويل الاموال لها فأراد البخاري ان عملا رأى قسمة الذهب والفضة
 صوابا كان حكم الكسوة حكم المال تجوز قسمتها بل ما فضل من كسوتها أولى بالقسمة وقال ابن المنير
 في الحاشية يحتمل ان يكون مقصوده التنبيه على ان كسوة الكعبة مشروع والحجة فيه انها لم تزل تقصد
 بالمال بوضع فيها على معنى الزينة اعظاما لها فالكسوة من هذا القبيل قال ويحتمل ان يكون اراد ما في بعض
 طرق الحديث كعادته ويكون هناك طريق موافقة للترجمة اما لخل شرطها واما ليجر الناظر في ذلك واذا
 تقرر ذلك فيحتمل ان يكون أخذه من قول عمر لا اخرج حتى اقسم مال الكعبة قال لا يطلق على كل شيء
 فيدخل فيه الكسوة وقد ثبت في الحديث ليس لك من لك الاما ليست فابليت قال ويحتمل أيضا ذكر نحو ما قال
 ابن بطال وزاد فأراد التنبيه على انه موضع اجتهاد وان رأى عمر جواز التصرف في المصالح واما التوك الذي
 احتج به عليه شيعة فليس صريحا في المنع والذي يظهر جواز قسمة لكسوة العتيقة اذ في بقائها تبريض لانتلافها ولا
 جمال في كسوة عتيقة معطوبة قال ويؤخذ من رأى عمر ان صرف المال في المصالح أكد من صرفه في كسوة الكعبة
 لكن الكسوة في هذه الازمنة لم قال واستدلال ابن بطال بالتوك على ايجاب بقاء الاحباس لا يتم الان كان المقصد
 بمال الكعبة اقامتها وحفظ اصولها اذا احتيج الي ذلك ويحتمل ان يكون المقصد منه منفعة اهل الكعبة وسدنها
 او ارضاء لمصالح الحرم واولا من ذلك وعلى كل تقدير فهو تحييس لا نظير له فلا يقاس عليه انتهى ولم ارفي شيء من
 طريق حديث شيعة هذا ما يتعلق بالكسوة الآن الفاكي روى في كتاب مكة من طريق علقمة بن ابى علقمة عن امه
 عن عائشة رضي الله عنها قالت دخل على شيعة الحنظلي فقال يا م المؤمنين ان ثياب الكعبة تجتمع عندنا فكثير فنزعها ونحفر
 ايار فتعقمها ونذفنها لكي لا تلبسها الخائض والجنب قالت بشما صنعت ولكن بها فاجعل منها في سبيل الله وفي
 المساكين فانها اذا زعت عنها لم يضر من لبسها من حائض او جنب فكان شيعة يبعث بها الى اليمن فتباع له قبضها
 حيث امرته واخرجه البيهقي من هذا الوجه لكن في اسناده راو ضعيف واستاد الفاكي سالم منه واخرج الفاكي
 ايضا من طريق ابن خيثم حدثني رجل من بني شيعة قال رأيت شيعة بن عثمان يقسم ما سقط من كسوة الكعبة على
 المساكين واخرج من طريق ابن ابي نجيم عن ابيه ان عمر كان يترع كسوة البيت كل سنة فيقسم على الحاج فلعل
 البخاري اشار الى شيء من ذلك **فصل** في معرفة بد كسوة البيت روى الفاكي من طريق عبد الصمد بن معقل
 عن وهب بن منبه انه سمعه يقول زعموا ان النبي **صلى الله عليه وسلم** نهى عن سب اسعد وكان أول من كسا البيت الوصائل ورواه
 الواقدي عن معمر بن مھام بن منبه عن أبي هريرة مرفوعا أخرجه الحرث بن ابي اسامة في مسنده عنه ومن وجه آخر

عن عمر موقوفا وروى عبد الرزاق عن ابن جريج قال بلغنا ان تبعاً أول من كسى الكعبة الوصائل فسترت بها قال وزعم بعض علمائنا ان أول من كسى الكعبة اسماعيل عليه السلام وحكي الزبير بن بكار عن بعض علمائهم ان عدنان أول من وضع انصاب الحرم وأول من كسى الكعبة وكسيت في زمنه وحكي البلاذري ان أول من كساها الانطاع عدنان ابن أدوري الواقدي ايضا عن ابراهيم بن أبي ربيعة قال كسى البيت في الجاهلية الانطاع ثم كساه رسول الله ﷺ الثياب البمانية ثم كساه عمر وعثمان القباطي ثم كساه الحجاج الدياج وروى الفاكي باسناد حسن عن سعيد بن المسيب قال لما كان عام الفتح أتت أمراة تجمر الكعبة فاحتقت ثيابها وكانت كسوة المشركين فكساها المسلمون بعد ذلك وقال أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا وكيع عن حسن هو ابن صالح عن ليث هو ابن أبي سليم قال كانت كسوة الكعبة على عهد النبي ﷺ المسوح والانطاع ليث ضعيف والحديث معضل وقال أبو بكر أيضا حدثنا عبد الاعلى عن محمد بن اسحق عن عجز من أهل مكة قالت أصيب ابن عفان وأنا بنت أربع عشرة سنة قالت ولقد رأيت البيت وماعليه كسوة الاما يكسوه الناس الكساء الامر بطرح عليه والثوب الابيض وقال ابن اسحق بلغني أن البيت لم يكس في عهد أبي بكر ولا عمر يعني لم يجدد له كسوة وروى الفاكي باسناد صحيح عن ابن عمر انه كان يكسو بدنه القباطي والحبرات يوم يلقدها فاذا كان يوم النحر نزعها ثم أرسل بها الى شيبة بن عثمان فناطها على الكعبة زاد في رواية صحيحة ايضا فلما كست الامراء الكعبة جللها القباطي ثم تصدق بها وهذا يدل على ان الامراء كان مطلقا للناس ويؤيده ما رواه عبد الرزاق عن معمر عن علقمة ابن ابى علقمة عن امه قالت سألت عائشة انكسوا الكعبة قالت الامراء يكتفونكم وروى عبد الرزاق عن الاسلمى هو ابن ابراهيم بن ابي يحيى عن هشام بن عروة ان أول من كساها الدياج عبد الله بن الزبير وابراهيم ضعيف وتابعه محمد بن الحسين بن زبالة وهو ضعيف ايضا اخرجه الزبير عنه عن هشام وروى الواقدي عن اسحق بن عبد الله عن ابى جعفر الباقر قال كساها يزيد بن معاوية الدياج واسحق بن ابى فروة ضعيف وقال عبد الرزاق عن ابن جريج اخبرت ان عمر كان يكسوها القباطي واخبرني غير واحد ان النبي ﷺ كساها القباطي والحبر وأبو بكر وعمر وعثمان وأول من كساها الدياج عبد الملك بن مروان وان من أدرك ذلك من الفقهاء قالوا أصاب ما نعلم لها من كسوة أوفق منه وورى ابو عروبة في الاوائل له عن الحسن قال أول من لبس الكعبة القباطي النبي ﷺ وروى الفاكي في كتاب مكة من طريق مسعر عن جسر قال أصاب خالد بن جعفر بن كلاب لطيمة في الجاهلية فيها نمط من دياج فأرسل به الى الكعبة فنيط عليها فعلى هذا هو أول من كسى الكعبة الدياج وروى الدارقطني في المؤتلف أن أول من كسى الكعبة الدياج ثبيلة (١) بنت حبان والددة العباس بن عبد المطلب كانت أضلت العباس صغيرا فنذرت أن وجده أن تكسو الكعبة الدياج وذكر الزبير بن بكار انها أضلت ابنها ضرار بن عبد الملك شقيق العباس فنذرت أن وجده أن تكسو البيت فردة عليها رجل من جذام فكست الكعبة ثيابا بيضاء وهذا محمول على تعدد القصة وحكي الازرقى أن معاوية كساها الدياج والقباطي والحبرات فكانت تكسى الدياج يوم عاشوراء والقباطي في آخر رمضان فحصلنا في أول من كساها مطلقا ثلاثة أقوال اسماعيل وعدنان وتبع وهو اسعد المذكور في الرواية الاولى ولا تعارض بين ما روى عنه انه كساها الانطاع والوصائل لان الازرقى حكى في كتاب مكة أن تبعاً أرى في المنام أن يكسو الكعبة فكساها الانطاع ثم أرى أن يكسوها فكساها الوصائل وهى ثياب حبرة من عصب الجن ثم كساها الناس بعد في الجاهلية ويجمع بين الاقوال الثلاثة أن كانت حاجة بان اسماعيل أول من كساها مطلقا واما تبع فأول من كساها ماذكر واما عدنان فله أول من كساها بعد اسمعيل وسيأتى في اوائل غزوة الفتح ما يشعر انها كانت تكسى في رمضان وحصلنا في أول من كساها الدياج على ستة أقوال خلافا وثبيلة او معاوية او يزيد أو ابن الزبير او الحجاج ويجمع بينها بان كسوة خالد وثبيلة لم تشملها كلها واما كان فيما كساها شئ من الدياج

(١) قوله بنت حبان في نسخة بنت حنان فليحذر اه

**باب هدم الكعبة وقالت عائشة رضي الله عنها قال النبي ﷺ يغزو جيش الكعبة فيحتمل
بين حدثنا عمرو بن علي حدثنا يحيى بن سعيد حدثنا عبيد الله بن الأخسري حدثني ابن أبي
ملينة عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال كأي به أسود الحج**

واما معاوية فلهل كساها في آخر خلافته فصادف ذلك خلافة ابنه يزيد وأما ابن الزبير فكانه كساها ذلك بعد
تجديد عمارتها قوليته بذلك الاعتبار لكن لم يداوم على كسوتها الدياج فلما كساها الحجاج بامر عبد
الملك استمر ذلك فكانه أول من داوم على كسوتها الدياج في كل سنة وقول ابن جريج أول من كساها ذلك
عبد الملك بوافق القول الاخير فان الحجاج انما كساها بامر عبد الملك وقول ابن اسحق ان ابا بكر وعمر لم يكسا
الكعبة فيه نظر لا تقدم عن ابن ابي نجيح عن ابيه أن عمر كان يزعمها كل سنة لكن يعارض ذلك ما حكاه
الفاكه عن بعض المكيين ان شيبة بن عثمان استأذن معاوية في تجريد الكعبة فأذن له فكان أول من جردها
من الخلفاء وكانت كسوتها قبل ذلك تطرح عليها شياً فوق شئ وقد تقدم سؤال شيبة لعائشة انها تجتمع عندهم
فتكثر وذكر الازرقعي ان أول من ظاهر الكعبة بين كسوتين عثمان بن عفان وذكر الفاكي ان أول من كساها
الدياج الايض المأمون بن الرشيد واستمر بعده وكسيت في أيام الفاطميين الدياج الايض وكساها عبد بن
سبكتكين دياجا السفر وكساها الناصر العباسي دياجا أخضر ثم كساها دياجا أسود فاستمر ولم تزل الملوك
يتداولون كسوتها الى ان وقف عليها الصالح اسمعيل بن الناصر في سنة ثلاث واربعم وسبعمائة قرية من نواحي
القاهرة يقال لها يسوس كان اشترى الثلاثين منها من وكيل بيت المال ثم وقفها كلها على هذه الجهة فاستمر ولم تزل تكسى
من هذا الوقف الى سلطنة الملك المنيدي شيخ سلطان العصر فكساها من عنده سنة لصف ووقفها فوض امرها الى
بعض امانته وهو القاضي زين الدين عبد الباسط بسط الله له في رزقه وعمره فبالغ في تحسينها بحيث يعجز الوصف عن
صفة حسناتها جزاء الله على ذلك افضل المجازاة وحاول ملك الشرق شاه رخ (١) في سلطنة الاشرف ريساى أن
يأذن له في كسوة الكعبة فامتنع فعاد راسله ان يأذن له ان يكسوها من داخلها فقط فأبى فعاد راسله ان يرسل الكسوة
اليه ويرسلها الي الكعبة ويكسوها ولو يوما واحدا واعتذر بأنه نذر ان يكسوها ويريد الوفاء بندره فاستغنى اهل العصر
فتوقفت عن الجواب واشترى الى انه ان خشي منه الفتنة فيجاء دفعاً للضرر وتسرع جماعة الى عدم الجواز ولم يستندوا الى
طائل بل الى موافقة هوى السلطان ومبات الاشرف على ذلك * (قوله باب هدم الكعبة) أي في آخر الزمان (قوله
وقالت عائشة) في رواية غير أبي ذر قالت بحذف الواو وهذا طرف من حديث وصله المصنف في اوائل البيوع من
طريق نافع بن جبير عنها بلفظ يغزو جيش الكعبة حتى اذا كانوا بيدها من الارض يخسف بأولهم وآخرهم ثم يعمنون
على نياتهم وسيأتى الكلام عليه هناك ومناسبة لهذه الترجمة من جهة ان فيه إشارة الى ان غز والكعبة سبق مرة يهلكهم
الله قبل الوصول اليها وأخرى يمكثهم والظاهر ان غز والذين يخرجونه متأخر عن الاولين (قوله عبيد الله بن
الأخسري) بمججمة ونون ثم مهملة وزن الاحمر وعبيد الله بالتصغير كوفي يكتئى أياها (قوله كأي به) كذا في جميع
الروايات عن ابن عباس في هذا الحديث والذي يظهر ان الحديث شاذ وحذف ويحتمل ان يكون هو ما وقع في حديث
على عند أبي عبيد في غريب الحديث من طريق أبي المايلة عن علي قال استيكرت وامن الطواف بهذا البيت قبل ان يحال
بينكم وبينه فكانت رجل من الحبشة أصبل أوقال اصمغ حش الساقين قاعد عليها وهي تهدم ورواه الفاكي من هذا
الوجه ولفظه أصبل بدل اصبل وقال قائماً عليها بهما بمسحانه ورواه يحيى الحماني في مسنده من وجه آخر عن علي
مرغوا (قوله كأي به أسود الحج) بوزن افضل بقاء ثم حاء ثم جيم والصحيح تباعد ما بين الساقين قال الطبري وفي أعراجه

(١) قوله شاه رخ اه

يَقْلَمُ حَجَرَ آحَدُنَا بِحِجْيِ بْنِ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ يُونُسَ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ
 أَبَاهُ رِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُجْرَبُ الْكُفَّةُ ذَوَا السُّوَيْتَيْنِ مِنَ الْحَبْشَةِ **بَابُ**
 مَذْكَرِ فِي الْحَجْرِ الْأَسْوَدِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ عَنْ الْأَعْمَشِ

فُوجِهَ قَبْلَ هُوَ حَالٍ مِنْ خَيْرِ كَانَهُوَ بِعَاتِرِ الْمَعْنَى الَّذِي أَشْبَهَ الْقَمْلَ وَقِيلَ مَا حَالَانِ مِنْ خَيْرِ كَانَهُوَ الْحَالُ أَمَّا الْمُسْتَقَرُّ
 الْمَرْفُوعُ أَوِ الْمَجْرُورُ وَالثَّانِي أَشْبَهَ وَمَا بَدَلَانِ مِنَ الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ وَعَلَى كُلِّ حَالٍ يَلْزِمُ أَضْهَارُ قَبْلِ الذِّكْرِ وَهُوَ مَبْهُمٌ يَفْسَرُهُ
 مَا بَعْدَهُ كَقَوْلِكَ رَأَيْتُهُ رَجُلًا وَقِيلَ مَا مَنصُوبَانِ عَلَى التَّمْيِيزِ وَقَوْلُهُ حَجَرًا حَجَرًا حَالُ كَقَوْلِكَ بُوَيْتَهُ بِأَبَايَا وَقَوْلُهُ فِي حَدِيثٍ
 عَلَى أَصْلٍ أَوْ أَصْلٍ أَوْ أَصْلٍ مِنَ ذَهَبٍ شَعْرٌ مَقْدَمُ رَأْسِهِ وَالْأَصْلُ الصَّغِيرُ الرَّأْسُ وَالْأَصْلَعُ الصَّغِيرُ الَّذِينَ
 وَقَوْلُهُ جَمِشُ السَّاقَيْنِ بِنَاءٌ مَهْمَلَةٌ وَمِمَّ سَاكِنَةٌ مَعْجَمَةٌ أَيْ دَقِيقٌ لِسَاقَيْنِ وَهُوَ مُوَافِقٌ لِقَوْلِهِ فِي رِوَايَةِ أَبِي هُرَيْرَةَ ذُو
 السُّوَيْتَيْنِ كَمَا سَيَأْتِي فِي الْحَدِيثِ الَّذِي بَعْدَهُ (قَوْلُهُ يَقَامُ حَجَرًا حَجَرًا) زَادَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ وَالْقَاهِطِيُّ فِي آخِرِهِ يَعْنِي
 الْكُفَّةَ (قَوْلُهُ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ) كَذَا رَوَاهُ اللَّيْثُ عَنْ يُونُسَ وَتَابِعَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ عَنْ يُونُسَ عَنْ عَبْدِ نَعِيمٍ فِي
 الْمُسْتَخْرَجِ وَخَالِفَهُمَا ابْنُ الْمُبَارَكِ فَرَوَاهُ عَنْ يُونُسَ عَنْ الزُّهْرِيِّ فَقَالَ عَنْ سَحْبِمٍ مَوْلَى بَنِي زُهْرَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ
 رَوَاهُ الْقَاهِطِيُّ مِنْ طَرِيقِ نَعِيمِ بْنِ حَسَادٍ عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ فَإِنْ كَانَ مُحْفُوظًا فَيَكُونُ لِلزُّهْرِيِّ فِيهِ شَيْخَانِ عَنْ أَبِي
 هُرَيْرَةَ (قَوْلُهُ وَالسُّوَيْتَيْنِ) تَنْقِيةٌ سَوِيْقَةٌ وَهِيَ تَصْغِيرُ سَاقٍ أَيْ لَهُ سَاقَانِ دَقِيقَانِ (قَوْلُهُ مِنَ الْحَبْشَةِ) أَيْ رَجُلٌ مِنَ
 الْحَبْشَةِ وَوَقَعَ هَذَا الْحَدِيثُ عِنْدَ أَحَدِ مَنْ مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ سَمْعَانَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِأَنَّهُمْ مِنْ هَذَا السِّيَاقِ لِقَوْلِهِ يَابِعُ لِلرَّجُلِ
 بَيْنَ الرُّكْنِ وَالْمَقَامِ وَلَنْ يَسْتَحِلَّ هَذَا الْبَيْتَ إِلَّا أَهْلُهُ فَإِذَا اسْتَحْلَوْهُ فَلَا تَسْأَلُ عَنْ هَلَكَةِ الْعَرَبِ ثُمَّ تَجِيءُ الْحَبْشَةُ فَيَخْرُبُونَهُ
 خَرَابًا لَا يَمُرُّ بِهِدُهُ أَبَدًا وَمَنْ الَّذِينَ يَسْتَخْرِجُونَ كَثْرَتَهُ وَلَأَبَى قَرَّةً فِي السَّنَنِ مِنْ وَجْهِ آخِرٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا لَا يَسْتَخْرِجُ
 كَثْرَةَ الْكُفَّةِ إِلَّا ذَوَا السُّوَيْتَيْنِ مِنَ الْحَبْشَةِ وَنَحْوَهُ لَا بِي دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ وَزَادَ أَحْمَدُ وَطَرِيقَانِ
 مِنْ طَرِيقِ بَاجِدِ عَنَتِهِ فَيَسْلِمُ حَالَتَهَا وَيَجْرِدُهَا مِنْ كِسْوَتِهَا كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ أَصِلُغُ أَفِدَعُ يَضْرِبُ عَلَيْهَا بِمَسَاحَتِهِ أَوْ بِمَعْمُولِهِ
 وَلِلْقَاهِطِيِّ مِنْ طَرِيقِ بَاجِدِ نَحْوَهُ زَادَ قَالَ بَاجِدٌ فَلَمَّا قَدَّمَ ابْنَ الزُّبَيْرِ الْكُفَّةَ جَثَّتْ أَنْظَرَالِيَهُ هَلْ أَرَى الصِّفَةَ الَّتِي قَالَ
 عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو فَلَمْ أَرَهَا قَبْلَ هَذَا الْحَدِيثِ يَخَالِفُ قَوْلَهُ تَعَالَى أَوْ لَمْ يَرَوْا أَنَا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا وَلَانِ اللَّهُ حَبِيسٌ عَنْ مَكَّةَ
 الْبَيْتِ وَلَمْ يُمْكِنْ أَحَدًا مِنْهُمْ أَنْ يَخْرُبَ الْكُفَّةَ وَلَمْ تَكُنْ إِذْ ذَاكَ قَبْلَةً فَكَيْفَ يَسْلُطُ عَلَيْهَا الْحَبْشَةُ بَعْدَ مَا صَارَتْ قَبْلَةً لِلْمُسْلِمِينَ
 وَأَجِيبُ بَأَنَّ ذَلِكَ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ يَقَعُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ قَرِيبَ قِيَامِ السَّاعَةِ حَيْثُ لَا يَبْقَى فِي الْأَرْضِ أَحَدٌ يَقُولُ اللَّهُ اللَّهُ كَمَا نَبَتْ
 فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى لَا يُقَالَ فِي الْأَرْضِ اللَّهُ اللَّهُ وَلِهَذَا وَقَعَ فِي رِوَايَةِ سَعِيدِ بْنِ سَمْعَانَ لَا يَمُرُّ بِهِدُهُ أَبَدًا
 وَقَدْ وَقَعَ قَبْلَ ذَلِكَ فِيهِ مِنَ الْقِتَالِ وَغَزَاهِ الشَّامِ لَهُ فِي زَمَنِ يَزِيدَ بْنِ معاويةَ ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِ فِي وَقَائِعٍ كَثِيرَةٍ مِنْ أَعْظَمِهَا وَقَعَةُ
 الْقَرَامِطَةِ بَعْدَ الثَّلَاثَةِ فَفَقَتُوا مِنَ الْمُسْلِمِينَ فِي الْمَطَافِ مِنْ لَاحِصِي كَثْرَةِ وَقْلَعُوا الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ فَوَلَّوهُ إِلَى بِلَادِهِمْ ثُمَّ أَعَادُوهُ
 بَعْدَ مَدَّةٍ طَوِيلَةٍ ثُمَّ غَزَى مَرَارًا بَعْدَ ذَلِكَ لَا يَمَارِضُ قَوْلَهُ تَعَالَى أَوْ لَمْ يَرَوْا أَنَا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا لِأَنَّ ذَلِكَ أَمَّا وَقَعَ
 بِأَيْدِي الْمُسْلِمِينَ فِيهِ مَطَابِقُ لِقَوْلِهِ ﷺ وَلَنْ يَسْتَحِلَّ هَذَا الْبَيْتَ إِلَّا أَهْلُهُ وَقَعَ مَا أَخْبَرَ بِنَالِي ﷺ وَهُوَ مِنْ عِلَامَاتِ
 نُبُوْتِهِ وَلَيْسَ فِي الْآيَةِ مَا يَبْدُلُ عَلَى اسْتِمْرَارِ الْأَمْنِ الْمَذْكُورِ فِيهَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ * (قَوْلُهُ بَابُ مَا ذَكَرْنَا فِي الْحَجْرِ الْأَسْوَدِ) أَوْرَدَ
 فِيهِ حَدِيثَ عُمَرَ فِي تَقْبِيلِ الْحَجْرِ وَقَوْلُهُ لَا تَضُرُّ وَلَا تَنْفَعُ وَكَانَهُ لَمْ يَثْبُتْ عِنْدَهُ فِيهِ عَلَى شَرْطِهِ شَيْءٌ غَيْرُ ذَلِكَ وَقَدْ وَرَدَتْ فِيهِ
 أَحَادِيثُ مِنْهَا حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ مَرْفُوعًا أَنَّ الْحَجَرَ وَالْمَقَامَ بِأَقْوَاتَانِ مِنْ يَأْقُوتِ الْجَنَّةِ طَمَسَ اللَّهُ نُورَهَا وَلَوْلَا ذَلِكَ
 لَا صَامَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَانَ فِي اسْتِزْهَارِهِ رَجَى أَبُو جَعْفَرٍ وَهُوَ ضَعِيفٌ قَالَ التِّرْمِذِيُّ
 حَدِيثٌ غَرِيبٌ وَيُرْوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو مَوْقُوفًا وَقَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ عَنْ أَبِيهِ وَقَعَهُ أَشْبَهُ وَالَّذِي رَفَعَهُ لَيْسَ بِقَوِيٍّ
 وَمِنْهَا حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا نَزَلَ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ مِنَ الْجَنَّةِ وَهُوَ أَشَدُّ بَيَاضًا مِنْ اللَّبَنِ فَسُودَتْ خَطَايَا بَنِي آدَمَ أَخْرَجَهُ

عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَائِشَ بْنِ رَيْمَةَ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ جَاءَ إِلَى الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ فَقَبَّلَهُ فَقَالَ إِنِّي أَعْلَمُ أَنَّكَ
حَجَرٌ لَا تَنْفَعُ وَلَا تَضُرُّ وَلَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُقَبِّلُكَ مَا قَبَّلْتُكَ **بَابُ** إِغْلَاقِ الْبَيْتِ وَيُصَلِّي فِي أَيِّ
نَوَاحِي الْبَيْتِ شَاءَ **حَدَّثَنَا** قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ

الترمذي وصححه وفيه عطاء بن السائب وهو صدق لكنه اخطأ وجري من سمع منه بعد اختلاطه لكن له طريق
اخرى في صحيح ابن خزيمة فيقوى بها وقد رواه النسائي من طريق حماد بن سلمة عن عطاء مختصرا ولفظه الحجر
الاسود من الجنة وعماذ من سمع من عطاء قبل الاختلاط وفي صحيح ابن خزيمة أيضا عن ابن عباس من فوعان لهذا
الحجر لسانا وشفتين يشهدان لمن استلمه يوم القيامة بحق وصححه أيضا ابن حبان والحاكم وله شاهد من حديث أنس
عند الحاكم أيضا (قوله عن إبراهيم) هو ابن يزيد النخعي وقد رواه سفيان وهو الثوري باسناد آخر عن إبراهيم وهو
ابن عبد الأعلى عن سويد بن غفلة عن عمر أخرجه مسلم (قوله أني أعلم أنك حجر) في رواية أسلم الآية بعد
باب عن عمر أنه قال أما والله أني أعلم أنك (قوله لا تضر ولا تنفع) أي لا باذن الله وقد روي الحاكم من حديث أبي سعيد
أن عمرًا قال هذا قال له علي بن أبي طالب أنه يضربونهم وذكر أن الله لا أخذ الموائع على ولد آدم كتب ذلك في رق
والقمه الحجر قال وقد سمعت رسول الله ﷺ يقول يؤتي يوم القيامة بالحجر الاسود وله لسان ذلق يشهد لمن
استلمه بالتوحيد وفي اسناده ابو هرون العبدي وهو ضعيف جدا وقد روي النسائي من وجه آخر ما يشعربان
عمر رفع قوله ذلك الى النبي ﷺ أخرجه من طريق طاوس عن ابن عباس قال رأيت عمر قبل الحجر ثلاثا ثم
قال أنك حجر لا تضر ولا تنفع ولولا اني رأيت رسول الله ﷺ قبلك ما قبلتك ثم قال رأيت رسول الله ﷺ
فعل مثل ذلك قال الطبري إنما قال ذلك عمر لأن الناس كانوا حديثي عهد بعبادة الاصنام فغشى عمر أن
يظن الجهال أن استلام الحجر من باب تعظيم بعض الأحجار كما كانت العرب تفعل في الجاهلية فأراد عمر أن يعلم الناس أن
استلامه اتباع رسول الله ﷺ لأن الحجر ينفع ويضر بذاته كما كانت الجاهلية تعتقده في الاوثان وقال المهلب حديث عمر
هذا يرد على من قال أن الحجر بين الله في الارض يصافحها عباده ومعاد الله أن يكون لله جارحة وانما شرع تقبيله
اختبارا ليعلم بالشاهدة طاعة من يطعم وذلك شبه بقصة ابليس حيث أمر بالسجود لآدم وقال الخطابي معني أنه
بين الله في الارض أن من صافحه في الارض كان له عند الله عهد وجرت العادة بأن العهد يعقده الملك بانصافه لمن يريد
موالاه والاختصاص به فطابهم بما يهدونه وقال المحب الطبري معناه أن كل ملك إذا قدم عليه الوافدين قبل بيته فلما كان
الحاج أول ما يقدم يسن له تقبيله تزل منزلة بين الملك وقته المثل الأعلى وفي قول عمر هذا التسليم الشارح في أمور الدين
وحسن الاتباع فيه لا يكشف عن معانيها وهو قاعدة عظيمة في اتباع النبي ﷺ فيما فعله ولو لم يعلم الحكمة فيه دفع ما وقع لبعض
الجهال من أن في الحجر الاسود خاصة ترجع الى ذاته وفيه بيان السنن بالقول والفعل وأن الامام إذا خشي على أحد من فعله
فساد اعتقاده أن يبادر الى بيان الامر ويوضح ذلك وسيأتي بقية الكلام على التقبيل والاستلام بعد تسعة أبواب قال
شيخنا في شرح الترمذي فيه كراهة تقبيل ما لم يرد الشرع بتقبيله وأما قول الشافعي ومهما قبل من البيت فحسن فلم يرد به
الاستحباب لأن المباح من جملة الحسن عند الاصوليين في تكليله اعترض بعض الملحدين على الحديث الماضي
فقال كيف سودته خطايا المشركين ولم تبيضه طاعات أهل التوحيد وأجيب بما قال ابن قتيبة لو شاء الله لكان ذلك
وانما أجرى الله العادة بان السواد يصبغ ولا ينصبغ على العكس من البياض وقال المحب الطبري في بقاءه أسود عبرة
لن له بصيرة فان الخطايا اذا اثرت في الحجر الصلد فثاثيرها في القلب أشد قال وروي عن ابن عباس انما يغيره بالسواد
لئلا ينظر أهل الدنيا الى زينة الجنة فان ثبت فهذا هو الجواب (قلت) أخرجه الحميدي في فضائل مكة باسناد ضعيف
والله أعلم * (قوله باب اغلاق البيت ويصلى في أي نواحي البيت شاء) أورده في حديث ابن عمر عن بلال في صلاة

دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْبَيْتَ هُوَ وَأَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ وَبِلَالٌ وَعُثْمَانُ بْنُ طَلْحَةَ فَأَغْلَقُوا عَلَيْهِمْ فَلَمَّا
فَتَحُوا كُنْتُ أَوَّلَ مَنْ وَلَجَ

التي ﷺ في الكعبة بين العمودين وتقيب بأنه يهاير الترجمة من جهة انها تدل على الصخير والفعل المذكور يدل على
الصين وأجيب بأنه حمل صلاة النبي ﷺ في ذلك الموضع بعينه على سبيل الاتفاق لا على سبيل القصد لزيادة فضل في
ذلك المكان على غيره ويحتمل أن يكون مراده أن ذلك الفعل ليس حتماً وإن كانت الصلاة في تلك البقعة التي اختارها
النبي ﷺ أفضل من غيره أو يؤيده ماسياً في الباب الذي يليه من تصريح ابن عمر بنص الترجمة مع كونه كان يقصد المكان
الذي صلى فيه النبي ﷺ ليصلي فيه لفضله وكان المصنف أشار بهذه الترجمة إلى الحكمة في إغلاق الباب حينئذ وهو أولي
من دعوى ابن بطال الحكمة فيه لئلا يظن الناس أن ذلك سنة وهو مع ضغنة منتقض بأنه لو أراد إخفاء ذلك ما اطلع
عليه بلال ومن كان معه وأثبت الحكم بذلك يكفي فيه فعل الواحد وقد تقدم بسط هذا في باب الغلق للكعبة من كتاب
الصلاة وظاهر الترجمة أنه يشترط للصلاة في جميع الجوانب إغلاق الباب ليصير مستقبلًا في حال الصلاة غير الفضاء
والحكي عن الخفية الجواز مطلقاً وعن الشافعية وجه مثله لكن يشترط أن يكون للباب عتبة بأي قدر كانت ووجه
يشترط أن يكون قدر قامة المصلي وجه يشترط أن يكون قدر مؤخر الرجل وهو المصحح عندهم وفي الصلاة فوق ظهر
الكعبة يظهر هذا الخلاف والله أعلم وأما قول بعض الشارحين أن قوله ويصلي في أي نواحي البيت شاء يعبر على الشافعية
في إذا كان البيت مفتوحاً فقيه نظر لانه جله حيث يغلّق الباب وبعد الغلق لا توقف عندهم في الصحة (قوله دخل رسول
الله ﷺ البيت) كان ذلك في عام الفتح كما وقع مبيناً من رواية يونس بن يزيد عن نافع عند المصنف في كتاب الجهاد
بزيادة قوائد ولعله قبل النبي ﷺ يوم الفتح من أعلى مكة على راحلته وفي رواية فليح عن نافع الآتية في المغازي وهو
مردف أسامة يعني ابن زيد على القصواء ثم اتفقا ومعه بلال وعثمان بن طلحة حتى أتاه في المسجد وفي رواية فليح عند البيت
وقال لعثمان اتنا بالفتح فجاء بالفتح ففتح له الباب فدخل وسلم وعبد الرزاق من رواية أيوب عن نافع ثم دعا عثمان بن طلحة
بالفتح فذهب إلى أمه فأبى أن تعطيه فقال والله لتعطينه أو لأخرجن هذا السيف من صلمي فلما رأته ذلك أعطته
فجاء به إلى رسول الله ﷺ ففتح الباب فظهر من رواية فليح أن فاعل فتح هو عثمان المذكور لكن روي الفاكهي
من طريق ضعيفة عن ابن عمر قال كان بنو أبي طلحة يزعمون أنه لا يستطيع أحد فتح الكعبة غيرهم فأخذ رسول الله
ﷺ المفتاح ففتحها بيده وعثمان المذكور هو عثمان بن طلحة بن أبي طلحة بن عبد العزيز بن عبد الدار بن قصي بن كلاب
ويقال له الحجي بفتح المهملة والجيم ولآل بيته الحجة لحجهم الكعبة ويعرفون الآن بالشيبيين نسبة إلى شيبة بن
عثمان بن أبي طلحة وهو ابن عم عثمان هذا ولده وله أيضاً صحبة ورواية واسم أم عثمان المذكورة سلافة بضم المهملة
والتخفيف والفاء (قوله هو وأسامة بن زيد وبلال وعثمان) زاد مسلم من طريق أخرى ولم يدخلها معهم أحد ووقع
عند النسائي من طريق ابن عون عن نافع ومعه الفضل بن عباس وأسامة وبلال وعثمان زاد الفضل ولا همد من حديث
ابن عباس حدثني أخى الفضل وكان معه حين دخلها أنه لم يصل في الكعبة وسيأتي البحث فيه بدعيين (قوله فأغلقوا
عليهم) ورد في رواية حسان بن عطية عن نافع عند أبي عوانة من داخل ورد يونس فكثت نهاراً طويلاً وفي رواية فليح زماناً
بدل نهاراً وفي رواية جويرية عن نافع التي مضت في أوائل الصلاة فأطال وسلم من رواية ابن عون عن نافع فكثت
فيها ملياً وله من رواية عبيد الله عن نافع فأجافوا عليهم الباب طويلاً ومن رواية أيوب عن نافع فكثت فيها ساعة وللنسائي
من طريق ابن أبي ملكية فوجدت شيئاً فذهبت ثم جئت سريعاً فوجد النبي ﷺ خارجاً منها ووقع في الموطأ باللفظ
فأغلقها عليه والضمير لعثمان وبلال وسلم من طريق ابن عون عن نافع فاجاب عليهم عثمان والجمع بينهما أن عثمان
هو المباشرة لذلك لأنهم من وظيفته ولعل بلالاً ساعده في ذلك ورواية الجمع يدخل فيها الأمر بذلك والراضى به (قوله
فلما فتحو) كنت أول من ولج (في رواية فليح ثم خرج فابتدر الناس الدخول فسبقهم وفي رواية أيوب وكنت رجلاً

فَلَقِيتُ بِلَالًا قَالَتْهُ هَلْ صَلَّى فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ نَعَمْ بَيْنَ الْعَمُودَيْنِ الْبَانَيْنِ

شابقوا فبادرت الناس فبدرتهم وفي رواية جورية كنت أول الناس وبلغ على أثره وفي رواية ابن عون فرقت الدرجة فدخلت البيت وفي رواية مجاهد الماضية في أوائل الصلاة عن ابن عمر واجد بلالا قائما بين البانين وأفاد الأزرق في كتاب مكة أن خالد بن الوليد كان على الباب يذب عنه الناس وكان جاء بعد ما دخل النبي ﷺ وأغلق (قوله فلقيت بلالا فسالته) زاد في رواية مالك عن نافع الماضية في أوائل الصلاة ما صنع وفي رواية جورية ويونس وجهور أصحاب نافع فسال بلالا أين صلى اخصروا أول السؤال ونبت في رواية سالم ههنا حيث قال هل صلى فيه قال نعم وكذا في رواية مجاهد وابن أبي مليكة عن ابن عمر فقلت لأبي النبي ﷺ في الكعبة قال نعم فظهر أنه استنبت أولا هل صلى أولا ثم سأل عن موضع صلاته من البيت ووقع في رواية يونس عن ابن شهاب عندهم فآخروا بلال وعثمان بن طلحة على الشك والمحفوظ أنه سأل بلالا كما في رواية الجمهور ووقع عند أبي عوانة من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن ابن عمر أنه سأل بلالا وأسامة بن زيد حين خرجا من صلى النبي ﷺ فيه فقال على جهته وكذا أخرجه البرازنجوه ولاحمد والطبراني من طريق أبي الشعثاء عن ابن عمر قال أخبرني أسامة أنه صلى فيه ههنا ولمسلم والطبراني من وجه آخر فقلت أين صلى النبي ﷺ فقالوا فإن كان محفوطا حمل على أنه ابتداء بلالا بالسؤال كما تقدم تفصيله ثم أراد زيادة الاستنبات في مكان الصلاة فسال عثمان أيضا وأسامة ويؤيد ذلك قوله في رواية ابن عون عندهم ونسبت أن أسألهم كم صلى بصيغة الجمع وهذا أولى من جزم عياض يوم الرواية التي أشرنا إليها من عندهم كما لم يقف على بقية الروايات ولا يعارض قصته مع قصة أسامة ما أخرجه مسلم أيضا من حديث ابن عباس أن أسامة بن زيد أخرجه أن النبي ﷺ لم يصل فيه ولكنه كبر في نواحيه فانه يمكن الجمع بينهما بأن أسامة حيث اثبتنا اعتمد في ذلك على غيره وحيث نقاها أراد ما في علمه لكونه لم يره ﷺ حين صلى وسيأتي مزيد بسط فيه بعدا بين في الكلام على حديث ابن عباس أن شاء الله تعالى (قوله بين العمودين البانين) في رواية جورية بين العمودين المقدمين وفي رواية مالك عن نافع جعل عمودا عن يمينه وعمودا عن يساره وفي رواية عنه عمودين عن يمينه وقد تقدم الكلام على ذلك مسوقا في باب الصلاة بين السواري بما يخفى عن عادته لكن لم نذكر هنا ما يتقدم ذكره فوقع في رواية فليح الاتية في الغازی بين ذينك العمودين المقدمين وكان البيت على ستة أعمدة سطرين صلى بين العمودين من السطر المقدم وجعل باب البيت خلف ظهره وقال في آخر روايته وعند المسكان الذي صلى فيه ممرمة حمراء وكل هذا أخبار عما كان عليه البيت قبل أن يهدم ويبني في زمن ابن الزبير فاما الآن فقد بين موسى بن عتبة في روايته عن نافع كما في الباب الذي يليه أن بين موقفه ﷺ وبين الجدار الذي استقبله قريمان ثلاثة أذرع وجزم برفع هذه الزيادة مالك عن نافع فلما أخرجه أبو داود من طريق عبد الرحمن بن مهدي والدارقطني في الغرائب من طريقه وطريق عبد الله بن وهب وغيرهما عنه ولفظه وصلي بينه وبين القبلة ثلاثة أذرع وكذا أخرجه أبو عوانة من طريق هشام بن سعد عن نافع وهذا فيه الجزم بثلاثة أذرع لكن رواه النسائي من طريق ابن القاسم عن مالك بلفظ نحو من ثلاثة أذرع وهي موافقة لرواية موسى بن عتبة وفي كتاب مكة للأزرق والفاكهى من وجه آخر أن معاوية سأل ابن عمر عن رسول الله ﷺ فقال أجل بينك وبين الجدار ذراعين أو ثلاثة فلي هذا يعني أن أراد الاتباع في ذلك أن يجعل بينه وبين الجدار ثلاثة أذرع فانه تقع قدما في مكان قد مره ﷺ أن كانت ثلاثة أذرع سواء وقع ركنا أو يده ووجه أن كان أقل من ثلاثة والله أعلم وأما مقدار صلاته حينئذ فقد تقدم البحث فيه في أوائل الصلاة واشترت إلى الجمع بين رواية مجاهد عن ابن عمر أنه صلى ركعتين وبين رواية من روى عن نافع أن ابن عمر قال نسبت أن أسأله كم صلى وإلى الرد على من زعم أن رواية مجاهد غلط بما فيه مقنع بحمد الله تعالى وفي هذا الحديث من القوائم رواية صاحب عن صاحب وسؤال المفضل مع وجود الانفضال والانتفاء والحجة بخبر

باب الصلاة في الكعبة حديثنا أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله قال أخبرنا موسى بن هبة عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان إذا دخل الكعبة مشى قبل الوجه حين يدخل ويحمل الباب قبل الظهر يمشي حتى يكون بينه وبين الجدار الذي قبل وجهه قريبا من ثلاث أذرع فيصلي

الواحد ولا قال هو أيضا خبر واحد فكيف يحجج للشيء بنفسه لا نا قول هو فرد ينضم الى تطاثر مثله يوجب العلم بذلك وفيه اختصاص السابق بالبيعة الفاضلة وفيه السؤال عن العلم والحرص فيه وفضيلة ابن عمر لشدة حرصه على تتبع آثار النبي ﷺ ليعمل بها وفيه انفاضل من الصحابة قد كان يغيب عن النبي ﷺ في بعض المشاهد الفاضلة ويحضره من هودونه فيطلع على ما لم يطلع عليه لان ابابكر وعمر وغيرهما ممن هو افضل من بلال ومن ذكر معه لم يشاركهم في ذلك واستدل به المصنف فيما مضى على ان الصلاة الى المقام غير واجبة وعلى جواز الصلاة بين السور في غير الجماعة وعلى مشروعية الابواب والعلق للمساجد وفيه ان السرة انما تشرع حيث يخشى المروق عنه ﷺ صلى الله عليه وسلم بين العمودين ولم يصل الى احد ما الذي يظهر انه ترك ذلك للاكتفاء بالقرب من الجدار كما تقدم انه كان بين مصلاه والجدار نحو ثلاثة أذرع وبذلك ترجم له النسائي على ان حد الدنومن السرة ان لا يكون بينهما اكثر من ثلاثة أذرع ويستفاد منه ان قول العلماء تحية المسجد الحرام الطواف مخصوص بغير داخل الكعبة لكونه ﷺ جاء فأتاه عند البيت فدخله فصل فيهما ركعتين فكانت تلك الصلاة اما لكون الكعبة كالمسجد المستقل او لتحية المسجد العام والله اعلم وفيه استحباب دخول الكعبة وقدرى ابن خزيمة البيهقي من حديث ابن عباس مرفوعا من دخل البيت دخل في حسنة وخرج مغفورا له قال البيهقي تفرد به عبد الله بن المؤمل وهو ضعيف وعلى استحبابه ما لم يؤد احدا بدخوله وروى ابن ابي شيبة من قول ابن عباس ان دخول البيت ليس من الحج في شيء وحكي القرطبي عن بعض العلماء ان دخول البيت من مناسك الحج ورد به ان النبي ﷺ انما دخله عام الفتح ولم يكن حينئذ محرما واما ما رواه ابو داود والترمذي وصححه هو ابن خزيمة والحاكم عن عائشة انه ﷺ خرج من عندها وهو قري بالعين ثم رجع وهو كئيب فقال دخلت الكعبة فأخاف ان اكون شقيقت على امي فقد يسمك به لصاحب هذا القول المحكي لكون عائشة لم تكن معه في الفتح ولا في عمرته بل سيأتي بعدا بين انه لم يدخل في الكعبة في عمرته تحيين ان القصة كانت في حجته وهو المطلوب وبذلك جزم البيهقي وانما لم يدخل في عمرته لما كان في البيت من الاصنام والصور كما سيأتي وكان اذذاك لا يمكن من ازالها بخلاف عام الفتح ويحتمل ان يكون ﷺ قال ذلك لعائشة بالمدينة بعد رجوعه فليس في السياق ما يمنع ذلك وسيأتي النقل عن جماعة من اهل العلم انه لم يدخل الكعبة في حجته وفيه استحباب الصلاة في الكعبة وهو ظاهر في النقل ويلحق به الفرض اذ لا فرق بينهما في مسئلة الاستقبال للمقيم وهو قول الجمهور وعن ابن عباس لا تصح الصلاة داخلها مطلقا وعلله بان يلزم من ذلك استدبار بعضها وقد ورد الامر باستقبالها فيحمل على استقبال جميعها وقال به بعض الاما لكية والظاهر ية والطبري وقال المازري المشهور في المذهب منع صلاة الفرض داخلها ووجوب الاعداد وعن ابن عبد الحكم الاجزاء وصححه ابن عبد البر وابن العربي وعن ابن حبيب يعيد ابداء وعن اصبح ان كان متعمدا واطلق الترمذي عن مالك جواز النوافل وقيد بعض اصحابه بغير الراتب واما شرع فيه الجماعة وفي شرح العمدة لابن دقيق العيد ذكره مالك الفرض او منعه فكانه اشار الى اختلاف النقل عنه في ذلك ويلحق بهذه المسئلة الصلاة في الحجر واتي فيها الخلاف السابق في اول الباب في الصلاة الى جهة الباب ثم اذا استدبر الكعبة واستقبل الحجر لم يصح على القول بان تلك الجهة منه ليست من الكعبة ومن المشكل ما نقله النووي في زوائد الروضة عن اصحاب ان صلاة الفرض داخل الكعبة ان لم يرج جماعة افضل منها خارجها ووجه الاشكال ان الصلاة خارجها متفق على صحتها بين العلماء بخلاف داخلها فكيف يكون المختلف في صحته افضل من المتفق * (قوله باب الصلاة في الكعبة) او رده حديث ابن عمر في ذلك من طريق عبد الله بن المبارك عن موسى بن عقبة عن نافع (قوله قبل) بكسر القاف وفتح الواو الواحدة اي

يَتَوَخَّى الْمَكَانَ الَّذِي أَخْبَرَهُ بِذَلِكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى فِيهِ وَلَيْسَ عَلَى أَحَدٍ بَأْسٌ أَنْ يُصَلِّيَ فِي أَيِّ نَوَاحِي النَّبَيْتِ شَاءَ **بَابٌ** مَنْ لَمْ يَدْخُلِ الْكُعبَةَ . وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَمُجُّ كَثِيرًا وَلَا يَدْخُلُ **حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْقٍ قَالَ اعْتَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَطَافَ بِالنَّبَيْتِ وَصَلَّى خَلْفَ الْمَقَامِ رَكْعَتَيْنِ وَمَعَهُ مِنْ بَسْتَرِهِ مِنَ النَّاسِ فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ أَذْخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْكُعبَةَ قَالَ لَا **بَابٌ** مِنْ كَثِيرٍ فِي نَوَاحِي الْكُعبَةِ **حَدَّثَنَا** أَبُو مَعْمَرٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ حَدَّثَنَا عِكْرَمَةُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ إِنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَمَّا قَدِمَ أَيُّ أَنْ يَدْخُلَ النَّبَيْتَ

مقابل (قوله يتوخي) تشديدًا لما المعجمة أي يقصد (قوله وليس على أحد باس) الظاهر أنه من كلام ابن عمر مع احتمال أن يكون من كلام غيره وقد تقدم الحديث المرفوع في كتاب الصلاة في باب الصلاة بين السورى * (قوله باب من لم يدخل الكعبة) كأنه أشار بهذه الترجمة إلى الرد على من زعم أن دخولها من هناك الحرج وقد تقدم البحث فيه قبل باب واقتصر المصنف على الاحتجاج بفعل ابن عمر لأنه أشهر من روي عن النبي ﷺ دخول الكعبة فلو كان دخولها عندهم من الناسك لما اخل به مع كثرة أتباعه (قوله وكان ابن عمر) (الخ) وصله سفيان الثوري في جامعه من رواية عبد الله بن الوليد العدني عنه عن حفظة عن طائوس قال كان ابن عمر يمجج كثيرًا ولا يدخل البيت وأخرجه الفاكهي في كتاب مكة من هذا الوجه (قوله خالد بن عبد الله) هو الطحان البصري وهذا الأستاذ نصفه بصري ونصفه كوفي (قوله اعتمر) أي في سنة سبع عام القضية (قوله أدخل رسول الله ﷺ الكعبة) الهزمة استفهام أي في تلك المرة (قال لا) قال النووي قال العلماء سبب ترك دخوله ما كان في البيت من الاصنام والصور ولم يكن المشركون يتركون لعبادتها فلا كان في التمتع أمر إزالة الصور ثم دخلها يعني كما في حديث ابن عباس الذي بعده انتهى ويحتمل أن يكون دخول البيت لم يقع في الشرط فلو أراد دخوله لمنعوه كما منعوه من الإقامة بمكة زيادة على الثلاث فلم يقصد دخوله لئلا ينعوه وفي السيرة على أنه دخلها قبل الهجرة فأزال شيأ من الاصنام وفي الطبقات عن عثمان بن طلحة نحو ذلك قال ثبت ذلك لم يشك على الوجه الأول لأن ذلك الدخول كان لازال التثنية من المنكرات لا يقصد العبادة والازالة في الهدنة كانت غير ممكنة بخلاف يوم الفتح (قوله استدل الحب الطبري به على أنه ﷺ دخل الكعبة في حجته وفي فتح مكة) ولا دلالة فيه على ذلك لأنه لا يلزم من نفي كونه دخلها في عمرته أنه دخلها في جميع أسفاره والله أعلم * (قوله باب من كرفي نواحي الكعبة) أورده في حديث ابن عباس أنه ﷺ كرفي البيت ولم يصل فيه وصححه المصنف واحتج به مع كونه بري تقديم حديث بلال في إثباته الصلاة فيه عليه ولما عارضه في ذلك بالنسبة إلى الترجمة لأن ابن عباس أثبت التكبير ولم يتعرض له بلال وبلال أثبت الصلاة وثابها ابن عباس فاحتج المصنف بزيادة ابن عباس وقد تقدم إثبات بلال على نفي غيره لأميرين أحدهما أنه لم يكن مع النبي ﷺ يومئذ وإنما استدل فيه تارة لأسامة وتارة لآخيه الفضل مع أنه لم يثبت أن الفضل كان معهم إلا في رواية شاذة وقد روى أحمد بن طريق ابن عباس عن أخيه الفضل نفى الصلاة فيها فيحتمل أن يكون تلقاه عن أسامة فإنه كان معه كما تقدم وقد مضى في كتاب الصلاة أن ابن عباس روى عنه نفى الصلاة فيها عندهم وقدم إثبات صلاته فيها عن أسامة من رواية ابن عمر عن أسامة عند أحمد وغيره فتعاضت الرواية في ذلك عنه فتخرج رواية بلال من جهة أنه ثبت وغيره ومن جهة أنه لم يختلف عليه في الإثبات واختلف على من نفى وقال النووي وغيره يجمع بين إثبات بلال ونفي أسامة بأنهم لا دخلوا الكعبة اشتغلوا بالبناء فرأى أسامة النبي ﷺ يدعووا فاشتغل أسامة بالبناء فأتاه النبي ﷺ في ناحية ثم صلى النبي ﷺ فرآه بلال فقربه منه ولم يره أسامة بعده واشتغاله ولأن باغلاق

وَفِيهِ الْآلَةُ فَأَمَرَ بِهَا فَأُخْرِجَتْ فَأُخْرِجُوا صُورَةَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ فِي أَيْدِيهِمَا الْأَزْلَامُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَاتِلَهُمُ اللَّهُ أَمْ وَاللَّهِ قَدْ عَلِمُوا أَنَّهُمَا لَمْ يَسْتَفْنِيَا بِهَا قَطُّ فَدَخَلَ الْبَيْتَ فَكَبَّرَ فِي تَوَكُّبِهِ وَلَمْ يُصَلِّ فِيهِ **بَابُ كَيْفَ كَانَ بَدَنُ الرَّمْلِ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا حَمَّادُ هُوَ ابْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابُهُ فَقَالَ الْمُشْرِكُونَ إِنَّهُ يَقْدُمُ عَلَيْنَا وَقَدْ وَهَنَهُمْ حُمَّى يَنْزِيبُ**

الباب تكون الظلمة مع احتمال ان يحججه عنه بعض الاعمدة فنفاها عملا بظنه وقال الحب الطبري يحتمل أن يكون اسامة غاب عنه بعد دخوله لم حاجة فلم يشهد صلاته انتهى ويشهد له ما رواه أبو داود الطيالسي في مسنده عن ابن أبي ذئب عن عبد الرحمن بن مهران عن عمير مولى ابن عباس عن أسامة قال دخلت على رسول الله ﷺ في الكعبة فرأى صوراً فادما بدلو من ماء فأتيته به فغضب به الصور فهذا الاسناد جيد قال القرطبي فلعله استصحب النبي لسرعة عوده انتهى وهو مفرغ على ان هذه القصة وقعت عام الفتح فان لم يكن فقد روى عمر بن شبة في كتاب مكة من طريق علي ابن بزيمة وهو تابعي وأبوه بفتح الموحدة ثم معجزة وزن عظيمة قال دخل النبي ﷺ الكعبة ودخل معه بلال وجلس اسامة على الباب فلما خرج وجد اسامة قد احبى فأخذ بمجونه فلما الحديث فلعله احبى فاستراح فنعش فلم يشاهد صلاته فلما سئل عنها فنهاها مستصحباً للنبي لقصر زمن احتياجه وفي كل ذلك انما نفى رؤيته لان ما في نفس الامر ومنهم من جمع بين الحديثين بغير ترجيح أحدهما على الآخر وذلك من اوجه أحدها حمل الصلاة المثبتة على الفلوية والمنفية على الشرعية وهذه طريقة من يكره الصلاة داخل الكعبة فرضاً ولا وقد تقدم البحث فيه ويرد هذا المحل ما تقدم في بعض طرقه من تعيين قدر الصلاة فظهر ان المراد بها الشرعية لا مجرد الدعاء ثانياً قال القرطبي يمكن حمل الاتبات على التطوع والنبي على الفرض وهذه طريقة المشهور من مذهب مالك وقد تقدم البحث فيها ثالثاً قال الملهب شارح الملهب يحتمل أن يكون دخول البيت وقع مرتين صلى في أحدها ولم يصل في الاخرى وقال ابن حبان الاشبه عندي في الجميع ان يجعل الخبران في وقتين يقال لما دخل الكعبة في الفتح صلى فيها على ما رواه ابن عمر عن بلال ويحمل نبي ابن عباس الصلاة في الكعبة في حجته التي حج فيها لان ابن عباس قضاها واستند الى اسامة وابن عمر أثبتا واستندانيه الى بلال والى اسامة أيضاً فاذا حمل الخبر على ما وصفنا بطل التعارض وهذا جمع حسن لكن تعقبه النووي بأنه لا خلاف أنه ﷺ دخل في يوم الفتح لافي حجة الوداع ويشهد ما روى الازرق في كتاب مكة عن سفيان عن غير واحد من أهل العلم أنه ﷺ أنما دخل الكعبة مرة واحدة عام الفتح ثم حج فلم يدخلها واذا كان الامر كذلك فلا يمتنع أن يكون دخلها عام الفتح مرتين ويكون المراد بالواحدة التي في خبر ابن عيينة وحده السفر لا الدخول وقد وقع عند الدارقطني من طريق ضعيفة ما يشهد لهذا الجمع والله أعلم ويؤيد الجمع الاول ما أخرجه عمر بن شبة في كتاب مكة من طريق حماد عن أبي حنيفة عن ابن عباس قال قلت له كيف أصلي في الكعبة قال كما تصلي في الجنازة تسبيح وتكبر ولا تركع ولا تسجد ثم عند ركان البيت تسبيح وتكبر وتضرع واستغفر ولا تركع ولا تسجد وسنده صحيح (قوله وفيه الآلهة) أي الاصنام وأطلق عليها الآلهة باعتبار ما كانوا يزعمون وفي جواز اطلاق ذلك وقته والذي يظهر كراهته وكانت تأثيل على صور شتي فامتنع النبي ﷺ من دخول البيت وهي فيه لانه لا يقر على باطل ولانه لا يحب فراق الملائكة وهي لا تدخل ما فيه صور (قوله الازلام) سيأتي شرحها مبيناً حيث ذكرها المصنف في تفسير المائدة (قوله أم والله) كذا للاكثر ول بعضهم أمانيات الالف (قوله لقد عملوا) قيل وجه ذلك انهم كانوا يعلمون اسم أول من أحدث الاستقسام بها وهو عمرو بن لحي وكانت نسبته الى ابراهيم وولده الاستقسام بها افتراء عليهما لتقدمهما على عمرو * (قوله باب كيف كان بدنه الرمل) أي اجزاء مشروعيته وهو بفتح

فَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَرْمُلُوا الْأَشْوَاطَ الثَّلَاثَةَ وَأَنْ يَمْشُوا مَا بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ . وَلَمْ يَنْتَعَهُ أَنْ يَأْمُرَهُمْ أَنْ
يَرْمُلُوا الْأَشْوَاطَ كُلَّهَا إِلَّا الْإِيقَاءَ عَلَيْهِمْ . **باب** اسْتِلَامِ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ حِينَ يَقْدَمُ مَكَّةَ أَوَّلَ
مَا يَطُوفُ وَيَرْمُلُ ثَلَاثًا **حَدَّثَنَا** أَصْبَغُ بْنُ الْفَرَجِ أَخْبَرَنِي ابْنُ وَهْبٍ عَنْ يُونُسَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمِ
عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ يَقْدَمُ مَكَّةَ إِذَا اسْتَلَّمَ الرُّكْنَ الْأَسْوَدَ أَوَّلَ
مَا يَطُوفُ يَنْحُبُّ ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ مِنَ السَّبْعِ **باب** الرَّمْلِ فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ **حَدَّثَنِي** مُحَمَّدٌ حَدَّثَنَا سُرَيْجُ
ابْنُ النُّعْمَانِ حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ سَأَلَ النَّبِيُّ ﷺ ثَلَاثَةَ أَشْوَاطٍ وَمَنْ
أَرَبَعَةً فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ . تَابَعَهُ الْإِمَامُ قَالَ حَدَّثَنِي كَثِيرٌ بْنُ قُرَيْدٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا

الرَّاءِ وَالْمِيمِ هُوَ الْأَسْرَاعُ وَقَالَ ابْنُ دُرَيْدٍ هُوَ شَبِيهُ الْهَرُولَةِ وَأَصْلُهُ أَنْ يَحْرُكَ الْمَاشِي مَنْكِبِيهِ فِي مَشْيِهِ وَذَكَرَ حَدِيثَ
ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قِصَّةِ الرَّمْلِ فِي عُمْرَةِ الْقَضِيَّةِ وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهِ مُسْتَوْفَى فِي الْمَازِي وَعَلَى مَا يَتَعَلَّقُ بِحُكْمِ الرَّمْلِ بِهَدْيَابِ
وَقَوْلِهِ أَنْ يَرْمُلُوا بِضَمِّ الْمِيمِ وَهُوَ فِي مَوْضِعٍ مَفْعُولٍ بِأَمْرِهِمْ يَقُولُ أَمَرْتُهُ كَذَا وَأَمَرْتُهُ كَذَا وَالْأَشْوَاطُ بَفَتْحِ الْهَمْزَةِ جَدُّهَا
مَعْجَمَةٌ جَمْعُ شَرْطٍ بَفَتْحِ الشَّيْنِ وَهُوَ الْجَرَى مَرَّةً إِلَى الْعَابَةِ وَالْمُرَادُ بِهِ هُنَا الطَّوْفَةُ حَوْلَ الْكَعْبَةِ وَالْإِيقَاءُ بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ
وَالْمَوْحِدَةُ وَالْقَافُ الرَّقْفُ وَالشَّفَقَةُ وَهُوَ بِالرَّفْعِ عَلَى أَنَّهُ قَاعِلٌ لِمَنْعَتِهِ وَبِحُجُوزِ النَّصْبِ وَفِي الْحَدِيثِ جَوَازُ تَسْمِيَةِ الطَّوْفَةِ
شَوْطًا وَقُلُوعًا عَنْ مَجَاهِدٍ وَالشَّافِعِيُّ كَرَاهَتُهُ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ جَوَازُ إِظْهَارِ الْقُوَّةِ بِالْعِدَّةِ وَالسَّلَاحِ وَنَحْوُ ذَلِكَ لِلْكَفَّارِ إِنْ رَأَاهَا بِالْهَمْزِ وَلَا يَجِدُ
ذَلِكَ مِنَ الرِّيَاءِ الْمَذْمُومِ وَفِيهِ جَوَازُ الْمَارِضِ بِالْفِعْلِ كَمَا يَجُوزُ بِالْقَوْلِ وَرَبَّمَا كَانَتْ بِالْفِعْلِ أَوَّلَى (قَوْلُهُ بَابِ اسْتِلَامِ
الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ حِينَ يَقْدَمُ مَكَّةَ أَوَّلَ مَا يَطُوفُ وَيَرْمُلُ ثَلَاثًا) أَوْ رَدْفِهِ حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ فِي ذَلِكَ وَهُوَ مُطَابِقٌ لِلتَّرْجُمَةِ مِنْ
غَيْرِ مَزِيدٍ وَقَوْلُهُ يَنْحُبُّ بَفَتْحِ أَوَّلِهِ وَضَمُّ الْخَاءِ الْمَجْعَمَةُ بَعْدَهَا مَوْحِدَةٌ أَيْ يَسْرِعُ فِي مَشْيِهِ وَالْحَبِيبُ بَفَتْحِ الْمَجْعَمَةِ وَالْمَوْحِدَةُ
بَعْدَهَا مَوْحِدَةٌ أَخْرَجِي الْعَدُوَّ السَّرِيعَ يُقَالُ خَبِثَ الدَّابَّةُ إِذَا سَرَعَتْ وَرَاوَحَتْ بَيْنَ قَدَمَيْهَا وَهَذَا يَشْعُرُ بِتَرَادُفِ الرَّمْلِ
وَالْحَبِيبِ عِنْدَ هَذَا الْقَائِلِ وَقَوْلُهُ أَوَّلَ مَنْصُوبٍ عَلَى الظَّرْفِ وَقَوْلُهُ مِنَ السَّبْعِ بَفَتْحِ أَوَّلِهِ أَيْ السَّبْعِ طَوَافَاتٍ وَظَاهِرُهُ أَنَّ
الرَّمْلَ يَسْتَوْعِبُ الطَّوْفَةَ فَهُوَ مُفَاوِزٌ لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ الَّذِي قَبْلَهُ لِأَنَّهُ صَرَّحَ فِي عَدَمِ الْإِسْتِعَابِ وَسَيَأْتِي الْقَوْلُ فِيهِ فِي
الْبَابِ الَّذِي بَعْدَهُ فِي الْكَلَامِ عَلَى حَدِيثِ عُمَرَ بْنِ شَاءَ اللَّهِ تَعَالَى (قَوْلُهُ بَابِ الرَّمْلِ فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ) أَيْ فِي بَعْضِ
الطَّوَّافِ وَالْقَصْدُ اثْبَاتُ بَقَاةِ مَشْرُوعِيَّتِهِ وَهُوَ الَّذِي عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ لَيْسَ هُوَ بِسَعْتٍ مِنْ شَاءَ رَمْلٍ وَمَنْ شَاءَ
لَمْ يَرْمِلْ (قَوْلُهُ حَدَّثَنِي عَدُوُّ بْنُ سَلَامٍ) كَذَلِكَ ذَرُّ الْبَاقِينَ سِوَى ابْنِ السَّكَنِ غَيْرِ مَنْصُوبٍ وَأَمَّا أَبُو نَعِيمٍ فَقَالَ بَعْدَ
أَنْ أَخْرَجَ الْحَدِيثَ مِنْ طَرِيقِ عَدُوِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ عَنْ شَرِيحٍ (١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ عَنْ عَدُوِّ بْنِ نَعِيمٍ
وَرَجَّحَ أَبُو عَلِيٍّ الْجَلِيلِيُّ أَنَّهُ عَدُوُّ بْنُ رَافِعٍ السَّكُونِيُّ وَفِي مَوْضِعٍ آخَرَ عَنْهُ عَنْ شَرِيحٍ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ابْنُ بَعْجِي الذَّهَلِيُّ
وَهُوَ قَوْلُ الْحَاكِمِ وَالصَّوَابُ أَنَّهُ ابْنُ سَلَامٍ كَمَا نَسَبَهُ أَبُو ذَرٍّ وَجَزَمَ بِذَلِكَ أَبُو عَلِيٍّ ابْنُ السَّكَنِ فِي رَوَايَتِهِ عَلَى أَنْ شَرَّحَ بِأَخِيهِ
عَدُوِّهِ فَدَاخِرُ عَنْهُ الْبُخَارِيُّ بِغَيْرِ وَاسْطَةٍ فِي الْجُمُعَةِ وَغَيْرَهَا فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَدُوُّ الْبُخَارِيُّ نَفْسَهُ وَاقْعُدْ أَعْلَمُ (قَوْلُهُ
سَمَى) أَيْ أَسْرَعَ الْمَشْيَ فِي الطَّوَّافَاتِ الثَّلَاثِ الْأَوَّلِ وَقَوْلُهُ فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ أَيْ حُجَّةُ الْوَدَاعِ وَعُمْرَةُ الْقَضِيَّةِ لِأَنَّ
الْحَدِيثَ يَتِمُّ بِمَكِّنٍ فِيهِمَا الطَّوَّافُ وَالْجُمْرَةُ لَمْ يَكُنْ ابْنُ عُمَرَ مَعَهَا وَلِهَذَا أَنْكَرَهَا وَالتِّي مَعَ حُجَّتِهِ انْتَدَرَجَتْ أَصْهَالُهَا فِي
الْحَجِّ فَلَمْ يَبْقَ لِلْعُمْرَةِ الْقَضِيَّةِ نَعْمٌ عِنْدَ الْحَاكِمِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ رَمَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حُجَّتِهِ وَعُمْرَتُهَا كُلُّهَا وَأَبُو
بَكْرٍ وَعُمَرُ وَالْخَلْفَاءُ (قَوْلُهُ تَابَعَهُ الْإِمَامُ) قَالَ حَدَّثَنِي كَثِيرٌ (أَلِ) وَصَلَّى النَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيقِ شُعَيْبِ بْنِ الْإِثْمَنِ عَنْ أَبِيهِ

(١) قَوْلُهُ عَنْ شَرِيحٍ هَكَذَا فِي النُّسخِ الَّتِي بِيَدِنَا بِالشَّيْنِ الْمَجْعَمَةِ وَالْخَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَكَذَا فِيمَا بَعْدَهُ وَضَبَطَهُ الْقُسْطَلَانِيُّ

بِالسَّيْنِ الْمَهْمَلَةِ وَالْجِيمِ أَهْ مَصْحُوحَةً

عن النبي ﷺ **حدثنا** سديد بن أبي مرزيم أخبرنا محمد بن جعفر قال أخبرني زيد بن أسلم
 أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال لركني أما والله إني لأعلم أنك حجر لا تضر ولا تنفع
 ولولا أنني رأيت النبي ﷺ استلمت ما استلمت فاستلمته ثم قال فإنا وللركني إنما كنا رأينا
 المشركين وقد أهلكتهم الله ثم قال شيء صنعه النبي ﷺ فلا تحب أن تذكره **حدثنا**
 مسدد حدثنا يحيى عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال ما تركت أسئلة من هذين
 الركنين في شدة ولا رخاء منذ رأيت النبي ﷺ يستلمهما . قلت لنافع أكان ابن عمر يمشي بين
 الركنين قال إنما كان يمشي ليسكون أيسر لاستلامه .

واليهي من طريق يحيى بن بكير عن الليث قال حدثني فذكره بلفظان عبد الله بن عمر كان يحب في طوافه حين يقدم
 في حج أو عمرة ثلاثا ويمشي أربعا قال وكان رسول الله ﷺ يفعل ذلك (قوله ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه
 قال للركن) أي للاسود وظاهره أنه خاطبه بذلك وإنما فعل ذلك لسمع الحاضرين (قوله ثم قال) أي بعد استلامه
 (قوله ما لنا وللرمل) في رواية بعضهم والرمل غير لام وهو بالنصب على الانصبغ وزاد أبو داود من طريق هشام
 ابن سعد عن زيد بن أسلم فيم الرمل والكشف عن المناكب الحديث والمراد به الاضطباع وهي هيئة تعين على اسراع
 المشي بان يدخل رداءه تحت أبطه الأيمن ويرد طرفه على منكبيه الأيسر فيدئ منكبه الأيمن ويستتر الأيسر وهو
 مستحب عند الجمهور سوى مالك قاله ابن المنذر (قوله إنما كنا رأينا) بوزن فاعلنا من الرؤية أي رأينا ثم بذلك
 أنافأويه قاله عياض وقال ابن مالك من الرأى أي أظهرنا لهم القوة ونحن ضعفاء ولهذا روى رأينا بين حمالة
 على الرأى وإن كان أصله الرأى بهزتين ومحصلة ان عمر كان يترك الرمل في الطواف لأنه عرف سببه وقد اقتضى
 فهم ان يتركه لضعفه ثم يرجع عن ذلك لاحتمال أن تكون له حكمة ما طلع عليها فرأى أن الاتباع أولى من طريق
 المعنى وأيضا ان فاعل ذلك إذا فعله تذكر السبب الباعث على ذلك فيتذكر نعمة الله على اعزاز الاسلام وأهله (قوله
 فلا تحب ان تذكره) زاد يعقوب بن سفيان عن سعيد شيخ البخاري فيه في آخره ثم رمل أخرجه الاسماعيلي من
 طريقه ويؤيده انهم أقصروا عند مراتب المشركين على الاسراع اذا مروا من جهة الركنين الشاميين لان المشركين
 كانوا بأزاء تلك الناحية فاذا مروا بين الركنين الجاهليين مشوا على هيئتهم كما هو بين في حديث ابن عباس ولما
 رملوا في حجة الوداع اسرعوا في جميع كل طوفة فكانت سنة مستقلة ولهذا النكتة سأل عبيد الله بن عمر نافعا كما
 في الحديث الذي بعده عن مثنى عبد الله بن عمر بين الركنين الجاهليين فاعلمه انه إنما كان يفعله ليكون اسهل عليه في
 استلام الركن أي كان يرفق بنفسه ليتمكن من استلام الركن عند الازدحام وهذا الذي قاله نافع ان كان استند فيه
 الي فهمه فلا يدفع احتمال ان يكون ابن عمر فعل ذلك اتباعا للصفة الاولى من الرمل لما عرف من مذهبه في الاتباع
 (نكيل) لا يشرع نذارك الرمل فلو تركه في الثلاث لم يقضه في الرابع لان هيئتها السكينة فلا تفسير ويختص
 بالرجال فلا رمل على النساء ويختص بطواف يعقوب سمي على المشهور ولا فرق في استحبابه بين ماش وراكب ولادم
 يتركه عند الجمهور واختلف عند المالكية وقال الطبري قد ثبت أن الشارع رمل ولا مشرك يومئذ بمكة يعني في حجة
 الوداع فلم أنه من مناسك الحج الا أن تاركه ليس تاركا لعمل بل هيئة مخصوصة فكان كرفع الصوت بالتلبية فمن لم يخافضا
 صوته لم يكن تاركا بل لمصنعا ولا شيء عليه (تنبيه) قال الاسماعيلي هذا أخرجه الحديث الثالث مقتصر على المرفوع
 منه وزاد فيه قال نافع ورأيت عبد الله يعني ابن عمر يزاحم على الحجر حتى يدي قال الاسماعيلي ليس هذا الحديث من

باب استلام الركني بالمحجن حديثنا أخذ بن صالح ويحيى بن سليمان قالاً حديثنا بن وهب قال أخبرني يونس عن ابن شهاب عن عبيد الله عن ابن عباس رضي الله عنهما قال طاف النبي ﷺ في حجة الوداع على بعر يستلم الركن بمحجن تابعه الداردي عن ابن أخي الزهري عن حماد بن عمار **باب من لم يستلم إلا الركنين البائدين** . وقال محمد بن بكر أخيراً بن جريح أخبرني عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء أنه قال ومن بقي شيئاً من البيت وكان معاوية يستلم الأركان فقال له ابن عباس رضي الله عنهما

هذا الباب في شيء يعني باب الرمل واجب بأن القدر المتعلق بهذه الترجمة منه ثابت عند البخاري ووجهه أن معنى قوله كان ابن عمر يعني بين الركنين أي دون غيرهما وكان رمل ومن ثم سأل الراوي ناقصاً عن السبب في كونه كان يعني في بعض دون بعض والله أعلم (تنبه آخر) استشكل قول عمر راء ينا مع أن الرية بالعمل مذموم والجواب أن صورته وإن كانت صورة الرية لكنها ليست مذمومة لأن المذموم أن يظهر العمل ليقال أنه طاعل ولا يعمل بغية إذا لم يره أحد وأما الذي وقع في هذه القصة فأنما هو من قبيل المخادعة في الحرب لأنهم أوهموا المشركين أنهم أقوى وأقوى لئلا يطمعوا فيهم وثبت أن الحرب خدمة (قوله باب استلام الركن المحجن) بكر الميم وسكون المهملة وفتح الجيم بعدها نون هو عصا محنية الرأس والمحجن الاعوجاج وبذلك سمي المحجون والاستلام اتصال من السلام بالفتح أي التحية قاله الأزهرى وقيل من السلام بالكسر أي المجاورة والمعنى أنه يوصي بعضاه إلى الركن حتى يصيبه (قوله عن عبيد الله) كذا قال يونس وخالفه الليث وأسامة بن زيد وزعمه بن صالح فرواه عن الزهري قال بلغني عن ابن عباس وهذه التكتة استظهر البخاري بطريق ابن أخي الزهري فقال تابعه الدارودي عن ابن أخي الزهري وهذه المتابعة أخرجها الاسماعيلي عن الحسين بن سفيان عن محمد بن عباد عن عبد العزيز الدارودي فذكره ولم يقل في حجة الوداع ولا على بعر وسيأتي البحث في مسألة الطواف راكبا بعد خمسة عشر باباً (قوله يستلم الركن بمحجن) زاد مسلم من حديث أبي الطفيل ويقبل المحجن وله من حديث ابن عمر أنه استلم الحجر بيده قبله ورفع ذلك ولسفيان بن منصور من طريق عطاء قال رأيت أبا سعيد وأبا هريرة وابن عمر وجابر إذا استلموا الحجر قبلوا أيديهم قيل وابن عباس قال وابن عباس أحسبه قال كثير أوجه هذا قال الجمهور أن السنة يستلم الركن ويقبل بيده فإن لم يستطع أن يستلم بيده استلمه بشيء في يده وقبل ذلك شيء فإن لم يستطع أشار إليه واكتفى بذلك وعن مالك في رواية لا يقبل بيده وكذا قال القاسم وفي رواية عند المالكية يضع يده على فقه من غير هليل (قوله باب من لم يستلم إلا الركنين البائدين) أي دون الركنين الشاميين واليماني بصحيف الياء على المشهور لأن الألف عوض عن ياء النسب فلوشددت لكان جمعا بين الغرض والمغرض وجوز زيويوه التشديد وقال إن الألف زائدة (قوله وقال محمد بن بكر أخيراً بن جريح) لم أره من طريق محمد بن بكر وقد أخرجه الجوزقي عن طريق عثمان بن الهيثم ومن في قوله ومن بقي استغماية على سبيل الانكار (قوله وكان معاوية يستلم الأركان) وصله أحمد والترمذي والحاكم من طريق عبد الله بن عثمان بن خثيم عن أبي الطفيل قال كنت مع ابن عباس ومعاوية فكان معاوية لا يمر بركن إلا استلمه فقال ابن عباس أن رسول الله ﷺ لم يستلم إلا الحجر واليماني فقال معاوية ليس شيء من البيت مهجوراً وأخرج مسلم المرفوع فقط من وجه آخر عن ابن عباس وروى أحمد أيضاً من طريق شعبة عن قتادة عن أبي الطفيل قال حج معاوية وابن عباس فجل ابن عباس يستلم الأركان كلها فقال معاوية إنما استلم رسول الله ﷺ هذين الركنين البائدين فقال ابن عباس ليس من أركانه شيء مهجور قال عبد الله بن أحمد في اللام سألت أبي عنه فقال قلبه شعبة وقد كان شعبة يقول الناس يخافون

لَمْ يَسْتَلِمْ هَذَانِ الرُّكْنَيْنِ قَالَ لَيْسَ شَيْءٌ مِنَ الْبَيْتِ مَهْجُورًا وَكَانَ ابْنُ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَسْتَلِمَنَّ
 كُلُّهُمَا حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا
 قَالَ لَمْ أَرَ النَّبِيَّ ﷺ يَسْتَلِمُ مِنَ الْبَيْتِ إِلَّا الرُّكْنَيْنِ الْيَمَانِيَيْنِ

في هذا ولكنني سمعته من قتادة هكذا انتهى وقدر واسعد بن أبي عروة عن قتادة على الصواب أخرجه أحمد وأيضاً وكذا
 أخرجه أحمد من طريق جراحه عن ابن عباس نحوه وروى الشافعي من طريق عبد بن كعب القرظي أن ابن عباس كان
 يمسح الركن اليماني والحجر وكان ابن الزبير يمسح الأركان كلها ويقول ليس شيء من البيت مهجوراً فيقول ابن عباس لقد
 كان لكم في رسول الله أسوة حسنة ولقظ رواية مجاهد المذكورة عن ابن عباس أنه طاف مع معاوية فقال معاوية ليس شيء
 من البيت مهجوراً فقال له ابن عباس لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة فقال معاوية صدقت وهذا يتبين ضعفه من
 حمله على الصدوقان اجتهدوا كل منهما في إظهار ما أنكره على الآخر وأما قلت ذلك لأن عرج الحديث واحد وهو قتادة عن
 أبي الطيف وقد جزم أحد بأن شعبة قلبه فسقط الصحاح في القلي (قوله أنه) الهاء للشأن (قوله لا يستلم هذان الركنان) كذا
 لاكثر على البناء للمجهول وللحموى والمستمل لا يستلم هذين الركنين يفتح النون ونصب هذين الركنين على المفعولية
 (قوله وكان ابن الزبير يستلمهن كلهن) وصله ابن أبي شيبة من طريق عباد بن عبد الله بن الزبير أنه رأى أباه يستلم الأركان
 كلها وقال أنه ليس شيء منه مهجوراً وأخرج الشافعي نحوه عنه من وجه آخر كما تقدم وفي الموطأ عن هشام بن عروة
 ابن الزبير أن أباه كان إذا طاف بالبيت يستلم الأركان كلها وأخرجه سعيد بن منصور عن الدراوردي عن هشام بلقظ
 إذا بدا استلم الأركان كلها وإذا ختم ثم أورد المصنف حديث ابن عمر قال أرا النبي ﷺ يستلم من البيت إلا الركنين
 اليمانيين وقد تقدم قول ابن عمر أنما ترك رسول الله ﷺ استلام الركنين الشاميين لأن البيت لم يتم على قواعد إبراهيم
 وعلى هذا المعنى حل ابن التين بعلالين القصار استلام ابن الزبير لهما لانه لا عمر الكعبة أتم البيت على قواعد إبراهيم
 انتهى وتعقب ذلك بعض الشراح بأن ابن الزبير طاف مع معاوية واستلم الكل ولم يقف على هذا الأمر وأما وقع ذلك
 لمعاوية مع ابن عباس وأما ابن الزبير فقد أخرج الأزرقي في كتاب مكة فقال أن ابن الزبير لما فرغ من بناء البيت
 وأدخل فيه من الحجر ما خرج منه ورد الركنين على قواعد إبراهيم خرج إلى التعميم واعتذر وطاف بالبيت واستلم
 الأركان الأربعة فلم يزل البيت على بناء ابن الزبير إذا طاف الطائف استلم الأركان جميعاً حتى قتل ابن الزبير وأخرج
 من طريق ابن اسحق قال بلغني أن آدم لما حج استلم الأركان كلها وإن إبراهيم واسماعيل لما فرغ من بناء البيت طاف به سبعة
 يستلمان الأركان وقال الداودي ظن معاوية أنهما ركن البيت الذي وضع عليه من أول وليس كذلك لما سبق من
 حديث عائشة والجمهور على ما دل عليه حديث بن عمرو وروى ابن المنذر وغيره استلام جميع الأركان أيضاً عن جابر
 وأنس والحسن والحسين من الصحابة وعن سويد بن غفلة من التابعين وقد يشعر ما تقدم في أوائل الطهارة من حديث
 عبيد بن جريح أنه قال لابن عمر رأيتك تصنع أربعاً لم أر أحداً من أصحابك يصنعها فذكر منها ورأيتك لاتمس
 من الأركان الالمانية الحديث بأن الذين رأهم عبيد بن جريح من الصحابة والتابعين كانوا لا يقتصر في الاستلام على
 الركنين اليمانيين وقال بعض أهل العلم اختصاص الركنين بمين بالسنة ومستند التعميم القياس وأجاب الشافعي
 عن قول من قال ليس شيء من البيت مهجوراً بأننا ندع استلامهما هجرالبيت وكيف بهجره وهو يطوف به ولكننا
 تبع السنة فعلاً وتركنا ولو كان ترك استلامهما هجرالهما لكان ترك استلام ما بين الأركان هجرالهما ولا قابل به ويؤخذ
 منه حفظ المراتب وإعطاء كل ذي حق حقه وتزليل كل أحد منزله هو قاعدة في البيت أربعة أركان الأول له
 فضيلتان كون الحجر الأسود فيه وكونه على قواعد إبراهيم والثاني الثانية فقط وليس للأخرين شيء منهما فذلك يقبل
 الأول ويستلم الثاني فقط ولا يقبل الآخرا ولا يستلمان هذا على رأي الجمهور واستحب بعضهم قبيل الركن اليماني

بابُ تَقْيِيلِ الْحَجَرِ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَيَانَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ أَخْبَرَنَا وَرْقَاهُ أَخْبَرَنَا زَيْدُ
ابْنُ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ رَأَيْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَبْلَ الْحَجَرِ وَقَالَ لَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ
 اللَّهِ ﷺ قَبْلَكَ مَا قَبَّلْتُكَ **حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنِ الزُّبَيْرِ بْنِ عَرَفَةَ قَالَ سَأَلَ رَجُلٌ ابْنَ عُمَرَ
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ اسْتِلَامِ الْحَجَرِ فَقَالَ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْتَلِمُهُ وَيَقْبَلُهُ قَالَ فُلْتُ أَرَأَيْتَ إِنْ
 زُحْتُ أَرَأَيْتَ إِنْ غَلَبْتُ قَالَ اجْعَلْ أَرَأَيْتَ بِالْيَمَنِ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْتَلِمُهُ وَيَقْبَلُهُ **بابُ** مَنْ
 أَشَارَ إِلَى الرُّكْنِ إِذَا أَتَى عَلَيْهِ **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ حَدَّثَنَا خَالِدٌ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنِ
 ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ طَافَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْبَيْتِ عَلَى بَعِيرٍ كَمَا أَتَى عَلَى الرُّكْنِ أَشَارَ

أَيْضًا **فائدة أخرى** استنبط بعضهم من مشروعية تقبيل الأركان جواز تقبيل كل من يستحق التعظيم من آدمي وغيره
 فأما تقبيل يد الأدي فأتى في كتاب الأدب وأما غيره فنقل عن الامام أحمد أنه سئل عن تقبيل منبر النبي ﷺ
 وتقبيل قبره فلم يره بأسا واستبعد بعض اتباعه صحة ذلك ونقل عن ابن أبي الصيف البجلي أحد علماء مكة من
 الشافعية جواز تقبيل المصحف وأجزاء الحديث وقبور الصالحين وبالله التوفيق * **(قوله باب تقبيل الحجر)** يفتح
 المهملة والجيم أي الاسود وأورد فيه حديث عمر مختصرا وقد تقدم الكلام عليه قبل أبواب ثم أورد فيه حديث ابن عمر
 رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْتَلِمُهُ وَيَقْبَلُهُ ولابن المنذر من طريق أبي خالصة عن عبيد الله عن نافع رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ اسْتَلِمَ الْحَجَرَ
 وَقَبَّلَ يَدَهُ وَقَالَ مَا تَرَكْتُهُ مِنْذُ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُهُ ويستفاد منه استحباب الجمع بين التسليم والتقبيل بخلاف
 الركن البجلي فبسته فقط والاستلام المسح باليد والتقبيل بالضم وروى الشافعي من وجه آخر عن ابن عمر قال استقبل
 النبي ﷺ الحجر فاستلمه ثم وضع شفتيه عليه طويلا الحديث واختص الحجر الاسود بذلك لأجتماع التفضيلين له كما
 تقدم **(قوله حدتنا حماد)** في رواية أبي الوقت ابن زيد **(قوله عن الزبير بن عروة)** في رواية أبي داود الطيالسي
 عن حماد حدتنا الزبير (سأل رجل) هو الزبير الراوي كذلك وقع عند أبي داود الطيالسي عن حماد حدتنا الزبير
 سألت ابن عمر **(قوله أَرَأَيْتَ أَنْ زَحَمْتُ)** أي أخبرني ما صنع إذا زحمت وزحمت بضم الزاي بغير أشباع وفي
 بعض الروايات بزياة واو **(قوله اجعل أَرَأَيْتَ بِالْيَمَنِ)** يشعر بأن الرجل بجاني وقد وقع في رواية أبي داود المذكرة
 اجعل أَرَأَيْتَ عند ذلك الكوكب وأما قال له ذلك لأنه فهم منه معارضة الحديث بالرأى فأنكر عليه ذلك وأمره
 إذا سمع الحديث أن يأخذ به ويتقوى الرأي والظاهر أن ابن عمر لم ير الزحام عذرا في ترك الاستلام وقد روى سعيد بن
 منصور من طريق القاسم بن محمد قال رأيت ابن عمر يزاحم على الركن حتى يبدى ومن طريق أخرى أنه قيل له في
 ذلك فقال هو الموت لا فائدة إليه فأريد أن يكون فؤادي معهم وروي الفاكهي من طرق عن ابن عباس كراهة المزاحمة
 وقال لا يؤذى ولا يؤذي **فائدة** المستحب في التقبيل أن لا يرفع به صوته وروي الفاكهي عن سعيد بن جبيرة قال
 إذا قبلت الركن فلا ترفع بها صوتك كقبلة النساء **(تنبيه)** قال أبو علي الجاني وقع عند الأصمعي عن أبي أحمد الجرجاني
 الزبير بن عدي بدل المهمة بعدها ياء مشددة وهو وهم وصوابه عربي براء مهمة مفتوحة بعدها موحدة ثم ياء مشددة
 كذلك رواه سائر الرواة عن الفربري انتهى وكان البخاري استشر هذا التصحيح فأشار إلى التحذير منه في
 الفربري أنه وجد في كتاب أبي جعفر يعني محمد بن أبي حاتم وراق البخاري قال قال أبو عبد الله يعني البخاري
 الزبير بن عربي هذا بصري والزبير بن عدي كوفي انتهى هكذا وقع عند أبي ذر عن شيوخه عن الفربري وعند
 الترمذي من غير رواية السرخسي وعقب هذا الحديث الزبير هذا هو ابن عربي وأما الزبير بن عدي فهو كوفي ويؤيده
 أن في رواية أبي داود المتقدم ذكرها الزبير بن العربي بزياة الف ولازم ذلك ما يرفع الاشكال والله أعلم * **(قوله**
باب من أشار إلى الركن) أي الاسود (إذا أتى عليه) أورد فيه حديث ابن عباس طاف النبي ﷺ بالبيت على بعير

باب التَّكْبِيرِ عِنْدَ الرُّكْنِ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا خَالِدُ الْحَذَّاءُ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ طَافَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْبَيْتِ عَلَى بَعِيرٍ كُلَّمَا أَتَى الرُّكْنَ أَشَارَ إِلَيْهِ بِشَيْءٍ كَانَ عِنْدَهُ وَكَبَّرَ * ثَابِتُهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ عَنْ خَالِدِ الْحَذَّاءِ . **باب مَنْ طَافَ بِالْبَيْتِ إِذَا قَدِمَ مَكَّةَ قَبْلَ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى يَتِيمِهِ ثُمَّ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصُّمَاءِ حَدَّثَنَا أَصْبَغُ عَنْ ابْنِ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي عَمْرُو عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ذَكَرَتْ لِعَمْرُوَةَ قَالَ فَأَخْبَرَتَنِي عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ أَوَّلَ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ حِينَ قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّهُ تَوَضَّأَ ثُمَّ طَافَ ثُمَّ لَمْ تَكُنْ عُمرَةً ثُمَّ حَجَّ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مِثْلَهُ**

كلما أتى على الركن أشار إليه وقد تقدم قبل يابن زيادة شرح فيه قال ابن التين تقدم انه كان يستلمه بالمحجن فيدل على قرب من البيت لكن من طاف راكبا يستحب له ان يبعد ان خاف ان يؤذى احد فاحمل فله ﷺ على الأمن من ذلك انتهى ويحتمل ان يكون في حال استلامه قريبا حيث أمن ذلك وان يكون في حال اشارته بعيدا حيث خاف ذلك * (قوله باب التكبير عند الركن) أورد فيه حديث ابن عباس المذكور وزاد اشار إليه بشئ كان عنده وكبر والمراد بالشيء المحجن الذي تقدم في الرواية الماضية قبل يابن وفيه استحباب التكبير عند الركن الاسود في كل طوفة (قوله ثابته ابراهيم بن طهمان عن خالد) يعني في التكبير وأشار بذلك الى ان رواية عبد الوهاب عن خالد المذكورة في الباب الذي قبله الخالية عن التكبير لا تقدم في زيادة خالد بن عبد الله لما به ابراهيم وقد وصل طريق ابراهيم في كتاب الطلاق وسيأتي الكلام في طواف المريض راكبا في باب ما به ان شاء الله تعالى * (قوله باب من طاف بالبيت اذا قدم مكة قبل ان يرجع الى بيته الخ) قال ابن بطال غرضه بهذه الترجمة الرد على من زعم ان المعتبر اذا طاف حل قبل ان يسعى بين الصفا والمروة فأراد ان يبين ان قول عروة فلما مسحوا الركن حلوا محمول على ان المراد الا الاستلوا الحجر الاسود وطافوا وسعوا جواب دليل حديث ابن عمر الذي اردفه به في هذا الباب وزعم ابن التين ان معنى قول عروة مسحوا الركن أى ركن المروة أى عند ختم السعى وهو متعقب برواية ابن الاسود عن عبد الله مولى أسماء عن أسماء قالت اعتمرنا انا وعائشة والزبير وفلان وفلان فلما مسحنا البيت أحللتنا أخرجه المصنف وسيأتي في أبواب العمرة وقال النووي لابد من تأويل قوله مسحوا الركن لأن المراد به الحجر الاسود ومسحه يكون في أول الطواف ولا يحصل التحلل بمجرد مسحه بالاجماع فتقدمه فلما مسحوا الركن وانما طوافهم وسعيهم وحلقوا حلوا وحذفت هذه المقدرات للعلم بها لظهورها وقد أجمعوا على انه لا يتحلل قبل تمام الطواف ثم مذهب الجمهور انه لا بد من السعى بعده ثم الحلق وتعقب بان المراد بمسح الركن الكتابة عن تمام الطواف لاسيما واستلام الركن يكون في كل طوفة فالمعنى فلما فرغوا من الطواف حلوا وامال السعى والحلق فيختلف فهما كما قال ويحتمل ان يكون المعنى فلما فرغوا من الطواف وما يتبعه حلوا (قلت) وأراد بمسح الركن هنا استلامه بعد فراغ الطواف والركعتين كما وقع في حديث جابر فحينئذ لا يبي القنديل وسعوا لأن السعى شرط عند عروة بخلاف ما نقل عن ابن عباس وأما بقدير حلقوا فينظر في رأى عروة فان كان الحلق عنده نسكا فيقدر في كلامه والا فلا (قوله أخبرني عمرو) هو ابن الحارث كاسياني بهدأر بعة عشر بابا من وجه آخر عن ابن وهب (قوله عن محمد بن عبد الرحمن) هو أبو الاسود التوفلي المدني المعروف ببيتهم عروة (قوله ذكرت لعروة قال فأخبرتني عائشة) حذف البخاري صورة السؤال وجوابه واقتصر على المرفوع منه وقد ذكره مسلم من هذا الوجه ولعله ان رجلا من أهل العراق قال له سل لي عروة بن الزبير عن رجل يهل بالحج فاذا طاف يحل أم لا فان قال لك لا يحل فقل له ان رجلا يقول ذلك قال فله أن لا يحل من أهل الحج لا بالحج قال فتصدي لي الرجل فحدثه فقال فقل له فان رجلا

ثُمَّ حَجَّجْتُ مَعَ أَبِي الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَائِلًا شَيْءٌ بِدَائِهِ الطَّوُافُ ثُمَّ رَأَيْتُ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارَ يَمْلُؤُونَ
وَقَدْ أَخْبَرْتَنِي أُمِّي أَنَّهَا أَهْلَتْ مِنْ وَأَخْنَاهَا وَالزُّبَيْرُ وَفُلَانٌ وَفُلَانٌ يَمُرُّ

كان يخبران رسول الله ﷺ قد فعل ذلك وما شأن أسماء والزبير فعلا ذلك قال فحسبته أي عروة فذكرت له ذلك فقال من هذا
فقلت لا أدري أي لا أعرف اسمه قال فاباله لا يأتيني بنفسه يسألني أظنه عراقيا يعني وهم يفتنون في المسائل قال قد حج
رسول الله ﷺ فاخبرني مائشة أن أول شيء بداهه رسول الله ﷺ حين قدم مكة أنه توضأ فذكر الحديث
والرجل الذي سألت ألق على اسمه وقوله فان رجلا كان يخبر عني به ابن عباس كان يذهب إلى أن من لم يسق
الهدى وأهل بالحج اذا طاف بحل من حجه وان من أراد ان يستمر على حجه لا يقرب البيت حتى يرجع من عرفة وكان
يأخذ ذلك من أمر النبي ﷺ لم يسق الهدى من أصحابه ان يجعلوها عمرة وقد أخرج المصنف ذلك في باب حجة
الوداع في أواخر المغازي من طريق ابن جريج حدثني عطاء عن ابن عباس قال اذا طاف بالبيت فقد جل فقلت
من أين قال هذا ابن عباس قال من قوله سبحانه ثم علما إلى البيت العتيق ومن أمر النبي ﷺ أصحابه ان
يجلوا في حجة الوداع قلت انما كان ذلك بعد ذلك المعروف قال كان ابن عباس يراه قبل وبعد وأخرجه مسلم
من وجه آخر عن ابن جريج بلفظ كان ابن عباس يقول لا يطوف بالبيت حاج ولا غيره الا حل فقلت لعطاء من
أين تقول ذلك فذكره ولمسلم من طريق قتادة سمعت أبا حسان الاعرج قال قال رجل لابن عباس ما هذه
الفتيان من طاف بالبيت فقد حل فقال سنة نبيكم وان رغنم ولهم طريق وبرة بن عبد الرحمن قال كنت جالسا
عند ابن عمر فجاه رجل فقال يا صلح لي أن أطوف بالبيت قبل أن أتى الموقف فقال نعم فقال فان ابن عباس يقول
لا تطف بالبيت حتى تأتي الموقف فقال ابن عمر قد حج رسول الله ﷺ فطاف بالبيت قبل أن يأتي الموقف فيقول
رسول الله أحق أن تأخذ أو يقول ابن عباس أن كنت صادقا وإذا تهر ذلك فعني قوله في حديث أبي الاسود قد
فعل رسول الله ﷺ ذلك أي أمره به وعرف أن هذا مذهب لأن عباس خاله فيه الجمهور ووافقه فيه ناس قليل منهم
اسحق بن راهويه وعرف أن مأخذ فيه ما ذكر وجواب الجمهور أن النبي ﷺ أمر أصحابه أن يسفخوا حجهم فيجعلوه
عمرة ثم اختلفوا فذهب الأكثر إلى أن ذلك كان خاصا بهم وذهب طائفة إلى أن ذلك جائز ان يهدم وانفقوا كلهم أن
من أهل بالحج مفردا لا يضره الطواف بالبيت وبذلك احتج عروة في حديث الباب أن النبي ﷺ بدأ بالطواف ولم
يجل من حجة ولا صار عمرة وكذا أبو بكر وعمر فعني قوله ثم لم تكن عمرة أي لم تكن الفعلة عمرة هذا أن كان
بالنصب على أنه خبر كان ويحتمل أن تكون كان تامة والمعنى ثم لم تحصل عمرة وهي على هذا بالرفع وقد وقع في رواية
مسلم بدل عمرة غيره بعين معجمة ويا ساكنة وآخره هاء قال عياض وهو تصحيف وقال النووي لما وجه أي لم
يكن غير الحج وكذا وجهه القرطبي (قوله ثم حججت مع أبي الزبير) كذا للكثر والزبير بالكسر بدل من أبي
ووقع في رواية الكشميهني مع ابن الزبير يعني أخاه عبد الله قال عياض وهو تصحيف وسيأتي في الطريق الآتية بعد
أربعة عشر بابا مع أبي الزبير بن العوام وكان سبب هذا التصحيف أنه وقع في تلك الطريق من الزيادة بعد ذكر أبي
بكر وعمر ذكر عثمان ثم معاوية وعبد الله بن عمر قال ثم حججت مع أبي الزبير فذكره وقد عرف أن قتل الزبير كان
قبل معاوية وابن عمر لكن لا مانع أن يحجا قبل قتل الزبير فراهما عروة أو لم يقصد بقوله ثم الترتيب فان فيها
ثم آخر من رأيت فعل ذلك ابن عمر فاعاد ذكره مرة أخرى وأغرب بعض الشارحين فرجع رواية الكشميهني
موجها له بما ذكرته وقد أوضحت جوابه بحمد الله (قوله وقد أخبرني أمي) هي أسماء بنت أبي بكر وأختها هي عائشة
واستشكل من حيث أن مائشة في تلك الحجة لم تطف لاجل حيضها واجيب بالحل على أنه أراد حجة أخرى غير حجة
الوداع فقد كانت عائشة بعد النبي ﷺ تنحج كثيرا وسيأتي الايام بشيء من هذا في أبواب العمرة ان شاء الله تعالى

فَلَمَّا سَمِعُوا الرَّكْنَ حَلُّوا حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ حَدَّثَنَا أَبُو ضَمْرَةَ أَنَّهُ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ عَنْ
 نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا طَافَ فِي الْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ أَوَّلَ
 مَا يَمُتُّهُ سَبْعَ ثَلَاثَةِ أَطْوَافٍ . وَمَشَى أَرْبَعَةً ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ . ثُمَّ يَطُوفُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ حَدَّثَنَا
 إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ
 النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا طَافَ بِالْبَيْتِ الطَّوَّافَ الْأَوَّلَ يُحِبُّ ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ وَيَمشي أَرْبَعَةً وَأَنَّهُ كَانَ يَسِي
 بَطْنَ الْمَسِيلِ إِذَا طَافَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ **بَابُ طَوَافِ النِّسَاءِ مَعَ الرِّجَالِ** وَقَالَ ابْنُ عُمرُو بْنُ عَلِيٍّ
 حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ قَالَ ابْنُ جَرِيرٍ أَخْبَرَنَا قَالَ أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ إِذْ مَنَعَ ابْنُ هِشَامٍ النِّسَاءَ الطَّوَّافَ مَعَ الرِّجَالِ قَالَ

(قوله فلما مسحوا الركن حلوا) أي صاروا حلالا وقد تقدم في أول الباب ما فيه من الاشكال وجوابه وفي هذا
 الحديث استحباب الابتداء بالطواف للقادم لأن تحية المسجد الحرام واستئني بعض الشافعية ومن وافقه المرأة الجميلة
 والشرعة التي لا تبرز فيسحب لها تأخير الطواف إلى الليل أن دخلت نهارا وكذا من خاف فوت مكتوبة أو جماعة
 مكتوبة مؤكدة أو فائتة فإن ذلك كله يقدم على الطواف وذهب الجمهور إلى أن من ترك طواف القدوم لأشيء عليه
 وعن مالك وأبي ثور من الشافعية عليه دم وهل يتداركه من تعمد تأخيره لغير عذر وجهان كتحة المسجد وفيه
 الوضوء للطواف وسيأتي حيث ترجم له المصنف بعد أربعة عشر بابا * الحديث الثاني حديث ابن عمر أخرجه من
 وجهين كلاهما من رواية نافع عنه أحدهما من رواية موسى بن عقبة والآخر من رواية عبيد الله والراوي عنهما واحد
 وهو أبو ضمرة أنس بن عياض زاذني رواية موسى ثم سجد سجدتين والمراد بهما ركعتا الطواف ثم سعى بين الصفا
 والمروة وزاد في رواية عبيد الله أنه كان يسعى بطن المسيل وقد تقدم ما يتعلق بالرمل قبل خمسة أبواب وما السعى بين
 الصفا والمروة فسيأتي الكلام عليه حيث ترجم له المصنف بعد خمسة عشر بابا إن شاء الله تعالى والمراد بطن المسيل
 الوادي لأنه موضع المسيل (قوله باب طواف النساء مع الرجال) أي هل يختلطن بهم أو يطفن معهم على حدة بغير
 اختلاط أو يفردن (قوله وقال لي عمرو بن علي حدثنا أبو عاصم) هذا أحد الأحاديث التي أخرجه عن شيخه عن
 أبي عاصم النبيل بواسطة وقد ضاق على الأسما على مخرجه فأخرجه أولا من طريق البخاري ثم أخرجه هكذا وكذا
 البيهقي وأما أبو نعيم فأخرجه أولا من طريق البخاري ثم أخرجه من طريق أبي قرة موسى بن طارق عن ابن جريج
 قال مثله غير قصة عطاء مع عبيد بن عمر قال أبو نعيم هذا حديث عزيز ضيق المخرج ﴿قلت﴾ قد أخرجه عبد
 الرزاق في مصنفه عن ابن جريج بنامه وكذا وجدته من وجه آخر أخرجه الفاكهي في كتاب مكة عن ميمون بن
 الحكم العائني عن محمد بن جعشم وهو بجيم ومعجمة مضمومتين بينهما عين مهملة قال أخبرني ابن جريج فذكره بنامه
 أيضا (قوله إذا منع ابن هشام) هو إبراهيم وأخوه محمد بن هشام بن اسماعيل بن هشام بن الوليد بن المفيرة بن عبد
 الله بن عمر بن مخزوم الخزومي وكان خالي هشام بن عبد الملك فولي عمدا أميرة مكة وولي أخاه إبراهيم بن هشام
 أميرة المدينة وفوض هشام لإبراهيم أميرة الحج بالناس في خلافة فلها قلت يحتمل أن يكون المراد ثم عذبهما
 يوسف بن عمر الثقفي حتى ماتا في محبته في أول ولاية الوليد بن يزيد بن عبد الملك بأمره سنة خمس وعشرين ومائة
 قاله خليفة بن خياط في تاريخه وظاهر هذا أن ابن هشام أول من منع ذلك لكن روى الفاكهي من طريق زائدة
 عن إبراهيم النخعي قال نهي عمر أن يطوف الرجال مع النساء قال فرأى رجلا معه فضر به بالدره وهذا أن صح لم
 يعارض الأول لأن ابن هشام تمنع أن يطفن حين يطوف الرجال مطلقا فلها أنكر عليه عطاء واحتج بصنيع
 عائشة وصنيعها شبه بهذا المنقول عن عمر قال الفاكهي ويذكر عن ابن عيينة أن أول من فرق بين الرجال والنساء

كَيْفَ يَمْنَعُنَّ وَقَدْ طَافَ نِسَاءَ النَّبِيِّ ﷺ مَعَ الرِّجَالِ قُلْتُ بَعْدَ الْحِجَابِ أَوْ قَبْلُ قَالَ إِيَّيَّ امْعُرِي لَقَدْ
أَدْرَكْتُهُ بَعْدَ الْحِجَابِ قُلْتُ كَيْفَ يَخْلُطُنَ الرِّجَالُ . قَالَ لَمْ يَكُنْ يَخْلُطُنَ كَانَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَطُوفُ
حَجْرَةَ مِنَ الرِّجَالِ لَا تَخْلُطُهُمْ فَقَالَتْ امْرَأَةٌ انْطَلَقِي نَسَاءً يَوْمَ الْمُؤْمِنِينَ . قَالَتْ عَنْكَ وَأَبَتْ بِمُخْرَجِنَ مُتَنَكِّرَاتٍ
بِالْبَلِيلِ فَيَطُفْنَ مَعَ الرِّجَالِ وَلَكِنَّهُنَّ كُنَّ إِذَا دَخَلْنَ الْبَيْتَ فَمَنْ حَتَّى يَدْخُلْنَ وَأَخْرَجَ الرِّجَالُ وَكُنْتُ أَنِّي
عَائِشَةُ أَنَا وَعَبِيدُ بْنُ عَمِيرٍ وَهِيَ مُجَاوِرَةٌ فِي جَوْفِ ثَبِيرٍ . قُلْتُ وَمَا حِجَابُهَا . قَالَ هِيَ فِي قُبَّةٍ تُرَكِّبُ لَهَا
غَشَاةً وَمَا بَيْنَنَا وَبَيْنَهَا غَيْرُ ذَلِكَ وَرَأَيْتُ عَلَيْهَا دِرْعًا مُورَدًا حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ حَدَّثَنَا مَالِكٌ

في الطواف خالد بن عبد الله القشيري انتهى وهذا أن ثبت فعله منع ذلك وقتا ثم تركه فإنه كان أمر مكة في زمن عبد
الملك بن مروان وذلك قبل ابن هشام بمئة طوية (قوله كيف يمنعن) معناه أخير ابن جريح زمان المنع قائلا فيه
كيف تمنعن (قوله وقد طاف نساء النبي ﷺ مع الرجال) أي غير مختلطات بهن (قوله بعد الحجاب) في رواية
المستملى بعد ثابثات همزة الاستفهام وكذا هو لقا كهي (قوله أي لعمرى) هو بكسر الهمزة معنى نعم (قوله لقد
أدركته بعد الحجاب) ذكر عطاء هذا الرفع نوم من يوم أنه حمل ذلك عن غيره ودل على أنه رأى ذلك منهم
والمراد بالحجاب نزول آية الحجاب وهي قوله تعالى وإذا سألتموهن متاعا فاسألوهن من وراء حجاب وكان ذلك في
ترويع النبي ﷺ بزينة بنت جحش كما سيأتي في مكانه ولم يدرك ذلك عطاء قطعا (قوله يخالطن) في رواية
المستملى يخالطن في الموضعين والرجال بالرفع على الفاعلية (قوله حجرة) بفتح المهملة وسكون الجيم بعدها راء أي
ناحية قال الفرزاق وهو مأخوذ من قولهم نزل فلان حجرة من الناس أي معتزلا وفي رواية الكشميهني حجرة بالزاي
وهي رواية عبد الرزاق فإنه فسره في آخره فقال يعني محجوزا بينها وبين الرجال ثوب وانسكرا بن قرقول حجرة بضم
أوله وبالراء وليس بمنكر فقد حكاه ابن عديس وابن سيده فقالا قد حجرت بالفتح والضم ناحية (قوله فقلت
امراة) زاد الفا كهي معها ولم أقف على اسم هذه المرأة ويحتمل أن تكون دقيرة بكسر المهملة وسكون اللام ألف امرأة
روى عنها يحيى بن أبي كثير أنها كانت تطوف مع عائشة بالليل فذكر قصة أخرجها الفا كهي (قوله انطلق عني) أي عن
جبهة نفسك (قوله يخرجن) زاد الفا كهي وكن يخرجن الخ (قوله متنكرات) في رواية عبد الرزاق مستترات
واستنبط منه الداودي جواز التقاب للنساء في الأحرام وهو في غاية البعد (قوله إذا دخلن البيت فمن) في
رواية الفا كهي سترن (قوله حين يدخلن) في رواية الكشميهني حتى يدخلن وكذا هو لقا كهي والمعنى إذا أردن
دخول البيت وقفن حتى يدخلن حال كون الرجال يخرجن منه (قوله وكنت آتي عائشة أنا وعبيد بن عمر) أي الليثي
القائل ذلك عطاء وسيأتي في أول الهجرة من طريق الأوزاعي عن عطاء قال زرت عائشة مع عبيد بن عمر (قوله وهي
مجاورة في جوف ثبير) أي مقيمة فيه واستنبط منه ابن بطال الاعتكاف في غير المسجد لأن ثبير أخرج عن مكة وهو
في طريق منى انتهى وهذا مبني على أن المراد بثبير الجبل المشهور الذي كانوا في الجاهلية يقولون له اشرك ثبير كما
تغير وسيأتي ذلك بعد قليل وهذا هو الظاهر وهو جبل المزدلفة لكن بمكة خمسة جبال أخرى يقال لكل
منها ثبير ذكرها أبو عبيد البكري وياتون وغيرها فيحتمل أن يكون المراد لاحدا لكن يلزم من إقامة
عائشة هناك أنها أرادت الاعتكاف سلمنا لكن لعلها اتخذت في المكان الذي جاورت فيه مسجدا اعتكفت
فيه وكانها لم تبسرها لما كان في المسجد الحرام تعتكف فيه فاتخذت ذلك (قوله وما حجابها) زاد الفا كهي حينئذ
(قوله تركية) قال عبد الرزاق هي قبة صغيرة من لباد تضرب في الأرض (قوله درعا موردا) أي قيصا لونه لون الورد
ولعبد الرزاق درعا مصفرا أو ناصي فين بذلك سبب رؤيته أياها ويحتمل أن يكون رأى ما عليها اتفاقا وزاد الفا كهي
في آخره قال عطاء وبلغني أن النبي ﷺ أمر أم سلمة أن تطوف راتكة في خدرها من وراء اللصليين في جوف المسجد

عن محمد بن عبد الرحمن بن نوفل عن عروة بن الزبير عن زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة رضي الله عنها
 زوج النبي ﷺ قالت شكون إلى رسول الله ﷺ أني اشتكي فقال طوفي من وراء الناس وأنت
 راجية خلعت ورسول الله ﷺ حينئذ يصلي إلى جنب البيت وهو يقرأ والطواف وكتاب مسطور
باب الطواف حدثنا إبراهيم بن موسى حدثنا هشام أن ابن جريج أخبرهم قال
 أخبرني سلمان الأحرى أن طلوسا أخبره عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ وهو يطوف بالكعبة
 يأسر إلى إنسان يسير أو يجطأ أو يشو غير ذلك فقطعه النبي ﷺ بيده ثم قال فده بيده

وافرد عبد الرزاق هذا وكان البخاري حذفه لكونه مرسلًا فاعتني عنه بطريق مالك الموصولة فأخرجها عقبه (قوله
 عن محمد بن عبد الرحمن) هو أبو الاسود يميم عروة (قوله عن أم سلمة) هي والدة زينب الراوية عنها (قوله أني
 اشتكي) أي أنها ضعيفة وقدين المصنف من طريق هشام بن عروة عن أبيه سبب طواف أم سلمة وأنه طواف الوداع
 وسيأتي بجلسته أبواب (قوله وأنت راجية) في رواية هشام على بعرك (قوله والنبي ﷺ يصلي) (١) في رواية هشام
 والناس يصلون وبين فيه أنه صلاة الصبح وقد تقدم البحث في ذلك في صفة الصلاة وفيه جواز الطواف للراكب
 إذا كان لعذر وإنما أمره أن يطوف من وراء الناس ليكون استرها ولا تقطع صفوفهم أيضا ولا يتأذون بدائها فأما
 طواف الراكب من غير عذر فسيأتي البحث فيه بعد أبواب ويلحق بالراكب المحمول إذا كان لعذر وهل يجزيه
 هذا الطواف عن الحامل والمحمول فيه بحث وأصح به بعض المالكية لطهارة بول ما يؤكل لحمه وقد تقدم توجيه ذلك
 والتعقب عليه في باب إدخال البعير المسجد لليلة * (قوله باب الكلام في الطواف) أي أباحته وإنما لم يصرح بذلك
 لأن الخبر ورد في كلام يعلق بأمر معروف لا يطلق الكلام ولعله أشار إلى الحديث المشهور عن ابن عباس موقفا
 ومرفوعا الطواف بالبيت صلاة لأن الله أباح فيه الكلام فمن نطق فلا ينطق إلا بخبر أخرجه أصحاب السنن وصححه
 ابن خزيمة وابن حبان وقد استنبط منه ابن عبد السلام أن الطواف أفضل أعمال الحج لأن الصلاة أفضل من الحج
 فيكون ما اشتملت عليه أفضل قال وأما حديث الحج عرفة فلا يعمين التقدير معظم الحج عرفة بل يجوز ادراك الحج
 بالوقوف بعرفة (قلت) وفيه نظر ولو سلم فلا يتقوم الحج إلا به أفضل مما يتجبرو الوقوف والطواف سواء في ذلك
 فلا تفضيل (قوله بانسان ربط يده إلى انسان) زاد أحمد عن عبد الرزاق عن ابن جريج إلى انسان آخر وفي رواية
 النسائي من طريق حجاج عن ابن جريج بانسان قد ربط يده بانسان (قوله يسير) بمهملة مفتوحة وباء ساكنة
 معروف وهو ما تقدم من الجلد وهو الشراك (قوله أو يشو غير ذلك) كان الراوي لم يضبط ما كان مربوطا به وقد
 روي أحمد والفاكهي من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ أدرك رجلين وهما مقتبران فقال
 ما بال القرآن قلانا نأذركما لتقرن حتى تأتي الكعبة فقال أطلقا أفكما ليس هذا بذرا إنما النذر ما يبتني به وجه الله
 وأسأده إلى عمر وحسن ولم أقف على تسمية هذين الرجلين صريحا إلا أن في الطبراني من طريق فاطمة بنت مسلم
 حدثني خليفة بن بشر عن أبيه أنه أسلم فرد عليه النبي ﷺ ماله وولده ثم لقيه هو وابنه طلق بن بشر مقترين بحبل فقال
 ما هذا فقال خلعت لئلا ردا الله على مالي وولدي لا حجب بيت الله مقرنا فأنذا لنبي ﷺ الحبل فقطعه وقال لما حجا
 أن هذا من عمل الشيطان فيمكن أن يكون بشر وابنه طلق صاحب هذه القصة وأغرب الكرماني فقال قيل اسم الرجل
 المقود هو ثواب ضد العقاب انتهى ولم أر ذلك لغيره ولا أدري من ابن أخذه (قوله قد) بضم القاف وسكون الدال
 فعل أمر وفي رواية أحمد والنسائي قدمه باتابات ماء الضمير وهو الرجل المقود قال النووي وقطعه عليه الصلاة والسلام

(١) قوله والنبي ﷺ يصلي هكذا في نسخ الشرح التي بأيدينا والذي في المتن ورسول الله ﷺ حينئذ يصلي
 فعل ماضٍ الشارح رواية له اه مصححه

باب إِذَا رَأَى سَيْرًا أَوْ شَيْئًا يُكْرَهُ فِي الطَّوَافِ قَطَعَهُ **حَدَّثَنَا** أَبُو عَامِرٍ عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ عَنْ
 سَلْبَانَ الْأَحْوَلِ عَنْ طَاوُسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَطُوفُ
 بِالْكَعْبَةِ بِزِمَامٍ أَوْ غَيْرِهِ قَطَعَهُ **باب** لَا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ عُرَيْنٌ وَلَا يَحُجُّ مُشْرِكٌ **حَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ
 بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ قَالَ يُوسُفُ قَالَ ابْنُ شَهَابٍ حَدَّثَنِي حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ أَخْبَرَهُ
 أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَثَّ فِي الْحَجَّةِ الَّتِي أَمَرَهُ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ
 يَوْمَ النَّحْرِ فِي رَهْطٍ يُؤَدُّنَ فِي النَّاسِ إِلَّا لَا يَحُجُّ بَعْدَ الْعَامِ مُشْرِكٌ وَلَا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ عُرَيْنٌ **باب**
 إِذَا وَقَفَ فِي الطَّوَافِ .

السير محمول على أنه لم يمكن إزالة هذا المنكر إلا بقطعه أو أنه دل على صاحبه فتصرف فيه وقال غيره كان أهل الجاهلية
 يعقرون ابن الله بمثل هذا الفعل (قلت) وهو بين من سياق حديثي عمرو بن شعيب وخليفة بن بشر وقال ابن بطال في
 هذا الحديث أنه يجوز الطائف فعل ما خف من الأفعال وتغيير ما يراه الطائف من المنكر وفيه الكلام في الأمور
 الواجبة والمستحبة والمباحة قال ابن المنذر أولى ما شغل المرء به في الطواف ذكر الله وقراءة القرآن ولا يحرم
 الكلام المباح الآن لأنه كراسم وحكي ابن التين خلافا في كراهة الكلام المباح وعن مالك تحيد الكراهة بالطواف
 الواجب قال ابن المنذر واختلفوا في القراءة فكان ابن المبارك يقول ليس شيء أفضل من قراءة القرآن وفعله مجاهد
 واستعبه الشافعي وأبو ثور وقيدوه بالكوفيين بالسري روي عن عروة والجنس كراهته وعن عطاء ومالك أنه محدث
 وعن مالك لا بأس به إذا خفاه ولم يكثر منه قال ابن المنذر من أباح القراءة في الوادي والطريق ومنعه في الطواف لاحجة
 له ونقل ابن التين عن الداودي أن في هذا الحديث من نذر ما لا طاعة لله تعالى فيه لا يلزمه وتعبه بأنه ليس في هذا
 الحديث شيء من ذلك وإنما ظاهر الحديث أنه كان ضرير البصر ولهذا قال له قد يده انتهى ولا يلزم من أمره لبان
 يقوده أنه كان ضرير بل يحتمل أن يكون بمعنى آخر غير ذلك وأما ما ذكره من النذر فتعقب بما في النسخ من طريق
 خالد بن الحرث عن ابن جرير في هذا الحديث أنه قال أنه نذر ولهذا أخرجه البخاري في أبواب النذر كما سيأتي الكلام
 عليه مشروحا هناك إن شاء الله تعالى * (قوله باب إذا رأى سيرا وشيا يكره في الطواف قطعه) أورد فيه حديث ابن
 عباس من وجه آخر عن ابن جرير بإسناده ولفظه رأى رجلا يطوف بالكعبة بزمام أو غيره فقطعه وهذا مختصر من
 الحديث الذي قبله وقد تقدم الكلام عليه في الذي قبله قال ابن بطال وإنما قطعه لأن القود بالزمام إنما يفعل باليهام
 وهو مثله * (قوله باب لا يطوف بالبيت عرين) أورد فيه حديث أبي هريرة في ذلك وفيه حجة لاشتراط ستر العورة
 في الطواف كما يشترط في الصلاة وقد تقدم طرف من ذلك في أوائل الصلاة والمخالف في ذلك الحنفية قالوا ستر العورة
 في الطواف ليس بشرط فمن طاف عريانا أعاد ما دام بمكة فإن خرج لزمه دم وذكرا بن إسحق في سبب هذا الحديث
 أن قريشا اجتمع قبل الليل أو بعده أن لا يطوف بالبيت أحدهم يقدم عليهم من غيرهم أول ما يطوف الألفي ثياب
 أحدهم فإن لم يجد طاف عريانا فإن خالف وطاف بثيابه فأما إذا فرغ ثم لم يفتح بها جاء الإسلام فهدم ذلك كله
 (قوله أن لا يحج) بالنصب وفي رواية صالح بن كيسان عن الزهري عند المؤلف في التفسير أن لا يحج وهو بين
 ذلك للنهي وقوله ولا يطوف يجوز فيه النصب والتقدير وإن لا يطوف والرفع على أن إن محققة من التثنية ويجوز أن
 يقرأ بفتح الطاء وتشديد الواو وسكون الفاء عطفا على الذي قبله وسيأتي الكلام على بقية شرح هذا الحديث في تفسير
 براءة إن شاء الله تعالى * (قوله باب إذا وقف في الطواف) أي هل يتقطع طوافه أولا وإنه أشار بذلك إلى ما روى
 عن الحسن أن من أقيمت عليه الصلاة وهو في الطواف فقطعه أن يستأنفها ولا يبنى على ما مضى وخالفه الجمهور فقالوا يبنى

وقال صلى الله عليه وسلم: يَطُوفُ فَنَقَامُ الصَّلَاةُ أَوْ يُدْفَعُ عَنْ مَكَانِهِ إِذَا سَلَّمَ يَرْجِعُ إِلَى حَيْثُ قُطِعَ عَلَيْهِ وَيُنْزِلُ كَرَّحَوْهُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ **بَابُ صَلي النَّبِيِّ ﷺ لِسَبُوحِهِ رَكَعَتَيْنِ** وَقَالَ نَافِعٌ كَانَ أَبُو عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يُصَلِّي لِكُلِّ سَبُوحٍ رَكَعَتَيْنِ وَقَالَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمَيَّةَ قُلْتُ لِلزُّهْرِيِّ إِنَّ عَطَاءَ يَقُولُ تُجْزِئُهُ الْمَكْتُوبَةُ مِنْ رَكَعَتَيِ الْعَوَافِ فَقَالَ السَّنَةُ أَفْضَلُ لَمْ يَطْفِ النَّبِيُّ ﷺ سَبُوحًا قَطُّ إِلَّا صَلَّى رَكَعَتَيْنِ **حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا سَيَانُ عَنْ عُمَرَوَسَأَلَنَا ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَتَمَّ الرَّجُلُ عَلَى امْرَأَتِهِ فِي الْمَعْرَةِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ قَالَ قَدِيمُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَطَافَ بِالْبَيْتِ سَبْعًا ثُمَّ صَلَّى خَلْفَ الْقَامِرِ رَكَعَتَيْنِ**

وقد هما لك بصلاة القرينة وهو قول الشافعي وفي غيرها أمام الطواف أولي فان خرج بني وقال أبو حنيفة وأشبهه بقطعه وبني واختار الجمهور قطعه للحاجة وقال نافع طول القيام في الطواف بدعة (قوله وقال عطاء الخ) وصل نحوه عبد الرزاق عن ابن جريج قلت لعطاء الطواف الذي يقطعه على الصلاة واعتدبه أجزئ قال نعم واجب إلى أن لا يعتد به قال فاردت أن أركم قبل أن أتم سبعم قال لا أوف سبعك إلا أن تمنع من الطواف وقال سعيد بن منصور حدثنا هشيم حدثنا عبد الملك عن عطاء أنه كان يقول في الرجل يطوف بعض طوافه ثم تحضر الجنازة يخرج فيصلي عليها ثم يرجع فيقضي ما بقي عليه من طوافه (قوله ويدكر نحوه عن ابن عمر) وصل نحوه سعيد بن منصور حدثنا اسمعيل بن زكريا عن جميل بن زبد قال رأيت ابن عمر طاف بالبيت فأقيمت الصلاة فصلى مع القوم ثم قام فبني على ما مضى من طوافه (قوله وعبد الرحمن بن أبي بكر) وصله عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء أن عبد الرحمن بن أبي بكر طاف في إمارة عمرو ابن سعيد على مكة يعني في خلافة معاوية فخرج عمرو إلى الصلاة فقال له عبد الرحمن انظرني حتى انصرف على وتر فانصرف على ثلاثة أطواف يعني ثم صلى ثم أتى ما بقي وروي عبد الرزاق من وجه آخر عن ابن عباس قال من بدت له حاجة وخرج إليها فليخرج على وتر من طوافه ويركع ركعتين ففهم بعضهم منه أنه يجزئ عن ذلك ولا يلزمه إلا التمام ويؤدبه ما رواه عبد الرزاق أيضا عن ابن جريج عن عطاء أن كان الطواف تطوعا وخرج في وتر فانه يجزئ عنه ومن طريق أبي الشعثاء أنه أقيمت الصلاة وقد طاف خمسة أطواف فلم يبق (تنبيه) لم يذكر البخاري في الباب حديثا مرفوعا إشارة إلى أنه لم يجد فيه حديثا على شرطه وقد أسقط ابن طحال من شرحه ترجمة الباب الذي يليه فصارت أحاديثه لترجمة إذا وقف في الطواف ثم استكمل إيراد كونه عليه الصلاة والسلام طاف أسبوعا وصلى ركعتين في هذا الباب وأجاب بأنه يستفاد منه أنه عليه الصلاة والسلام لم يقف ولا جلس في طوافه فكانت السنة فيه الموالاة (قوله باب صلي النبي ﷺ لسبوعه ركعتين) السبوع بضم المهملة والموحدة لغة قليلة في الأسبوع قال ابن التين هو جمع سبع بالضم ثم السكون كبرد وبرد وقع في حاشية الصحاح مضبوطة بفتح أوله (قوله وقال نافع الخ) وصله عبد الرزاق عن الثوري عن موسى بن عقبة عن سالم بن عبد الله عن ابن عمر أنه كان يطوف بالبيت سبعا ثم يصلي ركعتين وعن معمر عن أيوب عن نافع أن ابن عمر كان يكره قرن الطواف ويقول على كل سبع صلاة ركعتين وكان لا يقرن (قوله وقال اسمعيل بن أمية) وصله ابن أبي شبة مختصرا قال حدثنا يحيى بن سليم عن اسمعيل بن أمية عن الزهري قال مضت السنة أن مع كل أسبوع ركعتين ووصله عبد الرزاق عن معمر عن الزهري بتمامه وأراد الزهري أن يستدل على أن المكتوبة لا تجزئ عن ركعتي الطواف بما ذكره أنه ﷺ لم يطف أسبوعا قط الاصل ركعتين وفي الاستدلال بذلك نظر لان قوله الاصل ركعتين اعم من أن يكون هلا أو فرضا لان الصبح ركعتان فيدخل في ذلك لكن الحنفية مرعية والزهري لا يخفى عليه هذا القدر فلم يرد بقوله الاصل ركعتين أي من غير المكتوبة ثم أورد المصنف حديث ابن عمر قال قدم رسول الله ﷺ فطاف بالبيت

وطافَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ : وَقَالَ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ إِسْوَةٌ حَسَنَةٌ . قَالَ وَسَأَلْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ لَا يَقْرَبُ أَمْرَأَتَهُ حَتَّى يَطُوفَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ **بَابٌ** مَنْ لَمْ يَقْرَبِ النُّكْبَةَ . وَلَمْ يَطُفْ حَتَّى يَخْرُجَ إِلَى عَرَفَةَ وَيَرْجِعَ بَعْدَ الطَّوَافِ الْأَوَّلِ **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ حَدَّثَنَا فُضَيْلٌ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ أَخْبَرَنِي كُرَيْبٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ مَكَّةَ فَطَافَ وَسُئِلَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ . وَلَمْ يَقْرَبِ النُّكْبَةَ بَعْدَ طَوَافِهِمَا حَتَّى رَجَعَ مِنْ عَرَفَةَ **بَابٌ** مَنْ صَلَّى رَكْعَتَيِ الطَّوَافِ خَارِجًا مِنَ الْمَسْجِدِ وَصَلَّى عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خَارِجًا مِنَ الْحَرَمِ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ زَيْنَبَ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا شَكَوَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا أَبُو مَرْوَانَ

سبعاً ثم صلى خلف المقام ركعتين الحديث وسألت الكلام عليه مستوفى في أبواب العمرة إن شاء الله تعالى (قوله وطاف بين الصفا والمروة) فيه تجوز لأنه يسمى سعيًا لا طوافًا إذ حقيقة الطواف الشرعية فيه غير موجودة أوهى حقيقة لغوية (قوله قال وسألت) القائل هو عمرو بن دينار الراوى عن ابن عمر ووجه الدلالة منه لمقصود الترجمة وهو أن القرآن بين الأسابيع خلاف الأولى من جهة أن النبي ﷺ لم يقبله وقد قال خذوا عني مناسككم وهذا قول أكثر الشافعية وأبي يوسف وعن أبي حنيفة ومجديكره وإجازته الجمهور بغير كراهة وروى ابن أبي شيبة بإسناد جيد عن المسور بن مخرمة أنه كان يقرن بين الأسابيع إذا طاف بعد الصبح والعصر فإذا طلعت الشمس أو غربت صلى كل أسبوع ركعتين وقال بعض الشافعية أن قلنا أن ركعتي الطواف واجبتان كقول أبي حنيفة والمالكية فلا بد من ركعتين لكل طواف وقال الرافعي ركعتا الطواف وإن قلنا بوجوبهما فليستا بشرط في صحة الطواف لكن في تعليل بعض أصحابنا ما يقتضي اشتراطهما وإذا قلنا بوجوبهما هل يجوز فعلهما مع قعود مع القدرة فيه وجهان أحدهما لا ولا يسقط بفعل فرضة كالظهور إذ قلنا بالوجوب والأصح أنهما سنة كقول الجمهور * (قوله باب من لم يقرب النكبة ولم يطف حتى يخرج إلى عرفة) أى لم يطف تطوعاً ويقرب بضم الراء ويجوز كسرهما أو رده في حديث ابن عباس في ذلك وهو ظاهر فيما ترجم له وهذا لا يدل على أن الحاج منع من الطواف قبل الوقوف ففعله ﷺ ترك الطواف تطوعاً خشية أن يظن أحد أنه واجب وكان يحب التخفيف على أمته واجترأ عن ذلك بما أخبرهم به من فضل الطواف بالبيت ونقل عن مالك أن الحاج لا يشغل بطواف حتى يتم حجه وعنه الطواف بالبيت أفضل من صلاة النافلة لمن كان من أهل البلاد البعيدة وهو المعتبر (تنبيه) نقل ابن التين عن الداودي أن الطواف الذي طافه النبي ﷺ حين قدم مكة من فروض الحج ولا يكون إلا وبعده السعي ثم ذكر ما يتعلق بالمتنع قال ابن التين وقوله من فروض الحج ليس بصحيح لأنه كان مفرداً والمفرد لا يجب عليه طواف القدوم ولقدومه وليس طواف القدوم للصحة ولا هو فرض من فروضه وهو كما قال * (قوله باب من صلى ركعتي الطواف خارجاً من المسجد) هذه الترجمة معقودة لبيان أحزاء صلاتي ركعتي الطواف في أي موضع أراد الطائف وإن كان ذلك خلف المقام أفضل وهو متفق عليه إلا في النكبة أو الحجر ولذلك عقبها بترجمة من صلى ركعتي الطواف خلف المقام (قوله وصلى عمر خارجاً من الحرم) سيأتي شرحه في الباب الذي يلي الباب بعده (قوله عن أم سلمة قالت (١) شكوت إلى رسول الله ﷺ وحديثي محمد بن حرب الخ) هكذا عطف هذه على التي قبلها وأساقه

(١) قوله شكوت إلى رسول الله ﷺ وحديثي هكذا في نسخ الشرح بأسقاط حاء التحويل والذي في المتن بابتائها كإزاه بالهشام اهـ مصححه

يَحْيَى بْنُ أَبِي زَكَرِيَّةَ النَّسَائِي عَنْ هِشَامٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ وَهُوَ بِمَكَّةَ وَأَرَادَ الْخُرُوجَ وَلَمْ تَسْكُنْ أُمُّ سَلَمَةَ طَافَتْ بِالْبَيْتِ وَأَرَادَتْ الْخُرُوجَ فَكَلَّمَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَقْبَمْتَ صَلَاةَ الصُّبْحِ فَطُوفِي عَلَى بَيْتِكَ وَالنَّاسُ يُصَلُّونَ فَقَعْلْتَ ذَلِكَ فَلَمْ تُصَلِّ حَتَّى خَرَجَتْ

هنا على لفظ الرواية الثانية وتجوز في ذلك فإن اللفظين مختلفان وقد تقدم لفظ الرواية الأولى في باب طواف النساء مع الرجال وبأبي بصير أيضا (قوله يحيى بن أبي زكريا النسائي) هو يحيى بن يحيى اشتهر باسمه واشتهر أبوه بكنته والنسائي بنين معجمة وسين مهملة مشددة نسبة إلى بني غسان قال أبوعل الجبائي وقع لأبي الحسن القاسمي في هذا الاسناد تصحيف في نسب يحيى فضبطه بين مهملة ثم شين معجمة وقال ابن التين قيل هو العسائي بعين مهملة ثم معجمة خفيفة نسبة إلى بني عساة وقيل هو بالهاء يعني بلاتون نسبة إلى بني عساة (قلت) وكل ذلك تصحيف والاول هو المعتمد قال ابن قرقول رواه القاسمي بمهملة ثم معجمة خفيفة وهو وم (قوله عن هشام) هو ابن عروة (قوله عن عروة عن أم سلمة) كذا لا أكثر ووقع للأصيلي عن عروة عن زينب بنت أبي سلمة وقوله عن زينب زيادة في هذه الطريق فقد أخرجه أبوعل بن السككن عن علي بن عبد الله بن مبشر عن محمد بن حرب شيخ البخاري فيه ليس فيه زينب وقال الدارقطني في كتاب التبع في طريق يحيى بن أبي زكريا هذه هذا منقطع فقد رواه حفص بن غياث عن هشام بن عروة عن أبيه عن زينب بنت أبي سلمة عن أمها أم سلمة ولم يسمعه عروة عن أم سلمة انتهى ويحتمل أن يكون ذلك حديثا آخر فإن حديثها هذا في طواف الوداع كإتيائه قبل قليل وأما هذه الرواية فذكرها الأثرم قال قال لي أبو عبد الله يعني أحمد ابن حنبل حديثنا أبو داود عن هشام عن أبيه عن زينب عن أم سلمة أن رسول الله ﷺ أمرها أن توافيه يوم النحر بمكة قال أبو عبد الله هذا خطأ فقد قال وكيع عن هشام عن أبيه أن رسول الله ﷺ أمرها أن توافيه صلاة الصبح يوم النحر بمكة قال وهذا أيضا عجيب بما يفعل النبي ﷺ يوم النحر بمكة وقد سألت يحيى بن سعيد يعني القفطان عن هذا فحدثني به عن هشام بلفظ أمرها أن توافي ليس فيها ما قال أحمد وبين هذين فرق فاذا عرف ذلك تبين التباين بين القصتين فإن أحدهما صلاة الصبح يوم النحر والآخر صلاة صبح يوم الرحيل من مكة وقد أخرج الاسماعيليين حديث الباب من طريق حسان بن إبراهيم وعلي بن هاشم ومحاضر بن المورع وعبد بن سليمان وهو عند النسائي أيضا من طريق عبد الله بن هشام عن أبيه عن أم سلمة وهذا هو المحفوظ وسماع عروة من أم سلمة فإنه أدرك من حياتها نيفا وثلاثين سنة وهو معها في بلد واحد وقد تقدم الكلام على حديث أم سلمة في باب طواف النساء مع الرجال وموضع الحاجة منه هنا قوله في آخره فلم يصل حتى خرجت أي من المسجد ومن مكة فدل على جواز صلاة الطواف خارجا من المسجد إذ لو كان ذلك شرطا لازما لما أقرها النبي ﷺ على ذلك وفي رواية حسان عند الاسماعيليين إذا قامت صلاة الصبح فطوفي على بَيْتِكَ من وراء الناس وهم يصلون قالت ففعلت ذلك ولم أصل حتى خرجت أي فصليت وبهذا ينطلق الحديث مع الترجمة وفيه رد على من قال يحتمل أن يكون أكلت طوافها قبل فراغ صلاة الصبح ثم أدركتهم في الصلاة فصلت معهم صلاة الصبح ورأت أنها تجزئها عن ركعتي الطواف وإنما لم يبيت البخاري الحكم في هذه المسئلة لاحتمال كون ذلك يخص بمن كان له عذر لكون أم سلمة كانت شاكية ولكون عمر إنما فعل ذلك لكونه طاف بعد الصبح وكان لا يرى التفل بعده مطلقا حتى تطلع الشمس كإسائي واضحا بعد باب واستدل به على أن من نسي ركعتي الطواف قضاهما حيث ذكرهما من حل أو حرم وهو قول الجمهور وعن الثوري يركعهما حيث شاء ما لم يخرج من الحرم وعن مالك إن لم يركعهما حتى تباعد ورجع إلى بلده فعليه دم قال ابن المنذر ليس ذلك أكثر من صلاة

بابُ مَنْ صَلَّى رَكْعَتَيِ الطَّوَافِ خَلْفَ الْمَقَامِ حَدَّثَنَا آدَمُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ حَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ دِينَارٍ قَالَ سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ فَطَافَ بِالْبَيْتِ سَبْعًا . وَصَلَّى خَلْفَ الْمَقَامِ رَكْعَتَيْنِ . ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصُّفَا . وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ . **بابُ الطَّوَافِ بَعْدَ الصُّبْحِ وَالْمَصْرِ . وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يُصَلِّي رَكْعَتَيِ الطَّوَافِ مَا لَمْ تَطْلُعِ الشَّمْسُ .**

المكتوبة وليس على من تركها غير قضائها حيث ذكرها * (قوله باب من صلى ركعتي الطواف خلف المقام) أورد فيه حديث ابن عمر الماضي قبل ما بين وسيا في الكلام عليه في أبواب العمرة وهو ظاهر في ترجم له وفي حديث جابر الطويل في صفة حجة الوداع عند مسلم طاف ثم تلى واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى فصلى عند المقام ركعتين قال ابن المنذر احتملت قراءته أن تكون صلاة الركعتين خلف المقام فرضا لكن اجمع أهل العلم على أن الطائف يجزئه ركعتا الطواف حيث شاء الأشياء ذكر عن مالك في أن من صلى ركعتي الطواف الواجب في الحجر جيد وقد قدم الكلام على ما يتعلق بذلك مستوفي في أوائل كتاب الصلاة في باب قول الله تعالى واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى * (قوله باب الطواف بعد الصبح والمصر) أي ما حكم صلاة الطواف حيثنوقد ذكر فيه آثارا مختلفة ويظهر من ضمنه أنه يختار فيه التوسعة وكأنه أشار إلى ما رواه الشافعي وأصحاب السنن وصححه الترمذي وابن خزيمة وغيرهم من حديث جبير بن مطعم أن رسول الله ﷺ قال يا بني عبدمناف من ولي منك من أمر الناس شيئا فلا يمنع أحدا طواف بهذا البيت وصلي أي ساعة شاء من ليل أو نهار وانما لم يخرجها لانه ليس على شرطه وقد أورد المصنف أحاديث تتعلق بصلاة الطواف ووجه تعلقها بالترجمة أمان جهة أن الطواف صلاة فحكما واحدا ومن جهة الطواف مستلزم للصلاة التي تشرع بعده وهو أظهر وأشار به إلى الخلاف المشهور في المسئلة قال ابن عبد البر ذكره الثوري والكوفيون الطواف بعد المصير والصبح قالوا فان فعل فليؤخر الصلاة لعل هذا عند بعض الكوفيين والافاشهور عند الحنفية أن الطواف لا يكره وانما تكره الصلاة قال ابن المنذر رخص في الصلاة بعد الطواف في كل وقت جمهور الصحابة ومن بعدهم ومنهم من كره ذلك أخذ بعوم النبي عن الصلاة بعد الصبح وبعد المصير وهو قول عمر والثوري وطائفة ذهب إليه مالك وأبو حنيفة وقال أبو الزبير رأيت البيت يغلو بعد هاتين الصلاتين ما يطوف به أحد وروى أحمد بإسناد حسن عن أبي الزبير عن جابر قال كنا نطوف فنمسح الزكن الفاتحة والخاتمة ولم تكن تطوف بعد الصبح حتى تطلع الشمس ولا بعد المصير حتى تغرب الشمس قال وسمعت رسول الله ﷺ يقول تطلع الشمس بين قرني شيطان (قوله وكان ابن عمر رضي الله عنهما يصلي ركعتي الطواف ما لم تطلع الشمس) وصلة سعيد بن منصور من طريق عطاء أنهم صلوا الصبح بقلس وطاف ابن عمر بعد الصبح سبعا ثم التفت إلى اقف السماء فرأى أن عليه غلسا قال فاتبته حتى أنظر أي شيء يصنع فصلى ركعتي قال وحدثنا داود اللطاف عن عمرو بن دينار رأيت ابن عمر طاف سبعا بعد الفجر وصلى ركعتين وراء المقام هذا اسناد صحيح وهذا جار على مذهب ابن عمر في اختصاص الكراهة بحال طلوع الشمس وحال غروبها وقد تقدم ذلك عنه صريحا في أبواب المواقيت وروي الطحاوي من طريق مجاهد قال كان ابن عمر يطوف بعد المصير ويصلي ما كانت الشمس يضاء حية تقيه فاذا اصفرت وقضيت طاف طوافا واحدا حتى يصلي المغرب ثم يصلي ركعتين وفي الصبح نحو ذلك وقد جاء عن ابن عمر أنه كان لا يطوف بعد هاتين الصلاتين قال سعيد بن أبي عروبة في الناسك عن أيوب عن نافع أن ابن عمر كان لا يطوف بعد صلاة المصير ولا بعد صلاة الصبح وأخرجه ابن المنذر من طريق حماد عن أيوب أيضا ومن طريق أخرى عن نافع أن ابن عمر إذا طاف بعد الصبح لا يصلي حتى تطلع الشمس وإذا طاف بعد المصير لا يصلي

وعلق عمرُ بعدَ الصُّبحِ فَرَكِبَ حَتَّى صَلَّى الرَّكْعَتَيْنِ بِذِي طُوًى **حَدَّثَنَا** الْحَسَنُ بْنُ عُمَرَ الْبَصْرِيُّ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْجٍ عَنْ حَبِيبٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ نَاسًا طَافُوا بِالْبَيْتِ بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ ثُمَّ قَدُّوا إِلَى الْمَذْكُورِ حَتَّى إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ قَامُوا يُصَلُّونَ فَقَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَدُّوا حَتَّى إِذَا كَانَتِ السَّاعَةُ الَّتِي تُتْرَكُ فِيهَا الصَّلَاةُ قَامُوا يُصَلُّونَ **حَدَّثَنَا** إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ حَدَّثَنَا أَبُو صَرَّةَ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَنْهَى عَنِ الصَّلَاةِ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَعِنْدَ غُرُوبِهَا **حَدَّثَنَا** الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ هُوَ الزَّعْفَرَانِيُّ حَدَّثَنَا عَيْبَةُ بْنُ حُنَيْدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ رَفِيعٍ قَالَ رَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَطُوفُ بَعْدَ الْفَجْرِ وَيُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ . قَالَ عَبْدُ الْعَزِيزِ وَرَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ وَيُخْبِرُ أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حَدَّثَتْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَدْخُلْ بَيْتَهَا إِلَّا صَلَّاهَا **بَابُ** الْمَرِيضِ

حتى قرب الشمس ويجمع بين ما اختلف عنه في ذلك بأنه كان في الأغلب يفعل ذلك والذي يعتمد من رأيه عليه التفصيل السابق (قوله) وطاف عمر بعد الصبح فركب حتى صلى الركعتين بذي طوى) وصله مالك عن الزهري عن حميد ابن عبد الرحمن عن عبد الرحمن بن عبد القاري عن عمر بن وهب عن الأثرم عن أحمد عن سفيان عن الزهري مثله إلا أنه قال عن عروة بدل حميد قال أحد أخطأ فيه سفيان قال الأثرم وقد حدثني به نوح بن يزيد من أصله عن إبراهيم بن سعد عن صالح ابن كيسان عن الزهري كما قال سفيان انتهى وقد روينا به في أمالي ابن منده من طريق سفيان ولقظه ان عمر طاف بعد الصبح سبعاً ثم خرج إلى المدينة فلما كان بذي طوى وطلعت الشمس صلى ركعتين (قوله عن حبيب) هو المعلم كما جزم به المزني في الأطراف وقد ضاق على الأسماعيل وأبي نعيم فخرجه فتركه الأسماعيل وأخرجوه أبو نعيم من طريق البخاري هذه والحسن بن عمر البصري شيخه جزم المزني بأنه الحسن بن عمر بن شقيق وهو من أهل البصرة وكان يجرى إلى بلخ فكان يقال له البلخي وسيأتي له ذكر في كتاب البلباس (قوله ثم قعد إلى المذكر) بالمحجة وتشديد الكاف أي الواعظ وضبطه ابن الأثير في النهاية بالتخفيف بفتح أوله وناله وسكون ثانيه قال وأرادت موضع الذكراً أما الحجر وأما الحجر (قوله الساعة التي تتركها فيها الصلاة) أي التي عند طلوع الشمس وكان المذكور بن كانوا يصحرون ذلك الوقت فأخروا الصلاة إليه قصداً فلذلك انكرت عليهم مائة هذا ان كانت ترى ان الطواف سبب لا تركه مع وجود الصلاة في الاوقات المنية ويحتمل انها كانت تحمل النهي على عمومها ويدل لذلك ما رواه ابن أبي شيبة عن عبد بن فضال عن عبد الملك عن عطاء عن عائشة انها قالت اذا أردت الطواف بالبيت بعد صلاة الفجر او العصر فظف وأخر الصلاة حتى تيب الشمس أو حتى تطلع فصل لكل أسبوع ركعتين وهذا اسناد حسن (قوله قال عبد العزيز) يعني بالاسناد المذكور وليس بعلق وكان عبد الله بن الزبير استبط جواز الصلاة بعد الصبح من جواز الصلاة بعد العصر فكان يفعل ذلك بناء على اعتقاده ان ذلك على عمومهم وقد تقدم الكلام على ذلك مبسوطاً في أواخر المواقيت قبيل الأذان وبيننا هناك ان عائشة أخبرته أنه ﷺ لم يتركها وان ذلك من خصائصه اعني المواظبة على ما يفعله من التوافل لاصلاة الرابطة في وقت الكراهة فأغني ذلك عن أمادته هنا والذي يظهر ان ركعتي الطواف تلحق بالركعتين وأما علم (قوله باب المريض

يُطَوِّفُ رَاكِبًا حَدَّثَنِي إِسْحَقُ الْأَسَدِيُّ حَدَّثَنَا خَالِدٌ عَنْ خَالِدِ الْحَذَاءِ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ طَافَ بِالْبَيْتِ وَهُوَ عَلَى بَعِيرٍ كَمَا آتَى عَلَى الرُّكْنِ أَشَارَ إِلَيْهِ بِخُفِّهِ فِي يَدِهِ وَكَبَّرَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَمَةَ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَوْفَلٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ زَيْنَبِ ابْنَتِهَا أُمِّ سَلَمَةَ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ شَكَرْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنِّي اسْتَشْكَيْتُ فَقَالَ طَوْفِي مِنْ وَرَاءِ النَّاسِ وَأَنْتِ رَاكِبَةٌ فَطُفْتُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي إِلَى جَنْبِ الْبَيْتِ وَهُوَ يَقْرَأُ بِالْفُورِ وَكِتَابَ مَسْطُورٍ **بَابُ سِقَايَةِ الْحَاجِّ حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي الْأَسَدِ حَدَّثَنَا أَبُو صَمْرَةَ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ أَسْتَأْذِنُ الْعَبَّاسَ بْنَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَدِيَّتْ بِعَمَّكَ لَيْلًا مَنِي مِنْ أَجْلِ سِقَايَتِهِ فَأَذِنَ لَهُ

يطوف راكبا (أورد فيه حديث ابن عباس وحديث أم سلمة والثاني ظاهر فإترجم له لقولها فيه أني اشتكي وقد قدم الكلام عليهما في باب ادخال البعير المسجد لليلة في أواخر أبواب المساجد وإن المصنف حمل سبب طوافه ﷺ راكبا على أنه كان عن شكوى وأشار بذلك إلى ما أخرجه أبو داود من حديث ابن عباس أيضا بلفظ قم النبي ﷺ مكة وهو يشكي فطاف على راحلته ووقع في حديث جابر عند مسلم أن النبي ﷺ طاف راكبا ليراه الناس وليسأوله فيحتمل أن يكون فعل ذلك للامرئ وحينئذ دلالة فيه على جواز الطواف راكبا لغير عمرو كلام الفقهاء يقتضي الجواز لأن المشي أولى والركوب مكره ونزها والذي يرجح المنع لأن طوافه ﷺ وكذا أم سلمة كان قبل أن يحوط المسجد ووقع في حديث أم سلمة طوفي من وراء الناس وهذا يقتضي منع الطوف في المطاف وإذا حوط المسجد امتنع دخاله فلا يؤمن من التلويث فلا يجوز بعد التحويط بخلاف ما قبله فإنه كان لا يحرم التلويث كما في السعي وعلى هذا فلا فرق في الركوب إذا ساع بين البعير والفرس والحمار أو ما طواف النبي ﷺ راكبا فللحاجة إلى أخذ الناس عنه ولذلك عده بعض من جمع خصائصه فيها وأحتمل أيضا أن تكون راحلته عصمت من التلويث حينئذ كرامة فلا يقاس غيره عليه وأبعد من استدله على طهارة بول البعير وبره وقد تقدم حديث ابن عباس قبل أبواب وزاد أبو داود في آخر حديثه فلما فرغ من طوافه أناخ فصلى ركعتين واستدل به للتكبير عند الركن وتقدم الكلام على حديث أم سلمة أيضا (تنبيه) خالد هو الطحان ابن جريج عن عطاء قال سقاية الحاج زمزم وقال الأزرقي كان عبد مناف يحمل الماء في الروايا والقرب إلى مكة ويسكب في حياض من آدم بفتاء الكعبة للحجاج ثم فعله ابنه هاشم بعده ثم عبد المطلب فلما حضر زمزم كان يشتري الزبيب فينبذه في ماء زمزم ويسقي الناس قال ابن اسحق لما ولي قصي بن كلاب أمر الكعبة كان إليه الحجابة والسقاية واللواء والرفادة وقد دار التدوئة ثم صالح بنوه على أن لعبد مناف السقاية والرفادة والبقية للآخرين ثم ذكر نحو ما تقدم وزاد ثم ولي السقاية من بعد عبد المطلب ولده العباس وهو يومئذ من أحدث أخوته سنًا فلم يزل يده حتى قام الإسلام وهي يده فأقرها رسول الله ﷺ معه ففي اليوم الذي بني العباس وروى القاسمي من طريق الشعبي قال تكلم العباس وعلى وشية بن عثمان في السقاية والحجابة فانزل الله عز وجل اجعلتم سقاية الحاج الآية إلى قوله حتى يأتي الله بأمره قال حتى تفتح مكة ومن طريق ابن أبي مليكة عن ابن عباس أن العباس لما مات أراد على أن يأخذ السقاية فقال له طلحة أشهد لرايت أباه يقوم عليها وإن أباك أباطال لنازل في إله بالاراك يعرفه قال فكف عن السقاية ومن طريق ابن جريج قال قال العباس يا رسول الله لو جمعت لنا الحجابة والسقاية فقال إنما أعطيتكم مازن وولم أعطكم مازن وولم أعطكم

حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ خَالِدٍ الْحَذَّاءُ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَاءَ إِلَى السَّقَايَةِ فَاسْتَسْقَى فَقَالَ الْغُبَّاسُ يَافُضْلُ أَذْهَبَ إِلَى أُمِّكَ فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِشَرَابٍ مِنْ مِثْلِهَا فَقَالَ اسْقِنِي قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهُمْ يَجْعَلُونَ أَيْدِيَهُمْ فِيهِ قُلْ اسْقِنِي فَشَرِبَ مِنْهُ ثُمَّ أَتَى زَمْزَمَ وَهُمْ يَقُونَ وَيَسْكُونَ فِيهَا فَقَالَ آتَمَلُّوا فَإِنَّكُمْ عَلَى عَمَلِكُمْ صَالِحٌ ثُمَّ قَالَ لَوْلَا أَنْ تَغْلِبُوا لَنَزَلْتُ حَتَّى أَضَعَ الْحَبْلَ عَلَى هَذِهِ بَنِي عَاتِقَهُ وَأَشَارَ إِلَى عَاتِقِهِ بِإِبْرَاهِيمَ مَا جَاءَ فِي زَمْزَمَ .

أوله وسكون الراء وضع الزاي والثاني يفتح اوله وضم الزاي اى اعطيتكم ما ينقصكم لاما تنقصون به الناس وروى الطبراني والهاكمي حديث السائب الخزومي انه كان يقول اشربوا من سقاية العباس فانه من السنة ثم ذكر البخاري في الباب حديثين * احدهما حديث ابن عمر في الاذن للعباس ان يبيت بمكة ليالي مني وسيأتي الكلام عليه في اواخر صفة الحج * فانها حديث ابن عباس في قصة شربه ﷺ من شراب السقاية (قوله حدثنا اسحق) هو الواسطي وقدم في هذا الاستاديعه في اول الباب الذي قبله (قوله فاستسقى) اى طلب الشرب والفضل هو ابن العباس اخو عبد الله وامه هم الفضل لباية بنت الحرث الهلالية وهي والدته عبد الله ايضا (قوله انهم يجعلون ايديهم فيه) في رواية الطبراني من طريق يزيد بن ابي زياد عن عكرمة في هذا الحديث ان العباس قال له ان هذا قد مرثت افلا اسقيك من بيوتنا قال لا ولكن اسقي بما يشرب منه الناس (قوله قال اسقني) زادا وعلى بن السكن في روايته فثأله العباس الدلو (قوله فشرّب منه) في رواية يزيد المذكورة فأتى به فذاقه فقطب ثم دعا باماء فكسره قال وقططيه انما كان لمخوضه وكسره بالماء ليهون عليه شربه وعرف بهذا جنس المطلوب شربه اذ ذلك وقد اخرج مسلم من طريق بكر بن عبد الله المزني قال كنت جالسا مع ابن عباس فقال قدم رسول الله ﷺ وخلفه أسامة فاستسقى فأتيناه بآء من نبيذ فشرّب وسقي فضله أسامة وقال احسبتم كذا فاصنعوا (قوله لولان تغلبوا) بضم اوله على البناء للمجهول قال الداودي اى انكم لا تتركوني استسقى ولا احب أن افعل بكم ما تكرهون تغلبوا كذا قال وقال غيره معناه لولا أن تقع لكم الغلبة بان يجب عليكم ذلك بسبب ضلّي وقيل معناه لولان يغلبكم الولاة عليها حرصا على حيازة هذه المكرمة والذي يظهر ان معناه لولان تغلبكم الناس على هذا العمل اذ اراؤني قد علمته لرغبتهم في الاقتداء بي فيغلبوك بالمكثرة ففعلت ويؤيد هذا ما اخرج مسلم من حديث جابر ان النبي ﷺ بي عبد المطلب وهم يسقون على زمزم فقال اتزعوا بي عبد المطلب فلولان تغلبكم الناس على سقايتكم لزعّت معكم واستدل بهذا على ان سقاية الحاج خاصة بنى العباس واما الرخصة في المبيت فقبحا اقوال العلماء هي اوجه للشافعية اصحابها لا يختص بهم ولا بسقايتهم واستدل به الخطابي على ان افعاله للوجوب وفيه نظر وقال ابن بري زارة بقوله لولا ان تغلبوا قصر السقاية عليهم وان لا يشاركوها فيها واستدل به على ان الذي ارسد للمصالح العامة لا يحرم على النبي ﷺ ولا على آله تناوله لان العباس ارسد سقاية زمزم لذلك وقد شرّب منها النبي ﷺ قال ابن المنير في الحاشية يحمل الامر في مثل هذا على انها مرصدة للنفق العام فتكون للنفي في معنى الهدية وللقدر صدقة وفيه انه لا يكره طلب السقي من الغير ولا رد ما عرض على المومن الاكرام اذا عارضته مصلحة اولي منه لان رده لما عرض عليه العباس مما يؤتى به من نبيذ لمصلحة التواضع الذي ظهرت من شربه مما يشرب منه الناس وفيه الرغبة في سقي الماء خصوصا ما زمزم وفيه تواضع للنبي ﷺ وحرص اصحابه على الاقتداء به وكراهة التقذر والتكره للماء كولات والمشرّ وبات قال ابن المنير في الحاشية وفيه ان الاصل في الاشياء الطهارة لتناوله ﷺ من الشراب الذي غمست فيه الابد * (قوله باب ما جاء في زمزم) كأنه لم يثبت عنده في فضلها حديث على شرطه صريحاً وقد وقع في مسلم من حديث ابني ذر انها طعام طعم زاد الطاء الى من الوجه الذي اخرجهم مسلم وشفاء سقم وفي المستدرک من حديث ابن عباس مر فوجوا ما زمزم لما شرّبه

وَقَالَ عَبْدَانُ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا يُونُسُ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ كَانَ أَبُو ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُحَدِّثُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ فُرِجَ سَقْيِي وَأَنَا بِمَكَّةَ فَزَلَّ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَفَرَجَ صَدْرِي ثُمَّ غَسَلَهُ بِمَاءٍ زَمْزَمَ ثُمَّ جَاءَ بِطَبِيتٍ مِنْ ذَهَبٍ مُنْتَلَى حِكْمَةً وَلِمَاعًا فَأَفْرَغَهَا فِي صَدْرِي ثُمَّ أَطْبَقَهُ ثُمَّ أَخَذَ بِيَدِي فَفَرَجَ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا قَالَ جَبْرِيلُ لِنَارِ السَّمَاءِ الدُّنْيَا انْفُخْ قَالَ مِنْ هَذَا قَالَ جَبْرِيلُ **حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ** أَخْبَرَنَا الْفَزَارِيُّ عَنْ عاصِمٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حَدَّثَهُ قَالَ سَقَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْ زَمْزَمَ فَشَرِبَ وَهُوَ قَائِمٌ . قَالَ عاصِمٌ خَلَفْتُ عِكْرَمَةَ مَا كَانَ يَوْمَئِذٍ إِلَّا عَلَى بَعِيرٍ **بَابُ طَوَافِ الْقَارِنِ حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ فَأَهْلَلْنَا بِمِعْرَةَ ثُمَّ قَالَ مَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ فَلْيُهِلْ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ ثُمَّ لَا يَهْلِ حَتَّى يَهْلَ مِنْهَا قَدِمْتَ مَكَّةَ وَأَنَا حَائِضٌ فَلَمَّا قَضَيْنَا حَجَّنا أُرْسِلَنِي مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِلَى التَّنْعِيمِ فَاعْتَرَفْتُ فَقَالَ ﷺ هَذِهِ مَكَانُ عُمرِكَ

رجاله موثقون إلا أنه اختلف في إرساله ووصله وأرساله أصبح وله شاهد من حديث جابر وهو أشهر منه إخرجه الشافعي وابن ماجه ورجاله ثقات إلا عبدالله بن المؤمل المكي فذكره العقيلي أنه يهذب له لكن ورد من رواية غيره عند البيهقي من طريق إبراهيم بن طهمان ومن طريق حمزة الزيات كلاهما عن أبي الزبير بن سعيده عن جابر ووقع في فوائد ابن المقرئ من طريق سويد بن سعيد عن ابن المبارك عن ابن أبي الموالى عن ابن المنكدر عن جابر وزعم البياطي أنه على رسم الصحيح وهو كما قال من حيث الرجال الآن سويد أو أن أخرج له مسلم فإنه خلط وطعنوا فيه وقد شد بإسناده والمحفوظ عن ابن المبارك عن ابن المؤمل وقد جمعت في ذلك جزاء الله أعلم وسيمت زمزم لكوتها يقال ماء زمزم أى كثير وقيل لاجتماعها نقل عن ابن هشام وقال أبو زيد الزمزمة من الناس خمسون ونحوهم وعن مجاهد أنها سميت زمزم لأنها مشتقة من الهزمة والهزمة الغمز بالعقب في الأرض أخرجه الفاكهي بإسناد صحيح عنه وقيل لحركتها قاله الحربى وقيل لأنها زمت بالميزان لثلاثا تأخذ يميناً وشمالاً وستأق قصبتها في شأن اسمعيل وهاجر في أحاديث الأنبياء وقصة حنظل المطلب لها في أيام الجاهلية إن شاء الله تعالى (قوله وقال عبدان) سيأتي في أحاديث الأنبياء أم منه بلفظ وقال لى عبدان وأورده هنا مختصراً وقد وصله الجوزي في بابه عن الدغولي عن محمد بن الليث عن عبدان بطلوه وقد تقدم الكلام عليه في أوائل الصلاة والمقصود منه هنا قوله ثم غسله بماء زمزم (قوله حدثنا محمد) في رواية أبي ذر هو ابن سلام والفزاري هو مروان بن معاوية وغلط من قال هو أبو اسحق وعاصم هو ابن سليمان لاحوال قال ابن بطال وغيره أراد البخاري أن الشرب من ماء زمزم من سنن الحج وفي المصنف عن طاوس قال شرب نبيذ السقاية من تمام الحج وعن عطاء لقد أدر كته وإن الرجل يشربه فلزق شتاه من خللاه وعن ابن جريج عن نافع أن ابن عمر لم يكن يشرب من النبيذ في الحج فكان أنه ثبت عنده أن النبي ﷺ شرب منه لأنه كان كثير الاتباع للاستخار وخشى أن يظن الناس أن ذلك من تمام الحج كما نقل عن طاوس (قوله خلف عكرمة ما كان يومئذ إلا على بعير) عند ابن ماجه من هذا الوجه قال عاصم قد كرت ذلك لعكرمة خلف بالله ما فعل أى ما شرب قائماً لأنه كان حينئذ راكباً انتهى وقد تقدم أن عبدان بن داود من رواية عكرمة عن ابن عباس أنه أتاح فصلي ركعتين ففعل شربه من زمزم كان بعد ذلك ولعل عكرمة إنما أنكر شربه قائماً لئلا يهتبه عنه لكن ثبت عن علي بن عبد الله البخاري أنه ﷺ شرب قائماً فيحمل على بيان الجواز (قوله باب طواف القارن) أى هل يكتفى بطواف واحد

صَلَّاتِ الَّذِينَ أَهْلُوا بِالْعُمْرَةِ ثُمَّ حَلَوْا ثُمَّ طَافُوا طَوَافًا آخَرَ بَعْدَ أَنْ رَجَعُوا مِنْ مِيقَةٍ . وَأَمَّا الَّذِينَ جَمَعُوا بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ طَافُوا طَوَافًا وَاحِدًا **حَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ إِسْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا دَخَلَ ابْنَهُ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَظَهَرَهُ فِي الدَّارِ . فَقَالَ لِي

أَوَّلًا بَدَأَ طَوَافَيْنِ أَوْ رَدَفْنِيهِ حَدِيثٌ مَائِثَةٌ فِي حُجَّةِ الْوُدَاعِ وَفِيهِ وَأَمَّا الَّذِينَ جَمَعُوا بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ فَانَمَا طَافُوا طَوَافًا وَاحِدًا وَحَدَّثَنَا ابْنُ عُمَرَ فِي حُجَّةِ عَامِ نَزْلِ الْحُجَّاجِ بَابُ الزُّبَيْرِ أَوْ رَدَفَهُ مِنْ وَجْهَيْنِ فِي كُلِّ مَنِمًا أَنَّهُ جَمَعَ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ أَهْلُ بِالْعُمْرَةِ أَوْ لَانِمَ أَدْخَلَ عَلَيْهَا الْحَجَّ وَطَافَ لَهَا طَوَافًا وَاحِدًا كَمَا فِي الطَّرِيقِ الْأَوَّلِيِّ وَفِي الطَّرِيقِ الثَّانِيَةِ رَأَى أَنَّ قَدْ قَضَى طَوَافَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ بِطَوَافِهِ الْأَوَّلِ وَفِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ رَفَعَ احْتِمَالَ قَدْ يُؤْخَذُ مِنَ الرَّوَايَةِ الْأَوَّلِيِّ أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ طَوَافًا وَاحِدًا أَيْ طَافَ لِكُلِّ مَنِمًا طَوَافًا يَشْبَهُ الطَّوَافَ الَّذِي لِلْآخِرِ وَالْحَدِيثَانِ ظَاهِرَانِ فِي أَنَّ الْقَارَنَ لَا يَحِبُّ عَلَيْهِ إِلَّا طَوَافًا وَاحِدًا كَلْفَرْدٍ وَقَدْ رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَصْرَحَ مِنْ سِيَاقِ حَدِيثِ الْبَابِ فِي الرَّفْعِ وَلَفْظُهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ مَنْ جَمَعَ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ كَفَّاهُ لَهَا طَوَافًا وَاحِدًا وَسُئِلَ وَاحِدٌ وَاعِلُهُ الطَّحَاوِيُّ بَابَ الدَّارِ وَرَدَى أَخْطَا فِيهِ وَإِنَّ الصَّوَابَ أَنَّهُ مَوْقُوفٌ وَتَمَسَّكَ فِي تَخَطُّطِهِ بِمَارِوَاهِ أَبُوبِ وَاللَّيْثِ وَمُوسَى بْنِ عَقِبَةَ وَغَيْرِ وَاحِدٍ عَنْ نَافِعٍ نَحْوُ سِيَاقِ مَا فِي الْبَابِ مِنْ أَنَّ ذَلِكَ وَقَعَ لِابْنِ عُمَرَ وَانْهَ قَالَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَمَلَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ رَوَى هَذَا اللَّفْظَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ تَعْلِيلُ مَرْدُودٍ فَالِدَارُ وَرَدَى صَدُوقٌ وَلَيْسَ مَارِوَاهُ غَافِلًا رَوَاهُ غَيْرُهُ فَلَا مَانِعَ مِنْ أَنْ يَكُونَ الْحَدِيثُ عِنْدَ نَافِعٍ عَلَى الْوَجْهَيْنِ وَاحْتِجَّ الْخَفِيَّةُ بِمَا رَوَى عَنْ عَلَى أَنَّهُ جَمَعَ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ طَوَافًا لَهَا طَوَافَيْنِ وَسُئِلَ لَهَا سَاعِيَيْنِ ثُمَّ قَالَ هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَعَلَّ وَطَرَفَهُ عَنْ عَلَى عِنْدَ عَبْدِ الرَّزَّاقِ وَالدَّارِقُطِيِّ وَغَيْرِهِمَا ضَعِيفَةٌ وَكَذَا أَخْرَجَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ نَحْوَهُ وَأَخْرَجَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ نَحْوَ ذَلِكَ فِيهِ الْحَسَنُ بْنُ عِمْرَةَ وَهُوَ مَتْرُوكٌ وَالْخُرُجُ فِي الصَّحِيحَيْنِ وَفِي السَّنَنِ عَنْهُ مِنْ طَرَفٍ كَثِيرَةٍ الْاِكْتِفَاءُ بِطَوَافٍ وَاحِدٍ وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ إِنَّ ثَبُوتَ الرَّوَايَةِ أَنَّهُ طَافَ طَوَافَيْنِ فَيَحْتَمِلُ عَلَى طَوَافِ الْقُدُومِ وَطَوَافِ الْاِقْرَاضَةِ وَأَمَّا السُّنَنُ مَرَّتَيْنِ فَلَمْ يَثْبُتْ وَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ لَا يَصِحُّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَا عَنْ أَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِهِ فِي ذَلِكَ شَيْءٌ أَصْلًا (قُلْتُ) لَكِنْ رَوَى الطَّحَاوِيُّ وَغَيْرُهُ مَرْفُوعًا (١) عَنْ عَلَى وَابْنِ مَسْعُودٍ بِإِسْنَادٍ لَا بِأَسْنَانٍ إِذَا اجْتَمَعَتْ وَلَمْ أَرُ فِي الْبَابِ أَصَحَّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ وَعَائِشَةَ الْمَذْكُورَيْنِ فِي هَذَا الْبَابِ وَقَدْ أَجَابَ الطَّحَاوِيُّ عَنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ بِأَنَّهُ اخْتَلَفَ عَلَيْهِ فِي كَيْفَةِ احْرَامِ النَّبِيِّ ﷺ وَإِنَّ الَّذِي يَظْهَرُ مِنْ مَجْمُوعِ الرِّوَايَاتِ عَنْهُ أَنَّهُ ﷺ أَحْرَمَ أَوَّلًا بِحُجَّةٍ ثُمَّ فَسَخَهَا فَصَبَّرَهَا عُمْرَةً ثُمَّ تَمَتَّعَ بِهَا إِلَى الْحَجِّ كَذَا قَالَ الطَّحَاوِيُّ مَعَ جُزْمِهِ قَبْلَ ذَلِكَ بِأَنَّهُ ﷺ كَانَ قَارَنًا وَهَبَ أَنْ ذَلِكَ كَمَا قَالَ فَلَمْ لَا يَكُنْ قَوْلُ ابْنِ عُمَرَ هَكَذَا أَفْضَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَيْ أَمْرًا مِنْ كَانَ قَارَنًا أَنْ يَتَصَرَّ عَلَى طَوَافٍ وَاحِدٍ وَحَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ الْمَذْكُورُ نَاطِقٌ بِأَنَّهُ ﷺ كَانَ قَارَنًا فَانْهَ مَعَ قَوْلِهِ فِيهِ تَمَتَّعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَصَفَّ فَعَلَ الْقُرْآنَ حَيْثُ قَالَ بَدَأَ أَهْلُ بِالْعُمْرَةِ ثُمَّ أَهْلُ بِالْحَجِّ وَهَذَا مِنْ صُورِ الْقُرْآنِ وَغَايَتُهُ أَنَّهُ سَمَاءُ تَمَتَّعَ لِأَنَّ الْأَحْرَامَ عِنْدَهُ بِالْعُمْرَةِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ كَيْفَ كَانَ يُسَمَّى تَمَتَّعًا ثُمَّ أَجَابَ عَنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ بِأَنَّهُ أَرَادَتْ بِقَوْلِهَا وَأَمَّا الَّذِينَ جَمَعُوا بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ فَانَمَا طَافُوا لَهَا طَوَافًا وَاحِدًا يَعْنِي الَّذِينَ تَمَتَّعُوا بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ لِأَنَّ حُجَّتَهُمْ كَانَتْ مَكِّيَّةً وَالْحُجَّةُ الْمَكِّيَّةُ لَا طَافَ لَهَا إِلَّا بَعْدَ عَرَفَةَ قَالَ وَالْمُرَادُ بِقَوْلِهَا جَمَعُوا بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ جَمْعَ تَمَتَّعٍ لِأَنَّ جَمْعَ الْقُرْآنِ انْتَهَى وَإِنِّي لَكثيرُ التَّعَجُّبِ مِنْهُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ كَيْفَ سَأَلَ هَذَا التَّأْوِيلَ وَحَدِيثُ عَائِشَةَ مُفَصَّلٌ لِلْعَالَمِينَ فَانْهَ أَصْرَحَتْ بِفَعْلٍ مِنْ تَمَتَّعَ ثُمَّ مِنْ قَرْنٍ حَيْثُ قَالَتْ طَافَ الَّذِينَ أَهْلُوا بِالْعُمْرَةِ ثُمَّ حَلَوْا طَوَافًا آخَرَ بَعْدَ أَنْ رَجَعُوا مِنْ مَنِمٍ فَيُؤْلَاهُ أَهْلُ التَّمَتُّعِ ثُمَّ قَالَتْ وَأَمَّا الَّذِينَ جَمَعُوا اَلْغُ فَيُؤْلَاهُ أَهْلُ الْقُرْآنِ وَهَذَا آيِنُ مِنْ أَنَّ يَحْتَاجُ إِلَى

(١) قَوْلُهُ مَرْفُوعًا فِي نَسْخَةِ مَوْقُوفًا

لَا أَمْنُ أَنْ يَكُونَ الْعَامُ بَيْنَ النَّاسِ قِتَالٌ فَيَصُدُّوكَ عَنِ الْبَيْتِ قَالُوا أَقَمْتَ قَالَ قَدْ خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَحَالَ
 كُفَّارُ فُرُشِ بَيْتِهِ وَبَيْنَ الْبَيْتِ فَإِنْ حِيلَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ أَفْعَلُ كَمَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ
 اللَّهِ إِسْرَةٌ حَسَنَةٌ ثُمَّ قَالَ أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ أُوجِبْتُ مَعَ عُمَرَى حَجًّا قَالَ ثُمَّ قَدِمَ قَطَافٌ لَهَا طَوَافًا وَاحِدًا
حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا الْأَيْثُ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَرَادَ الْحَجَّ عَامَ تَزَلَّ الْحَبَاجُ
 بَابَ الزُّبَيْرِ فَقِيلَ لَهُ إِنَّ النَّاسَ كَانُوا يَنْهَوْنَهُ قِتَالٌ وَإِنَّا نَخَافُ أَنْ يَصُدُّوكَ قَالَ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ
 إِسْرَةٌ حَسَنَةٌ إِذَا أَصْنَعْتُ كَمَا صَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنِّي أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ أُوجِبْتُ عُمْرَةً ثُمَّ خَرَجَ حَتَّى إِذَا
 كَانَ بِظَاهِرِ الْبَيْدَاءِ قَالَ مَا شَأْنُ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ إِلَّا وَاحِدٌ أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ أُوجِبْتُ حَجًّا مَعَ عُمَرَى وَأَهْدَى
 هَدْيًا أَشْتَرَاهُ بِقُدَيْرٍ وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ذَلِكَ فَلَمْ يَنْحَرْ وَلَمْ يَحِلَّ مِنْ شَيْءٍ حَرَّمَ مِنْهُ وَلَمْ يَحِلِّقْ وَلَمْ يَقْصُرْ حَتَّى كَانَ
 يَوْمَ النَّحْرِ فَنَحَرَ وَحَلَّقَ وَرَأَى أَنْ قَدْ قَضَى طَوَافَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ بِطَوَافِهِ الْأَوَّلِ وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ
 عَنْهُمَا كَذَلِكَ فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

ايضاح والله المستعان وقدرى مسلم من طريق أبي الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول لم يطف النبي ﷺ ولا
 أصحابه بين الصفا والمروة الاطوفا واحدا ومن طريق طاوس عن عائشة ان النبي ﷺ قال لما يسعك طوافك
 للحجك وعمرتك وهذا صريح في الاجزاء وان كان العلماء اختلفوا فيها كانت عائشة محرمة به قال عبدالرزاق عن سفيان
 الثوري عن سلمة بن كهيل قال حلف طاوس ما طاف أحد من أصحاب رسول الله ﷺ لحجه وعمرته الاطوفا واحدا
 وهذا اسناد صحيح وفيه بيان ضعف ما روى عن علي وابن مسعود من ذلك وقد روى آل بيت علي عنه مثل
 الجماعة قال جعفر بن محمد الصادق عن أبيه انه كان يحفظ عن علي القارن طواف واحد خلاف ما يقول أهل العراق
 وما يضعف ما روى عن علي من ذلك ان مثل طريقه عن رواية عبدالرحمن بن أديبة عنه وقد ذكر فيها انه يمتنع عن علي ابتداء
 الالهلال بالحج ان يدخل عليه العمرة وان القارن يطوف طوافين ويسعى سعين والذين احتجوا بحدوده لا يقولون بامتناع
 ادخال العمرة على الحج فان كانت الطريق صحيحة عندهم لزوم العمل بما دلت عليه والا فلا حجة فيها وقال ابن المنذر
 احتج أبو أيوب (١) من طريق النضر بن أنس بن عمار بن النضر بانماجز جميعا للحج والعمرة سفر واحد واحراما واحدا وتلبية واحدة فكذلك
 يجزى عنهما طواف واحد وسعى واحد لانها خالفا في ذلك سائر العبادات وفي هذا القياس ما بحثت كثيرة لا تطيل بها
 واحتج غيره بقوله ﷺ دخلت العمرة في الحج الى يوم القيامة وهو صحيح كما سلف فدل على انها لا تحتاج بعد
 ان دخلت فيه الى عمل آخر غير عمله والحق ان المتبع في ذلك السنة الصحيحة وهي مستغنية عن غيرها وقد تقدم الكلام على
 بقية حديث عائشة وسيأتي الكلام على حديث ابن عمر في أبواب المحصر أن شاء الله تعالى وننبه هناك على اختلاف
 الرواية فيه (قوله لا آمن) كذا لاكثر بالمد وفتح الميم الخفيفة أى اخاف وللمستعمل لا آمن بياء ساكنة بين
 الهمزة والميم فقيل انها أمانة وقيل لغة تيمية وهي عندكم بكسر الهمزة (قوله فان حيل) كذا لاكثر وللكنشيين وان
 يحل بضم الياء وفتح الهمزة واللام ساكنة وقوله في الطريق الثانية بطوافه الاول أي الذي طافه يوم النحر للافاضة
 وتوهم بعضهم انه أراد طواف القدوم فحمله على السعي وقال ابن عبدالبر فيه حجة لا لك في قوله ان طواف القدوم اذا
 وصل بالسعي يجزى عن طواف الافاضة لمن تركه جاهلا أو نسيه حتى رجع الى بلده وعليه الهدى قال ولا أعلم أحدا قال

(١) قوله أبو أيوب في نسخة أبو ثور وليحرر

باب الطواف على وضوء حدثنا أحمد بن عيسى حدثنا ابن وهب قال أخبرني عمرو بن الحارث عن محمد بن عبد الرحمن بن نوفل القرشي أنه سأل عروة بن الزبير قال قد حج النبي ﷺ فأخبرتني عائشة رضي الله عنها أن أول شيء بدأ به حين قدم أنه توضأ ثم طاف بالبيت ثم لم تكن عمرة ثم حج أبو بكر رضي الله عنه فكان أول شيء بدأ به الطواف بالبيت ثم لم تكن عمرة. ثم عمر رضي الله عنه مثل ذلك. ثم حج عثمان رضي الله عنه فرأيت أول شيء بدأ به الطواف بالبيت ثم لم تكن عمرة ثم معاوية وعبد الله بن عمر. ثم حججت مع أبي الزبير بن العوام فكان أول شيء بدأ به الطواف بالبيت ثم لم تكن عمرة ثم رأيت المهاجرين والأنصار يفعلون ذلك ثم لم تكن عمرة ثم آخر من رأيت فعل ذلك ابن عمر ثم لم ينقصها عمرة وهذا بن عمر عندهم فلا يسألونه ولا أحد من معنى ما كانوا يبدون شيء حتى يضعوا أقدامهم من الطواف بالبيت ثم لا يحلون وقد رأيت أمي وخاتمي حين تقدماني لا يتدنان شيء أول من البيت فطوفان به ثم لا يحلان. وقد أخبرني أمي أنها أملت هي وأختها والزبير وفلان وفلان يعمرون فلما مسحوا الركن حلوا

به غيره وغير أصحابه وتقرب أنه أن حمل قوله طوافه الأول على طواف القدوم فإنه اجزا عن طواف الافاضة كان ذلك دالا على الاجزاء مطلقا ولو تمده لا بقيد الجبل والسيان لا اذا حملنا قوله طوافه الأول على طواف الافاضة يوم النحر أو على السعي ويؤيد التأويل الثاني حديث جابر عند مسلم لم يطف النبي ﷺ ولا أصحابه بين الصفا والمروة الا طوافا واحدا طوافه الأول وهو محمول على ما حمل عليه حديث ابن عمر المذكور والله أعلم بتبيينه وقع هنا عقب الطريق الثانية لحديث ابن عمر المذكور في نسخة الصفا تعليقه السند المذكور لبعض الرواة ولفظه قال ابو اسحق حدثنا قتيبة ومحمد بن ربح قالا حدثنا الليث مثله وأبو أسحق عدا أن كان هو المستعمل فقد سقط بينه وبين قتيبة وابن ربح رجل وان كان غيره فيتحمل أن يكون ابراهيم بن معقل النسفي الراوي عن البخاري والله أعلم * (قوله باب الطواف على وضوء) اورد فيه حديث عائشة أن أول شيء بدأ به النبي ﷺ حين قدم أنه توضأ ثم طاف الحديث بطوله وليس فيه دلالة على الاشتراط الا اذا انضم اليه قوله ﷺ خذوني مناسككم واشتراط الوضوء للطواف قال الجمهور وخالف فيه بعض الكوفيين ومن الحجة عليهم قوله ﷺ لما نثرت لاهضة لما حاضت غير أن لا تطوف بالبيت حتى تطهري وسيأتي بيان الدلالة منه بعدا بين (قوله ما كانوا يبدون شيء حين يضعون أقدامهم من الطواف بالبيت) قال ابن بطلال لا بد من زيادة لفظ أول بعد لفظ أقدامهم وأجاب الكرمانى بأن معناه ما كانوا يبدون شيء آخر حين يضعون أقدامهم في المسجد لاجل الطواف انتهى وحاصله انه لم يعمين حذف لفظ أول بل يجوز أن يكون الحذف في موضع آخر لكن الأول أولى لان الثاني يحتاج الى جعل من بمعنى من أجل وهو قليل وأيضا فلفظ أول قد ثبت في بعض الروايات وثبت أيضا في مكان آخر من الحديث نفسه ووقع في رواية الكشميني حتى يضعوا بدل حين يضعون وتوجيهه واضح (قوله ثم انهما لا يحلان) أي سواء كان احرامهما بالحج وحده أو بالقرآن خلافا لما قال أن من حج مفرد انقطع حل بذلك كما تقدم عن ابن عباس وقوله أي يعني اسماء بنت ابي بكر وخالتها هي عائشة وقد تقدم الكلام على فوائد هذا الحديث في باب من طاف اذا قدم حديث عائشة عند قوله ثم لم تكن عمرة ومن قوله ثم حج أبو بكر الخ من كلام عروة انتهى فعلى هذا يكون بعض

باب وجوب الصفا والمروة وجعل من شعائر الله حديثنا أبو البان أخبرنا شبيب عن الزهري قال عروة سألت عائشة رضي الله عنها فقلت لما رأيته قول الله تعالى: إِنَّ الصَّفاَ وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا فَأَوَّلُهَا مَاعَلَى أَحَدِ جُنَاحٍ أَنْ لَا يَطُوفَ بِالصَّفاَ وَالْمَرْوَةَ: قَالَتْ يَنْسُ مَا قُلْتُ يَا بَنِي أَخِي: إِنَّ هَذِهِ لَوَ كَانَتْ كَمَا أَوَّلْتَهَا عَلَيْهِ كَانَتْ لَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَطُوفَ بِهِمَا وَلَكِنَّهَا أَنْزَلَتْ فِي الْأَنْصَارِ كَانُوا قَبْلَ أَنْ يُسَلُّوا

هذا منقطع لان عروة لم يدرك أبابكر ولا عمر ثم أدرك عثمان وعلى قول الداودي يكون الجميع متصلا وهو الاظهر * (قوله باب وجوب الصفا والمروة وجعل من شعائر الله) أي وجوب السعي بينهما مستفاد من كونهما جعلان شعائر الله قاله ابن المنير في الحاشية وتما هذا نقل أهل اللغة في تفسير الشعائر قال الأزهري الشعائر المقالة التي ندب الله اليها وأمر بالقيام عليها وقال الجوهرى الشعائر أعمال الحج وكل ما جعل علما لطاعة الله ويمكن أن يكون الوجوب مستفادا من قول عائشة ما أتم الله حج امرء ولا عمرته لم يطف بين الصفا والمروة وهو في بعض طرق حديثها المذكور في هذا الباب الذي عند مسلم وأصح ابن المنذر للوجوب بحديث صفة بنت شيبه عن حبيبة بنت أبي نجره بكسر التثنية وسكون الجيم بعدها راء ثم الف ساكنة ثم هاء وهي إحدى نساء بني عبدالدار قالت دخلت مع نسوة من قريش دار آل أبي حسين فرايت رسول الله ﷺ يسعي وإن مئزره ليدور من شدة السعي وسمعت يقول اسعوا فإن الله كتب عليكم السعي أخرجه الشافعي وأحمد وغيرهما وفي أسناد هذا الحديث عبدالله بن المؤمل وفيه ضعف ومن ثم قال ابن المنذر ان ثبت فهو حجة في الوجوب (قلت) له طريق أخرى في صحيح ابن خزيمة مختصرة وعند الطبراني عن ابن عباس كالأولى وإذا انضمت الى الأولى قويت واختلف على صفة بنت شيبه في اسم الصحابة التي أخبرتها به ويجوز أن تكون اخذته عن جماعة فقد وقع عند الدارقطني عنها أخبرتني نسوة من بني عبدالدار فلا يضره الاختلاف والعمدة في الوجوب قوله ﷺ خذوا عني مناسككم واستدل بعضهم بحديث أبي موسى في أهلاله وقد تقدم في أبواب المواقيت وفيه ظف بالبيت وبين الصفا والمروة واختلف أهل العلم في هذا فالجمهور قالوا هو ركن لا يتم الحج بدونه وعن أبي حنيفة واجب بحجر بالدم وبه قال الثوري في الناسي لافي العامد وبه قال عطاء وعنه انه سنة لا يجب بتركه شيء وبه قال أنس فيما نقله ابن المنذر واختلف عن أحمد كذه الاقوال الثلاثة وعند الحنفية تفصيل فيما إذا ترك بعض السعي كاهو عندهم في الطواف بالبيت واغرب ابن العربي في حكمي الاجماع على ان السعي ركن في العمرة وانما الاختلاف في الحج واغرب الطحاوي فقال في كلامه على المشعر الحرام قد ذكر الله أشياء في الحج لم يذكرها إيجابا في قول أحد من الامة من ذلك قوله ان الصفا والمروة من شعائر الله الآية وكل اجمع على أنه لو حج ولم يطفو بهما ان حجه قد تم وعليه دم وقد أطنب ابن المنير في الرد عليه في حاشيته على ابن بطلان (قوله فوالله ما على أحد جناح أن لا يطفو بالصفا والمروة الخ) الجواب محمله أن عروة احتج بالإباحة باقتصار الآية على رفع الجناح فلو كان واجبا لا اكني بذلك لان رفع الائم علامة مباح ويزداد المستحب بآثبات الاجر ويزداد الوجوب عليهما بعقاب التارك ومحل جواب عائشة ان الآية ساكنة عن الوجوب وعدمه مصرحة برفع الائم عن الفاعل وأما المباح فيحتاج الى رفع الائم عن التارك والحكمة في التعبير بذلك مطابقة جواب السائلين لانهم توهموا من كونهم كانوا يفعلون ذلك في الجاهلية انه لا يستمر في الاسلام فخرج الجواب مطابقا لسؤالهم وأما الوجوب فيستفاد من دليل آخر ولا مانع أن يكون الفعل واجبا ويعتقد انسان امتناع ابقاعه على صفة مخصوصة فيقال له لا جناح عليك في ذلك ولا يستلزم ذلك نفي الوجوب ولا يلزم من نفي الائم عن الفاعل نفي الائم عن التارك فلو كان المراد مطلق الاجابة لنفي الائم عن التارك وقد وقع في بعض الشراذ باللفظ الذي

يَهْلُونَ لِمَنَ الطَّاعِيَةِ الَّتِي كَانُوا يَتَّبِعُونَهَا عِنْدَ الْمُشَلِّ: فَكَانَ مِنْ أَهْلِ تَحْرُجٍ أَنْ يَطُوفَ بِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ
 طَوًّا أَسْفَوْا سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا كُنَّا تَتَحْرُجُ أَنْ تَطُوفَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ
 عَاذَكَ اللَّهُ صَلَّى إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شِمَائِرِ اللَّهِ الْآيَةَ قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَقَدْ سَأَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
 الطَّوْفَ بَيْنَهُمَا فَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَتَرَكَ الطَّوْفَ بَيْنَهُمَا

قالت عائشة انها لو كانت للإباحة لكانت كذلك حكاه الطبري وابن أبي داود في المصاحف وابن المنذر وغيرهم عن
 أبي بن كعب وابن مسعود وابن عباس وأجاب الطبري بأنها محمولة على القراءة المشهورة ولا زائدة وكذا قال الطحاوي
 وقال غيره لا حاجة في الشواذ اذا خالف المشهور وقال الطحاوي أيضا لا حاجة لمن قال ان السعي مستحب بقوله لمن تطوع
 خيرا لانه راجع الى أصل الحج والعمرة لا الى خصوص السعي لاجماع المسلمين على ان التطوع بالسعي لغير الحاج
 والمعترة غير مشروع والله أعلم (قوله يهلون) أي يحجون (قوله لمائة) بفتح الميم والنون الخفيفة ضم كان في
 الجاهلية وقال ابن الكلبي كانت صخرة نصبها عمرو بن لحي لهذيل وكانوا يعبدونها والطاغية صفة لها اسلامية
 (قوله بالمثل) بضم أوله وفتح المعجمة ولامين الأولى مفتوحة مثقلة هي النية المشرفة على قعيد زادسفيان عن الزهري
 بالمثل من قعيد أخرجه مسلم وأصله للمصنف كما سيأتي في تفسير النجم وله في تفسير البقرة من طريق مالك عن هشام
 ابن عروة عن أبيه قال قلت لعائشة وانا يومئذ حديث السن فذكر الحديث وفيه كانوا يهلون لمائة وكانت مائة حذو
 قعيد أي مقابله وقعيد بقاف مصغر قرية جامعة بين مكة والمدينة كثيرة المياه قاله أبو عبيد البكري (قوله فكان من أهل
 يصحرج أن يطوف بين الصفا والمروة) وقوله بعد ذلك (أنا كنا نتحرج ان تطوف بين الصفا والمروة) ظاهره انهم كانوا
 في الجاهلية لا يطوفون بين الصفا والمروة ويقتصر ون على الطواف بمائة فسألوا عن حكم الاسلام في ذلك ويصرح
 بذلك رواية سفيان المذكورة بلفظ انما كان من أهل بمائة الطاغية التي بالمثل لا يطوفون بين الصفا والمروة وفي
 رواية معمر عن الزهري انا كنا لا تطوف بين الصفا والمروة تعظيما لمائة أخرجه البخاري تعليقاً وصله احمد وغيره وفي
 رواية يونس عن الزهري عندهم ان الانصار كانوا قبل ان يسلموا هم وغسان يهلون لمائة فتخرجوا ان يطوفوا بين الصفا
 والمروة وكان ذلك سنة في آبائهم من احرم لمائة يطف بين الصفا والمروة فطرق الزهري منققة وقد اختلف فيه على
 هشام بن عروة عن أبيه فرواه مالك عنه بنحو رواية شعيب عن الزهري ورواه ابواسامة عنه بلفظ انما انزل الله هذا
 في الناس من الانصار كانوا اذا اهلوا لمائة في الجاهلية فلا يحل لهم ان يطوفوا بين الصفا والمروة أخرجه مسلم وظاهر
 يوافق رواية الزهري وبذلك جزم مجدي اسحق فيارواه القاكي من طريق عثمان بن ساج عنه ان عمرو بن لحي
 نصب مائة على ساحل البحري إلى قعيد فكانت الازد وغسان يحجونها ويعظمونها اذا طافوا بالبيت واقاضوا من
 عرفات وفرغوا من منى اتوا مائة فاهلوا لها من أهل لهم يطف بين الصفا والمروة قال وكانت مائة للاوس والخزرج والازد
 من غسان ومن دان بينهم من أهل يثرب فهذا يوافق رواية الزهري وأخرج مسلم من طريق ابن معاوية عن هشام هذا
 الحديث خالف جميع ما تقدم ولفظه انما كان ذلك لان الانصار كانوا يهلون في الجاهلية لصنمين على شط البحر يقال لهما
 اساف ونالهما فيطوفون بين الصفا والمروة ثم يحلون فلما جاء الاسلام كرهوا ان يطوفوا بينهما الذي كانوا يصنمون في
 الجاهلية فهذه الرواية تقتضي ان تخرجهم انما كان للتلايف في الاسلام شيئا كانوا يفعلونه في الجاهلية لان الاسلام يبطل
 افعال الجاهلية لاما ان في الشارع غشوا ان يكون ذلك من امر الجاهلية الذي ابطله الشارع فهذه الرواية توجبهم
 ظاهر خلاف رواية ابواسامة فانها تقتضي ان التحرج عن الطواف بين الصفا والمروة لكونهم كانوا لا يفعلونه في الجاهلية
 ولا يلزم من تركهم فعل شي في الجاهلية ان يخرجوا من فعله في الاسلام ولولا الزيادة التي في طريق يونس حيث قال
 وكانت سنة في آبائهم ان لكان الجمع بين الرايتين ممكنا بأن هول وقع في رواية الزهري حذف تقديره انهم كانوا يهلون

ثم أخبرني أبا بكر بن عبد الرحمن قال إن هذا العلم ما كنت سمعته ولقد سمعت رجلاً من أهل العلم يذكر أن الناس إلا من ذكرت عائشة من كل بئيل بمناء كانوا يطوفون كلهم بالصفا والمروة فلما ذكر الله تعالى الطواف بالبيت ولم يذكر الصفا والمروة في القرآن قالوا يارسول الله كنا نطوف بالصفا والمروة وإن الله أنزل الطواف بالبيت فلم يذكر الصفا قبل عليتنا من حرج أن نطوف بالصفا والمروة فأنزل الله تعالى إن الصفا والمروة من شعائر الله الآية قال أبو بكر

في الجاهلية ثلثة يطوفون بين الصفا والمروة فكان من أهل أي بعد ذلك في الاسلام يتحرج أن يطوف بين الصفا والمروة لثلاثي فعل الجاهلية ويمكن أيضاً أن يكون في رواية أبي اسامة حذف تهديره كانوا إذا أهلوا أهلوا ثلثة في الجاهلية فجاء الاسلام فظنوا أنه بطل ذلك فلا يعمل لهم وبين ذلك رواية أبي معاوية المذكورة حيث قال فيها فلما جاء الاسلام كرهوا أن يطوفوا بينهما للذي كانوا يصنعون في الجاهلية إلا أنه وقع فيها وهم غير هذا به عليه عياض فقال قوله لصنمين على شط البحر وهم فانهما ما كانا قط على شط البحر وإنما كانا على الصفا والمروة إنما كانت ثلثة على جهة البحر انتهى وسقط من روايته أيضاً أهلهم أولاً لثلاثة فكانهم كانوا أهلون لثلاثة فيبدون بهم أنهم يطوفون بين الصفا والمروة لاجل اساف وثلاثة فمن ثم نخرجوا من الطواف بينهما في الاسلام ويؤيده ما ذكرناه حديث أنس للذ كور في الباب الذي بعده بلفظ كنتم تكبرون السبي بين الصفا والمروة فقال نعم لأنها كانت من شعائر الجاهلية وروي النسائي بإسناد قوي عن زيد بن حارثة قال كان على الصفا والمروة صنمان من نحاس يقال لهما اساف وثلاثة كان المشركون إذا طافوا تمسحوا بهما الحديث وروي الطبراني وابن أبي حاتم في التفسير بإسناد حسن من حديث ابن عباس قال قالت الانصار ان السبي بين الصفا والمروة من أمر الجاهلية فأنزل الله عز وجل أن الصفا والمروة من شعائر الله الآية وروي القاكسي وأسماعيل القاضي في الاحكام بإسناد صحيح عن الشعبي قال كان صنم بالصفا يدعى أساف ووثن بالروة يدعى نائلة فكان أهل الجاهلية يسعون بينهما فلما جاء الاسلام رمى بهما وقالوا إنما كان ذلك يصنعه أهل الجاهلية من أجل أن نائمهم فأمسكوا عن السبي بينهما قال فأنزل الله تعالى ان الصفا والمروة من شعائر الله الآية وذكر الواحد في أسبابه عن ابن عباس نحو هذا وزاد فيه زعم أهل الكتاب انهما زيناً في السكبة فشمخنا حجر بن فوضا على الصفا والمروة ليعتبر بهما فلما طالت المدة عبداً والباقي نحوه وروي القاكسي بإسناد صحيح إلى أبي حمز نحوه وفي كتاب مكة لعمر بن شبة بإسناد قوي عن مجاهد في هذه الآية قال قالت الانصار ان السبي بين هذين الحجرين من أمر الجاهلية فنزلت ومن طريق السكبي قال كان الناس أول ما أسلموا كرهوا الطواف بينهما لأنه كان على كل واحد منهما صنم فنزلت فهذا كله بوضع قوة رواية أبي معاوية وتقدم على رواية غيره ويحتمل أن يكون الانصار في الجاهلية كانوا فريقين منهم من كان يطوف بينهما على ما اقتضته رواية أبي معاوية ومنهم من كان لا يقر بهما على ما اقتضته رواية الزهري واشتركا في الفرقان في الاسلام على التوقف عن الطواف بينهما لكونه كان عندهم جميعاً من أفعال الجاهلية فيجمع بين الروايتين بهذا وقد أشار إلى نحو هذا الجمع البيهقي والله أعلم (تنبه) قول عائشة من رسول الله ﷺ الطواف بين الصفا والمروة أي فرضه بالسنة وليس مرادها نفي فرضيتها ويؤيده قولها لم يتم الله حج أحدكم ولا عمرته ما لم يطوف بينهما (قوله) ثم أخبرني أبو بكر بن عبد الرحمن القائل هو الزهري ووقع في رواية سفيان عن الزهري عند مسلم قال الزهري فذكرت ذلك لأبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام فأنجبه ذلك (قوله) ان هذا العلم كذا لا أكثر أي أن هذا هو العلم المتين والكشيميني ان هذا العلم ففتح اللام وهي المؤكدة بالفتن على أنه الخبر (قوله) ان الناس الا من ذكرت عائشة انما ساغ له هذا الاستثناء مع أن الرجال الذين أخبروه أطلقوا ذلك لبيان الخبر عنده من رواية الزهري له عن عروة عنها ومحصل ما أخبر به أبو بكر بن عبد الرحمن أن المانع

فَاتَّحَمَ هَذِهِ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي الْفَرِيقَيْنِ كِلَيْهِمَا فِي الَّذِينَ كَانُوا يَتَحَرَّجُونَ أَنْ يَطُوفُوا بِالْجَاهِلِيَّةِ بِالصَّغَا وَالْمَرَوَةِ
وَالَّذِينَ يَطُوفُونَ ثُمَّ تَحَرَّجُوا أَنْ يَطُوفُوا بِهَا فِي الْإِسْلَامِ مِنْ أَجْلِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ بِالطَّوْفِ بِالْبَيْتِ وَلَمْ يَذْكُرِ الصَّغَا
حَتَّى ذَكَرَ ذَلِكَ بَعْدَ مَا ذَكَرَ الطَّوْفَ بِالْبَيْتِ **بَابُ مَا جَاءَ فِي السُّنَنِ بَيْنَ الصَّغَا وَالْمَرَوَةِ** وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُمَا السُّنَنِ مِنْ دَارِ بَنِي عَبْدِ اللَّهِ زَقَاقُ بَنِي أَبِي حُسَيْنٍ **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمِيدٍ** مِمَّنْ حَدَّثَنَا
عِيسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ كَانَ رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ إِذَا طَافَ الطَّوْفَ الْأَوَّلَ

لَهُمُ مِنَ الطَّوْفِ بَيْنَهُمَا أَتَمُّهُمْ كَانُوا يَطُوفُونَ بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّغَا وَالْمَرَوَةِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَلَمَّا أُنْزِلَ اللَّهُ الطَّوْفَ بِالْبَيْتِ وَلَمْ يَذْكُرِ
الطَّوْفَ بَيْنَهُمَا خُتِنَ ذَلِكَ الْحُكْمُ فَسَأَلُوا هَلْ عَلَيْهِمْ مِنْ حَرَجٍ أَنْ يَطُوفُوا ذَلِكَ بِنَاءً عَلَى مَا نَظَنُّهُ مِنْ أَنَّ الطَّوْفَ بَيْنَهُمَا مِنْ
فَضْلِ الْجَاهِلِيَّةِ وَوَقَعَ فِي رَوَايَةِ سَفِيَانَ الْمَذْكُورَةِ أَنَّمَا كَانَ مِنْ لَا يَطُوفُ بَيْنَهُمَا مِنَ الْعَرَبِ يَقُولُونَ أَنَّ طَوَافَنَا بَيْنَ هَذَيْنِ
الْحَجَرَيْنِ مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ وَهُوَ يُؤَيِّدُ مَا شَرَحْنَاهُ أَوَّلًا (قَوْلُهُ فَاسْمِعْ هَذِهِ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي الْفَرِيقَيْنِ) كَذَافٍ مَعْظَمُ
الرِّوَايَاتِ وَأَبْيَاتُ الْمُهَمَّزَةِ وَضَمُّ الْعَيْنِ بِصِغَةِ الْمُضَارَعَةِ لِلْمُتَكَلِّمِ وَضَبُّهُ الدِّمَاطِيُّ فِي نَسْخَتِهِ بِالْوَصْلِ وَسُكُونُ الْعَيْنِ بِصِغَةِ
الْأَمْرِ وَالْأَوَّلُ أَصُوبٌ فَقَدْ وَقَعَ فِي رَوَايَةِ سَفِيَانَ الْمَذْكُورَةِ فَأَرَاهَا تَزَلَّتْ وَهُوَ بِضَمِّ الْمُهَمَّزَةِ أَيْ أَظْنَاهُ وَحَاصِلُهُ أَنْ سَبَبَ
تُرْوَلِ الْآيَةِ عَلَى هَذَا الْأَسْلُوبِ كَانَ لِلرَّدِّ عَلَى الْفَرِيقَيْنِ الَّذِينَ تَحَرَّجُوا أَنْ يَطُوفُوا بَيْنَهُمَا لَكُونُهُ عِنْدَهُمْ مِنْ أَعْمَالِ الْجَاهِلِيَّةِ
وَالَّذِينَ اعْتَمَنُوا مِنَ الطَّوْفِ بَيْنَهُمَا لَكُونُهُمَا لَمْ يَذْكُرَا (قَوْلُهُ حَتَّى ذَكَرَ ذَلِكَ بَعْدَ مَا ذَكَرَ الطَّوْفَ بِالْبَيْتِ) يَعْنِي تَأْخُرَ وَأُزُولَ
آيَةِ الْبَقَرَةِ فِي الصَّغَا وَالْمَرَوَةِ عَنْ آيَةِ الْحَجِّ وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى وَيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ وَوَقَعَ فِي رَوَايَةِ الْمُسْتَعْلِيِّ وَغَيْرِهِ حَتَّى ذَكَرَ
بَعْدَ ذَلِكَ مَا ذَكَرَ الطَّوْفَ بِالْبَيْتِ وَفِي تَوَجُّهِهِ عَسَرَ وَكَانَ قَوْلُهُ الطَّوْفَ بِالْبَيْتِ بَدَلًا مِنْ قَوْلِهِ مَا ذَكَرَ بِتَقْدِيرِ الْأَوَّلِ اعْتَمَنُوا
مِنَ السُّنَنِ بَيْنَ الصَّغَا وَالْمَرَوَةِ قَوْلُهُ وَيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ دَلٌّ عَلَى الطَّوْفِ بِالْبَيْتِ وَلَا ذِكْرَ لِكُلِّ صَغَا وَالْمَرَوَةِ فِيهِ حَتَّى
تُزَلَّ أَنْ الصَّغَا وَالْمَرَوَةَ مِنْ شُعَائِرِ اللَّهِ بِعَدِّ زَوْلٍ وَيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ وَأَمَّا الثَّانِي فَيُجَوِّزُ أَنْ تَكُونَ مَامَصْدَرِيَّةٌ أَيْ بَعْدَ ذَلِكَ
الطَّوْفَ بِالْبَيْتِ الطَّوْفَ بَيْنَ الصَّغَا وَالْمَرَوَةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ * (قَوْلُهُ بَابُ مَا جَاءَ فِي السُّنَنِ بَيْنَ الصَّغَا وَالْمَرَوَةِ) أَيْ فِي كَيْفِيَّتِهِ
(قَوْلُهُ وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) وَصَلَهُ الْفَاكِهِيُّ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ جَرِيرٍ أَخْبَرَنِي نَافِعٌ قَالَ زَلَّ ابْنُ عُمَرَ مِنَ الصَّغَا حَتَّى إِذَا
حَاضَى بَابَ بَنِي عَبْدِ اللَّهِ سَعَى حَتَّى إِذَا انْتَهَى إِلَى الزَّقَاقِ الَّذِي يَسْلُكُ بَيْنَ دَارِ بَنِي أَبِي حُسَيْنٍ وَدَارِ بَنَتِ قَرْظَةَ وَمِنْ طَرِيقِ
عَبِيدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَزِيدٍ قَالَ رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ يَسْعَى مِنْ مَجْلِسِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ إِلَى زَقَاقِ ابْنِ أَبِي حُسَيْنٍ قَالَ سَفِيَانٌ هُوَ بَيْنَ هَذَيْنِ الْعُلَمَاءِ
وَرَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ طَرِيقِ عُثْمَانَ بْنِ الْأَسْوَدِ عَنْ مُجَاهِدٍ وَعَطَاءٍ قَالَ رَأَيْتُهُمَا يَسْعَانِ مِنْ خَوْفَةِ بَنِي عَبْدِ اللَّهِ إِلَى زَقَاقِ
بَنِي أَبِي حُسَيْنٍ قَالَ فَقُلْتُ لِمُجَاهِدٍ فَقَالَ هَذَا بَطْنُ الْمَسِيلِ الْأَوَّلِ أَهْلُ الْعُلَمَاءِ الَّذِينَ أَشَارَ إِلَيْهِمَا مَعْرُوفَانِ إِلَى الْآنَ وَرَوَى
ابْنُ خُزَيْمَةَ وَالْفَاكِهِيُّ مِنْ طَرِيقِ أَبِي الطَّيْلِيقِ قَالَ سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنِ السُّنَنِ فَقَالَ لَمَّا بَعَثَ اللَّهُ جَبْرِيلَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ
لِيَرِيَهُ الْمَنَاسِكَ عَرَضَ لَهُ الشَّيْطَانُ بَيْنَ الصَّغَا وَالْمَرَوَةِ فَامَرَهُ اللَّهُ أَنْ يَجِيزَ الْوَادِيَّ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ فَكَانَتْ سَنَةٌ وَسَيَّأَنِي فِي
أَحَادِيثِ الْأَنْبِيَاءِ أَنْ يَجِدَ ذَلِكَ كَانَ مِنْ هَاجِرٍ وَرَوَى الْفَاكِهِيُّ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ هَذَا مَا أَوْرَثَكُمْهُ
أُمُّ اسْمَعِيلَ وَسَيَّأَنِي حَدِيثُهُ فِي آخِرِ الْبَابِ فِي سَبَبِ فَعْلِ النَّبِيِّ ﷺ ذَلِكَ ثُمَّ أورد المصنف في الباب أربعة أحاديث *
أولها حديث ابن عمر (قَوْلُهُ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمِيدٍ) زَادَ أَبُو ذَرٍّ فِي رَوَايَةِ هُوَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ وَلَعَنَهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَمِيدٍ بْنُ مَيْمُونٍ
وَهُوَ الصَّوَابُ وَبِهِ جَزْمُ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ اسْمُ جَدِّهِ أَنْ كَانَتْ رَوَايَةُ أَبِي ذَرٍّ فِيهِ مَضْبُوطَةٌ وَقَدْ ذَكَرَ أَبُو عَلِيٍّ الْجَلِيلِيُّ
أَنَّهُ رَأَى مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الْأَصْلِيِّ فِي نَسْخَتِهِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمِيدٍ عَنْ ابْنِ حَاتِمٍ (قَوْلُهُ كَانَ إِذَا طَافَ (١) الطَّوْفَ الْأَوَّلَ) أَيِ طَوَافِ الْقَدَمِ

(١) قَوْلُهُ كَانَ إِذَا طَافَ هَكَذَا بِنَسْخِ الشَّرْحِ الَّتِي بَأَيْدِنَا وَالَّذِي فِي الْمَثْنِ بِأَيْدِنَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا طَافَ أَهْ

حَبَّ ثَلَاثًا وَمَشَى أَرْبَعًا . وَكَانَ يَسْعَى بَطْنَ السَّيْلِ إِذَا طَافَ بَيْنَ الصَّغَا وَالْمَرْوَةِ . قُلْتُ لِمَ نَفِيعٌ أَ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَمْشِي إِذَا بَلَغَ الرُّكْنِي الْبَيْتَ قَالَ لَا إِلَّا أَنْ يُرَاحِمَ عَلَى الرُّكْنِي فَإِنَّهُ كَانَ لَا يَدْعُهُ حَتَّى يَسْتَلِمَهُ **حَدَّثَنَا** عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ قَالَ سَأَلْنَا ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَجُلٍ طَافَ بِالْبَيْتِ فِي عُمُرِهِ وَلَمْ يَطُفْ بَيْنَ الصَّغَا وَالْمَرْوَةِ أَيَا فِي أَمْرَانِهِ . قَالَ قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ فَطَافَ بِالْبَيْتِ سَبْعًا وَصَلَّى خَلْفَ الْقَامَرِ رَكْعَتَيْنِ وَطَافَ بَيْنَ الصَّغَا وَالْمَرْوَةِ سَبْعًا . لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِدَاؤُ اللَّهِ لِسُوءَةِ حَسَنَةٍ . وَسَأَلْنَا جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَقَالَ لَا يَغْرُبُ بَهَا حَتَّى يَطُوفَ بَيْنَ الصَّغَا وَالْمَرْوَةِ . **حَدَّثَنَا** الْكَتَّانِيُّ بْنُ إِسْرَافِيلَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ قَالَ سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ مَكَّةَ فَطَافَ بِالْبَيْتِ ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ سَمِيَ بَيْنَ الصَّغَا وَالْمَرْوَةِ . ثُمَّ تَلَا : لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ **حَدَّثَنَا** أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا عَاصِمٌ قَالَ قُلْتُ لِأَنْسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَ كُنْتُمْ تَكْرَهُونَ السَّعْيَ بَيْنَ الصَّغَا وَالْمَرْوَةِ قَالَ نَعَمْ لِأَنَّهَا كَانَتْ مِنْ شَعَائِرِ الْجَاهِلِيَّةِ حَتَّى أَنْزَلَ اللَّهُ : إِنَّ الصَّغَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جَنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا **حَدَّثَنَا** عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ عَطَاءَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ إِنَّمَا سَعَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّغَا وَالْمَرْوَةِ لِيُرِيَ الْمُشْرِكِينَ قُوَّتَهُ زَادَ الْحَيْدِيُّ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنَا عَمْرُو وَمُحَمَّدُ عَطَاءُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ مِثْلَهُ

(قوله حب) فتح المعجمة وتشديد الواحدة وقد تقدم في باب من طاف إذا قدم مكة (قوله وكان يسعى بطن السيل) أي المكان الذي يجتمع فيه السيل وقوله بطن منصوب على الظرف وهذا مرفوع عن ابن عمر وكان المصنف بدأ بالوقوف عنه في الترجمة لكونه مفسر الحد السعي والمراد به شدة المشي وإن كان جميع ذلك يسعى سعيًا (قوله قتل لنافع) القائل عبيد الله بن عمر المذكور وقد تقدم الكلام على ما يتعلق بالاستلام قبل بابواب . الثاني حديث ابن عمر أيضا في طواف النبي ﷺ بالبيت وبين الصغَا والمروة أو رده من وجهين وقد تقدم في باب صلى النبي ﷺ لسبوعه ركعتين قال شيخنا ابن الملقن هنا قال صاحب المحيط من الحنفية لو بدأ بالمروة وختم بالصغَا أعاد شوطا فان البداءة واجبة ولا أصل لما قاله الكرمانى إن الترتيب ليس بشرط ولكن تركه مكروه لترك السنة فيستحب إعادة الشوط (قلت) الكرمانى المذكور عالم من الحنفية وليس هو هو شمس الدين شارج البخاري وإنما نهت على ذلك لثلاث يوم أن شيخنا وقف على شرحه ونقل منه فان هذا الكلام ما هو في شرح شمس الدين وشمس الدين شافعى المذهب يرى الترتيب شرطاً في صحة السعي . الثالث حديث أنس في نزول قوله تعالى إن الصغَا والمروة من شعائر الله وقد تقدم الكلام عليه في الباب الذى قبله . الرابع حديث ابن عباس إنما سعى رسول الله ﷺ بالبيت وبين الصغَا والمروة ليرى المشركين قوته والمراد بالسعى هنا شدة المشي وقد تقدم القول في معنى باب بدء الرمل (قوله زاد الحيدى الخ) أى زاد التصريح بالتحدث من عمرو وسفيان ومن عطاء وعمرو وهكذا روياه في مسند الحيدى رواية بشر بن موسى عنه ومن طريقة أخرجه أبو نعيم في المستخرج وأخرج مسلم في هذا الباب حديث جابر بن عبد الله ﷺ لا يفرغ من الركعتين بعد طوافه خرج إلى الصغَا فقال أبدأ بما بدأ الله به واستدل به على اشتراط البداءة بالصغَا ورواه النسائي بقظ الأمر فقال أبدأ بما بدأ الله به (تكثير) قال ابن عبد السلام المروة أفضل من الصغَا لأنها

باب تَقْضِي الْحَائِضِ الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا إِلَّا الطَّوَافَ بِالْبَيْتِ . وَإِذَا سَعَى عَلَى غَيْرِ وُضُوءٍ بَيْنَ الصَّغَا وَالْمَرْوَةِ
حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا
قَالَتْ قَدِمْتُ مَكَّةَ وَأَنَا حَائِضٌ وَلَمْ أَطْفِ بِالْبَيْتِ وَلَا بَيْنَ الصَّغَا وَالْمَرْوَةِ قَالَتْ فَسَكَتُ ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ
ﷺ قَالَ أَصْلَى كَمَا يَفْعَلُ الْحَاجُّ غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ حَتَّى تَطْهَرِي **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا**
عَبْدُ الرَّهَابِ ح وَقَالَ لِي خَلِيفَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّهَابِ حَدَّثَنَا حَبِيبُ الْمَعْلَمِ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ أَهْلُ النَّبِيِّ ﷺ هُوَ أَصْحَابُهُ بِالْحَجِّ . وَلَيْسَ مَعَ أَحَدٍ مِنْهُمْ هَدْيٌ غَيْرَ الَّذِي ﷺ
وَطَلْعُهُ وَقَدِمَ عَلَى مِنَ الْبَيْتِ وَمَعَهُ هَدْيٌ فَقَالَ أَهْلَتْ بِمَا أَهْلُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَصْحَابَهُ أَنْ
يَحْمِلُوهَا غَمَرَةً وَيَطُوفُوا . ثُمَّ يَصْرُوا وَيَحْلُوا إِلَّا مَنْ كَانَ مَعَهُ الْهَدْيُ فَقَالُوا نَطْلُقُ إِلَى مَنَى وَذَكَرَ أَحَدُنَا يَقْطُرُ
مَنَى فَبَلَغَ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ مَا هَدَيْتُ وَلَوْلَا أَنَّ مَعِيَ الْهَدْيَ لَا حَلَّتْ
وَحَلَّتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَتَسَكَّتِ الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا غَيْرَ أَنَّهَا لَمْ تَطْفِ بِالْبَيْتِ فَلَمَّا طَهَّرَتْ طَافَتْ بِالْبَيْتِ
قَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ تَتَطَلَّعُونَ بِحَجَّةٍ وَغَمَرَةٍ وَأَنْتَ تَطْلُقُ بِحَجٍّ . فَأَمَرَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ أَنْ يَخْرُجَ مَعَهَا
إِلَى التَّنْعِيمِ فَأَعْتَمَرَتْ بَعْدَ الْحَجِّ **حَدَّثَنَا مُؤَمِّلُ بْنُ هِشَامٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ حَفْصَةَ قَالَتْ**
كُنَّا نَمْنَعُ عَوَائِظَنَا أَنْ يَخْرُجَ قَدِمَتِ امْرَأَةٌ فَتَرَلْتُ قَصَرَ بَنِي خَلْفٍ فَخَدَّعْتُ أَنَّ اخْتَبَأَ كَانَتْ تَحْتَ رَجُلٍ
مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَرَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ غَزْوَةً . وَكَانَتْ اخْتَبَأَتْ مَعَهُ فِي
مَيْتِ غَزَوَاتٍ قَالَتْ كُنَّا نَدَاوِي الْكَلْبَى . وَنَقُومُ عَلَى الْمَرْضَى . فَسَأَلْتُ اخْتَبَأَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ هَلْ
عَلَى أَحَدَانَا بَأْسٌ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا جِلْبَابٌ أَنْ لَا تَخْرُجَ . قَالَ لَتَلْبَسْنَاهَا صَاحِبَتَهَا مِنْ جِلْبَابِهَا وَلَتَشْهَدَ
الْخَبِيرَ وَدَعْوَةَ الْمُؤْمِنِينَ . فَلَمَّا قَدِمَتْ أُمُّ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا سَأَلْنَاهَا أَوْ قَالَتْ سَأَلْنَاهَا فَقَالَتْ وَكَانَتْ
لَا تَذْكُرُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِلَّا قَالَتْ يَا بِي قَالُوا أَسَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ كَذَا وَكَذَا قَالَتْ
نَعَمْ يَا بِي فَقَالَ لِيَخْرُجِ الْمُؤَاتِقُ ذَوَاتُ الْخُدُورِ . أَوِ الْمُؤَاتِقُ ذَوَاتُ الْخُدُورِ . وَالْحَيْضُ فَيَشْهَدُنَ الْخَبِيرَ
وَدَعْوَةَ الْمُسْلِمِينَ وَيَعْتَمِلُ الْحَيْضُ الْمُصَلَّى . فَقُلْتُ الْحَائِضُ فَقَالَتْ أَوْ لَيْسَ تَشْهَدُ عَرَفَةَ وَتَشْهَدُ كَذَا
وَتَشْهَدُ كَذَا

تقصيد بالذكر والدعاء أربع مرات بخلاف الصفا فاما يقصد ثلاثا قال وما البداءة بالصفا فليس بوارد لانه وسيلة (قلت)
 فيه نظر لان الصفا تقصدا رما ايضا ولها عند البداءة فكل منهما مقصود بذلك وبتماز بالابتداء وعند التزل يتعادلان
 ثم مائة هذا التفضيل مع ان العبادة المتعلقة بهما لا تتم الا بهما معا (قوله باب تقضي الحائض المناسك كلها الا الطواف
 بالبيت واداسي على غرضه بين الصفا والمروة) جزم بالحكم الاول لتصرح الاخبار التي ذكرها في الباب بذلك واورد
 المسئلة الثانية مورد الاستفهام للاحتمال وكأنه اشار الى ما روي عن مالك في حديث الباب زيادة بين الصفا والمروة
 قال ابن عبد البر فلهذا حد عن مالك الا يحى بن يحيى التميمي النيسابوري (قلت) فان كان يحى حفظه فلا يدل على اشتراط

باب الإهلال من البطحاء وغيرها للبيهي ولجاء إذا خرج من منى

الوضوء للبيهي لان السبي يتوقف على تقدم طواف قبله فاذا كان الطواف بمنعنا امتنع لذلك لا لاشتراط الطهارة له وقدرى
عن ابن عمر ايضا قال تقضى الحائض المناسك كلها الا الطواف بالبيت وبين الصفا والمروة اخرج ابن ابي شيبة باسناد صحيح
قال وحدنا ابن فضيل عن حاصم قلت لابي العالبة تقرأ الحائض قال ولا تطوف بالبيت ولا بين الصفا والمروة ولم يذكر ابن
المنذر عن احدهم السلف اشتراط الطهارة للبيهي الا عن الحسن البصري وقد حكى المجدي تيمية من الخالبة رواية عندهم
مثله واماعاروا ابن ابي شيبة عن ابن عمر باسناد صحيح اذا طافت ثم حاضت قبل ان تسمى بين الصفا والمروة فلتسبح وعن عبد
الاعلى عن هشام عن الحسن مثله وهذا اسناد صحيح عن الحسن فله يفرق بين الحائض والمحدث كما سألني وقال ابن بطال
كان البخاري فهم ان قوله عليه الصلاة والسلام لما نشأ افضل ما يفعل الحاج غير ان لا تطوف بالبيت ان لها ان تسمى
ولهذا قال واذا سبى على غير وضوء اه وهو توجيه جيد لا يخالف التوجيه الذي قدمته وهو قول الجمهور وحكى ابن المنذر
عن عطاء قولين فيمن بدأ البيهي قبل الطواف بالبيت وبالأجزاء قال بعض اهل الحديث واحجى حديث اسامة بن شريك
ان رجلا سأل النبي ﷺ فقال سمعت قبل ان اطوف قال طف ولا حرج وقال الجمهور لا يجزئه واولوا حديث
اسامة على من سعى بعد طواف القدوم وقبل طواف الاقضية ثم أورد المصنف في الباب ثلاثة احاديث *
الاول حديث عائشة وفيه افضل ما يفعل الحاج غير ان لا تطوف بالبيت حتى تطهري وهو يفتح الماء والطاه
المهمل المشددة وتشديد الماء ايضا وهو (١) على حذف احدي التامين واصله تطهري ويؤيده قوله
في رواية مسلم حتى تنفسل والحديث ظاهر في نهى الحائض عن الطواف حتى يقطع دمها وتنفسل لان
النهي في العبادات يقتضي الفساد وذلك يقتضي بطلان الطواف لو فعلته وفي معنى الحائض الجنب
والحديث وهو قول الجمهور وذهب جمع من الكوفيين الى عدم الاشتراط قال ابن ابي شيبة حدثنا غندر حدثنا شعبة سألت
الحكم حماد ومنصورا وسليمان عن الزجل يطوف بالبيت على غير طهارة فلم يروا به بأس وروى عن عطاء اذا طافت
المرأة ثلاثة اطواف فصاعدا ثم حاضت اجزأ عنها وفي هذا تعقب على النووي حيث قال في شرح المذهب انه رواه ابو احنيفة
بأن الطهارة ليست بشرط في الطواف واختلف اصحابه في وجوبها وجبرانه بالدم ان فعله اه ولم ينفردوا بذلك كما ترى
فعله اراد انفرادهم عن الائمة الثلاثة لكن عندنا حديث رواه ان الطهارة للطواف واجبة نجبر بالدم وعندنا لا لكية قول وافي
هذا * الحديث الثاني حديث جابر في الإهلال بالحج وفيه قصة قدوم على ومعه الهدى وقصة عائشة حاضت فنسكت
المناسك كلها غير انها لم تطف بالبيت والحديث وسيأتي الكلام عليه مستوفى في باب عمرة النعيم من ابواب العمرة والاحياج
منه لقوله غير انها لم تطف بالبيت (تنبيه) ساقه المؤلف هنا رحمه الله بلفظ خليفة وسيأتي لفظ جابر المثنى في باب عمرة
النعيم * الحديث الثالث حديث حفصة كنا نمنع عواقتنا ان يخرجن فقدمت امرأة فزلت قصر بين خلف وفيه يعزل
الحض المصلى وقد تقدم في الحض وفي العيدين وتقدم الكلام عليه مستوفى في كتاب الحوض والمحتاج اليه هنا قولها
في آخره اوليس تشهد عرفة وتشهد كذا وتشهد كذا فهو المطابق لقول جابر فنسكت المناسك كلها الا الطواف بالبيت
وكذا قولها ويعزل الحض المصلى فانه يناسب قوله ان الحائض لا تطوف بالبيت لانها اذا امرت باعتزال المصلى كان
اعتزالها للمسجد بل للمسجد الحرام بل للكعبة من باب الاولى * (قوله باب الإهلال من البطحاء وغيرها للبيهي والحاج
اذا خرج من منى) كذا في معظم الروايات وفي نسخة معتمدة من طريق ابي الوقت الى منى وكذا ذكره ابن بطال
في شرحه والاسماعيلي في مستخرجه ولا اشكال فيها وعلى الاول فله اشار الى الخلاف في ميقات المسكن قال النووي ميقات
من مكة من اهلها وغيرهم نفس مكة على الصحيح وقيل مكة وسائر الحرم اه والثاني مذهب الحنفية واختلف في الافضل

(١) قوله وهو كذا بالاصل والمناسب وهو كما هو ظاهر اه

وَسُئِلَ عَطَاءٌ عَنِ الْجَاهِلِيَّةِ يُلْبِي بِالْحَجِّ قَالَ وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يُلْبِي يَوْمَ التَّوْبَةِ إِذَا صَلَّى الظُّهْرَ
وَأَسْتَوَى عَلَى رَاحِلَتِهِ . وَقَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَدِمْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ
فَأَحَلَّنَا حَتَّى يَوْمَ التَّوْبَةِ وَجَعَلْنَا مَكَّةَ يَظْهَرُ لَبِينَا بِالْحَجِّ وَقَالَ أَبُو الزَّيْنِ عَنْ جَابِرٍ أَهْلَانَا مِنَ
الْبَطْحَاءِ وَقَالَ عُبيدُ بْنُ جَرِيحٍ لَا بَنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا رَأَيْتُكَ إِذَا كُنْتَ بِمَكَّةَ أَهْلُ النَّاسِ إِذَا رَأَوْا
الْهَلَالَ وَلَمْ يُنْهَلْ أَنْتَ حَتَّى يَوْمَ التَّوْبَةِ فَقَالَ لَمْ أَرِ النَّبِيَّ ﷺ يُلْبِي حَتَّى تَنْتَبِثَ بِهِ رَاحِلَتُهُ بِأَبْ
أَنْ يَصِلَ الظُّهْرَ يَوْمَ التَّوْبَةِ

فَاتَّفَقَ الْمَذْهَبَانِ عَلَى أَنَّهُنَّ بِأَبْ مِمَّا قَدْ تَقَدَّمَ فِي أَوَّلِ كِتَابِ الْحَجِّ مِنْ حَدِيثِ
ابْنِ عَبَّاسٍ حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ يَهْلُونَ مِنْهَا وَقَالَ مَالِكٌ وَاحِدٌ وَاسْتَحَقَّ يَهْلُ مِنْ جَوْفِ مَكَّةَ وَلَا يَخْرُجُ إِلَى الْحِلِّ إِلَّا عَرْمًا وَخُفْلًا
فِي الْوَقْتِ الَّذِي يَهْلُ فِيهِ يَهْدِي الْجَاهِلُونَ إِلَى أَنْ الْأَفْضَلُ أَنْ يَكُونَ يَوْمَ التَّوْبَةِ وَرَوَى مَالِكٌ وَغَيْرُهُ بِإِسْنَادٍ مُتَّفَقٍ وَابْنُ الْمُنْذِرِ
بِإِسْنَادٍ مُتَّصِلٍ عَنْ عَمْرِائِهِ قَالَ لَاهِلُ مَكَّةَ مَالِكٌ يَهْدِي النَّاسَ عَلَيْكُمْ شَعْنًا وَأَنْتُمْ تَنْتَضِحُونَ طَيِّبًا مَدِينِينَ إِذَا رَأَيْتُمْ الْهَلَالَ فَأَهْلُوا
بِالْحَجِّ وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الزَّيْنِ وَمِنْ أَشَارِ الْإِمَامِ عُبيدُ بْنُ جَرِيحٍ يَقُولُ لَا بَنَ عُمَرَ أَهْلُ النَّاسِ إِذَا رَأَوْا الْهَلَالَ وَقِيلَ أَنْ ذَلِكَ مَحْمُولٌ
عَلَى الْإِسْتِحْبَابِ وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ وَابْنُ الْمُنْذِرِ الْأَفْضَلُ أَنْ يَهْلُ يَوْمَ التَّوْبَةِ إِلَّا الْمُتَمَتِّعَ الَّذِي لَا يَجِدُ الْهَدْيَ وَيُرِيدُ
الصَّوْمَ فَيَحِلُّ الْهَلَالَ لِيَصُومَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ هَذَا بِمَحْرَمٍ وَاحْتِجَّ الْجَاهِلُونَ بِحَدِيثِ ابْنِ الزَّيْنِ عَنْ جَابِرٍ وَهُوَ الَّذِي عُلِقَ الْمُنْصَنَفُ
فِي هَذَا الْبَابِ وَقَوْلُهُ فِي التَّرْجُمَةِ لِلْمَكِّيِّ إِذَا أَرَادَ الْحَجَّ وَقَوْلُهُ الْحَاجُّ إِذَا كَانَ قَدْ دَخَلَ مَكَّةَ مُتَمَتِّعًا (قَوْلُهُ وَسُئِلَ
عَطَاءُ أَخ) وَصَلَهُ عُبيدُ بْنُ مَنْصُورٍ مِنْ طَرِيقِهِ بَلَفَظَ رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ فِي الْمَسْجِدِ فَقِيلَ لَهُ قَدْ رَأَى الْهَلَالَ فَذَكَرَ قِصَّةَ فَنَهَا
فَأَمْسَكَ حَتَّى كَانَ يَوْمَ التَّوْبَةِ فَأَتَى الْبَطْحَاءَ فَلَمَّا اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ أَحْرَمَ وَرَوَى مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ أَهْلُ الْهَلَالَ
ذِي الْحِجَّةِ وَذَلِكَ أَنَّهُ كَانَ يَرَى التَّوْبَةَ فِي ذَلِكَ (قَوْلُهُ وَقَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ أَخ) الظَّاهِرُ أَنَّ عَبْدَ الْمَلِكِ هُوَ ابْنُ أَبِي سَلْيَانَ وَقَدْ
وَصَلَهُ مُسْلِمٌ مِنْ طَرِيقِهِ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ جَابِرٍ قَالَ أَهْلَانَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْحَجِّ فَلَمَّا قَدِمْنَا مَكَّةَ أَمَرَنَا أَنْ نَحْلَ وَنَجْعَلَهَا عِمْرَةً
فَكَبِرَ ذَلِكَ عَلَيْنَا الْحَدِيثَ وَفِيهِ إِيَّاهَا النَّاسُ أَحَلُّوا فَأَحَلَّنَا حَتَّى كَانَ يَوْمَ التَّوْبَةِ وَجَعَلْنَا مَكَّةَ يَظْهَرُ أَهْلَانَا بِالْحَجِّ وَقَدْ رَوَى
عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ جَرِيحٍ نَحْوَ هَذِهِ الْقِصَّةِ وَسَيَأْتِي فِي آثَاءِ حَدِيثِ (تَنْبِيهِ) قَوْلُهُ يَظْهَرُ إِيَّاهَا ظَهَرْنَا وَقَوْلُهُ أَهْلَانَا بِالْحَجِّ
إِيَّاهَا جَعَلْنَا مَكَّةَ مِنْ رَأَيْنَا فِي يَوْمِ التَّوْبَةِ حَالُ كَوْنِنَا مَهْلِينَ بِالْحَجِّ فَعَلِمْنَا أَنَّهُمْ حِينَ الْخُرُوجِ مِنْ مَكَّةَ كَانُوا مُحْرَمِينَ وَبَوَاضَحَ
ذَلِكَ مَا جَعَلَهُ (قَوْلُهُ وَقَالَ ابْنُ الزَّيْنِ عَنْ جَابِرٍ أَهْلَانَا مِنَ الْبَطْحَاءِ) وَصَلَهُ أَحْمَدُ وَمُسْلِمٌ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ جَرِيحٍ عَنْهُ عَنْ جَابِرٍ
قَالَ أَمَرَنَا النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَحَلَّنَا أَنْ نَحْرُمَ إِذَا تَوَجَّهْنَا إِلَى مَنَى قَالَ فَأَهْلَانَا مِنَ الْبَطْحَاءِ وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مَطْوَلًا مِنْ طَرِيقِ
الْمَيْثِ عَنْ أَبِي الزَّيْنِ فَذَكَرَ قِصَّةَ فَسَخَّاهُمُ الْحَجَّ إِلَى الْعِمْرَةِ وَقِصَّةَ عَائِشَةَ لَمَّا حَضَتْ وَفِيهِمْ أَهْلَانَا يَوْمَ التَّوْبَةِ وَزَادَ مِنْ
طَرِيقِ زَيْدِ بْنِ أَبِي الزَّيْنِ أَهْلَانَا بِالْحَجِّ فِي حَدِيثِهِ الطَّوِيلِ عَنْهُ نَحْوُ (تَنْبِيهِ) يَوْمَ التَّوْبَةِ سَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي
التَّرْجُمَةِ الَّتِي بَعْدَ هَذِهِ (قَوْلُهُ وَقَالَ عُبيدُ بْنُ جَرِيحٍ لَا بَنَ عُمَرَ أَخ) وَصَلَهُ الْمُؤَلِّفُ فِي أَوَائِلِ الطَّهَارَةِ فِي الْبَاسِ بِأَنْهُمْ مِنْ
سَيَاقِهِنَّ قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ وَغَيْرُهُ وَجْهٌ أَحْجَاجُ ابْنِ عُمَرَ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَنَّهُ يَهْلُ يَوْمَ التَّوْبَةِ إِذَا كَانَ بِمَكَّةَ بِأَهْلَالِ النَّبِيِّ
ﷺ وَهُوَ أَنَّ أَهْلَ حِينَ أَنْبَعَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ ذِي الْحِلْفَةِ وَلَمْ يَكُنْ بِمَكَّةَ وَلَا كَانَ ذَلِكَ يَوْمَ التَّوْبَةِ مِنْ جِهَةِ أَنَّهُ ﷺ أَهْلُ
مِنْ مِيقَاتِهِ مِنْ حِينَ ابْتِدَائِهِ فِي عَمَلِ حَجَّتِهِ وَأَنْتَصَلَ لَهُ عَمَلُهُ وَلَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا مَكَّتٌ رُبَّمَا انْقَطَعَ بِهِ الْعَمَلُ فَكَذَلِكَ الْمَكِّيُّ
إِذَا أَهْلُ يَوْمِ التَّوْبَةِ أَنْتَصَلَ عَمَلُهُ بِخِلَافِ مَا لَوْ أَهْلُ مِنْ أَوَّلِ الشَّهْرِ وَقَدْ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ لَا يَهْلُ أَحَدٌ مِنْ مَكَّةَ بِالْحَجِّ حَتَّى
يَرِدَ الرُّوَّاحَ إِلَى مَنَى * (قَوْلُهُ بِأَبْ ابْنِ يَصِلُ الظُّهْرَ يَوْمَ التَّوْبَةِ) أَيُّ يَوْمِ الثَّامِنِ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ وَاسْمُ التَّوْبَةِ يَفْتَحُ
الْثَّنَاءَ وَاسْكُونِ الرَّاءَ وَكَسَرَ الْوَاوَ وَخَفِيفُ الصَّحْتَانِ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَرَوْنَ فِيهَا أَلْهَمَ وَيَتَوَرَّعُونَ مِنَ الْمَاءِ لِأَنَّ ذَلِكَ الْإِمَامُ كُنْ لَمْ

باب الصلاة بمنى حدثنا إبراهيم بن المنذر حدثنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب قال أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال صلى رسول الله ﷺ بمنى ركعتين وأبو بكر وعمر وعثمان صدرا من خلفته **حدثنا** آدم حدثنا شعبة عن أبي إسحق الحمداني عن حارثة ابن وهب الخزاعي رضي الله عنه قال صلى بنا النبي ﷺ ونحن أكثر ما كنا قط وآمنه بمنى ركعتين **حدثنا** قيسمة بن عتبة حدثنا سفيان عن الأعمش عن إبراهيم عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله رضي الله عنه قال صليت مع النبي ﷺ ركعتين ومع أبي بكر رضي الله عنه ركعتين ومع عمر رضي الله عنه ركعتين ثم تفرقت بكم الطرق

الذي أطلق الاسماعيلي أنه غلط وقال أبو مسعود في الاطراف جود اسحق عن سفيان هذا الحديث ولم يجوده أبو بكر بن عياش (قلت) وهو ما قال وقد قدمت عذر البخاري في تحريجه وأنه أراد به دفع من يتوقف في تصحيحه لتفرد اسحق به عن سفيان ووقع في رواية عبد الله بن محمد في هذا الباب زيادة لفظة لم يتابعه عليها سائر الرواة عن اسحق وهي قوله أين صلى الظهر والعصر فان لفظ العصر لم يذكره غيره فسأتق في أو اخر صفة الحج عن أبي موسى جمدن المتني عند المصنف وكذا أخرجه ابن خزيمة عن أبي موسى وأخرجه أحمد بن مسنده عن اسحق نفسه وأخرجه مسلم عن زهير بن حرب وأبو داود عن أحمد بن إبراهيم والتزمذي عن أحمد بن منيع ومحمد بن زويروالنسائي عن محمد بن اسمعيل بن علي وعبد الرحمن بن محمد بن سلام والدارمي عن أحمد بن حنبل ومحمد بن أحمد وأبو عوانة في صحيحه عن سعدان بن زيدوا بن الجارود في المتني عن محمد بن زويروسمويه في فوائده عن محمد بن بشار بندار وأخرجه ابن المنذر والاسماعيلي من طريق بندار زاد الاسماعيلي وزهير بن حرب وعبد الحميد بن بيان وأحمد بن منيع كلهم وهم أئنا عشر نفسا عن اسحق الازرق ولم يقل احد منهم في روايته والعصر وادعى الداودي ان ذكر العصر هنا وهم وانما ذكر العصر في النفر وتعب بأن العصر مذكور في هذه الرواية في الموضعين وقد تقدم التصريح في حديث جابر عند مسلم بأنه صلى الظهر والعصر وما بعد ذلك الى صبح يوم عرفة بمنى فالزيادة في نفس الامر صحيحة الا ان عبد الله بن محمد تفرد بذكرها عن اسحق دون بقية أصحابه والله أعلم (تكميل) ليس لعبد العزيز بن ربيع عن أنس في الصحيحين الا هذا الحديث الواحد وله عن غير أنس أحاديث تقدم بعضها في باب من طاف بعد الصبح والمراد بالنفر الرجوع من منى بعد انقضاء أعمال الحج والمراد بالابطح المحصب كما سأتق في مكانه وفي الحديث أن السنة أن يصلي الحاج الظهر يوم التروية بمنى وهو قول الجمهور وروى التوري في جامعه عن عمرو بن دينار قال رأيت ابن الزبير صلى الظهر يوم التروية بمكة وقد تقدمت رواية القاسم عنه أن السنة أن يصليها بمنى فلعله فعل ما نقله عمرو عنه لضرورة أوليان الجواز وروى ابن المنذر من طريق ابن عباس قال اذا زاغت الشمس فليرح الى منى قال ابن المنذر في حديث ابن الزبير ان السنة ان يصلي الامام الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح بمنى قال به علماء الامصار قال ولا أخفظ عن أحد من أهل العلم أنه أوجب على من تخلف عن منى ليلة التاسع شيئا ثم روي عن عائشة أنها لم تخرج من مكة يوم التروية حتى دخل الليل وذهب ثلثه قال ابن المنذر والمخروج الى منى في كل وقت مباح الآن الحسن وعطاء قال لا بأس أن يتقدم الحاج الى منى قبل يوم التروية بيوم أو يومين وكرهه مالك وكره الإقامة بمكة يوم التروية حتى يمسي الا ان أدركه وقت الجمعة فعليه أن يصليها قبل أن يخرج وفي الحديث أيضا الاشارة الى متابعة أولى الامر والاحتراز عن مخالفة الجماعة * (قوله باب الصلاة بمنى) أي هل يقصر الرابعة أم لا وقد تقدم البحث في ذلك في أبواب قصر الصلاة في الكلام على نظير هذه الترجمة وأورد فيها أحاديث الباب الثلاثة لكن غابري بعض أسانيدنا فانه أورد حديث ابن عمر هناك من طريق نافع عنه وهما من طريق ولده عبيد الله عنه (قوله عثمان صدرا من خلفته) زاد في رواية نافع المذكورة ثم أنها

فَكَانَتْ حَظِيٍّ مِنْ أَرْبَعِ رَكَعَاتَيْنِ مَقْبَلَتَيْنِ بَابُ صَوْمٍ يَوْمَ عَرَفَةَ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ عَنِ الزُّهْرِيِّ حَدَّثَنَا سَالِمٌ قَالَ تَمَيَّزْتُ عُمَيْرًا مَوْلَى أُمِّ الْفَضْلِ عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ شَكَّ النَّاسُ يَوْمَ عَرَفَةَ فِي صَوْمِ النَّبِيِّ ﷺ فَبَعَثْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِشَرَابٍ فَشَرِبَهُ : بَابُ التَّلْبِيَةِ وَالتَّكْبِيرِ إِذَا غَدَا مِنْ مَنَى إِلَى عَرَفَةَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ التَّقْفِيُّ أَنَّهُ سَأَلَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ وَهُمَا غَدَايَانِ مِنْ مَنَى إِلَى عَرَفَةَ كَيْفَ كُنْتُمْ تَصْنَعُونَ فِي هَذَا الْيَوْمِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ كَانَ يُهْلُ مِنَّا الْمُهْلُ فَلَا يُنْكَرُ عَلَيْهِ وَيُكَبِّرُ مِنَّا الْمَكْبَرُ فَلَا يُنْكَرُ عَلَيْهِ بَابُ التَّهَجُّجِ بِالرَّوَاحِ يَوْمَ عَرَفَةَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ

وأور دحديث حارثة هناك عن أبي الوليد وهنا عن آدم كلاهما عن شعبة وحديث ابن مسعود هناك من رواية الواحد وهنا من رواية سفيان كلاهما عن الأعمش (قوله فليت حظي ١ من أربع ركعات) قال الداودي خشي ابن مسعود أن لا يجزى الأربع فأعطاها وتبع عثمان كراهة لخلافة وأخبر بما يقصده وقال غيره يريد أنه لو صلى أربع ركعات فليتها تقبل كما تقبل الركعتان انتهى والذي يظهر أنه قال ذلك على سبيل التوضيح إلى أنه لعدم اطلاعه على الغيب وهل يقبل الله صلاته أم لا فسمى أن يقبل منه من الأربع التي يصلها ركعتان ولو لم يقبل الزائد وهو يشعر بأن المسافر عنده غير بين القصر والتمام والركعتان لا بد منهما ومع ذلك فكان يخاف أن لا يقبل من شئ فغاصله أنه قال إنما أتممتابعة لعثمان وليت الله قبل مني ركعتين من الأربع وقد تقدم الكلام على بقية فوائد هذه الأحاديث في أبواب القصر وعلى السبب في إتمام عثمان بمشي والله الحمد * (قوله باب صوم يوم عرفة) يعني بركة أو ردفه حديث أم الفضل وسيأتي الكلام عليه في كتاب الصيام مستوفى أن شاء الله تعالى وترجم له بنظر هذه الترجمة سواء * (قوله باب التلبية والتكبير إذا غدا من منى إلى عرفة) أي مشر وعينها وغرضه بهذه الترجمة الرد على من قال يقطع المحرم التلبية إذا راح إلى عرفة وسيأتي البحث فيه بعد أربعة عشر بابا أن شاء الله تعالى (قوله عن محمد بن أبي بكر التقي) تقدم في العيدين من وجه آخر عن مالك حدثني عبد الواسع بن محمد المذكور في الصحيح عن أنس ولا غيره غير هذا الحديث الواحد وقد وافق أنسا علي وإخيه عبد الله بن عمر أخرجه مسلم (قوله وهما غدايان) أي ذاهبان غدوة (قوله كيف كنتم تصنعون) أي من الذكر ولمسلم من طريق موسى بن عقبة عن محمد بن أبي بكر قلت لانس غداة عرفة ما تقول في التلبية في هذا اليوم (قوله فلا ينكر عليه) بضم أوله على البناء المجهول في رواية موسى بن عقبة لا يعيب أحدنا على صاحبه وفي حديث ابن عمر المشار إليه من طريق عبد الله بن أبي سامة عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه غدونا مع رسول الله ﷺ من منى إلى عرفات من الملبى ومن المكبر وفي رواية له قال يعني عبد الله بن أبي سامة فقلت له يعني لعبيد الله عجا لك كيف لم تسأله ماذا رأيت رسول الله ﷺ يصنع وأراد عبد الله بن أبي سامة بذلك الوقوف على الأفضل لأن الحديث يدل على التخيير بين التكبير والتلبية من تقر برههم ﷺ على ذلك فأراد أن يعرف ما كان يصنع هو ليعرف الأفضل من الأمرين وسيأتي من حديث ابن مسعود بيان ذلك أن شاء الله تعالى (قوله باب التهجير بالرواح يوم عرفة) أي من مرة الحديث ابن عمر أيضا غدا رسول الله ﷺ حين صلى الصبح في صبيحة يوم عرفة حتى أتى عرفة فقرأ سورة وهو منزل الإمام الذي يترل فيه بركة حتى إذا كان عند صلاة الظهر راح رسول الله ﷺ مهجرا فجمع بين الظهر والعصر ثم خطب الناس ثم راح فوقف أخرجه أحمد وأبو داود وظاهره أنه توجه من منى حين صلى الصبح بها لكن في حديث جابر الطويل عند

(١) قوله فليت حظي الذي في المتن بإيدنا فإليت حظي فاعمل ما في الشارح رواية له اه

عَنْ سَالِمٍ قَالَ كَتَبَ عَبْدُ الْمَلِكِ إِلَى الْحَجَّاجِ أَنْ لَا يُخَالِفَ ابْنُ عُمَرَ فِي الْحَجِّ فَجَاءَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ
 اللَّهُ عَنْهُ وَأَنَا مَعَهُ يَوْمَ عَرَفَةَ حِينَ زَالَتِ الشَّمْسُ . فَصَاحَ عِنْدَ سُرَادِقِ الْحَجَّاجِ فَخَرَجَ وَعَلَيْهِ مِلْحَةٌ
 مُصَمَّرَةٌ فَقَالَ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ فَقَالَ الرُّوَّاحُ إِنَّ كُنْتُ تَرِيدُ السَّنَةَ . قَالَ هَذِهِ السَّاعَةُ . قَالَ
 ثُمَّ . قَالَ فَأَنْظِرْنِي حَتَّى أَفِيضَ عَلَى رَأْسِي ثُمَّ أَخْرَجُ فَزَلَّ حَتَّى خَرَجَ الْحَجَّاجُ فَسَارَ بَيْنِي وَبَيْنَ أَبِي
 قَلْتُ إِنَّ كُنْتُ تَرِيدُ السَّنَةَ فَأَقْصِرِ الْخُطْبَةَ وَعَجِّلِ الْوُقُوفَ . فَجَعَلَ يَنْظُرُ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ . فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ
 عَبْدُ اللَّهِ قَالَ صَدَقَ

مسلم ان توجه عليه السلام منها كان بعد طلوع الشمس ولفظه فضررت له قبة بمره فزول بها حتى زاغت الشمس امر
 بالقصوى فرحلت فأتى بطن الوادى انتهى ونمرة بفتح النون وكسر الميم موضع بقرب عرفات خارج الحرم بين طرف
 الحرم وطرف عرفات (قوله عن سالم) هو ابن عبد الله بن عمر (قوله كتب عبد الملك) يعني ابن مروان (الى
 الحجاج) يعني ابن يوسف القتيبي حين أرسله الى قتال ابن الزبير كاسياني مينا بعد باب (قوله في الحج) أى في
 احكام الحج وللنسائي من طريق أشهب عن مالك في أمر الحج وكان ابن الزبير لم يمكن الحجاج وعسكره من دخول
 مكة فوقف قبل الطواف (قوله فجاء ابن عمر رضى الله عنهما وأنامعه) القائل هو سالم ووقع في رواية عبد الرزاق
 عن معمر عن الزهري فركب هو وسالم وأنامعهما وفي روايته قال ابن شهاب وكنت يومئذ صاماً فلقيت من الحر
 شدة واختلف الحفاظ في رواية معمر هذه فقال يحيى بن معين هو وم ابن شهاب لم ير ابن عمر ولا سمع منه
 وقال الذهلي لست أدفع رواية معمر لان ابن وهب روي عن العمري عن ابن شهاب بنحو رواية معمر وروي
 عن عتبة بن خالد عن يونس عن ابن شهاب قال وفدت الى مروان وأنا محتل قال الذهلي ومروان مات سنة خمس وستين
 وهذه القصة كانت سنة ثلاث وسبعين انتهى وقال غيره ان رواية عتبة هذه أيضاً وهم وإنما قال الزهري وفدت على
 عبد الملك ولو كان الزهري وقد على مروان لادرك جلة الصحابة ممن ليست له رواية الا بواسطة وقد أدخل مالك
 وعقيل والبيهقي المراجع في حديث الزهري بينه وبين ابن عمر في هذه القصة سالفاً هذا هو المتمد (قوله فصاح عند سرادق
 الحجاج) أى خيمته زاد الاسماعيلي من هذا الوجه أن هذا أى الحجاج ومثله يأتي بعد باب من رواية القعني (قوله
 وعليه ملحفة) بكسر الميم أى ازار كبير والمصغر المصبوغ بالعصفر وقوله يا أبا عبد الرحمن هو كنية ابن عمر وقوله
 الرواح بالنصب أى عجل أروح (قوله ان كنت تريد السنة) في رواية ابن وهب ان كنت تريد ان تصيب السنة (قوله
 فانظرنى) بالهمزة وكسر الظاء أى أخرنى وللكشيميني بألف وصل وضم الطاء أى انتظرني (قوله فنزل) يعني ابن
 عمر كما صرح به بعد بابين (قوله فاقصر) بألف موصولة ومهملة مكسورة قال ابن عبد البر هذا الحديث يدخل
 عندهم في المستندلان المراد بالسنة سنة رسول الله ﷺ اذا أطلقت مالم تضاف الى صاحبها كسنة العمرين (قلت) وهي
 مسئلة خلاف عند أهل الحديث والاصول وجمهورهم على ما قال ابن عبد البر وهي طريقة البخاري ومسلم ويقويه قول
 سالم لابن شهاب اذ قال له افضل ذلك رسول الله ﷺ فقال وهل يبعون في ذلك الاستهوسيا ، بعد باب (قوله وعجل
 الوقوف) قال ابن عبد البر كذا رواه القعني وأشهب وهو عندى غلط لان أكثر الروايات عن مالك قالوا وعجل الصلاة قال
 ورواية القعني لها وجه لان تعجيل الوقوف يستلزم تعجيل الصلاة (قلت) قد وافق القعني عبد الله بن يوسف كما
 نرى ورواية أشهب التي أشار إليها عند النسائي فهؤلاء ثلاثة روهوه هكذا فإظهار ان الاختلاف فيه من مالك وكأنه ذكره
 باللائم لان الفرض بجعل الصلاة حينئذ تعجيل الوقوف قال ابن بطال وفي هذا الحديث الغسل للوقوف بعرفة لقول
 الحجاج لعبد الله انظرنى فانظره وأهل العلم يستحبونه انتهى ويحتمل ان يكون ابن عمر إنما انتظره لحمله على ان اغتسله

بابُ الْوُقُوفِ عَلَى الدَّابَّةِ بِرَقَّةَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ أَبِي النَّضْرِ عَنْ
عُمَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَسْبَاسِ عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ بِنْتِ الْحَارِثِ أَنَّ نَاسًا اخْتَلَفُوا عِنْدَهَا يَوْمَ عَرَفَةَ فِي
صَوْمِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ بَعْضُهُمْ هُوَ صَائِمٌ وَقَالَ بَعْضُهُمْ لَيْسَ بِصَائِمٍ فَأَرْسَلْتُ إِلَيْهِ بِقَدَحٍ كَبِيرٍ وَهُوَ وَاقِفٌ
عَلَى بَعِيرِهِ فَفُتِرَتْهُ **بَابُ الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ بِرَقَّةَ** . وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إِذَا فُتِنَتْ
الصَّلَاةُ مَعَ الْإِمَامِ جَمَعَ بَيْنَهُمَا .

عن ضرورة نعم روي مالك في الموطن عن نافع ابن عمر كان يقبل لوقوفه عشية عرفة وقال الطحاوي فيه حجة لمن
أجاز للمصفر المحرم وتعقبه ابن النثير في الحاشية بأن الحاجاج لم يكن يتي المنكر الاعظم من سفك الدماء وغيره حتى
يتي المصفر وأما ابنه ابن عمر لعلمه بأنه لا يتنجس فيه الهبي ولعلمه بأن الناس لا يقتدون بالحجاج انتهى ملخصا وفيه
نظر لأن الاحتجاج أتماهو بعدم انكار ابن عمر فبعد انكاره جسمك الناس في اعتقاد الجواز وقد تقدم الكلام على
مسئلة المصفر في بابها وقال المذهب فيه جواز تأخير الادون على الأفضل وتعقبه ابن النثير أيضا بأن صاحب الامر في
ذلك هو عبد الملك وليس بحجة ولا ساقى تأخير الحاجاج وأما ابن عمر فأما أطاع لذلك فرأى من الفتنة قال وفيه ان إقامة
الحج الى الخلفاء وان الأمير يعمل في الدين بقول أهل العلم ويصير الي ذراهم وفيه مداخلة العلماء السلاطين وأنه
لا تقيصة عليهم في ذلك وفيه فوي التلميذ بحضرة معلمه عند السلطان وغيره وأبداء العالم بالفتوى قبل ان يسئل عنه
وتعقبه ابن النثير بأن ابن عمر إنما اجتد بذلك لمسئلة عبد الملك له في ذلك قال الظاهر أنه كتب اليه بذلك كما كتب الى الحاجاج
قال وفيه التهم بالإشارة والنظر لقول سالم فجعل الحاجاج ينظر الى عبد الله فلما رأى ذلك قال صدق انتهى وفيه طلب الدلو
في العلم لتشوف الحاجاج الى السماع ما اخبره به سالم من أنه ابن عمر ولم ينكر ذلك ابن عمر وفيه تعليم الفاجر السن للفتنة
الناس وفيه احتمال المفسدة الخفية لتحصيل المصلحة الكبيرة يؤخذ ذلك من مضي ابن عمر الى الحاجاج وتعليمه وفيه
الحرص على نشر العلم لا تنفع الناس به وفيه صحة الصلاة خلف الفاسق وان التوجه الى المسجد الذي برفة حين نزول
الشمس للجمع بين الظهر والعصر في أول وقت الظهر سنة ولا يضر التأخر بقدر ما يشتغل به المرء من متعلقات الصلاة
كالغسل ونحوه وسيأتي بقية ما فيه في الذي يليه * (قوله باب الوقوف على الدابة برفة) أورده فيه حديث أم الفضل
في فطره ﷺ يوم عرفة بها وقد تقدم قريبا ويأتي الكلام عليه في كتاب الصيام وموضع الحاجة منه قوله
فيه وهو واقف على بعيره وأصرح منه حديث جابر الطويل عند مسلم فقيه ثمرك الى الموقف فلم يزل واقفا حتى غربت
الشمس واختلف أهل العلم في أيهما أفضل الركوب أو تركه برفة فذهب الجمهور الى أن الأفضل الركوب لكونه
ﷺ وقف زاكيا ومن حيث النظر فإن في الركوب عونا على الاجتهاد في الدعاء والتضرع المطلوب حينئذ كاذكروا
مثله في الفطر وذهب آخرون الى أن استحباب الركوب يختص بمن يحتاج الناس الى التعليم منه وعن الشافعي قول
أبيهما سواء واستدل به على أن الوقوف على ظهر الدواب مباح وان النهي الوارد في ذلك محمول على ما إذا أوجف
بالدابة * (قوله باب الجمع بين الصلاتين برفة) لم يبين حكم ذلك وقد ذهب الجمهور الى أن ذلك الجمع المذكور يختص
بمن يكون مسافرا بشرطه وعن مالك والأوزاعي وهو وجه للشافعية أن الجمع برفة جمع للنسك فيجوز لكل أحد
وروي ابن المنذر بإسناد صحيح عن القاسم بن محمد سمعت ابن الزبير يقول أن من سنة الحج أن الإمام يروح اذا زالت
الشمس يخطب فيخطب الناس فإذا فرغ من خطبته تزل فصلي الظهر والعصر جميعا واختلف فيمن صلي وحده
كإسياني (قوله) وكان ابن عمر آخر (آخره) وصله ابراهيم الحزني في المناسك له قال حدثنا الحوضي عن همام أن أبا
حدثه أن ابن عمر كان اذا لم يدرك الإمام يوم عرفة جمع بين الظهر والعصر في منزله وأخرج الثوري في جامعه رواية

وَقَالَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ حَدَّثَنِي عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ أَخْبَرَنِي سَالِمٌ أَنَّ الْحَجَّاجَ بْنَ يَوْسُفَ عَامَ تَزَلَّ بِابْنِ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا سَأَلَ عَبْدَ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَيْفَ تَصْنَعُ فِي الْوُقُوفِ يَوْمَ عَرَفَةَ فَقَالَ سَالِمٌ إِنْ كُنْتَ تَرِيدُ السَّنَةَ فَهَجِرْ بِالصَّلَاةِ يَوْمَ عَرَفَةَ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ صَدَقَ إِتْمَهُمْ كَانُوا يَجْمَعُونَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْمَصْرِ فِي السَّنَةِ . قُلْتُ لِسَالِمٍ أَفَلَا ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ سَالِمٌ وَهَلْ تَتِمُّونَ فِي ذَلِكَ إِلَّا سُنَّتَهُ **بَابُ قَصْرِ الْخُطْبَةِ يَوْمَ عَرَفَةَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ** أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَرْوَانَ كَتَبَ إِلَى الْحَجَّاجِ أَنْ يَأْتِمَّ بِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ فِي الْحُجِّ . فَلَمَّا كَانَ يَوْمَ عَرَفَةَ . جَاءَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَأَنَا مَعَ حِينَ رَأَعَتِ الشَّمْسُ أَوْرَأَتْ فَصَاحَ عِنْدَ فُطَاطِهِ أَيْنَ هَذَا فَخَرَجَ إِلَيْهِ فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ الرُّوحَ فَقَالَ الْآنَ قَالَ نَعَمْ قَالَ أَنْظِرْنِي أَفِيضَ . عَلَى مَاءٍ فَتَزَلَّ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حَتَّى خَرَجَ فَسَارَ بَيْنِي وَبَيْنَ أَبِي . قُلْتُ إِنْ كُنْتَ تَرِيدُ أَنْ تُصِيبَ السَّنَةَ الْيَوْمَ فَأَقْصِرِ الْخُطْبَةَ وَعَجِّلِ الْوُقُوفَ فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ صَدَقَ

عبد الله بن الوليد العدني عنه عن عبد العزيز بن أبي داود عن نافع مثله واخرجه ابن المنذر من هذا الوجه وبهذا قال الجمهور واختلفهم في ذلك التخي والثوري وأبو حنيفة فقالوا يختص الجمع بين صلي مع الامام واختلف أبو حنيفة في ذلك صاحباه والطحاوي ومن أقوى الأدلة لهم صنع ابن عمر هذا وقدرى حديث جمع النبي ﷺ بين الصلاتين وكان مع ذلك يجمع وحده فدل على انه عرف أن الجمع لا يختص بالامام ومن قواعدهم أن الصحابي اذا خالف ما روي دل على أن عنده علما بان مخالفه أرجح تحسنا للظن فينبغي أن يقال هذا هنا وهذا في الصلاة بعرفة وأما صلاة المغرب فمعدني حنيفة وزفر ومعدني تأخيرها الى العشاء فلو صلاها في الطريق أعاد وعن مالك يجوز لمن به أو بدايته عند فيصلها لكن بمنعيب الشفق الاحمر وعن المدونة يعيد من صلي المغرب قبل أن يأتي جمعا وكذا من جمع بينهما وبين العشاء بمنعيب الشفق فيعيد العشاء وعن اشهب ان جاء جمعا قبل الشفق جمع وقال ابن القاسم حتى يغيب وعند الشافعية وجمهور اهل العلم لو جمع قدما أو تأخرا قبل جمع أو بعد ان نزلها أو افرد اجزا وقات السنة واختلافهم مبنى على ان الجمع برفة ومزدلفة للنسك أو للسفر (قوله وقال الليث الخ) وصله الاسماعيلي من طريق يحيى بن بكير وابي صالح جميعا عن الليث (قوله سأل عبد الله) يعني ابن عمر (قوله فاجر بالصلاة) اي صلي بالهاجرة وهي شدة الحر (قوله إتهم كانوا يجمعون بين الظهر والعصر في السنة) بضم المهملة وتشديد النون أي سنة النبي ﷺ وكان ابن عمر فهم من قول ولده سالم فاجر بالصلاة اي الظهر والعصر معا فأجاب بذلك فطابق كلام ولده وقال الطي قوله في السنة هو حال من فاعل يجمعون أي متوغلين في السنة قاله تمرضا بالحجاج (قوله قتل لسالم) القائل هو ابن شهاب وقوله أعمل بهمة استغنام وقوله وهل يجمعون بذلك بتشديد التثنية وكسر الموحدة بعدها مهملة كذا للاكثر من الاتباع وللكشمي يبتغون في ذلك بسكون الموحدة وفتح التثنية بعدها غين معجمة من الاجتهاد أي لا يطلبون في ذلك الفعل إلا سنة النبي ﷺ وفي رواية الحموي بحذف وفي مقدرة * (قوله باب قصر الخطبة بعرفة) اورد فيه حديث ابن عمر الماضي قريبا وفيه قول سالم ان كنت تريد السنة اليوم فأقصر الخطبة وقد تقدم الكلام عليه مستوفى وقيد المصنف قصر الخطبة بعرفة اتباعا للفظ الحديث وقد اخرج مسلم الامر باقتصار الخطبة في اثناء حديث لصمار أخرجه في الجمعة قال ابن التين اطلق اصحابنا المراقبون ان الامام لا يخطب يوم عرفة وقال اللذين والمقاربة يخطب وهو قول الجمهور ويحمل قول المراقبين على معنى انه ليس لا يأتي به من الخطبة تعلق بالصلاة كخطبة الجمعة

باب التعميل إلى الموقف باب الوقوف برقة **حدثنا علي بن عبد الله** **حدثنا سفيان**
حدثنا عمرو **حدثنا محمد بن جبير بن مطعم** **عن أبيه** **كنت أطلب بييرا** **إلى ح** **وحدثنا مسدد**
حدثنا سفيان **عن عمرو** **سمع محمد بن جبير** **عن أبيه** **جبير بن مطعم** **قال أضلت بييرا** **فذهبت**
أطلبه يوم **عرفة** **فرايت النبي ﷺ** **واقفا برقة** **قللت هذا والله من الحمى** **فما شأنه هاهنا**
حدثنا **قروة بن أبي المراء** **حدثنا علي بن مسير**

وكانهم اخذوه من قول مالك كل صلاة محط لما يجهر فيها بالقراءة قليل له فرقة يخطب فيها ولا يجهر بالقراءة فقال انما تلك للعلم (قوله باب التعميل إلى الموقف) كذا للاكثر هذه الترجمة بغير حديث وسقط من رواية أبي ذر أصلا ووقع في نسخة الصنفين هنا ما لفظه يدخل في الباب حديث مالك عن ابن شهاب يعني الذي رواه عن سالم وهو المذكور في الباب الذي قبل هذا ولكني أريد أن أدخل فيه غير معادني حديثا لا يكون تكرار كله سندا ومتنا قلت وهو يقتضي أن أصل قصده أن لا يكرر فيحمل على أن كلما وقع فيه من تكرار الاحاديث انما هو حيث يكون هناك مغارة اما في السند واما في المتن حتى انه لو اخرج الحديث في الموضعين عن شيخين حديثاه به عن مالك لا يكون عنده معادا ولا مكررا وكذا لو اخرجه في موضعين بسند واحد لكن اختصر من المتن شيئا أو أوردته في موضع موصولا وفي موضع معلقا وهذه الطريق لم يخالفها الا في مواضع يسيرة مع طول الكتاب اذا جدم بين البابين بدا شديدا ونقل الكرماني انه رأي في بعض النسخ عقب هذه الترجمة قال ابو عبد الله يعني المصنف زاد في هذا الباب من حديث مالك عن ابن شهاب ولكني لا أريد أن أدخل فيه معادا أي مكررا قلت كما لم يحضره حينئذ طريق للحديث المذكور عن مالك غير الطريقين اللتين ذكرهما وهذا يدل على انه لا بعيد حديثا الا لقائدة استاذيه أو متنيه كما قدمته وأما قوله في هذه الزيادة التي نقلها الكرماني وم فيها فتح الماء وسكون الميم قال الكرماني قيل انها فارسية وقيل عربية ومعناها قريب من مئ أيضا قلت صرح غير واحد من علماء العربية بيفاد بانها لفظة أصلطع عليها أهل بغداد وليست بفارسية ولا هي عربية قطعا وقد دل كلام الصنفاني في نسخته على اقتها وحررها وهو من أمة اللغة خلو كلام البخاري عن هذه اللفظة (قوله باب الوقوف برقة) أي دون غيرها فيما دونها أو فوقها وأورد المصنف في ذلك حديثين الأول (قوله حدثنا سفيان هو ابن عيينة) وعمر وهو ابن دينار (قوله أضلت بييرا) كذا للاكثر في الطريق الثانية وفي رواية الكشميهني لى كما في الأولى (قوله فذهبت أطلبه يوم عرفة) في رواية الحميدى في مسنده ومن طريقه أخرجه أبو نعيم أضلت بييرا إلى يوم عرفة فخرجت أطلبه برقة فعلى هذا قوله يوم عرفة يتعلق بأضلت فان جبريا انما جاء الى عرفة ليطلب بييرا لا يقف به (قوله من الحمى) بضم المهملة وسكون الميم بعدها مهملة سياتى تفسيره (قوله فاشأه هنا) في رواية الاسماعيلي من طريق عثمان بن أبي شيبة وابن أبي عمر جميعا عن سفيان قاله خرج من الحرم وزاد مسلم في روايته عن عمر والناس فأتوا بى بكر بن أبي شيبة عن سفيان بعد قوله لما شأنه هنا وكانت قرىش تعد من الحمى وهذه الزيادة تؤم انها من أصل الحديث وليس كذلك بل هي من قول سفيان بينه الحميدى في مسنده عنه ولفظه متصلا بقوله ما شأنه هنا قال سفيان والاحمى الشديد على دينه وكانت قرىش تسمى الحمى وكان الشيطان قد استهواهم فقال لهم انكم ان عظمتم غير حرمكم استغف الناس بحرمكم فكانوا لا يخرجون من الحرم ووقع عند الاسماعيلي من طريقه بعد قوله لما شأنه خرج من الحرم قال سفيان الحمى يعني قرىشا وكانت تسمى الحمى وكانت لا تجاوز الحرم ويقولون نحن أهل الله لا نخرج من الحرم وكان سائر الناس يقف برقة وذلك قوله ثم أقضوا من حيث أقض الناس انتهى وعرف بهاتين الزيادتين معنى حديث

قَالَ عُرْوَةُ عَنْ هِشَامٍ: بَنُو عُرْوَةَ كَانَ النَّاسُ يَطُوفُونَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ عُرَاتٍ إِلَّا الْحَسَّ وَالْحَسَّ قُرَيْشٌ وَمَا وَلَدَتْ
وَكَانَتْ الْحَسَّ يَحْتَسِبُونَ عَلَى النَّاسِ يَطُوفُ الرَّجُلُ الرَّجُلَ النَّيَابَ يَطُوفُ فِيهَا. وَتَطُوفُ الْمَرْأَةُ الْمَرْأَةَ النَّيَابَ
تَطُوفُ فِيهَا. فَسَنَ لَمْ يَطُفِ الْحَسَّ طَافَ بِالْبَيْتِ عُرْيَانًا وَكَانَ يُبْذِرُ جَمَاعَةَ النَّاسِ مِنْ عُرَاتٍ وَيُبْذِرُ
الْحَسَّ مِنْ جَمْعٍ قَالَ

جبير وكان البخاري حذفهما استثناء بالرواية عن عروة لكن في سياق سفيان فوافد زائدة وقد روى بعض ذلك ابن
خزيمة واسحق بن راهويه في مسنده موصولا بن طريق ابن اسحق حدثنا عبد الله بن ابي بكر عن عثمان بن ابي سلمان
عن عمه نافع بن جبير عن ابيه قال كانت قريش انما تدفع من المزدلفة ويقولون نحن الحس فلا نخرج من الحرم وقد تركوا
الموقف بحرفة قال فرايت رسول الله ﷺ في الجاهلية يقف مع الناس بحرفة على جبل له ثم يصبح مع قومه بالمزدلفة
فيقف معهم ويدفع اذا دفعوا ولفظ بن بكير عن ابن اسحق في المغازي مختصرا وفيه توفيقا من الله له واخرجه
اسحق ايضا عن الفضل بن موسى عن عثمان بن الاسود عن عطاء بن جبير بن مطعم قال اضللت حمار لي في الجاهلية فوجدته
بحرفة فرايت رسول الله ﷺ واقفا برفقات مع الناس فلما اسلمت علمت ان الله وفقه لذلك واما تفسير الحس فروى
ابراهيم الحارثي في غريب الحديث من طريق ابن جريج عن مجاهد قال الحس قريش ومن كان يأخذ مأخذا من
القبائل كاللوس والخزرج وخزاعة وثقيف وغزوان وبني عامر وبني صعصعة وبني كنانة الا لبني بكر والاحس في
كلام العرب الشديد وسما بذلك لما شددوا على انفسهم وكانوا اذا اهلوا الحج او عمره فلا يكون لحمل ولا يضره ويرى
ولا شر او اذا قدموا مكة وضعوا ثيابهم التي كانت عليهم وروى ابراهيم ايضا من طريق عبد العزيز بن عمر ان المدني
قال سواحسا بالكعبة لانها حساء حجرها ايض يضرب الى السواد اتيه والاول اشهر واكثر وانه من الخمس
والتشدد قال ابو عبيدة معمر بن المثنى خمس تشدد ومنه خمس الوغى اذا اشتد وسيأتي مزيد لذلك في الكلام على
الحديث الذي بعده ووافدت هذه الرواية ان رواية جبير له ذلك كانت قبل الهجرة وذلك قبل ان يسلم جبير وهو نظير
روايته انه سمع يقرأ في المغرب بالطور وذلك قبل ان يسلم جبير ايضا كما تقدم وتضمن ذلك التعقب على السهيلي حيث
ظن ان رواية جبير لذلك كانت في الاسلام فقال انظر كيف انكر جبير هذا وقد حج بالناس عتاب
سنة ثمان وابو بكر سنة تسع ثم قال امان يكونا وقفا يجمع كما كانت قريش تصنع واما ان يكون جبير لم يشهد معهما الموسم
وقال الكرمانى وقفة رسول الله ﷺ بحرفة كانت سنة عشر وكان جبير حينئذ مسالما لانه اسلم يوم الفتح فان كان سؤاله
عن ذلك انكارا او تجبا فلعلم لم يبلغه نزول قوله تعالى ثم افيضوا من حيث افاض الناس وان كان للاستفهام عن حكمة
الحاخلة عما كانت عليه الحس فلا اشكال ويحتمل ان يكون لرسول الله ﷺ وقفة بحرفة قبل الهجرة انتهى ملخصا
وهذا الاخير هو المحدث كما بيته قبل بدلائله وكأنه تبع السهيلي في ظنه انها حجة الوداع او وقع له اتفاقا ودل هذا
الحديث على ان المراد بقوله تعالى ثم افيضوا من حيث افاض الناس الافاضة من عرفة وظاهر سياق الآية انها الافاضة
من مزدلفة لانها ذكرت بلفظ ثم بعد ذكر الامر بالذكر عند المشعر الحرام واجاب بعض المفسرين بان الامر بالذكر عند
المشعر الحرام بعد الافاضة من عرفات التي سبقت بلفظ الخير لما ورد منه على المكان الذي تشرع الافاضة منه فالتقدير
فاذا افضتم اذكروا ثم لتكن افاضتكم من حيث افاض الناس لان حيث كان الحس يفيضون او التقدير فاذا افضتم
من عرفات الى المشعر الحرام فاذكروا الله عنده ولتكن افاضتكم من المكان الذي يفيض فيه الناس غير الحس *
الحديث الثاني (قوله قال عروة) في رواية عبد الرزاق عن معمر عن هشام بن عروة عن ابيه فذكره (قوله والحسن
قريش وما ولدت) زاد معمر وكان ممن ولدت قريش خزاعة وبنو كنانة وبنو عامر بن صعصعة وقد تقدم في اثر مجاهد
انهم ايضا غزوان وغيرهم وذكر ابراهيم الحارثي في غريبه عن ابي عبيدة معمر بن المثنى قال كانت قريش اذا خطب

وَأَخْبَرَنِي أَبِي عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي الْحَمْسِ ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ
النَّاسُ . قَالَ كَانُوا يُفِيضُونَ مِنْ جَمْعٍ فَدَفَعُوا إِلَى عِرْقَاتِ بَابِ السَّيْرِ إِذَا دَفَعَ مِنْ عِرْقَةٍ حَدَّثَنَا
عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ سُئِلَ أَسَامَةُ وَأَنَا جَالِسِينَ كَيْفَ
كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسِيرُ فِي حِجَّةِ الْوَدَاعِ حِينَ دَفَعَ قَالَ كَانَ يَسِيرُ الْعَتَقَ فَإِذَا وَجَدَ فَجُودَةً نَصَّ . قَالَ
هِشَامٌ وَالنَّصُّ فَوْقَ الْعَتَقِ

البيهم الغريب اشتروا عليه ان ولدها على دينهم فدخل في الحس من غير قرش هقيق وليث وخزاعة و بنوعام بن
صمصمة يعني وغيرهم وعرف بهذا ان المراد بهذه القبائل من كانت له من امانته قرشية لاجمع القبائل المذكورة
(قوله فأخبرني أبي) القائل هو هشام بن عروة والموصول من الحديث هذا القدر في سبب نزول هذه الآية وسيأتي
في تفسير البقرة من وجه آخر أنهم من هذا قوله فدفعوا الى عرقات في رواية الكشميني فرفعوا بالراء ولمسلم من طريق
أبي أسامة عن هشام رجعوا الى عرقات والمعني انهم أمروا أن يرجعوا الى عرقات ليقفوا بها ثم يفيضوا منها وقد تقدم في
طريق جبير سبب امتناعهم من ذلك وتقدم الكلام على قصة الطواف عريانا في أوائل الصلاة وعرف برواية عائشة
أن الخطاب بقوله تعالى أفوضوا النبي ﷺ والمراد به من كان لا يقف بعرفة من قریش وغيرهم وروي عن أبي حاتم وغيره
عن الضحاك أن المراد بالناس هنا ابراهيم الخليل عليه السلام وعنه المراد به الامام وعن غيره آدم وقرني في الشواذ
الناس بكسر السين بوزن القاضي والاول اصح ثم الوقوف بعرفة موروث عن ابراهيم كاري التزمى وغيره من طريق
يزيد بن شيان قال كنا وقفا بعرفة فانانا ابن مريع فقال اني رسول الله السكم يقول لكم كونوا على مشاعركم
فانكم على أرث من أرث ابراهيم الحديث ولا يلزم من ذلك أن يكون هو المراد خاصة بقوله من حيث أفاض الناس بل
هو الامم من ذلك والسبب فيه ما حكته عائشة رضي الله عنها واما الاتيان في الآية بقوله ثم تقبل هي بمعنى الواو وهذا
اختيار الطحاوي وقيل لقصد التأويل للمحض الترتيب والمعني فاذا أفضتم من عرقات فاذا كروا الله عند المشعر الحرام
ثم اجعلوا الافاضة التي تفيضونها من حيث أفاض الناس لا من حيث كنتم تفيضون قال الزعشمى وموقع ثم هنا موقعها
من قولك أحسن الى الناس ثم لا تحسن الى غيرك ثم فتأني ثم لتفاوت ما بين الاحسان الى الكرم والاحسان الى غيره
فكذلك حين أمرهم بالذكر عند الافاضة من عرقات بين لهم مكان الافاضة فقال ثم أفوضوا لتفاوت ما بين الافاضتين
وان أحداهما صواب والاخرى خطأ قال الخطابي تضمن قوله تعالى ثم أفوضوا من حيث أفاض الناس الامر بالوقوف
بعرفة لان الافاضة انما تكون عند اجتماع قبله وكذا قال ابن بطال وزاد بين الشارع مبتدأ لوقوف بعرفة ومنتهاه
* (قوله باب السير اذا دفع من عرفة) أي صفته (قوله عن أبيه) في رواية ابن خزيمة من طريق سفيان عن هشام
سمعت أبي (قوله سئل أسامة وأنا جالس) في رواية النسائي من طريق عبد الرحمن بن القاسم عن مالك وأنا جالس
معه وفي رواية مسلم من طريق حماد بن زيد عن هشام عن أبيه سئل أسامة وأنا شاهد وقال سألت أسامة بن زيد (قوله
حين دفع) في رواية يحيى بن يحيى الليثي وغيره عن مالك في الموطأ حين دفع من عرفة (قوله العتق) بفتح المهملة
والنون هو السير الذي بين الابطاء والاسراع قال في المشارق هو سير سهل في سرعة وقال الفزاز العتق سير سريع
وقيل المشي الذي يتحرك به عنق الدابة وفي الفائق العتق الخطو السريع وانتصب العتق على المصدر المؤكد من لفظ
الفعل (قوله نص) أي أسرع قال أبو عبيد النص تحريك الدابة حتى يستخرج به أقصى ما عندها وأصل النص غاية
الشيء ومنه نصت الشيء رفعت ثم استعمل في ضرب سريع من السير (قوله قال هشام) يعني ابن عروة والراوى وكذا
بين مسلم من طريق حميد بن عبد الرحمن وأبو عوانة من طريق أنس بن عياض كلاهما عن هشام ان التفسير من كلامه

لِحُجْوَةِ مُنَسَّعٍ وَالْجَمِيعِ حُجَّوَاتٍ وَنَحْوَهُ وَكَذَلِكَ رُكُوعٌ وَرُكُوعٌ لَيْسَ حِينَ فِرَارٍ **بَابُ التَّزْوِيلِ** بَيْنَ
 عَرَفَةَ وَجَمَعَ **حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ بَحْيٍ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُوسَى بْنِ عَقْبَةَ عَنْ كُرَيْبِ
 مَوْلَى بْنِ عَبَّاسٍ عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَيْثُ أَقَامَ مِنْ عَرَفَةَ مَالَ إِلَى
 الشَّعْبِ فَقَضَى حَاجَتَهُ فَنَوَّضًا فَذَكَرَ يَارَسُولَ اللَّهِ أَنْصَلِيَ فَقَالَ الصَّلَاةُ أَمَامَكَ **حَدَّثَنَا** مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ
 حَدَّثَنَا جُوزَيْمٌ عَنْ نَافِعٍ قَالَ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَجْمَعُ بَيْنَ الْقَرَبِ وَالْإِشَاءِ يَجْمَعُ
 غَيْرَ أَنَّهُ يَمُرُّ بِالشَّعْبِ الَّذِي أَخَذَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَيَدْخُلُ فَيَنْتَقِضُ وَيَتَوَضَّأُ وَلَا يَصَلِّي حَتَّى يَصَلِّيَ يَجْمَعُ
حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ

وأدرجه يحيى القطان فيما أخرجه المصنف في الجهاد وسفيان في أخرجه النسائي وعبد الرحيم بن سليمان ووكيع
 فيما أخرجه ابن خزيمة كلهم عن هشام وقد رواه اسحق في مسنده عن وكيع قفصله وجعل التفسير من كلام وكيع
 وقد رواه ابن خزيمة من طريق سفيان قفصله وجعل التفسير من كلام سفيان وكيع وإنما أخذ التفسير المذكور عن
 هشام فرجع التفسير إليه وقد رواه أكثر وأما لوطا عن مالك فلهذا ذكرنا التفسير وكذلك رواه أبو داود والطحاوي
 عن حماد بن سلمة ومسلم من طريق حماد بن زيد كلاهما عن هشام قال ابن خزيمة في هذا الحديث دليل على أن
 الحديث الذي رواه ابن عباس عن أسامة أنه قال فأرأت ناقته رافعة يدها حتى أتى جمعاً أنه محمول على حال الزحام
 دون غيره اه وأشار بذلك إلى ما أخرجه حفص من طريق الحكم عن مقسم عن ابن عباس عن أسامة أن النبي
 ﷺ أوقفه حين أقام من عرفة وقال أيها الناس عليكم بالسكينة فإن البر ليس بالإنجاف قال فأرأت ناقته رافعة يدها
 حتى أتى جمعاً الحديث وأخرجه أبو داود وسفيان للمصنف بعد باب من حديث ابن عباس ليس فيه أسامة ويأتي الكلام
 عليه هناك وأخرج مسلم من طريق عطاء عن ابن عباس عن أسامة في أثناء حديث لما زال يسرع على هيئته حتى أتى
 جمعاً وهذا يشربان ابن عباس إنما أخذه عن أسامة كما سيأتي المحجة لذلك وقال ابن عبد البر في هذا الحديث كيفية
 السير في الدفع من عرفة إلى مزدلفة لأجل الاستعجال للصلاة لأن المغرب لا تصل إلا مع العشاء بالمزدلفة فيجمع
 بين المصلحين من الوفاة والسكينة عند الزحمة ومن الإسراع عند عدم الزحام وفيه أن السلف كانوا يحرصون
 على السؤال عن كيفية أحواله ﷺ في جميع حركاته وسكونه ليقصدوا به في ذلك (قوله فجوة) بفتح الفاء
 وسكون الجيم المكان المتسع كما سيأتي تفسيره في آخر الباب ورواه أبو مصعب ويحيى بن بكير وغيرهما عن مالك بلفظ
 فرجة بضم الفاء وسكون الراء وهو معنى الفجوة (قوله في رواية المستملي وحده قال أبو عبد الله) هو المصنف فجوة
 منسح والجمع فجوات أي بفتح الجيم ونحوه أي بكسر الفاء والماء وكذلك ركوة وركا وركوات (قوله مناص ليس حين فرار)
 أي هرب أي تهدير قوله تعالى ولات حين مناص وإنما ذكره هذا الحرف هنا لقوله نص ولا تطلق له به إلا الدفع
 وهم من يومئذ أحدهما مشتق من الآخر والافادة نص غير مادة ناص قال أبو عبيدة في الجاز المناص مصدر من قوله
 ناص ينوص (قوله باب التزول بين عرفة وجمع) أي لقضاء الحاجة ونحوها وليس من المناسك (قوله عن يحيى
 ابن سعيد) هو الأنصاري وروايته عن موسى بن عقبة من رواية الأقران لانهما تابعان صغيران وقد حمله موسى عن
 كريب فصار في الاستاد ثلاثة من التابعين (قوله حيث أقام) في رواية أبي الوقت حين وهي أولى لأنها ظرف زمان
 وحيث ظرف مكان (نكتة) في حيث ست لثلاث ضم آخرها وفتح وكسره بالواو بدل الياء مع الحركات (قوله
 مال إلى الشعب) بين محمد بن أبي حرملة في روايته الآية بعد حديث عن كريب أنه قرب المزدلفة وأردف المصنف
 بهذا الحديث حديث ابن عمر أنه كان يقبض برسول الله ﷺ في ذلك في كونه يقضي الحاجة بالشعب ويتوضأ

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَرَمَةَ عَنْ كُرَيْبِ بْنِ مَوْكَلٍ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ رَدَّفَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْ عَرَفَاتٍ . فَلَمَّا بَلَغَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الشَّعْبَ الْأَيْسَرَ الَّذِي دُونَ الْمَزْدَلِفَةِ أُنَاجَ قِبَالٍ ثُمَّ جَاءَ فَصَبَّيْتُ عَلَيْهِ الْوُضُوءَ فَتَوَضَّأَ وَضُوءًا خَفِيفًا فَقُلْتُ الصَّلَاةُ يَا رَسُولَ اللَّهِ . قَالَ الصَّلَاةُ أَمَامَكَ قَرِيبُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

لكنه لا يصلّي إلا بالزُدَّة وقوله فيتنفّض بفاه وضاد معجمة أي يستجمر وقد سبق بيانه في كتاب الطهارة وأخرجه الفاكهي من وجه آخر عن ابن عمر بن طريق سعيد بن جبير قال دفعت مع ابن عمر من عرفة حتى إذا واز بالشعب الذي يصلّي فيه الخلفاء المغرب دخله ابن عمر فتتنفّض فيه ثم توضع وكبر فاطلق حتى جاء جمعا فقام فصلى المغرب فلما سلم قال الصلاة ثم صلى العشاء وأصله في الجمع بجمع عند مسلم وأصحاب السنن وروي الفاكهي أيضا من طريق ابن جريح قال قال عطاء أورد النبي ﷺ أسامة فلما جاء الشعب الذي يصلّي فيه الخلفاء إلا المغرب نزل فأهراق الماء ثم توضع وظاهر هذين الطريقين أن الخلفاء كانوا يصلون المغرب عند الشعب المذكور قبل دخول وقت العشاء وهو خلاف السنة في الجمع بين الصلاتين بمزدلفة ووقع عند مسلم من طريق محمد بن عتبة عن كريب لآني الشعب الذي ينزله الامراء وله من طريق ابراهيم بن عتبة عن كريب الشعب الذي ينسخ الناس فيه للغرب والمراد بالخلفاء والامراء في هذا الحديث بنو أمية فلم يوافقهم ابن عمر على ذلك وقد جاء عن عكرمة انكار ذلك وروي الفاكهي أيضا من طريق ابن أبي نجیح سمعت عكرمة يقول اتخذ رسول الله ﷺ مبالا وأخذتموه مصلي وكان أسكر بذلك علم ترك الجمع بين الصلاتين لخالفه السنة في ذلك وكان جابر يقول لأصلاة لا يجمع أخرجه ابن المنذر باسناد صحيح وقل عن الكوفيين وعند ابن القاسم صاحب مالك وجوب الاعداء وعن احمد ان صلي اجزاء وهو قول أبي يوسف والجمهور (قوله عن عبد بن أبي حرملة) هو الذي مولى آل حو يطب ولا يعرف اسم أبيه وكان خصيف يروي عنه فيقول حدثني عبد بن حو يطب فذكر ابن حبان أن خصيفا كان ينسب اليه جد مواليه والاستاد من شيخ قتيبة الخ كلهم مدنيون (قوله ردف رسول الله ﷺ) بكسر الدال أي ركبته وراه وفيه الركوب حال الدفع من عرفة والارتداد على الدابة ومعه إذا كانت مطيقة وارتداد أهل الفضل ويعذلون من أكرامهم للرديف لأن سوء أدبه (قوله فصبيت عليه الوضوء) فتح الواو أي الماء الذي توضع به ويؤخذ منه الاستعاذة في الوضوء وللحقاء فيها تفصيل لأنها إما أن تكون في احضار الماء مثلا أو في صبه على التوضي أو مباشرة غسل أعضائه فالاول جائز والثالث مكروه الآن كان لعذر واختلف في الثاني والاصح أنه لا يكره بل هو خلاف الاول فاما وقوع ذلك من النبي ﷺ فهو ما لبيان الجواز وهو حينئذ أفضل في حقه أو للضرورة (قوله وضوء خفيفا) أي خففه بأن توضع مرة مرة وخفف استعمال الماء بالنسبة الى غالب عاده وهو معنى قوله في رواية مالك الآتية بعد باب بلطف فلم يسبغ الوضوء وأغرب ابن عبد البر فقال معنى قوله فلم يسبغ الوضوء أي استنجى به وأطلق عليه اسم الوضوء اللغوي لأنه من الوضوء ومعنى الاسباغ الا كمال أي لم يكمل وضوؤه فيتوضأ للصلاة قال وقد قيل أنه توضع وضوء خفيفا ولكن الاصول تدفع هذا لأنه لا يشرع الوضوء لصلاة واحدة مرتين وليس ذلك في رواية مالك ثم قال وقد قيل ان معنى قوله لم يسبغ الوضوء أي لم يوضأ في جميع أعضائه الوضوء بل اقتصر على بعضها واستضعفه اه وحكي ابن بطال ان عيسى بن دينار من قدماء أصحابهم سبق ابن عبد البر الى ما اختاره وألا هو معتقب بهذه الرواية الصريحة وقد تابع محمد بن أبي حرملة عليها محمد بن عتبة أخو موسى أخرجه مسلم مثل لفظه وتاهما ابراهيم بن عتبة أخو موسى أيضا أخرجه مسلم أيضا بلطف فتوضأ وضوءه ليس بالبالغ وقد تقدم في الطهارة من طريق يزيد بن هرون عن يحيى بن سعيد عن موسى بن عتبة بلطف فجعلت أصيب عليه وتوضأ ولم تسكن عادته ﷺ ان يباشر ذلك احد منه حال الاستنجاء ووجهه ما أخرجه مسلم أيضا من طريق عطاء مولى ابن سباع عن أسامة في هذه القصة قال فيها أيضا ذهب الي الفاط فلما رجع صبيت عليه من الاداة قال القرطبي اختلف الشراخ في قوله ولم يسبغ الوضوء هل المراد

حَتَّى أَتَى الْمَزْدَلَةَ فَصَلَّى ثُمَّ رَدِفَ الْفُضْلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ غَدَاةً جَمِيعًا . قَالَ كَرِيبٌ فَأَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ الْفُضْلِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَزَلْ يَلْبَسُ حَتَّى يَبْلُغَ الْجُمُعَةَ بِأَبْلِ أُمِّ النَّبِيِّ ﷺ بِالسَّكِينَةِ عِنْدَ الْإِفَاضَةِ وَإِشَارَتِهِ إِلَيْهِمْ بِالسُّوْطِ حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سُوَيْدٍ حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ أَبِي عَمْرٍو

به اقتصر به على بعض الاعضاء فيكون وضوء أو اقصر على بعض العدد فيكون وضوءاً شرعياً قال وكلاهما محتمل لكن بعضه من قال بالثاني قوله في الرواية الأخرى وضوءاً خفيفاً لأنه لا يقال في الناقض خفيف ومن موضحات ذلك أيضاً قول أسامة له الصلاة فانه يدل على انه رآه جوضاً وضوءه للصلاة ولذلك قال له أتصلي كذا قال ابن بطال وفيه ظرلانه لا مانع أن يقول له ذلك لاحتمال ان مراده ان يريد الصلاة فلم يتوضأ وضوءها وجوابه بأن الصلاة امامك صاته ان المغرب لا تصلى هنا فلا تحتاج الى وضوء الصلاة وكان أسامة ظن أنه ﷺ نسي صلاة المغرب ورأى وقتها قد كاد ان يخرج أو خرج فاعلمه النبي ﷺ انها في تلك الليلة يشرع تأخيرها لتجتمع مع العشاء بالمزدلفة ولم يكن أسامة يعرف تلك السنة قبل ذلك وأما اعتلال ابن عبد البر بأن الوضوء لا يشرع مرتين لصلاة واحدة فليس بلازم لاحتمال أنه توضأ نائياً عن حدث طارئ وليس الشرط بانه لا يشرع تجديد الوضوء الا ان ادى به صلاة فرضاً أو قلاً متفق عليه بل ذهب جماعة الى جوازهما وان كان الاصح خلافه وأما توضأ أولاً ليستديم الطهارة ولا سيما في تلك الحالة لكثرة الاحتياج الى ذكر الله حينئذ وخفف الوضوء لقلة الماء حينئذ وقد تقدم شيء من هذا في أوائل الطهارة وقال الخطابي انما ترك اسباغها حين نزل الشعب ليكون مصطحباً للطهارة في طريقه ويجوز فيه لأنه لم يرد أن يصلي به فلما نزل وأرادها أسبغها وقول أسامة الصلاة بالنصب على اضرار الفعل أي تذكر الصلاة أو صل ويجوز الرفع على تقدير حضرت الصلاة مثلاً وقوله الصلاة أمامك بالرفع وأمامك بفتح الهمزة بالنصب على الظرفية أي الصلاة تستصلى بين يديك وأطلق الصلاة على مكانها أي المصلى بين يديك أو معني أمامك لا تحوتك وستدركها وفيه ذكر التاسع بما تركه متبوعه ليفعله أو يمتدعته أو يبين له وجه صوابه (قوله حتى أتى المزدلفة فصل) أي لم يبدأ بشيء قبل الصلاة ودفع في رواية ابراهيم بن عتبة عندهم مسلم ثم سار حتى بلغ جمعا فصلى المغرب والعشاء وقد بينه في رواية مالك بعد باب لفظ حتى جاء المزدلفة فتوضأ فأسبغ الوضوء ثم أقيمت الصلاة فصلى المغرب ثم أناخ كل انسان بعنقه في منزله ثم أقيمت الصلاة فصلى ولم يصل بينهما وبين مسلم من وجه آخر عن ابراهيم بن عتبة عن كريب أنهم لم يزيدوا بين الصلاتين على الاناخة ولفظه فأقام المغرب ثم أناخ الناس ولم يحلوا حتى أقام العشاء فصلوا ثم حلوا وكانهم صنعوا ذلك رفقا بالدواب أو للامن من تشويشهم بها وفيه أشعار بأنه خفف القراءة في الصلاتين وفيه أنه لا بأس بالعمل اليسير بين الصلاتين اللتين يجمع بينهما ولا يقطع ذلك الجمع وسيأتي البحث في ذلك بعد ثلاثة أبواب وقوله في رواية مالك ولم يصل بينهما أي لم يتنفل وسيأتي حديث ابن عمر في ذلك بعد بابين (قوله ثم ردف الفضل) أي ركب خلف رسول الله ﷺ وهو الفضل بن العباس بن عبد المطلب ووقع في رواية ابراهيم بن عتبة عندهم مسلم قال كريب فقلت لا سامة كيف فعلتم حين أصبغتم قال ردف الفضل بن العباس وأطلقت أنا في سياق قريش على رجلى يعني الى منى وسيأتي الكلام على التلبية بعد سبعة أبوابواستدل بالحديث على جمع التأخير وهو اجماع بمزدلفة لكنه عند الشافعية وطائفة بسبب السفر وعند الحنابلة والمالكية بسبب النسك وأغرب الخطابي فقال فيه دليل على انه لا يجوز أن يصلي الحاج المغرب اذا أفاض من عرفة حتى يبلغ المزدلفة ولو أجزأه في غيرها لا أخرها النبي ﷺ عن وقتها المؤقت لها في سائر الايام * (قوله باب أمر النبي ﷺ بالسكينة عند الافاضة) أي من عرفة (قوله حدثنا ابراهيم بن سويد) هو المدني وهو ثقة لكن قال

وَمَوْلَى الْمُطَّلِبِ أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ جَبْرِ مَوْلَى وَالْبَةِ الْكُوفِيِّ حَدَّثَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ دَفَعَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ عَرَفَةَ فَسَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ وَرَأَاهُ زَجْرًا شَدِيدًا وَضَرْبًا لِلْإِبِلِ فَأَشَارَ بِسَوْطِهِ إِلَيْهِمْ وَقَالَ أَيُّهَا النَّاسُ عَلَيْكُمْ بِالسَّكِينَةِ فَإِنَّ الْبِرَّ لَيْسَ بِالْإِضَاعِ أَوْضَعُوا أَسْرِعُوا خَلَّالَكُمْ مِنْ التَّخَالُلِ بَيْنَكُمْ وَغَيْرِ نَاحِلَاتُهَا بَيْنَهُمَا **بَابُ الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ بِالزُّدْلَةِ حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ مَوْسَى بْنِ عُقَيْبَةَ عَنْ كُرَيْبٍ عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ دَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عَرَفَةَ فَزَلَّ الشَّعْبُ فَقَالَ تُمْ تَوْضًا وَلَمْ يُسَيِّغِ الْوُضُوءَ قُلْتُ لَهُ الصَّلَاةُ - فَقَالَ الصَّلَاةُ أَمَامَكَ - فَجَاءَ الزُّدْلَةُ فَتَوَضَّأَ فَأَسْبَغَ ثُمَّ أَقَامَتِ الصَّلَاةُ فَصَلَّى الْمَغْرِبَ ثُمَّ أَنَاخَ كُلُّ إِنْسَانٍ بَعِيرَهُ فِي مَتَرِهِ ثُمَّ أَقَامَتِ الصَّلَاةُ فَصَلَّى وَلَمْ يُصَلِّ بَيْنَهُمَا **بَابُ مَنْ جَمَعَ بَيْنَهُمَا وَلَمْ يَتَطَوَّعْ حَدَّثَنَا** آدَمُ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ جَمَعَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَغْرِبَ وَالْمُشَاءَ بِجَمْعٍ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا بِأَقَامَةٍ

ابن حبان في حديثه من أكره انتهى وهذا الحديث قد تابعه عليه سليمان بن بلال عند الاسماعيلي والراوي عنه ابراهيم بن سويد مدني أيضا واسم جده حبان وروى الاصيل فيه مولى حكاك الجاني وخطؤه فيه (قوله مولى المطلب) أي ابن عبد الله بن حنظل (قوله مولى والبة) بكسر اللام بعدها موحدة خفيفة بطن من بني أسد (قوله انه دفع مع النبي ﷺ يوم عرفة) أي من عرفة (قوله زجرا) ففتح الزاي وسكون الجيم بعدها راء أي صاحبا حلت الابل (قوله وضربا) زاد في رواية كريمة وضربا وكانها تصحيف من قوله وضربا فظنت معطوفة (قوله عليكم بالسكينة) أي في السير والمراد السير بالرفق وعدم المزاحمة (قوله فان البر ليس بالإيضاع) أي السير السريع ويقال هو سير مثل الخجب فينبى ﷺ أن تكلف الاسراع في السير ليس من البراي مما يقرب به ومن هذا أخذ عمر بن عبد العزيز قوله لاخطب بعرفة ليس السابق من سبق بعيره وفرسه ولكن السابق من غفرله وقال المطلب انما هم عن الاسراع ابقاء عليهم فلا يخفوا بانفسهم مع بعد المسافة (قوله أوضعو اسرعوا) هو من كلام المصنف وهو قول أبي عبيدة في المجاز (قوله خلالكم من التخالل بينك) هو أيضا من قول أبي عبيدة ولفظه ولا وضعو أي لا اسرعوا خلالكم أي بينكم وأصله من التخالل وقال غيره المعنى وليسوا بينكم بالضيقة يقال أوضع البعير اسرعه وخص الراكب لانه أسرع من الماشي وقوله وغيرنا خلالها بينهما وهو قول أبي عبيدة أيضا ولفظه وغيرنا خلالها أي وسطها وبينها وانما ذكر البخاري هذا التفسير لمناسبة أوضعو اللفظ بالإيضاع ولما كان متعلقا بوضعو البعير اسرعه وخص الراكب لانه أسرع من الماشي وقوله الجمع بين الصلاتين بالزدلة أي المغرب والمشاء ذكر فيه حديث أسامة وقد تقدم الكلام عليه مستوفى قبل باب (قوله عن كريب عن أسامة) قال ابن عبد البر رواه أصحاب مالك عنه هكذا إلا أشهب وابن الماجشون فانها أدخلوا بين كريب وأسامه عبد الله بن عباس أخرجه النسائي (قوله باب من جمع بينهما) أي بين الصلاتين الله كورين (ولم يتطوع) أي لم يتنفل بينهما (قوله جمع النبي ﷺ المغرب والمشاء) كذا لابي ذر ولغيره بين المغرب والمشاء (قوله بجمع) ففتح الجيم وسكون اللام أي الزدلة وسميت جمعا لان آدم اجتمع فيها مع حواء وأزاد لف إليها أي دنا منها وروى عن قتادة أنها سميت جمعا لانها يجمع فيها بين الصلاتين وقبل وصفت بفعل أهلها لانهم يجمعون بها ويزدلقون الي الله أي يقربون اليه بالوقوف فيها وسميت للزدلة لما لا جتماع الناس بها أولاقتابهم الي معنى او لازدلاق الناس منها جميعا والازدلق بها في كل زفة من الليل اولانها مزة وقربة الي الله او لازدلاق آدم الي حواء (قوله باقامة)

وَلَمْ يُسَمَّحْ بَيْنَهُمَا وَلَا عَلَى إِبْرَ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا **حَدَّثَنَا** خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بَكَّالٍ حَدَّثَنَا
يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عَدِيُّ بْنُ ثَابِتٍ قَالَ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ الْخَطَمِيُّ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو أَيُّوبَ
الْأَنْصَارِيُّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَمَعَ فِي حُجَّةِ الْوُدَّاعِ الْمَغْرِبِ وَالْمِشَاءِ بِالزُّدْلَةِ **بَابُ** مَنْ أَذَّنَ وَأَقَامَ
لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا **حَدَّثَنَا** عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَقَ قَالَ تَعَيَّنَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ
يَزِيدَ يَقُولُ حَجَّ عَبْدُ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَاتَيْنَا الزُّدْلَةَ حِينَ الْأَذَانِ بِالْعَتَمَةِ أَوْ قَرِيبًا مِنْ ذَلِكَ فَأَمَرَ رَجُلًا
فَأَذَّنَ وَأَقَامَ ثُمَّ صَلَّى الْمَغْرِبَ وَصَلَّى بَعْدَهَا رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ دَعَا بِعَشَائِهِ فَنَشَأُ ثُمَّ أَمَرَ أَرَى رَجُلًا فَأَذَّنَ وَأَقَامَ قَالَ
عَمْرُو وَلَا أَعْلَمُ الشُّكَّ إِلَّا مِنْ زُهَيْرٍ ثُمَّ صَلَّى الْمِشَاءَ رَكْعَتَيْنِ

لم يذكر الاذان وسيأتي البحث فيه بدباب (قوله ولم يسبح بينهما) اي لم يتنفل وقوله ولا على اترك واحدتهما اي عقبها
ويستغاد منه انه ترك التنفل عقب المغرب وعقب العشاء ولا يمكن بين المغرب والعشاء مهلة صرخ بانه لم يتنفل بينهما
بخلاف العشاء فانه يحتمل أن يكون المراد انه لم يتنفل عقبها لكنه تنفل بعد ذلك في اثناء الليل ومن ثم قال الفقهاء تؤخر
سنة العشاءين عنهما ونقل ابن المنذر الاجماع على ترك التطوع بين الصلاتين بالزدلة لانهم اتفقوا على أن السنة الجمع بين
المغرب والعشاء بالزدلة ومن تنفل بينهما لم يصح انه جمع بينهما انتهى ويعكر على قتل الاتفاق فعل ابن مسعود الآتي
في الباب الذي بعده (قوله حدثنا يحيى) هو ابن سعيد الانصارى وفي روايته عن عدي بن ثابت رواية تابعة عن تابعي
وفي رواية عبد الله بن يزيد شيخ عدي فيه رواية صحابي والاسناد كله دائر بين مدني وكوفي وزاد مسلم من
رواية الليث عن يحيى عن عدي عن عبد الله بن يزيد وكان امير اهل الكوفة على عهد ابن الزبير (قوله بالزدلة) مبين
لقوله في رواية مالك عن يحيى بن سعيد التي أخرجه المصنف في المغازي بلفظه صلى مع رسول الله ﷺ في حجة
الوداع بالمغرب والعشاء جميعا والطبراني من طريق جابر الجعفي عن عدي بهذا الاسناد صلى بجمع المغرب ثلاثا والعشاء
ركعتين باقامة واحدة وفيه رد على قول ابن حزم ان حديث ابي ايوب ليس فيه ذكر اذان ولا اقامة لان جابرا وان كان
ضعيفا فقد تابعه مجذبان ابي ليلى عن عدي على ذكر الاقامة فيه عند الطبراني ايضا فيقوى كل واحد منهما بالآخر *
(قوله باب من اذن واقام لكل واحدة منهما) اي من المغرب والعشاء بالزدلة (قوله زهير) هو الجعفي واو اسحق
هو السبيعي وشيخه هو النخعي وعبد الله هو ابن مسعود (قوله حج عبد الله) في رواية احمد عن حسن بن موسى
والنسائي من طريق حسين بن عياش كلاهما عن زهير بالاسناد حج عبد الله بن مسعود فاصري علمته أن الزمه فلزمته
فكسبت معه وفي رواية اسراييل الاتية بعد باب خرجت مع عبد الله الى مكة ثم قدمنا جميعا (قوله حين الاذان بالعتمة
أوقريا من ذلك) أي من مغيب الشفق (قوله فامر رجلا) لم أقف على اسمه ومحمتم ان يكون هو عبد الرحمن بن
زيد فان في رواية حسن وحسين المذكورين فكسبت معه فأتينا الزدلة فلما كان حين طلع الفجر قال قم فقلت
له ان هذه الساعة ما رايتك صليت فيها (قوله ثم امر اري رجلا فاذن واقام قال عمرو ولا اعلم الشك الا من زهير) اري بضم
الهمزة اي أظن وقد بين عمرو وهو ابن خالد شيخ البخاري فيه انه من شيخه زهير واخرجه الاسماعيلي من طريق
الحسن بن موسى عن زهير مثل ما رواه عنه عمرو ولم يقل ما قال عمرو واخرجه البيهقي من طريق عبد الرحمن بن عمرو عن
زهير وقال فيه ثم امر اري زهير اري فاذن واقام وسيأتي بعد باب رواية اسراييل عن ابي اسحق باصرح مما قال
زهير ولفظه ثم قدمنا جميعا فصلي الصلاتين كل صلاة وحدها باذان واقامة والعشاء بينهما والعشاء بفتح العين ورواه ابن
خزيمة واحمد من طريق ابن نابت زائدة عن ابي اسحق بلفظ فاذن واقام ثم صلى المغرب ثم تعشي ثم قام فاذن واقام
وضلي العشاء ثم بات بجمع حتى اذا طلع الفجر فاذن واقام ولا جدم من طريق جرير بن حازم عن ابي اسحق فصلي بنا

فَلَمَّا طَلَعَ الْفَجْرُ قَالَ إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَا يُصَلِّي هَذِهِ السَّاعَةَ إِلَّا هَذِهِ الصَّلَاةَ فِي هَذَا الْمَكَانِ مِنْ هَذَا
 الْيَوْمِ . قَالَ عَبْدُ اللَّهِ هُمَا صَلَاتَانِ يُجَوَّلَانِ عَنْ وَتَهُمَا صَلَاةٌ لِمَنْ قَرِبَ بَعْدَ مَا بَاقِيَ النَّاسُ الْمَزْدَلِيَّةَ وَانْتَبَهَرَ حِينَ
 يَبْزُغُ الْفَجْرُ قَالَ رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَفْعَلُهُ

المغرب ثم دعا بعشاء فتعشى ثم قام فصلى العشاء ثم رقد ووقع عند الاسماعيل من رواية شابة عن ابن ابي ذئب في
 هذا الحديث ولم يتطوع قبل كل واحدة منها ولا بعدها ولا حذم من رواية زهير فقلت له ان هذه لساعة ماراتك صليت فيها
 (قوله فلما طلع الفجر) في رواية المستمل والكشميني فلما حين طلع الفجر وفي رواية الحسين بن عياش عن زهير فلما كان
 حين طلع الفجر (قوله قال عبده) هو ابن مسعود (قوله عن وقتها) كذا لاكثر وفي رواية المرخسي عن وقتها
 بالافراد وسيأتي في رواية اسرائيل بعد باب رفع هذه الجملة الى النبي ﷺ (قوله حين يبرغ) بذي مضمومة وغيث
 معجمة أى يطلع وفي هذا الحديث مشروعية الاذان والاقامة لكل من الصلاتين اذا جمع بينهما قال ابن حزم لم يجدهم روى
 عن النبي ﷺ ولو ثبت عنه لقلت به ثم اخرج من طريق عبد الرزاق عن ابي بكر بن عياش عن ابي اسحق في هذا الحديث
 قال اواسحق فذكرته لابن جعفر عدي بن علي فقال اما نحن اهل البيت فكذا نصنع قال ابن حزم وقدر يروي عن عمر من فعله
 قلت اخرجه الطحاوي باسناد صحيح عنه ثم تأوله بأنه محمول على أن اصحابه تفرقوا عنه فاذن لهم ليجتمعوا ليجمع ٣٣
 ولا تخفى تكلفه ولو تأتينا له ذلك في حق عمر لكونه كان الامام الذي يقيم للناس حجهم لم يأت له في حق ابن مسعود لانه
 ان كان معه ناس من اصحابه لا يحتاج في جمعهم الى من يؤذن لهم وقد أخذ بظاهره مالك وهو اختيار البخاري وروى ابن عدي
 البر عن أحمد بن خالد انه كان يتعجب من مالك حيث أخذ يحدث ابن مسعود وهو من رواية السكوفيين مع كونه موقوفا
 ومع كونه لم يروى عن اهل المدينة وهو مرفوع قال ابن عبدالبر وأعجب أنا من السكوفيين حيث أخذوا
 بما رواه اهل المدينة وهو ان يجمع بينهما باذان واقامة واحدة وتركوا ما روى في ذلك عن ابن مسعود مع انهم
 لا يدعون به أحدا (قلت) الجواب عن ذلك ان مالك اعتمد على صنيع عمر في ذلك وان كان لم يروه في الموطأ واختار
 الطحاوي ما جاء عن جابر يعني في حديثه الطويل الذي أخرجه مسلم انه جمع بينهما باذان واحد واقامتين وهذا قول
 الشافعي في القديم ورواية عن أحمد بن حنبل قال ابن الماجشون وابن حزم وقواه الطحاوي بالقياس على الجمع بين الظهر
 والعصر معرفة وقال الشافعي في الجديد والثوري وهو رواية عن أحمد يجمع بينهما باقامتين فقط وهو ظاهر حديث
 أسامة الماضي قرياح حيث قال فاقام المغرب ثم أتاح الناس ولم يحلوا حتى أقام العشاء وقد جاء عن ابن عمر كل واحد من
 هذه الصنفات أخرجه الطحاوي وغيره وكأنه كان يراه من الامر الذي يتخير فيه الانسان وهو المشهور عن أحمد
 واستدل بحديث ابن مسعود على جواز التنفل بين الصلاتين لمن أراد الجمع بينهما لكون ابن مسعود تعني بين الصلاتين
 ولا حجة فيه لانه لم يرفعه ويحتمل أن لا يكون قصد الجمع وظاهر صنيعه يدل على ذلك لقوله ان المغرب تحول عن وقتها
 فرأي أنه وقت هذه المغرب خاصة ويحتمل أن يكون قصد الجمع وكان يرى أن العمل بين الصلاتين لا يقطعه اذا كان
 ناولا للجمع ويحتمل قوله تحول عن وقتها أى المعتاد وأما اطلاقه على صلاة الصبح أنها تحول عن وقتها فليس معناه
 أنه أوقع الفجر قبل طلوعها وإنما أراد أنها وقعت قبل الوقت المعتاد فعلها فيه في الحضر ولا حجة فيه لمن منع التغليس
 بصلاة الصبح لانه ثبت عن عائشة وغيرها كما تقدم في المواقيت التغليس بها بل المراد هنا ان كان اذا أتاه المؤذن بطلوع
 الفجر صلى ركعتي الفجر في بيته ثم خرج فصلى الصبح مع ذلك بغلس وأما بزدقة فكان الناس مجتمعين والفجر نصب
 أعينهم فيأبى بالصلوة أول ما يبرغ حتى أن بعضهم كان لم يتيين له طلوعه وهو بين في رواية اسرائيل الآية حيث قال ثم
 صلى الفجر حين طلع الفجر قائل يقول طلع الفجر وقائل يقول لم يطلع واستدل الحنفية بحديث ابن مسعود هذا على ترك الجمع
 بين الصلاتين في غير يوم عرفه فجمع لقول ابن مسعود ما رأيت رسول الله ﷺ صلى صلاة لغير ميقاتها الا صلاتين وأجاب

باب مَنْ قَدَّمَ ضَمَّةً أَوْ بَلِيلٍ فَيَقُونُ بِالْمُزْدَلَّةِ وَيَدْعُونَ وَيَقْدُمُ إِذَا غَابَ الْقَمَرُ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بَكِيرٍ
 حَدَّثَنَا ثَلَاثٌ عَنْ يُونُسَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ سَأَلْتُ وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يُقْدِمُ ضَمَّةً أَهْلَهُ
 فَيَقُونُ عِنْدَ الْمَشْرِ الْحَرَامِ بِالْمُزْدَلَّةِ بَلِيلٍ فَيَذْكُرُونَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ مَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِمْ يَرْجِعُونَ قَبْلَ أَنْ يَبْقِيَ الْإِيمَانُ
 وَقَبْلَ أَنْ يَدْفَعَ فَيَنْتَفِعُونَ مِنْ قَدَمِهِمْ مِنْ قَدَمِ مَنْ يَدْفَعُ بَعْدَ ذَلِكَ فَإِذَا قَدِمُوا رَمَوْا الْجُرَّةَ وَكَانَ ابْنُ
 عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ أَرْخَصَ فِي أَوْلَئِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ **حَدَّثَنَا** سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا
 حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ جَمْعٍ بَلِيلٍ
حَدَّثَنَا عَلَى حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ قَالَ أَخْبَرَنِي عُمَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي زَيْدٍ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا
 يَقُولُ أَنَا مِنْ قَدَمِ النَّبِيِّ ﷺ لَيْسَ الْمُزْدَلَّةُ فِي ضَمَّةٍ أَهْلِهِ **حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ عَنْ يَحْيَى عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ

الجوزون بأن من حفظ حجة على من لم يحفظ وقد ثبت الجمع بين الصلاتين من حديث ابن عمر وأنس وابن عباس وغيرهم وقد قدم
 في موضعه ما فيه كفاية وأيضاً فلا استدلال به إنما هو من طريق المتهوم ولم يقولوا به وأما من قال به فشرطه أن لا يعارضه
 منطوق وأيضاً فالخص فيه ليس على ظاهره لا جماعهم على مشروعية الجمع بين الظهر والعصر بعرفة * (قوله باب من قدم
 ضممة أهله) أي من نساء وغيرهم (بليل) أي من منزله يجمع (فيقون بالمزدلة ويدعون ويقدم) ضبطه البكراني
 بفتح القاف وكسر الدال قال وحذف الفاعل العلم به وهو من ذكر أولاً وفتح الدال على البناء للجهول وقوله إذا غاب
 القمر بيان المراد من قوله في أول الترجمة بليل ومغيب القمر تلك الليلة يقع عند أوائل الثلث الأخير ومن ثم قيده
 الشافعي ومن تبعه بالنصف الثاني قال صاحب المعنى لا نعلم خلافاً في جواز تقديم الضممة بليل من جمع إلى مني ثم ذكر المصنف
 في الباب أربعة أحاديث * الأول حديث ابن عمر (قوله قال سالم) في رواية ابن وهب عندهم عن يونس عن ابن شهاب
 أن سالم بن عبد الله أخيراً (قوله المشعر) بفتح الميم والعين وحكي الجوهري كسر الميم وقيل أنه لغة كأثر العرب وقال ابن قزول
 كسر الميم لغة لا رواية وقال ابن قتيبة لم يقرأ بها في الشواذ وقيل بل قرأه حكاية للهدى وسمى المشعر لأنه معلم للعبادة والحرام
 لأنه من الحرم أو لحرمته وقوله ما بدأهم بغيرهم أي ظهر لهم وأشعر ذلك بأنه لا توقيف لهم فيه (قوله ثم يرجعون) في رواية
 مسلم ثم يدفعون وهو أوضح ومعنى أول أنهم يرجعون عن الوقوف إلى الدفع ثم يقدمون مني على ما فصل في الخبر وقوله لصلاة
 الفجر أي عند صلاة الفجر (قوله وكان ابن عمر يقول أَرْخَصَ فِي أَوْلَئِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) كذا وقع فيه أَرْخَصَ وفي بعض
 الروايات رَخَصَ بالتشديد وهو أظهر من حيث المعنى لأنه من الترخيص لأن الرخص واجتج به ابن المنذر لقول من
 أوجب المبيت بمزدلة على غير الضممة لأن حكم من لم يرخص له ليس كحكم من رخص له قال ومن زعم أنهما سواء لزمه
 أن يجزأ المبيت على مني لسائر الناس لكونه ﷺ أَرْخَصَ لاصحاب السقاية وللرعاة أن لا يبيتوا بمجي قال قال لا تعدوا
 بالرخص مواضعها فليست عمل ذلك هنا ولا ياذن لأحد أن يقدم من جمع إلا أن رخص له رسول الله ﷺ انتهى وقد
 اختلف السلف في هذه المسئلة فقال علقمة والنخعي والشافعي من ترك المبيت بمزدلة فإنه المخرج وقال عطاء والزهرري وقتادة
 والشافعي والكوفيون واسحق عليه دم قالوا ومن بات بها لم يجزله الدفع قبل النصف وقال مالك أن مرها فلم ينزل فليبه
 دم وإن نزل فلا دم عليه متى دفع وفي حديث ابن عمر دلالة على جواز رمي جرة العقبة قبل طلوع الشمس لقوله أن من يقدم
 عند صلاة التجارة أقدم رمي الجرة وسأني ذلك صريحاً من صنيع أسماء بنت أبي بكر في الحديث الثالث من هذا الباب
 وبأني الكلام عليه فيه أن شاء الله تعالى * الحديث الثاني حديث ابن عباس وفاقته تعيين من أذن لهم النبي ﷺ
 من أهله في ذلك وأوردته من وجهين في الثاني منهما أنه ليس البيه المذكور خاصاً له لأن اللفظ الأول وهو قوله يعني قد

حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى أَسَاءَ عَنْ أَسَاءَ أَنَّهَا نَزَلَتْ لَيْلَةَ يَجْمَعُ عِنْدَ الْمَزْدَلَّةِ قَامَتِ نَحْلٌ فَصَلَّتْ سَاعَةً
 ثُمَّ قَالَتْ يَا بُنَى هَلْ غَابَ الْقَمَرُ قُلْتُ لَا فَصَلَّتْ سَاعَةً ثُمَّ قَالَتْ هَلْ غَابَ الْقَمَرُ قُلْتُ نَعَمْ قَالَتْ فَارْتَحِلُوا فَارْتَحِلْنَا
 وَمَضَيْنَا حَتَّى رَمَتِ الْجَمْرَةَ ثُمَّ رَجَعَتْ فَصَلَّتْ الصُّبْحَ فِي مَرْيَلَا . قُلْتُ لَهَا يَا نَعْتَاهُ مَا أَرَانَا إِلَّا قَدْ غَلَسْنَا .
 قَالَتْ يَا بُنَى إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَذِنَ لِلظُّنِّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنَا عَبْدُ
 الرَّحْمَنِ هُوَ ابْنُ الْقَاسِمِ

يوم اختصاصه بذلك وفي الثاني أنا ممن قدم قافهم انه لم يخص وقوله في الثاني في ضعة اهله قد اخرجهم المصنف في باب
 حج الصبيان من طريق حماد عن عبيد الله بن ابي يزيد بلفظ في الثقل زاد مسلم من هذا الوجه وقال في الضعة ولسفيان
 فيه اسناد آخر اخرجهم مسلم عن ابي بكر بن ابي شيبة عنه عن عمرو بن دينار عن عطاء عن ابن عباس مثله وقد اخرج طريق
 عطاء هذه مطولة الطحاوي من رواية اسماعيل بن عبد الملك بن ابي الصفر عن عطاء بن عباس قال قال رسول الله ﷺ
 للعباس ليلة المزدلفة اذهب بضعفائنا ونسائنا فليصلوا الصبح بنى وليروا جرة العقبة قبل ان تصيبهم دفعة الناس قال
 فكان عطاء يفعله بعدما كبر وضعف ولا يبي داود من طريق حبيب عن عطاء عن ابن عباس كان رسول الله ﷺ يقيم
 بضعفاه اهله بغلس ولا يبي عوانة في صحيحه من طريق ابي الزبير عن ابن عباس كان رسول الله ﷺ يقدم العيال والضعفة
 الى منى من المزدلفة * الحديث الثالث حديث اسماء بنت ابي بكر الصديق (قوله حدثني عبد الله مولى اسماء) هو ابن
 كيسان المدني يكنى ابا عمر ليس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخر سياتي في ابواب العمرة وقد صرح ابن جريج بتحديث
 عبد الله له هكذا في رواية مسددة هذه عن يحيى وكذا رواه مسلم عن محمد بن ابي بكر المدهدي وابن خزيمة عن بندار
 وكذا اخرجهم احمد في مسنده كلهم عن يحيى واخرجهم مسلم من طريق عيسى بن يونس واخرجهم الاسماعيلي من طريق
 داود العطار والطبراني من طريق ابن عيينة والطحاوي من طريق سعيد بن سالم وابو نعيم من طريق محمد بن بكر كلهم
 عن ابن جريج واخرجهم ابو داود عن محمد بن خلاد عن يحيى القطان عن ابن جريج عن عطاء اخبرني خبر عن اسماء
 واخرجهم مالك عن يحيى بن سعيد عن عطاء ان مولى اسماء اخبره وكذا اخرجهم الطبراني من طريق ابي خالد الامري عن
 يحيى بن سعيد قال ظاهرا ان ابن جريج سمعه من عطاء ثم لقي عبد الله فأخذه عنه ويحصل ان يكون مولى اسماء شيخ عطاء
 غير عبد الله (قوله قالت فارتحلوا) في رواية مسلم قالت ارتحل لي (قوله فضينا حتى رمت الجمرة) في رواية ابن عينة
 فضينا بها (قوله يا نعتاه) اي ياهذه وقد سبق ضبطه في باب الحج اشهر معلومات (قوله ما ارانا) بضم الهمزة اي اظن
 وفي رواية مسلم بالجزم فقلت لها لقد غلَسْنَا وفي رواية مالك لقد جئنا مني بغلس وفي رواية داود العطار لقد ارتحلنا بليل وفي
 رواية ابي داود فقلت ان امرئنا الجمرة بليل وغلَسْنَا اي جئنا بغلس (قوله اذن للظن) بضم الظاء المعجمة جمع ظنية وهي المرأة
 في الهودج ثم اطلق على المرأة مطلقة وفي رواية ابي داود المذكرة اننا كنا نصنع هذا على عهد رسول الله ﷺ وفي رواية
 مالك لقد كنا نعمل ذلك مع من هو خير منك تعني النبي ﷺ واستدل بهذا الحديث على جواز الرمي قبل طلوع الشمس
 عند من خص التحجيل بالضعفة وعند من لم يخص وخالف في ذلك الحنفية فقالوا لا يرمي جرة العقبة الا بعد طلوع
 الشمس فان رمي قبل طلوع الشمس وبعد طلوع الفجر جاز وان رماها قبل الفجر أعادها وبهذا قال أحمد واسحق
 والجهم ورواد اسحق ولا يرميها قبل طلوع الشمس وبه قال النخعي ومجاهد والثوري وأبو ثور ورأى جواز ذلك
 قبل طلوع الفجر عطاء وطاوس والشبي والشافعي واحتج الجمهور بمحدث ابن عمر الماضي قبل هذا واحتج اسحق
 بمحدث ابن عباس ان النبي ﷺ قال لفلان بن عبد المطلب لا ترموا الجمرة حتى تطلع الشمس وهو حديث حسن
 أخرجه ابو داود والنسائي والطحاوي وابن حبان من طريق الحسن الرضوي وهو بضم المهملة وفتح الراء بهداون

عَنِ الْقَاسِمِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ اسْتَأْذَنْتُ سُوْدَةَ النَّبِيَّ ﷺ لَيْلَةَ جَمْعٍ وَكَانَتْ ثَقِيلَةً ثَبُطَةً فَأَذِنَ لَهَا حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ

عن ابن عباس وأخرجه الترمذى والطحاوي من طرق عن الحكم عن مقسم عنه وأخرجه أبو داود من طريق حبيب عن عطاء وهذه الطرق يقوى بعضها بعضاً ومن ثم صححه الترمذى وابن حبان وإذا كان من رخص له منع أن يرى قبل طلوع الشمس فمن لم يرخص له أولى واحتج الشافعى بحديث أسماء هذا ويجمع بينه وبين حديث ابن عباس بحمل الامر في حديث ابن عباس على الندب ويؤيده ما أخرجه الطحاوي من طريق شعبة مولى ابن عباس عنه قال بعثني النبي ﷺ مع أهله وأمرني أن أرى مع الفجر وقال ابن المنذر السنة ان لا يرى الا بعد طلوع الشمس كما فعل النبي ﷺ ولا يجوز الرمي قبل طلوع الفجر لان فاعله مخالف للسنة ومن رمى حينئذ فلا إعادة عليه اذ لا علم احدا قال لا يجوز له وأستدل به أيضا على اسقاط الوقوف بالمشعر الحرام عن الضعفة ولا دلالة فيه لان رواية اسماء ساكنة عن الوقوف وقد بينته رواية ابن عمر التي قبلها وقد اختلف السلف في هذه المسئلة فكان بعضهم يقول من مر بمزدلفة فلم ينزل بها فعليه دم ومن نزل بها ثم دفع منها في أى وقت كان من الليل فلا دم عليه ولولم يقف مع الامام وقال مجاهد وقتادة والزهرى والثورى من لم يقف بها فقد ضيع نسكا وعليه دم وهو قول أبى حنيفة وأحمد واسحق وأبى ثور وروى عن عطاء وبه قال الاوزاعى لادم عليه مطلقا وإنما هو منزل من شاء نزل به ومن شاء لم ينزل به وروى الطبري بسند فيه ضعف عن عبد الله بن عمر ومرفوعا إنما جمع منزل لدخ المسلمين وذهب ابن بنت الشافعى وابن خزيمة الى ان الوقوف بها ركن لا يتم الحج الا به وأشار ابن المنذر الى ترجيحه ونقله ابن المنذر عن علقمة والنخعي والعجب أنهم قالوا من لم يقف بها فاته الحج ويجعل احرامه عمرة واحتج الطحاوي بأن الله لم يذكروا الوقوف وإنما قالوا فاذكروا الله عند المشعر الحرام وقد أجمعوا على أن من وقف بها بغير ذكر أن حجه تام فاذا كان الذكر المذكور فى الكتاب ليس من صلب الحج فالوطن الذى يكون الذكر فيه احري أن لا يكون فرضا قال وما احتجوا به من حديث عروة بن مضرس وهو بضم الميم وفتح المعجمة وتشديد الراء المكسورة بعدها مهملة رفعه قال من شهد معنا صلاة النحر بالمزدلفة وكان قد وقف قبل ذلك بعرفة ليلا أو نهارا فقد تم حجه لا جماعهم أنه لو بات بها ووقف ونام عن الصلاة فلم يصلها مع الامام حتى فاتته ان حجه تام انتهى وحديث عروة أخرجه أصحاب السنن وصححه ابن حبان والدارقطنى والحاكم ولفظ أبى داود عنه أتيت رسول الله ﷺ بالموقف يعنى بجمع قلت جئت يارسول من جبل طىء فأكلت مطبختى واتعيت نفسى والله ما تركت من جبل الاوقف عليه فهل لى من حج فقال رسول الله ﷺ من أدرك معنا هذه الصلاة وأتى عرفات قبل ذلك ليلا أو نهارا فقد تم حجه وقضى نفسه وللنساء من أدرك جمعا مع الامام والناس حتى يفيضوا فقد أدرك الحج ومن لم يدرك مع الامام والناس فلم يدرك ولا أبى يعلى ومن لم يدرك جمعا فلا حج له وقد صنف أبو جعفر العقيلي جزا فى انكار هذه الزيادة وبين أنها من رواية مطرف عن الشعبي عن عروة وان مطرفا كان بهم فى المتون وقد ارتكب ابن حزم الشطط فزعم أنه من لم يصل صلاة الصبح بمزدلفة مع الامام أن الحج يفوته التزاما لما ألزمه به الطحاوي ولم يعتبر ابن قدامة مخالفته هذه فحكى الاجماع على الاجزاء كما حكاه الطحاوى وعند الحنفية يجب بترك الوقوف بهادم بمن ليس به عذر ومن جملة الاعذار عندهم الزحام * الحديث الرابع حديث عائشة أورده من طريقين (قوله عن القاسم) هو ابن محمد بن أبى بكر والد عبد الرحمن الراوى عنه (قوله استأذنت سودة) أى بنت زمعة أم المؤمنين (قوله ثقبلة) أى من عظم جسمها (ثبلة) بفتح المثلثة وكسر الموحدة بعدها مهملة خفيفة أى بطيئة الحركة كأنها تثبط بالارض أى تثبت بها ولم يذكر محمد بن كثير شيخ البخارى فيه عن سفيان وهو الثورى ما استأذنته سودة فيه فذلك عقبه بطريق افلح عن القاسم المينة لذلك وقد أخرجه ابن ماجه من

حَدَّثَنَا أَفْلَحُ بْنُ حُمَيْدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ نَزَلْنَا الْمُزْدَلِفَةَ فَاسْتَأْذَنْتُ النَّبِيَّ ﷺ سَوْدَةَ أَنْ تَدْفَعَ قَبْلَ حَطْمَةِ النَّاسِ . وَكَانَتْ امْرَأَةً بَطِيئَةً فَأَذِنَ لَهَا فَدَفَعَتْ قَبْلَ حَطْمَةِ النَّاسِ وَأَقْمَنَا حَتَّى أَصْبَحْنَا نَحْنُ نَمْ دَفَعْنَا بِدَفْعِهِ فَلَأَنَّ أَكُونَ اسْتَأْذَنْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَمَا اسْتَأْذَنْتُ سَوْدَةَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ مَفْرُوحٍ **بَابُ** مَتَى يُصَلِّي الْفَجْرَ يَجْمَعُ **حَدَّثَنَا** عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ ابْنُ غِيَاثٍ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ حَدَّثَنِي عُمَارَةُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ مَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى صَلَاةً بِغَيْرِ مِيقَاتِهَا . إِلَّا صَلَاتَيْنِ جَمَعَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ وَصَلَّى الْفَجْرَ قَبْلَ مِيقَاتِهَا **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ خَرَجْتُ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى مَكَّةَ ثُمَّ قَدِمْنَا جَمْعًا فَصَلَّى الصَّلَاتَيْنِ كُلَّ صَلَاةٍ وَحْدَهَا بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ وَالْعِشَاءَ بَيْنَهُمَا ثُمَّ صَلَّى الْفَجْرَ حِينَ طَلَعَ الْفَجْرُ قَائِلٌ يَقُولُ طَلَعَ الْفَجْرُ وَقَائِلٌ يَقُولُ لَمْ يَطْلُعِ الْفَجْرُ ثُمَّ قَالَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ إِنَّ هَاتَيْنِ الصَّلَاتَيْنِ حُرْلَتَا عَنْ وَقْتِهِمَا فِي هَذَا الْمَكَانِ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ فَلَا يَقْدَمُ النَّاسُ جَمْعًا حَتَّى يَعْتَمُوا وَصَلَاةَ الْفَجْرِ هَذِهِ السَّاعَةَ ثُمَّ وَقَفَ حَتَّى أَسْفَرَتْ ثُمَّ قَالَ

طريق وكيع عن الثوري فبين ذلك ولفظه ان سودة بنت زمعة كانت امرأة ثبطة فاستأذنت رسول الله ﷺ ان تدفع من جمع قبل دفعة الناس فاذن لها ولأبي عوانة من طريق قبيصة عن الثوري قد سمع رسول الله ﷺ سودة ليلة جمع وأخرجه مسلم من طريق وكيع فلم يسبق لفظه ومن طريق عبيد الله بن عمر العمري عن عبد الرحمن بن القاسم بلفظ وددت اني كنت استأذنت رسول الله ﷺ كما استأذنته سودة فأصلى الصبح بمنى فأمرى الجمره قبل أن ياتي الناس فذكر بقية الحديث مثل سياق محمد بن كثير وله نحوه من طريق أيوب عن عبد الرحمن بن القاسم وفيه من الزيادة وكانت عائشة لا تفيض الا مع الامام (قوله حدثنا افلح بن حميد عن القاسم) في رواية الاسماعيلي من طريق ابن المبارك عن افلح اخبرنا القاسم وله من طريق أبي بكر الحنفي عن افلح سمعت القاسم (قوله ان تدفع قبل حطمة الناس) في رواية مسلم عن القعني عن افلح ان تدفع قبله وقبل حطمة الناس والحطمة بفتح الحاء وسكون الطاء المهملتين الزحمة (قوله فلائن اكون) بفتح اللام فهو مبتدا وخبره أحب وقولها مفروح أي ما يهرح به من كل شيء * تنبيه * وقع عند مسلم عن العقبني عن افلح بن حميد ما يشعر بأن تفسير الثبطة بالثقلية من القاسم راوى الخبر ولفظه وكانت امرأة ثبطة يقول القاسم والثبطة الثقيلة ولأبي عوانة من طريق ابن أبي فديك عن افلح بعد ان ساق الحديث بلفظ وكانت امرأة ثبطة قال الثبطة الثقيلة وله من طريق ابني عامر العقدي عن افلح وكانت امرأة ثبطة يعنى ثقيلة فعلى هذا فقوله في رواية محمد بن كثير عند المصنف وكانت امرأة ثبطة ثبطة من الادراج الواقع قبل ما أرج عليه وأمثله قليلة جدا وسببه أن الراوى أدرج التفسير بعد الاصل فظن الراوى الآخر ان اللفظين ثابتان في أصل المتن فقدم وأخر والله أعلم * (قوله باب متى يصلى الفجر بجمع) ذكر فيه حديث ابن مسعود مختصرا ومطولا (قوله حدثني عماره) هو ابن عمير وعبد الرحمن هو ابن يزيد النخعي والاسناد كله كوفيون (قوله لغير ميقاتها) في رواية غير أبي ذر بغير بالوحدة بدل اللام والمراد في غير وقتها المعتاد كما بيناه في الكلام عليه قبل باب (قوله في الطريق الثانية خرجت) في رواية غير أبي ذر خرجنا (قوله والعشاء بينهما) بفتح المهملة لا بكسرهما أى الا كل وقد تقدم لبضاحه (قوله فلا يقدم) بفتح الدال (قوله حتى يعتموا)

قَالَ أَنَامِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَفَاضَ الْآنَ أَصَابَ الشَّيْءَ فَمَا أَذْرِي أَقُولُهُ كَانَ أَسْرَعَ أَمْ دَفَعُ عَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَلَمْ يَزَلْ يُكَلِّمُنِي حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ يَوْمَ النَّحْرِ **بَاب** مَتَى يُدْفَعُ مِنْ جَمْعٍ حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ سَمِعْتُ عَمْرَوَ بْنَ مَيْمُونٍ يَقُولُ شَهِدْتُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صَلَّى بِجَمْعٍ الصُّبْحِ نَمَّ وَتَفَتَّ هَئُلًا إِنَّ الْمَشْرِكِينَ كَانُوا لَا يُفِيضُونَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ وَيَقُولُوا أَشْرَقَ ثَبِيرٌ وَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَالَفَهُمْ ثُمَّ أَفَاضَ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ

أَيِ بَدَلُوا فِي الصَّغَةِ وَهُوَ وَقْتُ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ كَمَا تَقَدَّمَ بَيَانُهُ فِي الْمَوَاقِيتِ (قَوْلُهُ لَوْ أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَفَاضَ الْآنَ) بَعْنِي عَنْ كَيْفٍ فِي آخِرِ الْكَلَامِ وَقَوْلُهُ فَمَا أَذْرِي هُوَ كَلَامُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ الرَّائِي عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَأَخْطَأَ مَنْ قَالَ أَنَّهُ كَلَامُ ابْنِ مَسْعُودٍ وَالْمُرَادُ أَنَّ السَّنَةَ الدَّفْعَ مِنَ الْمَشْرِعِ الْحَرَامِ عِنْدَ الْإِسْفَارِ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ خِلَافًا لِمَا كَانَ عَلَيْهِ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ كَمَا فِي حَدِيثِ عُمَرَ الَّذِي بَعْدَهُ (قَائِدَةٌ) وَقَعَ فِي رِوَايَةِ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عِنْدَ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ تَفْطِيرَ هَذَا الْقَوْلِ صَدَرَ مِنْ ابْنِ مَسْعُودٍ عِنْدَ الدَّفْعِ مِنْ عَرَفَةَ أَيْضًا وَلَمْ يَطْلُعْ لَمَّا وَقَفْنَا بِعَرَفَةَ غَابَتِ الشَّمْسُ فَقَالَ لَوْ أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَفَاضَ الْآنَ كَانَتْ قَدْ أَصَابَ قَالَ فَمَا أَذْرِي الْكَلَامُ ابْنِ مَسْعُودٍ أَسْرَعَ أَوْ أَفَاضَ عَنْهُ قَالَ فَأَوْضَعَ النَّاسَ وَلَمْ يَزِدْ ابْنُ مَسْعُودٍ عَلَى الصَّحَقِ حَتَّى أَتَى جَمَاعَهُ مِنْ طَرِيقٍ زَكَرِيَّا عَنْ أَبِي إِسْحَقَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَفَاضَ ابْنُ مَسْعُودٍ مِنْ عَرَفَةَ عَلَى هَيْئَتِهِ لَا يَضْرِبُ بَعِيرَهُ حَتَّى أَتَى جَمَاعَهُ وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ حَدَّثَنَا سَفِيَّانُ وَابْنُ مَعْمُورٍ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ أَوْضَعَ بَعِيرَهُ فِي وَادِي عَمْرٍ وَهَذِهِ الزِّيَادَةُ مَرْفُوعَةٌ فِي حَدِيثِ جَابِرِ الطَّوِيلِ فِي صِفَةِ الْحِجِّ عِنْدَ مُسْلِمٍ (قَوْلُهُ فَلَمْ يَزَلْ يُلِي حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ) سَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي الْبَابِ الَّذِي يَلِيهِ أَنَّ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى * (قَوْلُهُ بَابٌ مَتَى يُدْفَعُ مِنْ جَمْعٍ) أَيِ بَعْدَ الْوُقُوفِ بِالْمَشْرِعِ الْحَرَامِ (قَوْلُهُ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ) هُوَ السَّبْعِيُّ (قَوْلُهُ لَا يُفِيضُونَ) زَادَ بَعْضُ الْقَطَّانِ عَنْ شُعْبَةَ مِنْ جَمْعٍ أَخْرَجَهُ الْأَسْمَاعِيلِيُّ وَكَذَاهُو لِلصَّنْفِ فِي أَيْلَمِ الْجَاهِلِيَّةِ مِنْ رِوَايَةِ سَفِيَّانِ الثَّوْرِيِّ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ وَزَادَ الطَّبْرَانِيُّ مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَوْسَى عَنْ سَفِيَّانٍ حَتَّى يَرَوْا الشَّمْسَ عَلَى ثَبِيرٍ (قَوْلُهُ يَقُولُونَ أَشْرَقَ ثَبِيرٌ) أَشْرَقَ بَفَتْحٍ أَوَّلُهُ فَعْلٌ أَمْرٌ مِنَ الْأَشْرَاقِ أَيِ ادْخُلَ فِي الشَّرُوقِ وَقَالَ ابْنُ التِّينِ وَضَبَطَهُ بَعْضُهُمْ بِكَسْرِ الهمزة كَانَتْ ثَلَاثِينَ مِنْ شَرْقٍ وَلَيْسَ بَيْنَ الْمَشْهُورِ أَنَّ الْمَعْنَى لِتَطْلُعِ عَلَيْكَ الشَّمْسُ وَقِيلَ مَعْنَاهُ أَضَىءَ يَاجِبِلَ وَلَيْسَ بَيْنَ أَضَىءَ وَثَبِيرٍ بَفَتْحِ الْمَثَلَةِ وَكَسْرِ الْمَوْحِدَةِ جَبَلٌ مَعْرُوفٌ هُنَاكَ وَهُوَ عَلَى بَسَارِ الْإِذَا هَبَ إِلَى مَنَى وَهُوَ أَكْثَرُ جِبَالِ مَكَّةَ عَرَفَ بِرَجُلٍ مِنْ هَذِهِ أَسْمُهُ ثَبِيرٌ فِيهِ زَادَ أَبُو الْوَلِيدِ عَنْ شُعْبَةَ كَمَا نَبَّأَ أَخْرَجَهُ الْأَسْمَاعِيلِيُّ وَمِثْلُهُ لَا بِنِجَاجَةٍ مِنْ طَرِيقِ حَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ وَلِلطَّبْرِيِّ مِنْ طَرِيقِ إِسْرَائِيلَ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ أَشْرَقَ ثَبِيرٌ لَعَنَّا نَغِيرَ قَالَ الطَّبْرِيُّ مَعْنَاهُ كَمَا يُدْفَعُ لِلنَّحْرِ وَهُوَ مِنْ قَوْلِهِمْ أَغَارَ الْفَرَسُ إِذَا أَسْرَعَ فِي عَدُوِّهِ قَالَ ابْنُ التِّينِ وَضَبَطَهُ بَعْضُهُمْ بِسُكُونِ الرَّاءِ فِي ثَبِيرٍ وَفِي نَغِيرٍ إِذَا دَفَعَهُ السَّجْعُ (قَوْلُهُ ثُمَّ أَفَاضَ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ) الْإِفَاضَةُ الدَّفْعَةُ قَالَهُ الْأَصْمَعِيُّ وَمَنْهُ أَفَاضَ الْقَوْمُ فِي الْحَدِيثِ إِذَا دَفَعُوا فِيهِ وَبَحْتَلُ أَنْ يَكُونَ فَاعِلٌ أَفَاضَ عَمْرٌ فَيَكُونُ أَتَهَاءُ حَدِيثُهُ مُاقِبِلُ هَذَا وَبَحْتَلُ أَنْ يَكُونَ فَاعِلٌ أَفَاضَ النَّبِيُّ ﷺ لَعَطْفُهُ عَلَى قَوْلِهِ خَالَفَهُمْ وَهَذَا هُوَ الْمَعْتَمَدُ وَقَدْ وَقَعَ فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ الطَّيَالِسِيِّ عَنْ شُعْبَةَ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ فَأَفَاضَ وَفِي رِوَايَةِ الثَّوْرِيِّ نَخَالَفَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ فَأَفَاضَ وَلِلطَّبْرِيِّ مِنْ طَرِيقِ زَكَرِيَّا عَنْ أَبِي إِسْحَقَ بَسْتَنَدَهُ كَانَ الْمَشْرُوكُونَ لَا يَنْفَرُونَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ وَإِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَرِهَ ذَلِكَ فَتَفَرَّقَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَلَمْ يَنْفَرِ إِسْرَائِيلُ فَدَفَعَ لِقَدْرِ صَلَاةِ الْقَوْمِ الْمَسَافِرِينَ لِصَلَاةِ الْعَدَاةِ وَأَوْضَحَ مِنْ ذَلِكَ مَا وَقَعَ فِي حَدِيثِ جَابِرِ الطَّوِيلِ عِنْدَ مُسْلِمٍ تَمَّ رُكْبَ الْقَصْوَاءِ حَتَّى أَتَى الْمَشْرِعَ الْحَرَامَ فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ فَدَعَا اللَّهَ تَعَالَى وَكَبَّرَهُ وَهَلَّلَهُ وَوَحْدَهُ فَلَمْ يَزَلْ وَاقِفًا حَتَّى اسْفَرَ جَدَا فَدَفَعَ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ وَقَدْ تَقَدَّمَ حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ فِي ذَلِكَ وَصَنَعَ عَنْهُ

باب التلبية والتكبير غداة النحر حتى يرمى الجمرة والأزديف في السير حدثنا أبو عاصم
الضحاك بن مخلد أخبرنا ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ أردف
الفضل فاخبر الفضل أنه لم يزل يلبى حتى رمى الجمرة حدثنا زهير بن حرب حدثنا وهب بن
 جرير حدثنا أبي عن يونس الأيلي عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس رضي الله عنهما أن
 أسامة بن زيد رضي الله عنهما كان ردف النبي ﷺ من عرفة إلى المزدلفة ثم أردف الفضل من المزدلفة
 إلى متى قال فكلاهما قال لم يزل النبي ﷺ يلبى حتى رمى الجمرة العقبية

بما يوافقه وروى ابن المنذر من طريق الثوري عن أبي إسحق سألت عبد الرحمن بن زيد متى دفع عبد الله من
 جمع قال كاصراف القوم المسفرين من صلاة الغداة وروي الطبري من حديث علي قال لما أصبح رسول الله ﷺ
 بالمزدلفة غدا فوقف على قزح وأردف الفضل ثم قال هذا الموقف وكل المزدلفة موقف حتى إذا سافر دفع واصله في
 الترمذي دون قوله حتى إذا سافر ولابن خزيمة والطبري من طريق عكرمة عن ابن عباس كان أهل الجاهلية يقفون
 بالمزدلفة حتى إذا طلعت الشمس فكانت على رؤس الجبال كأنها الهائم على رؤس الرجال دفعوا فدفع رسول الله ﷺ
 حين سافر كل شيء قبل أن تطلع الشمس وللبهق من حديث المسور بن غزوة نحوه وفي هذا الحديث فضل الدفع من
 الموقف بالمزدلفة عند الاسفار وقد تقدم بيان الاختلاف فيمن دفع قبل الفجر وقيل الطبري الإجماع على أن من لم يقف
 فيه حتى طلعت الشمس فاته الوقوف قال ابن المنذر وكان الشافعي وجمهور أهل العلم يقولون بظاهر هذه الاخبار وكان
 مالك يرى أن يدفع قبل الاسفار واحتج له بعض أصحابه بأن النبي ﷺ لم يسجل الصلاة فملا إلا يدفع قبل
 الشمس فكل من بعد دفعه من طلوع الشمس كان أولى * (قوله باب التلبية والتكبير غداة النحر حتى يرمى) في
 رواية الكشميهني حين يرمى وهو أصوب قال الكرماني ليس في الحديث ذكر التكبير غير مشروع حيث لا يدل على إدامه التلبية
 إلى الذكر الذي في خلال التلبية وأراد أن يستدل على أن التكبير غير مشروع حيث لا يدل على إدامه التلبية
 وأدامتها يدل على ترك ما عداها أو هو مختصر من حديث فيه ذكر التكبير انتهى والمعمدانه أشار إلى ما ورد في بعض طرقه
 كما جرت به عادة فمعد احمد وابن أبي شيبة والطحاوي من طريق مجاهد عن أبي معمر عن عبد الله خرجت مع رسول
 الله ﷺ لما ترك التلبية حتى رمى جمره العقبية إلا أن يخلطها بتكبير (قوله فاخبر الفضل) في رواية مسلم من طريق
 عيسى بن يونس عن ابن جريج عن عطاء فاخبرني ابن عباس أن الفضل أخبره (قوله في الطريق البانية فكلاهما) أي
 الفضل بن عباس وأسامة بن زيد وفي ذكر أسامة أشكال لا تقدم في باب النزول بين عرفة وجمع أن عند مسلم في رواية
 ابراهيم بن عقبة عن كريب أن أسامة قال وانطلقت أنا في سباق قريش على رجل إلى مقتضاه أن يكون أسامة سبق إلى
 رمى الجمره فيكون أخباره مثل ما أخبر به الفضل من التلبية مرسل لكن لا مانع أنه يرجع مع النبي ﷺ إلى الجمره أو
 يقيم بها حتى يأتي النبي ﷺ وقد أخرج مسلم أيضا من حديث أم الحصين قالت فرأيت أسامة بن زيد يذو بلالا في حجة
 الوداع واحدهما أخذ بخطام ناقة النبي ﷺ والآخر رافع يوبه يسره من المحر حتى رمى جمره العقبية نبيه زاد
 ابن أبي شيبة من طريق علي بن الحسين عن ابن عباس عن الفضل في هذا الحديث فرماها سبع حصيات يكبر مع كل
 حصاة وسأني هذا الحكم بعد نيف وثلاثين بابا وفي هذا الحديث أن التلبية تستمر إلى رمى الجمره يوم النحر وبعدها
 يشرح الحاج في التحلل وروى ابن المنذر باسناد صحيح عن ابن عباس أنه كان يقول التلبية شعار الحاج فان كنت حاجا
 فلب حتى يبدء حلك وبدء حلك أن ترمي جمره العقبية وروي سعيد بن منصور عن طريق ابن عباس قال حججت مع عمر أحدى
 عشرة حجة وكان يلبى حتى يرمى الجمره وباستمرارها قال الشافعي وأبو حنيفة والثوري وأحمد وأسحق وأتباعهم وقالت

باب مَنْ تَمَسَّعَ بِالْمَرْوَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ **حَدَّثَنَا** إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا النَّضْرُ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ . قَالَ سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ الْمُتَمَعَةِ فَأَمَرَنِي بِهَا وَسَأَلْتُهُ عَنِ الْهَدْيِ فَقَالَ فِيهَا جَزُورٌ أَوْ بَقَرَةٌ أَوْ شَاةٌ أَوْ شِرْكٌ فِي دَمٍ . قَالَ وَكَانَ نَاسًا كَرِهُوهَا . فَيَمِيتُ فَرَأَيْتُ فِي الْمَنَامِ كَانَ لِنَاسٍ يُنَادِي حَجَّ مَبْرُورٌ .

طائفة يقطع الحرم التلبية اذا دخل الحرم وهو مذهب ابن عمر لكن كان يعاود التلبية اذا خرج من مكة الى عرفة وقالت طائفة يقطعها اذا راح الى الموقف رواه ابن المنذر وسعيد بن منصور باسانيد صحيحة عن عائشة وسعد بن أبي وقاص وعلى وبه قال مالك وقيد به زوال الشمس يوم عرفة وهو قول الاوزاعي والليث وعن الحسن البصري مثله لكن قال اذا صلى الفداة يوم عرفة وهو يعني الاول وقد روى الطحاوي باسناد صحيح عن عبد الرحمن بن يزيد قال حججت مع عبدالله فلما افاض الى جمع جعل يلبى فقال رجل اعرابي هذا فقال عبدالله أنسى الناس أم ضلوا وأشار الطحاوي الى أن كل من روى عنه ترك التلبية من يوم عرفة انه تركها للاشتغال بغيرها من الذكر لاعتلها الناس وجمع في ذلك بين ما اختلف من الآثار والله أعلم واختلفوا أيضا هل يقطع التلبية مع رمي أول حصاة أو عند تمام الرمي فذهب الى الاول الجمهور والى الثاني أحمد وبعض أصحاب الشافعي ويدل لهم ما روى ابن خزيمة من طريق جعفر بن محمد عن أبيه عن علي بن الحسين عن ابن عباس عن الفضل قال أفضت مع النبي ﷺ من عرفات فلم يزل يلبى حتى رمى جرة العقبة يكبر مع كل حصاة ثم قطع التلبية مع آخر حصاة قال ابن خزيمة هذا حديث صحيح مفسر لما أتهم في الروايات الاخرى وان المراد بقوله حتى رمى جرة العقبة أى أتم رميها * (قوله باب فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدي الى قوله تعالى حاضري المسجد الحرام) كذا في رواية أبي ذر وأبى الوقت وساق في طريق كريمة ما بين قوله الهدي وقوله حاضري المسجد الحرام وغرض المصنف بذلك تفسير الهدي وذلك انه لما انتهى في صفة الحج الى الوصول الى منى اراد أن يذكر أحكام الهدي والتحرر لان ذلك يكون غالبا بمعنى المراد بقوله فمن تمتع أى في حال الامن لقوله فاذا أتمتم فمن تمتع وفيه حجة للجمهور في أن التمتع لا يختص بالحصر وروى الطبري عن عروة قال في قوله فاذا أتمتم أى من الوجع ونحوه قال الطبري والاشبه بتأويل الآية أن المراد بها الامن من الخوف لانها نزلت وهم خائفون بالحديبية فينت لهم ما يعملون حال الحصر وما يعملون حال الامن (قوله أخبرنا النضر) هو ابن شميل صاحب العربية (قوله أبو جعفر) بالجيم والراء وقد تقدم لهذا الحديث طريق في آخر باب التمتع والقرآن وقد تقدم الكلام عليه هناك والغرض منه هنا بيان الهدي (قوله وسألته) أى ابن عباس (عن الهدي) فقال فيها أى التمتع يعنى يجب على من تمتع دم (قوله جزور) بفتح الجيم وضم الزاي أى يعزذ كرا كان أو أنثى وهو مأخوذ من الجزر أى القطع ولفظا مؤنث تقول هذه الجزور (قوله أو شرك) بكسر الشين المعجمة وسكون الراء أى مشاركة في دم أى حيث يجزى الشيء الواحد عن جماعة وهذا موافق لما رواه مسلم عن جابر قال خرجنا مع رسول الله ﷺ مهلين بالحج فأمرنا رسول الله ﷺ أن نشترك في الابل والبقر كل سبعة منا في بدنة وبهذا قال الشافعي والجمهور سواء كان أهدي طلوعا أو واجبا وسواء كانوا كلهم متقربين بذلك أو كان بعضهم يريد التقرب وبعضهم يريد اللجم وعن أبي حنيفة يشترط في الاشتراك أن يكونوا كلهم متقربين بالهدي وعن زفر مثله زيادة أن تكون اسبابهم واحدة وعن داود وبعض المالكية يجوز في هدي التطوع دون الواجب وعن مالك لا يجوز مطلقا واحتج له اسمعيل الفاضل بأن حديث جابر إنما كان بالحديبية حيث كانوا كلهم محصرين وأما حديث ابن عباس فخالف بأجرة عنه فثابت

وَمُتَمَّةٌ مَّتَقِبَةٌ . فَأَمَّا ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَحَدَّثَنِي فَقَالَ اللَّهُ أَكْبَرُ سُبُّهُ أَبِي الْقَاسِمِ عَلَيْهِ السَّلَامُ
 قَالَ وَقَالَ آدَمُ وَوَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ وَغُنْدَرٌ عَنْ شُعْبَةَ عُمَرَةَ مَّتَقِبَةٌ . وَحَجَّ مَبْرُورٌ بِابْنِ رُكُوبٍ الْبَدَنِيِّ قَوْلُهُ :
 وَالْبَدَنُ جَعَلَنَاهَا لَكُمْ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ فَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافٍ فَإِذَا وَجِبَتْ جُنُوبُهَا
 إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى وَبَشِّرِ الْحَسَنَيْنِ

أصحابه فرو واعنه ان ما استيسر من الهدي شاة ثم ساق ذلك باسانيد صحيحة عنهم عن ابن عباس قال وقدرى لث
 عن طاوس عن ابن عباس مثل رواية أبي حمزة وليث ضعيف قال وحدنا سليمان عن حماد بن زيد عن أبيوب عن محمد
 ابن سيرين عن ابن عباس قال ما كنت أرى أنما واحدا يقضي عن أكثر من واحد انتهى وليس بين رواية أبي حمزة
 ورواية غيره منافاة لأنه زاد عليهم ذكر الاشتراك ووافقهم على ذكر الشاة وأما إيراد ابن عباس بالاختصار على الشاة
 الرد على من زعم اختصاص الهدي بالابل والبقر وذلك واضح فإسند كره بدهذا وأما رواية محمد عن ابن عباس
 فنقطعة ومع ذلك لو كانت متصلة احتمل أن يكون ابن عباس أخبرنا أن لا يرى ذلك من جهة الاجتهاد حتى صرح عنده
 النقل بصحة الاشتراك فأقبح به أبجزة وهذا يجتمع الاخبار وهو أولى من الطعن في رواية من أجمع العلماء على توثيقه
 والاحتجاج بروايته وهو أبوجهرة الضبي وقدرى عن ابن عمر أنه كان لا يرى التشريك ثم رجع عن ذلك لما بلغه
 السنة قال أحمد حدثنا عبد الوهاب حدثنا محمد بن عمار عن الشعبي قال سألت ابن عمر قلت الجزور والبقرة تجزى عن سبعة قال
 ياشعبي ولها سبعة أغنس قال قلت فإن أصحاب محمد يزعمون أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من الجزور وعن سبعة والبقرة عن سبعة
 قال فقال ابن عمر لرجل اذكك يا فلان قال نعم قال ما شئرت بهذا وأما تأويل اسمعيل لحديث جابر أنه كان بالمدنية فلا
 يدفع الاحتجاج بالحديث بل روي مسلم من طريق أخرى عن جابر في أثناء حديث قال فامرنا رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إذا حللنا
 أن نهدي ونجمع النفر منافي للمدية وهذا يدل على صحة أصل الاشتراك واتفقا وقال بالاشتراك على أنه لا يكون في أكثر من
 سبعة الاحدى الروايتين عن سعيد بن المسيب فقال تجزى عن عشرة وبه قال اسحق بن راهويه وابن خزيمة من الشافعية
 واحتج لذلك في صحيحه وقواه واحتج له ابن خزيمة بحديث رافع بن خديج أنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قسم فعدل عشر من الغنم بعير
 الحديث وهو في الصحيحين وأجمعوا على أن الشاة لا يصح الاشتراك فيها وقوله أو شاة أو قول الجمهور ورواه الطبري
 وابن أبي حاتم باسانيد صحيحة عنهم ورواها باسانيد قوى عن القاسم بن محمد عن عائشة وابن عمر أنها كانا لا يريان
 ما استيسر من الهدي الا من الابل والبقر ووافقهما القاسم وطائفة قال اسمعيل القاضي في الاحكام له اظنهم ذهبوا الى
 ذلك لقوله تعالى والبدن جعلناها لكم من شعائر الله فذهبوا الى تخصيص ما يقع عليه اسم البدن قال ويرد هذا قوله تعالى
 هديا بالغ الكعبة واجمع المسلمون ان في الظبي شاة فوقع عليها اسم هدى (قلت) قد احتج بذلك ابن عباس فأخرج الطبري
 باسانيد صحيح الى عبدالله بن عبيد بن عمير قال قال ابن عباس الهدي شاة فليل له في ذلك فقال أنا أقرأ عليكم من
 كتاب الله ما تقرون به ما في الظبي قالوا شاة قال فان الله تعالى يقول هديا بالغ الكعبة (قوله ومتممة متقبلة) قال الاسماعيلي
 وغيره تفرد النضر بقوله متممة ولا أعلم أحدا من أصحاب شعبة رواه عنه الا قال عمرة وقال أبو نعيم قال أصحاب شعبة
 كلهم عمرة الا النضر فقال متممة (قلت) وقد أشار المصنف الى هذا بما علقه بهد (قوله وقال آدم ووهب بن جرير
 وغندر عن شعبة عمرة اخط) أما طريق آدم فوصلها عنه في باب التمتع والقران وأما طريق وهب بن جرير فوصلها البيهقي
 من طريق ابراهيم بن مزروق عن وهب وأما طريق غندر فوصلها أحمد عنه وأخرجهما مسلم عن أبي موسى وبنار
 كلاهما عن غندر (قوله باب ركوب البدن لقوله تعالى والبدن جعلناها لكم من شعائر الله لكم فيها خير فاذكروا
 اسم الله عليها صواف فاذأوجبت جنوبها الى قوله تعالى وبشر الحسنين) هكذا في رواية أبي ذر وأبي الوقت وساق في رواية

قَالَ مُجَاهِدٌ مُجِئَ الْبَدَنَ لِيُدْنِيَا وَالْقَانِعُ السَّائِلُ . وَالْمَعْتَرُ الَّذِي يَفْتَرُ بِالْبَدَنِ مِنْ غَنَى أَوْ فَقِيرٍ وَشَعَائِرُ
 اللَّهِ اسْتَخْلَمَ الْبَدَنَ وَاسْتَحْصَانَهَا وَالْعَتِيقُ عِتْقُهُ مِنَ الْجَبَابِرَةِ وَيُقَالُ وَجِبَتْ سَقَطَتْ إِلَى الْأَرْضِ . وَمِنْهُ
 وَجِبَتْ الشَّمْسُ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي
 هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَسُوقُ بَدَنَةً فَقَالَ أَرَأَيْتَ كَيْفَهَا فَقَالَ إِنَّمَا بَدَنَةٌ فَقَالَ
 أَرَأَيْتَ كَيْفَهَا قَالَ إِنَّمَا بَدَنَةٌ فَقَالَ أَرَأَيْتَ كَيْفَهَا

كريمة الآيين واستدل المصنف لجواز ركوب البدن بعموم قوله تعالى لكم فيها خير وأشار إلى قول إبراهيم النخعي لكم فيها
 خير من شاء ركب ومن شاء حلب أخرجه ابن أبي حاتم وغيره عنه باسناد جيد والبدن بسكون الدال في قراءة الجمهور وقرأ
 الأعرج وهو رواية عن عاصم بضمها وأصلها من الابل والحقت بها البقر شرما (قوله قال مجاهد سميت البدن لبدنها) هو
 بفتح الموحدة والمهملة للاكثر وبضمها وسكون الدال لبعضهم وفي رواية الكشميهني لبدنها أي سميتها وكذا أخرجه
 عبد بن حميد من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد قال إنما سميت البدن من قبل السبابة (قوله والقانع السائل والمعتز الذي
 يعتري لبدن من غنى أو فقير) أي يطيف بها متعرضا لها وهذا التعليق أخرجه أيضا عبد بن حميد من طريق عثمان بن
 الأسود قلت لمجاهد ما القانع قال جارك الذي ينتظر ما دخل بيتك والمعتز الذي يعتري بك ويريك نفسه ولا يسالك شيئا
 وأخرج ابن أبي حاتم من طريق سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قال القانع هو الطاعم وقال مرة هو السائل ومن
 طريق الثوري عن فوات عن سعيد بن جبير المعتز الذي يعتريك يزورك ولا يسالك ومن طريق ابن جريج عن مجاهد
 المعتز الذي يعتري لبدن من غنى أو فقير وقال الخليل في العين القنوع المتذلل للمسئلة قنع إليه مال وخضع وهو السائل
 والمعتز الذي يترض ولا يسأل ويقال قنع بكسر النون إذا رضى وقنع بفتحها إذا سأل وقرأ الحسن المعتري وهو بمعنى
 للمعتز (قوله وشعائر الله استعظام البدن واستحسانها واستسمانها ورواه ابن أبي شيبة من
 وجه آخر عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس نحوه لكن فيه ابن أبي ليلى وهو سيء الحفظ (قوله والعتيق عتقه
 من الجبابة) أخرجه عبد بن حميد أيضا من طريق سفيان عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قال إنما سمي العتيق لانه
 أعتق من الجبابة وقد جاء هذا مرفوعا أخرجه الزايم من حديث عبد الله بن الزبير (قوله ويقال وجبت سقطت
 إلى الأرض ومنه وجبت الشمس) هو قول ابن عباس وأخرج ابن أبي حاتم من طريق مقسم عن ابن عباس قال
 فإذا وجبت أي سقطت وكذا أخرجه الطبري من طريقين عن مجاهد (قوله عن الأعرج) لم يختلف الرواة عن
 مالك عن أبي الزناد فيهم ورواه ابن عيينة عن أبي الزناد فقال عن الأعرج عن أبي هريرة وأعن أبي الزناد عن موسى
 ابن أبي عتيان عن أبيه عن أبي هريرة أخرجه سعيد بن منصور عنه وقد رواه الثوري عن أبي الزناد بالاسنادين مرفوعا
 (قوله رأى رجلا) لم أقف على اسمه بعد طول البحث (قوله يسوق بدة) كذا في معظم الاجادith ووقع لمسلم من
 طريق بكير بن الاخنس عن أنس مريضة أو هدية ولا في عوانة من هذا الوجه أو هدي وهو مما يوضح أنه ليس
 المراد بالبدنة مجرد مدلولها اللغوي ولمسلم من طريق المفيرة عن أبي الزناد يئنا رجل يسوق بدة مقلدة وكذا في طريق
 هلم عن أبي هريرة وسياقي للمصنف في باب تقليد البدن أنها كانت مقلدة نعلا (قوله فقال أركبها) زاد النسائي من
 طريق حميد عن قتادة والجوزقي من طريق حميد عن ثابت كلاهما عن أنس وقد جهده المثنى ولا في يعلى من طريق الحسن
 عن أنس حافيا لكنها ضعيفة (قوله وليك في الثانية أو في الثالثة) وقع في رواية همام عند مسلم وليك أركبها وليك أركبها
 ولما حدث من رواية عبد الرحمن بن اسحق والثوري كلاهما عن أبي الزناد ومن طريق عجلان عن أبي هريرة قال أركبها ويحك

وَبَلَّكَ فِي الثَّانِيَةِ أَوْفَى الثَّالِثَةِ حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ حَدَّثَنَا هِشَامٌ وَشُعْبَةُ قَالَا حَدَّثَنَا قَتَادَةُ

قال انه ابنة قال اركبها ويحك زاد ابو جلي من رواية الحسن فركبها وقد قلنا انها ضعيفة لكن سألني المصنف عن طريق
عكرمة عن ابي هريرة فلقدر اياه راكبا يسار النبي ﷺ والنعل في عنقه وتبين هذه الطرق انه اطلق البدنة على الواحدة
من الابل المهدبة الى البيت الحرام ولو كان المراد مدلولها القوي لم يحصل الجواب بقوله انها بدنة لان كونها من الابل
معلوم فالظاهر ان الرجل ظن انه خفي كونها هديا فلذلك قال انها بدنة والحق انه لم يخف ذلك على النبي ﷺ لكونها
كانت مقبلة ولهذا قال له لا زاد في مراجعته وبلك واستدل به على جواز ركوب الهدي سواء كان واجبا او متطوعا لكونه
ﷺ لم يستفصل صاحب الهدي عن ذلك فدل على ان الحكم لا يختلف بذلك واصرح من هذا ما اخرجه احمد من
حديث على انه سئل هل يركب الرجل هديه فقال لا بأس قد كان النبي ﷺ يركب بالرجال يشون فيأمرهم بركوب هديه
اي هدي النبي ﷺ استاده صالح والجواز مطلقا قال عروة بن الزبير ونسبه ابن المنذر لاحد واسحق وقال اهل
الظاهر وهو الذي جزم به النووي في الروضة بتمالاضله في الضحايا وهله في شرح المهذب عن الفقهاء والماوردي وهله
فيه عن ابي حامد والبندنجي وغيرها فقيده بالحاجة وقال الزواني يجوز به غير حاجة بخلاف النص وهو الذي حكاه
الترمذي عن الشافعي واحمد واسحق واطلق ابن عبد البر كراهة ركوبها غير حاجة عن الشافعي ومالك وابي حنيفة واكثر
الفقهاء وقيد صاحب الهدي بمن الحنفية بالاضطرار الى ذلك وهو المنقول عن الشعبي عند ابي شيبة ونقله لاركب
الهدي الامن لا يجده منه بدو لفظ الشافعي الذي نقله ابن المنذر ترجم له البيهقي يركب اذا اضطر ركوبا غير قاذح وقال
ابن العربي عن مالك يركب للضرورة فاذا استراح نزل ومقتضى من قيده بالضرورة ان من انتهت ضرورته لا يعود الى
ركوبها الامن ضرورة ما رواه مسلم من حديث جابر مرفوعا بلفظ اركبها بالمر وف اذا الجئت اليها حتى تجد ظهرا فان مفهومه
انه اذا وجد غيرها تركها وروى سعيد بن منصور عن طريق ابراهيم النخعي قال يركبها اذا اعيانها ما يستريح على ظهرها
وفي المسئلة مذهب خامس وهو المنع مطلقا نقله ابن العربي عن ابي حنيفة وشنع عليه ولكن الذي نقله الطحاوي وغيره
الجواز بقدر الحاجة الا انه قال ومع ذلك يضمن ما نقص منها بركوبه وضمان النقص واقع عليه الشافعية في الهدي
الواجب كالنذر ومذهب سادس وهو وجوب ذلك نقله ابن عبد البر عن حماد اهل الظاهر تمسكا بظاهر الامر وبخلافه
ما كانوا عليه في الجاهلية من الحيطة والسائية ورده بان الذين ساقوا الهدي في عهد النبي ﷺ كانوا كثيرا ولم يأمر احدا
منهم بذلك انتهى وفيه نظرا لم تقدم من حديث على وله شاهد مرسل عند سعيد بن منصور باسناد صحيح رواه ابو داود
في المراسيل عن عطاء كان النبي ﷺ يأمر بالبدنة اذا احتاج اليها سيدها ان يعمل عليها ويركبها غير منكبها (قلت)
ماذا قال الراجل والمتبع اليسر فان تجت حمل عليها ولدها ولا يمتنع القول بوجوبه اذا تعين طريقا الى اتخاذ مهجة
انسان من الهلاك واختلف المجيزون هل يحمل عليها متاعه فمنه مالك واجازه الجمهور وهل يعمل عليها غيره اجازه الجمهور
ايضا على التفصيل المتقدم ونقل عياض الاجماع على انه لا يجوزها وقال الطحاوي في اختلاف العلماء قال اصحابنا والشافعي
ان احتلب منها شيئا تصدق به فان اكله تصدق بمنه ويركب اذا احتاج فان قصه ذلك ضمن وقال مالك لا يشرب من
لبنه فان شرب لم يغرهم ولا يركب الا عند الحاجة فان ركب لم يغرهم وقال الثوري لا يركب الا اذا اضطر (قوله وبلك)
قال القرطبي قاله له تاديا لاجل مراجعته لمنع عدم خفاء الحال عليه وهذا جزم ابن عبد البر وابن العربي وبان
حتى قال الويل لمن راجع في ذلك بعد هذا قال ولولا انه ﷺ اشترط على ربه ما اشترط له ذلك الرجل
لاحالة قال القرطبي ويحتمل ان يكون فهم عنه انه يترك ركوبها على عادة الجاهلية في السائية وغيرها فزجره
عن ذلك ففصل الحالتين هي انشاء ورجعه عياض وغيره قالوا والامر هنا وان قلنا انه للارشاد لكنه استحق
الذم بتوقفه على امتثال الامر والذي يظهر انه مترك الامتثال عتاد او يحتمل أن يكون ظن أنه يلزمه غرم بركوبها أو

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَسُوقُ بَدَنَةً فَقَالَ أَرَكَيْهَا قَالَ لَهَا بَدَنَةٌ قَالَ
 أَرَكَيْهَا قَالَ لَهَا بَدَنَةٌ قَالَ أَرَكَيْهَا ثَلَاثًا **بَابُ مَنْ سَاقَ الْبَدَنَ مَعَهُ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ**
حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عَقِيلٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ تَمَتَّعَ رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوُدَّاعِ بِالْعَمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ وَأَهْدَى

أَمْ وَإِنْ لَمْ يَنْصَرِفْ لَمْ يَكُنْ بِهَا تَمَتُّعًا وَلَمْ يَكُنْ بِهَا تَمَتُّعًا وَلَمْ يَكُنْ بِهَا تَمَتُّعًا وَلَمْ يَكُنْ بِهَا تَمَتُّعًا وَلَمْ يَكُنْ بِهَا تَمَتُّعًا
 عَلَى هَلَكَةٍ مِنَ الْجَهْدِ وَبِإِلْهَامٍ كَلِمَةً تَقَالُ لِمَنْ وَقَعَ فِي هَلَكَةٍ فَالْمَعْنَى أَشْرَفَتْ عَلَى هَلَكَةٍ فَارْكَبْ فَعَلَى هَذَا إِخْبَارٌ وَقِيلَ
 عَلَى كَلِمَةٍ تَدْعُمُ بِهَا الْعَرَبُ كَلَامَهَا وَلَا تَقْصِدُ مَعْنَاهَا كَقَوْلِهِ لَا أَمَلُكَ وَبَقِيَ مَا تَقَدَّمَ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ بَلْغُفٌ وَيَحْكُ بِدَلٍّ
 وَيَكُ قَالَ الْهَرَوِيُّ وَيُلْ بِقَالَ لِمَنْ وَقَعَ فِي هَلَكَةٍ يَسْتَحِقُّهَا وَوَجَّعَ لِمَنْ وَقَعَ فِي هَلَكَةٍ لَا يَسْتَحِقُّهَا وَفِي الْحَدِيثِ تَكْرِيرٌ
 لِلتَّوْبَةِ وَالتَّنَبُّؤِ إِلَى الْمُبَادَرَةِ إِلَى امْتِنَالِ الْأَمْرِ وَزَجْرٍ مِنْ لَمَّ يَادِرُ إِلَى ذَلِكَ وَتَوْبِيعِهِ وَجَوَازِ مَسِيرَةِ الْكِبَارِ فِي السَّفَرِ
 وَإِنْ الْكِبَرُ إِذَا رَأَى مَصْلَحَةً لِلصَّغِيرِ لَا يَنْفَعُ عَنْ إِرْشَادِهَا وَاسْتَنْبَاطِهَا مِنَ الْمَصْنُفِ جَوَازًا تَفَاعُلًا وَاقِفٌ بِوَقْفِهِ
 وَهُوَ مُوَافِقٌ لِلْجَمْعِ وَفِي الْأَوَاقِفِ الْعَامَةِ أَمَّا الْخَاصَّةُ فَالْوَقْفُ عَلَى النَّفْسِ لَا يَصِحُّ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ وَمَنْ وَافَقَهُمْ كَمَا
 سَيَأْتِي يَنْفَعُ فِي مَكَانِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى (قَوْلُهُ عَنْ أَنَسٍ) فِي رِوَايَةِ عَلِيِّ بْنِ الْحَجْدِ عَنْ شُعْبَةَ عَنِ الْأَسْمَاعِيِّ سَمِعْتُ
 أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ (قَوْلُهُ قَالَ أَرَكَيْهَا ثَلَاثًا) كَذَافِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ مَخْتَصَرًا وَفِي رِوَايَةِ غَيْرِهِ قَالَ أَنَّهَا بَدَنَةٌ قَالَ أَرَكَيْهَا قَالَ
 أَنَّهَا بَدَنَةٌ قَالَ أَرَكَيْهَا ثَلَاثًا وَكَذَا أَخْرَجَهُ أَبُو مُسْلِمٍ الْكَلْبِيُّ فِي السَّنَنِ عَنْ مُسْلِمِ بْنِ أَبِي إِبْرَاهِيمَ شَيْخِ الْبُخَارِيِّ فِيهِ مِنْ طَرِيقِهِ
 أَبُو نَعِيمٍ فِي الْمُسْتَدْرَجِ وَأَخْرَجَهُ الْأَسْمَاعِيُّ عَنْ أَبِي خَلِيفَةَ عَنْ مُسْلِمٍ كَذَلِكَ لَكِنْ قَالَ فِي آخِرِهِ وَيَكُ بِدَلٍّ ثَلَاثًا
 وَلِلتَّوْبَةِ مِنْ طَرِيقِ أَبِي عَوَانَةَ عَنْ قَتَادَةَ قَالَ لَهُ فِي الثَّلَاثَةِ أَوَّلُ الرَّابِعَةِ أَرَكَيْهَا وَيَحْكُ أَوْ وَيَكُ وَلِلنَّسَائِيِّ مِنْ طَرِيقِ
 سَفِيذٍ عَنْ قَتَادَةَ قَالَ فِي الرَّابِعَةِ أَرَكَيْهَا وَيَكُ * (قَوْلُهُ بِأَبْنِ سَاقِ الْبَدَنِ مَعَهُ) أَيُّ مِنَ الْحُلِّ إِلَى الْحَرَمِ قَالَ
 الْمُهَلَّبُ أَرَادَ الْمَصْنُفُ أَنْ يَعْرِفَ أَنَّ السَّنَةَ فِي الْهَدْيِ أَنْ يَسَاقَ مِنَ الْحُلِّ إِلَى الْحَرَمِ فَانْشَرَاهُ مِنَ الْحَرَمِ خَرَجَ بِهِ إِذَا حَاجَّ
 إِلَى عَرَفَةَ وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ قَالَ فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ فَعَلِيهِ الْبَدَلُ وَهُوَ قَوْلُ اللَّيْثِ وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ وَانْوَاقَفَ بِهِ بِعَرَفَةَ فَحَسَنَ وَالْأَفْلَاحُ دَلُّ
 عَلَيْهِ وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ لَيْسَ بِسَنَةِ النَّبِيِّ ﷺ إِنَّمَا سَاقَ الْهَدْيَ مِنَ الْحُلِّ لِأَنَّ مَسْكَنَهُ كَانَ خَارِجَ الْحَرَمِ وَهَذَا كَلِمَةٌ فِي الْأَبْلِ
 فَأَمَّا الْبَقَرُ فَقَدْ يَضَعُفُ عَنْ ذَلِكَ وَالْفَعْلُ أَضْعَفُ وَمَنْ قَالَهُ مَالِكٌ لَا يَسَاقُ الْأَمْنُ عَرَفَةَ أَوْ مَا قَرَّبَ مِنْهَا لِأَنَّهَا تَضَعُفُ عَنْ قَطْعِ
 طَوْلِ الْمَسَافَةِ (قَوْلُهُ عَنْ عَقِيلٍ) فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ مِنْ طَرِيقِ شُعَيْبِ بْنِ اللَّيْثِ عَنْ أَبِيهِ حَدَّثَنِي عَقِيلٌ (قَوْلُهُ تَمَتَّعَ رَسُولُ اللَّهِ
 ﷺ فِي حَجَّةِ الْوُدَّاعِ بِالْعَمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ) قَالَ الْمُهَلَّبُ مَعْنَاهُ أَمْرٌ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ كَانَ يَنْكُرُ عَلَى أَنَسٍ قَوْلَهُ أَنَّهُ قَرَفَ وَيَقُولُ بَلْ
 كَانَ مُفْرَدًا أَوْ أَمَّا قَوْلُهُ بِدَأَ أَهْلُ بِالْعَمْرَةِ فَمَعْنَاهُ أَمْرٌ بِتَمَتُّعِهِمْ وَهُوَ أَنْ يَهْلُوا بِالْعَمْرَةِ أَوْ لَا يَقْدَمُوا قَبْلَ الْحَجِّ قَالَ وَلَا بَدَنَ مِنْ هَذَا
 التَّأْوِيلِ لِدَفْعِ التَّنَاقُضِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ (قُلْتُ) لَمْ يَجْعَلْ هَذَا التَّأْوِيلَ الْمُتَصَنِّفُ وَقَدْ قَالَ ابْنُ الْمُنِيرِ فِي الْغَنَاءِ أَنَّ حَمْلَ قَوْلِهِ تَمَتَّعَ
 عَلَى مَعْنَى أَمْرٍ مِنْ أَهْلِ التَّأْوِيلَاتِ وَالِاسْتِشْهَادُ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ رَجَمَ وَأَمَّا أَمْرٌ بِالرَّجْمِ مِنْ أَوْهِنِ الْأَسْتِشْهَادَاتِ لِأَنَّ الرَّجْمَ مِنْ
 وَظَنَةِ الْأَمَلِ وَالَّذِي يُولَدُ أَمَّا يُولَدُ نَابِئَةً عَنْهُ وَأَمَّا أَعْمَالُ الْحَجِّ مِنْ أَفْرَادٍ وَقِرَانٍ وَتَمَتُّعٍ فَأَنَّهُ وَظَنِي كُلِّ أَحَدٍ عَنْ نَفْسِهِ ثُمَّ
 أَجَازَ وَلَا آخِرَ وَهُوَ أَنَّ الرَّوْيَ عَنْ النَّاسِ لَا يَفْعَلُونَ إِلَّا كَفَعْلِهِ لَأَسْمَاءٍ مَعَ قَوْلِهِ خَذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ فَلَمَّا تَحَقَّقَ أَنَّ النَّاسَ
 تَمَتَّعُوا ظَنَّ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ تَمَتَّعَ فَاطْلُقَ ذَلِكَ (قُلْتُ) وَلَمْ يَتَّعِنِ هَذَا أَيْضًا بَلْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى قَوْلِهِ
 تَمَتَّعَ مَحْمُولًا عَلَى مَدْلُولِهِ الْفَعْلُ وَهُوَ الْأَضَاعُ بِاسْقَاطِ عَمَلِ الْعَمْرَةِ وَالخُرُوجِ إِلَى مِقَافَتِهَا وَغَيْرِهَا بَلْ قَالَ التَّوْبِيُّ
 أَنَّ هَذَا هُوَ الْمُتَّعِنُ قَالَ وَقَوْلُهُ بِالْعَمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ أَيُّ بِإِدْخَالِ الْعَمْرَةِ عَلَى الْحَجِّ وَقَدْ قَطَعْنَا فِي بَابِ التَّمَتُّعِ وَالْقِرَانِ تَقْدِيرَ
 هَذَا التَّأْوِيلِ وَأَمَّا الْمَشْكَلُ هُنَا قَوْلُهُ بِدَأَ أَهْلُ بِالْعَمْرَةِ ثُمَّ أَهْلُ بِالْحَجِّ لِأَنَّ الْجَمْعَ بَيْنَ الْأَحَادِيثِ الْكَثِيرَةِ فِي هَذَا
 اسْتَضَرَّجًا يَهْدِمُ عَلَى أَنَّهُ بِدَأَ أَوَّلًا الْحَجَّ ثُمَّ أَدْخَلَ عَلَيْهِ الْعَمْرَةَ وَهَذَا بِالْعَكْسِ وَأَجِيبَ عَنْهُ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ صَوْرَةُ

فَسَاقَ مَعَهُ الْهُدَى مِنْ ذِي الْحَلِيقَةِ وَبَدَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَهْلَ بِالْعُمْرَةِ ثُمَّ أَهْلَ بِالْحَجِّ فَتَمَتَّعَ النَّاسُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَكَانَ مِنَ النَّاسِ مَنْ أَهْدَى فَسَاقَ الْهُدَى وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يَهْدِ . فَلَمَّا قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ مَكَّةَ قَالَ لِلنَّاسِ مَنْ كَانَ مِنْكُمْ أَهْدَى فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ لَشَيْءٍ حَرَّمَ مِنْهُ حَتَّى يَقْبَضَ حَجَّهُ وَبَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَهْدَى فَلْيَطُفْ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّغَا وَالْمَرْوَةِ وَيَقْصِرْ وَلْيَحْلِلْ ثُمَّ لِيُحِلَّ بِالْحَجِّ . فَمَنْ لَمْ يَهْدِ هَذَا فَلْيَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةَ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ . فَطَافَ حِينَ قَدِمَ مَكَّةَ وَأَسْلَمَ الرُّكْنَ أَوْ قَالَ شَيْءٌ ثُمَّ حَبَّ ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ وَشِئَ أَرْبَعًا فَرَكِعَ حِينَ قَضَى طَوَافَهُ بِالْبَيْتِ حِينَئِذٍ الْقَامِ وَكَتَمَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ فَأَنْصَرَفَ فَأَتَى الصَّغَا . فَطَافَ بِالصَّغَا وَالْمَرْوَةِ سَبْعَةَ أَطْوَافٍ ثُمَّ لَمْ يَحِلَّ مِنْ شَيْءٍ حَرَّمَ مِنْهُ حَتَّى قَضَى حَجَّهُ وَنَحَرَ هَدْيَهُ يَوْمَ النَّحْرِ وَأَفَاضَ فَطَافَ بِالْبَيْتِ

الاهلال أى لما أدخل العمرة على الحج لي بهما فقال ليك بعمرة وحجة ما وهذا مطابق لحديث أنس المتقدم لكن قد أنكر ابن عمر ذلك على أنس فيحتمل أن يحمل انكار ابن عمر عليه كونه أطلق أنه جمع بينهما أى في ابتداء الامور عين هذا التأويل قوله في نفس الحديث ونفع الناس الخ فان الذين تمتعوا انما بدأوا بالحج لكن فسحوا حجهم الى العمرة حتى حلوا بذلك بمكة ثم حجوا من ما هم (قوله فساق معه الهدى من ذى الحليفة) أى من الميقات وفيه التدب الى سوق الهدى من المواقيت ومن الاماكن البعيدة ومن السنن التي أغفلها كثير من الناس (قوله فانه لا يحل من شيء) تقدم بيانه في حديث حفصة في باب التمتع والقران (قوله ويقصر) كذا لا يبي ذروا ما الاكثر فقدمه ويقصر وكذا في رواية مسلم قال النووي معناه انه يفعل الطواف والسعي والتقصر ويصير حلالا وهذا دليل على أن الحلق أو التقصير نسك وهو الصحيح وقيل استباحة محظور قال وانما أمره بالتقصير دون الحلق مع أن الحلق أفضل ليبقى له شعر يحلقه في الحج (قوله وليحل) هو أمر معناه الخبر أى قد صار حلالا فله فعل كل ما كان محظورا عليه في الاحرام ويحتمل ان يكون أمرا على الاباحة لفعل ما كان عليه حراما قبل الاحرام (قوله ثم ليحل بالحج) أى يحرم وقت خروجه الى عرفة ولهذا اتى به الدالة على التراخي فلم ير أنه يهل بالحج عقب اهلاله من العمرة (قوله وليهد) (١) أى هدي التمتع وهو واجب بشروطه (قوله فمن لم يجد هديا فليصم ثلاثة ايام في الحج) أى لم يجد الهدى بذلك المكان ويحقق ذلك بان يعدم الهدى او يعدم عنه حيثئذا وجد منه لكن يحتاج اليه لاهم من ذلك أو يجده لكن يمتنع صاحبه من بيعه أو يمتنع من بيعه الا يغلائه فينقل الى الصوم كما هو نص القرآن والمراد بقوله في الحج أى بعد الاحرام به وقال النووي هذا هو الافضل فان صامها قبل الاهلال بالحج اجزاه على الصحيح واما قبل التحلل من العمرة فلا على الصحيح قاله مالك وجوزه الثوري واصحاب الرأي وعلى الاول فمن استحب صيام عرفة بعرفة قال يحرم يوم الساج ليصوم الساج والثامن والتاسع والا فيحرم السادس لغير بعرفة فان فاته الصوم قضاءه وقيل يسقط ويستقر الهدى في ذمته وهو قول الحنفية وفي صوم ايام التشريق لهذا قولان للشافعية أظهرهما لا يجوز قال النووي واصحهما من حيث الدليل الجواز (قوله ثم حجب) تقدم الكلام عليه في باب استلام الحجر الاسود وتقدم الكلام على السعي في باب وقوله ثم سلم فانصرف فأتى الصفا ظاهرا انه لم يتحلل بينهما عمل آخر لكن في حديث جابر الطويل في صفة الحج عند مسلم ثم رجع الى الحجر فاستلمه ثم خرج من باب (١) قوله وليهد كذا في النسخ وهذه الكلمة ليست في نسخ الصحيح التي يدينها كما ترى بالهامش فلعلمها روايته وصرها مصدحه

ثُمَّ حَلَّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ حَرْمَ مِنْهُ وَفُلٌ مِثْلُ مَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَهْدَى وَسَاقِ الْهَدْيِ مِنَ النَّاسِ *
وَعَنْ عُرْوَةَ أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَخْبَرَتْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي تَمَتُّعِهِ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَتَمَتَّعَ النَّاسُ مَعَهُ
بِمِثْلِ الْقَرَى أَخْبَرَنِي سَالِمٌ مِنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِأَبٍ مِنْ أَشْتَرَى الْهَدْيَ
مِنَ الطَّرِيقِ حَدَّثَنَا أَبُو الثَّمَانِ حَدَّثَنَا حَادُّ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ قَالَ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لَا يَبِيعُ أَقْمُ فَإِنَّ لَا آمَنَهَا أَنْ تَتَّصِدَ عَنِ الْبَيْتِ قَالَ إِذَا أَفْعَلَ كَمَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ
قَالَ اللَّهُ . لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ . فَإِنَّا أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ أَزْجَبْتُ عَلَى نَفْسِي الْعُمْرَةَ

الصفا (قوله ثم حل من كل شيء حرم منه) تقدم أن سبب عدم إحلاله كونه ساق الهدى والا لكان يفسخ الحج
إلى العمرة ويحلل منها كما أمر به أصحابه واستدل به على أن التحلل لا يقع بمجرد طواف القدوم خلافاً لابن عباس
هو واضح وقد تقدم البحث فيه وقوله وفعل مثل ما فعل إشارة إلى عدم خصوصيته بذلك وفيه مشروعية طواف
القدوم للقارن والزمنا فيه أن عقبيه بالسعي وتسمية السعي طوافاً وطواف الأفاضة يوم النحر واستدل به على أن الحل
ليس بركن وليس بواجب لأنه لا يلزم من ترك ذكره في هذا الحديث أن لا يكون وقع بل هو داخل في عموم قوله حتى
قضى حجه **هـ** تنبيه **هـ** وقع بين قوله وفعل مثل ما فعل رسول الله ﷺ وبين قوله من أهدى وساق الهدى من الناس في
رواية أبي الوقت لفظ باب وقال فيه عن عروة عن عائشة الخ وهو خطأ شنيع فإن قوله من أهدى فاعل قوله وفعل فالفصل
بينها بلفظ باب خطأ ويصير فاعل فعل محذوفاً واغرب الكرماني فشرحه على أن فاعل فعل هو ابن عمر راوى الخبر وأما
أبو نعيم في المستخرج فساق الحديث بتمامه الخ ثم أعاد هذا اللفظ بترجمة مستقلة وساق حديث عائشة بالأسناد الذي قبله
وقال في كل منهما أخرجه البخاري عن يحيى بن بكير وهذا قريب (١) والأصوب ما رواه الأكثر ووقع في رواية أبي
الوليد الباجي عن أبي ذر بعد قوله ما فعل رسول الله ﷺ فاصلة صورته (٢) . وبعدها من أهدى وساق الهدى
من الناس وعن عروة أن عائشة أخبرته قال أبو الوليد أمرنا أبو ذر أن نضرب على هذه الترجمة يعني قوله من أهدى
وساق الهدى من الناس انتهى وهو عجيب من أبي الوليد ومن شيخه فإن قوله من أهدى هو صفة لقوله وفعل ولكنهما
ظنا أنها ترجمة فخكا عليها بالوم وليس كذلك وكذا أخرجه مسلم من رواية شعيب فساق حديث ابن عمر إلى قوله
من الناس ثم أعاد الأسناد بعبارة إلى عائشة قال عن رسول الله ﷺ في تَمَتُّعِهِ بِالْعُمْرَةِ وَتَمَتَّعَ النَّاسُ مَعَهُ بِمِثْلِ الْقَرَى الذي
أخبرني سالم عن عبد الله . وقد تعقب المهلب قول الزهري بمثل الذي أخبرني سالم فقال يعني مثله في اليوم لأن أحاديث
عائشة كلها شاهدة بأنه حج مفردا (قلت) وليس وهما إذ لا مانع من الجمع بين الروايتين بمثل ما جمعناه بين المختلف
عن ابن عمر بأن يكون المراد بالانفراد في حديثها البداء بالحج وبالتمتع بالعمرة ادخلها على الحج وهو أولى من توهم
جبل من جبال الحفظ والله أعلم * (قوله باب من اشترى الهدى من الطريق) أى سواء كان في الحل أو الحرم إذ
سوقه معه من بلده ليس بشرط وقال ابن بطال أراد أن يبين أن مذهب ابن عمر في الهدى إنما أدخل من الحل إلى
الحرم لأن قد بدا من الحل (قلت) لا يخفى أن الترجمة أعم من فعل ابن عمر فكيف تكون بياناً له (قوله فاقى لا آمنا)
بالد وفتح الميم الخفيفة وقد تقدم في باب طواف القارن بلفظ لا آمن والهاء هنا ضمير الفتنة أى لا آمن الفتنة أن
تكون سبباً في صدك عن البيت وسأني بيان ذلك في باب المحصر مع بقية الكلام عليه وفي رواية المستعمل والسرخصي
هنا لا آمنا وقد تقدم ضبطه وشرحه في باب طواف القارن (قوله ان تصد) في رواية السرخصي أن تستصد

(١) قوله قريب في نسخة غريب

فَأَهْلٌ بِالْعُمَرَةِ قَالَ ثُمَّ خَرَجَ حَتَّى إِذَا كَانَ بِالْبَيْدَاءِ أَهْلٌ بِالْحَجِّ وَالْعُمَرَةِ وَقَالَ مَا شَأْنُ الْحَجِّ وَالْعُمَرَةِ إِلَيَّ
وَاحِدٌ ثُمَّ اشْتَرَى الْهَدْيَ مِنْ قَدِيدٍ ثُمَّ قَدِمَ فَطَافَ لَهَا طَوَافًا وَاحِدًا فَلَمْ يَحِلَّ حَتَّى حَلَّ مِنْهَا حَجِيمًا
بَابُ مَنْ أَشْعَرَ وَقَلَّدَ بِذِي الْخَلِيفَةِ ثُمَّ أَحْرَمَ . وَقَالَ نَافِعٌ كَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إِذَا
أَهْدَى زَمَنَ الْحُدَيْبِيَّةِ قَلَدَهُ وَأَشْعَرَهُ بِذِي الْخَلِيفَةِ يَطْلُنُ فِي شِقِّ سَنَابِلِ الْأُتَمَنِ بِالشُّعْرَةِ وَوَجْهَهَا قَبْلَ الْقِبْلَةِ
بَارِكَةَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ
عَنِ الْمُسَوَّرِ بْنِ حَزْرَمَةَ وَرَوَانٌ قَالَا خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الْمَدِينَةِ فِي بَعْضِ عَشْرَةِ مِائَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ
حَتَّى إِذَا كَانُوا بِذِي الْخَلِيفَةِ قَلَّدَ النَّبِيُّ ﷺ الْهَدْيَ وَأَشْعَرَ وَأَحْرَمَ بِالْعُمَرَةِ **قَدْ حَدَّثَنَا** أَبُو نُعَيْمٍ
حَدَّثَنَا أَفْلَحُ عَنِ الْقَاسِمِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ قَلَّدْتُ فَلَايِدَ بِذِي النَّبِيِّ ﷺ يَدِي ثُمَّ قَلَدَهَا
وَأَشْعَرَهَا وَأَهْدَاهَا فَمَا حَرَّمَ عَلَيْهِ شَيْءٌ كَانَ أَحِلَّ لَهُ

(قوله فاهل بالعمره) زائدة رواية أبي ذر من الداروكذا أخرجه أبو نعيم من رواية علي بن عبد العزيز عن أبي النعمان شيخ
البخاري فيه ويؤخذ منه جواز الاحرام من قبل الميقات وللعلماء فيه اختلاف فنقل ابن المنذر الاجماع على الجواز
ثم قيل هو أفضل من الاحرام من الميقات وقيل دونه وقيل مثله وقيل من كان له ميقات معين فهو حق أحقه أفضل
والا فمن داره وللشافعية في أرجحية الميقات عن الدار اختلاف وقال الرافعي يؤخذ من تعليم أن من آمن على
نفسه كان أرجح في حقه والاهن الميقات أفضل وقد تقدم قول المصنف وكره عثمان أن يحرم من خراسان أو كرمان في
باب قوله تعالى الحج أشهر معلومات (قوله فلم يحل حتى حل) في رواية السرخسي حتى أحل زيادة ألف والهاء مفتوحة
وهي لغة شبيهة يقال حل واحل (قوله باب من أشعر وقلد بذى الخليفة ثم أحرم) قال ابن بطال غرضه أن يبين أن
المستحب أن لا يشعر المحرم ولا يقلد الا في ميقات بلده انتهى والذي يظهر أن غرضه الإشارة المرد قول مجاهد
لا يشعر حتى يحرم أخرجه ابن أبي شيبة لقوله في الترجمة من أشعر ثم أحرم ووجه الدلالة لذلك من حديث المسور
قوله حتى إذا كانوا بذى الخليفة قلد الهدي وأحرم فإن ظاهره البداءة بالتقليد ومن حديث عائشة قوله ثم قلدها
وأشعرها وما حرم عليه شيء فانه يدل على أن تقدم الاحرام ليس شرطاً في صحة التقليد والاشعار وابين من ذلك
لتحصيل مقصود الترجمة ما أخرجه مسلم من حديث ابن عباس قال صلى النبي ﷺ الظهر بذى الخليفة ثم دعا بناتقته
فأشعرها في سنامها الايمن وسلت الدم وقلدها نعلين ثم كبر راحلته فلما استوت به على اليبداء أهل بالحج وسيأتى الكلام
على حديث المسور حيث ساقه المصنف مطولاً في كتاب الشر وط وعلى حديث عائشة هدايا (قوله زمن الحديبية)
وقع عند الكشمبيني من المدينة (قوله في صدر الباب وقال نافع كان ابن عمر اخط) وصله مالك في الموطأ قاله عن نافع
عن عبيد الله بن عمر انه كان اذا أهدي هدياً من المدينة على ساكنها الصلاة والسلام قلد به ذى الخليفة يقلده قبل أن يشعره
وذلك في مكان واحد وهو متوجه الى القبلة يقلده بنعلين ويشعره من الشق الايسر ثم يساق معه حتى يوقف به مع الناس
بعرفة ثم يدفع به فاذا قدم غداة النحر نحره وعن نافع عن ابن عمر كان اذا طعن في سنام هديه وهو يشعر قال بسم الله والله
أكبر وأخرج البيهقي من طريق ابن وهب عن مالك وعبيد الله بن عمر عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يشعر بدنه من
الشق الايسر الا ان تكون صعباً فاذا لم يستطع ان يدخل بينها الشعر من الشق الايمن واذا اراد أن يشعرها من وجهها الى
القبلة وتبين بهذا ان ابن عمر كان يطن في الايمن لآفة وفي الايسر اخرى بحسب ما يتبناه ذلك والى الاشعار في الجانب الايمن
ذهب الشافعي وصاحب ابني حنيفة وأحمد في رواية والى الايسر ذهب مالك وأحمد في رواية ولم أر في حديث ابن عمر

باب قتل الهالكين للبدن والبر حديثنا مُدَدُ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ قَالَ أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ
عُمَرَ عَنْ حَفْصَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَالَتْ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا شَأْنُ النَّاسِ حَلَّوْا وَلَمْ يَحْلُلْ أَنْتَ قَالَ إِنِّي لَبَدْتُ
رَأْسِي وَقُلْتُ هَدَيْتَنِي فَلَا أَحِلُّ حَتَّى أَحِلَّ مِنَ الْحَجِّ **حديثنا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا الْأَيْبُ حَدَّثَنَا ابْنُ
شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ وَعَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَهْدِي
مِنَ الْمَدِينَةِ فَأَقْتُلَ فَلَانِدَ هَدِيَهُ ثُمَّ لَا يَحْتَنِبُ شَيْئًا يَحْتَنِبُهُ الْحَرَمُ **باب** إِشْعَارِ الْبَدَنِ وَقَالَ عُرْوَةُ عَنْ
السَّوَرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قُلْتُ لَلنَّبِيِّ ﷺ الْهَدَى وَأَشْعَرَهُ وَأَحْرَمَ بِالْعُمَرَةِ **حديثنا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلَمَةَ
حَدَّثَنَا أَفْلَحُ بْنُ حُسَيْنٍ عَنْ الْقَاسِمِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ قُلْتُ فَلَانِدَ هَدَيْتَنِي النَّبِيُّ ﷺ ثُمَّ
أَشْعَرَهَا وَقُلْتُ أَوْ قُلْتُهَا ثُمَّ بَثَّ بِهَا إِلَى الْبَيْتِ وَأَقَامَ بِالْمَدِينَةِ فَمَا حَرَّمَ عَلَيْهِ شَيْءٌ كَانَتْ لَهُ حِلٌّ

ما يدل على تقدم ذلك على إحرامه وذكر ابن عبد البر في الاستذكار عن مالك قال لا يشعر الهدي الا عند الاهلال بقلده
ثم يشعره ثم يصلي ثم يحرم وفي هذا الحديث مشروعية الاشعار وقائده الاعلام بأنها صارت هديا لبيتها من يحتاج
الى ذلك وحتى لو اخططت بغيرها تميزت أوضحت عرفت أو عطبت عرفها المساكين بالعلامة فاكلوها مع ما في ذلك من
تعظيم شعار الشرع وحث الفير عليه وأبعد من منع الاشعار واعتل باحتمال أنه كان مشروعا قبل النهي عن المثلة فان
النسخ لا يصار اليه باحتمال بل وقع الاشعار في حجة الوداع وذلك بعد النهي عن المثلة بزمان وسيأتي نقل الخلاف في
ذلك بعد باب * (قوله باب قتل فلانيد للبدن والبر) أو ردفه حديث حفصة ماثان الناس حلوا وحديث
عائشة كان يهدي من المدينة فأقتل فلانيد هديه قال ابن المنير في الحاشية ليس في الحديثين ذكر البقرة الا أنها مطلقان
وقد صرح أنه أهداهما جميعا كذا قال وكأنه أراد حديث عائشة دخل علينا يوم النحر بلجم بقر الحديث وسيأتي بعد
ابواب ولا دلالة فيه على أنه كان ساق البقر وترجمة البخاري صحيحة لانه ان كان المراد بالهدي في الحديث الابل والبقر
معافلا كلام وان كان المراد الابل خاصة فالبرقي معناها وقد سبق الكلام على حديث حفصة مستوفي في باب التمتع
والقران ومناسبتها للترجمة من جهة ان التقليد يستلزم تقدم القتل عليه ووضح ذلك حديث عائشة المذكور معه و يأتي
الكلام عليه بعد باب * تنبيه * أخذ بعض المتأخرين من اقتصار البخاري في هذه الترجمة على الابل والبقر انه موافق
لمالك وأبي حنيفة في أن الغنم لا تقلد وغفل هذا المتأخر عن أن البخاري أفر دترجمة لتقليد الغنم بعد أبواب يسيرة
كعادته في تهريق الأحكام في التراجم (قوله باب اشعار البدن) ذكر فيه حديث عروة عن السور معافلا وقد تقدم
موصولا قبل باب وحديث عائشة قتل فلانيد هدي النبي ﷺ ثم أشعروها وقلدها الحديث وفيه مشروعية الاشعار
وهو ان يكشط جلد البدنة حتى يسيل دم ثم يسلمته فيكون ذلك علامة على كونها هديا وبذلك قال الجمهور من
السلف والخلف وذكر الطحاوي في اختلاف العلماء كراهته عن أبي حنيفة وذهب غيره الى استحبابه للاتباع حتى
صاحبا أبو يوسف وعمر فقالا هو حسن قال وقال مالك يختص الاشعار بمن لها سام قال الطحاوي ثبت عن عائشة
وابن عباس التحريم في الاشعار وتركه قتل على أنه ليس بنسك لكنه غير مكروه لثبوت فعله عن النبي ﷺ وقال
الخطابي وغيره اعتلال من كره الاشعار بانه من المثلة مردود بل هو باب آخر كالكي وشق أذن الحيوان ليصير علامة
وغير ذلك من الرسم وكالتان والحجامة وشققة الانسان على المال عادة فلا يخفى ما توهمه من سرعان الجرح حتى
يقضى الي الهلاك ولو كان ذلك هو المحفوظ لقيه الذي كره به كأن يقول الاشعار الذي يقضى بالجرح الى السراية
حتى تهلك البدنة مكروه فكان قريبا وقد كثر تشنيع المتقدمين على أبي حنيفة في اطلاقه كراهة الاشعار وانتصر له

بابُ مَنْ قَلَدَ الْقَلَادَةَ يَدِيهِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ أَنَّ زِيَادَ بْنَ أَبِي سَفْيَانَ كَتَبَ إِلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ مَنْ أَهْدَى هَدِيًّا حَرَّمَ عَلَيْهِ مَا يَحْرُمُ عَلَى الْحَاجِّ حَتَّى يَنْحَرَّ هَدِيَّةً. قَالَتْ عَمْرَةُ فَقَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لَيْسَ كَمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ فَذَلِكُمْ قَلَادَةُ هَدَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

الطحاوي في المعاني فقال لم يذكره أبو حنيفة أصل الاشعار وانما ذكره ما يفعل على وجه يخاف منه هلاك البدن كمرأية الجرح لاسماعيل الطعن بالشفرة فارادسد الباب عن العامة لانهم لا يراعون الحد في ذلك وأما من كان عارفا بالسنة في ذلك فلا وفي هذا تعقب على الخطاوي حيث قال لا أعلم أحدا ذكره الاشعار الا بابحنيفة وخالفه صاحباه فقالا يقول الجماعة انتهى وروى عن ابراهيم النخعي أيضا انه ذكره الاشعار ذكر ذلك الترمذي قال سمعت أبا السائب يقول كنا عند وكيع فقال له رجل روى عن ابراهيم النخعي انه قال الاشعار مثله فقال له وكيع أقول لك أشعر رسول الله ﷺ وتقول قال ابراهيم ما أحقك بأن تحبس انتهى وفيه تعقب على ابن حزم في زعمه انه ليس لابي حنيفة في ذلك سلف وقد بالغ ابن حزم في هذا الموضوع وتعيين الرجوع الى مقال الطحاوي فانه أعلم من غيره باقوال أصحابه **تنبه** من قال بالاشعار لما في البقر في ذلك بالابل الاسعدين جبر وانفقوا على ان الفهم لا يشعر لضعفها ولكون صوفيا وأشعرها يستمر موضع الاشعار وأما على ما نقل عن مالك فلكونها ليست ذات اسنة والله أعلم **(قوله)** باب من قلده القلادة يديه أي الهدايا له حالان أما أن يسوق الهدى ويقصد النسك قائما يقلدها ويشعرها عند إحرامه وأما أن يسوقه ويقم يقلدها من مكانه وهو مقتضى حديث الباب ونسائي يان ما يقلده به بدباب والغرض بهذه الترجمة أنه كان عالما ابتداء التقليد ليرتب عليه ما بعده قال ابن التين يحتمل أن يكون قول عائشة ثم قلدها بيدها باللفظ للامر ومعرفة به ويحتمل أن تكون أرادت أنه ﷺ تناول ذلك بنفسه وعلم وقت التقليد ومع ذلك فلم يمتنع من شيء يمتنع منه المحرم لئلا يظن أحد أنه استباح ذلك قبل أن يعلم بتقليد الهدى **(قوله)** عن عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم (كذا) لاكثر وسقط عمرو ومن رواية أبي ذر وعمره هي خالة عبد الله الراوي عنها والاستاد كله مديون الشيخ البخاري **(قوله)** أن زياد بن أبي سفيان (كذا) وقع في الموطن وكان شيخ مالك حدث به كذلك في زمن بني أمية وأما بعدهم فما كان يقال له الأزياد بن أبيه وقبل استلحاق معاوية له كان يقال له زياد بن عبيد وكانت أمه سمية فلولاء الحرث بن كلفة الثقفي تحت عبيد المذكور فولدت زيادا على فراشه فكان ينسب اليه فلما كان في خلافة معاوية شهد جماعة على اقرار أبي سفيان بأن زيادا ولده فاستلحقه معاوية لذلك وزوج ابنة ابنته وأمر زيادا على العراقيين البصرة والكوفة جمعاه ومات في خلافة معاوية سنة ثلاث وخمسين **تنبه** وقع عند مسلم عن يحيى بن يحيى عن مالك في هذا الحديث ان ابن زياد بدل قوله ان زياد بن أبي سفيان وهو موجود عند جميع رواة الموطن ومن تبعه قال النووي وجميع من تسلم على صحيح مسلم والصواب ما وقع في البخاري وهو الموجود عند جميع رواة الموطن **(قوله)** حتى ينحر هديه (زاد مسلم في روايته وقد بهتت يدي فاكثي الى بأمرك زاد الطحاوي من رواية ابن وهب عن مالك أو مرى صاحب الهدى أي الذي معه الهدى أي بما يصنع **(قوله)** قالت عمرة) هو بالسند المذكور وقد روى الحديث المرفوع عن عائشة القاسم وعروة كما مضى قريبا مختصرا ورواه عنها أيضا مسروق وسنائي في آخر الباب الذي بعده مختصرا وأورده في الضحايا مطولا وترجم هناك على حكم من أهدي وأقام هل يصير محرما أولا ولم يترجم به هنا ولعله هناك عن مسروق أنه قال يأثم المؤمن أن رجلا يبعث بالهدى

يَدَيْهِ ثُمَّ قَلَدَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَيْهِ ثُمَّ بَعَثَ بِهَا مَعَ أَبِي قَلَمٍ يَحْرُمُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَيْءٌ
أَحَلَّهُ اللَّهُ حَتَّى يَحْرُمَ الْهَدْيُ

إلى الكعبة ويجلس في المنبر فيوصي أن تقلد بدته فلا يزال من ذلك اليوم محرماً حتى يحل الناس فذكر الحديث نحوه ونهض الطحاوي في حديث منروق قال قلت لعائشة أن رجلاً هبنا يبعثون بالهدى إلى البيت وأمر من الذي يبعثون معه يعلم لهم قلدها في ذلك اليوم فلا يزالون محرمين حتى يحل الناس الحديث وقال سعيد بن منصور حدثنا هشيم حدثنا يحيى بن سعيد حدثنا محمد بن عاتشة وقيل لها أن زيداً باع بالهدى أمسك عما يمسك عنه المحرم حتى ينحر هديه فقال عاتشة أوله كعبة يطوف بها قال وحدثنا يعقوب حدثنا هشام عن أبيه بلغ عاتشة أن زيداً باع بالهدى ونجده فقال إن كنت لأفعل قلادته هدى النبي ﷺ ثم يبعث بها وهو مقيم عندنا مما يحتجب شيئاً وروى مالك في الموطأ عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم التيمي عن ربيعة بن عبد الله بن الهدير أنه رأى رجلاً متجرداً بالعراق فسأل عنه فقالوا امر بهديه إن يقلد قال ربيعة فلقبت عبد الله بن الزبير فذكرت له ذلك فقال بدعة ورب الكعبة ورواه ابن أبي شيبة عن الثقفى عن يحيى بن سعيد أخبرني محمد بن إبراهيم أن ربيعة أخبره أنه رأى ابن عباس وهو أمير على البصرة في زمان على متجرد أعلى منبر البصرة فذكره فعرف بهذا اسم المبهم في رواية مالك قال ابن التين خالف ابن عباس في هذا جميع الفقهاء واحتجبت عاتشة بفعل النبي ﷺ ومارونه في ذلك يجب أن يصار إليه ولعل ابن عباس رجع عنه انتهى وفيه قصور شديد فإن ابن عباس لم يتفرد بذلك بل ثبت ذلك عن جماعة من الصحابة منهم ابن عمر رواه ابن أبي شيبة عن ابن علية عن أيوب وابن المنذر من طريق ابن جريج كلاهما عن نافع أن ابن عمر كان إذا باع بالهدى يمسك عما يمسك عنه المحرم إلا أنه لا يلي ومنهم قيس بن سعد بن عبادة أخرج سعيد بن منصور من طريق سعيد بن المسيب عنه نحوه ذلك وروى ابن أبي شيبة من طريق محمد بن علي بن الحسين عن عمرو بن علي أنها قالت في الرجل يرسل بدته أنه يمسك عما يمسك عنه المحرم وهذا منقطع وقال ابن المنذر قال عمرو بن علي وقيس بن سعد وابن عمر وابن عباس والتخعي وعطاء وابن سيرين وآخرون من أرسل الهدى وأقام حرم عليه ما يحرم على المحرم وقال ابن مسعود وعاتشة وأنس وابن الزبير وآخرون لا يصير بذلك محرماً إلى ذلك صار فقهاء الأمصار ومن حجة الأولين ما رواه الطحاوي وغيره من طريق عبد الملك بن جابر عن أبيه قال كنت جالساً عند النبي ﷺ فقد قميصه من جيبه حتى أخرجه من رجليه وقال إنى امرت بيدني التي بعثت بها إن تقلد اليوم وتشعر على مكان كذا فلبست قميصي ونسيت فلم أكن لأخرج قميصي من رأسي الحديث وهذا لا حاجة فيه لضعف استاده إلا أن نسبة ابن عباس إلى التفرد بذلك خطأ وقد ذهب سعيد بن المسيب إلى أنه لا يحتجب شيئاً مما يحتجب به المحرم إلا الجماع ليلة جمع رواه ابن أبي شيبة عنه باسناد صحيح ثم جاء عن الزهري ما يدل على أن الأمر استقر على خلاف ما قال ابن عباس ففي نسخة أبي الهيثم عن شعيب عنه وأخرجه البيهقي من طريقه قال أول من كشف العمى عن الناس وبين لهم السنة في ذلك عاتشة فذكر الحديث عن عروة ومروعة عنها قال فلما بلغ الناس قول عائشة أخذوا به وتركوا فتوى ابن عباس وذهب جماعة من فقهاء الفتوى إلى أن من أراد النكاح صار بمجرد تقليده الهدى محرماً كما حكاه ابن المنذر عن الثوري وأحمد وإسحق قال وقال أصحاب الراي من سائر الهدى وأم البيت ثم قلد وجب عليه الإحرام قال وقال الجمهور لا يصير بتقليد الهدى محرماً ولا يجب عليه شيء ونقل الخطابي عن أصحاب الراي مثل قول ابن عباس وهو خطأ عليهم فالطحاوي أعلم بهم منه ولعل الخطابي ظن التسوية بين المستثنين (قوله يدي) فيه فرج مجاز أن تكون أرادت أنها قلت بأمرها (قوله مع أبي) بفتح الهمة وكسر الموحدة الخفية تريد بذلك إياها أبا بكر الصديق واستفيد من ذلك وقت البعث وأنه كان في سنة تسع عام حج أبو بكر بالناس قال التين أرادت عائشة بذلك علمها بجميع القصة ويحتمل أن تريد أنه أخرف فعل النبي ﷺ لأنه حج في العام الذي يليه حجة

بابُ تَقْلِيدِ النِّعَمِ حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ أَهْدَى النَّبِيِّ ﷺ مَرَّةً غَنَاءً **حَدَّثَنَا أَبُو الثَّعْمَانِ** حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ كُنْتُ أَقْبَلُ الْفَلَاحِيَةَ لِلنَّبِيِّ ﷺ وَتَمَادُّ النِّعَمِ وَيُقِيمُ فِي أَهْلِهِ حَلَالًا **حَدَّثَنَا أَبُو الثَّعْمَانِ** حَدَّثَنَا حَمَّادٌ حَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ الْمُعْتَمِرِ وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ كُنْتُ أَقْبَلُ الْفَلَاحِيَةَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَيَبْعُثُ بِهَا ثُمَّ يَمْكُثُ حَلَالًا **حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ** حَدَّثَنَا زَكْرِيَّا عَنْ عَامِرٍ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ فَتَلْتُ لِمَدَى النَّبِيِّ ﷺ تَعْنِي الْفَلَاحِيَةَ قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ **بابُ الْفَلَاحِيَةِ مِنَ الْمُهْنِ حَدَّثَنَا** عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنٍ عَنِ الْقَاسِمِ

الوداع لللاظن ظان أن ذلك كان في أوّل الاسلام ثم نسخ فأرادت إزالة هذا اللبس واكت ذلك بقوله ما لم يحرم عليه شيء كان له حلال حتى نحر المهدى أي واقضى امره ولم يحرم وترك أحراره بعد ذلك أحرى وأولى لأنه إذا اتفق في وقت الشبهة فلا ينبغي عند انتفاء الشبهة أولى وحاصل اعتراض عائشة علي ابن عباس أنه ذهب إلى ما اتفق به قياس التولية في امر المهدى على المباشرة فبينت عائشة أن هذا القياس لا اعتبار له في مقابلة هذه السنة الظاهرة وفي الحديث من القوائد تناول الكبير الشيء بنفسه وإن كان له من يكفيه إذا كان مما بهم بدولا سيما كان من إقامة الشرائع وأموال الديانة وفيه تعقب بعض العلماء علي بعض ورد الاجتهاد بالنص وإن الأصل في إضالة ﷺ التامس به حتى تثبت الخصوصية * (قوله باب تقليد النعم) قال ابن المنذر أنكر مالك وأصحاب الرأي تقليد ما زاد غيره وكانهم لم يعلم الحديث ولم يجد لهم حجة إلا أقول بعضهم أنها تنصف عن التقليد وهي حجة ضعيفة لأن المقصود من التقليد العلامة وقد اتفقوا على أنها لا تنفع لأنها تضعف عنه فتقليد ما لا يضعفها والخفية في الأصل يقولون ليست النعم من المهدى فالحديث حجة عليهم من جهة أخرى وقال ابن عبد البر احتج من أمر بأهداء النعم بأنه ﷺ حج مرة واحدة ولم يهديها غنما انتهى وما أدري ما وجه الحجة منه لأن حديث الباب دال على أنه أرسل بها وأقام وكان ذلك قبل حجة قطما فلا حرج بين الفعل وترك لأن مجرد الترك لا يدل علي نسخ الجواز في من الذي صرح من الصحابة بأنه لم يكن في هداياه في حجة غنم حتى يسوغ الاحتجاج بذلك ثم ساق ابن المنذر من طريق عطاء وعبيد الله بن أبي يزيد وأبي جعفر محمد بن علي وغيرهم قالوا رأينا النعم تقدم مقلدة ولا بن أبي شيبة عن ابن عباس نحوه والمراد بذلك الرد علي من ادعى الإجماع علي ترك إهداء النعم وتقليد ما أعل بعض المخالفين حديث الباب بأن الأسود تهرعن عائشة بتقليد النعم دون بقية الرواة عنها من أهل بيته وغيرهم قال المنذر وغيره ويست هذه جملة لأنه حافظ ثقة لا يضره التفرد (قوله حدثنا عبد الواحد) هو ابن زياد وأما الرد في البخاري بطريقه طريق أبي نعيم مع أن طريق أبي نعيم عنه أعلى درجة لتصریح الأعمش بالتحديث عن إبراهيم في رواية عبد الواحد مع أن في رواية عبد الواحد زيادة التقليد وزيادة إقامته في أهله حلالا ثم اردفه برواية منصور عن إبراهيم استظهارا لرواية عبد الواحد لما في حفظ عبد الواحد عندهم وإن كان هو عنه حجة وأما اردافه برواية مسروق مع أنه لا تصریح فيها بكون الفلاحية للنعم فلان لفظ المهدى اعم من أن يكون نعم أو غيرها فالنعم فرد من أفراد ما يهدى وقد ثبت أنه ﷺ أهدى الأبل وأهدى البقر فمن ادعى اختصاص الأبل بالتقليد فليبين البيان وطريقه طريق مسروق وهو الشعبي وذكرنا الراوي عنه هو ابن أبي زائدة وقد ذكرت في الباب الذي قبله أنه أخرج طريق مسروق من وجه آخر عن الشعبي مطولا * (قوله باب الفلاحية من المهن) بكسر الميم لانه وسكون الهاء أي المصنف

عَنْ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ فَتَلْتُ فَلَا تَدْعَاهَا مِنْ عَيْنٍ كَانَ عِنْدِي **بَابُ تَقْلِيدِ النَّمْلِ حَدَّثَنَا**
 مُحَمَّدٌ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ
 اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَمُوتُ بَدَنَةً قَالَ أَرَكِيهَا قَالَتْ بَدَنَةً قَالَ أَرَكِيهَا قَالَ فَلَقَدْ رَأَيْتُهُ رَاكِبًا
 يَسِيرُ النَّبِيُّ ﷺ وَالنَّمْلُ فِي عُنُقِهَا * تَابَعَهُ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ **حَدَّثَنَا** عُمَانُ بْنُ عُمرٍ أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ
 الْمُبَارَكِ عَنْ يَحْيَى عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ **بَابُ الْجِلَالِ لِلْبُذْنِ**
 وَكَانَ ابْنُ عُمرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لَا يَشُقُّ مِنَ الْجِلَالِ إِلَّا مَوْضِعَ السَّنَامِ وَإِذَا نَحَرَهَا نَزَعَ جِلَالَهَا خَافَةً
 أَنْ يَفْسِدَهَا الدَّمُ ثُمَّ يَتَصَدَّقُ بِهَا **حَدَّثَنَا** قَبِيصَةُ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ عَنْ ابْنِ أَبِي نُجَيْجٍ عَنْ مُحَمَّدٍ
 عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ أَمَرَ نَبِيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَتَصَدَّقَ بِجِلَالِ
 الْبُذْنِ الَّتِي تَحَرَّوْا بِجِلْدِهَا .

وقيل هو المصوب منه وقيل هو الآخر خاصة (قوله عن أم المؤمنين) هي عائشة بنته يحيى بن حكيم عن معاذ أخرجه
 أبو نعيم في المستخرج وكذا وقعت تسميتها عند الاسماعيلي من وجه آخر عن ابن عون (قوله فتل فلاندا) أي
 الهدايا وفي رواية يحيى المذكورة انطلقت تلك القلائد واسلم من وجه آخر عن ابن عون مثله وزاد فاصبح فينا جلا
 لا يأتى ما يأتى الجلال من أهله وفيه رد على من كره القلائد من الاوبار واختار أن تكون من نبات الارض وهو منقول
 عن ربيعة ومالك وقال ابن التين لعله اراد أنه الاولى مع القول بجواز كونها من الصوف والله اعلم (قوله باب تقليد
 النمل) يحتمل أن يريد الجنس ويحتمل أن يريد الوحدة أي النمل الواحدة فيكون فيه اشارة الى من اشترط نملين وهو
 قول الثوري وقال غيره تجزى الواحدة وقال آخرون لا تتعين النمل بل كل من قام مقامها اجزا حتى اذن الاداوة ثم
 قيل الحكمة في تقليد النمل ان فيه اشارة الى السفر والجديفة فعلى هذا يتعين والله اعلم وقال ابن النير في الحاشية الحكمة
 فيه ان العرب تتخذ النمل مركوبة لكونها تقي عن صاحبها وتحمل عنه وعرا الطريق وقد كنى بعض الشعراء عنها بالناقاة
 فكان الذى اهدى خرج عن مركوبه لله تعالى حيوانا وغيره كما أخرج حين أحرم من ملبوسه ومن ثم أستحب
 تقليد نملين لا واحدة وهذا هو الاصل في نذر المثنى حافيا الى مكة (قوله حدثنا محمد) كذا لاكثر غير
 منسوب ولا بن السكن محمد بن سلام ولا بن ذر محمد بن سلام ورجع أبو على الجبائي انه محمد بن المثنى لان المصنف
 روى عن محمد بن المثنى عن عبد الاعلى حديثا غير هذا سيأتي قريبا وابده غيره بأن الاسماعيلي وابانهم أخرجاه
 في مستخرجيهما من رواية محمد بن المثنى وليس ذلك بلازم والمعدة على ما قال ابن السكن فانه حافظ (قوله عن
 عكرمة) هو مولى ابن عباس وأما عكرمة بن عمار فهو تلميذ يحيى بن أبي كثير لاشيخه وقد تقدم الكلام على
 حديث الباب قبل تسعة ابواب (قوله تابه محمد بن بشار) المتابع بالفتح هنا هو معمر والمتابع بالكسر ظاهر
 السياق انه محمد بن بشار وفي التحقيق هو علي بن المبارك وانما احتاج معمر عنده الى المتابعة لان رواية البصريين
 عنه مقالا لكونه حدثهم بالبصرة من حفظه وهذا من رواية البصريين ولم تقع لي رواية محمد بن بشار موصولة وقد
 أخرجه الاسماعيلي من طريق وكيع عن علي بن المبارك بمائة عثمان بن عمر وقاز ان حسينا المعلم رواه عن يحيى بن أبي كثير
 أيضا * (قوله باب الجلال للبدن) بكسر الجيم وتخفيف اللام جمع جل بضم الجيم وهو ما يطرح على ظهر البعير من كساء
 ونحوه (قوله) وكان ابن عمر لا يشق من الجلال الاموضع السنام فاذا نحرها نزع جلالها خافه ان يفسدها الدم ثم يتصدق بها (
 هذا التليق وصل بعضه مالك في الموطن نافع ان عبد الله بن عمر كان لا يشق جلال بدنه وعن نافع ابن ابن عمر كان

باب مَنِ اشْتَرَى هَدْيَهُ مِنَ الطَّرِيقِ وَقَلَّدَهَا **حَدَّثَنَا** إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ حَدَّثَنَا أَبُو صَمْرَةَ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ قَالَ أَرَادَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الْحَجَّ عَامَ حَجَّةِ الْخُرُورِ فِي عَهْدِ ابْنِ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَهَيَّسَ لَهُ إِنَّ النَّاسَ كَانُوا بَيْنَهُمْ قِتَالًا وَتَحَاوً أَنْ يَصُدُّوكَ فَقَالَ : أَتَدَّ كَانُ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أَسْوَدٌ حَسَنَةٌ . إِذَا أَصْنَعُ كَمَا صَنَعَ أَشْهَدُكُمْ أَنِّي أَوْجِبْتُ عَمْرَةَ حَتَّى كَانَ يَظَاهِرُ الْبَيْدَاءَ قَالَ مَاشَانُ الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ إِلَّا وَاحِدٌ أَشْهَدُكُمْ أَنِّي جَمَعْتُ حَجَّةً مَعَ عَمْرَةَ وَأَهْدَى هَدْيًا مُقَلَّدًا أَشْتَرَاهُ حَتَّى قِيمَ قَطَافٍ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّغَا وَلَمْ يَرِدْ عَلَى ذَلِكَ وَلَمْ يَحْلِلْ مِنْ شَيْءٍ حَرَّمَ مِنْهُ حَتَّى يَوْمَ النَّحْرِ فَحَلَّقَ وَنَحَرَ وَرَأَى أَنَّ قَدْ قَضَى طَوَافَهُ الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ بِطَوَائِفِهِ الْأَوَّلِ ثُمَّ قَالَ كَذَلِكَ صَنَعَ النَّبِيُّ ﷺ

يحلل بدنه القباطي والحلل ثم يبعث بها إلى الكعبة فيكسوها إياها وعن مالك أنه سأل عبد الله بن دينار ما كان ابن عمر يصنع بجلال بدنه حين كسيت الكعبة هذه الكسوة قال كان يتصدق بها وقال البيهقي بعد أن أخرجه من طريق يحيى بن بكير عن مالك زاد فيه غيره عن مالك الأمازيغ السام إلى آخر الأثر المذكور قال المذهب ليس التصديق بجلال البدن فرضا وإنما صنع ذلك ابن عمر لأنه أراد أن لا يرجع في شيء أهل به الله ولا في شيء أضيف إليه اه فائدة شق الجمل من موضع السنام ليظهر الأشعار لئلا يستمر ما تحتها وروى ابن المنذر من طريق أسامة بن زيد عن نافع أن ابن عمر كان يحلل بدنه الأمازيغ والبرود والحبر حتى يخرج من المدينة ثم يترعا فيطوبها حتى يكون يوم عرفة فيلبسها إياها حتى ينحرفها ثم يتصدق بها قال نافع وربما دفعها إلى بني شيبه وأورد المصنف حديثا على أن التصديق بجلال البدن مختصرا وسيأتي الكلام عليه مستوفى بعد سبعة أبواب إن شاء الله تعالى في تنبيهكم ما في هذه الأحاديث من استحباب التقليد والأشعار وغير ذلك يقتضي أن اظهار التقرب بالهدى أفضل من اخفائه والمقرر أن اخفاء العمل الصالح غير القرض أفضل من اظهاره فاما أن يقال أن أفعال الحج مبنية على الظهور كالأحرام والطواف والوقوف فكان الأشعار والتقليد كذلك فيخص الحج من عموم الاخفاء وإما أن يقال لا يلزم من التقليد والأشعار اظهار العمل الصالح لأن الذي يهديها يمكنه أن يبعثها مع من يقلدها ويشعرها ولا يقول انها لقان فتحصل سنة التقليد مع كتمان العمل وأبعد من استدلال بذلك على أن العمل إذا شرع فيه صار فرضا وإما أن يقال أن التقليد جعل علما لكونها هديا حتى لا يطمع صاحبها في الرجوع فيها * (قوله باب من اشترى هديه من الطريق وقلاها) تقدم قبل ثمانية أبواب من اشترى الهدى من الطريق وأورد فيه حديث ابن عمر هذا من وجه آخر وإنما زادت هذه الترجمة التقليد وقد تقدم القول فيه مستوفى في باب من قلد القلائد بيده وحديث ابن عمر يأتي الكلام عليه مستوفى في أبواب المحصر إن شاء الله تعالى لكن قوله في هذه الرواية عام حجة الخرورية وفي رواية الكشميهني حج الخرورية في عهد ابن الزبير مغاير لقوله في باب طواف القارن من رواية الليث عن نافع عام نزول الحجاج بابن الزبير لأن حجة الخرورية كانت في السنة التي مات فيها يزيد بن معاوية سنة أربع وستين وذلك قبل أن يسمى ابن الزبير بالخلافة ونزول الحجاج بابن الزبير كان في سنة ثلاث وسبعين وذلك في آخر أيام ابن الزبير فاما أن يحمل على أن الراوي أطلق على الحجاج وأتباعه حرورية لجامع ما بينهم من الخروج على أئمة الحق وإما أن يحمل على تعدد القصة وقد ظهر من رواية أيوب عن نافع أن القائل لابن عمر الكلام المذكور هو ولده عبيد الله كما تقدم في باب من اشترى الهدى من الطريق وسيأتي في أول الإحصار مزيد بيان

بابُ ذَبَحَ الرَّجُلُ الْبَقْرَ عَنْ نِسَائِهِ مِنْ غَيْرِ أَمْرِهِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا
 مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَتْ تَمِمْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا
 قَوْلُ خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَلْمِسُ يَمِينَ مِنْ ذِي الْقِمْدَةِ لَا تَرَى إِلَّا الْحَجَّ . فَلَمَّا دَنَوْنَا مِنْ مَكَّةَ
 أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدًى إِذَا طَافَ وَسَمَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ أَنْ يَحْمِلَ قَالَتْ فَدَخِلَ
 عَلَيْنَا يَوْمَ النَّحْرِ يَلْحَمُ بَقْرٍ قَالَتْ مَا هَذَا قَالَ نَحَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَزْوَاجِهِ . قَالَ يَحْيَى فَذَكَرْتُهُ
 لِلْقَاسِمِ فَقَالَ أَتَمَّكَ بِالْحَدِيثِ عَلَى وَجْهِهِ

لذلك ان شاء الله تعالى * (قوله باب ذبح الرجل البقر عن نسائه من غير أمره) اما التعبير بالذبح مع ان حديث
 الباب بلفظ النحر فاشارة الي ماورد في بعض طرقه بلفظ الذبح وسيأتي بعد سبعة أبواب من طريق سليمان بن بلال
 عن يحيى بن سعيد ونحو البقر جاز عند العلماء الا ان الذبح مستحب عندم لقوله تعالى ان الله يأمركم أن تذبحوا بقرة
 وخالف الحسن بن صالح فاستحب نحرها وأما قوله من غير أمره فأخذه من استفهام عائشة عن اللحم لادخل به عليها
 ولو كان ذبحه عليها لم تحتج الي الاستفهام لكن ليس ذلك دافعا للاحتمال فيجوز أن يكون عليها بذلك تقدم بان يكون
 استأذنه في ذلك لكن لا ادخل اللحم عليها احتمل عندها أن يكون هو الذي وقع الاستئذان فيه وأن يكون غير
 ذلك فاستغفرت عنه لذلك (قوله عن عمرة) في رواية سليمان المذكورة حدثني عمرة (قوله لا ترى) بضم النون أى لا نظن
 وقوله الا الحج تقدم القول فيه في الكلام على باب التمتع والافراد والقرآن وقوله فدخل علينا بضم الدال على البناء
 للجھول (قوله يلحم بقر) قال ابن بطال أخذ بظاهره جماعة فأجازوا الإشراف في الهدى والاضحية ولا حجة فيه
 لانه يحتمل أن يكون عن كل واحدة بقرة وأما رواية يونس عن الزهري عن عمرة عن عائشة أن رسول الله ﷺ
 نحر عن أزواجه بقرة واحدة فقد قال اسمعيل القاضي تغرد يونس بذلك وقد خالفه غيره اهـ ورواية يونس اخرجه
 النسائي وابوداود وغيرهما ويونس ثقة حافظ وقد تابعه معمر عند النسائي ايضا ولفظه اصرح من لفظ يونس
 قال ما ذبح عن آل محمد في حجة الوداع الا بقرة وروي النسائي أيضا من طريق يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة
 عن أبي هريرة قال ذبح رسول الله ﷺ عن نساؤه في حجة الوداع بقرة بينهما صححه الحاكم وهو شاهد
 قوى لرواية الزهري وأما مارواه عمار الذهني عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت ذبح عنار رسول الله
 ﷺ يوم حجة بقرة واحدة اخرجه النسائي ايضا فهو شاذ مخالف لما تقدم وقد رواه المصنف في الاضاحي ومسلم
 أيضا من طريق ابن عينة عن عبد الرحمن بن القاسم بلفظ ضحى رسول الله ﷺ عن نساؤه البقر ولم يذكر ما زاده
 عمار الذهني وأخرجه مسلم أيضا من طريق عبد العزيز الماجشون عن عبد الرحمن لكن بلفظ أهدي بدل ضحى
 والظاهر أن التصرف من الرواة لانه ثبت في الحديث ذكر النحر فحمله بعضهم على الاضحية فان رواية أبي هريرة
 صريحة في أن ذلك كان ممن نساؤه فقويت رواية من رواه بلفظ أهدي وتبين أنه هدى التمتع فليس فيه
 حجة على مالك في قوله لا ضحايا على أهل منى وتبين توجيه الاستدلال به على جواز الاشتراك في الهدى والاضحية والله
 أعلم واستدل به على أن الانسان قد يلحقه من عمل غيره ماعمله عنه بغير أمره ولا علمه وتعقب باحتمال الاستئذان كما
 تقدم في الكلام على الترجمة وفيه جواز الاكل من الهدى والاضحية وسيأتي نقل الخلاف فيه بعد سبعة أبواب (قوله
 قال يحيى) هو ابن سعيد الانصاري بالاستاد المذكور كله اليه (قوله فذكرته للقاسم) يعني ابن محمد بن أبي بكر الصديق
 (قوله فقال أتاك بالحديث على وجهه) أى ساقته لك سياقاً تاماً مختصراً منه شيئاً وكأنه يشير بذلك الى روايته هو عن

باب النحر في منحر النبي ﷺ يعني **حدثنا** إسحق بن إبراهيم مع خالد بن الحارث حدثنا عبيد الله بن عمر عن نافع أن عبد الله رضى الله عنه كان ينحر في المنحر قال عبيد الله منحر رسول الله ﷺ **حدثنا** إبراهيم بن المنذر حدثنا أنس بن عياض حدثنا موسى بن عقبة عن نافع أن ابن عمر رضى الله عنهما كان يبعث يديه من جمع من آخر الليل حتى يدخل به منحر النبي ﷺ مع حجاج فيم الحرق والمذكور **باب** من نحر هديه يديه **حدثنا** سهل بن بكار حدثنا وهيب عن أيوب عن أبي قلابة عن أنس وذكر الحديث قال ونحر النبي ﷺ يديه سبع بدن قياما وصحى بالبدنية كبشين ^(١) أملاحين أقرين مختصرا **باب** نحر الإبل مقيدة **حدثنا** عبد الله بن مسلمة حدثنا يزيد بن زريع عن يونس

مائة فانها محصورة بما قدمت الإشارة اليها في هذا الباب * (قوله باب النحر في منحر النبي ﷺ) قال ابن التين منحر النبي ﷺ عند الحجر الأولى التي تلى المسجد انتهى وكأنه أخذه من أثر أخرجه القاهي من طريق ابن جريج عن طاوس قال كان منزل النبي صلى الله عليه وسلم بمنى عن يسار المصلى قال وقال غير طاوس من أشياء مثله وزاد وأمر بنسائه أن يزلن جنب الدار بمنى وأمر الانصار أن يزلوا الشعب وراء الدار (قلت) والشعب هو عند الحجر المذكورة قال ابن التين وللنحر فيه فضيلة على غيره لقوله صلى الله عليه وسلم هذا المنحر وكل من منحر انتهى والحديث المذكور أخرجه مسلم من حديث جابر ولفظه نحرنا ههنا ومعنى كلنا منحرنا نحرنا وفي رجالكم وهذا ظاهره أن نحره ﷺ بذلك المكان وقع عن اتفاق لائشء يعلق بالنسك ولكن ابن عمر كان شديد الانباج وقد روى عمر بن شبة في كتابه من طريق ابن جريج عن عطاء قال كان ابن عمر لا ينحر إلا بمنى وحكي ابن بطال قول مالك في النحر بمنى للحجاج والنحر بمكة للمعتمر وأطال في تقرير ذلك وترجيحه ولا خلاف في الجواز وإن اختلف في الأفضل (قوله حدثنا إسحق بن إبراهيم) هو المعروف بابن راهويه كذلك أخرجه في مسنده وأخرجه من طريقه أبو نعيم (قوله قال عبيد الله) أي ابن عمر بالاسناد المذكور والمعنى أن مراد نافع بإطلاق المنحر منحر رسول الله ﷺ وقد روى المصنف هذا الحديث في الاضاحي أوضح من هذا ولفظه حدثني محمد بن أبي بكر المقدسي حدثنا خالد بن الحارث فذكر الحديث قال قال عبيد الله يعني منحر النبي ﷺ ولهذا أردفه المصنف هنا بطريق موسى بن عقبة عن نافع المصرحه بإضافة المنحر الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في نفس الخبر وأفادت رواية موسى زيادة وقتت الهدى الى المنحر وانها من آخر الليل وقوله مع حجاج بضم المهملة جمع حجاج وقوله فهم الحر والمملوك معناه أنه لا يشترط بعت الهندي مع الاحرار دون الارقاء وسيأتي في الاضاحي من طريق كثير ابن فرقد عن نافع عن ابن عمر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يذبح وينحر بالمصلي وهذا محمول على الاضحية بالمدينة * (قوله باب من نحر هديه يديه) أورد فيه حديث أنس مختصرا وفيه نحر النبي صلى الله عليه وسلم يديه سبع بدن وسيأتي بعد باب واحد يتأمله بالاسناد الذي ساقه هنا سواء وليست هذه الترجمة وحديثها عند أكثر الرواة بل ثبتت لأبي ذر عن المبتلى وحده وفي نسخة الصغاني بعد الترجمة ما نصه حديث سهل ابن بكار عن وهيب فاكتفى بالإشارة * (قوله باب نحر الإبل مقيدة) أورد فيه حديث ابن عمر وهو مطابق لما ترجم له (قوله عن يونس) هو ابن عبيد في رواية الاسماعيلي من طريق عبد بن عبد الأعلى عن يزيد بن زريع أخبرنا يونس

(١) قوله المتن وصحى بالبدية كبشين قال القسطلاني هنا قلنا عن ابن التين صوابه كبشين ١٠ مصححه

عن زيد بن جبير قال رأيت ابن عمر رضي الله عنهما أتيا على رجل قد أناخ بدنته ينحرفها قال
 اجثها قياما مقيدة سنة محمد ﷺ وقال شعبة عن يونس أخبرني زيد باب نحر البدن قائمة. وقال
 ابن عمر رضي الله عنهما سنة محمد ﷺ. وقال ابن عباس رضي الله عنهما صواف قياما **حدثنا**
 سهل بن بكار حدثنا وهيب عن أيوب عن أبي قلابة عن أنس رضي الله عنه قال صلى النبي ﷺ
 الظهر بالمدينة أربعا والعصر ببنى الحليفة ركعتين فبات بها فلما أصبح ركب راحلته فجعل يمل ويسبح فلما
 علا على البيضاء ليلى ماجعا فلما دخل مكة أمرهم أن يحولوا ونحر النبي ﷺ بيده سبع بدن قياما وصحى

والاستاد سوى الصحابي كلم بصرون (قوله عن زيد بن جبير) بحجم وموحدة مصغر بصري تابعي ثقة ليس له في الصحيحين
 سوى هذا الحديث وحديث آخر أخرجه المصنف في النذر بهذا الاستناد وأخرجه في الصوم باستناد آخر إلى يونس بن عبيد
 وقد سبق في أوائل الحج حديث غير هذا من طريق زيد بن جبير عن ابن عمر وهو غير زيد بن جبير هذا وليس أخاه
 أيضا لان زيد اطائي كوفي وزيد اقفني بصري لكنهما اشتركا في الثقة وفي الرواية عن ابن عمر (قوله أتيا على
 رجل) لم اقف على اسمه (قوله قد أناخ بدنته ينحرفها) زاد احمد عن اسمعيل بن علية عن يونس لينحرفها بمعنى
 (قوله اجثها) أي اثرها يقال بشت الناقة اثرتها وقوله قياما أي عن قيام وقيام مصدر بمعنى قائمة وهي حال مقدرة
 أو قوله اجثها أي اقها أو العامل محذوف تقديره انحرفها وقد وقع في رواية عند الاسماعيل انحرفها قائمة (قوله مقيدة)
 أي مقولة الرجل قائمة على ما بقي من قوائمها ولابن داود من حديث جابر ان النبي ﷺ واصحابه كانوا ينحرون البدنة
 معقولة اليسرى قائمة على ما بقي من قوائمها وقال سعيد بن منصور حدثنا هشيم أخبرنا أبو بشر عن سعيد بن جبير
 رايت ابن عمر ينحرون بدنته وهي معقولة إحدى يديها (قوله سنة محمد) بنصب سنة بعامل مضمرة كالإختصاص والتقدير
 متبعا سنة محمد (قلت) ويجوز الرفع ويدل عليه رواية الحربي في المناسك لفظ فقال له انحرفها قائمة فانها سنة محمد
 وفي هذا الحديث استحباب نحر الابل على الصفة المذكورة وعن الحنفية يستوى نحرها قائمة وباركة في الفضيلة
 وفيه تعليم الماهل وعدم السكوت على مخالفة السنة وان كان بها حوافيه أن قول الصحابي من السنة كذا مرفوع
 عند الشيخين لاحتجاجهما بهذا الحديث في صحيحهما (قوله وقال شعبة عن يونس أخبرني زيد) هذا التعليق أخرجه
 اسحق بن راهويه في مسنده قال أخبرنا النضر بن شميل حدثنا شعبة عن يونس سمعت زيدا بن جبير يقول انتهت
 مع ابن عمر فاذا رجل قد أصبح بدنته وهو يريد ان ينحرفها فقال قياما مقيدة سنة محمد ﷺ وقد نسب مغلطاي
 ومن تبعه تعليق شعبة المذكور لتخرج ابراهيم الحربي عن عمرو بن مرزوق عن شعبة فراجعته فوجدته فيه عن
 يونس عن زيد بالنعنة وليس في ذلك وقاه بمقصود البخاري فانه اخرج طريق شعبة ليان سماع يونس له من
 زباد وكذا أخرجه محمد بن جعفر غندر عن شعبة بالنعنة (قوله باب نحر البدن قائمة) في رواية الكشميني قياما
 (قوله وقال ابن عمر سنة محمد) يشير الي حديثه في الباب الذي قبله (قوله وقال ابن عباس صواف قياما) وهكذا ذكره
 سفيان بن عيينة في تفسيره عن عبيد الله بن أبي زيد عنه في تفسير قوله تعالى اذكروا اسم الله عليها صواف قال قياما
 أخرجه سعيد بن منصور عن ابن عيينة وأخرجه عبد بن حميد عن أبي نعيم عنه وقوله صواف بالتشديد جمع صافة
 أي مصطفة في قيامها ووقع في مستدرک الحاكم من وجه آخر عن ابن عباس في قوله تعالى صواف أي قياما على
 ثلاثة قوائم معقولة وهي قراءة ابن مسعود صواف بكسر الفاء بعدها نون جمع صافنة وهي التي رفعت إحدى
 يديها بالحقن لئلا تضطرب (قوله حدثنا سهل بن بكار) الاستناد إلى آخره بصرون (قوله فبات بها فلما أصبح)
 في رواية الكشميني فبات بها حتى أصبح وقد تقدم الكلام عليه في أوائل الحج والمراد منه هنا قوله ونحريده

بِالْمَدِينَةِ كَبَشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ أَقْرَبَيْنِ **حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ الظُّهْرَ بِالْمَدِينَةِ أَرْبَعًا وَالْعَصْرَ بِبَيْتِ الْحَلِيفَةِ رَكْعَتَيْنِ • وَعَنْ أَيُّوبَ عَنْ رَجُلٍ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ثُمَّ بَاتَ حَتَّى أَصْبَحَ فَصَلَّى الصُّبْحَ ثُمَّ رَكِبَ رَاحِلَتَهُ حَتَّى إِذَا اسْتَوَتْ بِهِ الْبَيْدَةُ أَهْلَ بَعْرَةَ وَحَجَّةَ **بَابُ** لَا يُعْطَى الْجَزَارُ مِنَ الْمَدِينَةِ شَيْئًا **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي كَثِيرٍ أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ قَالَ أَخْبَرَنِي بْنُ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ بَعَثَنِي النَّبِيُّ ﷺ فَعَمْتُ عَلَى الْبَدَنِ فَأَمَرَنِي فَصَمْتُ لِحْوَها • ثُمَّ أَمَرَنِي فَصَمْتُ جِلْدَها وَجُلُودَها وَقَالَ سَفْيَانُ وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الْكَرِيمِ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ أَمَرَنِي النَّبِيُّ ﷺ فَعَمْتُ عَلَى الْبَدَنِ

سبع بدن قیاما کذا فی روایة ابی ذر (١) وفی روایة کریمه وغیرها سبعة بدن فقیل فی توجہا ارادہ جرحہ فلذا الحق بها الماء والجمع بينهما ماقبله واضح وسيأتي بيان مانع وعدده فی حدیث علی ان شاء الله تعالى قریبا ویأتی الكلام علی حدیث التضحیه بالكبشين فی کتاب الاضاحی (قوله فی الطریق ثانیه) وعن أيوب عن رجل عن انس المراد به بیان اختلاف اسمعيل بن علیة ووهيب علی ایوب فیہ فساقه ووهيب عنه باستاد واحد وفصل اسمعيل بعضه فقال عن أيوب عن ابی قلابه عن انس وقال فی بعضه عن رجل عن انس قال الداودي لو كان كله عند أيوب عن ابی قلابه ما بهمه وقال ابن التین یحتمل ان یكون اسمعيل شك فیہ اونسبه ووهيب ثقة قد جزم بان جمیع الحدیث عنه وقد تقدم الكلام علی شیء من هذا فی باب التسییح والتحمید فی اوائل الحج (تنبيه) حکي ابن بطال عن الملب انه وقع عنده هنا فلما اهل لناهما جمعا قال ومعناه امر من اهل بالقران لانه هو كان مفردا فعني اهل لنا ای اباح لنا الاهلال فكان ذلك امر او تعليا لهم کیف یهلون والافلا معنى لنا فی هذا الموضع انتهى ولم اقف فی شیء من الروایات التي اتصلت لنا فی هذا الحدیث ولا فی غیره علی ما ذکرنا والذی فی اصولنا فلما علل علی البیداء لبی بهما جمعا ولعله وقع فی نسخهته فلما علل علی البیداء اهل وفي أخرى لبی فکتبت لبی بالفتح فصارت صورتها لنا بنون خفیفه وجمع بینها وبين الروایة الاخری فصارت اهل لنا ولا وجود لذلك فی شیء من الطرق * (قوله باب لا يعطى الجزار من الهدى شیاً) فاعل يعطى محذوف ای صاحب الهدی والجزار منصوب علی المفعولیه وروی بفتح الطاء والجزار بالرفع (قوله اخبرنا سفیان) هو الثوری (قوله عن عبد الرحمن) سیأتی فی الباب الذی بعده التصريح بالاخبار بین مجاهد وعبد الرحمن وبنی عبد الرحمن وعلی (قوله وقال سفیان هو المذکور بالاستناد المذکور وليس مطلقا وقد وصله النسائی قال اخبرنا اسحق بن منصور حدثننا عبد الرحمن هو ابن مهدي حدثننا سفیان وعبد الكريم المذكور هو الجزري كما فی الروایة التي فی الباب بعده (قوله فعمت علی البدن) ای التي ارصدها للهدی وفي الروایة الاخری ان اقوم علی البدن ای عند نحرها للاحتفاظ بها ويحتمل ان يريد ما هو اعلم من ذلك ای علی مصالحها فی عليها ورعها وسبقها وغير ذلك ولم يقع فی هذه الروایة عدد البدن لكن وقع فی الروایة الثالثة انها مائة بدنة ولابن داود من طریق ابن اسحق عن ابن ابی نجیح عن مجاهد عن النبي ﷺ ثلاثين بدنة وامرني فتحررت سائرهما واصبح منه موقوف عند مسلم فی حدیث جابر الطويل فان فیہ ثم انصرف ﷺ الى المنحر فتحر ثلاثا وستين بدنة ثم اعطى عليا فتحر ما غیر واشترک فی هدیه

(١) قوله كذا فی روایة ابی ذر الخ الذي فی القسطلانی وفي روایة غیر ابی ذر سبع بدن بدون تاوهو عكس ما هنا فخر

وَلَا أُعْطِيَ عَلَيْهَا شَيْءٌ فِي جِزَارَتِهَا **بَابُ** يَتَصَدَّقُ بِجُلُودِ الْهَدْيِ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ
ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ أَخْبَرَنِي الْحَسَنُ بْنُ مُسْلِمٍ وَعَبْدُ الْكَرِيمِ الْجَزَرِيُّ أَنَّ مُجَاهِدًا أَخْبَرَهُ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ
أَبِي لَيْلَى أَخْبَرَهُ أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يَقُومَ عَلَى بُذْنِهِ وَأَنْ يُقَسِّمَ بَذْنُهُ كُلَّهَا
لِحُومِهَا وَجُلُودَهَا وَجِلْدَها وَلَا يُعْطَى فِي جِزَارَتِهَا شَيْئًا

ثم امر من كل بدنة ببعضه فحطت في قدر فطبخت فأكلوا من لحمها وشربوا من مرقها فعرف بذلك ان البدن كانت مائة
بدنة وان النبي ﷺ نحر منها ثلاثا وستين ونحر على الباقي والجمع بينه وبين رواية ابن اسحق انه ﷺ نحر ثلاثين
ثم امر عليا ان ينحر فتحر سبعا وثلاثين مثلاثم نحر النبي ﷺ ثلاثا وثلاثين فان ساع هذا الجمع والا فالحق الصحيح
اصح (قوله ولا اعطى عليها شيئا في جزارتها) وكذا قوله في الرواية التي في الباب بعده (ولا يعطى في جزارتها شيئا)
ظاهرهما ان لا يعطى الجزار شيئا البتة وليس ذلك المراد بل المراد ان لا يعطى الجزار منها شيئا كما وقع عند مسلم وظاهره
مع ذلك غير مراد بل بين النسائي في روايته من طريق شعيب بن اسحق عن ابن جريج ان المراد منع عطية الجزار من
الهدى عوضا عن اجرتهم ولا يعطى في جزارتها منها شيئا وأختلف في الجزارة فقال ابن التين الجزارة بالكسر
اسم الفعل وبالضم اسم للسواقط فعل هذا فينبغي أن يقرأ بالكسر وبه صحت الرواية فان صحت بالضم جاز أن يكون المراد
لا يعطى من بعض الجزور اجرة الجزار وقال ابن لجوزي وتبعه المحب الطبري الجزارة بالضم اسم لا يعطى كالعمالة
وزنا ومعنى وقيل هو بالكسر كالحجامة والخطاطة وجوز غيره الفتح وقال ابن الاثير الجزارة بالضم كالعمالة
ما يأخذه الجزار من الذبيحة عن اجرتهم وأصلها اطراف البعير الرأس واليدان والرجلان سميت بذلك لان الجزار
كان يأخذها عن اجرتهم * (قوله باب يتصدق بجلود الهدى) اورد فيه حديث على من رواية ابن جريج عن
عبد الكريم الجزري هو ابن مالك والحسن مسلم وهو المكي جميعا عن مجاهد وساقه بلفظ الحسن بن مسلم وأما
لفظ عبد الكريم فقد اخرجهم مسلم من طريق ابن ابي خيثمة زهير بن معاوية عنه وزاد وقال نحن نعطيه من عندنا (قوله
وان يقسم بدنه) يسكون الدال المهملة ويجوز ضمها (قوله لحومها وجلودها وجلالها) زاد ابن خزيمة من هذا
الوجه في روايته على المساكين (قوله ولا يعطى في جزارتها شيئا) زاد مسلم وابن خزيمة ولا يعطى في جزارتها منها شيئا
قال ابن خزيمة المراد بقوله يقسمها كلها على المساكين الا ما امر به من كل بدنة ببضعة فطبخت كما في حديث جابر بن
الطويل عند مسلم كما تقدم التنبيه عليه قال والنهي عن اعطاء الجزار المراد به أن لا يعطى منها عن اجرتهم وكذا قال
البيهقي في شرح السنة قال واما اذا اعطى اجرتهم كاملة ثم تصدق عليه اذا كان فقيرا كما يتصدق على الفقراء فلا بأس
بذلك وقال غيره اعطاء الجزار على سبيل الاجرة ممنوع لكونه معارضة واما اعطاؤه صدقة او هدية او زيادة على
حقه فالقياس الجواز ولكن اطلاق الشارع ذلك قد يفهم منه منع الصدقة لئلا تقع مساعمة في الاجرة لاجل ما يأخذه
فيرجع الى المعارضة قال القرطبي ولم يرخص في اعطاء الجزار منها في اجرتهم الا الحسن البصري وعبد الله بن عبيد
بن عمير واستدل به على منع بيع الجلود قال القرطبي فيه دليل على ان جلود الهدى وجلالها لا تباع لمطعمها على اللحم
واعطائها حكمه وقد اتفقوا على ان لحمها لا يباع فكذلك الجلود والجلال واجازة الاوزاعي واحمد واسحق وأبو
ثور وهو وجه عند الشافعية قالوا ويرى من مصرف الاضحية واستدل ابو ثور على انهم اتفقوا على جواز الاتضاع به وكل
ما جاز الاتضاع به جاز يعمه وعرض بانفاقهم على جواز الاكل من لحم هدي التطوع ولا يلزم من جواز كلة جواز يعمه وسيأتي
الكلام على الاكل منها في الباب الذي بعده واقوى من ذلك في رد قوله ما اخرجهم احمد في حديث قتادة بن
النعمان مرفوعا لا يتبعوا لحوم الاضاحي والهدى وتصرفوا واكلوا واستمتعوا بجلودها ولا يتبعوا وان اطعمتم من

بابُ يَتَصَدَّقُ بِجِلَالِ الْبَدَنِ حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ حَدَّثَنَا سَيْفُ بْنُ أَبِي مُلَيْحَانَ قَالَ سَمِعْتُ مُجَاهِدًا يَقُولُ حَدَّثَنِي أَبُو أَبِي لَيْلَى أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدَّثَهُ قَالَ أَهْدَى النَّبِيِّ ﷺ مِائَةَ بَدَنَةٍ فَأَمَرَنِي بِلُحُومِهَا فَسَمَّنَهَا ثُمَّ أَمَرَنِي بِجِلَالِهَا فَسَمَّنَهَا ثُمَّ بِجِلْدِهَا فَسَمَّنَهَا **بابُ** وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ أَنْ لَا تُشْرِكْ بِي شَيْئًا وَطَهِّرْ بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَا أُولِي الْأَرْبَابِ لِمَكَ أَنتُمْ شَاقُونَ رَجُلًا إِلَى قَوْلِهِ خَيْرٌ لَهُ عِنْدَ رَبِّي **بابُ** مَا يَأْكُلُ مِنَ الْبَدَنِ وَمَا يَتَصَدَّقُ وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لَا يَأْكُلُ مِنْ جَزَاءِ الصَّيْدِ وَالنَّذْرِ وَيُؤْكَلُ مِمَّا سِوَى ذَلِكَ وَقَالَ عَطَاءٌ وَيَطْعَمُ مِنَ التَّمَةِ **حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ حَدَّثَنَا عَطَاءٌ تَمِيمُ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ كُنَّا لَا نَأْكُلُ مِنْ لُحُومِ بَدَنَتَيْنِ فَوْقَ ثَلَاثٍ مَنَى فَرَخَّصَ لَنَا النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ كُونُوا وَزُودُوا مَا كَلْنَا وَزُودْنَا قُلْتُ لِعَطَاءٍ أَقَالَ حَتَّى جِئْنَا الْمَدِينَةَ قَالَ لَا **حَدَّثَنَا** خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ قَالَ حَدَّثَنِي يَحْيَى قَالَ حَدَّثَنِي عُمَرَةُ قَالَتْ تَمِيمُ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَوْلُ خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِحَسِيٍّ بَقِيٍّ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ وَلَا نَرَى إِلَّا الْحَجَّ حَتَّى إِذَا دَنَوْنَا مِنْ مَكَّةَ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ لَا يَكُنَ مَعَهُ هَدًى إِذَا طَافَ بِالْبَيْتِ ثُمَّ يَبِيلُ قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا

لُحُومَهَا فَسَكَّوْا أَنْ شَفَعُ * (قوله باب يصدق بجلال البدن) اورد فيه حديث على من طريق اخرى عن مجاهد وقد تقدم الكلام عليه قبل ابواب في باب الجلال والبدن وفي حديث علي من القوادسوق الهدي والوكالة في نحر الهدي والاستجار عليه والقيام عليه وقرعته والاشراك فيه وان من وجب عليه شيء لله فله تخليصه ونظيره الزرع يعطي عشرة ولا يحبس شيئا من نفقته على المساكين * (قوله باب واذا بواانا لبراهيم مكان البيت ان لا تشرك بي شيئا وطهر بيتي للطائفين والقائمين والركع السجود واذن في الناس بالحج يا اولئك رجالا) وقوله (الى قوله خيره عند ربه) وقع سياق الآيات كلها في رواية كريمة والمراد منها هنا قوله تعالى فكلوا منها واطعموا البائس الفقير ولذلك عطف عليها في الترجمة وما يأكل من البدن وما يصدق اي بيان المراد من الآية (قوله وقال عبيد الله) هو ابن عمر العمري (اخبرني نافع عن ابن عمر لا يؤكل من جزاء الصيد والنذر ويؤكل مما سوى ذلك) وصله ابن ابي شيبة عن ابن عمر عنه بمعناه قال اذا عطيت البدنة او كسرت اكل منها صاحبها ولم يدها الا ان تكون نذرا او جزاء صيد ورواه الطبري من طريق القطان عن عبيد الله بلفظ التعليق المذكور وهذا القول احدى الروايتين عن احمد وهو قول مالك وزاد الافندية الاذى والرواية الاخرى عن احمد ولا يؤكل الا من هدى التطوع والتمتع والقرآن وهو قول الحنفية بناء على اصلهم ان دم التمتع والقرآن دم نسك لادم جبران (قوله وقال عطاء يا كل ويطعم من التمة) هذا التعليق وصله عبد الرزاق عن ابن جريج عنه وروى سعيد بن منصور من وجه آخر عن عطاء لا يؤكل من جزاء الصيد ولا مما يجعل المساكين من النذر وغير ذلك ولا من التدية ويؤكل مما سوى ذلك وروى عبد ابن حميد من وجه آخر عنه ان شاء اكل من الهدي والاضحية وان شاء لم يأكل ولا تخالف بين هذه الآثار عن عطاء فان حاصلها ما دل عليه الاثر الثاني وزعم ابن القصار المالكي ان الشافعي تفرد بمنع الاكل من دم التمتع (تنبيه) وقع في رواية كريمة بعد قوله فهو خيره عند ربه وقيل قوله وما يأكل من البدن وما يصدق لفظ طاب وسقط من رواية ابن ذر وهو الصواب (قوله كنا لا نأكل من لحوم بدنتا فوق ثلاث مني) باضافة ثلاث مني وسيأتي الكلام عليه مستوفي ان شاء الله تعالى في اواخر كتاب الاضاحي وهو من الحكم المتفق على نسخه (قوله سليمان)

الله عنها فدخل علينا يوم النحر يلعم بقر قنك ما هذا فقيل ذبح النبي ﷺ عن أزواجه قال يحيى
فذكرت هذا الحديث لقائهم فقال أنتك بالحديث على وجه باب الذبح قبل الخلق حدثنا
محمد بن عبد الله بن حوشب حدثنا هشيم أخبرنا منصور عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما قال
سئل النبي ﷺ عن خلق قبل أن يذبح ونحوه فقال لا حرج لا حرج حدثنا أحمد بن يوسف أخبرنا
أبو بكر عن عبد العزيز بن رفيع عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما قال رجل للنبي ﷺ زرت
قبل أن أرمى قال لا حرج قال خلقت قبل أن أذبح قال لا حرج قال ذبحت قبل أن أرمى قال لا حرج *
وقال عبد الرحيم الرازي عن ابن خنيم أخبرني عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ *
وقال الثنائيم بن يحيى حدثني ابن خنيم عن عطاء عن ابن عباس عن النبي ﷺ * وقال عفان أراه عن
وهيب حدثنا ابن خنيم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ *

هو ابن بلال ويحيى هو ابن سعيد الانصاري والاسناد كله مدينون وخالد وان كان اصله كوفيا فقد سكن المدينة
مدة وقد تقدم الكلام على حديث عائشة هذا في باب ذبح الرجل البقر عن نسائه وقوله في رواية سليمان هذه حتى
اذا دونوا من مكة امر رسول الله ﷺ من لم يكن معه هدى اذا طاف بالبيت ثم يحل كذا للاكثر من طريق
الفربرى وكذا وقع في رواية النسفي لكن جعل على قوله ثم ضبة ووقع في رواية ابى ذر بلفظ ان بدل ثم
ولاشكال فيها وكذا اخرجه مسلم عن القعني عن سليمان بن بلال بلفظ ان يحل وزاد قلبا اذا طاف بالبيت وبين
الصفاء والمروة وقد شرحه الكرماني على لفظ ثم فقال جواب اذا محذوف والتقدير يتم عمرته ثم يحل قال ويجوز ان
يكون جواب من ثم محذوف ويجوز ان تكون ثم زائدة كما قال الاخفش في قوله تعالى ان لا ملجأ من الله الا اليه ثم
تاب عليهم ان تاب جواب حتى اذا قلت (وكلفه تكلف وقد تبين من رواية مسلم ان التغير من بعض الرواة ولا سيما
وقد وقع مثله في رواية ابى ذر المروى وقد قدمت رواية مالك قريبا ومثلها في الجهاد وكذا للاسماعيلي من وجه آخر
عن يحيى بن سعيد وهو الصواب (قوله باب الذبح قبل الخلق) اورد فيه حديث السؤال عن الخلق قبل الذبح ووجه
الاستدلال به لما ترجم له ان السؤال عن ذلك دال على ان السائل عرف ان الحكم على عكسه وقد اورد حديث ابن
عباس من طرق ثم حديث ابى موسى فلما الطريق الاول لحديث ابن عباس فمن طريق منصور بن زاذان عن عطاء
عنه بلفظ سئل عن خلق قبل ان يذبح ونحوه والثانية من طريق ابى بكر وهو ابن عياش عن عبد العزيز بن رفيع
عن عطاء عن ابن عباس فذكر فيه الزيارة قبل الرمي والخلق قبل الذبح والذبح قبل الرمي وعرف به المراد بقوله في
رواية منصور ونحوه والثالثة من رواية ابن خنيم عن عطاء (قوله وقال عبد الرحيم بن سليمان عن ابن خنيم (١) وهو
عبد الله بن عثمان وهذه الرواية الملققة وصلها الاسماعيلي من طريق الحسن بن حماد عنه ولفظه ان رجلا قال يا رسول
الله طفت بالبيت قبل ان ارمى قال ارم ولا حرج وصله الطبراني في الاوسط من طريق سعيد بن محمد بن عمر والاشعثي
عن عبد الرحيم وقال تهرد به عبد الرحيم عن ابن خنيم كذا قال والرواية التي تلى هذه ترد عليه وعرف بهذا ان مراد
البخاري اصل الحديث لا خصوص ما ترجم به من الذبح قبل الخلق (قوله وقال القاسم بن يحيى حدثني ابن خنيم) لم اقف
على طريقه موصولة (قوله وقال عفان اراه عن وهيب حدثنا ابن خنيم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس) القائل

(١) قوله وقال عبد الرحيم بن سليمان عن ابن خنيم وكذا قوله الآتي وقال حماد يعني ابن سلمة كذا بنسخ الشرح
والذي في المتن ما روي بالهامش قلل ما في الشارح رواية له اه مصححه

وَقَالَ سَمَاعُ بْنُ قَيْسٍ بْنِ سَمُرَةَ وَعَبَّادُ بْنُ مَسْعُودٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى حَدَّثَنَا خَالِدٌ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ رَمَيْتُ بَعْدَ مَا أُسْبِيتُ فَقَالَ لَأَحْرَجَ قَالَ حَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أُنْحَرَ قَالَ لَأَحْرَجَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبِي عَنْ شُعْبَةَ عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ طَارِقِ بْنِ شَيْبَانَ عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَدِمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ بِالطَّلْحَاءِ فَقَالَ أَحْبَبْتَ قُلْتُ نَعَمْ قَالَ يَمَّا أَهَلَّتْ قُلْتُ لَيْتَ بِإِهْلَالِ كَاهِلِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ أَحْسَنْتُ أَنْطَلِقُ فَطُفْتُ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّمَا وَالْمَرْوَةِ ثُمَّ أَتَيْتُ أَمْرَأَةً مِنْ بَنِي قَيْسٍ فَقُلْتُ رَأْسِي ثُمَّ أَهَلَّتْ بِالْحُجِّ فَكُنْتُ أَفْنِي بِهِ النَّاسَ حَتَّى خَلَّاهُ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَدْ كَرِهَهُ لَهُ . فَقَالَ إِنْ نَأَخَذَ بِكِتَابِ اللَّهِ فَإِنَّهُ يَأْمُرُنَا بِالْأَمْرِ . وَإِنْ نَأَخَذَ بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَحِلَّ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيَ حَيْثُ يَحِلُّ بِأَبٍ مِنْ لَبَدٍ رَأْسُهُ عِنْدَ الْإِحْرَامِ وَحَلَقَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَ تَامَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ حَفْصَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَنَّهَا قَالَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَا شَأْنُ النَّاسِ حَلُّوا بِمِرَّةٍ وَلَمْ يَحْلِلُوا أَنْتَ مِنْ عُمَرَةَ قَالَ إِنِّي لَبَدْتُ رَأْسِي وَقُلْتُ هَذَا فَلَا أُحِلُّ حَتَّى أُنْحَرَ

أراه هو البخاري فقد أخرجه أحمد عن عفان بدونها ولفظه جابر قال بإسناد رسول الله ﷺ حلفت ولم أنحر قال لأخرج فأنحر وجاء آخر فقال بإسناد رسول الله ﷺ أنحر قبل أن أرمي قال قادم ولا أخرج وزعم خلفان البخاري قال فيه حدثنا عفان والمراد بهذا التعليق بيان الاختلاف فيه على ابن خنيم هل شيخه فيه عطاء أو سعيد بن جبير كما اختلف فيه على عطاء هل شيخه فيه ابن عباس أو جابر قالذي يتبين من صنيع البخاري ترجيح كونه عن ابن عباس ثم كونه عن عطاء وإن الذي يخالف ذلك شاذوا فاما مقصد بآراءه بيان الاختلاف وفي رواية عفان هذه الدلالة على تعدد السانين عن الأحكام المذكورة (قوله وقال حماد يعني ابن سلمة الطح) هذه الطريق وصلها النسائي والطحاوي والاسماعيلي وابن حبان من طرق عن حمادين سلمة بن نحو سبياق عبد العزيز بن رفيع والطريق الرابعة من طريق عكرمة عن ابن عباس (قوله عبد الأعلى) هو ابن عبد الأعلى وخالده هو الخذاء وكان البخاري استظهر به لما وقع في طريق عطاء من الاختلاف فأراد أن يبين أن لحديث ابن عباس أصلا آخر وفي طريق عكرمة هذه زيادة حكم الرمي بعد المساء فإن فيه إشعارا بأن الأصل في الرمي أن يكون نهارا وسيأتي الكلام على حكم هذه المسئلة بعد أربعة أبواب وأما حديث أبي موسى فقد تقدم الكلام عليه في باب التمتع والقرآن ومطابقته للترجمة من قول عمر فيه لم يعمل حتى بلغ الهدى عمله لأن بلوغ الهدى عمله يدل على ذبح الهدى فلو تقدم الحلق عليه لصار متحللا قبل بلوغ الهدى عمله وهذا هو الأصل وهو تقديم الذبح على الحلق وأما آخره فهو رخصة كما سيأتي (قوله قفلت) بغاء التصغير بعدها فاء ثم لام خفيفة مفتوحة ثم مائة أي تبيت القمل منه (قوله باب من لبدرأسه عند الإحرام وحلق) أي بعد ذلك عند الإحلال قيل أشار بهذه الترجمة إلى الخلاف فيمن لبس هل يصنع عليه الحلق أولا فنقل ابن بطال عن الجمهور تعيين ذلك حتى عن الشافعي وقال أهل الرأي لا يصح بل إن شاء قصر اه وهذا قول الشافعي في الجديد وليس للآل دليل صريح وأعلى ما فيه مسأتي في لباس عن عمر من ضفر رأسه فليحلق وأورد المصنف في هذا الباب حديث حفصة وفيه أن لبس الرأس وليس فيه تعرض للحلق إلا أنه معلوم من حاله ﷺ أنه حلق رأسه في حجه وقد ورد ذلك صريحا في حديث ابن عمر كما في أول الباب الذي بعده وأردفه ابن بطال بحديث حفصة فجعل من هذا الباب لباسا للترجمة وقد قلت غير مرة أنه لا يلزمه أن يأتي بجميع ما اشتمل عليه الحديث في الترجمة بل إذا وجدت واحدة كفت وقد

بابُ الحلق والتقصير عند الإحلال حدثنا أبو البان أخيراً شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَزْمَةَ قَالَ نَافِعُ كَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ حَلَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّتِهِ **حدثنا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ اللَّهُمَّ ارْحَمْ الْمُحَلِّقِينَ قَالُوا وَالْمُقَصِّرِينَ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ وَالْمُقَصِّرِينَ * وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ حَدَّثَنِي نَافِعٌ رَحِمَ اللَّهُ الْمُحَلِّقِينَ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ . قَالَ وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ حَدَّثَنِي نَافِعٌ قَالَ فِي الرَّابِعَةِ وَالْمُقَصِّرِينَ

فقدّم الكلام على حديث حفصة في باب التمتع والقران * (قوله باب الحلق والتقصير عند الإحلال) قال ابن المنير في الحاشية أهم البخاري بهذه الترجمة ان الحلق نسك لقوله عند الإحلال وما يصنع عند الإحلال وليس هو نفس التحلل وكان استدلاله على ذلك بدعائه ﷺ لهاعله والدعاء بشعر بالتواب والثواب لا يكون الا على العبادة لا على المباحات وكذلك فضيلة الحلق على التقصير يشعر بذلك لان المباحات لا تتفاضل والقول بان الحلق نسك قول الجمهور والارواية مضغفة عن الشافعي انه استباحه حظور وقد اوم كلام ابن المنذر ان الشافعي تفرد بها لكن حكيت ايضا عن عطاء وعن أبي يوسف وهو رواية عن أحمد وعن بعض المالكية وسيأتي ما فيه بعد باين ثم ذكر المصنف في الباب لابن عمر ثلاثة أحاديث ولا يحرر حديثا ولا ابن عباس حديثا * والحديث الاول لابن عمر من طريق شعيب بن أبي حمزة قال قال نافع كان ابن عمر يقول حلق رسول الله ﷺ في حجته وهذا طرف من حديث طويل أوله لما نزل الحجاج بابن الزبير الحديث نبه على ذلك الاسماعيلي * والحديث الثاني لابن عمر في الدعاء للمحلقين وسيأتي بسطه * والحديث الثالث لابن عمر من طريق جويرية بن أسماء عن نافع ابن عبد الله وهو ابن عمر قال حلق النبي ﷺ وطائفة من أصحابه وقصر بعضهم وكان البخاري لم يقع له على شرطه التصريح بمحل الدعاء للمحلقين فاستنبط من الحديث الاول والثالث ان ذلك كان في حجة الوداع لان الاول صرح بأن حلاقه وقع في حجته والثالث لم يصرح بذلك الا انه بين فيه ان بعض الصحابة حلقوا وبعضهم قصر وقد أخرجه في المغازي من طريق موسى بن عقبة عن نافع بلطف حلق في حجة الوداع واناس من أصحابه وقصر بعضهم وأخرج مسلم من طريق الباقين بن سعد عن نافع مثل حديث جويرية سواء زاد فيه ان رسول الله ﷺ قال يرحم الله المحلقين فاشعر ذلك بأن ذلك وقع في حجة الوداع وسند كرا البحث فيه مع ابن عبد البر هناك ان شاء الله تعالى (نتيجه) افاد ابن خزيمة في صحيحه من الوجه الذي أخرجه البخاري منه في المغازي من طريق موسى بن عقبة عن نافع متصلا بالمتن المذكور قال وزعموا أن الذي حلقه معمر بن عبد الله بن نضلة وبين أبو مسعود في الاطراف ان قائل وزعموا ابن جريج الراوي له عن موسى بن عقبة (قوله قالوا والمقصرون يا رسول الله) لم اقف في شيء من الطرق على الذي تولى السؤال في ذلك بعد البحث الشديد والواو في قوله والمقصرون معطوفة على شيء محذوف تقديره قل والمقصرون أو قل وارحم المقصرين وهو بسمي العطف التلقيني وفي قوله ﷺ والمقصرون اعطاء المعطوف حكم المعطوف عليه ولو تخلف بينهما السكوت لغير عنذر (قوله قالوا والمقصرون) كذا في معظم الروايات عن مالك اعادة الدعاء للمحلقين مرتين وعطف المقصرين عليهم في المرة الثالثة وانهد يحيى بن بكير دون رواية الموطأ بإعادة ذلك ثلاث مرات نبه عليه ابن عبد البر فالنقصي وأغفله في التهيد بل قال فيه انهم لم يخطئوا على مالك في ذلك وقد راجعت أصلي سماعي من موطأ يحيى بن بكير فوجدته كما قال في النقصي (قوله وقال الباقين) وصله مسلم ولفظه رحم الله المحلقين مرة او مرتين قالوا والمقصرون قال والمقصرون والشك فيه من الباقين والا فأكثرهم موافق لما يرواه مالك (قوله وقال عبيد الله) بالتصغير وهو العمري وروايته وصلها مسلم من رواية عبد الوهاب الثقفي عنه باللفظ

حدثنا عيَّاشُ بْنُ الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ حَدَّثَنَا عُمَارَةُ بْنُ الْقَفَّاعِ عَنْ أَبِي زُرْعَةَ عَنْ أَبِي
هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ اغْتَرِبْ لِلْمُحْلِيِّينَ قَالُوا وَلِلْقَصْرِينَ قَالَ اللَّهُمَّ اغْفِرْ
لِلْمُحْلِيِّينَ قَالُوا وَالْقَصْرَيْنِ قَالَا ثَلَاثًا قَالَ وَالْقَصْرَيْنِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ
ابْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ قَالَ قَالَ حَاقَ النَّبِيُّ ﷺ وَطَائِفَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ وَقَصَرُ بَعْضِهِمْ حَدَّثَنَا
أَبُو عَاصِمٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ

الذي علقه البخاري وأخرجه أيضا عن محمد بن عبد الله بن نمير عن أبيه عن بلفظ رحم الله المحققين قالوا والمقصرون
فذكر مثل رواية مالك سواء زاد قال الله المحققين قالوا والمقصرون يارسل الله قال والمقصرون وبيان أن
كونها في الراجعة أن قوله والمقصرون معطوف على مقدر تقديره رحم الله المحققين وانما قال ذلك بعد أن دعا المحققين
ثلاث مرات صريحا فيكون دعاؤه للمقصرين في الراجعة وقد رواه أبو عوانة في مستخرجه من طريق الثوري عن
عبيد الله بلفظ قال في الثالثة والمقصرون والجمع بينهما واضح بأن من قال في الراجعة فعل ماضٍ ومن قال في الثالثة
أراد أن قوله والمقصرون معطوف على الدعوة الثالثة أو أراد الثالثة مسألة السائلين في ذلك وكان عليه السلام لا يرجع بعد
ثلاث كما ثبت ولو لم يدع لهم بعد ثالث مسألة ما سأله في ذلك وأخرجه أحمد من طريق أيوب عن نافع بلفظ اللهم اغفر
للمحققين قالوا والمقصرون حتى قالها ثلاثا أو أربعا ثم قال والمقصرون ورواية من جزم مقدمة على رواية من شك
(قوله حدثنا عباس بن الوليد) هو الرقام بالتحانية والمجعة ووقع في رواية ابن السكن بالوحدة والمهملة وقال
أبو علي الجبائي الأول ارجع بل هو الصواب وكان القابسي يشك عن أبي زيد فيه فيهمل ضبطه فيقول عباس أو
عباس (قلت) لم يخرج البخاري العباس بالوحدة والمهملة ابن الوليد الثلاثة أمدايت نسبة في كل منهما الترسى
أحدها في علامات النبوة والآخرة في المغازي والثالث في الفتن ذكره معطفا قال وقال عباس الترسى واما الذي بالتحانية
والمجعة فأكثر عنه وفي الغالب لا ينسبه والله أعلم (قوله قالها ثلاثا) أي قوله اللهم اغفر المحققين وهذه الرواية
شاهدة لأن عبيد الله العمري حفظ الزيادة (تنبيه) لم أر في حديث أبي هريرة من طريق أبي زرعة بن عمرو وابن
جرير عنه إلا من رواية محمد بن فضيل هذه بهذا الأسناد في جميع ما وقعت عليه من السنن والمسانيد فهي من أرفاها
عن عمارة ومن أفراد عمارة عن أبي زرعة فتابع البازرة عليه عبد الرحمن بن يعقوب أخرجه مسلم من رواية العملاء
ابن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة ولم يسق لفظه وسأله أبو عوانة ورواية أبي زرعة أنتم واختلف المتكلمون
على هذا الحديث في الوقت الذي قال فيه رسول الله ﷺ ذلك فقال ابن عبد البر لم يذكر أحد من رواة نافع عن ابن عمر أن
ذلك كان يوم الحديبية وهو قصير وحذف وانما جرى ذلك يوم الحديبية حين صد عن البيت وهذا عنفوخ مشهور من
حديث ابن عمر وابن عباس وأبي سعيد وأبي هريرة وحشي بن جادة وغيرهم ثم أخرج ابن سعيد بلفظ سمعت
رسول الله ﷺ يستغفر لاهل الحديبية للمحققين ثلاثا والمقصرون مرة وحديث ابن عباس بلفظ خلق رجال
يوم الحديبية وقصر آخرون فقال رسول الله ﷺ رحم الله المحققين الحديث وحديث أبي هريرة من طريق
محمد بن فضيل الماضى ولم يسق لفظه بل قال فذكر معناه ونحو في ذلك فإنه ليس في رواية أبي هريرة تعيين الموضع
ولم يقع في شيء من طرق التصريح بسماعه لذلك من النبي ﷺ ولو وقع قطعنا بأنه كان في حجة الوداع لأنه
شهدا ولم يشهد الحديبية ولم يسق ابن عبد البر عن ابن عمر في هذا شيئا ولم أقف على تعيين الحديبية في شيء من
الطرق عنه وقد قدمت في صدر الباب أنه مخرج من مجموع الاحاديث عنه أن ذلك كان في حجة الوداع كما يروى إليه
صليح البخاري وحديث أبي سعيد الذي أخرجه ابن عبد البر أخرجه أيضا الطحاوي من طريق الأزاعي وأحمد

وابن أبي شيبة وأبو داود الطيالسي من طريق هشام الدستوائي كلاهما عن يحيى بن أبي كثير عن إبراهيم
 الاصبهاني عن أبي سعيد وزاد فيه أبو داود أن الصحابة حلقوا يوم الحديبية الاعثان وأبا قتادة وأما حديث ابن
 عباس فأخرجه ابن ماجه من طريق ابن اسحق حدثني ابن أبي نجيح عن مجاهد عنه وهو عند ابن اسحق في
 المغازي بهذا الاسناد وان ذلك كان بالحديبية وكذلك أخرجه أحمد وغيره من طريقه وأما حديث حبشي بن جنادة
 فأخرجه ابن أبي شيبة من طريق أبي اسحق عنه ولم يبين المكان وأخرجه أحمد من هذا الوجه وزاد في سياقه
 عن حبشي وكان ممن شهد حجة الوداع فذكر هذا الحديث وهذا يشعر بأنه كان في حجة الوداع وأما قول ابن عبد البر
 فوهم قد ورد تعيين الحديبية من حديث جابر عند أبي قرة في السنن ومن طريق الطبراني في الاوسط ومن حديث
 المسور بن عزمة عند ابن اسحق في المغازي وورد تعيين حجة الوداع من حديث أبي مرزوم السلولي عند أحمد وابن
 أبي شيبة ومن حديث أم الحصين عند مسلم ومن حديث قارب ابن الاسود الثقفي عند أحمد وابن أبي شيبة ومن
 حديث أم عمارة عند الحرث فلا حديث التي فيها تعيين حجة الوداع أكثر عددا وأصح اسنادا ولهذا قال النووي
 عقب أحاديث ابن عمر وأبي هريرة وأم الحصين هذه الاحاديث تدل على أن هذه الواقعة كانت في حجة الوداع
 قال وهو الصحيح المشهور وقيل كان في الحديبية وجزم بأن ذلك كان في الحديبية امام الحرمين في النهاية ثم قال
 النووي لا يبعد أن يكون وقع في الموضعين انتهى وقال عياض كان في الموضعين ولذا قال ابن دقيق العيد أنه الاقرب
 (قلت) بل هو المتعين لظاهر الروايات بذلك في الموضعين كما قدمناه الا أن السبب في الموضعين مختلف فالذي في
 الحديبية كان بسبب توقف من توقف من الصحابة عن الاحلال لما دخل عليهم من الحزن لسكونهم منعوا من
 الوصول الى البيت مع اقتدارهم في أنفسهم على ذلك فخالهم النبي صلى الله عليه وسلم وصالح قريشا على أن يرجع
 من العام المقبل والقصة مشهورة كما ستأتي في مكانها فلما أمرهم النبي صلى الله عليه وسلم بالاحلال توقفوا فأشارت
 أم سلمة أن يحل هو صلى الله عليه وسلم قلمهم ففعل فتبعوه فحلق بعضهم وقصر بعض وكان من بادر الى الحلق
 أسرع الى امتثال الامر ممن اقتصر على التقصير وقد وقع التصريح بهذا السبب في حديث ابن عباس المشار اليه
 قبل فان في آخره عند ابن ماجه وغيره أنهم قالوا يا رسول الله ما بال المحلقين ظاهرت لهم بالرحمة قال لانهم لم يشكوا
 وأما السبب في تكرير الدعاء للمحلقين في حجة الوداع فقال ابن الاثير في النهاية كان أكثر من حج مع رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لم يسق الهدى فلما أمرهم أن يفسخوا الحج الى العمرة ثم يتحللوا منها ويحلقوا رءوسهم شق
 عليهم ثم لما لم يكن لهم بد من الطاعة كان التقصير في أنفسهم أخف من الحلق ففعله أكثرهم فرجع النبي ﷺ
 فعل من حلق لكونه أبين في امتثال الامر انتهى وفيما قاله نظر وان تابعه عليه غير واحد لان التمتع يستحب في
 حقه أن يقصر في العمرة ويحلق في الحج اذا كان ما بين النسكين متقاربا وقد كان ذلك في حقهم كذلك والاولى
 ما قاله الخطابي وغيره ان عادة العرب انها كانت تحب توفير الشعر والزين به وكان الحلق فيهم قليلا وربما كانوا يرونه من
 الشهرة ومن زى الاما جم فذلك كرهوا الحلق واقتصروا على التقصير وفي حديث الباب من الفوائد ان التقصير
 يجزئ عن الحلق وهو جمع عليه الاماروي عن الحسن البصري ان الحلق يمين في اول حجة حكاها ابن المنذر
 بصيغة التريض وقد ثبت عن الحسن خلافة قال ابن أبي شيبة حدثنا عبد الاعلى عن هشام عن الحسن في
 الذي لم يحج قط فان شاء حلق وان شاء قصر ثم روى ابن أبي شيبة عن ابراهيم النخعي قال اذا حج الرجل اول
 حجة حلق فان حج اخري فان شاء حلق وان شاء قصر ثم روى عنه انه قال كانوا يحبون ان يحلقوا في اول حجة
 واول عمرة انتهى وهذا يدل على ان ذلك للاستحباب لا للزوم ثم عند المالكية والحنابلة ان عمل تعيين الحلق والتقصير ان
 لا يكون الحرم لبد شعره او قصره وهو قول الثوري والشافعي في القديم والجور وقال في الجديد وفاقا للحنفية
 لا يجمع الا ان نذره او كان شعره خفيفا لا يمكن تقصيره او لم يكن له شعر فيمر للموسى على رأسه واغرب الخطابي فاستدل

عَشَقَصِ بَابُ قَصْرِ الْمُتَمَتِّعِ بَعْدَ الْعُمْرَةِ

الوداع وزعم ان النبي ﷺ كان متمتعا لان هذا غلط فاحش فقد تظاهرت الاحاديث في مسلم وغيره ان النبي ﷺ قبل له ماشا ان الناس حلوا من العمرة ولم نحل أنت من عمرتك فقال اني لبدت راسي وقلدت هدي فلأحل حتى انحر (قلت) ولم يذكر الشيخ هنا ما صر في عمرة القضية والذي رجحه من كون معاوية انما اسلم يوم الفتح صحيح من حيث السند لكن يمكن الجمع بأنه كان اسلم خفية وكان يكتم اسلامه ولم يتمكن من اظهاره الا يوم الفتح وقد أخرج ابن عساکر في تاريخ دمشق من ترجمة معاوية تصريح معاوية بأنه أسلم بين الحديبية والقضية وأنه كان يخفي اسلامه خوفا من ابويه وكان النبي ﷺ لما دخل في عمرة القضية مكة خرج أكثر أهلها عنها حتى لا ينظروا وأصحابه يطوفون بالبيت فلعل معاوية كان ممن تخلف بمكة لسبب اقتضاه ولا يارضيه أيضا قول سعد بن أبي وقاص فيها أخرجه مسلم وغيره فقلناها يعني العمرة في اشهر الحج وهذا يومئذ كافر بالعرش يضمين يعني بيوت مكة يشير الى معاوية لانه يحمل على انه اخبر بما استصعبه من خاله ولم يطلع على اسلامه لكونه كان يخفيه ويعكر على ملجوز وه ان قصيره كان في عمرة الجمرات ان النبي ﷺ ركب من الجمرات بعد أن أحرم بعمرة ولم يستصحب احدا معه الا بعض أصحابه المهاجرين فقدم مكة فطاف وسعى وحلق ورجع الى الجمرات فأصبح بها كبأت تخفيت عمرته على كثير من الناس كذا أخرجه الترمذي وغيره ولم يد معاوية فيمن كان صحبه حينئذ ولا كان معاوية فيمن تخلف عنه بمكة في غزوة حنين حتى يقال لعله وجده بمكة بل كان مع القوم وأعطاه مثل ما أعطى اباه من النسيئة مع جملة المؤلفة واخرج الحاكم في الاكليل في آخر قصة غزوة حنين ان الذي حلق رأسه ﷺ في عمرته التي اعتمرها من الجمرات ابو هند عبد بني ياضة فان ثبت هذا وثبت ان معاوية كان حينئذ معه أو كان بمكة فقصصه بالمرءة امكن الجمع بأن يكون معاوية قصر عنه أولا وكان الحلاق غائبا في بعض حاجته ثم حضر فأمره أن يكمل ازالة الشعر بالحلق لانه افضل ففعل وان ثبت ان ذلك كان في عمرة القضية وثبت انه ﷺ حلق فيها جاء هذا الاحتمال بعينه وحصل التوفيق بين الاخبار كلها وهذا مما فتح الله على به في هذا الفتح والله الحمد ثم الحمد ابدأ قال صاحب الهدى الاحاديث الصحيحة المستفيضة نذل على انه ﷺ لم يحل من احرامه الى يوم النحر كما اخبر عن نفسه بقوله فلا أحل حتى انحر وهو خبر لا يدخله الوهم بخلاف خبر غيره ثم قال ولعل معاوية قصر عنه في عمرة الجمرات فنفى بذلك وظن انه كان في حجته انتهى ولا يعكر على هذا الرواية قيس بن سعد المتقدمة لتصرحه فيها بكون ذلك في أيام العشر الا انها شاذة وقد قال قيس بن سعد عقبها والناس يشكرون ذلك انتهى وأظن قيسا رواها بالمعنى ثم حدث بها فوقع له ذلك وقال بعضهم يحتمل أن يكون في قول معاوية قصرت عن رسول الله ﷺ بمشقص حذف تقديره قصرت ان اشعري عن أمر رسول الله ﷺ انتهى ويعكر عليه قوله في رواية أحمد قصرت عن رسول الله ﷺ عند المروة أخرجه من طريق جعفر بن محمد عن أبيه عن ابن عباس وقال ابن حزم يحتمل ان يكون معاوية قصر عن راس رسول الله ﷺ بقية شعر لم يكن الحلاق استوفاه يوم النحر وتعقبه صاحب الهدى بأن الحلاق لا يبتى شعرا يقصر منه ولا سبعا وقد قسم ﷺ شعره بين الصحابة الشعرة والشعرين وأبضا فهو ﷺ ثم يسع بين الصفا والمروة الاسعيا واحدا في أول ما قدم فإذا يصنع عند المروة في العشر (قلت) وفي رواية العشر نظر كما تقدم وقد أشار النووي الى ترجيح كونه في الجمرات وصوبه الحب الطبري وابن القيم وفيه نظر لانه جاء انه حلق في الجمرات واستبعد بعضهم ان معاوية قصر عنه في عمرة الحديبية لكونه أسلم ليس بعيد (قوله بمشقص) بكسر الميم وسكون المعجمة وفتح القاف وآخره صاد مهملة قال القزاز هو نصل عرض برمي به الوحش وقال صاحب المحكم هو الطويل من النصال وليس بمرض وكذا قال ابو عبيد والله أعلم (قوله باب قصير المتمتع بعد العمرة)

عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا أَفَاضَتْ صَفِيَّةُ يَوْمَ النَّحْرِ **بَابُ** إِذَا رَمَى بَعْدَ مَا أَمْسَى . أَوْ حَلَقَ قَبْلَ أَنْ يَذْبَحَ نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا **حَدَّثَنَا** مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا وَهَبٌ حَدَّثَنَا ابْنُ مَالُوسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قِيلَ لَهُ فِي الذَّبْحِ وَالْحَلْقِ وَالرَّمْيِ وَالتَّقْدِيرِ وَالتَّأْخِيرِ فَقَالَ لَا حَرَجَ **حَدَّثَنَا** عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ حَدَّثَنَا خَالِدٌ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قَالَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُسَلِّئُ يَوْمَ النَّحْرِ بِمَقَرِّ فَقِيلَ لَهُ لَا حَرَجَ فَسَأَلَهُ رَجُلٌ فَقَالَ حَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَذْبَحَ قَالَ أَذْبَحْ وَلَا حَرَجَ . وَقَالَ رَمَيْتُ بَعْدَ مَا أَمْسَيْتُ فَقَالَ لَا حَرَجَ **بَابُ** الْفَتْيَا عَلَى الدَّابَّةِ عِنْدَ الْجُمُرَةِ **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا

بالمعنى كما نينهت أطرقي القاسم فهي عند مسلم من طريق أفلح بن حميد عنه عن عائشة قالت كنا نتخوف ان نحيط صفة قبل ان تفيض فجاء نارسول الله ﷺ فقال احبستنا صفة قلنا قد افاضت قال فلا اذا و رواه أحمد من وجه آخر عن القاسم عنها أن صفة حاضت عني وكانت قد افاضت الحديث وأما طريق عروة فرواه المصنف في المغازي من طريق شعيب عن الزهري عنه عن عائشة أن صفة حاضت بعدما افاضت وأخرجه الطحاوي عقب رواية الاسود عن عائشة لفظا كنت افضت يوم النحر قالت نعم أخرجه من طريق يونس عن الزهري به وقال نحوه وأما طريق الاسود فوصلها المصنف في باب الادلاج من المحصب بلفظ حاضت صفة الحديث وفيه اطافت يوم النحر فقيل نعم (قوله باب اذارمى بعدما امسى أو حلق قبل أن يذبح ناسيا أو جاهلا) أو ردفه حديث ابن عباس في ذلك وسيأتي الكلام عليه في الباب الذي بعده ولم يبين الحكم في الترجمة اشارة منه الى أن الحكم يرفع الحرج مقيد بالجاهل أو الناسي فيحتمل اختصاصهما بذلك أو الى ان نفي الحرج لا يستلزم رفع وجوب القضاء أو الكفارة وهذه المسئلة مما وقع فيها الاختلاف بين العلماء كما سنبين ان شاء الله تعالى وكانه اشار بلفظ النسيان والجهل الى ماورد في بعض طرق الحديث بما يأتي بيانه أيضا في الباب الذي يليه وأما قوله اذارمى بعدما امسى فنتزع من حديث ابن عباس في الباب قال رميت بعدما مسيت أي بعد دخول المساء وهو يطلق على ما بعد الزوال الى أن يشتد الظلام فلم يمتنع لكون الرمي المذكور كان بالليل * (قوله باب الفتيا على الدابة عند الجمرة) هذه الترجمة تقدمت في كتاب العلم لكن بلفظ باب الفتيا وهو واقف على الدابة أو غيرها ثم قال بعد أبواب كثيرة باب السؤال والفتيا عند رمي الجمار وأورد في كل من الترجمتين حديث عبد الله بن عمر والمذكور في هذا الباب ومثل هذا لا يقع له الا نادرا وقد اعترض عليه الاسماعيلي بانه ليس في شيء من الروايات عن مالك أنه كان على دابة بل في رواية يحيى القطان عنه أنه جلس في حجة الوداع فقام رجل ثم قال الاسماعيلي فان ثبت في شيء من الطرق انه كان على دابة فيحمل قوله جلس على أنه ركبها وجلس عليها (قلت) وهذا هو المتعين فتدور هو رواية صالح بن كيسان بلفظ وقف على راحلته وهي بمعنى جلس والدابة تطلق على المركوب من ناقة وفرس وبغل وحمار فاذا ثبت في الراحلة كان الحكم في البقية كذلك ثم قال الاسماعيلي ان صالح بن كيسان يهرد بقوله وقف على راحلته وليس كما قال فقد ذكر ذلك أيضا يونس عند مسلم ومعه عند أحمد والنسائي كلاهما عن الزهري وقد أشار المصنف الى ذلك بقوله تابعه معمر أي في قوله وقف على راحلته ثم أورد المصنف حديث عبد الله بن عمرو وهو ابن العاصي كما في الطريق الثانية بخلاف ما وقع في بعض نسخ العمدة وشرح عليه ابن دقيق العيد ومن تبعه على انه ابن عمر بضم العين أي ابن الخطاب وأورده المصنف من أربعة طرق عن الزهري عن عيسى بن طلحة وطلحة هو ابن عبيد الله أحد العشرة عن عبد الله ولم أره من حديثه الا بهذا الاستناد وقد اختلف أصحاب الزهري عليه في سياقه وأتهم عنه سياقا صالح بن كيسان وهي الطريق الثالثة ولم يسبق المصنف

مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عِيسَى بْنِ طَلْحَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهَبَ فِي حَجَّةِ الْوُدَّاعِ رَجُلًا يَأْتُوهُ . فَقَالَ رَجُلٌ لَمْ أَشْرُ خَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ

لفظها وهي عند أحمد في مسند من يعقوب وفيه زيادة على سياق ابن جريج ومالك وقد تاهه يونس عن الزهري عند مسلم بزيادة أيضا سنيها (قوله مالك عن ابن شهاب) كذا في الموطأ وعند النسائي من طريق يحيى وهو القطان عن مالك حدثني الزهري (قوله عن عيسى) في رواية صالح حدثني عيسى (قوله عن عبدالله) في رواية صالح أنه سمع عبدالله وفي رواية ابن جريج وهي الثانية أن عبدالله حدثه (قوله في الثانية حدثنا سعيد بن يحيى حدثنا أبي) هو يحيى بن سعيد بن أبان بن سعيد بن العاصي الأموي (قوله في الطريق الثالثة حدثني اسحق) كذا لا أكثر غير منسوب ونسبه أبو علي بن السكن فكان اسحق بن منصور وأورده أبو نعيم في المستخرج من مسند اسحق بن راهويه وهو المرجح عندي لغيره بقوله أخبرنا يعقوب لأن اسحق بن راهويه لا يحدث عن مشايخه إلا بلفظ الأخبار بخلاف اسحق بن منصور فيقول حدثنا (قوله وقف في حجة الوداع) لم يعين المكان ولا اليوم لكن قدم في كتاب العلم عن اسمعيل عن مالك بمعنى وكذا في رواية معمر وفيه من طريق عبد العزيز بن أبي سلمة عن الزهري عند الحمزة وفي رواية ابن جريج وهي الطريق الثانية هنا بخط يوم النحر وفي رواية صالح ومعمر في تقديم على راحلته قال عياض جمع بعضهم بين هذه الروايات بأنه موقف واحد على أن معنى خطب أي علم الناس لأنها من خطب الحج المشروعة قال ويحتمل أن يكون ذلك في موطنين أحدهما على راحلته عند الحمزة ولم يقل في هذا خطب والثاني يوم النحر بعد صلاة الظهر وذلك وقت الخطبة المشروعة من خطب الحج يعلم الإمام فيها الناس ما بقي عليهم من مناسكهم وصوب النووي هذا الاحتمال الثاني فإن قيل لا منافاة بين هذا الذي صوبه وبين الذي قبله فإنه ليس في شيء من طرق الحديث ابن عباس وحديث عبدالله بن عمرو وبيان الوقت الذي خطب فيه من النهار (قلت) نعم يقع التصريح بذلك لكن في رواية ابن عباس أن بعض السائلين قال ريمت بعدما مسيت وهذا يدل على أن هذه القصة كانت بعد الزوال لأن المساء يطلق على ما بعد الزوال وكان السائل علم أن السنة للحاج أن يرى الحمزة أول ما يقدم ضحى فلما أخرجا إلى بعد الزوال سأل عن ذلك على أن حديث عبدالله بن عمرو من مخرج واحد لا يعرف له طريق الا طريق الزهري هذه عن عيسى عنه والاختلاف فيه من أصحاب الزهري وناجيه أن بعضهم ذكر ما لم يذكره الآخر واجتمع من مرويه ورواية ابن عباس أن ذلك كان يوم النحر بعد الزوال وهو على راحلته بخطب عند الحمزة وإذا تقرر أن ذلك كان بعد الزوال يوم النحر تعين أنها الخطبة التي شرعت لتعليم بقية المناسك فليس قوله خطب مجازا عن مجرد التعليم بل حقيقة ولا يلزم من وقوفه عند الحمزة أن يكون حينئذ رماها فسيأتي في آخر الباب الذي يليه من حديث ابن عمر أنه ﷺ وقف يوم النحر بين الجمرات فذكر خطبته فلعل ذلك وقع بعد أن أقاض ورجع إلى منى (قوله فقال رجل) لم أقف على اسمه بدالبحث الشديدا ولا على اسم أحد ممن سأل في هذه القصة وسأين أنهم كانوا جماعة لكن في حديث اسامة بن شريك عند الطحاوي وغيره كان الأعراب يسألونه وكان هذا هو السبب في عدم ضبط أسماهم (قوله لم أشعر) أي لم أفطن يقال شعرت بالشيء شعورا إذا فطنت له وقيل الشعور الطرول فيقص في رواية مالك بمقتضى الشعور وقد بينه يونس عند مسلم ولفظه لم أشعر أن الرمي قبل النحر فنحرت قبل أن أرمي وقال آخر لم أشعر أن النحر قبل الحلق خلقت قبل أن أنحر وفي رواية ابن جريج كنت أحسب أن كذا قبل كذا وقد بين ذلك في رواية يونس وزاد في رواية ابن جريج وأشباه ذلك ووقع في رواية محمد بن أبي حفصة عن الزهري عند مسلم خلقت قبل أن أرمي وقال آخر أقضت إلى البيت قبل أن أرمي وفي حديث معمر عن أحمد زيادة الحلق قبل الرمي أيضا غاصل ما في حديث عبدالله بن عمرو والسؤال عن أربعة أشياء الحلق قبل الذبح والحلق قبل الرمي

أَذْبَحَ قُلَّ أَذْبَحَ وَلَا حَرَجَ بَعْدَ آخَرُ قَالَ لَمْ أَشْرُ فَنَحَرْتُ قَبْلَ أَنْ أَرْمِيَ قَالَ أَرْمِ وَلَا حَرَجَ

والنحر قبل الرمي والاقاضة قبل الرمي والاوليان في حديث ابن عباس أيضا كما مضى وعنده الدارقطني من حديث ابن عباس أيضا السؤال عن الحلق قبل الرمي وكذا في حديث جابر وفي حديث أبي سعيد عند الطحاوي وفي حديث علي عند أحمد السؤال عن الاقاضة قبل الحلق وفي حديثه عند الطحاوي السؤال عن الرمي والاقاضة معا قبل الحلق وفي حديث جابر الذي علقه المصنف فيهما مضى ووصله ابن حبان وغيره السؤال عن الاقاضة قبل الذبح وفي حديث اسامة بن شريك عند أبي داود السؤال عن السعي قبل الطواف (قوله أذبح ولا حرج) أي لا يضييق عليك في ذلك وقد تقدم في باب الذبح قبل الحلق تقرير ترتيبه وذلك ان وظائف يوم النحر بالاتفاق أربعة أشياء رمى جرة العقبة ثم نحر الهدى أو ذبحه ثم الحلق أو التقصير ثم طواف الاقاضة وفي حديث أنس في الصحيحين ان النبي ﷺ أتى منى فأتى الجرة فرماها ثم أتى منزله يعني فنحر وقال للحاق خذوا لاني داود رمى ثم نحر ثم حلق وقد أجمع العلماء على مطلوبة هذا الترتيب الا ان ابن الجهم المالكي استثنى القارن فقال لا يحلق حتى يطوف كأنه لاحظ انه في عمل العمرة والعمره يتاخر فيها الحلق عن الطواف ورد عليه النووي بالاجماع ونازعه ابن دقيق العيد في ذلك واختلفوا في جواز تقديم بعضها على بعض فأجمعوا على الاجزاء في ذلك كما قاله ابن قدامة في المغني الا انهم اختلفوا في وجوب الدم في بعض المواضع وقال القرطبي روي عن ابن عباس ولم يثبت عنه ان من قدم شيئا على شيء فليعه دم وبه قال سعيد بن جبير وقادة والحسن والنخعي وأصحاب الرأي انتهى وفي نسبة ذلك الى النخعي وأصحاب الرأي انظر فانهم لا يقولون بذلك الا في بعض المواضع كما سياتي قال وذهب الشافعي وجمهور السلف والعلماء وفقهاء أصحاب الحديث الى الجواز وعدم وجوب الدم لقوله للسائل لا حرج فهو ظاهر في رفع الائم والقديمة مع ان اسم الضيق يشملهما قال الطحاوي ظاهر الحديث يدل على التوسعة في تقديم بعض هذه الاشياء على بعض قال الا انه يحتمل ان يكون قوله لا حرج اي لا اثم في ذلك الفعل وهو كذلك لمن كان ناسيا أو جاهلا أو ملما تمدد الحافة فجب عليه القديمة وتعقب بأن وجوب القديمة يحتاج الى دليل ولو كان واجبا لبينه ﷺ حينئذ لانه وقت الحاجق لا يجوز تأخيرها وقال الطبري لم يسقط النبي ﷺ الحرج الا وقد أجزأ الفعل اذ لم يجزئ لأمه بالاعادة لان الجهل والنسيان لا يضمنان عن المرء الحكم الذي يلزمه في الحج كما لترك الرمي ونحوه فانه لا ياتم بتركها جاهلا أو ناسيا لكن يجب عليه الاعادة والعجب ممن يحمل قوله ولا حرج على نفي الائم فقط ثم يخص ذلك ببعض الامور دون بعض فان كان الترتيب واجبا يجب بتركه ذم فليكن في الجميع والافما وجه تخصيص بعض دون بعض مع تعميم الشارع للجميع بنفي الحرج اما احتجاج النخعي ومن تبعه في تقديم الحلق على غيره بقوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ هدى محله قال فمن حلق قبل الذبح اهراق دماغه رواء ابن ابي شيبة بسند صحيح فقد اجيب بان المراد يبلغ محله وصوله الى الموضع الذي يحل ذبحه فيه وقد حصل وانما يتم ما اراد ان لو قال ولا تحلقوا حتى تنحر واواحتج الطحاوي ايضا بقول ابن عباس من قدم شيئا من نسكه أو اخره فليهرق ذلك دما قال وهو احد من روى أن لا حرج فدل على ان المراد بنفي الحرج نفي الائم فقط واجيب بان الطريق بذلك الى ابن عباس فيها ضعف فان ابن ابي شيبة اخبرها وفيها ابراهيم بن مهاجر وفيه مقال وعلى تقدير الصحة فيلزم من يأخذ بقول ابن عباس ان يوجب الدم في كل شيء من الاربعة المذكورة ولا يخصص بالحلق قبل الذبح او قبل الرمي وقال ابن دقيق العيد منع مالك وابو حنيفة تقديم الحلق على الرمي والذبح لانه حينئذ يكون حلقا قبل وجود التحليلين وللشافعي قول مثله وقد بني القولان له على ان الحلق نسك او استباحة محظورة فان قلنا انه نسك جاز تقديمه على الرمي وغيره لانه يكون من اسباب التحلل وأن قلنا انه استباحة محظورة فلا قال وفي هذا البناء نظر لانه لا يلزم من كون الشيء نسكا ان يكون من اسباب التحلل لان النسك ما يوجب عليه وهذا ما لك يرى ان الحلق نسك و يرى انه لا يقدم على الرمي مع ذلك وقال الاوزاعي ان

وَصَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى نَاقَتِهِ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ * تَابَعَهُ مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ **بَابُ** الْخُطْبَةِ أَيَّامُ رَمَى
حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا فُضَيْلُ بْنُ غَزْوَانَ حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ عَنْ ابْنِ
 عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَطَبَ النَّاسَ يَوْمَ النَّحْرِ فَقَالَ يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَيُّ يَوْمٍ هَذَا
 قَالُوا يَوْمٌ حَرَامٌ قَالَ فَأَيُّ بَلَدٍ هَذَا قَالُوا بَلَدٌ حَرَامٌ قَالَ فَأَيُّ شَهْرٍ هَذَا قَالُوا شَهْرٌ حَرَامٌ قَالَ فَإِنْ

لَقَوَانِدُ جَوَازِ التَّعُودِ عَلَى الرَّاحِلَةِ لِلْحَاجَّةِ وَوَجُوبِ اتِّبَاعِ أَعْمَالِ النَّبِيِّ ﷺ لِكُنُوفِ الَّذِينَ خَلَفُوا هَؤُلَاءِ عُلَمَاءُ نَحْنُ
 عَنْ حُكْمِ ذَلِكَ وَاسْتَدْلَاهُ الْبُخَارِيُّ عَلَى أَنَّ مَنْ حَلَفَ عَلَى شَيْءٍ فَعَمِلَهُ نَاسِيًا أَوْ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ كَمَا سَأَلَنِي فِي الْإِيمَانِ وَالنَّذْرِ
 أَنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى (قَوْلُهُ وَقَفَ النَّبِيُّ) فِي رِوَايَةِ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّهُ شَهِدَ النَّبِيُّ ﷺ (قَوْلُهُ تَابَعَهُ مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ)
 قَدْ سَبَقَ أَنَّ أَحْمَدَ وَصَلَهُ * (قَوْلُهُ بَابُ الْخُطْبَةِ أَيَّامُ مَنِي) أَيُّ مَشْرِ وَعَيْنَهَا خِلَافًا لِمَنْ قَالَ أَنَّهَا لَا تَنْشُرُ وَاحِدَاتِ الْبَابِ
 صَرِيحَةٌ فِي ذَلِكَ الْإِحَادِيثِ جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَهُوَ ثَانِي أَحَادِيثِ الْبَابِ فَإِنَّ فِيهِ التَّقْيِيدَ بِالْخُطْبَةِ بِعَرَفَاتٍ وَقَدْ
 أَجَابَ عَنْهُ ابْنُ الْمُثَنَّى كَمَا سَأَلَنِي وَنَافِ مَنِ ارْتَبَعَ يَوْمَ النَّحْرِ وَثَلَاثَةَ أَيَّامٍ بَعْدَهُ وَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْ أَحَادِيثِ الْبَابِ التَّصَرُّحُ بِغَيْرِ
 يَوْمِ النَّحْرِ وَهُوَ الْمَوْجُودُ فِي أَكْثَرِ الْإِحَادِيثِ كَحَدِيثِ الْمُهْرَمِاسِ بْنِ زِيَادٍ وَابْنِ أُمَامَةَ كَلَامُهُمَا غَدَا ابْنِ دَاوُدَ وَحَدِيثُ جَابِرِ
 ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ عِنْدَ أَحْمَدَ خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ فَقَالَ أَيُّ يَوْمٍ أَعْظَمَ حُرْمَةً الْخُطْبَةِ وَقَدْ تَقَدَّمَ حَدِيثُ عَبْدِ
 اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو فِيهِ ذِكْرُ الْخُطْبَةِ يَوْمَ النَّحْرِ وَأَمَّا قَوْلُهُ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ ذَلِكَ بِمَنْ هُوَ مُطْلَقٌ فَيَحْتَمِلُ عَلَى الْمُقَيَّدِ
 فَيَصِحُّ يَوْمُ النَّحْرِ فَفُلُ الْمُنْصَنَّفِ أَشَارَ إِلَيَّ مَا وَرَدَ فِيهِ بِطَرِيقِ حَدِيثِ الْبَابِ كَاعْتِدَائِهِ بِطَرِيقِ أَبِي حُرَيْرَةَ الرَّقَاشِيِّ
 عَنْ عُمَرَ فَقَالَ كُنْتُ أَخْذًا بِرِجْلِهِ نَاقَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي أَوْسَطِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ إِذْ وَدَّ عَنْهُ النَّاسُ فَذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ
 ابْنِ بَكْرَةَ قَوْلُهُ فِي أَوْسَطِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ يَذَلُّ أَيْضًا عَلَى وَقْعِ ذَلِكَ أَيْضًا فِي الْيَوْمِ الثَّانِي أَوَّلِ الْثَلَاثِ وَفِي حَدِيثِ سِرَاهُ بَنَتْ نَهَانَ عِنْدَ
 ابْنِ دَاوُدَ خَطَبَنَا النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ الرَّؤْسِ فَقَالَ أَيُّ يَوْمٍ هَذَا لَيْسَ أَوْسَطُ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ وَفِي الْبَابِ عَنْ كُتُبِ بْنِ مَاصِمٍ عِنْدَ
 الدَّارِقُطَنِيِّ وَعَنْ ابْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ رَجُلَيْنِ مِنْ بَنِي بَكْرِ عِنْدَ ابْنِ دَاوُدَ وَعَنْ ابْنِ نَضْرَةَ عَنْ سَمْعٍ خُطْبَةِ النَّبِيِّ ﷺ عِنْدَ
 أَحْمَدَ قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى فِي الْحَاشِيَةِ أَزَادَ الْبُخَارِيُّ الرَّدَّ عَلَى زَعْمِ أَنَّ يَوْمَ النَّحْرِ لَا خُطْبَةَ فِيهِ لِلْحَاجِّ وَأَنَّ الْمَذْكُورَ فِي هَذَا
 الْحَدِيثِ مِنْ قِيلِ الْوَصَايَا الْعَامَّةِ لِأَنَّ مِنْ شُعَارِ الْحَاجِّ فَأَرَادَ الْبُخَارِيُّ أَنْ يَبَيِّنَ أَنَّ الرَّاوِيَّ قَدْ سَمِعَهَا خُطْبَةَ كَمَا سَمِيَ إِلَيْهِ
 وَقَعَتْ فِي عَرَفَاتٍ خُطْبَةً وَقَدْ اتَّفَقُوا عَلَى مَشْرُوعِيَةِ الْخُطْبَةِ بِعَرَفَاتٍ فَكَانَتْ الْحَقُّ الْمُخْتَلَفُ فِيهِ بِالْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ أَنْتَهَى وَاللَّهُ
 أَعْلَمُ وَسَنَذْكُرُ قُلُوبَ الْإِخْتِلَافِ فِي مَشْرُوعِيَةِ الْخُطْبَةِ يَوْمَ النَّحْرِ فِي آخِرِ الْبَابِ وَعَلَى ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمَذْكُورِ فِي الْأَسْنَادِ
 الْأَوَّلِ هُوَ ابْنُ الْمُدِّبِيِّ وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ هُوَ الْقَطَّانُ وَفُضَيْلٌ بِالتَّصْغِيرِ وَغَزْوَانٌ بِفَتْحِ الْمَجْمَعَةِ وَسَكُونُ الزَّيَّ (قَوْلُهُ
 قَالَ يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَيُّ يَوْمٍ هَذَا قَالُوا يَوْمٌ حَرَامٌ) كَذَا فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ هَذَا وَفِي حَدِيثِ ابْنِ بَكْرَةَ ثَلَاثُ أَحَادِيثِ الْبَابِ
 أَنْدَرُونَ أَيُّ يَوْمٍ هَذَا قَالُوا اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيَسْمِيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ قَالَ لَيْسَ يَوْمُ النَّحْرِ قُلْنَا بَلَى وَحَدِيثُ
 ابْنِ عُمَرَ الْمَذْكُورُ بِهِدَهُ نَحْوُهُ الْآنَ لَيْسَ فِيهِ فَسَكَتَ الْخَلِيلُ فِيهِ بِعَدْوِهِمْ أَعْلَمُ قَالَ هَذَا يَوْمٌ حَرَامٌ فَقِيلَ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ
 لِهَلْ مَا وَاقَعَانِ وَلَيْسَ بِشَيْءٍ لِأَنَّ الْخُطْبَةَ يَوْمَ النَّحْرِ إِنَّمَا تَنْشُرُ مَرَّةً وَاحِدَةً وَقَدْ قَالَ فِي كُلِّ مَنَاهَا أَنَّ ذَلِكَ كَانَ يَوْمَ النَّحْرِ وَقِيلَ فِي
 الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا أَنَّ بَعْضَهُمَا بَادِرُ الْجَوَابِ وَبَعْضُهُمْ سَكَتَ وَقِيلَ فِي الْجَمْعِ أَنَّهُمْ فَوَضُوا أَوَّلًا كَلِمَتَهُمْ بِقَوْلِهِمْ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ فَلَمَّا سَكَتَ
 أَجَابَ بَعْضُهُمْ بِدُونِ بَعْضٍ وَقِيلَ وَقَعَ السُّؤَالُ فِي الْوَقْتِ الْوَاحِدِ مَرَّتَيْنِ بِقُطَيْنٍ فَلَمَّا كَانَ فِي حَدِيثِ ابْنِ بَكْرَةَ نَاقَةً لَيْسَتْ فِي
 الْأَوَّلِ لِقَوْلِهِ فِيهِ أَنْدَرُونَ سَكَتُوا عَنِ الْجَوَابِ مُخَالَفًا حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ لَخُلُوهُ عَنْ ذَلِكَ أَشَارَ إِلَيَّ ذَلِكَ الْكُرْمَانِيُّ وَقِيلَ
 فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ اخْتِصَارُ بَيْنَتِهِ رِوَايَةُ ابْنِ بَكْرَةَ وَابْنِ عُمَرَ فَكَانَ أَطْلَقَ قَوْلَهُمْ يَوْمٌ حَرَامٌ بِاعْتِبَارِ أَنَّهُمْ قَرَرُوا
 ذَلِكَ بِقَوْلِهِمْ بَلَى وَسَكَتَ فِي رِوَايَةِ ابْنِ عُمَرَ عَنْ ذِكْرِ جَوَابِهِمْ وَهَذَا جَمْعٌ حَسَنٌ وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي هَذَا بِاخْتِصَارٍ فِي
 كِتَابِ الْعَلَمِ فِي بَابِ قَوْلِهِ رَبِّ مَبْلَغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ (قَوْلُهُ يَوْمٌ حَرَامٌ) أَيُّ يَوْمٍ فِيهِ الْقِتَالُ وَكَذَلِكَ الشَّهْرُ وَكَذَلِكَ

دِمَاءُكُمْ وَأَمْوَالُكُمْ وَأَعْرَاضُكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي بَلَدِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا. فَأَعَادَهَا مَرَارًا. ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَقَالَ: اللَّهُمَّ هَلْ بَلَّغْتُ أَلَّهُمْ هَلْ بَلَّغْتُ. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَوْلَ الَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنَّمَا لَوْصِيَّتُهُ إِلَى أُمَّتِهِ فَلْيَبْلُغِ الشَّاهِدُ الْغَائِبُ لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ بَعْضًا رَقَابَ بَعْضٍ حَدَّثَنَا خَصْبُ بْنُ عُمَرَ حَدَّثَنَا شَيْبَةُ قَالَ أَخْبَرَنِي عُمَرُ وَقَالَ سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ زَيْدٍ قَالَ سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَخْطُبُ بِرَقَاتٍ فَأَبَاهُ ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عُمَرَ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ حَدَّثَنَا قُورَةُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ قَالَ أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرَةَ عَنْ أَبِي بَكْرَةَ عَنْ أَبِي بَكْرَةَ وَرَجُلٍ أَفْضَلُ فِي نَفْسِي مِنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ خَطَبَنَا النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ قَالَ أَتَذَرُونَ أَيُّ يَوْمٍ هَذَا قُلْنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بِتَبَرٍ إِسْمِهِ قَالَ أَلَيْسَ يَوْمَ النَّحْرِ قُلْنَا بَلَى. قَالَ أَيُّ شَهْرٍ هَذَا قُلْنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بِتَبَرٍ إِسْمِهِ قَالَ أَلَيْسَ يَوْمَ النَّحْرِ قُلْنَا بَلَى. قَالَ أَيُّ بَلَدٍ هَذَا قُلْنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بِتَبَرٍ إِسْمِهِ. قَالَ أَلَيْسَتْ بِالْبَلَدَةِ الْحَرَامِ قُلْنَا بَلَى. قَالَ فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا فِي بَلَدِكُمْ هَذَا

البلد وسيأتي في الكلام على قوله لا ترجعوا بعدي كفاراً في كتاب الفتن مستوعباً إن شاء الله تعالى (قوله فأعادها مراراً) لم يقف على عددها صريحاً وشبه أن يكون ثلاثاً كما حدثه ﷺ (قوله ثم رفع راسه) زاد الاسماعيلي من هذا الوجه إلى السماء (قوله قال ابن عباس فوالذي نفسي بيده إنها لوصيته) يريد بذلك الكلام الأخير وهو قوله ﷺ فليبلغ الشاهد الغائب إلى آخر الحديث وقد رواه أحمد بن حنبل عن عبد الله بن نعيم عن فضيل باسناد الباب بلفظ ثم قال الأفلح الخ وهو بوضوح ما قلناه والله أعلم (قوله إلى أمته) في رواية أحمد عن ابن نعيم أنها لوصيته الحذر به وكذلك رواه عمرو بن علي الفلاس والمقدسي عن يحيى بن سعيد أخرجه أبو نعيم من طريقهما (فتبينه) لست أيام متوالية من أيام ذي الحجة أسماء * الثامن يوم التروية * والتاسع عرفة * والعاشر النحر * والحادي عشر القر * والثاني عشر النفر الأول * والثالث عشر النفر الثاني وذكر مي بن أبي طالب أن الساج يسمى يوم الزينة وانكره النووي (قوله في الحديث الثاني أخبرنا عمرو) هو ابن دينار وقوله يخطب برقات هو طرف من حديث سيأتي في باب لبس الخفين للمحرم عن أبي الوليد عن شعبه بهذا الإسناد وهدمه متصلًا يخطب برقات بقوله من لم يجد الخفين فليلبس الخفين وذكره بعده ياب عن آدم عن شعبه بلفظ خطبنا النبي ﷺ برقات فقال من لم يجد فذكر الحديث (قوله أباه ابن عيينة عن عمرو) أي أن سفيان بن عيينة تابع شعبه في رواية هذا الحديث والمراد به أصل الحديث فإن أحمد أخرجه في مسنده عن سفيان بن عيينة ولفظه سمعت النبي ﷺ يخطب يقول من لم يجد فذكره فلم يعين موضع الخطبة وكذلك رواه الحميدي وابن أبي شيبة وغيرهما عن سفيان وهو عند مسلم وغيره من طريق سفيان كذلك (قوله في الحديث الثالث حدثني عبد الله بن محمد) هو الجعفي وأبو عامر هو المقدسي وقررة هو ابن خالد وحيد بن عبد الرحمن هو الحميري وإنما كان عند ابن سيرين أفضل من عبد الرحمن بن أبي بكر لأنه دخل في الولايات وكان حميداً زاهداً (قوله ليس يوم النحر) بنصب يوم على أنه خبر ليس والتقدير ليس اليوم يوم النحر وبجوز الرفع على أنه اسم ليس والمقدّر ليس يوم النحر هذا اليوم والاول اوضح لكن يؤيد هذا الثاني قوله ليس ذوالحجة أي ليس ذوالحجة هذا الشهر (قوله بالبلدة الحرام)

إِلَى يَوْمٍ تَقُوتُونَ رَبَّكُمْ إِلَّا هَلْ بَلَّغْتُ قَالُوا نَعَمْ . قَالَ اللَّهُ أَشْهَدُ فَلْيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ قَرُبُ مُبَلِّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ فَلَا تَرْجِعُوا بَدَى كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ أَخْبَرَنَا عَاصِمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ عِنِّي أَتَدْرُونَ أَيُّ يَوْمٍ هَذَا قَالُوا اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ : فَقَالَ فَإِنَّ هَذَا يَوْمٌ حَرَامٌ أَتَدْرُونَ أَيُّ بَلَدٍ هَذَا قَالُوا اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ قَالَ بَلَدٌ حَرَامٌ أَتَدْرُونَ أَيُّ شَهْرٍ هَذَا قَالُوا اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ قَالَ فَإِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ ذِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا فِي بَلَدِكُمْ هَذَا . وَقَالَ هِشَامُ بْنُ الْفَارِزِ أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَقَفَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ بَيْنَ الْجَمْرَاتِ فِي الْحَجَّةِ الَّتِي حَجَّ بِهَا .

كذا فيه جأ نيت البلوت ذكير الحرام وذلك ان لفظ الحرام اضمحل منه معنى الوصفية وصار اسما قال الخطابي يقال ان البلدة اسم خاص بمكة وهي المرادة بقوله تعالى انما امرت ان اعبد رب هذه البلدة وقال الطبري المطلق محمول على الكمال وهي الجامعة للخير المستجمعة للكمال كما ان الكمية تسمى البيت ويطلق عليها ذلك وقد اقتصرت ذلك من كلام طويل للتوريشي (قوله الى يوم تقون) بفتح يوم وكسره مع التنوين وعدمه وترك التنوين مع الكسر هو الذي ثبت به الرواية (قوله اللهم اشهد) تقدم انه اعاد ذلك في حديث ابن عباس وانما قال ذلك لانه كان فرضا عليه أن يبلغ فأشهد الله على انه ادى ما اوجبه عليه والبلغ بفتح اللام أى رب شخص بلغه كلامى فكان احفظ له وافهم بلغاه من الذي نقله له قال المهب فيه انه أتى في آخر الزمان من يكون له من الفهم في العلم ما ليس لمن تقدمه الا أن ذلك يكون في الاقل لان رب موضوعه للتقليل (قلت) هي في الاصل كذلك الا انها استعملت في التكثير بحيث غلبت على الاستعمال الاول لكن يؤيد أن التقليل هنا مراد انه وقع في رواية أخرى تقدمت في العلم بلفظ عسي أن يبلغ من هو أوعى له منه وفي الحديث دلالة على جواز تحمل الحديث لمن لم يفهم معناه ولا فقهه اذا ضبط ما يحدث به ويجوز وصفه بكونه من اهل العلم بذلك وفي الحديث من القوائد ايضا وجوب تبليغ العلم على الكفاية وقد يتعين في حق بعض الناس وفيه تأكيد التحريم وتظليطه بأبلغ ممكن من تكرار ونحوه وفيه مشروعية شرب المثل والحلق النظر بالنظر ليكون اوضح للسامع وانما شبه حرمة الدم والعرض والمال بحرمة اليوم والشهر والبلدان المخاطبين بذلك كانوا لا يرون تلك الاشياء ولا يرون هتك حرمتها ويحيون على من فعل ذلك اشد الغيب وانما اقدم السؤال عنها نذكارا لحرمتها وتقدير المائت في قوسهم ليني عليه ما اراد تقريره على سبيل التأكيد (قوله عن ابيه) هو محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر فرواه عن جده (قوله اتدرون) في رواية الاسماعيلي عن القاسم المطرز عن محمد بن المنثي شيخ البخاري قال او تدرن (قوله وقال هشام بن الفارز) بالعين المجمة وآخره زاي خفيفة وقد وصله ابن ماجه قال حدثنا هشام بن عمار حدثنا صدقة بن خالد حدثنا هشام واخرجه الطبراني عن احمد بن المولى والاسماعيلي عن جعفر الرزائي كلاهما عن هشام بن عمار وعن جعفر الرزائي عن دحيم عن الوليد بن مسلم عن هشام بن الفارز ومن هذا الوجه اخرجه ابوداود (قوله بين الجمرات) بفتح الجيم والميم فيه تعيين البقعة التي وقف فيها كما ان في الرواية التي قبلها تعيين المكان كما كان في حديث ابن عباس وابي بكرة تعيين اليوم ووقع تعيين الوقت من اليوم في رواية رافع بن عمر والمزني عند ابى داود والنسائي ولفظه رايت النبي ﷺ يخطب الناس بمنى حين ارتفع الضحى الحديث (قوله في الحجة التي حج) هذا هو المعروف عند من ذكر اولاد وقع في رواية الكشميهني في حجته التي حج وللطبراني في حجة الوداع (قوله بهذا) اي بالحديث الذي تقدم من طريق محمد بن زيد عن جده واراد المصنف بذلك اصل الحديث واصل معناه لكن السياق يختلف

وقال هذا الحج الأكبر فطلق النبي ﷺ يقول اللهم أشهد فودع الناس صالوا هذه حجة الوداع

فان في طريق محمد بن زيدانهم اجابوا بقوله الله ورسوله اعلم وفي هذا عند ابن ماجه وغيره في اجوابهم قالوا يوم النحر قالوا بل حرام قالوا شهر حرام ويجمع بينهما بنحو ما تقدم وهو انهم اجابوا اولاً بالتفويض فلما سكت اجابوا بالمطلوب واغرب الكرماني فقال قوله بهذا أي وقف متلبساً بهذا الكلام (قوله) وقال هذا يوم الحج الأكبر (فيه دليل) بل يقول ان يوم الحج الأكبر هو يوم النحر وسيأتي البحث فيه في اول تفسير سورة براءة ان شاء الله تعالى (قوله فطلق) في رواية ابن ماجه وغيره بين قوله يوم الحج الأكبر وبين قوله فطلق من الزيادة ودماؤكم واموالكم واعراضكم عليكم حرام كحرمة هذا البلد في هذا اليوم وقد وقع معنى ذلك في طريق محمد بن زيد ايضاً (قوله فودع الناس) وقع في طريق ضعيفة عند البيهقي من حديث ابن عمر سبب ذلك ولفظه انزلت اذا جاء نهر الله والفتح على رسول الله ﷺ في وسط ايام التشريق وعرف انه الوداع فأمر براحلته القصواء فرحلت له فركب فوقف بالعقبه واجتمع الناس اليه فقال يا ايها الناس فذكر الحديث وفي هذه الاحاديث دلالة على مشروعية الخطبة يوم النحر وبه اخذ الشافعي ومن تبعه وخالف ذلك المالكية والخنفية قالوا خطب الحج ثلاثة سابع ذي الحجة ويوم عرفة وثاني يوم الترمذي ووافقهم الشافعي الا انه قال بدل ثاني النحر ثالثه لانه اول النفر وزاد خطبة رابعة وهي يوم النحر وقال ان بالناس حاجة اليها ليطمئنون اعمال ذلك اليوم من الرمي والذبح والحلق والطواف وتعبه الطحاوي بان الخطبة المذكورة ليست من متعلقات الحج لانه لم يذكر فيها شيئاً من امور الحج وانما ذكر فيها وصايا عامه ولم ينقل احد انه علمهم فيها شيئاً من الذي يعلق بيوم النحر فصرنا انهم قصدوا لاجل الحج وقال ابن القصار انما فعل ذلك من اجل تبلغ ما ذكره لكثرة الجمع الذي اجتمع من اقاصي الدنيا فظن الذي رآه انه خطب قال واما ما ذكره الشافعي ان بالناس حاجة الى تعليمهم اسباب التحال المذكورة فليس يتعين لان الامام يمكنه ان يعلمهم ايها يوم عرفة اه واجب بأنه ﷺ في الخطبة المذكورة على تعظيم يوم النحر وعلى تعظيم شهر ذي الحجة وعلى تعظيم البلد الحرام وقد جزم الصحابة المذكورون بسميتها خطبة فلا يلتفت لتأويل غيرهم وما ذكره من امكان تعلم ما ذكر يوم عرفة يعكس عليه في كونه يرى مشروعية الخطبة ثاني يوم النحر كان يمكن ان يعلموا ذلك يوم عرفة بل كان يمكن ان يعلموا يوم التزوية جميع ما يأتي بعده من اعمال الحج لكن لا كان في كل يوم اعمال ليست في غيره شرع تجديد التعليم بحسب تجديد الاسباب وقد بين الزهري وهو عالم باهل زمانه ان الخطبة ثاني يوم النحر نقلت من خطبة يوم النحر وان ذلك من عمل الامراء يعني من بني أمية قال ابن أبي شيبة حدثنا وكيع عن سفيان هوالثوري عن ابن جريج عن الزهري قال كان النبي ﷺ يخطب يوم النحر فدخل الامراء فأخروه الى الغد وهذا وإن كان حراماً ولكنه يعتضد بما سبق وبأنه ان السنة الخطبة يوم النحر لا ثانية واما قول الطحاوي أنه لم ينقل انه علمهم شيئاً من اسباب التحال فلا ينفى وقوع ذلك أو شيئاً منه في نفس الامر بل قد ثبت في حديث عبدالله بن عمرو بن العاص كما تقدم في الباب قبله انه شهد النبي ﷺ يخطب يوم النحر وذكر فيه السؤال عن تقديم بعض المناسك على بعض فكيف سأل الطحاوي هذا النفي المطلق مع روايته هو لحديث عبدالله بن عمرو وثبت ايضاً في بعض طرق احاديث الباب انه ﷺ قال للناس حينئذ خذوا عني مناسككم فكانوا عظمهم بما وعظهم به واحال في تعليمهم على ثاني ذلك من أفعاله وما يرد به على تأويل الطحاوي ما أخرجه ابن ماجه من حديث ابن مسعود قال قال رسول الله ﷺ وهو على ناقته يعرفات اندرون أي يوم هذا الحديث ونحوه للطبراني في الكبير من حديث ابن عباس وأخرج أحمد من حديث نبيط بن شريط أنه رأى النبي ﷺ واقفا بعرفة على بعير أحمر يخطب فسمعه يقول أي يوم أحرم قالوا هذا اليوم قال فأي بلد أحرم الحديث ونحوه لا حرم من حديث العلاء بن خالد فهذا الحديث الذي وقع في الصحيح انه ﷺ خطب به يوم النحر وقد ثبت انه خطب به قبل ذلك يوم عرفة وأما الاحاديث التي وردت عن الصحابة بتصریحهم انه

باب هل يبيت أصحاب السقاية أو غيرهم بمكة ليالي منى . **حدثنا محمد بن عبيد بن ميمون** **حدثنا عيسى بن يونس** عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما رخص النبي ﷺ **حدثنا** يحيى بن موسى **حدثنا محمد بن بكر** أخبرنا ابن جريج أخبرني عبيد الله عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ **أذن** **حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير** **حدثنا أبي** **حدثنا عبيد الله** قال **حدثني** نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن العباس رضي الله عنه استأذن النبي ﷺ ليبيت بمكة ليالي منى من أجل سقايته فأذن له * **تابعه أبو أسامة** وعقبه **بن خالد** وأبو ضمرة

أنه ﷺ **خطب** يوم النحر غير ما تقدم فيها حديث الهرماس بن زياد أخرجه أبو داود ولفظه رأيت النبي ﷺ **يخطب** الناس على ناقته الجداء يوم الاضحى وحديث أبي امامة سمعت خطبة النبي ﷺ **بني** يوم النحر أخرجه عبد الرحمن وحديث معاذ خطبنا رسول الله ﷺ ونحن بنى أخرجه رافع بن عمر ورأيت رسول الله ﷺ **يخطب** الناس بنى حين ارتفع الضحى أخرجه من مرسل مسروق أن النبي ﷺ **خطب** يوم النحر والله أعلم * (قوله باب هل يبيت أصحاب السقاية أو غيرهم بمكة ليالي منى) مقصوده بالغير من كان له عذر من مرض أو شغل كالخطابين والرعاء (قوله من عبيد الله) هو ابن عمر الصمري (قوله رخص رسول الله ﷺ) كذا اقتصر عليه وأحال به على ما بعده ولفظه عند الاسماعيلي من طريق إبراهيم بن موسى عن عيسى بن يونس المذكور في الاستاذ أن رسول الله ﷺ **رخص** للعباس أن يبيت بمكة أيام منى من أجل سقايته (قوله في طريق ابن جريج أن النبي ﷺ **أذن**) كذا اقتصر عليه أيضا وأحال به على ما بعده ولفظه عند أحمد في مسنده عن محمد بن بكر المذكور في الاستاذ أن للعباس بن عبد المطلب أن يبيت بمكة ليالي منى من أجل السقاية (قوله تابعه أبو أسامة) أي تابع ابن نمير وصله مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة قال **حدثنا** ابن نمير وأبو أسامة عن عبيد الله ولفظه مثل رواية ابن نمير (قوله وعقبه بن خالد) وصله عثمان بن أبي شيبة في مسنده عنه (قوله وأبو ضمرة) يعني أنس بن عياض وقد تقدم في باب سقاية الحاج في أثناء أبواب الطواف ولفظه مثل رواية ابن نمير والنكتة في استظهار البخاري بهذه المتابعات بعد إرادته لعمري ثلاثة طرق لشك وقع في رواية يحيى بن سعيد القطان في وصله فقد أخرجه أحمد عن يحيى عن عبيد الله عن نافع قال ولا أعلمه إلا عن ابن عمر قال الاسماعيلي وقبوله أيضا بغير شك موسى بن عقبة والداروردي وعلي بن مسهر ومحمد بن فضال وغيرهم كلهم عن عبيد الله وأرسله ابن المبارك عن عبيد الله (قلت) الظاهر أن عبيد الله كان بمشك في وصله بدليل رواية يحيى القطان وكأنه كان في أكثر أحواله يجزم بوصله بدليل رواية الجماعة وفي الحديث دليل على وجوب المبيت بمكة وإنه من مناسك الحج لأن التعبد بالرخصة يقتضى أن مقابلها عزيمة وأن الأذن وقيل للعلة المذكورة وإذا لم توجد أو في معناها لم يحصل الأذن وبالوجوب قال الجمهور وفي قول للشافعي ورواية عن أحمد وهو مذهب الحنفية أنه سنة ووجوب الدم بتركه مبني على هذا الخلاف ولا يحصل المبيت إلا بمظلم الليل وهل يختص إذن بالسقاية وبالعباس أو بغير ذلك من الأوصاف المنتهية في هذا الحكم فتدبر يختص الحكم بالعباس وهو جود وقيل يدخل معه آل وقيل قومه وهم بنو هاشم وقيل كل من احتاج إلى السقاية فله ذلك ثم قيل أيضا يختص الحكم بسقاية العباس حتى ولو عملت سقاية لغيره لم يرخص لصاحبها

يباض بالأصل في الموضعين وعبرة القسطلاني قيد أن الذي أخرجه حديث رافع بن عمر وهو أبو داود والنسائي

خير اه مصححه

باب زمني الجمار وقال جابر رضي الله عنه يوم النحر ضحى ورمى بمذ ذك بعد الزوال **حدثنا** أبو نعيم حدثنا مسعر عن وبرة قال سألت ابن عمر رضي الله عنهما متى أرمى الجمار قال إذا رمى إمامك فارميه فاعدت عليه المسئلة قال كنا نتحين فإذا زالت الشمس رمينا **باب** زمني الجمار من بطن الوادي **حدثنا** محمد بن كثير أخبرنا سفيان عن الأعشى عن إبراهيم عن عبد الرحمن بن يزيد قال رمى عبد الله من بطن الوادي فقالت أبا عبد الرحمن إن ناساً يؤمونها من فوقها . قال والذي لا إله غيره هذا مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة **صلوات**

في البيت لاجلها ومنهم من عممه وهو الصحيح في الموضعين والملة في ذلك اعداد لئلا للشار بين وهل يخص ذلك بالماء أو يلحق به ما في معناه من الاكل وغيره محل احتمال وجزم الشافعية بالخاق من له مال يخاف ضياعه أو امر بخاف فونه أو مريض يتعاده بأهل السقاية كما جزم الجمهور بالخاق الرعاء خاصة وهو قول أحمد وإخاره ابن المنذر اعني الاختصاص بأهل السقاية والرعاء لا بل والمعروف عن أحمد اختصاص العباس بذلك وعليه اقتصر صاحب المغني وقال المالكية يجب الدم في المذكورات سوى الرعاء قالوا ومن ترك الميت بغيره وجب عليه دم عن كل ليلة وقال الشافعي عن كل ليلة اطعام مسكين وقيل عنه التصديق بدينه وعن الثلاث دموه رواية عن أحمد والمشهور عنه وعن الحنفية لا شيء عليه وقد تقدم الكلام على سقاية العباس في الباب المشار اليه في أول الكلام على هذا الباب وفي الحديث أيضا استئذان الامراء والكبراء فيما يطرأ من المصالح والاحكام وبادر من استؤمر الى الان عند ظهور المصلحة والمراد بأهم من ليلة الحادي عشر والثين بعده وقع في رواية روح عن ابن جريج عند أحمد ان ميت تلك الليلة بمنى وكانه في ليلة الحادي عشر لانها تعقب يوم الاقاضة واكثر الناس يفيضون يوم النحر في الذي يليه وهو الحادي عشر والله أعلم * (قوله باب رمي الجمار) أي وقت رميها أو حكم الرمي وقد اختلف فيه الجمهور على انه واجب بغير تركه بدم وعند المالكية سنة مؤكدة فيجر وعندهم رواية ان رمي حجرة العقبة ركن يبطل الحج بتركه ومقابلته قول بعضهم انها إنما تشرع حفظا للتكبير فان تركه وكبر أجزاء حكاها ابن جرير عن عائشة وغيرها (قوله وقال جابر رمي النبي **صلوات** يوم النحر ضحى الحديث) وصله مسلم وابن خزيمة وابن حبان من طريق ابن جريج اخبرني أبو الزوارق جابر قال رأيت رسول الله **صلوات** رمي الجمره ضحى يوم النحر وحده ورمى بعد ذلك بعد زوال الشمس ورواه الدارمي عن عبيد الله بن موسى عن ابن جريج بلفظ التعليق لكن قال وبعد ذلك عند زوال الشمس ورواه اسحق بن راهويه في مسنده عن عيسى بن يونس عن ابن جريج اخبرني أبو الزوارق انه سمع جابرا فذكره (قوله عن وبرة) يفتح الواو والموحدة هو ابن عبد الرحمن المسلي بضم الميم وسكون الملهمة بعد هالام كوفي ثقة ورجل الاستاذ الى ابن عمر كوفيون (قوله متى أرمى الجمار) يعني في غير يوم الاضحي (قوله فارميه) بهاء سا كنة للسكت وقوله اذا رمي أمامك فارميه يعني الامر الذي على الحج وكان ابن عمر خاف عليه ان يخالف الامر فيحصل له منه ضرر فلما اعد عليه المسئلة لم يسمع الكنان فاعلمه بما كانوا يفعلونه في زمن النبي **صلوات** وقد رواه ابن عينة عن مسمر بهذا الاسناد فقال فيه فقلت له رأيت ان أخر امامي أي الرمي فذكر له الحديث أخرجه ابن أبي عمري في مسنده عنه ومن طريقه الاسماعيلي وفيه دليل على أن السنة أن يرمي الجمار في غير يوم الاضحي بعد الزوال وبه قال الجمهور وخالف فيه عطاء وطاوس فقال لا يجوز قبل الزوال مطلقا ورخص الحنفية في الرمي في يوم النحر قبل الزوال وقال اسحق ان رمي قبل الزوال اعدادا لا في اليوم الثالث فيجزئه * (قوله باب رمي الجمار من بطن الوادي) كأنه أشار بذلك الى رمي دارواه ابن أبي شيبة وغيره عن عطاء ان النبي **صلوات** كان يعلو اذا رمي الجمره لكن يمكن الجمع بين هذا وبين حديث الباب بأن التي رمى من بطن الوادي هي

هو قول عبد الله بن الوليد حدثنا سفيان حدثنا الأعمش بهذا باب رمى الجمار بسبع حصيات ذكره ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ **حدثنا** حص بن عمر حدثنا شعبه عن الحكم عن إبراهيم عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله رضي الله عنه أنه انتهى إلى الجمرة الكبرى جعل البيت عن يساره ومضى عن يمينه ورمى بسبع وقال هكذا رمى الذي أنزلت عليه سورة البقرة **باب** من رمى جمره العقبة جعل البيت عن يساره **حدثنا** آدم حدثنا شعبه حدثنا الحكم عن إبراهيم عن عبد الرحمن بن يزيد أنه حج مع ابن مسعود رضي الله عنه فرأه يرمي الجمره الكبرى بسبع حصيات فجعل البيت عن يساره ومضى عن يمينه . ثم قال هذا مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة **باب** يكبر مع كل حصاة قاله ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ **حدثنا** مسدد عن عبد الواحد حدثنا الأعمش قال سمعت الحجاج يقول على المنبر السورة التي يذكر فيها البقرة . والسورة التي يذكر فيها آل عمران ، والسورة التي يذكر فيها النساء ، قال قد كنت ذلك لأبراهيم فقال حدثني عبد الرحمن بن يزيد أنه كان مع ابن مسعود رضي الله عنه حين رمى جمره العقبة

جرمة العقبة لكونها عند الوادي بخلاف الجمرتين الآخرين ويوضح ذلك قوله في حديث ابن مسعود في الطريق الآتية بدباب بلفظ حين رمى جمره العقبة وكذا روى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن عمرو بن ميمون عن عمر أنه رمى جمره العقبة في السنة التي أصيب فيها وفي غيرها من طعن الوادي ومن طريق الاسود رأيت عمر رمى جمره العقبة من فوقها وفي أسناد هذا الثاني حجاج بن ارطاة وفيه ضعف وسند كرقية الكلام عليه هناك (قوله وقال عبد الله بن الوليد) هو العدني هكذا وروناه موصولا في جامع سفيان الثوري رواية العدني عنه من طريق عبد الرحمن بن مكداه بإسناده إلى عبد الله بن الوليد وفائدة هذا التعليق بيان سماع سفيان هو الثوري له من الأعمش وتمتاز جمره العقبة عن الجمرتين الآخرين بأربعة أشياء اختصاصها بيوم النحر وأن لا يوقف عند ها وترمي ضحى ومن أسفلها استحبابا * (قوله باب رمى الجمار بسبع حصيات ذكره ابن عمر عن النبي ﷺ) يشير بذلك إلى حديث ابن عمر الموصول عنده بدبابين وبأبي الكلام عليه هناك وأشار في الترجمة إلى رد ما رواه قتادة عن ابن عمر قال ما أبالي رميت الجمار بست أو سبع وأن ابن عباس أنكر ذلك وقتادة لم يسمع من ابن عمر أخرجه ابن أبي شيبة من طريق قتادة وروى من طريق مجاهد من رمى بست فلا شيء عليه ومن طريق طاوس يتصدق بشيء وعن مالك والاوزاعي من رمى بأقل من سبع وفاته التدارك بحجره بدم وعن الشافعية في ترك حصاة مد وفي ترك حصتين مدان وفي ثلاثة فأكثر دم وعن الحنفية أن ترك أقل من نصف الجمرات الثلاث فنصف صاع والافهم (قوله عن إبراهيم) هو ابن يزيد النخعي ورواية الحكم عنه لهذا الحديث مختصرة وقد ساقها الأعمش عنه أتم من هذا كما ساق في الكلام عليه في الباب الذي يليه * (قوله باب يكبر مع كل حصاة قاله ابن عمر عن النبي ﷺ) يأتي الكلام عليه بدباب (قوله عن عبد الواحد) هو ابن زياد البصري (قوله سمعت الحجاج) يعني ابن يوسف الأمير المشهور ولم يقصد الأعمش الرواية عنه فلم يكن بأهل لذلك وإنما أراد أن يحكي القصة ويوضح خطأ الحجاج فيها بما ثبت عن رجوع إليه في ذلك بخلاف الحجاج وكان لا يرى إضافة السورة إلى الاسم فرد عليه إبراهيم النخعي بما رواه عن ابن مسعود من الجواز (قوله جمره العقبة) هي الجمره الكبرى وليست من منى بل هي حرمي من جهة مكة وهي التي يبيع النبي ﷺ الانصار عندها على الهجرة

فَأَسْتَبْطِنُ الْوَادِيَّ حَتَّى إِذَا حَاضَى بِالشَّجَرَةِ اعْتَرَضَهَا قَرْمِي يَسْتَعْرِضُ حَصِيَّاتٍ يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ ثُمَّ قَالَ
 مِنْ هَاهُنَا وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ قَامَ الَّذِي أَنْزَلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ **بَابُ** مَنْ رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ
 وَلَمْ يَقِفْ قَالَهُ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ **بَابُ** إِذَا رَمَى الْجَمْرَتَيْنِ يَقُومُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ
 وَيُسَبِّحُ **حَدَّثَنَا** عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا طَلْحَةُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا يُونُسُ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي
 عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ كَانَ يَرَى

والجمرة اسم لمجتمع الحمى سميت بذلك لاجتماع الناس بها يقال تجمر بنور فلان اذا اجتمعوا وقبل ان العرب
 تسمى الحمى الصغار جارا فسميت تسمية الثني بلازمه وقيل لان آدم او ابراهيم لا عرض له الياس فخصه جرمين
 يديه أي أسرع فسميت بذلك (قوله فاستبطن الوادي) في رواية ابني معاوية عن الاعمش قيل له أي لعبد الله بن
 مسعود أن ناسا يرمونها من فوقها الحديث اخرجه مسلم (قوله حاضى) بمهمله وبالدال المعجمة من الحاذاة وقوله
 اعترضها أي الشجرة بدل على انه كان هناك شجرة عند الجمرة وقدرى ابن ابي شيبة عن الثقيفي عن ابي جابر قال رأيت القاسم
 وسالما وناظرا يرمون من الشجرة ومن طريق عبد الرحمن بن الاسود انه كان اذا جاوز الشجر قرمى العقبة من تحت غصن من
 اغصانها وقوله قرمى أي الجمرة وفي رواية الحكم عن ابراهيم في الباب الذي قبله جعل الليث عن يساره ومنى عن يمينه
 ووقع في رواية ابني صخره عن عبد الرحمن بن يزيد انا عبد الله جمره العقبة استبطن الوادي واستقبل القبلة اخرجه
 الترمذي والذي قبله هو الصحيح وهذا اذا في اسناده المسعودي وقد اخطأ وبالأول قال الجمهور وحزم الرافعي من
 الشافعية بأنه يستقبل الجمرة ويستدير بالقبلة وقيل يستقبل القبلة ويجعل الجمرة عن يمينه وقد اجمعوا على انه من حيث
 رماها جازوا استقبلها أو جعلها عن يمينه أو يساره أو من فوقها أو من أسفلها أو وسطها والاختلاف في الافضل (قوله
 مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة) قال ابن المذير خص عبد الله سورة البقرة بالذ كركاها التي ذكر الله فيها الرمي
 فأشار الى ان فعله **بَابُ** مِين لمراد كتاب الله تعالى (قلت) ولم أعرف موضع ذكر الرمي من سورة البقرة والظاهر
 أنه أراد أن يقول أن كثيرا من أفعال الحج مذكور فيها فكانه قال هذا مقام الذي أنزلت عليه أحكام المناسك
 منها بذلك على أن أفعال الحج توقفية وقيل خص البقرة بذلك لطولها وعظم قدرها وكثرة ما فيها من الاحكام أو
 أشار بذلك الى انه يشرع الوقوف عندها بقدر سورة البقرة والله أعلم وأستدل بهذا الحديث على اشتراط رمي
 الجمرات واحدة واحدة لقوله يكبر مع كل حصاة وقد قال **بَابُ** خذوا عني مناسككم وخالف في ذلك عطاء وصاحبه
 أبو حنيفة فقالا لو رمي السبع دفعة واحدة اجزاء وفيه ما كان الصحابة عليه من مراعاة حال النبي **بَابُ** في كل
 حركة وهيئة ولا سيما في أعمال الحج وفيه التكبير عند رمي حصي الجمار واجمعوا على أن من لم يكبر فلاشيء عليه **بَابُ** فائدة
 زاد محمد بن عبد الرحمن بن يزيد التخمي عن أبيه في هذا الحديث عن ابن مسعود أنه لما فرغ من رمي جمره العقبة
 قال اللهم أجعله حجاً مبروراً وذنباً مغفوراً * (قوله بابعن رمي جمره العقبة ولم يقف قاله ابن عمر عن النبي **بَابُ**)
 سيأتي موصولا في الباب الذي بعده وعند احمد من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده نحوه ولا يعرف فيه خلافاً
 (قوله باب اذا رمى الجمرتين يقوم مستقبلاً للقبلة ويسهل) المراد بالجمرتين ماسوي جمره العقبة وهي التي يبدؤها في
 الرمي في أول يوم ثم تمضي اخيرة في كل يوم بعد ذلك (قوله حدثنا طلحة بن يحيى) أي ابن الصمان بن ابي عياش
 الزرقى الانصارى المدني تزيلي بغداد وثقة ابن معين وقال احمد مقارب الحديث وقال أبو حاتم ليس بقوى وزعم
 ابن طاهر انه ليس له في البخاري سوى هذا الحديث (قلت) لكنه لم يحججه على اقراده فقد استظهره بتماثيه سلمان
 ابن بلال في الباب الذي بعده وبتماثيه عثمان بن عمر أيضا كلاهما عن يونس كما سيأتي بعد باب وتابعهم عبد الله

الْجَمْرَةَ الدُّنْيَا بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ يُكَبِّرُ عَلَى إِنْزَالِ كُلِّ حَصَاةٍ ثُمَّ يَتَقَدَّمُ حَتَّى يَسْبُلَ قِيَعُومَ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ
فَيَقُومُ طَوِيلًا وَيَدْعُو وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ . ثُمَّ يَرْمِي الْوُسْطَى . ثُمَّ يَأْخُذُ ذَاتَ الشَّالِ فَيَسْتَبِلُ وَيَقُومُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ
فَيَقُومُ طَوِيلًا وَيَدْعُو وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ وَيَقُومُ طَوِيلًا . ثُمَّ يَرْمِي جَمْرَةَ ذَاتِ الْعَقْبَةِ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي . وَلَا يَقِفُ
عِنْدَهَا ثُمَّ يَنْصَرِفُ فَيَقُولُ هَكَذَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَفْعَلُهُ **باب** رَفْعِ الْيَدَيْنِ عِنْدَ جَمْرَةِ الدُّنْيَا
وَالْوُسْطَى **حَدَّثَنَا** إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي أَخِي عَنْ سُلَيْمَانَ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَرِيدٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ
عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ يَرْمِي الْجَمْرَةَ الدُّنْيَا بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ .
ثُمَّ يُكَبِّرُ عَلَى إِنْزَالِ كُلِّ حَصَاةٍ ثُمَّ يَتَقَدَّمُ فَيُسْبِلُ فَيَقُومُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ قِيَامًا طَوِيلًا فَيَدْعُو وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ
ثُمَّ يَرْمِي الْجَمْرَةَ الْوُسْطَى كَذَلِكَ فَيَأْخُذُ ذَاتَ الشَّالِ فَيُسْبِلُ وَيَقُومُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ قِيَامًا طَوِيلًا فَيَدْعُو
وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ ثُمَّ يَرْمِي الْجَمْرَةَ ذَاتَ الْعَقْبَةِ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي وَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا وَقَوْلُ هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ
اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُ **باب** الدُّعَاءِ عِنْدَ الْجَمْرَتَيْنِ * وَقَالَ مُحَمَّدٌ حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عَمَرَ أَخْبَرَنَا يُونُسُ عَنْ
الْزُّهْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا رَمَى الْجَمْرَةَ الَّتِي تَلَى مَسْجِدَ بَنِي إِسْرَءِيلَ بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ يُكَبِّرُ
كُلَّمَا رَمَى بِحَصَاةٍ ثُمَّ تَقَدَّمَ أَمَامَهَا فَوَقَفَ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ رَافِعًا يَدَيْهِ يَدْعُو وَكَانَ يُطِيلُ الْوُقُوفَ : ثُمَّ يَأْتِي
الْجَمْرَةَ الثَّانِيَةَ فَيَرْمِيهَا بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ يُكَبِّرُ كُلَّمَا رَمَى بِحَصَاةٍ ، ثُمَّ يَتَحَدَّرُ ذَاتَ الْيَسَارِ مِمَّا يَلِي الْوَادِي
فَيَقِفُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ رَافِعًا يَدَيْهِ يَدْعُو ، ثُمَّ يَأْتِي الْجَمْرَةَ الَّتِي عِنْدَ الْعَقْبَةِ فَيَرْمِيهَا بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ يُكَبِّرُ

ابن عمر العمري عن يونس عند الاسماعيلي (قوله الجمرة الدنيا) بضم الدال و بكسر هـ أي القرية الى جهة مسجد
الخيف وهي أول الجمرات التي ترى من ثاني يوم النحر (قوله يسبل) بضم أوله وسكون المهملة أي يقصد السبل
من الارض وهو المكان المشطح الذي لا ارتفاع فيه (قوله ثم يأخذ ذات الشمال) أي يمشي الى جهة شماله (فيقوم
طويلا) في رواية سليمان فيقوم قياما طويلا وسيأتي الكلام فيه بعد باب (قوله ويرفع يديه) أي في الدعاء (قوله
ثم يرمي الوسطى ثم يأخذ ذات الشمال) أي ليقف داعيا في مكان لا يصيبه الرمي وفي رواية سليمان ثم يرمي الجمرة الوسطى
كذلك فيأخذ ذات الشمال وفي رواية عثمان ثم يتحدّر ذات اليسار مما يلي الوادي فيقف مستقبل القبلة (قوله ثم يرمي
جمرة ذات العقبة) هو نحو يأنسا المؤمنين أي يأتى الجمرات ذات العقبة وثبت كذلك في رواية سليمان وفي رواية عثمان
ابن عمر ثم يأتى الجمرة التي عند العقبة (قوله ثم ينصرف) في رواية سليمان ولا يقف عندها (قوله باب رفع اليدين
عند جمرة الدنيا والوسطى) قال ابن قدامة لا تعلم لما تضمنه حديث ابن عمر هذا إنما الاماروى عن مالك من ترك رفع
اليدين عند الدعاء بعد رمي الجار فقال ابن المنذر لا أعلم أحدا أنسك رفع اليدين في الدعاء عند الجمرة الا محمدا
ابن القاسم عن مالك انتهى ورده ابن المنذر بأن الرفع لو كان هنا سنة ثابتة ما خفى عن أهل المدينة وغفل رحمه الله
تعالى عن أن الذي رواه من أعلم أهل المدينة من الصحابة في زمانه وأبنته سالم أحد الفقهاء السبعة من أهل المدينة
والراوى عنه ابن شهاب عالم المدينة ثم الشأم في زمانه فمن علماء المدينة أن لم يكونوا هؤلاء والله المستعان (قوله
باب الدعاء عند الجمرتين) أي وبيان مقداره (قوله وقال محمد حدثنا عثمان بن عمر) قال أبو علي الجاني اختلف
في محمد هذا فنسبه أبو علي بن السكن فقال عبد بن بشار (قلت) وهو المحدث وقال الكلبي هو محمد بن بشار أو

عِنْدَ كُلِّ حَصَاةٍ ثُمَّ يَنْصَرِفُ وَلَا يَبْقَى عِنْدَهَا ، قَالَ الزُّهْرِيُّ سَمِعْتُ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يُحَدِّثُ مِثْلَ هَذَا عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَقُولُ **بَابُ الطَّيِّبِ** بَعْدَ رَمِيِّ الْجِمَارِ ، وَالْحَلْقُ قَبْلَ الْإِقَاضَةِ **حَدَّثَنَا** عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْقَاسِمِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَاهُ وَكَانَ أَفْضَلَ أَهْلِ زَمَانِهِ يَقُولُ سَمِعْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَوْلَ طَيْبَتْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَايَ هَاتَيْنِ حِينَ أَحْرَمَ وَلَحَلَّهُ حِينَ أَحَلَّ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ وَيَسْطُتَ يَدَيْهَا **بَابُ طَوَافِ الْوُدَاعِ حَدَّثَنَا** مُدَدٌ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ أَمَرَ النَّاسُ أَنْ يَكُونَ آخِرُ عَمَلِهِمْ بِالْبَيْتِ لِأَنَّهُ خَفَّفَ عَنِ الْخَالِصِ **حَدَّثَنَا** أَصْبَغُ بْنُ الْفَرَجِ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ

عَبْدِ بْنِ النَّبِيِّ وَحُزِمَ غَيْرُهُ بِأَنَّهُ الذَّهْلِيُّ (قوله قال الزهري سمعت الخ) هو بالاستناد المصدر به الباب ولا اختلاف بين اهل الحديث ان الاستناد بمثل هذا السياق موصول وغايته انه من تقدم المتن على بعض السند وانما اخفوا في جواز ذلك واغرب السكمان في فقال هذا الحديث من مراسيل الزهري ولا يصبر بما ذكره اخر استنادا لانه قال يحدث بمثله لا بنفسه كذا قال وليس مراد المحدث بقوله في هذا بمثله لان نفسه وهو كما لو سأل المتن باستنادهم عقبه باستناد آخر ولم يد المتن بل قال بمثله ولا نزاع بين اهل الحديث في الحكم بوصول مثل هذا وكذا عند اكثرهم ولو قال بمثله خلافا لمنع الرواية بالعني وقد اخرج الحديث المذكور الا سمعنا على ابن ناجية عن عبد بن النعمان وغيره عن عثمان بن عمر وقال في آخره قال الزهري سمعت سالما يحدث بهذا عن ابيه عن النبي ﷺ فعرف ان المراد بقوله مثله نفسه واذا تكلم المرء في غير فته اني بهذه العجائب وفي الحديث مشروعية التكبير عند رى كل حصاة وقد اجمعا على ان من تركه لا يلزم شيء الا التورى قال يطعم وان جبره بدم احب الى وعلى الرى يسبح وقد تقدم مانيه وعلى استقبال القبلة بعد الرى والقيام طويلا وقد وقع تفسيره فيما رواه ابن ابي شيبة باستناد صحيح عن عطاء كان ابن عمر يقوم عند الجمرتين مقدار ما يقرأ سورة البقرة وفيه التباعد من موضع الرى عند القيام للدعاء حتى لا يصيب رى غيره وفيه مشروعية عرض اليدين في الدعاء وترك الدعاء والقيام عند جرة العقبة ولم يذكر المصنف حال الراى في المشى والركوب وقد روى ابن ابي شيبة باستناد صحيح ان ابن عمر كان يمشي الى الجمار مقبلا ومدبرا وعن جابر انه قال لا يركب الا من ضرورة * (قوله باب الطيب بعد رمي الجمار والخلق قبل الاقاضة) او رد فيه حديث عائشة طيبت رسول الله ﷺ يدي حين احل قبل ان يطوف الحديث ومطابقته للترجمة من جهة انه ﷺ لا اقاض من مزدلفة لم تكن عائشة مسابرة وقد ثبت انه استمر زاكبالى ان روى جرة العقبة فدل ذلك على ان تطيبها له وقع بعد الرى واما الخلق قبل الاقاضة فلانه ﷺ خلق رأسه يعني لما رجع من الرى واخذهم من حديث الباب من جهة التطيب فانه لا يقع الا بعد التحلل والتحلل الاول يقع بأمرين من ثلاثة الرى والخلق والطواف فلولا انه خلق بعد ان رى لم تطيب وفي هذا الحديث حجة لن اجاز الطيب وغيره من محظورات الاحرام بعد التحلل الاول ومنعه مالك وروى عن عمر وابن عمر وغيرهما وقد تقدم الكلام على حديث الباب مستوفى في باب الطيب عند الاحرام واحلت على هذا السياق هناك (تنبيه) قوله حين احرم اى حين اراد الاحرام وقوله حين احل اى لما وقع الاحلال وانما كان كذلك لان الطيب بعد وقوع الاحرام لا يجوز والطيب عند ارادة الحل لا يجوز لان الحرم ممنوع من الطيب والله اعلم * (قوله باب طواف الوداع) قال النووي طواف الوداع واجب يلزم تركه دم على الصحيح عندنا هو قول اكثر العلماء وقال مالك وداود ابن المنزهو سنة لاشيء في تركه انتهى والذي رايته في الاوسط لابن المنذر انه واجب للامر به الا انه لا يجب تركه شيء * (قوله امر الناس) كذا في رواية عبد الله بن طائوس عن ابيه علي البناء لما لم يسم فاعله والمراد به النبي ﷺ وكذا قوله خفف وقد رواه سفيان ايضا عن سليمان الاحول عن

عَنْ قَتَادَةَ أَنَّ أَسْرَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدَّثَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالنِّسَاءَ ثُمَّ وَقَفَ وَقَدَّةً بِالْحَصْبِ ثُمَّ رَكِبَ إِلَى الْبَيْتِ فَطَافَ بِهِ * تَابِعَهُ اللَّيْثُ حَدَّثَنِي خَالِدٌ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ قَتَادَةَ أَنَّ أَسْرَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدَّثَهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ **بَابُ** إِذَا حَاضَتِ الْمَرْأَةُ بَعْدَ مَا فَاضَتْ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُسَيْفٍ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ صَفِيَّةَ بِنْتُ حُجَيْجٍ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ حَاضَتْ فَذَكَرَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ أَحَاسِنْتُنَا مِنْ قَالُوا إِنَّهَا قَدْ أَفَاضَتْ قُلْ

طاوس فصرح فيه بالرفع ولهم عن ابن عباس قال كان الناس يتصرفون في كل وجه فقال رسول الله ﷺ لا ينفرون احد حتى يكون آخر عهده بالبيت أخرجه مسلم هو والذي قبله عن سعيد بن منصور عن سفيان بالاسنادين فرقهما فكان طاوسا حدث به على الوجهين ولهذا وقع في رواية كل من الراويين عنه ما لم يقع في رواية الاخر وفيه دليل على وجوب طواف الوداع للامر المؤكد به والتعبير في حق الحائض بالتخفيف كما تقدم والتخفيف لا يكون الا من امر مؤكد واستدل به على ان الطهارة شرط لصحة الطواف وسياتي البحث فيه في الباب الذي بعده (قوله عن قتادة) سيأتي بعد باب من وجه آخر عن ابن وهب التصريح بتحديث قتادة وياتي الكلام هناك والمقصود منه هنا قوله في آخره ثم ركب الى البيت فطاف به (قوله تابعه الليث) اي تابع عمر وابن الحرث في روايته لهذا الحديث عن قتادة بطريق اخرى الى قتادة وقد وصله البزار والطبراني من طريق عبد الله بن صالح كاتب الليث عن الليث وخاله شيخ الليث هو ابن يزيد وذكر البزار والطبراني انه تفرد بهذا الحديث عن سعيد وان الليث تفرد به عن خالد وان سعيد بن ابى هلال لم يرو عن قتادة عن انس غير هذا الحديث * (قوله باب اذا حاضت المرأة بعدما افاضت) اي هل يجب عليها طواف الوداع او يسقط واذا وجب هل يجزئ بدم ام لا وقد تقدم معنى هذه الترجمة في كتاب الحيض بلفظ باب المرأة تحيض بعد الافاضة قال ابن المنذر قال عامة الفقهاء بالامصار ليس على الحائض التي قد افاضت طواف وداع ورويان عن عمر بن الخطاب وابن عمر وزيد بن ثابت انهم امروها بالمقام اذا كانت حائضا لطواف الوداع وكانهم اوجبوه عليها كما يجب عليها طواف الافاضة ان لو حاضت قبله لم يسقط عنها ثم استدعن عمر باسناد صحيح الى نافع عن ابن عمر قال طافت امرأة بالبيت يوم النحر ثم حاضت فامر عمر بحبسها بمكة بعد ان ينفر الناس حتى تطهر وتطوف بالبيت قال وقد ثبت رجوع ابن عمر وزيد بن ثابت عن ذلك وبقي عمر غافلا لثبوت حديث عائشة يشير بذلك الى ما تضمنته احاديث هذا الباب وقد روى ابن ابى شيبة من طريق القاسم ان ابن عبد كان الصعبة يقولون اذا افاضت المرأة قبل ان تحيض فقد فرغت الامر فانه كان يقول يكون آخر عهدها بالبيت وقد وافق عمر على رواية ذلك عن النبي ﷺ غيره فروى احمد وابو داود والنسائي والطحاوي واللفظ لا يداود من طريق الوليد بن عبد الرحمن عن الحرث بن عبد الله بن اوس الثقفي قال اتيت عمر فسالته عن المرأة تطوف بالبيت يوم النحر ثم تحيض قال ليكن آخر عهدها بالبيت فقال الحرث كذلك اخواني وفي رواية ابى داود هكذا حدثني رسول الله ﷺ واستدل الطحاوي بحديث عائشة و بحديث ام سلمة على نسخ حديث الحرث في حق الحائض (قوله حاضت) اي بعد ان افاضت يوم النحر كما تقدم في باب الزيارة يوم النحر (قوله فذكر) كذا في هذه الرواية بضم الذال على البناء للمجهول وقد تقدم في الباب المذكور من وجه آخر ان عائشة هي التي ذكرت له ذلك (قوله احاسنتنا) اي مانعتنا من التوجه من مكة في الباب الوقت الذي اردنا التوجه فيه فنامنه ﷺ انهما طافت طواف افاضة وانما قال ذلك لانه كان لا يتركها ويوجهه ولا يأمرها بالتوجه معه وهي باقية على احرامها فيحتاج الى ان يقيم حتى تطهر وتطوف وتحل الحل الثاني (قوله قالوا) سيأتي في الطريق

فَلَا إِذَا حَدَّثَنَا أَبُو الثَّمَانِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ عِكْرَمَةَ أَنَّ أَهْلَ الْمَدِينَةِ سَأَلُوا ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ امْرَأَةٍ طَافَتْ، ثُمَّ حَاضَتْ قِيلَ لَهَا تَتَفَرُّ، قَالُوا لَا تَأْخُذْ بِقَوْلِكَ وَتَدَعِ قَوْلَ زَيْدٍ، قَالَ إِذَا قَدِمْتُمُ الْمَدِينَةَ فَسَأَلُوا قَدِمُوا الْمَدِينَةَ فَسَأَلُوا فَكَانَ فِيمَنْ سَأَلُوا أُمَّ سَلَمَةَ قَدْ كَرَّتْ حَدِيثَ صَفِيَّةَ رَوَاهُ خَالِدٌ وَقَتَادَةُ عَنْ عِكْرَمَةَ.

التي في آخر الباب ان صفة هي قالت بلى وفي رواية الاعرج عن ابن سلمة عن عائشة التي مضت في باب الزيارة يوم النحر حججنا فافضنا يوم النحر فحاضت صفة فاراد النبي ﷺ منها ما ريد الرجل من اهله فقلت لرسول الله انها حائض الحديث وهذا مشكل لانه ﷺ ان كان علم انها طافت طواف الاقضية فكيف يقول احابستنا هي وان كان ما علم فكيف يريد وقاعها قبل التحلل الثاني ويجاب عنه بأنه ﷺ ما أراد ذلك منها الا بعد أن أستاذنه نسائه في طواف الاقضية فأذن لمن فكان بابنا على انها قد حلت فلما قيل لها انها حائض جوز أن يكون وقع لها قبل ذلك حتى منعها من طواف الاقضية فاستغفروا عن ذلك فأعلمته عائشة انها طافت معهن فزال عنه ما خشيته من ذلك والله اعلم وقد سبق في كتاب الحيض من طريق عمرة عن عائشة انه قال لم لها بحسنا الم تكن طافت معكن قالوا بلى وسأذكر بقية اختلاف الفاظ هذه القصة في آخر الباب أن شاء الله تعالى (قوله فلا اذا) أي فلا حبس علينا حينئذ أي اذا أقاضت فلا مانع لنا من التوجه لأن الذي يجب عليها قد فعلته (قوله حماد) هو ابن زيد (قوله انت أهل المدينة) أي بعض أهلها وقد رواه الاسماعيلي من طريق عبد الوهاب الثقفي عن أيوب بلفظ أن ناسا من أهل المدينة (قوله قال لهم تنفروا) زاد الثقفي فقالوا لابن أبي خنينة أولم تفتنا زيد ابن ثابت يقول لا تنفروا (قوله فكان فيمن سألوا أم سلمة) في رواية الثقفي فسألوا أم سلمة وغيرها فذكرت صفة كذا ذكره مختصر اوسافه الثقفي بنامه قال فأخبرتهم أن عائشة قالت لصفة أفي الحية انت أنك لحابستنا فقال رسول الله ﷺ ما ذلك قالت عائشة صفة حاضت قبل انها قد أقاضت قال فلا اذا فرجعوا الى ابن عباس فقالوا وجدنا الحديث كما حدثناه (قوله رواه خالد) يعني الخذاء (وقتادة عن عكرمة) أما رواية خالد فوصلها البيهقي من طريق معلى بن منصور عن هشام عنه عن عكرمة عن ابن عباس قال اذا طافت يوم النحر ثم حاضت فلتنفر وقال زيد بن ثابت لا تنفروا حتى تطهر وتطوف بالبيت ثم أرسل زيد بذلك الى ابن عباس اني وجدت الذي قلت كما كنت وأما رواية قتادة فوصلها أبو داود الطيالسي في مسنده قال حدثنا هشام هو والد ستواني عن قتادة عن عكرمة قال اختلف ابن عباس وزيد بن ثابت في المرأة اذا حاضت وقد طافت بالبيت يوم النحر فقال زيد يكون آخر عهدها بالبيت وقال ابن عباس تنفروا ان شاءت فقالت الانصار لا تايبك يا ابن عباس وأنت تخالف زيداً فقال سلوا صاحبكم أم سلمة يعني فسألوها فقالت حاضت بعد ما طفت بالبيت فأمرني رسول الله ﷺ أن أفر وحاضت صفة فقالت لها عائشة حبستنا فأمرها النبي ﷺ أن تنفروا ورواه سعيد بن أبي عروبة في كتاب المناسك الذي رويناه من طريق محمد بن يحيى القطعي عن عبد الأعلى عنه قال عن قتادة عن عكرمة نحوه وقال فيه لا تايبك اذا خالفت زيد بن ثابت وقال فيه وأنبت أن صفة بنت حي حاضت بعد ما طافت بالبيت يوم النحر فقالت لها عائشة الحية لك حبستنا فذكروا ذلك للنبي ﷺ فأمرها أن تنفروا وهكذا أخرجه اسحق في مسنده عن عبيدة عن سعيد وفي آخره وكان ذلك من شأن أم سلمة أيضا (تنبيه) طريق قتادة هذه هي المحفوظة وقد شد عباد بن العوام فرواه عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس مختصرا في قصة أم سلمة أخرجه الطحاوي من طريقه انتهى ولقد اختصر البخاري حديث عكرمة جدا ولولا تخريج هذه الطرق لما ظهر المراد منه فقه الحمد على ما فهم به ونفضل وقد روى هذه القصة طاوس عن ابن عباس متابعا لعكرمة أخرجه مسلم والنسائي والاسماعيلي من طريق الحسن بن مسلم عن طاوس

حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ رُخِصَ
لِلنَّسَائِيِّ أَنْ تَغِيرَ إِذَا أَطْلَبْتَ قَالَ وَسَمِعْتُ ابْنَ مُعْمَرٍ يَقُولُ إِنَّهَا لَا تَغِيرُ ثُمَّ سَمِعْتُهُ يَقُولُ بَعْدُ إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ
رُخِصَ كَمَنْ حَدَّثَنَا أَبُو الثَّمَنَانِ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَلَا نَرَى إِلَّا الْحَجَّ قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ فَطَافَ بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا
وَالْمَرْوَةِ وَلَمْ يَحِلَّ، وَكَانَ مَعَهُ الْهَدْيُ فَطَافَ مَنْ كَانَ مَعَهُ مِنْ نِسَائِهِ وَأَصْحَابِهِ وَحَلَّ مِنْهُمْ مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ الْهَدْيُ
فَخَاضَتْ فِي فَنَسَكُنَا مَنَاسِكَهَا مِنْ حَجًّا فَلَمَّا كَانَ لَيْلَةَ الْحَصْبَةِ لَيْلَةُ النَّفَرِ قَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ كُلُّ أَصْحَابِكَ
يَرْجِعُ بِحَجٍّ وَمَعْرُوفٍ غَيْرِي، قَالَ مَا كُنْتُ تَطُوفِينَ بِالْبَيْتِ لِيَأْتِيَ قَدَمُنَا، مَكَّةُ قُلْتُ لَا، قَالَ فَأَخْرُجِي مَعَ أَخِيكَ إِلَى
التَّنْعِيمِ فَأَهْلِي بِمَعْرُوفٍ وَمَوْعِدِكَ مَكَانٌ كَذَا وَكَذَا. فَخَرَجْتُ مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِلَى التَّنْعِيمِ فَأَهْلَاَتِ بِمَعْرُوفٍ،

كنت مع ابن عباس إذا قال له زيد بن ثابت تفتي أن تصدر الحائض قبل أن يكون آخر عهدها بالبيت فقال ابن
عباس أملا فسل فلانة الانصارية هل أمرها النبي ﷺ قال فرجع إليه فقال ما أراك إلا قد صدقت لفظ مسلم
والنسائي كنت عند ابن عباس فقال له زيد بن ثابت أت الذي تفتي وقال فيه فسألها ثم رجع وهو يضحك فقال
الحديث كما حدثتني وللإسماعيلي بعد قوله أنت الذي أبلغ قال نعم قال فلاتفت بذلك قال فسل فلانة والباقي نحو سياتي
مسلم وزاد في استاده عن ابن جريج قال وقال عكرمة بن خالد عن زيد بن عباس نحوه وزاد فيه فقال ابن عباس
سل أم سلم وصواحبها هل أمرهن رسول الله ﷺ بذلك فسألن فقلن قد أمرنا رسول الله ﷺ بذلك وقد عرف
برواية عكرمة الماضية أن الانصارية هي أم سلم وأما صواحبها فلم أقف على تسميتهن (قوله حدثنا مسلم) هو ابن
إبراهيم وهيب هو ابن خالد وابن طاووس هو عبد الله (قوله رخص) بضم الراء على البناء للميم بسم فاعله ووقع في
رواية يحيى بن حسان عن وهيب عند النسائي رخص رسول الله ﷺ (قوله قال وسمعت ابن عمر) القائل ذلك
هو طاووس بالاسناد المذكور بينه والنسائي في روايته المذكورة (قوله ثم سمعته يقول بعد) سياتي أن ذلك كان قبل
موت ابن عمر بهام (قوله أن النبي ﷺ رخص لمن) هذان مراسيل الصحابة وكذا ما أخرجه النسائي والترمذي
ومصححه والحاكم من طريق عبيد الله بن عمن عن نافع عن ابن عمر قال من حج فليكن آخر عهده بالبيت الا الحائض
رخص لمن رسول الله ﷺ فان ابن عمر لم يسمعه من النبي ﷺ وسنوضح ذلك فعند النسائي من طريق إبراهيم
ابن ميسرة عن طاووس عن ابن عمر أنه كان يقول قرييما من سنتين عن الحائض لا تفرحتي يكون آخر عهدها بالبيت
ثم قال بعدانه رخص للنسائي وله وللطحاوي من طريق عقيل عن الزهري عن طاووس أنه سمع ابن عمر يسئل عن
النساء إذا حضن قبل النفرة وقد افضن يوم النحر فقال ان عائشة كانت تذكر عن رسول الله ﷺ رخصة لمن وذلك
قبل موته بهام وفي رواية الطحاوي قبل موت ابن عمر بهام وروى ابن أبي شبة أن ابن عمر كان يقيم على الحائض
سبعة أيام حتى تطوف طواف الوداع قال الشافعي أن ابن عمر سمع الأمر بالوداع ولم يسمع الرخصة أولا ثم بلغته
الرخصة ففعل بها وقد تقدم شيء من الكلام على هذا الحديث في أواخر الحايض (قوله عن منصور) هو ابن
المعتمر وإبراهيم هو النخعي والاسود هو خاله وهو نخعي أيضا وقد سبق الكلام على حديث عائشة فيما يتعلق
بطواف الحائض في باب قضى الحائض المناسك الا الطواف ويأتي الكلام على حديث عمرتها في أبواب العمرة
(قوله ليلة الحصبة) في رواية المستملى ليلة الحصبة وقوله بعده ليلة النفرة عطف بيان ليلة الحصبة والمراد ب تلك الليلة
التي يقدم النفرة من مني قبلها فهي شبيهة بليلة عرفة وفيه تعقب على من قال كل ليلة تسبق يومها الا ليلة عرفة
فان يومها يسبقها فقد شاركها ليلة النفرة في ذلك (قوله فيه ما كنت تطوفين بالبيت ليأتي قدما مكة قلت لا) كذا

وحاصت صبيّة بنت حبيّ ، فقال النبي ﷺ عقرى حلتى إنك لحائستنا . أما كنت طفت يوم النحر قالت بلى . قال فلا بأس أنفري فلقيته مصيداً على أهل مكة وأنا منهبطٌ وأنا مصيدةٌ وهو منهبطٌ . وقال مسدد قلت لا * تابعه جرير عن منصور في قوله لا

للاكثر وفي رواية أنى ذكر عن المستمل قلت بلى وهي محمولة على أن المراد ما كنت أطوف (قوله وحاصت صبيّة) أى في أيام منى وسبأني في أبواب الادلاج من المحصب أن حيفضا كان ليلة الفرزاد الحاكم عن إبراهيم عند مسلم لا أراد النبي ﷺ أن ينفر إذا صفيه على باب خبائها كثيفة حزينة فقال عقرى الحديث وهذا يشعر بأن الوقت الذى أراد منها ما يريد الرجل من أهله كان بالقرب من وقت النفر من منى واستشكله بعضهم بناء على ما فيه أن ذلك كان وقت الرحيل وليس ذلك بلازم لاحتمال أن يكون الوقت الذى أراد منها ما أراد سابقا على الوقت الذى رآها فيه على باب خبائها الذى هو وقت الرحيل بل ولو اتحد الوقت لم يكن ذلك مانعاً من الإرادة المذكورة (قوله عقرى حلتى) بالفتح فهما من السكون وبالقصير غير تنوين في الرواية ويجوز في اللغة التنوين وصوبه أبو عبيد لان معناه الدماء بالفتح والخلق كما يقال سقيا ورعا ونحو ذلك من المصادر التي يدعى بها وعلى الأول هونت لادعاء ثم معنى عقرى عقرها الله أى جرحها وقيل جعلها قاراً لا تلد وقيل عقر قومها ومعنى حلتى خلق شعرها وهوز بنو المرأة أو أصابها وجع في خلقها أو خلق قومها بشؤمها أى اهلكهم وحكى القرطبي أنها كلمة قولها اليهود للحائض فهذا أصل هاتين الكلمتين ثم اتسع العرب في قوله بشير إرادة حقيقة كما قالوا قاتله الله وترت بداه ونحو ذلك قال القرطبي وغيره شتان بين قوله ﷺ هذا لصفة وبين قوله لعائشة لما حاضت معه في الحج هذا شئ كتبه الله على بنات آدم لا يشعر به من الميل لها والحنو عليها بخلاف صبيّة (قلت) وليس فيه دليل على انضاع قدر صبيّة عنده لكن اختلف الكلام باختلاف المقام فعائشة دخل عليها وهي تبكي أسفا على ما قاتها من النسك فسلها بذلك وصبيّة أراد منها ما يريد الرجل من أهله فأبدت المانع فأسب كلا منهما ما خاطبها به في تلك الحالة (قوله فلا بأس انفري) هو بيان لقوله في الرواية الماضية أول الباب فلاذا وفي رواية أبي سلمة قال أخرجوا وفي رواية عمرة قال أخرجوا وفي رواية الزهري عن عروة عن عائشة في المغازي فلتنزع ومعانها متقاربة والمراد بها كلها الرجل من منى إلى جهة المدينة وفي أحاديث الباب أن طواف الاقضية ركن وأن الطهارة شرط لصحة الطواف وأن طواف الوداع واجب وقد تقدم ذلك واستدل به على أن أمير الحاج يلزمه أن يؤخر الرحيل لأجل من تحيض ممن لم تطف للأقضية وتغيب باحتمال أن تكون إرادته ﷺ تأخير الرحيل أكراما لصفة كما احتسب بالناس على عقد عائشة وأما الحديث الذى أخرجه البزار من حديث جابر وأخرجه البيهقي في فوائده من طريق أبي هريرة مرفوعا أميران وليس بأمرين من تبع جنازة فليس له أن ينصرف حتى تدفن أو يأذن أهلها والمرأة تحج أو تحرم مع قوم فتحيض قبل طواف الركن فليس لهم أن ينصرفوا حتى تطهر أو تأذن لهم فلا دلالة فيه على الوجوب إن كان صحيحا فإن في اسناد كل منهما ضعفا شديدا وقد ذكر مالك في الموطأ أنه يلزم الجمال أن يحبس لها إلى انقضاء أكرمدة الحيض وكذا على النساء واستشكله ابن الموزان بأن فيها تعريضا للفساد كقطع الطريق وأجاب عياض بأن محل ذلك مع أمن الطريق كما أن محله أن يكون مع المرأة محرم (قوله وقال مسدد قلت لا * وتابعه جرير عن منصور في قوله لا) هذا التعليق لم يقع في رواية أبي ذر وثبت لغيره فأما رواية مسدد فرويناها كذلك في مسنده رواية أبي خليفة عنه قال حدثنا أبو عوانة فذكر الحديث بسنده ومثنته وقال فيه ما كنت طفت ليالي قدما قلت لا وأما رواية جرير فوصلها المصنف في باب التمتع والقران عن عثمان بن أبي شيبة عنه وقال فيه ما كنت طفت ليالي قدما مكة قلت لا وهذا يؤيد صحة ما وقع في رواية المستمل حيث

باب مَنْ صَلَّى الْعَصْرَ يَوْمَ النَّفْرِ بِالْأَبْطَحِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا
 سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ عَبْدِ الرَّزِيزِ بْنِ رَفِيعٍ قَالَ سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ أَخْبِرْنِي بِشَيْءٍ عَقَلْتُهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ
 أَيْنَ صَلَّى الظُّهْرَ يَوْمَ النَّفْرِ قَالَ يَحْيَى قُلْتُ فَأَيْنَ صَلَّى الْعَصْرَ يَوْمَ النَّفْرِ قَالَ بِالْأَبْطَحِ أَفْعَلُ كَمَا يَفْعَلُ أُمْرَاؤُكَ
حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمُتَمَالِ بْنِ طَالِبٍ حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ أَنَّ قَتَادَةَ حَدَّثَهُ عَنْ
 أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ حَدَّثَهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ
 وَالْعِشَاءَ وَرَقْدَةً رَقْدَةً بِالْحَصْبِ ثُمَّ رَكِبَ إِلَى الْبَيْتِ فَطَافَ بِهِ **بابُ الْحَصْبِ حَدَّثَنَا** أَبُو نَعْمَانَ حَدَّثَنَا
 سُفْيَانُ عَنْ هِشَامِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ إِنَّمَا كَانَ مَنَزِلًا يَنْزِلُهُ النَّبِيُّ ﷺ لَيْسَ كَوْنُ أَسْمَحَ
 لِمُرُوجِهِ تَعْنَى بِالْأَبْطَحِ **حَدَّثَنَا** عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ عَمْرُو عَنْ عَطَاءٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ لَيْسَ التَّحْصِيبُ بِشَيْءٍ إِنَّمَا هُوَ مَنَزِلٌ نَزَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

وقع عنده على موضع لا كما تقدم وهدم توجهه * (قوله باب من صلى العصر يوم النفر بالأبطح) أى البطحاء التى بين مكة
 ومكة وهو ما بطح من الوادي واسع وهو الذى يقال لها المحصب والمعرس وحدها ما بين الجبلين الى المقبرة وقد تقدم
 الكلام على حديث أنس الاول فى باب أين صلى الظهر يوم التروية وهو مطابق لما ترجم به هنا وفى سياق حديث
 أنس الثانى ما يشعر بأنه صلى بالأبطح وهو المحصب مع ذلك المغرب والعشاء وركب ثم ركب الى البيت فطاف به أى
 طواف الوداع وأما قوله فيه أنه صلى الظهر فلا ينافى أنه ﷺ لم يرم إلا بعد الزوال لأنه لم يبق ففعل المحصب فصلى
 الظهر به * (قوله باب المحصب) بمهملتين ثم موحدة بوزن عهد أى ما حكم التزول به وقد نقل ابن المنذر الاختلاف فى
 استحبابه مع الاتفاق على أنه ليس من المناسك (قوله حدثنا سفیان) هو الثورى (قوله عن هشام) هو ابن عروة
 وفى رواية الاسماعيلي من طريق يزيد بن هرون عن سفیان حدثنا هشام (قوله إنما كان منزلاً) فى رواية مسلم
 من طريق عبد الله بن نمير عن هشام نزول الأبطح ليس بسنة إنما نزل الحديث (قوله أسمع) أى أسهل لتوجهه الى
 المدينة ليستوى فى ذلك البطىء والمعتدل ويكون مبيتهم وقيامهم فى السحر ورحيلهم بأجمعهم الى المدينة (قوله تعنى
 بالأبطح) فى رواية الكشميهني تعنى الأبطح بحذف الموحدة وفى رواية مسلم المذكورة كان أسمع لمروجه اذا
 خرج (قوله حدثنا سفیان) هو ابن عيينة (قال عمرو) هو ابن دينار وعطاء هو ابن أبي رباح قال الدارقطني هذا
 الحديث سمعه سفیان من الحسن بن صالح عن عمرو بن دينار يعنى أنه دلّسه هنا عن عمرو وتعقب بأن الحميدى أخرجه
 فى مسنده عن سفیان قال حدثنا عمرو وكذلك أخرجه الاسماعيلي من طريق أبى خزيمة عن سفیان فاتفقت تهمة
 ندليه (قوله ليس التحصيب بشيء) أى من أمر المناسك الذى يلزم فعله قاله ابن المنذر وقدرى أحمد من طريق
 ابن أبى مليكة عن عائشة قالت ثم ارتحل حتى نزل الحصباء قالت والله ما نزلها الا من أجل روي مسلم وأبو داود
 وغيرهما من طريق سليمان بن يسار عن أبي رافع قال لم يأمرنى رسول الله ﷺ ان نزل الأبطح حين خرج من مكة
 ولا كن جثت فضربت قبتة فجاء قتل اه لكن لما نزله النبي ﷺ كان التزول به مستحباً اتباعاً له لتقريره على ذلك
 وقد فعله الخلفاء بعده كما روى مسلم من طريق عبد الرزاق عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال كان النبي ﷺ
 وأبو بكر وعمر يتزولون الأبطح وسيأتي للمصنف فى الباب الذى يليه لكن ليس فيه ذكر أبى بكر ومن طريق اخرى
 عن نافع عن ابن عمر أنه كان يرى التحصيب سنة قال نافع وقد حصب رسول الله ﷺ والخلفاء بعده فالحاصل ان
 من نفى أنه سنة كما نفى وابن عباس أراد أنه ليس من المناسك فلا يلزم بتركه شيء ومن أثبت أنه كان عمر أراد دخوله

باب النزول بذي طوى قبل أن يدخل مكة والنزول بالطحاه التي بذي الحليفة إذا رجع من مكة **حدثنا** إبراهيم بن المنذر حدثنا أبو صمرة حدثنا موسى بن هبة عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما كان يبيت بذي طوى بين التينين ثم يدخل من التينة التي بأعلى مكة . وكان إذا قدم مكة حاجاً أو مستمراً لم ينسج ناقته إلا عند باب المسجد ثم يدخل قِيَّابِي الرُّكْنِ الأسود فيبداً به ثم يطوف سبماً ثلاثاً سباً وأزباً شياً ثم يتصرف فيصلّي سجدةً ثم ينطلق قبل أن يرجع إلى منزله فيطوف بين الصفا والمروة وكان إذا صدر عن الحج أو العمرة أتاخ بالطحاه التي بذي الحليفة التي كان النبي ﷺ ينسج بها **حدثنا** عبد الله بن عبد الوهاب حدثنا خالد بن الحارث قال سئل عبيد الله عن المحصب فحدثنا عبيد الله عن نافع قال نزل بها رسول الله ﷺ وعمر وابن عمر . وعن نافع أن ابن عمر رضي الله عنهما كان يصلّي بها يعني المحصب الظهر والعصر أحسبه قال والمغرب قال خالد لا أشك في المشاء ويمنع هجمة ، ويدكر ذلك عن النبي ﷺ **باب** من نزل بذي طوى إذا رجع من مكة

في عموم الناس بأفعاله ﷺ لا الإلزام بذلك ويستحب أن يصلي به الظهر والعصر والمغرب والعشاء ويبيت به بعض الليل كما دل عليه حديث أنس و يأتي نحوه من حديث ابن عمر في الباب الذي يليه • (قوله باب النزول بذي طوى قبل أن يدخل مكة والنزول بالطحاه التي بذي الحليفة) أي قبل أن يدخل المدينة والمقصود بهذه الترجمة الإشارة إلى أن اتباعه ﷺ في النزول بمنزله لا يختص بالمحصب وقد تقدم الكلام على مكان الدخول إلى مكة في أوائل الحج والنزول بطحاه ذي الحليفة صريح في حديث الباب (قوله بذي طوى) كذا للمستمل والسرخصى بآباء الألف واللام ولغيرها بخلافها (قوله بين التينين) أي التي بين التينين (قوله لم ينسج ناقته الاعتدال بالمسجد) أي إذا بات بذي طوى ثم أصبح ركب ناقته فلم ينسجها إلا باب المسجد (قوله فيصلّي سجدةً) وفي رواية الكشميني ركعتين (قوله وكان إذا صدر) أي رجع متوجهاً نحو المدينة (قوله سئل عبيد الله) يعني ابن عمر بن حفص بن غصن بن عمر بن الخطاب العمري (قوله نزل بها رسول الله ﷺ وعمر وابن عمر) هو عن النبي ﷺ مرسل وعن عمر متقطع وعن ابن عمر موصول ويحتمل أن يكون نافع سمع ذلك من ابن عمر فيكون الجيم موصولاً ويدل عليه رواية عبد الرزاق التي قدمتها في الباب الذي قبله (قوله وعن نافع) هو معطوف على الاسناد الذي قبله وليس بعلق وقد رواه البيهقي من طريق حميد بن مسعدة عن خالد بن الحارث مثله (قوله يصلي بها يعني المحصب) قبل فسر الضمير المؤنث بلفظ مذكر وأراد البقعة ولأن من اسمائها الطحاه (قوله قال خالد) هو ابن الحارث راوي أصل الاسناد وهو مؤيد للعطف الذي قبله (قوله لا أشك في المشاء) يريد أنه شك في ذكر المغرب وقد رواه سفيان بن عيينة بغير شك في المغرب ولا غيرها عن أيوب وعن عبيد الله بن عمر جميعاً عن نافع أن ابن عمر كان يصلي بالأبطح الظهر والعصر والمغرب والعشاء ثم يجمع هجمة أخرجه الاسماعيلي وهو عند أبي داود من طريق حماد بن سلمة عن حميد عن بكر بن عبد الله المزني وعن أيوب عن نافع كلاهما عن ابن عمر (قوله باب من نزل بذي طوى إذا رجع من مكة) تقدم الكلام على النزول بذي طوى والمبيت بها إلى الصبح لمن أراد أن يدخل مكة في أوائل الحج والمقصود بهذه الترجمة مشروعية المبيت بها أيضاً للراجع من مكة وغفل الداودي فظن أن هذا المبيت متحداً بالمبيت بالمحصب فجعل ذا طوى هو المحصب

• وقال محمد بن عيسى حدثنا حماد عن أيوب عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان إذا أقبلت يدي طوى حتى إذا أصبح دخل وإذا فر مرة يدي طوى وبات بها حتى يصبح ، وكان يذكر أن النبي ﷺ كان يفعل ذلك باب التجارة أيام الموسم والبيع في أسواق الجاهلية حدثنا عثمان بن الهيثم أخبرنا ابن جريج قال عمرو بن دينار قال ابن عباس رضي الله عنهما كان ذو الحجاز وعكاظ متجرا للناس في الجاهلية فلما جاء الإسلام

وهو غلظته وانما يقع الميث بالخصب في الليلة التي تلي يوم النفر من منى فيصبح سائرا الى أن يصل الى ذي طوى فيزل بها ويبيت فهذا الذي يدل عليه سياق حديث الباب (قوله وقال محمد بن عيسى) هو ابن الطباع اخو اسحق البصري (حدثنا حماد) اختلف في حماد هذا فجزم الاسماعيلي بأنه ابن سلمة وجزم المزني بأنه ابن زيد فلم يذكر حماد بن سلمة في شيوع محمد بن عيسى وذكر حماد بن زيد ولم تقع لرواية محمد بن عيسى موصولة وقد أخرج الاسماعيلي وأبو نعيم من طريق حماد بن زيد عن أيوب طرقا من الحديث وليس فيه مقصود الترجمة وهذا الطرف تقدم في باب الاغتسال لدخول مكة من طريق الاسماعيلي بن علي عن أيوب أخرجه الاسماعيلي هنا عن الحسن بن سفيان عن محمد بن أبيان عن حماد بن سلمة عن أيوب ولم يذكر مقصود الترجمة فلم يتضح لي صحة ما قال ان حمادا في التعليق عن محمد بن عيسى هذا هو ابن سلمة بل الظاهر انه ابن زيد والله أعلم وليس لمحمد بن عيسى هذا في البخاري سوى هذا الموضع وآخر في كتاب الادب سيأتي بسط القول فيه ان شاء الله تعالى (قوله واذا نفر من ذي طوى) في رواية الكشمييني واذا نفر من ذي طوى الخ قال ابن بطال وليس هذا أيضا من مناسك الحج (قلت) وانما يؤخذ منه اما كن نزوله ﷺ ليتأسي به فيها ادلا بخلوا شيء من فعاله عن حكمة • (قوله باب التجارة أيام الموسم والبيع في اسواق الجاهلية) أي جواز ذلك والموسم بفتح الميم وسكون الواو وكسر المهملة قال الازهري سمي بذلك لانه معلّم يجتمع اليه الناس مشتق من السمة وهي العلامة وذكر في حديث الباب من اسواق الجاهلية اثنين وترك اثنين سذكها ان شاء الله تعالى (قوله قال عمرو بن دينار) في رواية اسحق بن راهويه في مسنده عن عيسى بن يونس عن ابن جريج اخبرني عمرو بن دينار (قوله عن ابن عباس) هذا هو الم محفوظ ووقع عند الاسماعيلي عن المنيعي عن عثمان بن أبي شيبة عن يحيى بن أبي زائدة عن ابن جريج عن عمرو عن ابن الزبير قال الاسماعيلي كذا في كتابي وعليه صح (قلت) وهو موثق عن بعض رواه كانه دخل عليه حديث في حديث فان حديث ابن الزبير عند ابن عينة وابن جريج عن عبيد الله بن أبي يزيد عنه وهو اخصر من بيان ابن عباس وقد رواه ابن عينة عن عمرو عن ابن عباس ثم يختلف عليه في ذلك وكذلك رواه الاسماعيلي من وجه آخر عن ابن أبي زائدة (قوله كان ذو الحجاز) بفتح الميم وتخفيف الجيم وفي آخره زاي وهو بلفظ ضد الحقيقة وعكاظ بضم المهملة وتخفيف الكاف وفي آخره ظاء مشالة زاد ابن عينة عن عمرو وكاسياني في أوائل البيوع وفي تفسير البقرة ومحنة وهي بفتح الميم وكسر الجيم وتشديد النون (قوله متجر الناس في الجاهلية) أي مكان تجارتهم وفي رواية ابن عينة أسواقا في الجاهلية فاماذو الحجاز ذكر الفا كهي من طريق ابن اسحق انها كانت بناحية عرفة الى جانبها وعند الازرقى من طريق هشام بن الكلبي انه كان لهذيل على فرسخ من عرفة ووقع في شرح الكرماني أنه كان بمجي وليس شيء لارواه الطبري عن مجاهد أنهم كانوا لا يبيعون ولا يشتاعون في الجاهلية بعرفة ولا منى لكن سيأتي عن تمريج الحاكم خلاف ذلك وأما عكاظ فعن ابن اسحق أنها فيها بين نخلة والطائف الي بلد يقال له الفتق بضم الفاء والمثناة بعدها قاف وعن ابن الكلبي أنها كانت وراء قرن المنازل بمحلة على طريق صنعاء وكانت لقيس وثقيف وأما محنة فعن ابن اسحق أنها كانت بم الظهران الي جبل يقال له الاصغر وعن ابن الكلبي كانت بأسفل مكة على بريد منها غرب البيضاء وكانت لكثانة وذكر من أسواق العرب في الجاهلية أيضا حباشة بضم

كَانَهُمْ كَرِهُوا ذَلِكَ حَتَّى نَزَلَتْ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ فِي مَوَاسِمِ الْحَجِّ بَابُ
الْإِدْلَاجِ مِنَ الْمُحْصِي حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ

المهمة وتخفيف الموحدة وبعد الالف معجمة وكانت في ديار بارق نحو قنوني بفتح القاف وبضم النون الخفيفة وبعد الالف نون مقصورة من مكة الى جهة اليمن على ست مراحل قال وانما لم يذكر هذه السوق في الحديث لانها لم تكن من مواسم الحج وانما كانت تقام في شهر رجب قال الفاكهي ولم تزل هذه الاسواق قائمة في الاسلام الى ان كان أول ماترك منها سوق عكاظ في زمن الخوارج سنة تسع وعشرين ومائة وأخر ماترك منها سوق حباشة في زمن داود بن عيسى بن موسى العباسي في سنة سبع وتسعين ومائة ثم أسند عن ابن السكبي أن كل شر يف كان انما يحضر سوق بلده الا سوق عكاظ فانهم كانوا يتوافون بها من كل جهة فكانت أعظم تلك الاسواق وقد وقع ذكرها في أحاديث أخرى منها حديث ابن عباس انطلق النبي ﷺ في طائفة من أصحابه فامد ابن السوق عكاظ الحديث في قصة الجن وقد مضى في الصلاة ويأتي في التفسير وروي الزبير بن بكار في كتاب النسب من طريق حكيم بن حزام أنها كانت تقام صباح هلال ذي القعدة الى أن يمضي عشرون يوما قال ثم يقام سوق بمكة عشرة أيام الى هلال ذي الحجة ثم يقوم سوق ذي الحجاز ثمانية أيام ثم يتوجهون اليه في الحج وفي حديث أبي الزبير عن جابر أن النبي ﷺ لبث عشر سنين يتبع الناس في منازلهم في الموسم بمكة وعكاظ يبلغ رسالات ربه الحديث أخرجه أحمد وغيره (قوله كأنهم) أي المسلمين (قوله كرهوا ذلك) في رواية ابن عينة فكانهم تأموا أي خشوا من الوقوع في الائم للاشتغال في أيام النسك بغير العبادة وأخرج الحاكم في المستدرک من طريق عطاء عن عبيد بن عمير عن ابن عباس أن الناس في أول الحج كانوا يتأبسون بنى وعرفة وسوق ذي الحجاز ومواسم الحج فخافوا البيع وهم حرم فأئزل الله تعالى لاجتراح عليكم ان تبضوا فضلا من ربكم في مواسم الحج قال غنثي عبيد بن عمير أنه كان يقرأها في المصحف ولابي داود واسحق بن راهويه من طريق مجاهد عن ابن عباس كانوا لا يتجرون بمكة فأمروا بالتجارة اذا أقضوا من عرفات وقرأ هذه الآية وأخرجه اسحق في مسنده من هذا الوجه بلفظ كانوا يمتعون البيع والتجارة في أيام الموسم يقولون انها أيام ذكر فزلت وله من وجه آخر عن مجاهد (١) عن ابن عباس كانوا يكرهون أن يدخلوا في حجهم التجارة حتى نزلت (قوله حتى نزلت الخ) سيأتي في تفسير البقرة عن ابن عمر قول آخر في سبب نزولها (قوله في مواسم الحج) قال الكرماني هو كلام الراوي ذكره خسرنا انتهى وقاته ما زاده المصنف في آخر حديث ابن عينة في البيوع قرأها ابن عباس ورواه ابن عمر في مسنده عن ابن عينة وقال في آخره وكذلك كان ابن عباس يقرأها وروي الطبري بإسناد صحيح عن أوب عن عكرمة أنه كان يقرأها كذلك فهي على هذا من القراءة الشاذة وحكمها عند الأئمة حكم التضييع وأستدل بهذا الحديث على جواز البيع والشراء للمتكف قيا على الحج والجامع بينهما العبادة وهو قول الجمهور وعن مالك كراهة ما زاد على الحاجة كالخبر اذا لم يجد من يكفيه وكذا كرهه عطاء ومجاهد والزهري ولا ريب انه خلاف الاولى والآية انما هت الجناح ولا يلزم من نفيه نفي اولوية مقابله والله أعلم به (قوله باب الادلاج من المحصب) وقع في رواية لابن الدلائج بسكون الدال والصواب تشديدها فانه بالسكون سير أول الليل وبالتشديد سير آخره وهو المراد هنا والمقصود الرحيل من مكان المبيت المحصب سحرا وهو الواقع في قصة عائشة ويحتمل أن تكون التزجة لاجل رحيل عائشة مع أخيها للاعتبار فانها رحلت معه من أول الليل فقصد المصنف التنبيه على أن المبيت ليس بلازم وأن السير من هناك من

(١) قوله عن ابن عباس الذي في نسخ المتن بإيدنا قال ابن عباس فلعل ما في الشارح رواية له اه

حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ عَنْ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ حَاضَتْ صَفِيَّةُ لَيْلَةَ النَّحْرِ ، فَهَلَكْتُ مَا أَرَانِي إِلَّا حَابِسَتَكُمْ ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ عَقَرَى حَلَقَى أَطَافَتْ يَوْمَ النَّحْرِ قِيلَ نَعَمْ ، قَالَ فَأَنْفَرِي • قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ وَرَأَيْتُ مُحَمَّدًا حَدَّثَنَا مُحَاضِرٌ قَالَ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَا نَذْكُرُ إِلَّا الْحَجَّ فَلَمَّا قَدِمْنَا أَمَرَنَا أَنْ نَحْمِلَ فَلَمَّا كَانَتْ لَيْلَةُ النَّحْرِ حَاضَتْ صَفِيَّةُ بِنْتُ حَبِيٍّ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ حَلَقَى عَقَرَى مَا أَرَاهَا إِلَّا حَابِسَتَكُمْ ثُمَّ قَالَ كُنْتُ طِفْلٌ يَوْمَ النَّحْرِ قَالَتْ نَعَمْ قَالَ فَأَنْفَرِي قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي لَمْ أَكُنْ حَلَقْتُ ، قَالَ فَأَنْفَرِي مِنْ التَّعَمُّرِ ، فَخَرَجَ مَعَهَا أَخُوهَا فَلَقَيْنَاهُ مُدْبِلًا فَقَالَ مَوْعِدُكَ مَكَانٌ كَذَا وَكَذَا .

أول الليل جائز وسيأتي الكلام على حديث عائشة قريبا في أبواب العمرة (قوله حدثنا أبي) هو حفص بن غياث والاسناد كله الى عائشة كوفيون وليس في المتن الذي ساقه من طريق حفص مقصود الترجمة وإنما أشار الى أن القصة التي في روايته وفي رواية محاضر واحدة وقد تقدم الكلام على قصة صافية قريبا (قوله وزادني محمد) وقع في رواية أبي علي بن السكن محمد بن سلام ومحاضر بضم الميم وجاء مهملة خفيفة وبعد الالف ضاد معجمة لم يخرج عنه البخاري في كتابه الا تحليقا لكن هذا الموضع ظاهرة الوصل ويأتي الكلام على حديث عائشة مستوفى أن شاء الله تعالى وقوله فيه فخرج معها أخوها هو عبد الرحمن بن أبي بكر كما سيأتي وقوله فيه فلقيناه أي أنهما لقيا النبي ﷺ (مدلجا) هو بتشديد الدال أي سائرا من آخر الليل فانهما لما رجعا الى المنزل بعد أن قضت عائشة العمرة صادقا النبي ﷺ متوجها الى طواف الوداع وقوله موعده كذا أي موضع المنزلة كما سيأتي يسهه أن شاء الله تعالى (في خاتمة) أشتمل كتاب الحج من أوله الى أبواب العمرة على ثلثمائة وأثنى عشر حديثا المعلق منها سبعة وخمسون حديثا والبقية موصولة المكرر منها فيه وفيها مضى مائة واحد وتسعون حديثا والمخلص منها مائة واحد وعشرون حديثا وافقه مسلم على تحريمها سوى حديث جابر في الاهلال اذا استلقت الراحة وحديث أنس في الحج على رحل رث وحديث عائشة لكن أفضل الجهاد حج مبرور وحديث ابن عباس في نزول وتر ودوا فان خير الزاد التقوى وحديث عمر حد لاهل نجد قرأوا حديثه وقل عمرة في حجة وحديث ابن عباس انطلق من المدينة بعد ما رجع وأدهن وحديثه انه سئل عن متعة الحج وحديث أبي سعيد ليحجن البيت وليعتمر بعد يا جوج وما جوج وحديث ابن عباس في هدم الكعبة على يد الاسود وحديثه في ترك دخول الكعبة وفيها الاصنام وحديث ابن عمر في استلام الحجر وتقبيله وحديث عائشة في طوافها حجرة من الرجال وحديث ابن عباس مر برجل يطوف وقد خزم أنه وحديثه الزهري المرسل لم يطف الاصل ركعتين وحديث ابن عباس قدم فطاف وسمى وحديث عائشة في كراهة الطواف بعد الصبح وحديث ابن عباس في الشرب من سقاية العباس وحديث ابن عمر في تعجيل الوقوف وحديث ابن عباس ليس البر بالاضاع وحديثه في تقديم الضمعة وحديث عمر في افاضة المشركين من مزدلفة وحديث المسور ومروان في الهدي وحديث ابن عمر في النحر في المنحر وحديث جابر في السؤال عن الحلق قبل الذبح وحديث ابن عمر حلق في حجته وحديث ابن عباس اخر الزايرة الى الليل وحديث عائشة في ذلك وحديث جابر في رمي جمرة العقبة ضحى وبعد ذلك بعد الزوال وحديث ابن عمر في هذا المنع وحديثه كان يرمي الجمرة الدنيا بسبع ويكبر مع كل حصاة وحديثه في نزول المحصب وحديث ابن عباس كان ذو الحجاز وعكاظ وفيه من الآثار الموقوفة عن الصحابة والتابعين ستون أثرا أكثرها معلق والله أعلم

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)

بابُ الْعُمْرَةِ * وجوبُ العُمْرَةِ وَفَضْلُهَا ، وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لَيْسَ أَحَدٌ إِلَّا وَعَلَيْهِ حَجَّةٌ وَعُمْرَةٌ ، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إِنَّمَا لَقَرِيْنَتَهَا فِي كِتَابِ اللَّهِ وَأَيُّوَالِجِ وَالْعُمْرَةُ فَهَذَا حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ مُتَمِّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّامِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ الْعُمْرَةُ إِلَى الْعُمْرَةِ كَغَفَارَةٍ لِمَا بَيْنَهُمَا وَالْحَجُّ الْكَبِيرُ لَيْسَ لَهُ جَزَاءٌ إِلَّا الْجَنَّةُ

﴿قوله بسم الله الرحمن الرحيم﴾

(أبواب العمرة)

* باب وجوب العمرة وفضلها (سقطت البسمة لأبي ذر وثبتت الترجمة هكذا في روايته عن المستمل وسقط عنده عن غيره أبواب العمرة وثبت لأبي نعيم في المستخرج كتاب العمرة وللأصمعي وكريمة باب العمرة وفضلها حسب العبارة في اللغة الزيارة وقيل أنها مشتقة من عمارة المسجد الحرام وجزم المصنف بوجوب العمرة وهو متابع في ذلك للشهور عن الشافعي وأحمد وغيرهما من أهل الآثار والمشهور عن المالكية أن العمرة تطوع وهو قول الحنفية واستدلوا بما رواه الحجاج بن أرطاة عن محمد بن المنكدر عن جابر أني إعرابي النبي ﷺ فقال يا رسول الله أخبرني عن العمرة أواجبة هي فقال لا وإن تصم خير لك أخرجه الترمذي والحجاج ضعيف وقدر يروي بن لهيعة عن عن جابر مرفوعا الحج والعمرة فريضتان أخرجه ابن عدي وابن لهيعة ضعيف ولا ثبت في هذا الباب عن جابر شي بل روى ابن الجهم المالكي بإسناد حسن عن جابر ليس مسلم الأعلى عمرة موقوف على جابر واستدل الأولون بما ذكر في هذا الباب بقول صبي بن عبد الحميد رأيت الحج والعمرة يكتوبين على قاهلت بهما فقال له هديت لسنة نبيك أخرجه أبو داود وروى ابن خزيمة وغيره في حديث عمر سؤال جبريل عن الإيمان والاسلام فوقع فيه وإن تمتح وتتم وأسناده قد أخرجه مسلم لكن لم يسق لفظه وبأحاديث أخر غير ما ذكره بقوله تعالى وأنما الحج والعمرة لله أي أقيموهما وزعم الطحاوي أن معنى قول أن العمرة واجبة أي وجوب كفاية ولا يخفى بعده مع اللفظ الوارد عن ابن عمر كما سند كره وذهب ابن عباس وعطاء وأحمد إلى أن العمرة لا تجب على أهل مكة وإن وجبت على غيرهم (قوله وقال ابن عمر) هذا التعليق وصله ابن خزيمة والدارقطني والحاكم من طريق ابن جريج أخبرني نافع أن ابن عمر كان يقول ليس من خلق الله أحد إلا عليه حجة وعمرة واجبتان من استطاع سبيلا فمن زاد شيئا فهو خير وتطوع وقال سعيد بن أبي عروبة في المناسك عن أيوب بن نافع عن ابن عمر قال الحج والعمرة فريضتان (قوله وقال ابن عباس) هذا التعليق وصله الشافعي وسعيد بن منصور كلاهما عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار سمعت طاوسا يقول سمعت ابن عباس يقول والله أنها لقرينتها في كتاب الله وأنما الحج والعمرة لله وللحاج من طريق عطاء عن ابن عباس الحج والعمرة فريضتان وأسناده ضعيف والضمير في قوله لقرينتها للقريضة وكان أصل الكلام أن يقول لقرينتها لأن المراد الحج (قوله عن سفي) قال ابن عبد البر تفرد سفيان بهذا الحديث واحتج إليه الناس فيه فرواه عنه مالك والسفيان وغيرهما حتى أن سفيان بن صالح حدث به عن سفيان عن أبي صالح فكان سفيان لم يسمعه من أبيه وتحقق بذلك تفرد سفيان به فهو من غرائب الصحيح (قوله العمرة إلى العمرة كغفارة لما بينهما) أشار ابن عبد البر إلى أن المراد تكفير الصغائر دون الكبائر قال وذهب بعض العلماء من عصرنا إلى تبين ذلك ثم بالغ في الإنكار عليه وقد تقدم التنبيه على الصواب في ذلك أوائل مواقيت الصلاة واستشكل بعضهم كون العمرة

باب مَنْ اعْتَمَرَ قَبْلَ الْحَجِّ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ أَنَّ عِكْرَمَةَ بْنَ خَالِدٍ سَأَلَ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ الْعُمْرَةِ قَبْلَ الْحَجِّ فَقَالَ لَا بَأْسَ قَالَ عِكْرَمَةُ قَالَ ابْنُ عُمَرَ اعْتَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ قَبْلَ أَنْ يَحُجَّ ، وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنِ ابْنِ إِسْحَقَ حَدَّثَنِي عِكْرَمَةُ بْنُ خَالِدٍ سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ مِنْهُ حَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ عِكْرَمَةُ بْنُ خَالِدٍ سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مِنْهُ

كفارة مع ان اجتناب الكبائر يكفر فإذا تكفر العمرة والجواب ان تكفير العمرة مقيد بزمنها وتكفير الاجتناب عام لجميع عمر البعد فصارا من هذه الحثية واماناسبة الحديث لاحدشي الترجمة وهو وجوب العمرة فشكل بخلاف الشق الآخر وهو فضلها فانه واضح وكان المصنف والله أعلم أشار الى ماورد في بعض طرق الحديث المذكور وهو ما أخرجه الترمذي وغيره من حديث ابن مسعود مرفوعا تابعا بين الحج والعمرة فان متابعة بينهما تنفي الذنوب والفقر كما ينفي الكبر خبث الحديد وليس للحجة البرورة ثواب الا الجنة فان ظاهره التسوية بين اصل الحج والعمرة فيوافق قول ابن عباس انها تقر بينهما في كتاب الله واما اذا انصف الحج بكونه مبر واذن ذلك قدر زائد وقد تقدم الكلام على المراد به في أوائل الحج ووقع عند احمد وغيره من حديث جابر مرفوعا الحج البرور ليس له جزاء الا الجنة قيل يا رسول الله ما بال الحج قال اطعام الطعام واقشاء السلام في هذا تفسير المراد بالبر في الحج ويستفاد من حديث ابن مسعود المذكور المراد بالتكفير المبهم في حديث ابن هريرة وفي حديث الباب دلالة على استحباب الاستكثار من الاعمار خلافا لقول من قال يكره ان يعتصر في السنة اكثر من مرة كالا لكيفية ولين قال مرة في الشهر من غيرهم واستدل لهم بأنه ﷺ لم يفعلها الا من سنة الى سنة وأفعاله على الوجوب والتدب وتعقب بأن المندوب لم ينحصر في أفعاله فقد كان يترك التي وهو يستحب فعله لرفع المشقة عن امته وقد نذب الي ذلك بلفظه ثبت الاستحباب من غير تقييد وانفقوا على جوازها في جميع الايام لمن لم يكن متلبسا بأعمال الحج الى ما نقل عن الحنفية انه يكره في يوم عرفة ويوم النحر وايام التشريق ونقل الاثر عن احمد اذا اعتمر فلا بد ان يحلق او يقصر فلا يعتمر بعد ذلك الى عشرة أيام ليمكن حلق الراس فيها قال ابن قدامة هذا يدل على كراهة الاعتار عنده في دون عشرة ايام وقال ابن التين قوله العمرة الى العمرة يحتمل ان تكون الى معنى مع فيكون التقدير العمرة مع العمرة مكفرة لا بينهما وفي الحديث ايضا اشارة الى جواز الاعتار قبل الحج وهو من حديث ابن مسعود الذي اشرنا اليه عند الترمذي وسيأتي الكلام عليه في الباب الذي يليه * (قوله باب من اعتد قبل الحج) اي هل تجزئه العمرة ام لا (قوله حدثنا احمد بن محمد) هو المروزي وعبد الله هو ابن المبارك (قوله ان عكرمة بن خالد) هو المخزومي (قوله سأل) هذا السياق يقتضي ان هذا الاسناد مرسل لان ابن جريج لم يدرك زمان سؤال عكرمة لابن عمر ولهذا استظهر البخاري بالتعليق عن ابن اسحق المصريح بالاتصال ثم بالاسناد الآخر عن ابن جريج فهو يرفع هذا الاشكال المذكور حيث قال عن ابن جريج قال قال عكرمة فان قيل ان ابن جريج رما دلس قال الجواب ان ابن خزيمه أخرجه من طريق محمد بن بكر عن ابن جريج قال قال عكرمة بن خالد فذكره (قوله لا بأس) زاد احمد وابن خزيمه فقال لا بأس على احداث يعتصر قبل ان يحج (قوله قال عكرمة) هو ابن خالد بالاسناد المذكور (قوله وقلنا ابراهيم بن سعد الخ) وصله احمد عن يعقوب بن ابراهيم بن سعد بالاسناد المذكور ولفظه حدثنا عكرمة بن خالد بن العاصي المخزومي قال قدمت المدينة في قمر من اهل مكة فلقيت عبد الله بن عمر فقلت ان لم يحج قط افتنعت من المدينة قال نعم وما يمنعكم من ذلك فقد اعتمر رسول الله ﷺ عمره كلها قبل حجه قال فاعتصرنا قال ابن بطال هذا يدل على ان فرض الحج كان قد نزل على النبي ﷺ قبل اعتماره و يترفع عليه هل الحج

باب كَمْ اعْتَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ دَخَلْتُ أَنَا وَعُرْوَةُ بْنُ الزُّهَيْرِ الْمَسْجِدَ فَإِذَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا جَالِسٌ إِلَى حَجْرَةٍ عَائِشَةَ وَإِذَا نَاسٌ يُصَلُّونَ فِي الْمَسْجِدِ صَلَاةَ الصُّحَى قَالَ فَسَأَلْنَاهُ عَنْ صَلَاتِهِمْ فَقَالَ يَدْعُهُ ثُمَّ قَالَ لَهُ كَمْ اعْتَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ أَرْبَعٌ أَحَدَاهُنَّ فِي رَجَبٍ فَكَرِهْنَا أَنْ نَرُدَّ عَلَيْهِ قَالَ وَتَحْمِنَا أَسْنِيَانِ عَائِشَةَ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْحَجْرَةِ فَقَالَ عُرْوَةُ يَا أُمَّهُنَّ الْمُؤْمِنِينَ أَلَا تَسْمَعِينَ مَا يَقُولُ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَتْ مَا يَقُولُ قَالَ يَقُولُ إِنَّ

علي الفور والتراخي وهذا يدل على أنه على التراخي قال وكذلك امرأتي عليها بسخ المسح إلى العمرة على ذلك انتهى وقد نوزع في ذلك ألا يلزم من صحة تقديم أحد النسكين على الآخر في الفورية فيه وقد تقدم في أول المسح نقل الخلاف في ابتداء فرض المسح وسأني الكلام على عدة عمر النبي ﷺ في الباب الذي يليه ومن الصريح في الترجمة الأثر المذكور في آخر الباب الذي يليه عن مسروق وعطاء ومجاهد قالوا اعتمر النبي ﷺ قبل أن يصح حديث البراء في ذلك أيضا هـ (قوله باب كم اعتمر النبي ﷺ) أورد فيه حديث عائشة وابن عمر في أنه اعتمر أربعين مرة حديث انس وختم بحديث البراء أنه اعتمر مرتين والجمع بينه وبين أحاديثهم أنه لم يعد العمرة التي قرأها بحجة لأن حديثه مقيد بكون ذلك وقع في ذي القعدة والتي في حجة كانت في ذي الحجة وكأنه لم يعد أيضا التي صدعها وإن كانت وقعت في ذي القعدة أو عداها ولم يعد عمرة الجمرات لخفاها عليه كما خفيت على غيره كما ذكر ذلك عمرش السكبي فيما أخرجه والترمذي وروى يونس بن بكير في زيادات المغازي وعبد الرزاق جميعا عن عمر بن زرع مجاهد عن أبي هريرة قال اعتمر النبي ﷺ ثلاث عمر في ذي القعدة وهو موافق لحديث عائشة وابن عمر وزاد عليه تعيين الشهر لكن روي سعيد ابن منصور عن الدراوردي عن هشام عن أبيه عن عائشة أن النبي ﷺ اعتمر ثلاث عمر مرتين في ذي القعدة وعمرة في شوال أسنده قوي وقد رواه ابن مالك عن هشام عن أبيه مراسلا لكن قولها في شوال مغايرا لقول غيرها في ذي القعدة ويجمع بينهما بأن يكون ذلك وقع في آخر شوال وأول ذي القعدة ويؤيده ما رواه ابن ماجه باستدحج عن مجاهد عن عائشة بحديث رسول الله ﷺ الأفي القعدة (قوله حدثنا جرير) هو ابن عبد الحميد ومنصور هو ابن المعتمر (قوله المسجد) يعني مسجد المدينة النبوية (قوله جالس إلى حجرة عائشة) في رواية مفضل عن منصور عند أحمد فإذا ابن عمر مستند إلى حجرة عائشة (قوله وإذا أناس) في رواية الكشميين فإذا أناس بخير ألف (قوله فقال يدعه) تقدم الكلام على ذلك والبحث فيه في أبواب التطوع (قوله ثم قاله) يعني عروة وصرح به مسلم في روايته عن أسحق بن راهويه جرير (قوله قال أربع) كذا لاكثر ولا في ذر قال أربعا أي اعتمر أربعا قال ابن مالك إلا كثرة في جواب الاستفهام مطابقة للفظ والمعنى وقد يكتفى بالمعنى فمن الأول قوله تعالى قال هي عصا في جواب ما نالك يمينك يا موسى ومن الثاني قوله عليه الصلاة والسلام أربعين في جواب قولهم كم يلبث فأضمر يلبث ونصب بهار بعين ولو قصد تكليل المطابقة لقال أربعون لأن الاسم المستفهم به في موضع الرفع فظهر بهذا أن النصب والرفع جائزان في مثل قوله أربع إلا أن النصب أقبس وأكثر نظار (قوله أحدها في رجب) كذا وفي رواية منصور عن مجاهد وخالفه أبو أسحق فرواه عن مجاهد عن ابن عمر قال اعتمر النبي ﷺ مرتين فبلغ ذلك عائشة فقالت اعتمر أربع عمر أخرجه أحمد وأبو داود واختلفا جعل منصور الاختلاف في شهر العمرة وأبو أسحق الاختلاف في عدد الاعتار ويمكن تعدد السؤال بأن يكون ابن عمر سئل أولا عن العدد فأجاب فردت عليه عائشة فرفع إليها فسئل مرة ثانية فأجاب بما وقفها ثم سئل عن الشهر فأجاب بما في ظنه وقد أخرج أحمد من طريق الأعمش عن مجاهد قال سأل عروة بن الزبير ابن عمر في أي شهر اعتمر النبي ﷺ قال في رجب (قوله فكرهنا أن نرد عليه) زاد أسحق في روايته ونكذه (قوله وسمعنا أستاذنا عائشة) أي حس مرور السوال على أستاذنا وفي رواية عطاء عن عروة عند

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ اعْتَمَرَ أَرْبَعَ عُمَرَاتٍ لِأَحَدَاهُنَّ فِي رَجَبٍ قَالَتْ يَرْحَمُ اللَّهُ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ مَا اعْتَمَرَ
 عُمَرَةً إِلَّا وَهُوَ شَاهِدُهُ وَمَا اعْتَمَرَ فِي رَجَبٍ قَطُّ **حَدَّثَنَا** أَبُو عَاصِمٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ
 أَخْبَرَنِي عَطَا عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ قَالَ سَأَلْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ مَا اعْتَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
 فِي رَجَبٍ **حَدَّثَنَا** حَسَنُ بْنُ حَسَّانٍ حَدَّثَنَا هَمَّامٌ عَنْ قَتَادَةَ سَأَلْتُ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَمْ اعْتَمَرَ
 النَّبِيُّ ﷺ قَالَ أَرْبَعُ عُمَرَاتٍ الْحُدَيْبِيَّةِ فِي ذِي الْقَعْدَةِ حَيْثُ صَدُّهُ الْمُشْرِكُونَ وَعُمَرَةً مِنَ الْعَامِ الْمُقْبِلِ فِي
 ذِي الْقَعْدَةِ حَيْثُ صَالَحَهُمْ ، وَعُمَرَةً الْجُمُرَانَةِ إِذْ قَسَمَ غَنِيمَةً أَرَاهُ حُنَيْنٍ قُلْتُ كَمْ حَجَّ قَالَ وَاحِدَةً
حَدَّثَنِي أَبُو الْوَلِيدِ هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ حَدَّثَنَا هَمَّامٌ عَنْ قَتَادَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ
 اعْتَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ حَيْثُ رَدُّوهُ وَمِنَ الْقَابِلِ عُمَرَةً الْحُدَيْبِيَّةِ وَعُمَرَةً فِي ذِي الْقَعْدَةِ وَعُمَرَةً مَعَ حَجَّتِهِ
حَدَّثَنَا هُدْبَةُ حَدَّثَنَا هَمَّامٌ وَقَالَ اعْتَمَرَ أَرْبَعَ عُمَرَاتٍ فِي ذِي الْقَعْدَةِ إِلَّا الَّتِي اعْتَمَرَ مَعَ حَجَّتِهِ عُمَرَتَهُ
 مِنَ الْحُدَيْبِيَّةِ ، وَمِنَ الْعَامِ الْمُقْبِلِ . وَمِنَ الْجُمُرَانَةِ حَيْثُ قَسَمَ غَنَائِمَ حُنَيْنٍ وَعُمَرَةً مَعَ حَجَّتِهِ **حَدَّثَنَا**
 أَحْمَدُ بْنُ عُثْمَانَ حَدَّثَنَا

مسلم وأنا لنسمع ضربها بالسواك تسنن (قوله عمرات) يجوز في ميمها الحركات الثلاث (قوله بإمامه) كذا لا أكثر
 يسكون الهاء ولا ين ذر يأمه يسكون الهاء أيضاً بغير ألف وقوله لهذا بالعي الاخص لسكونها خالته وبالعمي
 الاعم لسكونها أم المؤمنين (قوله يرحم الله أبا عبد الرحمن) هو عبد الله بن عمر ذكرته بكنيته تعظيماً له ودعته إشارة
 إلى أنه نسي وقوله ما اعتمر أي رسول الله ﷺ (عمرة الا وهو) أي ابن عمر (شاهده) أي حاضر معه وقالت
 ذلك مبالغة في نسبتها إلى النسيان ولم تذكر عائشة على ابن عمر الا قوله أحداهن في رجب (قوله وما اعتمر في رجب قط)
 زاد عطاة عن عروة عند مسلم في آخره قال وابن عمر يسمع فاقال لا ولا نعم سكت (قوله عروة بن الزبير سألت عائشة)
 كذا أوردته مختصراً وأخرجه مسلم من هذا الوجه مطولاً ذكر فيه قصة ابن عمر وسؤاله نحوه مارواه مجاهد الا أنه لم
 يقل فيه كم اعتمر وقد أشرت إلى ما فيه من فائدة زائدة وأغرب الاسماعيل فقال هذا الحديث لا يدخل في باب كم اعتمر
 وإنما يدخل في باب متى اعتمر اه وجوابه أن غرض البخاري الطريق الأولي وإنما أورد هذه لينبه على الخلاف في
 السياق (قوله وعمرة الجمرانة اذ قسم غنيمة أراه حنين) كذا وقع هنا بنصب غنيمة بغير تنوين وكان الراوي طراً
 عليه شك فادخل بين المضاف والمضاف إليه لفظ أراه بضم الهمزة أي أظنه وقد رواه مسلم عن هدية عن همام بغير
 شك فقال حيث قسم غنائم حنين وسقط من رواية حسان هذه العمرة الرابعة ولهذا أستظهر المصنف بطريق أبي
 الوليد التي ذكرها في آخر الحديث وهو قوله وعمرة مع حجته وكذا أخرجه مسلم من طريق عبد الصمد عن هشام
 ثخين بهذا أن التقصير فيه من حسان شيخ البخاري وقال السكرواني العمرة الرابعة في هذا الحديث داخلة في ضمن
 الحج لأنه ﷺ أما أن يكون قارناً أو متمتعاً فالعمرة حاصلة أو مفرد السكن أفضل أنواع الأفراد لا بد فيه من العمرة
 في تلك السنة ورسول الله ﷺ لا يترك الا فضل انتهى وليس ما ادعى أنه الا فضل متفقاً عليه بين العلماء فكيف
 ينسب فعل ذلك إلى النبي ﷺ وفعل النبي ﷺ هو الذي يحتاج به اذا نسب لاحد فعله على ما يختار بعض المجتهدين
 رجحانه (قوله في رواية أبي الوليد اعتمر النبي ﷺ حيث ردوه ومن القابل عمرة الحديبية) قال ابن التين هذا أراه
 وهما لان التي ردوه فيها هي عمرة الحديبية وأما التي من قابل فلم يردوه منها (قات) لا وهم في ذلك لان كلامهما كان من
 الحديبية ويحتمل أن يكون قوله عمرة الحديبية يتعلق بقوله حيث ردوه (قوله حدثنا هدية حدثناهم وقال اعتمر) أي

شَرِيحُ بْنُ مُسْلَمَةَ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ يُوسُفَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ قَالَ سَأَلْتُ مُسْرُوقًا وَعَطَاءَ وَبُجَاهِدًا
قَالُوا اعْتَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ذِي الْقَعْدَةِ قَبْلَ أَنْ يُحْجَّ . وَقَالَ سَمِعْتُ الْإِرَاءَ بْنَ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُمَا يَقُولُ اعْتَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ذِي الْقَعْدَةِ قَبْلَ أَنْ يُحْجَّ مَرَّتَيْنِ بَابُ عُمَرَةَ فِي رَمَضَانَ
حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ

بالاستاذ المذكور وهو عن قتادة أن أنس بن مالك أخبره أن رسول الله ﷺ اعتمر أربع عمر كلهن في ذِي الْقَعْدَةِ
الا التي مع حجته الحديث كذا ساقه مسلم عن هدا بن خالد وهو هبة المذكور وقوله الا التي مع حجته استشكل
ابن التين هذا الاستثناء فقال هو كلام زائد والصواب أربع عمر في ذِي الْقَعْدَةِ عمرة من الحديبية الحديث قال وقد
عدلتني مع حجته في الحديث فكيف يستثنى أولا وأجاب عياض بان الرواية صواب وكأنه قال في ذِي الْقَعْدَةِ
منها ثلاث والرابعة عمرته في حجته أو المعنى كلها في ذِي الْقَعْدَةِ الا التي اعتمر في حجته لان التي في حجته كانت في
ذِي الْحِجَّةِ (قوله شَرِيحُ بْنُ مُسْلَمَةَ) بحجة أوله ومهمله آخره وإبراهيم بن يوسف أي ابن إسحاق بن أبي إسحاق
السبيعي ورجال هذا الحديث كلهم كوفيون الاعطاء ومجاهدا وقد سبق الكلام عليه وقدم الكلام على الخلاف فيما
كان ﷺ به محرماني حجته والجمع بين ما اختلف فيه من ذلك قاض عن أعادته والمشهور عن عائشة انه كان مفردا
وحديثه هذا يشعر بأنه كان قارنا وكذا ابن عمر انكر على أنس كونه كان قارنا مع أن حديثه هذا يدل على انه كان
قارنا لانه لم ينقل انه اعتمر بعد حجته فلم يبق الا أنه اعتمر مع حجته ولم يكن متمتا لانه اعتمر عن ذلك بكونه ساق
المهدي وأحتاج ابن بطال الي تأويل ما رقع عن عائشة وابن عمر هنا فقال انما يجوز نسبة العمرة الرابعة باعتبار
انه أمر الناس بها وعلمت بحضرة لانه ﷺ اعتمرها بنفسه ومن تأمل ما تقدم من الجمع استغنى عن هذا التأويل
المتعسف وقال ابن التين في عدم عمرة الحديبية التي صدعها ما يدل على انها عمرة تامة وفيه إشارة الى صحة قول الجمهور
انه لا يجب القضاء على من صدع البيت خلافا للحنفية ولو كانت عمرة القضية بدلا عن عمرة الحديبية لكنا فاحدة
وانما سميت عمرة القضية والقضاء لان النبي ﷺ قاضى قريشا فيها لانها وقعت قضاء عن العمرة التي صدعها
اذ لو كان كذلك لكنا عمرة واحدة وفيه دلالة على جواز الاعتار في أشهر الحج بخلاف ما كان عليه المشركون
وفي هذا الحديث أن الصحابي الجليل المكثرا لشديد الملازمة للنبي ﷺ قد غنى عليه بعض أحواله وقد بدخله
الوهم والنسيان لكونه غير معصوم وفيه رد بعض العلماء على بعض وحسن الادب في الرد وحسن التلطف في
استكشاف الصواب اذا ظن السامع خطأ المحدث وقال النووي سكوت ابن عمر على انكار عائشة يدل على أنه كان
اشبهه عليه أنسى أو شك وقال القرطبي عدم انكاره على عائشة يدل على أنه كان على وهم وانه رجع لقولها وقد تسف
من قال ان ابن عمر أراد بقوله اعتمر في رجب عمرة قبل هجرته لانه وان كان محتملا لكن قول عائشة ما اعتمر في
رجب يلزم منه عدم مطابقة ردّها عليه لكلامه ولا سيما وقد بينت الاربع وانها لو كانت قبل الهجرة لما الذي كان
يمنعه أن يفصح بمراده فيرجع الاشكال وايضا فان قول هذا القائل لان قريشا كانوا يعتمرون في رجب يحتاج الى
نقل وعلى تقديره فمن أين له أنه ﷺ واقفهم وهب أنه واقفهم فكيف اقتصر على مرة (قوله باب عمرة في رمضان)
كذا في جميع النسخ ولم يصرح في الترجمة بفضيلة ولا غيرها ولعله أشار الي ما روى عن عائشة قالت خرجت مع
رسول الله ﷺ في عمرة رمضان فأظفر وصمّ وقصر وانتم الحديث أخرجه الدارقطني من طريق العلاء بن
زهير عن عبد الرحمن بن الاسود بن يزيد عن أبيه عنها وقال ان استاده حسن وقال صاحب المهدى انه غلط لان النبي
ﷺ لم يعتمر في رمضان (قلت) ويمكن حمله على ان قولها في رمضان متعلق بقولها خرجت ويكون المزداد سفر
فتح مكة فانه كان في رمضان واعتمر النبي ﷺ في تلك السنة من الجمرات لكن في ذِي الْقَعْدَةِ كما تقدم بيانه قريبا

حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي جَرِيرٍ عَنْ عَطَاءٍ قَالَ سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يُخْبِرُنَا يَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا مَرْأَةَ مِنَ الْأَنْصَارِ سَمَّاها ابْنُ عَبَّاسٍ فَتَسَبَّطُ أَنْفُهَا مَامَنْتُكَ أَنْ تَحْجِبَنِي مِمَّا قَالَتْ كَأَنَّ لَنَا نَاصِيحَ فَرَكِيهِ أَبُو قُلَانٍ

وقد رواه الدارقطني بإسناد آخر إلى العلاء بن زهير فلم يقل في الإسناد عن أبيه ولا قال فيه في رمضان (قوله حدَّثَنَا يَحْيَى) هو القطن وقوله عن عطاء في رواية مسلم عن محمد بن حاتم عن يحيى بن سعيد عن ابن جريج أخبرني عطاء (قوله لامرأة من الأنصار سماها ابن عباس فنسبت اسمها) القائل نسبت اسمها ابن جريج بخلاف ما يبادر إلى الذهن من أن القائل عطاء وإنما قلت ذلك لأن المصنف أخرج الحديث في باب حج النساء من طريق حبيب المعلم عن عطاء فسمّاها وله ظلة لما رجع النبي ﷺ من حجته قال لام ستان الانصارية مامنك من الحج الحديث ويحتمل أن عطاء كان ناسيا لاسمها لما حدث به ابن جريج وهذا كراهه لما حدث به حبيباً وقد خالفه يعقوب ابن عطاء فرواه عن أبيه عن ابن عباس قال جاءت أم سليم إلى رسول الله ﷺ فقالت حج أبو طلحة وابنته وتركاني فقال يا أم سليم عمرة في رمضان تعدل حجة معي أخرجه ابن حبان وتابعه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عطاء أخرجه ابن أبي شيبة وتابعهما معقل الجزري لكن خالف في الإسناد قال عن عطاء عن أم سليم فذكر الحديث دون القصة فهؤلاء ثلاثة يبعد أن يتفقوا على الخطأ فلهذا حبيباً لم يحفظ اسمها كما ينبغي لكن رواه أحمد بن منيع في مسنده بإسناد صحيح عن سعيد بن جبير عن امرأة من الأنصار يقال لها أم ستان أنها أرادت الحج فذكر الحديث نحوه دون ذكر قصة زوجها وقد اختلف في صحايه على عطاء اختلافاً آخر يأتي ذكره في باب حج النساء وقد وقع شبه هذه القصة لامعقل أخرجه النسائي من طريق معمر بن الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحرث عن امرأة من بني أسد يقال لها أم معقل قالت أردت الحج فاعتل بعيري فسلّات رسول الله ﷺ فقال اعتمرى في شهر رمضان فان عمرة رمضان تعدل حجة وقد اختلف في إسناده فرواه مالك عن سمى عن أبي بكر بن عبد الرحمن قال جاءت امرأة فذكره موسلاً وأبهمها ورواه النسائي أيضاً من طريق عمارة بن عمير وغيره عن أبي بكر ابن عبد الرحمن عن أبي معقل ورواه أبو داود من طريق إبراهيم بن مهاجر عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن رسول مروان عن أم معقل والذي يظهر لي أنهما قصتان وتتما لامرأتين فحدثني أبي داود من طريق عيسى بن معقل عن يوسف بن عبد الله بن سلام عن أم معقل قالت لما حج رسول الله ﷺ حجة الوداع وكان لنا جمل فجعله أبو معقل في سبيل الله وأصابنا عرض فهلك أبو معقل فلما رجع رسول الله ﷺ من حجته جئت فقال مامنك إن تحججني مصافذكرت ذلك له قال فهلا حججت عليه فان الحج من سبيل الله فاما اذا فاتك فاعتمرى في رمضان فانها كحجة وقعت لام طليق قصة مثل هذه أخرجه أبو علي بن السكن وابن منده في الصحابة والدولاب في السكنى من طريق طلق بن حبيب إن ابن أبي طليق حدثه أن امرأته قالت له وله جمل وناقعة اعطاني جملك أحج عليه قال جمل حبيب في سبيل الله قالت أنه في سبيل الله أن أحج عليه فذكر الحديث وفيه فله رسول الله ﷺ صدقت أم طليق وفيه ما بعد الحج قال عمرة في رمضان وزعم ابن عبد البر أن أم معقل هي أم طليق كنيته وفيه نظر لأن أم معقل ماتت في عهد النبي ﷺ وأبطلق عاش حتى سمع منه طلق بن حبيب وهو من ضغائر التابعين فدل على تغاير المرأتين وبدل عليه تغاير الساقين أيضاً ولا معدل عن تفسير المبهمة في حديث ابن عباس بأنها أم ستان أو أم سليم لما في القصة التي في حديث ابن عباس من الضغائر للقصة التي في حديث غيره ولقوله في حديث ابن عباس أنها انصارية وأما ما معقل فانها اسدية ووقعت لام الميثم أيضاً والله أعلم (قوله أن تحججني) في رواية كريمة والاصلي أن تحججني بزيادة النون وهي لغة (قوله ناصح) بضاد معجمة ثم مهملة أي يعير قال ابن بطال الناصح البعير أو الثور أو الحمار الذي

وَأَبْنُهُ لُؤْجِيهَا وَأَبْنَاهَا تَرَكَ نَاصِحًا تَنْصَحُ عَلَيْهِ قَالَ فَإِذَا كَانَ رَمَضَانُ اعْتَمَرْتُ فِيهِ فَإِنْ عُمَرَةُ فِي رَمَضَانَ حَجَّةٌ
أَوْ نَحْوَهَا قَالَ **بَابُ** الْعُمَرَةِ لَيْلَةَ الْحَصْبَةِ وَغَيْرَهَا حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ أَخْبَرَنَا أَبُو مَأْوِيَةَ حَدَّثَنَا
هَشَامٌ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُرَاتِينَ لِمَلَكٍ دَى الْحَجَّةِ فَقَالَ لَنَا مَنْ
أَحَبُّ مِنْكُمْ أَنْ يُبْلَ بِالْحَجِّ قَلِيلٌ . وَمَنْ أَحَبُّ أَنْ يُبْلَ بِعُمَرَةٍ قَلِيلٍ بِعُمَرَةٍ . قُلُوا أَنِّي أَهْدَيْتُ لَا هَلَّتْ

يستقى عليه لكن المراد به هنا البصر لتصريحه في رواية بكر بن عبد الله المزني عن ابن عباس في رواية أبي داود
بكونه حلا وفي رواية حبيب الذكورة وكان لنا ناظران وهي ابن وفي رواية مسلم من طريق حبيب كان لابي
فلان زوجها (قوله وابنه) ان كانت هي أمستان فيحتمل أن يكون اسم ابنتها سنانا وان كانت هي أم سلمة فلم يكن
لها يوسف ابن يمكن أن ينجح سويانس وعلى هذا فنبهته الى أي طلعة بكونه ابنة جازا (قوله تنصح عليه) بكسر
الضاد (قوله فاذا كان رمضان) بالرفع وكان ثامة وفي رواية الكشميهني فاذا كان في رمضان (قوله فان عمرة في
رمضان حجة) وفي رواية مسلم فان عمرة فيه تعدل حجة ولعل هذا هو السبب في قول المصنف او نحو مما قال
قال ابن خزيمة في هذا الحديث ان الشيء يشبه الشيء ويجعل عدله اذا أشبهه في بعض المعاني لاجتماع لان العمرة
لا يقضى بها فرض الحج ولا التذرع وقال ابن بطال فيه دليل على ان الحج الذي ذهبوا اليه كان طلوعا لاجماع الامة
على ان العمرة لا تجزئ عن حجة الفريضة ونسب ابن المنبر بأن الحجة المذكورة هي حجة الوداع قال وكانت
أول حجة أقيمت في الاسلام فرضا لان حج أبي بكر كان انذارا قال فلي هذا يستعمل أن تكون تلك المرأة
كلت فانت بوظيفة الحج (قلت) ومما قاله غير مسلم ان لا مانع أن تكون حجت مع أبي بكر وسقط عنها الفرض بذلك لكنه
بني على ان الحج انما فرض في السنة العاشرة حتى يسلم مما يرد على مذهبه من القول بأن الحج على الفور وعلى ما قاله
ابن خزيمة فلا يحتاج الى شيء مما يحتمل ابن بطال فالحاصل أنه أعلمنا ان العمرة في رمضان تعدل الحجة في الثواب
لانها تقوم مقامها في اسقاط الفرض للاجتماع على ان الاعتمار لا يجزئ عن حج الفرض ونقل الترمذي عن اسحق
ابن راهويه ان معني الحديث نظير ما جاء ان قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن وقال ابن العربي حديث العمرة هذا
صحيح وهو فضل من الله ونعمة فقد أدركت العمرة منزلة الحج بانضمام رمضان اليها وقال ابن الجوزي فيه ان ثواب
العمل يزيد بزيادة شرف الوقت كما يزيد بحضور القلب وبخلوص القصد وقال غيره يحتمل أن يكون المراد عمرة فريضة
في رمضان كحجة فريضة وعمرة نافلة وقال ابن التين قوله كحجة يحتمل أن يكون على يده ويحتمل أن يكون ليركة رمضان
ويحتمل أن يكون مخصوصا بهذه المرأة (قلت) الثالث قال به بعض المتقدمين في رواية أحمد بن منيع المذكورة قال
سعيد بن جبيرة ولا نعلم هذا الا لهذه المرأة وحدها ووقع عند أبي داود من حديث يوسف بن عبد الله بن سلام عن أم
مفضل في آخر حديثها قال فكانت تقول الحج حجة والعمرة عمرة وقد قال هذا رسول الله ﷺ فإلّا درى ألى
خاصة تعنى أو للناس عامة انتهى والظاهر جملة على العموم كما تقدم والسبب في التوقف استشكل ظاهره وقد صح
جوابه والله أعلم * (فصل) لم يحضر النبي ﷺ الا في أشهر الحج كما تقدم وقد ثبت فضل العمرة في رمضان
بعديث الباب فأيها أفضل الذي يظهر ان العمرة في رمضان لغير النبي ﷺ أفضل وأما في حقه فاصح هو أفضل
لان فعله ليان جوار ما كان اهل الجاهلية بمنونه فاراد الرد عليهم بالقول والعمل وهو لو كان مكروها لنتيم
لكان في حقه أفضل والله أعلم وقال صاحب الهدى يحتمل أنه ﷺ كان يشتغل في رمضان من العبادة بما هو ام
من العمرة وخشي من المشقة على اهله اذ لو اعتمر في رمضان لبادروا الى ذلك مع ما عليه من المشقة في الجمع بين العمرة
والصوم وقد كان يترك العمل وهو يحب ان يعمل خشية ان يفرض على اهله وخوف من المشقة عليهم (قوله باب العمرة
ليلة الحصبه وغيرها) الحصبه بالهملتين وموحدة وزن الضربة والمراد بها ليلة الليث بالمحصب وقد سبق الكلام

بِعُمْرَةٍ قَالَتْ فَمِنْ أَمَلٍ بِعُمْرَةٍ . وَمِنْ أَمَلٍ بِحَيٍّ . وَكُنْتُ مِنْ أَمَلٍ بِعُمْرَةٍ فَأُطْلِقُ يَوْمَ عَرَفَةَ وَأَنَا حَائِضٌ فَتَسَكَّرْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ أَرَفَضِي عُمْرَتَكَ وَأَتَقَعِي رَأْسَكَ وَأَمَشِطِي وَأَهْلِي بِالْحَجِّ فَلَمَّا كَانَ لَيْلَةُ الْحَصْبَةِ أَرْسَلَ مَعِيَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ إِلَى التَّنْعِيمِ فَأَهَلَّتْ بِعُمْرَةٍ مَكَانَ عُمْرَتِي **بَابُ** عُمْرَةِ التَّنْعِيمِ **حَدَّثَنَا** عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو بْنِ وَسَّيْعٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ أَوْسٍ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْبَرَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يُرَدِّفَ عَائِشَةَ وَيُؤَمِّرَهَا مِنَ التَّنْعِيمِ . قَالَ سُفْيَانُ مَرَّةً سَمِعْتُ عَمْرًا كَمْ سَمِعْتُهُ مِنْ عَمْرِو **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَبْدِ الْجَبْرِ عَنْ حَبِيبِ الْمَلَمِ

على الصحيب في أوخر أبواب الحج وأورد المصنف فيه حديث عائشة وفيه فلما كان ليلة الحصبة أرسل معي عبد الرحمن إلى التنعيم قال ابن بطال فقه هذا الباب أن الحاج يجوز له أن يعتمر إذا تم حجه بعد انقضاء أيام التشريق وليلة الحصبة هي ليلة النفر الأخير لأنها آخر أيام الرمي واختلف السلف في العمرة في أيام الحج فروي عبد الرزاق بإسناده عن مجاهد قال سئل عمر وعلي وعائشة عن العمرة ليلة الحصبة فقال عمر هي خير من لاشئ وقال علي نحوها وقالت عائشة العمرة على قدر النفقة انتهى وأشارت بذلك إلى أن الخروج لقصد العمرة من البادية إلى مكة أفضل من الخروج من مكة إلى ادني الحل وسياق تقرير ذلك بعد بيان وسياق الكلام على الحديث بعد باب ومحدثي البخاري فيه هو ابن سلام (قوله باب عمرة التنعيم) يعني هل تعين لمن كان بمكة أم لا وإذا لم تعين هل لها فضل على الاعتار من غيرها من جهات الحل أولاً قال صاحب الهدى لم يقل أنه ﷺ اعتمر مدة أقامته بمكة قبل الهجرة ولا اعتمر بعد الهجرة إلا دخلاً إلى مكة ولم يعتمر قط خارجاً من مكة إلى الحل ثم يدخل مكة بعمره كما يفعل الناس اليوم ولا ثبت عن أحد من الصحابة أنه فعل ذلك في حياته إلا عائشة وحدها انتهى وبعد أن فعلته عائشة بامرءه دل على مشروعيته واختلف السلف في جواز الاعتار في السنة أكثر من مرة فذكرهم مالك وخالفه مطرف وطائفة من أتباعه وهو قول الجمهور واستثنى أبو حنيفة يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق ووافقه أبو يوسف إلا في يوم عرفة واستثنى الشافعي البائت بمنى لرمي أيام التشريق وفيه وجه اختياره بعض الشافعية فقال بالجواز مطلقاً كقول الجمهور والله أعلم واختلوا أيضاً هل تعين التنعيم لمن اعتمر من مكة فروي الفاكهي وغيره من طريق محمد بن سيرين قال بلغنا أن رسول الله ﷺ وقت لاهل مكة التنعيم ومن طريق عطاء قال من أراد العمرة ممن هو من أهل مكة أو غيرها فليخرج إلى التنعيم أو إلى الجمرات فليحرم منها وأفضل ذلك أن يأتي وقتاً أي ميقاتاً من مواقيت الحج قال الطحاوي ذهب قوم إلى أنه لا ميقات للعمرة لمن كان بمكة إلا التنعيم ولا ينبغي مجاوزته كلاً لا ينبغي مجاوزة المواقيت التي للحج وخالفهم آخرون فقالوا ميقات العمرة الحل وإنما أمر النبي ﷺ عائشة بالأحرام من التنعيم لأنه كان أقرب الحل من مكة ثم روى من طريق ابن أبي مليكة عن عائشة في حديثها قالت وكان ادنا من الحرم التنعيم فاعتمرت منه قال فثبت بذلك أن ميقات مكة للعمرة الحل وإن التنعيم وغيره في ذلك سواء (قوله عن عمرو) هو ابن دينار (قوله سمع عمرو بن أوس) يعني أنه سمع ولفظ أنه مما يحذف من الإسناد خطأ في الغالب كما يحذف أحادي لفظي قال وقد بين سفيان سماعه له من عمرو بن دينار في آخره ووقع عند الحميدي عن سفيان حدثنا عمرو بن دينار قال سفيان هذا مما يجب شعبة يعني التصريح بالأخبار في جميع الإسناد (قوله ويومعمرها من التنعيم) معطوف على قوله أمره أن يردف وهذا يدل على أن أعمرها من التنعيم كان أمر النبي ﷺ وأصرح منه ما أخرجه أبو داود من طريق حفصة بنت عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبيها أن رسول الله ﷺ قال يا عبد الرحمن أردف اختك عائشة فأعمرها من التنعيم الحديث ونحوه رواية مالك السابقة في أوائل الحج عن ابن شهاب عن عروة

عَنْ عَطَاءٍ حَدَّثَنِي جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَهَلَ وَأَصْحَابَهُ بِالْحَجِّ وَلَيْسَ مَعَ أَحَدٍ مِنْهُمْ هَدْيٌ غَيْرَ النَّبِيِّ ﷺ وَطَلْحَةَ وَكَانَ عَلِيٌّ قَدِيمٌ مِنَ الْيَمَنِ وَمَعَهُ الْهَدْيُ فَقَالَ أَهَلَّتْ بِمَا أَهَلَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

عن عائشة أرسلني النبي ﷺ مع عبد الرحمن إلى التمتع ورواية الأسود عن عائشة السابقة في أواخر الحج قال فذهبي مع أخيك إلى التمتع وسيأتي بعد باب من وجه آخر عن الأسود والقاسم جميعا عنها بلفظ فاخرجني إلى التمتع وهو صريح بأن ذلك كان عن أمر النبي ﷺ وكل ذلك يفسر قوله في رواية القاسم عنها السابقة في أوائل الحج حيث أورده بلفظ اخرج باخك من الحرم وأما رواه أحمد بن طريق ابن أبي مليكة عنها في هذا الحديث قال ثم أرسل إلى عبد الرحمن بن أ، بكر فقال احملي خلتك حتى تخرج من الحرم فوالله ما قال فتخرجها إلى الجمرات وإلى التمتع فهي رواية ضعيفة لضعف أبي عامر الخزاز الراوي له عن ابن أبي مليكة ويحتمل أن يكون قوله فوالله الخ من كلام من دون عائشة قاله متمسكا باطلاق قوله فاخرجها من الحرم لكن الروايات المقتضية بالتمتع مقدمة على المطلقة فهو أولى ولا سيما مع صحة أسانيدھا والله أعلم (قائدة) زاد أبو داود في روايته بعد قوله إلى التمتع فإذا هبطت بهما من الأكمة فلتحرم فانها عمرة متقبلة وزاد أحمد في رواية له وذلك ليلة الصدر وهو فتح المهمة والدال أي الرجوع من منى وفي قوله فإذا هبطت بها إشارة إلى المكان الذي أحرمت منه عائشة والتمتع بفتح التاء وسكون النون وكسر المهملة مكان معروف خارج مكة وهو على أربعة أميال من مكة إلى جهة المدينة كما قاله الفاكهي وقال المحب الطبري التمتع أبعد من أدنى الحل إلى مكة بقليل وليس بطرف الحل بل بينهما نحو من ميل ومن أطلق عليه أدنى الحل فقد تجاوز (قلت) أو أراد بالنسبة إلى بقية الجهات وروي الفاكهي من طريق عبيد بن عمير قال إنما سمي التمتع لأن الجبل الذي عن يمين الداخل يقال له ناعم والذي عن اليسار يقال له منعم والوادي نعان وروى الأزرقي من طريق ابن جريج قال رأيت عطاء يصف الموضع الذي اعتمدت منه عائشة قال فأشار إلي الموضع الذي ابقي فيه محمد بن علي بن شافع المسجد الذي وراء الأكمة وهو المسجد الحرام ونقل الفاكهي عن ابن جريج وغيره أن ثم مسجدين يزعم أهل مكة أن الحرب لآدنى من الحرم هو الذي اعتمدت منه عائشة وقيل هو المسجد الأبعد علي الأكمة الخراء ورجحه المحب الطبري وقال الفاكهي لا أعلم إلا أني سمعت ابن عمر يذكر عن أشياخه أن الأول هو الصحيح عندهم وفي هذا الحديث جواز الحلوة بالحارم سفرنا وحضرنا وإيرادنا الحرم محرمه معه واستدل به على تعيين الخروج إلى الحل لمن أراد العمرة ممن كان بمكة وهو أحد قولي العلماء والثاني تصح العمرة ويجب عليه دم لتترك الميقات وليس في حديث الباب ما يدفع ذلك واستدل به على أن أفضل جهات الحل التمتع وتمقبان أحرام عائشة من التمتع إنما وقع لكونه أقرب جهة الحل إلى الحرم لأنه الأفضل وسيأتي إيضاح هذا في باب أجر العمرة على قدر التمتع (قوله عن عطاء) هو ابن أبي رباح (قوله وليس مع أحد منهم هدي غير النبي ﷺ وطلحة) هذا يخالف لأرواه أحمد ومسلم وغيرهما من طريق عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة أن الهدي كان مع النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وذوي اليسار وسيأتي بعد ما بين المصنف من طريق أفلح عن القاسم بلفظ ورجل من أصحابي ذوي قوة ويجمع بينهما بأن كلا منهما ذكر من أطلع عليه وقد روي مسلم أيضا من طريق مسلم القروي وهو بضم القاف وتشديد الراء عن ابن عباس في هذا الحديث وكان طلحة ممن ساق الهدي فلم يحل وهذا شاهد لحديث جابر في ذكر طلحة في ذلك وشاهد لحديث عائشة في أن طلحة لم يفرغ بذلك وداخل في قولها وذوي اليسار ولمسلم من حديث أسماء بنت أبي بكر أن الزبير كان ممن كان معه الهدي (قوله وكان علي قديم من اليمن) في رواية ابن جريج عن عطاء عندهم من سعيته وسيأتي بيان ذلك في أواخر المنازلي (قوله بأهل به رسول الله ﷺ) في رواية مسلم ابن جريج عن عطاء عن جابر وعن ابن جريج عن طاوس عن ابن

وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَذِنَ لِأَصْحَابِهِ أَنْ يَجْعَلُوا عُمْرَةً يَطُوفُوا بِالنَّبِيِّ ثُمَّ يَقْصُرُوا وَيَحْلُوا إِلَّا مَنْ مَعَهُ الْهَدْيُ
فَقَالُوا نَنْطَلِقُ لِي مَنَى وَذَكَرَ أَحَدُنَا يَقْطُرُ فَبَلَغَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ
مَا أَهْدَيْتُ وَلَوْلَا أَنْ مَعِيَ الْهَدْيُ لَأَحَلَّيْتُ وَأَنَّ عَائِشَةَ حَاضَتْ فَتَنَسَكَتِ الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا غَيْرَ أَنَّهُمَا لَمْ تَقُفْ
بِالنَّبِيِّ قَالَ فَلَمَّا طَهَّرَتْ وَطَافَتْ قَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتَنْطَلِقُونَ بِعُمْرَةٍ وَحَجَّةٍ وَأَنْطَلِقُ بِالْحَجِّ فَأَمَرَ عَبْدُ
الرَّحْمَنِ ابْنَ أَبِي بَكْرٍ أَنْ يَخْرُجَ مَعَهَا إِلَى التَّنْعِيمِ فَأَعْتَمَرَتْ بَعْدَ الْحَجِّ فِي ذِي الْحِجَّةِ . وَأَنَّ سُرَاقَةَ ابْنَ
مَالِكِ بْنِ جَسْمٍ لَقِيَ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ بِالْعَقْبَةِ وَهُوَ يَرْمِيهَا . فَقَالَ أَلَكُمْ هَذِهِ خَاصَّةٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ .
قَالَ لَا بَلَّ لِلْأَبْدِ . **بَابُ الْأَعْتَارِ بَعْدَ الْحَجِّ بِغَيْرِ هَدْيٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا يَحْيَى**
حَدَّثَنَا هِشَامٌ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبِي قَالَ أَخْبَرَنِي عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ

عِيسَى فِي هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ فِي الشَّرْكَهَ فَقَالَ أَحَدُهُمَا يَقُولُ لِيكَ بِمَا أَهْلَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ الْآخَرُ
يَقُولُ لِيكَ بِحَجَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَمَرَ أَنْ يَقِيمَ عَلَى أَحْرَامِهِ وَاشْرَكَهُ فِي الْهَدْيِ وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُ ذَلِكَ فِي بَابِ مَنْ أَهْلَ
فِي ذِمَّةِ النَّبِيِّ ﷺ بِأَهْلَالِ النَّبِيِّ ﷺ فِي أَوَائِلِ الْحَجِّ (قَوْلُهُ وَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَذِنَ لِأَصْحَابِهِ أَنْ يَجْعَلُوا عُمْرَةً) زَادَ
ابْنُ جَرِيرٍ عَنْ عَطَاءٍ فِيهِ وَاصِبُوا النِّسَاءَ قَالَ عَطَاءٌ وَلَمْ يَعْزَمْ عَلَيْهِمْ وَلَكِنْ أَحْلَاهُمْ لَمْ يَحِجُّوا إِتْيَانُ النِّسَاءِ لِأَنَّ مِنْ لَزَامِ
الْإِحْلَالِ إِتْيَانُ النِّسَاءِ وَقَدْ تَقَدَّمَ شَرْحُ ذَلِكَ فِي آخِرِ بَابِ التَّمَتُّعِ وَالْقُرْآنِ (قَوْلُهُ وَإِنَّ عَائِشَةَ حَاضَتْ) فِي رِوَايَةِ
عَائِشَةَ فَهِيَ كَمَا تَقَدَّمَ أَنَّ حَيْضَهَا كَانَ يَسْرِفُ قَبْلَ دُخُولِهَا مَكَّةَ وَفِي رِوَايَةِ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ أَنَّ مُسْلِمًا دَخَلَ النَّبِيَّ
ﷺ عَلَيْهَا وَشَكَّوْهَا ذَلِكَ كَانَ يَوْمَ التَّوْبَةِ وَوَقَعَ عِنْدَ مُسْلِمٍ مِنْ طَرِيقٍ مُجَاهِدٍ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ طَهْرَهَا بِعَرَفَةَ وَفِي رِوَايَةِ
الْقَاسِمِ عَنْهَا وَطَهَّرَتْ صَبِيحَةَ لَيْلَةِ عَرَفَةَ حَتَّى قَدِمْنَا مِنْهُ وَلَهُ مِنْ طَرِيقِهِ نَخْرَجَتْ فِي حِجَّتِي حَتَّى نَزَلْنَا مِنْهَا فَطَهَّرَتْ ثُمَّ
طَفْنَا بِالْبَيْتِ الْحَدِيثِ وَاتَّفَقَتْ الرِّوَايَاتُ كُلُّهَا حَتَّى أَنَّهُمَا طَافَتْ طَوَافَ الْإِقَاضَةِ مِنْ يَوْمِ النُّحْرِ وَاقْتَصَرَ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ
مُسْلِمٍ عَلَى النُّقْلِ عَنْ أَبِي عَمْرٍاءَ بْنِ حَزْمٍ أَنَّ عَائِشَةَ حَاضَتْ يَوْمَ السَّبْتِ ثَلَاثَ ذِي الْحِجَّةِ وَطَهَّرَتْ يَوْمَ السَّبْتِ عَاشِرَهُ يَوْمَ النُّحْرِ
وَأَمَّا أَخَذُهُ ابْنَ حَزْمٍ مِنْ هَذِهِ الرِّوَايَاتِ الَّتِي فِي مُسْلِمٍ وَيَجْمَعُ بَيْنَ قَوْلِ مُجَاهِدٍ وَقَوْلِ الْقَاسِمِ أَنَّهَا رَأَتْ الطَّهْرَ وَهِيَ بِعَرَفَةَ
وَلَمْ تَهْتَأِ لِلْإِغْتِسَالِ الْآبَعْدِ أَنْ نَزَلَتْ مِنْهَا وَأَوَّلُهَا بِعَرَفَةَ وَمَارَتْ الطَّهْرَ الْآبَعْدَ أَنْ نَزَلَتْ مِنْهَا وَهَذَا أَوَّلِي وَاللَّهُ
أَعْلَمُ (قَوْلُهُ وَأَنْطَلِقُ بِالْحَجِّ) تَمَسُّكُهُ مِنْ قَالِ أَنَّ عَائِشَةَ لَمَّا حَاضَتْ تَرَكْتَ عُمْرَتَهَا وَاقْتَصَرَتْ عَلَى الْحَجِّ وَقَدْ تَقَدَّمَ الْبَحْثُ
فِيهِ فِي بَابِ التَّمَتُّعِ وَالْقُرْآنِ (قَوْلُهُ وَإِنَّ سُرَاقَةَ لَقِيَ النَّبِيَّ ﷺ بِالْعَقْبَةِ وَهُوَ يَرْمِيهَا) يَعْنِي وَهُوَ بِرِي جِمْرَةَ الْعَقْبَةِ وَفِي رِوَايَةِ
زَيْدِ بْنِ زُرَيْجٍ عَنْ حَبِيبِ الْمَعْلَمِ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ فِي كِتَابِ التَّمَتُّعِ وَهُوَ بِرِي جِمْرَةَ الْعَقْبَةِ هَذَا فِيهِ بَيَانُ الْمَكَانِ الَّذِي سَأَلَ فِيهِ
سُرَاقَةُ عَنْ ذَلِكَ وَرِوَايَةُ مُسْلِمٍ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ جَرِيرٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ جَابِرٍ كَذَلِكَ وَسِيَاقُ مُسْلِمٍ مِنْ طَرِيقِ جَعْفَرِ بْنِ عَمْرٍاءَ
عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَابِرٍ يَقْتَضِي أَنَّهُ قَالَ لَهُ ذَلِكَ لَمَّا أَمَرَ أَصْحَابَهُ أَنْ يَجْعَلُوا حَجَّهُمْ عُمْرَةً بِذَلِكَ تَمَسُّكُهُ مِنْ قَالِ أَنَّ سُرَاقَةَ كَانَ عَنْ
فَسَخَ الْحَجَّ عَنْ الْعُمْرَةِ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ السُّؤَالُ وَقَعَ عَنْ الْأَمْرِ بِتَعْدُدِ الْمَكَانَيْنِ (قَوْلُهُ الْكَمُ هَذِهِ خَاصَّةٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ
قَالَ لَا بَلَّ لِلْأَبْدِ) فِي رِوَايَةِ زَيْدِ بْنِ زُرَيْجٍ أَنَّ هَذِهِ خَاصَّةٌ وَفِي رِوَايَةِ جَعْفَرٍ عَنْ مُسْلِمٍ قَامَ سُرَاقَةُ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ لَعَانَنَا
هَذَا أَمْ لِلْأَبْدِ فَشَبَّكَ أَصَابَهُ وَوَاحِدَةً فِي الْآخَرِ وَقَالَ دَخَلَتْ الْعُمْرَةُ فِي الْحَجِّ مَرَّتَيْنِ لَا بَلَّ لِلْأَبْدِ أَجْدَا قَالِ النَّوَوِيُّ مَعْنَاهُ
عِنْدَ الْجُمُورِ أَنَّ الْعُمْرَةَ يَجُوزُ فَعْلُهَا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ أَبْطَالًا نَا كَانَ عَلَيْهِ الْجَاهِلِيَّةُ وَقِيلَ مَعْنَاهُ جَوَازُ الْقُرْآنِ أَيْ دَخَلَتْ أَفْعَالُ
الْعُمْرَةِ فِي أَفْعَالِ الْحَجِّ وَقِيلَ مَعْنَاهُ سَقَطَ وَجُوبُ الْعُمْرَةِ وَهَذَا ضَعِيفٌ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي النُّسخَ بِغَيْرِ دَلِيلٍ وَقِيلَ مَعْنَاهُ جَوَازُ
فَسَخِ الْحَجَّ إِلَى الْعُمْرَةِ قَالَ وَهُوَ ضَعِيفٌ وَتَقَبُّ بِأَن سِيَاقَ السُّؤَالِ يَقْوَى هَذَا التَّأْوِيلُ بِلِ الظَّاهِرِ أَنَّ السُّؤَالَ وَقَعَ عَنْ
النُّسخِ وَالْجَوَابُ وَقَعَ عَمَّا هُوَ أَغْمَرُ مِنْ ذَلِكَ حَتَّى يَتَنَاقَلَ التَّأْوِيلَاتُ لِلذِّكْرِ الْآلِ الْثَالِثِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ * (قَوْلُهُ بَابُ
الْأَعْتَارِ بَعْدَ الْحَجِّ بِغَيْرِ هَدْيٍ) كَأَنَّهُ يَشِيرُ بِذَلِكَ إِلَى أَنَّ الْإِجْمَاعَ مِنْ قَوْلِ مَنْ قَالَ أَنَّ أَشْهُرَ الْحَجِّ شَوَالٌ وَذُو الْقَعْدَةِ

خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُوَافِقَ لَيْلَالِ ذِي الْحِجَّةِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُبَلََّ بِعَمْرٍوَ فَلْيُبَلَ
وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يُبَلََّ بِحِجَّةٍ فَلْيُبَلَ. وَلَوْلَا أَنِّي أَهْدَيْتُ لَأَهَلْتُ بِعَمْرٍوَ. فَبَيْنَهُمْ مَنْ أَهَلَ بِعَمْرٍوَ وَمِنْهُمْ مَنْ أَهَلَ
بِحِجَّةٍ وَكَثُرَ مِنْ أَهْلِ بِعَمْرٍوَ فَحِضْتُ قَبْلَ أَنْ أَدْخُلَ مَكَّةَ فَأَذَرْتُ كَتِفِي يَوْمَ عَرَفَةَ وَأَنَا حَائِضٌ فَتَشَكَّوْتُ إِلَى
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ دَعْنِي عِمْرَتَكَ. وَأَقْضِي رَأْسَكَ وَأَمْتَشِطِي. وَأَهْلِي بِالْحَجِّ قَهَمْتُ. فَلَمَّا كَانَتْ آيَةُ
الْحَصْبَةِ أَرْسَلَ مَعِيَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ إِلَى التَّنْعِيمِ فَأَرَدَهَا فَأَهَلْتُ بِعَمْرٍوَ مَكَانَ عِمْرَتِهَا فَقَضَى اللَّهُ حَجَّهَا
وَعِمْرَتَهَا وَلَمْ يَكُنْ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ هَدْيٌ وَلَا صَدَقَةٌ وَلَا صَوْمٌ

وذو الحجة بكاله كاهو متقول في رواية عن مالك وعن الشافعي أيضا ومن أطلق ان التمتع هو الاحرام بالعمرة في
اشهر الحج كما قل ابن عبد البر فيه الاتفاق فقال لا خلاف بين العلماء ان التمتع المراد بقول الله تعالى فمن تمتع بالعمرة
الى الحج فاستيسر من الهدى هو الاعتبار في اشهر الحج قبل الحج ان من احرم بالعمرة في ذي الحجة بعد الحج
فعليه الهدى وحديث الباب دال على خلافه لكن القائل بأن ذا الحجة كله من اشهر الحج يقول ان التمتع هو
الاحرام بالعمرة في اشهر الحج قبل الحج فلا يلزمهم ذلك (قوله خرجنا موافق ليلال ذي الحجة) أى قرب
طلوعه وقد تقدم انها قالت خرجنا خمس بقين من ذي القعدة والخمس قرية من آخر الشهر فوافقنا الهلال ومضى
الطريق لانهم دخلوا مكة في الرابع من ذي الحجة (قوله لاهلت بعمرة) في رواية السرخسي لاهلت بالها المهيمة
أى من الحج (قوله أرسلني عبد الرحمن الى التنعيم فاردتها) فيه التفات لان السياق يقتضى ان يقول فاردتها (قوله
مكان عمرتها) تقدم توجهه وان المراد مكان عمرتها التي أرادت ان تكون منفردة عن الحج قال عياض وغيره
الصواب في الجمع بين الروايات المختلفة عن عائشة انها احرمت بالحج كاهو ظاهر رواية القاسم وغيره عنها ثم فسخته
الى العمرة لما فسح الصحابة وعلى هذا يتزل قول عروة عنها احرمت بعمرة فلاحضت وتضر عليها التحلل من
العمرة لاجل الحيض وجاء وقت الخروج الى الحج ادخلت الحج على العمرة فصارت قارنة واستمرت الى ان تحلت
وعليه بدل قوله لها في رواية طاوس عنها عند مسلم طوافك يسعك لحجك وعمرتك واما قوله لها هذه مكان عمرتك
فمعناه العمرة المنفردة التي حصل لغيرها التحلل منها بمكة ثم انشؤا الحج منفردا فعلى هذا فقد حصل لعائشة عمرتان
وكذا قولها يرجع الناس بحج وعمرة وارجع بحج أى يرجعون بحج منفرد وعمرة منفردة واما قوله في هذا الحديث
فقضى الله حجها وعمرتها ولم يكن في شيء من ذلك هدي ولا صدقة ولا صوم فظاهره ان ذلك من قول عائشة وكذا
أخرجه مسلم وابن ماجه من رواية عبد بن سليمان ومسلم من طريق ابن خزيمة والاسماعيلي من طريق علي بن مسهر
 وغيره لكن قد تقدم الحديث في الحيض من طريق أبي اسامة عن هشام بن عروة الخ فقال في آخره قال هشام ولم
يكن في شيء من ذلك الخ فبين أنه في رواية يحيى القطان ومن واقفه مدرج وكذا أخرجه أبو داود من طريق وهيب
والحدادين عن هشام ووقع في الحديث موضع آخر مدرج وهو قوله قبل ذلك فقضى الله حجها وعمرتها فقد بين
أحمد في روايته عن وكيع عن هشام أنه من قول عروة وبينه مسلم عن أبي كريب عن وكيع ياناشافا فانه أخرجه
عقب رواية عبدة عن هشام وقال فيه فساق الحديث بنحوه وقال في آخره قال عروة فقضى الله حجها وعمرتها قال
هشام ولم يكن في ذلك هدي ولا صيام ولا صدقة وساقه الجوزي من طريق مسلم بهذا الاسناد ينأه بنحو حوالة
ورواه ابن جريج عن هشام فزيد كرا لزيادة أخرجه أبو عوانة وكذا أخرجه الشيخان من طريق الزهري وأبو
الاسود عن عروة بن زائدة قال ابن بطال قوله فقضى الله حجها وعمرتها الى آخر الحديث ليس من قول عائشة
وانما هو من كلام هشام بن عروة حدثه هكذا في العراق فوم فيه فظهر بذلك ان لادليل فيه لمن قال ان عائشة

بابُ أَجْرِ الْعُمْرَةِ عَلَى قَدَرِ النَّصَبِ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ وَعَنْ ابْنِ عَوْنٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ قَالَا قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ يَصْدُرُ النَّاسُ بِنُسُكَيْنِ وَأَصْدُرُ بِنُسْكَ قَبِيلٍ لَهَا أَنْتَظِرِي إِذَا طَهَرْتَ فَأَخْرِجِي إِلَى التَّنْعِيمِ فَأَهْلِي نَمَّ أَتَيْنَا بِمَكَانٍ كَذَا وَلِكَيْهَا عَلَى قَدَرٍ فَتَقَبَّلَكَ أَوْ نَصَبِكَ

لم تكن قارة حيث قال لو كانت قارة لوجب عليها الهدى للقرآن وحمل قوله لها ارفضي عمرتك على ظاهره لكن طريق الجمع بين مختلف الاحاديث يقتضي ما قرأناه وقد ثبت عن عائشة ان النبي ﷺ ضحى عن نسائه بالبركة كما تقدم وروى مسلم من حديث جابر ان النبي ﷺ اهدى عنها فيحمل على أنه ﷺ اهدى عنها من غير ان يأمرها بذلك ولا اعلم به قال القرطبي اشكل ظاهر هذا الحديث ولم يكن في ذلك هدى على جماعة حتى قال عياض لم تكن عائشة قارة ولا متعصاة وانما أحرمت بالحج ثم نوت فسخره الى عمرة فمنها من ذلك جيبها فرجعت الى الحج فأكلته ثم أحرمت عمرة مبتدأة فلم يجب عليها هدى قال وكان عياضا لم يسمع قولها كنت ممن أهل بعمرة لا قوله ﷺ لها طوافك يسعك لحجك وعمرتك والجواب عن ذلك ان هذا الكلام مدرج من قول هشام كأنه نفى ذلك بحسب علمه ولا يلزم من ذلك شيعة في نفس الامر ويحتمل أن يكون قوله لم يكن في ذلك هدى أى لم تتكفل له بل قام به عنها انتهى وقال ابن خزيمة معنى قوله لم يكن في شيء من ذلك هدى أى في تركها لعمل العمرة الاولى وادراجها لها في الحج ولا في عمرتها التي اعتمرتها من التمتع ايضا وهذا تأويل حسن والله أعلم * (قوله باب أجر العمرة على قدر النصب) ففتح النون والمهملة أي التعب (قوله وعن ابن عون) هو معطوف على الاسناد المذكور وقد بينه أحمد ومسلم من رواية ابن عليه عن ابن عون بالاسنادين وقال فيه محدثان ذلك عن أم المؤمنين ولم يسماها قال فيه لأعرف حديث زامن حديث ذا وظهر بحديث يزيد بن زريع انها عائشة وانما رواها ذلك عنها بخلاف سياق يزيد (قوله يصدر الناس) أى يرجعون (قوله ١ بمكان كذا وكذا) في رواية اسمعيل بحبل كذا وضبط في صحيح مسلم وغيره بالجيم وفتح الموحدة لكن أخرجه الاسماعيلي من طريق حسين بن حسن عن ابن عون وضبطه بالحاء المهملة يعنى واسكان الموحدة والمكان المبهمة هنا هو الاطبع كاتين في غير هذا الطريق (قوله على قدر تفقذك أو نصبك) قال الكرمانى أو اما للتنوع في كلام النبي ﷺ واما شك من الراوي والمعنى أن الثواب في العبادة يكثر بكثرة النصب أو النفقة والمراد بالنصب الذى لا يذمه الشرع وكذا التفقة قاله النووي انتهى ووقع في رواية الاسماعيلي من طريق أحمد بن منيع عن اسماعيل على قدر نصبك أو على قدر تعبك وهذا يؤيد أنه من شك الراوى وفي روايته من طريق حسين بن حسن على قدر تفقذك أو نصبك أو كما قال رسول الله ﷺ وأخرجه الدارقطني والحاكم من طريق هشام عن ابن عون بالنظر انك من الاجر على قدر نصبك وتفقذك واول العطف وهذا يؤيد الاجتهال الاول وقوله في رواية ابن عليه لأعرف حديث ذا من حديث ذا قد أخرج الدارقطني والحاكم من وجه آخر ما يدل على أن السياق الذى هنا للقاسم فانما أخرجهما من طريق سفيان وهو الثوري عن منصور عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة أن النبي ﷺ قال لها في عمرتها انما أجره في عمرتك على قدر تفقذك واستدل به على أن الاعتبار لمن كان بمكة من جهة الحل القريبة أقل أجرا من الاعتبار من جهة الحل البعيدة وهو ظاهر هذا الحديث وقال الشافعى في الاملاء أفضل بقاع الحل للاعتبار الجبراة لان النبي ﷺ أحرمتها ثم التمتع لانه اذن لها ثمة منها قال واذا تنحى عن هذين الموضعين فأين ابعاد حتى يكون أكثر لفسره كان

(١) قوله بمكان كذا وكذا هكذا بنسخ الشرح بإيدنا والذي في المتن بمكان كذا من غير تكرار كما ترى بالهامش فعمل ما في الشارح رواية له اه

بابُ الْمُتَمَتِّرِ إِذَا طَافَ طَوَافَ الْعُمْرَةِ ثُمَّ خَرَجَ هَلْ يُجْزِئُهُ مِنْ طَوَافِ الْوُدَاعِ حَدَّثَنَا
 أَبُو نَعِيمٍ حَدَّثَنَا أَفْلَحُ بْنُ حُمَيْدٍ عَنِ الْقَاسِمِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ خَرَجْنَا مِهْلَيْنَ بِالْحَجِّ فِي
 أَشْهُرِ الْحَجِّ وَحُرُمِ الْحَجِّ فَتَرَانَا سَرَفَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِأَصْحَابِهِ مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدًى فَأَحَبُّ أَنْ
 يَجْعَلَهَا عُمْرَةً فَلْيَفْعَلْ . وَمَنْ كَانَ مَعَهُ هَدًى فَلَا . وَكَانَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَرِجَالٌ مِنْ أَصْحَابِهِ ذَوِي قُوَّةٍ
 الْهَدًى فَلَمْ تَكُنْ لَهُمْ عُمْرَةً فَدَخَلَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَأَنَا ابْنِي قَالَ مَا يَبْنِيكَ قُلْتَ تَمْنَعُكَ قَوْلُ الْأَصْحَابِكَ
 مَا قُلْتُ قَمِنَتْ الْعُمْرَةُ . قَالَ وَمَا شَأْنُكَ قُلْتَ لِأَصْلِي . قَالَ فَلَا يُصْرِكُ أَنْتَ مِنْ بَنَاتِ آدَمَ كُتِبَ عَلَيْكَ
 مَا كُتِبَ عَلَيْهِمْ . فَكُونِي فِي حَجَّتِكَ عَمَى اللَّهُ أَنْ يَرْزُقَكِ قَالَتُ فَكُنْتُ حَتَّى تَفَرَّقْنَا مِنْ مَنًى فَتَرَانَا الْحَصْبَ

أحب الي وحكي الموفق في المغني عن أحد ان المكي كلما تباعد في العمرة كان أعظم لاجره وقال الحنفية أفضل بقاع
 الحل للاعتبار بالتنعيم ووافقهم بعض الشافعية والحنابلة ووجهه ما قدمناه انهم ينقل ان أحدا من الصحابة في عهد
 النبي ﷺ خرج من مكة الي الحل ليجرم بالعمرة غير عائشة وأما اعتباره ﷺ من الجمرات فكان حين رجع من
 الطائف عجتازا الي المدينة ولكن لا يلزم من ذلك تعيين التنعيم للفضل لما دل عليه هذا الخبران الفضل في زيادة التعب
 والشفقة وانما يكون التنعيم أفضل من جهة أخرى تساويه الي الحل لامن جهة أبعد منه والله أعلم وقال النووي ظاهر
 الحديث أن الثواب والفضل في العبادة يكثر بكثرته والشفقة وهو كما قال لكن ليس ذلك بطرد قد يكون بعض
 العبادة أخف من بعض وهو أكثر فضلا وثوابا بالنسبة الي الزمان كقيام ليلة القدر بالنسبة لقيام ليال من رمضان
 غيرها وبالنسبة للمكان كصلاة ركعتين في المسجد الحرام بالنسبة لصلاة ركعات في غيره وبالنسبة الي شرف العبادة
 المالية والبدنية كصلاة التريضة بالنسبة الي أكثر من عدد ركعاتها أو أطول من قراءتها ونحو ذلك من صلاة النافلة
 وكدرهم من الزكاة بالنسبة الي أكثر منه من الطلوع أشار الي ذلك ابن عبد السلام في القواعد قال وقد كانت الصلاة
 قرة عين النبي ﷺ وهي شاققة على غيره وليست صلاة غيره مع مشقتها مساوية لصلاة مطلقا والله أعلم (قوله
 باب المتمتر اذا طاف طواف العمرة ثم خرج هل يجزئه من طواف الوداع) اورد فيه حديث عائشة في عمرتها
 من التنعيم وفيه قوله ﷺ لعبد الرحمن اخرج بأحلك من الحرم فقل بجمرة ثم افرغا من طوافكما الحديث
 قال ابن بطال لا خلاف بين العلماء ان المتمتر اذا طاف فخرج الي بده انه يجزئه من طواف الوداع بما فطفت عائشة انتهى
 وكان البخاري لما لم يكن في حديث عائشة التصريح بانها ما طافت للوداع بعد طواف العمرة لم يثبت الحكم في الترجمة
 وأيضا فان قياس من يقول أن إحدى العبادتين لا تندرج في الأخرى أن يقول بمثل ذلك هنا ويستفاد من قصة
 عائشة أن السعي اذا وقع بعد طواف الركن أن قلنا أن طواف الركن يعني عن طواف الوداع أن تخلل السعي بين
 الطواف والخروج لا يقطع اجزاء الطواف المذكور عن الركن والوداع معا (قوله في الحديث فزلت بسرف) في
 رواية ابى ذر وابي الوقت سرف بحذف الباء وكذا مسلم من طريق أسحق بن عيسى بن الطباع عن أفلح (قوله
 لأصحابه من لم يكن معه هدى) ظاهره أن امره ﷺ لأصحابه بفسخ الحج الي العمرة كان بسرف قبل دخولهم مكة
 والمعروف في غير هذه الرواية أن قوله لم ذلك كان بعد دخول مكة ويحمل التعدد (قوله قلت لأصلي) كنت بذلك
 عن الحيفي وهي من لطيف السكتايات (قوله كتب عليك) كذا لاكثر على البناء لا لم يسم فاعله ولاي ذكر كتب الله
 عليك وكذا مسلم (قوله فكوني في حجك) في رواية ابى ذر في حجك وكذا مسلم (قوله حتى تفرقنا من مني) تفرقا
 المحصب) في هذا السياق أختصار بيته رواية مسلم بلفظ حتى تفرقنا من مني فظهرت ثم طفت بالبيت فزل رسول الله

فَدَعَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ هَكَذَا أَخْرَجَ بِأَخْذِكَ الْحَرَمَ فَلْتَمِلْ بِمَعْرُوفَةٍ ثُمَّ أَفْرَغْنَا مِنْ طَوَافِكُمَا أَنْتَظِرْ كَمَا هَاهُنَا
فَاتَيْنَا فِي جَوْفِ اللَّيْلِ فَقَالَ فَرَعْنَمَا قُلْتَ نَعَمْ . فَنَادَى بِالرَّحِيلِ فِي أَصْحَابِهِ فَارْتَحَلَ النَّاسُ . وَمِنْ
طَافَ بِالْبَيْتِ قَبْلَ صَلَاةِ الصُّبْحِ . ثُمَّ خَرَجَ مُوجِّهًا إِلَى الْمَدِينَةِ

المحصب (قوله فدعا عبد الرحمن) في رواية مسلم عبد الرحمن بن ابى بكر (قوله أخرج باخذك الحرم) في
رواية الكشميهني من الحرم وهي أوضح وكذا لمسلم (قوله فاتينا في جوف الليل) في رواية الاسماعيليين من آخر الليل
وهي أوفق لبقية الروايات وظاهرها أنها أتت إلى النبي ﷺ وقد تقدم قبل أبواب أنها قالت فلقيته وأنا منهبطة وهو
مصدع أو العكس والجمع بينهما واضح كما سيأتي (قوله فارتحل الناس) ومن طاف بالبيت هو من عطف الخاص على
العام لأن الناس اعم من الطائفين ولعلها أرادت بالناس من لم يطف طواف الوداع ويحتمل أن يكون الوصول صفة
الناس من باب توسط العاطفين بين الصفة والموصوف كقوله تعالى اذ يقول المنافقون والذين في قلوبهم مرض وقد
أجاز سيويه نحو مررت بزيد وصاحبك اذا أراد بالصاحب زيد المذكور وهذا كله بناء على صحة هذا السياق
والذي يغلب عندي أنه وقع فيه تحريف والصواب فارتحل الناس ثم طاف بالبيت إلى آخره وكذا وقع عند ابى داود
من طريق ابى بكر الحنفي عن افلح بلفظ فأذن في أصحابه بالرحيل فارتحل قبل صلاة الصبح فطاف به حين
خرج ثم انصرف متوجها إلى المدينة وفي رواية مسلم فأذن في أصحابه بالرحيل فخرج فر بالبيت فطاف به قبل صلاة الصبح
ثم خرج إلى المدينة وقد أخرج البخاري من هذا الوجه بلفظ فارتحل الناس فر متوجها إلى المدينة أخرجه في باب الحج
أشهر معلومات قال عياض قوله في رواية القاسم يعني هذه فجتنا رسول الله ﷺ وهو في منزلة فقال فهل فرغت قلت نعم
فأذن بالرحيل وفي رواية الاسود عن عائشة يعني التي مضت في باب اذا احاضت بعدما افضت فلقيني رسول الله ﷺ وهو
مصدع من مكة وأنا منهبطة وأنا مصعدة وهو منهبط منها وفي رواية صفة عنها يعني عندهم فلقينا حتى أتينا وهو
بالخصبة وهذا موافق لرواية القاسم وهما موافقان للحديث أنس يعني الذي مضى في باب طواف الوداع أنه ﷺ قد
رقد بالخصب ثم ركب إلى البيت فطاف به قال وفي حديث الباب من الاشكال قوله فر بالبيت فطاف به بعد أن قال لعائشة
أفرغت قالت نعم مع قولها في الرواية الاخرى أنه توجه لطواف الوداع وهي راجعة إلى المنزل الذي كان به قال فيحتمل
أنه أعاد طواف الوداع لأن منزله كان بالباطح وهو بأعلام مكة وخروجه من مكة إنما كان من أسفلها فكانه لما توجه طالبا
للمدينة اجتاز بالمسجد ليخرج من أسفل مكة فكرر الطواف ليكون آخر عهده بالبيت انتهى والقاضي في هذا معذور
لأنه لم يشاهد تلك الاماكن فظن أن الذي يقصد الخروج إلى المدينة من أسفل مكة يتحتم عليه المرور بالمسجد وليس
كذلك كما شاهده من عايته بل الراحل من منزله بالباطح يمر بجنتاز من ظاهر مكة إلى حيث مقصده من جهة المدينة
ولا يحتاج إلى المرور بالمسجد ولا يدخل إلى البلد أصلا قال عياض وقد وقع في رواية الاصيلي في البخاري فخرج
رسول الله ﷺ ومن طاف بالبيت قال فلم يذكر أنه أعاد الطواف فيحتمل أن طوافه هو طواف الوداع وأن
لقائه لعائشة كان حين انتقل من المحصب كاعند عبد الرزاق أنه كره أن يقتدى الناس باناخته بالبطحاء فرحل حتى
أتاخ على ظهر العقبة أو من ورائها ينتظرها قال فيحتمل أن يكون لقائه لها كان في هذا الرحيل وأنه المسكان الذي
عنته في رواية الاسود بقوله لها موعديك بمكان كذا وكذا ثم طاف بعد ذلك طواف الوداع انتهى وهذا التأويل
حسن وهو يقتضي أن الرواية التي عزاها للاصيلي مسكوت عن ذكر طواف الوداع فيها وقد بينا أن الطواف فيها
فر بالبيت فطاف به بدل قوله ومن طاف بالبيت ثم في عزو عياض ذلك إلى الاصيلي وحده نظرقان كل الروايات
إلى وقتنا عليها في ذلك سواء حتى رواية ابراهيم بن معقل النسفي عن البخاري والله اعلم (قوله موجها) بضم الميم
وفتح الواو وتشديد الجيم وفي رواية ابن عساكر متوجها زيادة ناهو بكسر الجيم وقد تقدمت مباحث هذا الحديث

بابُ يَفْعَلُ فِي الْعُمْرَةِ مَا يَفْعَلُ فِي الْحَجِّ حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ حَدَّثَنَا هِشَامٌ حَدَّثَنَا عَطَاءٌ قَالَ حَدَّثَنِي صَفْوَانُ بْنُ يَحْيَى بْنِ أَبِي عَمِيَّةٍ يَقُولُ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ بِالْجِعْرِ أَمَةً وَعَلَيْهِ جُبَّةٌ وَعَلَيْهِ أَثَرُ الْخَلْقِ أَوْ قَالَ صَفْرَةٌ فَقَالَ كَيْفَ تَأْمُرُنِي أَنْ أَمْنَعُ فِي عُمْرَتِي . فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَسَبَّ بِشَوْبٍ وَوَدِدْتُ أَنِّي قَدْ رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَقَدْ أَنْزَلَ عَلَيْهِ الْوَحْيُ فَقَالَ عُمَرُ تَعَالَى أَبْشُرْكَ أَنْ تَنْظُرَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَقَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ الْوَحْيَ قُلْتُ نَعَمْ . فَرَفَعَ طَرَفَ النَّوْبِ فَتَنَظَّرَ إِلَيْهِ لَهُ غَطِيطٌ وَاحِبُهُ قَالَ كَغَطِيطِ الْبَكْرِ فَلَمَّا سُرِّي عَنْهُ قَالَ ابْنَ السَّائِلِ عَنْ الْعُمْرَةِ أَخْلَعُ عَنْكَ الْجُبَّةَ وَأَغْشِلُ أَثَرَ الْخَلْقِ عَنْكَ وَأَتِي الصَّفْرَةَ وَأَصْنَعُ فِي عُمْرَتِكَ كَمَا نَصْنَعُ فِي حَجَّتِكَ **حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ قُلْتُ لِمَا تَرَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَنَا يَوْمَئِذٍ حَدِيثُ السِّنِّ أَرَأَيْتَ قَوْلَ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : إِنَّ الصَّافَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا فَلَا أَرَى عَلَى أَحَدٍ شَيْئًا أَنْ لَا يَطُوفَ بِهِمَا فَهَلَتْ عَائِشَةُ كَلَّا لَوْ كَانَتْ كَمَا تَقُولُ كَانَتْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَطُوفَ بِهِمَا إِنَّمَا أَنْزَلْتَ هَذِهِ الْآيَةَ فِي الْأَنْصَارِ كَانُوا يُهْلُونَ لِمَنَاءَ وَكَانَتْ مَنَاءُ حَدَوْ قَدِيدٍ وَكَانُوا يَتَحَرَّجُونَ أَنْ يَطُوفُوا بَيْنَ الصَّافَا وَالْمَرْوَةِ فَلَمَّا جَاءَ الْإِسْلَامَ سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى : إِنَّ الصَّافَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا . زَادَ سَفْيَانُ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ هِشَامٍ مَا تَمَّ اللَّهُ حَجَّ امْرَأَتِهِ . وَلَا عُمْرَتَهُ لَمْ يَطُفْ بَيْنَ الصَّافَا وَالْمَرْوَةِ **بابُ** مَتَى يَحِلُّ الْمُتَمَتِّرُ .**

قريباً * (قوله باب يفعل بالعمرة ما يفعل بالحج) في رواية المستعلمي يفعل في العمرة والكشميني ما يفعل في الحج أي من التروك لأمن الأفعال أو المراد بعض الأفعال لا كلها والاول أرجح لابلد عليه سياق حديث علي بن أمية وقد تقدم تقريره في أوائل الحج مع مباحته (قوله كيف تأمرني أن أمنع في عمرتي) فأمر الله على النبي ﷺ (م) انق في شيء من الروايات على بيان المزل حينئذ من القرآن وقد استدله جماعة من العلماء على أن من الوحي مالا يجل لكن وقع عند الطبراني في الاوسط من طريق أخرى أن المزل حينئذ قوله تعالى واتم الحج والعمرة لله ووجه الدلالة منه على المطلوب عموم الامر بالانتمام فانه يناول الهيات والصفات والله أعلم (قوله واتي الصفرة) بفتح الهمزة وسكون النون ووقع للمستعمل هنا بهمزة وصل ومثناة مشددة من التقوى قال صاحب المطالع وهي أوجه وأن رجلا إلى معنى واحد ووقع لابن السكيت اغسل أثر الخلق وأثر الصفرة والاول هو المشهور ثم ذكر المصنف في الباب حديث عائشة في قوله تعالى أن الصفا والمروة من شعائر الله ووجه الدلالة منه اشتراك الحج والعمرة في مشروعية السعي بين الصفا والمروة لقوله تعالى فمن حج البيت أو اعتمر وقد تقدمت مباحته مستوفاة في باب وجوب الصفا والمروة في أثناء الحج وقوله أن لا يطوف بهما في رواية الكشميني بينهما (قوله زاد سفيان وأبو معاوية عن هشام) يعني عن أبيه عن عائشة (قوله ما تم الله حج امرئ الخ) أما رواية سفيان فوصلها الطبري من طريق وكيع عنه عن هشام فذكر الموقف فقط وأخرجه عبد الرزاق من وجه آخر عن عائشة موقوفا أيضا وأما رواية ابن معاوية فوصلها مسلم وقد تقدم الكلام على ما فيها من فائدة ويحت في الباب المشار إليه (قوله باب متى يحل المتمتر) أشار بهذه الترجمة إلى مذهب ابن عباس وقد تقدم القول فيه قال ابن بطال لاعلم خلافا بين أئمة الفتوى أن المتمتر لا يحل حتى يطوف

وَقَالَ عطاءُ عَنْ جابرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَصْحَابَهُ أَنْ يَجْعَلُوا عُمْرَةً وَيَطُوفُوا ثُمَّ يَقْصُرُوا وَيَحِلُّوا **حَدَّثَنَا** إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ جَرِيرٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى قَالَ أَعْتَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَعْتَمَرْنَا مَعَهُ فَلَمَّا دَخَلَ مَكَّةَ طَافَ وَطَفْنَا مَعَهُ . وَأَتَى الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ وَأَتَيْنَاهَا مَعَهُ . وَكُنَّا نَسْرُهُ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ أَنَّ يَرْمِيَهُ أَحَدٌ فَقَالَ لَهُ صَاحِبٌ لِي أَكَانَ دَخَلَ الْكَعْبَةَ قَالَ لَا قَالَ فَحَدَّثَنَا مَا قَالَتْ نَيْلُ الْجَنَّةِ قَالَ بَشَرُوا خَدِيجَةَ بِنْتِ أَبِي نَضْرَةَ مِنْ الْجَنَّةِ مِنْ قَصَبٍ لَأَصْحَبَ فِيهِ وَلَا نَصَبَ **حَدَّثَنَا** الْحَمِيدِيُّ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ عَنْ عُمَرُو بْنِ دِينَارٍ قَالَ سَأَلْتَانِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ رَجُلٍ طَافَ بِالْبَيْتِ فِي عُمْرَةٍ . وَلَمْ يَطُفْ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ أَيَّامِي أَمْرًا . فَقَالَ قَدِيمُ النَّبِيِّ ﷺ فَطَافَ بِالْبَيْتِ سَبْعًا وَصَلَّى خَلْفَ أَمْتَامٍ رَكْعَتَيْنِ وَطَافَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ سَبْعًا . وَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ . قَالَ وَسَأَلْنَا جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَقَالَ لَا يَقْرَبْنَاهَا حَتَّى يَطُوفَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ **حَدَّثَنَا**

ويسمى الاماشذه ابن عباس فقال يحل من العمرة بالطواف وواقفه اسحق بن راهويه وقيل عياض عن بعض أهل العلم أن بعض الناس ذهب إلى أن المتمتع إذا دخل الحرم حل وأن لم يطف ولم يسع وله أن يفعل كل ما حرم على الحرم ويكون الطواف والسعي في حقه كالرمي والمبيت في حق الحاج وهذا من شذوذ المذاهب وغرائبها وغفل القطب الحلبي فقال فيمن استلم الركن في ابتداء الطواف وأحل حينئذ أنه لا يحصل له التحلل بالجماع (قوله وقال عطاء عن جابر الخ) هو طرف من حديث تقدم موصولا في باب عمرة التنعيم وبين المصنف بحديث عمرو بن دينار عن جابر وهو ثالث احاديث الباب أن المراد بقوله في هذه الرواية يطوفوا أي بالبيت وبين الصفا والمروة ولزم جابر بأنه لا يحل له أن يقرب امراته حتى يطوف بين الصفا والمروة ثم ذكر المصنف في الباب احاديث * وأنها حديث ابن أبي أوفى وهو مشتمل على ثلاثة احاديث (قوله حدثنا اسحق بن ابراهيم عن جرير) اسحق هو ابن راهويه وقيل اوده في مسنده بلفظ اخبرنا جرير وهو ابن عبد الحميد واسماعيل هو ابن ابي خالد وسيأتي الكلام على حديث عبد الله بن ابي اوفى في المنازى وعلى ما يتعلق بخديجة في مناقبها ان شاء الله تعالى وتقدم الكلام على قوله ادخل الكعبة في باب من لم يدخل الكعبة في اثنا الحج وقوله لا في جواب ادخل الكعبة معناه انه لم يدخلها في تلك العمرة * الثاني حديث عمرو بن دينار عن ابن عمر مرفوعا وعن جابر موقوفا (قوله عن عمرو بن دينار) تقدم هذا الحديث بهذا الاسناد عن الحميدي في كتاب الصلاة في ابواب القبلة بلفظ حدثنا سفيان قال حدثنا عمرو بن دينار فغيرنا بالتحديث هناك والنعنة هنا وساق الاسناد والمتن جميعا بغير زيادة وقوع مثل هذا نادر جدا (قوله عن رجل طاف بالبيت في عمرة) في رواية أبي ذر عن رجل طاف في عمرته وقد تقدم بعض الكلام على هذا الحديث في الصلاة وان ابن عمر اشار الى الاتباع وان جابرا اثناهما بالحكم وهو قول الجمهور الاماروى عن ابن عباس انه يحل من جميع ما حرم عليه بمجرد الطواف وقوع عند النسائي من طريق غندر عن شعبة عن عمرو بن دينار انه قال وهو سنة وكذا أخرجه احمد عن محمد بن جعفر وهو غندر به (قوله يأتي امراته) أي يجامعها والمراد هل حصل له التحلل من الاحرام قبل السعي ام لا وقوله لا يقرب بها بنون التا كيد المراد نهي المباشرة بالجماع ومقدمته لا بمجرد القرب منها (قوله وطاف بين الصفا والمروة) أي سعى واطلاق الطواف على السعي اما للمشاكله واما لكونه نوعا من الطواف ولوقوعه في مصاحبة طواف البيت (قوله اسوة) بكسر الهمزة ويجوز ضمها (قوله قال وسألتنا جابر) القائل هو عمرو بن دينار وقد تقدم هذا الحديث في باب من صلى ركعتي الطواف خلف المقام من طريق شعبة وفي باب السعي من طريق ابن جريج كلاهما عن عمرو بن دينار عن ابن عمر بالحديث دون

مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا غَدَرٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ طَارِقِ بْنِ شَهَابٍ عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَدِمْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بِالْبَطْحَاءِ وَهُوَ مُنْبِجٌ قَالَ أَحَبَّتْ قُلْتُ تَمَّ قَالَ بَمَا أَهَلَّتْ قُلْتُ لَيْكَ بِالْهَلَالِ كَمَا هَلَالِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ أَحْسَنْتَ طُفْتُ بِالْبَيْتِ وَبِالصُّفَا وَالْمُرُوءَةِ ثُمَّ أَحَلَّ قُلْتُ بِالْبَيْتِ وَبِالصُّفَا وَالْمُرُوءَةِ ثُمَّ أَتَيْتُ امْرَأَةً مِنْ قَيْسٍ قُلْتُ رَأَيْتُ ثُمَّ أَهَلَّتْ بِالْحَجِّ فَكُنْتُ أَفْتِي بِهِ حَتَّى كَانَ فِي خِلَافَةِ عُمَرَ فَقَالَ إِنْ أَخَذْنَا بِكِتَابِ اللَّهِ فَإِنَّهُ يَأْمُرُنَا بِالْأَمْرِ . وَإِنْ أَخَذْنَا بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ فَإِنَّهُ لَمْ يَحِلَّ حَتَّى يَبْلُغَ الْمُنْدَى بِحِلَّةٍ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عِيْسَى حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنَا عُمَرُو عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ مَوْلَى أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ حَدَّثَهُ أَنَّهُ كَانَ يَسْمَعُ أَسْمَاءَ قَوْلَ كُلِّمَا مَرَّتْ بِالْحَجُّونَ صَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ لَقَدْ نَزَّلْنَا مَعَهُ هَاهُنَا وَنَحْنُ يَوْمَئِذٍ خِفَافٌ قَلِيلٌ ظَهَرْنَا قَلِيلَةً أَرْوَدْنَا فَأَعْتَمَرْتُ أَنَا وَأَخْتِي عَائِشَةُ وَالزُّبَيْرُ

السَّوَالِينَ ابْنِ عُمَرَ وَالْجَابِرُ وَفِي الْحَدِيثِ أَنَّ السَّيَّاحَ وَاجِبٌ فِي الْعِمْرَةِ وَكَذَا صَلَاتُهُ كَعَمَلِ الطَّوَّافِ وَتَعِينُهُمَا خَلْفَ الْمَقَامِ خَلْفَ سَبْقِ فِي بَابِهِ الْمَشَارِيلَ وَتَقَالُ ابْنُ الْمُنْتَدِلِ الْإِتِّفَاقُ عَلَى جَوَازِهَا فِي أَيِّ مَوْضِعٍ شَاءَ الطَّائِفُ إِلَّا أَنْ مَالِكًا كَرِهَهُمَا فِي الْحَجَرِ وَقَالَ بَعْضُ اصِّحَّاحِ النَّوَوِيِّ أَنَّهُ كَانَ بَيْنَهُمَا خَلْفَ الْمَقَامِ هَذَا لِحَدِيثِ أَبِي مُوسَى فِي أَهْلَالِهِ كَأَهْلَالِ النَّبِيِّ ﷺ وَشَاهِدُ التَّرْجُمَةِ مِنْهُ قَوْلُهُ طُفْتُ بِالْبَيْتِ وَبِالصُّفَا وَالْمُرُوءَةِ ثُمَّ أَحَلَّ فَهُوَ يَقْتَضِي تَأْخِيرَ الْإِحْلَالِ عَنِ السَّيِّاحِ وَقَدْ قَدَّمَ الْكَلَامَ عَلَيْهِ مُسْتَوْفٍ فِي بَابِ مَنْ أَهَلَ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ (قَوْلُهُ يَأْمُرُنَا بِالْأَمْرِ) فِي رِوَايَةِ الْكُشْمِينِيِّ يُلْغِ بِقَطْعِ الْفِعْلِ الْمَاضِي وَقَوْلُهُ فِي أَوَّلِهِ أَحْضَجْتُ أَيُّ هَلْ أَحْرَمْتُ بِالْحَجِّ أَوْ نَوَيْتُ الْحَجَّ وَهَذَا كَقَوْلِهِ بِهَذَا ذَلِكَ بَمَا أَهَلَّتْ أَيُّ بَمَا أَحْرَمْتُ أَيُّ يَجِيزُ أَوْ عِمْرَةً * الرَّابِعُ حَدِيثُ إِسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ (قَوْلُهُ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ) كَذَا لَا كَثْرَ غَيْرٍ مُنْسَوْبٍ وَفِي رِوَايَةِ كَرِيمَةَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عِيْسَى وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ ذَرٍّ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ وَقَدْ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عِيْسَى عَنْ ابْنِ وَهْبٍ (قَوْلُهُ أَخْبَرَنَا عُمَرُو) هُوَ ابْنُ الْحُرثِ وَعَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى إِسْمَاءَ تَقَدَّمَ لَهُ حَدِيثُ غَنَاءٍ فِي بَابِ مَنْ قَدَّمَ صُفَّةَ أَهْلِهِ وَلَيْسَ لَهُ عِنْدَهُ غَيْرُهَا وَهَذَا السَّادُّ نَصْفَهُ مِصْرِيٌّ وَنَصْفَهُ مَدَنِيٌّ (قَوْلُهُ بِالْحَجُّونَ) فَتُفْتَحُ الْمَهْمَلَةُ وَضُمَّ الْجِيمُ الْخَفِيفَةُ جَلَّ مَعْرُوفٌ بِمَكَّةَ وَقَدْ تَكَرَّرَ ذِكْرُهُ فِي الْأَشْعَارِ وَعِنْدَ الْمُقْبِرَةِ لِلْمُرُوءَةِ بِالْمَلَى عَلَى يَسَارِ الدَّخْلِ إِلَى مَكَّةَ وَبِمَعْنَى الْخَارِجِ مِنْهَا إِلَى مَكَّةَ وَهَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ مَعْلُومٌ بِالْأَزْرَقِ وَالْقَاكِي وَغَيْرُهُمَا مِنَ الْعُلَمَاءِ وَأَغْرَبُ السَّبِيلِ فَقَالَ الْحَجُّونَ عَلَى فَرَسٍ وَثَلَّثَ مِنْ مَكَّةَ وَهُوَ غُلَطٌ وَاضِحٌ فَقَدْ قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ الْبَكْرِيُّ الْحَجُّونَ الْجَبَلُ الْمَشْرِقُ بِهَذَا الْمَسْجِدِ الَّذِي يَلِي شَعْبَ الْجَرَارِ بْنِ وَقَالَ ابْنُ أَبِي الْقَاسِمِ الْحَجُّونَ ثَلَاثَةُ الْمَدِينِينَ أَيُّ مَنْ يَهْدُمُ مِنَ الْمَدِينَةِ وَهِيَ مَقْبَرَةُ أَهْلِ مَكَّةَ عِنْدَ شَعْبِ الْجَرَارِ بْنِ انْتَهَى وَيَدُلُّ عَلَى غُلَطِ السَّبِيلِ قَوْلُ الشَّاعِرِ

سَبَّحَكَ مَا رَسَى ثِيْرَ مَكَانِهِ * وَمَادَامَ جَارَ الْحَجُّونَ الْمُحْصَبِ

وَقَدْ قَدَّمَ ذِكْرَ الْمُحْصَبِ وَحَدَّثَهُ عَنْ خَارِجِ مَكَّةَ وَرَوَى الْوَاقِدِيُّ عَنْ أَشْيَاخِهِ أَنَّ قُصَيَّ بْنَ كِلَابٍ لَمَامَتْ دَفْنَ بِالْحَجُّونَ فَتَدَاخَلَ النَّاسُ بَعْدَهُ وَانْتَدَى الزُّبَيْرُ لِبَعْضِ أَهْلِ مَكَّةَ

كَمَا بِالْحَجُّونَ وَبَيْنَهُ مِنْ سَيْدٍ * بِالشَّعْبِ بَيْنَ ذَكَدِكَ وَكَامٍ

وَالْجَرَارِ بْنِ الْقَيْسِ قَدَّمَ جَمِيعَ جَرَارِ الْجَيْمِ وَرَأَاهُ ثَقِيلَةً ذَكَرَهَا الرَّاغِي الشَّاطِئِي وَكَتَبَ عَلَى الرَّاءِ صَحَّحَ وَذَكَرَ الْأَزْرَقُ أَنَّهُ شَعْبٌ أَبِي دَبٍّ رَجُلٌ مِنْ بَنِي طَامِرٍ (قُلْتُ) قَدْ جَعَلَ هَذَا الشَّعْبُ الْآنَ الْآنَ بَيْنَ مَكَّةَ الْآنَ وَبَيْنَ الْجَبَلِ الْمَذْكُورِ مَكَانًا يَشَبُّهُ الشَّعْبُ فَلَعَلَّهُ هُوَ (قَوْلُهُ وَنَحْنُ يَوْمَئِذٍ خِفَافٌ) زَادَهُ مُسْلِمٌ فِي رِوَايَتِهِ خِفَافٌ وَالْحَقَائِبُ وَالْحَقَائِبُ جَمْعُ حَقِيبَةٍ فَتُفْتَحُ الْمَهْمَلَةُ وَبِالْقَافِ وَالْمُوحَدَّةُ وَهِيَ مَا حَتَّقَهُ الرَّابِكُ خَلَقَهُ مِنْ حَوَائِجِهِ فِي مَوْضِعِ الرِّدْفِ (قَوْلُهُ فَأَعْتَمَرْتُ أَنَا وَأَخْتِي) أَيُّ بَعْدَ أَنْ فَسَخُوا الْحَجَّ إِلَى الْعِمْرَةِ فِي رِوَايَةِ صُفْيَةَ بِنْتِ شَيْبَةَ عَنْ إِسْمَاءَ قَدَمْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَهْلِينَ

وَقُلَانِ وَقُلَانِ عَلَّمَا مَسَحْنَا أَلْبَيْتَ أَهْلَانَا ثُمَّ أَهْلَانَا مِنَ النَّفْسِ بِالْحَجِّ بَابُ مَا يَقُولُ إِذَا رَجَعَ مِنَ الْحَجِّ
أَوْ الْعُمْرَةِ أَوْ الْغَزْوِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا قَلَّ مِنْ غَزْوٍ أَوْ حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ يُكَبِّرُ عَلَى كُلِّ شَرْفٍ مِنَ الْأَرْضِ
ثَلَاثَ تَكْبِيرَاتٍ ثُمَّ يَقُولُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ
أَيُّونَ تَأْتِيُونَ عَائِدُونَ سَاجِدُونَ لِرَبِّنَا حَامِدُونَ صَدَقَ اللَّهُ وَعْدَهُ وَنَصَرَ عَبْدَهُ وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ

بالحج يقال من كان معه هدي فليقم على إحرامه ومن لم يكن معه هدى فليحل فلم يكن معي هدي فاحللت وكان مع
لاري هدي فلم يحل انتهى وهذا ما قبل ذكرها الزبير مع من أحل في رواية عبد الله مولى أسماء فان قضية رواية صفة
عن أسماء أنه لم يحل لكونه ممن ساق الهدي فان جمع بينهما بأن القصة المذكورة وقعت لها مع الزبير في غير حجة
الوداع كما اشار إليه النووي على عده ولا نقدر رجوع عند البخاري رواية عبد الله مولى أسماء فاقصر على إخراجها
دون رواية صفة بنت شيبه وإخراجها مسلم مع ما فيها من الاختلاف ويقوى صنيع البخاري ما تقدم في باب الطواف
على وضوء من طريق محمد بن عبد الرحمن وهو أبو الأسود المذكور في هذا الإسناد قال سألت عروة بن الزبير فذكر
حديثا وفي آخره وقد أخبرني أمي أنها أهدتني وأختها والزبير وفلان وفلان بعمرة فلما مسحوا الركن حلوا والقائل
أخبرني عروة المذكور أنه في أسماء بنت أبي بكر وهذا موافق لرواية عبد الله مولى أسماء عنها وفيه أشكال
آخر وهو ذكرها لما شئت فيمن طاف والواقع أنها كانت حينئذ حائضا وكنت ولته هناك على أن المراد أن تلك العمرة
كانت في وقت آخر بعد النبي ﷺ لكن سياق رواية هذا الباب تباها فإنه ظاهر في أن المقصود العمرة التي وقعت
لهم في حجة الوداع والقول فيها وقع من في حق الزبير كالقول في حق عائشة سواء وقد قال عياض في السلام
عليه ليس هو على عمومه فإن المراد من عدا عائشة لأن الطرق الصحيحة فيها أنها حاضت فلم تطف بالبيت ولا تحللت من
عمرتها قال وقيل لعل عائشة أشارت إلى عمرتها التي فعلتها من التمتع ثم حكى التأويل السابق وأنها أرادت عمرة
أخرى في غير التي في حجة الوداع وخطأه ولم يرجع على ما يتعلق بالزبير من ذلك (قوله وفلان وفلان) كأنها سمت
بعض من عرفته ممن لم يسبق الهدي ولم أقف على تعيينهم فقد تقدم من حديث عائشة أن أكثر الصحابة كانوا كذلك
(قوله فلما مسحنا البيت) أي طفنا بالبيت فاستلمنا الركن وقد تقدم في باب الطواف على غير وضوء من حديث عائشة
بلفظ مسحنا الركن وساغ هذا المجاز لأن كل من طاف بالبيت بمسح الركن فصار يطلق على الطواف كما قال عمر بن أبي ربيعة
ولا قضينا من منى كل حاجة * ومسح بالركن من هو ماسح

أي طاف من هو طائف قال عياض ويحتمل أن يكون معنى مسحوا طافوا وسعوا وحذف السعي اختصارا لما كان منوطا
بالطواف قال ولا حجة في هذا الحديث بل لم يوجب السعي لأن أسماء أخبرتنا أن ذلك كان في حجة الوداع وقد جاء مفسرا
من طرق أخرى صحيحة أنهم طافوا معه وسعوا فيحمل ما حمل على ما بين والله اعلم وأستدل به على أن الحلق أو التقصير
استباحة محظور لقولها أنهم أحلوا بعد الطواف ولم يذكروا الحلق وأجاب من قال بأنه نسك بأنها سكتت عنه ولا يلزم من ذلك
ترك فعله فان القصة واحدة وقد ثبت الأمر بالتقصير في عدة أحاديث منها حديث جابر المصدر بذكره وأختلفوا فيمن
جامع قبل أن يقصر بعد أن طاف وسعى فقال الأكثر عليه الهدي وقال عطاء لاشيء عليه وقال الشافعي تفسد عمرته وعليه
المنع في فاسدها وقضاؤها واستدل بالطبري على أن من ترك التقصير حتى يخرج من الحرم لاشيء عليه بخلاف من
قال عليه دم (قوله باب ما يقول إذا رجع من الحج أو العمرة أو الغزو) أورد المصنف هنا تراجم تتعلق بأداب الراجع من
السفر تتعلق ذلك بالحج والمعتمر وهذا في حق المعتمر الآفاقي وقد ترجم لحديث الباب حديث نافع عن ابن عمر في الدعوات

بابُ اسْتِقْبَالِ الْحَاجِّ الْقَادِمِينَ وَالثَّلَاثَةِ عَلَى الدَّابَّةِ حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ حَدَّثَنَا خَالِدٌ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ لَمَّا قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ مَكَّةَ اسْتَقْبَلَتْهُ أَغِيلَةَ بِنْتُ عَبْدِ الْمَطْلِبِ لَحْمَلٌ وَاحِدًا بَيْنَ يَدَيْهِ وَآخَرَ خَلْفَهُ **بابُ الْقُدُومِ بِالْمَدِينَةِ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْحَبَّاجِ حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ عَنْ عُيَيْنَةَ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا خَرَجَ إِلَى مَكَّةَ يُصَلِّي فِي مَسْجِدِ الشَّجَرَةِ وَإِذَا رَجَعَ صَلَّى بِنِزَى الْخَلِيفَةِ يَطْنِي الْوَادِي وَبَاتَ حَتَّى يُصْبِحَ **بابُ الدُّخُولِ بِالنَّبِيِّ ﷺ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا هَنَّا عَنْ إِسْحَقَ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَطْرُقُ أَهْلَهُ كَانَ لَا يَدْخُلُ إِلَّا غَدُوءَةً أَوْ عَشِيَةً **بابُ لَا يَطْرُقُ أَهْلَهُ إِذَا بَلَغَ الْمَدِينَةَ حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ بْنُ أَبِرَامٍ حَدَّثَنَا شُبَّةُ عَنْ مُحَارِبٍ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَطْرُقَ أَهْلَهُ **إِلَّا **بابُ مَنْ أَسْرَعَ نَاقَتَهُ إِذَا بَلَغَ الْمَدِينَةَ حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ أَخْبَرَنَا**********

ما يقول إذا أراد سفر أو رجوع وبأن الكلام عليه مستوفى هناك إن شاء الله تعالى * (قوله باب استقبال الحاج القادمين والثلاثة على الدابة) اشتملت هذه الترجمة على حكيتين وأورد فيها حديث ابن عباس لما قدم النبي ﷺ مكة استقبله اغيلة بنت عبد المطلب أى صبيانهم ودلالة حديث الباب على الثاني ظاهرة وقد افتردها بالذكر قليل كتاب الادب وأورد فيها هذا الحديث بيته وبأن الكلام عليه هناك إن شاء الله تعالى وبيان اسماء من حله من بني عبد المطلب وقوله اغيلة تصغير غلعة بكسر التين المعجمة وغلعة جمع غلام وأما الحكم الاول فآخذه من حديث الباب من طريق العموم لأن قدومه ﷺ مكة أعم من أن يكون في حج أو عمرة أو غزو وقوله القادمين صفة للحجاج لأنه يقال للمفرد والجمع وكون الترجمة لتلقي القادم من الحج والحديث دال على تلقي القادم للحج ليس بينهما تخالف لاشفاقهما من حيث المعنى والله أعلم * (قوله باب القدوم بالمدنة) أورد فيه حديث ابن عمر في خروجه ﷺ الى مكة من طريق الشجرة وميته بنى الخليفة إذا رجع وفيه ما ترجم له وقد تقدم الكلام على هذا الحديث في أوائل الحج * (قوله باب الدخول بالمعنى) قال الجوهرى المعنى من صلاة المغرب الى العتمة وقيل هو من حين الزوال (قلت) والمراد هنا الاول وكأنه عقب الترجمة الاولى بهذه ليعين ان الدخول في القداء لا يصح وإنما المنهى عنه الدخول ليلا وقد بين علة ذلك في حديث جابر حيث قال لتفتش الشعنة الحديث وسيأتى الكلام عليه مستوفى في كتاب النكاح * (قوله باب لا يطرق أهله) أى لا يدخل عليهم ليلا إذا قدم من سفر يقال طرق يطرق بضم الراء وأما قوله في حديث جابر في الباب الذى بعده أن يطرق أهله ليلا فلما كيد لأجل رفع الحجاز لاستعمال طرق في النهار وقد حكى ابن فارس طرق بالتهار وهو مجاز (قوله إذا بلغ المدينة) في رواية السرخسى إذا دخل والمراد بالمدينة البلد الذى يقصد دخولها والحكمة في هذا النهي مبينة في حديث جابر المذكور في الباب حيث أورده مطول في أبواب عشرة النساء من كتاب النكاح وبأن الكلام عليه مستوفى هناك إن شاء الله تعالى * (قوله باب من أسرع ناقته إذا بلغ المدينة) قال الاسماعيلي قوله أسرع ناقته ليس صحيح والصواب أسرع ناقته يعنى أنه لا يتعدى بنفسه وإنما يتعدي بالباء وفيما قاله نظر فقد حكى صاحب الحكم أن أسرع يتعدي بنفسه ويتعدي بحرف الجر وقال الكرماني قول البخاري أسرع ناقته أصله أسرع ناقته فصب بزعر الخافض

مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ فَابْتَصَرَ دَرَجَاتِ الْمَدِينَةِ أَوْضَعَ نَاقَتَهُ . وَإِنْ كَانَتْ دَابَّةً حَرَّكَهَا . قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ زَادَ الْحَارِثُ بْنُ عَمِيرٍ عَنْ مُحَمَّدٍ حَرَّكَهَا مِنْ حَبَابٍ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أَنَسٍ قَالَ جَدَّرَاتٌ * تَابِعَهُ الْحَارِثُ بْنُ عَمِيرٍ **بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : وَأَتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ قَالَ سَمِعْتُ الْبَرَاءَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فَبُنِيَ كَانَتْ الْأَنْصَارُ إِذَا حَجَرُوا فَجَاوَزُوا يَدْخُلُونَ مِنْ قِبَلِ أَبْوَابِ بُيُوتِهِمْ . وَلَكِنْ مِنْ ظُهُورِهَا : فَجَاءَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَدَخَلَ مِنْ قِبَلِ بَابٍ فَكَانَتْهُ عَمِيرٌ يَذْكُرُ . فَتَرَكَتْ وَلَيْسَ الْإِثْرُ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا . وَلَكِنْ الْإِثْرُ مِنْ أَتَى . وَاتُّوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا**

(قوله محمد بن جعفر) أي ابن أبي كثير المدني أخو اسمعيل (قوله فابصر درجات) بفتح المهملة والراء بعدها جيم جمع درجة كذا للاكثر والمراد طرقها المرتفعة والمستعملة لدوحات بفتح المهملة وسكون الواو بعدها مهملة جمع دوحه وهي الشجرة العظيمة وفي رواية اسمعيل بن جعفر عن حميد جدرات بضم الجيم والدال كايوقع في هذا الباب وهو جمع جدر بضمين جمع جدار وقدرواه الاسماعيلي من هذا الوجه بلفظ جدران يسكون الدال وآخره نون جمع جدار وله من رواية أبي ضمرة عن حميد بلفظ جدر قال صاحب المطالع جدرات أرجح من دوحات ومن درجات (قلت) وهو رواية الترمذي من طريق اسمعيل بن جعفر أيضا (قوله أوضع) أي أسرع السير (قوله زاد الحرث بن عمير عن حميد) يعني عن أنس (من حباب) وهو يعلق بقوله حركها أي حرك دابته بسبب حبه المدينة ثم قال المصنف حدثنا قتيبة حدثنا اسمعيل وهو ابن جعفر عن حميد عن أنس قال جدرات تابعه الحرث بن عمير يعني في قوله جدرات ورواية الحرث بن عمير هذه وصلها الامام أحمد قال حدثنا ابراهيم بن اسحق حدثنا الحرث بن عمير عن حميد الطويل عن أنس ان النبي ﷺ كان اذا قدم من سفر فنظر الى جدرات المدينة أوضع ناقته وان كان على دابة حركها من حبابا وأخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريق خالد بن مخلد عن محمد بن جعفر بن أبي كثير والحرث بن عمير جميعا عن حميد وقد أورد المصنف طريق قتيبة المذكورة في فضائل المدينة بلفظ الحرث بن عمير لأنه قال راحلته بدل ناقته ووقع في نسخة الصغاني وزاد الحرث ابن عمير وغيره عن حميد وقد نهت على من رواه كذلك موافقا للحرث بن عمير في الزيادة المذكورة وفي الحديث دلالة على فضل المدينة وعلى مشروعية حب الوطن والحنين اليه * (قوله باب قول الله تعالى واتوا البيوت من ابوابها) أي بيان نزول هذه الآية (قوله عن أبي اسحق) هو السبيعي (قوله كانت الانصار اذا حجوا فجاؤا) هذا ظاهر في اختصاص ذلك الانصار لكن سيأتي في حديث جابر ان سائر العرب كانوا كذلك الا قرشا ورواه عبيد ابن حميد من مرسل قتادة كما قال البراء وكذلك أخرجه الطبري من مرسل الربيع بن أنس ونحوه (قوله اذا حجوا) سيأتي في تفسير البقرة من طريق اسرائيل عن أبي اسحق بلفظ اذا احرموا في الجاهلية (قوله فجاء رجل من الانصار) هو قطبة بضم القاف واسكان المهملة بعدها موحدة ابن عامر بن حديد بمهمات وزن كبيرة الانصار الخزرجي السلمي كما أخرجه ابن خزيمة والحاكم في صحيحهما من طريق عمار بن زريق عن الاعمش عن أبي سفيان عن جابر قال كانت قریش تدعى المحسن وكانوا يدخلون من الابواب في الاحرام وكانت الانصار وسائر العرب لا يدخلون من الابواب فبينما رسول الله ﷺ في بستان فخرج من بابه فخرج معه قطبة بن عامر الانصاري فقالوا يا رسول الله ان قطبة رجل فاجر فانه خرج ملك من الباب فقال ما حملك على ذلك فقال رأيتك فعلته ففعلت كما فعلت قال اني احسبى قال فان دينك فأنزل الله الآية وهذا الاسناد وان كان على شرط مسلم لكن اخلف في وصله على الاعمش عن أبي سفيان فرواه عبيد

باب السفر قطعة من العذاب حدثنا عبد الله بن مسleme حدثنا مالك عن يحيى عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال

ابن حميد عنه فلم يذكر جابرا أخرجه تقي وأبو الشيخ في تفسيرهما من طريقه وكذا اسماء الكلبي في تفسيره عن أبي صالح عن ابن عباس وكذا ذكر مقاتل بن سليمان في تفسيره وجزم البغوي وغيره من المفسرين بأن هذا الرجل يقال له رقعة ابن تابوت واعتمدوا في ذلك على ما أخرجه عبد بن حميد وابن جرير من طريق داود بن أبي هند عن قيس بن جبير النهشل قال كانوا إذا أحرموهم ما يتأويتا من قبل أباه ولكن من قبل ظهره وكانت المحس تقبله فدخل رسول الله ﷺ حائطا فاتبه رجل يقال له رقعة بن تابوت ولم يكن من المحس فذكر القصة وهذا مرسل والذي قبله أقوى استنادا فيجوز أن يحمل على التعدد في القصة إلا أن في هذا المرسل نظرا من وجه آخر لأن رقعة بن تابوت معدود في المتأقين وهو الذي هبت الريح العظيمة لموته كما وقع منهما في صحيح مسلم ومفسرا في غيره من حديث جابر فإن لم يعمل على أنهما رجلان توافق اسمهما واسم أبيهما والافكونه قطبة بن عامر أولى ويؤيده أن في مرسل الزهري عند الطبري فدخل رجل من الانصار من بني سلمة وقطبة من بني سلمة بخلاف رقعة ويدل على التعدد اختلاف القول في الانكار على الداخل فإن في حديث جابر فقالوا ان قطبة رجل فاجرو في مرسل قيس بن جبير فقالوا يا رسول الله نأق رقعة لكن ليس بممتنع ان تعدد القائلون في القصة الواحدة وقد وقع في حديث ابن عباس عند ابن جريج ان القصة وقعت أول ما قدم النبي ﷺ المدينة وفي استاده ضعف وفي مرسل الزهري ان ذلك وقع في عمرة العديبية وفي مرسل السدي عند الطبري ايضا ان ذلك وقع في حجة الوداع وكأنه أخذه من قوله كانوا اذا حوجوا المكن وقع في رواية الطبري كانوا اذا أحرموهم ما يتناول الحج والعمرة والا قرب ما قال الزهري وبين الزهري السبب في صريحهم ذلك فقال كان ناس من الانصار اذا أهلوا بالعمرة لم يحمل بينهم وبين النساء شيء فكان الرجل اذا أهل فبعت له حاجة في يته لم يدخل من الباب من أجل السقف ان يحول بينه وبين النساء واتفقت الروايات على نزول الآية في سبب الاحرام الا ما أخرجه عبد بن حميد باستناد صحيح عن الحسن قال كان الرجل من الجاهلية بهم بالشيء بصنعه فيحسب عن ذلك فلا يأتي بيتا من قبل أباه حتى يأتي الذي كان معه فجعل ذلك من باب الطيرة وغيره جعل ذلك بسبب الاحرام وخالفهم محمد بن كعب القرظي فقال كان الرجل اذا اعتكف لم يدخل منزله من باب البيت فزلت أخرجه ابن أبي حاتم باستناد (١) ضعيف واغرب الزجاج في معانيه فحزم بأن سبب نزولها ما روى عن الحسن لكن ما في الصحيح أصح والله اعلم واتفقت الروايات على أن المحس كانوا لا يفعلون ذلك بخلاف غيرهم وعكس ذلك مجاهد فقال كان للمشركون اذا أحرمت الرجل منهم ثوب كوة في ظهره فدخل منها فجاء رسول الله ﷺ ذات يوم ومعه رجل من المشركين فدخل من الباب وذهب المشرك ليدخل من الكوة فقال له رسول الله ﷺ ما شأنك فقال اني أحسى فقال وانا أحسى فزلت أخرجه الطبري * (قوله باب السفر قطعة من العذاب) قال ابن المنير أشار البخاري بإيراد هذه الترجمة في أواخر أبواب الحج والعمرة ان الاقامة في الاهل أفضل من المجاهدة انتهى وفيه نظر لا يخفى لكن يحتمل أن يكون المصنف أشار بإرادته في الحج الى حديث عائشة بلفظ اذا قضى أحدكم حجه فليعمل الى أهله وسياق يان من أخرجه (قوله عن سى) كذا لاكثر الرواة عن مالك وكذا هو في الموطأ وصرح يحيى بن يحيى النيسابوري عن مالك بصحيد سى له به وشيخه خالد بن مخلد عن مالك فقال عن سهيل بدل سى أخرجه ابن عدى وذكر الدارقطني ان ابن الساجشون رواه عن مالك عن سهيل أيضا فتابع خالد بن مخلد لكن قال الدارقطني ان أباعقمة القروى تردبه عن الماسجشون

(١) قوله ضعيف في نسخة صحيح وقوله عن أحمد بن يثير في نسخة أحمد بن بشر اه

السَّفَرُ قُطْعَةٌ مِنَ الْعَذَابِ يَمْنَعُ أَحَدَكُمْ مَلَأَمَهُ وَشَرَّابَهُ وَتَوَمُّهُ ، فَإِذَا قَضَى نَهْمَتَهُ فَلْيَجْعَلْ إِلَى أَهْلِهِ بَابُ
السَّفَرِ إِذَا جَدَّ بِهِ السَّيْرُ وَيَجْعَلْ إِلَى أَهْلِهِ حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ
أَخْبَرَنِي زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ كُنْتُ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِطَرِيقِ مَكَّةَ قَبْلَئِهِ

وَأَنعُومٍ فِيهِ وَرَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ عَنْ أَحْمَدَ عَنْ بَشِيرِ الطَّيْلَسِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ الْوُرَكَانِيِّ عَنْ مَالِكٍ عَنْ سَهْلٍ وَخَالِفِهِ مُوسَى
ابْنِ هُرُونَ فَرَوَاهُ عَنْ الْوُرَكَانِيِّ عَنْ مَالِكٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ سَهْلٍ قَالَ قَالَ مُوسَى قَالَ وَالْوَمُّ فِي هَذَا مِنْ
الطَّبْرَانِيِّ أَوْ مِنْ شَيْخِهِ وَسَمِي هُوَ الْحَفُوفُ فِي رِوَايَةِ مَالِكٍ قَالَ ابْنُ عَدِي وَأَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ وَغَيْرُهُمَا وَلَمْ يَرَوْهُ عَنْ سَمِي
غَيْرِ مَالِكٍ قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ ثُمَّ أَسَدُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ الْمَسَاجِشُونَ قَالَ قَالَ مَالِكُ مَالِ الْأَهْلِ الْعِرَاقِ يَسْأَلُونِي عَنْ حَدِيثِ
السَّفَرِ قُطْعَةٌ مِنَ الْعَذَابِ فَقِيلَ لَهُ لَمْ يَرَوْهُ عَنْ سَمِي أَحَدٍ غَيْرِكَ فَقَالَ لَوْ عَرَفْتُ مَا حَدَّثْتُ بِهِ وَكَانَ مَالِكٌ رِيسًا أَرْسَلَهُ لِذَلِكَ
وَرَوَاهُ عَتِيقُ بْنُ يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ عَنْ أَبِي النَّضْرِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ وَوَمِيقُ فِيهِ أَيْضًا عَلَى مَالِكٍ أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ وَالدَّارِقُطْنِيُّ
وَرَوَاهُ ابْنُ الْجَرَّاحِ عَنْ مَالِكٍ فَرَادَ فِيهِ اسْتِثْنَاءُ آخَرٍ فَقَالَ عَنْ رِيْعَةَ عَنْ الْقَاسِمِ عَنْ عَائِشَةَ وَعَنْ سَمِي بِإِسْنَادِهِ فَذَكَرَهُ
قَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ أَخْطَأَ فِيهِ رَوَادُ بْنُ الْجَرَّاحِ وَأَخْرَجَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ مِنْ طَرِيقِ أَبِي مَصْعَبٍ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ الدَّرَاوَرْدِيِّ
عَنْ سَهْلٍ عَنْ أَبِيهِ وَهَذَا بَدِلَ عَلَى أَنَّ لَهُ فِي حَدِيثِ سَهْلٍ أَصْلًا وَانْ سَمِي لَا يَنْفَرُ بِهِ وَقَدْ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ مِنْ
طَرِيقِ سَعِيدِ الْمَقْبَرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَخْرَجَهُ ابْنُ عَدِي مِنْ طَرِيقِ جَهَانَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَيْضًا فَلَمْ يَنْفَرُ بِهِ أَبُو صَالِحٍ
وَأَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ وَالْحَاكِمُ مِنْ طَرِيقِ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ بِإِسْنَادٍ جَدِيدٍ فَلَمْ يَنْفَرُ بِهِ أَبُو هُرَيْرَةَ بَلْ فِي الْبَابِ
عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عُمَرَ وَابْنِ سَعِيدٍ وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (قَوْلُهُ وَالسَّفَرُ قُطْعَةٌ مِنَ الْعَذَابِ) أَيْ جُزْءُ
مِنْهُ وَالْمُرَادُ بِالْعَذَابِ الْأَلَمُ النَّاشِئُ عَنِ الْمَشَقَّةِ لِما حَصَلَ فِي الرُّكُوبِ وَالْمَشْيِ مِنْ تَرَكِ الْأَتُوفِ (قَوْلُهُ يَمْنَعُ أَحَدَكُمْ) كَانَهُ
فَصْلُهُ عَنْ قَبْلِهِ يَأْتِي ذَلِكَ بِطَرِيقِ الْاسْتِثْنَاءِ كَالْجَوَابِ لِمَنْ قَالَ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ فَقَالَ يَمْنَعُ أَحَدَكُمْ تَوَمُّهُ أَيْ جُزْءُ التَّشْبِيهِ
الِاسْتِمَالِ عَلَى الْمَشَقَّةِ وَقَدْ وَرَدَ التَّحْلِيلُ فِي رِوَايَةِ سَعِيدِ الْمَقْبَرِيِّ وَلَفْظُهُ السَّفَرُ قُطْعَةٌ مِنَ الْعَذَابِ لِأَنَّ الرَّجُلَ يَشْتَغَلُ فِيهِ
عَنْ صَلَاتِهِ وَصِيَامِهِ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ وَالْمُرَادُ بِالْمَنْعِ فِي الْأَشْيَاءِ الْمَذْكُورَةِ مَنَعَ كَالْهَلَالِ أَصْلًا وَقَدْ وَقَعَ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ بِلَفْظِ
لَا يَبْتَغِي أَحَدَكُمْ تَوَمُّهُ وَلَا طَعَامَهُ وَلَا شَرَّابَهُ وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ عَنْ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَابْنِ عَدِي وَابْنِ عُمَرَ (قَوْلُهُ) نَهْمَتُهُ
بِلَفْظِ إِذَا قَضَى أَحَدَكُمْ طَوْرَهُ مِنْ سَفَرِهِ وَفِي رِوَايَةِ رَوَادِ بْنِ الْجَرَّاحِ فَذَا فَرَّغَ أَحَدَكُمْ مِنْ حَاجَتِهِ (قَوْلُهُ فَلْيَجْعَلْ إِلَى أَهْلِهِ)
فِي رِوَايَةِ عَتِيقِ بْنِ سَعِيدِ الْمَقْبَرِيِّ فَلْيَجْعَلْ الرَّجُلُ إِلَى أَهْلِهِ وَفِي رِوَايَةِ أَبِي مَصْعَبٍ فَلْيَجْعَلْ السَّكْرَةَ إِلَى أَهْلِهِ وَفِي حَدِيثِ
عَائِشَةَ فَلْيَجْعَلْ الرَّحْلَةَ إِلَى أَهْلِهِ فَانَّهُ أَكْثَرُ مَا لَجَرَهُ قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ زَادَ فِيهِ بَعْضُ الضَّعْفَاءِ عَنْ مَالِكٍ وَلَيْتَخَذَ لِأَهْلِهِ هَدِيَّةً وَانْ
لَمْ يَجِدْ إِلَّا حَجْرًا يَحْتَجُّ الزَّادَ قَالَ وَهِيَ زِيَادَةُ مَنَكْرَةٍ وَفِي الْحَدِيثِ كَرَاهَةُ التَّقَرُّبِ إِلَى أَهْلِ الْبَيْتِ لَغَيْرِ حَاجَةٍ وَاسْتِجَابِ
اسْتِجَابِ الْجُوعِ وَالسَّيْمَانِ يَحْتَجُّ عَلَيْهِمُ الضَّيْعَةُ بِالْغِيَّةِ وَلِما فِي الْأَقَامَةِ فِي الْأَهْلِ مِنَ الرَّاحَةِ الْمَعِينَةِ عَلَى صَلَاحِ
الدِّينِ وَالدُّنْيَا وَلِما فِي الْأَقَامَةِ مِنْ تَحْصِيلِ الْجَمَاعَاتِ وَالْقُوَّةِ عَلَى الْعِبَادَةِ قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ وَلَا تَعَارِضُ بَيْنَ هَذَا الْحَدِيثِ
وَحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ مَرْفُوعًا سَافِرًا وَتَصَحُّوهُ فَانَّهُ لَا يَلِيزُ مِنَ الصَّحَّةِ بِالسَّفَرِ لِمَا فِيهِ مِنَ الرِّيَاضَةِ أَنْ لَا يَكُونَ قُطْعَةٌ مِنَ
الْعَذَابِ لِمَا فِيهِ مِنَ الْمَشَقَّةِ فَصَارَ كَالدَّوَاءِ الْمَرَامِقِ لِلصَّحَّةِ وَانْ كَانَ فِي تَنَاوُلِهِ السَّكْرَةَ وَاسْتِثْنَاءُ هَذَا الْخَطَأِ تَغْرِيبُ
الزَّائِلِ لِأَنَّهُ قَدْ أَمَرَ بِجَمْعِيَّتِهِ وَالسَّفَرُ مِنْ جَمَلَةِ الْعَذَابِ وَلَا يَحْتَجُّ بِمَا فِيهِ (طَيْفَةُ) سَأَلَ إِمَامَ الْحَرَمَيْنِ حِينَ جَلَسَ مَوْضِعَ
أَبِيهِمْ كَانَ السَّفَرُ قُطْعَةً مِنَ الْعَذَابِ فَأَجَابَ عَلَى التَّوَرُّدِ لَانَّ فِيهِ فِرَاقَ الْأَحْيَاءِ * (قَوْلُهُ بَابُ السَّفَرِ إِذَا جَدَّ بِهِ السَّيْرُ)
وَيَجْعَلْ إِلَى أَهْلِهِ) أَيْ مَاذَا يَصْنَعُ كَذَا تَبَيَّنَ الْوَاقِفُ فِي رِوَايَةِ السَّكْرَةِ وَهِيَ رِوَايَةُ النَّسَائِيِّ أَيْضًا وَأُورِدَ الْمُصَنِّفُ

عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ أَبِي عُبَيْدٍ شِدَّةٌ وَجَعَ فَأَسْرَعَ السَّيْرَ حَتَّى إِذَا كَانَ بَعْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ نَزَلَ فَصَلَّى الْمَغْرِبَ
وَالْعَتَمَةَ جَمَعَ بَيْنَهُمَا ثُمَّ قَالَ إِنِّي رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ إِذَا جَدَّ بِهِ السَّيْرَ أَخَّرَ الْمَغْرِبَ وَجَمَعَ بَيْنَهُمَا :

فيه قصة ابن عمر حين بلغه عن صفية شدة الوجع فأسرع السير وقد هدم الكلام عليه في أبواب تقصير الصلاة
وساقى من هذا الوجه في أبواب الجهاد والله التوفيق ﴿ خاتمة ﴾ اشتملت أبواب العمرة وما في آخرها من آداب الرجوع
من السفر من الأحاديث المرفوعة على أربعين حديثاً المطلق منها أربعة والبقية موصولة المكر منها فيها وفيها مضى أحد
وعشرون حديثاً واقفه مسلم على تخريجها سوى حديث ابن عمر في الاعتناء قبل الحج وحديث البراء فيه وحديث
عائشة العمرة على قدر النصب وحديث ابن عباس في أرداف اثنين وفيه من الموقوفات خمسة آثار منها ثلاثة موصولة
في ضمن حديث البراء والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

﴿ تم الجزء الثالث و يليه الجزء الرابع اوله ابواب المحصر وجزاء الصيد ﴾

| صفحة | صفحة |
|---|--|
| باب التهجيد بالليل ٢ | باب الحديث يعني بعد ركعتي الفجر ٣٤ |
| باب فضل قيام الليل ٤ | باب تعاهد ركعتي الفجر ومن سماها تطوعا ٣٥ |
| باب طول السجود في قيام الليل ٦ | باب ما يقرأ في ركعتي الفجر ٣٥ |
| باب ترك القيام للمريض ٦ | باب ما جاء في التطوع حتى تنى ٣٧ |
| باب تحريض النبي ﷺ على صلاة الليل ٧ | ﴿ أبواب التطوع ﴾ ٣٩ |
| باب قيام النبي ﷺ الليل ١١ | باب التطوع بعد المكتوبة ٣٩ |
| باب من نام عند السحر ١٢ | باب من لم يطوع بعد المكتوبة ٣٩ |
| باب من تسحر فلم يتم حتى صلى الصبح ١٤ | باب صلاة الضحى في السفر ٤٠ |
| باب طول القيام في صلاة الليل ١٤ | باب من لم يصل الضحى وراه واسطا ٤٣ |
| باب كيف كان صلاة الليل ومكان النبي ﷺ ١٥ | باب صلاة الضحى ٤٤ |
| يصل بالليل | باب الركعتين قبل الظهر ٤٥ |
| باب قيام النبي ﷺ بالليل من نومه وما ١٦ | باب الصلاة قبل المغرب ٤٦ |
| نسخ من قيام الليل | باب صلاة التوافل جماعة ٤٧ |
| باب عقد الشيطان على قافية الرأس اذا لم ١٨ | باب التطوع في البيت ٤٨ |
| يصل بالليل | باب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة ٤٩ |
| باب اذا نام ولم يصل بال الشيطان في اذنه ٢٢ | باب مسجد قباء ٥٣ |
| باب الدماء والصلاة من آخر الليل ٢٢ | باب من أتى مسجد قباء كل سبت ٥٣ |
| باب من نام أول الليل وأحيا آخره ٢٥ | باب اتيان مسجد قباء ماشيا وراكبا ٥٣ |
| باب قيام النبي صلى الله عليه وسلم في رمضان ٢٥ | باب فضل ما بين الفجر والمنبر ٥٤ |
| وغیره | باب مسجد بيت المقدس ٥٤ |
| باب فضل الطهور بالليل والنهار وفضل ٢٦ | ﴿ أبواب العمل في الصلاة ﴾ ٥٥ |
| الصلاة بعد الوضوء بالليل والنهار | باب استعانة اليد في الصلاة اذا كان من أمر ٥٥ |
| باب ما يكره من التشديد العبادة ٢٧ | الصلاة |
| باب ما يكره من ترك قيام الليل لمن كان ٢٩ | باب ما ينهى من الكلام في الصلاة ٥٦ |
| يقومه | باب ما يجوز من التسبيح والحمد في الصلاة ٥٨ |
| باب ٢٩ | للرجال |
| باب فضل من تعار من الليل فصلي ٣٠ | باب من سمى قوما أو سلم في الصلاة على غيره ٥٩ |
| باب المداومة على ركعتي الفجر ٣٣ | وهو لا يعلم |
| باب الضجعة على الشق الايمن بعد ركعتي الفجر ٣٣ | باب التصفيق للنساء ٥٩ |
| باب من تحدث بعد الركعتين ولم يضطجع ٣٣ | باب من رجع القهقري في صلاته أو تقدم ٦٠ |
| | بأمر يزل به |

| مصحفة | مصحفة |
|--|---|
| ٩٧ باب قول الرجل للمرأة عند القبر اصرى | ٦٠ باب اذا دعت الام ولدها في الصلاة |
| ٩٧ باب غسل الميت ووضوءه بالماء والسدر | ٦١ باب مسح الحصى في الصلاة |
| ١٠١ باب ما يستحب أن يغسل وترا | ٦٢ باب بسط الثوب في الصلاة للسجود |
| ١٠١ باب يبدأ بيمين الميت | ٦٢ باب ما يجوز من العمل في الصلاة |
| ١٠٢ باب مواضع الوضوء من الميت | ٦٢ باب اذا اقلعت الدابة في الصلاة |
| ١٠٢ باب هل تكفن المرأة في أزار الرجل | ٦٥ باب ما يجوز من البصاق والنفخ في الصلاة |
| ١٠٢ باب يجعل الكافور في الاخرة | ٦٦ باب من صفق جاهلا من الرجال في صلاته لم |
| ١٠٣ باب تقض شعر المرأة | تقصد صلاته |
| ١٠٣ باب كيف الاشعار للميت | ٦٦ باب اذا قيل للمصلي تقدم أو اتظر فانتظر فلا |
| ١٠٤ باب يجعل شعر المرأة ثلاثة قرون | بأس |
| ١٠٤ باب يلقي شعر المرأة خلفها | ٦٧ باب لا يرد السلام في الصلاة |
| ١٠٥ باب الثياب البيض للكفن | ٦٧ باب رفع الايدي في الصلاة لا مرنزل به |
| ١٠٥ باب الكفن في ثوبين | ٦٨ باب الحصر في الصلاة |
| ١٠٦ باب الحنوط للميت | ٦٩ باب تفكر الرجل الشيء في الصلاة |
| ١٠٦ باب كيف يكفن المحرم | ٧١ باب ما جاء في السهو اذا قام من ركعتي الفريضة |
| ١٠٧ باب الكفن في القميص الذي يكف اولا يكف | باب اذا صلى خمسا |
| ١٠٨ باب الكفن بغير قميص | ٧٤ باب اذا سلم في ركعتين أو في ثلاث سجد |
| ١٠٩ باب الكفن بلا عمامة | سجدتين مثل سجود الصلاة أو أطول |
| ١٠٩ باب الكفن من جميع المال | ٧٦ باب من لم يشهد في سجدة السهو |
| ١١٠ باب اذا لم يوجد الا ثوب واحد | باب من يكر في سجدة السهو |
| ١١٠ باب اذا لم يجد كفنا الا ما يوارى رأسه أو قدميه | باب اذا لم يدرك صلى ثلاثا أو أربع سجد |
| غطى رأسه | سجدتين وهو جالس |
| ١١٠ باب من استعد الكفن في زمن النبي صلى الله | ٨١ باب السهو في القرض والتطوع |
| عليه وسلم فلم ينكر عليه | ٨١ باب اذا كلم وهو يصلي فآشار يده واستمع |
| ١١٢ باب اتباع النساء الجنائز | ٨٣ باب الاشارة في الصلاة |
| ١١٣ باب احداث المرأة على غير زوجها | ٨٥ ﴿كتاب الجنائز﴾ |
| ١١٥ باب زيارة القبور | ٨٧ باب الامر باتباع الجنائز |
| ١١٦ باب قول النبي صلى الله عليه وسلم يعذب الميت | ٨٨ باب الدخول على الميت بعد الموت اذا أدرج |
| بيكاه أهله عليه الخ | في أكفانه |
| ١٢٥ باب ما يكره من النياحة على الميت | ٩٠ باب الرجل ينسى الى أهل الميت بنفسه |
| ١٢٧ باب | ٩١ باب الاذن بالجنائز |
| ١٢٧ باب ليس من امن شق الجيوب | ٩٢ باب فضل من مات له ولد فاحتسب |
| ١٢٨ باب رثاء النبي صلى الله عليه وسلم سعد بن خولة | |

- ١٢٨ باب ما ينهى من الحلق عند المصيبة
 ١٢٩ باب ليس من ضرب الحدود
 ١٢٩ باب ما ينهى من الويل ودعوى الجاهلية عند المصيبة
 ١٢٩ باب من جلس عند المصيبة يعرف فيه الحزن
 ١٣١ باب من لم يظهر حزنه عند المصيبة
 ١٣٣ باب الصبر عند الصدمة الأولى
 ١٣٤ باب قول النبي صلى الله عليه وسلم أنا بك لحزونون
 ١٣٦ باب البكاء عند المريض
 ١٣٧ باب ما ينهى من النوح والبكاء والرجز عن ذلك
 ١٣٨ باب القيام للجنازة
 ١٣٨ باب متى يقعد إذا قام للجنازة
 ١٣٩ باب من تبع جنازة فلا يقعد حتى توضع عن منكب الرجال
 ١٤٠ باب من قام لجنازة يهودى
 ١٤٢ باب حمل الرجال الجنازة دون النساء
 ١٤٢ باب السرعة بالجنازة
 ١٤٤ باب قول الميت وهو على الجنازة قدموني
 ١٤٥ باب من صف صفيين أو ثلاثة على الجنازة خلف الامام
 ١٤٥ باب الصفوف على الجنازة
 ١٤٧ باب صفوف الصبيان مع الرجال في الجنائز
 ١٤٧ باب سنة الصلاة على الجنائز
 ١٥٠ باب فضل اتباع الجنائز
 ١٥٣ باب من انتظر حتى تدفن
 ١٥٥ باب صلاة الصبيان مع الناس على الجنائز
 ١٥٥ باب الصلاة على الجنائز بالمصلى والمسجد
 ١٥٦ باب ما يكره من اتخاذ المساجد على القبور
 ١٥٦ باب الصلاة على النساء إذا ماتت في قاسها
 ١٥٧ باب أين يقوم من المرأة والرجل

- ١٥٧ باب التكبير على الجنازة أربعا
 ١٥٨ باب قراءة فاتحة الكتاب على الجنازة
 ١٥٩ باب الصلاة على القبر بعد ما يدفن
 ١٦٠ باب الميت يسمع خفق النعال
 ١٦١ باب من أحب الدفن في الأرض المقدسة ونحوها
 ١٦٢ باب الدفن بالليل
 ١٦٢ باب بناء المسجد على القبر
 ١٦٢ باب من يدخل قبر المرأة
 ١٦٣ باب الصلاة على الشهيد
 ١٦٤ باب دفن الرجلين والثلاثة في قبر
 ١٦٥ باب من لم ير غسل الشهداء
 ١٦٥ باب من يقدم في اللحد
 ١٦٦ باب الاذخر والحشيش في القبر
 ١٦٧ باب هل يخرج الميت من القبر واللحد لعله
 ١٦٩ باب اللحد والشق في القبر
 ١٦٩ باب إذا أسلم الصبي فأت هل يصلى عليه وهل يعرض على الصبي الاسلام
 ١٧٢ باب إذا قال المشرك عند الموت لا اله الا الله
 ١٧٣ باب الجريرة على القبر
 ١٧٥ باب موعظة المحدث عند القبر وقصود اصحابه حوله
 ١٧٦ باب ما جاء في قاتل النفس
 ١٧٦ باب ما يكره من الصلاة على المنافقين والاستغفار للمشركين
 ١٧٧ باب ثناء الناس على الميت
 ١٧٩ باب ما جاء في عذاب القبر
 ١٨٧ باب الصود من عذاب القبر
 ١٨٨ باب عذاب القبر من الفية والبول
 ١٨٨ باب الميت يعرض عليه مقعده بالقدادة والعشي
 ١٨٩ باب كلام الميت على الجنازة
 ١٨٩ باب ما قيل في أولاد المسلمين

مصحف

- ١٩٠ باب ما قيل في أولاد المشركين
١٩٥ باب
١٩٦ باب موت يوم الاثنين
١٩٧ باب موت الصبا البتة
١٩٨ باب ما جاء في قبر النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر
٢٠٠ باب ما ينهى من سب الاموات
٢٠١ باب ذكر شرار الموتى
٢٠٢ (كتاب الزكاة) وقول الله تعالى وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة
٢٠٧ باب البيعة على إيتاء الزكاة
٢٠٧ باب ائتم مانع الزكاة
٢١٠ باب ما أدى زكاته فليس بكثرة
٢١٥ باب انفاق المال في حقه
٢١٥ باب الرياء في الصدقة
٢١٥ باب لا تقبل الله صدقة من غلول ولا يقبل الا من كسب أطيب
٢١٦ باب الصدقة من كسب طيب
٢١٨ باب الصدقة قبل الرد
٢١٩ باب اتقوا النار ولو بشق تمره
٢٢١ باب فضل صدقة الشحيح
٢٢٢ باب
٢٢٤ باب صدقة العلانية
٢٢٤ باب صدقة السر
٢٢٥ باب اذا تصدق على غنى وهو لا يعلم
٢٢٦ باب اذا تصدق على ابنه وهو لا يشعر
٢٢٧ باب الصدقة باليمين
٢٢٨ باب من أمر خادمه بالصدقة
٢٢٨ باب لا صدقة الا عن ظهر غنى
٢٣٧ باب المئتان بما أعطى
٢٣٧ باب من أحب تحجيل الصدقة من يومها
٢٣٣ باب التحريض على الصدقة والشفاعة فيها
٢٣٤ باب الصدقة فيما استطاع

مصحف

- ٢٣٤ باب الصدقة تكفر الخطيئة
٢٣٤ باب من تصدق في الشرك ثم أسلم
٢٣٥ باب أجر الخادم اذا تصدق بأمر صاحبه غير مفسد
٢٣٥ باب أجر المرأة اذا تصدقت أو أطعمت من بيت زوجها غير مفسدة
٢٣٦ باب قول الله تعالى فأما من أعطى واتقى الآية
٢٣٧ باب مثل المتصدق والبخيل
٢٣٩ باب صدقة الكسب والتجارة
٢٣٩ باب على كل مسلم صدقة فمن لم يجد فليعمل بالمعروف
٢٤٠ باب قدركم يعطى من الزكاة والصدقة ومن أعطى شاة
٢٤١ باب زكاة الورق
٢٤٢ باب العرض في الزكاة
٢٤٤ باب لا يجمع بين مفترق ولا يفرق بين مجتمع
٢٤٤ باب ما كان من خليطين فانهما يتراجعان بينهما بالسوية
٢٤٥ باب زكاة الابل
٢٤٦ باب من بلغت عنده صدقة بنت غاض وليست عنده
٢٤٦ باب زكاة الغنم
٢٥٠ باب لا تؤخذ في الصدقة هرة ولا ذات عوار ولا تيس الا ماشاء المصدق
٢٥٠ باب أخذ العناق في الصدقة
٢٥٠ باب لا تؤخذ كرائم أموال الناس في الصدقة
٢٥١ باب ليس فيما دون خمس زود صدقة
٢٥١ باب زكاة البقر
٢٥٣ باب الزكاة على الاقارب
٢٥٤ باب ليس على المسلم في فرسه صدقة
٢٥٤ باب ليس على المسلم في عبده صدقة
٢٥٥ باب الصدقة على اليتامى
٢٥٥ باب الزكاة على الزوج واليتامى في الحجر

٢٥٨ باب قول الله تعالى وفي الرقاب والغارمين وفي

سبيل الله

٢٦١ باب الاستغفار عن المسألة *

٢٦٣ باب من أعطاه الله شيئا من غير مسألة ولا

اشراف نفس وفي أموالهم حتى للسائل والمحروم

٢٦٤ باب من سأل الناس تكثرا

٢٦٥ باب قول الله تعالى لا يسألون الناس الحافا

٢٦٨ باب جرح الصبر

٢٧١ باب العشر فيما يستقي من ماء السماء وبالماء

الجاري

٢٧٣ باب ليس فيادون خمسة أو سق صدقة

٢٧٣ باب أخذ صدقة التمر عند صرام النخل

وهل يترك الصبي فيمس تمر الصدقة

٢٧٤ باب من باع ثماره أو نخله أو أرضه

٢٧٤ باب هل يشتري صدقته

٢٧٦ باب ما يذكر من الصدقة للنبي صلى الله

عليه وسلم وآله

٢٧٧ باب الصدقة على موالى أزواج النبي صلى

الله عليه وسلم

٢٧٨ باب إذا تحولت الصدقة

٢٧٨ باب أخذ الصدقة من الأغنياء وترد في الفقراء

حيث كانوا

٢٨٢ باب صلاة الامام ودعائه لصاحب الصدقة

٢٨٢ باب ما يستخرج من البحر

٢٨٣ باب في الركاز الخمس

٢٨٥ باب قول الله تعالى والعالمين عليها ومحاسبة

المصدقين مع الامام

٢٨٥ باب استعمال ابل الصدقة وألبانها لابناء

السبيل

٢٨٦ باب وسم الامام ابل الصدقة بيده

٢٨٦ ﴿أبواب صدقة الفطر﴾

٢٨٦ باب فرض صدقة الفطر

٢٨٦ باب صدقة الفطر على العبد وغيره من المسلمين

٢٩٠ باب صدقة الفطر صاعا من شعير

٢٩٠ باب صدقة الفطر صاعا من طعام

٢٩٠ باب صدقة الفطر صاعا من تمر

٢٩٠ باب صاع من زبيب

٢٩٢ باب الصدقة قبل العيد

٢٩٣ باب صدقة الفطر على الحر والمملوك

٢٩٤ باب صدقة الفطر على الصغير والكبير

٢٩٥ ﴿كتاب الحج﴾

٢٩٥ باب وجوب الحج وفضله وقول الله تعالى

ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه

سيلا ومن كفر فإن الله غني عن العالمين

٢٩٦ باب قول الله تعالى يا أولي الألبان وعلى كل

ضامر يأتين من كل فج عميق

٢٩٦ باب الحج على الرجل

٢٩٧ باب فضل الحج للبرور

٢٩٩ باب فرض مواقيت الحج والعمرة

٢٩٩ باب قول الله تعالى وتزودوا فإن خير الزاد

التقوى

٣٠٠ باب مهل أهل مكة للحج والعمرة

٣٠٢ باب ميقات أهل المدينة ولا يهلون قبل

ذى الحليفة

٣٠٢ باب مهل أهل الشام

٣٠٣ باب مهل أهل نجد

٣٠٣ باب مهل من كان دون المواقيت

٣٠٣ باب مهل أهل اليمن

٣٠٣ باب ذات عرق لأهل العراق

٣٠٥ باب

٣٠٥ باب خروج النبي ﷺ على طريق الشجرة

٣٠٦ باب قول النبي ﷺ العقيق واد مبارك

صحيفة

- ٣٠٧ باب غسل الخلق ثلاث مرات من الثياب
 ٣٠٩ باب الطيب عند الاحرام
 ٣١٢ باب من اهل ملبدا
 ٣١٢ باب الالهلال عند مسجد ذي الحليفة
 ٣١٣ باب ملاطيس الحرم من الثياب
 ٣١٦ باب الركوب والارتداف في الحج
 ٣١٦ باب ملاطيس الحرم من الشيا والاردية
 والازر
 ٣١٨ باب من بات بذي الحليفة حتى أصبح
 ٣١٨ باب رفع الصوت بالالهلال
 ٣١٩ باب التلية
 ٣٢١ باب التحميد والتسبيح والتكبير قبل
 الالهلال عند الركوب على الدابة
 ٣٢٢ باب من اهل حين استوت به راحته قاعة
 ٣٢٢ باب الالهلال مستقبل القبلة
 ٣٢٣ باب التلية اذا انحدر في الوادي
 ٣٢٤ باب كيف تهل الحائض والنفساء
 ٣٢٥ باب من اهل في زمن النبي صلى الله عليه
 وسلم كاهلال النبي صلى الله عليه وسلم
 ٣٢٧ باب قول الله تعالى الحج أشهر معلومات الى
 قوله في الحج وقوله يسألونك عن الالهة قل
 هي مواقيت للناس والحج
 ٣٢٩ باب التمتع والقران والافراد بالحج وفسخ
 الحج لمن لم يكن معه هدى
 ٣٣٨ باب من لبى بالحج وسماه
 ٣٣٨ باب التمتع على عهد رسول الله صلى الله
 عليه وسلم
 ٣٣٩ باب قول الله تعالى ذلك لمن لم يكن اهله
 حاضرا المسجد الحرام
 ٣٤١ باب الاغتسال عند دخول مكة
 ٣٤١ باب دخول مكة نهارا او ليلا
 ٣٤١ باب من ابن يدخل مكة
 ٣٤٢ باب من ابن يخرج من مكة

صحيفة

- ٣٤٣ باب فضل مكة
 ٣٥٢ باب فضل الحرم
 ٣٥٣ باب تورث دور مكة وبيعها وشراؤها
 الخ
 ٣٥٥ باب نزول النبي صلى الله عليه وسلم مكة
 ٣٥٦ باب قول الله عز وجل واذ قال ابراهيم رب
 اجعل هذا البلد آمنا واجنبي الى قوله لعلم
 يشكرون
 ٣٥٦ باب قول الله : الى جعل الله الكعبة البيت
 الحرام قياما للناس الى قوله عليم
 ٣٥٧ باب كسوة الكعبة
 ٣٥٩ فصل في معرفة بده كسوة البيت
 ٣٦١ باب هدم الكعبة
 ٣٦٢ باب ما ذكر في الحجر الاسود
 ٣٦٣ باب اغلاق البيت ويصلي في اي نواحي
 البيت شاء
 ٣٦٦ باب الصلاة في الكعبة
 ٣٦٧ باب من لم يدخل الكعبة
 ٣٦٧ باب من كبر في نواحي الكعبة
 ٣٦٨ باب كيف كان بده الرمل
 ٣٦٩ باب استلام الحجر الاسود حين يقدم مكة
 او لا ما يطوف
 ٣٦٩ باب الاستلام بالعمرة
 ٣٧١ باب استلام الركن بالحج
 ٣٧١ باب من لم يستلم الا الركنين الميمنيين
 ٣٧٣ باب تقبيل الحجر
 ٣٧٣ باب من أشار الى الركن اذا أتى عليه
 ٣٧٤ باب التكبير عند الركن
 ٣٧٤ باب من طاف بالبيت اذا قدم مكة قبل أن
 يرجع بيته
 ٣٧٦ باب طواف النساء مع الرجال
 ٣٧٨ باب الكلام في الطواف
 ٣٧٩ باب اذا رأى سيرا أو شيئا يكره في الطواف قطعه

- ٣٧٩ باب لا يطوف بالبيت عريان
 ٣٧٩ باب اذا وقف في الطواف
 ٣٨٠ باب صلى النبي صلى الله عليه وسلم لسبوعه ركعتين
 ٣٨١ باب من لم يقرب الكعبة ولم يطف حتى يخرج الى عرفة
 ٣٨١ باب من صلى ركعتي الطواف خارجا من المسجد
 ٣٨٣ باب من صلى ركعتي الطواف خلف المقام
 ٣٨٣ باب الطواف بعد الصبح والمصر
 ٣٨٤ باب المريض يطوف راكبا
 ٣٨٥ باب سقاية الحاج
 ٣٨٦ باب ما جاء في زمزم
 ٣٨٧ باب طواف القارن
 ٣٩٠ باب الطواف على وضوء
 ٣٩١ باب وجوب الصفا والمروة وجعل من شأنا الله
 ٣٩٤ باب ما جاء في السعي بين الصفا والمروة
 ٣٩٦ باب تقضي الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت واذا سعى على غير وضوء بين الصفا والمروة
 ٣٩٧ باب الالهلال من البطحاء وغيرها للمكي والحاج اذا خرج من منى
 ٣٩٨ باب أين يصلى الظهر يوم التروية
 ٤٠٠ باب الصلاة بمنى
 ٤٠١ باب صوم يوم عرفة
 ٤٠١ باب التلبية والتكبير اذا غدا من منى الى عرفة
 ٤٠١ باب التهجير بالرواح يوم عرفة
 ٤٠٣ باب الوقوف على الدابة بعرفة
 ٤٠٣ باب الجمع بين الصلاتين بعرفة
 ٤٠٤ باب قصر الخطبة بعرفة
 ٤٠٥ باب التحجيل الى الموقف

- ٤٠٥ باب الوقوف بعرفة
 ٤٠٧ باب السير اذا دفع من عرفة
 ٤٠٨ باب التزول بين عرفة وجمع
 ٤١٠ باب أمر النبي ﷺ بالسكينة عند الاقضية
 ٤١١ باب الجمع بين الصلاتين بالزدلفة
 ٤١١ باب من جمع بينهما ولم يطوع
 ٤١٢ باب من أذن وأقام لكل واحدة منهما
 ٤١٤ باب من قدم ضففة أهله الخ
 ٤١٧ باب متى يصلى العجر بجمع
 ٤١٨ باب متى يدفع من جمع
 ٤١٩ باب التلبية والتكبير غداة النحر الخ
 ٤٢٠ باب فمن تمتع بالعمرة الى الحج لما استيسر من الهدي الى قوله تعالى حاضري المسجد الحرام
 ٤٢١ باب ركوب البدن
 ٤٢٤ باب من ساق البدن منه
 ٤٢٦ باب من اشترى الهدي من الطريق
 ٤٢٧ باب من اشعر وقلد بنى الحليفة ثم أحرم
 ٤٢٨ باب قتل القلائد بالبدن والبقر
 ٤٢٨ باب أشعار البدن
 ٤٢٩ باب من قلد القلائد يده
 ٤٣١ باب تقليد الفم
 ٤٣١ باب القلائد من العهن
 ٤٣٢ باب تقليد العمل
 ٤٣٢ باب الجلال للبدن
 ٤٣٣ باب من اشترى هديه من الطريق وقلدها
 ٤٣٤ باب ذبح الرجل البقر عن نسائه من غير امر من
 ٤٣٥ باب النحر في منحر النبي صلى الله عليه وسلم بمنى
 ٤٣٥ باب من نحر هديه يده
 ٤٣٥ باب نحر الابل مقيدة

صحيفة

- ٤٣٦ باب نحر البدن قائمة
 ٤٣٨ باب يلعلى الجزار من الهدى شياً
 ٤٣٨ باب يصدق بجنود الهدى
 ٤٣٩ باب يصدق بجلال البدن
 ٤٣٩ باب واذا بوا تالابراهيم مكان البيت أن لا تشرك
 في شيئا وطهر ييق للطائفين والقائمين والركع
 السجود وأذن في الناس بالحج يأتوك رجالا
 الى قوله فهو خير له عند ربه
 ٤٣٩ باب ما يأكل من البدن وما يصدق
 ٤٤٠ باب الذبيح قبل الحلق
 ٤٤١ باب من يلد رأسه عند الاحرام وحلق
 ٤٤٢ باب الحلق والتقصير عند الاحلال
 ٤٤٦ باب تقصير المتبع بعد العمرة
 ٤٤٧ باب الزياره يوم النحر
 ٤٤٨ باب اذا رمى بعد ما أمسى او حلق قبل أن يذبح
 ناسيا أو جاهلا
 ٤٤٨ باب الفتيا على الدابة عند الجرة
 ٤٥٢ باب الخطبة أيام منى
 ٤٥٦ باب هل بيت أصحاب السقاية او غيرهم بمكة
 ليالى منى
 ٤٥٧ باب رمى الجمار
 ٤٥٧ باب رمى الجمار من بطن الوادى
 ٤٥٨ باب رمى الجمار بسبع حصيات
 ٤٥٨ باب من رمى جرة العقبة فجعل البيت عن يساره
 ٤٥٨ باب يكوم كل حصاة
 ٤٥٩ باب من رمى جرة العقبة ولم يقف
 ٤٥٩ باب اذا رمى الجمرتين يقوم مستقبل القبلة
 ويسهل
 ٤٦٠ باب رفع اليمين عند جرة الدنيا والوسطى
 ٤٦٠ باب الدعاء عند الجمرتين
 ٤٦١ باب الطيب بعد رمى الجمار والحلق قبل الافاضة
 ٤٦١ باب طواف الوداع

صحيفة

- ٤٦٢ باب اذا حاضت المرأة بعد ما أفاضت
 ٤٦٦ باب من صلى العصر يوم النفر بالابطح
 ٤٦٦ باب المحصب
 ٤٦٧ باب الزول بذى طوى قبل أن يدخل مكة
 والزول بالبطحاء الى بذى الحليفة اذا رجع
 من مكة
 ٤٦٧ باب من نزل بذى طوى اذا رجع من مكة
 ٤٦٨ باب التجارة أيام الموسم والبيع في أسواق الجاهلية
 ٤٦٩ باب الادلاج من المحصب
 ٤٧١ باب أبواب العمرة
 ٤٧١ باب وجوب العمرة وفضلها
 ٤٧٢ باب من اعتمر قبل الحج
 ٤٧٣ باب كم اعتمر النبي صلى الله عليه وسلم
 ٤٧٥ باب عمرة في رمضان
 ٤٧٧ باب العمرة ليلة الحصة وغيرها
 ٤٧٨ باب عمرة التنعيم
 ٤٨٠ باب الاعمار بعد الحج بغير هدى
 ٤٨٢ باب أجر العمرة على قدر النصب
 ٤٨٣ باب المعتمر اذا طاف طواف العمرة ثم خرج
 هل يجزئه عن طواف الوداع
 ٤٨٥ باب يفعل بالعمرة ما يفعل بالحج
 ٤٨٥ باب متى يحل المحتمر
 ٤٨٨ باب ما يقول اذا رجع من الحج أو للعمرة أو للغزو
 ٤٨٩ باب استقبال الحاج القادمين والثلاثة على الدابة
 ٤٨٩ باب القدوم بالقدادة
 ٤٨٩ باب الدخول بالعشي
 ٤٨٩ باب لا يطرك أهل الغلخ
 ٤٨٩ باب من أسرع ناقته اذا بلغ المدينة
 ٤٩٠ باب قول الله تعالى وأتوا البيوت من أبوابها
 ٤٩١ باب السفر قطعة من العذاب
 ٤٩٢ باب المسافر اذا جده السير وبجلى الى أهله